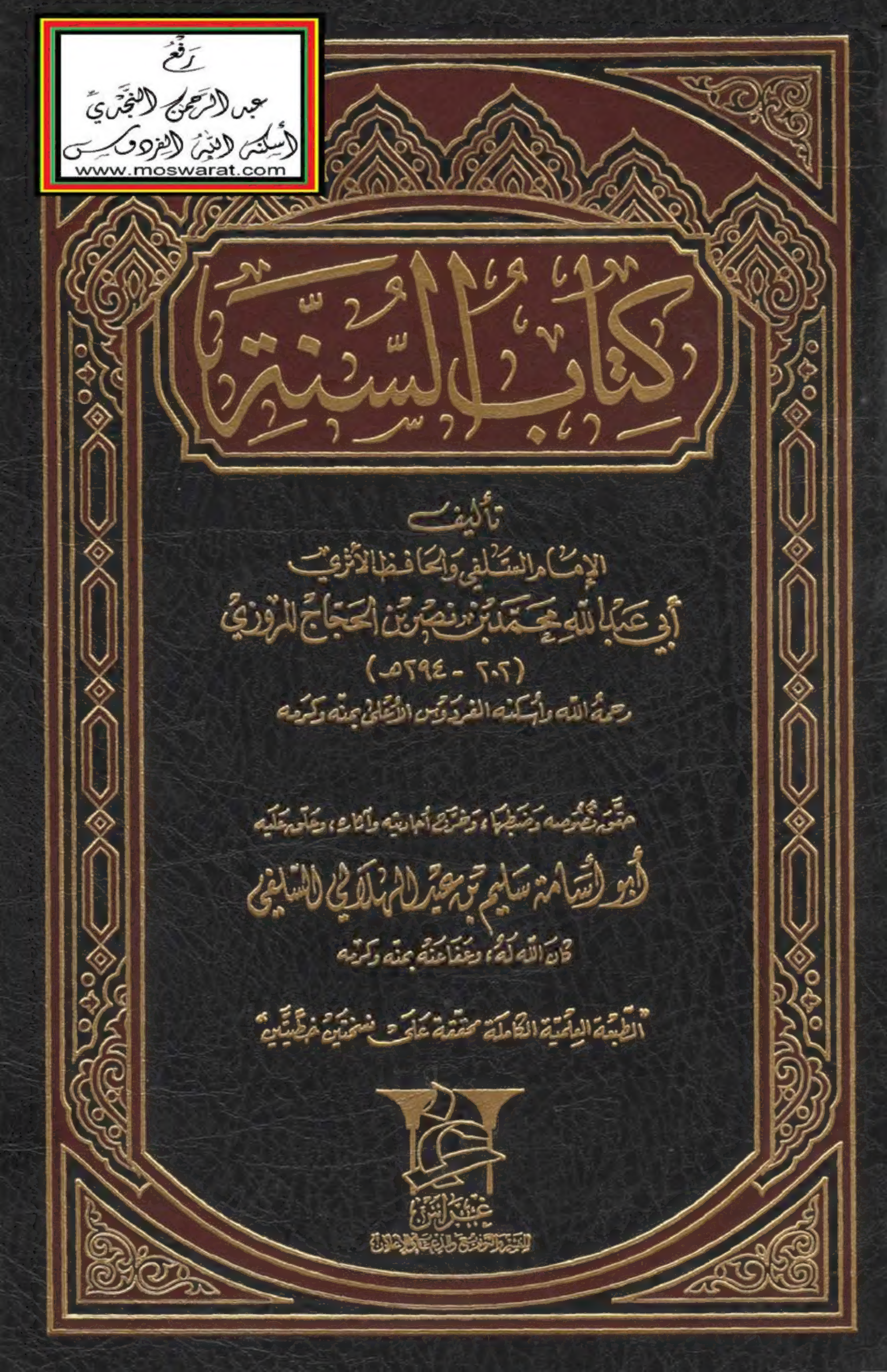

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
كتاب السنة
تأليف
الإمام السلفي والحافظ الأثري
أبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي
(٢٠٢ - ٢٩٤هـ)
رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى بمنه وكرمه
حقق نصوصه وضبطها، وخرج أحاديثه وآثاره، وعلق عليه
أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي السلفي
كان الله له، وعفا عنه بمنه وكرمه
الطبعة العلمية الكاملة محققة على نسختين خطيتين
غراس
للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كتاب السنة

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م



الكويت - شارع الصحافة - مقابل مطابع الرأي العام التجارية
هاتف: ٤٨١٩٠٣٧ فاكس ٤٨٣٨٤٩٥
الجهراء: ص. ب: ٢٨٨٨ - الرمز البريدي: ١٠٣٠
Website: www. gheras. com
E-Mail: info@ gheras.com

كتاب السنة

تأليف

الإمام السلفي والحافظ الأثري

أبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي

(٢٠٢ - ٢٩٤هـ)

رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى بمنه وكرمه

حققه نصوصه وضبطها، وخرج أحاديثه وآثاره، وعلق عليه

أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي السلفي

كان الله له، وعفا عنه بمنه وكرمه

"الطبعة العلمية الكاملة محققة على نسختين خطيتين"



بسم الله الرحمن الرحيم

به ثقتي، وعليه اعتمادي واستنادي



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فإن السنة النبوية تتبوأ منزلة عظيمة في الإسلام؛ فهي البيان الأمين والتطبيق العملي المتين لكتاب رب العالمين، المنزل على قلب خاتم النبيين، وقد جاءت عاضدة لآياته، كاشفة لغوامضه، مجلية لمعانيه، شارحة لألفاظه، موضحة لإبهامه، كما أنها جاءت بأحكام لا توجد في كتاب الله، ولم ينص عليها فيه، وهي لا تخرج عن قواعده وغاياته، فلا يمكن الاستغناء عنها بأي حال؛ وذلك لأهميتها العظمى في فهم دين الله والعمل به.

وبهذا نتبين منزلة السنة ومكانتها في التشريع، وأنه لا يمكن الاستغناء عنها، بل لا يمكن أن يفهم الكتاب بمعزل عن السُّنّة، وأي دعوة لفصل أحدهما عن الآخر إنما هي دعوة ضلال وانحراف، وفي حقيقتها دعوة إلى هدم الدين، وتقويض أركانه، والقضاء عليه من أساسه.

وقد قام الإمام محمد بن نصر المروزي -رحمه الله- في بيان هذا المقام مقاماً أميناً، وأبلى في الدفاع عن سنة رسول الله ﷺ بلاء حسناً، فكان كتابه «**السنة**» حجة على المتشككين أو المعرضين، أو المغرضين، وجاء به على طريقة أهل الحديث في التصنيف؛ فأورد الأحاديث والآثار بأسانيدها، ولما كان مصدرًا هامًّا من مصادر السنة التي لا يستغنى عنها في بابها؛ كان لا بد من تحقيق نصوصه، وتوثيقها، وتخريج أحاديثه وآثاره؛ لتتم فائدته، وتكتمل غايته.

وقد شرعت في ذلك منذ عقدين من الزمن، وجاءت ظروف جعلتني انقطع عن الاستمرار، حتى أذن الله لي بذلك؛ فله الفضل والمنّة، ومنه التوفيق والسداد، فتمّ الأمر على خير.

عملي في الكتاب

١- إثبات صحة نسبة الكتاب للمؤلف، وأن للإمام المروزي -رحمه الله- كتابًا بهذا الاسم.

٢- بذل وسعي وطاقتي في إخراج هذا السفر العظيم على صورة صحيحة، مقاربة لما تركه الإمام المروزي -رحمه الله-، وذلك بنسخ المخطوط، ومقابلته على النسخ المطبوعة.

٣- قمت بإثبات جميع الأخطاء في النسخ المطبوعة، وبيان ما لها وما عليها.

٤- قمت بإثبات بعض الفروق بين المخطوط والنسخ المطبوعة.

٥- ضبطت الآيات القرآنية الواردة في الكتاب على المصحف، ووضعتها بين قوسين منجمين ﴿ ﴾؛ مبينًا سورها ورقمها دبر الآية.

٦- خرجت الأحاديث النبوية، والآثار السلفية تخريجًا علميًّا موسعًا، اعتمدت فيه على قواعد علم مصطلح الحديث؛ التي حبّرها الأوائل من علماء الحديث تحبيرًا، وورثها من كل خلف عدوله، فقعّدوها تقعيدًا.

وقد سرت في تخريج الأحاديث والآثار على النحو الآتي:

أ- الحكم على إسناد «المؤلف» حكمًا مستقلاً، ثم أبين درجة الحديث عمومًا، ثم أخرج الحديث بسيطًا موسعًا من كتب السنة المتداولة، وفصلت طرقه تفصيلاً، وحللت وجوهه تحليلاً.

ب- خرجت الأحاديث التي علقها المؤلف، أو ذكرها بدون إسناد.

وكذا فعلت في جميع الآثار.

ت- وضعت أرقامًا متسلسلة لأحاديث الكتاب وآثاره المسندة، في بداية كل حديث أو أثر.

٧- ضبطت نص الكتاب ضبطًا متميزًا عن جميع النسخ المطبوعة، وعنيت بعلامات الترقيم عناية جيدة، وقد حاولت أن يكون الكتاب كله مشمولاً بذلك

حسب الجهد والطاقة.

٨- ضبطت الغريب بذكر تفسيره من كتب «غريب الحديث»، وشكلت ما يحتاج لذلك.

٩- عرفت بالبلدان والأماكن والبقاع الواردة في الكتاب.

١٠- علقت على بعض المواضع التي تحتاج إلى تعليق، أو مزيد بيان وتوضيح؛ مما له صلة بالمسائل العقدية والفقهية، والفوائد المنهجية.

١١- كتبت مقدمة متواضعة للكتاب، عرفت من خلالها بالسنة وأهميتها، والمؤلف وكتابه.

١٢- صنعت فهارس علمية، وكشافات تحليلية؛ تعين طالب العلم على الوصول إلى غايته بيسر وسهولة؛ وهي:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس مسانيد الصحابة.

٤- فهرس الآثار.

٥- فهرس شيوخ المصنف ومروياتهم.

٦- فهرس البلدان والأماكن والبقاع.

٧- فهرس القبائل والفرق والأقوام.

٨- فهرس الرواة والأعلام المترجم لهم.

٩- فهرس الفوائد.

١٠- فهرس المصادر والمراجع.

١١- فهرس الموضوعات.

هذا ما تيسر لي -بفضل الله وتوفيقه- من خدمة هذا الكتاب النافع، ولا أزعم السلامة من الهفوات، ولا العصمة من الزلات والعثرات، فما كان فيه من صواب؛ فمن الله وحده، وما كان من خطأ؛ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله.

فيا أيها القارئ له: لك غنمه وعليَّ غرمه، لك ثمرته وعليَّ تبعته، فما وجدت فيه من صواب وحق؛ فاقبله، ولا تلتفت إلى قائله، بل انظر إلى ما قال؛ لا إلى من قال، وقد ذمَّ الله -تعالى- من يردُّ الحق إذا جاء به من يبغضه، ويقبله إذا قاله من يحبه؛ فهذا خُلُق الأمّة البغيضة.

قال بعض الصحابة: «اقبل الحق ممن قاله -وإن كان بغيضًا-، ورُدَّ الباطل على من قاله -وإن كان حبيبًا-».

فما وجدت فيه من خطأ؛ فإن كاتبه لم يأل جهد الإصابة، ويأبى الله إلا أن يتفرد بالكمال، وكيف يعصم من الخطأ من خُلِقَ ظلومًا جهولاً؟! ولكن من عدت غلطاته؛ أقرب إلى الصواب ممن عُدَّت إصاباته[1].

وختامًا: لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساهم في تقديم يد العون لي؛ مساهمة في إخراج هذا الكتاب بهذه الحلة الجميلة، التي نرجو الله العلي العظيم أن يجعل فيها النفع والفائدة لأهل العلم وطلابه.

فالله أسأل بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى: أن يتقبل مني جهد المقل؛ نصرة لدينه، وذبًّا عن سُنة نبيه ﷺ، ونصحًا لعامة المسلمين وخاصتهم؛ فإنه بكل جميل كفيل،وهو حسبي ونعم الوكيل، وعلى الله قصد السبيل.

وكتبه

حامدًا ومصلّيًا ومسلّمًا

أبو أسامة سليم بن عيد بن محمد بن حسين

الهلالي نسبًا، السلفي عقيدة ومنهجًا

النجدي موطنًا، الفلسطيني الخليلي مولدًا، الأردني دارًا وإقامة، في

مجالس متعددة آخرها ضحى يوم السابع من جمادى الآخرة

سنة (١٤٢٦ هـ)، في داري الكائنة في عمان البلقاء

عاصمة جند الأردن من بلاد الشام المحروسة

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» (٣/ ٥٢٢) بتصرف.

التعريف بكتاب «السنة»

اسم الكتاب، ونسبته إلى المؤلف:

لا أعلم خلافًا بين أهل العلم أن الإمام محمد بن نصر المروزي -رحمه الله- ألف كتابًا في بيان السنة ومنزلتها من الكتاب الكريم، وحذر من البدع والاختلاف.

وقد ذكر غير واحد من أهل العلم ذلك، ونوّهوا على أن للإمام المروزي -رحمه الله- كتابًا باسم «السنة»، وممن ذكر ذلك:

١- الإمام البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) في كتابه «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٧٩).

وروى -أيضًا- في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٨) و(٨/ ٢٢١-٢٢٢) حديثين من طريق الإمام المروزي، وهما في هذا الكتاب (رقم ٢١٨ و٣٢١).

٢- شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٤).

٣- بدر الدين العيني في «عمدة القاري» (٢٥/ ٢٦)، حيث قال: «ووصل تعليقه -هذا- محمد بن نصر المروزي في «كتاب السنة»، والجوزقي من طريقه، قال محمد بن نصر: حدثنا يحيى بن يحيى...».

ثم ذكر أثر عبدالله بن عون الآتي (رقم ٩٥).

٤- الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٢٥١).

وروى في «تغليق التعليق» (٥/ ٣١٩-٣٢٠) أثر عبدالله بن عون السابق من طريق المصنف به، وهو في كتابنا -هذا- (رقم ٩٥).

ورواه -أيضًا- ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٢٣٣) من طريق المصنف.

٥- البغدادي في «هدية العارفين» (٦/ ٢١).

وقد وقفت على طبعة سقيمة جدًا لكتاب «السنة»، صدرت عن (دار الوطن) السعودية، تحقيق علي الشبل (!).

ومن ذلك أن المحقق (!) لم يستطع الجزم بنسبة هذا الكتاب، ولمن هو؟!

فطبعه بعنوانين:

الأول: كتاب «الاعتصام بالكتاب والسنة» لأحمد بن نصر الخزاعي.

الثاني: كتاب «السنة» للإمام المروزي.

ويكفي لرد هذا التردد وتلك الحيرة ما ذكرته آنفًا؛ فهي لا تدع أي مجال للشك في صحة نسبة الكتاب للإمام المروزي، وأزيده الآن وجوهاً أخرى؛ منها:

١- أن الإمام المروزي -نفسه- روى في كتابه الآخر «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٩٥/ ١١) حديث عبدالله بن شقيق، عن رجل من بلقين، عن ابن عم له؛ قال: «أتيت النبي ﷺ...»، وهو في هذا الكتاب بسنده ومتنه سواء، انظر رقم (١٣٧).

٢- شيوخ المصنف في كتاب «السنة» أكبر دليل على ما ذكرت؛ فإن هنالك شيوخًا كثيرين لم يرو عنهم الخزاعي المذكور ألبتة، بل ولا رآهم، ولا ذكروا في ترجمته -أو ترجمتهم- أنه يروي عنهم!

٣- أن المصنف كثير النقل عن الإمام الشافعي، فهو -رحمه الله- كان متأثرًا به جدًّا، حتى أطلقوا عليه لقب (الشافعي الثاني)، وهذا النقل يستحيل أن يكون من أحمد الخزاعي المذكور؛ لعدم اشتهاره بالأخذ والنقل عن الشافعي، ثم ما هو مذكور في هذا الكتاب عن الشافعي قد رواه المروزي عن شيخه الربيع بن سليمان المرادي، ولا نعرف لأحمد الخزاعي المذكور رواية عنه.

٤- لم يذكر أحد من أهل العلم السابقين أن أحمد الخزاعي له كتاب بهذا الاسم، ولا ذكروه في ترجمته، ولا نوهوا به لا من قريب ولا من بعيد؛ حتى شيخ الإسلام ابن تيمية، فإنه ذكر في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٤) كثيرًا من العلماء الذين ألفوا في هذا الباب -باب السُّنة-، ولم يذكر الخزاعي المذكور منهم، مع تقدّمه، وعلو طبقته.

٥- أنهم ذكروا في ترجمة أحمد بن نصر الخزاعي أنه يروي عن الإمام مالك ابن أنس، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وهذه الطبقة، ومؤلف هذا الكتاب

-محمد ابن نصر المروزي- يروي عن هؤلاء بواسطة، فلو كان مؤلف هـذا الكتـاب أحمد بن نصر الخزاعي -المدعى-؛ لروى عن هؤلاء مباشرة دون واسطة.

٦- ذكـر الإمــام المــزي في «تهذيــب الكمــال» (١/ ٥٠٦) أن الخزاعــي -هذا- لم يحدث إلا بشيء يسير، والناظر في هذا السفر العظيم يرى خـلاف ذلـك؛ فثبت يقينًا أن نسبة كتاب «السُّنة» لأحمد بن نصر الخزاعي باطلة، لا تصحُّ، هذا ممـا لا مجال للشك فيه.

وما ذكر المعلق من أن اسم مؤلف «السُّنة» أحمد بن نصر الخزاعي ثابت علـى غلاف النسخة الخطية مما لا يضير؛ فإن ذلك من أوهام الناسخ دون ريب، ولا يلزم أن يكون الناسخ عالمًا بهذا الشأن حتـى نحكـم بعـدم وهمـه وغلطـه في مثـل هـذه الأمور، والله أعلم.

لكن ماذا نفعل بالمعتدين على تراث السلف (؟!).



طبعات الكتاب والنسخة المعتمدة

وقفت على عدة طبعات:

الأولى: طبعت في المكتبة الأثرية بباكستان، وكذلك أعيد طباعتها في مطابع دار الفكر بدمشق، ونشرتها دار الثقافة الإسلامية بالرياض دون تاريخ وبدون تحقيق، عدا تعليقات يسيرة، وقد وقع فيها بعض الأخطاء الطباعية، وأخرى في متون الأحاديث وأسانيدها.

الثانية: طبعت في مؤسسة الكتاب الثقافية ببيروت، سنة (١٤٠٨ هـ)، وقد خرج أحاديثها وعلق عليها: أبو محمد سالم بن أحمد السلفي، وفاته تخريج الآثار، فلم يعرج إلا على القليل منها، وكذلك فاته تخريج بعض الأحاديث.

الثالثة: طبعت في دار الوطن السعودية، سنة (١٤٢٢ هـ).

وقد قام على تحقيق نصها على نسخة مخطوطة: علي بن عبدالعزيز بن علي الشبل، ولم يعرّج على تخريج الأحاديث إلا لمامًا، وأما الآثار، فلم يعتن بشيء من ذلك، وقد وقع فيها تصحيفات شنيعة، وأخطاء فظيعة، ولعل أهمها عنوان الكتاب، كما بينته آنفًا.

الرابعة: طبعت في دار العاصمة بالرياض، سنة (١٤٢٢ هـ)، وقام على تحقيق نصوصها على نسخة مخطوطة أخرى منقولة عن أصل النسخة الأولى: الدكتور عبدالله بن محمد البصيري، عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية.

وهذه الطبعة أفضل طبعات الكتاب؛ لأمور:

١- اعتماد المحقق على نسخة خطية للكتاب.

٢- اعتناؤه بتخريج الأحاديث والآثار تخريجًا من رأس القلم.

وقد وقع المحقق في هفوات، وزلق في عثرات، دفعتني للاستمرار في تحقيق الكتاب، وتخريج أحاديث وآثاره، والتعليق عليه، وقد نبهت على جميع ذلك في حواشي الكتاب.

ومما يؤخذ على جميع الطبعات السابقة:

١- وجود تصحيفات أفسدت كثيرًا من مراد المصنف، وأدت إلى تضعيف أحاديث، وتصحيح أخرى.

٢- قلة دراية محققي الكتاب بعلم الحديث والرجال، وضعف خبرتهم بالصناعة الحديثية، فقد وقعت لهم أخطاء تضحك منها الثكالى، وقد نبهنا عليها في مواضعها من الكتاب.

٣- عدم اتقان قراءة المخطوط مما أوقعهم في إشكالات لا ينبغي لمن تصدى لتحقيق كتب السنة أن يقع في مثلها.

*** النسخ المعتمدة:**

١- نسخة مكتبة شيخنا محدث المدينة النبوية العلامة السلفي حماد الأنصاري -رحمه الله-، وقد صورتها من مكتبته منذ عشرين سنة، في بعض زياراتي للمدينة النبوية.

وهي بخط نسخي جيد، وكتب في أولها: «وقد ضاع من أولها قدر ورقتين، فليعلم ذلك».

وجاء عنوان الكتاب في أولها: «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة» للإمام الجليل، والعالم النبيل أحمد بن نصر الخزاعي -رحمه الله- وعفا عنه بمنه وكرمه، آمين.

وكتب في آخرها: «آخر ما أخرج من هذا الكتاب إلى ههنا، وهو آخره، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

وقد وقع الفراغ من نسخ الكتاب ضحى يوم الأحد لخمس مضين من رجب المحرم، بقلم الفقير إلى ربه: حمد بن محمد، غفر الله له، ولوالديه، ولمشايخه، ولإخوانه المسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم».

وكتب -أيضًا- في آخرها: «بلغ مقابلة وتصحيحًا، فالحمد لله وحده».

٢- نسخة مكتبة الشيخ القاضي صالح سالم البنيان، وهي نسخة حديثة الكتابة، وقد كتبها عالم نجدي، هو الشيخ سليمان بن سحمان، وكان يمتهن النسخ، ولم يكن بالمتقن، كما يظهر من النسخة المعتمدة.

كتبت هذه النسخة بخط نسخ تعليق، والعناوين والفصول وكلمة «حدثنا»، و«قال أبو عبدالله» بخط بارز واضح نسخي كبير، وأحيانًا بالمداد الأحمر؛ تنبيهًا عليها.

أما بقية الكتاب، فبالمداد الأسود.

وتملك هذه النسخة الشيخ صالح سالم البنيان، المتوفى سنة (١٣٣٠ هـ)، وهذه النسخة تقع ضمن مجموع يحوي كتابين؛ أحدهما: كتابنا هذا، والآخر: «الوابل الصيب» لابن قيم الجوزية، ووقع اسمه: «القطر الصيب في الكلم الطيب».

وجاء في آخر النسخة: «وقد وقع الفراغ من نسخ هذا الكتاب ضحى يوم الاثنين لتسع وعشرين من ذي الحجة، بقلم الفقير إلى ربه: سليمان بن سحمان، غفر الله له، ولوالديه، وللمسلمين آمين، وصلى الله على محمد، وآله وصحبه وسلم».

والنسخة مقابلة على أصلها ومصححة ومقروءة عليه، يظهر ذلك من البلاغات والتصحيحات على حواشيه.

وكتب على آخر حاشيتها: بلغ مقابلة وتصحيحًا، والحمد لله وحده.

ويوجد سقط في الكتاب ألحقه ناسخه في حواشيه.

وبعد اطلاعي على هذه النسخة ترجّح لدي أنها ونسخة مكتبة الشيخ حماد نقلتا عن أصل واحد للوجوه الآتية:

١- عنوان الكتاب على النسختين واحد.

٢- وجود نقص بمقدار ورقتين في أول المخطوط.

ولذلك لم أفرق بينهما، وعزوت لها بقولي: في المخطوط.

ترجمة المصنف -رحمه الله-

* اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو أبو عبدالله، محمد بن نصر بن الحجاج(١) المروزي.

والمروزي: نسبة إلى (مرو)؛ وهي أشهر مدن خراسان، وأكبرها.

* ولادته ونشأته:

ولد الإمام محمد بن نصر المروزي في بغداد، سنة (٢٠٢ هـ)، ونشأ بنيسابور(٢)، وسكن سمرقند(٣).

قال أبو العباس -محمد بن عثمان- السمرقندي: سمعت أبا عبدالله -محمد بن نصر- المروزي يقول: «ولدت سنة اثنتين ومئتين، وتوفي الشافعي سنة أربع ومئتين، وأنا ابن سنتين، وكان أبي مروزيًّا، وولدت أنا ببغداد، ونشأت بنيسابور، وأنا اليوم بسمرقند، ولا أدري ما يقضي الله فيَّ»(٤).

قلت: ولم يخالف في ذكر ولادة المصنف -رحمه الله- إلا ابن حبان؛ فإنه ذكر في كتابه «الثقات»(٥) أن ابن نصر ولد سنة مئتين (٢٠٠ هـ)!

ولا شك أن المصنف -رحمه الله- أدرى بنفسه من غيره.

ونظرًا لما يتمتع به المصنف -رحمه الله- من فرط ذكاء وفطنة، وهمة عالية في طلب العلم، وشهرة شيوخه، وعلو كعبه؛ فقد أصبح من كبار أهل العلم

---

(١) قال الإمام الذهبي في «السير» (١٤/ ٣٣): «ولم يرفع لنا في نسبه».

(٢) بفتح أوله؛ مدينة عظيمة مشهورة، وهي عاصمة خراسان.
انظر: «معجم البلدان» (٥/ ٣٣١).

(٣) بفتح أوله وثانيه، وسكون الراء المهملة؛ بلد معروف مشهور بما وراء النهر.
انظر: «معجم البلدان» (٣/ ٣١٦).

(٤) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٦).

(٥) (٩/ ١٥٣).

المشهورين المعروفين بخراسان؛ لذا كان يُرْحَل إليه ويُقْصَد بالفتيا دون غيره.

وقد ساعده في ذلك: تلقيه العلم من كبار أهل العلم الراسخين؛ مثل: إسحاق بن راهويه، ويحيى بن يحيى التميمي، وعلي بن حجر، وعمرو بن زرارة، وغيرهم.

قال أبو ذر -محمد بن يوسف- القاضي: «كان الصدر الأول من مشايخنا يقولون: رجال خراسان أربعة: ابن المبارك، وابن راهويه، ويحيى بن يحيى، ومحمد ابن نصر»(١).

* صفاته الخَلْقِيَّة والخُلُقية:

قال محمد بن يعقوب الأخرم واصفًا الإمام المروزي: «كان من أحسن الناس خَلْقًا، كأنما فقئ في وجهه حبُّ الرمان، وعلى خديه كالورد، ولحيته بيضاء»(٢).

وقال الإمام الذهبي: «وكان مليح الصورة»(٣).

وقال الإسنوي: «وكان من أحسن الناس صورة، ذا لحية بيضاء»(٤).

أما صفاته الخُلُقية؛ فحدث عنها ولا حرج، فإنه نهل من أدب وسمت النبي ﷺ الشيء الكثير؛ فقد كان صاحب سنة واتباع شديد لهدي النبي ﷺ، وكان شديدًا على أهل البدع، ذا سمت حسن، عابدًا، زاهدًا، صاحب عقل كبير.

قال أبو بكر بن إسحاق الصبغي: «لم نر بعد يحيى بن يحيى من فقهاء خراسان إمامًا أعقل من محمد بن نصر»(٥).

وقيل لأبي بكر بن إسحاق: «ألا تنظر إلى تمكن أبي علي الثقفي في عقله؟ فقال: ذاك عقل الصحابة والتابعين من أهل المدينة، قيل: وكيف ذاك؟ قال: إن

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٣٤٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/ ٤٢).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٥٢).

(٤) «طبقات الشافعية» (٢/ ١٩٦).

(٥) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٥١).

مالكًا -يعني: ابن أنس- كان من أعقل أهل زمانه، وكان يقال: صار إليه عقل الذين جالسهم من التابعين، فجالسه يحيى بن يحيى النيسابوري، فأخذ من عقله وسمته، ثم جالس يحيى بن يحيى محمد بن نصر سنين، حتى أخذ من سمته وعقله، فلم ير بعد يحيى من فقهاء خراسان أعقل من ابن نصر، ثم إن أبا علي الثقفي النيسابوري جالسه أربع سنين، فلم يكن بعده أعقل من أبي علي»[١].

وقال السبكي: «أحد أعلام الأمة وعقلائها وعبادها»[٢].

*** أسرته وأولاده:**

لم تذكر المصادر والمراجع عن أسرة هذا الإمام -على جلالة قدره- إلا الشيء اليسير، ومما ذكروه بهذا الصدد:

- أنه تزوج بأخت القاضي يحيى بن أكثم، واسمها (خَنَّة)[٣].
- أنه -رحمه الله- كانت له جارية.

قال الإمام المروزي: «خرجت من مصر ومعي جارية لي، فركبت البحر أريد مكة، قال: فغرقت وذهب مني ألفا جزء، وسرت إلى جزيرة أنا وجاريتي، فما رأينا فيها أحدًا، وأخذني العطش، فلم أقدر على الماء، قال: فأجهدت، فوضعت رأسي على فخذ جاريتي مستسلمًا للموت، فإذا رجل قد جاءني ومعه كوز، فقال لي: هاه، فأخذت وشربت، وسقيت الجارية، ثم مضى، فما أدري من أين جاء، ولا من أين ذهب»[٤].

- أنه -رحمه الله- كان له ولد اسمه: إسماعيل، ورزقه الله إياه في كبر سنه.

قال أبو الفضل بن محمود: «كان أبو عبدالله يتمنى على كبر سِنّه أن يولد له

(١) «السير» (١٤/ ٣٤-٣٥).
(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٤٦).
(٣) بمعجمة، ثم نون.
انظر: «السير» (١٤/ ٣٩)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٤٢)، و«الوافي بالوفيات» (٥/ ١١).
(٤) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٧)، و«السير» (١٤/ ٣٧-٣٨).

ابن، فكنا عنده يومًا من الأيام، فتقدم إليه رجل من أصحابه فسارّه في أذنه بشيء، فرفع أبو عبدالله يديه، وقال: ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، ثم مسح وجهه بباطن كفه[1]! ورجع إلى ما كان فيه.

قال: فرأينا أنه استعمل في تلك الكلمة الواحدة ثلاث سنن: تسمية الولد، وحمد الله على الموهبة، وتسميته إسماعيل؛ لأنه ولد له على كبر سِنّه، وقال الله -عز وجل-: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ﴾ [الأنعام: ٩٠]»[2].

قال السبكي -عقبه-: «فنستفيد من هذا أنه يستحب لمن ولد له ابن على الكبر أن يسميه إسماعيل، وهذه مسألة حسنة!».

قلت: استحباب ذلك وجعله من السنن والأمور الحسنة مما لا أصل له في شرعنا الحنيف؛ وهو غير لازم، فهذا نبينا محمد ﷺ رزق إبراهيم -عليه السلام- على كبر سنه، وفي أواخر حياته، وهذا زكريا -عليه السلام- رزق يحيى -عليه السلام- على كبر سنه، ومع ذلك لم يسمياه باسم إسماعيل!

لا سيما وأن التحسين والتقبيح إن كانا موجودين؛ فلا يثبتان بالعقل بل بالشرع، ولا دليل من الشرع على استحباب ذلك واستحسانه، ولا فعله السلف الأوائل، ولا استحبه أحد من أهل العلم السابقين.

وكل خير في اتباع من سلف　　　وكل شر في ابتداع من خلف

-أما بالنسبة لكنية المؤلف- رحمه الله-؛ فلا أدري إن كان له ولد يسمى (عبدالله)، أم هي كنيتة فحسب، والله أعلم.

وابنه إسماعيل -المذكور آنفًا- لم يكن حسن السيرة، بل كان على النقيض من حال والده:

قال أبو محمد -عبدالله بن محمد- الثقفي: «سمعت جدي يقول: جالست أبا

(١) لا يصح في مسح الوجه بباطن الكف بعد الدعاء شيء.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٥٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٥٢)، و«البداية والنهاية» (١١/ ١٠٣).

عبدالله المروزي أربع سنين، فلم أسمعه في طول تلك المدة يتكلم في غير العلم؛ إلا أني حضرته يومًا وقيل له عن ابنه إسماعيل وما كان يتعاطاه؛ لو وعظته -أو زبرته-؟ فرفع رأسه، ثم قال: أنا لا أفسد مروءتي بصلاحه»[١].

* الحالة الاقتصادية للمؤلف:

قال أبو عبدالله الأخرم: «انصرف محمد بن نصر من الرحلة الثانية سنة ستين ومئتين، فاستوطن نيسابور، فلم تزل تجارته بنيسابور، أقام مع شريك له مضارب، وهو يشتغل بالعلم والعبادة»[٢].

وقال محمد بن عبدالوهاب الثقفي: كان إسماعيل بن أحمد -والي خراسان- يصل محمد بن نصر في العام بأربعة آلاف درهم، ويصله أخوه -إسحاق- بمثلها، ويصله أهل سمرقند بمثلها، فكان ينفقها من السنة إلى السنة، من غير أن يكون له عيال، فقيل له: لو ادخرت لنائبةٍ؟ فقال: سبحان الله! أنا بقيت بمصر كذا وكذا سنة، قوتي وثيابي وكاغَدي[٣] وحبري وجميع ما أنفقه على نفسي في السنة عشرون درهمًا، فترى إن ذهب ذا لا يبقى ذاك؟!»[٤].

---

(١) «معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه» (٢٨٠-٢٨١/ ١٧٩)، و«تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٦).

(٣) هو القرطاس.

(٤) المصدر السابق (١٤/ ٣٧).



حياة المؤلف العلمية

* طلبه للعلم ورحلاته:

«إن الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعلم، والسبب في ذلك: أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم،وما ينتحلون به من المذاهب والفضائل تارة علمًا وتعليمًا وإلقاء، وتارة محاكاة وتلقينًا بالمباشرة؛ إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكامًا، وأقوى رسوخًا، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها.

فالرحلة لا بد منها في طلب العلم؛ لاكتساب الفوائد، والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال»[(١)].

قلت: وقد كان للإمام المروزي -رحمه الله- حظٌ وافر، ونصيب زاخر في هذه الرحلات العلمية؛ فطاف البلاد، وارتحل إلى مدن إسلامية عدة في طلب العلم.

واتجهت همته إلى طلب الحديث وهو في سن مبكرة، وهذا ظاهر من تاريخ وفيات شيوخه، فإن من شيوخ المصنف المعروفين: عبدالله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي روّاد العَتَكي، الملقب بـ (عبدان)، وهو قد توفي سنة (٢٢١ هـ)، والمصنف -رحمه الله- ولد سنة (٢٠٢ هـ)، وهذا يعني: أنه طلب علم الحديث قبل سن التاسع عشرة.

كما توفي يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، ومحمد بن مقاتل الكسائي المروزي -وهما من كبار شيوخه، وقد أكثر عن الأول- سنة (٢٢٦ هـ).

قال الخطيب البغدادي: «رحل إلى سائر الأمصار في طلب العلم»[(٢)].

وقال الحافظ ابن كثير: «رحل في الآفاق، وسمع من المشايخ الكثير النافع»[(٣)].

---

(١) «مقدمة ابن خلدون» (ص ٥٤١).

(٢) «تاريخ بغداد» (٣/ ١١٥).

(٣) «البداية والنهاية» (١١/ ١٠٩).

وقال ابن الجوزي: «سمع من خلق في البلدان البعيدة والقريبة»[(١)].

وقال الإمام الذهبي: «ذكره الحاكم؛ فقال: سمع بخراسان من: يحيى بن يحيى التميمي، ويزيد بن صالح، وعمرو[(٢)] بن زرارة، وصدقة بن الفضل المروزي، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن حُجْر.

وبالرَّي: محمد بن مهران الحمّال، ومحمد بن مقاتل، ومحمد بن حميد، وطائفة.

وببغداد: محمد بن بكار بن الريان، وعبيدالله بن عمر القواريري، والطبقة.

وبالبصرة: شيبان بن فَرُّوخ، وهُدْبة بن خالد، وعبدالواحد بن غِياث، وعدة.

وبالكوفة: محمد بن عبدالله بن نمير، وهنّاد، وابن أبي شيبة، وطائفة.

وبالمدينة: أبا مصعب، وإبراهيم بن المنذر الحِزامي، وطائفة.

وبالشام: هشام بن عمار، ودحيمًا.

قلت: وبمصر من يونس الصدفي، والربيع المرادي، وأبي (إبراهيم) إسماعيل المزني، وأخذ عنه كتب الشافعي ضبطًا وتفقهًا»[(٣)].

وتقدم ذكر رحلة المصنف -رحمه الله- إلى مصر.

والظاهر: أن المصنف -رحمه الله- رحل رحلتين:

الأولى: كانت أول الطلب، في سن مبكرة.

والثانية: كانت متأخرة، سنة (٢٦٠ هـ)، وعمره كان يومئذ (٥٨) سنة.

قال أبو عبدالله الأخرم: «انصرف محمد بن نصر من الرحلة الثانية سنة ستين ومئتين، فاستوطن نيسابور... وهو يشتغل بالعلم والعبادة، ثم خرج سنة خمس وسبعين إلى سمرقند، فأقام بها...

وكان وقت مقامه بنيسابور هو المقدَّم والمفتي بعد وفاة محمد بن يحيى -الذهلي،

---

(١) «الحث على حفظ العلم» (ص ١١٣).

(٢) في «مطبوع السير»: «عُمَر» -بضم المهملة، وفتح الميم-!!

(٣) «السير» (١٤/ ٣٣- ٣٤).

وهو من كبار شيوخه-؛ فإن حيكان[(١)] ومن بعده أقرَّ له بالفضل والتقدم»[(٢)].

وقال أبو العباس البكري: «جمعت الرحلة بين محمد بن جرير، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن هارون الروياني بمصر، فأزملوا، ولم يبق عندهم ما يقوتهم، وأضرَّ بهم الجوع، فاجتمعوا ليلة في منزل كانوا يأوون إليه، فاتفق رأيهم على أن يستهموا، ويضربوا القرعة، فمن خرجت عليه القرعة؛ سأل لأصحابه الطعام، فخرجت القرعة على محمد بن إسحاق بن خزيمة، فقال لأصحابه: أمهلوني حتى أتوضأ وأصلي صلاة الخيرة، فاندفع في الصلاة، فإذا هم بالشموع وخصي من قبل والي مصر يدق الباب، ففتحوا الباب، فنزل عن دابته، فقال: أيكم محمد بن نصر؟ فقيل: هو ذا، فأخرج صرّة فيها خمسون دينارًا، فدفعها إليه، ثم قال: أيكم محمد بن جرير؟ فقالوا: هو ذا، فأخرج صرّة فيها خمسون دينارًا، فدفعها إليه، ثم قال: أيكم محمد بن إسحاق بن خزيمة؟ فقالوا: هو ذا يصلي، فلما فرغ من صلاته؛ دفع إليه الصرّة، وفيها خمسون دينارًا، ثم قال: إن الأمير كان نائمًا بالأمس، فرأى في المنام خيالاً، فقال: إن المحامد[(٣)] طووا كشحهم جياعًا، فانفذ إليهم هذه الصرار، وأقسم عليكم إذا نفذت فابعثوا إليَّ أحدكم»[(٤)].

وكان لهذه الرحلات العلمية التي قام بها المؤلف -رحمه الله-، والاستفادة من العلماء الموجودين في تلك البلاد التي رحل إليها أثر واضح في ثقافته، وكثرة شيوخه، بحيث أصبح يشار إليه بالبنان.

*** شيوخه:**

إن الفترة الزمنية التي عاشها المؤلف -رحمه الله-، وكثرة الرحلات العلمية التي قام بها؛ جعلته يلتقي بكثير من العلماء والشيوخ المعروفين المشهورين، وكان لهم

---

(١) هو الحافظ يحيى بن محمد بن يحيى، ولد الإمام الذهلي -شيخ المصنف-.

(٢) «السير» (١٤/ ٣٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٥١-٦٥٢).

(٣) هم الأئمة الأربعة المذكورون، سموا كذلك كون كل واحد منهم يسمى (محمدًا).

(٤) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٤).

الأثر البالغ في صقل شخصية المؤلف، وسلوكه الجادة في مسائل الفقه والاعتقاد.

ومن خلال دراسة كتب المؤلف -رحمه الله- والنظر فيها؛ تبين أن الإمام قد تلقى العلم على يد كثير من العلماء.

ومن أبرز هؤلاء: الإمام إسحاق بن راهويه، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، والإمام الذهلي، ويحيى بن يحيى التميمي.

وفيما يلي ثبت بأسماء شيوخ المصنف الذين روى عنهم في «كتاب السنة»، مع ذكر أرقام نصوصهم، مرتبًا على حروف المعجم:

١- إبراهيم بن الحسن بن نجيح العلاف البصري، كان صاحب قرآن، وكان بصيرًا به، وكان شيخًا ثقة، مات سنة (٢٣٥ هـ)[١].

٢- أحمد بن إبراهيم الدورقي البغدادي، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٦ هـ)/ م د ت ق[٢].

٣- أحمد بن أزهر بن منيع، أبو الأزهر العبدي النيسابوري، صدوق، كان يحفظ ثم كَبِرَ، فصار كتابه أثبت من حفظه، مات سنة (٢٦٣ هـ) / س ق[٣].

٤- أحمد بن عبدالرحمن بن وهب بن مسلم المصري، لقبه بَحْشَل -بفتح الموحدة، وسكون المهملة، بعدها شين معجمة-، صدوق تغير بأخرة، مات سنة (٢٦٤ هـ) / م[٤].

٥- أحمد بن عَبْدَةَ بن موسى الضبي، أبو عبدالله البصري، ثقة، رمي بالنصب، مات سنة (٢٤٥ هـ)[٥] / م ٤[٦].

---

(١) انظر رقم (١١٨).

(٢) انظر الأرقام: (٧٩، ٨٠، ٨١، ٩٨، ١٠٢، ٣٣٥).

(٣) انظر الأرقام: (٢٧٢، ٢٧٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٦٨).

(٤) انظر رقم (٣٠١).

(٥) في رسالة: «الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها» لموسى النفيعي (١/ ٥٨) أنه توفي سنة (٢٧٩ هـ)، وهو خطأ، فليصحح (!).

(٦) انظر رقم (١٨، ٣٣٣).

٦- أحمد بن عمرو الباذاغيسي، قال ابن حبان[١]: «يروي عن سفيان بن عيينة، ووكيع، روى عنه محمد بن نصر المروزي، وكان يقيم بنيسابور، فلست أدري أهو أحمد بن حريش، أو آخر غيره؟ ويشبه أن يكون أحمد بن حريش بن عمرو، كان أبو عبدالله أسقط اسم أبيه، فإن لم يكن كذلك؛ فهو شيخ مستقيم»[٢].

٧- أحمد بن منصور بن سيّار الرمادي، ثقة حافظ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن، مات سنة (٢٦٥ هـ) / ق[٣].

٨- أحمد بن يوسف بن خالد بن سالم بن زاوية الأزدي المهلبي، أبو الحسن النيسابوري، المعروف بـ (حمدان السلمي)، حافظ ثقة، مات سنة (٢٦٤ هـ) / د س ق[٤].

٩- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقة حافظ، مجتهد، قرين الإمام أحمد بن حنبل، مات سنة (٢٣٨ هـ) / خ م د ت س، وقد أكثر عنه المؤلف[٥].

١٠- إسحاق بن موسى الأنصاري المدني، قاضي نيسابور، ثقة متقن، مات

---

(١) في «الثقات» (٨/ ٣١).

(٢) انظر رقم (١٤٦).

(٣) انظر رقم (١٢٨).

(٤) انظر رقم (٢٠٩).

(٥) انظر الأرقام: (٤، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٦، ٣٤، ٣٥، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٦٠، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٢، ٧٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩١، ١١٠، ١١٢، ١١٦، ١٣١، ١٣٢، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠١، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦).

سنة (٢٤٤ هـ)/ م ت س ق[١].

١١- بحر بن نصر بن سابق الخولاني -مولاهم-، المصري، أبو عبدالله، ثقة، مات سنة (٢٦٧ هـ) / كن[٢].

١٢- بشر بن الحكم بن حبيب بن مهران العبدي، النيسابوري، أبو عبدالرحمن، ثقة زاهد فقيه، مات سنة (٢٣٧ هـ)، وقيل: سنة (٢٣٨ هـ) / خ م س[٣].

١٣- الحسين بن عيسى بن حمران الطائي، أبو علي البسطامي القومسي، نزيل نيسابور، صدوق صاحب حديث، مات سنة (٢٤٧ هـ) / خ م د س ت[٤].

١٤- حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبدالله الأزدي، أبو أحمد بن زنجويه -وهو لقب أبيه-، ثقة ثبت، له تصانيف، مات سنة (٢٤٨ هـ)، وقيل: سنة (٢٥١ هـ) / د س[٥].

١٥- حميد بن مسعدة بن المبارك السامي -بالمهملة- الباهلي البصري، صدوق، مات سنة (٢٤٤ هـ) / م ٤[٦].

١٦- الربيع بن سليمان المرادي، أبو محمد المؤذن، صاحب الشافعي، ثقة، مات سنة (٢٧٠ هـ)/ م د س ق[٧].

١٧- شيبان بن فرّوخ -أبو شيبة- الحَبَطي -بمهملة وموحدة مفتوحتين- الأُبُلّي -بضم الهمزة والموحدة، وتشديد اللام-، أبو محمد، صدوق، رمي بالقدر، قال أبو حاتم الرازي: اضطر الناس إليه أخيرًا، مات سنة (٢٣٥ هـ، أو ٢٣٦ هـ)/

---

(١) انظر الأرقام (٣٠، ٦٢، ٢٠٤).

(٢) انظر الأرقام (٢٦١، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٤، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٠).

(٣) انظر رقم (٣٠٠).

(٤) انظر الأرقام (١٩٧، ٢٣٧، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٩).

(٥) انظر رقم (٢٥٥).

(٦) انظر رقم (٣٠٢، ٣٢٩).

(٧) انظر رقم (١٢٣).

م د س[١].

١٨- صدقة بن الفضل، أبو الفضل المروزي، ثقة، مات سنة (٢٢٣ هـ، أو ٢٢٦ هـ) / خ[٢].

١٩- عباس بن الوليد بن نصر النرسي -بفتح النون، وسكون الراء بعدها مهملة-، ثقة، مات سنة (٢٣٨ هـ) / خ م س[٣].

٢٠- عبدالله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشج الكوفي، ثقة، مات سنة (٢٥٧ هـ) / ع[٤].

٢١- عبدالله بن معاوية بن موسى بن أبي غليظ بن مسعود بن أمية بن خلف الجمحي، أبو جعفر البصري، ثقة معمر، مات سنة (٢٤٣ هـ) / د ت ق[٥].

٢٢- عبيدالله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، أبو الفضل البغدادي، قاضي أصبهان، ثقة، مات سنة (٢٦٠ هـ) / خ د ت س[٦].

٢٣- عبيدالله بن سعيد بن يحيى اليشكري، أبو قدامة السرخسي، نزيل نيسابور، ثقة مأمون سُنّي، مات سنة (٢٤١ هـ) / خ م س[٧].

٢٤- عبيدالله بن معاذ بن معاذ بن نصر العنبري، أبو عمرو البصري، ثقة حافظ، مات سنة (٢٣٧ هـ) / خ م د س[٨].

٢٥- علي بن حُجْر -بضم المهملة، وسكون الجيم- ابن إياس السعدي

---

(١) انظر رقم (٤٢).

(٢) انظر رقم (١٥٢).

(٣) انظر رقم (٢٧١).

(٤) انظر رقم (١١٣).

(٥) انظر رقم (٨٥).

(٦) انظر رقم (٢٤٢، ٢٤٩، ٣١٤، ٣٦٤).

(٧) انظر رقم (٢٣، ٢٥، ١٩٦، ٢١٥، ٢١٦، ٣٦٧).

(٨) انظر رقم (٣٤٧، ٣٤٨).

المروزي، نزيل بغداد ثم مرو، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٤ هـ) / خ م د س[١].

٢٦- علي بن الحسن بن سليمان الحضرمي، واسطي الأصل، كوفي، يعرف بأبي الشعثاء، ثقة، مات سنة بضع وثلاثين ومئتين / م ق[٢].

٢٧- عمرو بن زرارة بن واقد الكلابي، أبو محمد النيسابوري، ثقة ثبت، مات سنة (٢٣٨ هـ) / خ م س[٣].

٢٨- عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي البصري، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٩ هـ) / ع[٤].

٢٩- عيسى بن مساور الجوهري، أبو موسى البغدادي، صدوق، مات سنة (٢٤٤ هـ، أو ٢٤٥ هـ) / س[٥].

٣٠- فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري، أبو كامل، ثقة حافظ، مات سنة (٢٣٧ هـ) / خت م د ت س[٦].

٣١- أبو حاتم -محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي- الرازي، الإمام الحافظ المعروف، مات سنة (٢٧٧ هـ) / د س[٧].

٣٢- محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر بندار، ثقة، مات سنة (٢٥٢ هـ) / ع[٨].

٣٣- أبو جعفر -محمد بن أحمد بن الجنيد- البغدادي، الدقاق، قال ابن أبي

---

(١) انظر رقم (١١١، ٢٣٥).

(٢) انظر رقم (٦).

(٣) انظر رقم (١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١٣٦، ٢٠٥).

(٤) انظر رقم (٨٤).

(٥) انظر رقم (٣٨، ٥٨، ٥٩، ٦٩).

(٦) انظر رقم (١٨٨، ١٩٠، ١٩١).

(٧) انظر رقم (٧، ٩، ١٠، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٩٩، ٣٠٤، ٣٦٩).

(٨) انظر رقم (٥٢، ٦١، ٦٤، ٩٧، ١٢٣، ١٢٦، ١٣٠، ١٦٣، ١٧٤، ١٧٥، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٥٤، ٣٢٨).

حاتم: كتبت عنه مع أبي وهو صدوق، مات سنة (٢٦٧ هـ)[١].

٣٤- محمد بن رافع القشيري النيسابوري، ثقة عابد، مات سنة (٢٤٥ هـ) / خ م ت د س[٢].

٣٥- محمد بن عبدالله بن قُهْزاذ -بضم القاف، وسكون الهاء، ثم زاي- المروزي، ثقة، مات سنة (٢٦٢ هـ) / م[٣].

٣٦- محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب الأموي البصري، صدوق، مات سنة (٢٤٤ هـ) / م ت س ق[٤].

٣٧- محمد بن عبيد بن حساب -بكسر الحاء المهملة، وتخفيف السين المهملة- البصري العنبري، ثقة، مات سنة (٢٣٨ هـ) / م د س[٥].

٣٨- محمد بن علي بن عبدالله بن مِهران الورّاق، أبو جعفر، يعرف بـ (حمدان)، ثقة حافظ عارف، مات سنة (٢٧٢ هـ)[٦].

٣٩- محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذويب الذهلي، النيسابوري، ثقة حافظ جليل، مات سنة (٢٥٨ هـ) / خ ٤[٧].

٤٠- محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي، أبو هشام الرفاعي الكوفي، قاضي المدائي، ليس بالقوي، قال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه، مات سنة

---

(١) انظر رقم (١٢٧).

(٢) انظر رقم (١٩٨، ٣١٨).

(٣) انظر رقم (٨٢، ٨٣، ١٠١، ٣١٩).

(٤) انظر رقم (٣١٦).

(٥) انظر رقم (١٤٣، ١٨٩، ٢١٠، ٢٩٧).

(٦) انظر رقم (٩٠).

(٧) انظر رقم (١، ٨، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٥٦، ٧١، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٢١، ١٢٢، ١٤٠، ١٤١، ١٤٩، ١٥١، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥).

(٢٤٨ هـ) / م د ق[١].

٤١- محمود بن غيلان العدوي -مولاهم-، أبو أحمد المروزي، نزيل بغداد، ثقة، مات سنة (٢٣٩ هـ)، وقيل بعد ذلك / خ م ت س ق[٢].

٤٢- المنذر بن شاذان الرازي، أبو عمر التمار، قال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه وهو صدوق، سئل أبي عنه، فقال: لا بأس به[٣].

٤٣- نصر بن علي بن صهبان الأزدي الجهضمي البصري، ثقة، مات قبل الخمسين ومئتين / ٤[٤].

٤٤- الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس السكوني، أبو همام بن أبي بدر الكوفي، نزيل بغداد، ثقة، مات سنة (٢٤٣ هـ) / م د ت ق[٥].

٤٥- وهب بن بقية بن عثمان الواسطي، أبو محمد، يقال له: وهبان، ثقة، مات سنة (٢٣٩ هـ) / م د س[٦].

٤٦- يحيى بن حبيب بن عربي الحارثي، أبو زكريا البصري، ثقة، مات سنة (٢٤٨ هـ) / م ٤[٧].

٤٧- يحيى بن خلف الباهلي، أبو سلمة البصري الجوباري، صدوق، مات سنة (٢٤٢ هـ) / م د ت ق[٨].

٤٨- يحيى بن يحيى بن بكير بن عبدالرحمن التميمي، أبو زكريا النيسابوري،

(١) انظر رقم (٥).
(٢) انظر رقم (١٩).
(٣) انظر رقم (١٥٩).
(٤) انظر رقم (١٠٩).
(٥) انظر رقم (١٢٠، ٢٩٩).
(٦) انظر رقم (٣٢، ١٢٤).
(٧) انظر رقم (٥٠، ٩٦).
(٨) انظر رقم (١١، ١٤٨، ٣١٣).

ثقة ثبت إمام، مات سنة (٢٢٦ هـ) / خ م ت س، وقد أكثر عنه المؤلف[١].

٤٩- يونس بن عبدالأعلى بن ميسرة الصدفي، أبو موسى المصري، ثقة، مات سنة (٢٦٤ هـ) / م س ق[٢].

* شيوخ المصنف خارج كتاب «السنة»[٣]:

١- إبراهيم بن راشد بن سليمان الأدمي، أبو إسحاق، مات سنة (٢٦٤ هـ)، قال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه ببغداد وهو صدوق، وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة.

٢- إبراهيم بن سعيد الجوهري، أبو إسحاق الطبري، نزيل بغداد، ثقة حافظ، تكلم فيه بلا حجة، مات في حدود سنة (٢٥٠ هـ) / م٤.

٣- إبراهيم بن عبدالله بن حاتم الهروي، أبو إسحاق، نزيل بغداد، صدوق حافظ، تكلم فيه بسبب القرآن، مات سنة (٢٤٤ هـ) / ت ق.

٤- إبراهيم بن المنذر بن عبدالله بن المغيرة بن عبدالله بن خالد بن حزام الأسدي الحزامي -بالزاي-، صدوق، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن، مات سنة (٢٣٦ هـ) / خ ت س ق[٤].

٥- إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني، نزيل دمشق، ثقة حافظ، رمي بالنصب، مات سنة (٢٥٩ هـ) / د ت س.

٦- أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبدالرحمن بن عوف، أبو مصعب الزهري المدني الفقيه، صدوق، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي،

---

(١) انظر رقم (٢، ٣، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٩٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٥، ١١٧، ١١٩، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٤، ١٦٦، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٩، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٥٧، ٢٧٤، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٤٩، ٣٥٦).

(٢) انظر رقم (٤٨).

(٣) معظم شيوخه المذكورين هنا روى لهم في كتاب «تعظيم قدر الصلاة»، ومن لم يرو له في الكتاب المذكور؛ نبهت عليه.

(٤) انظر: «السير» (١٤/ ٣٤).

مات سنة (٢٤٢ هـ) / ع[١].

٧- أحمد بن بكر بن سيف، قال ابن حبان: مستقيم الأمر في الحديث، مات سنة (٢٧٤ هـ).

٨- أحمد بن حفص بن عبدالله بن راشد السلمي النيسابوري، أبو علي بن أبي عمرو، صدوق، مات سنة (٢٥٨ هـ) / خ د س.

٩- الإمام المبجل أحمد بن حنبل الشيباني المروزي[٢].

١٠- أحمد بن سعيد الدارمي، أبو جعفر السرخسي، ثقة حافظ، مات سنة (٢٥٣ هـ) / خ م د ت ق.

١١- أحمد بن سيار بن أيوب، أبو الحسن المروزي الفقيه، ثقة حافظ، مات سنة (٢٦٨ هـ) / س.

١٢- أحمد بن عبدالرحمن بن بكار بن عبدالملك بن الوليد بن بسر، يكنى: أبا الوليد البسري، صدوق تكلم فيه بلا حجة، مات سنة (٢٤٨ هـ) / ت س ق.

١٣- أحمد بن محمد بن أبي بكر المقدمي، أبو عثمان، من أهل البصرة، سكن بغداد، مات سنة (٢٦٤ هـ)، قال ابن أبي حاتم: سمعت منه بمكة، وهو صدوق. ووثقه ابن حبان.

١٤- أحمد بن محمد بن نِيزَك -بكسر النون بعدها تحتانية، ثم زاي مفتوحة- ابن حبيب البغدادي، أبو جعفر الطوسي، صدوق في حفظه شيء، مات سنة (٢٤٨ هـ)/ ق.

١٥- أحمد بن منصور بن راشد الحنظلي المروزي، الملقب بـ (زاج)، صدوق، مات سنة (٢٥٨ هـ) / م.

١٦- أحمد بن منيع بن عبدالرحمن، أبو جعفر البغوي، نزيل بغداد، الأصم، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٤ هـ) / ع.

١٧- إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج، أبو يعقوب التميمي، المروزي،

---

(١) «السير» (١٤/ ٣٣).

(٢) «السير» (١١/ ٢٠٢).

ثقة ثبت، مات سنة (٢٥١ هـ) / خ م ت س ق.

١٨- إسماعيل بن يحيى المزني المصري، أبو إبراهيم، الإمام الفقيه، صاحب الشافعي وتلميذه، مات سنة (٢٦٤ هـ)[١].

١٩- جعفر بن عمار[٢].

٢٠- حامد بن عمرو بن حفص بن عمر بن عبيدالله بن أبي بكرة الثقفي البكراوي، أبو عبدالرحمن البصري، قاضي كرمان، ثقة، مات سنة (٢٣٣ هـ)/خ م.

٢١- حجاج بن أبي يعقوب -يوسف- بن حجاج الثقفي البغدادي، المعروف بـ (ابن الشاعر)، ثقة حافظ، مات سنة (٢٥٩ هـ) / م د.

٢٢- الحسن بن أبي الربيع -يحيى- بن الجعد العبدي الجرجاني، أبو علي، نزيل بغداد، صدوق، مات سنة (٢٦٣ هـ) / ق.

٢٣- الحسن بن محمد بن الصبّاح الزعفراني، أبو علي البغدادي، صاحب الشافعي، وقد شاركه في الطبقة الثانية من شيوخه، ثقة، مات سنة (٢٦٠ هـ) -أو قبلها- / خ ٤.

٢٤- الحسين بن علي بن الأسود العجلي، أبو عبدالله الكوفي، نزيل بغداد، صدوق يخطئ كثيرًا، لم يثبت أن أبا داود روى عنه / ت.

٢٥- الحسين بن منصور بن جعفر بن عبدالله السلمي، أبو علي النيسابوري، ثقة فقيه، مات سنة (٢٣٨ هـ) / خ س.

٢٦- حفص بن عمر بن عبدالعزيز، أبو عمر الدوري المقرئ الضرير الأصغر -صاحب الكسائي-، لا بأس به، مات سنة (٢٤٦ هـ، أو ٢٤٨ هـ) / ق[٣].

٢٧- داود بن عمرو بن زهير بن عمرو بن جميل الضبي، أبو سليمان

---

(١) «السير» (١٤/ ٣٤).

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) انظر: «الإيمان» لابن منده (١/ ٢٨٠/ ١٣٥).

البغدادي، ثقة، مات سنة (٢٢٨ هـ)، وهو من كبار شيوخ مسلم / م ت[١].

٢٨- سعدان بن نصر بن منصور البزار البغدادي، أبو عثمان الثقفي، صدوق، مات سنة (٢٦٥ هـ).

٢٩- سعيد بن عثمان بن محمد بن عبدالله بن سعيد بن العاص، أبو عثمان الحناط، من أهل الكوفة، وثقه ابن حبان، مات سنة (٢٩٤ هـ).

٣٠- سعيد بن عمرو بن سهل الكندي الأشعثي، أبو عثمان الكوفي، ثقة، مات سنة (٢٣٠ هـ) / عس[٢].

٣١- سعيد بن مسعود المروزي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٧١).

٣٢- سعيد بن يحيى بن الأزهر بن نجيح الواسطي، أبو عثمان، وقد ينسب إلى جده، مات سنة (٢٤٣ هـ، أو ٢٤٤ هـ) / م ق.

٣٣- سفيان بن وكيع بن الجراح، أبو محمد الرؤاسي الكوفي، كان صدوقًا؛ إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل؛ فسقط حديثه / ت ق.

٣٤- سهل بن عثمان بن فارس الكندي، أبو مسعود العسكري، نزيل الري، أحد الحفاظ، له غرائب، مات سنة (٢٣٥ هـ) / م.

٣٥- عباس بن عبدالعظيم بن إسماعيل العنبري، أبو الفضل البصري، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٠ هـ) / خت م ٤.

٣٦- عباس بن محمد بن حاتم الدوري، أبو الفضل البغدادي، ثقة حافظ، مات سنة (٢٧١ هـ) / ٤.

٣٧- عبدالله الرومي.

٣٨- عبدالله بن شبيب بن خالد بن رفيف القيسي، أبو سعيد الربعي،

---

(١) «السنة» للخلال (١/ ٢٦٨/ ٣٢٧).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٥١).

إخباري علامة؛ لكنه واه الحديث.

٣٩- عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام السمرقندي، أبو محمد الدارمي، الحافظ، صاحب المسند، ثقة فاضل متقن، مات سنة (٢٥٥ هـ) / م د ت.

٤٠- عبدالله بن عثمان بن جَبَلة -بفتح الجيم، والموحدة- ابن أبي روّاد -بفتح الراء، وتشديد الواو- العتكي -بفتح المهملة والمثناة- أبو عبدالرحمن المروزي، الملقب بـ (عبدان)، ثقة حافظ، مات سنة (٢٢١ هـ) / خ م د ت س[(١)].

٤١- عبدالله بن محمد بن أبي شيبة -إبراهيم- بن عثمان، الواسطي الأصل، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف، مات سنة (٢٣٥ هـ)/ع.

٤٢- عبدالله بن محمد بن عبدالله بن جعفر الجعفي، أبو جعفر النجّاري، المعروف بـ (المسندي)، ثقة حافظ، جمع المسند، مات سنة (٢٢٩ هـ) / خ ت.

٤٣- عبدالأعلى بن حماد بن نصر الباهلي -مولاهم- البصري، أبو يحيى، المعروف بـ (النرْسي) -بفتح النون، وسكون الراء- لا بأس به، مات سنة (٢٣٦ هـ) / خ م د س.

٤٤- عبدالرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني -مولاهم- الدمشقي، أبو سعيد، الملقب بـ (دُحيم)، ثقة حافظ متقن، مات سنة (٢٤٥ هـ) / خ د س ق.

٤٥- عبدالواحد بن غِياث البصري، أبو بحر الصيرفي، صدوق، مات سنة (٢٤٠ هـ) / د.

٤٦- عبدة بن سليمان الكلابي، أبو محمد الكوفي، يقال: اسمه عبدالرحمن، ثقة ثبت، مات سنة (٢٨٧ هـ) / ع.

٤٧- أبو زرعة -عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فرّوخ- الرازي، إمام حافظ ثقة مشهور، مات سنة (٢٦٤ هـ) / م ت س ق.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٥)، و«السير» (١٤/ ٣٤).

٤٨- عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، أبو سعيد البصري، نزيل بغداد، ثقة ثبت، مات سنة (٢٣٥ هـ) على الأصح/ خ م د س[١].

٤٩- عقبة بن مُكْرَم -بضم الميم، وسكون الكاف، وفتح الراء- العمّي - بفتح المهملة، وتشديد الميم- أبو عبدالملك البصري، ثقة / م د ت ق.

٥٠- علي بن الحسن بن أبي عيسى -موسى- الهلالي، ثقة، مات سنة (٢٦٧ هـ)/ د.

٥١- علي بن سعيد بن جرير النسوي، نزيل نيسابور، صدوق، صاحب حديث، مات سنة بضع وخمسين ومئتين / س فق.

٥٢- علي بن سهل بن المغيرة البزار البغدادي، نسائي الأصل، يعرف بالعفَّاني -بالمهملة، وتشديد الفاء-؛ لملازمته عفان بن مسلم، وهو ثقة.

٥٣- الفضل بن عبدالرحيم.

٥٤- الفضل بن موسى البصري، أبو العباس، قدم بغداد وحدَّث بها، وبسر من رأى، وثقه ابن حبان، وقال الخطيب البغدادي: وما علمت من حاله إلا خيرًا، مات سنة (٢٦٤ هـ).

٥٥- فضيل بن عبدالرحمن المروزي.

٥٦- محمد بن أبان بن وزير البلخي، أبو بكر بن إبراهيم المستملي، يلقب بـ (حمدويه)، وكان مستملي وكيع، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٤ هـ) / خ ٤.

٥٧- محمد بن إسحاق الصغّاني، أبو بكر، نزيل بغداد، ثقة ثبت، مات سنة (٢٧٠ هـ) / م ٤.

٥٨- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبدالله البخاري، جبل الحفظ، وإمام الدنيا في ثقة الحديث، مات سنة (٢٥٦ هـ) / ت س.

٥٩- محمد بن بكار بن الريان الهاشمي -مولاهم-، أبو عبدالله البغدادي

---

(١) «السير» (١٤/ ٣٤).

الرصافي، مات سنة (٢٣٨ هـ) / م د.

٦٠- محمد بن حرب الواسطي، صدوق، مات سنة (٢٥٥ هـ)/ خ م د.

٦١- محمد بن حفص بن عبدالله.

٦٢- محمد بن حميد بن حيان الرازي، حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، مات سنة (٢٤٨ هـ) / د ت ق[(١)].

٦٣- محمد بن خلاد بن كثير الباهلي البصري، أبو بكر، ثقة، مات سنة (٢٤٠ هـ) / م د س ق.

٦٤- محمد بن سهل بن عسكر التميمي -مولاهم- أبو بكر النجّاري، نزيل بغداد، ثقة، مات سنة (٢٥١ هـ) / م ت س.

٦٥- محمد بن الصبّاح بن سفيان الجَرْجرائي -بجيمين مفتوحتين، بينهما راء ساكنة، ثم راء خفيفة- أبو جعفر التاجر، صدوق، مات سنة (٢٤٠ هـ) / د ت.

٦٦- محمد بن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين المصري، ثقة، مات سنة (٢٦٨ هـ) / س[(٢)].

٦٧- محمد بن عبدالله بن نمير الهَمْداني، الكوفي، أبو عبدالرحمن، ثقة، حافظ فاضل، مات سنة (٢٣٤ هـ) / ع[(٣)].

٦٨- محمد بن عبدالرحيم بن أبي زهير البغدادي البزاز، أبو يحيى، المعروف بـ (صاعقة)، ثقة حافظ، مات سنة (٢٥٥ هـ) / خ د ت س.

٦٩- محمد بن عبدة بن الحكم بن مسلم بن بسطام المروزي.

٧٠- محمد بن أبي عتاب البغدادي، أبو بكر بن الأعين، واسم أبيه: طريف، وقيل: حسن بن طريف، صدوق، مات سنة (٢٤٠ هـ) / مق ت.

---

(١) «السير» (١٤/ ٣٤).

(٢) «العبر» (١/ ٤٢٧).

(٣) «السير» (١٤/ ٣٤).

٧١- محمد بن عمار بن الحارث الرازي، أبو جعفر، صدوق ثقة.

٧٢- محمد بن المثنى بن عبيد العنزي، أبو موسى البصري، المعروف بـ (الزمن)، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، وكان هو وبندار فرسي رهان، وماتا في سنة واحدة (٢٥٢ هـ) / ع.

٧٣- محمد بن مسلم بن عثمان بن عبدالله الرازي، المعروف بـ (ابن وارة) -بفتح الراء المخففة-، ثقة حافظ، مات سنة (٢٧٠ هـ) / س.

٧٤- محمد بن معاذ بن يوسف.

٧٥- محمد بن مقاتل، أبو الحسن الكسائي المروزي، نزيل بغداد ثم مكة، ثقة، مات سنة (٢٢٦ هـ) / خ.

٧٦- محمد بن مهران الرازي، أبو جعفر الجمال، ثقة حافظ، مات سنة (٢٣٩ هـ) -أو في التي قبلها-/ خ م د.

٧٧- محمد بن يحيى بن أبي سمينة -بفتح المهملة، وقبل الهاء نون- البغدادي، أبو جعفر التمار، صدوق، مات سنة (٢٣٩ هـ).

٧٨- محمد بن يحيى بن عبدالكريم بن نافع الأزدي البصري، نزيل بغداد، ثقة، مات سنة (٢٥٢ هـ) / قد ت ق.

٧٩- محمود بن آدم المروزي، صدوق، ذكره ابن عدي في شيوخ البخاري، مات سنة (٢٥٨ هـ) / خ.

٨٠- المسيب بن واضح السلمي الحمصي، صدوق يخطئ كثيرًا، مات سنة (٢٤٦ هـ)[١].

٨١- هارون بن عبدالله بن مروان البزاز، أبو موسى الجمال البغدادي، ثقة، مات سنة (٢٤٣ هـ) / م٤.

٨٢- هارون بن عبدة.

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٤٦).

٨٣- هُدْبة بن خالد بن الأسود القيسي، أبو خالد البصري، ويقال له: هدّاب، ثقة عابد، تفرد النسائي بتليينه، مات سنة بضع وثلاثين ومئتين / خ م د.

٨٤- هشام بن خالد بن زيد بن مروان الأزرق، أبو مروان الدمشقي، صدوق، مات سنة (٢٤٩ هـ) / د ق[١].

٨٥- هشام بن عمار بن نُصير -بنون مصغر- السلمي الدمشقي الخطيب، صدوق مقرئ، كبر؛ فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، مات سنة (٢٤٥ هـ)/ خ ٤[٢].

٨٦- هناد بن السري بن مصعب التميمي، أبو السري الكوفي، ثقة، مات سنة (٢٤٣ هـ) / عخ م ٤[٣].

٨٧- يحيى بن أبي طالب -جعفر- بن عبدالله بن الزبرقان، محله الصدق، مات سنة (٢٧٥ هـ).

٨٨- يحيى بن عثمان بن صالح السهمي -مولاهم- المصري، صدوق، رمي بالتشيع، ولينه بعضهم؛ لكونه حدث من غير أصله، مات سنة (٢٨٢ هـ) / د ق.

٨٩- يحيى بن يوسف، أبو زكريا الصياد، مروزي الأصل، مات سنة (٢٦٣هـ).

٩٠- يزيد بن صالح اليشكري الفراء النيسابوري، أبو خالد، أخذ عنه بخراسان، مات سنة (٢٢٩ هـ)[٤].

٩١- يسار بن أبي شبيب الأيلي.

٩٢- يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي -مولاهم-، أبو يوسف الدورقي، ثقة، مات سنة (٢٥٢ هـ) / ع.

٩٣- يوسف بن موسى بن راشد القطان، أبو يعقوب الكوفي، نزيل الري،

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٤٦).

(٢) «السير» (١٤/ ٣٤).

(٣) «السير» (١٤/ ٣٤).

(٤) «السير» (١٤/ ٣٤).

ثم بغداد، صدوق، مات سنة (٢٥٣ هـ) / خ د ت عس ق.

٩٤- يونس بن حبيب بن عبدالقاهر بن عبدالعزيز العجلي -راوي «مسند الطيالسي»-، قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بأصبهان، وهو ثقة[١].

٩٥- أبو جعفر ابن أبي داود بن المنادي، محمد بن عبيدالله بن يزيد البغدادي، صدوق، مات سنة (٢٧٢ هـ) / خ .

*** تلاميذه:**

حدث عنه خلق كثير؛ منهم: أبو العباس -محمد بن إسحاق- الثقفي السراج، وأبو حامد -أحمد بن محمد بن الحسن- الشرقي، وأبو بكر -محمد بن المنذر- النيسابوري، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم[٢]، وأبو بكر -أحمد بن محمد بن هارون- الخلال، وإسماعيل بن محمد بن نصر المروزي، وأبو علي -عبدالله بن محمد بن علي- البلخي، وأبو عمر -عثمان بن جعفر بن محمد- اللبان-، وأبو النضر -محمد بن محمد بن يوسف الطوسي- الفقيه، وابن الأخرم - محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري-، وغيرهم كثير.

*** مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:**

لا يخفى على الناظر في ترجمة هذا الإمام المكانة العلمية العالية التي وصل إليها، فقد بزَّ أقرانه من العلماء في كثير من العلوم، لا سيما في مجال العقيدة، والحديث، والسنة، والفقه، ومعرفة مسائل الخلاف، شهد له بذلك القاصي والداني، الموافق والمخالف، من عاصره ومن جاء بعده.

وكل من ترجم للمؤلف -رحمه الله- قد أثنى عليه، ووصفه بالأوصاف الجميلة، وأطلقوا عليه ألقابًا لا تطلق إلاَّ على الأئمة العلماء، والفحول الكبراء.

---

(١) «الإيمان» لابن منده (١/ ٣٣٦/ ١٣٧).

(٢) وهو إمام حافظ ثقة مشهور، شهرته تغني عن التعريف به، والترجمة له، وهو من شيوخ الحاكم المعروفين، ومع ذلك لم يعرفه موسم بن منير النفيعي في رسالة الماجستير له: «الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف» (١/ ٧٩) (!).

* قال إسحاق بن راهويه: «لو صلح في زماننا أحد للقضاء؛ لصلح أبو عبدالله المروزي»[١].

* وقال إسماعيل بن قتيبة: سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول غير مرة إذا سئل عن مسالة: «سلوا أبا عبدالله المروزي»[٢].

* وقال محمد بن عبدالله بن عبدالحكم المصري: «كان محمد بن نصر المروزي عندنا إمامًا، فكيف بخراسان؟»[٣].

* وقال أبو بكر -أحمد بن إسحاق- الصبغي: «أدركت إمامين من أئمة المسلمين، لم أرزق السماع منهما: أبا حاتم الرازي، وأبا عبدالله -محمد بن نصر- المروزي»[٤].

* وقال: «... ثم جالس يحيى بن يحيى النيسابوري: محمد بن نصر المروزي سنين، حتى أخذ من سمته وعقله، فلم ير بعد يحيى من فقهاء خراسان أعقل من ابن نصر»[٥].

* وقال محمد بن إسحاق الدبوسي: «دخلت سمرقند، ورأيت بها محمد ابن نصر المروزي، وكان بحرًا في الحديث»[٦].

* وقال محمد بن محمد بن يوسف القاضي: «كان الصدر الأول من مشايخنا يقولون: رجال خراسان أربعة: عبدالله بن المبارك المروزي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن نصر المروزي»[٧].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» لأبي عبدالله الحاكم (٢٨٠/ ١٧٧).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (٢٨٠/ ١٧٨)، و«تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٦).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (٢٨٠/ ١٧٦)، و«تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٥).

(٤) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٦)، و«السير» (١٤/ ٣٦).

(٥) «السير» (١٤/ ٣٤-٣٥).

(٦) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٦).

(٧) «السير» (١٤/ ٣٥).

* وقال ابن حبان: «كان أحد الأئمة في الدنيا ممن جمع وصنف، وكان أعلم أهل زمانه بالاختلاف، وأكثرهم صيانة في العلم»(١).

* وقال أبو عبدالله الحاكم: «فضائل أبي عبدالله المروزي ومناقبه كثيرة، فإنه إمام الحديث بخراسان، وأما كلامه في فقه الحديث؛ فأكثر من أن يمكن ذكره، ومصنفاته في بلاد المسلمين مشهورة، ولعلها تزيد على ست مئة جزء، عندنا من المسموعات ما يزيد على مئة جزء»(٢).

* وقال: «الفقيه، العابد، العالم، إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة»(٣).

* وقال الحافظ السليماني: «محمد بن نصر إمام الأئمة، الموفق من السماء»(٤).

* وقال عبدالقاهر بن طاهر البغدادي: «ومنهم: محمد بن نصر المروزي، صاحب «اختلاف العلماء»، وإمام الفقه والكلام والحديث، وكتابه في «اختلاف العلماء» يشتمل على أربعين مجلدة»(٥).

* وقال الإمام ابن حزم: «أعلم الناس: من كان أجمعهم للسنن، وأضبطهم لها، وأذكرهم لمعانيها، وأدراهم بصحتها، وبما أجمع الناس عليه مما اختلفوا فيه.

وما نعلم هذه الصفة بعد الصحابة أتم منها في محمد بن نصر المروزي، فلو قال قائل: ليس لرسول الله ﷺ حديث، ولا لأصحابه إلا وهو عند محمد ابن نصر؛ لما أبعد عن الصدق»(٦).

قال الذهبي عقبه: «هذه السعة والإحاطة ما ادعاها ابن حزم لابن نصر إلا

(١) «الثقات» (٩/ ١٥٤)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٩٠).
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٨١).
(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٤٧)، و«السير» (١٤/ ٣٣).
(٤) «السير» (١٤/ ٣٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٤٨).
(٥) «أصول الدين» (ص ٣١٤).
(٦) «السير» (١٤/ ٤٠).

بعد إمعان النظر في جماعة تصانيف لابن نصر، ويمكن ادعاء ذلك لمثل أحمد بن حنبل ونظرائه، والله أعلم».

وقال: «... ولقد لقي أحمد، وأخذ عنه وحوى علمه، ولقي أصحاب مالك والشافعي، وأصحاب أبي حنيفة، وأخذ علمهم، وقد كان في الغاية التي لا وراء بعدها في سعة العلم بالقرآن والحديث والآثار، والحجاج ودقة النظر، مع الورع العظيم، والدين المتين»(١).

* وقال الخطيب البغدادي: «صاحب التصانيف الكثيرة والكتب الجمة، وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة، ومن بعدهم في الأحكام»(٢).

قال الذهبي عقبه: «يقال: إنه كان أعلم الأئمة باختلاف العلماء على الإطلاق»(٣).

* وقال ابن الجوزي: «كان عالمًا بالحديث والفقه»(٤).

* وقال النووي: «هو الإمام البارع العلامة في فنون العلم، الفقيه الشافعي»(٥).

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «منهم: محمد بن نصر المروزي، الإمام المشهور، الذي هو أعلم أهل زمانه بالإجماع والاختلاف، أو من أعلمهم»(٦).

ووصفه بأنه من علماء الحديث وأئمته، الذين يبنون الأحكام على الأحاديث، ويميزون صحيحها من ضعيفها(٧).

وكذا عده الإمام ابن قيم الجوزية ممن جمع الاستنباط والفقه إلى الرواية(٨).

---

(١) «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ٢٧٣ - ط دار الحديث).
(٢) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٥).
(٣) «السير» (١٤/ ٣٤).
(٤) «صفة الصفوة» (٤/ ١٤٧).
(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١/ ٩٣).
(٦) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢١٦).
(٧) المصدر السابق (١/ ٢٦١-٢٦٢).
(٨) «الوابل الصيب» (ص ١٤٠).

* وقال الذهبي: «الإمام، شيخ الإسلام، أبو عبدالله الحافظ... وكتب الكثير، وبرع في علوم الإسلام، وكان إمامًا مجتهدًا علامة، من أعلم أهل زمانه باختلاف الصحابة والتابعين، قلّ أن ترى العيون مثله»[1].

* وقال الحافظ ابن كثير: «كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة الإسلام، وكان عالمًا بالأحكام»[2].

* وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «محمد بن نصر المروزي الفقيه، أبو عبدالله، ثقة حافظ، إمام، جبل، من كبار الثانية عشرة / تمييز».

* وقال السبكي: «أحد أعلام الأمة، وعقلائها، وعبادها»[3].

* وقال ابن قاضي شهبة: «أحد الأئمة الأعلام»[4].

* وقال ابن تغري بردي: «الفقيه، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف الكثيرة، والكتب المشهورة... وكان أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم في الأحكام»[5].

* وعده السخاوي من نجوم الهدى، ومصابيح الظلام، والمستضاء بهم في دفع الردى، الذين هم أهل للكلام في علم الرجال[6].

* وقال السيوطي: «الإمام، شيخ الإسلام، أبو عبدالله المروزي الفقيه... وبرع في هذا الشأن، وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم في الأحكام»[7].

---

(١) «السير» (١٤/ ٣٣-٣٤).

(٢) «البداية والنهاية» (١٤/ ٣٨).

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٤٦) -وعنه طاش كبرى زاده في «مفتاح السعادة» (٢/ ٣١٠)-.

(٤) «طبقات الشافعية» (١/ ٨٤).

(٥) «النجوم الزاهرة» (٣/ ١٦١).

(٦) «الإعلام بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» (ص ٣٢٨- ٣٤٥).

(٧) «طبقات الحفاظ» (ص ٢٨٥).

*** مذهبه الفقهي:**

قال المروزي: «كتبت الحديث بضعًا وعشرين سنة، وسمعت قولاً ومسائل، ولم أكن حسن رأي في الشافعي، فبينما أنا قاعد في مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة؛ إذ أغفيت إغفاءة، فرأيت النبي ﷺ في المنام، فقلت: يا رسول الله! أكتب رأي أبي حنيفة؟ فقال: لا، فقلت: رأي مالك؟ فقال: اكتب ما وافق حديثي، فقلت: أكتب رأي الشافعي؟ فطأطأ رأسه شبه الغضبان، وقال: تقول: رأي! ليس هو بالرأي، وهو رد على من خالف سنتي، فخرجت في أثر هذه الرؤيا إلى مصر، فكتبت كتب الشافعي»[١].

فتفقه -رحمه الله- على أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، وأخذ عنه كتب الشافعية ضبطًا وتفقهًا، وسمع من الربيع بن سليمان، ومحمد بن عبدالله بن عبدالحكم آراء الشافعي وأقواله[٢].

ولذلك عدَّه من كتب في التراجم والطبقات أنه شافعي، بل عدوه من أئمة الشافعية.

قال النووي[٣]: «الفقيه الشافعي».

وقال: «محمد بن نصر من أصحابنا أصحاب الوجوه، مذكور في الروضة»[٤].

وقال السبكي في «طبقاته»[٥]: «ابن نصر، وابن جرير، وابن خزيمة من أركان

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١/ ٩٤)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٤٩).

قلت: وما أظن هذه القصة تصح عن المؤلف، ولما ذكرها الذهبي في «السير» (١٤/ ٣٨)؛ قال: «روي عنه»، هكذا بصيغة التمريض.

وإن صحت؛ فمحمولة على أقوال الشافعي وآرائه الموافقة للسنة؛ فإنه -رحمه الله- كان شديد الاتباع للسنة، بخلاف المتأخرين من المنتسبين لمذهب الشافعي؛ فإنهم غارقون في وحل تعصبهم، وفرط غلوهم لأئمتهم، لا سيما السبكي الأشعري المذكور.

(٢) انظر: «السير» (١٤/ ٣٤).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١/ ٩٣).

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١/ ٩٤).

مذهبنا».

وعده الشيرازي من أصحاب الشافعي، وذكره في «طبقاته»[(١)]، وكذا عده ابن الأثير من فقهاء الشافعية[(٢)].

وقال بعضهم: «لم يكن للشافعية في وقته مثله»[(٣)].

قلت: والذي يظهر لي -والله أعلم- أن المؤلف -رحمه الله- كان مجتهدًا مطلقًا، معظمًا للسنة والدليل، يرجح من المذاهب والأقوال بحسب قربها من الأدلة وصحة الاستدلال عليها، وإن كان لا ينكر أنه تأثر بالإمام الشافعي، ونقل كثيرًا من أقواله؛ لكن أكثر نقله عنه في مسائل الأصول وبيان أنواع السنن وعلاقتها بالكتاب، ونحو ذلك.

وكتابنا -الذي بين يديك- دليل على ذلك، فهو كتاب أصول بحت، كل ما نقله المؤلف -رحمه الله- عن الشافعي فهو منقول عن غيره؛ كالإمام أحمد، وابن خزيمة، وابن المنذر؛ لكن الإمام الشافعي -رحمه الله- حاز قصب السبق بالتقعيد والتأصيل والكتابة.

وإلا؛ فلا يصحُّ ألبتة عَدُّ الإمامين ابن خزيمة وابن جرير الطبري من الشافعية، وهذا واضح لكل من نظر في كتب هذين العالمين، بل كانا مجتهدين، فهل إن وافقوا الإمام الشافعي -رحمه الله- في مسائل؛ عدوا من الشافعية؟! كلا.

*** حسن عبادته وتمسكه بالسنة:**

كتابنا -هذا- دليل على حب المؤلف -رحمه الله- للسنة، وذبه عن حياضها، والعمل بها، ونشرها بين الناس، وذم الاختلاف والبدع، والتحذير من أهلها، كل

---

(٥) (٢/ ٢٥١).

(١) «طبقات الشيرازي» (ص ١٠٧).

(٢) «الكامل في التاريخ» (٧/ ٥٥٣).

(٣) «العبر (٢/ ٩٩)، و«مرآة الزمان» (٢/ ٢٢٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٥١)، و«حسن المحاضرة» (١/ ٣١٠).

ذلك فعله صيانة للدين، وحرصًا وغيرة على سنة سيد المرسلين محمد ﷺ.

أما عن عبادته وطاعته لربه؛ فحدث ولا حرج.

قال الإمام ابن كثير: «كان من أحسن الناس صلاة، وأكثرهم خشوعًا فيها»[(١)].

وكان -رحمه الله- من العباد المعروفين[(٢)].

ومن صور خشوعه في الصلاة ما ذكروه عنه -رحمه الله-:

قال أبو بكر الصبغي: «فأما أبو عبدالله؛ فما رأيت أحسن صلاة منه، وبلغني أن زنبورًا قعد على جبهته، فسال الدم على وجهه ولم يتحرك»[(٣)].

وقال محمد بن يعقوب بن الأخرم: «ما رأيت أحسن صلاة من محمد بن نصر؛ كان الذباب يقع على أذنه، فيسيل الدم ولا يذبه عن نفسه، ولقد كنا نتعجب من حسن صلاته وخشوعه وهيئته للصلاة، كان يضع ذقنه على صدره، فينتصب كأنه خشبة منصوبة»[(٤)].

وقال ابن الجوزي: «وكان كثير الصلاة، كريمًا»[(٥)].

*** علاقته بالأمراء والسلاطين[(٦)]:**

كان الإمام المروزي على سيرة أهل العلم من السلف الصالح في علاقته مع الخلفاء والأمراء، فلم يكن من عادته الدخول عليهم إلا لأداء واجب النصيحة، وتقديم الموعظة الحسنة، وكانت له هيبة، واحترام لدى العامة والخاصة، وكان

---

(١) «البداية والنهاية» (١٤/ ٧٣٨).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٤٦).

(٣) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٧)، و«السير» (١٤/ ٣٦).

(٤) «السير» (١٤/ ٣٦-٣٧).

(٥) «المنتظم» (٦/ ٦٤-٦٥)، و«الحث على حفظ العلم» (ص ١١٣).

(٦) انظر مقدمة: «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٥٨-٥٩) لصديقنا الدكتور عبدالرحمن الفريوائي -وفقه الله-.

الأمراء والحكام يجلُّونه ويحترمونه؛ نظرًا إلى منزلته العلمية والدينية، وكانوا يقدمون إليه العطايا والهدايا، قال الأمير أبو إبراهيم -إسماعيل بن أحمد-: كنت بسمرقند فجلست يومًا للمظالم، وجلس أخي إسحاق إلى جنبي، إذ دخل أبو عبدالله محمد بن نصر، فقمت إجلالاً لعلمه، فلما خرجا عاتبني أخي إسحاق، وقال: أنت والي خراسان، يدخل عليك رجل من رعيتك، فتقوم إليه! وبهذا ذهاب السياسة.

فبت تلك الليلة -وأنا منقسم القلب بذلك- فرأيت النبي ﷺ في المنام، كأني واقف مع أخي إسحاق، إذ أقبل النبي ﷺ فأخذ بعضدي، وقال: يا إسماعيل! ثبت ملكك وملك بنيك؛ بإجلالك محمد بن نصر، ثم التفت إلى إسحاق فقال: ذهب ملك إسحاق وملك بنيه؛ باستخفافه بمحمد بن نصر[1].

زاد النووي: فبقي ملك إسماعيل وبنيه أكثر من مئة وعشرين سنة[2].

*** عقيدته[3]:**

كان -رحمه الله- على مذهب السلف الصالح في جميع أبواب العقائد، وكتابه «السنة»، و«كتاب تعظيم قدر الصلاة»، وباب الإيمان منه، أكبر شاهد على هذا، وقد درس مسألة الإيمان، ومذاهب الناس فيه دراسة وافية في كتابه القيم: «تعظيم قدر الصلاة»، وأيد مذهب السلف، وناقش جميع المذاهب والفرق مناقشة علمية.

فهو لم يكن على معتقد السلف فحسب، بل كان من الدعاة إليه، فيستحق أن يوصف بصاحب السنة، الداعية إلى العقيدة السلفية الصحيحة، وقد أنكر على جميع الفرق المبتدعة أشد الإنكار، كما هو واضح وجلي في باب الإيمان من كتاب «تعظيم قدر الصلاة».

وكان -رحمه الله- جريئًا في إبداء ما كان يراه، ولأجل هذا تكلم في بعض

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٨)، و«السير» (١٤/ ٣٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٥٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٥٠).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١/ ٩٤).

(٣) من مقدمة كتاب «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٥٩-٦٢).

المسائل الحساسة لدى أهل الحديث والأثر، وأهل البدع في عصره بشيء من الصراحة؛ لبيان حقيقة المسألة، فأنكر عليه أهل العلم لخوضه فيها، فقال الحافظ ابن منده في مسألة الإيمان: صرح محمد بن نصر في كتاب «الإيمان» بأن الإيمان مخلوق، وأن الإقرار والشهادة وقراءة القرآن بلفظه مخلوق، ثم قال: وهجره على ذلك علماء وقته، وخالفه أئمة خراسان والعراق.

قال الذهبي معلقًا عليه: «قلت: الخوض في ذلك لا يجوز، وكذلك لا يجوز أن يقال: الإيمان، والإقرار، والقراءة، والتلفظ بالقرآن غير مخلوق؛ فإن الله خلق العباد وأعمالهم، والإيمان: فقول وعمل، والقراءة والتلفظ: من كسب القارئ، والمقروء الملفوظ: هو كلام الله ووحيه وتنزيله، وهو غير مخلوق، وكذلك كلمة الإيمان، وهي قول: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله» داخلة في القرآن، وما كان من القرآن فليس بمخلوق، والتكلم بها من فعلنا، وأفعالنا مخلوقة، ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفورًا له، قمنا عليه، وبدّعناه، وهجرناه؛ لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة»[١].

هذا، وقد ذكر الذهبي في ترجمة الإمام البخاري في «السير»[٢] قصة البخاري مع محمد بن يحيى الذهلي في مسألة خلق القرآن، ومسألة: هل اللفظ مخلوق؟ فساق الذهبي عدة أقوال تلاميذ البخاري عن البخاري، فقال:

قلت: المسألة هي أن اللفظ مخلوق، وسئل عنها البخاري فوقف فيها، فلما وقف واحتج بأن أفعالنا مخلوقة، واستدل لذلك؛ فهم منه الذهلي أنه يوجه مسألة اللفظ فتكلم فيه، وأخذه بلازم قوله هو وغيره، وقد قال البخاري في الحكاية التي رواها غنجار في «تاريخه»: حدثنا خلف بن محمد بن إسماعيل: سمعت أبا عمرو أحمد بن نصر النيسابوري الخفاف ببخارى يقول: كنا يومًا عند أبي إسحاق القيسي،

---

(١) «السير» (١٤/ ٣٩-٤٠).

(٢) (١٢/ ٤٥٣).

ومعنا محمد بن نصر المروزي، فجرى ذكر محمد بن إسماعيل البخاري، فقال محمد بن نصر: سمعته يقول: من زعم أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو كذاب، فإني لم أقله، فقلت له: يا أبا عبدالله! قد خاض الناس في هذا وأكثروا فيه، فقال: ليس إلا ما أقول.

قال أبو عمرو الخفاف: فأتيت البخاري فناظرته في شيء من الأحاديث حتى طابت نفسه، فقلت: يا أبا عبدالله! ههنا أحد يحكي عنك أنك قلت هذه المقالة، فقال: يا أبا عمرو! احفظ ما أقول: من زعم من أهل نيسابور، وقومس، والري، وهمذان، وحلوان، وبغداد، والكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو كذاب، فإني لم أقله، إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة[1].

وقال الذهبي في ترجمة الذهلي: كان الذهلي شديد التمسك بالسُّنة، قام على محمد بن إسماعيل؛ لكونه أشار في مسالة خلق أفعال العباد إلى أن تلفظ القارئ بالقرآن مخلوق، فلوّح وما صرح، والحق أوضح، ولكن أبى البحث في ذلك: أحمد بن حنبل، وأبو زرعة، والذهلي، والتوسع في عبارات المتكلمين؛ سدًّا للذريعة، فأحسنوا -أحسن الله جزاءهم-، وسافر ابن إسماعيل مختفيًا من نيسابور، وتألم من فعل محمد بن يحيى، وما زال كلام الكبار المتعاصرين بعضهم في بعض لا يلوى عليه بمفرده... رحم الله الجميع، وغفر لهم ولنا آمين[2].

هذا، وأورد الذهبي ذكر الإمام المروزي في كتابه «العلو للعلي العظيم»[3] من أئمة الإسلام ممن لا يتأول، ويؤمن بالصفات، وبالعلو في ذلك الوقت.

* مؤلفاته:

١- الإجماع:

نسبه له الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ١٥٧)، فقال: «ونقل محمد

---

(١) «السير» (١٣/ ٤٥٧- ٤٥٨).

(٢) «السير» (١٢/ ٢٨٤).

(٣) (ص ٢١٥ - مختصره).

ابن نصر في «كتاب الإجماع» الاتفاق على نفي الزاني؛ إلاَّ عن الكوفيين» ا.هـ.

٢- اختلاف الفقهاء:

طبع بتحقيق الشيخ صبحي السامرائي، باسم (اختلاف العلماء)، وهكذا نسبه له الإمام ابن قيم الجوزية في «إغاثة اللهفان» (١/ ١٢٩ -ط الفقي)، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٣٩٦ -ط دار الريان)، ومن قبلهما عبدالقاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) في «أصول الدين» (ص ٣١٤).

وحققه محمد طاهر حكيم في الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية لنيل شهادة الماجستير باسم (اختلاف الفقهاء)، وهكذا سماه السبكي في «طبقاته» (٢/ ٢٥٣)، وفؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣/ ١٩٧).

٣- الانتفاع بجلود الميتة:

ذكره ونسبه له ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢/ ٢٨)، فقال: «فقد ذكر العلة الموجبة للعداوة بينهما: أبو عبدالله -محمد بن نصر- المروزي في كتاب «الانتفاع بجلود الميتة»».

٤- الإيمان:

ذكره المؤلف في كتابه «تعظيم قد رالصلاة» (٢/ ٥٩٠)، فقال: «وسنذكر الأخبار المروية على هذا المثال في «كتاب الإيمان» خاصة».

وذكره الذهبي في «السير» (١٤/ ٣٩) نقلاً عن ابن منده، ونقل منه -أيضًا- الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ١١٠)، و«تغليق التعليق» (٢/ ٥٢)، والعيني في «عمدة القاري» (١/ ٢٧٥).

٥- تعظيم قدر الصلاة:

طبع بتحقيق أخينا الدكتور الفاضل عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي -وفقه الله- في مكتبة الدار بالمدينة النبوية.

وانظر (١/ ٦٧-٦٩) من الكتاب نفسه.

٦- كتاب الجنائز:

نسبه له السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ١١٦).

٧- كتاب في الذب عن عكرمة البربري -مولى ابن عباس-:

نسبه له السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٠٦ - ط دار الكتب العلمية).

٨- رفع اليدين في الصلاة:

وهو في أربعة مجلدات.

نسبه له ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢/ ١٢٥)، و«التمهيد» (٩/ ٢١٣ و٢١٦)، وقال في الموضع الأول: «قال أبو عبدالله -محمد بن نصر المروزي- رحمه الله- في كتابه «رفع اليدين» من الكتاب الكبير...».

وقال صلاح الدين الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٥/ ١١١): «وله كتاب «رفع اليدين في الصلاة» في أربعة مجلدات، وكان ابن حزم يعظمه».

وقال الحافظ السليماني؛ كما في «السير» (١٤/ ٣٧): «... وله كتاب «تعظيم قدر الصلاة»، وكتاب: «رفع اليدين»، وغيرهما من الكتب المعجزة»[1].

ونسبه له شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١٣٧ و٦/ ٤٤١)، وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (١/ ٨٥)، وغيرهما.

٩- الرد على ابن قتيبة:

ذكره الإمام ابن قيم الجوزية في «كتاب الروح» (ص ١١٠)، وفي «أحكام أهل الذمة» (٢/ ٥٢٥ - تحقيق صبحي الصالح).

وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٤٨): «وقد انتصر لأبي عبيد: أبو عبدالله -محمد بن نصر- المروزي في جزء لطيف، رد فيه على ابن قتيبة».

١٠- السنة:

وهو كتابنا هذا، وقد تقدم الكلام عليه (ص ٩ - ١٤).

---

(١) قال الذهبي -متعقبًا-: «كذا قال السليماني! ولا معجز إلا القرآن» ا.هـ.

١١- سؤالات محمد بن نصر المروزي:

نسبه له الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٥٥٦ -ط دار الريان)، فقال: «رواه عنه محمد بن نصر في «سؤالاته»».

١٢- الصيام:

ذكره ونسبه له البغدادي في «هدية العارفين» (٦/ ٢١)، و«إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» (١/ ٣١٠).

١٣- فيما خالف أبو حنيفة عليًّا وابن مسعود.

قال أبو إسحاق الشيرازي في «الطبقات»؛ كما في «السير» (١٤/ ٣٨): «صنف ابن نصر كتبًا ضمنها الآثار والفقه، وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم في الأحكام، وصنف كتابًا فيما خالف أبو حنيفة عليًّا وابن مسعود».

ونسبه له شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١٥٦ و٢٥٦ و٤/ ١٢٥ و١٢٧ و٢٢٢ و٧/ ٥٠٢ و٨/ ٢٩٩)، والزركلي في «الأعلام» (٧/ ١٢٥).

١٤- كتاب الفرائض:

نسبه له الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٢٦٠ -ط دار الريان)، والروداني في «صلة الخلف بموصول السلف».

وهو من رواية أبي العباس الأصم عن المروزي؛ كما روى ذلك الحافظ ابن حجر بسنده في «المعجم المفهرس» (٧١/ ١٦٨).

١٥- كتاب القسامة:

قال أبو بكر الصيرفي: «لو لم يصنف المروزي إلا كتاب «القسامة»؛ لكان من أفقه الناس، فكيف وقد صنف كتبًا سواها؟»[1].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣/ ٣١٦)، و«السير» (١٤/ ٣٤).

ونسبه له البغدادي في «إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون» (١/ ٣٢٢)، و«هدية العارفين» (٦/ ٢١)، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص ٢٨٥)، وعمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (١٢/ ٧٨).

١٦- قيام رمضان:

نسبه له فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣/ ١٩٨)، وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٣/ ١٥٩)، والزركلي في «الأعلام» (٧/ ١٢٥).

١٧- قيام الليل:

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٣٦٧ و١٤٥١): «قيام الليل في مجلدين لمحمد بن نصر المروزي».

وقال الإسنوي: «له تصنيف آخر في قيام الليل أكبر من «تعظيم قدر الصلاة»، وقفت عليه في مجلدة ضخمة»[1].

وقال ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (١/ ٤٣): «قيام الليل؛ مجلدين ضخمين».

ونسبه له البغدادي في «هدية العارفين» (٦/ ٢١)، وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٣/ ١٥٩)، وفؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣/ ١٩٧)، وعمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (١٢/ ٧٨).

١٨- كتاب الوتر:

نسبه له الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٥٥٥ ط دار الريان)، فقال: «عند محمد بن نصر في كتاب: «أحكام الوتر»، وهو كتاب نفيس في مجلدة».

ونسبه له: حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٣٦٧ و١٤٥١)، وبركلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٣/ ١٥٩)، وسزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣/ ١٩٨)، وعمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (١٢/ ٧٨).

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٣٧٢).

وقد اختصر هذه الكتب الثلاثة أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥ هـ)، وطبع المختصر طبعات عدة في الهند وباكستان والأردن.

١٩- كتاب الكسوف:

ذكره المؤلف نفسه -رحمه الله- في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٢٣٠- ٢٣١)، فقال: «وقد كتبنا الأخبار المروية في هذا الباب في «كتاب الكسوف»؛ فلذلك تركنا كتابتها هنا».

٢٠- الورع:

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٤٦٩)، والبغدادي في «هدية العارفين» (٦/ ٢١)، وفؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٣/ ١٩٨)، وعمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» (١٢/ ٧٨).

وتوجد منه نسخة خطية في المكتبة الظاهرية (١٢٩/ ١ - تصوف)، وهو في (٢٩) لوحة، مقاس (٢٨ × ١٨ سم)، نسخت في القرن التاسع الهجري.

*** وفاته:**

توفي -رحمه الله- في شهر محرم، سنة أربع وتسعين ومئتين (٢٩٤ هـ) بسمرقند، وله من العمر اثنتان وتسعون سنة.

قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٣٢-٤٣٣): «واتفقوا على أنه مات سنة أربع وتسعين ومئتين».

رحمه الله، وأسكنه الفردوس الأعلى بمنه وكرمه. آمين.

*** مصادر ترجمته:**

١- «البداية والنهاية» للإمام ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) (١٤/ ٧٣٨-٧٤٠).

٢- «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) (٣/ ٣١٥-٣١٨).

٣- «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين (٢/ ١٨١-١٨٢).

٤- «تذكرة الحفاظ» للإمام الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) (٢/ ٦٥٠-٦٥٣)

٥- «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

٦- «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (ت ٦٧٦ هـ) (١/ ١/ ٩٢-٩٤).

٧- «تهذيب التهذيب» له (٩/ ٤٨٩-٤٩٠)

٨- «الثقات» لمحمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) (٩/ ١٥٣).

٩- «الحث على حفظ العلم» له (ص ١١٣).

١٠- «حسن المحاضرة» للسيوطي (ت ٩١١ هـ) (١/ ٣١٠-٣١١).

١١- «سير أعلام النبلاء» له (١٤/ ٣٣-٤٠).

١٢- «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (ت١٠٣٢هـ) (٢/ ٢١٦-٢١٧).

١٣- «صفوة الصفوة» له (٤/ ١٤٧-١٤٨).

١٤- «طبقات الحفاظ» له (ص ٢٨٤).

١٥- «طبقات الشافعية» للإسنوي (ت ٧٧٢ هـ) (٢/ ١٩٥-١٩٦).

١٦- «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ) (١/ ٨٤).

١٧- «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (ت ٧٧١ هـ) (٢/ ٢٢).

١٨- «طبقات الفقهاء» للشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) (ص ٨٧-٨٨).

١٩- «طبقات فقهاء الشافعية» للعبادي (ت ٤٥٨ هـ) (ص ٤٩-٥٠).

٢٠- «العبر» له (١/ ٤٢٦).

٢١- «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) (٧/ ٥٥٣).

٢٢- «مرآة الزمان» لليافعي (ت ٧٦٨ هـ) (٢/ ٢٢٣).

٢٣- «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة (١٢/ ٧٨).

٢٤- «معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه» لأبي عبدالله الحاكم (ت ٤٠٣ هـ) (ص ٢٨٠-٢٨١).

٢٥- «مفتاح السعادة» لطاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ) (٢/ ٣١٠).

٢٦- «المنتظم» لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) (٦/ ٦٣-٦٦).

٢٧- «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ) (٣/ ١٦١).

٢٨- «هدية العارفين» للبغدادي (٦/ ٢١).

٢٩- «الوافي بالوفيات» صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) (٥/ ١١١).

كتاب الاعتصام بالكتاب
والسنة للإمام الجليل والعالم
النبيل أحمد ابن
نصر الخزاعي
رحمه الله تعالى

من كتب الفقير إلى رحمة ربه
عبده محمد بن عبد العزيز
ابن مانع غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين
عفى عنه بمنه
وكرمه
آمين

وقد ضاع من أوله قدر ورقتين فليعلم ذلك

الورقة الأولى من مخطوطة مكتبة شيخنا حماد الأنصاري -رحمه الله- ويظهر فيها عنوان الكتاب واسم المؤلف - وقد بينا ما فيه من خطأ - والتنبيه على نقص من أول الكتاب

فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وقال ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم
البينات وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقاطعوا ولا تدابروا [illegible] وكونوا عباد الله إخوانا وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تختلفوا فتختلف قلوبكم وقال [illegible] فالزموا الجماعة
يحيى بن يحيى عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تباغضوا و
لا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام
يحيى بن يحيى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إياكم والظن
فإن الظن أكذب الحديث ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا و
لا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا وقال الله عز وجل وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل
فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به فأخبرنا الله أن طريقه واحد مستقيم وأن السبل التي تصد من اتبعها
عن طريقه المستقيم ثم بين لنا النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بسنته [illegible] إسحق أنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن
زيد عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن عبد الله قال خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطا ثم قال هذا سبيل الله
ثم خط خطوطا عن يمينه وشماله وقال هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه وقرأ وأن هذا
صراطي مستقيما فاتبعوه الآية [illegible] أبو هشام الرفاعي ثنا أبو بكر بن عياش ثنا عاصم عن زر عن
عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فخط خطا فقال هذا [illegible]
وخط حوله خطوطا فقال هذه السبل فما منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه [illegible] ثنا أبو الشعثاء علي بن الحسين
ثنا سليمان بن حيان عن مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا فخط
خطا فقال هذا سبيل الله وخط خطين عن يمينه وعن شماله فقال هذه سبل الشياطين ثم وضع يده في
الخط الأوسط وتلا هذه الآية وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله
ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون [illegible] أبو حاتم الرازي ثنا سعيد بن سليمان ثنا حفص بن غياث عن مجالد عن الشعبي
عن ابن عباس قال خط رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع خطوط في الأرض وذكر الحديث وقال [illegible] سعيد في موضع
آخر عن جابر بن عبد الله فحذرنا الله ثم رسوله المحدثات والأهواء المضادة عن اتباع أمر الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم
ثم أخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن الله لا يدع عبدا مؤمنا مع ما بين له في كتابه وسنة نبيه حتى يعظه وينبهه بالخطر
بقلبه ليعتصم بذلك من دعاء الشياطين إلى الصد عن طريقه [illegible] ثنا محمد بن يحيى

الورقة الثالثة من المخطوطة وفيها يظهر سقط الورقة الأولى والثانية

بن عمير بن كريز عن العرباض بن سارية قال نزل النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ومعه من معه من أصحابه
فقال يا عبد الرحمن اركب فرسا فناد ان الجنة لا تحل الا لمؤمن وان اجتمعوا الى الصلاة فاجتمعوا
فصلى النبي صلى الله عليه وسلم ثم قام فقال ايحسب امرؤ قد شبع حتى بطن وهو متكئ على اريكته
ان الله لم يحرم شيئا الا ما في هذا القرآن الا واني والله لقد حدثت وامرت ووعظت
باشياء انها لمثل القرآن او اكثر وانه لا يحل لكم من السباع كل ذي ناب ولا الحمر الا
هلية وان الله لم يحل لكم ان تدخلوا بيوت المعاهدين الا باذن ولا اكل اموالهم
ولا ضرب نسائهم اذا اعطوكم الذي عليهم الا ما طابوا به نفسا آخر ما اخرج
من هذا الكتاب الى ها هنا وهو آخره
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
الى يوم الدين وقد وقع الفراغ من نسخ هذا الكتاب ضحى يوم
الاحد لخمس مضين من رجب المحرم بقلم الفقير الى ربه
حسين بن محمد غفر الله له ولوالديه ولمشا
يخه ولاخوانه المسلمين والمسلمات
الاحياء منهم والاموات
وصلى الله على محمد وآله
وصحبه
وسلم

بلغ مقابلة وتصحيحا بحسب الجهد

الورقة الأخيرة من المخطوطة

السُّنة لغة واصطلاحاً[(١)]

السنة في اللغة: هي السيرة والطريقة المجعولة للاتباع والاقتداء، سواء أكانت حسنة أم سيئة، محمودة أم مذمومة، ومنه قوله ﷺ: «**من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فعمل بها بعده؛ كتب له مثل أجر من عمل بها، ولا ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعمل بها بعده؛ كتب عليه مثل وزر من عمل بها، ولا ينقص من أوزارهم شيء**»[(٢)].

وأما في الشرع: فتطلق على ما أمر به النبي ﷺ، ونهى عنه، وندب إليه قولاً وفعلاً.

وقد تطلق السُّنة على ما كان عليه الصحابة -رضي الله عنهم-؛ قال ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين**»[(٣)].

كما تطلق السُّنة على ما يقابل البدعة، وذلك فيما يحدثه الناس في الدين من قول أو عمل، مما لم يؤثر عنه ﷺ أو عن السلف، فيقال: فلان على سنة؛ إذا عمل على وَفْقِ ما كان عليه النبي ﷺ، ويقال: فلان على بدعة؛ إذا عمل على خلاف ذلك.

وقد تطلق السنة على غير الفرائض من نوافل العبادات التي جاءت عن النبي ﷺ وندب إليها.

ولأهل العلم في ذلك اصطلاحاتهم الخاصة في تعريف السُّنة بحسب الأغراض التي عُنِيَتْ بها كل طائفة منهم:

---

(١) استفدت في كتابة هذه الطلائع لكتاب «السنة» من مصادر متعددة، ومراجع عدة؛ فجزى الله مؤلفيها خيرًا.

وقد بسطت تفاصيلها في كتابي الفرد: «السنة بين أعدائها وأتباعها»، يسر الله إتمامه على خير.

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٧).

(٣) سيأتي تخريجه رقم (٦٠).

فعلماء الحديث: بحثوا في أحوال الرسول ﷺ باعتباره محل القدوة والأسوة في كل شيء، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة، وخلق، وشمائل، وأخبار، وأقوال، وأفعال.

ولذا؛ فالسنة عندهم: هي ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلْقية أو خُلُقية، أو سيرة، سواء أكان قبل البعثة أو بعدها.

وأما علماء الأصول؛ فقد بحثوا في أحوال الرسول ﷺ باعتباره المبلغ الأمين عن الشارع الحكيم، الذي يضع القواعد للمجتهدين من بعده، ويؤصل الأصول التي يستدل بها على الأحكام، فعنوا بما يتعلق بذلك من أفعال المكلفين؛ وهي أقواله، وأفعاله، وتقريراته.

فالسنة عندهم: هي ما صدر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي.

وأما الفقهاء؛ فإنهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوباً، أو حرمة، أو استحباباً، أو كراهة، أو إباحة، ولذلك؛ فإن السُّنة عندهم: هي ما يقابل الفرض والواجب.

ومما سبق من تعريفات: يتبين أن اصطلاح المحدثين هو أوسع الاصطلاحات لتعريف السُّنّة؛ فهو يشمل أقواله ﷺ، وهي كل ما صدر عنه من لفظه؛ كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»[١]، وحديث: «**الدين النصيحة**»[٢]، وحديث: «**بني الإسلام على خمس**»[٣].

ويشمل أفعاله التي نقلها إلينا الصحابة في جميع أحواله؛ كأداء الصلوات، ومناسك الحج، وغير ذلك.

ويشمل كذلك تقريراته، وهي: ما أقره -عليه الصلاة والسلام- من أفعال صدرت من بعض أصحابه؛ إما بسكوته مع دلالة الرضى، أو بإظهار الاستحسان وتأييد

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١)، ومسلم في «صحيحه» (١٩٠٧).

(٢) أخرجه مسلم (٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

الفعل؛ كإقراره لأكل الضب حين أكل منه بعض الصحابة مع أنه لم يأكل منه.

وتشمل صفاته الخَلْقية، وهي: هيأته التي خلقه الله عليها، وأوصافه الجسمية والبدنية.

وصفاته الخُلُقية، وهي: ما جبله الله عليه من الأخلاق والشمائل.

وتشمل كذلك سيرته ﷺ وغزواته، وأخباره قبل البعثة وبعدها.

وقد دوّن المحدثون هذه السنّة جميعها، وحفظوها في أمات كتب السنّة ومصادر السيرة النبوية الشريفة، التي تشهد على جهدهم وجهادهم في حفظ هذا الدين.



حُجِيَّةُ السُّـنَّة

السُّنَّة مصدر من مصادر التشريع، ولا يمكن لدين الله أن يكتمل، ولا لشريعته أن تتم؛ إلا بأخذ سنة النبي ﷺ مع كتاب الله -تعالى-، لذلك جاءت الآيات المتكاثرة والأحاديث المتواترة تأمر بطاعة رسول ﷺ، والتمسك بسنته والاحتجاج بها، وأجمعت على ذلك الأمة:

فمن أدلة القرآن الكريم:

١- قوله -تعالى-: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥].

فقد أقسم الله -تعالى- في هذه الآية بذاته المقدسة: أنه لا يؤمن أحد حتى يُحَكِّم الرسول ﷺ في جميع أموره، فما حكم به؛ فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطناً وظاهراً، ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾، فلا يكتفي بالانقياد في الظاهر؛ بل لابد مع تحكيمه له في الظاهر أن يطيعه في الباطن، وألاَّ يجد في نفسه أدنى حرج مما حكم به، ويسلم له التسليم الكامل من غير ممانعة أو منازعة، أو مدافعة أو تحيز.

٢- قوله -جل وعلا-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء: ٥٩].

والرد إلى الله: هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ: هو الرد إليه في حياته، وإلى سنته بعد موته.

٣- وقال -تعالى-: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]، فهذه الآية تبين أن دليل محبة الله -تعالى- هو اتباع رسوله ﷺ، وهل معنى اتباعه ﷺ إلا اتباعه في جميع أقواله وأفعاله وهديه؟ فتبين بذلك: أن من لم يتبع السنة، ولم يرَ العمل بها واجباً؛ فهو

كاذب في دعوى محبته لله -عز وجل-.

٤- وقال -سبحانه-: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وأمره ﷺ: هو سبيله، ومنهاجه، وسنته.

ومن أدلة السُّنة:

١- عن أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-: أن رسول الله ﷺ قال: «**إنما مثلي ومثل ما بعثني الله به؛ كمثل رجل أتى قوماً، فقال: يا قوم! إني رأيت الجيش بعيني، وإني أنا النذير العريان، فالنجاء! فأطاعه طائفة من قومه، فأدلجوا، فانطلقوا على مهلهم؛ فنجوا، وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم، فصبحهم الجيش؛ فأهلكهم واجتاحهم؛ فذلك مثل من أطاعني فاتبع ما جئت به، ومثل من عصاني وكذب بما جئت به من الحق**»(١).

٢- عن أبي هريرة -رضي الله عنه-: أن رسول الله ﷺ قال: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**»، قالوا: يا رسول الله! ومن يأبى؟ قال: «**من أطاعني؛ دخل الجنة، ومن عصاني؛ فقد أبى**»(٢).

٣- عن المقدام بن معد يكرب -رضي الله عنه-: أن رسول الله ﷺ قال: «**يوشك الرجل متكئًا على أريكته يحدث بحديث من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله -عز وجل-، فما وجدنا فيه من حلال؛ استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام؛ حرمناه! ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله**»(٣).

وأما إجماع الأمة:

فلو تتبعنا آثار السلف ابتداء من الصحابة فمن بعدهم؛ فإننا لن نجد إماماً من المشهود لهم بالعلم والتقى ينكر التمسك بالسنة، والاحتجاج بها، والعمل بمقتضاها؛ بل على العكس من ذلك، لا نجدهم إلا متمسكين بها، مهتدين بهديها،

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٣).

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٠).

(٣) سيأتي تخريجه (رقم ٢١٥).

محذرين من مخالفتها.

قال الإمام الشافعي -رحمه الله- في كتابه «الأم» (٧/ ٢٧٣): «لم أسمع أحداً نسبه الناس -أو نسب نفسه- إلى علم يخالف في أن فرض الله -عز وجل- اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه، وأن الله -عز وجل- لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وأن ما سواهما تبع لهما، وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحد لا يختلف؛ في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ».

وقال -رحمه الله-: «أجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ؛ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس».

وقال الإمام ابن حزم عند قوله -تعالى-: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ قال: «الأمة مجمعة على أن هذا الخطاب متوجه إلينا وإلى كل من يُخلَق ويُركَّب روحه في جسده إلى يوم القيامة من الجِنَّة والناس، كتوجهه إلى مَن كان على عهد رسول الله ﷺ، وكل من أتى بعده -عليه السلام- ولا فرق».

فتبين مما سبق: وجوب الاحتجاج بالسنة والعمل بها، وأنها كالقرآن في وجوب الطاعة والاتباع، فالمستغني عنها هو مستغن في الحقيقة عن القرآن، وأن طاعة الرسول ﷺ هي طاعة لله، وعصيانه عصيان لله -تعالى-، وأن العصمة من الانحراف والضلال: إنما هو بالتمسك بالقرآن والسنة معاً.

منزلةُ السُّـــنَّة

لقد تبين لنا معنى السُّنة، وتيقنا من حجيتها، وبقـي أن نوضـح منزلتهـا مـن الكتاب العزيز:

١- نوعية ما تَرِدُ به من أحكام، ونسبته إلى الكتاب العزيز.

٢- إمكان تخصيص الكتاب بها، وعدمه.

٣- إمكان نسخ الكتاب بها، وعدمه.

٤- رتبتها من الكتاب عند الاستدلال والمعارضة.

١- نوعية أحكامها.

من خلال استقراء السنة في مصادرها: يتبين أن أحكامها لا تخـرج عـن أحـد وجوه ثلاثة:

النوع الأول: تأكيد ما ورد في الكتاب مـن أحكـام عامـة، ومثالـه: أحـاديث وجوب الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والأمر بـالمعروف والنهـي عـن المنكـر، وكالأحاديث الناهية عن الخمر، والميسر، والأنصاب، والأزلام، وما أهـلّ بـه لغـير الله.

النوع الثاني: شرح ما ورد من آيات عامة في القـرآن، وبيـان أسـاليب أدائهـا وامتثالها، والتعرض لكل ما يتصل بها مـن أجـزاء وشـروط وموانـع؛ كالأحـاديث المحددة للمراد من الصلاة والصيام والحج، والمبينة لأجزائهـا وشـروطها وموانعهـا، وكل ما يرتبط بها من شؤون الأداء.

قال -تعالى-: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْـكَ الذِّكْـرَ لِتُبَيِّـنَ لِلنَّـاسِ مَـا نُـزِّلَ إِلَيْهِـمْ وَلَعَلَّهُـمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

النوع الثالث: بيان أحكام لم يتعـرض لهـا الكتـاب في آيـات أحكامـه؛ مثـل: حرمان القاتل من الميراث، وتحريم الجمع بين نكـاح العمـة وابنـة أخيهـا أو الخالـة

وابنة أختها، وكتحريم لبس الحرير للرجال، وتحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير.

قال ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (٤/ ٨٤-٨٥): «والسُّنة مع القرآن ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتظافرها.

والثاني: أن تكون بيانًا لما أريد بالقرآن، وتفسيرًا له.

والثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه».

٢- بيان السنة للقرآن:

لما كان للسنة صفة الشرح والبيان؛ فليس هناك ما يمنع من تخصيص الكتاب بها، ما دام المخصص بمنزلة القرينة الكاشفة عن المراد من العام، وهذا المقام موضع اتفاق المسلمين، وهذا البيان والشرح يتمثل في عدة جوانب؛ منها:

١- **بيان مجمله:** فقد جاءت كثير من أحكام القرآن العملية مجملة، فبينت السنة إجمالها.

ومن ذلك: أن الله أمر بأداء الصلاة من غير بيان لأوقاتها وأركانها وركعاتها وغير ذلك؛ فبينت السنة كل ذلك بفعل رسول الله ﷺ، وتعليمه لأصحابه كيفيتها، وأمره لهم بأدائها كما أداها، فقال ﷺ: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»[١].

وفرض الله الزكاة من غير بيان لمقاديرها وأوقاتها وأنصبتها، وما يزكَّى وما لا يزكَّى، فجاءت السنة ببيان كل ذلك وتفصيله.

وشرع الله الحج من غير أن يبين مناسكه، فبين ﷺ بقوله وفعله تلك

(١) أخرجه البخاري (٦٣١).

المناسك، وقال في حجة الوداع: «**لتأخذوا عني مناسككم**»[١].

وكذلك بين ﷺ أحكام الصوم مما لم ينص عليه في الكتاب، وأحكام الطهارة، والذبائح والصيد، والأنكحة، وأحكام البيوع، والجنايات، والحدود، وغير ذلك مما وقع مجملاً في القرآن وفصله النبي ﷺ.

٢- **تخصيص عامه:** فقد وردت في القرآن أحكام عامة جاءت السنة بتخصيصها، ومن ذلك: قوله -تعالى-: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]؛ فهذه الآية عامة في كل أصل موروث، فخصص ﷺ ذلك بغير الأنبياء، فقال -عليه الصلاة والسلام-: «**لا نورث، ما تركنا صدقة**»[٢].

٣- **تقييد مطلقه:** فقد ورد في القرآن آيات مطلقه، جاءت السنة بتقييدها، ومن ذلك: قوله -تعالى-: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]؛ فأمرت الآية بإخراج الوصية من مال الميت ولم تحدد مقدارها، فجاءت السنة مقيدة للوصية بالثلث.

٤- **توضيح المشكل:** فقد أشكل فهم بعض الآيات على الصحابة، فكان رسول الله ﷺ يوضح لهم ما أشكل عليهم، ومن ذلك: ما ورد عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-؛ أنه قال: لما نزلت هذه الآية ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شقَّ ذلك على أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: أينا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال رسول الله ﷺ: «**إنه ليس بذاك، ألا تسمعون إلى قول لقمان: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾** [لقمان: ١٣]»[٣]، ففهم الصحابة -رضي الله عنهم- أن المراد بالظلم في الآية عموم الظلم، فيدخل في ذلك ظلم الإنسان نفسه بتقصيره في بعض الحقوق، فأزال ﷺ هذا الإشكال؛ بأن الظلم ليس على عمومه، وإنما المقصود منه أعظم أنواع الظلم: الذي هو الشرك بالله -عز وجل-.

---

(١) أخرجه مسلم (١٢٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٩٢)، ومسلم (١٧٥٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢)، وهو عند مسلم مختصرًا (١٢٤).

٣- نسخ الكتاب بالسنة:

الظاهر أن النسخ واقع في الكتاب من الكتاب ومن السنة، على خلاف في قلة وكثرة الأحكام التي يدعى لها النسخ؛ كما سيأتي مفصلاً -إن شاء الله-.

٤- رتبة السنة من الكتاب:

من الكلمات المألوفة: إن رتبة السنة متأخرة عن رتبة الكتاب في الاعتبار!

وهو كلام لا دليل يمكن الاطمئنان إليه؛ للاضطراب في تحديد معنى الرتبة هنا.

ومن أدلتهم: إن الكتاب مقطوع والسنة مظنونة، والقطع فيها إنما يصح على الجملة لا على التفصيل بخلاف الكتاب؛ فإنه مقطوع به على الجملة والتفصيل، والمقطوع به مقدم على المظنون، ولعله لا يوجد من متواترها القولي شيء.

وهذا الدليل يصلح لو فرضت المعارضة بين الكتاب والسنة.

والمعارضة لا تتصور بين الكتاب والسنة بما هي قول أو فعل أو تقرير؛ لاستحالة تناقض الشارع على نفسه ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً﴾ [النساء: ٨٢].

ثانيها: قولهم: «إن السنة؛ إما بيان للكتاب، أو زيادة على ذلك»: فإن كانت بيانًا؛ فالبيان تال للمبين في الاعتبار، إذ يلزم من سقوط المبين سقوط البيان لا العكس، وما شأنه هذا؛ فهو أولى بالتقدم، وإن لم يكن بيانًا؛ فلا يعتبر إلا بعد ألاّ يوجد في الكتاب، وذلك دليل على تقدم اعتبار الكتاب، وهذا الدليل يصلح للاستدلال به على التقديم من حيث الشرف والأولوية، لا من حيث الاقتصار على الكتاب مع وجوده؛ لعدم إمكان الاستغناء عن البيان بحال، وما دامت السنة بيانًا للكتاب؛ فهي متممة للاستدلال به، بل كلاهما يكونان دليلاً واحدًا؛ لبداهة أن ما يحتاج إلى البيان لا ينهض بالدليلية إلا به، ولكن اعتبار التقدم في الرتبة على أساس التفاضل في المكانة لا معنى لإدراجه في مباحث الأصول والتماس الأدلة له؛ لعدم إعطائه أية ثمرة عملية في مجالات الاستنباط.

ثالثها: ما دل على ذلك من الأخبار؛ كحديث معاذ في الرأي والقياس، وهو **حديث لا يصح سندًا ولا متنًا.**

وهذا المذهب من أغرب المذاهب؛ إذ كيف يعقل الاستغناء بالكتاب عن السنة وهي مبينة وشارحة له؟!

فالحق: أنَّ السنة في مجالات الاستدلال صنو للكتاب وفي رتبته، بل هما واحد من حيث انتسابهما إلى الشرع الكريم، ولا يمكن الاستغناء به عنها، وما أروع ما قاله الأوزاعي: «الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب؛ وذلك لأنها تبين المراد منه».

وقال رجل لمطرف بن عبد الله: لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال: «والله ما نريد بالقرآن بدلاً؛ ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا».

ومن أجل هذا كله؛ فإن الله -عز وجل- قد حفظ السُّنة إلى يوم القيامة، وهذه مسألة مهمة يجب التنبه لها؛ لأهميتها وغفلة الكثيرين عنها، وهي: أن السُّنة من الذكر، وأنها محفوظة عن الضياع، مأمونة من الاختلاط بغيرها.

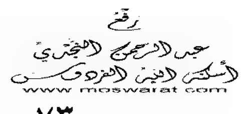
ومن الأدلة على حفظ السُّنة: قوله -تبارك وتعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]؛ ففي هذه الآية الكريمة وعد قاطع من الله -تعالى- بحفظ الذكر، فما هو الذكر؟

لا شك أنه يشمل أول ما يشمل القرآن الكريم، ولكنه عند التأمل والتدقيق يشمل -أيضًا- السنة النبوية الشريفة؛ فإن كلام رسول الله ﷺ كله في الدين وحي من عند الله -عز وجل- لا شك في ذلك ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى. إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣-٤]، ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله -تعالى- فهو ذكر؛ فالوحي كله محفوظ بحفظ الله -تعالى- له بيقين، وكل ما تكفل الله بحفظه؛ فمضمون أن لا يضيع منه، وأن لا يحرف منه شيء أبدًا تحريفًا لا يأتي البيان ببطلانه؛ إذ لو جاء غير ذلك؛ لكان كلام الله -تعالى- كذبًا، وضمانه خائسًا -أي: فاسدًا وناقصًا-، وهذا لا يخطر ببال ذي مسكة عقل،

فوجب أن الدين الذي أتانا به محمد ﷺ محفوظ، بتولي الله -تعالى- حفظه، مبلَّغ كما هو إلى كل من طلبه ممن يأتي أبدًا إلى انقضاء الدنيا، قال الله -تعالى-: ﴿لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، فإذا كان ذلك كذلك؛ فبالضرورة ندري أنه لا سبيل البتة إلى ضياع شيء قاله رسول الله ﷺ في الدين، ولا سبيل البتة إلى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطًا لا يتميز عن أحد من الناس بيقين؛ إذ لو جاز ذلك؛ لكان الذكر غير محفوظ، ولكان قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ كذبًا ووعدًا مخلفًا، وهذا لا يقوله مسلم.

والقرآن محفوظ؛ لكونه منقولاً إلينا بالتواتر، وهو أعلى درجة من درجات ثبوت الأخبار، وبما أن السُّنة هي المبيِّنة للقرآن والشارحة له، والمخصّصة لعمومه، والمقيدة لمطلقه، ولا يمكن فهم القرآن ولا العمل به إلا بواسطتها، كما قال -تبارك وتعالى-: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فالنبي ﷺ بسنته هو الذي يبين ويشرح للناس ما نُزِّل إليهم من كلام الله -تبارك وتعالى-؛ فلزم من ذلك لزومًا حتميًا أن يحفظ الله -سبحانه- السُّنة، ويتعهد ببقائها، وعلى هذا تنطبق القاعدة الأصولية الصحيحة القائلة: (ما لا يتم الواجب إلا به؛ فهو واجب)، فحجة الله -تعالى- على عباده لا تقوم إلا بحفظ رسالته وشرعه، وهذا الحفظ لا يتم إلا بحفظ السُّنة؛ فلزم من ذلك حفظ السُّنة، وهو المطلوب[١].

(١) انظر: «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» (ص ١٨-٢٤).



تدوين السُّنة

أرسل الله -سبحانه- محمداً ﷺ نبيًا ورسولاً للعالمين، وأوحى إليه بالقرآن الكريم، وفسَّره رسول الله ﷺ بأقواله وأفعاله وتقريره، فالسنة هي مجموع ذلك، وبما أن النبيَّ ﷺ معصومٌ في التبليغ، وكل ما صدر منه حق يجب اتباعه؛ فقد اهتمَّ الصحابة -رضي الله عنهم- بنقل القرآن الكريم اهتماماً كبيراً؛ باعتباره المصدر الأول للتشريع، كما اهتموا بنقل سنة النبي ﷺ؛ فهي مبينة للقرآن، شارحة له، مفصلة لمجمله، مخصصة لعامه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فحفظوها ووعوها وأدوها كما سمعوها، وبعضهم كتبها؛ كعبد الله ابن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-، واهتمت الأمة بعدهم بذلك النقل، حتى أنشؤوا علومًا خاصة بتوثيق النص القرآني كتابة وقراءة؛ كعلم القراءات، ورسم المصحف، والتجويد، وأنشأوا علومًا لتوثيق النص النبوي؛ كعلم الجرح والتعديل، وعلم الرجال، وأنشأوا ثالثة لفهم القرآن والسنة؛ كعلوم التفسير، والفقه، وأصوله، وأنشأوا علومًا خادمة؛ كالنحو، والصرف، والعَروض.

ثم جاء التابعون بإحسان من بعدهم، وكان لهم دور في تدوين السنة لا يقل أهمية عن دور الصحابة -رضي الله عنهم-؛ فقد تلقوا الرواية على أيدي أكابر الصحابة، وحملوا عنهم الكثير من حديث رسول الله ﷺ، وفهموا عنهم، فاتفقت آراء التابعين وآراء الصحابة حول تدوين السنة وكتابة الحديث؛ ولذلك فقد ظهرت بعض تلك الأحاديث المدونة والصحف الجامعة للحديث الشريف التي اعتنى بكتابتها أكابر التابعين، ومن أشهر ما كتب:

١ - «الصحيفة الصحيحة» لهمام بن منبِّه الصنعاني (ت: ١٣١هـ)، والتي رواها عن أبي هريرة، وقد وصلتنا هذه الصحيفة كاملة.

وهذه الصحيفة نقلها الإمام أحمد بتمامها في «مسنده»، كما نقل الإمام البخاري عددًا كثيرًا من أحاديثها في «صحيحه»، وتضم «صحيفة همام» مئة

وثمانية وثلاثين حديثًا، ولهذه الصحيفة أهمية تاريخية؛ لأنها حجة قاطعة على أن الحديث النبوي قد دون في عصر مبكر، وتفند القول بأن الحديث لم يدون إلا في أوائل القرن الهجري الثاني، وذلك أن همامًا لقي أبا هريرة قبل وفاته، وقد توفي أبو هريرة -رضي الله عنه- سنة (٥٩ هـ)، فمعنى ذلك: أن الوثيقة دونت في منتصف القرن الهجرى الأول.

٢- وهذا سعيد بن جبير الأسدي (ت: ٩٥ هـ) كان يكتب عن ابن عباس حتى تمتلئ صحفه.

٣- وكان للحسن بن أبي الحسن البصري (ت: ١١٠ هـ) كتبٌ يتعاهدها، فقد قال: إن لنا كُتُبًا كنا نتعاهدها.

٤- وممن كتب في هذه الفترة: التابعي الجليل عامر بن شراحيل الشَّعبي (ت: ١٠٣ هـ)، فقد روي عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم، إذا اعتدت المرأة وورثت، ثم ساق فيه أحاديث.

٥- ويبرز من جيل التابعين عدد آخر من العلماء الذين اهتموا بالحديث، واحتفظوا بأجزاء وصحف كانوا يروونها؛ منهم:

أبو الزبير -محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي- المكيّ (ت: ١٢٦ هـ)، والذى كتب بعض أحاديث الصحابي الجليل جابر بن عبد الله الأنصاري -رضي الله عنهما-، وقد وصلت إلينا من آثاره: «أحاديث أبي الزبير عن غير جابر»، جمعها أبو الشيخ عبد الله بن جعفر بن حيان الأصبهاني (ت: ٣٦٩ هـ).

وأيوب بن أبي تميمة السختياني (ت: ١٣١ هـ)، وقد وصل إلينا بعض حديثه، جمعه إسماعيل بن إسحاق القاضي البصري (ت: ٢٨٢ هـ).

واستمر نشاط العلماء في تدوين السنة في القرن الثالث الهجري، وبدؤوا ينهجون في مصنفاتهم مناهج جديدة وطرقاً مختلفة، ومن أشهر طرق التصنيف في القرن الثالث:

أولاً: جمع أحاديث كل صحابي على حدة، وإن اختلفت الموضوعات التي

تتناولها تلك الأحاديث، سواء أكان الحديث صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، مرتبين ذلك على حروف الهجاء في أسماء الصحابة -وهو أسهل أنواع الترتيب تناولاً-، أو على القبائل، أو على السابقة في الإسلام، وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد؛ كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم؛ كمسند الأربعة، أو العشرة المبشرين بالجنة إلى غير ذلك.

ومن أشهر تلك المسانيد:

١- «مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي» (ت: ٢٠٤ هـ)، وهو أول مسند صُنِّف، وقد جمعه عنه بعض حفاظ خراسان.

٢- «مسند الإمام أحمد بن حنبل» (ت: ٢٤١ هـ)، وهو من أكبر المسانيد وأجمعها، رواه عنه ابنه عبدالله.

٣- «مسند إسحاق بن راهويه» (ت: ٢٣٨ هـ)، وهو مثل: «مسند الإمام أحمد» من حيث حجمه، وكثرة أحاديث.

٤- «مسند أبي بكر بن أبي شيبة» (ت: ٢٣٥ هـ)، وهو كسابقيه.

٥- «مسند أبي بكر -أحمد بن عمرو- البزار» (ت: ٢٩٩هـ)، وله مسندان: «المسند الصغير»، و«المسند الكبير المعلل»؛ وهو المسمى: «البحر الزخار»، يبين فيه الصحيح من غيره، ويتكلم في تفرد بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه.

٦- «مسند أبي عبد الرحمن بَقِي بن مَخْلَد الأندلسي» (ت: ٢٧٦ هـ)، وقد روى فيه عن (١٣٠٠) صحابي، ورتبه على أبواب الفقه، ويُعد من أوسع المسانيد؛ فهو أكبر من «مصنف ابن أبي شيبة»، و«مصنف عبد الرزاق».

وجاء القرن الرابع الهجري، واستمر العلماء يساهمون بإنتاجهم العلمي في خدمة السنة النبوية، واتجهوا في مجال التأليف إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو التصنيف على نفس طريقة السابقين من علماء القرن الثالث:

فمنهم من صنف في الصحيح.

ومنهم من جمع السنن.

ومنهم من اهتم بالمسانيد.

الاتجاه الثاني: هو القيام بتأليف مصنفات جديدة:

فمنها: ما يهدف إلى جمع الحديث وترتيبه -أو شرحه-.

ومنها: ما يهدف إلى خدمة علوم الحديث؛ كعلم الرجال، وعلم مصطلح الحديث، وغيرها.

مصنفات الاتجاه الأول:

أ- الصحاح:

١ - «صحيح ابن خزيمة» لأبي عبد الله -محمد بن إسحاق بن خزيمة- النيسابوري (ت: ٣١١ هـ)، ويعرف عند المحدثين بـ: (إمام الأئمة).

٢ - «صحيح ابن حبان»، وهو أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤ هـ)، واسم كتابه: «التقاسيم والأنواع»، وقد رتبه الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بَلْبَان الفارسي (ت: ٧٣٩ هـ) على الأبواب الفقهية ترتيبًا حسنًا، وسمى كتابه: «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».

وبعد بلوغ النتاج العلمي ذروته في القرن الرابع؛ وجد علماء القرن الخامس أمامهم ميراثًا عظيمًا، ومصنفات كثيرة، جعلتهم يتابعون مسيرة سلفهم في التأليف؛ فاحتذوا حذوهم في طريقة التصنيف، فنجد منهم من اعتنى بـ«الصحيحين»: إما بالجمع بينهما، أو بذكر أطرافهما، أو الاستدراك عليهما، أو الاستخراج عليهما، وغير ذلك.

ومن أبرز طرق التصنيف في ذلك القرن:

أ- الجمع:

فذهب إلى «الجمع بين الصحيحين» الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، المعروف بالحميدي الأندلسي (ت: ٤٨٨ هـ)، وهو من كبار تلاميذ الإمام ابن حزم الظاهري.

ب- الأطراف:

وذهب آخرون إلى الاعتناء بأطراف «الصحيحين»، وكُتُب الأطراف: هي التي تقتصر على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته، مع الجمع لأسانيده وترتيبها على المسانيد؛ ومن هذه الكتب:

١- «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود -إبراهيم بن مسعود- الدمشقي (ت: ٤٠١ هـ).

٢- «أطراف الصحيحين» لأبي محمد -خلف بن محمد- الواسطي (ت: ٤٠١ هـ)، وهو أحسن ترتيبًا ورسمًا، وأقل خطأً ووهمًا، ويقع في أربع مجلدات، وقد اعتمد عليهما الحافظ المزي اعتمادًا كثيرًا في كتابه «تحفة الأشراف».

٣- ولأبي علي -الحسين بن محمد- الغساني، المعروف بالجياني الأندلسي (ت: ٤٩٨ هـ) كتاب «ما ائتلف خطه واختلف لفظه من أسماء رجال الصحيحين»، ويسمى -أيضًا- بكتاب: «تقييد المهمل، وتمييز المشكل»؛ ضبط فيه كل لفظ يقع فيه اللبس من أسماء رجال «الصحيحين».

دُوِّنت كتب السُّنة بأشكالها ومناهجها في القرون الخمسة الأولى، وبانتهاء القرن الخامس انتهى عصر الرواية، وجُمِعَتِ الأحاديث في كتب أئمة الحديث، وبقي السماع بعد ذلك؛ لاستمرار سلسلة الإسناد التي خُصَّت بها هذه الأمة، وجاء مَنْ بَعدَهم علماء فحول، خدموا التّراث الضخم ترتيبًا وتهذيبًا؛ فاعتنوا بتمييز صحيحها من سقيمها، وقاموا بشرح غريبها، واستنباط فقهها، وأفردوا مصنفات في تراجم رجال أسانيدها، والبحث عن أحوالهم جرحًا وتعديلاً، ووضعوا تصورًا كاملاً لعلم مصطلح الحديث: الذي يعد معياراً لمعرفة الصحيح من السقيم، وقد ظهر في كل قرن من قام بخدمة السنة وعلومها؛ مصداقًا لقول رسول الله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[١].

---

(١) وهو حديث حسن لغيره؛ كما بينته في كتابي: «إرشاد الفحول إلى تحرير النقول في تصحيح حديث العدول».

فمن أشهر علماء القرن السادس:

١- الحافظ محيي السنة، الحسين بن مسعود، أبو محمد الفراء البغوي (ت: ٥١٦ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «مصابيح السنة»؛ جمع فيه طائفة من الأحاديث مما أورده الأئمة في كتبهم، محذوفة الأسانيد، وقسمها إلى صحاح وحسان، وعنى بالصحاح: ما أخرجه الشيخان، وبالحسان: ما أخرجه أصحاب السنن، وهو اصطلاح له، وقد جاء فيما بعد الخطيب التبريزي، وزاد عليه وهذّبه في كتابه: «مشكاة المصابيح».

ب- «شرح السنة»؛ رتّبه على الكتب والأبواب الفقهية، وتكلم فيه على علل الحديث، ويذكر فيه مذاهب الصحابة والتابعين وأئمة الأمصار المجتهدين.

٢- الإمام أبو الحسن رزين بن معاوية الأندلسي المالكي (ت: ٥٣٥ هـ)؛ جمع بين «الصحيحين»، و«السنن» لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وأضاف إليهم «الموطأ»، وسماه: «التجريد للصحاح والسنن»، وهو أصل كتاب «جامع الأصول» لابن الأثير.

٣- القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «مشارق الأنوار على صحاح الآثار»؛ اعتنى فيه بألفاظ «الصحيحين»، و«الموطأ»؛ فجمع بين ضبط الألفاظ، واختلاف الروايات، وشرح الغريب، وبيان معانيها.

ب- «الإكمال في شرح صحيح مسلم»، أكمل به كتاب «المُعْلِم بفوائد مسلم» لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (ت: ٥٣٦ هـ).

ت- «الإلماع على معرفة أصول الروايت وتقييد السماع»؛ وهو مصنف في علم مصطلح الحديث.

٤- الحافظ عبد الكريم بن محمد، أبو سعد السمعاني (ت: ٥٦٢ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «الأنساب».

ب- «أدب الإملاء والاستملاء»؛ وهو مصنف في علم مصطلح الحديث.

٥- الحافظ الكبير، علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله، أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي الشافعي (ت: ٥٧١ هـ)، صاحب التصانيف الكثيرة.

ومن أهم مصنفاته:

أ- «تاريخ دمشق -حماها الله-؛ ذكر فضلها، وتسمية من حلَّها من الأماثل، أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها».

ب- «الإشراف على معرفة الأطراف»؛ جمع فيه أطراف «السنن» الأربعة، وترك أطراف «الصحيحين»؛ لتمام ما صنف فيها.

٦- الحافظ عبد الرحمن بن علي أبو الفرج ابن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ).

ومن أهم مصنفاته:

أ- «الموضوعات الكبرى»، أورد فيه أحاديث حكم عليها بالوضع.

ب- «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية».

ت- «جامع المسانيد بألخص الأسانيد»؛ جمع فيه بين «الصحيحين»، والترمذي، و«مسند أحمد»، ورتبه على المسانيد.

وفي آخر هذا القرن توفي الإمام تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٠٠ هـ)، ومن أهم مصنفاته: «كتاب عمدة الأحكام من كلام خير الأنام»؛ جمع فيه أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الشيخان فقط.

ومن أشهر علماء القرن السابع:

١- الإمام المبارك بن محمد، أبو السعادات مجد الدين، المعروف بابن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «جامع الأصول في أحاديث الرسول»؛ جمع فيه بين البخاري ومسلم، و«الموطأ»، و«سنن» أبي داود، والترمذي، والنسائي، ورتبه على الكتب والأبواب الفقهية، ورتب الكتب على حروف المعجم، وشرح غريب الأحاديث ومعانيها وأحكامها، ووصف رجالها، ونبه على ما يحتاج إليه منها.

ب- «النهاية في غريب الحديث والأثر»؛ رتبه على الجذور، وهو شامل لخلاصة شرح الحديث النبوي، وهو أحسن كتاب في شرح الغريب، وأجمعها، وأشهرها، وأكثرها تداولاً.

ت- «منال الطالب في شرح طوال الغرائب».

٢- الحافظ محمد بن عبد الواحد أبو عبد الله ضياء الدين المقدسي (ت: ٦٤٣ هـ)، ومن مصنفاته: «كتاب الأحاديث المختارة مما ليس فى الصحيحين»، ورتبه على المسانيد على حروف المعجم؛ لا على الأبواب، في ستة وثمانين جزءًا، لم يكمل، والتزم فيه الصحة، وذكر فيه أحاديث لم يُسبق إلى تصحيحها.

٣- الحافظ عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو ابن الصلاح الشهرزوري (ت: ٦٤٣ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «علوم الحديث»، المشهور بـ: «مقدمة ابن الصلاح»؛ جمع فيه ما تفرق في غيره، مع تهذيبه، وجودة ترتيبه، فعكف الناس على الكتاب؛ حتى صار هو المعول عليه في سائر الأزمان والأمصار، وتناوله مَنْ بعده من العلماء بين ناظم له، ومختصر، ومستدرك، ومقتصد، ومعارض، ومنتصر.

ب- «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايته من الإسقاط والسقط».

٤- الإمام أبو الفضل -الحسن بن محمد العمري- الصاغاني (ت: ٦٥٠ هـ)، جمع بين «الصحيحين» في مؤلف سماه: «مشارق الأنوار النبوية من صحاح

الأخبار المصطفوية».

٥- الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي زكي الدين أبو محمد المنذري (ت: ٦٥٦ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «مختصر صحيح مسلم».

ب- «الترغيب والترهيب»؛ جمع فيه جملة كثيرة من الأحاديث محذوفة الإسناد، مع الكلام على بعضها صحة وضعفًا.

٦- الإمام الرباني الحافظ، محيي الدين يحيى بن شرف الدين، أبو زكريا النووي (ت: ٦٧٦ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج».

ب- «رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين»؛ جمع فيه جملة من أحاديث النبي ﷺ في الآداب والرقائق.

ت- «الأذكار من كلام سيد الأبرار»؛ جمع فيه الأذكار والأدعية الواردة عن النبي ﷺ.

ث- «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق»؛ اختصر فيه «مقدمة ابن الصلاح».

وفي أول القرن الثامن توفي الإمام العلامة تقي الدين محمد بن علي، المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢ هـ).

ومن أهم مصنفاته:

أ- «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام»؛ شرح فيه كتاب «عمدة الأحكام» لعبد الغني المقدسي.

ب- «الإلمام بأحاديث الأحكام».

ت- «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام».

ث- «الاقتراح في بيان الاصطلاح».

ومن أشهر علماء القرن الثامن:

١- الحافظ جمال الدين أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت: ٧٤٢ هـ).

ومن أهم مصنفاته:

أ- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»؛ هذب فيه كتاب «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، والذي جمع فيه رجال الكتب الستة.

ب- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»؛ جمع فيه أطراف الكتب الستة وبعض لواحقها؛ كـ «الشمائل» للترمذي، و«المراسيل» لأبي داود.

٢- الحافظ إسماعيل بن عمر، عماد الدين أبو الفداء، المعروف بابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ).

ومن أهم مصنفاته:

أ- «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن»؛ جمع فيه بين الأصول الستة و«مسانيد» أحمد والبزار وأبي يعلى، و«المعجم الكبير» للطبراني، وربما زاد عليها من غيرها، ورتبه على حروف المعجم، ويذكر كل صحابي له رواية، ثم يورد في ترجمته جميع ما وقع له في هذه الكتب وما تيسر من غيرها، وأما مسانيد المكثرين من الصحابة؛ فأفردها بالتصنيف.

ب- «تفسير القرآن العظيم»، وهو مشحون بالأحاديث والآثار بأسانيد مخرجيها، مع الكلام عليها صحة وضعفًا.

ت- «التكميل في أسماء الثقات والضعفاء والمجاهيل»؛ جمع فيه بين «تهذيب الكمال» للمزي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي.

ث- «اختصار علوم الحديث»، وهو اختصار لـ «مقدمة ابن الصلاح».

ج- «الفصول في معرفة سيرة الرسول».

ح- «مسند الفاروق».

٣- الحافظ المؤرخ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ).

ومن أهم مصنفاته:

أ- «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام».

ب- «سير أعلام النبلاء».

ت- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال».

ث- «تلخيص مستدرك الحاكم».

ج- «تذكرة الحفاظ».

ح- «العبر في خبر من غبر».

خ- «الموقظة في علم مصطلح الحديث».

ومن أشهر علماء القرن التاسع:

١- الحافظ عبد الرحيم بن الحسين، أبو الفضل زين الدين العراقي (ت: ٨٠٦ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»؛ وهو تخريج لأحاديث «إحياء علوم الدين» للغزالي.

ب- «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد»؛ جمع فيه أحاديث الأحكام لابنه أبي زرعة، وقد شرع في شرحه، ولم يتمه، فأكمله ابنه أبو زرعة بالشرح، واسمه: «طرح التثريب في شرح التقريب».

ت- «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح».

ث- «الألفية في مصطلح الحديث»، والتي شرحها السخاوي في كتابه «فتح

المغيث بشرح ألفية الحديث».

ج- وله شرح على «سنن الترمذي»؛ أكمل به شرح ابن سيد الناس.

٢- الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢ هـ).

ومن أهم مصنفاته:

أ- «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، وهو أفضل شروح «البخاري» على الإطلاق، وكتب له مقدمة سماها: «هدي الساري لمقدمة فتح الباري».

ب- «تغليق التعليق»؛ جمع فيه معلقات البخاري، ووصلها من طرق أخرى، مع الكلام على أسانيدها.

ت- «تهذيب التهذيب»؛ اختصر فيه كتاب «تهذيب الكمال» للحافظ المزي.

ث- «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة»؛ جمع فيه أطراف عشرة كتب، وهي: «موطأ مالك»، و«مسند الشافعي»، و«مسند أحمد»، و«سنن الدارمي»، و«المنتقى» لابن الجارود، و«صحيح ابن خزيمة»، و«مستخرج أبي عوانة»، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي، و«صحيح ابن حبان»، و«سنن الدراقطني»، و«مستدرك الحاكم»، وكثيرًا ما ينقل عن غيرها؛ مثل: «الأدب المفرد» للبخاري، و«المعاجم الثلاثة» للطبراني، و«تهذيب الآثار» للطبري، و«مسند البزار»، و«مسند أبي يعلى»، و«شعب الإيمان» للبيهقي، و«مصنف ابن أبي شيبة»، وغيرها.

ج- «إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي»؛ أفرد فيه أطراف «مسند الإمام أحمد».

ح- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»؛ جمع فيه زوائد عدة مسانيد على الكتب الستة و«مسند أحمد»، وهذه المسانيد هي: «مسند أبي داود الطيالسي»، و«مسند الحميدي»، و«مسند ابن أبي عمر العدني»، و«مسند مسدد»، و«مسند أحمد ابن منيع»، و«مسند أبي بكر بن أبي شيبة»، و«مسند عبد بن حميد»، و«مسند الحارث ابن أبي أسامة»، و«مسند إسحاق بن راهويه»، و«مسند أبي يعلى الموصلي».

خ- «لسان الميزان»، استدرك فيه على الحافظ الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال»، وحذف منه ما هو مترجم في «التهذيب».

د- «تقريب التهذيب»، اختصر فيه كتابه «تهذيب التهذيب»، واقتصر فيه على ذكر اسم الراوي، وكنيته، ونسبه، وطبقته، وسنة وفاته، ومرتبته من حيث الجرح والتعديل، ومن أخرج له من أصحاب الكتب الستة وملحقاتها، مع ضبط الأسماء والألقاب وغيرها، وهو من أفضل الكتب المختصرة في الرجال.

ذ- «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»؛ جمع فيه زوائد رجال «مسند أبي حنيفة»، و«موطإ مالك»، و«مسند الشافعي»، و«مسند أحمد» على ما في «تهذيب الكمال».

ر- «بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام».

ز- «موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر».

س- «الإصابة في تمييز الصحابة».

٣- الحافظ نور الدين، أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي الشافعي الحافظ (ت: ٨٠٧ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «غاية المقصد في زوائد المسند»؛ أي: زوائد «مسند أحمد» على الكتب الستة.

ب- «كشف الأستار عن زوائد مسند البزار».

ت- «المقصد العلي في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي».

ث- «مجمع البحرين في زوائد المعجمين: الأوسط والصغير للطبراني».

ج- ثم جمع هذه الكتب في كتاب واحد محذوف الأسانيد، ورتبه على الكتب والأبواب الفقهية، مع الكلام على الأحاديث من حيث الصحة والحسن والضعف، والكلام على بعض رواتها من حيث الجرح والتعديل، وسماه: «مجمع الزوائد،

ومنبع الفوائد»، وهو من أنفع كتب الحديث.

ح- «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان على الصحيحين».

٤- الحافظ أحمد بن أبي بكر أبو العباس البوصيري الشافعي (ت: ٨٤٠ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»؛ جمع فيه زوائد «سنن ابن ماجه» على الكتب الخمسة، مع الكلام على الأحاديث الزائدة والحكم عليها.

ب- «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»، وهذه المسانيد هي: «مسند أبي داود الطيالسي»، و«مسند الحميدي»، و«مسند مسدد»، و«مسند ابن أبي عمر العدني»، و«مسند ابن راهويه»، و«مسند ابن أبي شيبة»، و«مسند أحمد بن منيع»، و«مسند عبد بن حميد»، و«مسند الحارث بن أبي أسامة»، و«مسند أبي يعلى الموصلي».

ومن أشهر علماء القرن العاشر:

١- الحافظ محمد بن عبد الرحمن، أبو الخير شمس الدين السخاوي (ت: ٩٠٢هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «فتح المغيث في شرح ألفية الحديث»؛ وهو شرح لألفية العراقي في مصطلح الحديث.

ب- «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة».

ت- «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية».

ث- «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر».

٢- الحافظ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي».

ب- «الجامع الكبير»، أو «جمع الجوامع»، أراد الحافظ السيوطي أن يجمع الأحاديث النبوية في كتابه، وجعله في قسمين:

الأول: يشمل الأحاديث القولية، ورتبه على حسب حروف المعجم.

الثاني: يشمل الأحاديث الفعلية، ورتبه على حسب مسانيد الصحابة، فبدأ بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، ثم رتب بقية المسانيد على حروف المعجم، وقد جمع فيه أحاديث ما يربو على ثمانين كتابًا من كتب السنة، وعدد أحاديثه ستة وأربعون ألفًا وست مئة وأربعة وعشرون حديثًا.

ت- «الجامع الصغير» بعد أن ألف السيوطي كتاب «الجامع الكبير» انتقى من قسم الأحاديث القولية جملة أحاديث من أصحها وأخصرها وأشملها، وزاد عليها بعض الزيادات، وسماها: «الجامع الصغير».

ث- «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»؛ اختصره من «موضوعات ابن الجوزي»، وقد ذكر فيه تعقبات كثيرة على أحاديث حكم عليها ابن الجوزي بالوضع.

ج- «الدر المنثور في تفسير الكتاب العزيز بالمأثور».

٣- الحافظ أبو الحسن، علي بن محمد، المعروف بابن عرّاق الكناني (ت: ٩٦٣ هـ).

ومن مصنفاته:

«تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»؛ جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي، وكتاب السيوطي، ورتبه على ترتيبهما.

ومن أشهر علماء القرن الحادى عشر:

١- العلامة علي بن محمد، أبو الحسن الهروي القاري (ت: ١٠١٤ هـ)، ومن مصنفاته: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع».

٢- العلامة محمد بن عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين القاهري،

المعروف بالمُناوي (ت: ١٠٣١ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «كتاب الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور».

ب- «فتح القدير».

ت- «الفتح السماوي في تخريج أحاديث البيضاوي».

ث- «التيسير».

٣- العلامة أبو عبد الله محمد بن سليمان الروداني (ت: ١٠٩٤ هـ)، ومن مصنفاته: كتاب «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد»؛ اشتمل على «الصحيحين»، و«الموطأ»، و«السنن الأربعة»، و«مسند الدارمي»، و«مسند أحمد»، و«مسند أبي يعلى»، والبزار، و«معاجم» الطبراني الثلاثة.

ومن أشهر علماء القرن الثاني عشر:

١- العلامة أبو الحسن بن عبد الهادي السندي (ت: ١١٣٨ هـ)، وله حاشية على كل كتاب من الكتب الستة.

٢- العلامة محمد بن أحمد بن سالم النابلسي السفاريني (ت: ١١٨٨ هـ).

ومن مصنفاته:

كتاب «نفثات الصدر المكمد بشرح ثلاثيات المسند»؛ أي: «مسند أحمد».

٣- العلامة أبو العلاء إدريس بن محمد العراقي الحسيني الفاسي (ت: ١١٨٣ هـ).

ومن مصنفاته:

«فتح البصير في التعريف بالرجال المخرج لهم في الجامع الكبير».

٤- العلامة أبو الحسن علي بن أحمد الحريشي المالكي (ت: ١١٤٣ هـ)، له كتاب «مختصر الموضوعات»، وهو مختصر كتاب «الموضوعات الكبرى» لابن الجوزي.

ومن أشهر علماء القرن الثالث عشر:

١- القاضي أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الشوكاني الصنعاني (ت: ١٢٥٥ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار»؛ شرح فيه كتاب «منتقى الأخبار» لمجد الدين ابن تيمية.

ب- «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة».

ت- «بلوغ المنى في حكم الاستمنا».

ث- «السيل الجرار المتدفق على الحدائق الأزهار».

ج- «الدرر المضية».

٢- العلامة محمد بن محمد بن عبد الرزاق، أبو الفيض المصري، المشهور بمرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «التعليقات الجليلة على مسلسلات ابن عقيلة».

ب- «الإسعاف بالحديث المسلسل بالأشراف».

ت- «المرقاة العلية في شرح الحديث المسلسل بالأولية».

ومن أشهر علماء القرن الرابع عشر:

١- العلامة أبو الحسنات عبد الحي بن محمد اللكنوي (ت: ١٣٠٤ هـ).

ومن مصنفاته:

أ- «الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة».

ب- «ظفر الأماني في شرح مختصر الجرجاني».

ت- «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل».

ث- «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة».

٢- العلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥ هـ).

ومن مصنفاته:

«الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة».

٣- العلامة أحمد محمد شاكر (ت: ١٣٧٩ هـ)، قام بتحقيق العديد من كتب السنة تحقيقًا علميًا متميزًا، مع الكلام على الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا؛ منها: «مسند الإمام أحمد»، وقد خرج منه بتحقيقه ستة عشر جزءًا ولم يتمه، وقام بتحقيق «سنن الترمذي»، وصدر منها بتحقيقه مجلدتان تشملان ست مئة حديث، وقام بتحقيق أجزاء من «تفسير جامع البيان» لابن جرير الطبرى بالاشتراك مع أخيه محمود محمد شاكر، وله شرح على «مختصر الحافظ ابن كثير لمقدمة ابن الصلاح»؛ سماه: «الباعث الحثيث بشرح مختصر الحديث».

ومن أشهر علماء القرن الخامس عشر:

شيخنا الإمام العلامة محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ).

ومن أشهر مصنفاته:

١- «سلسلة الأحاديث الصحيحة».

٢- «سلسلة الأحاديث الضعيفة».

٣- «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل».

٤- «صحيح أبي داود وضعيفه».

٥- «صحيح السنن الأربعة».

٦- «ضعيف السنن الأربعة».

٧- «صحيح الجامع الصغير وزيادته».

٨- «ضعيف الجامع الصغير وزيادته».

٩- «مختصر صحيح البخاري».

١٠- «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان».

١١- «صحيح موارد الظمآن».

وغيرها من الكتب النافعة الماتعة.

وبذلك تحقق وعد الله -تعالى- بحفظ القرآن الكريم والسنة المشرفة بالتبعية؛ كما قال -تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].



شبهات حول تدوين السنّة

وقف منكرو السنة والمستشرقون موقفًا مشبوهاً من سنة النبي ﷺ،محاولين الطعن في ثبوتها وحجيتها، مستدلين على ذلك بالأحاديث التي وردت عن النبي ﷺ بالنهي عن كتابة الحديث، على العكس من القرآن؛ الذي كان يأمر بكتابته، ويشرف على ذلك بنفسه ﷺ.

قالوا: ولم تجمع السنة إلا على رأس المائة الثانية من هجرة النبي ﷺ؛ مما عرَّضها للتغيير والتبديل والنسيان، فضلاً عن الدخيل عليها من الكتابيين والشعوبيين، ويتخذون ذلك متكأ للقول بعدم حجيتها، وأن الحجة للقرآن فقط الذي كتب في عهد النبي ﷺ.

وإذا أنعمنا النظر في موقف هؤلاء المرجفين من أحاديث الكتابة والنهي عنها؛ نجدهم فريقين:

فريق يذكر أحاديث النهي وحدها ولا يشير أدنى إشارة إلى أحاديث الإذن بالكتابة، وكأنها نسياً منسياً، وهذا برهان صدق على أنهم دعاة باطل لا دعاة حق، وأنهم أبعد ما يكون عن المنهج العلمي النزيه.

وفريق آخر يذكر أحاديث الإذن وهم كارهون، ثم يقفون منها موقفين:

الأول: هو الطعن في صحتها وثبوتها.

الثاني: الطعن في دلالتها، بقولهم: إن أحاديث الإذن كانت أولاً ثم جاء حديث النهي ثانيًا؛ فنسخ الإذن في كتابة الحديث، وصار النهي هو آخر الأمرين.

ودونك تفصيل المسألة:

أولاً: الأحاديث الواردة في كتابة السنة والنهي عنها:

القسم الأول: أحاديث الإذن بالكتابة:

١- عن عبد الله بن عمرو؛ أنه قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول

اللَّه ﷺ، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول اللَّه ﷺ، فقال: «**اكتب؛ فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق**»[(١)].

٢- عن أبي هريرة -رضي الله عنه-: لم يكن أحد من أصحاب رسول اللَّه ﷺ أكثر حديثًا مني؛ إلاَّ ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه يكتب وأنا لا أكتب[(٢)].

٣- وفي خطبة الوداع، فإن أبا شاة اليمني قال: اكتب لي يا رسول الله! فقال: «**اكتبوا لأبي شاة**»[(٣)].

٤- وسئل علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: هل خصَّكم رسول اللَّه ﷺ بشيء؟

فقال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة؛ إلا أن يعطي الله عبدًا فهمًا في كتابه، وما في هذه الصحيفة، قيل: وما في الصحيفة؟ قال: العُقُل (الدية)، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر[(٤)].

٥- وهذا رسول اللَّه ﷺ لما اشتد وجعه قال: «**ائتوني بكتاب، أكتب لكم كتابًا لا تضلوا بعده**»[(٥)].

يقول ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٠٩): «وفي هذا الحديث دليل على جواز كتابة العلم؛ لأنه همَّ أن يكتب لأمته كتابًا يحصل معه الأمن من الاختلاف، وهو لا يهم إلا بحق».

٦- وثبت أن الرسول ﷺ كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤٦)، وابن أبي شيبة (٩/ ٤٩-٥٠/ ٦٤٧٩)، وأحمد (١١/ ٥٧-٥٨/ ٦٥١٠) وغيرهم بسند صحيح.
(٢) أخرجه البخاري (١١٣).
(٣) أخرجه البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥).
(٤) أخرجه البخاري (١١١).
(٥) أخرجه البخاري (١١٤).

والسنن لعمرو بن حزم وغيره.

وقد فهم الصحابة- رضي الله عنهم- أنه لا مانع من كتابة الأحاديث، وتوثيقها بها، وقاموا بتنفيذ ذلك، ومما روي لنا في هذا الصدد:

١- أن عبد الله بن عمرو بن العاص كتب صحيفة، سماها: الصادقة.

٢- وكتب أبو بكر لأنس بن مالك فرائض الصدقة التي سنها رسول اللّه ﷺ، وقد توارث هذا الكتاب ثمامة بن عبد الله بن أنس بعد أن حدثه به جده.

٣- وروى الرامهرمزي والخطيب البغدادي وابن عبد البر: أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قال: قيدوا العلم بالكتاب.

وصحَّ مثله عن أنس -رضي الله عنه-.

٤- وروى أبو خيثمة بسنده عن علي -رضي الله عنه-؛ أنه قال: من يشتري مني علمًا بدرهم.

قال أبو خيثمة: يقول: يشتري صحيفة بدرهم يكتب فيها العلم.

وزاد ابن سعد في روايته: فاشترى الحارث الأعور صحفًا بدرهم، ثم جاء بها عليًا، فكتب له علمًا كثيرًا.

٥- وجمع الحسن بن علي -رضي الله عنهما- بنيه وبني أخيه، فقال: يا بني! إنكم اليوم صغار قوم، أوشك أن تكونوا كبار قوم، فعليكم بالعلم، فمن لم يحفظ منكم؛ فليكتبه.

٦- وكتب ابن عباس -رضي الله عنهما- حديث رسول اللّه ﷺ، وكان يأتي أبا رافع الصحابي، ويقول: ما صنع النبي ﷺ يوم كذا، ومع ابن عباس ألواح يكتب فيها، وقد شهدت بهذا الصحابية الجليلة سلمى مولاة رسول اللّه ﷺ، فقالت: رأيت عبد الله بن عباس يكتب عليها عن أبي رافع شيئًا من فعل رسول اللّه ﷺ.

وذكر أبو خيثمة أن ابن عباس كان يحض على قيد العلم.

وروى ابن سعد أنه كانت له كتب حمل بعير.

٧- وكتب أنس بن مالك -رضي الله عنه- من حديث رسول الله ﷺ، وقد مرَّ أنه نقل كتاب أبي بكر في الصدقة، وقد روى مسلم بسنده أنه كتب حديثًا عن رسول الله ﷺ غير كتاب أبي بكر.

ويروي الخطيب عن عبد الله بن المثنى؛ قال: حدثني عماي: النضر وموسى ابنا أنس، عن أبيهما أنس بن مالك: أنه أمرهما بكتابة الحديث والآثار عن رسول الله ﷺ.

٨- وإذا كان أبو هريرة لا يكتب، ويحفظ الحديث حفظًا جيدًا ببركة دعاء رسول الله ﷺ له بالحفظ؛ فإن تلاميذه قد كتبوا له حديثه، وأخذ هذه الكتب، فحفظها عنده؛ حتى لا يغير في حديثه، أو يبدل فيه، وحتى تكون مقياسًا عنده لما ينسب إليه من الأحاديث الكثيرة التي بثها في التابعين؛ كما روى البخاري: ثمان مئة نفس.

٩- وكتب سمرة بن جندب -رضي الله عنه- ما رواه من الأحاديث عن رسول الله ﷺ، وصحيفته مشهورة عند المحدثين.

١٠- وكتب جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- صحيفة اشتهرت فيما بعد بصحيفة جابر بن عبد الله، وقيل: إن مجاهد بن جبر كان يحدث منها، وإذا علمنا أن هذا الصحابي الجليل قد حمل عن رسول الله ﷺ علمًا كثيرًا نافعًا -كما يقول الذهبي- أدركنا أنه قد دوَّن الكثير من هذا العلم في هذه الصحيفة، وقد أخرج الإمام مسلم في «جامعه الصحيح» من هذه الصحيفة في مناسك الحج ما يقرب من الثلاثين حديثًا، أطولها الحديث الذي رواه جابر في حجة الوداع.

وقد أفرده بالتأليف شيخنا العلامة الألباني -رحمه الله- في كتاب مفيد بجميع زياداته ومروياته.

١١- وروى الدارمي[١] بسندٍ حسن: أن أبا أمامة الباهلي أجاز كتابة العلم،

---

(١) برقم: (٥٢٠).

فقد سأله أحد تلاميذه، وهو الحسن بن جابر عن كتابته، فقال: **لا بأس بذلك**.

١٢- وكتب عبد الله بن أبي أوفى -رضي الله عنهما- حديث رسول اللّه ﷺ، وأرسله إلى بعض أصحابه.

١٣- وجمعت أسماء بنت عميس -رضي الله عنها- بعض أحاديث الرسول ﷺ.

١٤- وكتب المغيرة بن شعبة إلى معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنهم- بعض الحديث.

- فكما نرى أن هذا كان اتجاهًا عامًا، فقد أحصى الدكتور مصطفى الأعظمي في كتابه «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه» أكثر من خمسين صحابيًا كتبوا الحديث الشريف، أو كُتب لهم.

وقد أخذ التابعون الحديث عن الصحابة، وكثر تدوين السنة في عصرهم؛ مثل: «صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة»، وكذا: «نسخة الأعرج عن أبي هريرة»، و«صحيفة أبي الزبير عن جابر بن عبد الله».

القسم الثاني: أحاديث النهي عن الكتابة:

١- حديث أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ: «**لا تكتبوا شيئًا عنّي إلا القرآن، ومن كتب عني شيئًا؛ فليمحه**»[1].

أما باقي ما ورد من أحاديث في النهي عن الكتابة- على قلتها-؛ فإنها لا تسلم من الطعن، مثل:

١- حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-؛ قال: استأذنت النبي ﷺ أن أكتب الحديث، فأبى أن يأذن لي.

وفي رواية: استأذنا النبي ﷺ في الكتاب، فأبى أن يأذن لنا.

وفي سند هذا الحديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم؛ وهو متروك متهم.

٢- وحديث أبي هريرة -رضي الله عنه-؛ قال: خرج علينا رسول اللّه ﷺ

(١) أخرجه مسلم (٣٠٠٤).

ونحن نكتب الأحاديث، فقال: «**ما هذا الذي تكتبونه؟**»، قلنا: أحاديث سمعناها منك، قال: «**أكتابًا غير كتاب الله تريدون؟ ما أضل الأمم من قبلكم إلا ما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله**».

وفي رواية: فجمعناها في صعيد واحد، فألقيناها في النار.

وراوي هذا الحديث -أيضًا- هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

٣- وحديث زيد بن ثابت -رضي الله عنه-؛ أنه قال: إن رسول اللّه ﷺ أمرنا ألا نكتب شيئًا من حديثه.

وفي رواية: إن النبي ﷺ نهى أن يُكتب حديثه.

وفي سند هذا الحديث كثير بن زيد؛ وهو ضعيف، بالإضافة إلى الانقطاع.

فلم يبق من أحاديث النهي إلاّ حديث أبي سعيد المتقدم.

ثانيًا: مسالك العلماء في الجمع بين أحاديث الإذن بالكتابة والنهي عنها:

١- أن النهي خاص بوقت نزول القرآن؛ خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك الوقت.

٢- أن النهي خاص بكتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآية، فربما كتبوه معها، فنهوا عن ذلك؛ خوف الاشتباه.

والإذن إنما كان بكتابة الحديث في صحف مستقلة ليس فيها شيء من القرآن، ولهذا الاشتباه الذي يحصل من كتابة تأويل الآية معها؛ ذهب بعض العلماء إلى أنه يحتمل أن تكون القراءة الشاذة نشأت من أن الصحابي كتب تفسير كلمة من القرآن معها، فظن التابعي أن ذلك التفسير قرآن، أو من أن الصحابي ذكر التفسير للتابعين فكتبه هذا مع القرآن، فظن من بعده أنه منه.

٣- أن النهي خاص بكتّاب الوحي المتلو -(القرآن)-، الذين كانوا يكتبونه في صحف لتحفظ في بيت النبوة، فلو أنه أجاز لهم كتابة الحديث؛ لم يؤمن أن يختلط القرآن بغيره، والإذن لغيرهم.

٤- أن النهي ممن أمن عليه النسيان ووثق بحفظه، وخيف اتكاله على الخط إذا كتب، والإذن لمن خيف نسيانه ولم يحفظه، أو لم يخف اتكاله على الخط إذا كتب.

٥- أن النبي ﷺ خصَّ بالإذن عبد الله بن عمرو؛ لأنه كان قارئًا للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريانية والعبرية، وكان غيره من الصحابة أميين لا يكتب منهم إلا الواحد والاثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي، فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولمَّا أمن على عبد الله بن عمرو ذلك أذن له.

وهذه الأقوال المتقدمة أصحابها لا يقولون بالنسخ.

٦- أن يكون النهي من منسوخ السنة بالسنة؛ أي: أن أول الأمرين النهي، وآخر الأمرين الإباحة.

وقد قال بالنسخ جمهور العلماء على ما حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-.

ولعل مما يؤيد القول بالنسخ: أن بعض أحاديث الإذن متأخرة التاريخ، فأبو هريرة راوي حديث الكتابة أسلم عام سبع، وقصة أبي شاة كانت في السنة الثامنة -عام الفتح-.

ومما يؤيد القول بالنسخ، وأن الإذن بالكتابة كان هو آخر الأمرين: كتابة الصحابة للحديث- كما رأينا-، وكثرة ذلك عنهم، وهم أقرب الناس لعصر التشريع زمنًا وفقهًا. وأبو سعيد الخدري -رضي الله عنه- راوي حديث النهي الذي في «صحيح مسلم»، يلح دائمًا عليه تلاميذه أنهم يريدون الكتابة، بل إن ابنه يكتب حديث أبيه، ومع هذا الإلحاح فإن أبا سعيد لا يرى علة لهذا المنع؛ إلا أنه لا يريد أن يجعل الحديث كالقرآن في مصاحف، ويريد لهم أن يحفظوا كما حفظ هو وغيره من الصحابة، ولا يذكر أن العلة هي أن الرسول ﷺ نهى عن ذلك.

ثالثًا: هل الكتابة من لوازم الحجية؟

الحجة إنما تحصل بعدالة حاملها، وهو أن يحمل الثقة العدل عن الثقة العدل حتى يوصله لمن مثله في هذه الصفة، فالكتابة ليست من لوازم الحجية، وأن صيانة

الحجة غير متوقفة عليها، وأنها ليست السبيل الوحيد لذلك.

فكان النبي ﷺ يرسل السفراء من الصحابة، إلى القبائل المختلفة، فيدعون الناس إلى الإسلام، ويعلمونهم أحكامه، ويقيمون بينهم شعائره، ولم يرسل مع كل سفير مكتوبًا من القرآن لإقامة الحجة على الأحكام التي يبلغها السفير للرسل إليهم ويلزمهم بها.

مثلاً: الصلاة، وهي الركن الثاني من أركان الإسلام، لا يمكن للمجتهد أن يهتدي إلى كيفيتها من القرآن وحده، بل لا بد من بيان الرسول ﷺ، ولم يثبت أن الرسول ﷺ أمر بكتابة كيفيتها التي بينها ﷺ بفعله وقوله، ولو كانت الكتابة من لوازم الحجية؛ لما جاز أن يترك النبي ﷺ هذا الأمر الخطير بدون أن يأمر بكتابته التي تقنعهم بالحجية كما هو الفرض.

رابعًا: القطع بالقرآن إنما حصل بالتواتر اللفظي:

العمدة في قطعنا بالقرآن وبجمع ألفاظه إنما هو التواتر اللفظي، وهو وحده كاف في ذلك، والكتابة لا دخل لها في هذا القطع، ولم يتوقف عليها ولم ينشأ منها.

قال ابن الجزري: «إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله -تعالى- لهذه الأمة».

لكن؛ ما الحكمة إذًا في أمره ﷺ بكتابة القرآن طالما أن الكتابة ليست مفيدة للقطع، وأن حجية القرآن ليست منشؤها الكتابة؟ فما الحكمة إذًا في هذا الأمر؟ وما الحكمة في أنه لم يأمر بكتابة السنة؟

الحكمة في كتابة القرآن:

١- بيان ترتيب الآيات ووضعها بجانب بعضها، فإنه بالاتفاق بين العلماء أن ترتيب الآيات توقيفي، نزل به جبريل -عليه السلام-.

٢- زيادة التأكيد، فإن الكتابة طريق من طرق الإثبات، وهي وإن كانت أضعف من السماع، فضلاً عن التواتر اللفظي، إذا انضمت إلى ما هو أقوى منها في

الإثبات؛ زادت قوة على قوة، فاحتيج إلى زيادة التأكيد في القرآن؛ لكونه كتاب الله -تعالى-، وأعظم معجزة للنبي ﷺ، ولكونه أساس الشريعة الإسلامية وإليه ترجع سائر الأدلة الشرعية في ثبوت اعتبارها في نظر الشارع، وثبتت به جميع العقائد الدينية، التي لابد منها وأمهات الأحكام الفرعية.

ولكونه قد تعبدنا الله- تعالى- بتلاوة لفظه في الصلاة وغيرها؛ لم يجز لنا أن نبدل حرفًا منه بحرف آخر.

ولهذه الأمور وغيرها اهتم الشارع بإثباته للناس إلى يوم الدين بجميع الطرق الممكنة التي يتأتى بها الإثبات على اختلاف درجاتها؛ للمحافظة على لفظه ونظمه.

كما أنه قد حافظ على معناه بالسنة المبينة له، الدافعة لعبث العابثين به.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

١- حدَّثنا محمد بن يحيى: ثنا مُسْلِم بن إبراهيم: ثنا المُسْتَمِرُّ، عن أبي نَضْرَةَ، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، في هذه الآية: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[1] [الحجرات: ٧]؛ قال: هذا نبيُّكم وخيار أمتكم؛ فكيف أنتم؟

قال أبو عبد اللَّه[2]: وقال الشافعيُّ[3]: قال بعض أهل العلم[4]: أولو

١- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١/ ٢٣٠- ٢٣١ و٣/ ١٠٢٥/ ٢٢٩٨): نا علي بن عبدالعزيز البغوي، عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي به.

وأخرجه عبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١٣/ ٥٥٢) - وعنه الترمذي (٥/ ٣٨٨-٣٨٩/ ٣٢٦٩)-، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٢١٩/ ٢٨٥) من طريق الحسن بن مكرم؛ كلاهما عن عثمان بن عمر، عن المستمر بن الريان به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب. قال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد القطان عن المستمر بن الريان، فقال: ثقة».

قلت: وهو كما قال.

أبو نضرة -بفتح النون، وسكون المعجمة-: هو المنذر بن مالك العبدي.

(١) العنت: الشدة والمشقة في كثير من الأمور بطاعته إياكم.

(٢) هو المصنف -رحمه الله-.

(٣) في «الرسالة» (٧٩/ ٢٦٠).

(٤) هو وكيع بن الجراح الرؤاسي - شيخ الإمامين: الشافعي، وأحمد-؛ كما رواه عنه إبراهيم بن عبدالله العبسي الكوفي القصار في «نسخة وكيع عن الأعمش» (ص٧٨) -ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٣٨)-.

قلت: وكلام وكيع -هذا- قاله عقيب تفسير أبي هريرة -رضي الله عنه- لقول الله -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُواْ الله وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]؛ قال أبو هريرة: الأمراء. =

= قال وكيع: يعني: أمراء السرايا الذين كانوا يبعثهم النبي ﷺ.

وقول أبي هريرة -رضي الله عنه-: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٢١٢-٢١٣/ ١٢٥٧٧)، وأبو بكر -أحمد بن هارون- الخلال في «السُّنة» (١/ ١٠٦/ ٤٨): ثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي، وإسحاق بن راهويه في «تفسيره» -ومن طريقه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٧٦٤/ ١٩٢٥)-، وإبراهيم بن عبدالله العبسي في «نسخة وكيع عن الأعمش» (٧٧-٧٨/ ١٩)- ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٣٨/ ٢٦٧)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٧/ ٩٢)-؛ أربعتهم عن وكيع بن الجراح، عن سليمان بن مهران الأعمش، عن أبي صالح -ذكوان- السَّمان، عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا موقوف صحيح على شرط الشيخين.

وتابع وكيعاً كل من:

١- **أبو معاوية -محمد بن خازم- الضرير:** أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٤/ ١٢٨٧/ ٦٥٢ -تكملة) -ومن طريقه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٧٦٤/ ١٩٢٦)-، ومسدد بن مسرهد في «مسنده»- ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٨٦-١٨٧)-، والطبري في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٧/ ١٧٦): ثنا أبو السائب -سلم بن جنادة- الكوفي السُّوائي، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٨٨/ ٥٥٣٢): ثنا أحمد بن سنان القطان؛ أربعتهم عن أبي معاوية به.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٢٥٤): «أخرجه الطبري بإسناد صحيح».

٢- **حفص بن غياث**[أ] -ولفظه: أمراء السرايا-: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٢١٤-٢١٥/ ١٢٥٨٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٨٨/ ٥٥٣٠): ثنا أبو سعيد -عبدالله بن سعيد- الأشج، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٨٦): ثنا فهد بن سليمان، عن عمر بن حفص بن غياث؛ ثلاثتهم عن حفص به.

قلت: وهذا التفسير هو اختيار الإمام البخاري -رحمه الله- في «صحيحه» (٨/ ٢٥٣)، فقال في (٦٥ -كتاب التفسير، ١١- باب أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم): ذوي الأمر.

وهو اختيار أبي عبيدة -أيضاً-؛ كما رواه عنه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٧٦٥/ ١٩٢٧) بسند صحيح.

وقد اختلف[ب] أهل العلم في تفسير قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿أُولِي الْأَمْرِ﴾ على أقوال: =

(أ) بكسر المعجمة، ثم تحتانية مخففة، ومثلثة.

(ب): وهو اختلاف في الظاهر؛ لكن الجمع بينها يسير، فلا تضاد ولا اختلاف في نفس الأمر، بل هو اختلاف تنوع.

= **الأول:** هذا.

الثاني: أنهم أولو الفقه وأولو الخير، وفي لفظ: الفقهاء.

قاله جابر بن عبدالله، وعبدالله بن عباس، ومجاهد، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري.

الثالث: أنهم أصحاب محمد ﷺ.

الرابع: أبو بكر الصديق، وعمر -رضي الله عنهما-.

أما قول **جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما-**؛ فأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٢١٣/ ١٢٥٧٩)، وإسحاق بن راهويه في «تفسيره» -ومن طريقه الحاكم (١/ ١٢٢-١٢٣)- وعنه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٣٩-٢٤٠/ ٢٦٨)-، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٧٩): ثنا سفيان بن وكيع؛ ثلاثتهم عن وكيع بن الجراح، عن علي بن صالح ابن حي، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح، له شاهد، وتفسير الصحابي عندهما مسند»، ووافقه الذهبي.

قلت: بل إسناده حسن؛ للكلام المعروف في ابن عقيل، والراجح فيه -عندي-: أنه صدوق حسن الحديث؛ ما لم يخالف.

وتابع علياً -أعني: ابن صالح-: أخوه الحسن بن صالح، عن ابن عقيل به.

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٨٨/ ٥٥٣٣) من طريق مالك بن إسماعيل النهدي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٨٢) من طريق أبي نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي، وابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٧٦٦/ ١٩٣٠) من طريق وكيع بن الجراح، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٦٨/ ١٤١٩) من طريق عبدالرحمن بن مهدي؛ أربعتهم عن الحسن بن صالح به.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٥٠٥)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول».

وأما قول **ابن عباس -رضي الله عنهما-**؛ فأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٨٩/ ٥٥٣٤): ثنا أبي، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٨٠): ثنا المثنى بن إبراهيم الآملي، وابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٧٦٥/ ١٩٢٩): ثنا علاّن بن المغيرة، والحاكم (١/ ١٢٣) -وعنه وعن غيره البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٣٧/ ٢٦٦) -من طريق عثمان ابن سعيد الدارمي-؛ أربعتهم عن عبدالله بن صالح المصري -كاتب الليث بن سعد-، عن=

=معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس؛ قال: «هم أهل الفقه والدين، وأهل طاعة الله؛ الذين يعلمون الناس معاني دينهم، ويأمرونهم بالمعروف، وينهونهم عن المنكر، فأوجب الله -سبحانه- طاعتهم على العباد».

قلت: وهذا سند حسن.

وقد أعل بعلتين؛ لكنهما عند التحقيق ليستا بشيء:

الأولى: ضعف عبدالله بن صالح المصري؛ فإن فيه كلاماً معروفاً كما لا يخفى، إلا أن هذه العلة غير مؤثرة هنا؛ فإن من الرواة عنه -كما تقدم- أبا حاتم الرازيَّ، وهو من الجهابذة الحفاظ الذين نص الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» على أن روايتهم عن عبدالله بن صالح من صحيح حديثه، وجيِّد روايته.

ويمكن أن يلحق به -أيضاً-: عثمان بن سعيد الدارمي؛ فإنه من كبار الحفاظ المعروفين، والله أعلم.

الثانية: الانقطاع؛ فإن ابن أبي طلحة لم يدرك ابن عباس.

الجواب: قال النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ٧٥): «والذي يطعن في إسناده يقول: ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، وإنما أخذ التفسير عن مجاهد وعكرمة.

وهذا القول لا يوجب طعناً؛ لأنه أخذ عن رجلين ثقتين، وهو في نفسه ثقة صدوق».

وقال الحافظ ابن حجر في «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٢٠٧): «وعليٌّ: صدوق، لم يلق ابن عباس؛ لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه، ولذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة».

وقال السيوطي في «الإتقان» (٢/ ١٨٨): «قال قوم: لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وإنما أخذه عن مجاهد -أو سعيد بن جبير-؛ قال ابن حجر: بعد أن عرفت الواسطة -وهو ثقة-؛ فلا ضير في ذلك».

وأما **قول مجاهد**؛ فأخرجه عبدالرزاق في«التفسير» (١/ ١/ ١٦٦) -ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٨١)- عن سفيان الثوري، وآدم بن أبي إياس في «تفسيره»- ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٤٣/ ٢٧١)-: ثنا ورقاء بن عمر اليشكري، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٨٠) من طريق عيسى بن ميمون الجرشي وشبل بن عباد المكي؛ أربعتهم عن عبدالله بن أبي نجيح، عن مجاهد؛ قال: «هم أولو الفقه في الدين والعقل».

ولفظ الثوري: «أولو الفقه والعلم».

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات. =

= وتابع ابن أبي نجيح:

١- **ليث بن أبي سليم**، عن مجاهد؛ مثل لفظ الثوري.

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٤/ ١٢٩٠/ ٦٥٦ -تكملة) -ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٤٢/ ٢٧٠)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٩/ ٩٧)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ١٥١-١٥٢/ ٢٢٨)-: ثنا إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٧٩-١٨٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٨٩/ ٥٥٣٥)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٨/ ٩٦) من طريقين عن أبي سعيد الأشج، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ٧٣/ ٧٧)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٥١-١٥٢/ ٢٢٨) من طريقين عن سفيان الثوري، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٦٨/ ١٤١٨) من طريق أبي جعفر الرازي، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٩/ ٩٨) من طريق مندل بن علي العنزي، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٥٢/ ٢٢٩) من طريق أبي بكر النخعي؛ ستتهم عن ليث بن أبي سليم -وهو ضعيف- به.

٢- **الأعمش**: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٤/ ١٢٨٧/ ٦٥٣ -تكملة) -ومن طريق الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٨/ ٩٤)-: ثنا أبو معاوية -محمد بن خازم- الضرير، وأبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي في «العلم» (١٢٤/ ٦٢) -ومن طريقه تمام الرازي في «الفوائد» (١/ ٢٥٧/ ٦٣١)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/ ٢٩٢) عن جرير بن عبدالحميد، وإبراهيم بن عبدالله العبسي الكوفي القصار في «نسخة وكيع عن الأعمش» (٧٨/ ٢٠) -ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (١/ ٢٣٨)-، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٧/ ٩٣) عن وكيع بن الجراح، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٧٩) من طريق جابر بن نوح الحِمَّاني؛ أربعتهم عن الأعمش به، ولفظه: هم الفقهاء والعلماء.

قلت: لكن الأعمش مدلس، وقد عنعن في جميع طرقه، وهو إنما حمل حديث مجاهد -الذي لم يسمعه منه- عن ليث بن أبي سليم وأبي يحيى القتات؛ كما نبه على ذلك غير واحد من أهل العلم.

وهذه الطريق ذكرها السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٥٠٦) وزاد نسبتها لعبد بن حميد.

٣- **منصور بن المعتمر**: أخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٨/ ٩٥) من طريق أبي سعيد الأشج، عن تليد بن سليمان، عن منصور به، ولفظه: هم الفقهاء.

وتليد -هذا-: ضعيف.

٤- **خصيف بن عبدالرحمن الجزري**: أخرجه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٧٦٧/ ١٩٣٤):=

= ثنا علي بن عبدالعزيز، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٨٠): ثنا أحمد بن حازم؛ كلاهما عن أبي نعيم -الفضل بن دكين- الملائي، عن سفيان الثوري، عن خصيف به؛ بلفظ: أولو العلم.

وخصيف -هذا-: صدوق سيئ الحفظ، خلط بأخرة.

وأما قول **عطاء بن أبي رباح**؛ فأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٤/ ١٢٨٩/ ٦٥٥ - تكملة) -ومن طريقه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٧٦٦/ ١٩٣١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٨٣)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٤٠-٢٤١/ ٢٦٩)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٣٠/ ١٠٢)-، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٨٠-١٨١): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، و(٧/ ١٨١) من طريق عمرو بن عون؛ ثلاثتهم عن هشيم بن بشير، عن عبدالملك ابن أبي سليمان -ميسرة- العرزمي، عن عطاء بن أبي رباح؛ قال: «هم أولو العلم، وأولو الفقه».

قلت: وهذا سند صحيح.

وتابع هشيماً:

١- **يعلى بن عبيد الطَّنافسي**: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٢/ ٢٩٥/ ٢٣٠ -«فتح المنان»)، وابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٧٦٦/ ١٩٣٢): ثنا محمد بن عبدالوهاب الفراء؛ قالا: ثنا يعلى به.

٢- عبدالله بن المبارك: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٨٤) من طريق عبدالله ابن محمد بن أسماء، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٦٧/ ١٤١٧) من طريق عبدالرحمن بن مهدي؛ كلاهما عن ابن المبارك.

٣- أبو إسحاق الشيباني: أخرجه أبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «فوائده» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٢٩/ ١٠٠)-: ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، عن معاوية بن عمرو الأزدي، عن الشيباني به.

٤- عثّام بن علي العامري الكلابي: أخرجه ابن شاهين -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ٧٢/ ٧٥)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٣٠/ ١٠١) -من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، عن عثام به.

٥- سعيد بن محمد: أخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٣٠-١٣١/ ١٠٣) من طريق علي بن موسى الأنباري، عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن سعيد به.

وأما قول **الحسن البصري**؛ فأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٤/ ١٢٨٩/ ٦٥٤ - تكملة) -ومن طريقه ابن المنذر في «التفسير» (٢/ ٧٦٦/ ١٩٣١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٨٣)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٤٠-٢٤١/ ٢٦٩)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٣٠/ ١٠٢)-، والخطيب -أيضاً- (١/ ١٣١/ ١٠٤) من=

=طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي؛ كلاهما عن هشيم بن بشير، عن منصور بن زاذان، عن الحسن؛ قال: العلماء، والفقهاء.

وهذا سند صحيح.

وتابع منصوراً:

١- **معمر بن راشد**: أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١/ ١/ ١٦٦) -ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٨١)-.

٢- **مبارك بن فضالة**: أخرجه آدم بن أبي إياس في «تفسيره» -ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن» (١/ ٢٤٣/ ٢٧٢)-، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٨٩/ ٥٥٣٦) من طريق الخصيب بن ناصح؛ كلاهما عن مبارك به، ولفظه: أولو العلم، والفقه، والعقل، والرأي.

قلت: ومبارك -هذا- مدلس، وقد عنعن.

وأما من قال: «إنهم أصحاب محمد ﷺ»؛ فهو **مجاهد بن جبر** -في رواية أخرى عنه-.

أخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٢١٣/ ١٢٥٨٠)، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٨٢): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٧٦٥/ ١٩٢٨): ثنا زكريا بن داود، عن إبراهيم بن سعيد الجوهري وأحمد بن عمرو، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/ ٢٩٣) من طريق إسماعيل بن سعيد؛ خمستهم عن إسماعيل ابن عُلَيّة، عن عبدالله ابن أبي نجيح، عن مجاهد؛ قال: أصحاب محمد ﷺ، وربما قال: أولو العقل والفقه في دين الله.

قلت: وهذا سند صحيح.

وأما من قال: «أبو بكر، وعمر»؛ فهو **عكرمة البربري**.

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٤/ ١٢٩٢/ ٦٥٧-تكملة) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٣٤٦)-، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٨٩/ ٥٥٣٨)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٧٥/ ٢٣٢٥) من طريق الحسن بن علي بن داود؛ قالا: ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ؛ كلاهما عن سفيان بن عيينة، عن الحكم بن أبان العدني، عن عكرمة به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في الحكم بن أبان، وفي «التقريب»: «صدوق له أوهام».

وتابع ابن عيينة: حفص بن عمر بن ميمون العدني، الملقب بالفَرْخِ -وهو ضعيف-، عن الحكم به.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٧/ ١٨٢): ثنا سعد بن عبدالله بن عبدالحكم، وأحمد ابن عمرو النصري، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٨٩/ ٥٥٣٧): ثنا أبي، عن عثمان بن طالوت الجحدري؛ ثلاثتهم عن حفص به.

الأمر: أمراء سرايا رسول اللَّه ﷺ.

قال[١]: وهو يشبه ما قال -واللَّه أعلم-؛ لأنَّ من كان حول مكة من العرب لم تكن تعرف إمارة، وكانت تأنف أن يعطي بعضها بعضًا طاعة الإمارة، فلمَّا دانت لرسول اللَّه ﷺ بالطاعة؛ لم تكن ترى ذلك يصلح لغير الرسول ﷺ، فأمروا أن يطيعوا أولي الأمر الذين أمَّرهم رسول اللَّه ﷺ، لا طاعة مطلقة؛ بل طاعة مستثنى منها لهم، فقال -تعالى-: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُم فِي شَيْءٍ﴾ [النساء: ٥٩]؛ يعني: إنِ اختلفتم في شيء؛ يعني -واللَّه أعلم-: هم وأمراؤهم الذين أُمِرُوا بطاعتهم: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ يعني -واللَّه أعلم-: إلى ما قال اللَّه والرسول ﷺ، فإن لم يكن ما تنازعوا فيه نصًّا فيهما، ولا في واحدٍ منهما؛ رُدَّ قياسًا على أحدهما.

وسمعت إسحاق يقول في قوله: ﴿وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُم﴾ [النساء: ٥٩]: قد يمكن أن يكون تفسير الآية على أولي العلم، وعلى أمراء السَّرايا؛ لأنَّ الآية الواحدةَ يفسرها العلماء على أوجهٍ، وليس ذلك باختلاف[٢].

---

(١) يعني: الإمام الشافعي -رحمه الله-، وكلامه هذا في كتاب «الرسالة» له (٨٠-٨١/ ٢٦١-٢٦٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٢٥٤): «واختلف في المراد بـ (أولي الأمر) في الآية:

فعن أبي هريرة؛ قال: «هم الأمراء» أخرجه الطبري بإسناد صحيح.

وأخرج عن ميمون بن مهران وغيره نحوه.

وعن جابر بن عبدالله؛ قال: هم أهل العلم والخير.

وعن مجاهد، وعطاء، والحسن، وأبي العالية: هم العلماء.

ومن وجه آخر أصح منه عن مجاهد؛ قال: هم الصحابة، وهذا أخص.

وعن عكرمة؛ قال: أبو بكر وعمر، وهذا أخص من الذي قبله.

ورجح الشافعي الأول، واحتج له بأن قريشاً كانوا لا يعرفون الإمارة ولا ينقادون إلى=

=أمير، فأمروا بالطاعة لمن ولي الأمر، ولذلك قال ﷺ: **«من أطاع أميري؛ فقد أطاعني»** متفق عليه.

واختار الطبري حملها على العموم، وإن نزلت في سبب خاص. والله أعلم».

قلت: قال الإمام محمد بن جرير الطبري -شيخ المفسرين- في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٧/ ١٨٢-١٨٤): «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب: قول من قال: هم الأمراء والولاة؛ لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان لله طاعة، وللمسلمين مصلحة ...

فإذ كان معلوماً أنه لا طاعة واجبة لأحد غير الله، أو رسوله، أو إمام عادل، وكان الله قد أمر بقوله: ﴿أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ بطاعة ذوي أمرنا؛ كان معلومًا أن الذين أمر بطاعتهم -تعالى ذكره- من ذوي أمرنا: هم الأئمة، ومَن ولَّوْه أمر المسلمين دون غيرهم من الناس، وإن كان مفروضاً القبول من كل آمِرٍ أمَرَ بترك معصيته ودعا إلى طاعته؛ غير أنه لا طاعة تجب لأحد فيما أمر ونهى فيما لم تقم حجة وجوبه إلا للأئمة الذين ألزم الله عباده طاعتهم فيما أمروا به رعيتهم، مما هو مصلحة لعامة الرعية، فإن على من أمروه بذلك طاعتهم، وكذلك في كل ما لم يكن لله معصية، وإذ كان ذلك كذلك؛ كان معلوماً بذلك صحة ما اخترنا من التأويل دون غيره» ا.هـ.

وقال الحافظ المفسر ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٤٤٦): «والظاهر -والله أعلم- أن الآية عامة في جميع أولي الأمر من الأمراء والعلماء، وقد قال -تعالى-: ﴿لَوْلاَ يَنْهَاهُمْ الرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمْ الإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٣]، وقال -تعالى-: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧]، وفي الحديث الصحيح -المتفق عليه- عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ؛ أنه قال: **«من أطاعني؛ فقد أطاع الله، ومن عصاني؛ فقد عصى الله، ومن أطاع أميري؛ فقد أطاعني، ومن عصى أميري؛ فقد عصاني»**.

فهذه أوامر بطاعة العلماء والأمراء، ولهذا قال -تعالى-: ﴿أَطِيعُوا اللهَ﴾؛ أي: اتبعوا كتابه، ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾؛ أي: خذوا بسنته، ﴿وَأُولِي الأَمْرِ﴾؛ أي: فيما أمروكم به من طاعة الله، لا في معصية الله؛ فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الله».

وقال الإمام ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (٢/ ١٦): «والتَّحقيق: أنَّ الأمراء إنَّما يطاعون إذا أَمَرُوا بمقتضى العلم؛ فطاعتهم تبعٌ لطاعة العلماء؛ فإنَّ الطَّاعة إنَّما تكون في المعروف وما أوجبه العلم، فكما أنَّ طاعة العلماء تبعٌ لطاعة الرَّسول؛ فطاعة الأمراء تبعٌ لطاعة العلماء. =

وقد قال سفيان بن عيينة: ليس في تفسير القرآن اختلاف إذا صحَّ القول في ذلك، وقال: أيكون شيء أظهر خلافًا في الظاهر من (الخُنَّسِ)؟

قال عبدالله بن مسعود: هي بقر الوحش[(١)].

= ولَمَّا كان قيام الإسلام بطائفتَي العلماء والأمراء، وكان النَّاس -كلُّهم- لهم تبعًا؛ كان صلاح العالَم بصلاح هاتين الطَّائفتين، وفسادُه بفسادهما؛ كما قال عبدالله بن المبارك -وغيرُه من السَّلف-: صنفان من النَّاس إذا صَلَحا؛ صَلَحَ النَّاس، وإذا فسدا؛ فسد النَّاس، قيل: مَن هم؟ قال: الملوك، والعلماء.

وقال عبدالله بن مبارك:

وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبارُ سوءٍ ورهبانها».

وقال (٣/ ٥٤١): «والتَّحقيق: أنَّ الآيةَ تتناول الطَّائفتين -يعني: الأمراء، والعلماء-، وطاعتهم من طاعة الرَّسول، لكن خفي على المقلِّدين أنَّهم إنَّما يطاعون في طاعة اللَّه إذا أمروا بأمر اللَّه ورسوله؛ فكان العلماء مبلِّغين لأمر الرَّسول، والأمراء منفِّذين له، فحينئذٍ تجب طاعتهم تبعًا لطاعة اللَّه ورسوله».

(١) **موقوف صحيح الإسناد** -أخرجه الفريابي في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١٥/ ٢٦٩) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ١٤٢)-، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ١٥٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح ومهران بن أبي عمر الرازي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٢١٩/ ٩٠٦٣) من طريق أبي نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي، وأبو نعيم الأصبهاني في «الحلية» (٤/ ١٤٢) من طريق عبدالرحمن بن مهدي؛ ستتهم عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي ميسرة -عمرو بن شُرَحْبيل- الهمداني الكوفي، عن ابن مسعود به.

قلت: وهذا سند صحيح، وسماع الثوري من أبي إسحاق السبيعي قبل اختلاطه، وهو من أثبت الناس فيه.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٣٤): «ورجاله رجال الصحيح».

وتابع الثوري: زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق به.

أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (٢/ ٣٥١-٣٥٢): نا سفيان بن عيينة، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ١٥٤-١٥٥) من طريق هشيم بن بشير، والحاكم (٢/ ٥١٦) من طريق بدل ابن المحبر؛ ثلاثتهم عن زكريا به. =

وقال عليٌّ: هي النُّجوم[1].

= قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي!

قلت: وقد وهما؛ فإن زكريا بن أبي زائدة -هذا- مدلس وقد عنعن، وسماعه من أبي إسحاق السبيعي بأخرة؛ كما في «التقريب».

نعم؛ هو صحيح بما قبله وما بعده.

وتابع عمراً الحضرمي الكوفي: إبراهيم بن يزيد النخعي، عن ابن مسعود به.

أخرجه أبو إسحاق -إبراهيم بن إسحاق- الحربي في «غريب الحديث» (٣/ ١٠٣٩): ثنا محمد بن عبدالله بن نمير، عن حفص بن غياث، عن سليمان بن مهران الأعمش، عن إبراهيم به.

قلت: وهذا سند صحيح، وإبراهيم وإن كان لم يدرك عبدالله بن مسعود؛ فقد صح عنه أنه قال: إذا حدثتكم عن رجل عن عبدالله؛ فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبدالله؛ فهو عن غير واحد عن عبدالله.

(١) **موقوف ضعيف الإسناد** -أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٤/ ١٦٢-١٦٣/ ٣٧٤١/ ١ و ١٨٠/ ٣٧٨٥)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٦/ ٢٩٩/ ٥٨٩٢): ثنا النضر بن شميل، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١/ ٤٦١-٤٦٣/ ٣٨٨-«بغية الباحث»، و٤/ ١٦٣/ ٣٧٤١ / ٢ -«المطالب العالية»): ثنا العباس بن الفضل الأزرق، والحاكم (٢/ ٥١٦) من طريق حجاج بن منهال الضرير؛ ثلاثتهم عن حماد بن سلمة، عن سماك بن حرب، عن خالد بن عرعرة، عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- به.

وتابع حماداً:

١- **شعبة بن الحجاج**: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ١٥٢-١٥٣): ثنا محمد بن المثنى، عن محمد بن جعفر -غندر-، عن شعبة به.

٢- **إسرائيل بن يونس**: أخرجه الطبري (٢٤/ ١٥٣): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، عن وكيع بن الجراح، عن إسرائيل به.

٣- **أبو الأحوص -سلام بن سليم- الحنفي**: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ١٥٢): ثنا هناد بن السري، وإبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٣/ ١٠٤٠): ثنا عبدالله بن صالح، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٤٥٢-٤٥٣/ ٣٧٠٤) من طريق داود بن عمرو الضبي؛ ثلاثتهم عن أبي الأحوص به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي! =

قال سفيان: وكلاهما واحد؛ لأن النجوم تخنس بالنهار وتظهر بالليل، والوحشية إذا رأت إنسيًّا خَنَسَت في الغيضان[1] وغيرِها، وإذا لم تر إنسيًّا ظهرت.

قال سفيان: فَكُلٌّ خُنَّس[2].

قال إسحاق: وتصديق ذلك: ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ في الماعون؛ يعني:

= قلت: وقد وهما من ناحيتين:

الأولى: أن مسلماً لم يرو لخالد بن عرعرة -هذا- شيئاً، بل لم يرو له واحد من أصحاب الكتب الستة.

الثانية: أن خالداً -هذا- لم يوثقه إلا ابن حبان (٤/ ٢٠٥)، والعجلي (١/ ٣٣٠/ ٣٨٩)، وهما متساهلان -كما هو معلوم- في التوثيق، فتصحيحه والحالة هذه بعيد؛ ولذلك قال البوصيري في «إتحاف الخيرة»: «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة بعض رواته».

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٨/ ٤٣٩): «وهذا إسناد جيد صحيح إلى خالد بن عرعرة، وهو السهمي الكوفي؛ قال أبو حاتم الرازي: روى عن علي، وروى عنه سماك والقاسم بن عوف الشيباني، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، والله أعلم».

قلت: والحافظ ابن حجر -غالباً- ما يقول عن مثل هذا: «مقبول»؛ يعني: في المتابعات، وهو هنا تفرد به، والله أعلم.

(١) هو الموضع الذي يكثر فيه الشجر ويلتف.

(٢) قال الطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ١٥٨): «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إن الله -تعالى ذكره- أقسم بأشياء تخنس أحياناً -أي: تغيب-، وتجري أحياناً، وتكنس أخرى، وكنوسها: أن تأوي في مكانسها، والمكانس عند العرب: هي المواضع التي تأوي إليها بقر الوحش والظباء، واحدها: مكنس، وكناس ...

فالكناس في كلام العرب ما وصفت، وغير منكر أن يستعار ذلك في المواضع التي تكون بها النجوم من السماء، فإذ كان ذلك كذلك، ولم يكن في الآية دلالة على أن المراد بذلك: النجوم دون البقر، ولا البقر دون الظباء؛ فالصواب: أن يُعَمَّ بذلك كل ما كانت صفته الخنوس أحياناً، والجَرْيَ أخرى، والكنوس بآنات، على ما وصف -جلَّ ثناؤه- من صفتها».

أن بعضهم قال: هو الزكاة[1].

---

(١) قاله عليُّ بنُ أبي طالب، وعبدالله بن عمر -رضي الله عنهم-، ويروى عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-.

أما قول **عليّ -رضي الله عنه-**؛ فأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٠٢-٢٠٣)، وسعيد بن منصور في «سننه»؛ كما في «الدر المنثور» (١٥/ ٦٩٢)، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -ومن طريقه الحاكم (٢/ ٥٣٦)- وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٨٤)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٨٧): ثنا يونس بن عبدالأعلى وعيسى بن إبراهيم الغافقي؛ خمستهم عن سفيان بن عيينة، عن عبدالله بن أبي نجيح، عن مجاهد بن جبر، عن علي به.

قال الحاكم: «هذا إسناد صحيح مرسل؛ فإن مجاهداً لم يسمع من علي»!

قلت: عفا الله عنك! بل سمع منه وأدركه؛ فإن مجاهداً ولد سنة (٢١هـ) -وقيل: قبلها بسنتين، أو ثلاث-، ومات عليٌّ -رضي الله عنه- سنة (٤٠هـ)، وهذا يعني: أن عُمُرَ مجاهدٍ كان يوم وفاة عليٍّ -رضي الله عنه- قريبًا من عشرين سنة، وهو سن كاف للسماع منه والأخذ عنه، وقد قبلوا رواية من هو دونه بكثير، فمن باب أولى قبول روايته، لا سيما وقد وجدت تصريحه بالسماع منه عند أبي نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ٧٠-٧١)، والسند إليه صحيح غاية؛ فهو نص في المسألة، مزيل لكل الظنون والدعاوى، وبخاصة أن النافي لا حجة معه سوى الظن والتخمين، والظن لا يغني من الحق شيئاً، وهذه **فائدة هامة**؛ قد لا تجدها إلا بعد طول بحث وعناء وأناة، فخذها لقمة سائغة: هنيئاً مريئاً.

وتابع ابن عيينة:

١- **شعبة بن الحجاج**: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٦٦): ثنا محمد بن المثنى، عن محمد بن جعفر -غندر-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٩١): ثنا إبراهيم بن مرزوق، عن وهب بن جرير؛ كلاهما عن شعبة به.

٢- **سفيان الثوري**: أخرجه الفريابي في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١٥/ ٦٩٢)، وعبدالرزاق في «تفسيره» (٢/ ٣٩٩)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٦٧) من طريق عبدالله ابن وهب ومهران بن أبي عمر الرازي، وابن المنذر في «الأوسط» (ج٤/ ق١٠٠/ ب) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٨٤) من طريق محمد بن عبدالوهاب بن حبيب بن مهران العبدي الفراء، الملقب بـ (حمك)، عن يعلى بن عبيد الطنافسي؛ ستتهم عن الثوري به.

٣- **معمر بن راشد**: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٦٧-٦٦٨): ثنا محمد بن=

وقال بعضهم: عارية المتاع[1].

=عبدالأعلى الصنعاني، عن محمد بن ثور، وعبدالرزاق في «التفسير» (٢/ ٣٩٩)؛ كلاهما عن معمر به.

٤ و٥- **ورقاء بن عمر اليشكري، وعيسى بن ميمون الجرشي**: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٦٧).

وتابع ابن أبي نجيح: الحكم بن عتيبة، عن مجاهد به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٠٣): ثنا عبدالله بن إدريس، عن شعبة، عن الحكم به.

وأما قول **عبدالله بن عمر**؛ فأخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٢/ ٣٩٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٩٢): ثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي؛ قالا: ثنا سفيان بن عيينة، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٠٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٨٤) عن وكيع بن الجراح وعبدالله ابن إدريس؛ ثلاثتهم عن سعيد بن عبيد الطائي، عن علي بن ربيعة الوالبي، عن ابن عمر به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات.

وتابع علياً الوالبي -هذا-: أبو المغيرة.

أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٢/ ٣٩٩)، والفريابي في «تفسيره» -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٢٠٧/ ٩٠١٢)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٠٣)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٦٩): ثنا أبو كريب؛ قالا: ثنا وكيع بن الجراح، والطبري (٢٤/ ٦٦٨) من طريق مهران بن أبي عمر الرازي؛ أربعتهم عن سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن أبي المغيرة به.

وتابع الثوري: شعبة بن الحجاج، عن سلمة به.

أخرجه الطبري (٢٤/ ٦٦٨): ثنا محمد بن المثنى، عن وهب بن جرير، و (٢٤/ ٦٦٩) من طريق بقية بن الوليد؛ كلاهما عن شعبة به.

وأما قول **أنس بن مالك**؛ فأخرجه البيهقي (٤/ ١٨٤) بسند واه.

(١) قاله عبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عباس، وغيرهما.

أما قول عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-؛ فقد أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٢/ ٣٩٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٨٨): ثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي؛ كلاهما عن سفيان بن عيينة، عن سليمان بن مهران الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد بن شريك بن طارق=

=التيمي، عن أبيه، عن ابن مسعود؛ قال: الماعون: العارية؛ القدر، والفأس، والدلو.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات.

وتابع يزيد التيمي:

١- أبو وائل -شقيق بن سلمة-: أخرجه أبو داود (٢/ ١٢٤/ ١٦٥٧) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٨٣)-، والنسائي في «التفسير» (٢/ ٥٥٤/ ٧٢١)، والبيهقي (٦/ ١٨٨) من طريق إسماعيل بن الفضل الصفّار؛ قالوا: ثنا قتيبة بن سعيد، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٧) من طريق أبي داود -سليمان بن داود- الطيالسي، والبزار في «البحر الزخار» (٥/ ١٣٢/ ١٧١٩): ثنا خالد بن يوسف، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٨٦/ ٥٤٧٨) من طريق معلى بن منصور الرازي وسهل بن بكار وحَبَّان بن هلال، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٢٠٧-٢٠٨/ ٩٠١٣)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/ ٦٠/ ٥٥٧) من طريق معلى بن مهدي الموصلي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٨٨)، والشاشي في «مسنده» (٢/ ٦٠/ ٥٥٦) من طريق عفان بن مسلم؛ ثمانيتهم عن أبي عوانة -الوضاح بن عبدالله- اليشكري، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل به، ولفظه: كنا نعُدُّ الماعون على عهد رسول الله ﷺ عارية الدلو، والقِدْر، والفأس، وأشباه ذلك.

وسنده حسن؛ للخلاف المعروف في عاصم بن بهدلة.

وتابع أبا عوانة اليشكري: شيبان بن عبدالرحمن النحوي، عن عاصم به.

أخرجه آدم بن أبي إياس في «تفسيره» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٨٣)-.

وخالف آدم: الوليد بن مسلم؛ فرواه عن شيبان النحوي، عن منصور بن المعتمر، عن أبي وائل به. فجعل شيخ شيبان (منصوراً) وليس (عاصماً).

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٢٠٨/ ٩٠١٤): ثنا عبدان، عن هشام بن عمار، عن الوليد به.

قلت: لكن الوليد يدلس تدليس التسوية، ولم يصرح بالتحديث في كل طبقات السند، وهشام بن عمار -الراوي عنه- فيه ضعف مشهور، فالمحفوظ رواية آدم.

٢- زر بن حبيش: أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٨/ ٦٥٢): ثنا أبي، عن عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، عن عاصم بن بهدلة، عن زر به، ولفظه: الماعون: العواري؛ القِدْر، والميزان، والدلو.

وسنده حسن. =

= **٣- الحارث بن سويد التيمي:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٠٢ و٢٠٣)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٤) عن وكيع بن الجراح، وأبي معاوية الضرير، وسفيان الثوري؛ ثلاثتهم عن الأعمش، عن إبراهيم بن يزيد التيمي، عن الحارث به، ولفظه: الماعون: هو ما تعاون الناس بينهم؛ الفأس، والقِدر، والدلو، وأشباهه.

قلت: هذا سند صحيح.

٤- إبراهيم بن يزيد النخعي: أخرجه الفريابي في «تفسيره» -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٢٠٧/ ٩٠١١)-: ثنا سفيان الثوري، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٤-٦٧٥): ثنا سلم بن جنادة، عن أبي معاوية الضرير، و(٢٤/ ٦٧٥): ثنا أبو كريب، عن وكيع بن الجراح؛ ثلاثتهم عن الأعمش، عن إبراهيم به، بلفظ: الماعون: هو ما يتعاوره الناس بينهم؛ الفأس، والقِدر، والدلو، وشبهه.

قلت: سنده صحيح.

وأما قول **ابن عباس -رضي الله عنهما-؛** فقد أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٢/ ٣٩٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٠٤)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٥) عن وكيع، ومهران بن أبي عمر الرازي؛ ثلاثتهم عن الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس به.

قلت: وهذا سند صحيح.

وتابع الثوري:

١- إسماعيل ابن عُلَيَّة: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٦): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني؛ كلاهما عن ابن علية به.

٢- شعبة بن الحجاج: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٧): ثنا محمد بن المثنى، عن محمد بن جعفر -غندر-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٩١): ثنا إبراهيم بن مرزوق، عن وهب بن جرير بن حازم، وسليمان بن داود الطيالسي؛ ثلاثتهم عن شعبة به، ولفظه: الماعون: ما يتعاطى الناس بينهم.

٣- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٢/ ٣٩٩)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٥-٦٧٦): ثنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، عن محمد بن ثور؛ كلاهما عن معمر به.

٤- عيسى بن ميمون الجرشي: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٦): ثنا محمد ابن عمرو، عن أبي عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل، عن عيسى به. =

= ٥- **ورقاء بن عمر اليشكري:** أخرجه آدم بن أبي إياس في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١٥/ ٦٩٢) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٨٣-١٨٤)-، والطبري (٢٤/ ٦٧٦).

وتابع مجاهداً:

١- **عبيدالله بن أبي يزيد المكي:** أخرجه سفيان بن عيينة في «تفسيره»- ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٩٠)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١١/ ١٧٧/ ١٦٦)-.

قلت: وهذا سند عال صحيح.

٢- **سعيد بن جبير:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٠٣)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٥): ثنا أبو كريب، وإبراهيم بن عبدالله العبسي في «نسخة وكيع عن الأعمش»[1] -ومن طريقه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٨/ ٢٨٣ / ٣٥٥١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٨٣ و٦/ ٨٨)-؛ ثلاثتهم عن وكيع بن الجراح، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير به، نحو لفظ حديث عبدالله بن مسعود السابق.

قلت: وهذا سند صحيح.

وتابع الأعمش: حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير به.

أخرجه الفريابي في «تفسيره» -ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٩١)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٨/ ١٢٣٥٤) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٠/ ١٤١/ ١٤١)-، والحاكم (٢/ ٥٣٦) من طريقين عن أبي نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٥) من طريق مهران بن أبي عمر الرازي؛ ثلاثتهم عن سفيان بن سعيد الثوري، عن حبيب به.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وصح -أيضاً- عن غير ابن مسعود وابن عباس: فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٠٣)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٢): ثنا محمد بن المثنى؛ كلاهما عن محمد بن جعفر -غندر-، والطبري (٢٤/ ٦٧٣) من طريق أبي داود الطيالسي؛ كلاهما عن شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن سعد بن عياض، عن أصحاب النبي ﷺ؛ أنهم قالوا: الماعون: الفأس، والقِدْر، والدلو. =

(١) وليس هو في القسم المطبوع منه.

قال: وقال عكرمة[١]: أعلاه الزكاة، وعارية المتاع منه[٢].

قال إسحاق: وجهل قومٌ هذه المعاني، فإذا لم توافق الكلمة الكلمه؛ قالوا: هذا اختلاف!

وقد قال الحسن، وذُكِرَ عنده الاختلافُ في نحو ما وصفنا، فقال: إنما أُتِيَ القومُ من قِبَلِ العُجمة[٣].

= قلت: وهذا سند حسن، رجاله كهم ثقات؛ غير سعد -هذا-، وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

وتابع شعبة: سفيان الثوري، عن أبي إسحاق به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٠٣)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٣): ثنا محمد بن المثنى، و(٢٤/ ٦٧٤): ثنا محمد بن بشار؛ ثلاثتهم عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان به.

وتابع ابن مهدي: مهران بن أبي عمر الرازي -ضعيف!- عن الثوري به.

أخرجه الطبري (٢٤/ ٦٧٣): ثنا ابن حميد -متروك-، عن مهران به.

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٨/ ٦٥٢).

وقد قال الإمام المفسر ابن كثير عقبه -معلقاً عليه-: «وهذا الذي قاله عكرمة حسن؛ فإنه شمل الأقوال كلَّها، وترجع كلُّها إلى شيء واحد؛ وهو ترك المعاونة بمال، أو منفعة» ا.هـ.

(٢) قال الإمام محمد بن جرير الطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٧٨): «وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب -إذ كان الماعون هو ما وصفنا قبل، وكان الله قد أخبر عن هؤلاء القوم وأنهم يمنعون الناس، خبراً عاماً من غير أن يَخُصَّ من ذلك شيئاً -أن يقال: إن الله وصفهم بأنهم يمنعون الناس ما يتعاورونه بينهم، ويمنعون أهل الحاجة والمسكنة ما أوجب الله لهم في أموالهم من الحقوق؛ لأن كل ذلك من المنافع التي ينتفع بها الناس بعضهم من بعض».

(٣) لم أره بعد طول بحث؛ فنظرة إلى ميسرة، ومن وجده من طلاب العلم، فليهدنا إياه مشكورًا.

ومن غرر فوائد الإمام الشافعي -رحمه اللّه- في هذا الصدد؛ قوله في «الرسالة» (ص ٤٨-٥٠) ما نصُّه: «فعلى كل مسلم أن يتعلمَ من لسان العرب ما بَلَغَه جَهْدُه حتى يَشْهَد به أنْ لا إله إلا اللّه، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله، ويتلوَ به كتابَ اللّه، وينطق بالذكر فيما افتُرِض عليه من التكبير، وأُمر به من التسبيح والتشهد، وغيرِ ذلك. =

قال أبو عبد اللَّه: قَبَضَ اللَّهُ رسولَه ﷺ إليه بعد أن أكمل للمسلمين دينهم، فقال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]؛ نزلت ورسول اللَّه ﷺ واقف بعرفات[1]، فلم ينزل بعدها حلال ولا حرام، ورجع رسول اللَّه ﷺ، فمات.

وأمرهم اللَّه -تبارك وتعالى- بالاجتماع على ما جاءهم عنه، ونهاهم عن التفرُّق من بعد أن جاءهم البيان، فقال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقال -سبحانه-: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وقال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تَقَاطَعُوا، وَلا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ**

= وما ازداد من العلم باللسان الذي جعله اللَّه لسانَ مَنْ خَتَم به نُبوته، وأنْزَلَ به آخر كتبه: كان خيراً له، كما عليه يَتَعَلَّمُ الصلاةَ والذكرَ فيها، ويأتي البيتَ وما أُمِر بإتيانه، ويتوجه لِما وُجِّه له، ويكون تَبَعاً فيما افتُرِض عليه، ونُدب إليه، لا متبوعاً.

وإنما بدأت بما وصفتُ من أن القُرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يعلم مِن إيضاح جُمَل عِلْم الكتاب أحد جهِل سَعَة لسان العرب، وكثرةَ وجوهه، وجِماعَ معانيه، وتفرقَها، ومن عِلمه انتفَتْ عنه الشُّبَه التي دخلَتْ على من جهِل لسانَها.

فكان تَنْبيه العامة على أن القُرآن نزل بلسان العرب خاصة: نصيحةً للمسلمين، والنصيحة لهم فرضٌ لا ينبغي تركه، وإدْراكُ نافلة خيْرٍ لا يَدَعُها إلاَّ مَن سفِهَ نفسَه وترَك موضع حظِّه، وكان يَجْمع مع النصيحة لهم قيامًا بإيضاح حقٍّ، وكان القيام بالحق ونصيحةُ المسلمين من طاعة اللَّه، وطاعةُ اللَّه جامعةٌ للخَير» ا. هـ.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٥)، ومسلم في «صحيحه» (٣٠١٧) من حديث أمير المؤمنين أبي حفص -عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.

إِخْوَانًا»[١].

وقال ﷺ: «لا تَخْتَلِفُوا؛ فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُم»[٢].

وقال ﷺ: «مَنْ أَرَادَ بَحْبُوحَةَ[٣] الجَنَّةِ؛ فَلْيَلْزَمِ الجَمَاعَةَ»[٤].

---

(١) سيأتي مسندًا عند المصنف، فانظر الحديثين (رقم٢ و٣).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٣٢٣/ ٤٣٢/ ١٢٢) من حديث أبي مسعود الأنصاري -رضي الله عنه-؛ قال: كان رسول الله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة، ويقول: **«استووا ولا تختلفوا؛ فتختلِفَ قلوبكم ...»** الحديث.

وله شاهد من حديث النعمان بن بَشير -بفتح الموحدة، مكبر -رضي الله عنهما-؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«[عباد الله!] لتسوّنّ صفوفكم؛ أو ليخالفنّ الله بين وجوهكم»**.

أخرجه مسلم (١/ ٣٢٤/ ٤٣٦/ ١٢٧ و١٢٨).

(٣) وسطها.

(٤) **حسن لغيره** -أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده»- وعنه الترمذي في «العلل الكبير» (٢/ ٨١٦/ ٣٥٣- ترتيب أبي طالب القاضي)، و«سننه» (٤/ ٤٦٥-٤٦٦/ ٢١٦٥)، والحاكم (١/ ١١٤)-، وأبو عبيد -القاسم بن سلاّم- الهروي في «غريب الحديث» (٢/ ٢٠٥)، و«الخطب والمواعظ» (١٣٣) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ١٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٢٧٧/ ٤٥١)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٦/ ٩١٨١)، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٢٦٩/ ١٦٦)؛ قالا: ثنا محمد بن الوليد الفحّام، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٤٢/ ٨٨ و٢/ ٤٣٥-٤٣٦/ ٨٩٧): ثنا إسماعيل بن سالم القدّاح، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٢٦٩/ ١٦٦): ثنا الحسن بن عرفة، والحاكم (١/ ١١٤) من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي؛ ستتهم عن أبي المغيرة -النضر بن إسماعيل بن حازم البجلي- الكوفي القاص، عن محمد بن سُوقة[أ]، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر، عن عمر به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

قلت: بل إسناده ضعيف؛ فإن أبا المغيرة -هذا-: ليس بالقوي؛ كما في «التقريب».

لكنه توبع: فقد أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٦٨-٢٦٩/ ١١٤) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ١١)-: ثنا علي بن إسحاق، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ٣٢٩/ ٣٧٠٨)=

....

(أ) بضم المهملة.

=من طريق أحمد بن الحجاج المروزي، و(٩/ ٣٣٠/ ٣٧٠٩) من طريق عبدة بن سليمان، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/ ٢٣٩-٢٤٠/ ٧٢٥٤- «إحسان») من طريق أبي محمد -حبان بن موسى بن سوّار -المروزي السلمي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٥٠ - ١٥١)، والحاكم (١/ ١١٤) من طريق نعيم بن حماد المروزي، والحاكم (١/ ١١٣-١١٤) من طريق الحسن بن علي بن شقيق، و (١/ ١١٤) من طريق الحسن بن عيسى، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ١٧/ ٤٤)، و«الإمامة والرد على الرافضة» (٣٧٣- ٣٧٤/ ١٩٤) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحِمّاني، والحاكم (١/ ١١٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٩١) من طريق عبدالله بن عثمان بن جَبَلة -بفتح الجيم والموحدة- بن أبي رَوَّاد -بفتح الراء وتشديد الواو- العَتَكي -بفتح المهملة والمثناة- أبو عبدالرحمن المروزي، المقلب بـ (عبدان)؛ تسعتهم عن عبدالله بن المبارك- وهذا في «المسند» له (١٤٨/ ٢٤١)-، عن محمد بن سُوقة به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين؛ فإني لا أعلم خلافاً بين أصحاب عبدالله بن المبارك في إقامة هذا الإسناد عنه، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ٢/ ٧٩٣): «وهو كما قالا».

قلت: فيه نظر؛ كما سيأتي بيانه.

وتابعه -أيضاً-: الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ الهمداني -ثقة-؛ عن ابن سُوقة به.

أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٥٣٤/ ١٠٣٦) -ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٢٤٩/ ٤٠٣)-: ثنا إبراهيم بن سليمان الهمداني، عن عثمان بن سعيد بن مرة المري، عن الحسن به.

قلت: لكن شيخ ابن الأعرابي -هذا-؛ قال عنه الدارقطني في «سؤالات الحاكم» (٩٩/ ٤٠): «متروك»، واتهمه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٧) بالوضع.

وقد توبع إبراهيم بن سليمان؛ تابعه: جعفر بن محمد العلوي، عن عثمان به.

أخرجه الحاكم (١/ ١١٤): ثنا إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي، عن جعفر به[أ].

لكن؛ شيخ الحاكم -هذا- متكلم فيه؛ قال الذهبي في «الميزان»: «روى عنه الحاكم واتهمه»! فالعجب من الحاكم -رحمه الله- كيف قال عقبة: «وللحديث شاهدان عن محمد بن سُوقة، قد يُستشهد بمثلهما في مثل هذه المواضع»؟! فإن المتهم لا يستشهد به ولا كرامة.

وخالف الجماعة عن محمد بن سُوقة: الحارث بن عمران؛ فرواه عن محمد بن سوقة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ! فجعل (نافعاً) مكان (عبدالله بن دينار)، وأسقط من سنده (عن عمر)!! =

(أ) وقد تحرف في مطبوعه نسب (عثمان بن سعيد المري) إلى (المُزني)! فليصحح.

= أخرجه أبو بكر -أحمد بن سلمان بن الحسن- النجاد في «مسند عمر» (٩٤/ ٧٧)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ١٧-١٨/ ٤٥) عن محمد بن عبدالله الحضرمي -مطيّن-، عن محمود بن غيلان، عن الحارث به.

قلت: لكن الحارث -هذا- ضعيف، رماه ابن حبان بالوضع؛ كما في «التقريب»، فلا يحتج به إذا تفرد، فكيف إذا خالف كما هو الحال هنا؟! فالمعروف -بلا ريب- عن محمد بن سوقة رواية الجماعة عنه، وهو الذي رجحه أبو زرعة الرازي والدارقطني -كما سيأتي-.

وخالفهم -أيضاً-: عطاء بن مسلم الخفاف؛ فرواه عن محمد بن سُوقة، عن أبي صالح -ذكوان- السمان؛ قال: قدم عمر بن الخطاب - الحديث.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٦-٢٨٧/ ٩١٨٢): ثنا صفوان بن عمرو، عن موسى بن أيوب، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٣٠/ ١١٣٤) -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ١٨/ ٤٦)-: ثنا أحمد بن إسحاق الخشاب، عن عبيد بن جناد؛ كلاهما عن عطاء به.

قلت: لكن عطاء -هذا- صدوق يخطئ كثيراً؛ كما في «التقريب»، وقد أخطأ في إسناد هذا الحديث دون ريب، والمعروف ما رواه ابن المبارك وغيره عن ابن سُوقة.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن سوقة إلا عطاء، تفرد به: عبيد!».

قلت: رضي الله عنك! بل تابعه موسى بن أيوب عند النسائي؛ كما تقدم؛ فليستدرك.

وتابع محمد بن سوقة: عبدالله بن جعفر بن نجيح -والد علي بن المديني-، عن عبدالله بن دينار به.

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/ ٢٧١/ ١٦٧): ثنا بشر بن معاذ العقدي، عن عبدالله به.

وعبدالله -هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب».

وخالف محمد بن سوقة وعبدالله بن جعفر بن نجيح: يزيد بن عبدالله بن الهاد، فرواه عن عبدالله بن دينار، عن ابن شهاب الزهري: أن عمر بن الخطاب قام خطيباً ... الحديث.

فأرسله، وأسقط (ابن عمر) من سنده.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٠٢)، و«التاريخ الأوسط» (١/ ٣٣٨/ ٧٢٩) عن عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٦/ ٩١٨٠) من طريق إسحاق بن بكر بن مضر، عن أبيه؛ كلاهما عن يزيد بن الهاد به.

وقد رجح هذا الوجه كبار علماء الحديث وحفاظه. =

= قال الإمام الدارقطني في «العلل» (٢/ ٦٥-٦٨/ ١١١): «رواه محمد بن سوقة، عن عبدالله ابن دينار، عن ابن عمر، عن عمر.

ورواه عبدالله بن جعفر المديني، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر.

واختلف عن ابن سوقة؛ فرواه النضر بن إسماعيل وابن المبارك والحسن بن صالح، عن محمد بن سوقة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر. بمتابعة رواية عبدالله بن جعفر، عن عبدالله بن دينار.

وخالفهما يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد؛ فرواه عن عبدالله بن دينار، عن محمد بن مسلم الزهري: أن عمر خطب الناس بالجابية؛ وهو **الصواب عن عبدالله بن دينار**.

وعن ابن سوقة فيه أقاويل أخر:

رواه الحارث بن عمران، عن محمد بن سوقة، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ.

ورواه عطاء بن مسلم، عن محمد بن سوقة، عن أبي صالح -ذكوان-: أن عمر خطب بالجابية.

وقيل: عن ابن سوقة، عن زاذان: أن عمر خطب.

والصحيح من ذلك: رواية يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن عبدالله بن دينار، عن الزهري: أن عمر».

وقال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٠٢): «وقال بعضهم: عن ابن دينار، عن أبي صالح.

وحديث ابن الهاد أصح، وهو مرسل، بإرساله أصح».

وقال في «التاريخ الأوسط» (١/ ٣٣٨): «**وحديث ابن الهاد أولى**».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٧١/ ٢٦٢٩): «سئل أبو زرعة عن حديث رواه الحارث بن عمران، عن محمد بن سُوقة، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قام عمر فينا خطيباً بالجابية...

ورواه ابن المبارك والنضر بن إسماعيل، عن محمد بن سوقة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر.

قال أبو زرعة: أصحُّ الروايتين عندي: حديث ابن المبارك والنضر بن إسماعيل، وأما حديث الحارث؛ فخطأ، جعل مكان عبدالله بن دينار نافعاً، والحارث بن عمران الجعفري: شيخ، واهي الحديث.

قيل لأبي زرعة: فإن هذا الحديث رواه الليث عن ابن الهاد، عن عبدالله بن دينار، عن=

=الزهري: أن عمر قام بالجابية.

فقال أبو زرعة: **الحديث حديث الليث عن ابن الهاد**، عن عبدالله بن دينار، عن الزهري: أن عمر قام بالجابية».

وقال ابن أبي حاتم - أيضاً- (٢/ ٣٥٥/ ٢٥٨٣): «سألت أبي عن حديث رواه ابن المبارك، عن محمد بن سُوقة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ؛ قال: (فذكره)؟ قال أبي: **أفسد ابن الهاد هذا الحديث وبيّن عورته**؛ رواه ابن الهاد، عن عبدالله بن دينار، عن ابن شهاب: أن عمر بن الخطاب قال: قام فينا رسول الله ﷺ؛ **وهذا هو الصحيح**».

وقال (٢/ ١٤٦/ ١٩٣٣): «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن سوقة، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر: أنه خطب ...، ما علّته؟ فقالا: هذا خطأ، رواه ابن الهاد، عن عبدالله بن دينار، عن الزهري: أن عمر قال قام[أ] ...».

وتابع عبدالله بن عمر:

١- **زِرٌّ**[ب] **بن حُبَيْشٍ**[ت] **الأسديُّ**: أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ٤٢/ ٨٧ و٢/ ٤٣٦/ ٨٩٨)، والمحاملي في «الأمالي» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ١٠٦/ ١٥٥ و٥/ ٩٧٣/ ١٧٧٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ١٤)-، وأبو بكر -القاسم بن زكريا- المطرز في «فوائده وأماليه القديمة الحسان» (٢٢٢/ ١٢٤)، والآجري في «الشريعة (١/ ٢٨٤/ ٥): ثنا عبدالله بن العباس الطيالسي، و(١/ ٢٨٤-٢٨٥/ ٦)، و«الثمانون» له (٣٨٤-٣٨٥/ ٣٩)، وابن الجوزي في «تلبي إبليس» (ص ١١-١٢) عن يحيى بن محمد بن صاعد، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٣٠٦/ ٦٤٨٣) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢١/ ١٤)-: ثنا محمد بن عيسى بن شيبة؛ ستتهم عن سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم بن بهدلة، **عن** زر به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا أبو بكر بن عياش، تفرد به: سعيد بن يحيى الأموي». =

....

(أ) في «المطبوع»: «عن الزهري، عن السائب بن يزيد: أن عمر أخذ من الخيل الزكاة»!.

وهو تحريف قبيح جداً، كأنه دخل للناسخ حديث في حديث، أو كان في المخطوط سقطًا بسبب الرطوبة أو غير ذلك، ومن المعلوم لدى المشتغلين بهذا الفن أن طبعة (دار المعرفة -بيروت) طبعة سيئة جداً؛ مليئة بالسقط، والخطأ، والخلل.

(ب) بكسر أوله، وتشديد الراء

(ت) بمهملة، وموحدة، ومعجمة، مصغر.

= قلت: وهو ثقة ربما أخطأ؛ كما في «التقريب»، وعاصم وأبو بكر بن عياش صدوقان، فهو سند حسن؛ لولا أني رأيت الإمام الدارقطني قد أعلّه، فقال في «العلل» (٢/ ١٥٠/ ١٧٤): «تفرد به سعيد بن يحيى الأموي عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عمر.

وغيره يرويه عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم -مرسلاً- عن عمر؛ **وهو الصواب**».

والذي ذكره الدارقطني لم أعرفه ولم أقف عليه الآن؛ حتى أحكم عليه، فنظرة إلى ميسرة.

٢- **سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه-**: أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٤٢/ ٨٦ و٢/ ٤٣٥/ ٨٩٦)، والحاكم (١/ ١١٤-١١٥) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه دمشق» (٢٢/ ١٩٣) من طريق الحسن بن علي بن زياد وأحمد بن زيد بن هارون؛ ثلاثتهم عن إبراهيم ابن المنذر الحِزامي، عن إبراهيم بن مهاجر بن مسمار، عن أبيه، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن إبراهيم بن مهاجر -هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب»، لكن لا بأس به في المتابعات والشواهد.

وعليه؛ فقول الحاكم -عقبه-: «وقد رويناه بإسناد صحيح عن سعد»؛ مما لا يخفى بُعْده.

تنبيه: وقع في سند هذا الحديث عند الحاكم تحريف قبيح جداً وسقط، فعنده: عن إبراهيم ابن المنذر الحزامي، عن محمد بن مهاجر بن مسمار، عن عامر بن سعد!! فليصحح.

٣- **عاصم بن حميد السكوني الحمصي** -وهو ثقة مخضرم-: أخرجه أبو العباس -محمد ابن يعقوب- الأصم في «حديثه» (ق٢/ أ - ب) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (٢/ ٩٢/ ١٢٤٣)، و«الفقيه والمتفقه» (١/ ٤١٢/ ٤٢٨)-: ثنا أحمد بن الفَرَجِ الحمصي، عن بقية بن الوليد: نا عمر بن جعثم، عن أبي دويد الحمصي، عن عاصم به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: أبو دويد الحمصي؛ ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٣/ ٣٨٧)، ولم يذكر فيه شيئًا، ولم أر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

الثانية: أحمد بن الفَرَجِ الحمصي -هذا- ضعيف، ضعفه محمد بن عوف الطائي، وابن عدي وغيرهم.

أما عمر بن جُعْثُم؛ فإنه مقبول -كما في «التقريب»-؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين.

وقد توبع عليه.

٤- **جابر بن سمرة** -رضي الله عنه-: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه النسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٣-٢٨٤/ ٩١٧٥)-، وعلي بن المديني؛ كما في «مسند =

=الفاروق» (٢/ ٥٥٤)، وأحمد (١/ ٣١٠-٣١١/ ١٧٧) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ١١)-، وابن ماجه (٢/ ٧٩١/ ٢٣٦٣): ثنا عبدالله بن الجراح بن سعد التميمي -أبو محمد القُهُسْتاني-[أ]، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ١٣٣/ ١٤٣)، و«مسنده الكبير» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ٣٩٩/ ٤٠٠/ ٥٥٨٦ - «إحسان»)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٤٥ - ٢٤٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٢٧٨/ ٤٥٢ و٢/ ٩٠/ ٩٤٦)-، وأبو زرعة الدمشقي في «فوائده» -ومن طريقه ابن منده في «الإيمان» (٢/ ٩٦٢/ ١٠٨٧)-؛ قالا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، وعثمان بن أبي شيبة، والمحاملي في «الأمالي» (٢٤٢/ ٢٣٧ - رواية ابن البيّع) -ومن طريقه أبو القاسم -يوسف بن محمد- المهرواني في «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» (١٧١- ١٧٢/ ٩٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٤٦)-: ثنا يوسف بن موسى القطان، وأبو القاسم البغوي -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٤٦)-، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٥/ ٩٧٣/ ١٧٦٩) عن الحسن بن عرفة؛ ثمانيتهم عن جرير بن عبدالحميد، عن عبدالملك بن عمير، عن جابر به.

وتابع جرير بن عبدالحميد:

١- **جرير بن حازم**: أخرجه أبو داود -سليمان بن داود- الطيالسي في «مسنده» (١/ ٣٤-٣٥/ ٣١) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «الإمامة والرد على الرافضة» (٣٥٤-٣٥٥/ ١٧٣) -وعنه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٨٧)، و«الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/ ١٤٣/ ٦٠)-، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ٢٣١/ ٦٥٩٣)-، وعلي بن المديني؛ كما في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٥٤)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه النسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٤/ ٩١٧٦)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ٣٣٥/ ٣٧١٩): ثنا يزيد بن سنان، وابن منده في «الإيمان» (٢/ ٩٦١- ٩٦٢/ ١٠٨٦) من طريق أحمد بن عصام؛ قالوا: ثنا وهب بن جرير بن حازم، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ١٣١-١٣٢/ ١٤١)، ومحمد بن محمد بن سليمان الباغندي في «حديث شيبان بن فروخ» -ومن طريقهما ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٤٥)-، وأبو القاسم عيسى بن علي بن الوزير بن الجراح في «الفوائد» (ق ٣/ أ- ٣/ ب) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٤٥)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٠)-: ثنا أبو القاسم البغوي؛ ثلاثتهم قال: ثنا شيبان بن فروخ، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/ ٦٣٥- ٦٣٦/ ٦٠٧ -«بغية الباحث»)، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «عوالي الحارث بن أبي أسامة» (٦٢/ ٦٨)-: ثنا أبو عمرو -عبيدالله بن =

(أ) بضم القاف والهاء، وسكون المهملة، ثم مثناة.

= عقيل- المقري، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٤-٢٨٥/ ٩١٧٧) -وعنه الطبراني في «جزء من حديثه عن النسائي» (ق ١٤٣/ أ)-، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ١٢٢/ ٦٧٢٨- «إحسان») من طريق هشام بن حسان، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ٣٣٥/ ٣٧١٩) من طريق حَبان بن هلال، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ١٣٢-١٣٣/ ١٤٢) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٤٣٦-٤٣٧/ ٤٥٧٦- «إحسان»)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٤٥)-، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢/ ٦٣١/ ١٤٨٩)؛ قالا: ثنا علي بن حمزة البصري، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٥٠) من طريق أبي النعمان -محمد بن الفضل- السدوسي الملقب بـ (عارم)، وأبو بكر -محمد بن جعفر بن سهل- الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٩/ ١٦٣) من طريق الهيثم بن جميل؛ تسعتهم عن جرير بن حازم به.

٢- **إسرائيل بن يونس**: أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٥٠)، و«مشكل الآثار» (٩/ ٣٣٤-٣٣٥/ ٣٧١٨): ثنا أبو بكرة -بكار بن قتيبة-، عن أبي أحمد الزبيري، عن إسرائيل به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٣٦): «هذا إسناد رجاله ثقات».

قلت: وهو كما قال؛ لكن اضطرب عبدالملك بن عمير في إسناده؛ فتارة يرويه هكذا، وتارة عن عبدالله بن الزبير عن عمر، ومرة عن قبيصة بن جابر عن عمر، ومرة أخرى عن ربعي ابن حراش، عن عمر.

أما حديث عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر؛ فقد أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٣٤١/ ٢٠٧١٠) -وعنه عبد بن حميد في «مسنده» (١/ ٦٤-٦٥/ ٢٣ - «منتخب»)، والنسائي -وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ٣٣١-٣٣٢/ ٣٧١٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٩/ ٢٨)، والحافظ ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص ٦٣)- عن معمر بن راشد، عن عبدالملك به.

وتابع معمرًا:

١- **الحسين بن واقد**: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٥/ ٩١٧٨): ثنا قريش ابن عبدالرحمن الباردي، والطحاوي في «المشكل» (٩/ ٣٣٢-٣٣٣/ ٣٧١٥): ثنا أحمد بن عبدالمؤمن المروزي، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ١١١)، والحافظ ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص ٦٤) من طريق أحمد بن منصور بن زاج؛ قالوا: ثنا الحسن بن علي بن شقيق، عن الحسين بن واقد به.

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح». =

= ٢- **أبو عوانة -الوضاح بن عبدالله- اليشكري**: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ٣٣١/ ٣٧١١)-.

٣- **يونس بن أبي إسحاق السبيعي**: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٥/ ٩١٧٩) -وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ٣٣٢/ ٣٧١٤) -من طريق حجاج بن محمد المصيصي الأعور، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ١١١)- من طريق شبابة بن سوار؛ كلاهما عن يونس به.

٤- **قزعة بن سويد الباهلي**: أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٩/ ٣٣١/ ٣٧١٢) من طريق شيبان بن فرّوخ، عن قزعة به.

٥- **عبدالله بن المختار**: أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ١٧٩/ ٢٠١): ثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، و(١/ ١٧٩/ ٢٠٢): ثنا عبدالأعلى بن حماد النرسي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ٣٣٠/ ٣٧١٠) من طريق موسى بن إسماعيل -أبو سلمة التبوذكي-؛ ثلاثتهم عن حماد بن سلمة، عن عبدالله به.

٦- **حِبان بن علي العَنَزي**: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «الإمامة والرد على الرافضة» (٣٥٥/ ١٧٤)، و«معرفة الصحابة» (١/ ١٨/ ٤٧) من طريق يوسف بن يعقوب القاضي، عن أبي الربيع الزهراني، عن حِبان به.

٧- **مِندل بن علي العَنَزي**: أخرجه القطيعي في «القطيعيات» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ١١١-١١٢)- من طريق أحمد بن عبدالله بن يونس، عن مندل به.

وله طريق أخرى عن عبدالملك بن عمير.

وخالف هؤلاء الجماعة -وعدتهم ثمانية كما تقدم-: شيبان بن عبدالرحمن النحوي؛ فرواه عن عبدالملك بن عمير، عن رجل، عن عبدالله بن الزبير به. فأدخل رجلاً لم يسمَّ بين عبدالملك بن عمير وابن الزبير.

أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٩/ ٣٣٣/ ٣٧١٦): ثنا أبو أمية، عن عبيدالله بن موسى العبسي، عن شيبان به.

قلت: وروايته هذه -في نقدي- شاذة؛ لمخالفتها لرواية الجماعة، لا سيما وقد صرح عبدالملك في بعضها بسماعه من ابن الزبير.

ويحتمل أن يكون عبدالملك حمله -مرة- عن ابن الزبير بواسطة؛ فحدث بهذا وذاك، وقد سمى عبيدالله بن عمرو الرقي الرجل الذي لم يسم في رواية شيبان: (مجاهداً)؛ وهو ابن جبر، التابعي المعروف. =

= أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٩/ ٣٣٣-٣٣٤/ ٣٧١٧).

قال الطحاوي: «غير أنا وجدنا هذا الحديث من رواية عبيدالله بن عمرو الرقي عن عبدالملك بن عمير بتسمية الرجل الذي بينه وبين ابن الزبير في هذا الحديث، وأنه مجاهد».

وأما حديث قبيصة بن جابر؛ فأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ١٧٧/ ١٢٤٦٢) -وعنه يعقوب بن شيبة في «مسنده» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ١٥٩)-، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٦٣١/ ١٤٩٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «الإمامة والرد على الرافضة» (٣٥٦/ ١٧٥)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ٣٣٦/ ٣٧٢٠) من طريق يوسف ابن عدي، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ١٥٩) من طريق أحمد بن إبراهيم الموصلي؛ ثلاثتهم قال: ثنا يحيى بن يعلى التيمي -أبو الحياة-[أ]، عن عبدالملك بن عمير، عن قبيصة به.

قال علي بن المديني؛ كما في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٥٤-٥٥٥): «وليس هذا عندنا بمحفوظ؛ لأنه لم يقله أحد من الحفاظ، وإنما كتبناه ليعرف».

وأما حديث ربعي بن حراش؛ فأخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢/ ٤٣٦/ ٨٩٩): ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ١٠١٥)، وتمام الرازي -ومن طريقهما ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٢٨-٢٩)- من طريق زيد بن المبارك؛ كلاهما عن عمران بن عيينه، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي به.

وأخرجه يعقوب بن شيبة في «مسنده» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٠/ ٢٨)-: حُدِّثت عن عمران بن عيينة به.

وخالف ابن أبي بكر المقدمي: زيد بن الحريش[ب] الأهوازي؛ فرواه عن عمران بن عيينة، عن عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر به. فجعل عبدالله بن الزبير مكان ربعي بن حراش.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ١٨/ ٤٧)، و«الإمامة» (٣٥٥/ ١٧٤).

قلت: لكن زيداً -هذا- مجهول الحال؛ كما قال ابن القطان، فلا يحتج به إذا تفرد؛ فكيف إذا خالف؟ فالمعروف رواية المقدمي الثقة.

لكن ذكر ابن عساكر عقبه ما نصه: «المحفوظ حديث عبدالملك، عن جابر بن سمرة، وأخشى أن يكون وهمًا»؛ يعني: رواية ربعي بن حراش -هذه-، والله أعلم. =

(أ) وقع سند الحديث عند ابن أبي عاصم محرفاً، إذ فيه: (ثنا أبو بكر يحيى بن ليلى)! والصواب: (ثنا أبو بكر: ثنا يحيى بن يعلى)، وأبو بكر؛ هو ابن أبي شيبة، معروف.

وسقط ما بين قوسين من مطبوع كتاب «الإمامة» لأبي نعيم! ولم يتنبه له محققه! فليستدرك.

(ب) في «المطبوع»: «الحرش».

٢- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أنس

= **وأخيراً**: أشار الإمام الدارقطني -رحمه الله- في «العلل» له (٢/ ١٢٢/ ١٥٥) إلى هذا الاختلاف، وفصّله، فقال: «يرويه عبدالملك بن عمير، واختلف عنه في إسناده؛ فقيل عنه فيه عدة أقاويل ...» ففصلها -رحمه الله-، ثم قال (٢/ ١٢٥):

«ويشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبدالملك بن عمير؛ لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد، والله أعلم» ا. هـ.

وقال الخطيب البغدادي في «تخريج الفوائد المنتخبة - المهروانيات-» (ص ١٧٣): «ويشبه أن يكون الاضطراب منه؛ لكثرة اختلاف الثقات عنه، والله أعلم».

قلت: وهذا الاضطراب في إسناده هو ما عناه الحاكم في «مستدركه» (١/ ١١٤) حين قال: «فأما الخلاف في هذا الحديث عن عبدالملك بن عمير؛ فإنه مجموع لي في جزء».

ولم يتبين شيخنا -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ٢/ ٧٩٣) مراد الحاكم -هذا-، فقال: «وقد أشار الحاكم في «المستدرك» إلى أن فيه علّة، ولعلها ما قيل في عبدالملك بن عمير من الاختلاط وتغير حفظه».

قلت: بل علته اضطرابه فيه، واختلاف الرواة عليه.

أما الحافظ ابن كثير -رحمه الله-؛ فقد خالف هؤلاء الأئمة، وصحح حديث عبدالملك بن عمير، وردّ الاضطراب المدعى في الحديث، فقال في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٥٢): «قلت: عبدالملك بن عمير من أئمة التابعين وساداتهم، وليس الاضطراب في حديث مستحيلاً عليه؛ ولكن هاهنا الاضطراب بعيد؛ لأن هذه الخطبة شهدها خلق كثير، فلا بد من أن يكون عبدالملك قد سمعها من جماعة منهم، فمن الجائز أنه سمعها من عبدالله بن الزبير، ومن جابر بن سمرة؛ فرواها تارة عن هذا، وتارة عن هذا. والله أعلم».

وبالجملة؛ فالحديث بمجموع طرقه حسن لغيره على أقل أحواله، والله أعلم.

٢- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٨٣/ ٢٥٥٩/ ٢٣)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٧٤١) من طريق موسى بن أبي خزيمة؛ كلاهما عن يحيى بن يحيى التميمي به.

وتابع يحيى بن يحيى التميمي، عن مالك؛ كل من:

١- **عبدالله بن يوسف التِّنِّيسيّ**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/ ٤٩٢/ ٦٠٧٦).

٢- **إسماعيل بن أبي أويس**: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١/ ٢٠٦-٢٠٧/ ٣٩٨- ط سمير الزهيري). =

= ٣- **عبدالله بن مسلمة القَعْنَبيُّ**: أخرجه أبو داود (٤/ ٢٧٨/ ٤٩١٠)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٤/ ١٨٥/ ٤٣١٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/ ٣٧٤)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٢٥/ ١٢٠)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٧٤٠).

٤- **يحيى بن يحيى الليثي**: أخرجه في «الموطأ» له (٤/ ٣٠٢/ ١٧٩٥- بتحقيقي).

٥- **أبو مصعب -أحمد بن أبي بكر بن الحارث- الزهري**: أخرجه في «موطئه» (٢/ ٧٨- ٧٩/ ١٨٩٤) -ومن طريقه إبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي في «الجزء الأول من الأمالي» (٥١/ ٧٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ٤٧٦/ ٥٦٦٠ -«إحسان»)، والإسماعيلي في «المستخرج» - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٧٤١)-، والبغوي في «شرح السُّنة» (١٣/ ١٠٠- ١٠١/ ٣٥٢٢)، وأبو سعد -عبدالله بن عمر بن أبي نصر- القشيري في «كتاب الأربعين من مسانيد المشايخ العشرين عن الأصحاب الأربعين» (١٧١/ ٩)، والعلائي في «بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس» (ص١٥١ و١٥١-١٥٢)، وأبو اليمن الكندي في «عوالي مالك» (٣٥١-٣٥٢/ ٤٤)، وابن الحاجب في «عوالي مالك» (٣٨٦/ ٤٩).

قال القشيري: «حديث متفق عليه، عالٍ جدًّا».

٦- **عبدالرحمن بن القاسم العُتَقي -أبو عبدالله البصري الفقيه-**: أخرجه في «موطئه» (٥٦/ ٤- تلخيص القابسي).

٧- **سويد بن سعيد الحدَثَاني**: أخرجه في «موطئه» (٥٥٦/ ١٣٢٦- ط البحرين) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٧٤٢)-.

٨- **عبدالله بن وهب المصري**: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٣٩٨/ ٤٥٤)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٢٥/ ١٢٠).

٩- **يحيى بن عبدالله بن بكير**: أخرجه العلائي في «بغية الملتمس» (ص١٥١).

١٠- **قتيبة بن سعيد**: أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٧٤١): نا الحسن بن سفيان وجعفر بن محمد الفريابي، والسَّرَّاج -ومن طريقه ابن ناصر الدين الدمشقي في «إتحاف السالك» (١٢١/ ٩٣)، والعلائي في «بغية الملتمس» (ص١٥٢)-؛ ثلاثتهم عن قتيبة به.

١١- **أبو نعيم -الفضل بن دكين-**: أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ١١٥-١١٦ و١١٦).

١٢- **جويرية بن أسماء**: أخرجه أبو بكر الشافعي -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٧٤١)-: نا معاذ بن المثنى: نا عبدالله بن محمد بن =

=أسماء: نا جويرية به.

١٣- **روح بن عبادة**: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١٢/ ٣٦٢/ ٦٢٨٠): ثنا محمد بن معمر، عن روح به.

١٤- **سعيد بن أبي مريم**: أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ١١٦)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٧٣٩) من طريق حمزة بن محمد بن علي الكناني، عن إسحاق بن إبراهيم بن جابر، عن سعيد به، وزاد في متنه: «ولا تنافسوا».

وقد بين الخطيب أنها مدرجة؛ إذ خالف سعيد كل أصحاب الإمام مالك، حيث رووه بدونها.

وانظر (٢/ ٧٤٢) من الكتاب نفسه.

وتابع الإمام مالكاً عليه؛ كل من:

١- **شعيب بن أبي حمزة الأموي**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/ ٤٨١/ ٦٠٦٥)، والإمام أحمد (٢١/ ٦٤/ ١٣٣٥٤)، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٢/ ٣٠٦)، والبيهقي في «الأربعون الصغرى» (١٥٩-١٦٠/ ١٠٤)، و«الآداب» (١٨٢-١٨٣/ ٣٠٠)، و«شعب الإيمان» (٩/ ١٥/ ٦١٩١)، و«السنن الكبرى» (١٠/ ٢٣٢).

٢- **سفيان بن عيينة**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٨٣)، والترمذي في «سننه» (٤/ ٣٢٩/ ١٩٤٠) -وقال: «هذا حديث حسن صحيح»-، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٥٠٠/ ١١٨٣)، والطيالسي في «مسنده» (٣/ ٥٦٣/ ٢٢٠٥)، والإمام أحمد (١٩/ ١٢٨-١٢٩/ ١٢٠٧٣) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ١٠٠)-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦/ ٢٥١-٢٥٢/ ٣٥٤٩ و٢٥٢/ ٣٥٥٠)، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٢/ ٣٠٥ و٣٠٦)، وأبو الشيخ ابن حيان الأصبهاني في «التوبيخ والتنبيه» (٧٥/ ٤٠)، والبزار في «البحر الزخار» (١٢/ ٣٦٢/ ٦٢٧٩)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/ ٤١٤/ ١٥٣٢)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ١٦١- ١٦٢/ ١٧٩ و٢٩٦/ ٣٤٩).

٣- **معمر بن راشد**: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ١٦٧-١٦٨/ ٢٠٢٢٢) - وعنه الإمام أحمد (٢٠/ ١١٩-١٢٠/ ١٢٦٩١)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٨٣)، والذهلي في «الزهريات» (٢٨/ ٣ -«منتخب») -ومن طريقه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٥٨)-، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٢/ ٣٠٥)، والبيهقي في «الأربعون الصغرى» (١٥٩/ ١٠٣)، و«شعب الإيمان» (٩/ ١٦/ ٦١٩٢)، و«السنن الصغرى» (٤/ ١٨٤/ ٤٣١٤)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٣٠٣)-، وأحمد (٢٠/ ٣٤٨/ ١٣٠٥٣): ثنا عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي، ومسلم (٤/ ١٩٨٣) من طريق يزيد بن زريع؛ ثلاثتهم عن معمر به.

٤- **محمد بن الوليد الزُّبَيْديُّ**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٨٣)، وأبو الشيخ في=

=«التوبيخ» (٧٨/ ٤٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٢٤٥).

٥- **يونس بن يزيد الأيليُّ**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٨٣)، والبزار في «البحر الزخار» (١٢/ ٣٦٢/ ٦٢٨١)، والسمعاني في «المنتخب من معجم الشيوخ» (١/ ٣٥٢-٣٥٣).

٦- **ابن جريج المكي -عبدالملك بن عبدالعزيز-**: أخرجه أحمد (٢٠/ ٤١٢/ ١٣١٨٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٣٩٨/ ٤٥٥)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٤٨٢/ ٩٣٤)، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٢/ ٣٠٥)، وابن شاذان في «جزء ابن جريج» (٥٣/ ٣٨) عن روح بن عبادة، وأبي عاصم النبيل، وحجاج الأعور؛ ثلاثتهم عن ابن جريج به.

٧ و٨- **محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب، وزمعة بن صالح**: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٥٦٣/ ٢٢٠٥).

٩- **زكريا بن إسحاق**: أخرجه أحمد (٢٠/ ٤١٢/ ١٣١٨٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٣٩٨/ ٤٥٥)، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٢/ ٣٠٥)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٤٨٢/ ٩٣٤) عن روح بن عبادة وأبي عاصم النبيل؛ كلاهما عن زكريا به.

١٠- **أبو زياد الرصافي**: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «جزء فيه ما انتقى أبو بكر أحمد ابن موسى بن مردويه على أبي القاسم الطبراني» (٣٢٤/ ١٥٣) من طريق الحجاج بن أبي منيع -عبيدالله- بن أبي زياد الرصافيّ: حدثني جدي به.

١١- **عبدالرحمن بن إسحاق المدني**: أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص ٢٠٤)-: ثنا وهب بن بقية الواسطي، عن خالد بن عبدالله الطحان الواسطي، عن عبدالرحمن به.

وتابع الزهريَّ عليه عن أنس: **قتادةُ بنُ دِعامَة السَّدوسيُّ**:

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٨٣/ رقم ٢٤، وبدون رقم)، وأحمد (٢٠/ ٤١١/ ١٣١٧٩ و٢١/ ٣٧٥-٣٧٦/ ١٣٩٣٥)، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٢/ ٢٦٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٣٩٨-٣٩٩/ ٤٥٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦/ ٢٤/ ٣٢٦١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ٦/ ٦١٧٩) من طرق عن شعبة، وأحمد (٢١/ ٤١٩/ ١٤٠١٦) من طريق أبان بن يزيد العطار؛ كلاهما عن قتادة به.

وللحديث شاهد من حديث أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- به.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١/ ٣٨١-٣٨٢/ ٧٢٤)، وأحمد بن سليمان بن حَذْلَم في «جزئه» -ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١٠٠٤-١٠٠٥/ ٢٦٤/ ٥٣٢) -عن آدم ابن أبي إياس العسقلاني، والطيالسي في «مسنده» (١/ ٧-٨/ ٥) -ومن طريقه البيهقي في=

=«الدعوات الكبير» (١/ ١٨١/ ٢٥٣)، و«شعب الإيمان» (٦/ ٤٣٧-٤٣٨/ ٤٤٤٩)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٥٣٠ - ٥٣١/ ٥٤٢٥) -وعنه وعن غيره: ابن ماجه (٢/ ١٢٦٥/ ٣٨٤٩)- عن عبيد بن سعيد، والحميدي في «مسنده» (١/ ٥-٦/ ٧) عن عبدالرحمن بن زياد الرصاصي، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٠٢/ ٨٨٢) من طريق أمية بن خالد، وأحمد (١/ ١٨٤/ ٥)، وأبو يعلى في «مسنده» -وعنه المروزي في «مسند أبي بكر الصديق» (١٣٧/ ٩٥)-، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ١٤٦/ ٧٥) عن محمد بن جعفر -غندر-، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ٧١٩-٧٢٠/ ١٧٧٧) -وعنه أبو الشيخ ابن حيان الأصبهاني في «التوبيخ والتنبيه» (٦٩-٧٠/ ٣٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٢٨٩-٢٩٠)، و«معجم الشيوخ» (٢/ ٩٤٤/ ١٢٠٤)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١٠٠٥-١٠٠٦/ ٢٦٤/ ٥٣٣ و٥٣٤)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ١٥٥-١٥٦/ ٦٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣/ ٣٩٥)، والعلائي في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/ ٢٩١)، والذهبي في «الدينار من حديث المشايخ الكبار» (٧٠/ ٤٢)-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه المروزي في «مسند أبي بكر الصديق» (١٣٥-١٣٦/ ٩٢)-، وابن أبي الدنيا في «اليقين» (٤٥-٤٦/ ١)، و«مكارم الأخلاق» (١٠٠-١٠١/ ١٢٠)، و«الصمت وآداب اللسان» (٢٢٥/ ٤٤١) -ومن طريقه ابن جماعة في «مشيخته» (٢/ ٤٧٥-٤٧٦- «تخريج البرزالي»)، والذهبي في «المعجم المختص» (ص٤١)، والعلائي في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/ ٢٩١/ ١٠٨)- قالوا: ثنا علي بن الجعد، وأحمد (١/ ١٩٨/ ١٧)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٤٩٢) عن هاشم ابن القاسم، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ١١٢-١١٣/ ١٢٢ و١١٣-١١٤/ ١٢٤) من طريق يحيى ابن أبي بكير، وأحمد (١/ ٢١٠-٢١١/ ٣٤)، والهيثم بن كليب في «مسنده» -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/ ١٥٦-١٥٧/ ٦٧)-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ١١٣/ ١٢٣) -وعنه أبو الشيخ الأصبهاني في «التوبيخ» (٦٩-٧٠/ ٣٣)-، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٤٩٢)، وقوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٩٥-٢٩٦/ ١٦١٧) عن روح بن عبادة، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٣٩٧/ ٤٥٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ١١٢/ ١٢١) -وعنه أبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر الصديق» (١٣٦/ ٩٣)، وأبو الشيخ في «التوبيخ» (٦٩-٧٠/ ٣٣) -من طريق وهب بن جرير؛ كلهم عن شعبة، عن يزيد ابن خمير الرحبي[أ] -بمهملة ساكنة-، عن سليم بن عامر، عن أوسط بن إسماعيل البجلي، عن أبي بكر الصديق به مرفوعاً ضمن قصة. =

....

(أ) تحرف اسمه في «مطبوع الأدب المفرد -تحقيق الزهيري» إلى: «سويد بن حجير»؛ وهو تحريف عجيب غريب جداً؛ فليصحح.

ابن مالك: أن رسولَ اللَّه ﷺ قال: «**لا تَبَاغَضُوا، وَلا تَحَاسَدُوا، وَلا تَدَابَـرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، وَلا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاثِ لَيَالٍ**».

٣- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعـرج، عـن

= قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير يزيـد بـن خمـير، وهـو صـدوق؛ كما في «التقريب».

وصححه شيخنا الإمام الألباني -رحمه اللَّه- في «صحيح الأدب المفرد» (٢٦٨/ ٥٥٧).

وقال ابن عساكر: «هذا حديث محفوظ من حديث أبي بكر الصديق».

وقال الذهبي: «هذا حديث صالح السند موقوف».

٣- **صحيح** - أخرجـه مسـلم في «صحيحـه» (٤/ ١٩٨٥/ ٢٥٦٣/ ٢٨)، والبيهقـي في «السنن الكبرى» (٦/ ٨٥ و٨/ ٣٣٣ و١٠/ ٢٣١)، والذهبي في «سـير أعـلام النبـلاء» (١٤/ ٤٨) من طرق عن يحيى بن يحيى التميمي به.

وتابع يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري عليه عن مالك:

١ و٢- **عبدالله بن يوسـف التِّنيسـيّ، وإسمـاعيل بـن أبـي أويـس**: أخرجـه البخـاري في «صحيحه» (١٠/ ٤٨٤/ ٦٠٦٦)، و«الأدب المفرد» (٢/ ٧٢٧/ ١٢٨٧).

٣- **عبدالله بـن مسـلمة القَعْنـبي**: أخرجـه أبـو داود (٤/ ٢٨٠/ ٤٩١٧)، وإسمـاعيل بـن إسحاق القاضي في «مسند حديث مالك»- ومن طريقه الخطيب البغـدادي في «الفصـل للوصـل المدرج في النقل» (٢/ ٧٤٣)-، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٤/ ١٨٥/ ٤٣١٦)، وأبـو القاسـم الجوهري في «مسند الموطأ» (٤٥٤-٤٥٥/ ٥٦٠).

٤- **روح بن عبادة**: أخرجه أحمـد (١٦/ ٤١١/ ١٠٧٠١)، والبيهقـي في «شـعب الإيمـان» (١٣/ ٤٧٧-٤٧٨/ ١٠٦٤٢)، و«السنن الكبرى» (١٠/ ٢٣١).

٥- **عبدالله بن وهب**: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٣٩٩/ ٤٥٧).

٦- **إسحاق بن عيسى الطباع**: أخرجه أحمد (١٦/ ٦٠/ ١٠٠٠١).

٧- **أبو مصعب الزهري**: أخرجه في «موطئه» (٢/ ٧٩/ ١٨٩٥) -ومن طريقه ابـن حبـان في «صحيحه» (١٢/ ٤٩٩ - ٥٠٠/ ٥٦٨٧ -«إحسان»)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣/ ١٠٩- ١١٠/ ٣٥٣٣)-.

٨- **يحيى بـن يحيـى الليثـي الأندلسـي**: أخرجـه في «موطئـه» (٤/ ٣٠٢-٣٠٣/ ١٧٩٦ - بتحقيقي). =

= ٩- **عبدالرحمن بن القاسم**: أخرجه في «موطئه» (٣٨٣/٣٦٦ - تلخيص القابسي).

١٠- **سويد بن سعيد الحدثاني**: أخرجه في «موطئه» (٥٥٦/١٣٢٧).

١١- **محمد بن الحسن الشيباني**: أخرجه في «موطئه» (٣١٨/٨٩٦).

١٢- **قتيبة بن سعيد**: أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٢/٧٤٣)-: ثنا جعفر بن محمد الفريابي، عن قتيبة به.

١٣- **معن بن عيسى القزاز**: أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه الخطيب في «الفصل للوصل» (٢/٧٤٣)-: ثنا جعفر بن محمد الفريابي: نا علي بن المديني، وإسحاق بن موسى؛ قالا: نا معن به.

وتابع مالكاً عليه:

أ- **زائدة بن قدامة** -وهو ثقة ثبت، صاحب سُنَّة-:

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٣/ ٢٤٧-٢٤٨/ ٧٨٥٨): ثنا حسين بن علي الجعفي، عن زائدة به.

ب- **سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري**: أخرجه ابن المنذر في «الإقناع» (٢/ ٧١٩/ ٢٤٥): نا علي بن الحسن، عن عبدالله بن الوليد العدني، عن الثوري به.

ج- **سفيان بن عيينة**: أخرجه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/ ٤٧٠/ ١٥٦٦): نا محمد ابن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، عن ابن عيينة به.

وتابع أبا الزناد عليه:

١- **جعفر بن ربيعة** -وهو ثقة، من رجال الستة-.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ١٩٨-١٩٩/ ٥١٤٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣/ ٤٧٧/ ١٠٦٤١)، و«السنن الكبرى» (٧/ ١٨٠) عن يحيى بن بكير، عن الليث بن سعد، عن جعفر به.

٢- **عبدالله بن لهيعة**: أخرجه السرّاج -ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ» (٢/ ٣٤٥)-: نا قتيبة بن سعيد: نا ابن لهيعة به.

قلت: ورواية قتيبة عن ابن لهيعة جيدة؛ كما نبّه على ذلك غير واحد من أهل العلم.

وتابع الأعرج عليه:

١- **همام بن منبه**: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١/ ٢١١-٢١٢/ ٤١٠)، وأحمد (١٣/ ٤٧٦/ ٨١١٨)، وأبو الحسن السلمي في «صحيفة همام بن منبه» (٢٩-٣٠/ ٦) -ومن=

=طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٣/ ٤٧٤/ ١٠٦٣٨)، والبغوي في «شرح السُّنة» (١٣/ ١١٠/ ٣٥٣٤)- من طرق عن عبدالرزاق -وهذا في «مصنفه» (١١/ ١٦٩/ ٢٠٢٢٨)-، والبخاري في «صحيحه» (١٠/ ٤٨١/ ٦٠٦٤) من طريق عبدالله بن المبارك؛ كلاهما عن معمر بن راشد، عن همام به.

٢- **أبو صالح -ذكوان- السّمّان**: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٨٥/ رقم ٣٠)-: ثنا جرير بن عبدالحميد، وأحمد (١٦/ ١٦٣/ ١٠٢١٩)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٨٦)، وأبو الشيخ في «التوبيخ والتنبيه» (٧٢/ ٣٥ و٧٣/ ٣٦)، والبيهقي (١٠/ ٢٣٢)، من طريق شعبة، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٤٩/ ٧٦٢) من طريق عبيدة بن حميد؛ ثلاثتهم عن الأعمش، عن أبي صالح به.

وتابع الأعمش عليه:

١- **عاصم بن أبي النجود**: أخرجه أحمد (١٦/ ٣٨٠/ ١٠٦٤٩)، وأبو الشيخ في «التوبيخ» (٧١/ ٣٤) من طريقين عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم به.

٢- **سهيل بن أبي صالح**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٨٦/ رقم٣١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١/ ٢٠٧/ ٤٠٠)، وأحمد (١٥/ ٢٠/ ٩٠٥١) من طرق عن وهيب، عن سهيل به.

٣- **طاوس بن كيسان اليماني**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/ ٤/ ٦٧٢٤)، وأحمد (١٤/ ١٩٩/ ٨٥٠٤)، وأبو القاسم البغوي -ومن طريقه أبو الطاهر بن المخلّص في «جزء فيه سبعة مجالس من الأمالي» (١٣١-١٣٢/ ٦٣)، ومحمد بن عبدالباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٦٧٩-٦٨٠/ ١٧٩)، ومسعود بن الحسن الثقفي الأصبهاني في «عروس الأجزاء» (٧٠/ ٦٥)-، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٨٣) من طرق عن وهيب، عن عبدالله بن طاوس، عن أبيه به.

٤- **عبدالرحمن بن يعقوب -مولى الحرقة-**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٨٥/ رقم ٢٩) من طريق الدراوردي، عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه به.

٥- **أبو سلمة بن عبدالرحمن**: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١/ ٢١١/ ٤٠٨)، وهناد بن السري في «الزهد» (٢/ ٦٤٠/ ١٣٩٠)، وأبو الشيخ في «التوبيخ» (٧٤/ ٣٩) من طريق عَبْدةَ بن سليمان، وعبدالوهاب بن عطاء الخفاف؛ كلاهما عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة به.

٦- **محمد بن زياد**: أخرجه الإمام أحمد (١٥/ ٤٧٥/ ٩٧٦٣ و١٦/ ٩٢/ ١٠٠٦٢)، وأبو الحسن -علي بن عمر- الحربي السكري في «الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي» (٤٥٥/ =

أبي هريرة: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «إِيَّاكُم وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلا تَحَسَّسُوا[١]، وَلا تَجَسَّسُوا[٢]، وَلا تَنَافَسُوا، وَلا تَحَاسَدُوا، وَلا تَبَاغَضُوا، وَلا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا».

وقال اللَّه -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، فأخبرنا اللَّه أن طريقَه واحدٌ مستقيمٌ، وأن السُّبُلَ كثيرةٌ تصدُّ مَنِ اتَّبعها عن طريقه المستقيم، ثمَّ بيَّن لنا النبيُّ ﷺ ذلك بسُنَّته.

٤- فحدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن زيد، عن

=١٢٦)[أ] من طريق حماد بن سلمة، عن محمد به، وللحديث طرق أخرى عند مسلم وغيره.

(١) هو الاستماع لحديث القوم.

(٢) البحث عن العورات، أو التفتيش عن بواطن الأمور، وأكثر ما يقال في الشر.

والجاسوس: صاحب سر الشر.

والناموس: صاحب سر الخير.

٤- **إسناده حسن (وهو صحيح)** - أخرجه إسحاق بن راهويه في «تفسيره» -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١/ ١٩٦-١٩٧/ ٩٧)، و«معالم التنزيل» (٣/ ٢٠٥)، و«الأنوار في شمائل النبي المختار» (٢/ ٧٦٨/ ١٢٣٠)- بسنده سواء.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٧/ ٢٠٧-٢٠٨/ ٤١٤٢)، وابن أبي زمنين في «أصول السُّنة» (١/ ٣٦) عن عبدالرحمن بن مهدي به.

وتابع عبد الرحمن بن مهدي عليه:

١- أبو داود الطيالسي: أخرجه في «مسنده» (١/ ١٩٧/ ٢٤١).

٢- سعيد بن منصور: أخرجه في «سننه» (٥/ ١١٢/ ٩٣٥ - تكملة).

٣- مسدد بن مسرهد: أخرجه في «مسنده»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٤٨٣).

٤- يزيد بن هارون: أخرجه أحمد (٧/ ٢٠٧-٢٠٨/ ٤١٤٢)، والهيثم بن كليب الشاشي=

....

(أ) قال محققه: «لم أجد -حسب بحثي- من أخرجه من هذه الطريق عن أبي هريرة غير المصنف(!)».
قلت: قد وجدت -بحمد الله- من أخرجه؛ كما هو مذكور، فالحمد لله وحده، وأسأله المزيد من فضله.

=في «مسنده» (٢/ ٤٨/ ٥٣٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٨٠ - ٨١/ ٩٤).

٥- **سليمان بن حرب**: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٦/ ٢٦٣)-، وإسماعيل القاضي؛ كما في «الاعتصام» (١/ ٧٦) -ومن طريقه الحاكم (٢/ ٣١٨)-، والآجري في «الشريعة» (١/ ٢٩٢-٢٩٣/ ١٢)، وابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٢٩٣-٢٩٤/ ١٢٧).

٦- **يحيى بن حبيب بن عربي**: أخرجه النسائي في «التفسير» (١/ ٤٨٥/ ١٩٤).

٧- **الحجاج بن منهال الضرير**: أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/ ٥١/ ٥٣٧).

٨- **عفان بن مسلم الصفّار**: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٢/ ٢٤١/ ٢١٣-«فتح المنان»).

٩- **أبو الربيع -سليمان بن داود- العتكي الزهراني**: أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ١٣/ ١٧).

١٠- **أحمد بن عَبْدة الضبيّ**: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٥/ ١٣١/ ١٧١٨).

١١ و١٢- **عبدالله بن وهب، ومعلى بن مهدي**: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٨٠/ ٦ و١٨١/ ٧-«إحسان»).

١٣ و١٤- **عمرو بن عون، ومحمد بن زياد بن عبيدالله الزِّيادي**: أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ٨٠-٨١/ ٩٢ و٩٣).

١٥- **عبدالله بن يزيد بن المقرئ**: أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/ ٥٠-٥١/ ٥٣٦).

١٦- **يحيى بن عبدالحميد الحماني**: أخرجه محمد بن جرير الطبري في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٩/ ٦٧١)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٩٤/ ١٢٨)[1].

وتابع حماد بن زيد: أخوه سعيد بن زيد، وعمرو بن أبي قيس.

أخرجه ابن وضاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» (٧٣/ ٧٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٤٢٢).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي!

قلت: بل إسناده حسن، رجاله ثقات؛ غير عاصم بن بهدلة، وهو صدوق له أوهام؛ كما في «التقريب».

لكن عاصمًا توبع عليه، تابعه: =

---

(١) لكن وقع عنده: «عن زر بن حبيش» بدل من: «أبي وائل»! وروايته هذه منكرة.

عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن عبد اللَّه؛ قال: خَطَّ لنا رسول اللَّه ﷺ خطًّا، ثم قال: «**هذا سبيلُ اللَّه**»، ثم خَطَّ خطوطًا عن يمينه وشماله، وقال: «**هَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيهِ**»، وقرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ...﴾ الآية [الأنعام: ١٥٣].

٥- حدثنا أبو هشام الرِّفاعي: ثنا أبو بكر -يعني: ابن عياش-: ثنا

= ١- منصور بن المعتمر، عن أبي وائل -شقيق بن سلمة- به.

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٥/ ٩٩/ ١٦٧٧): ثنا يوسف بن موسى القطان، عن جرير بن عبدالحميد، عن منصور به.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري.

٢- سليمان بن مهران الأعمش، عن أبي وائل به.

أخرجه البزار (٥/ ١١٣-١١٤/ ١٦٩٤): ثنا محمد بن المثنى، عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وانظر ما بعده.

٥- **إسناده ضعيف (وهو حديث صحيح بما قبله وما بعده)** - أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٢٩٠-٢٩١/ ١١): ثنا عبدالله بن محمد بن عبدالحميد الواسطي، عن أبي هشام الرفاعي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ أبو هشام -محمد بن يزيد- الرفاعي: ليس بالقوي؛ كما في «التقريب»، وقال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه.

لكنه توبع:

فقد أخرجه النسائي في «التفسير» (١/ ٤٨٧/ ١٩٥)، والحاكم (٢/ ٢٣٩)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٩٢-٢٩٣/ ١٢٦) من طرق عن أحمد بن عبدالله بن يونس، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٤٨٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٩٤/ ١٢٨) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني؛ كلاهما عن أبي بكر بن عياش به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في أبي بكر بن عياش وعاصم بن بهدلة، وحديثهما لا ينزل عن رتبة الحسن. =

عاصم، عن زرٍّ، عن عبد اللَّه: أن النبيَّ ﷺ قرأ: ﴿وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَـاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُـوا السُّبُلَ﴾ [الأنعـام: ١٥٣]؛ فَخَطَّ خطًّا، فقال: «**هَـذَا الصِّرَاطُ**»، وخطَّ حولَه خطوطًا، فقال: «**هَـذِهِ السُّبُلُ، فَمَا مِنْهَا إلاَّ وَعَلَيْهِ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيهِ**».

٦- وحدثنا أبو الشعثاء -علي بن الحسن-: ثنا سليمان بن حيان، عن

= وأحمد بن عبدالله: ثقة حافظ من رجال الستة؛ فالعمدة عليه.

وقد صححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

وخالف هؤلاء الثلاثة عن أبي بكر بن عياش: أسود بن عامر وأحمد بن عبدالجبار العطاردي؛ فروياه عن أبي بكر بن عياش به؛ لكن قالا: عن أبي وائل -شقيق بن سلمة- بدل من زر بن حبيش.

أخرجه أحمد (٧/ ٤٣٦/ ٤٤٣٧) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ١٢)-، والحاكم (٢/ ٣١٨).

وتابع أبا بكر بن عياش عليه عن عاصم عن زر بن حبيش به: أبو عوانة -الوضاح بن عبدالله- اليشكري -وهو ثقة ثبت-.

أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٩٤/ ١٢٨) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني، عنه به.

قلت: لكن الحماني -هذا- متهم بسرقة الحديث! فلا يفرح بمتابعته.

وجملة القول: إن الحديث صحيح من الوجهين، عن زر بن حبيش وعن أبي وائل.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٤٨٤): «فقد صححه الحاكم -كما رأيت- من الطريقين، ولعل هذا الحديث عند عاصم بن أبي النجود عن زر وعن أبي وائل -شقيق بن سلمة-، وكلاهما عن ابن مسعود، والله أعلم».

٦- **حسن بما قبله** -أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦/ ٢٠٨/ ٥٦٩٥) -وعنه أحمد في «مسنده» (٢٣/ ٤١٧/ ١٥٢٧٧) -ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٩٤-٢٩٥/ ١٢٩)-، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ١٢/ ١٦) -ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٩٣-٢٩٤/ ١٥٥)-، وعبد بن حميد في «مسنده» (٣/ ٧٢/ ١١٣٩ -«منتخب»)-: حدثنا سليمان بن حيان -أبو خالد الأحمر- به.

وتابعهما عن سليمان بن حيان: أبو سعيد -عبدالله بن سعيد- الأشج. =

مجالد، عن الشَّعْبِيِّ، عن جابر بن عبد اللَّه؛ قال: كنَّا عند النبيِّ ﷺ جلوسًا؛ إذ خَطَّ خطًّا، فقال: «**هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ**»، وخَطَّ خطَّين عن يمينه وعن شماله، فقال: «**هَذِهِ سُبُلُ الشَّيطَانِ**»، ثم وضع يده في الخطِّ الأوسط، وتلى الآية: ﴿وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:١٥٣]. (يعني: الخطين عن يمينه وعن شماله)[1].

٧- حدثنا أبو حاتم الرازي: ثنا سعيد بن سليمان: ثنا حفص بن غياث،

= أخرجه ابن ماجه (١/ ٦/ ١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٤٢٠/ ٨١٠١)، والبزار في «مسنده»، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٤٨٤)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٢٩٣/ ١٣) من طرق عن أبي سعيد الأشج -وهذا في «جزء فيه من حديثه» (١٨٨/ ٨٧)- به.

قال الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣١٨) -ونقله عنه الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٤٨٤)؛ وأقره-: «... حديث الشعبي عن جابر من وجه غير معتمد».

وقال البوصيري: «مجالد ضعيف».

قلت: وهو كما قالا؛ لكن يشهد له ما قبله، وقد قال ابن عدي: «ولمجالد عن الشعْبي عن جابر أحاديث صالحة». فلعل هذا منها.

(١) ما بين القوسين إلحاق وتصحيح من الحاشية بقلم ناسخها.

٧- **ضعيف الإسناد**.

قلت: إسناده ضعيف؛ مجالد بن سعيد: ليس بالقوي؛ كما في «التقريب».

وقد اضطرب في هذا الحديث؛ فتارة جعله من مسند عبدالله بن عباس -كما هو الحال هنا-، وتارة جعله عن جابر بن عبدالله -على الجادة-.

أخرجه المصنف عقبه من طريق سعيد بن سليمان الواسطي، والمحاملي في «الأمالي» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٨١/ ٩٥) -عن أبي هشام الرفاعي، وأبو نعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٦٦) من طريق زكريا بن عدي؛ ثلاثتهم عن حفص بن غياث به، فجعلوه من مسند جابر.

قلت: وهو المحفوظ، لا سيما وأن حفص بن غياث توبع عليه (عن جابر بن عبدالله).

تابعه: أبو خالد الأحمر؛ كما في الحديث السابق.

عن مجالد، عن الشَّعبيِّ، عن ابن عباس؛ قال: خطَّ رسولُ اللَّهِ ﷺ بيده خطًّا في الأرض...، وذكر الحديثَ.

قال[١]: وحدثنا سعيد في موضعٍ آخر: عن جابر بن عبد اللَّه.

فحذَّرنا اللَّهُ، ثمَّ رسولُه ﷺ المحدثاتِ والأهواءَ الصادَّةَ عن اتباع أمر اللَّه وسنة نبيِّه ﷺ، ثم أخبرنا النبيُّ ﷺ: أنَّ اللَّه لا يَدَعُ عبدَه المؤمنَ مع ما يبين له في كتابه وسنة نبيه ﷺ، حتى يَعِظَهُ وينبِّهَه بالخطر بقلبه؛ ليعتصم بذلك من دعاء الشياطين إلى الصدِّ عن سبيلِه، وعن طريق مرضاته.

٨- فحدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني معاوية -يعني: ابن

(١) يعني: أبا حاتم الرازي.

٨- **إسناده حسن (وهو صحيح لغيره بما بعده)** - أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (٢/ ٢٢٣/ ٨٧٥)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١/ ٣٠/ ٣٣ و٣/ ٩٩٦/ ٥٥٧٢): حدثني أبي -أبو حاتم الرازي-، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ١٤/ ١٩) -ومن طريقه الحافظ أبو أحمد معمر بن عبدالواحد بن الفاخر الأصبهاني في «مجلس من الأمالي» (٤٧٧-٤٧٨/ ١٧)-: حدثنا محمد بن عوف الطائي، والرامهرمزي في «الأمثال» (١٣-١٤/ ٣)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (١/ ١٢١) من طريق يعقوب بن سفيان، والفريابي -وعنه الآجري في «الشريعة» (١/ ٢٩٤-٢٩٥/ ١٤) -عن ميمون بن الأصبغ وأحمد بن الفرات، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣٩٠/ ٢١٤٢): ثنا فهد بن سليمان ونصر بن مرزوق وهارون بن كامل، والطبري في «جامع البيان» (١/ ١٧٥): ثنا المثنى بن إبراهيم الآملي، والخرائطي في «اعتلال القلوب» (١/ ٣٠/ ٤٢): ثنا علي بن داود، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/ ١٧٧/ ٢٠٢٤): ثنا بكر بن سهل الدمياطي، والحاكم (١/ ٧٣) من طريق أبي إسماعيل الترمذي، وابن بطة العكبري في «الإبانة» (١/ ٢٩٦/ ١٣١) من طريق إبراهيم بن الحسين الهمداني؛ كلهم عن عبدالله بن صالح به.

قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير معاوية بن صالح[أ]: وهو صدوق له أوهام؛ كما في «التقريب».

وأمّا ما يخشى من ضعف عبدالله بن صالح؛ فهو مأمون هنا؛ فإن من الرواة عنه -كما =

....

(أ) تحرف اسمه في «اعتلال القلوب» إلى «عون!!» فليصحح.

صالح-: أن عبدالرحمن بن جبير بن نفير حدثه عن أبيه، عن النوّاس بن سمعان، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً صِراطًا مُسْتَقِيمًا، وَعَلَى جَنَبَي الصِّرَاطِ سُورٌ فِيهِ أَبْوَابٌ مُفَتَّحَةٌ، وَعَلَى الأَبْوَابِ (أراه قال:)**[1] **سُتُورٌ مُرْخَاةٌ، وَعَلَى بَابِ الصِّرَاطِ دَاعٍ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! ادْخُلُوا الصِّرَاطَ جَمِيعًا، وَلا تتعوجوا، وَدَاعٍ يَدْعُو مِنْ فَوق الصِّرَاطِ، فَإِذَا أَرَادَ فَتْحَ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الأَبْوَابِ؛ قَالَ: وَيْحَكَ! لا تَفْتَحْهُ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلِجْهُ، فَالصِّرَاطُ: الإِسْلامُ، وَالسُّتُورُ: حُدُودُ اللَّهِ، وَالأَبْوَابُ الْمُفَتَّحَةُ: مَحَارِمُ اللَّهِ، وَذَلِكَ الدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي مِنْ فَوْقٍ: وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ**».

٩- وحدثني محمد بن إدريس الرازي: [حدثنا آدم بن أبي إياس: حدثنا

= تقدم بيانه-: أبا حاتم الرازي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبا عبيد -القاسم بن سلام-، والفسوي، وقد قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص ٤١٤): «ظاهر كلام الأئمة: أن حديثه في الأول كان مستقيماً، ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك: أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق: كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم؛ فهو من صحيح حديثه، وما يجئ من رواية الشيوخ عنه؛ فيتوقف فيه ....» ا.هـ.

قلت: ومع ذلك توبع؛ تابعه عبدالله بن وهب المصري -وهو ثقة حافظ فقيه-: أخرجه الحاكم (١/ ٧٣) من طريق الحسن بن سفيان، عن حرملة بن يحيى، عن ابن وهب به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا، وقد أقرهما -أيضاً-: شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح الترغيب والترهيب» (٢/ ٥٩٢).

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ١٥)، وزاد نسبته لابن مردويه في «تفسيره».

وانظر: «الترغيب والترهيب» لقوام السُّنة الأصبهاني (١/ رقم ٤٧٣).

وتابعه -أيضاً-: الليث بن سعد، انظر الرواية التالية عند المصنف.

(١) زيادة من المخطوط.

٩- **صحيح** - أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣٩١/ ٢١٤٢): ثنا هاشم بن محمد الأنصاري ونصر بن مرزوق، والآجري في «الشريعة» (١/ ٢٩٦/ ١٥) من طريق يزيد بن محمد بن عبدالصمد، والطبري في «جامع البيان» (١/ ١٧٦): ثنا المثنى بن إبراهيم الآملي،=

الليث بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، (عن أبيه)[(١)]، عن النواس بن سمعان، عن النبي ﷺ؛ قال: «**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَعَلَى جَنْبَي الصِّرَاطِ سُورٌ فِيهِ أَبْوَابٌ مُفَتَّحَةٌ، وَعَلَى الأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرْخَاةٌ، وَعَلَى بَابِ الصِّرَاطِ دَاعٍ يَدْعُو مِنْ فَوقِ الصِّرَاطِ، فَإِذَا أَرَادَ فَتْحَ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الأَبْوَابِ؛ قَالَ: وَيْحَكَ! لا تَفْتَحْهُ؛ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلِجْهُ، فَالصِّرَاطُ: الإِسْلامُ، وَالسُّتُورُ: حُدُودُ اللَّهِ، وَالأَبْوَابُ المُفَتَّحَةُ: مَحَارِمُ اللَّهِ، وَذَلِكَ الدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي مِنْ فَوْقٍ: وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ**».

١٠- وحدثني محمد بن إدريس ....

=والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ٣٨٠-٣٨١/ ٦٨٢١) من طريق جعفر بن محمد القلانسي؛ خمستهم عن آدم به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام المتقدم في معاوية بن صالح.

وتابع آدم بن أبي إياس العسقلانيَّ: الحسنُ بن سوَّار -وهو صدوق-، عن الليث بن سعد به: أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٩/ ١٨١-١٨٢/ ١٧٦٣٤)، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١/ ١٥) -وعنه قوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١/ رقم ٤٧٣)-، وأبو بكر النجاد في «جزء فيه ثلاثة مجالس من الأمالي» -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ٣٨١)، والقاسم بن الفضل الأصبهاني في «الأربعين» (١٨٤-١٨٥/ ٩)-.

وانظر ما بعده.

(١) سقطت من «م»، فحكم -بناء على هذا السقط- الدكتور المعلق عليها بالإرسال»! وهو خطأ محض.

١٠- **إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله)** - أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣٩١-٣٩٢/ ٢١٤٣): حدثنا إبراهيم بن أبي داود، عن يزيد بن عبد ربه به.

وأخرجه الترمذي (٨/ ١٥٢-١٥٣/ ٣٠١٩ - «تحفة»)، والنسائي في «التفسير» (١/ ٥٦٨/ ٢٥٣)؛ قالا: ثنا علي بن حُجْر، وأحمد (٢٩/ ١٨٤-١٨٥/ ٣٦٣٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣٩١-٣٩٢/ ٢١٤٣) عن حيْوة بن شريح، والنسائي في «التفسير» (١/ ٥٦٨/ ٢٥٣)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ١٤/ ١٨)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٨٠/ ١١٤٧) عن عمرو بن عثمان ومحمد بن مصفى، وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٨٥/ =

=٢٨٠)[1] من طريـق يحيى بـن عثمـان الحمصـي، والطحـاوي في «مشـكل الآثـار» (٥/ ٣٩١-٣٩٢/ ٢١٤٣) من طريق الخطاب بن عثمان؛ ستتهم عن بقية به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام المعروف في بقية، والراجح فيـه -عنـدي-: أنـه صـدوق حسن الحديث؛ إذا صرح بالتحديث، وقد صرح هنا بـالتحديث كمـا تـرى؛ فهـو حسـن لذاتـه، صحيح بما قبله.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٤٩٣-ط دار ابن الجـوزي): «وهـو إسناد حسن صحيح، والله أعلم».

فائدة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٤٥-٤٧):

«فقد بيَّن في هذا الحديث العظيم الـذي مـن عرفـه؛ انتفـع بـه انتفاعـاً بالغـاً -إن سـاعده التوفيق-، واستغنى به عن علوم كثيرة: أن قلب كل مؤمن واعظ، والوعظ: هـو الأمـر والنهـي، والترغيب والترهيب.

وإذا كان القلب معموراً بالتقوى؛ انجلت له الأمور وانكشـفت، بخلاف القلـب الخـراب المظلم، قال حذيفة بن اليمان: إن في قلب المؤمن سراجاً يزهر.

وفي الحديث الصحيح: «**إن الدجال مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤه كل مؤمن، قارئ وغير قارئ**»، فدل على أن المؤمن يتبين له ما لا يتبين لغـيره؛ ولا سـيما في الفـتن، وينكشـف لـه حـال الكذاب الوضاع على الله ورسوله؛ فإن الدجال أكذب خلـق الله، مـع أن الله يجـري علـى يديـه أموراً هائلة، ومخاريق مزلزلة؛ حتى إن من رآه افتتن به، فيكشفها الله للمؤمن حتـى يعتقـد كذبهـا وبطلانها.

وكلما قوي الإيمان في القلب: قوي انكشاف الأمور لـه، وعـرف حقائقهـا مـن بواطلهـا، وكلما ضعف الإيمان ضعف الكشف، وذلك مثل السراج القـوي والسـراج الضعيـف في البيـت المظلم؛ ولهذا قال بعض السلف في قوله: ﴿نور على نور﴾ [النور: ٣٥]؛ قال: هـو المؤمـن ينطـق بالحكمة المطابقة للحق وإن لم يسمع فيها بالأثر، فإذا سمع فيها بالأثر: كان نوراً على نور.

فالإيمان الذي في قلب المؤمن يطابق نور القرآن؛ فالإلهـام القلـبي تـارة يكـون مـن جنـس القول والعلم والظن أن هذا القول كذب، وأن هذا العمل باطل، وهذا أرجح من هــذا، أو هـذا أصوب. =

....

(أ) سقط من «المطبوع» (بحير بن سعد) راويه عن خالد بن معدان؛ فليستدرك.

الرازي][(١)]: حدثني يزيدُ بنُ عَبْدِ رَبِّهِ الحمصيُّ: ثنا بقية بن الوليد: حدثني بحير ابن سعد، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن النواس بن سمعان؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ ضَرَبَ مَثَلاً صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، عَلَى كَنَفَي الصِّرَاطِ سُورَانِ لَهُمَا أَبْوَابٌ مُفَتَّحَةٌ، وَعَلَى الأَبْوَابِ سُتُورٌ، وَدَاعٍ يَدْعُو عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ، وَدَاعٍ يَدْعُو مِنْ فَوقِهِ، ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]؛ فَالأَبْوَابُ الَّتِي عَلَى كَنَفَي الصِّرَاطِ: حُدُودُ اللَّهِ، لا يَقَعُ أَحَدٌ فِي حُدُودِ اللَّهِ حَتَّى يَكْشِفَ سِتْرَ اللَّهِ، وَالَّذِي يَدْعُو**

= وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ قال: «**قد كان في الأمم قبلكم مُحَدَّثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد؛ فعمر**»، والمُحَدَّث: هو المُلْهَمُ المُخَاطَبُ في سرِّه. وما قال عمر لشيء: إني لأظنه كذا وكذا؛ إلا كان كما ظن، وكانوا يرون أن السكينة تنطق على قلبه ولسانه.

وأيضاً: فإذا كانت الأمور الكونية قد تنكشف للعبد المؤمن -لقوة إيمانه يقيناً وظناً-؛ فالأمور الدينية كشفها له أيسر بطريق الأولى؛ فإنه إلى كشفها أحوج، فالمؤمن تقع في قلبه أدلة على الأشياء لا يمكنه التعبير عنها في الغالب، فإن كل أحد لا يمكنه إبانة المعاني القائمة بقلبه، فإذا تكلم الكاذب بين يدي الصادق عرف كذبه من فحوى كلامه، فتدخل عليه نخوة الحياء الإيماني فتمنعه البيان، ولكن هو في نفسه قد أخذ حذره منه، وربما لوح -أو صرح- به خوفاً من الله، وشفقة على خلق الله؛ ليحذروا من روايته، أو العمل به.

وكثير من أهل الإيمان والكشف يلقي الله في قلبه أن هذا الطعام حرام، وأن هذا الرجل كافر، أو فاسق، أو ديوث، أو لوطي، أو خمار، أو مغن، أو كاذب، من غير دليل ظاهر؛ بل بما يلقي الله في قلبه.

وكذلك بالعكس، يلقي في قلبه محبة لشخص، وأنه من أولياء الله؛ وأن هذا الرجل صالح، وهذا الطعام حلال، وهذا القول صدق؛ فهذا وأمثاله لا يجوز أن يستبعد في حق أولياء الله المؤمنين المتقين.

وقصة الخضر مع موسى هي من هذا الباب، وأن الخضر علم هذه الأحوال المعينة بما أطلعه الله عليه.

وهذا باب واسع يطول بسطه، قد نبهنا فيه على نكت شريفة، تطلعك على ما وراءها».

(١) ما بين المعقوفتين زيادة وإلحاق من الحاشية بقلم مغاير لأصلها.

مِنْ فَوقِهِ: وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِهِ».

١١- حدثنا أبو سلمة -يحيى بن خلف-: ثنا أبو عاصم، عن عيسى بن ميمون: ثنا ابن أبي نجيح، عن مجاهدٍ في قول اللَّهِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ قال: البِدَعُ، والشُّبُهاتُ.

١٢- حدثنا إسحاق: [ثنا روح، عن شبلٍ، عن ابن أبي نجيح، عن

١١- **مقطوع صحيح** -أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٥٤-٥٦/ ٧٨٥) من طريق يحيى بن منصور، عن يحيى بن خلف -أبي سلمة- به.

وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (٩/ ٦٧٠): ثنا محمد بن عمرو الباهلي، عن أبي عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وعيسى بن ميمون: هو الجرشي المكي.

وانظر ما بعده.

١٢- **مقطوع صحيح.**

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/ ٢٩٣) عن أبي بكر بن خلاد ومحمد ابن أحمد بن مخلد؛ كلاهما عن محمد بن يونس الكديمي، عن روح بن عبادة به.

وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (٩/ ٦٧٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٤٢٢)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٨٤-١٨٥/ ٢٠١)، والهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٥٤-٥٦/ ٧٨٥) من طرق عن أبي أسامة -حماد بن أسامة-، والطبري (٩/ ٦٧٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/ ٢٩٣)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٩٨/ ١٣٤) من طرق عن أبي حذيفة -موسى بن مسعود- النهدي؛ كلاهما عن شبل بن عباد به.

قلت: وهذا سند صحيح كسابقه.

وقد أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٤/ ١١٣/ ٣٦١٢)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٦/ ٢٠٨/ ٥٦٩٦): ثنا أبو أسامة، عن بعض المكيين، عن مجاهد به.

قال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف».

وقال في «المختصرة» (٨/ ٣٧٢/ ٦٤١٩): «رواه إسحاق بن راهويه بسند فيه راو لم يُسمَّ».

وتابع شبل بن عباد: ورقاء بن عمر اليشكري، عن ابن أبي نجيح به. =

مجاهد: ﴿وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُم عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ قال: البِدَعُ، والشُّبُهاتُ[(١)].

١٣- حدثنا إسحاق][(٢)]: أنبأ جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن عبدالله؛ قال: الصراط مُحْتَضَرٌ، يحضره الشياطين، ينادون: يا عبد الله! هلُمَّ، يا عبد الله! هلُمَّ هذا الطريق؛ ليصدُّوا عن سبيل الله، فاعتصموا بحبْلِ الله.

قال: حَبْلُ الله؛ هو: كتاب الله.

= أخرجه الدارمي في «سننه» (٢/ ٢٤٥/ ٢١٤- «فتح المنان»)، وعبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٦/ ٢٦٠) -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٥٥-٥٦/ ٧٨٥)-، والهروي (٧٨٥) من طرق عنه به.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ٢٦٠)، وزاد نسبته لابن أبي شيبة، وابن المنذر، وأبي الشيخ في «تفاسيرهم».

(١) هذا الأثر سقط بتمامه من طبعة دار الفكر بدمشق، ودار الثقافة الإسلامية بالرياض، وهو في المخطوط.

١٣- موقوف صحيح.

أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٢٥٩-٢٦٠/ ٤٤)، والفريابي -وعنه الآجري في «الشريعة» (١/ ٢٩٧/ ١٦)، وابن بطة في الإبانة» (١/ ٢٩٨-٢٩٩/ ١٣٥): ثنا عثمان بن أبي شيبة، والطبري في «جامع البيان» (٥/ ٦٤٥): ثنا محمد بن حميد الرازي؛ ثلاثتهم عن جرير بن عبدالحميد به.

قلت: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

عبدالله: هو ابن مسعود -رضي الله عنه-.

أبو وائل: هو شقيق بن سلمة.

ومنصور: هو ابن المعتمر.

وتابع جريراً: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، عن منصور به.

أخرجه الفريابي في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٣/ ٧٠٩) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٢١٢/ ٩٠٣١) -وعنه الشجري في «الأمالي» (١/ ٧٤)-.

وانظر ما بعده.

(٢) ما بين المعقوفتين إلحاق من الحاشية.

١٤- وحدثنا إسحاق: أنبأ وكيع، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله... مثله.

١٥- حدثنا إسحاق: أنبأ سفيان، عن جامع بن أبي راشد، عن أبي وائل، عن عبد الله؛ قال: حبل الله الذي أَمَرَ به: القرآنُ[1].

١٦- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: أنبأ ....

١٤- **موقوف صحيح.**

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٥/ ٦٤٦): حدثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، عن وكيع به.

وأخرجه الدارمي في «مسنده» (١٠/ ٤٢٣/ ٣٥٨١ -«فتح المنان»)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٣٩٧/ ١٨٦٧) عن جعفر بن عون، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٩٧/ ٧٤) من طريق أبي معاوية -محمد بن خازم- الضرير، وقوام السُّنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ١٦٨-١٦٩/ ١١٩) من طريق يعلى بن عبيد؛ ثلاثتهم عن الأعمش به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين -أيضاً-.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٧٠٩)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن الأنباري في «المصاحف»، وابن مردويه.

١٥- **موقوف صحيح** -أخرجه ابن المنذر في «تفسيره» (١/ ٣١٩/ ٧٧٢): حدثنا زكريا ابن داود: حدثنا إسحاق بن راهويه -وهذا في «التفسير» له- به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١٠٨٣/ ٥١٩ - تكملة) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٢١٢/ ٩٠٣٢) -وعنه الشجري في «الأمالي» (١/ ٧٤)-، وابن المنذر في «تفسيره» (١/ ٣١٩/ ٧٧٢) من طرق عن سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٧٠٩)، وزاد نسبته لابن أبي شيبة، وقال: «بسند صحيح».

[1] هذا الأثر ليس في المخطوط، وهو في المطبوع.

١٦- **موقوف صحيح.**

أخرجه الثعلبي في «الكشف والبيان» (١/ ١٢٠) من طريق زكريا بن عدي، عن =

مِسْعَرٌ[1]، عن منصور، عن أبي وائل، عن عبد اللَّه؛ قال: الصراط المستقيم؛ هو: كتاب اللَّه.

١٧- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع، عن الحسن بن صالح، عن عبد اللَّه بن محمد بن عَقِيل، عن جابر بن عبد اللَّه: الصِّراطُ المستقيمُ؛ هو: الإسلامُ.

=مسعر[أ] به.

والأثر في «تفسير وكيع»؛ كما في «الدر المنثور» (١/ ٣٩).

وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ١٧٣)، والحاكم (٢/ ٢٥٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٣٣٧/ ١٧٩٠) من طريق أبي أحمد الزبيري، وأبي داود الحفري، ومهران بن أبي عمر الرازي؛ ثلاثتهم عن سفيان الثوري، عن منصور به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٣٩) وزاد نسبته لعبد بن حميد وابن المنذر وابن الأنباري في «المصاحف».

(١) في «م»: «مسعود!»؛ وهو تحريف قبيح جدًّا، وصوابه: مسعر، وهو ابن كدام.

١٧- **موقوف حسن.**

أخرجه وكيع بن الجراح في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١/ ٣٨) به.

وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ١٧٣) من طريق حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي، والحاكم (٢/ ٢٥٨-٢٥٩) من طريق أبي نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي، والثعلبي في «الكشف والبيان» (١/ ١٢٠) من طريق عقبة بن سليمان؛ ثلاثتهم عن الحسن بن صالح به.

وأخرجه الطبري من طريق علي بن صالح، عن ابن عقيل به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قلت: بل هو حسن فقط؛ للكلام المعروف في عبدالله بن محمد بن عقيل، وهو صدوق حسن الحديث؛ كما قال الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، والحميدي، وغيرهم.

والأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٣٨)، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن المنذر، والمحاملي في «الأمالي».

....

(أ) في المطبوع: «مقتضى!» وهو تحريف، والتصويب من «الأصل الخطي» (ج١/ ق١٢/ ب).

١٨- حدثنا أحمد بن عَبْدَةَ: ثنا حماد بن زيد، عن عاصم الأحـول؛ قـال: قال لنا أبـو العاليـة[١]: تعلَّمـوا الإسـلام، فـإذا تعلَّمتمـوه؛ فـلا ترغبـوا عنـه، وعليكم بالصراط المستقيم؛ فإنه الإسلام، ولا تحرِّفوا الصـراط يمينًـا وشمـالاً، وعليكم بسُنَّة نبيكم ﷺ، والذي كانوا عليه مـن قبـل أن يقتلـوا صـاحبهم[٢]، ويفعلوا الذي فعلوا؛ فإنَّا قد قرأنا القرآنَ من قبـل أن يقتلـوا صـاحبهم، ومـن قبل أن يفعلوا الذي فعلوا بخمسَ عَشْرَةَ سنة، وإيَّاكم وهذه الأهواء التي تلقـي

١٨- **مقطوع صحيح** - أخرجه ابن وضاح في «كتاب فيه ما جـاء في البـدع» (٧٥/ ٧٧) من طريق أسد بن موسى، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٠٢٣) من طريـق إسـحاق بـن عيسـى، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٠٠-٣٠١/ ١٩)، وابن بطة في «الإبانـة» (١/ ٢٩٩-٣٠٠/ ١٣٦)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقـاد أهـل السُّنة» (١/ ٥٦/ ١٧ و١٢٧/ ٢١٤)، والهـروي في «ذم الكلام» (٤/ ٦٨-٦٩/ ٨٠٥) من طرق عن سليمان بن حرب، وابن عسـاكر في «تـاريخ دمشـق» (٢٠/ ١٣٦) من طريق أبي محمد بن عيسى، وابن بطة في «الإبانـة» (١/ ٣٣٨/ ٢٠٢) مـن طريـق أبي سلمة -موسى بن إسماعيل- التبوذكي؛ خمستهم عن حماد بن زيد به.

وأخرجـه عبدالـرزاق في «المصنـف» (١١/ ٣٦٧/ ٢٠٧٥٨) -ومـن طريقـــه أبـو نعيـم الأصبهـاني في «حليـة الأوليـاء» (٢/ ٢١٨) -عـن معمـر، والهروي في «ذم الكــلام» (٤/ ٦٧-٦٨/ ٨٠٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ١٣٦-١٣٧) من طريقين عن شعبة، وأبو نعيم الأصبهاني في «الحلية» (٢/ ٢١٨)، والهـروي في «ذم الكـلام» (٤/ ٦٨-٦٩/ ٨٠٥) مـن طريقـين عن عبدالله بن المبارك، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢١٨) -ومـــن طريقـه ابـن عسـاكر في «تـاريخ دمشق» (٢٠/ ١٣٧)، وابن الجـوزي في «تلبيـس إبليـس» (ص١٤)-، والهـروي في «ذم الكـلام» (٤/ ٦٨-٦٩/ ٨٠٥) من طريقين عن سفيان بن عيينة؛ أربعتهم عن عاصم الأحول به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

فائدة: قال الآجري -رحمه الله- عقب هذا الأثر: «علامة من أراد الله به خيرًا؛ سلوك هذا الطريق: كتاب الله، وســنن رسـول الله ﷺ، وسـنن أصحابـه -رضـي الله عنهـم- ومـن تبعهـم بإحسان، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلد إلى آخر ما كان مـــن العلمـاء؛ مثـل: الأوزاعـي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والقاسم بن سلام، ومن كان على مثل طريقتهم، ومجانبة كل مذهب يذمه هؤلاء العلماء».

(١) رُفَيْع بن مِهْران الرِّياحي -بكسر الراء التحتانية-.

(٢) هو أمير المؤمنين، والخليفة الراشد: عثمان بن عفان -رضي الله عنه-.

بين الناس العداوة والبغضاء.

فأخبرت به الحسن، فقال: صدق، ونصح.

وحدَّثت به حفصة بنت سيرين، فقالت لي: بأهلي أنت! هل حدثت بهذا محمدًا؟ قلت: لا، قالت: فحدِّثْهُ إيَّاه.

١٩- حدثنا محمود بن غيلان: أنبأ أبو النضر -يعني: هاشم بن القاسم-: ثنا حمزة بن المغيرة -قال أبو النَّضر: وكان أَعْبَدَ رَجُلٍ بالكوفة-؛ قال: ثنا عاصم الأحول، عن أبي العالية، في قول اللَّه: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]؛ قال: هو النبي ﷺ وصاحباه: أبو بكر، وعمر.

قال: فذكرت ذلك للحسن، فقال: صدق أبو العالية، ونصح.

٢٠- حدثني محمد بن إدريس: ثنا أحمد بن أبي الحواري: ثنا مروان بن

١٩- **مقطوع حسن الإسناد** -أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ١٧٥): ثنا عبدالله ابن كثير الآملي، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣٠/ ٣٤): ثنا سعدان بن نصر، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٠٢٣) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ١٣٦) -من طريق الفضل بن سهل؛ ثلاثتهم عن هاشم بن القاسم به.

وأخرجه ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٢٩) معلقاً.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله ثقات؛ غير حمزة بن المغيرة، وهو لا بأس به؛ كما في «التقريب».

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٥٩) عن علي بن حمشاذ العدل، عن الحارث بن أبي أسامة، عن هاشم بن القاسم به؛ لكن جعله من قول حبر الأمة -عبدالله بن عباس-.

قلت: وهذا سند حسن؛ رجاله كلهم ثقات؛ عدا حمزة، وهو لا بأس به.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٤٩٣) -بعد أن ذكر أقوال أهل العلم في تفسير هذه الآية-: «وكل هذه الأقوال صحيحة، وهي متلازمة؛ فإن من اتبع النبي ﷺ واقتدى باللَّذَيْن مِن بعده -أبي بكر وعمر-؛ فقد اتبع الحق، ومن اتبع الحق؛ فقد اتبع الإسلام، ومن اتبع الإسلام؛ فقد اتبع القرآن، وهو كتاب الله، وحبله المتين، وصراطه المستقيم؛ فكلها صحيحة يصدق بعضها بعضاً، ولله الحمد».

٢٠- **ضعيف** - تفرد به المصنف. =

محمد: ثنا يزيد بن السِّمْطِ[1] -وكان ثقة-، عن الوضين بن عطاء[2]، عن يزيد ابن مرثد؛ قال: قال رسول اللّه ﷺ: **«كُلُّ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ثَغْرَةٍ مِنْ ثُغَرِ الإِسْلامِ، اللَّهَ اللَّهَ! لا يُؤتَى الإِسْلامُ مِنْ قِبَلِكَ»**.

٢١- حدثنا محمد بن إدريس: ثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف الفِرْيابيُّ: ثنا أيوب بن سُوَيْد: سمعت الأوزاعيَّ يقول: كان يُقال: ما من مسلم إلاَّ وهو قائم على ثَغْرَةٍ من ثُغَرِ الإسلام، فمن استطاع ألاَّ يُؤتى الإسلامُ من ثَغْرته؛ فليفعل.

٢٢- حدثني محمد بن إدريس: حدثني أحمد بن أبي الحواري: حدثني إسحاق بن خلف -وكان من الخائفين-؛ قال: قال الحسن بن حَيٍّ: إنما المسلمون على الإسلام بمنزلة الحصن، فإذا أحدث المسلم حدثًا؛ ثُغِرَ في

= قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (٣/ ٣٠٩/ ١١٦٥): «فيه علتان:

الأولى: الإرسال؛ فإن ابن مرثد -هذا- تابعي له مراسيل؛ كما في «التقريب».

والأخرى: الوضين بن عطاء؛ فإنه مختلف فيه، وقد جزم الحافظ بأنه سيىء الحفظ؛ فيخشى أن يكون أخطأ في رفعه، فقد عقبه المروزي بروايتين موقوفتين على الأوزاعي والحسن بن حي، وفيهما ضعف، والله أعلم».

وانظر: «الصحيحة» (٣٧٨).

(١) في «م»: «الشمط» -بمعجمة-!!

(٢) في «م»: «عطا» !!

٢١- مقطوع حسن الإسناد.

أيوب بن سويد: صدوق يخطىء؛ كما في «التقريب».

وإبراهيم الفريابي: صدوق، تكلم فيه الساجي؛ كما في «التقريب».

٢٢- مقطوع ضعيف الإسناد.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ إسحاق بن خلف -هذا- مجهول، لم أر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأحمد بن أبي الحَواري: هو ابن عبدالله بن ميمون التَّغْلِبي -بفتح المثناة، وسكون المعجمة، وكسر اللام- ثقة زاهد؛ كما في «التقريب».

الإسلام من قِبَلِهِ، فإن أحدث المسلمون كلُّهم؛ فَاثبُت أنت على الأمر الذي لو اجتمعوا عليه لقام الدِّين للَّه بالأمر الذي أراده من خلقه، لا يؤتى الإسلام من قبلك.

٢٣- حدثنا أبو قدامة -عبيد اللَّه بن سعيد-: ثنا عبد الرحمن بن مهدي:

٢٣- **إسناده ضعيف (وهو حسن لغيره)** - أخرجه ابن وضاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» (١٦٠-١٦١/ ٢٣٤)- ومن طريقه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها» (٣/ ٦٤٢-٦٤٣/ ٢٩٤) -عن موسى بن معاوية، والمحاملي في «الأمالي» -ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (٢/ ٥٨٨-٥٨٩/ ٧٤٦)-: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/ ١٥٢-١٥٣/ ١٤٦٥) من طريق عبدالله بن هاشم الطوسي، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٨٨-٥٨٩/ ٧٤٦) من طريق محمد ابن ماهان؛ أربعتهم عن عبدالرحمن بن مهدي به.

وأخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٧٤/ ٢٢٤): ثنا عبدالله بن عثمان بن جَبَلة -بفتح الجيم والموحدة- المروزي، الملقب بـ «عَبْدَانَ»، وأبو داود (٤/ ١٢٣/ ٤٣٤١) -ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٨٨-٥٨٩/ ٧٤٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٩٢)-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٢/ ١٠٨-١٠٩/ ٣٨٥ - «إحسان»)-، وابن أبي عاصم في «العلم»، و«الزهد» (١٣٣/ ٢٦٦) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢١/ ٥٦٣)-، وأبو القاسم البغوي في «حديث أبي الربيع الزهراني»، و«معجم الصحابة» (١/ ٥٦٥/ ٣٨٣) -وعنه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٨٨-٥٨٩/ ٧٤٦)-، والحسن بن سفيان في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٢٠١-٢٠٢/ ٩٢٧٨)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٠) عن سليمان بن داود العتكي -أبي الربيع الزهراني[أ]-، والترمذي (٥/ ٢٥٧-٢٥٨/ ٣٠٥٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٨٢/ ٥٨٧)، و«مسند الشاميين» (١/ ٤٢٨-٤٢٩/ ٧٥٣) -ومن طريقه عبدالغني المقدسي في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٣٤-٣٥/ ٣٨) -عن سعيد بن يعقوب الطالقاني، وابن أبي الدنيا في «الصبر» (١٨-٢٠/ ٢)، و«كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٤١/ ٢) -ومن طريقه عبدالغني المقدسي في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (١٨-١٩/ ١٩)-: ثنا =

....

(أ) تحرف اسمه في «معجم الصحابة» إلى «أبي سريج»! وله -أعني: المعلق عليه- من مثل هذه التحريفات الشيء الكثير، فاللَّه المستعان.

= أحمد بن جميل المروزي، وابن وضاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» (١٤٩/ ٢٠٨) عن زهير ابن عباد، والطبري في «جامع البيان» (٩/ ٤٨-٤٩) من طريق سويد بن نصر والوليد بن مسلم، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٤٢٩/ ٧٥٣) من طريق حبان بن موسى، والبغوي في «شرح السُّنة» (١٤/ ٣٤٧-٣٤٨/ ٤١٥٦)، و«معالم التنزيل» (٣/ ١١٠) من طريق عيسى بن نصر، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٨٢/ ٥٨٧)، و«مسند الشاميين» (١/ ٤٢٨-٤٢٩/ ٧٥٣) - ومن طريقه عبدالغني المقدسي في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٣٤-٣٥/ ٣٨)- من طريق محمد بن عيسى الطباع، والهروي في «ذم الكلام» (٥/ ١٥٢-١٥٣/ ١٤٦٥) من طريق محمد بن موسى، ونعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٦٢٣/ ١٧٤١)؛ كلهم عن عبدالله بن المبارك به.

وتابع عبدالله بن المبارك عن عتبة؛ كل من:

١- **صدقة بن خالد الدمشقي**: أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٣٣٠-١٣٣١/ ٤٠١٤)، وأبو عبيد الهروي -القاسم بن سلّام- في «الناسخ والمنسوخ» (٢٨٦-٢٨٧/ ٥٢٤) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/ ٦٤١-٦٤٢/ ٢٩٣)-، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٤٢٩/ ٧٥٤) عن هشام بن عمار، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ٢١١-٢١٢/ ١١٧١) من طريق أبي مسهر -عبدالأعلى بن مسهر-؛ كلاهما عن صدقة به.

٢- **محمد بن شعيب بن شابور**: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ٢١٣/ ١١٧٣) من طريق موسى بن هارون الحمّال، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٤/ ١٢٢٥/ ٦٩١٥)، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «فوائده» -وعنه الحاكم (٤/ ٣٢٢)- وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٩١-٩٢)، و«الاعتقاد» (ص٣٣٨)، و«الآداب» (١٣٤/ ٢٠٢) -ومن طريقه وطريق غيره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ١٥٩)-؛ قالا: ثنا العباس بن الوليد بن مزيد؛ كلاهما عن محمد بن شعيب به.

٣- **بقية بن الوليد**: أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٦٢٣/ ١٧٤١)، وابن أبي داود -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/ ٦٤٣-٦٤٤/ ٢٩٥)-.

٤- **أيوب بن سويد الرملي**: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٩/ ٤٨).

٥- **صدقة بن يزيد الخراساني**: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ٢١٢-٢١٣/ ١١٧٢).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (٣/ ٩٤-٩٥/ ١٠٢٥) -متعقباً-: «كذا قال! وفيه عندي نظر؛ فإن عمرو بن جارية وأبا أمية (الشعباني) لم يوثقهما أحد من الأئمة=

ثنا عبد اللّه بن المبارك، عن عتبة بن أبي حكيم، عن عمرو بن جارية[1] اللخمي، عن أبي أمية الشعباني؛ قال: لقيت أبا ثعلبة الخُشَنيَّ، فسألته عن قوله: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾

=المتقدمين غير ابن حبان، وهو متساهل في التوثيق؛ كما هو معروف عند أهل العلم، ولذلك لم يوثقهما الحافظ في «التقريب»، وإنما قال في كل منهما: «مقبول»؛ يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فليّن الحديث -كما نص عليه في المقدمة من «التقريب»-، ثم إن عتبة بن أبي حكيم فيه خلاف من قبل حفظه، وقال الحافظ فيه:

«صدوق يخطئ كثيراً»؛ فلا تطمئن النفس لتحسين إسناد هذا الحديث، لا سيما والمعروف في تفسير الآية يخالفه في الظاهر، وهو ما أخرجه أصحاب «السنن» وأحمد وابن حبان في «صحيحه» (١٨٣٧) وغيرهم بسند صحيح، عن أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-: أنه قام فحمد الله، ثم قال: يا أيها الناس! إنكم تقرأون هذه الآية: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإنكم تضعونها على غير موضعها، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا المنكر ولا يغيرونه؛ **يوشك أن يعمهم بعقابه**». وقد خرجته في «الصحيحة» (١٥٦٤).

لكن؛ لجملة «أيام الصبر» شواهدُ خرجتها في «الصحيحة» -أيضاً-؛ فانظر تحت الحديثين (٤٩٤ و٩٥٧).

تنبيه: مع كل هذه العلل في هذا الحديث؛ فقد صححه الشيخ الغماري في «كنزه»! وكأنه قلّد في ذلك الترمذي دون أي بحث -أو تحقيق- أو أنه اتبع هواه الذي ينبئك عنه تعليقه عليه، الذي يستغله المتهاونون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ والمخالفة للآية السابقة! والله المستعان».

وقال في «مشكاة المصابيح» (٤/ ٤٨٦-«هداية الرواة»): «إسناده ضعيف؛ فيه عمرو بن جارية اللخمي، لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه غير عتبة بن أبي حكيم، وهو مختلف فيه، ولقد أخطأ الأخ الداراني في زعمه في تعليقه على «الموارد» (٦/ ٩٣) أنه روى عنه أكثر من واحد!

انظر الرد عليه، ومخالفته للحفاظ برأيه في «تيسير انتفاع الخلان - ترجمة عمرو بن جارية»، و«الصحيحة» (٩٠٧)» ا.هـ.

وضعفه -أيضاً- في «ضعيف موارد الظمآن» (١٣٥/ ٢٢٣).

وللحديث جملة من الشواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن، وقد فصلتها في كتابي «القابضون على الجمر» (ص ١٣-٢٣)، فانظره غير مأمور.

(١) في «م»: «جابر»، ولم يتنبه له المعلق عليه.

[المائدة: ١٠٥]، فقال: أما والله لقد سألتُ عنها خبيرًا؛ سألتُ عنها رسولَ الله ﷺ، فقال: «**بَلِ ائْتَمِرُوا بِالمَعْرُوفِ، وَتَنَاهُوا عَنِ المُنْكَرِ، فَإِذَا رَأَيتَ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤْثِرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ؛ فَعَلَيكَ نَفْسَكَ، وَإِيَّاكَ وَأَمْرَ العَوَامِّ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُم أَيَّامًا**[1]**، الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ قَبْضٍ عَلَى الجَمْرِ، لِلعَامِلِ فِيهِم مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلاً يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ**».

قال: وزادني غيره: قيل له: خمسين منهم؟ قال: «**خَمْسِينَ مِنْكُم**».

٢٤- حدثني محمد بن إدريس: ثنا عبد الله بن يوسف التِّنِّيسِيُّ: ثنا خالد

---

(١) في جميع الأصول: «أيام»، وهو خطأ صوابه ما أثبته؛ كما يقتضيه السياق، ونص عليه في الحاشية: لعله: «أيامًا» بالنصب منونًا في الموضعين كلاهما.

قلت: أما الموضع الأول، فهو كذلك، وأما الموضع الثاني بالفتح؛ كما لا يخفى.

٢٤- **حسن لغيره** - أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ٢٥٨- ٢٥٩/ ٤٤١٦ - «مجمع البحرين»)، و«المعجم الكبير» (١٧/ ١١١/ ٢٨٩)، و«مسند الشاميين» (١/ ٣٣/ ١٧): حدثنا بكر بن سهل الدمياطي، عن عبدالله بن يوسف به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٢): «رواه الطبراني عن شيخه بكر بن سهل، عن عبدالله بن يوسف؛ وفيهما كلام!».

قلت: فيه نظر من وجهين:

الأول: أن بكر بن سهل توبع عليه، تابعه الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي، عند المصنف.

الثاني: أن عبدالله بن يوسف -وهو التنيسي- ثقة متقن من شيوخ البخاري، ولم يتكلم فيه أحد، فلعل الهيثمي -رحمه الله- اشتبه عليه براو آخر.

وفات الهيثمي -كعادته- إعلال الحديث بما هو جدير أن يُعلَّ به؛ وهو الانقطاع؛ فإن إبراهيم بن أبي عبلة لم يدرك عتبة بن غزوان -رضي الله عنه-.

قال الطبراني في «مسند الشاميين» -مبوباً لهذا الحديث-: «إبراهيم بن أبي عبلة، عن عتبة ابن غزوان السلمي؛ ولم يسمع منه».

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٤٢): «أرسل عن عتبة بن غزوان».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ٢/ ٨٩٢/ ٤٩٤): «وإسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات؛ لولا أن إبراهيم بن أبي عبلة عن عتبة بن غزوان مرسل؛ كما في «التهذيب»». =

= لكن الحديث صحيح بشواهده الكثيرة؛ منها:

١- **حديث أبي ثعلبة الخشني** -رضي الله عنه-، وقد تقدم قبل هذا.

٢- **حديث أنس بن مالك** -رضي الله عنه- بنحوه:

أخرجه الترمذي في «سننه» (٤/ ٥٢٦/ ٢٢٦٠)[أ]، و«العلل الكبير» (٢/ ٨٣١/ ٣٦٢ - ترتيب أبي طالب القاضي) -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٥٧٥- ٥٧٦/ ٧١٠)، والمراغي في «مشيخته» (ص٣٢٧)-، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٧١١)، وأبو بكر -يوسف بن القاسم- الميانجي في «الجزء الثامن من حديثه» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٥٧٦)-، وأبو عمرو بن حمدان في «فوائد الحاج» -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢١/ ٣٨٥-٣٨٦)-، وابن بطة في الإبانة» (١/ ١٩٥/ ٣٠)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/ ١٥٥-١٥٦/ ١٤٦٦)، والحسن العطار في «فتيا وجوابها» (٨٧/ ٢٨)، وأبو الغنائم محمد بن علي النرسي في «مشيخته» -ومن طريقه الحافظ العراقي في «الأربعين العشارية» (٢٠٥/ ٣١ و٢١٦/ ٣٦)-، وأبو عبدالله -محمد بن أحمد بن إبراهيم الحطّاب- الرازي في «السداسيات - تخريج أبي طاهر السِّلفي» -ومن طريقه بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة في «مشيخته» (١/ ١٤٢- ١٤٣ - تخريج البرزالي)، والسمعاني في «المنتخب من معجم الشيوخ» (١/ ١٢٤)، والمراغي في «مشيخته» (ص٣٢٨)- من طرق عن إسماعيل بن موسى الفزاري، عن عمر بن شاكر[ب]، عن أنس به.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وعمر بن شاكر شيخ بصري، قد روى عنه غير واحد من أهل العلم».

وقال في «العلل الكبير»: «سألت محمداً -يعني: ابن إسماعيل البخاري- عن عمر بن شاكر؟ فقال: هو مقارب الحديث، روى عنه عثمان الكاتب وغير واحد».

قال الحافظ العراقي: «هذا حديث غريب ... وعمر بن شاكر روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: ضعيف، يروي عن أنس المناكير.

وإسماعيل بن موسى: روى عنه أصحاب «السنن»؛ خلا النسائي، وروى عنه ابن خزيمة، وأبو يعلى الموصلي، وآخرون. ووثقه النسائي؛ فقال: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن عدي: إنما أنكروا عليه الغلوَّ في التشيع، وأما في الرواية؛ فقد احتمله الناس ورووا عنه» ا.هـ.

وقال البرزالي: «حديث غريب من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه-، تفرد به: =

....

(أ) ليس في «جامع الترمذي» حديث ثلاثي سواه. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤٥٩).

(ب) في «الإبانة»: «عمر بن سالم»، وهو تصحيف.

= عمر بن شاكر البصري عنه، قال الترمذي: روى عنه غير واحد من أهل العلم، وقال عبدالرحمن ابن أبي حاتم الرازي: ضعيف، يروي عن أنس المناكير، وقال أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني الحافظ: «يحدث عن أنس بنسخة قريب من عشرين حديثاً غير محفوظة»؛ ذكر منها هذا الحديث.

ولا نعلم رواه عن عمر بن شاكر غير إسماعيل بن موسى الفزاري الكوفي، ويعرف بابن ابنة السُّدّي، وله كنيتان: أبو محمد، وأبو إسحاق. وقد رواه عنه الإمام أبو عيسى الترمذي، فوقع لنا موافقة عالية، وليس في «جامع الترمذي» حديث ثلاثي الإسناد سوى هذا الحديث».

وقال العلائي: «وهو حديث عزيز حسن».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٢/ ٦٤٥/ ٩٥٧) -تعقيباً على كلام الترمذي-: «قلت: وهو ضعيف -يعني: عمر بن شاكر-؛ كما في «التقريب»[أ]».

قلت: وهو كما قال، وقال الذهبي في «الميزان»: «بصري واهٍ، له عن أنس نحو عشرين حديثاً مناكير».

٣- **حديث عبدالله بن مسعود** -رضي الله عنه-: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٥/ ١٧٨-١٧٩/ ١٧٧٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٨٢-١٨٣/ ١٠٣٩٤)، والدارقطني في «الأفراد» (ق٢٠٨/أ) عن أحمد بن عثمان بن حكيم، عن سهل بن عامر البجلي[ب]، عن عبدالله ابن نمير، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن ابن مسعود به.

قال الدارقطني: «تفرد به: سهل بن عامر البجلي، عن عبدالله بن نمير، عن الأعمش، عن زيد».

وقال البزار: «لا نعلمه يروى عن عبدالله إلا من هذا الوجه».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٢): «ورجال البزار رجال الصحيح غير سهل ابن عامر البجلي، وثقه ابن حبان».

قلت: وهو ضعيف بمرة؛ قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، روى أحاديث بواطيل، أدركته بالكوفة وكان يفتعل الحديث»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا يستحق الترك»، ووثقه -كعادته- ابن حبان!

انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٠٢)، و«الكامل» (٣/ ١٢٧٩-١٢٨٠)، و«ثقات ابن حبان» (٨/ ٢٩٠)، و«لسان الميزان» (٣/ ١١٩-١٢٠). =

....

(أ) ومن الغرائب العجائب: ما نقله بشار عواد في تعليقه على «تهذيب الكمال» عن الحافظ في «التقريب» أنه قال عن عمر -هذا-: «صدوق»! وهذا مما لا وجود له؛ فليصحح.

(ب) في «الكبير»: «سهل بن عثمان البجلي»، وفي «كشف الأستار» (٣٣٧٠): «سهيل بن عامر البجلي»، والمثبت هو الصواب.

ابن يزيد بن صبيح المرِّي، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عتبة بن غزوان -أخي بني مازن بن صعصعة، وكان من الصحابة-: أن رسول اللَّه ﷺ؛ قال: **«إنَّ مِنْ وَرَائِكُم أيَّامَ الصَّبْرِ، لِلمُتَمَسِّكِ فِيهِنَّ يومئذٍ بِمَا أنْتُم عَلَيهِ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنكُم»**، قالوا[1]: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَو مِنهُم؟ قال: «**بَلْ مِنْكُم**».

ومدح اللَّه -عزَّ وجلَّ- الذين قَبِلُوا عن رسول اللَّه ﷺ ما أَدَّى إليهم عن اللَّهِ، وأثنى عليهم؛ وهم المهاجرون والأنصار من أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وضرب بهم المثل في التوراة والإنجيل، فقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ...﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

وقال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ...﴾ الآية [الفتح: ١٨].

فهم حُجَّةُ اللَّهِ على خلقه بعد رسوله[2] ﷺ، يُؤَدُّون عن الرسول ﷺ ما أدى إليهم؛ لأنه بذلك أمرهم، فقال: «**لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنكُمُ الغَائِبَ**»[3]، فَمَضَوا

= قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ٢/ ٨٩٣): «وابن عامر -هذا- ضعيف».

وبالجملة؛ فالحديث -على أقل أحواله- حسن لغيره بمجموع شواهده، وانظر -غير مأمور- كتابي: «القابضون على الجمر» (ص ١٧-٢٣).

(١) في «م»: «قال»؛ وهو خطأ.

(٢) في «م»: «رسول اللَّه».

(٣) **صحيح** - أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ١٩٩/ ١٠٥) -واللفظ له-، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣٠٥-١٣٠٦/ ١٦٧٩) من حديث أبي بكرة -نفيع بن الحارث- الثقفي -رضي الله عنه- به.

وانظر: «صحيح البخاري» (١/ ١٥٧-١٥٨/ ٦٧ -أطرافه)، و«خلق أفعال العباد» (١٢٧ - ١٢٨/ ٣٩٦ و١٢٨/ ٣٩٧).

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ١٩٧-١٩٨/ ١٠٤)، و«خلق أفعال العباد» (١٢٧/ ٣٩٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٨٧-٩٨٨/ ١٣٥٤) من حديث أبي شريح العدوي=

على منهاج نبيِّهم، مُتَّبعين حكمَ القرآن وسنةَ الرسول ﷺ.

ومدحهم النبي ﷺ، فقال: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي**»(١)، وأمر باتباع سُنَّته وسُنَّةِ الخلفاء الراشدين المهديين بعده، وحذر أُمَّتَه المحدثاتِ التي أُحدثت بعدهم،

=الخزاعي -رضي الله عنه- به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٥٧٣/ ١٧٣٩)، و«خلق أفعال العباد» (٩٩/ ٣١٥ و١٢٦-١٢٧/ ٣٩٤)، وأبو عمرو -أحمد بن محمد بن حكيم -المديني في «جزء فيه قول النبي ﷺ: نضر الله امرأً سمع مقالتي فأداها» (٣٨/ ٢٤) من حديث عبدالله بن عباس -رضي الله عنهما- به، وليس عند البخاري لفظة: (منكم).

وفي الباب عن عبادة بن الصامت، والعداء بن خالد العامري، والحارث بن عمرو السهمي، ومعاوية بن حَيْدة، وعمن شهد خطبة النبي ﷺ عام حجة الوداع، وعن رجل من= =أصحاب النبي ﷺ لم يسم، والسُّرَى بنت نبهان، وغيرهم -رضي الله عنهم أجمعين-.

انظر: «خلق أفعال العباد» (ص١٢٩-١٣١)، وتعليقي على كتاب «الفصول» لابن كثير (ص٢٥٧-٢٥٨).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٢٥٩/ ٢٦٥٢)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٦٣/ ٢٥٣٣/ ٢١١ و٢١٢) من حديث عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه- به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٢٥٨-٢٥٩/ ٢٦٥١)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٦٤/ ٢٥٣٥/ ٢١٤) من حديث عمران بن حصين -رضي الله عنه- به، ولفظه: «**خيركم قرني ثم الذين يلونهم ...**».

وفي رواية لمسلم (٤/ ١٩٦٥/ ٢٥٣٥/ ٢١٥): «**خير هذه الأمة القرن الذين بعثت فيهم...**».

وفي رواية ثالثة من حديث عمران -نفسه-: «**خير الناس قرني**»، وهي رواية صحيحة غاية؛ كما فصلته في كتابي «بصائر ذوي الشرف بشرح مرويات منهج السلف» (ص١٠-١١).

وانظر: «الصحيحة» (٦٩٩) لشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٦٣-١٩٦٤/ ٢٥٣٤) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، ولفظه: «**خير أمتي القرن الذي بعثت فيه ...**» الحديث.

وأخرج (٤/ ١٩٦٥/ ٢٥٣٦) من حديث أم المؤمنين -عائشة- رضي الله عنها-؛ قالت: سأل رجل النبي ﷺ: أي الناس خير؟ قال: «**القرن الذي أنا فيه ...**» الحديث.

وهو حديث متواتر؛ كما نبه عليه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١/ ١٢).

وأخبر أنَّها بدعة[١].

وذمَّ اللَّهُ من أحدث من الأمم الماضية في دين اللَّـه ما لم يـأذن بـه اللَّـه، فحذَّرنا أن نكون مثلَهم، وأخبر أنَّه قد نهاهم أن يقولـوا علـى اللَّـه إلاَّ الحـق، ونهانا عن مثل ما نهاهم عنه، فقال: ﴿شَرَعُوا لَهُم مِنَ الدِّينِ مَـا لَـمْ يَـأْذَنْ بِـهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، فشرع رسول اللَّه ﷺ الشرائع، وسنَّ السنن بـإذن ربـه ووحيه، لا مِنْ تلقاء نفسه، وشهد اللَّهُ له[٢] بذلك، فقال: ﴿مَا ضَلَّ صَـاحِبُكُم وَمَا غَوَى. وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَـوَى. إِنْ هُـوَ إِلاَّ وَحْـيٌ يُوحَـى﴾ [النجـم: ٢-٤]، وقال: ﴿يَا أَهْلَ الكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُـوا عَلَـى اللَّـهِ إِلاَّ الحَـقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الكِتَابِ أَن لا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩]

فحذرنا أن نكون مثلهم؛ لأنا ورثنا الكتاب كمـا ورثـوه، ودرسـناه كمـا درسوه.

ثُمَّ أخبرنا النَّبيُّ ﷺ أنَّا سنستنُّ بسُنَّتهم، ونتبع آثارهم، ويبتدع بعضنا كما ابتدعوا، فقال ﷺ: «**لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم**»[٣].

وقال: «**أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي: النُّجُومُ، وَالتَّكْذِيبُ بِـالقَدَرِ، وَأَئِمَّـةٌ**

---

(١) كما في حديث: «فعليكم بسنتي...».

وهو حديث صحيح رواه المصنف مسندًا (٥٧).

تنبيه: كلام المصنف صريح في وجوب اتباع المنهج السـلفي، وهـو الرجـوع إلى الكتـاب والسنة بفهم الصحابة.

وانظر -غير مأمور- كتبي: «لماذا اخترت المنهج السلفي»، و«بصـائر ذوي الشـرف بشـرح مرويات منهج السلف».

(٢) سقطت من «م».

(٣) **صحيح** - وسيأتي مسنداً برقم (٢٥).

مُضِلُّونَ[١]»[٢].

---

(١) في جميع الأصول: «مضلين»، والمثبت هو الصواب.

(٢) **حسن لغيره** - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٨٩-٢٩٠/ ٨١١٣): ثنا عبدان بن أحمد الأهوازي: ثنا زيد بن الحريش: ثنا ميمون بن زيد، عن ليث بن أبي سليم، عن عبدالرحمن بن سابط، عن أبي أمامة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: الانقطاع؛ قال عباس بن محمد الدوري في «تاريخه» (٢/ ٣٤٨): «قيل ليحيى بن معين: سمع عبدالرحمن بن سابط من أبي أمامة؟ قال: لا ...

قال الدوري: وكان مذهب يحيى [بن معين] أن عبدالرحمن بن سابط يرسل عنه ولم يسمع منه».

الثانية: ليث بن أبي سليم؛ ضعيف مشهور بذلك، وفي «التقريب»: «صدوق، اختلط أخيراً، فلم يتميز حديثه؛ فترك».

وبه وحده أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد»!! فقال في (٧/ ٢٠٣): «رواه الطبراني، وفيه ليث بن أبي سليم؛ وهو ليِّن، وبقية رجاله وثقوا!!».

الثالثة: ميمون بن زيد -أبو إبراهيم السقاء- البصري؛ قال أبو حاتم الرازي عنه -كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٨/ ٢٣٩-٢٤٠)-: «ليِّن الحديث».

الرابعة: زيد بن الحريش الأهوازي؛ قال ابن القطان الفاسي: «مجهول الحال»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما أخطأ».

وخالف ميمون بن زيد: موسى بن أعين الجزري؛ فرواه عن ليث بن أبي سليم، عن طلحة بن مصرف به مرفوعاً.

أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/ ٦١٩-٦٢٠/ ٢٨٢).

قلت: وهذا بإرساله أصح من الذي قبله؛ فإن موسى بن أعين -هذا- ثقة عابد، من رجال الشيخين؛ كما في «التقريب»، فلا ريب أن المعروف روايته.

وجملة القول في هذا الإسناد: إن المعروف فيه مرسل طلحة بن مصرف، وهو مع إرساله ضعيف -أيضاً-؛ للكلام المتقدم في ليث بن أبي سُليم.

وبعد كتابة ما تقدم: وجدت ابن بطة أخرج الحديث في كتابه الكبير الفذ «الإبانة» (٢/ ١١٣/ ١٥٣٣ - القدر) من طريق عبدالرحمن بن خلف: ثنا حجاج بن محمد المصيصي الأعور: ثنا محمد بن طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن عبدالله بن محيريز -بمهملة، وراء، آخره=

=زاي؛ مصغر- الجُمَحي -بضم الجيم، وفتح الميم، بعدها مهملة- المكي به مرفوعاً.

ومحمد -هذا- صدوق له أوهام؛ كما في «التقريب»، فروايته -دون ريب- أصح من رواية ليث بن أبي سليم، فهذا مرسل حسن الإسناد.

أما ما قيل: إن محمداً لم يسمع من أبيه لصغرة؛ فمدفوع باحتجاج الإمام البخاري بروايته عن أبيه في «صحيحه»، لا سيما وقد قال أبو كامل -المظفر بن مدرك- الخراساني: روى عن أبيه أحاديث صالحة، والله أعلم.

لكن للحديث شواهد تصلح لتقويته؛ منها:

١- ما أخرجه المحاملي -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ٢٩٥ -ترجمة معاذ بن جبل)-، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٧٩٥/ ١٤٨٢)، وأبو أحمد الحاكم في «كتاب الأسامي والكنى»؛ كما في «الإصابة» (٤/ ١٧٣-١٧٤) -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٠٢٦/ ٧٠١٥) -عن الحسين[أ] بن أبي زيد الدباغ: ثنا علي بن يزيد الصُّدَائي -بضم الصاد المهملة، وتخفيف الدال المهملة-: ثنا أبو سعد -سعيد بن المَرْزُبان- البقال، عن أبي مِحْجَن الثقفي به مرفوعاً.

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ١٧٤): «أبو سعد؛ ضعيف، ولم يدرك أبا محجن».

قلت: وهو كما قال، وعلي الصُّدائي: فيه لين؛ كما في «التقريب».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٣/ ١١٩): «وهذا سند ضعيف؛ أبو سعد البقال: اسمه سعيد بن المرزبان، وهو ضعيف مدلس، وقد عنعنه.

وعلي بن يزيد الصّدائي: فيه لين؛ كما في «التقريب».

وأما الدباغ -هذا-؛ فترجمه الخطيب (٨/ ١١٠-١١١)؛ ووثقه».

٢- وما أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٧/ ١٦٢-١٦٣/ ٤١٣٥) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ١٤٠)-، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٣٥٠): ثنا أحمد بن الحسن[ب] بن عبدالجبار الصوفي؛ قالا: ثنا الحكم بن موسى: ثنا شهاب بن خراش، عن يزيد بن أبان الرقاشي، عن أنس بن مالك به.

قال ابن عدي: «شهاب؛ في بعض رواياته ما ينكر عليه، ولا أعرف للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره».

قلت: قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٨١): «صدوق مشهور، له ما يستنكر.. قد=

....

(أ) تحرفت في مطبوع «جامع بيان العلم» إلى الحسن! وهو خطأ.

(ب) تحرفت في «المطبوع» إلى «الحسين»!! وهو خطأ.

=وثقوه»، وفي «التقريب»: «صدوق يخطئ».

ويزيد -شيخه- ضعيف؛ كما في «التقريب»، وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٠٣).

٣- وما أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»؛ كما في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٠٣) من حديث أبي الدرداء -رضي الله عنه- مرفوعاً به بلفظ: «**أخاف على أمتي ثلاثاً: زلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، والتكذيب بالقدر**».

قال الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه معاوية بن يحيى الصدفي؛ وهو ضعيف».

٤- وما أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» -وعنه الإمام أحمد وابنه عبدالله في «زوائد المسند» (٣٤/ ٤٢٢-٤٢٣/ ٢٠٨٣٢)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٣/ ٤٥٥/ ٧٤٦٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ١٤٢/ ٣٢٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢٠٨/ ١٨٥٣)-، والبزار في «البحر الزخار» (١٠/ ٢٠٠-٢٠١/ ٤٢٨٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣/ ٤٦٠/ ٧٤٧٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢٠٨/ ١٨٥٣)، و«المعجم الأوسط» (٢/ ٢٣٨/ ١٨٥٢)، و«المعجم الصغير» (١/ ٤٣) عن محمد بن القاسم الأسدي: ثنا فطر بن خليفة، عن أبي خالد الوالبي، عن جابر بن سمرة به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٠٣): «وفيه محمد بن القاسم الأسدي؛ وثقه ابن معين، وكذبه أحمد، وضعفه بقية الأئمة» ا.هـ.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٣/ ١٢٠): «فهو واه جداً؛ فلا يستشهد بحديثه، وفيما قبله كفاية» ا.هـ.

قلت: وهو كما قال -رحمه الله-، وفي «التقريب»: «كذبوه»!.

٥- وما أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٤٨/ ٤٢٢): قال لي إسحاق -ابن راهويه-: سمع عبدالصمد بن عبدالوارث؛ قال: ثنا هشام بن أبي عبدالله الدستوائي، عن يحيى ابن أبي كثير، عن رجاء بن حَيْوَة -بفتح المهملة، وسكون التحتانية، وفتح الواو-؛ قال النبي ﷺ: «**أخاف على أمتي التصديق بالنجوم**».

وأخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» -ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ١١٠/ ١٥٢٩- القدر)-: ثنا عبدالله بن المبارك، عن هشام الدستوائي به.

قلت: وهو مرسل صحيح الإسناد.

وجملة القول: إن الحديث حسن لغيره بمجموع شواهده المتقدمة، بل هو أعلى من ذلك -إن شاء الله- في نقدي، وحسب علمي، والله أعلم.

والحديث صححه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- بمجموع شواهده في «الصحيحة» (٣/ ١١٨-١٢٠/ ١١٢٧).

وبرَّأ اللَّهُ -تعالى- نبيَّه ﷺ من ﴿الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وأمر باتِّباع سبيله في كتابه وسنة نبيه ﷺ؛ بذلك جاءت الأخبار المتواترة عن رسول اللَّه ﷺ، قد ذكرنا بعضها، وسنذكر بعض ما يحضرنا -إن شاء اللَّه-.

٢٥- حدثنا أبو قدامة -عبيد اللَّه بن سعيد-: ثنا سفيان، عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان، عن أبي واقد الليثي: أن رسول ﷺ حين أتى حُنينًا مرَّ

٢٥- إسناده صحيح - أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/ ٣٧٥/ ٨٤٨)- ومن طريقه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٧٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٤٤/ ٣٢٩٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٢/ ٧٥٩/ ٢٠٢١-ب)-، والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٣٨/ ٤٠٠-رواية الطحاوي)[1]- ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٠٨)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٣٨٢-٣٨٣/ ٤٦٧)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ١٠١/ ١٩٢٢٢) -وعنه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٣/ ٣٠/ ١١٤١)-، والترمذي (٤/ ٤٧٥/ ٢١٨٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٥٣)، وابن الأعرابي -ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ١٢٥)-، والواحدي في «الوسيط» (٢/ ٤٠٣-٤٠٤)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ١٢٤/ ٢٠٤ و٢٠٥) من طرق عن سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه؛ قاله شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «جلباب المرأة المسلمة» (ص٢٠٢).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقوّاه الإمام ابن قيّم الجوزية في «إغاثة اللهفان» (٢/ ٣٠٠)، وعزاه في مكان آخر (١/ ٢٠٥) للبخاري في «صحيحه»، وهذا وهم منه -رحمه الله-؛ فليس هو في «الصحيح»، ولم يعزه النابلسي في «الذخائر» (١٠٤٦١) إلا للترمذي، وأورده ابن كثير في «تفسيره» (٢/ ٢٤٣) من طريق ابن جرير، وأحمد فقط! وكأنه ذهل عن كونه في الترمذي -أحد الستة-، وإلا؛ لما أبعد النجعة؛ قاله شيخنا -رحمه الله-.

وصححه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- أيضاً- في «صحيح موارد الظمآن» (٢/ ٢١٥/ ١٥٤٠)، و«مشكاة المصابيح» (٥/ ١٠٠-«هداية الرواة»).

وانظر ما بعده.

....

(١) تحرف في «مطبوعه» اسم الإمام الزهري إلى «أبي هريرة!».

بشجرة يُعَلِّقُ المشركون عليها أمتعتَهم وأسلحتَهم، يقال لها: ذاتُ أنواط، فقالوا: يا رسول الله! اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط؟! قال: **«اللَّهُ أَكْبَرُ! هَذَا كَمَا قَالَ قَومُ مُوسَى لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُم آلِهَةٌ﴾** [الأعراف: ١٣٨]؛ **لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُم»**.

٢٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: ثنا عبد الرزاق: ثنا معمر، عن الزهريِّ، عن سنان بن أبي سنان الدِّيْليِّ، عن أبي واقدٍ اللَّيثيِّ؛ قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ قِبَلَ حُنين، فمررنا بسدرةٍ، فقلت: يا رسول الله! اجعل لنا هذه ذات أنواط كما للكفار ذات أنواط -وكان للكفار سدرة ينوطون سلاحَهم بها فيعكفون حولها-، فقال رسول الله ﷺ: **«قُلْتُمُوهَا كَمَا قَالُوا: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُم آلِهَةٌ. قال إِنَّكُم قَومٌ تَجْهَلُونَ﴾** [الأعراف: ١٣٨]، **إِنَّكُم لَتَرْكَبُنَّ**[(١)] **سَنَنَ الَّذِينَ قَبْلَكُم»**.

٢٧- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الله بن محمد بن

٢٦- إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (٣٦/ ٢٣١/ ٢١٩٠٠)، والنسائي في «التفسير» (١/ ٤٩٩-٥٠٠/ ٢٠٥)، والطبري في «جامع البيان» (١٠/ ٤١٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٤٣/ ٣٢٩٠) -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٢/ ٧٥٩/ ٢٠٢١-ب)-، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٦٨-٥٦٩/ ٧١٠)، والبغوي في «معالم التنزيل» (٣/ ٢٧٤) من طرق عن عبدالرزاق -وهذا في «مصنفه» (١١/ ٣٦٩/ ٢٠٧٦٣)، و«تفسيره» (١/ ١/ ٢٣٥)- به.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه الطبري في «جامع البيان» (١٠/ ٤١٠): ثنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، عن محمد بن ثور، عن معمر به.

وانظر ما بعده.

(١) في المطبوع: «تركبون»، وهو خطأ، والمثبت من المخطوط.

٢٧- إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (٣٦/ ٢٣٢/ ٢١٩٠٢): ثنا إسحاق بن سليمان الرازي، والطبراني في=

بذلك جاءت الأخبار المتواترة عن رسول اللهِ ﷺ ، قد ذكرنا بعضها، وسنذكر بعض ما يحضرنا -إن شاء اللهُ-.

٢٥ - حدثنا أبو قدامة -عبيد اللهِ بن سعيد-: ثنا سفيان، عن الزهري، عن سنان بن أبى سنان ، عن أبى واقد الليثى :أن رسول ﷺ حين أتى حُنيناً مرَّ بشجرة يُعَلَّقُ المشركون عليها أمتعتَهم وأسلحتَهم ، يقال لها: ذاتُ أنواط، فقالوا: يارسول الله! اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط؟! «اللهَّ

٢٥- إسناده صحيح - أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/٣٧٥/٨٤٨)- ومن طريقه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/١٧٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٤٤/٣٢٩٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٢/٧٥٩/٢٠٢١-ب)-، والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٣٨/ ٤٠٠-رواية الطحاوي)[أ]- ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/١٠٨)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/٣٨٢-٣٨٣/٤٦٧)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ١٠١/ ١٩٢٢٢) -وعنه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٣/٣٠/١١٤١)-، والترمذي (٤/ ٤٧٥/ ٢١٨٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/١٥٥٣)، وابن الأعرابي -ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/١٢٥)-، والواحدي في «الوسيط» (٢/٤٠٣-٤٠٤)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/١٢٤/٢٠٤ و٢٠٥) من طرق عن سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه؛ قاله شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «جلباب المرأة المسلمة» (ص٢٠٢).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقوّاه الإمام ابن قيّم الجوزية في «إغاثة اللهفان» (٢/٣٠٠)، وعزاه في مكان آخر (١/٢٠٥) للبخاري في «صحيحه»، وهذا وهم منه -رحمه الله-؛ فليس هو في «الصحيح»، ولم يعزه النابلسي في «الذخائر» (١٠٤٦١) إلا للترمذي، وأورده ابن كثير في «تفسيره» (٢/٢٤٣) من طريق ابن جرير، وأحمد فقط! وكأنه ذهل عن كونه في الترمذي -أحد الستة-، وإلا؛ لما أبعد النجعة؛ قاله شيخنا -رحمه الله-.

وصححه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- أيضاً- في «صحيح موارد الظمآن» (٢/٢١٥/١٥٤٠)، و«مشكاة المصابيح» (٥/١٠٠-«هداية الرواة»).

وانظر ما بعده.

....

(أ) تحرف في «مطبوعه» اسم الإمام الزهري إلى «أبي هريرة!».

(أبو)[1] صالح: حدثني الليث: حدثني عُقَيْلٌ، عن ابن شهاب: أخبرني ابنُ أبي سنان الدِّيليُّ، عن أبي واقدٍ الليثيِّ: أنهم خرجوا من مكة مع رسول اللّه ﷺ إلى حُنين، وكان للكفار سدرة يعكفون عندها، ويُعلِّقون بها أسلحتَهم، يقال لها: ذات أنواط، قال: فمررنا بسدرة خضراء عظيمة، قال: قلنا: يا رسول اللّه! اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول اللّه ﷺ: «**قُلْتُم وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَ قَومُ مُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُم آلِهَةٌ. قال إِنَّكُم قَومٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، إِنَّهَا السُّنَنُ، لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم**»[2].

=تخليط، فمقتضى ذلك: أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق؛ كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم؛ فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه؛ فيتوقف فيه».

ومع ذلك توبع، تابعه: حجاج بن محمد المصيصي الأعور -وهو ثقة ثبت-، عن الليث ابن سعد به: أخرجه أحمد (٣٦/ ٢٢٥-٢٢٦/ ٢١٨٩٧).

وتابع الجماعة في روايتهم عن الزهري:

١- **إبراهيم بن سعد الزهري**: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/ ٦٨٢/ ١٤٤٣) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٢/ ٧٥٩/ ٢٠٢١-ب)-، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٧/ ٧٦) -ومن طريقه قوام السُّنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٩٦-٢٩٧/ ١٦١)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٤٤-٢٤٥/ ٣٢٩٤).

٢- **يونس بن يزيد الأيلي**: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤٥٤/ ١٨٣٥- «موارد»).

٣- **محمد بن إسحاق**: أخرجه أبو القاسم البغوي في «حديث طالوت بن عباد»، والطبري في «جامع البيان» (١٠/ ٤١١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٤٤/ ٣٢٩٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٢/ ٧٥٩/ ٢٠٢١-ب)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ١٢٤-١٢٥) من طرق عن ابن إسحاق -وهذا في «السيرة» له (ص١١٠٤-ابن هشام)-: ثني الزهري به.

وسنده صحيح.

(١) سقط من المخطوط، وهو خطأ، والمثبت من المطبوع، ومصادر التخريج.

(٢) قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «جلباب المرأة المسلمة» (ص٢٠٢): «فقد أنكر ﷺ عليهم ذلك القول؛ لمشابهته لقول اليهود، مع ظهور الفرق بينهما لفظاً وقصداً؛ فهو دليل واضح على أن مشابهة الكفار منكرة شرعاً، ولو كانت النية صالحة».

٢٩- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا ابن أبي مريم: أنبأ أبو غسان: حدثني زيد ابن أسلم، (عن عطاء بن يسار)[1]، عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ قال: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُم، شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَو سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ؛ لَسَلَكْتُمُوهُ**»، قلنا: يا رسول الله! اليهودُ والنصارى؟ قال: «**فَمَنْ؟**».

٣٠- حدثنا أبو موسى -إسحاق بن موسى- الأنصاريُّ: ثنا معن بن

٢٩- **إسناده صحيح** - أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٩٥/ ٦٧٠٣-«إحسان»): ثنا أبو العباس -محمد بن إسحاق- السَّرَّاج، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان -راوي «صحيح مسلم»- في «زياداته على صحيح مسلم» (٤/ ٢٠٥٥)؛ قالا: ثنا محمد بن يحيى الذهليّ به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٦/ ٤٩٥/ ٣٤٥٦)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ٢٠٥٥): حدثنا عدة من أصحابنا، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٣٧/ ٧٤): ثنا محمد بن عوف الطائي، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٣٩٨-٣٩٩/ ٤١٥) من طريق أبي الأحوص -محمد بن الهيثم- القاضي؛ كلهم عن سعيد بن أبي مريم به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٣٠٠/ ٧٣٢٠) -ومن طريقه البغوي في «معالم التنزيل» (٤/ ٧٢ و٨/ ٣٧٦)، و«شرح السُّنة» (١٤/ ٣٩٢/ ٤١٩٦)-: حدثنا محمد بن عبدالعزيز الرملي، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ٢٠٥٤/ ٢٦٦٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٢٤٩)، و«معجم الشيوخ» (١/ ٥٤٦-٥٤٧/ ٦٧٥) عن سويد بن سعيد؛ كلاهما عن حفص بن ميسرة -أبي عمر الصنعاني-، عن زيد بن أسلم به.

وأخرجه أحمد (١٨/ ٣٢٢/ ١١٨٠٠ و٣٥٧/ ١١٨٤٣) من طريق زهير بن محمد الخراساني، عن زيد به.

وأخرجه أحمد (١٨/ ٣٩٣-٣٩٤/ ١١٨٩٧)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٣٧/ ٧٥)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٦٩-٥٧٠/ ٧١١) من طرق عن عبدالرزاق -وهذا في «مصنفه» (١١/ ٣٦٩/ ٢٠٧٦٤)- عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن رجل، عن أبي سعيد به.

قلت: والرجل المبهم هو عطاء بن يسار؛ كما في الروايات السابقة.

(١) سقط من المخطوط، والمثبت من المطبوع، ومصادر التخريج.

٣٠- **إسناده ضعيف جداً بهذا التمام** - أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٢٥/ ٤٥) من طريق محمد بن فليح، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٢٠/ ٣٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ١٣/ ٣)، والحاكم (١/ ١٢٩) من طرق عن إسماعيل بن أبي أويس؛ كلاهما عن=

عيسى: حدثني كثير بن عبد اللَّه، عن أبيه، عن جده؛ قال: بينما رسول اللَّه ﷺ في مسجده وحولَه أصحابه، فجاءه جبريل بالوحي، فتغشَّى[1] رداءَه، فمكث طويلاً حتَّى سُرِّيَ عنه، ثم كشف رداءه، فإذا هو يعرق عرقًا شديدًا، وإذا هو قابض على شيء، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**هَلْ تَعْرِفُونَ كُلَّ مَا يَخْرُجُ مِنَ النَّخْلِ؟**»، فقال الأنصار: نحن نعرف يا رسول اللَّهِ! كلَّ ما يخرج من النخل، فقال: «**مَا هَذَا؟**»، وفتح يده، فقالوا: يا رسول اللَّه! نوى، فقال: «**نَوَى أَيُّ شَيْءٍ؟**»، فقالوا: نوى سنة، فقال: «**صَدَقْتُم، جَاءَكُم جِبْرِيلُ يَتَعَاهَدُ دِينَكُم، لَتَسْلُكُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم، حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، وَلَتَأْخُذُنَّ مِثْلَ أَخْذِهِمْ؛ إِنْ شِبْرٌ بِشِبْرٍ، وَإِنْ ذِرَاعٌ فَذِرَاعٌ، وَإِنْ بَاعٌ فَبَاعٌ، حَتَّى لَو دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ؛ لَدَخَلْتُم فِيهِ**».

٣١- حدثنا محمد بن يحيى: أنبأ إسماعيل بن أبان الوراق:

=كثير بن عبدالله به.

قال الحاكم (١/ ١٢٨): «كثير بن عبدالله المزني لا تقوم به الحجة».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٥٩-٢٦٠): «وفيه كثير بن عبدالله؛ وهو ضعيف».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ظلال الجنة»: «إسناده ضعيف جداً؛ كثير بن عبدالله -وهو ابن عمرو بن عوف المزني- متروك».

قلت: وهو كما قال، بل قال أبو عبيد الآجري في «سؤالاته»؛ كما في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٣٨): «سئل أبو داود عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني، فقال: كان أحد الكذابين، سمعت محمد بن الوزير المصري؛ قال: سمعت الشافعي -وذكر كثير بن عمرو بن عوف- فقال: ذاك أحد الكذابين، أو أحد أركان الكذب».

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٢٦/ ٨٩٠): «منكر الحديث جداً، يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب، وكان الشافعي -رحمه الله- يقول: كثير بن عبدالله المزني؛ ركن من أركان الكذب».

(١) تغطى.

٣١- إسناده حسن (وهو صحيح لغيره بشواهده) - أخرجه الدولابي في «الكنى=

(ثنا)[(١)] أبو أويس: حدثني ثور بن زيد الكناني وموسى بن ميسرة، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول اللّه ﷺ: **«لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم؛ شِبْرًا بشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بذِرَاعٍ، وَبَاعًا بِبَاعٍ، حَتَّى لَو أَنَّ أَحَدَهُم[(٢)] دَخَلَ جُحْرَ ضَبٍّ؛ لَدَخَلْتُم، وَحَتَّى لَوْ أَنَّ أَحَدَهُم جَامَعَ أُمَّهُ بِالطَّرِيقِ؛ لَفَعَلْتُم»**.

=والأسماء» (٢/ ٣١/ ٧٣١/ ١٢٧٢) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، والبزار في «مسنده» (٤/ ٩٨/ ٣٢٨٥ - «كشف») من طريق إسماعيل بن صَبيح -بفتح المهملة-؛ كلاهما عن أبي أويس به.

قال البزار: «لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، وثور مدني ثقة مشهور».

وقال الحاكم (٤/ ٤٥٥) -وقد سقط من «مطبوعه» أول الإسناد!!-: «هذا حديث صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٣/ ٣٣٤/ ١٣٤٨): «قلت: رجاله رجال الصحيح؛ غير موسى بن ميسرة الدِّيلي -في الأصل: الديلمي! وهو خطأ؛ فليصحح- وهو ثقة، على أنه متابع.

وأبو أويس: اسمه عبدالله بن عبدالله بن أويس الأصبحي، وهو مع كون مسلم احتج به؛ ففيه ضعف، وكذلك ابنه إسماعيل؛ لكن هذا قد توبع» ا.هـ.

قلت: ثم ذكر -رحمه الله- متابعة الورّاق عند المصنف، ومتابعه إسماعيل بن صبيح عند البزار.

ثم قال -رحمه الله- بعد أن ذكر كلام البزار في «مسنده» (ص٢٣٥-«زوائده»): «وثور مدني ثقة، [إسناد حسن][(أ)]»-: «قلت: وهو كما قال إن شاء الله -تعالى-: إنه إسناد حسن؛ لما علمت من حال أبي أويس، وسائر رجاله ثقات، بل الحديث صحيح؛ فإن له شاهداً من حديث عبدالله بن عمرو نحوه؛ أخرجه الترمذي والحاكم بسند ضعيف .. وله شاهد آخر في «المجمع» (٧/ ٢٦١)».

قلت: حديث عبدالله بن عمرو سيأتي مسنداً عند المصنف برقم (٤٧).

(١) سقط من جميع الأصول، والصواب إثباتها كما في مصادر التخريج.

(٢) في «م»: «أحدكم»؛ وهو خطأ.

....

(أ) سقطت من «كشف الأستار»، وهي موجودة في «مختصر زوائد البزار» للحافظ ابن حجر.

٣٢- حدثنا وهب بن بقيَّة: ثنا خالد بن عبد اللَّه، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن رسول اللَّه ﷺ؛ قال: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم؛ بَاعًا بِبَاعٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، وَشِبْرًا بِشِبْرٍ، حَتَّى لَو دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ؛ لَدَخَلْتُم مَعَهُم**»، قالوا: يا نبيَّ اللَّه! اليهودُ والنصارى؟ قال: «**فمن؟**».

٣٣- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا يزيد بن هارون: أنبأ محمد بن عمرو، عن

٣٢- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله وما بعده).

قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير محمد بن عمرو، وهو صدوق حسن الحديث. وانظر ما بعده.

خالد بن عبدالله: هو ابن عبدالرحمن بن يزيد الطحان الواسطي؛ ثقة ثبت من رجال الستة.

وهب بن بقية: هو ابن عثمان الواسطي، يقال له: وهبان؛ ثقة من رجال مسلم.

٣٣- إسناده حسن (وهو صحيح لغيره بشواهده) - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ١٠٢/ ١٩٢٢٣) -وعنه ابن ماجه (٢/ ١٣٢٢/ ٣٩٩٤)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٣٦/ ٧٢) -ومن طريقه قوام السُّنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٩٦/ ١٦٠)-، وأحمد (١٥/ ٥٠٨/ ٩٨١٩)؛ قالا: ثنا يزيد بن هارون به.

وأخرجه هشام بن عمار في «حديثه» (١٨٨/ ٨٨) عن سعيد بن يحيى، وأحمد في «مسنده» (١٦/ ٤٨٣/ ١٠٨٢٧) من طريق حماد بن سلمة، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/ ٧٥٨- ٧٥٩/ ٧٥٤ - «بغية الباحث») -وعنه أبو بكر بن خلاد في «الفوائد» (ق ٢١/ ب)-: ثنا سعيد بن عامر الضُّبعي -بضم المعجمة، وفتح الموحدة-؛ ثلاثتهم عن محمد بن عمرو به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ظلال الجنة»: «إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ لكنهما لم يحتجا بمحمد بن عمرو، وهو حسن الحديث.

وهو صحيح؛ فإن له شواهد كثيرة، بعضها في «الصحيحين»».

وخالف الجماعة في روايتهم عن محمد بن عمرو: إسماعيل بن جعفر المدني -وهو ثقة ثبت من رجال الستة-، فرواه عن محمد بن عمرو به مرسلاً. =

أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بمثله، قال: «**فَمَنْ إِذًا؟**».

٣٤- حدثنا إسحاق: أنبأ روح بن عبادة: أنبأ ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ قال: «**لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي مَأْخَذَ الأُمَمِ وَالقُرُونِ قَبْلَهَا؛ شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ**»، فقال رجل: يا رسول

= أخرجه ابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (٢٩٩-٣٠٠/ ٢٢٢)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/ ٥٣٥/ ٢٢٦).

قلت: والوصل زيادة، وهي من الثقة مقبولة.

٣٤- إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (١٤/ ٦٠-٦١/ ٨٣٠٨ و٤٠٥/ ٨٨٠٦): حدثنا روح بن عبادة به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٣٠٠/ ٧٣١٩)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣١٧ - ٣١٨/ ٣١)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ١٦٨-١٦٩/ ٣ و٢/ ٥٧٠/ ٧١٣) عن أحمد بن عبدالله ابن يونس، وأحمد (١٤/ ١٥٣/ ٨٤٣٣ و٤٠٤-٤٠٥/ ٨٨٠٥)، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٣/ ٣٠٠) عن عثمان بن عمر بن فارس وعبدالله بن نافع الصائغ؛ ثلاثتهم عن محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب به.

وتابع ابن أبي ذئب: محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ -وهو ثقة من رجال مسلم-، عن سعيد المقبري به.

أخرجه أحمد (١٤/ ٨١/ ٨٣٤٠)، والطبري في «جامع البيان» (١١/ ٥٥٢): ثنا القاسم بن الحسن، عن الحسين بن داود -سنيد-، وأبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري في «الفوائد والزيادات» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ١٢٤-١٢٥/ ٢٠٦)-: ثنا محمد بن غالب الأنطاكي؛ ثلاثتهم عن حجاج بن محمد الأعور المصيصي، عن ابن جريج: ثنا زياد بن سعد، عن محمد به.

وخالف القاسم بن الحسن: زهير بن محمد المروزي، فرواه عن سنيد به، لكن قال: (عن أبي سعيد المقبري) بدل من (سعيد المقبري)، فجعل الرواية للوالد، وليست للابن.

أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٣١٨-٣١٩/ ٣٢) -وعنه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/ ٥٣٣/ ٢٢٤)-.

قلت: والمعروف رواية الإمام أحمد ومن معه، ولعل الاختلاف من سنيد نفسه؛ فإنه ضعيف -كما في «التقريب»-.

الله! كما فعلت فارس والروم؟ قال رسول الله ﷺ: «**وَهَلِ النَّاسُ إِلاَّ أُولَئِكَ؟!**».

٣٥- حدثنا إسحاق: أنبأ أبو عامر العقدي: حدثني سليمان بن بلال، عن إبراهيم بن أبي أَسيد[1]، عن جدِّه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم: شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ؛ لَدَخَلْتُمُوهُ**».

٣٦- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي: ثنا محمد بن جعفر، عن أبي حازم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه: أن رسول الله ﷺ قال: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم: شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا فَذِرَاعًا[2]، وَبَاعًا فَبَاعًا، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ؛ لَدَخَلْتُمُوهُ**»، قالوا: من يا رسول اللهِ؟! اليهود والنصارى؟ قال: «**فَمَنْ إِلاَّ هُمْ؟**».

٣٧- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس: ثنا

٣٥- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله وما بعده).**

أخرجه أحمد (١٦/ ٣٧٥/ ١٠٦٤١): حدثنا أبو عامر -عبدالملك بن عمرو- العقدي به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فإن جد إبراهيم -هذا- لا يعرف؛ كما في «التقريب».

(١) بفتح الهمزة، ووقع في «م»: بضم الهمزة؛ وهو تطبيع شنيع.

٣٦- **إسناده حسن (وهو صحيح لغيره بشواهده)** - أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٣٦/ ٧٣) من طريق عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-: «إسناده حسن، ورجاله ثقات على الخلاف المعروف في «عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده -عبدالله بن عمرو بن العاص-»».

(٢) ملحق في الحاشية، وعلم أمامها: صح.

٣٧- **إسناده ضعيف (وهو حسن لغيره)** - أخرجه أحمد (٢٨/ ٣٥٩/ ١٧١٣٥): ثنا هاشم بن القاسم -أبو النضر-، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ١١٧٨/ =

=٣٥٤٩) -وعنه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٣٥٧)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٢١/ ٣٤)-: ثنا علي بن الجعد، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٢٨١/ ٧١٤٠)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٣٣٣) من طريقين عن أبي الوليد -هشام بن عبدالملك- الطيالسي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٢٨١/ ٧١٤٠) من طريق عبدالله بن رجاء وأسد بن موسى؛ خمستهم عن عبدالحميد بن بهرام به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦١): «رواه أحمد والطبراني؛ ورجاله مختلف فيهم».

قلت: لم يختلف إلا في شهر بن حوشب وعبدالحميد بن بهرام.

أما عبدالحميد بن بهرام؛ فقد قال يحيى بن سعيد القطان: «من أراد حديث شهر؛ فعليه بعبدالحميد بن بهرام»، وقال الإمام أحمد بن حنبل: «حديثه عن شهر مقارب؛ كان يحفظها كأنه يقرأ سورة من القرآن»، وقال مرة: «شيخ ثقة»، وقال يحيى بن معين وأبو داود: «ثقة»، وقال علي ابن المديني: «ثقة عندنا، وإنما كان يروي عن شهر بن حوشب من كتاب كان عنده»، وقال أبو حاتم الرازي: «هو في شهر بن حوشب مثل الليث في سعيد المقبري، قلت: ما تقول فيه؟ قال: ليس به بأس، أحاديثه عن شهر صحاح، لا أعلم روى عن شهر بن حوشب أحاديث أحسن منها ولا أكثر منها، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا، ولا بحديث شهر بن حوشب؛ ولكن يكتب حديثه»، وقال ابن عدي: «هو في نفسه لا بأس به، وإنما عابوا عليه كثرة رواياته عن شهر؛ وشهر ضعيف»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال العجلي: «لا بأس به»، وفي «التقريب»: «صدوق». ولم يتكلم فيه إلا صالح بن محمد الحافظ المعروف بـ «جزرة»؛ قال: «ليس بشيء، يروي عن شهر، عنده صحيفة منكرة، ولا أعلم أنه روى عن غير شهر؛ إلا عن عاصم الأحول، حديثاً واحداً».

لكن تعقبه الخطيب البغدادي بقوله: «الحمل في الصحيفة التي ذكر صالح أنها منكرة على شهر، لا على عبدالحميد».

قلت: وما أقوى ما قال أحمد بن صالح المصري: «ثقة، يعجبني، حديثه حديث صحيح، أحاديثه عن شهر بن حوشب صحيحة».

انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤١٠-٤١٣) والتعليق عليه.

وأما شهر بن حوشب؛ فالاختلاف فيه أكثر وأشهر:

قال الإمام أحمد -في رواية حرب الكرماني-: «ما أحسن حديثه! ووثقه»، وقال -في رواية حنبل-: «ليس به بأس»، وقال الدارمي: «بلغني أن أحمد بن حنبل كان يثني على شهر بن حوشب»، وقال الترمذي: «قال أحمد بن حنبل: لا بأس بحديث عبدالحميد بن بهرام عن شهر=



عبدالحميد: ثنا شهر: حدثني ابن غنم: أن شداد بن أوس حدثه عن حديث رسول الله ﷺ: **«لَتُحْمَلُنَّ شِرَارُ هَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى سَنَنِ الَّذِينَ خَلَوا مِنْ قَبْلِهِم مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، حَذْوَ القُذَّةِ بِالقُذَّةِ»**(١).

٣٨- حدثنا عيسى بن مساور: ثنا الوليد بن مسلم، عن صفوان بن

=ابن حوشب»، وقال البخاري: «شهر حسن الحديث» وقوّى أمره، وقال ابن معين: «ثقة»، وقال مرة: «ثبت»، وقال -أيضاً-: «ليس به بأس»، وقال العجلي: «شامي، تابعي، ثقة»، وقال يعقوب ابن شيبة: «ثقة، على أن بعضهم طعن فيه»، وقال الفسوي: «وشهر وإن قال ابن عون: إن شهراً نزكوه؛ فهو ثقة»، وقال أبو زرعة الرازي: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم الرازي: «شهر ليس بدون أبي الزبير، ولا يحتج به!».

وقال ابن القطان الفاسي: «وشهر قد وثقه قوم، وضعفه آخرون؛ فممن وثقه: ابن حنبل، وابن معين. وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: ليس بدون أبي الزبير.

وغير هؤلاء يضعفه، ولم أسمع -وفي «نصب الراية»: «ولا أعرف»- لمضعفيه حجة، وما ذكروه من تزييه بزي الأجناد، وسماعه الغناء بالآلات، وقذفه بأخذ خريطة مما استحفظ من المغنم؛ كله إما لا يصح، وإما خارج على مخرج لا يضره. أما أخذه للخريطة؛ فكذب عليه».

وقال الذهبي في «السير»: «الرجل غير مدفوع عن صدق وعلم، والاحتجاج به مترجّح»، وقال في «المغني»: «شهر مختلف فيه، وحديثه حسن»، وضعفه غير واحد من أهل العلم:

قال ابن عدي: «وشهر -هذا- ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولا يُتَدَيَّنُ به»، وقال النسائي والدارقطني: «ليس بالقوي»، وشط ابن حبان فقال: «كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات!»، وقال موسى بن هارون الحمال: «ضعيف»، وقال ابن عون: «إن شهراً نزكوه، إن شهراً نزكوه»؛ أي: طعنوا فيه، وأخذته ألسنة الناس.

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، كثير الأوهام والإرسال».

انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٨٤-٥٨٥)، و«بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٢١).

والذي أراه راجحاً -والله أعلم-: أن حديث شهر بن حوشب يعتبر به في الشواهد والمتابعات.

(١) حذو القذة بالقذة: ريشة السهم، والمراد: لتسلكن طرق أهل الكتاب، كما تشبه ريشة السهم صاحبتها تمامًا، وتقدر معها.

٣٨- **إسناده حسن (وهو حديث صحيح بشواهده)** -أخرجه ابن أبي عاصم في «المذكر والتذكير والذكر» (٣٩/ ١٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٠٦/ ١٠٠٦) عن=

عمرو، قال: حدثني الأزهر بن عبد اللّٰه، قال: حدثني عبد اللّٰه بن لحي[١] -أبو عامر الهوزني-؛ قال: حججت مع معاوية، فلمَّا قدم مكة أخبر أنَّ بها قاصًّا يحدث بأشياء تنكر، فأرسل إليه معاوية، فقال: أمرت بهذا؟ قال: لا، قال: فما حملك عليه؟ قال: علم ننشرُه، فقال له معاوية: لو كنت تقدَّمت إليك؛ لفعلت بك، انطلق، فلا أسمعُ أنَّك حدثت شيئًا، فلمَّا صلَّى الظهر قعد على المنبر، فحمد اللّٰه، وأثنى عليه، ثم قال: يا معشر العرب! واللّٰه لئن لم تقوموا بما جاء به نبيكم ﷺ؛ فغيركم من الناس أحرى أن لا يقوم به، ألا إنَّ رسولَ اللّٰه ﷺ قام فينا يومًا، فقال: «**إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَينِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً -يعني: الأهواء-، وَإِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً -يعني: الأهواء-؛ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةً فِي الجَنَّةِ؛ وَهِيَ: الجَمَاعَةُ، فَاعْتَصِمُوا بِهَا، فَاعْتَصِمُوا بِهَا**».

٣٩- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو المغيرة: ثنا صفوان بن عمرو: حدثني

=دحيم، عن الوليد بن مسلم به.

وقد صرح الوليد بن مسلم بالسماع في كل طبقات السند عند ابن أبي عاصم.

وانظر ما بعده.

(١) في جميع الأصول: «نجي»، وهو خطأ، والصواب هو المثبت، كما في مصادر التخريج، وكتب الرجال.

٣٩- **إسناده حسن (وهو صحيح بشواهده)** - أخرجه أبو داود (٤/ ١٩٨/ ٤٥٩٧) -ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٤٢)-: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي به.

وأخرجه أحمد (٢٨/ ١٣٤-١٣٥/ ١٦٩٣٧) -وعنه أبو داود (٤/ ١٩٨/ ٤٥٩٧)-، والدارمي في «مسنده» (٩/ ٢١٥/ ٢٦٧٧ - «فتح المنان»)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٣٢٣-٣٢٤/ ٨٨٤) -ومن طريقه أبو العلاء العطار الهمداني في «فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف» (٥٧-٥٨/ ١٢)-، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣١٤-٣١٥/ ٢٩) من طرق عن أبي المغيرة -عبدالقدوس بن الحجاج- الخولاني به.

وتابع أبا المغيرة:

١- **أبو اليمان -الحكم بن نافع- البَهْراني**: أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في =

=«المعرفة والتأريخ» (٢/ ٣٣١-٣٣٢) -ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٤١)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ١٠١-١٠٢/ ١٥٠)-، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٠٨-١٠٩/ ١٠٠٥)، و«المعجم الكبير» (١٩/ ٣٢٣-٣٢٤/ ٨٨٤) -ومن طريقه أبو العلاء العطار الهمداني في «فتيا وجوابها» (٥٧-٥٨/ ١٢)-، والحاكم (١/ ١٢٨)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٧١/ ٢٦٨) من طرق عنه.

٢- **إسماعيل بن عياش**: أخرجه ابن أبي عاصم في «المذكر والتذكير والذّكر» (٣٧-٣٨/ ١٥)، و«السُّنة» (١/ ٧/ ١ و٣٣/ ٦٥) -ومن طريقه قوام السُّنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٩٥/ ١٥٨)-، والفريابي -وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٣٢٤/ ٨٨٥)-، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٧٠/ ٢٦٦)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٠٩/ ١٠٠٦) من طريقين عنه به.

٣- **بقية بن الوليد الدمشقي**: أخرجه أبو داود (٤/ ١٩٨/ ٤٥٩٧) -ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٤٢)-، وابن أبي عاصم في «المذكر والتذكير والذكر» (٣٨ - ٣٩/ ١٦)، و«السُّنة» (١/ ٧/ ٢ و٣٤-٣٥/ ٦٩) -ومن طريقه قوام السُّنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٥٣/ ١٠٧)-، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٠٩/ ١٠٠٦) من طرق عنه به.

قال الحاكم -وقد ساقه عقب حديث أبي هريرة الآتي-: «هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث»، ووافقه الذهبي.

وقال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص ٦٣): «وإسناده حسن».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ١/ ٤٠٥): «قلت: وإنما لم يصححه؛ لأن أزهر بن عبدالله -هذا- لم يوثقه غير العجلي وابن حبان، ولما ذكر الحافظ في «التهذيب» قول الأزدي: «يتكلمون فيه»؛ تعقبه بقوله: «لم يتكلموا إلا في مذهبه».

ولهذا قال في «التقريب»: «صدوق، تكلموا فيه للنصب».

والحديث أورده الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٣٩٠) من رواية أحمد، ولم يتكلم على سنده بشيء؛ ولكنه أشار إلى تقويته بقوله: «وقد ورد هذا الحديث من طرق»، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «المسائل» (٨٣/ ٢): «هو حديث صحيح مشهور».

وصححه -أيضاً- الشاطبي في «الاعتصام» (٣/ ٣٨)».

قلت: وقال شيخ الإسلام -أيضاً- في «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» (١/ ١٢٢): «هذا حديث محفوظ من حديث صفوان بن عمرو، عن الأزهر بن عبدالله الحرازي، عن أبي عامر -عبدالله بن لحي-، عن معاوية.

رواه عنه غير واحد؛ منهم: أبو اليمان، وبقية، وأبو المغيرة ...». =

= **فائدتان:**

الأولى: قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ١/ ٤٠٨-٤١٤) -في معرض رده على بعض ذوي الأهواء من المعاصرين-:

«فقد تبيَّن بوضوح أن الحديث ثابت لا شك فيه؛ ولذلك تتابع العلماء خلفاً عن سلف على الاحتجاج به؛ حتى قال الحاكم في أول كتابه «المستدرك»:

«إنه حديث كبير في الأصول».

قلت: ولا أعلم أحداً قد طعن فيه؛ إلا بعض من لا يُعتدُّ بتفرده وشذوذه، أمثال الكوثري الذي سبق أن أشرنا إلى شيء من تنطُّعه وتحامله على الطريق الأولى لهذا الحديث (رقم ٢٠٣)[أ] التي ليس فيها الزيادة المتقدمة: «كلها في النار»؛ جاهلاً -بل متجاهلاً- حديث معاوية وأنس على كثرة طرقه عن أنس.

وليته اقتصر على ذلك؛ إذن لما التفتنا إليه كثيراً، ولكنه دعم رأيه بالنقل عن بعض الأفاضل؛ ألا وهو العلامة ابن الوزير اليمني، وذكر أنه قال في كتابه «العواصم والقواصم» ما نصه:

«إياك أن تغتر بزيادة: «كلها في النار إلا واحدة»؛ فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة. وقد قال ابن حزم: إن هذا الحديث لا يصح»[ب].

وقفت على هذا التضعيف منذ سنوات، ثم أوقفني بعض الطلاب في الجامعة الإسلامية على قول الشوكاني في تفسيره «فتح القدير» (٢/ ٥٦):

«قال ابن كثير في «تفسيره»: وحديث افتراق الأمم إلى بضع وسبعين مرويٌّ من طرق عديدة، قد ذكرناها في موضع آخر.

قلت: أما زيادة كونها في النار إلا واحدة؛ فقد ضعفها جماعة من المحدثين (!)، بل قال ابن حزم: إنها موضوعة».

ولا أدري من الذي أشار إليهم بقوله: «جماعة ...»؛ فإني لا أعلم أحداً من المحدثين المتقدمين ضعَّف هذه الزيادة، بل إن الجماعة قد صححوها، وقد سبق ذكر أسمائهم، وأما ابن حزم؛ فلا أدري أين ذكر ذلك، وأول ما يتبادر للذهن أنه في كتابه «الفِصَل في الملل والنحل»، =

....

(أ) وهو الآتي بعد ستة أحاديث من هذا السِّفْر العظيم.

(ب) ثم طبع «العواصم»، فرأيت هذا الكلام فيه (١/ ١٨٦) بنحوه، ومن الغريب عدم تعقبه من المعلق عليه ببيان صحته، مع أنه قد صححه وقوّى حديث ابن عمرو المتقدم في تعليقه على «شرح السنة» (١/ ٢١٣).

= وقد رجعت إليه، وقلّبت مظانه؛ فلم أعثر عليه[أ]، ثم إن النقل عنه مختلف، فابن الوزير قال عنه: «لا يصح»[ب]، والشوكاني قال عنه: «إنها موضوعة»، وشتان بين النقلين كما لا يخفى، فإن صح ذلك عن ابن حزم؛ فهو مردود من وجهين:

الأول: أن النقد العلمي الحديثي قد دل على صحة هذه الزيادة؛ فلا عبرة بقول من ضعفها.

والآخر: أن الذين صححوها أكثر وأعلم بالحديث من ابن حزم، لا سيما وهو معروف عند أهل العلم بتشدُّده في النقد، فلا ينبغي أن يحتج به إذا تفرد عند عدم المخالفة؛ فكيف إذا خالف؟!

ثم دلّني أحد إخواننا من طلاب العلم على كلام لابن حزم في حديث الفرقة الناجية، فإذا به ينفيه، ويسوق حديث نُعيمِ بنِ حماد في التفرق، وفيه: «**قوم يقيسون الأمور برأيهم**»، ويقول فيه: «هذا أصح ما في الباب».

انظر رسالته في «الإمامة» (ص٢١٣) من الجزء الثالث من «رسائله» -تحقيق: إحسان عباس.

وأما ابن الوزير؛ فكلامه المتقدم يشعر بأنه لم يطعن في الزيادة من جهة إسنادها، بل من حيث معناها، وما كان كذلك؛ فلا ينبغي الجزم بفساد المعنى؛ لإمكان توجيهه وجهة صالحة ينتفي به الفساد الذي ادَّعاه، وكيف يُستطاع الجزم بفساد معنى حديث تلقَّاه كبار الأئمة والعلماء من مختلف الطبقات بالقَبول، وصرَّحوا بصحته، وهذا يكاد يكون مستحيلاً؟!

وإن مما يؤيد ما ذكرته أمرين:

الأول: أن ابن الوزير في كتاب آخر له قد صحَّح حديث معاوية هذا، ألا وهو كتابه القيم: «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم»[ج]؛ فقد عقد فيه فصلاً خاصاً في الصحابة الذين طعن فيهم الشيعة وردُّوا أحاديثهم، ومنهم معاوية -رضي الله عنه-، فسرد ما له من الأحاديث في كتب السنة مع الشواهد التي تدل على صحتها من طريق جماعة آخرين من الصحابة لم تطعن فيهم الشيعة، فكان هذا الحديث منها[د]! =

(أ) قلت: وجدته فيه (٣/ ٢٩٢) بلفظ: «لا يصح أصلاً من طريق الإسناد».

(ب) ثم رأيته في «العواصم» في الموضع المتقدم كما نقله الشوكاني، وكذلك نقله ابن الوزير في موضع آخر منه (٣/ ١٧٢)؛ فهذا يبين أن نقل الكوثري عنه لم يكن دقيقاً.

(ج) انظر الجزء الثاني منه (ص١١٣-١١٥)، وهو مختصر كتابه المتقدم «العواصم»؛ كما صرح فيه (١/ ٢٢٥)، وألمح إلى ذلك في «الروض» (١/ ١٢).

(د) قال شيخنا -رحمه الله-: «ثم رأيته قد تكلم عليها في «العواصم» (٣/ ١٧٠)، وأعلَّ حديث معاوية بأزهر الهوزني بحجة أنه ناصبي! وسكت عنه المعلق عليه، فأساءا؛ لأنهما يعلمان أن العمدة في تقوية الحديث إنما هي الثقة وليس المذهب، وما أظن ابن الوزير -رحمه الله- يرى خلافه، ولكنها التقية التي رأى أن يلجأ إليها أحياناً، كما صرح بذلك في مقدمة «العواصم» (١/ ٢٢٥)! ولكن ما عذر المعلق؟!».

قلت: عذره أنه يتجارى به الهوى، فصادف قلبًا خاليًا فتمكنا (!).

= **الأمر الآخر:** أن بعض المحققين من العلماء اليمانيين ممُن نقطع أنه وقف على كتب ابن الوزير -ألا وهو الشيخ صالح المَقْبلي- قد تكلم على هذا الحديث بكلام جيد من جهة ثبوته ومعناه، وقد ذكر فيه أن بعضهم ضعَّف هذا الحديث، فكأنه يشير بذلك إلى ابن الوزير، وأنت إذا تأملت كلامه؛ وجدته يشير إلى أن التضعيف لم يكن من جهة السند، وإنما مِن قِبَل استشكال معناه، وأرى أن أنقل خلاصة كلامه المشار إليه؛ لما فيه من الفوائد.

قال -رحمه الله تعالى- في «العَلَم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ» (ص٤١٤):

«وحديث (افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة)، رواياته كثيرة، يشد بعضها بعضاً، بحيث لا يبقى ريبة في حاصل معناها .. (ثم ذكر حديث معاوية هذا، وحديث ابن عمرو بن العاص الذي أشار إليه الحافظ العراقي وحسنه الترمذي، ثم قال:) والإشكال في قوله: «**كلها في النار إلا ملة**»؛ فمن المعلوم أنهم خير الأمم، وأن المرجو أن يكونوا نصف أهل الجنة، مع أنهم في سائر الأمم كالشعرة البيضاء في الثور الأسود؛ حسبما صرحت به الأحاديث؛ فكيف يتمشى هذا؟ فبعض الناس تكلم في ضعف هذه الجملة، وقال: هي زيادة غير ثابتة، وبعضهم تأول الكلام». قال:

«ومن المعلوم أنه ليس المراد من الفرقة الناجية أن لا يقع منها أدنى اختلاف؛ فإن ذلك قد كان في فضلاء الصحابة، إنما الكلام في مخالفة تُصَيِّرُ صاحبها فرقة مستقلة ابتدعها. وإذا حققت ذلك؛ فهذه البدع الواقعة في مهمات المسائل، وفيما يترتب عليه عظائم المفاسد، لا تكاد تنحصر، ولكنها لم تخص معيناً في هذه الفرق التي قد تحزبت، والتأم بعضهم إلى قوم وخالف آخرون بحسب مسائل عديدة».

ثم أجاب عن الإشكال بما خلاصته:

«إن الناس عامة وخاصة؛ فالعامة: آخرهم كأولهم؛ كالنساء، والعبيد، والفلاحين، والسوقة، ونحوهم ممُن ليس من أمر الخاصة في شيء؛ فلا شك في براءة آخرهم من الابتداع كأولهم.

وأما الخاصة؛ فمنهم مبتدع اخترع البدعة وجعلها نصب عينيه، وبلغ في تقويتها كل مبلغ، وجعلها أصلاً يرد إليها صرائح الكتاب والسنة، ثم تبعه أقوام من نمطه في الفقه والتعصب، وربما جدَّدوا بدعته وفرَّعوا عليها وحمَّلوه ما لم يتحمله، ولكنه إمامهم المقدم، وهؤلاء هم المبتدعة حقّاً، وهو شيء كبير، ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الجِبَالُ هَدّاً﴾ [مريم: ٩٠]؛ كنفي حكمة الله -تعالى-، ونفي إقداره المكلف، وككونه يكلف ما لا يطاق، ويفعل سائر القبائح ولا تقبح منه، وأخواتهن! ومنها ما هو دون ذلك، وحقائقها جميعاً عند الله -تعالى-، ولا ندري بأيها يصير صاحبها من إحدى الثلاث وسبعين فرقة. =

= ومن الناس من تبع هؤلاء وناصرهم، وقوّى سوادهم بالتدريس والتصنيف، ولكنه عند نفسه راجع إلى الحق، وقد دسَّ في تلك الأبحاث نقوضها في مواضع؛ لكن على وجه خفيٍّ، ولعله تَخَيَّلَ مصلحة دنيئة، أو عظم عليه انحطاط نفسه وإيذاؤهم له في عرضه، وربما بلغت الأذية إلى نفسه.

وعلى الجملة؛ فالرجل قد عرف الحق من الباطل، وتخبط في تصرفاته، وحسابه على الله -سبحانه-؛ إما أن يحشره مع من أحب بظاهر حاله، أو يقبل عذره، وما تكاد تجد أحداً من هؤلاء النظار إلا وقد فعل ذلك، لكن شرهم -والله- كثير، فلربما لم يقع خبرهم بمكان، وذلك لأنه لا يفطن لتلك اللمحة الخفية التي دسُّوها إلا الأذكياء المحيطون بالبحث، وقد أغناهم الله بعلمهم عن تلك اللمحة، وليس بكبير فائدة أن يعلموا أن الرجل كان يعلم الحق ويخفيه. والله المستعان.

ومن الناس من ليس من أهل التحقيق، ولا هيئ للهجوم على الحقائق، وقد تدرب في كلام الناس، وعرف أوائل الأبحاث، وحفظ كثيراً من غثاء ما حصلوه، ولكن أرواح الأبحاث بينه وبينها حائل، وقد يكون ذلك لقصور الهمة والاكتفاء والرضى عن السلف لوقعهم في النفوس، وهؤلاء هم الأكثرون عدداً، والأرذلون قدراً؛ فإنهم لم يحظوا بخصيصة الخاصة، ولا أدركوا سلامة العامة.

فالقسم الأول من الخاصة: مبتدعة قطعاً.

والثاني: ظاهره الابتداع.

والثالث: له حكم الابتداع.

ومن الخاصة قسم رابع؛ ثلة من الأولين وقليل من الآخرين، أقبلوا على الكتاب والسنة، وساروا بسيرهما، وسكتوا عما سكتا عنه، وأقدموا وأحجموا بهما، وتركوا تكلُّف ما لا يعنيهم، وكان تهمُّهم السلامة، وحياة السنة آثر عندهم من حياة نفوسهم، وقرة عين أحدهم تلاوة كتاب الله -تعالى-، وفهم معانيه على السليقة العربية والتفسيرات المروية، ومعرفة ثبوت حديث نبوي لفظاً وحكماً؛ فهؤلاء هم السنة حقّاً، وهم الفرقة الناجية، وإليهم العامة بأسرهم ومن شاء ربك من أقسام الخاصة الثلاثة المذكورين، بحسب علمه بقدر بدعتهم ونياتهم.

إذا حققت جميع ما ذكرنا لك؛ لم يلزمك السؤال المحذور، وهو الهلاك على معظم الأمة؛ لأن الأكثر عدداً هم العامة قديماً وحديثاً، وكذلك الخاصة في الأعصار المتقدمة، ولعل القسمين الأوسطين، وكذا من خفَّت بدعته من الأول، تنقذهم رحمة ربك من النظام في سلك الابتداع بحسب المجازاة الأخروية، ورحمة ربك أوسع لكل مسلم، لكنا تكلمنا على مقتضى الحديث=

=ومصداقه، وأن أفراد الفرق المبتدعة -وإن كثرت الفرق- فلعله لا يكون مجموع أفرادهم جزءاً من ألف جزء من سائر المسلمين، فتأمل هذا تسلم من اعتقاد مناقضة الحديث لأحاديث فضائل الأمة المرحومة».

قلت: وهذا آخر كلام الشيخ المَقْبَلي -رحمه الله-، وهو كلام متين، يدل على علم الرجل وفضله ودقة نظره، ومنه تعلم سلامة الحديث من الإشكال الذي أظن أنه عمدة ابن الوزير -رحمه الله- في إعلاله إياه، والحمد لله على أن وفقنا للإبانة عن صحة هذا الحديث من حيث إسناده، وإزالة الشبهة عنه من حيث متنه، وهو الموفق، لا إله إلا هو.

ثم وقفت على كلام لأحد الكتاب في العصر الحاضر ينكر في كتابه «أدب الجاحظ» (ص٩٠) صحة هذا الحديث؛ للدفاع عن شيخه الجاحظ! فهو يقول: «ولو صح هذا الحديث؛ لكان نكبة كبرى على جمهور الأمة الإسلامية؛ إذ يسجل على أغلبيتها الخلود في الجحيم، ولو صح هذا الحديث؛ لما قام أبو بكر في وجه مانعي الزكاة معتبراً إياهم في حالة ردة ...» إلى آخر كلامه الذي يغني حكايته عن تكلف الرد عليه؛ لوضوح بطلانه، لا سيما بعد قراءة كلام الشيخ المقبلي المتقدم.

على أن قوله «الخلود في الجحيم»؛ ليس له أصل في الحديث، وإنما أورده الكاتب المشار إليه من عند نفسه؛ ليتخذ ذلك ذريعة للطعن في الحديث، وهو سالم من ذلك كله كما بيَّنا، والحمد لله على توفيقه» ا.هـ.

الفائدة الثانية: قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ١٢٠): «وهذا الافتراق مشهور عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة، وسعد، ومعاوية، وعمرو بن عوف، وغيرهم ...».

وقال (١/ ١٢٣-١٣٢): «ثم هذا الاختلاف الذي أخبر به النبي ﷺ: إما في الدين فقط، وإما في الدين والدنيا، ثم قد يؤول إلى الدماء[1]، وقد يكون الاختلاف في الدنيا فقط. =

---

(1) بمعنى: أنه قد يحدث بسبب هذا الاختلاف فتن وخصومات تنتهك فيها الحرمات، ويحمل فيها السلاح، ثم يتقاتل الناس؛ فتسيل الدماء، تماماً كما حدث بسبب الخوارج والمعتزلة والروافض وغيرهم من أهل البدع قديماً، وكأصحاب الأهواء والاتجاهات المعاصرة من الحزبيين والتكفيريين والإخوان المسلمين -خوارج القرن العشرين- ونحوهم حديثاً، فهؤلاء يثيرون الفتن، ويستحلون الدماء في سبيل تحقيق بدعهم وأهوائهم، وفرضها على الأمة!

والواقع أكبر شاهد على ذلك؛ فما مصر والجزائر عنا ببعيدة، وأخيراً بلاد الحرمين الشريفين -سلمها الله-.

= وهذا الاختلاف الذي دلت عليه هذه الأحاديث: هو مما نهى عنه في قوله -سبحانه-: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وهو موافق لما رواه مسلم في «صحيحه»[أ] عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه: «أنه أقبل مع رسول الله ﷺ في طائفة من أصحابه، من العالية[ب]، حتى إذا مر بمسجد بني معاوية، دخل فركع فيه ركعتين، وصلينا معه ودعا ربه طويلاً، ثم انصرف إلينا، فقال: «**سألت ربي ثلاثاً؛ فأعطاني اثنتين، ومنعني واحدة: سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسَّنة[ت]؛ فأعطانيها، وسألت ربي أن لا يهلك أمتي بالغرق؛ فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم؛ فمنعنيها**».

وروى -أيضاً- في «صحيحه»[ث] عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله زوى[ج] لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوى لي منها، وأعطيت الكنزين: الأحمر والأبيض[ح]، وإني سألت ربي لأمتي: أن لا يهلكها بسنة بعامة، وأن لا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم[خ]، وإن ربي قال: يا محمد! إذا قضيت قضاء؛ فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة بعامة، وأن لا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها -أو قال: من بين أقطارها-؛ حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً، ويسبي بعضهم بعضاً**». رواه البرقاني في «صحيحه»، وزاد: «**إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين، وإذا وقع عليهم السيف لم يرفع إلى يوم القيامة. ولا تقوم الساعة حتى يلحق حيٌّ من أمتي بالمشركين، وحتى يعبد فئام[د] من أمتي الأوثان، وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون؛ كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين، لا نبي بعده. ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله -تبارك وتعالى-**». =

....

(أ) (٢٨٩٠).

(ب) ما كان من جهة نجد من المدينة.

(ت) هي الجدب والقحط.

(ث) (٢٨٨٩).

(ج) ضم وجمع.

(ح) هما الذهب والفضة؛ إشارة إلى ملكي كسرى وقيصر.

(خ) أي: أصلهم وحوزتهم.

(د) الجماعات من الناس.

= وهذا المعنى محفوظ عن النبي ﷺ من غير وجه؛ يشير إلى أن التفرقة والاختلاف لا بد من وقوعهما في الأمة، وكان يحذر أمته؛ لينجوا منه من شاء الله له السلامة؛ كما روى النزّال بن سبرة، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت النبي ﷺ يقرأ خلافها، فأخذت بيده، فانطلقت به إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الكراهية، وقال: «**كلاكما محسن، ولا تختلفوا؛ فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**» رواه مسلم[أ].

نهى النبي ﷺ عن الاختلاف الذي فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع الآخر من الحق؛ لأن كلا القارئين كان محسناً فيما قرأه، وعلّل ذلك: بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا.

ولهذا قال حذيفة لعثمان: «أدرك هذه الأمة، لا تختلف في الكتاب كما اختلف فيه الأمم قبلهم»[ب] لما رأى أهل الشام والعراق يختلفون في حروف القرآن، الاختلاف الذي نهى عنه النبي ﷺ.

فأفاد ذلك شيئين:

أحدهما: تحريم الاختلاف في مثل هذا.

والثاني: الاعتبار بمن كان قبلنا، والحذر من مشابهتهم.

واعلم أن أكثر الاختلاف بين الأمة، الذي يورث الأهواء؛ تجده من هذا الضرب، وهو: أن يكون كل واحد من المختلفين مصيباً فيما يثبته -أو في بعضه-، مخطئاً في نفي ما عليه الآخر؛ كما أن القارئين كل منهما كان مصيباً في القراءة بالحرف الذي علمه، مخطئاً في نفي حرف غيره؛ فإن أكثر الجهل إنما يقع في النفي الذي هو الجحود والتكذيب، لا في الإثبات؛ لأن إحاطة الإنسان بما يثبته أيسر من إحاطته بما ينفيه، ولهذا نهيت هذه الأمة أن تضرب آيات الله بعضها ببعض؛ لأن مضمون الضرب: الإيمان بإحدى الآيتين، والكفر بالأخرى -إذا اعتقد أن بينهما تضاداً-؛ إذ الضدان لا يجتمعان.

ومثل ذلك: ما رواه مسلم[ت] -أيضاً- عن عبدالله بن رباح الأنصاري: «أن عبدالله بن عمرو؛ قال: هجرت[ث] إلى رسول الله ﷺ يوماً؛ فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ، يعرف في وجهه الغضب، فقال: «**إنما هلك من كان قبلكم من الأمم باختلافهم في الكتاب**». =

(أ) لم يروه مسلم في «صحيحه»، وإنما هو من أفراد البخاري، وهو في «صحيحه» (٢٤١٠-أطرافه).

(ب) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٩٨٧).

(ت) (٢٦٦٦).

(ث) ذهبت في الهاجرة؛ وهي نصف النهار عند اشتداد الحر.

أزهر بن عبد الله الهوزني، عن أبي عامر -عبد الله بن لحي[1]-؛ قال: حججنا مع معاوية بن أبي سفيان، فلمَّا قدمنا مكة أخبر برجل يقصُّ على أهل مكة،

= فعلَّل غضبه ﷺ؛ بأن الاختلاف في الكتاب سبب هلاك من كان قبلنا، وذلك يوجب مجانبة طريقهم في هذا عيناً، وفي غيره نوعاً.

والاختلاف على ما ذكره الله في القرآن قسمان:

أحدهما: يذم الطائفتين جميعاً؛ كما في قوله: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]؛ فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف. وكذلك قوله -تعالى-: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ نَزَّلَ الكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وكذلك قوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُواْ الكِتَابَ إِلاَّ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءهُمُ العِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقوله: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءهُمُ البَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وكذلك وصف اختلاف النصارى بقوله: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللهُ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ١٤]، ووصف اختلاف اليهود بقوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَاراً لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللهُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال: ﴿فَتَقَطَّعُواْ أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُراً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

وكذلك النبي ﷺ لما وصف هذه الأمة: ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة؛ قال: «**كلها في النار إلا واحدة؛ وهي الجماعة**»، وفي الرواية الأخرى: «**من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»؛ فبين: أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين؛ إلا فرقة واحدة؛ هم أهل السنة والجماعة.

وهذا الاختلاف المذموم من الطرفين يكون سببه:

تارة: فساد النية، لما في النفوس من البغي والحسد، وإرادة العلو في الأرض، ونحو ذلك. فَيُحِبُّ لذلك ذمَّ قول غيرها، أو فعله، أو غلبته ليتميز عليه، أو يحب قول من يوافقه في نسب أو مذهب أو بلد أو صداقة، ونحو ذلك؛ لما في قيام قوله من حصول الشرف له والرئاسة، وما أكثر هذا من بني آدم! وهذا ظلم.

ويكون سببه -تارة- جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذي تنازعان فيه، أو الجهل بالدليل الذي يرشد به أحدهما الآخر، أو جهل أحدهما بما مع الآخر من الحق: في الحكم، أو في الدليل. وإن كان عالماً بما مع نفسه من الحق حكماً ودليلاً.

والجهل والظلم: هما أصل كل شر؛ كما قال -سبحانه-: ﴿وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾ [الأحزاب: ٧٢]» ا.هـ.

(١) في جميع الأصول: «نجي»، وهو خطأ.

فأرسل إليه معاوية، فقال: أُمِرْتَ بهذا القصص؟! قال: لا، قال: فما حملك على أن تقصَّ بغير إذن؟ قال: ننشرُ علمًا علَّمَنَاهُ اللَّهُ، قال: لو كنت تقدَّمت إليك قبل مرتي هذه؛ لفعلت، ثم قام[1] حين صلَّى الظهر بمكة، فقال: إنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «**إنَّ أَهْلَ الكِتَابِ افْتَرَقُوا فِي[2] دِينِهِم عَلَى اثْنَتَين[3] وَسَبْعِينَ مِلَّةً[4]، وَإنَّ هَذِهِ الأُمَّةِ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً** -يعني: الأهواء-، **كُلُّهَا فِي النَّارِ إلاَّ وَاحِدَةً؛ وَهِيَ: الجَمَاعَةُ**»[5].

واللَّهِ يا مَعْشَرَ العَرَبِ! إنْ لَمْ تَقُومُوا بِمَا جَاءَ به نبيُّكُم ﷺ؛ لَغَيْرُكُم مِنَ النَّاسِ أَحْرَى أنْ لا يَقُومَ به.

٤٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو المغيرة: ثنا الأوزاعي: ثنا قتادة، عن

---

(١) في المخطوط: «قال»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب؛ كما في مصادر التخريج.

(٢) في «م»: «على»!

(٣) في «م»: «ثنتين».

(٤) في المخطوط: «فرقة»، والمثبت هو الصواب؛ كما يقتضيه السياق، والله أعلم.

(٥) إلى هنا ينتهي المرفوع من الحديث، والكلام الذي بعده هو من قول معاوية -رضي اللَّه عنه-، وليس من قول النبي ﷺ، وهذا بخلاف ما وقع في «م»؛ إذ جعل الدكتور! المعلق عليه كلام معاوية -رضي الله عنه- الأخير ضمن المرفوع!!

٤٠- **إسناده صحيح** - أخرجه الإمام أحمد (٢١/ ٥١/ ١٣٣٣٨) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ١٦-١٧/ ٢٣٩٢)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٧١) من طريق محمد بن عوف الطائي؛ كلاهما عن أبي المغيرة -عبدالقدوس بن الحجاج- به.

وأخرجه أبو داود (٤/ ٢٤٣/ ٤٧٦٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥/ ٣٣٧-٣٣٨/ ٢٩٦٣) من طريقين عن الوليد بن مسلم، وإسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «الأحاديث المختارة» (٧/ ١٨) عن عيسى بن يونس، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٠/ ٢٥٧/ ٤٠٧٣)، والحاكم (٢/ ١٤٨) من طريق بشر بن بكر، وأبو داود (٤/ ٢٤٣/ ٤٧٦٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥/ ٤٢٦-٤٢٧/ ٣١١٧) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ١٥-١٦/ ٢٣٩١) -من طريق مبشر بن إسماعيل الحلبي، والبيهقي (٨/ ١٧١) من طريق الوليد بن مزيد، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٣٦-٣٣٧/ ٤٠) من طريق يزيد بن يوسف، والحاكم=

=(٢/ ١٤٧-١٤٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٤٣٠) من طريق محمد بن كثير المصيصي؛ سبعتهم عن الأوزاعي به.

قال الحاكم -بعد أن رواه من طريق المصيصي-: «وهو صحيح على شرط الشيخين»!

قلت: وقد وهم -رحمه الله- من ثلاثة وجوه:

الأول: أن البخاري لم يرو للأوزاعي عن قتادة، وإنما هو من أفراد مسلم.

الثاني: أن المصيصي -هذا- لم يخرجا له ألبتة، وهو مع ذلك متكلم فيه، وفي «التقريب»: «صدوق كثير الغلط».

الثالث: أن راويه عن المصيصي هو إبراهيم بن الهيثم البلدي، ولم يخرجا له شيئاً.

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ظلال الجنة» (٢/ ٤٥٨) -عن سند الإمام أحمد-: «إسناده صحيح على شرطهما».

قلت: بل إسناده صحيح على شرط مسلم؛ فإن البخاري لم يرو للأوزاعي عن قتادة.

أقول هذا بالنسبة لطريق قتادة عن أنس، أما طريق قتادة عن أبي سعيد الخدري؛ فهي ضعيفة؛ فإن قتادة لم يسمع من أبي سعيد شيئاً.

قال الحاكم (٢/ ١٤٨): «لم يسمع هذا الحديث قتادة من أبي سعيد الخدري، إنما سمعه من أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد».

قلت: طريق أبي المتوكل هذه: أخرجها ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٢/ ٤٥٨/ ٩٣٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ٥٣/ ٢٧١١) من طريق محمد بن بكار، والحاكم (٢/ ١٤٨) من طريق أبي الجماهر -محمد بن عثمان التنوخي-؛ كلاهما عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن أبي المتوكل به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف سعيد بن بشير.

وتابع الأوزاعي عن قتادة؛ كل من:

١- **معمر بن راشد**: أخرجه أبو داود (٤/ ٢٤٤/ ٤٧٦٦)، وابن ماجه (١/ ٦٢/ ١٧٥)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٢/ ٦٤٥/ ١٥٤٩) من طريق عبدالرزاق، وأحمد في «المسند» (٢٠/ ٣٣٥-٣٣٦/ ١٣٠٣٦) -وعنه ابنه عبدالله في «السُّنة» (٢/ ٦٤٥/ ١٥٤٨)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ١٧/ ٢٣٩٣) -من طريق رباح بن زيد الصنعاني، والحاكم (٤/ ١٤٧) من طريق هشام بن يوسف الصنعاني؛ ثلاثتهم عن معمر به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي!

وقال شيخنا -رحمه الله- في «ظلال الجنة»: «إسناد صحيح على شرط الشيخين»! =

أنس بن مالك، وعن أبي سعيد الخدري: أنَّ النبي ﷺ قال: «**سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلافٌ وَفُرْقَةٌ؛ قَوْمٌ يُحْسِنُونَ القِيلَ، وَيُسِيئُونَ الفِعْلَ، يَقْرَأُونَ القُرآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُم، يَحْقِرُ أَحَدُكُم صَلاتَهُ مَعَ صَلاتِهِ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لا يَرْجِعُونَ حَتَّى يَرْتَدَّ عَلَى فُوقِهِ**[1]، **هُمْ شَرُّ الخَلْقِ وَالخَلِيقَةِ، طُوبَى لِمَن قَتَلَهُم وَقَتَلُوهُ، يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ (اللَّهِ وَ)**[2] **لَيْسُوا مِنْهُ فِي شَيءٍ، مَنْ قَاتَلَهُم؛ كَانَ أَوْلَى بِاللَّهِ مِنْهُم**»، قالوا: يا رسول اللَّه! ما سيماهم؟ قال: «**التَّحْلِيقُ**».

= قلت: فيه نظر؛ فإن البخاري لم يخرج لهذه الترجمة (معمر عن قتادة)، وإنما هي من أفراد مسلم، لا سيما وقد تكلم بعض الحفاظ في رواية معمر عن قتادة؛ قال الدارقطني في «العلل» (ج٤/ ق٣٩): «معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش».

٢- **سليمان بن طرخان التيمي**: أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ١٧-١٨/ ٢٣٩٤) من طريق الخرائطي: حدثنا علي بن حرب الطائي، عن أسباط بن محمد، عن سليمان به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وخالف أسباط بن محمد: معتمر بن سليمان التيمي؛ فرواه عن أبيه به بإسقاط قتادة.

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٤٦١/ ٩٤٥) عن عبيدالله بن معاذ، عن معتمر به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، فإما أن يكون لسليمان فيه إسنادان، أو تكون رواية المعتمر أرجح من رواية أسباط؛ فإنه يرويه هنا عن أبيه، وهو أدرى بحديثه من غيره، والله أعلم.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ظلال الجنة»: «إسناده صحيح على شرط الشيخين».

قلت: رواية عبيدالله بن معاذ عن المعتمر من أفراد مسلم.

٣- **سعيد بن بشير**: أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٢/ ٤٥٨/ ٩٤٠).

قلت: سعيد -هذا-: ضعيف؛ كما في «التقريب»، فالعمدة على ما سبق من الطرق.

وبالجملة؛ فالحديث صحيح بلا ريب كما تقدم تفصيله.

(١) فوق السهم: موضع الوتر منه.

(٢) ما بين قوسين ساقط من «م».

٤١- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا ....

٤١- إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه الأخرى عن أنس) - أخرجه الفسوي في «المعرفة والتأريخ» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ١٠٠-١٠١/ ١٤٨)، وقوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١١٩-١٢٠/ ١٨) -من طريق معاوية بن صالح، وقوام السنة في «الحجة» (١/ ١١٩-١٢٠/ ١٨) من طريق عيسى بن يونس وأبي إسحاق الفزاري وفضيل بن عياض، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/ ٥٢-٥٣) من طريق يحيى بن عبدالله البابلتي؛ خمستهم عن الأوزاعي به.

وتابع الأوزاعي: عكرمة بن عمار العجلي، عن يزيد الرقاشي به.

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٧/ ١٥٤-١٥٥/ ٤١٢٧): حدثنا أبو خيثمة، عن عمر بن يونس، عن عكرمة به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٢٦): «رواه أبو يعلى، ويزيد الرقاشي: ضعفه الجمهور، وفيه توثيق لين، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلت: وهو كما قال، وقد تابع الرقاشي جمع؛ منهم:

١- **قتادة بن دعامة السدوسي**: أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٣٢٢/ ٣٩٩٣)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٣٢/ ٦٤) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ٩٠/ ٢٥٠٠)-؛ قالا: ثنا هشام بن عمار، وأبو بكر بن المقرئ في «الفوائد» -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/ ٨٨-٨٩/ ٢٤٩٧ و٨٩/ ٢٤٩٨ و٨٩-٩٠/ ٢٤٩٩) -من طريق موسى بن عامر بن خريم ومؤمل بن الفضل، والطبراني- ومن طريقه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٢٤/ ٤١) من طريق عبدالملك بن الأصبغ البعلبكي؛ أربعتهم عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن قتادة به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: «إسناده صحيح؛ رجاله ثقات».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ١/ ٤٠٦): «وفي تصحيحه نظر عندي، ولا ضرورة لذكره الآن؛ فإنه لا بأس به في الشواهد».

قلت: لعل شيخنا -رحمه الله- يقصد الكلام اليسير في هشام بن عمار؛ فإنه لم يذكر من خرجه إلا ابن ماجه، وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن هذا الأمر مأمون هنا؛ فإن هشاماً توبع عليه كما تقدم؛ فهو صحيح بمجموع طرقه عن الوليد بن مسلم، وهو وإن كان يدلس تدليس التسوية؛ فقد صرح بالتحديث له ولشيخه عند ابن ماجه وابن أبي عاصم؛ فأمنا شر تدليسه، فهو صحيح غاية.

٢- **زياد بن عبدالله النميري**: أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٩/ ٢٤١/ ١٢٢٠٨)=

(أبو المغيرة)[1]: ثنا الأوزاعي: ثنا يزيد الرقاشي: حدثني أنس بن مالك؛ قال: ذُكِرَ عند رسول الله ﷺ رجلٌ، فذكروا قوَّته في العمل، واجتهادَه في العبادة، فقال النبي ﷺ: **«إنَّ هَذَا أَوَّلُ قَرْنٍ خَرَجَ فِي أُمَّتِي، لَوْ قَتَلْتُهُ؛ مَا اخْتَلَفَ اثْنَانِ بَعْدَهُ مِنْ أُمَّتِي، إنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلاَّ فِرْقَةً وَاحِدَةً»**.

قال يزيد الرَّقاشي: وهي الجماعة.

=من طريق عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون، عن صدقة بن يسار، عن زياد به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ١/ ٤٠٦): «والنميري ضعيف، وبقية رجاله ثقات».

٣- **سعيد بن أبي هلال**: أخرجه أحمد (٣/ ١٤٥) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ٢٨)-: ثنا حسن بن موسى الأشيب: ثنا ابن لهيعة: ثنا خالد بن يزيد، عن سعيد به.

قال شيخنا -رحمه الله-: «وسنده حسن في الشواهد».

قلت: وهو كما قال؛ للكلام المعروف في ابن لهيعة، والراوي عنه حسن بن موسى الأشيب؛ ليس من قدماء أصحابه.

٤- **زيد بن أسلم**: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦/ ٣٤٠/ ٣٦٦٨)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٤٦-٣٤٩/ ٤٩)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٧١-٣٧٢/ ٢٦٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/ ٢٢٦-٢٢٧)، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٤٤٨)، و«تفسير القرآن العظيم» (٣/ ١٤٩ - ط دار طيبة) من طرق عن أبي معشر السندي، عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن زيد بن أسلم به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٠٨): «رواه أبو يعلى؛ وفيه أبو معشر -نجيح-، وفيه ضعف!».

وقال الحافظ ابن كثير: «هذا حديث غريب جداً من هذا الوجه وبهذا السياق».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-: «وأبو معشر، واسمه: نجيح بن عبدالرحمن السندي، وهو ضعيف».

وللحديث طرق أخرى ذكرتها في كتابي «نصح الأمة في فهم أحاديث افتراق الأمة».

وبالجملة؛ فالحديث صحيح عن أنس -رضي الله عنه- بمجموع طرقه، والله أعلم.

(١) سقط من المخطوط.

٤٢- حدثنا شيبان بن أبي شيبة: ثنا الصعق بن حزن: ثنا عقيل

٤٢- **إسناد ضعيف جداً (وهو صحيح بطريقه الأخرى)** -أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٣٥/ ٧٠)، وأبو يعلى في «مسنده»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٨/ ٣٧)، و«المطالب العالية» (٣/ ٢٤٨/ ٢٨٩٨/ ٣- ط دار الوطن، أو ١٢/ ٣٠٨/ ٢٨٨٠/ ٣- ط دار العاصمة)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٢٠٧/ ٢٨٢/ ٣)، وأبو بكر الباغندي في «حديث شيبان ابن فروخ» -ومن طريقه أبو ذر -عبيد بن أحمد- الهروي في «جزء من فوائد حديثه» (٢٩-٣٠/ ١)، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/ ١٦٨-١٧٠/ ١٤٨٠)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٢٠-٢٢١/ ١٠٥٣١)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (٩/ ٢٤٨) -وعنه البغوي في «معالم التنزيل» (٨/ ٤٢-٤٣) -عن محمد بن عبدالله الحضرمي، وأبو عمرو بن حمدان في «فوائده» -ومن طريقه الواحدي في «الوسيط» (٤/ ٢٥٤-٢٥٥) -عن الحسن بن سفيان، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤/ ٣٧٦-٣٧٧/ ٤٤٧٩)، و«المعجم الصغير» (١/ ٢٢٣-٢٢٤) عن عبدالله بن أحمد بن خلاد القطان؛ ستتهم عن شيبان بن فَرُّوخ به.

وتابع شيبان بن فَرُّوخ عليه:

١- **أبو داود -سليمان بن داود- الطيالسي**: أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٤٨/ ٧٦١) عن حماد بن الحسن الوراق، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١١٨/ ٧٤٦)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢/ ٢٩١/ ٨٤٠)، و «الآداب» (١٥٠/ ٢٣٥)، و«شعب الإيمان» (١٢/ ٧٣/ ٩٠٦٤)، و«السنن الكبرى» (١٠/ ٢٣٣) من طريق يونس بن حبيب؛ كلاهما عن الطيالسي -وهذا في «مسنده» (١/ ٢٩٥-٢٩٦/ ٣٧٦)- به.

٢- **زيد بن الحباب**: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (١/ ٢١٧-٢١٨/ ٣٢١)، و«المصنف» (١١/ ٤٨/ ١٠٤٩٢) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٠٩/ ١٥٠٣)-.

٣- **محمد بن الفضل السدوسي -أبو النعمان-، الملقب بـ (عارم)**: أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ١١٠٢-١١٠٣)، وعبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١٤/ ٢٨٨) -ومن طريقه ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ١٧٦)-، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/ ٢٠٣-٢٠٤/ ٧٧٢)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» -ومن طريقه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٠٧-٨٠٨/ ١٥٠٠)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ١٧٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٧٣-٧٤/ ٩٠٦٥)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٨٠٨-٨٠٩/ ١٥٠٢). =

= ٤- **عبدالرحمن بن المبارك العيشي**: أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» -ومن طريقه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٠٧-٨٠٨/ ١٥٠٠)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٢٠-٢٢١/ ١٠٥٣١) -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ١٧٧)-، والحاكم (٢/ ٤٨٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٧٣-٧٤/ ٩٠٦٥).

٥- **داود بن المحبر**: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٢/ ٤٣٠-٤٣١).

قال الطبراني: «لم يروه عن أبي إسحاق إلا عقيل الجعدي، تفرد به: الصعق بن حزن».

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث سويد وأبي إسحاق، تفرد به: عقيل الجعدي».

قلت: وهو ضعيف الحديث جداً؛ قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٥٤) -وعنه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ١١٠٢)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٠١٨)-: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٨٥): «منكر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات؛ فبطل الاحتجاج بما روى، وإن وافق الثقات».

وأبو إسحاق السبيعي مدلس مختلط، وقد عنعن، ورواية الجعدي -هذا- عنه بعد الاختلاط.

أما الحاكم؛ فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد! ولم يخرجاه».

لكن رده الإمام الذهبي: «قلت: ليس بصحيح؛ فإن الصعق وإن كان موثقاً؛ فإن شيخه منكر الحديث؛ قاله البخاري».

وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في «العلل» لابنه (٢/ ١٦٢): «نفس الحديث منكر، لا يشبه حديث أبي إسحاق، ويشبه أن يكون عقيل -هذا- أعرابياً؛ والصعق: لا بأس به».

وقال العقيلي: «عقيل الجعدي عن أبي إسحاق الهمداني حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به».

وقال البيهقي في «المدخل»: «عقيل الجعدي غير معروف، ويمكن إجراء الخبر على ظاهره إن ثبت...».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٩٠ و١٦٣): «رواه الطبراني في «الصغير»، و«الأوسط»، وفيه عقيل بن الجعد؛ قال البخاري: منكر الحديث».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (١/ ١٤٦/ ٣١٣ -مختصرة): «رواه أبو داود الطيالسي وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلي، وفي أسانيدهم عقيل الجعدي؛ وهو ضعيف».

وقال شيخنا الإمام الألباني في «ظلال الجنة»: «إسناده ضعيف جداً، رجاله ثقات؛ غير عقيل الجعدي، فإنه ضعيف جداً؛ كما يفيده قول البخاري فيه: منكر الحديث». =

= وللحديث طريق أخرى عن ابن مسعود:

أخرجها أبو بكر بن أبي داود -وعنه ابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السُّنة» (٣٥-٣٦/ ٣٨)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١١٩/ ٧٤٧)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/ ١٦٩-١٧٠) -عن موسى بن عامر بن خريم، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» -ومن طريقه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٠٨/ ١٥٠١)- عن صفوان بن صالح، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٣٥-٣٦/ ٧١)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤٦٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ١٧١-١٧٢/ ١٠٣٥٧) عن هشام بن عمار؛ ثلاثتهم عن الوليد بن مسلم الدمشقي، عن بكير بن معروف، عن مقاتل بن حيان، عن القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، عن جده به.

قال ابن شاهين: «هذا حديث حسن الإسناد، غريب اللفظ من ألفاظ رسول الله ﷺ».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦١): «رواه الطبراني بإسنادين، ورجال أحدهما رجال الصحيح؛ غير بكير بن معروف، وثقه أحمد وغيره، وفيه ضعف».

قلت: إسناد الحديث حسن -إن شاء الله-؛ للكلام اليسير في بكير بن معروف، وفي «التقريب»: «صدوق فيه لين»، ومقاتل بن حيان: صدوق؛ كما في «التقريب»، وما يخشى من تدليس الوليد بن مسلم مأمون هنا؛ فقد صرح بالتحديث له ولشيخه في رواية ابن أبي داود، ومع ذلك توبع كما سيأتي.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ظلال الجنة»: «إسناده ضعيف، رجاله ثقات على ضعف في هشام بن عمار[1]، والوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية، ولم يصرح بالتحديث في غير شيخه بكير!!».

وقد توبع الوليد بن مسلم: فقد أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٨/ ٣٦-٣٧) عن إسحاق بن أبي حمزة -أبي يعقوب الرازي-، عن سندي بن عبدويه، عن بكير بن معروف به.

قلت: وسندي -هذا- وثقه ابن حبان، وكان عالماً بالحديث؛ فصح الحديث، ولله الحمد من قبل ومن بعد.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٤/ ٢٨٨) وزاد نسبته للحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، وابن المنذر، وابن مردويه. =

....

(١) قلت: هذا لا يضر؛ فإن هشاماً توبع عليه كما رأيت.

الجعدي[١]، عن أبي إسحاق الهمداني، عن سويد بن غفلة، عن ابن مسعود؛ قال: دخلت على رسول اللَّه ﷺ، فقال: «**يَا ابْنَ مَسْعُودٍ!**»، قلت: لبَّيك يا رسول اللَّه! قال: «**أَتَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟**»، قال: قلت: اللَّه ورسولُه أعلم، قال: «**فَإِنَّ أَعْلَمَ النَّاسِ: أَبْصَرُهُم بِالْحَقِّ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ، وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي الْعَمَلِ، وَاخْتَلَفَ مَنْ كَانَ قَبْلِي عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، نَجَا مِنْهَا ثَلَاثَةٌ، وَهَلَكَ سَائِرُهَا؛ فِرْقَةٌ آزَتِ**[٢] **الْمُلُوكَ وَقَاتَلُوهُم عَلَى دِينِهِم وَدِينِ عِيسَى، وَأَخَذُوهُم؛ فَقَطَعُوهُم بِالْمَنَاشِيرِ، وَفِرْقَةٌ لَمْ تَكُن لَهُم طَاقَةٌ بِمُوَازَاةِ الْمُلُوكِ، وَلَا بِأَنْ يُقِيمُوا بَيْنَ ظَهْرَانِيهِم وَيَدْعُونَهُم إِلَى دِينِ اللَّهِ وَدِينِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، فَسَاحُوا فِي الْبِلَادِ وَتَرَهَّبُوا، وَهُمُ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِم: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ إلى قوله: ﴿فَاسِقُونَ﴾** [الحديد: ٢٧]»، فقال النبي ﷺ: «**مَنْ آمَنَ بِي، وَصَدَّقَنِي، وَاتَّبَعَنِي؛ فَقَدْ رَعَاهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا، وَمَنْ لَا يَتَّبِعُنِي؛ فَأُولَئِكَ هُمُ الْهَالِكُونَ**».

٤٣- حدثنا إسحاق: أنبأ النضر بن شميل: ثنا قطن -أبو الهيثم-: ثنا

= **تنبيه**: أعل أخونا الفاضل الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان -وفقه الله- في تعليقه على كتاب «الاعتصام» (٢/ ١٣٠-١٣١) طريق ابن مسعود الثانية بالانقطاع، وهذا الإعلال ليس بشيء؛ فإن سماع عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود من أبيه ثابت بشهادة جماعة من الأئمة؛ منهم: سفيان الثوري، وشريك القاضي، وابن معين، والبخاري، وأبو حاتم.

وروى البخاري في «التاريخ الصغير» بإسناد لا بأس به عن القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه؛ قال: لما حضر عبدالله الوفاة؛ قال له ابنه عبدالرحمن: يا أبت! أوصني، قال: ابك من خطيئتك، فلا عبرة بعد ذلك بقول من نفى سماعه منه؛ لأنه لا حجة لديه على ذلك إلا عدم العلم بالسماع، ومن علم حجة على من لم يعلم؛ قاله شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ١/ ٣٨٥).

(١) في المخطوط: «الحوري»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب.

(٢) قاومتهم.

٤٣- إسناده حسن.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٧٤/ ٨٠٥٥): ثنا عبدالله بن أحمد، عن=

=خلاد بن أسلم، عن النضر به.

وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٦٠٦-٦٠٧/ ٧٨٣) من طريق أبي حاتم الرازي، عن جعفر بن محمد الواسطي -وهو صدوق-، عن عمرو بن الهيثم بن قطن، عن جده به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير أبي غالب -واسمه حزّور-، وهو صدوق حسن الحديث ما لم يخالف، ولم يخالف أحداً في هذا الحديث، لا سيما وقد حسّنه الترمذي -كما سيأتي-، وشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «مشكاة المصابيح» (٣/ ٤١١/ ٣٤٨٥ -«هداية الرواة»).

وتابع قطن بن كعب:

١- **داود بن أبي الفرات** -وهو ثقة-: أخرجه إسحاق بن راهويه في «تفسيره» -وعنه المصنف (٤٤)-: ثنا عبدالله بن يزيد بن المقرئ، عن داود به.

٢- **حماد بن زيد**: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٦٨/ ٨٠٣٥)، وابن أبي زمنين في «أصول السُّنة» (٢٩٤-٢٩٥/ ٢٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٨٨).

٣- **حماد بن سلمة**: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/ ٤٥٥/ ١٢٣٢) -ومن طريقه البيهقي (٨/ ١٨٨)-، وأحمد (٣٦/ ٥٤٢/ ٢٢٢٠٨ و٥٩٤/ ٢٢٢٥٩) -وعنه في الموضع الأول: ابنه عبدالله في «السُّنة» (٢/ ٦٤٣/ ١٥٤٢)-، والترمذي (٥/ ٢٢٦/ ٣٠٠٠)، ويحيى بن سلام في «تفسيره» (ق٤١/ ب-٤٢/ أ) -ومن طريقه ابن أبي زمنين في «أصول السُّنة» (٢٢٢)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/ ٦٢٣-٦٢٤/ ٢٨٥)-، والطبري في «جامع البيان» (٥/ ٦٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٦٧-٢٦٨/ ٨٠٣٤)، والمحاملي في «الأمالي» (٤٠٨/ ٤٧٨ - رواية ابن البيع).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وأبو غالب؛ يقال: اسمه حزّور. وأبو أمامة الباهلي: اسمه صدي بن عجلان، وهو سيدّ باهلة».

٤- **سفيان بن عيينة**: أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/ ٤٠٤/ ٩٠٨) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٦٨-٢٦٩/ ٨٠٣٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٣٧-٣٨)-، وابن ماجه (١/ ٦٢/ ١٧٦).

٥- **معمر بن راشد**: أخرجه أحمد (٣٦/ ٥١٨-٥١٩/ ٢٢١٨٣) -وعنه ابنه عبدالله في «السُّنة» (٢/ ٦٤٣/ ١٥٤٣)-، وابن المنذر في «تفسيره» (١/ ٣٢٦-٣٢٧/ ٧٨٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٦٦-٢٦٧/ ٨٠٣٣) عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (١٠/ ١٥٢/ ١٨٦٦٣)- به. =

= ٦- **قطن -ويقال: قطري- بن عبدالله الحداني -أبو مري-**: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٣٠٧-٣٠٨/ ١٩٧٣٨)- وعنه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٣٤/ ٦٨)-، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٦٨-٣٧٠/ ٦٠) من طريق بكر بن خلف؛ كلاهما عن قطن به.

لكن وقع في رواية الآجري: عن قطن، عن أبيه، فزاد: (عن أبيه)؛ فإما أن يكون الوهم من بكر، أو يكون لقطن فيه إسنادان. والله أعلم.

٧ و٨ و٩ و١٠- سلام بن مسكين، وجعفر بن سليمان الضبعي، وأشعث بن عبدالملك الحمراني، وقريش بن حيّان: أخرج روايتهم الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٦٩-٢٧٠/ ٨٠٣٨ و٢٧٠/ ٨٠٣٩ و٨٠٤٠ و٢٧٣-٢٧٤/ ٨٠٥٣).

١١- علي بن مسعدة الباهلي: أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/ ٣٣٨/ ٢٥١٩).

١٢- داود بن أبي سليك الحماني السعدي: أخرجه أبو القاسم البغوي في «حديث داود ابن عمرو الضبي» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ١٠٢-١٠٣/ ١٥١)-، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/ ٧١٧/ ٧٠٦ / مكرر - «بغية الباحث»)؛ قالا: ثنا داود بن عمرو الضبي: ثنا أبو شهاب -موسى بن نافع- الحناط الأكبر، عن أبي شهاب -عبد ربه[أ] بن نافع- الحنّاط الأصغر، عن عمرو بن قيس الملائي، عن داود به.

وهذا سند حسن.

١٣- عبدالله بن شوذب: أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦١-٦٢/ ٩٧- آل عمران)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٣٧-٣٨).

١٤- الربيع بن صَبيح: أخرجه الترمذي (٥/ ٢٢٦/ ٣٠٠٠)، والطبري في «جامع البيان» (٥/ ٦٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٦٩/ ٨٠٣٧)، والمحاملي في «الأمالي» (٤٠٨/ ٤٧٨).

١٥- حميد بن مهران المالكي الخياط: أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦٠/ ٩٦-آل عمران، و٥/ ١٤٢٩/ ٨١٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٧١/ ٨٠٤٦)، والواحدي في «الوسيط» (١/ ٤٧٦).

١٦- سَلْم بن زرير: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٧٤/ ٨٠٥٤)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ١٠٣-١٠٤/ ١٥٢).

١٧- صدقة بن هرمز: أخرجه أبو العباس الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٢٥٨-٢٥٩)-. =

....

(أ) تحرفت في «شرح أصول الاعتقاد» إلى: (زيد)!

أبو غالب؛ قال: كنت عند أبي أمامة[1]، فقال له رجل: أرأيت قول الله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]؛ من هؤلاء؟ قال: هم الخوارج، ثمَّ قال: عليك بالسواد الأعظم، قلت: قد تعلم ما فيهم،

= **١٨- أبو جعفر الرازي**: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/ ٧١٦-٧١٧/ ٧٠٦ - «بغية الباحث»): ثنا خلف بن الوليد: ثنا أبو جعفر به.

١٩- المبارك بن فضالة: أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٣٦٧/ ٥٩) من طريق عصمة ابن المتوكل، عنه به.

٢٠- عمران بن مسلم القصير: أخرجه المحاملي في «الأمالي» (٤٠٨/ ٤٧٩ - رواية ابن البيّع) من طريق حماد بن مسعدة، عن عمران به.

وتابع أبا غالب البصري: صفوان بن سليم المدني، عن أبي أمامة به.

أخرجه أحمد في «المسند» (٣٦/ ٦٥٤/ ٢٢٣١٥) -وعنه ابنه عبدالله في «السنة» (٢/ ٦٤٤/ ١٥٤٦)-: ثنا أنس بن عياض؛ قال: سمعت صفوان به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية.

وقد أعله المعلق على «المسند» بالانقطاع بين صفوان بن سليم وأبي أمامة الباهلي! وهو إعلال قاصر، وتعدٍّ -على علم الحديث وأهله- سافر، ويكفي لرد قولهم وبيان حداثتهم ما يأتي:

١- أن صفوان بن سليم ولد سنة (٦٠ هـ)، بينما مات أبو أمامة -رضي الله عنه- سنة (٨٦ هـ).

وهذا يعني: أن عُمُرَ صفوان يوم وفاة أبي أمامة كان (٢٦) سنة، وهي سن كافية للإدراك والسماع.

٢- أن الإمام أبا داود السجستاني صرح بأن صفوان قدر رأى أبا أمامة، فقد نقل الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٢٦) عنه؛ أنه قال: «لم ير صفوان أحدًا من الصحابة إلا أبا أمامة وعبدالله بن بسر».

ولا شك أن المثبت مقدم على النافي، ومن علم حجة على من لم يعلم، لا سيما أن قولهم -هذا- محدث لم يقله أحد من أهل العلم السابقين، فالله المستعان.

وانظر ما بعده.

(١) في «م»: «أسامة!»؛ وهو تحريف قبيح.

فقال: عليهم ما حُمِّلُوا، وعليكم ما حُمِّلْتُم، وأطيعوا تهتدوا، ثم قال: إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، كلُّها في النار، وإن هذه الأمة تزيد عليها فرقة، وهي في الجنة، فذلك قول اللَّه: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ...﴾، تلا إلى قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦ - ١٠٧]، فقلت: مَنْ هم؟ فقال: الخوارج، فقلت: أسمعت ذلك من رسول اللَّه ﷺ؟ فقال: سمعته من رسول اللَّه ﷺ.

٤٤- حدثنا إسحاق: أنبأ المقرىء: ثنا داود بن أبي الفرات: حدثني أبو غالب: أن أبا أمامة أخبره: أن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وهذه الأمة تزيد عليها واحدة، كلُّها في النار إلاَّ السواد الأعظم؛ وهي الجماعة. قلت: قد تعلم ما في السواد الأعظم -وذلك في خلافة عبد الملك بن مروان-؟! فقال: أما واللَّه إنِّي لكاره لأعمالهم؛ ولكن عليهم ما حُمِّلوا، وعليكم ما حُمِّلتم، والسمع والطاعة خيرٌ من الفجور والمعصية.

٤٥- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أحمد بن عبد اللَّه بن يونس: ثنا أبو بكر

٤٤- **إسناده حسن** - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

٤٥- **إسناده ضعيف، ومتنه منكر** - أخرجه إبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٢/ ٣٤٥)، والدورقي في «مسند سعد» (١٤٨/ ٨٦)، والبزار في «البحر الزخار» (٤/ ٣٧ - ٣٨/ ١١٩٩): ثنا يوسف بن موسى القطان، وابن أبي شيبة في «مسنده»؛ كما في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٤٤٨)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١/ ١٨١/ ١٤٨-«منتخب»)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣١٣-٣١٤/ ٢٨) من طريق زهير بن محمد المروزي، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٦٧-٣٦٨/ ٢٦٣ و٣٧٠/ ٢٦٦ و٣٧٠-٣٧١/ ٢٦٧) من طريق أبي حاتم الرازي، ومحمد بن إسحاق الصغاني، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة؛ تسعتهم عن أحمد بن عبدالله بن يونس به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٥٩): «رواه البزار، وفيه موسى بن عبيدة الربذي؛ وهو ضعيف» ا.هـ.

قلت: وهو كما قال، وفي متن الحديث ما ينكر؛ فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة: أن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، وليس على إحدى وسبعين!

ابن عياش، عن موسى بن عبيدة، عن عبد اللّه بن عبيدة، عن بنت سعد، عن أبيها سعد؛ قال: قال رسول اللّه ﷺ: **«افْتَرَقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَلَنْ تَذْهَبَ اللَّيَالِي وَلا الأَيَّامُ حَتَّى تَفْتَرِقَ أُمَّتِي عَلَى مِثْلِهَا -أَوْ قَالَ: عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ-، وَكُلُّ فِرْقَةٍ مِنْهَا فِي النَّارِ إِلاَّ وَاحِدَةً؛ وَهِيَ: الجَمَاعَةُ»**.

٤٦- حدثنا إسحاق: أنبأ الفضل بن موسى: ثنا محمد بن عمرو: ثنا

٤٦- **إسناده حسن (وهو صحيح بشواهده)** - أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ١٢٥/ ٦٧٣١ - «إحسان»): أخبرنا عبدالله بن محمد الأزدي -المعروف بـ (ابن شيرويه)-، عن إسحاق بن راهويه -وهذا الحديث في «مسنده»- به.

وأخرجه الترمذي (٥/ ٢٥/ ٢٦٤٠) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص٢٧-٢٨)-، والحاكم (١/ ٦) عن الحسين بن حريث، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٠٦/ ٢٢) من طريق علي بن خشرم، والحاكم (١/ ١٢٨) -وعنه البيهقي في «الاعتقاد» (ص٣٠٧)- من طريق يوسف بن عيسى؛ ثلاثتهم عن الفضل بن موسى السيناني به.

وأخرجه أبو داود (٤/ ١٩٧-١٩٨/ ٤٥٩٦) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٠٨)-، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٣٨١-٣٨٢/ ٥٩٧٨)، والحاكم (١/ ١٢٨) من طريقين عن خالد بن عبدالله الواسطي الطحان، وابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه ابن ماجه (٢/ ١٣٢١/ ٣٩٩١)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٣٣/ ٦٦)-، وأحمد (١٤/ ١٢٤/ ٨٣٩٦)؛ قالا: ثنا محمد بن بشر، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠/ ٥٠٢/ ٦١١٧)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ٣٤/ ٦٧) من طريقين عن ابن أبي عدي، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٧٤-٣٧٥/ ٢٧٣) من طريق عبدالرحمن المحاربي، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٣١٧/ ٥٩١٠) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ١٤٠/ ٦٢٤٧-«إحسان»)-، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٠٤-٣٠٦/ ٢١) من طريقين عن النضر بن شميل، وأبو جعفر بن البختري الرزازقي «حديثه - رواية ابن مخلد» -ومن طريقه محمد بن عبدالباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٣/ ١٣١١- ١٣١٢/ ٦٧٢) من طريق قريش بن أنس؛ ستتهم عن محمد بن عمرو به.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

وقال في (الموضع الأول): «وقد احتج مسلم بمحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، واتفقا جميعاً على الاحتجاج بالفضل بن موسى؛ وهو ثقة». =

= وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: ما احتج مسلم بمحمد بن عمرو منفرداً، بل بانضمامه إلى غيره».

وتعقبه -أيضاً- شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ١/ ٤٠٣-٤٠٤/ ٢٠٣): «قلت: وفيه نظر؛ فإن محمد بن عمرو فيه كلام؛ ولذلك لم يحتج به مسلم، وإنما روى له متابعة، وهو حسن الحديث.

وأما قول الكوثري في مقدمة «التبصير في الدين» (ص٥): إنه لا يحتج به إذا لم يتابع؛ فمن مغالطاته -أو مخالفاته- المعروفة؛ فإن الذي استقر عليه رأي المحدثين من المحققين الذين درسوا أقوال الأئمة المتقدمين فيه: أنه حسن الحديث، يحتج به؛ من هؤلاء: النووي، والذهبي، والعسقلاني وغيره. على أن الكوثري إنما حاول الطعن في هذا الحديث؛ لظنه أن فيه الزيادة المعروفة بلفظ: «كلها في النار إلا واحدة»، وهو ظن باطل؛ فإنها لم ترد في شيء من المصادر التي وقفت عليها من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- من هذا الوجه عنه، وإنما وردت من حديث غيره.

وقد ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» كما أوردته بدون الزيادة، ولكنه عزاه لأصحاب «السنن» الأربعة، وهذا وهم آخر؛ فإن النسائي منهم، ولم يخرجه، وقد نص على ذلك كله الحافظ في «تخريج الكشاف» (٤/ ٦٣) بقوله: «رواه أصحاب «السنن» إلا النسائي من رواية أبي هريرة دون قوله: «كلها ... إلخ»».

والكوثري إنما اغتر في ذلك بكلام السخاوي على الحديث في «المقاصد الحسنة» (ص١٥٨)؛ فإنه ذكره من حديثه بهذه الزيادة، وعزاه للثلاثة وابن حبان والحاكم!

وأما العجلوني في «الكشف»؛ فقد قلد أصله «المقاصد» فيها، ولكنه اقتصر في العزو على ابن ماجه وابن حبان والحاكم، وكل ذلك وهم؛ نشأ من التقليد، وعدم الرجوع إلى الأصول.

وممن وقع في هذا التقليد مع أنه كثير التنديد به: العلامة الشوكاني؛ فإنه أورده في «الفوائد المجموعة» بهذه الزيادة، وقال (٥٠٢): «قال في «المقاصد»: حسن صحيح، وروي عن أبي هريرة، وسعد، وابن عمر، وأنس، وجابر، وغيرهم».

وهذا منه تلخيص لكلام «المقاصد»، وإلا؛ فليس هذا لفظه، ولا قال: «حسن صحيح»، وإنما هو قول الترمذي -كما تقدم-، وقد نقله السخاوي عنه وأقره، ولذلك استساغ الشوكاني جعله من كلامه، وهو جائز لا غبار عليه، وإذا كان كذلك؛ فالشوكاني قد قلّد -أيضاً- الحافظ السخاوي في كلامه على هذا الحديث، مع ما فيه من الخطأ، والمعصوم من عصمه الله.

على أن للشوكاني في هذا المقام خطأ آخر أفحش من هذا؛ وهو تضعيفه في «تفسيره» لهذه الزيادة، مقلداً -أيضاً- في ذلك غيره، مع أنها زيادة صحيحة، وردت عن غير واحد من الصحابة بأسانيد جيدة؛ كما قال بعض الأئمة، وإن تجاهل ذلك كله الكوثري؛ اتباعاً منه للهوى، وإلا؛ فمثله لا يخفى عليه ذلك، والله المستعان» ا.هـ بطوله.

أبو سلمة، عن أبي هريرة، عن رسول اللَّه ﷺ؛ قال: «**افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً -أَوِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً-، وَالنَّصَارَى عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، وَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الأُمَّةُ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**».

٤٧- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن عبد الرحمن

٤٧- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه وشواهده).**

أخرجه المحاملي في «الأمالي» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٩٩-١٠٠/ ١٤٥)-: حدثنا يوسف بن موسى القطان، وأبو القاسم البغوي -ومن طريقه مسعود بن الحسن الثقفي الأصبهاني في «عروس الأجزاء» (٨٨/ ٩٦)-: ثنا خلاد بن أسلم؛ كلاهما عن عبدالرحمن المحاربي به.

وتابع المحاربي عليه كل من:

١- **سفيان الثوري**: أخرجه الترمذي (٥/ ٢٦/ ٢٦٤١) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص١٣)- من طريق أبي داود الحَفَرِيِّ، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» -ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٠٦-١٠٧/ ١٦)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٩٩-١٠٠/ ١٤٧)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٠/ ٦٢-قطعة من المجلد ١٣) عن قبيصة بن عقبة، والآجري في «الشريعة» (١/ ٣٠٨-٣٠٩/ ٢٤)، و«الأربعين» (٥٣-٥٤/ ١٣)، وابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٣٦٩-٣٧٠/ ٢٦٥) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٠/ ٦٢-قطعة من المجلد ١٣) من طريق محمد بن كثير العبدي، والأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٠٨/ ١٧) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والمحاملي في «الأمالي» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٩٩-١٠٠/ ١٤٦)-، وهلال الحفار في «جزئه» -ومن طريقه ابن البناء في «المختار في أصول السُّنة» (٤٠/ ٧)-، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ١٦١-١٦٢/ ١٧٠٣)، والحاكم (١/ ١٢٨-١٢٩)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٦٨-٣٦٩/ ٢٦٤) من طريق ثابت بن محمد العابد؛ ستتهم عن الثوري به.

٢- **علي بن مُسْهِر**: أخرجه قوام السُّنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٠٨/ ١٧) من طريق المنجاب بن الحارث، عنه به.

٣- **إسماعيل بن عياش**: أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٣٠٧-٣٠٨/ ٢٣)،=

ابن زياد بن أنعم الإفريقي، عن عبد اللَّه بن يزيد، عن عبد اللَّه بن عمرو؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**سَيَأْتِي عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ مَثَلاً بِمَثَلٍ، حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، وَإِنَّهُم تَفَرَّقُوا عَلَى اثْنَتَينِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَسَتَفْتَرِقُ**

=و«الأربعين» (٥٣-٥٤/ ١٣)، وابن وضاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» (١٧٧-١٧٨/ ٢٧٠).

٤و ٥ و٦- عَبْدَةُ بن سليمان الكَلابي، وحماد بن أسامة، وعيسى بن يونس: أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٦٥٩) من طريق نعيم بن حماد، عنهم به.

قال الترمذي: «هذا حديث مفسر غريب، لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه».

وقال الحاكم: «عبدالرحمن بن زياد الإفريقي لا تقوم به الحجة»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا، وفي «التقريب»: «ضعيف في حفظه».

وللحديث شاهد: أخرجه الطبراني في «الصغير» (١/ ٢٥٦)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٦٢)، وبحشل في «تاريخ واسط» (ص ١٩٦).

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه عبدالله بن سفيان.

قال العقيلي: «لا يتابع حديثه»، وأقره الذهبي في «الميزان» (٢/ ٤٣٠).

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٨٩)، ثم قال: «وذكره ابن حبان في «الثقات»».

فالحديث حسن بذلك.

وله شواهد أخرى ذكرتها في جزء مفرد، سميته: «درء الارتياب عن حديث ما أنا عليه والأصحاب».

وبالجملة فالحديث صحيح بما قبله وشواهده التي ذكرتها في الجزر المذكور آنفًا.

وانظر -أيضًا-: «الصحيحة» (١٣٤٨).

فائدة:

قال الآجري في «الأربعين» (ص٥٥): «فالمؤمن العاقل يجتهد أن يكون من هذه الملة الناجية؛ باتباعه لكتاب الله -عز وجل-، وسنن رسول الله ﷺ، وسنن أصحابه -رحمة الله عليهم-، وسنن التابعين من بعدهم بإحسان، وقول أئمة المسلمين ممن لا يستوحش من ذكرهم؛ مثل: سفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبو عبيد -القاسم بن سلاَّم-، ومن كان على طريقهم من الشيوخ؛ فما أنكروه: أنكرناه، وما قبلوه وقالوا به: قبلناه، وقلنا به، ونبذنا ما سوى ذلك» ا.هـ.

أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُم فِي النَّارِ غَيْرَ وَاحِدَةٍ»، قالوا: يا رسول اللَّه! وما تلك الواحدةُ؟ قال: «هُوَ مَا أَنَا عَلَيهِ اليَومَ وَأَصْحَابِي».

٤٨- حدثنا يونس بن عبد الأعلى: أنبأ ابن وهب: أخبرني أبو صخر، عن أبي معاوية البجلي، عن سعيد بن جبير، عن أبي الصهباء البكري؛ قال: سمعت علي بن أبي طالب وقد دعا رأس الجالوت وأسقف النصارى، فقال: إنّي سائلكم عن أمرٍ وأنا أعلم به منكما، فلا تكتماني، يا رأس الجالوت! أنشدتك اللَّه الذي أنزل التوراة على موسى، وأطعمكم المنَّ والسلوى،

٤٨- **إسناده ضعيف** - أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٨٧-١٥٨٨) من طريق حرملة بن يحيى التجيبي، عن ابن وهب به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ أبو معاوية البجلي: قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «هو عمار الدهني، وإلا؛ فمجهول الحال».

قلت: إن كان عماراً الدهني؛ فهو ضعيف؛ لانقطاعه، فقد أخرج الإمام أحمد في «العلل» (٢/ ٤٥٩/ ٣٠٣٣) بسند صحيح عن أبي بكر بن عياش؛ أنه قال لعمار الدهني: «سمعت من سعيد بن جبير شيئاً؟ قال: لا».

وقد نقل العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٤١)، وأبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٣٦٧) عن الإمام أحمد قوله: «لم يسمع عمار الدهني من سعيد بن جبير شيئاً».

وإن كان غيره؛ فهو مجهول الحال.

وقد أعل هذا الأثر صديقنا الفاضل الشيخ مشهور بن حسن -وفقه الله- في تعليقه على «الاعتصام» (٣/ ٣٥٨) بأبي الصهباء البكري، اعتماداً منه -سدده الله- على قول الحافظ عنه في «التقريب»: «مقبول»!

قلت: فيه نظر؛ فقد روى عن أبي الصهباء -هذا، واسمه: صهيب- جمع من ثقات التابعين، وقال أبو زرعة الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٤٤/ ١٩٥١)، و«تهذيب الكمال» (١٣/ ٢٤١)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٣٩): «مديني ثقة»، ووثقه ابن حبان (٤/ ٣٨١)، والعجلي (٢٣٠/ ٧٠٦)، وذكره ابن خلفون في «الثقات»؛ كما في «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٨)، وخرَّج حديثه أبو عوانة الإسفراييني في «صحيحه»، وكذلك الحاكم، وذكره مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة، ولم يضعفه إلا النسائي، وجرحه غير مفسر؛ فلا يقبل، لا سيما مع توثيق أبي زرعة الرازي له، والله -تعالى- أعلى وأعلم.

وضرب لكم في البحر طريقًا، وأخرج لكم من الحجر اثنتي عشرة عينًا، لكلِّ سِبْطٍ من بني إسرائيل عينٌ؛ إلاَّ ما أخبرتني: على كم افترقت بنو إسرائيل بعد موسى؟ فقال له: ولا فرقة واحدة، فقال له عليٌّ -ثلاث مرار-: كذبت، والله الذي لا إله إلاَّ هو؛ لقد افترقتْ على إحدى وسبعين فرقةً، كلُّها في النار إلاَّ فرقة، ثم دعا الأسقف، فقال: أنشدك الله الذي أنزل الإنجيل على عيسى، وجعل على رحله البركة، وأراكم العبرة؛ فأبرأ الأكْمَهَ، وأحيا الموتى، وصنع لكم من الطين طيورًا، وأنبأكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم، فقال: دون هذا أصدقك يا أمير المؤمنين! فقال: على كم افترقت النصارى بعد عيسى من فرقة؟ فقال: لا والله؛ ولا فرقة، فقال -ثلاث مرار[1]-: كذبت، والله الذي لا إله إلاَّ هو؛ لقد افترقت على اثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلاَّ فرقة، فأما أنت يا يهوديُّ؛ فإنَّ الله يقول: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، فهي التي تنجو، وأما أنت يا نصراني؛ فإنَّ الله يقول: ﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦]، فهي التي تنجو، وأما نحن؛ فيقول: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨١]، وهي التي تنجو من هذه الأمَّة.

٤٩- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عطاء بن مسلم الحلبي، قال:

---

(١) في «م»: «مرات».

٤٩- إسناده ضعيف.

قلت: هذا إسناد ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: شريك البرجمي -هذا- مجهول العين والحال؛ فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٤٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٦٥) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا راوياً عنه غير العلاء بن المسيب، ولم يوثقه إلا ابن حبان المتساهل (٦/ ٤٤٤).

الثانية: عطاء بن مسلم الخفاف الحلبي، صدوق يخطئ كثيراً؛ كما في «التقريب».

وقد خولف في إسناده: فقد رواه أبو إسحاق -إبراهيم بن محمد- الفزاري، عن العلاء=

سمعت العلاء بن المسيب يحدث عن شريك البُرْجُمي، قال: حدثني زاذان -أبو عمر-؛ قال: قال علي: يا أبا عمر! أتدري على كم افترقت اليهود؟ قال: قلت: اللَّه ورسوله أعلم، فقال: افترقت على إحدى وسبعين فرقة، كلها في الهاوية إلاَّ واحدة، وهي الناجية، والنصارى على اثنتين وسبعين فرقه كلُّها في الهاوية إلاَّ واحدة، هي الناجية، يا أبا عمر! أتدري على كم تفترق هذه الأمة؟ قلت: اللَّه ورسوله أعلم، قال: تفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في الهاوية إلاَّ واحدة، وهي الناجية، ثم قال علي: أتدري كم تفترق فيَّ؟ قلت: وإنه يُفْتَرَقُ فيك يا أمير المؤمنين؟! قال: نعم؛ اثنتا عشرة فرقة، كلها في الهاوية إلاَّ واحدة، هي الناجية، وهي تلك الواحدة؛ يعني: الفرقة التي هي من الثلاث والسبعين، وأنت منهم يا أبا عمر!

٥٠- حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي: أنبأ بشر بن المفضل: ثنا داود

=ابن المسيب، عن معاوية العبسي[أ]، عن زاذان به.

فجعل معاوية العبسي بدلاً من شريك البرجمي.

أخرجه ابن وضاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» (١٧٧/ ٢٦٩)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٧٥/ ٢٧٤) من طريق أبي إسحاق الفزاري -وهذا في «السير» له (٢٩٨/ ٥٤٩)- به.

قلت: لكن معاوية -هذا- لم أعرفه، ولم أجد له ترجمة بعد طول بحث؛ فنظرة إلى ميسرة.

٥٠- **موقوف ضعيف الإسناد** - أخرجه المصنف كما سيأتي (٩٦) بسنده سواء.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦٠/ ٥٣١- الكنى) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن حماد بن سلمة، عن داود به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا عطاء اليحبوري -هذا- مجهول العين والحال، فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٤١٧)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا راوياً عنه إلا أبا المنيب الجرشي. ولم يوثقه إلا ابن حبان (٥/ ٥٨٧) على عادته في توثيق المجهولين!

تنبيه: وقع في سند البخاري تصحيفات كثيرة تصحح من هنا.

....

(أ) تحرفت في «الإبانة» إلى «القيسي!» والله المستعان.

-يعني: ابن أبي هند-: (ثنا أبو منيب)[١]، عن أبي عطاء اليحبوري؛ قال: قال عبادة ابن الصامت: يا أبا عطاء! كيف تصنعون إذا فرَّ قراؤُكم وعلماؤكم منكم؛ حتى يصيروا إلى رؤوس الجبال مع الوحش؟ قال: قلت: ولم يفعلون ذلك؟! قال: خشية أن تقتلوهم، قال: قلت: سبحان اللَّه! أنقتلهم وكتاب اللَّه بين أظهرنا نقرؤه؟ قال: ثكلت أبا عطاء أمُّه! ألم تؤت اليهود التوراة ثم ضلُّوا عنها وتركوها؟ ألم تؤت النصارى الإنجيل ثم ضلوا عنه وتركوه؟ إنما هي السَّنَنُ يتبع بعضها بعضًا، إنه -واللَّه- ما من شيء كان ممن قبلكم إلاَّ سيكون فيكم[٢].

٥١- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ جرير، عن الأعمش، عن يحيى ابن عبيد -أبي عمر-؛ قال: سمعت رجلاً من أشجعَ من أصحاب عبد اللَّه ابن مسعود؛ قال: قال عبد اللَّه بن مسعود: أنتم أشبه الناس ببني إسرائيل؛ واللَّه لا تدعون شيئًا عملوه إلاَّ عملتموه، ولا كان فيهم شيء إلاَّ سيكون فيكم مثله، فقال رجل: أيكون فينا مثل قوم لوط؟ فقال: نعم؛ ممن أسلم، وعرف نسبه.

---

(١) سقط من جميع الأصول، والصواب إثباته، وقارن برقم (٩٦) حيث أعاده المصنف بسنده مع اختلاف في اللفظ.

وهو الموافق لما في كتب الرجال، حيث يروي داود بن أبي هند عن أبي منيب، وهذا عن أبي عطاء.

(٢) على ضعف الأثر، فينبغي التنبيه على مسألتين:

الأولى: تقدمت أحاديث صحاح في معناه.

الأخيرة: هو موقوف لفظًا على عبادة، لكنه مرفوع حكمًا؛ لأن مثله لا يقال بالرأي والقياس، والله أعلم.

٥١- **موقوف ضعيف الإسناد (وهو حسن بما بعده)** - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة الرجل الأشجعي.

٥٢- حدثنا بندار: ثنا عبد الرحمن: ثنا سفيان، عن أبي قيس، عن الهزيل؛ قال عبد اللَّه: إن أشبه الناس سمتًا وهيئةً ببني إسرائيل أنتم؛ تتبعون آثارهم حذو القُذَّةِ بالقُذَّةِ، لا يكون فيهم شيء إلاَّ كان فيكم مثله.

٥٣- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام

٥٢- **إسناده حسن** - أخرجه المصنف كما سيأتي (٩٧) بسنده سواء.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ١٠٢/ ١٩٢٢٥): حدثنا وكيع بن الجراح، عن سفيان الثوري به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير عبدالرحمن بن ثروان -أبي قيس-، وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

الهزيل: هو ابن شرحبيل الأودي؛ ثقة مخضرم.

عبدالرحمن: هو ابن مهدي.

بندار: هو محمد بن بشار.

كذا رواه الإمام الثوري، وخالفه ليث بن أبي سليم! فرواه عن أبي قيس به مرفوعاً.

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٥/ ٤١٥-٤١٦/ ٢٠٤٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٩/ ٩٨٨٢) من طرق عن معتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، عن ليث به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٧٠): «رواه البزار، وفيه ليث بن أبي سليم؛ وهو مدلس، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلت: عليه مؤاخذات:

الأولى: أن الحديث أخرجه الطبراني، ولم يعزه له مع أنه من شرطه.

الثانية: أن ليثاً لم يرمه أحد من أهل العلم بالحديث قبل الهيثمي بالتدليس، وإنما عيب عليه اختلاطه، قال الحافظ: «صدوق، اختلط أخيراً، فلم يتميز حديث؛ فترك».

الثالثة: فاته -رحمه الله- مخالفة ليث -الضعيف- للإمام الحجة سفيان الثوري، حيث وقفه على ابن مسعود؛ وهو المعروف.

٥٣- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه الحاكم (٢/ ٣١٢) من طريق محمد بن عبدالسلام، عن إسحاق بن راهويه -وهذا في «تفسيره»- به.

وأخرجه القاضي وكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٣٩-٤٠) عن جعفر بن الحسن، عن =

=جرير بن عبدالحميد به.

وأخرجه القاضي وكيع -أيضاً- (١/ ٣٩-٤٠ و٤٠) من طريق عثمان بن أبي شيبة وشيبان بن عبدالرحمن النحوي؛ كلاهما عن الأعمش به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا.

وتابع هماماً:

١- عامر بن واثلة - أبو الطفيل -رضي الله عنه-: أخرجه سفيان الثوري في «تفسيره» (ص١٠١-١٠٢-رواية أبي حذيفة النهدي) -ومن طريقه القاضي وكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٤٠)- عن حبيب بن أبي ثابت، عن عامر به.

وسنده صحيح.

٢- سعيد بن فيروز -أبو البَخْتَري-: أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١/ ١/ ١٩١) -ومن طريقه الطبري في «جامع البيان» (٨/ ٤٥٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٤٣/ ٦٤٣٠)، والقاضي وكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٣٩-٤٠)-، والإمام أحمد في «الإيمان» (٤/ ١٦٢/ ١٤٢٥)، والطبري في «جامع البيان» (٨/ ٤٥٨-٤٥٩ و٤٥٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٤٣/ ٦٤٣٠)، والقاضي وكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٣٩-٤٠)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٧٣٧/ ١٠١٢) من طرق عن وكيع بن الجراح، والطبري في «جامع البيان» (٨/ ٤٥٨-٤٥٩) من طريق عبدالرحمن بن مهدي؛ ثلاثتهم عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه:

قال المزي في «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٢): «سعيد بن فيروز روى عن حذيفة بن اليمان؛ مرسل».

وقال العلائي في «جامع التحصيل» (ص١٨٣): «كثير الإرسال عن عمر وعلي وابن مسعود، وحذيفة».

وتابع حبيباً عليه: أبو المنهال! عن سعيد به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ١٠٢-١٠٣/ ١٩٢٢٦) عن يحيى بن عيسى، عن الأعمش، عن أبي المنهال به.

قلت: لكني لم أعرف أبا المنهال هذا، ولعله محرف عن المنهال؛ وهو ابن عمرو، وهو من شيوخ الأعمش المعروفين. والله أعلم.

ابن الحارث؛ قال: كنَّا عند حذيفة؛ فذكروا: ﴿وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، فقال رجل من القوم: إنَّما هذا في بني إسرائيل؟ فقال حذيفة: نِعْم الأخوة لكم بنو إسرائيل، إن كان لكم الحلو ولهم المر، كلاَّ والذي نفسي بيده، حتَّى تحذي السنة بالسنة، حذو القُذَّة بالقُذَّة.

٥٤- حدثنا إسحاق: أنبأ أبو خالد الأحمر، عن يحيى بن سعيد الأنصاري؛ أنه سمع عمر بن الحكم يقول: إنه سمع عبد اللَّه بن عمرو[1] يقول: لتركبن سنة من قبلكم، حلوها ومرها.

٥٥- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن الأشعث بن إسحاق، عن جعفر بن

٥٤- موقوف حسن الإسناد (وهو صحيح بطريقه الأخرى).

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ١٠٢/ ١٩٢٢٤): حدثنا أبو خالد الأحمر به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في أبي خالد -سليمان بن حيان- الأحمر، وفي «التقريب»: «صدوق يخطئ»، وقد توبع:

فقد أخرجه الإمام الشافعي في «السنن المأثورة» (٣٣٧-٣٣٨/ ٣٩٨) -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣٧٠/ ٧٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٠٨)-: نا عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، عن يحيى بن سعيد به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٣٠١): «ووقع في حديث عبدالله بن عمرو عند الشافعي بسند صحيح».

(١) في المطبوع: «عمر»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب، كما في مصادر التخريج، وكتب الرجال.

٥٥- موقوف حسن الإسناد.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في جعفر بن أبي المغيرة، وفي «التقريب»: «صدوق يهم».

جرير: هو ابن عبدالحميد الضبي.

أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: لم يكن في بني اسرائيل شيءٌ إلاَّ كائن فيكم.

٥٦- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا ابن أبي أويس: حدثني أبي، عن عبدالله

٥٦- **إسناده حسن (وهو صحيح بشواهده)** - أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٦٤٥-٦٤٦) -ومن طريقه ابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٨١-٨٢)- عن محمد بن إسماعيل، والآجري في «الشريعة» (٥/ ٢٢٢٠-٢٢٢١/ ١٧٠٥) من طريق أبي بكر بن شاذان، والحاكم (١/ ٩٣) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٤)، و«دلائل النبوة» (٥/ ٤٤٩) -من طريق الفضل الشعراني، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٦٤٥-٦٤٦)، والحاكم (١/ ٩٣) من طريق العباس بن الفضل الأسفاطي؛ أربعتهم عن إسماعيل بن أبي أويس به.

قال الحاكم: «قد احتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتج مسلم بأبي أويس، وسائر رواته متفق عليهم»، ووافقه الذهبي.

قلت: إسناده حسن؛ للكلام اليسير في إسماعيل بن أبي أويس ووالده.

وأصل الحديث في «صحيح مسلم» (٤/ ١٨٧٣-١٨٧٤/ ٢٤٠٨) من حديث زيد بن أرقم -رضي الله عنه-.

وأخرجه الآجري في «الشريعة» (٥/ ٢٢١٨-٢٢٢٠/ ١٧٠٤): ثنا ابن أبي داود، عن عبدالله بن شبيب، عن محمد بن يحيى -أبي غسان-، عن يحيى بن علي بن عبدالحميد، عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن عكرمة به.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ فيه علل:

الأولى: عبدالله بن شبيب؛ واهٍ.

الثانية: يحيى بن علي بن عبدالحميد؛ ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٧٥)، وقال: «ادعى أنه سمع محمد بن إسحاق»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا راوياً عنه إلا ابنه.

الثالثة: ابن إسحاق مدلس، وقد عنعن.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- به: أخرجه أبو القاسم البغوي في «حديث داود بن عمرو الضبي» -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٤/ ٣٣١)، و«الاستذكار» (٢٦/ ٩٨/ ٣٨٨٣٦)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ٧٩ - ٨٠/ ٨٩)-، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٢/ ٤٠٦/ ٥٢٨)، و«شرح مذاهب أهل السنة» (٤١/ ٤٤)، وأبو يعلى في «مسنده»- وعنه ابن عدي في «الكامل»=

ابن أبي عبد اللَّه البصري، وعن ثور بن زيد الدِّيلِيِّ، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: قال النبي ﷺ: **«أَيُّهَا النَّاسُ! اسْمَعُوا قَوْلِي؛ فَإِنِّي لا أَدْرِي لَعَلِّي لا أَلْقَاكُم بَعْدَ يَومِي هَذَا فِي هَذَا المَوقِفِ، أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ دِمَاءَكُم وَأَمْوَالَكُم حَرَامٌ عَلَيكُم إِلَى يَوْمِ تَلْقَونَ رَبَّكُم؛ كَحُرْمَةِ يَومِكُم هَذَا، فِي بَلَدِكُم هَذَا، وَإِنَّكُم سَتَلْقَونَ رَبَّكُم فَيَسْأَلُكُم عَنْ أَعْمَالِكُم، وَقَدْ بَلَّغْتُ»**.

فذكر كلامًا كثيرًا، وقال في آخره:

«فَاعْقِلُوا أَيُّهَا النَّاسُ! قَوْلِي؛ فَإِنِّي قَدْ بَلَّغْتُ، وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُم أَيُّهَا

=(٤/ ١٣٨٦ -١٣٨٧)-، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٦٤٦) -ومن طريقه ابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٨٢)-، وأبو بكر الشافعي البزاز في «الغيلانيات» (١/ ٥١٠/ ٦٣٢) -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٩٢/ ٤٥٢٥)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٧٤/ ٢٧٥)-، والحاكم (١/ ٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٤)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٨٠/ ٩٠) وغيرهم بسند ضعيف جداً؛ فيه صالح بن موسى الطلحي، وهو متروك؛ كما في «التقريب».

وشاهد آخر من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-: أخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٧٥/ ٢٧٦) بسند ضعيف؛ لكن يستشهد به إن شاء الله.

وشاهدان آخران مرسلان عن عروة بن الزبير وموسى بن عقبة.

وانظر -لزاماً-: «الصحيحة» (٤/ ٣٥٥-٣٦١/ ١٧٦١)، و«الموطأ» (٤/ ٢٨٠-٢٨١/ ١٧٧٣ -بتحقيقي).

وقوله في أوله: «إن دماءكم وأموالكم ..» له شاهد من حديث أبي بكرة -رضي الله عنه- به.

أخرجه البخاري (١٠٥)، ومسلم (١٦٧٩).

وقوله في آخره: «لا ترجعوا بعدي كفاراً ...» له شاهد من حديث جرير بن عبدالله -رضي الله عنه- به.

أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥).

وشاهد آخر من حديث أبي بكرة -رضي الله عنه- المتقدم آنفاً.

وبالجملة؛ فالحديث صحيح بمجموع شواهده.

النَّاسُ! مَا إِنِ اعْتَصَمْتُم بِهِ؛ فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَدًا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ.

أَيُّهَا النَّاسُ! اسْمَعُوا مِنِّي مَا أَقُولُ لَكُم، اعْقِلُوا تَعِيشُوا، وَلا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُم رِقَابَ بَعْضٍ بِالسُّيُوفِ، اللَّهُمَّ! هَلْ بَلَّغْتُ؟ اللَّهُمَّ! هَلْ بَلَّغْتُ؟ اللَّهُمَّ! هَلْ بَلَّغْتُ؟».

٥٧- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عيسى بن يونس: ثنا ثور بن يزيد، عن

٥٧- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (١/ ٣٥/ ١) عن ابن شيرويه -عبدالله بن محمد الأزدي-، والمراغي في «مشيخته» (ص٢٨٣) من طريق الهيثم بن محمد؛ كلاهما عن إسحاق بن راهويه -وهذا في «مسنده»- به.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ١٩/ ٣١ و٢٩/ ٥٤ و٢/ ٤٩٧/ ١٠٣٩): ثنا عبدالرحيم بن مطرف الرؤاسي، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/ ١١٥/ ٦٠٧) من طريق علي بن خشرم؛ كلاهما عن عيسى بن يونس به.

وأخرجه أحمد (٢٨/ ٣٧٣/ ١٧١٤٤)، والدارمي في «مسنده» (٢/ ٩/ ١٠١-«فتح المنان») -ومن طريقه المراغي في «مشيخته» (ص٢٨٣-٢٨٤)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٣٧)، وأبو شامة المقدسي في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص٥٨-٥٩)-، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٣٤٤)، والترمذي (٥/ ٤٥) -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٣/ ١١٣-١١٤/ ٦٠٧)-، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (١/ ٣٠٨/ ٢٨٨) عن الحسن بن علي الحلواني، والطبري في «جامع البيان» (١١/ ٦٢٦): ثنا محمد بن المثنى، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/ ٢٢٣/ ١١٨٦): ثنا أبو أمية، ومحمد بن سنجر في «مسنده» -ومن طريقه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٦٤/ ٢٣٠٥)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٠٦/ ٦١٧)، و«مسند الشاميين» (١/ ٢٥٤/ ٤٣٧)- ومن طريقه أبو العلاء الحسن بن أحمد بن العطار الهمداني في «فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف» (٨١-٨٢/ ٢٤)، وابن البخاري في «مشيخته» (١/ ١٤١-١٤٥/ ١/ ٤ و٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٠٦)-، وأبو القاسم عبيدالله بن عبدالرحمن الحرفي في «الأمالي» - وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ٢١-٢٢/ ٧١١٠)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (١/ ٣٥/ ١)، و«معرفة الصحابة» (٤/ ٢٢٣٥/ ٥٥٥٤)، و«حلية الأولياء» (٥/ ٢٢٠-٢٢١) -وعنه أبو العلاء بن العطار الهمداني في «فتيا وجوابها» (٨١-٨٢/ ٢٤)، وابن البخاري في «مشيخته» (١/ ١٤٠-١٤١/ ١/ ٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٠٥ -=

=٣٠٦)-، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/ ١١٣/ ٦٠٧) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٣٧)-، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٨٢-٤٨٣) عن أبي مسلم الكَشّي -وهذا في «حديث أبي عاصم النبيل» له-، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٧٥/ ٨٠ و٨١) من طريق عمرو بن علي الفلاس ومحمد ابن يحيى الذهلي، والحمامي في «فوائده» -وعنه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ١٠-١١)، و«السنن الكبرى» (١٠/ ١١٤) -، والنجاد في «الأمالي» -وعنه أبو علي الحسن بن البنافي «المختار في أصول السنة» (٤٢/ ١٠) -من طريق عبدالملك بن محمد الرقاشي -أبي قلابة-، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤٠٤/ ٨٩) من طريق زهير بن محمد المروزي، والبغوي في «الأنوار في شمائل النبي المختار» (٢/ ٧٦٩-٧٧٠/ ١٢٣٢)، و«شرح السُّنة» (١/ ٢٠٥/ ١٠٢) من طرق أحمد بن منصور الرمادي، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٥-٩٦)، و«المدخل إلى الصحيح» (١/ ١٢٧-١٢٨) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٤)، و«مناقب الشافعي» (١/ ١٠-١١)، و«الاعتقاد» (ص٣٠١)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/ ١١٤/ ٦٠٧) -من طريق عباس بن محمد الدوري؛ كلهم عن أبي عاصم النبيل -الضحاك بن مخلد-.

وأخرجه ابن ماجه (١/ ١٧/ ٤٤)، والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ١١٤-١١٥/ ٦٠٧)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٧٥/ ٨١) من طريقين عن عبدالملك بن الصباح المِسْمَعي، والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ١١٥/ ٦٠٧) من طريق الفضل بن موسى السيناني وخارجة بن مصعب.

أربعتهم (أبو عاصم النبيل، وعبدالملك المسمعي، والفضل بن موسى، وخارجة بن مصعب) عن ثور بن يزيد به.

قال أبو نعيم الأصبهاني في «الضعفاء» (ص٤٦): «هذا حديث جيد صحيح من حديث الشاميين».

وقال في «المستخرج على صحيح مسلم» (١/ ٣٦): «وهذا حديث جيد من صحيح حديث الشاميين، وهو وإن تركه الإمامان: محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج؛ فليس ذلك من جهة إنكار منهما له؛ فإنهما -رحمهما الله- قد تركا كثيراً مما هو بشرطهما أولى، وإلى طريقهما أقرب. وقد روى هذا الحديث عن العرباض بن سارية ثلاثة من تابعي الشام، معروفين مشهورين: عبدالرحمن بن عمرو السلمي، وحجر بن حجر، ويحيى بن أبي المطاع، وثلاثتهم من معروفي تابعي الشام».

وقال البزار -فيما نقله عنه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٦٤-=

=١١٦٥)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٥٨٢)-: «هذا حديث ثابت صحيح، وهو أصح إسناداً من حديث حذيفة: «اقتدوا باللذين من بعدي»» ا.هـ.

قال ابن عبدالبر: «هو كما قاله البزار -رحمه الله-، حديث عرباض حديث ثابت».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح ليس له علّة»، ووافقه الذهبي.

وقال الجورقاني: «هذا حديث صحيح ثابت مشهور».

وقال البغوي: «هذا حديث حسن».

وقال الذهبي: «هذا حديث عال صالح الإسناد».

وقال أبو العباس الدغولي؛ كما في «ذم الكلام» (٣/ ١٢٥)، و«موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٣٩)، و«المعتبر» للزركشي (ص٧٨): «حديث العرباض -هذا- صحيح».

وقال الهروي: «وهذا من أجود حديث في أهل الشام وأحسنه».

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٥٨٢): «هذا الحديث صحيح».

وقال ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (٥/ ٥٨١): «وهذا حديث حسن، إسناده لا بأس به».

وصححه الضياء المقدسي في «جزء اتباع السنن واجتناب البدع» (ص ٣٢).

وصححه أبو بكر بن العربي المالكي؛ كما في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٩٠)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٥٨٢)، و«مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٩٩ و٢٨/ ٤٩٣).

ويلحق بهؤلاء المصححين كل من احتج به أو شرحه، وهم جمع غفير لا يمكن حصرهم؛ منهم: الخطيب في «الفقيه والمتفقه»، والخطابي في «معالمه»، وابن تيمية في «فتاويه»، والشاطبي في «اعتصامه» وغيرهم كثير وكثير جداً.

يضاف إلى إجماع هؤلاء الحفاظ والأئمة على تصحيحه أنه قد جاء من وجوه أخر؛ كما قال الشاطبي وابن رجب الحنبلي؛ قاله شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٢/ ٧١٨).

وانظر: «النصيحة» (ص٣٤).

وقد احتج به إمام أهل السنة والجماعة: الإمام المبجل أحمد بن حنبل؛ كما في «مسائل أبي داود» (ص٢٧٧).

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٢/ ٦١٠/ ٩٣٧): «وهذا=

=إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير عبدالرحمن بن عمرو -هذا-، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى عنه جماعة من الثقات، وصحح له الترمذي وابن حبان والحاكم؛ كما في «التهذيب»».

قلت: ووثقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر»، ومن قبله الحاكم النيسابوري في «مستدركه»؛ تصريحاً لا تلويحاً، وقال الذهبي في «الكاشف» (٢/ ١٥٨): «صدوق»، وقال في «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٤٩-حوادث ووفيات ١٠١-١٢٠): «وهو صدوق إن شاء الله».

ولم يجهله إلا الإمام ابن القطان الفاسي -رحمه الله- في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٨٩)، فقال: «مجهول الحال، والحديث من أجله لا يصح!!».

لكن رد كلامه -هذا- رداً علمياً قوياً جداً: الحافظ العراقي -رحمه الله- في «ذيل ميزان الاعتدال» (٣٣١/ ٥٣٠)، بقوله: «قلت: ذكره ابن حبان في «الثقات» [(٥/ ١١١)]، وروى عنه ابنه جابر، وضمرة بن حبيب، وعبدالأعلى بن هلال، ومحمد بن زياد الألهاني؛ فالرجل معروف العين والحال جداً».

وقال ابن الملقن في «تذكرة المحتاج» (٦٦/ ٦٧): «وأما ابن القطان؛ فأعلّه بجهالة بعض رواته، وقد بان توثيقه».

قلت: ولعله لأجل ذلك؛ لم يعرج الإمام الذهبي -وتبعه الحافظ العسقلاني- على هذا التجهيل، فلم يذكر عبدالرحمن -هذا- في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال».

وأزيد هنا فأقول: تقدم النقل عن أبي نعيم الأصبهاني أنه قال في «المستخرج على صحيح مسلم»:

«وقد روى هذا الحديث عن العرباض بن سارية ثلاثة من تابعي أهل الشام، معروفين مشهورين»، وذكر منهم عبدالرحمن بن عمرو السلمي.

فهو معروف مشهور بشاهدة أبي نعيم الأصبهاني، والحاكم النيسابوري، والحافظ العراقي، والذهبي، والعسقلاني.

وقد ذكر أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه (١/ ٦٠٦): أن العرباض بن سارية -رضي الله عنه- قديم الموت، روى عنه الأكابر: عبدالرحمن بن عمرو السلمي، وجبير بن نفير، وهذه الطبقة.

وذكره الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٣٤٤) في الطبقة العليا من تابعي أهل الشام.

مع التذكير بأن عبدالرحمن بن عمرو موجود في القرون المشهود لها بالخير، فهو ممن يستأنس بروايته ويستضاء بها في مواطن، ورواية الجمع عنه تنفعه وتقوي حسن الظن به، فهو=

خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، عن العرباض بن سارية الفزاري -وكان من الباكين-؛ قال: صلَّى بنا رسول اللَّه ﷺ صلاة الغداة، فأقبل علينا؛ فوعظنا موعظةً بليغةً، ذرفت منها الأعين، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول اللَّه! كأنَّ هذه موعظةُ مودِّع؟ فقال: «**أُوصيكُم بتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعًا؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنكُم فَسَيَرَى اخْتِلافًا كَثِيرًا**[1]**، فَعَلَيكُم بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيهَا**

=على هذا صدوق -على أقل أحواله- إن لم يكن ثقة، وقد قال الإمام الذهبي في «ديوان الضعفاء» (ص٣٧٤): «وأما المجهولون من الرواة؛ فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم: احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن؛ إذا سلم من مخالفة الأصول، وركاكة الألفاظ».

قلت: وحديثنا -هذا- موافق تماماً للأصول، أنوار النبوة ساطعة منه، لا تحس بوجود أي ركاكة في ألفاظه، لا جرم في ذلك؛ فإن عليه مشكاة النبوة.

على أن عبدالرحمن لم يتفرد به، بل تابعه جمع من الثقات كما سيأتي.

وانظر -لزاماً-: «البدر المنير» (٩/ ٥٨٣-٥٨٤).

(١) قال الإمام ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (٣/ ٥٥٦): «هذا ذمٌّ للمختلفين، وتحذيرٌ من سلوك سبيلهم، وإنَّما كثر الاختلاف، وتفاقم أمره بسبب التَّقليد وأهله، وهم الَّذين فرَّقوا الدِّين وصيَّروا أهله شيعًا، كلُّ فرقةٍ تنصر متبوعها، وتدعو إليه، وتذمُّ من خالفها، ولا يرون العمل بقولهم حتَّى كأنَّهم ملَّةٌ أخرى سواهم، يدأبون ويكدحون في الرَّدِّ عليهم، ويقولون: كتبهم وكتبنا، وأئمَّتهم وأئمَّتنا، ومذهبهم ومذهبنا هذا؛ والنَّبيُّ واحدٌ، والقرآن واحدٌ، والدِّين واحدٌ، والرَّبُّ واحدٌ.

فالواجب على الجميع أن ينقادوا إلى كلمةٍ سواءٍ بينهم كلِّهم، وأن لا يطيعوا إلاَّ الرَّسول، ولا يجعلوا معه من يكون أقواله كنصوصه، ولا يتَّخذ بعضهم بعضًا أربابًا من دون اللَّه؛ فلو اتَّفقت كلمتهم على ذلك وانقاد كلُّ واحدٍ منهم لمن دعاه إلى اللَّه ورسوله، وتحاكموا كلُّهم إلى السُّنَّة وآثار الصَّحابة؛ لقلَّ الاختلاف، وإن لم يعدم من الأرض.

ولهذا؛ تجد أقلَّ النَّاس اختلافًا أهل السُّنَّة والحديث، فليس على وجه الأرض طائفةٌ أكثر اتِّفاقًا وأقلَّ اختلافًا منهم؛ لما بنوا على هذا الأصل، وكلَّما كانت الفرقة عن الحديث أبعد؛ كان اختلافهم في أنفسهم أشدَّ وأكثر؛ فإنَّ من ردَّ الحقَّ مرج عليه أمره، واختلط عليه والتبس عليه وجه الصَّواب، فلم يدر أين يذهب؛ كما قال -تعالى-: ﴿بَل كَذَّبُوا بِالحَقِّ لَمَّا جَاءَهُم فَهُم فِي أَمرٍ مَرِيجٍ﴾ [ق: ٥]».

بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُم وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»[١].

٥٨- حدثنا عيسى بن مساور: أنبأ الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد،

---

(١) انظر -لزامًا-: «إعلام الموقعين»لابن قيم الجوزية (٥/ ٥٨١)، و«بصائر ذوي الشرف شرح مرويات منهج السلف» (ص ٧٠ - ٧٢).

٥٨- **إسناده صحيح** - أخرجه الإمام أحمد (٢٨/ ٣٧٥/ ١٧١٤٥) -وعنه أبو داود (٤/ ٢٠٠-٢٠١/ ٤٦٠٧) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٦٨/ ٢٣١١)، وابن جماعة في «مشيخته» (٢/ ٥٥٦-٥٥٧- تخريج البرزالي)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (١/ ٣٦-٣٧/ ٣)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤٠٣/ ٨٧)[أ]، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ١٤٦)، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (٣/ ١١٦-١١٧/ ٦٠٧)، وابن البخاري في «مشيخته» (١/ ١٣٧-١٤٠/ ١/ ٢)، وابن جماعة في «مشيخته» (٢/ ٥٥٧-٥٥٨)، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (١/ ٢٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٧٢-٤٧٣)، وابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٣٦-١٣٧)-، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٣٤٤)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ١٩/ ٣٢ و٣٠/ ٥٧ و٢/ ٤٩٧/ ١٠٤٠): ثنا حسين بن حسن، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٧٨-١٧٩/ ٥)، و«الثقات» (١/ ٤-٥)، و«المجروحين» (١/ ١٨)، وتمام الرازي في «فوائده» (١/ ١٥٣-١٥٤/ ٣٥٥)، وأبو ذر -عبيد بن أحمد- الهروي في «أحاديث من مسموعاته» (٤٨/ ٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ١٤٦-١٤٧) من طرق عن علي بن المديني، وأبو القاسم البغوي -ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٣٠٥-٣٠٧/ ١٤٢)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٢/ ١٤٧)-: ثنا عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤٠٠-٤٠٢/ ٨٦)، و«الأربعين» (٣٣-٣٤/ ٨) -ومن طريقه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن وغوائلها وأشراط الساعة» (٢/ ٣٧٣-٣٧٤/ ١٢٣)، و«الرسالة الوافية» (٢٥٨-٢٥٩/ ١٩٨)، و«المكتفى» (ص١٩٩)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٠٥-٣٠٧/ ١٤٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢١/ ٢٧٨-٢٧٩)، والقاضي عياض في «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» (٢/ ١٠-١١)، والمراغي في «مشيخته» (ص٢٨١-٢٨٢ و٢٨٢-٢٨٣)-، من طريق داود بن رشيد العطار، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٢٥٤-٢٥٥/ ٤٣٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (١/ ٣٦ - ٣٧/ ٣)، والحاكم (١/ ٩٧) -وعنه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٥٣ - ٥٥/ ٥٠) -من طريق صفوان بن صالح =

(أ) وقد سقط من إسناده الوليد بن مسلم؛ فليصحح.

=وإبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٣/ ١١٧٤)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١/ ٣٦-٣٧/ ٣) عن دحيم، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٦٢) من طريق محمد بن أسد، والطبري في «جامع البيان» (١١/ ٦٢٦) من طريق سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، وابن بشران في «الأمالي» (١/ ٤٥/ ٥٦) من طريق أبي خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، و وأبو الشيخ -ومن طريقه أبو العلاء بن العطار الهمداني في «فتيا وجوابها» (٨٢-٨٣/ ٢٥)-، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ١١٤-١١٥)، و«المستخرج» (١/ ٣٦-٣٧/ ٣) من طريق سريج بن يونس، والحاكم (١/ ٩٧) -وعنه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٥٣-٥٥/ ٥٠) -من طريق موسى بن أيوب النصيبي، وغيرهم؛ كلهم عن الوليد بن مسلم به.

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح، رجاله ثقات، قد جوّد الوليد بن مسلم إسناده؛ فصرح بالتحديث في جميعه، ولم ينفرد به مع ذلك».

قلت: وهو كما قال، وقد تابعه الحميدي ومحمد بن عيسى، عن ثور به.

أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٣/ ١١٦-١١٧) -ومن طريقه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٩٠-٩٩١)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٣٦-١٣٧)-.

فائدة:

قال الإمام الآجري في «الأربعين» (ص٣٤-٣٧): «في هذا الحديث علوم كثيرة يحتاج إلى علمها جميع المسلمين، ولا يسعهم جهله؛ منها:

أنه أمرهم ﷺ بما أمرهم الله -عز وجل- بتقواه، ولا يعملون بتقواه إلا بالعلم. قال بعض الحكام: كيف يكون متقياً من لا يدري ما يتقي؟!

وقال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: لا يتجر في أسواقنا إلا من قد فقه في دينه؛ وإلا أكل الربا.

قلت: فعلى جميع المسلمين أن يتقوا الله -عز وجل- في أداء فرائضه واجتناب محارمه.

ومنها: أنه أمرهم بالسمع والطاعة لكل من ولي عليهم من عبد أسود وغير أسود، ولا تكون الطاعة إلا بالمعروف، وأمرهم بلزوم سنته وسنة أصحابه الخلفاء الراشدين المهديين، وحثهم على أن يتمسكوا بها التمسك الشديد مثل ما يعض الإنسان بأضراسه على الشيء، يريد أن لا يفلت منه، فواجب على كل مسلم أن يتبع سنن رسول الله ﷺ، ولا يعملوا أشياء إلا بسنته وسنة الخلفاء الراشدين بعده: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي -رضي الله عنهم أجمعين-، وكذا لا يخرج عن قول صحابته -رحمة الله عليهم-؛ فإنه يرشد إن شاء الله. =

عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحجر بن حجر الكلاعي؛ قالا: دخلنا على عرباض بن سارية -وهو الذي نزل فيه: ﴿الَّذِينَ

= **ومنها:** أنه حذرهم البدع، وأعلمهم أنها ضلالة، فكل من عمل عملاً -أو تكلم بكلام- لا يوافق كتاب الله -عز وجل-، ولا سُنة رسوله ﷺ، وسُنة الخلفاء الراشدين، وقول صحابته -رضي الله عنهم-؛ فهو بدعة، وهو ضلالة، وهو مردود على قائله -أو فاعله-.

ومنها: أن عرباض بن سارية قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة؛ ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب.

قال الآجري: فميزوا هذا الكلام؛ لم يقل: صرخنا من موعظة، ولا زعقنا، ولا طرقنا على رؤوسنا، ولا ضربنا على صدورنا، ولا زفنا، ولا رقصنا؛ كما يفعل كثير من الجهال، يصرخون عند المواعظ، ويزعقون وينغاشون، وهذا كله من الشيطان يلعب بهم، وهذا كله بدعة وضلالة.

يقال لمن فعل هذا: اعلم أن النبي ﷺ أصدق الناس موعظة، وأنصح الناس لأمته، وأرق الناس قلباً، وأصحابه أرق الناس قلوباً وخير الناس ممن جاء بعدهم، لا يشك في هذا عاقل؛ ما صرخوا عند موعظته، ولا زعقوا، ولا رقصوا، ولا زفنوا، ولو كان هذا صحيحاً؛ لكانوا أحق الناس بهذا أن يفعلوه بين يدي رسول الله؛ ولكنه بدعة، وباطل، ومنكر، فاعلم ذلك.

فتمسكوا -رحمكم الله- بسنته، وسنة الخلفاء من بعده الراشدين المهديين، وسائر الصحابة -رضي الله عنهم أجمعين-».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٦/ ١/ ٥٢٧): «والحديث من الأحاديث الهامة التي تحض المسلمين على التمسك بالسنة، وسنة الخلفاء الراشدين الأربعة، ومن سار سيرتهم، والنهي عن كل بدعة، وأنها ضلالة، وإن رآها الناس حسنة؛ كما صح عن ابن عمر -رضي الله عنهما-.

والأحاديث في النهي عن ذلك كثيرة معروفة، ومع ذلك؛ فقد انصرف عنها جماهير المسلمين اليوم، لا فرق في ذلك بين العامة والخاصة؛ اللهم إلا القليل منهم، بل إن الكثيرين منهم ليعدون البحث في ذلك من توافه الأمور! وأن الخوض في تمييز السنة عن البدعة يثير الفتنة، ويفرق الكلمة!! وينصحون بترك ذلك كله، وترك المناصحة في كل ما هو مختلف فيه، ناسين -أو متناسين- أن من المختلف فيه بين أهل السنة وأهل البدعة: كلمة التوحيد، فهم لا يفهمون منها وجوب توحيد الله في العبادة، وأنه لا يجوز التوجه إلى غيره -تعالى- بشيء منها؛ كالاستغاثة والاستعانة بالموتى من الأولياء والصالحين ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾».

وانظر -لزاماً-: «النصيحة» (ص ٣٨).

إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]- وهو مريض، فقلنا له: إنا جئناك زائرين، وعائدين، ومقتبسين، فقال عرباض: إن رسول الله ﷺ صلى لنا صلاة الغداة، ثم أقبل علينا؛ فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله! إنَّ هذه لموعظة مودِّع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «**أُوصِيكُم بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنكُم بَعْدِي: فَسَيَرَى اخْتِلافًا كَثِيرًا، فَعَلَيكُم بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُم وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ**».

٥٩- حدثنا عيسى بن مساور: ثنا الوليد بن مسلم، عن عبد الله بن

٥٩- **إسناده صحيح** - أخرجه ابن ماجه (١/ ١٥-١٦/ ٤٢): ثنا عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان الدمشقي، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ١٧/ ٢٦ و٢٩/ ٥٥ و٢/ ٤٩٧/ ١٠٣٨): ثنا عبدالوهاب بن نجدة الحوطي، والبزار في «البحر الزخار» (١٠/ ١٣٧/ ٤٢٠١): ثنا زياد بن يحيى الحساني، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٦٢) من طريق محمد بن أسد، وتمام الرازي في «الفوائد» (١/ ١٥٣-١٥٤/ ٣٥٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ١٤٦-١٤٧) من طريق علي بن المديني، وأبو نعيم الأصبهاني في«المستخرج على صحيح مسلم» (١/ ٣٧/ ٤) من طريق الحسن بن سفيان الفسوي؛ كلهم عن الوليد بن مسلم به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ظلال الجنة» (١/ ١٧) -عن سند ابن ماجه-: «وهذا إسناد صحيح، متصل بالتحديث، وابن ذكوان: صدوق متقدم في القراءة».

وقال في «الصحيحة» (٢/ ٧١٨): «وإسناده صحيح متصل».

وصححه -أيضًا- (٧/ ١/ ١٩).

قلت: وهو كما قال، وقد أعل الحديث بما لا يقدح كما سيأتي.

وتابع الوليد بن مسلم عليه؛ كل من:

١- **مروان بن محمد الطاطري**: أخرجه تمام في «الفوائد» (١/ ٩٨/ ٢٢٥).

٢- **عمرو بن أبي سلمة التنيسي**: أخرجه الحاكم (١/ ٩٧).

٣- **إبراهيم بن عبدالله بن العلاء** -ليس بثقة-: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»=

=(١٨/ ٢٠٨/ ٦٢٢)، و«مسند الشاميين» (١/ ٤٤٦/ ٧٨٦) -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (١/ ٣٧/ ٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٨/ ١٤٦-١٤٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٥٣٩)-، والقاسم بن الفضل الثقفي الأصبهاني في «كتاب الأربعين» (ص١٦١) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٣٨-١٣٩)-، وابن عساكر في «تاريخه» (٦٨/ ١٤٦).

هذا؛ وقد أعل هذه الطريق بالانقطاع: الحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله- في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٩٩)، فقال: «وهذا في الظاهر إسناد جيد متصل، ورواته ثقات مشهورون، وقد صرح فيه بالسماع، وقد ذكر البخاري في «تاريخه» [(٨/ ٣٠٦)] أن يحيى بن أبي المطاع سمع من العرباض اعتماداً على هذه الرواية؛ إلا أن حفاظ أهل الشام أنكروا ذلك، وقالوا: يحيى بن أبي المطاع لم يسمع من العرباض ولم يلقه، وهذه الرواية غلط! وممن ذكر ذلك: أبو زرعة الدمشقي [في «تاريخه» (١/ ٦٠٥-٦٠٦/ ١٧١٨-١٧٢٠) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٨/ ١٤٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٥٤٠-٥٤١)-]، وحكاه عن دحيم، وهؤلاء أعرف بشيوخهم من غيرهم، والبخاري -رحمه الله- يقع له في «تاريخه» أوهام في أخبار أهل الشام».

قلت: وفيما قاله -رحمه الله- نظر كبير، من وجوه:

الأول: لا يُعدل عن التصريح الثابت بالدليل الصحيح إلى مجرد الظن والتخمين والاحتمال، فإن النافي ليس معه دليل صريح على النفي.

الثاني: أن كثيراً من أهل العلم الراسخين خالفوا دحيماً وأبا زرعة الدمشقي في هذا النفي؛ فهذا الإمام البخاري -ومعلوم شرطه في الاتصال- يثبته، وكفى به حجة، ومثله الإمام أبو حاتم الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٩/ ١٩٢)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٣٤٥)، وابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٢٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (١/ ٣٦)، والحاكم في «المستدرك»، والمزي في «تهذيب الكمال»، وابن الملقن وغيرهم.

الثالث: أن النفي ليس بعلم، وعكسه -أعني: المثبت- هو العلم، والمثبت مقدم على النافي؛ لأن معه زيادة علم، ومن علم حجة على من لم يعلم.

الرابع: أنهم ذكروا في ترجمة يحيى بن أبي مطاع أنه يروي عن معاوية بن أبي سفيان، وهو -رضي الله عنه- مات قبل العرباض بعشر سنين أو أكثر؛ فأن يرويَ عن العرباض من باب أولى، لا سيما وقد ذكر الذهبي أن ابن أبي المطاع مات في حوادث (١١٠هـ)، ومات العرباض -رضي الله عنه- بعد السبعين، فاحتمال إدراكه والرواية عنه ممكن جدًّا، والله أعلم.

العلاء: حدثني يحيى بن أبي المطاع، عن العرباض بن سارية، عن النبي ﷺ... بمثله.

٦٠- حدثني إسحاق: أنبأ بقية بن الوليد: حدثني........................

٦٠- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله).

وأخرجه الترمذي (٥/ ٤٤/ ٢٦٧٦) -ومن طريقه محمد بن محمد بن علي الطائي في «الأربعين» (١٠٤/ ١٥)، وأبو إسماعيل الهروي الأنصاري في «ذم الكلام وأهله» (٣/ ١١٧- ١١٨/ ٦٠٧)-، وابن خزيمة -ومن طريقه وطريق غيره الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/ ١١٧-١١٨ و١١٨/ ٦٠٧)- عن علي بن حُجْر، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ١٧/ ٢٧ و٢/ ٤٩٦/ ١٠٣٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٠٦-٢٠٧/ ٦١٨) عن عمرو بن عثمان، وأبو طاهر السلفي في «المجالس الخمسة التي أملاها بسلماس» (٨١- ٨٣/ ٢٥)، وأبو العباس الأصم في «الفوائد» (١٤٧-١٤٨/ ٢٧٥) -ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٤١)- وعنه وعن غيره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ١٤٥ و١٤٥-١٤٦)، و«الأربعين البلدانية» (١١٩-١٢٠/ ٢٦)، والمراغي في «مشيخته» (ص٢٨٤)-، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٧/ ١٢٢٥/ ٢٢٩٧) من طريق أبي عتبة -أحمد بن الفرج- الحمصي، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٠٦-٢٠٧/ ٦١٨)، و«مسند الشاميين» (٢/ ١٩٧/ ١١٨٠) من طريق حَيْوَة بن شُريح؛ أربعتهم عن بقية بن الوليد به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال ابن عساكر: «هذا حديث حسن محفوظ».

قلت: وهو كما قالا -رحمهما الله-؛ فإن بقية بن الوليد صدوق مدلس، وقد صرح بالتحديث عند المصنف كما ترى، ومع ذلك فقد توبع.

تابعه: إسماعيل بن عياش -وهو ثقة في حديثه عن الشاميين-، عن بحير بن سعد الحمصي به.

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٣/ ١١٨- ١١٩/ ٦٠٧)-، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٧/ ١٢٢٥/ ٢٢٩٦) من طريق الحسن بن عرفة؛ كلاهما عن إسماعيل به.

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ فإن رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين صحيحة، وهذا=

=منها؛ فإن بحير بن سعد حمصي، وباقي رجاله ثقات كما تقدم تفصيله قبل حديثين.

وتابع خالد بن معدان: ضمرة بن حبيب -وهو ثقة-، عن عبدالرحمن بن عمرو السلمي به.

أخرجه الإمام أحمد (٢٨/ ٣٦٧/ ١٧١٤٢) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (١/ ٣٥-٣٦/ ٢)، والحاكم (١/ ٩٦) -وعنه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٥٥ - ٥٦/ ٥١)-، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٣٨)-، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (١/ ٣٥-٣٦/ ٢)-، وابن ماجه (١/ ١٦/ ٤٣)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٢٤/ ٢٠٦)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٦٣/ ٢٣٠٣)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/ ١١٩-١٢٠) عن عبدالرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن ضمرة به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في معاوية بن صالح.

وتابع عبدالرحمن بن مهدي كل من:

١- **عبدالله بن صالح**: أخرجه أبو عبيد في «الخطب والمواعظ» (٨٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٩/ ٣٣ و٢٩/ ٥٦ و٣٠/ ٥٨ و٢/ ٤٩٨/ ١٠٤٤): ثنا محمد بن عوف الطائي، وأبو مسعود الرازي -أحمد بن الفرات الضبي-، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٦)، و«المدخل إلى الصحيح» (١/ ١٢٩) -وعنه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٥٥-٥٦/ ٥١)-، والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ١١٩) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٠٧/ ٦١٩): ثنا بكر بن سهل الدمياطي، والحاكم (١/ ٩٦) من طريق الفضل بن محمد الشعراني، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٦٤/ ٢٣٠٤) من طريق أبي إسماعيل الترمذي؛ سبعتهم عن عبدالله بن صالح به.

٢- **أسد بن موسى**: أخرجه ابن أبي داود -وعنه الآجري في «الشريعة» (١/ ٤٠٣-٤٠٤/ ٨٨)، وأبو طاهر بن المخلص في «جزء فيه سبعة مجالس من الأمالي» (١٤٦-١٤٨/ ٧٤)- وعنه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٧٤/ ٧٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ١٤٧-١٤٨)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٠/ ١٠٤/ ٢)[1]-، والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ١٢٠) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ١٣٨)-:حدثنا أحمد بن صالح المصري، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٠٧/ ٦١٩)، و«مسند الشاميين» (٣/ ١٧٢-١٧٣/ ٢٠١٧) -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج=

(أ) كما في «الصحيحة» (٢/ ٦١٠).

على صحيح مسلم» (١/ ٣٥-٣٦/ ٢) - وعنه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٤٢/ ٤٦٥)-؛ كلاهما عن أسد بن موسى به.

٣- **محمد بن عمر الواقدي** -متروك، متهم-: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٤/ ٢٢٣٤ - ٢٢٣٦/ ٥٥٥٥)، و«المستخرج» (١/ ٣٥ - ٣٦/ ٢) -وعنه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٤٢/ ٤٦٥)-، والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ١٢٠-١٢٢)-: حدثنا الواقدي به.

وتابع عبدالرحمن بن عمرو السلمي -أيضاً-:

١- **عبدالله بن أبي بلال**: أخرجه أحمد (٢٨/ ٣٧٦/ ١٧١٤٦): ثنا حيوة بن شريح: ثنا بقية بن الوليد، عن خالد بن معدان، عن عبدالله به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن بقية -هذا- مدلس وقد عنعن.

أما عبدالله؛ فهو مقبول -كما في «التقريب»-؛ يعني: حيث يتابع، وقد توبع كما تقدم، وكما سيأتي.

٢- **المهاصر بن حبيب**: أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ١٨/ ٢٨ و٢٩ و٣٠/ ٥٩ و٢/ ٤٩٧/ ١٠٤٣)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٤٠٢/ ٦٩٧)، و«المعجم الكبير» (١٨/ ٢٠٨-٢٠٩/ ٦٢٣) من طريق إسماعيل بن عياش، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٤٠٢/ ٦٩٧) من طريق أبي المغيرة -عبدالقدوس بن الحجاج- الخولاني؛ كلاهما عن أرطاة بن المنذر، عن المهاصر به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وقد صحح إسناد الحديث: شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٦/ ١/ ٥٢٦/ ٢٧٣٥)، و«ظلال الجنة» (١/ ١٨).

تنبيه: قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٦/ ١/ ٥٢٧-٥٢٩):

«هذا الحديث الصحيح مما ضعفه المدعو (حسان عبدالمنان)!! مع اتفاق الحفاظ قديماً وحديثاً على تصحيحه، ضعفه من جميع طرقه، مع أن بعضها حسن، وبعضها صحيح -كما بينته في غير ما موضع-، وسائر طرقه تزيده قوة على قوة. ومع أنه أتعب نفسه كثيراً في تتبع طرقه، وتكلف تكلفاً شديداً في تضعيف مفرداته؛ ولكنه في نهاية مطافه هدم جل ما بناه بيده، وصحح الحديث لشواهده، مستثنياً أقل فقراته، منها: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي**»، وذلك في آخر كتيبه الذي سماه: «حوار مع الشيخ الألباني»! ومع أنه لم يكن فيه صادقاً ومنصفاً؛ فقد كان يدلس على القراء، ويكتم الحقائق، ويطعن في الحفاظ المشهورين، ويرميهم=

بحير[1] بن سعد، عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو، عن العرباض بن سارية، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**عَلَيْكُم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**».

٦١- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى بن سعيد، عن جعفر بن محمد، عن

=بالتساهل والتقليد، إلى غير ذلك من **المخازي** التي لا مجال الآن لبيانها، ولا سيما وقد قمت بشيء من ذلك بردِّي الجديد عليه، متتبعاً تضعيفه للأحاديث الصحيحة التي احتج بها الإمام ابن القيم -رحمه الله- في كتابه «إغاثة اللهفان»، الذي قام المذكور بطبعه وتخريج أحاديثه؛ **فأفسده أيّما إفساد**، بأكثر مما كان فعله من قبل بكتاب الإمام النووي: «رياض الصالحين»!

والمقصود الآن: بيان جهله، وطغيانه في تضعيفه لهذه الطريق الصحيحة، فأقول:

لقد أعله في «حواره» بالانقطاع بين مهاصر بن حبيب والعرباض بن سارية، مع أنه نقل (ص٥٧-٥٨) عن أبي حاتم وابن حبان: أن (مهاصراً) روى عن جماعة من الصحابة، ذكر منهم أبو حاتم: (أبو ثعلبة الخشني)، وابنُ حبان: (أسد بن كرز)، وأما هو؛ فلا يسلم لهذين الحافظين، ويجزم (ص٥٩) بأنه لم يسمع منهم، بناء على أنه تبنى قول بعض المتقدمين بشرطية ثبوت اللقاء، وليس المعاصرة فقط، ومع أن هذا الشرط غير مسلّم به عند الإمام مسلم وجماهير المحدثين والفقهاء -كما هو معلوم في كتب المصطلح-؛ فهو عند التحقيق شرط كمال، وليس شرط صحة؛ كما حققته في مقدمة الرد المشار إليه آنفاً، ومع ذلك؛ فإن هذا الجاني على السُّنة لم يكتف بالتبني المذكور -إذن لهان الأمر بعض الشيء- بل زاد عليه: أن يشترط ثبوت السماع بين الراويين، ولو كان اللقاء ثابتاً في الأصل، فهو يضعِّف لذلك أحاديث كثيرة صحيحة. وقد بيَّنت تمسكه بهذا الشرط الذي لا يقول به الأئمة -حتى البخاري- بأمثلة ذكرتها في تلك المقدمة.

والمقصود: أن الرجل **منحرف** عن (الجماعة) تأصيلاً وتفريعاً، فلا قيمة لمخالفاته البتة، ولا غرابة في تباين أحكامه عن أحكام علمائنا، وهاك المثال تأصيلاً وتفريعاً؛ فقد أعل أحاديث (المهاصر) عن الأصحاب الثلاثة الذين تقدم ذكرهم، ومنهم (أسد بن كرز) بالانقطاع المنافي للصحة، وهذا هو الحافظ ابن حجر قد حسن إسناد حديث المهاصر عن (أسد بن كرز) في ترجمة هذا من «الإصابة»، وقد خرجته في «الصحيحة» (٣١٣٨)، وقد بينت هناك أنه قد تحرف اسم (مهاصر) إلى (مهاجر) في عدة من المصادر، فليعلم».

(١) في جميع الأصول: «يحيى»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، كما في مصادر التخريج، وكتب الرجال.

٦١- **إسناده صحيح** - أخرجه أحمد (٢٢/ ٣٢٠/ ١٤٤٣١)، والنسائي في «المجتبى»=

=(٣/ ٥٨)، و«الكبرى» (٢/ ٨٤/ ١٢٣٥): ثنا عمرو بن علي الفلاس، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٣/ ٣٢٨)، والخرائطي -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٣٢١-٣٢٤/ ٤٢٥)-؛ قالا: ثنا عمر بن شبة؛ ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد القطان به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه كما سيأتي.

وتابع القطان عليه كل من:

١- **عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٥٩٢/ ٨٦٧)، وابن ماجه (١/ ١٧/ ٤٥)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٤/ ٨٥/ ٢١١١) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٨٦-١٨٧/ ١٠-«إحسان»)-، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢٥٨/ ٢٩٧)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٤٥٤-٤٥٥/ ١٩٥١)، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» (٢٢/ ٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٤٨٢/ ٤١٢)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٨٥-١٨٦/ ٢٠٢)، و«السنن الكبرى» (٣/ ٢٠٦-٢٠٧)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ٧٦-٧٧/ ٨٢ و٨٣)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٢١-٣٢٤/ ٤٢٥).

٢- **سليمان بن بلال**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٥٩٢-٥٩٣)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢٥٨/ ٢٩٨)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ ٤٥٥/ ١٩٥٢)-، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٣/ ٣٢٩)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤/ ٦١/ ١٧٩٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢١٣ و٢١٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣١٢-٣١٣/ ١٤٨).

٣- **سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري**: أخرجه عبدالله بن المبارك في «المسند» (٥٣-٥٤/ ٨٧)، و«الزهد» (٥٥٦/ ١٥٩٦) -وعنه نعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٦٣٥/ ١٧٧٤)، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ١٨٨-١٨٩)، و«السنن الكبرى» (٢/ ٣٠٨/ ١٧٩٩ و٥/ ٣٨٤-٣٨٥/ ٥٨٦١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ١٤٣/ ١٧٨٥)، والفريابي في «القدر» (٢٥١/ ٤٤٨) -وعنه الآجري في «الشريعة» (١/ ٣٩٨-٣٩٩/ ٨٤ و٢/ ٨٢٥/ ٤٠٨)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص٣٠٠)-، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٥/ ١٤٩١ - القدر)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/ ١٨٩)، والبغوي في «شرح السُّنة» (١/ ٩٨-٩٩/ ٤٢٩٥)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٣٢١-٣٢٤/ ٤٢٥)-، وابن أبي شيبة في «المسند» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٥٩٣)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ١٦/ ٢٤ و١١٥/ ٢٥٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ ٤٥٥/ ١٩٥٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٢٠٢-٢٠٣/ ١٣٧)، و«السنن الكبرى» (٣/ ٢١٤)-، وأحمد (٢٣/ ٢٣٤/ ١٤٩٨٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ =

=٤٥٥/ ١٩٥٣)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٢١-٣٢٤/ ٤٢٥) عن وكيع بن الجراح، وأحمد (٢٢/ ٤٦٧/ ١٤٦٣٠): ثنا عبدالله ابن الوليد العدني، وأبو داود (٣/ ١٣٧/ ٢٩٥٤) -ومن طريقه البيهقي (٦/ ٣٥١)-، وإسماعيل القاضي -ومن طريقه البيهقي (٣/ ٢٠٧)-؛ قالا: ثنا محمد بن كثير العبدي، وابن حبان في «صحيحه» (٧/ ٣٣١-٣٣٢/ ٣٠٦٢-«إحسان») من طريق عصام بن يزيد، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٣/ ٣٢٩) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، والحاكم (٤/ ٥٢٣) من طريق محمد بن حبيب؛ سبعتهم عن الثوري به.

قال أبو نعيم الأصبهاني: «هذا حديث صحيح ثابت من حديث محمد بن علي».

وقال البغوي: «هذا حديث صحيح، أخرجه مسلم من غير وجه عن جعفر في الخطبة».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه!» ووافقه الذهبي!!

قلت: وقد **وهما**؛ فإن البخاري لم يخرج لجعفر بن محمد الصادق شيئاً، وليس هو على شرط مسلم -أيضاً-؛ فقد أخرجه كما تقدم.

٤- **عبدالعزيز بن محمد الدراوردي**: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» -وعنه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٣٢٤)، والبغوي في «الأنوار في شمائل النبي المختار» (٢/ ٤٥٣/ ٦٣٨)-، والسرَّاج في «حديثه» (٣/ ٢٦٣/ ٢٧٢١- تخريج زاهر بن طاهر الشحّامي)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ ٤٥٥/ ١٩٥٢)، والبيهقي (٣/ ٢٠٧).

٥- **مصعب بن سلاّم**: أخرجه أحمد (٢٢/ ٢٣٧/ ١٤٣٣٤) -ومن طريقه ابن البنا في «المختار في أصول السُّنة» (٤٣/ ١١).

٦- **أنس بن عياض**: أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ١٤٣/ ١٧٨٥)، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (٣/ ٣٢٩)، وأبو طاهر بن المخلّص في «جزء فيه سبعة مجالس من الأمالي» (٩٤- ٩٦/ ٣٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٢١-٣٢٤/ ٤٢٥).

٧- **يحيى بن سليم الطائفي**: أخرجه الدارمي في «سننه» (٢/ ٢٥٩/ ٢١٧-«فتح المنان»)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٦١/ ٥٣).

٨- **وُهَيْب بن خالد بن عجلان الباهلي البصري**: أخرجه أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله بن خُرَّشِيذ قُولَه في «فوائده عن شيوخه» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٤٤٣/ ٥٣٤)- من طريق أبي سلمة -موسى بن إسماعيل- التبوذكي، عن وهيب به.

قال ابن عساكر: «صحيح».

٩- **محمد بن منصور الزعفراني**: أخرجه أبو عمرو -أحمد بن حازم بن أبي غرزة- الغفاري في «مسنده» -ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٨٥/ ١٤٩١ - القدر)-: ثنا عثمان ابن أبي شيبة: ثنا محمد بن منصور به.

أبيه، عن جابر بن عبد اللَّه: أنَّ رسول اللَّه ﷺ كان إذا فَرِغَ من خُطبته؛ قال: «**إنَّ أَحْسَنَ الحَدِيثِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ: هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ: مُحْدَثَاتُهَا**».

٦٢- حدثنا أبو موسى -إسحاق بن موسى- الأنصاري: ثنا محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، عن جابر بن عبد اللَّه؛ أنَّه سمعه يقول: كانت خطبة النبيِّ ﷺ يوم الجمعة: يحمد اللَّه ويثني عليه، ويقول على إثر ذلك: «**إنَّ أَفْضَلَ الحَدِيثِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ: هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الأُمُورِ: مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ**».

٦٣- حدثنا إسحاق: أنبأ سفيان، عن هلال الوزَّان، عن عبد اللَّه بن عُكَيْم؛ قال: كان عمر يقول: إن أصدق القيل: قِيْلُ اللَّه، وإن أحسن الهدي: هدي محمد، وشر الأمور: محدثاتها.

٦٤- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد -يعني: ابن جعفر-: ثنا شعبة، عن

٦٢- **صحيح** - انظر ما قبله.

٦٣- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه محمد بن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٦٢/ ٥٦) من طريق أسد بن موسى، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ٨٤/ ١٠٠) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، وابن وضاح -ومن طريقه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٦١٥/ ١٠٥٤)- من طريق عبدالرحمن بن مهدي؛ ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

هلال الوزّان: هو ابن أبي حميد.

٦٤- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٢٤٩/ ٧٢٧٧)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢/ ٢٥٣-٢٥٤/ ٧٨٥) عن آدم بن أبي إياس العسقلاني، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٢٨٧-٢٨٨/ ٩٠) -ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٣٢٥-٣٢٦/ ٤٢٦)-، وابن أبي الدنيا في «الصمت وحفظ اللسان» (٢٢٦/ ٤٤٣ و٢٣٤/ ٤٦٨)؛ قالا: ثنا علي بن الجعد، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٥/ ١٥١) من طريق الحسن بن موسى الأشيب، والهيثم بن كليب الشاشي=

عمرو بن مرة، عن مرة الهمداني، عن عبد الله بن مسعود؛ قال: إن أحسن الحديث: كتاب الله، وأحسن الهدي: هدي محمد، وشر الأمور: محدثاتها،

=في «مسنده» (٢/ ٣٠٣/ ٨٨٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٩٩/ ٨٥٢٤)، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٣٢٥-٣٢٦/ ٤٢٦)-، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٤٣٩/ ٤٤٥١) من طريق سليمان بن حرب، وأبو جعفر بن البَخْتري الرزاز في «جزء أول الأحد عشر من الأمالي» (١٧٧-١٧٨/ ٤) من طريق شبابة بن سوّار، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٩٩/ ٨٥٢٤) من طريق عمرو بن مرزوق، وابن وضاح -ومن طريقه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٦١/ ٢٣٠٠)- من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن الهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٢٥-٣٢٦/ ٤٢٦) -من طريق معاذ بن معاذ العنبري، وعاصم بن علي؛ تسعتهم عن شعبة به.

وتابع شعبة عليه: سليمان بن مهران الأعمش.

أخرجه وكيع بن الجراح في «الزهد» (٣/ ٦٩٩/ ٣٩٨) -وعنه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٥٩١/ ٥٦٥٢)، وهناد بن السري في «الزهد» (٢/ ٦٣٢/ ١٣٦٦)-.

وتابع عمرو بن مرة: عطاء بن السائب، عن مرة الهمداني به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٠١/ ٨٥٣٢): ثنا علي بن عبدالعزيز، عن أبي النعمان -محمد بن الفضل- السدوسي، الملقب بـ (عارم)، عن حماد بن زيد، عن عطاء به.

قلت: وهذا سند صحيح، وسماع حماد بن زيد من عطاء بن السائب قبل اختلاطه؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٣٥)، و«الشذا الفياح» (٢/ ٧٤٨- ٧٤٩).

وتابع مرة بن شراحيل الهمداني عليه:

١- **طارق بن شهاب الأحمسي**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/ ٥٠٩/ ٦٠٩٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٠/ ٥١١) عن أبي الوليد -هشام ابن عبدالملك- الطيالسي، وأبو جعفر بن البختري الرزاز في «الأمالي» -ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٨٦-١٨٧/ ٢٠٣)- من طريق وهب بن جرير؛ كلاهما عن شعبة، عن مخارق بن عبدالله الأحمسي، عن طارق به.

٢- **الأسود بن هلال المحاربي**: أخرجه عبدالله بن أحمد في «السُّنَّة» (١/ ١٤٦/ ١٢٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٥٨٩/ ٥١٦)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ٧٧-٧٨/ ٨٥) عن أبي معاوية -محمد بن خازم- الضرير، عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن الأسود به؛ لكن مختصر بذكر الشطر الأول.

و﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، وإنَّما بعيد ما ليس آتيًا، ألا وعليكم بالصدق؛ فإنه يهدي إلى البرّ، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق حتى يكتب عند الله صديقًا، ويثبت البر في قلبه؛ فلا يكون للفجور موضعُ إبرة يستقرُّ فيها، وإياكم والكذب؛ فإنه يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، ولا يزال الرجل يكذب حتى يكتب عند الله كذَّابًا، ويثبت الفجور في قلبه؛ حتى ما يكون للبر موضع إبرة يستقرُّ فيها.

٦٥- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ ابن مهدي، عن إسرائيل، عن أبي

٦٥- **موقوف ضعيف الإسناد (وهو صحيح بطرقه الأخرى)** - أخرجه ابن وضاح -ومن طريقه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٦٢/ ٢٣٠١)- من طريق موسى ابن معاوية، عن عبدالرحمن بن مهدي به.

وأخرجه البغوي في «شرح السُنة» (١٣/ ١٥٣-١٥٤/ ٣٥٧٥) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي، عن إسرائيل بن يونس به.

وتابع إسرائيل: معمر بن راشد، عن أبي إسحاق السبيعي به.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ١١٦-١١٧/ ٢٠٠٧٦) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٩٦/ ٨٥١٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٤٤١-٤٤٢/ ٤٤٥٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣/ ١٥٤)-.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا إسحاق السبيعيَّ مدلس مختلط، وقد عنعن، وسماع إسرائيل ومعمر منه بعد الاختلاط.

لكن الأثر صحيح؛ فإن أبا إسحاق السبيعي توبع:

فقد أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٥/ ٤٢٣/ ٢٠٥٥ و٢٠٥٦) من طريق أبي الزعراء، وعلي بن الأقمر، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٩٧/ ٨٥٢١)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣٦/ ١٩٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٤٨٢-٤٨٣/ ٤١٣) من طرق عن إبراهيم الهجري؛ ثلاثتهم عن أبي الأحوص به.

فصح الأثر ولله الحمد والمنة على الإسلام والسنة.

وتابع أبا الأحوص: رياح بن الحارث النخعي -وهو ثقة-، عن ابن مسعود به.

أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٦٣/ ٥٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٠٠-١٠١/ ٨٥٣١) من طريقين عن حماد بن سلمة، عن أبي جمرة -نصر بن عمران-=



إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد اللَّه بن مسعود؛ قال: شر الأمور محدثاتها، ألا وكل محدثة بدعة.

٦٦- حدثنا إسحاق: أنبأ عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عبد اللَّه بن مسعود؛ قال: اتَّبعوا

=الضبعي، عن رياح به.

قلت: وهذا سند صحيح.

وبالجملة؛ فالأثر ثابت صحيح بلا مثنوية.

٦٦- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه وكيع بن الجراح في «الزهد» (٢/ ٥٩٠/ ٣١٥)- وعنه أحمد في «الزهد» (ص٢٠٢)-، والدارمي في «مسنده» (٢/ ٢٥٨/ ٢١٦-«فتح المنان») -ومن طريقه أبو شامة المقدسي في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص٦٥)-، ويعقوب بن شيبة في «مسنده» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ٨٦/ ١٠٤)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٥٤/ ٨٧٧٠)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٤٣/ ١٤)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٨٧-١٨٨/ ٢٠٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٢٧-٣٢٨/ ١٧٥)، وقوام السُّنَّة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١/ ٢٩٤/ ٤٧٦) من طرق عن الأعمش به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وتابع أبا عبدالرحمن السلمي:

١- **طارق بن شهاب الأحمسي**: أخرجه أبو جعفر بن البختري الرزاز في «الأمالي» -ومن طريقه البيهقي في «المدخل» (١/ ١٨٦-١٨٧/ ٢٠٣) من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة، عن مرة بن شراحيل، عن طارق به.

قلت: وهذا سند صحيح.

٢- **إبراهيم بن يزيد النخعي**: أخرجه أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي في «العلم» (١٢٢/ ٥٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٢٧/ ١٧٤)، وابن وضاح -ومن طريقه ابن أبي زمنين في «أصول السُّنة» (٥٦/ ١١)- من طريقين عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-: «هذا إسناد صحيح، وإبراهيم -وهو ابن يزيد النخعي- وإن لم يدرك عبدالله -وهو ابن مسعود-؛ فقد صحَّ عنه أنه قال: إذاحدثتكم عن رجل عن عبدالله؛ فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبدالله؛ فهو عن غير واحد عن عبدالله».

وبالجملة؛ فالأثر صحيح غاية.

ولا تبتدعوا؛ فقد كُفِيتُم، وكلُّ بدعة ضلالة.

٦٧- حدثنا إسحاق: أنبأ أبو معاوية، عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن عبد اللّه بن مرداس، عن عبد اللّه بن مسعود؛ قال: كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

٦٨- حدثنا إسحاق: أنبأ عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن جامع بن

٦٧- **حسن لغيره** - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند حسن في الشواهد والمتابعات؛ فإن ابن مرداس -هذا- لم يوثقه إلا ابن حبان (٥/ ٢٤)، وقال: «روى عنه أهل الكوفة»، فهو مستور، ويشهد له ما قبله.

٦٨- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه ابن بطة العكبري في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٣٢٩-٣٣٠/ ١٨١) من طريق عيسى بن يونس به.

وأخرجه ابن بطة (١/ ٣٢٩/ ١٨٠) من طريق يوسف بن موسى القطان، عن جرير بن عبدالحميد، عن الأعمش به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وتابع أبا الشعثاء؛ كل من:

١- **أبو عبدالرحمن السلمي**: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ١٣٧/ ١٧٨٧٣) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٥٧/ ٤٨٥)-، والدارمي في «مسنده» (٢/ ١٨٤/ ١٧٩ -«فتح المنان») -ومن طريقه أبو شامة المقدسي في «الباعث» (ص٦٧-٦٨)-، عن حفص بن غياث، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي عبدالرحمن به.

قلت: وهذا سند صحيح.

٢- **الأسود بن هلال**: أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ٧٧ - ٧٨/ ٨٥)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣٠/ ١٨٣) من طريق أبي معاوية الضرير، وأبي عوانة اليشكري؛ كلاهما عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن الأسود به.

قلت: وهذا سند صحيح -أيضاً-.

٣- **عمارة بن عمير**[1] **التيمي**: أخرجه وكيع في «الزهد» (٢/ ٥٩١/ ٣١٦) -وعنه أحمد =

(1) تحرف اسمه في مطبوع «الإبانة» إلى «عبد»؛ وهو تصحيف قبيح، لم يتنبه له المعلق على «الإبانة»، وله من مثل هذه الأخطاء الشيء الكثير؛ مما يستدعي النظر ثانية في تحقيقه، فياليت بعض أهل العلم أو طلابه الجادين ينهد لذلك، والله المستعان.

شداد، عن أبي الشعثاء، عن ابن مسعود؛ قال: إنَّكم اليوم على الفطرة، وإنكم ستحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة؛ فعليكم بالهدي الأول.

٦٩- حدثنا عيسى بن مساور: ثنا الوليد بن مسلم، عن سعيد بن سنان الحمصي، قال: حدثني أبو الزاهرية[1]، عن أبي شجرة -كثير بن مرَّة-، عن عبدالله بن عمر؛ أنه كان يقول: خير الدين: دين محمد ﷺ، وشر الأمور: محدثاتها، اتَّبعوا ولا تبتدعوا؛ فإنكم لن تضلوا ما اتبعتم الأثر، إن تتبعونا؛ فقد سبقناكم سبقًا بعيدًا، وإن تخالفونا؛ فقد ضللتم ضلالاً كبيرًا، ما أحدثت أمة في دينها بدعة؛ إلاَّ رفع اللَّه عنهم سنةَ هُدى، ثم لا تعود فيهم أبدًا، ولأن أرى في ناحية المسجد نارًا تشتعل فيه احتراقًا: أحب إليَّ من أن أَرَى بدعةً ليس فيه لها مغير.

٧٠- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع، عن هشام بن الغاز؛ أنه سمع نافعًا

= في «الزهد» (ص٢٠٢)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣٠/ ١٨٢): ثنا الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة به.

قلت: وهذا سند حسن في الشواهد والمتابعات؛ فإن عمارة -هذا- لم يدرك ابن مسعود، لكن هو صحيح بما قبله.

٦٩- **موقوف ضعيف الإسناد جداً** - تفرد به المصنف.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ فيه علتان:

الأولى: سعيد بن سنان الحمصي: متروك، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع؛ كما في «التقريب».

وقد قال ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٩٩): «وعامة ما يرويه سعيد، وخاصته عن أبي الزاهرية: غير محفوظ».

الثانية: الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية، وقد عنعن.

(١) واسمه: حُدير الحضرمي الحمصي، صدوق؛ كما في «التقريب».

٧٠- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه أبو العباس الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٧٩/ ١٩١)-، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ٩٢/ ١٢٦) -ومن طريقه أبو شامة المقدسي في «الباعث على إنكار=

يقول: قال ابن عمر: كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسنًا.

٧١- حدثنا محمد بن يحيى: أنبأ أبو حذيفة: ثنا سفيان، عن ابن طاووس، عن أبيه؛ قال: قال ابن عباس: عليكم بالاستقامة، واتباع الأمراء والأثر، وإيَّاكم والتبدُّع.

٧٢- حدثنا إسحاق: أنبأ المعتمر وجرير، عن ليث، عن عاصم، عن ابن

=البدع والحوادث» (ص٧٥)- عن محمد بن عبيدالله بن المنادي، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣٩/ ٢٠٥) من طريق ابن أبي شيبة؛ كلاهما عن شبابة بن سوّار؛ عن هشام بن الغاز به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

٧١- **موقوف ضعيف الإسناد (وهو حسن لغيره بطريقه الأخرى)** - أخرجه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ١٣-١٤/ ٧٢٣) من طريق محمد بن غالب -تمتام- عن أبي حذيفة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا حذيفة النهدي -موسى بن مسعود-: صدوق سيئ الحفظ؛ كما في «التقريب»؛ لكن لا بأس به في المتابعات، وقد توبع:

فقد أخرجه الدارمي في «مسنده» (٢/ ١١٠/ ١٤٦-«فتح المنان»)- ومن طريقه أبو شامة المقدسي في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص٧٠)-: ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٦٥/ ٦١)، وابن بطة العكبري في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٣٣٧/ ٢٠٠ و٣٥٣/ ٢٣٣)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٦٥-٦٦/ ١٦٣ و٤/ ١٤/ ٧٢٤) من طرق عن سفيان الثوري، وابن أبي زمنين في «أصول السُّنة» (٥٧/ ١٢) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٣٩/ ٤٥٦)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣١٨-٣١٩/ ١٥٧)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٢٦٨/ ٣٤٢) من طريق عيسى بن يونس، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣١٩/ ١٥٨ و٣٣٩-٣٤٠/ ٢٠٦)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٢٦٧-٢٦٨/ ٣٤١) من طريق أبي عامر -عبدالملك ابن عمرو- العقدي، والمعافى بن عمران؛ ستتهم عن زمعة بن صالح، عن عثمان بن حاضر الأزدي، عن ابن عباس به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن زمعة -هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب».

وبالجملة؛ فالحديث بمجموعهما حسن لغيره -إن شاء الله-.

٧٢- **موقوف ضعيف الإسناد** - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان: =

عباس؛ قال: إن أبغض الأمور إلى الله: البدع.

٧٣- حدثنا يحيى بن يحيى: ثنا إسماعيل ابن عُليَّة، عن أيوب، عن أبي

= **الأولى:** عاصم -هذا-؛ إما أن يكون ابن بهدلة، أو ابن سليمان الأحول، وكلاهما لم يسمع من عبدالله بن عباس.

الثانية: ليث -وهو ابن أبي سليم-: صدوق، اختلط أخيراً، فلم يتميز حديثه؛ فترك.

وقد اضطرب فيه؛ فتارة يرويه هكذا، وتارة يرويه عن يحيى بن أبي كثير، عن علي الأزدي، عن ابن عباس به.

أخرجه ابن زنجويه -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣١٦)-: ثنا يحيى بن عبدالحميد الحماني، عن شريك بن عبدالله القاضي، عن ليث به.

قلت: وهذا سند مسلسل بالعلل:

الأولى: يحيى الحماني: حافظ؛ لكن متهم بسرقة الحديث؛ كما في «التقريب».

الثانية: شريك القاضي؛ صدوق كثير الخطأ، تغير حفظه منذ ولي القضاء.

الثالثة: ليث بن أبي سليم؛ ضعيف -كما تقدم-.

الرابعة: يحيى بن أبي كثير؛ مدلس وقد عنعن.

وعليه؛ فقول أخينا الفاضل الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان -حفظه الله- في تعليقه على «الباعث» (ص٧٠) عن إسناد البيهقي: «صحيح»؛ غير صحيح ألبتة؛ لما تقدم بيانه، فليستدرك.

٧٣- **موقوف ضعيف الإسناد (وهو صحيح بطريقه الأخرى)** - أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ٨٧/ ١٠٨) من طريق الحسن بن حماد -المعروف بـ (سجادة)- عن ابن علية به.

وتابع ابن علية عليه:

١- **حماد بن زيد:** أخرجه الدارمي في «مسنده» (٢/ ١١٦-١١٧/ ١٥٠-«فتح المنان») -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٤/ ٢٣/ ٧٣٧)-، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٦٤/ ٦٠)، وابن بطة العكبري في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٣٢٤/ ١٦٩) عن أبي النعمان السدوسي -عارم-، وسليمان بن حرب، وأسد بن موسى؛ ثلاثتهم عن حماد به.

٢- **عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي:** أخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٦٧/ ١٥٦).

٣- **وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي:** أخرجه ابن حبان في «روضة العقلاء» =

قلابة؛ قال: قال ابن مسعود: عليكم بالعلم قبل أن يُقبضَ، وقَبْضُه: أن يُذْهَب بأصحابه -أو قال: بأهله-، عليكم بالعلم؛ فإنَّ أحدكم لا يدري متى يفتقر -أو يفتقر- إلى ما عنده، وإنكم ستجدون أقوامًا يزعمون أنَّهم يدعونكم إلى كتاب اللَّه وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإياكم والتبدُّعَ[1]، وإيَّاكم والتنطُّعَ[2]، وإيَّاكم والتعمُّقَ[3]، وعليكم بالعتيق[4].

=(ص٣٧) من طريق العباس بن الوليد النرسي، عن وهيب به.

٤- **حماد بن سلمة**: أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٦٤/ ٦٠)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣٢-٣٣٣/ ١٨٩ و٣٣٣/ ١٩٢) من طريق أسد بن موسى، وموسى بن إسماعيل التبوذكي، وحجاج بن منهال؛ ثلاثتهم عن حماد به.

٥- **معمر بن راشد**: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٢٥٢/ ٢٠٤٦٥) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٧٠/ ٨٨٤٥)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٣٤٩-٣٥٠/ ٣٨٧)-.

وتابع أيوب: يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة به.

أخرجه الدارمي في «مسنده» (٢/ ١١٤-١١٥/ ١٤٩-«فتح المنان») -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٢٣/ ٧٣٧)، وأبو شامة المقدسي في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٦٦)-، وابن بطة العكبري في «الإبانة» (١/ ٣٢٣-٣٢٤/ ١٦٨) من طريق الأوزاعي، عن يحيى به.

قال البيهقي: «هذا مرسل، وروي موصولاً من طريق الشاميين».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٢٦): «وأبو قلابة لم يسمع من ابن مسعود».

قلت: وهو كما قالا، والطريق الموصول الذي أشار إليه البيهقي: أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» -ومن طريقه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٣٥٠-٣٥١/ ٣٨٨)-: ثنا عبدالله بن يوسف التنيسي، عن محمد بن مهاجر اللخمي، عن العباس بن سالم اللخمي، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن ابن مسعود به.

قلت: وهذا سند متصل صحيح الإسناد.

(١) إحداث البدع.

(٢) التعمق والمغالاة في الكلام.

(٣) المبالغة.

(٤) القديم، والمراد: ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه.

٧٤- حدثنا يحيى بن يحيى: ثنا سليم بن أخضر، عن ابن عون، عن إبراهيم؛ قال: قال حذيفة: اتَّقوا اللَّه معشر القراء! وخذوا طريق مَن كان قبلكم، فواللَّه لئن استقمتم؛ لقد سبقتم سبقًا بعيدًا، ولئن تركتموه شمالاً ويمينًا؛ ضللتم ضلالاً بعيدًا -أو قال: مبينًا-.

٧٥- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام؛ قال: مر علينا حذيفة ونحن في حلقة في المسجد، فقال: يا معشر القرَّاء! اسلكوا الطريق، فواللَّه لئن سلكتموه؛ لقد سبقتم سبقًا بيِّنًا، وإن أخذتم يمينًا وشمالاً؛ لقد ضللتم ضلالاً بعيدًا.

٧٦- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ هشيم، عن عوف، عن الحسن؛ قال: قال

٧٤- **موقوف ضعيف الإسناد (وهو صحيح بما بعده)** - أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (١٦/ ٤٧) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٢٠٤)-، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٩٠/ ١١٩) من طريق يزيد بن هارون، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٨٧-٣٨٨/ ٤٧٣) من طريق أزهر بن جميل، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٧/ ١٨٠٩) من طريق يحيى بن زكريا؛ أربعتهم عن عبدالله بن عون به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه.

وانظر ما بعده.

٧٥- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٢٥٠/ ٧٢٨٢)، وابن بطة العكبري في «الإبانة» (١/ ٣٣٥/ ١٩٦)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٣٨٧-٣٨٨/ ٤٧٣) من طريق سفيان الثوري، وأبو داود السجستاني في «الزهد» (٢٦١-٢٦٢/ ٢٧٣) من طريق جرير بن عبدالحميد، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٣٧٩/ ١٦٦٥١)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٤٢/ ١٣) عن أبي معاوية الضرير، وأبو داود السجستاني في «الزهد» (٢٦١-٢٦٢/ ٢٧٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ٢٨٠)، والخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (٤/ ٧٠٣) من طريق وكيع؛ أربعتهم عن الأعمش به.

٧٦- **إسناده ضعيف** - أخرجه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٣٥٧/ ٢٤٤)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٣٤٣/ ٤٣٦) من طريق عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، وهَوْذة بن خليفة؛ كلاهما عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي به. =

= قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، ومراسيل الحسن كالريح.

وتابع عوفًا:

١- يونس بن عبيد: أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣١٥/ ١٥١) من طريق موسى بن سهل الوشا -وهو ضعيف-، عن إسماعيل ابن عُلية، عن يونس به.

٢- المبارك بن فضالة: أخرجه ابن وضاح -ومن طريقه ابن أبي زمنين في «أصول السُّنّة» (٣/٤٠) -من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٥٧/ ٢٤٣)(أ) من طريق بهز بن أسد؛ كلاهما عن مبارك به.

٣- زيد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٢٩١/ ٢٠٥٦٨) عن معمر، عن زيد.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (٧/ ٢٤٩): «وزيد -هذا- لم أعرفه، ويحتمل أنه الذي روى عنه حماد بن زيد، قال الحافظ: «مقبول»».

٤- عمرو بن عبيد -المعتزلي المشهور، كان داعية إلى بدعة، اتهمه جماعة بالكذب-: أخرجه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني في «الإيمان» (١١٦/ ٥٠): ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو به.

٥- حزم بن أبي حزم القُطَعِيُّ: أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٢٣٩/ ١٢٧٠) من طريق الحسين بن محمد بن مودود، عن أحمد بن المقدام -أبي الأشعث- العجلي، عن حزم به.

وخالف حسيناً: محمد بن سعيد المهراني؛ فرواه عن أبي الأشعث به مقطوعاً على الحسن البصري من قوله.

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٨٠/ ٩٠٧٨).

وللحديث شاهد موصول من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-: أخرجه الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (١/ ٢٥٧) من طريق يحيى بن عبيدالله بن موهب، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (٧/ ٢٤٨/ ٣٢٥١): «قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ آفته يحيى -هذا-؛ قال الحافظ في «التقريب»: «متروك، وأفحش الحاكم؛ فرماه بالوضع». =

....

(أ) سقط اسم المبارك من مطبوع «الإبانة»! والتصويب من «المخطوط» (ج٢/ ق١١٥/ ب).

وزاد المعلق عليه ضغثاً على إبالة -تصحيفاً وتحريفاً- فوقع عنده: (الحسين) بدل الحسن البصري! فلم يغير هذا التحريف، ولم يحرك له قلماً! والله المستعان.

رسول الله ﷺ: «عَمَلٌ قَلِيلٌ فِي سُنَّةٍ، خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ فِي بِدْعَةٍ».

٧٧- ثنا يحيى: ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عمارة، عن عبدالرحمن

= وأبوه قريب منه؛ فقد قال فيه الإمام أحمد: «أحاديثه مناكير، لا يعرف»» ا.هـ.

وبالجملة؛ فالحديث لا يصح.

٧٧- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص١٩٨)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٨٨/ ١١٤) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص١٤)- من طريق العلاء بن سالم؛ كلاهما عن أبي معاوية -محمد بن خازم- الضرير به.

وأخرجه الدارمي في «مسنده» (٢/ ٢٨٨/ ٢٢٨-«فتح المنان») -ومن طريقه أبو شامة المقدسي في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص٦٦)- من طريق عيسى بن يونس، وأبو القاسم البغوي في «حديث داود بن عمرو الضبي» -ومن طريقه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ٥٥/ ١٣ و١٤)- من طريق أبي شهاب الحناط، والحاكم (١/ ١٣٠) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ١٩)-، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣٧/ ٢٠١)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٤٥/ ٤٣٨) من طريق عبدالله بن نمير، والإسماعيلي -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٤٥/ ٤٣٨)- من طريق حفص بن غياث؛ أربعتهم عن الأعمش به.

قال الحاكم: «هذا حديث مسند صحيح على شرطهما ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وتابع عمارة بن عمير التيمي: مالك بن الحارث السلمي الرقي الكوفي -وهو ثقة-، عن عبدالرحمن به.

أخرجه أحمد في «الزهد» (ص١٩٨)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السّنة والجماعة» (١/ ٨٨/ ١١٤) -ومن طريقه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص١٤)- عن أبي معاوية -محمد بن خازم- الضرير، ومحمد بن يوسف الفريابي في «حديث سفيان الثوري» (١٦٣/ ٣٠٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٤٤/ ٤٣٧)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٥٨/ ٢٤٧) عن سفيان الثوري، والدارمي في «مسنده» (٢/ ٢٨٨/ ٢٢٨-«فتح المنان») -ومن طريقه أبو شامة في «الباعث» (ص٦٦)- من طريق عيسى بن يونس، والحاكم (١/ ١٣٠) -وعنه البيهقي (٣/ ١٩)-، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٣٧/ ٢٠١)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٣٤٥/ ٤٣٨) من طريق عبدالله بن نمير، وأبو القاسم البغوي في «حديث داود بن عمرو الضبي»- ومن طريقه اللالكائي في «شرح الأصول» (١/ ٥٥/ ١٣ و١٤) -من طريقه أبي=

ابن يزيد، عن عبدالله؛ قال: الاقتصاد في السُّنَّة، خيرٌ من الاجتهاد في بدعةٍ.

٧٨- حدثنا يحيى: أنبأ عبثر -أبو زبيد-، عن العلاء بن المسيب، عن

=شهاب الحناط، والإسماعيلي -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٤٥/ ٤٣٨)- من طريق حفص بن غياث، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٣٨٣/ ٣٩١)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٢٠/ ١٦١) من طريق أبي إسحاق الفزاري، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٣٤٤/ ٤٣٧) من طريق إدريس بن يزيد الأودي، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٥٧-٣٥٨/ ٢٤٦) من طريق روح بن مسافر؛ تسعتهم عن الأعمش(أ)، عن مالك بن الحارث به.

وسنده صحيح.

الثاني: وقع في رواية إدريس الأودي: عن (عبدالرحمن بن الحارث) بدل (عبدالرحمن بن يزيد النخعي)! وهي شاذة لمخالفتها لسائر الطرق عن الأعمش.

٧٨- **موقوف ضعيف الإسناد (وهو صحيح بما قبله)** - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٠٨-٢٠٩/ ١٠٤٨٨) من طريق محمد بن بشير الكندي، عن القاسم بن مالك، عن العلاء به؛ إلا أنه شك فيه: عن المسيب -أو عن خيثمة-، عن ابن مسعود.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٧٣): «وفيه محمد بن بشير الكندي؛ قال يحيى [بن معين]: ليس بثقة».

قلت: هذا الإعلال لا يرد على طريق المصنف، وفات الهيثمي -رحمه الله- إعلاله بما ينبغي أن يعل به الحديث؛ وهو الانقطاع: =

....

(أ) **تنبيهان:**

الأول: سقط اسم (الأعمش) من مطبوع «الإبانة» (١/ ٣٢٠/ ١٦١)! فصار من طريق: أبي إسحاق الفزاري، عن مالك بن الحارث مباشرة!!

وهذا قصور من معلقه؛ لأمرين:

الأول: أن الخطيب رواه عن القطيعي عن بشر بن موسى عن معاوية بن عمرو الرقي، عن أبي إسحاق، عن الأعمش به.

وابن بطة قد رواه من طريق آخر عن بشر بن موسى به، فسقط منه اسم (الأعمش)، مع أن مدار إسنادهما واحد.

الثاني: لم يذكروا في ترجمة أبي إسحاق الفزاري أنه يروي عن مالك بن الحارث، وإنما ذكروا الأعمش، وكذا لم يذكروا في ترجمة مالك أن الفزاري يروي عنه.

وهذا مما لم يتنبه له المعلق على «الإبانة»، فالله المستعان.

المسيب، عن عبد اللَّه؛ قال: اقتصادٌ في سنَّةٍ، خيرٌ مِنِ اجتهادٍ في بدعةٍ، وكل بدعة ضلالة.

٧٩- حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي: ثنا سعيد بن عامر، عن حزم؛ قال: قال عمر بن عبد العزيز: لو كان بكلٍّ بدعة يُميتها اللَّه على يدي، وكل سُنَّة ينعشها اللَّه على يدي بضعةٌ من لحمي[1]، حتى يأتي آخر ذلك على نفسي؛ لكان في اللَّه يسيرًا.

= قال الإمام أحمد في «العلل» (٢/ ٣٢١/ ٢٤٢٤): «لم يسمع المسيب بن رافع من عبدالله بن مسعود شيئاً».

وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في «المراسيل» لابنه (ص ٢٠٧): «حديثه عن ابن مسعود مرسل؛ لم يلق ابن مسعود».

وقال أبو زرعة الرازي -وسئل: هل سمع المسيب بن رافع من عبدالله؟-: فقال: لا -برأسه-.

وقال البيهقي؛ كما في «تحفة التحصيل» (ص٤٩٨): «حديثه عن ابن مسعود مرسل».

وقد يقول قائل: قد رواه خيثمة عن ابن مسعود، وقد أدركه؛ كما عند الطبراني.

أقول: أثبت العرش ثم انقش؛ فإن راويه عن العلاء بن المسيب عند الطبراني: القاسم بن مالك، وهو صدوق فيه لين، وقد خالفه عبثر بن القاسم -وهو ثقة من رجال الصحيح- فرواه عن العلاء دون شك، فجزم أنه عن المسيب، مع التذكير أن راويه عن القاسم بن مالك: هو محمد ابن بشير الكندي؛ وهو ضعيف. فرواية عبثر أولى وأثبت من رواية القاسم.

وعلى التنزل؛ فإن رواية الطبراني على الشك والاحتمال، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال.

٧٩- **مقطوع ضعيف الإسناد** - أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣٣٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨/ ١٣٣-١٣٤، أو ج١٣/ ق٢٩٣-مخطوط) عن سعيد بن عامر الضبعي به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في حزم -وهو ابن أبي حزم القطعي-، وفي «التقريب»: «صدوق يهم».

ثم تنبهت لأمر مهم؛ وهو: أن حزمًا -هذا- مات سنة (١٧٥ هـ)، بينا مات عمر بن عبدالعزيز -رحمه الله- سنة (١٠١ هـ)، فاحتمال إدراكه والرواية عنه صعب جدًا -إن لم يكن مستحيلاً-؛ فهو ضعيف لانقطاعه.

(١) في المطبوع: «لحم»، والمثبت من المخطوط، وهو الصواب.

٨٠- حدثنا الدورقي -أحمد-: حدثني علاء العطَّار: ثنا حزم: سمعت يونس بن عبيد يقول: بلغني أن عمر بن عبد العزيز كان يقول: لو كانت كلّ سُنَّةٍ أميتت فأحياها اللَّه على يدي، وكل بدعةٍ معمول بها فأماتها اللَّه على يدي بضعة من لحمي[1]؛ كان ذلك قليلاً.

٨١- حدثني الدورقي: حدثني سهل بن محمود: ثنا حسين الجعفي: أنبأ عبيد بن عبد الملك: أن عمر بن عبد العزيز كان يقول: واللَّه لولا أن أنعش سُنَّة، وأميت بدعة؛ لَمَا سرَّني أن أعيش في الدنيا فواقًا، ولوددت أني كلَّما أنعشت سنَّة، وأمتُّ بدعة؛ أَنَّ عضوًا من أعضائي سقط معها.

٨٢- حدثني محمد بن عبد اللَّه بن القُهْزاذ: ثنا علي بن الحسين: أنبأ

٨٠- **مقطوع ضعيف الإسناد.**

قلت: إسناده ضعيف؛ لجهالة المبلغ عن عمر بن عبدالعزيز، فإنه لم يسم.

علاء العطار: هو ابن عبدالجبار الأنصاري.

حزم: هو ابن أبي حزم القطعي.

(١) في جميع الأصول: «لحم»، والمثبت هو الصواب، وانظر الأثر السابق.

٨١- **مقطوع حسن الإسناد.**

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير عبيد بن عبدالملك، وهو لا بأس به؛ كما في «الجرح والتعديل» (٥/ ٤١١/ ١٩٠٧).

حسين الجعفي: هو ابن علي بن الوليد الجعفي الكوفي، من رجال الستة.

سهل بن محمود: هو أبو السري، مولى العباس بن عبدالله؛ قال ابن سعد: كان ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: كان أحد أصحاب الحديث، وأحد النساك، وقال الدارقطني: بغدادي فاضل.

انظر: «تاريخ مدينة السلام» (٩/ ١١٥-١١٦).

الدورقي: هو أحمد بن إبراهيم.

٨٢- **مقطوع ضعيف الإسناد جداً.**

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ فإن خارجة -وهو ابن مصعب بن خارجة السرخسي- متروك الحديث، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه؛ كما في «التقريب».

علي بن الحسين: هو ابن واقد المروزي.

خارجة، عن[1] عبيد اللَّه بن عمر العمري؛ قال: كان عبد الملك بن عمر بن عبدالعزيز عندنا، فكنا نؤذيه، فلمَّا استخلف أبوه قدم عليه وهو ابن تسع عشرة سنة، وأبوه يُرَوِّضُ[2] الناس على الكتاب والسُّنة، وقد قطع بذلك، فهو يداريهم كيف يصنع، فقال له عبد الملك حين قدم عليه: يا أمير المؤمنين! ألا تمضي كتاب اللَّه وسُنَّة نبيه، ثم -واللَّه- ما أبالي أن تُغلى بي وبك القدور؟ فقال له: يا بُنيَّ! إني أروض الناس رياضة الصعب؛ أخرج الباب من السُّنَّة، فأضع الباب من الطمع، فإن نفروا للسُّنة؛ سكنوا للطمع، ولو عُمِّرت خمسين سنة؛ لظننت أني لا أبلغ فيهم كلَّ الذي أريد، فإن أَعِشْ؛ أبلغ حاجتي، وإن مِتُّ؛ فاللَّه أعلم بنيَّتي.

٨٣- حدثني ابن القُهْزاذ، قال: ثنا حاتم الجلاب بن العلاء؛ قال: ثنا

---

(١) تحرفت في «م» إلى: «بن»!

وقد ترتب على هذه التحريف أمر آخر؛ وهو أن محققه الدكتور -عفا الله عنه- لم يعرف خارجة بن عبيدالله بن عمر العمري! فقال في حاشيته: لم أجد له ترجمة!!

والحقيقة أن خارجة -هذا- له ترجمة، وهو معروف؛ لكن بالضعف.

(٢) يذللهم، ويربيهم.

٨٣- **مقطوع صحيح** - أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٨١/ ١٤٥٦) من طريق عبدالوهاب بن نجدة الحوطي، عن إسماعيل به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله ثقات، ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين من صحيح حديثه، وهذا منها، فتنبه.

ومع ذلك توبع: تابعه بقية بن الوليد: ثنا سوادة بن زياد وعمرو بن مهاجر به.

أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٤٢٣/ ١٠٧)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٦٢-٢٦٣/ ١٠٠) -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٢٩٩/ ٣٩١ و٤/ ٨٢/ ٨٢١)-.

قلت: وهذا سند حسن، بقية: صدوق مدلس، وقد صرح هنا بالتحديث؛ فأمنا بذلك شر تدليسه.

وأخرجه الدارمي في «مسنده» (٣/ ١٨٥/ ٤٥٥-«فتح المنان») من طريق المعافى بن عمران، عن الأوزاعي، عن عمر بن عبدالعزيز به. =

إسماعيل بن عياش: ثنا بشر بن عبد اللَّه بن يسار السلمي، وسوادة بن زياد، وعمرو بن مهاجر: أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الناس: أنَّه لا رأي لأحدٍ مع سنة سنَّها رسول اللَّه ﷺ.

٨٤- حدثنا أبو حفص الباهلي: ثنا سريج[1] بن النعمان: ثنا المعافى: ثنا الأوزاعي؛ قال: قال عمر بن عبد العزيز: لا عذر لأحدٍ بعد السُّنَّة في ضلالة ركبها، يحسب أنَّها هدى.

٨٥- حدثنا عبد اللَّه بن معاوية بن موسى بن أبي غليظ بن مسعود بن

= وهذا سند صحيح.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٥٠٨/ ٥٥٦) من طريق صالح بن عبدالله الترمذي، عن سفيان بن عامر، عن عتاب بن منصور، عن عمر به.

وسفيان -هذا- ليس بالقوي.

٨٤- **مقطوع صحيح الإسناد** - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله ثقات.

وخالف المعافى بن عمران: أبو إسحاق الفزاري، فرواه عن الأوزاعي؛ أنه بلغه: أن عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه- قال: (وذكره).

أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٢٠-٣٢١/ ١٦٢).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لإعضاله.

أما أبو حفص الباهلي -شيخ المصنف-؛ فهو: عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي: ثقة حافظ من رجال الجماعة.

والعجيب أن الدكتور -عفا الله عنه- قال معلقًا عليه: «لم أجده»!

(١) تحرفت في «م» إلى: «شريح»! وترتب على هذا التحريف خطأ علمي آخر؛ وهو أن الدكتور البصيري قال معلقاً على ما وقع فيه من تحريف: «لم أجده»؛ يعني: لم يجد شريح بن النعمان المزعوم! وفاته -عفا الله عنه- أن يحقق الأمر، فتسرع، وإلاَّ؛ فإن الصحيح أنه سريج -بالمهملة، آخره جيم- ابن النعمان، وهو ثقة معروف.

٨٥- **مقطوع صحيح الإسناد** - أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٧٣- ٣٧٤/ ٣٤٦): ثنا محمد بن عبدالله الحضرمي -مطين-، عن عبدالله بن معاوية به. =

أمية بن خلف الجُمَحيُّ، قال: ثنا عبد العزيز بن مسلم القسملي: ثنا عبد اللَّه ابن دينار؛ قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة: أن انظروا إلى ما كان من أحاديث رسول اللَّه ﷺ فاكتبوه؛ فإنِّي قد خِفْتُ دُرُوسَ العلم، وذهابَ العلماء.

٨٦- حدثنا إسحاق: أنبأ عيسى بن يونس، عن أبي بكر بن أبي مريم،

= وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ١٩٤) -ومن طريقه ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ١٠٩)-، والدارمي في «مسنده» (٣/ ٢٧٦/ ٥١٥-«فتح المنان») -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٨٩)-، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه العيني في «عمدة القاري» (٢/ ١٣٠)-، وأبو بكر الباغندي في «حديث شيبان بن فروخ» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تقييد العلم» (ص١٠٦)، والحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٨٩)-، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٧٣-٣٧٤/ ٣٤٦)، وعبدالغني الأزدي في «كتاب أدب المحدث»؛ كما في «تغليق التعليق» (٢/ ٨٨-٨٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «تغليق التعليق» (٢/ ٨٨)، و«فتح الباري» (١/ ١٩٥)، و«ذكر أخبار أصبهان» (١/ ٣١١) -ومن طريقه الحافظ في «التغليق» (٢/ ٨٩)-، والخطيب البغدادي في «تقييد العلم» (ص١٠٦) من طرق عن عبدالعزيز بن مسلم به.

وتابع عبدالعزيز بن مسلم: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبدالله بن دينار به.

أخرجه الحسن بن علي الحلواني في «سننه»؛ كما في «تغليق التعليق» (٢/ ٩٠)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٣٨٧)، والدارمي في «مسنده» (٣/ ٢٧٤/ ٥١٤ - «فتح المنان») -ومن طريقه الحافظ في «التغليق» (٢/ ٨٩-٩٠)-، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٩/ ٥١٣٨)، و«المدخل إلى السنن الكبرى» (٢/ ٢٥٠/ ٧٨٢)، والخطيب في «تقييد العلم» (ص١٠٥ و١٠٥-١٠٦)-.

وانظر: «الموطأ» (٤/ ٥٥١-٥٥٢/ ٢٠٤٦-بتحقيقي)، و«التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (ص٣٩٩-٤٠٠).

٨٦- **إسناده ضعيف.**

أخرجه عمر بن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (١/ ٨): ثنا أحمد بن جَنَاب بن المغيرة المصيصي، عن عيسى بن يونس به.

وتابع عيسى بن يونس: =

عن حبيب بن عبيد، عن غضيف[1] بن الحارث الثمالي: أن عبد الملك بن

= ١- **بقية بن الوليد**: أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٨/ ١٧٢-١٧٣/ ١٦٩٧٠): ثنا سريج بن النعمان، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٣١٦) من طريق محمد بن سلام المنبجي؛ كلاهما عن بقية به.

٢- **المعافى بن عمران**: أخرجه البزار في «مسنده» (١/ ٨٢/ ١٣١ - «كشف») -وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٨٣/ ١٧٨)، و«السُّنّة»؛ كما في «أسد الغابة» (٣/ ٥٤٥)، و«الإصابة» (٣/ ١٦٨)- وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٤/ ٢٢١٩-٢٢٢٠/ ٥٥٤٦-أ)، وأبو موسى بن المديني في «الذيل»؛ كما في «أسد الغابة» (٣/ ٥٤٥)-: ثنا محمد بن عبدالرحيم -المعروف بـ: صاعقة-، عن سريج بن النعمان، عن المعافى به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٨٨): «رواه أحمد والبزار، وفيه أبو بكر بن عبدالله ابن أبي مريم؛ وهو ضعيف».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ضعيف الترغيب والترهيب» (١/ ٣٩-٤٠/ ٣٧ و٤٠/ ٣٨): «ضعيف».

وقال في «مشكاة المصابيح» (١/ ١٤١ - «هداية الرواة»): «وسنده ضعيف».

وضعفه في «الضعيفة» (١٤/ رقم ٦٧٠٧)؛ ولما يطبع بعد.

وعليه؛ فقول الحافظ في «فتح الباري» (١٣/ ٢٥٣): «وقد أخرج أحمد بسند جيد...!»؛ غير جيد.

تنبيه: وقع تصحيف في سند الطبراني؛ إذ فيه: «عن أبي بكر الشيباني[أ]، عن حبيب بن عبيد، عن عفيف بن الحارث اليماني».

قال الحافظ في «الإصابة» (٣/ ١٦٨): «قال أبو موسى في «الذيل»: وقع التصحيف عنده في مواضع:

الأول: في اسمه، وإنما هو غضيف -بمعجمتين-.

الثانية: في نسبه، وإنما هو الثُّمالي -بضم المثلثة-.

الثالثة: في السند، وإنما هو أبو بكر الغساني؛ وهو ابن أبي مريم» ا.هـ.

(١) قال الحافظ في «الإصابة» (٣/ ١٨٦): «غُضيف -بالتصغير- ابن الحارث، ويقال: غطيف -بالطاء المهملة، بدل الضاد المعجمة-؛ والأول أثبت».

....

(أ) في «مطبوع المعجم»: «السيباني» -بالمهملة-!

مروان سأله عن رفع الأيدي على المنابر والقصص؟ فقال غُضيف: أما إنَّها لمن أمثل ما أحدثتم، أما أنا؛ فلا أجيبك إليها، إنِّي حدثت عن رسول اللَّه ﷺ؛ قال: «**مَا مِنْ أُمَّةٍ تُحْدِثُ فِي دِينِهَا بِدْعَةً؛ إِلاَّ أَضَاعَتْ مِثْلَهَا مِنَ السُّنَّةِ**»، فالتمسك بالسنة أحبُّ إليَّ من إحداث البدعة.

٨٧- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرحمن بن مهدي: حدثني عبدالمؤمن، عن مهدي بن أبي المهدي، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: ما من عام إلاَّ يُحيا فيه بدعة، ويُمات فيه سُنَّة؛ حتى تحيا البدع، وتموت السنن.

٨٨- حدثنا إسحاق: أنبأ عيسى بن يونس، عن ثور بن يزيد، عن أبي

٨٧- **موقوف ضعيف الإسناد** - أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٨٧/ ٩٦)، وابن أبي زمنين في «أصول السُّنة» (٥٨/ ١٣)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/ ٦١٢/ ٢٧٧) من طرق عن عبدالرحمن بن مهدي به.

وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٣/ ٢٨٨/ ٢٩٩٧) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٦٢/ ١٠٦١٠)-، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (٨٧/ ٩٥ و٩٦) من طريق أسد بن موسى وأبي داود الطيالسي وعبدالصمد بن عبدالوارث، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٩٢/ ١٢٤ و١٢٥) من طريق يونس بن محمد المؤدب وعفان بن مسلم الصّفار، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (٣/ ١٩٤٧/ ١٥٦٩)، والدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٣/ ١٨١-١٨٢/ ٨١٣) من طريق أبي الوليد الطيالسي؛ سبعتهم عن عبدالمؤمن بن عبيدالله السدوسي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ مهدي بن أبي المهدي -واسمه: حرب- العبدي: مقبول؛ كما في «التقريب»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين، ولم يتابع عليه.

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ١٣٨/ ٢٨١-مختصره): «رواه مسدد بسند فيه مجهول».

٨٨- **مقطوع حسن الإسناد (وهو صحيح بطرقه)** - أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٥/ ١٢٤) من طريق محمد بن الشيباني، عن ثور به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير أبي عون -عبدالله بن أبي عبدالله- الأنصاري الشامي الأعور، فإنه صدوق حسن الحديث -إن شاء الله-؛ فقد روى عنه=

عون، عن أبي إدريس الخولاني؛ قال: لأن أرى في المسجد نارًا لا أستطيع إطفائها؛ أحبُّ إليَّ من أن أرى فيه بدعةً، لا أستطيع تغييرها.

٨٩- حدثنا إسحاق: أنبأ بقية بن الوليد: حدثني صفوان بن عمرو، قال:

=جمع من الثقات، ووثقه ابن حبان (٧/ ٦٦٢)، وقال العجلي في «تاريخ الثقات» (٥٠٦/ ٢٠١١): «شامي ثقة»، أما الحافظ؛ فقال: «مقبول»؛ يعني: حيث يتابع.

وقد توبع؛ تابعه: أبو الأعَيس[أ] -عبدالرحمن بن سلمان- الخولاني الشامي.

أخرجه عبدالله بن وهب؛ كما في «الاعتصام» (١/ ١١٢ - بتحقيقي) -ومن طريقه ابن وضاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» (٨٣/٨٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٥/ ١٢٤)-؛ قال: سمعت معاوية بن صالح يحدث عن أبي الأعيس[ب] به.

قلت: وهذا سند حسن -إن شاء الله-؛ فإن رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير أبي الأعيس -هذا-، فقد روى عنه جمع من الثقات، وقال الحافظ في «التقريب»: «ذكره ابن حبان في ثقات التابعين»، وقال الإمام الذهبي في «الكاشف»: «صدوق».

وتابعه -أيضاً-: لقمان بن عامر الوصابي، عن أبي إدريس به.

أخرجه ابن وضاح في «البدع» (٨٣/ ٨٧) من طريق إسماعيل بن عياش، عن عقيل بن مدرك السلمي الشامي، عن لقمان به.

قلت: وهذا سند حسن في المتابعات والشواهد؛ عقيل -هذا-: مقبول؛ كما في «التقريب».

وله طريق أخرى عند ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥١٤/ ٥٩٩) بسند واهٍ.

وبالجملة؛ فالأثر -دون ريب- صحيح بمجموع طرقه.

٨٩- إسناده ضعيف (وهو صحيح بطريقه الأخرى).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة (المشيخة)، فإنها لم تسم، ويحتمل أن يكونوا جمعاً، فتجبر جهالتهم.

ومع ذلك؛ فالأثر صحيح بطريقه الأخرى: فقد أخرجه أبو داود السجستاني -ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٥٣/ ٢٣٢): ثنا عبدالوهاب بن نجدة الحَوْطي -بفتح الحاء المهملة، وسكون الواو، بعدها مهملة-: ثنا إسماعيل بن عياش، واللالكائي في «شرح أصول =

(أ) بفتح التحتانية، قبلها مهملة ساكنة، وآخره مهملة.

(ب) تحرفت في «مطبوع الحلية» إلى: «الأخنس»!

ثنا المشيخة، عن أبي الدرداء؛ قال: اقتصادٌ في سنَّةٍ، خيرٌ من اجتهاد في بدعة؛ إنَّك إن تتبع خير من أن تبتدع، ولن تخطئ الطريق ما اتبعت الأثر.

٩٠- حدثنا محمد بن علي الورَّاق: ثنا الهيثم بن خارجة: ثنا الهيثم بن عمران بن عبد اللَّه العبسي[(١)]؛ قال: سمعت إسماعيل بن عبيد اللَّه يقول: ينبغي لنا أن نحفظ ما جاءنا عن رسول اللَّه ﷺ؛ فإن اللَّه يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]؛ فهو عندنا بمنزلة القرآن.

٩١- حدثنا إسحاق: أنبأ عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن حسان

= اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٨٨/ ١١٥) من طريق أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة: ثنا [أبو] المغيرة -عبدالقدوس بن الحجاج- الخولاني؛ كلاهما عن حريز[(أ)] بن عثمان الرحبي، عن عبدالرحمن بن أبي عوف الجرشي، عن أبي الدرداء به.

قلت: وهذا سند صحيح كالشمس.

٩٠- **مقطوع حسن الإسناد** - أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/ ٧٢/ ١٧) من طريق سهل بن صالح الأنطاكي، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٤٩-١٥٠/ ٢٢٥) من طريق أبي حاتم -محمد بن إدريس- الرازي؛ كلاهما عن الهيثم بن خارجة به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير الهيثم بن عمران، فقد روى عنه جمع من الثقات، ووثقه ابن حبان.

انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٨٢-٨٣)، و«ثقات ابن حبان» (٧/ ٥٧٧).

إسماعيل بن عبيدالله: هو ابن أبي المهاجر المخزومي مولاهم، الدمشقي.

محمد بن علي الوراق: هو ابن عبدالله بن مهران، أبو جعفر الوراق، يعرف بـ (حمدان)، قال الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٣/ ٦١): «كان فاضلاً، حافظاً، عارفاً، ثقة»، ووثقه الدارقطني وغيره.

قلت: وهو من نبلاء أصحاب الإمام أحمد، ومع ذلك؛ قال الدكتور المعلق على طبعة (دار العاصمة) (ص١٠٥): لم أجده!!

(١) في المخطوط: «العبس».

٩١- **مقطوع صحيح الإسناد** - أخرجه عيسى بن علي بن الوزير الجراح في «الأمالي»=

....

(أ) وقد تحرف اسمه في المصدرين المذكورين إلى (جرير) -بجيم، آخره راء-! فليصحح.

ابن عطية؛ قال: كان جبريل ينزل على رسول الله ﷺ بالسُّنّة كما ينزل عليه بالقرآن، ويُعلِّمه إيَّاها كما يعلِّمه القرآن.

٩٢- وقال يحيى بن أبي كثير: السُّنة قاضيةٌ على الكتاب، وليس الكتاب

= -وعنه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (١/ ٨٣-٨٤/ ٩٩)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦٧/ ٢٦٩) -من طريق عبدالرحمن بن صالح، وأبو القاسم البغوي- ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/ ١٤٩/ ٢٢٤)-: ثنا سويد بن سعيد، وابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٣٤٥-٣٤٧/ ٢١٩) من طريق أبي توبة -الربيع بن نافع- الحلبي، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦٦-٢٦٧/ ٢٦٨) من طريق علي بن المديني؛ أربعتهم عن عيسى بن يونس به.

وتابع عيسى بن يونس:

١- **محمد بن كثير الصنعاني** -وهو صدوق كثير الغلط-: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٣/ ٣٩٢/ ٦١٧ -«فتح المنان») -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٣٢٣)-، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٤٦/ ٢٢٠).

٢- **روح بن عبادة**: أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٥٣٨/ ٥٣٢)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٥٤-٢٥٥/ ٩٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٤٨-١٤٩/ ٢٢٤) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «الموافقة» (٢/ ٣٢٣)-، والخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/ ٧٢/ ١٦).

٣- **أبو إسحاق -إبراهيم بن محمد بن الحارث- الفزاري**: أخرجه نعيم بن حماد في «زوائد الزهد» (٢٣/ ٩١)، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ٨٢/ ٢٣)-.

٤- **محمد بن مصعب القرقساني** -صدوق كثير الغلط-: أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٤٦/ ٢٢٠)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ١٤٩).

قال الحافظ -عقبه-: «هذا أثر صحيح موقوف على حسان بن عطية، وهو شامي ثقة من صغار التابعين، ولما قاله أصل في المرفوع».

قلت: وهو كما قال، والأصل المشار إليه هو حديث المقدام بن معدي كرب الآتي برقم (٢١٦).

٩٢- **مقطوع صحيح الإسناد** - هذا الحديث واللذان بعده رواها المصنف بسنده السابق؛ لكن حذف المصنف -رحمه الله- أسانيدها اختصاراً؛ كونها بالإسناد نفسه، فتحاشا=

قاضٍ على السُّنَّةِ.

٩٣- قال: وقال مكحول: القرآن أحوج إلى السُّنَّة من السنَّة إلى القرآن.

=بذلك التكرار، وهذا من دقة نظره -رحمه الله-[1].

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه»؛ كما في «مفتاح الجنة» (ص٧٣) -ومن طريقه ابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السُّنة» (٤٦/٤٨)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ١٤٥/ ٢١٩)-، وأبو إسحاق -إسماعيل بن سعيد- الكسائي الشالنجي الجرجاني في «كتاب البيان» -ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار» (١/ ١٧٠/ ٦٠)-؛ قالا: ثنا عيسى بن يونس به.

وتابع عيسى عليه:

١- **أبو إسحاق الفزاري:** أخرجه الدارمي في «مسنده» (٣/ ٣٩١/ ٦١٦-«فتح المنان»): ثنا محمد بن عيينة الفزاري، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٥٤/ ٨٩) من طريق معاوية بن عمرو، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٤٤-١٤٥/ ٢١٩) من طريق محبوب بن محبوب؛ ثلاثتهم عنه به.

٢- **عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي -دحيم-:** أخرجه الحازمي في «الاعتبار» (١/ ١٧٠-١٧١/ ٦١) من طريق أبي زرعة الدمشقي، عن دحيم به.

٣- **روح بن عبادة:** أخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/ ٨١/ ٢١)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٥٣/ ٨٨)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ١٤٤ - ١٤٥/ ٢١٩) من طريق محمد بن إسحاق الصغّاني وعباس بن عبدالعظيم العنبري، عنه به.

٤- **محمد بن مصعب القرقساني** -ضعيف-: أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٦٥) من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري، عن محمد بن مصعب، عن الأوزاعي مقطوعاً عليه.

والمعروف أنه من قول يحيى بن أبي كثير.

٩٣- **مقطوع صحيح** - أخرجه أبو إسحاق -إسماعيل بن سعيد- الكسائي الشالنجي الجرجاني في «كتاب البيان» -ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار» (١/ ١٧١/ ٦٢)-، وسعيد بن منصور في «سننه»؛ كما في «مفتاح الجنة» (٧٢/ ١٦٩) -ومن طريقه ابن شاهين في «شرح =

(١) وهذا بخلاف ما ذكره المعلق على (ط - دار العاصمة)؛ إذ زعم أن المصنف رواها بلا إسناد، ويكفي لرد ذلك: أنه جاء في الأثرين رقم (١٠٦ و١٠٧) -بترقيمه-: قال: وقال مكحول.

فعلى من يعود الفعل (قال)؟ ومن هو قائله؟

لا مناص له إلا الاعتراف والتسليم بما ذكرنا.

٩٤- قال: وقال مكحول: السُّنة سُنَّتان: سنةٌ الأخذُ بها فضيلــة وتركُها إلى غير[(١)] حرج، وسُنَّةٌ الأخذ بها فريضة.

٩٥- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ سليم بن أخضر؛ قال: سمعت ابن عون

= مذاهب أهل السُّنة» (٤٦/ ٤٨)، والهروي في «ذم الكــلام وأهلـه» (٢/ ١٤٧-١٤٨/ ٢٢٢)-، وأبو القاسم البغوي -ومن طريقه الهروي (٢/ ١٤٧-١٤٨/ ٢٢٢): ثنا سويد بن سعيد؛ ثلاثتهــم عن عيسى بن يونس به.

وأخرجه ابن بطــة في «الإبانـة» (١/ ٢٥٣/ ٨٨)، والخطيـب في «الكفايـة» (١/ ٨١/ ٢١)، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٤٦-١٤٧/ ٢٢٢) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني، وحــرب ابن إسماعيل؛ كلاهما عن روح بن عبادة، عن الأوزاعي به.

قلت: وهذا مقطوع صحيح الإسناد.

٩٤- **مقطوع صحيح** - أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٤٢٤/ ١٠٨) -وعنه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٦٣/ ١٠١)-: ثنا أحمد بن عبدالجبار الصوفي، عن هاشم بــن القاسـم الحرانــي، عن عيسى بن يونس به.

وأخرجه الدارمي في «سننه» (٣/ ٣٩٢/ ٦١٨-«فتح المنان»): ثنا محمد بن كثـير المصيصـي -ضعيف-، عن الأوزاعي به.

وهو صحيح كسابقه.

(١) في «م»: «غيرها»، والمثبت هو ما في الأصول.

٩٥- **مقطوع صحيح** - أخرجه الجوزقــي؛ كمـا في «فتـح البـاري» (١٣/ ٢٥١) -ومـن طريقه ابن عساكر في«تاريخ دمشــق» (٣٣/ ٢٣٣) -ومـن طريقـه الحـافظ ابـن حجـر في «تغليـق التعليق» (٥/ ٣١٩-٣٢٠)-: ثنا أبو العباس الدغولي، عن المصنف به.

وأخرجه الجوزقي -ومن طريقه ابــن عســاكر في «تاريخـه» (٣٣/ ٢٣٣)-، واللالكـائي في «شرح أصــول اعتقــاد أهــل السُّنة والجماعـة» (١/ ٦١/ ٣٦) -ومــن طريقـه الحـافظ في «تغليـق التعليق» (٥/ ٣١٩)- من طريقين عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، عن حماد بن زيد، وابــن عســاكر في «تاريخه» (٣٣/ ٢٣٣) من طريق يحيى بن كثير العنبري؛ كلاهما عن ابن عون به.

قلت: وهذا سند صحيح.

والأثر علقه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٢٤٨ - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، ٢- باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ) بصيغة الجزم.

يقول غير مرة: ثلاثٌ أرضاها لنفسي ولإخواني:

أن ينظر هذا الرجل المسلم القرآن فيتعلَّمه، ويقرأَه ويتدبَّرَه، وينظر فيه.

والثانية: أن ينظر ذاك الأثر والسُّنة؛ فيسأل عنه، ويتبعه جهده.

والثالثة: أن يَدَعَ هؤلاء الناس؛ إلاَّ من خير.

٩٦- حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي: ثنا بشر بن المفضل: ثنا داود -يعني: ابن أبي هند-، عن أبي منيب، عن عطاء اليحبوري[1]؛ قال: قال لي عبادة بن الصامت: يا أبا عطاء! كيف تصنعون إذا فرَّ قراؤكم وعلماؤكم منكم؛ حتى يصيروا في رؤوس الجبال مع الوحش؟ قال: قلت: ولم يفعلون ذلك؟! قال: خشية أن تقتلوهم، قال: قلت: سبحان اللَّه! أنقتلهم وكتاب اللَّه بين أظهرنا نقرؤُه؟! قال: ثكلتك أبا عطاء أمُّك! ألم ترث اليهود التوراة ثم ضلوا عنها وتركوها؟ ألم ترث النصارى الإنجيل ثم ضلوا عنه وتركوه؟ إنما هي السَّنَنُ تَتْبَع بعضُها بعضًا، وإنَّه -واللَّه- ما من شيء فيمن كان قبلكم إلاَّ سيكون فيكم.

٩٧- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الرحمن: ثنا سفيان، عن أبي قيس، عن الهزيل؛ قال: قال عبد اللَّه: أنتم أشبه الناس سمتًا وهيئةً ببني إسرائيل، تتبعون آثارهم حذو القُذَّة بالقُذَّة؛ حتى لا يكون فيهم شيء إلاَّ كان فيكم مثلُه.

٩٨- حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي: ثنا ريحان بن سعيد: ثنا عباد بن

٩٦- تقدم تخريجه (رقم ٥٠).

(١) في جميع الأصول: «عطاء اليحبوري»، وهو خطأ، والتصحيح من كتب الرجال، وقد تقدم إسناد الأثر، وفيه أبو عطاء اليحبوري على الجادة.

٩٧- تقدم تخريجه (رقم ٥٢).

٩٨- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بشاهده)** - أخرجه الدارمي في «مسنده» (١/ ٢٤١/ ١٢ - «فتح المنان»): نا مجاهد بن موسى الخوارزمي الخُتَّلِيُّ -بضم المعجمة، وتشديد المثناة المفتوحة-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٦٥/ ٤٥٩٧) من طريق أبي بكر بن النضر بن أبي=

منصور، عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن عطية؛ أنه سمع ربيعة الجرشيَّ يقول: أُتِيَ نبيُّ اللَّه ﷺ، فقيل له: **«لتنم عينك، ولتسمع أذنك، وليعقل قلبك، قال: فنامت عيني، وسمعت أذني، وعقل قلبي، فقيل لي: سيد بنى دارًا، وصنع مأدبةً، وأرسل داعيًا، فمن أجاب الداعي؛ دخل الدار، وأكل من المأدبة، ورضي عنه السيد، ومن لم يجب الداعي؛ لم يدخل، ولم يطعم من المأدبة، وسخط عليه السيد؛ فاللَّه: السيد، ومحمد: الداعي، والدار: الإسلام، والمأدبة: الجنة»**.

٩٩- حدثنا أبو حاتم الرازي: ثنا عمرو بن الربيع بن طارق: أنبأ يحيى

=النضر البغدادي، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٢/ ١٠٩٦/ ٢٧٦٧)، و«المعجم الكبير» (٥/ ٦٥/ ٤٥٩٧) من طريق عبدالرحمن بن محمد بن سلام؛ ثلاثتهم عن ريحان ابن سعيد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن عباد بن منصور -هذا- صدوق يدلس، وتغير بأخرة، كما في «التقريب»، وقد عنعن.

ومع ذلك؛ فقد قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٠٦): «إسناده حسن»!

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٢٧٠): «إسناده جيد»!

وقد خولف عباد بن منصور، خالفه: معمر بن راشد، فرواه عن أيوب بن أبي تميمة السختيانيّ، عن أبي قلابة به مرسلاً، لم يذكر عطية بن قيس الكلابي، ولا ربيعة بن عمرو الجرشي.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١٢/ ١٥٤): ثنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني: ثنا محمد بن ثور الصنعاني، وعبدالرزاق في «تفسيره» (١/ ٢/ ٢٩٣)؛ كلاهما عن معمر به.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، وهو -دون ريب- أصح بكثير من الموصول.

لكن الحديث مع ذلك صحيح بشاهده من حديث جابر بن عبداللَّه -رضي الله عنهما- بنحوه.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٢٦٣/ ٧٢٨١).

٩٩- مقطوع حسن الإسناد - أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٠٤/ ٢٢١) من طريق عبدالله بن وهب، عن يحيى به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في يحيى بن أيوب الغافقي، وفي «التقريب»: «صدوق ربما أخطأ». =

ابن أيوب، عن هشام بن عروه، عن أبيه؛ قال: السُّنَنَ السُّنَنَ؛ فإنَّ السُّنَنَ قِوامُ الدِّين.

١٠٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبيد اللَّه بن ثور بن عون اللَّه بن أبي الحلال العتكي، قال: حدثنا الحلاَّل بن ثور، عن عبد المجيد بن وهب، عن أبي الحلال؛ قال: إنه سيأتي على الناس زمانٌ يقوم الرجل يسأل عن سنة محمَّدٍ ﷺ؛ فلا يجد أحدًا يُخبره بها!

١٠١- حدثنا ابن القُهْزاذ: ثنا علي بن الحسن[1] بن شقيق: أنبأ عبد

= والأثر ذكره ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٥١/ ٢٠٢٩) معلقاً عن ابن وهب به.

وذكره السيوطي في «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنة» (٨١/ ١٩٨) ونسبه للبيهقي.

١٠٠- **مقطوع ضعيف الإسناد** - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الحلال -بمهملة، مخففًا- ابن ثور؛ مجهول العين والحال، فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٢٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٠٦)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، ولا راويًا عنه سوى عبيدالله بن ثور، ولم أره في «ثقات ابن حبان».

الثانية: عبيدالله بن ثور العتكي البصري -هذا- مجهول الحال؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٠٩)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً؛ لكن ذكر من الرواة عنه: عبدالله ابن محمد المسندي[أ]، وذكر البخاري في «تاريخه الكبير» (٣/ ٢٨٥) الإمام أحمد ضمن الرواة عنه، فارتفعت بذلك جهالة عينه، وبقيت جهالة حاله؛ إذ لم أر فيه توثيقًا بعد طول بحث، حتى ابن حبان لم يذكره في «ثقاته» فيما أعلم.

وباقي رجاله ثقات.

١٠١- **مقطوع صحيح.**

عبدالله: هو ابن المبارك المروزي.

(١) في المخطوط والطبعة الأولى: «الحسين»، والتصحيح من كتب الرجال.

....

(أ) في «م»: «عبدالله بن محسن السندي!».

اللَّه؛ قال: كان جبريل إذا نزل بالقرآن على النبي ﷺ يأخذه كالغشـوة، فيلقيه على قلبه، فيُسَرَّى عنه وقد حفظه؛ فيقرؤه، وأما السُّنن؛ فكان يعلِّمه جبريلُ، ويشافهُه بها.

١٠٢- وحدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي: ثنا أبو داود: ثنا أبو

١٠٢- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بشاهده)** - أخرجه عبدالرحمن بن عمر بن يزيد الأصبهاني -المعروف بـ (رُسْتَه)- في «الإيمان» -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٩٨)-، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٥٤/ ٤٦٨-كنى)، والبزار في «البحر الزخار» (٨/ ٣٤٦/ ٣٤٢١)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ١٢٦/ ١٥٣٩) عن عمرو بن علي الفلاس وعلي بن مسلم؛ ثلاثتهم عن أبي داود -سليمان بن داود- الطيالسي به.

قال الطبراني: «تفرد به أبو داود، لم يحدث به أبو داود إلا بالبصرة».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن جبير بن مطعم إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن الزهري إلا أبو عبادة الأنصاري».

قلت: وهو متروك الحديث؛ كما في «التقريب».

وبه أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٦٩)، فقال: «رواه البزار، والطبراني في «الكبير» و«الصغير»، وفيه أبو عبادة الزرقي؛ وهو متروك الحديث».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٢/ ٣٣٠): «لكن أبو عبادة -هذا- متروك، واسمه: عيسى بن عبدالرحمن بن فروة».

وللحديث شاهد من حديث أبي شريح الخزاعي -رضي الله عنه- به:

أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (١٤/ ٣٩٣/ ٣٤٩٥- ط دار العاصمة، أو ٤/ ٧٤/ ٣٥١١- ط دار الوطن)، و«مصنفه» (١٠/ ٤٨١/ ١٠٠٥٥) -وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٢٨٢/ ٢٣٠٢)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١/ ٤٣٢/ ٤٨٢- «منتخب»)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٥٥/ ٤٩١)، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٣٢٩-٣٣٠/ ١٢٢-«إحسان»)، وأبو الفضل -عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن- الرازي في «كتاب فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تلاته وحملته» (٧٦/ ٣٣)-، والمصنف في «قيام الليل» (ص١٧٨- مختصره) من طريق يوسف بن عدي، وأبو سعيد الأشج في «جزء فيه من حديثه» (٢٢٩/ ١١٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٣٣٨-٣٣٩/ ١٧٩٢) من طريق علي بن المديني، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٥٥/ ٤٩١)، وقوام السُّنة الأصبهاني في «الحجة=

=في بيان المحجة» (٢/ ١٧٦/ ١١٨) من طريق محمد بن سعيد بن سليمان -ابن الأصبهاني-؛ خمستهم عن أبي خالد -سليمان بن حيان- الأحمر، عن عبدالحميد بن جعفر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي شريح به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٢/ ٣٣٠/ ٧١٣): «وهذا سند صحيح على شرط مسلم».

قلت: وهو كما قال؛ لولا أن عبدالحميد بن جعفر خولف في إسناده: خالفه الإمام الليث ابن سعد؛ فرواه عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

فجعله من مسند أبي هريرة -رضي الله عنه-، ومن رواية سعيد المقبري، عن أبيه.

أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (١٤/ ٣٩٥/ ٣٤٩٦ -ط دار العاصمة، أو ٤/ ٧٥/ ٣٥١٢ -ط دار الوطن): ثنا أبو النضر -هاشم بن القاسم-: ثنا ليث بن سعد به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وهو أصح من رواية عبدالحميد بن جعفر؛ لوجهين:

الأول: أن الليث بن سعد أثبت الناس في سعيد المقبري، فالقول عند الاختلاف عليه قوله.

قال ابن خراش؛ كما في «هدي الساري» (ص٤٠٥): «أثبت الناس في سعيد: الليث بن سعد».

وقال الإمام أحمد في «العلل» (١/ ٣٣٤/ ٦٠٢): «أصحُّ الناس حديثاً عن سعيد المقبري: ليث بن سعد».

وقال علي بن المديني؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٧٠): «الليث وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المقبري».

الثاني: أن الليث بن سعد أوثق بكثير من عبدالحميد بن جعفر، وبعيداً عن الإطالة في ذكر أقوال أهل العلم، والتدليل على ذلك؛ نكتفي بما ذكره الحافظ ابن حجر في «التقريب» عنهما:

قال عن الليث بن سعد: «ثقة ثبت، فقيه، إمام مشهور»، بينما قال عن عبدالحميد بن جعفر: «صدوق ربما وهم».

فلا يشك عالم بهذا الفن أن رواية الليث أصح -دون ريب- من رواية عبدالحميد بن جعفر، وهو قد وهم على شيخه فيه، فالمحفوظ رواية الليث بن سعد.

ويحتمل أن يكون الخطأ والوهم من تلميذ عبدالحميد -أبي خالد الأحمر-؛ فإنه وإن أخرج له الشيخان؛ فهو متكلم فيه، وفي «التقريب»: «صدوق يخطئ»، فلعله أخطأ على شيخه فيه، والله أعلم. =

عبادة[١] الأنصاري: ثنا الزهري، عن محمد بن جبير بن مُطْعِم، عن أبيه؛ قال: كنا مع رسول الله ﷺ بالجُحْفَةِ[٢]؛ فخرج علينا[٣]، فقال: **«أَلَيْسَ نَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَّ القُرآنَ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؟»**، قلنا: بلى، قال: **«فَأَبْشِرُوا؛ فَإِنَّ هَذَا القُرآنَ طَرَفٌ بِيَدِ اللَّهِ، وَطَرَفٌ بِأَيْدِيكُم، فَتَمَسَّكُوا بِهِ؛ فَلا تَهْلَكُوا، وَلا تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا»**.

❑ ❑ ❑

= **وجملة القول**: إن الصواب من هذا الاختلاف هو رواية الليث بن سعد، وسندها صحيح دون ريب؛ لثقة رجالها، وعدالة رواتها.

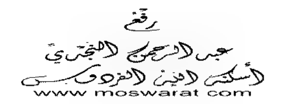
(١) في جميع الأصول: «أبو عباد»، وهو خطأ، والتصحيح من كتب الرجال.

(٢) بضم الجيم، وسكون المهملة، بعدها فاء: قرية كبيرة على طريق المدينة من مكة، على أربع مراحل، وهي ميقات أهل مصر والشام؛ إن لم يمرُّو على المدينة.

وكان اسمها مهيعة، وإنما سميت: الجحفة؛ لأن السيل اجتحفها وحمل أهلها في بعض الأعوام، وهي الآن خراب.

انظر: «معجم البلدان» (٢/ ١١١).

(٣) ساقطة من المخطوط.



ذكر السُّنَّةِ على كم تتصرَّف؟

قال أبو عبد اللَّه: فالسُّنة تتصرف على أوجه:

- سُنَّة اجتمع العلماء على أنَّها واجبة.

- وسُنة اجتمعوا على أنها نافلة.

- وسُنة اختلفوا فيها؛ أواجبة هي أم نافلة؟

- ثم السُّنة التي اجتمعوا أنها واجبة، تتصرف على وجهين:

أحدهما: عمل.

والآخر: إيمان.

فالذي هو عمل يتصرف على أوجه:

- سُنة اجتمعوا على أنها تفسير لما افترضه اللَّه مُجملاً في كتابه، فلم يفسره، وجعل تفسيره وبيانه إلى رسول اللَّه ﷺ.

قال اللَّه -عز وجل-: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

والوجه الثاني: سنة اختلفوا فيها؛ فقال بعضهم: هي ناسخة لبعض أحكام القرآن، وقال بعضهم: لا؛ بل هي مبينة في خاصِّ القرآن وعامِّه، وليست ناسخةً له؛ لأن السُّنة لا تنسخ القرآن، ولكنها تُبَيِّن عن خاصِّه وعامِّه، وتفسِّر مجملَه ومبهمَه[1].

---

(١) قال الإمام الهمام ابن قيم الجوزية -رحمه الله- في «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (٤/ ٨٢-١٣٣): «ولو كان كلُّ ما أوجبته السُّنَّة ولم يوجبه القرآن نسخًا له؛ لبطلت أكثر سنن رسول اللَّه ﷺ، ودفع في صدورها وأعجازها، وقال القائل: هذه زيادةٌ على ما في كتاب اللَّه؛=

=فلا تقبل، ولا يعمل بها، وهذا بعينه هو الَّذي أخبر رسول اللَّه ﷺ أنَّه سيقع، وحذَّر منه؛ كما في «السُّنن» من حديث المقدام بن معدي كرب، عن النَّبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**أَلا إِنِّي أُوتِيتُ القُرآنَ وَمِثلَهُ مَعَهُ، أَلا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيكُم بِهَذَا القُرآنِ، فَمَا وَجَدتُم فِيهِ مِن حَلالٍ؛ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدتُم فِيهِ مِن حَرَامٍ؛ فَحَرِّمُوهُ! أَلا لا يَحِلُّ لَكُم الحِمَارُ الأَهلِيُّ، وَلا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَلا لُقَطَةُ مَالِ المُعَاهَدِ**».

وفي لفظٍ: «**يُوشِكُ أَن يَقعُدَ الرَّجُلُ عَلَى أَرِيكَتِهِ، فَيُحَدَّثُ بِحَدِيثِي فَيَقُولُ: بَينِي وَبَينَكُم كِتَابُ اللَّهِ، فَمَا وَجَدنَا فِيهِ حَلالاً؛ استَحلَلنَاهُ، وَمَا وَجَدنَاهُ فِيهِ حَرَامًا؛ حَرَّمنَاهُ! وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ**».

قال التِّرمذيُّ: «حديثٌ حسنٌ»، وقال البيهقيُّ: «إسناده صحيحٌ».

وعن أبي هريرة؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنِّي قَد خَلَّفتُ فِيكُم شَيئَينِ لَن تَضِلُّوا بَعدَهُمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي، وَلَن يَفتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوضَ**».

فلا يجوز التَّفريق بين ما جمع اللَّه بينهما، ويُردُّ أحدهما بالآخر، بل سكوته عمَّا نطق به، ولا يمكن أحدًا أن يطَّرد ذلك ولا الَّذين أصَّلوا هذا الأصل، بل قد نقضوه في أكثر من ثلاث مئة موضعٍ؛ منها ما هو مجمعٌ عليه، ومنها ما هو مختلفٌ فيه.

والسُّنَّة مع القرآن على ثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أن تكون موافقةً له من كلِّ وجهٍ؛ فيكون توارد القرآن والسُّنَّة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلَّة وتظافرها.

الثَّاني: أن تكون بيانًا لما أريد بالقرآن وتفسيرًا له.

الثَّالث: أن تكون موجبةً لحكمٍ سكت القرآن عن إيجابه، أو محرِّمةً لما سكت عن تحريمه.

ولا تخرج عن هذه الأقسام؛ فلا تُعارِضُ القرآنَ بوجهٍ ما، فما كان منها زائدًا على القرآن؛ فهو تشريعٌ مبتدأٌ من النَّبيِّ ﷺ: تجب طاعته فيه، ولا تحلُّ معصيته، وليس هذا تقديمًا لها على كتاب اللَّه، بل امتثالٌ لما أمر اللَّه به من طاعة رسوله، ولو كان رسول اللَّه ﷺ لا يطاع في هذا القسم؛ لم يكن لطاعته معنًى، وسقطت طاعته المختصَّة به، وإنَّه إذا لم تجب طاعته إلاَّ فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه؛ لم يكن له طاعةٌ خاصَّةٌ تختصُّ به، وقد قال اللَّه -تعالى-: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَد أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وكيف يمكن أحدًا من أهل العلم أن لا يقبل حديثًا زائدًا على كتاب اللَّه؛ فلا يقبل حديث: تحريم المرأة على عمَّتها ولا على خالتها، ولا حديث التَّحريم بالرَّضاعة لكلِّ ما يحرم من النَّسب، ولا حديث خيار الشَّرط، ولا أحاديث الشُّفعة، ولا حديث الرَّهن في الحضر -مع أنَّه زائدٌ على ما في القرآن-، ولا حديث ميراث الجدَّة، ولا حديث تخيير=

=الأمة إذا أعتقت تحت زوجها، ولا حديث منع الحائض من الصَّوم والصَّلاة، ولا حديث وجوب الكفَّارة على مَنْ جامع في نهار رمضان، ولا أحاديث إحداد المتوفَّى عنها زوجها مع زيادتها على ما في القرآن من العدَّة، فهلاَّ قلتم: إنَّها نسخٌ للقرآن وهو لا ينسخ بالسُّنَّة؟ وكيف أوجبتم الوتر مع أنَّه زيادةٌ محضةٌ على القرآن بخبرٍ مختلفٍ فيه؟ وكيف زدتم على كتاب اللَّه؟ فجوَّزتم الوضوء بنبيذ التَّمر بخبرٍ ضعيفٍ؟ وكيف زدتم على كتاب اللَّه؛ فشرطتم في الصَّداق أن يكون أقلُّه عشرة دراهم بخبرٍ لا يصلح ألبتَّة، وهو زيادةٌ محضةٌ على القرآن؟.

وقد أخذ النَّاس بحديث: «**لا يَرِثُ المُسلِمُ الكَافِرَ، وَلا الكَافِرُ المُسلِمَ**»، وهو زائدٌ على القرآن، وأخذوا كلُّهم بحديث توريثه ﷺ بنت الابن السُّدس مع البنت، وهو زائدٌ على ما في القرآن، وأخذ النَّاس كلُّهم بحديث استبراء المسبيَّة بحيضةٍ، وهو زائدٌ على ما في كتاب اللَّه، وأخذوا بحديث: «**مَن قَتَلَ قَتِيلاً؛ فَلَهُ سَلَبُهُ**»، وهو زائدٌ على ما في القرآن من قسمة الغنائم، وأخذوا كلُّهم بقضائه ﷺ الزَّائد على ما في القرآن من أنَّ أعيان بني الأبوين يتوارثون دون بني العِلاَّت، الرَّجل يرث أخاه لأبيه وأمِّه دون أخيه لأبيه، ولو تتبَّعنا هذا؛ لطال جدًّا.

فسنن رسول اللَّه ﷺ أجلُّ في صدورنا، وأعظم وأفرض علينا أن لا نقبلها إذا كانت زائدةً على ما في القرآن، بل على الرَّأس والعينين، ثم على الرأس والعينين، وكذلك فرضٌ على الأمَّة الأخذ بحديث القضاء بالشَّاهد واليمين وإن كان زائدًا على ما في القرآن، وقد أخذ به أصحاب رسول اللَّه ﷺ وجمهور التَّابعين والأئمَّة، والعجب ممَّن يردُّه؛ لأنَّه زائدٌ على ما في كتاب اللَّه ثمَّ يقضي بالنُّكول ومعاقد القمط ووجوه الآجرِّ في الحائط وليست في كتاب اللَّه ولا سنَّة رسوله، وأخذتم أنتم وجمهور الأمَّة بحديث: «**لا يقَاد الوَالِد بِالوَلَدِ**» مع ضعفه وهو زائدٌ على ما في القرآن، وأخذتم أنتم والنَّاس بحديث أخذ الجزية من المجوس وهو زائدٌ على ما في القرآن، وأخذتم مع سائر النَّاس بقطع رجل السَّارق في المرَّة الثَّانية مع زيادته على ما في القرآن، وأخذتم أنتم والنَّاس بحديث النَّهي عن الاقتصاص من الجرح قبل الاندمال وهو زائدٌ على ما في القرآن، وأخذت الأمَّة بأحاديث الحضانة وليست في القرآن، وأخذتم أنتم والجمهور باعتداد المتوفَّى عنها في منزلها وهو زائدٌ على ما في القرآن، وأخذتم مع النَّاس بأحاديث البلوغ بالسِّنِّ والإنبات وهي زائدةٌ على ما في القرآن؛ إذ ليس فيه إلاَّ الاحتلام، وأخذتم مع النَّاس بحديث: «**الخَرَاج بِالضَّمَان**» مع ضعفه، وهو زائدٌ على ما في القرآن، وبحديث النَّهي عن بيع الكالىء بالكالىء وهو زائدٌ على ما في القرآن، وأضعاف أضعاف ما ذكرنا، بل أحكام السُّنَّة الَّتي ليست في القرآن إن لم تكن أكثر منها؛ لم تنقص عنها، فلو ساغ لنا ردُّ كلِّ سنَّةٍ زائدةٍ كانت على نصِّ القرآن؛ لبطلت سنن رسول اللَّه ﷺ كلُّها، إلاَّ سنَّةً دلَّ عليها القرآن، وهذا هو الَّذي أخبر النَّبيُّ ﷺ بأنَّه سيقع، ولا بدَّ من وقوع خبره.

فإن قيل: السُّنن الزَّائدة على ما دلَّ عليه القرآن تارةً تكون بيانًا له، وتارةً تكون منشئةً=

=لحكم لم يتعرَّض القرآن له، وتارةً تكون مغيِّرةً لحكمه، وليس نزاعنا في القسمين الأوَّلين؛ فإنَّهما حجَّةٌ باتِّفاق، ولكنَّ النِّزاع في القسم الثَّالث -وهو الَّذي ترجمته بمسألة الزِّيادة على النَّصِّ-، وقد ذهب الشَّيخ أبو الحسن الكرخيُّ وجماعةٌ كثيرةٌ من أصحاب أبي حنيفة إلى أنَّها نسخٌ، ومن ههنا جعلوا إيجاب التَّغريب مع الجلد نسخًا؛ كما لو زاد عشرين سوطًا على الثَّمانين في حدِّ القذف، وذهب أبو بكر الرَّازيُّ إلى أنَّ الزِّيادة إن وردت بعد استقرار حكم النَّصِّ منفردةً عنه كانت ناسخةً، وإن وردت متَّصلةً بالنَّصِّ قبل استقرار حكمه لم تكن ناسخةً، وإن وردت ولا يعلم تاريخها: فإن وردت من جهةٍ يثبت النَّصُّ بمثلها، فإن شهدت الأصول من عمل السَّلف، أو النَّظر على ثبوتهما معًا؛ أثبتناهما، وإن شهدت بالنَّصِّ منفردًا عنها؛ أثبتناه دونها، وإن لم يكن في الأصول دلالةً على أحدهما؛ فالواجب أن يحكم بورودهما معًا، ويكونان بمنزلة الخاصِّ والعامِّ إذا لم يعلم تاريخهما، ولم يكن في الأصول دلالةٌ على وجوب القضاء بأحدهما على الآخر، فإنَّهما يستعملان معًا، وإن كان ورود النَّصِّ من جهةٍ توجب العلم؛ كالكتاب، والخبر المستفيض، وورود الزِّيادة من جهة أخبار الآحاد؛ لم يجز إلحاقها بالنَّصِّ ولا العمل بها.

وذهب بعض أصحابنا إلى أنَّ الزِّيادة إن غيَّرت حكم المزيد عليه تغييرًا شرعيًّا بحيث إنَّه لو فعل على حدِّ ما كان يفعل قبلها لم يكن معتدًّا به، بل يجب استئنافه؛ كان نسخًا، نحو ضمِّ ركعةٍ إلى ركعتي الفجر، وإن لم يغيِّر حكم المزيد عليه بحيث لو فعل على حدِّ ما كان يفعل قبلها كان معتدًّا به، ولا يجب استئنافه؛ لم يكن نسخًا، ولم يجعلوا إيجاب التَّغريب مع الجلد نسخًا، وإيجاب عشرين جلدةً مع الثَّمانين نسخًا، وكذلك إيجاب شرطٍ منفصلٍ عن العبادة لا يكون نسخًا كإيجاب الوضوء بعد فرض الصَّلاة، ولم يختلفوا أنَّ إيجاب زيادة عبادةٍ على عبادةٍ -كإيجاب الزَّكاة بعد إيجاب الصَّلاة- لا يكون نسخًا، ولم يختلفوا -أيضًا- أنَّ إيجاب صلاةٍ سادسةٍ على الصَّلوات الخمس لا يكون نسخًا.

فالكلام معكم في الزِّيادة المغيِّرة في ثلاثة مواضع: في المعنى، والاسم، والحكم.

أمَّا المعنى؛ فإنَّها تفيد معنى النَّسخ؛ لأنَّه الإزالة، والزِّيادة تزيل حكم الاعتداد بالمزيد عليه وتوجب استئنافه بدونها، وتخرجه عن كونه جميع الواجب، وتجعله بعضه، وتوجب التَّأثيم على المقتصر عليه بعد أن لم يكن إثمًا، وهذا معنى النَّسخ، وعليه ترتُّب الاسم، فإنَّه تابعٌ للمعنى؛ فإنَّ الكلام في زيادةٍ شرعيَّةٍ مغيِّرةٍ للحكم الشَّرعيِّ بدليلٍ شرعيٍّ متراخٍ عن المزيد عليه، فإن اختلَّ وصفٌ من هذه الأوصاف؛ لم يكن نسخًا، فإن لم تغيِّرحكمًا شرعيًّا، بل رفعت حكم البراءة الأصليَّة: لم تكن نسخًا؛ كإيجاب عبادةٍ بعد أخرى، وإن كانت الزِّيادة مقارنةً للمزيد عليه؛ لم تكن نسخًا، وإن غيَّرته، بل تكون تقييدًا، أو تخصيصًا.

وأمَّا الحكم؛ فإن كان النَّصُّ المزيد عليه ثابتًا بالكتاب أو السُّنَّة المتواترة؛ لم يقبل خبر =

=الواحد بالزِّيادة عليه، وإن كان ثابتًا بخبر الواحد؛ قبلت الزِّيادة، فإن اتَّفقت الأمَّة على قبول خبر الواحد في القسم الأوَّل: علمنا أنَّه ورد مقارنًا للمزيد عليه، فيكون تخصيصًا لا نسخًا، قالوا: وإنَّما لم يقبل خبر الواحد بالزِّيادة على النَّصِّ؛ لأنَّ الزِّيادة لو كانت موجودةً معه لنقلها إلينا من نقل النَّصِّ؛ إذ غير جائزٍ أن يكون المراد إثبات النَّصِّ معقودًا بالزِّيادة فيقتصر النَّبيُّ ﷺ على إبلاغ النَّصِّ منفردًا عنها؛ فواجبٌ إذًا أن يذكرها معه، ولو ذكرها لنقلها إلينا من نقل النَّصِّ.

فإن كان النَّصُّ مذكورًا في القرآن والزِّيادة واردةً من جهة السُّنَّة؛ فغير جائزٍ أن يقتصر النَّبيُّ ﷺ على تلاوة الحكم المنزَّل في القرآن دون أن يعقبها بذكر الزِّيادة؛ لأنَّ حصول الفراغ من النَّصِّ الَّذي يمكِّننا استعماله بنفسه يلزمنا اعتقاد مقتضاه من حكمه، كقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، فإن كان الحدُّ هو الجلد والتَّغريب؛ فغير جائزٍ أن يتلو النَّبيُّ ﷺ الآية على النَّاس عاريَّةً من ذكر النَّفي عقبها؛ لأنَّ سكوته عن ذكر الزِّيادة معها يلزمنا اعتقاد موجبها، وأنَّ الجلد هو كمال الحدِّ، فلو كان معه تغريبٌ لكان بعض الحدِّ لا كماله، فإذا أخلى التِّلاوة من ذكر النَّفي عقيبها؛ فقد أراد منَّا اعتقاد أنَّ الجلد المذكور في الآية هو تمام الحدِّ وكماله؛ فغير جائزٍ إلحاق الزِّيادة معه إلاَّ على وجه النَّسخ، ولهذا كان قوله: «**وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ؛ فَارْجُمْهَا**» ناسخًا لحديث عبادة بن الصَّامت: «**الثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِئَةٍ وَالرَّجْمُ**»، وكذلك لمَّا رجم ماعزًا ولم يجلده.

كذلك يجب أن يكون قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] ناسخًا لحكم التَّغريب في قوله: «**الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ**».

والمقصود: أنَّ هذه الزِّيادة لو كانت ثابتةً مع النَّصِّ؛ لذكرها النَّبيُّ ﷺ عقيب التِّلاوة، ولنقلها إلينا من نقل المزيد عليه؛ إذ غير جائزٍ عليهم أن يعلموا أنَّ الحدَّ مجموع الأمرين وينقلوا بعضه دون بعضٍ، وقد سمعوا الرَّسول ﷺ يذكر الأمرين، فامتنع حينئذٍ العمل بالزِّيادة إلاَّ من الجهة الَّتي ورد منها الأصل، فإذا وردت من جهة الآحاد: فإن كانت قبل النَّصِّ؛ فقد نسخها النَّصُّ المطلق عاريًّا من ذكرها، وإن كانت بعده؛ فهذا يوجب نسخ الآية بخبر الواحد وهو ممتنعٌ، فإن كان المزيد عليه ثابتًا بخبر الواحد؛ جاز إلحاق الزِّيادة بخبر الواحد على الوجه الَّذي يجوز نسخه به، فإن كانت واردةً مع النَّصِّ في خطابٍ واحدٍ؛ لم تكن نسخًا، وكانت بيانًا.

فالجواب من وجوهٍ:

أحدها: أنَّكم أوَّل من نقض هذا الأصل الَّذي أصَّلتموه؛ فإنَّكم قبلتم خبر الوضوء بنبيذ التَّمر، وهو زائدٌ على ما في كتاب اللَّه مغيِّرٌ لحكمه؛ فإنَّ اللَّه -سبحانه- جعل حكم عادم الماء التَّيمُّم، والخبر يقتضي أن يكون حكمه الوضوء بالنَّبيذ؛ فهذه الزِّيادة بهذا الخبر الَّذي لا يثبت=

=رافعةٌ لحكمٍ شرعيٍّ غير مقارنةٍ له ولا مقاومةٍ بوجهٍ، وقبلتم خبر الأمر بالوتر مع رفعه لحكمٍ شرعيٍّ، وهو اعتقاد كون الصَّلوات الخمس هي جميع الواجب ورفع التَّأثيم بالاقتصار عليها وإجزاء الإتيان في التَّعبُّد بفريضة الصَّلاة، والَّذي قال هذه الزِّيادة هو الَّذي قال سائر الأحاديث الزَّائدة على ما في القرآن، والَّذي نقلها إلينا هو الَّذي نقل تلك بعينه -أو أوثق منه، أو نظيره-، والَّذي فرض علينا طاعة رسوله وقبول قوله في تلك الزِّيادة هو الَّذي فرض علينا طاعته وقبول قوله في هذه، والَّذي قال لنا: ﴿وَمَا آتَاكُم الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧] هو الَّذي شرع لنا هذه الزِّيادة على لسانه، والله -سبحانه- ولاَّه منصب التَّشريع عنه ابتداءً، كما ولاَّه منصب البيان لما أراده بكلامه، بل كلامه كلُّه بيانٌ عن اللَّه، والزِّيادة بجميع وجوهها لا تخرج عن البيان بوجهٍ من الوجوه، بل كان السَّلف الصَّالح الطَّيِّب إذا سمعوا الحديث عنه وجدوا تصديقه في القرآن، ولم يقل أحدٌ منهم قطُّ في حديثٍ واحدٍ أبدًا: إنَّ هذا زيادةٌ على القرآن فلا نقبله ولا نسمعه ولا نعمل به، ورسول اللَّه ﷺ أجلُّ في صدورهم وسنَّته أعظم عندهم من ذلك وأكبر، ولا فرق أصلاً بين مجيء السُّنَّة بعدد الطَّواف وعدد ركعات الصَّلاة ومجيئها بفرض الطُّمأنينة وتعيين الفاتحة والنِّيَّة؛ فإنَّ الجميع بيانٌ لمراد اللَّه أنَّه أوجب هذه العبادات على عباده على هذا الوجه، فهذا الوجه هو المراد، فجاءت السُّنَّة بيانًا للمراد في جميع وجوهها، حتَّى في التَّشريع المبتدأ، فإنَّها بيانٌ لمراد اللَّه من عموم الأمر بطاعته وطاعة رسوله، فلا فرق بين بيان هذا المراد وبين بيان المراد من الصَّلاة والزَّكاة والحجِّ والطَّواف وغيرها، بل هذا بيان المراد من شيءٍ وذاك بيان المراد من أعمَّ منه؛ فالتَّغريب بيانٌ محضٌ للمراد من قوله: ﴿أَو يَجعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾ [النساء: ١٥]، وقد صرَّح النَّبيُّ ﷺ بأنَّ التَّغريب بيانٌ لهذا السَّبيل المذكور في القرآن، فكيف يجوز ردُّه بأنَّه مخالفٌ للقرآن معارضٌ له؟ ويقال: لو قبلناه لأبطلنا به حكم القرآن؟ وهل هذا إلاَّ قلبٌ للحقائق؟ فإنَّ حكم القرآن العامَّ والخاصَّ يوجب علينا قبوله فرضًا لا يسعنا مخالفته، فلو خالفناه؛ لخالفنا القرآن، ولخرجنا عن حكمه ولا بدَّ، ولكان في ذلك مخالفةٌ للقرآن والحديث معًا.

يوضِّحه: **الوجه الثَّاني**: أنَّ اللَّه -سبحانه- نصب رسول اللَّه ﷺ منصب المبلِّغ المبيِّن عنه، فكلُّ ما شرعه للأمَّة فهو بيانٌ منه عن اللَّه أنَّ هذا شرعه ودينه، ولا فرق بين ما يبلِّغه عنه من كلامه المتلوِّ وبين وحيه الَّذي هو نظير كلامه في وجوب الاتِّباع، ومخالفة هذا كمخالفة هذا.

يوضِّحه: **الوجه الثَّالث**: أنَّ اللَّه -سبحانه- أمرنا بإقام الصَّلاة وإيتاء الزَّكاة وحجِّ البيت وصوم رمضان، وجاء البيان عن رسوله ﷺ بمقادير ذلك وصفاته وشروطه؛ فوجب على الأمَّة قبوله؛ إذ هو تفصيلٌ لما أمر اللَّه به، كما يجب علينا قبول الأصل المفصَّل، وهكذا أمر اللَّه -سبحانه- بطاعته وطاعة رسوله، فإذا أمر الرَّسول بأمرٍ؛ كان تفصيلاً وبيانًا للطَّاعة المأمور بها،=

=وكان فرض قبوله كفرض قبول الأصل المفصَّل، ولا فرق بينهما.

يوضِّحه: **الوجه الرَّابع**: أنَّ البيان من النَّبيِّ ﷺ أقسامٌ:

أحدها: بيان نفس الوحي بظهوره على لسانه بعد أن كان خفيًّا.

الثَّاني: بيان معناه وتفسيره لمن احتاج إلى ذلك؛ كما بيَّن أنَّ الظُّلم المذكور في قوله: ﴿وَلَم يَلبسُوا إِيمَانَهُم بِظُلمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]: هو الشِّرك، وأنَّ الحساب اليسير: هو العرض، وأنَّ الخيط الأبيض والأسود: هما بياض النَّهار وسواد اللَّيل، وأنَّ الَّذي رآه نزلةً أخرى عند سدرة المنتهى: هو جبريل، كما فسَّر قوله: ﴿أَو يَأتِيَ بَعضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]: أنَّه طلوع الشَّمس من مغربها، وكما فسَّر قوله: ﴿مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤] بأنَّها النَّخلة، وكما فسَّر قوله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالقَولِ الثَّابِتِ فِي الحَيَاةِ الدُّنيَا وَفِي الآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]: أنَّ ذلك في القبر حين يسأل: من ربُّك؟ وما دينك؟ وكما فسَّر الرَّعد بأنَّه ملكٌ من الملائكة موكَّلٌ بالسَّحاب، وكما فسَّر اتِّخاذ أهل الكتاب أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون اللَّه بأنَّ ذلك باستحلال ما أحلُّوه لهم من الحرام، وتحريم ما حرَّموه من الحلال، وكما فسَّر القوَّة الَّتي أمر اللَّه أن نعدَّها لأعدائه بالرَّمي، وكما فسَّر قوله: ﴿مَن يَعمَل سُوءًا يُجزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] بأنَّه ما يجزى به العبد في الدُّنيا من النَّصب والهمِّ والخوف واللأواء، وكما فسَّر الزِّيادة بأنَّها النَّظر إلى وجه اللَّه الكريم، وكما فسَّر الدُّعاء في قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُم ادعُونِي أَستَجِب لَكُم﴾ [غافر: ٦٠] بأنَّه العبادة، وكما فسَّر ﴿أدبار النُّجوم﴾ [الطور: ٤٩]، بأنَّه الرَّكعتان قبل الفجر، و﴿أدبار السُّجود﴾ [ق: ٤٠]: بالرَّكعتين بعد المغرب، ونظائر ذلك.

الثَّالث: بيانه بالفعل؛ كما بيَّن أوقات الصَّلاة للسَّائل بفعله.

الرَّابع: بيان ما سئل عنه من الأحكام الَّتي ليست في القرآن فنزل القرآن ببيانها؛ كما سئل عن قذف الزَّوجة، فجاء القرآن باللِّعان ونظائره.

الخامس: بيان ما سئل عنه بالوحي وإن لم يكن قرآنًا؛ كما سئل عن رجلٍ أحرم في جبَّةٍ بعدما تضمَّخ بالخلوق، فجاء الوحي بأن ينزع عنه الجبَّة ويغسل أثر الخلوق.

السَّادس: بيانه للأحكام بالسُّنَّة ابتداءً من غير سؤال، كما حرَّم عليهم لحوم الحمر والمتعة، وصيد المدينة، ونكاح المرأة على عمَّتها وخالتها، وأمثال ذلك.

السَّابع: بيانه للأمَّة جواز الشَّيء بفعله هو له، وعدم نهيهم عن التَّأسِّي به.

الثَّامن: بيانه جواز الشَّيء بإقراره لهم على فعله وهو يشاهده، أو يعلمهم يفعلونه.

التَّاسع: بيانه إباحة الشَّيء عفوًا بالسُّكوت عن تحريمه وإن لم يأذن فيه نطقًا.

العاشر: أن يحكم القرآن بإيجاب شيءٍ، أو تحريمه، أو إباحته، ويكون لذلك الحكم =

=شروطٌ، وموانع، وقيودٌ، وأوقـاتٌ مخصوصـةٌ، وأحـوالٌ، وأوصـافٌ، فيحيـل الـرَّبُّ -سبحانه وتعالى- على رسوله في بيانها؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَا وَرَاءَ ذَلِكُم﴾ [النساء: ٢٤]؛ فالحلُّ موقوفٌ على شروط النِّكاح، وانتفاء موانعه، وحضـور وقتـه، وأهليَّـة المحـلِّ، فـإذا جـاءت السُّنَّة ببيان ذلك كلِّه؛ لم يكن الشَّيء منه زائدًا على النَّصِّ فيكون نسخًا له، وإن كان رفعًا لظـاهر إطلاقه.

فهكذا كلُّ حكمٍ منه ﷺ زائدٍ على القرآن، هذا سبيله سواءٌ بسـواء، وقـد قـال -تعـالى-: ﴿يُوصِيكُم اللَّهُ فِي أَولادِكُم لِلذَّكَرِ مِثلُ حَظِّ الأُنثَيَينِ﴾ [النساء: ١١] ثمَّ جاءت السُّنَّة بأنَّ القـاتل والكافر والرَّقيق لا يرث، ولم يكن نسخًا للقرآن مـع أنَّـه زائـدٌ عليـه قطعًـا -أعـني: في موجبـات الميراث؛ فإنَّ القرآن أوجبه بالولادة وحدها، فزادت السُّـنَّة مـع وصـف الـولادة: اتِّحـاد الدِّيـن، وعدم الرِّقِّ، والقتل، فهلاَّ قلتم: إنَّ هذه زيادةٌ على النَّصِّ فيكون نسخًا، والقرآن لا ينسخ بالسُّنَّة كما قلتم ذلك في كلِّ موضعٍ تركتم فيه الحديث؛ لأنَّه زائدٌ على القرآن؟!

الوجه الخامس: أنَّ تسميتكم للزِّيادة المذكورة نسخًا لا توجـب -بـل لا تجـوز- مخالفتهـا؛ فإنَّ تسمية ذلك نسخًا اصطلاحٌ منكم، والأسماء المتواضع عليها التَّابعـة للاصطـلاح لا توجـب رفع أحكام النُّصوص، فأين سمَّى اللَّه ورسـوله ذلـك نسـخًا؟ وأيـن قـال رسـول اللَّـه ﷺ: إذا جاءكم حديثي زائدًا على ما في كتاب اللَّه فردُّوه ولا تقبلوه؛ فإنَّه يكون نسخًا لكتاب اللَّه؟ وأيـن قال اللَّه: إذا قال رسولي قولاً زائدًا على القرآن؛ فلا تقبلوه، ولا تعملوا به وردُّوه؟ وكيف يسـوغ ردُّ سنن رسول اللَّه ﷺ بقواعد قعَّدتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل اللَّه بها من سلطان؟!

الوجه السَّادس: أن يقال: ما تعنون بالنَّسخ الَّذي تضمَّنته الزِّيـادة بزعمكـم؟ أتعنـون: أنَّ حكم المزيد عليه من الإيجاب والتَّحريم والإباحة بطل بالكلِّيَّة، أم تعنون به: تغـيُّر وصفـه بزيـادة شيءٍ عليه من شرطٍ، أو قيدٍ، أو حالٍ، أو مانعٍ، أو ما هو أعمُّ من ذلك؟ فـإن عنيتـم الأوَّل؛ فـلا ريب أنَّ الزِّيادة لا تتضمَّن ذلك، فلا تكون ناسخةً، وإن عنيتم الثَّاني؛ فهو حـقٌّ، ولكـن لا يـلزم منها بطلان حكم المزيد عليه، ولا رفعه، ولا معارضتـه، بـل غايتهـا مـع المزيـد عليـه كالشُّـروط والموانع والقيود والمخصِّصات، وشيءٌ من ذلك لا يكون نسخًا يوجب إبطال الأوَّل ورفعه رأسًا، وإن كان نسخًا بالمعنى العامِّ الَّذي يسمِّيه السَّلف نسخًا، وهو رفع الظَّاهر بتخصيـصٍ، أو تقييـدٍ، أو شرطٍ، أو مانعٍ؛ فهذا كثيرٌ من السَّلف يسمِّيه نسخًا، حتَّى سمَّى الاستثناء نسخًا، فإن أردتم هذا المعنى؛ فلا مشاحَّة في الاسم، ولكن ذلك لا يسوِّغ ردَّ السُّنن النَّاسـخة للقـرآن بهـذا المعنـى، ولا ينكر أحدٌ نسخ القرآن بالسُّنَّة بهذا المعنى، بل هو متَّفقٌ عليه بين النَّاس، وإنَّمـا تنـازعوا في جـواز نسخه بالسُّنَّة النَّسخ الخاصَّ؛ الَّذي هو رفع أصل الحكم وجملته، بحيـث يبقـى بمنزلـة مـا لم يشـرع ألبتَّة، وإن أردتم بالنَّسخ ما هو أعمُّ من القسمين -وهو رفع الحكم بجملته تارةً، وتقييـد مطلقـه،=

وتخصيص عامِّه، وزيادة شرطٍ أو مانعٍ تارةً- كنتم قد أدرجتم في كلامكم قسمين مقبولاً ومردودًا كما تبيَّن؛ فليس الشَّأن في الألفاظ، فسمُّوا الزِّيادة ما شئتم، فإبطال السُّنن بهذا الاسم ممَّا لا سبيل إليه.

يوضِّحه: **الوجه السَّابع**: أنَّ الزِّيادة لو كانت ناسخةً؛ لما جاز اقترانها بالمزيد؛ لأنَّ النَّاسخ لا يقارن المنسوخ، وقد جوَّزتم اقترانها به، وقلتم: تكون بيانًا أو تخصيصًا، فهلاَّ كان حكمها مع التَّأخُّر كذلك، والبيان لا يجب اقترانه بالمبيَّن، بل يجوز تأخيره إلى وقت حضور العمل؟ وما ذكرتموه من إيهام اعتقاد خلاف الحقِّ؛ فهو منتقضٌ بجواز -بل وجوب- تأخير النَّاسخ وعدم الإشعار بأنَّه سينسخه، ولا محذور في اعتقاد موجب النَّصِّ ما لم يأت ما يرفعه أو يرفع ظاهره؛ فحينئذٍ يعتقد موجبه كذلك، فكان كلٌّ من الاعتقادين في وقته هو المأمور به؛ إذ: ﴿لا يكلِّف اللَّه نفسًا إلاَّ وسعها﴾ [البقرة: ٢٨٦] .

يوضِّحه: **الوجه الثَّامن**: أنَّ المكلَّف إنَّما يعتقده على إطلاقه وعمومه مقيَّدًا بعدم ورود ما يرفع ظاهره، كما يعتقد المنسوخ مؤبَّدًا اعتقادًا مقيَّدًا بعدم ورود ما يبطله، وهذا هو الواجب عليه الَّذي لا يمكنه سواه.

الوجه التَّاسع: أنَّ إيجاب الشَّرط الملحق بالعبادة بعدها لا يكون نسخًا وإن تضمَّن رفع الإجزاء بدونه، كما صرَّح بذلك بعض أصحابكم وهو الحقُّ؛ فكذلك إيجاب كلِّ زيادةٍ، بل أولى أن لا تكون نسخًا؛ فإنَّ إيجاب الشَّرط يرفع إجزاء المشروط عن نفسه وعن غيره، وإيجاب الزِّيادة إنَّما يرفع إجزاء المزيد عن نفسه خاصَّةً.

الوجه العاشر: أنَّ النَّاس متَّفقون على أنَّ إيجاب عبادةٍ مستقلَّةٍ بعد الثَّانية لا يكون نسخًا، وذلك أنَّ الأحكام لم تشرع جملةً واحدةً، وإنَّما شرعها أحكم الحاكمين شيئًا بعد شيء، وكلٌّ منها زائدٌ على ما قبله، وكان ما قبله جميع الواجب، والإثم محطوطٌ عمَّن اقتصر عليه، وبالزِّيادة تغيَّر هذان الحكمان؛ فلم يبق الأوَّل جميع الواجب، ولم يحطَّ الإثم عمَّن اقتصر عليه، ومع ذلك فليس الزَّائد ناسخًا للمزيد عليه؛ إذ حكمه من الوجوب وغيره باقٍ، فهذه الزِّيادة المتعلِّقة بالمزيد لا تكون ناسخًا له؛ حيث لم ترفع حكمه، بل هو باقٍ على حكمه وقد ضمَّ إليه غيره.

يوضِّحه: **الوجه الحادي عشر**: أنَّ الزِّيادة إن رفعت حكمًا خطابيًّا كانت نسخًا، وزيادة التَّغريب وشروط الحكم وموانعه وجزاؤه لا ترفع حكم الخطاب، وإن رفع حكم الاستصحاب.

يوضِّحه: **الوجه الثَّاني عشر**: أنَّ ما ذكروه من كون الأوَّل جميع الواجب، وكونه مجزئًا وحده، وكون الإثم محطوطًا عمَّن اقتصر عليه: إنَّما هو من أحكام البراءة الأصليَّة؛ فهو حكمٌ استصحابيٌّ لم نستفده من لفظ الأمر الأوَّل، ولا أريد به؛ فإنَّ معنى كون العبادة مجزئةً أنَّ الذِّمَّة=

=بريئةٌ بعد الإتيان بها، وحطُّ الذَّمِّ عن فاعلها معناه: أنَّه قد خرج من عهدة الأمر فلا يلحقــه ذمٌّ، والزِّيادة وإن رفعت هذه الأحكام؛ لم ترفع حكمًا دلَّ عليه لفظ المزيد.

يوضِّحه: **الوجه الثَّالث عشر**: أنَّ تخصيص القرآن بالسُّنَّة جائزٌ؛ كمــا أجمعـت الأمَّـة علـى تخصيص قوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَا وَرَاءَ ذَلِكُم﴾ [النسـاء: ٢٤] بقولـه ﷺ: «**لا تُنكَحُ المَرأةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلا عَلَى خَالَتِهَا**»، وعموم قوله -تعالى-: ﴿يُوصِيكُم اللَّهُ فِي أَولادِكُم﴾ [النساء: ١١] بقوله ﷺ: «**لا يَرِثُ المُسلِمُ الكَافِرَ**»، وعمـوم قولـه -تعـالى-: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقطَعُوا أَيدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] بقوله ﷺ: «**لا قَطعَ فِي ثَمَرٍ وَلا كَثَرٍ**»، ونظائر ذلك كثيرةٌ.

فإذا جاز التَّخصيص -وهو رفع بعض ما تناوله اللَّفظ، وهـو نقصـانٌ مـن معنـاه- فـلأن تجوز الزِّيادة الَّتي لا تتضمَّن رفع شيءٍ من مدلوله ولا نقصانه بطريق الأولى والأحرى.

الوجه الرَّابع عشر: أنَّ الزِّيادة لا توجب رفع المزيد لغـةً ولا شـرعًا ولا عرفًـا ولا عقـلاً، ولا تقول العقلاء لمن ازداد خيره، أو ماله، أو جاهه، أو علمه، أو ولده: إنَّه قد ارتفع شيءٌ ممَّـا في الكيس، بل تقول في:

الوجه الخامس عشر: إنَّ الزِّيادة قرَّرت حكم المزيـد وزادتـه بيانًـا وتـأكيدًا؛ فهـي كزيـادة العلم والهدى والإيمان، قال -تعالى-: ﴿وَقُل رَبِّ زِدنِي عِلمًا﴾ [طه: ١١٤]، وقال: ﴿وَمَا زَادَهُم إِلاَّ إِيمَانًا وَتَسلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢]، وقال: ﴿وَزِدنَاهُم هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وقـال: ﴿وَيَزِيـدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهتَدَوا هُدًى﴾ [مريم:٧٦]، فكذلك زيادة الواجـب علـى الواجـب إنَّمـا يزيـده قـوَّةً وتأكيدًا وثبوتًا، فإن كانت متَّصلةً به اتِّصال الجزاء والشَّرط؛ كان ذلك أقوى له وأثبت وآكد، ولا ريب أنَّ هذا أقرب إلى المعقول والمنقول والفطرة من جعل الزِّيادة مبطلةً للمزيد عليه ناسخةً له.

الوجه السَّادس عشر: أنَّ الزِّيادة لم تتضمَّن النَّهي عن المزيد ولا المنع منـه، وذلـك حقيقـة النَّسخ، وإذا انتفت حقيقة النَّسخ؛ استحال ثبوته.

الوجه السَّابع عشر: أنَّه لا بدَّ في النَّسخ من تنافي النَّاسخ والمنسوخ، وامتنـاع اجتماعهمـا، والزِّيادة غير منافيةٍ للمزيد عليه، ولا اجتماعهما ممتنعٌ.

الوجه الثَّامن عشر: أنَّ الزِّيادة لو كانت نسخًا؛ لكانت إمَّا نسخًا بانفرادها عـن المزيـد، أو بانضمامها إليه، والقسمان محالٌ؛ فلا يكون نسخًا:

أمَّا الأوَّل؛ فظاهرٌ؛ لأنَّها لا حكم لها بمفردها البتَّة؛ فإنَّها تابعةٌ للمزيد عليه في حكمه.

وأمَّا الثَّاني؛ فكذلك -أيضًا-؛ لأنَّها إذا كانت ناسخةً بانضمامهـا إلى المزيـد: كـان الشَّـيء ناسخًا لنفسه ومبطلاً لحقيقته، وهذا غير معقول، وأجاب بعضهم عن هذا بأنَّ النَّسـخ يقـع علـى حكم الفعل دون نفسه وصورته، وهذا الجواب لا يجدي عليهم شيئًا، والإلزام قائمٌ بعينه؛ فإنَّـه=

=يوجب أن يكون المزيد عليه قد نسخ حكم نفسه وجعل نفسه إذا انفرد عن الزِّيادة غير مجزئ بعد أن كان مجزئًا.

الوجه التَّاسع عشر: أنَّ النُّقصان من العبادة لا يكون نسخًا لما بقي منها، فكذلك الزِّيادة عليها لا تكون نسخًا لها، بل أولى؛ لما تقدَّم.

الوجه العشرون: أنَّ نسخ الزِّيادة للمزيد عليه: إمَّا أن يكون نسخًا لوجوبه أو لإجزائه، أو لعدم وجوب غيره، أو لأمرٍ رابعٍ، وهذا كزيادة التَّغريب مثلاً على المئة جلدةٍ، لا يجوز أن تكون ناسخةً لوجوبها؛ فإنَّ الوجوب بحاله، ولا لإجزائها؛ لأنَّها مجزئةٌ عن نفسها، ولا لعدم وجوب الزَّائد؛ لأنَّه رفعٌ لحكمٍ عقليٍّ -وهو البراءة الأصليَّة-، فلو كان رفعها نسخًا؛ كان كلَّما أوجب اللَّه شيئًا بعد الشَّهادتين قد نسخ به ما قبله، والأمر الرَّابع غير متصوَّرٍ ولا معقولٍ؛ فلا يحكم عليه.

فإن قيل: بل ههنا أمرٌ رابعٌ معقولٌ، وهو الاقتصار على الأوَّل؛ فإنَّه نسخ بالزِّيادة، وهذا غير الأقسام الثَّلاثة.

فالجواب: أنَّه لا معنى للاقتصار غير عدم وجوب غيره، وكونه جميع الواجب، وهذا هو القسم الثَّالث بعينه؛ غيَّرتم التَّعبير عنه، وكسوتموه عبارةً أخرى.

الوجه الحادي والعشرون: أنَّ النَّاسخ والمنسوخ لا بدَّ أن يتواردا على محلٍّ واحدٍ يقتضي المنسوخ ثبوته والنَّاسخ رفعه، أو بالعكس، وهذا غير متحقِّقٍ في الزِّيادة على النَّصِّ.

الوجه الثَّاني والعشرون: أنَّ كلَّ واحدٍ من الزَّائد والمزيد عليه دليلٌ قائمٌ بنفسه مستقلٌّ بإفادة حكمه، وقد أمكن العمل بالدَّليلين؛ فلا يجوز إلغاء أحدهما وإبطاله، وإلقاء الحرب بينه وبين شقيقه وصاحبه؛ فإنَّ كلَّ ما جاء من عند اللَّه فهو حقٌّ، يجب اتِّباعه والعمل به، ولا يجوز إلغاؤه وإبطاله؛ إلاَّ حيث أبطله اللَّه ورسوله بنصٍّ آخر ناسخٍ له لا يمكن الجمع بينه وبين المنسوخ، وهذا بحمد اللَّه منتفٍ في مسألتنا؛ فإنَّ العمل بالدَّليلين ممكنٌ، ولا تعارض بينهما ولا تناقض بوجهٍ؛ فلا يسوغ لنا إلغاء ما اعتبره اللَّه ورسوله، كما لا يسوغ لنا اعتبار ما ألغاه، وبالله التَّوفيق.

الوجه الثَّالث والعشرون: أنَّه إن كان القضاء بالشَّاهد واليمين ناسخًا للقرآن، وإثبات التَّغريب ناسخًا للقرآن؛ فالوضوء بالنَّبيذ -أيضًا- ناسخٌ للقرآن، ولا فرق بينهما البتَّة، بل القضاء بالنُّكول ومعاقد القمط يكون ناسخًا للقرآن، وحينئذٍ: فنَسْخُ كتابِ اللَّه بالسُّنَّة الصَّحيحة الصَّريحة الَّتي لا مطعن فيها أولى من نسخه بالرَّأي والقياس والحديث الَّذي لا يثبت، وإن لم يكن ناسخًا للقرآن؛ لم يكن هذا نسخًا له، وأمَّا أن يكون هذا نسخًا وذاك ليس بنسخٍ؛ فتحكُّمٌ باطلٌ، وتفريقٌ بين متماثلين.

الوجه الرَّابع والعشرون: أنَّ ما خالفتموه من الأحاديث الَّتي زعمتم أنَّها زيادةٌ على نصِّ القرآن إن كانت تستلزم نسخه؛ فقطع رجل السَّارق في المرَّة الثَّانية نسخٌ؛ لأنَّه زيادةٌ على القرآن،=

=وإن لم يكن هذا نسخًا؛ فليس ذلك نسخًا.

الوجه الخامس والعشرون: أنَّكم قلتم: لا يكون المهر أقلَّ من عشرة دراهم، وذلك زيادةٌ على ما في القرآن؛ فإنَّ اللَّه -سبحانه- أباح استحلال البضع بكلِّ ما يسمَّى مالاً، وذلك يتناول القليل والكثير، فزدتم على القرآن بقياسٍ في غاية الضَّعف، وبخبرٍ في غاية البطلان، فإن جاز نسخ القرآن بذلك؛ فلم لا يجوز نسخه بالسُّنَّة الصَّحيحة الصَّريحة؟ وإن كان هذا ليس بنسخٍ؛ لم يكن الآخر نسخًا.

الوجه السَّادس والعشرون: أنَّكم أوجبتم الطَّهارة للطَّواف بقوله: «**الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلاةٌ**»، وذلك زيادةٌ على القرآن؛ فإنَّ اللَّه إنَّما أمر بالطَّواف ولم يأمر بالطَّهارة، فكيف لم تجعلوا ذلك نسخًا للقرآن، وجعلتم القضاء بالشَّاهد واليمين والتَّغريب في حدِّ الزِّنا نسخًا للقرآن؟!

الوجه السَّابع والعشرون: أنَّكم مع النَّاس أوجبتم الاستبراء في جواز وطء المسبيَّة بحديثٍ -ورد- زائدٍ على كتاب اللَّه، ولم تجعلوا ذلك نسخًا له -وهو الصَّواب بلا شكٍّ-؛ فهلاَّ فعلتم ذلك في سائر الأحاديث الزَّائدة على القرآن؟

الوجه الثَّامن والعشرون: أنَّكم وافقتم على تحريم الجمع بين المرأة وعمَّتها وبينها وبين خالتها بخبر الواحد، وهو زائدٌ على كتاب اللَّه -تعالى- قطعًا، ولم يكن ذلك نسخًا؛ فهلاَّ فعلتم ذلك في خبر القضاء بالشَّاهد، واليمين، والتَّغريب، ولم تعدُّوه نسخًا؟ وكلُّ ما تقولونه في محلِّ الوفاق يقوله لكم منازعوكم في محلِّ النِّزاع حرفًا بحرفٍ.

الوجه التَّاسع والعشرون: أنَّكم قلتم: لا يفطر المسافر ولا يقصر في أقلَّ من ثلاثة أيَّام، والله -تعالى- قال: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] وهذا يتناول الثَّلاثة وما دونها، فأخذتم بقياسٍ ضعيفٍ، أو أثرٍ لا يثبت في التَّحديد بالثَّلاث، وهو زيادةٌ على القرآن، ولم تجعلوا ذلك نسخًا؛ فكذلك الباقي.

الوجه الثَّلاثون: أنَّكم منعتم قطع من سرق ما يسرع إليه الفساد من الأموال مع أنَّه سارقٌ حقيقةً ولغةً وشرعًا؛ لقوله: «**لا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلا كَثَرٍ**»، ولم تجعلوا ذلك نسخًا للقرآن وهو زائدٌ عليه.

الوجه الحادي والثَّلاثون: أنَّكم رددتم السُّنن الثَّابتة عن رسول اللَّه ﷺ في المسح على العمامة، وقلتم: إنَّها زائدةٌ على نصِّ الكتاب فتكون ناسخةً له فلا تقبل، ثمَّ ناقضتم فأخذتم بأحاديث المسح على الخفَّين وهي زائدةٌ على القرآن، ولا فرق بينهما، واعتذرتم بالفرق بأنَّ أحاديث المسح على الخفَّين متواترةٌ بخلاف المسح على العمامة! وهو اعتذارٌ فاسدٌ؛ فإنَّ من له اطِّلاعٌ على الحديث لا يشكُّ في شهرة كلٍّ منها، وتعدُّد طرقها، واختلاف مخارجها، وثبوتها عن=

=النَّبيِّ ﷺ قولاً وفعلاً.

الوجه الثَّاني والثَّلاثون: أنَّكم قبلتم شهادة المرأة الواحدة على الرَّضاع والولادة وعيوب النِّساء، مع أنَّه زائدٌ على ما في القرآن، ولم يصحَّ الحديث به صحَّته بالشَّاهد واليمين، ورددتم هذا ونحوه بأنَّه زائدٌ على القرآن.

الوجه الثَّالث والثَّلاثون: أنَّكم رددتم السُّنَّة الثَّابتة عن رسول اللَّه ﷺ في أنَّه لا يحرِّم أقلُّ من خمس رضعاتٍ، ولا تحرِّم الرَّضعة والرَّضعتان، وقلتم: هي زائدةٌ على القرآن، ثمَّ أخذتم بخبرٍ لا يصحُّ بوجهٍ ما في أنَّه لا قطع في أقلَّ من عشرة دراهم -أو ما يساويها-، ولم تروه زيادةً على القرآن، وقلتم: هذا بيانٌ للفظ السَّارق؛ فإنَّه مجملٌ والرَّسول بيَّنه بقوله: «**لا تُقْطَعُ اليَدُ فِي أَقَلَّ مِن عَشَرَةِ دَرَاهِمَ**» فيا لله العجب! كيف كان هذا بيانًا ولم يكن حديث التَّحريم بخمس رضعاتٍ بيانًا لمجمل قوله: ﴿وَأُمَّهَاتِكُم اللاَّتِي أَرضَعنَكُم﴾ [النساء: ٢٣]؟! ولا تأتون بعذرٍ في آية القطع؛ إلاَّ كان مثله، أو أولى منه في آية الرَّضاع سواءً بسواء.

الوجه الرَّابع والثَّلاثون: أنَّكم رددتم السُّنَّة الثَّابتة عن رسول اللَّه ﷺ بالمسح على الجوربين، وقلتم: هي زائدةٌ على القرآن، وجوَّزتم الوضوء بالخمر المحرَّمة من نبيذ التَّمر المسكر بخبرٍ لا يثبت، وهو خلاف القرآن.

الوجه الخامس والثَّلاثون: أنَّكم رددتم السُّنَّة الثَّابتة عن رسول اللَّه ﷺ في الصَّوم عن الميِّت والحجِّ عنه، وقلتم: هو زائدٌ على قوله -تعالى-: ﴿وَأَن لَيسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، ثمَّ جوَّزتم أن تعمل أعمال الحجِّ كلُّها عن المغمى عليه، ولم تروه زائدًا على قوله: ﴿وَأَن لَيسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وأخذتم بالسُّنَّة الصَّحيحة وأصبتم في حمل العاقلة الدِّية عن القاتل خطأً، ولم تقولوا: هو زائدٌ على قوله: ﴿وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزرَ أُخرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿وَلا تَكسِبُ كُلُّ نَفسٍ إِلاَّ عَلَيهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، واعتذاركم بأنَّ الإجماع ألجأكم إلى ذلك لا يفيد؛ لأنَّ عثمان البتِّيَّ -وهو من فقهاء التَّابعين- يرى أنَّ الدِّية على القاتل، وليس على العاقلة منها شيءٌ، ثمَّ هذا حجَّةٌ عليكم: أن تُجْمَعَ الأمَّة على الأخذ بالخبر وإن كان زائدًا على القرآن.

الوجه السَّادس والثَّلاثون: أنَّكم رددتم السُّنَّة الثَّابتة عن رسول اللَّه ﷺ في اشتراط المحرم أن يحلَّ حيث حبس، وقلتم: هو زائدٌ على القرآن، فإنَّ اللَّه أمر بإتمام الحجِّ والعمرة، والإحلال خلاف الإتمام، ثمَّ أخذتم وأصبتم بحديث تحريم لبن الفحل، وهو زائدٌ على ما في القرآن قطعًا.

الوجه السَّابع والثَّلاثون: ردُّكم السُّنَّة الثَّابتة عن رسول اللَّه ﷺ بالوضوء من مسِّ الفرج، وأكل لحوم الإبل، وقلتم: ذلك زيادةٌ على القرآن؛ لأنَّ اللَّه -تعالى- إنَّما ذكر الغائط، ثمَّ أخذتم=

=بحديثٍ ضعيفٍ في إيجاب الوضوء من القهقهة، وخبرٍ ضعيفٍ في إيجابه من القيء، ولم يكن إذ ذاك زائدًا على ما في القرآن؛ إذ هو قول متبوعكم، فمن العجب إذا قال من قلَّدتموه قولاً زائدًا على ما في القرآن قبلتموه، وقلتم: ما قاله إلاَّ بدليلٍ، وسهلٌ عليكم مخالفة ظاهر القرآن حينئذٍ، وإذا قال رسول اللَّه ﷺ قولاً زائدًا على ما في القرآن؛ قلتم: هذا زيادةٌ على النَّصِّ، وهو نسخٌ، والقرآن لا ينسخ بالسُّنَّة، فلم تأخذوا به، واستصعبتم خلاف ظاهر القرآن؛ فهان خلافه إذا وافق قول من قلَّدتموه، وصعب خلافه إذا وافق قول رسول اللَّه ﷺ !

الوجه الثَّامن والثَّلاثون: أنَّكم أخذتم بخبرٍ ضعيفٍ لا يثبت في إيجاب المضمضة والاستنشاق في الغسل من الجنابة، ولم تروه زائدًا على القرآن، ورددتم السُّنَّة الصَّحيحة الصَّريحة في أمر المتوضِّيء بالاستنشاق، وقلتم: هو زائدٌ على القرآن، فهاتوا لنا الفرق بين ما يقبل من السُّنن الصَّحيحة، وما رُدَّ منها؛ فإمَّا أن تقبلوها كلَّها، وإن زادت على القرآن، وإمَّا أن تردُّوها كلَّها إذا كانت زائدةً على القرآن، وأمَّا التَّحكُّم في قبول ما شئتم منها وردِّ ما شئتم منها؛ فمما لم يأذن به اللَّه ولا رسوله، ونحن نُشْهِدُ اللَّهَ شهادةً يسألنا عنها يوم نلقاه أنَّا لا نردُّ لرسول اللَّه ﷺ سنَّةً واحدةً صحيحةً أبدًا إلاَّ بسنَّةٍ صحيحةٍ مثلها، نعلم أنَّها ناسخةٌ لها.

الوجه التَّاسع والثَّلاثون: أنَّكم رددتم السُّنَّة الصَّحيحة عن رسول اللَّه ﷺ في القسم للبكر سبعًا يفضِّلها بها على من عنده من النِّساء، وللثَّيِّب ثلاثًا إذا أعرس بهما، وقلتم: هذا زائدٌ على العدل المأمور به في القرآن ومخالفٌ له، فلو قبلناه كنَّا قد نسخنا به القرآن، ثمَّ أخذتم بقياسٍ فاسدٍ واهٍ لا يصحُّ في جواز نكاح الأمة لواجد الطَّول غير خائف العنت؛ إذا لم تكن تحته حرَّةٌ، وهو خلاف ظاهر القرآن، وزائدٌ عليه قطعًا.

الوجه الأربعون: ردُّكم السُّنَّة الثَّابتة عن رسول اللَّه ﷺ بإسقاط نفقة المبتوتة وسكناها، وقلتم: هو مخالفٌ للقرآن، فلو قبلناه كان نسخًا للقرآن به، ثمَّ أخذتم بخبرٍ ضعيفٍ لا يصحُّ: «**أنَّ عدَّة الأمة قُرْءان، وطلاقها طلقتان**»؛ مع كونه زائدًا على ما في القرآن قطعًا.

الوجه الحادي والأربعون: ردُّكم السُّنَّة الثَّابتة عن رسول اللَّه ﷺ في تخيير وليِّ الدَّم بين الدِّية، أو القود، أو العفو بقولكم: إنَّها زائدةٌ على ما في القرآن، ثمَّ أخذتم بقياس من أفسد القياس: أنَّه لو ضربه بأعظم دبُوسٍ يوجد حتَّى ينثر دماغه على الأرض؛ فلا قود عليه، ولم تروا ذلك مخالفًا لظاهر القرآن، والله -تعالى- يقول: ﴿النَّفسَ بِالنَّفسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، ويقول: ﴿فَمَنِ اعتَدَى عَلَيكُم فَاعتَدُوا عَلَيهِ بِمِثلِ مَا اعتَدَى عَلَيكُم﴾ [البقرة: ١٩٤].

الوجه الثَّاني والأربعون: أنَّكم رددتم السُّنَّة الثَّابتة عن رسول اللَّه ﷺ بقوله: «**لا يُقتَلُ مُسلِمٌ بِكَافِرٍ**»، وقوله: «**المُؤمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُم**»، وقلتم: هذا خلاف ظاهر القرآن؛ لأنَّ اللَّه =

=-تعالى- يقول: ﴿النَّفسَ بِالنَّفسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وأخذتم بخبرٍ لا يصحُّ عن رسول اللَّه ﷺ بأنَّه «**لا قَوَدَ إلاَّ بِالسَّيفِ**»، وهو مخالفٌ لظاهر القرآن؛ فإنَّه -سبحانه- قال: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وقال: ﴿فَمَنِ اعتَدَى عَلَيكُم فَاعتَدُوا عَلَيهِ بِمِثلِ مَا اعتَدَى عَلَيكُم﴾ [البقرة: ١٩٤].

الوجه الثَّالث والأربعون: أنَّكم أخذتم بخبرٍ لا يصحُّ عن رسول اللَّه ﷺ في أنَّه «**لا جُمُعَةَ إلاَّ فِي مِصرٍ جَامِعٍ**»، وهو مخالفٌ لظاهر القرآن قطعًا وزائدةٌ عليه، ورددتم الخبر الصَّحيح الَّذي لا شكَّ في صحَّته عند أحدٍ من أهل العلم في أنَّ كلَّ بيِّعين فلا بيع بينهما حتَّى يتفرَّقا، وقلتم: هو خلاف ظاهر القرآن في وجوب الوفاء بالعقد.

الوجه الرَّابع والأربعون: أنَّكم أخذتم بخبرٍ ضعيفٍ: «**لا تقطَع الأيدِي فِي الغَزوِ**» وهو زائدٌ على القرآن، وعدَّيتموه إلى سقوط الحدود على من فعل أسبابها في دار الحرب، وتركتم الخبر الصَّحيح الَّذي لا ريب في صحَّته في المصرَّاة، وقلتم: هو خلاف ظاهر القرآن من عدَّة أوجهٍ.

الوجه الخامس والأربعون: أنَّكم أخذتم بخبرٍ ضعيفٍ -بل باطلٍ- في أنَّه لا يؤكل الطَّافي من السَّمك، وهو خلاف ظاهر القرآن؛ إذ يقول -تعالى-: ﴿أُحِلَّ لَكُم صَيدُ البَحرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦]، فصيده: ما صيد منه حيًّا، وطعامه: قال أصحاب رسول اللَّه ﷺ: هو ما مات فيه، صحَّ ذلك عن الصِّدِّيق وابن عبَّاسٍ وغيرهما، ثمَّ تركتم الخبر الصَّحيح المصرِّح بأنَّ ميتته حلالٌ مع موافقته لظاهر القرآن.

الوجه السَّادس والأربعون: أنَّكم أخذتم -وأصبتم- بحديث تحريم كلِّ ذي نابٍ من السِّباع ومخلبٍ من الطَّير، وهو زائدٌ على ما في القرآن، ولم تروه ناسخًا، ثمَّ تركتم حديث حلِّ لحوم الخيل الصَّحيح الصَّريح، وقلتم: هو مخالفٌ لما في القرآن زائدٌ عليه، وليس كذلك.

الوجه السَّابع والأربعون: أنَّكم أخذتم بحديث المنع من توريث القاتل مع أنَّه زائدٌ على القرآن، وحديث عدم القود على قاتل ولده وهو زائدٌ على ما في القرآن، مع أنَّ الحديثين ليسا في الصِّحَّة بذاك، وتركتم الأخذ بحديث إعتاق النَّبيِّ ﷺ لصفيَّة وجعل عتقها صداقها، فصارت بذلك زوجةً، وقلتم: هذا خلاف ظاهر القرآن، والحديث في غاية الصِّحَّة.

الوجه الثَّامن والأربعون: أنَّكم أخذتم بالحديث الضَّعيف الزَّائد على ما في القرآن؛ وهو: «**كلُّ طَلَاقٍ جَائِزٍ إلاَّ طَلَاقَ المَعتوهِ**»، فقلتم: هذا يدلُّ على وقوع طلاق المكره والسُّكران، وتركتم السُّنَّة الصَّحيحة الَّتي لا ريب في صحَّتها فيمن وجد متاعه بعينه عند رجلٍ قد أفلس فهو أحقُّ به، وقلتم: هو خلاف ظاهر القرآن بقوله: ﴿لا تَأكُلُوا أَموَالَكُم بَينَكُم بِالبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨] والعجب أنَّ ظاهر القرآن مع الحديث متوافقان متطابقان؛ فإن منع البائع من الوصول إلى الثَّمن=

=وإلى عين ماله إطعامٌ له بالباطل الغرماء؛ فخالفتم ظاهر القرآن مع السُّنَّة الصَّحيحة الصَّريحة.

الوجه التَّاسع والأربعون: أنَّكم أخذتم بالحديث الضَّعيف؛ وهو: «**مَن كَانَ لَه إمَامٌ؛ فَقِرَاءَة الإمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ**»، ولم تقولوا: هو زائدٌ على القرآن في قوله: ﴿وَأَن لَيسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وتركتم الحديث الصَّحيح في بقاء الإحرام بعد الموت وأنَّه لا ينقطع به، وقلتم: هو خلاف ظاهر القرآن في قوله: ﴿هَل تُجزَونَ إِلاَّ مَا كُنتُم تَعمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٠]، وخلاف ظاهر قوله ﷺ: «**إذَا مَاتَ ابنُ آدَمَ انقَطَعَ عَنهُ عَمَلُهُ؛ إلاَّ مِن ثَلاثٍ**».

الوجه الخمسون: ردُّ السُّنَّة الثَّابتة عن رسول اللَّه ﷺ في وجوب الموالاة، حيث أمر الَّذي ترك لمعةً من قدمه بأن يعيد الوضوء والصَّلاة، وقالوا: هو زائدٌ على كتاب اللَّه، ثمَّ أخذوا بالحديث الضَّعيف الزَّائد على كتاب اللَّه في أنَّ «**أَقَلُّ الحَيضِ ثَلاثَة أيَّام، وَأكثَره عَشَرَةٌ**».

الوجه الحادي والخمسون: ردُّ الحديث الثَّابت عن رسول اللَّه ﷺ في أنَّه «**لا نِكَاحَ إلاَّ بوَلِيٍّ**»، وأنَّ من أنكحت نفسها فنكاحها باطلٌ، وقالوا: هو زائدٌ على كتاب اللَّه؛ فإنَّ اللَّه -تعالى- يقول: ﴿فَلا تَعضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحنَ أَزوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وقال: ﴿فَإِذَا بَلَغنَ أَجَلَهُنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيكُم فِيمَا فَعَلنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالمَعرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ثمَّ أخذوا بالحديث الضَّعيف الزَّائد على القرآن قطعًا في اشتراط الشَّهادة في صحَّة النِّكاح.

والعجب: أنَّهم استدلُّوا على ذلك بقوله: «**لا نِكَاحَ إلاَّ بوَلِيٍّ مُرشِدٍ وَشَاهِدَي عَدلٍ**»، ثمَّ قالوا: لا يفتقر إلى حضور الوليِّ، ولا عدالة الشَّاهدين!

فهذا طرفٌ من بيان تناقض من ردَّ السُّنن بكونها زائدةً على القرآن فتكون ناسخةً فلا تقبل.

الوجه الثَّاني والخمسون: أنَّكم تجوِّزون الزِّيادة على القرآن بالقياس الَّذي أحسن أحواله أن يكون للأمَّة فيه قولان: أحدهما: أنَّه باطلٌ منافٍ للدِّين، والثَّاني: أنَّه صحيحٌ مؤخَّرٌ عن الكتاب والسُّنَّة؛ فهو في المرتبة الأخيرة، ولا تختلفون في جواز إثبات حكمٍ زائدٍ على القرآن به، فهلاَّ قلتم: إنَّ ذلك يتضمَّن نسخ الكتاب بالقياس؟!

فإن قيل: قد دلَّ القرآن على صحَّة القياس واعتباره وإثبات الأحكام به، فما خرجنا عن موجب القرآن، ولا زدنا على ما في القرآن إلاَّ بما دلَّنا عليه القرآن؛ قيل: فهلاَّ قلتم مثل هذا سواءً في السُّنَّة الزَّائدة على القرآن، وكان قولكم ذلك في السُّنَّة أسعد وأصلح من القياس الَّذي هو محلُّ آراء المجتهدين وعرضةٌ للخطأ، بخلاف قول من ضمنت لنا العصمة في أقواله، وفرض اللَّه علينا اتِّباعه وطاعته؟!

فإن قيل: القياس بيانٌ لمراد اللَّه ورسوله من النُّصوص، وأنَّه أريد بها إثبات الحكم في=

والوجه الثالث: سُنة اجتمعوا على أنها زيادة على ما حَكَمَ اللَّهُ به في كتابه.

وسُنة هي زيادة من النبي ﷺ، ليس لها أصل في الكتاب؛ إلاَّ جملة الأمر بطاعة النبي ﷺ، والتسليم لحكمه وقضائه، والانتهاء عمَّا نهى عنه.

وسأفسِّر من كلِّ نوعٍ من هذه الأنواع ما يستدلُّ به أهلُ الفهم على ما وراءه -إن شاء اللَّه-.

=المذكور في نظيره، وليس ذلك زائدًا على القرآن، بل تفسيرٌ له وتبيينٌ؛ قيل: فهلاَّ قلتم: إنَّ السُّنَّة بيانٌ لمراد اللَّه من القرآن، تفصيلاً لما أجمله، وتبيينًا لما سكت عنه، وتفسيرًا لما أبهمه؟! فإنَّ اللَّه -سبحانه- أمر بالعدل والإحسان والبرِّ والتَّقوى، ونهى عن الظُّلم والفواحش والعدوان والإثم، وأباح لنا الطَّيِّبات، وحرَّم علينا الخبائث؛ فكلُّ ما جاءت به السُّنَّة فإنَّها تفصيلٌ لهذا المأمور به والمنهيِّ عنه، والَّذي أحلَّ لنا هو الَّذي حرَّم علينا.

وهذا تبيينٌ **بالمثال التَّاسع عشر**: وهو أنَّ النَّبيَّ ﷺ أمر في حديث النُّعمان بن بشير أن يعدل بين الأولاد في العطيَّة، فقال: «**اتَّقُوا اللَّهَ وَاعدِلُوا بَينَ أولادِكُم**»، وفي الحديث: «**إنِّي لا أَشهَدُ عَلَى جَور**»، فسمَّاه جورًا، وقال: «**إنَّ هَذَا لا يَصلُحُ**»، وقال: «**أَشهِد عَلَى هَذَا غَيرِي**» تهديدًا له، وإلاَّ؛ فمن الَّذي يطيب قلبه من المسلمين أن يشهد على ما حكم النَّبيُّ ﷺ بأنَّه جَوْرٌ، وأنَّه لا يصلح، وأنَّه على خلاف تقوى اللَّه، وأنَّه خلاف العدل؟ وهذا الحديث من تفاصيل العدل الَّذي أمر اللَّه به في كتابه، وقامت به السَّماوات والأرض، وأسِّست عليه الشَّريعة؛ فهو أشدُّ موافقةً للقرآن من كلِّ قياسٍ على وجه الأرض، وهو محكم الدَّلالة غاية الإحكام، فردَّ بالمتشابه من قوله: «**كُلُّ أَحَدٍ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِن وَلَدِهِ، وَوَالِدِهِ، وَالنَّاسِ أجمَعِينَ**»، فكونه أحقُّ به يقتضي جواز تصرُّفه فيه كما يشاء، وبقياسٍ متشابهٍ على إعطاء الأجانب، ومن المعلوم بالضَّرورة أنَّ هذا المتشابه من العموم والقياس لا يقاوم هذا المحكم المبيَّن غاية البيان» ا.هـ.

وانظر: «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة» (ص ٣٧٠ -٣٨٠ - بتحقيقي)، و«الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (١/ ٣٩٤-٣٩٦)، و«المستصفى» للغزالي (٢/ ١٢١)، و«لباب المحصول في علم الأصول» (٢/ ٥٨٧-٥٩٠).

ذكر السُّنن التي هي تفسير لما افترضه اللَّه مجملاً مِمَّا لا يُعرف معناه بلفظ التنزيل دون بيان النبي ﷺ وترجمته

قال أبو عبد اللَّه: وجدت أصول الفرائض كلَّها لا يعرف تفسيرها، ولا تنكر تأديتها، ولا العمل بها؛ إلاَّ بترجمةٍ[1] من النبي ﷺ، وتفسيرٍ منه، من ذلك: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحجُّ، والجهاد.

قال اللَّه -عز وجل-: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، فأجمل فرضها في كتابه، ولم يفسرها، ولم يخبر بعددها وأوقاتها؛ فجعل رسولَه هو المفسِّرَ لها، والمبيِّنَ عن خصوصها وعمومها، وعددها، وأوقاتها، وحدودها.

وأخبر النبي ﷺ أنَّ الصلاة التي افترضها اللَّه هي خمس صلوات في اليوم والليلة، في الأوقات التي بيَّنها وحدَّدها، فجعل صلاة الغداة ركعتين، والظهر والعصر والعشاء أربعًا أربعًا، والمغرب ثلاثًا، وأخبر أنها على العقلاء البالغين من الأحرار والعبيد، ذكورهم وإناثهم؛ إلاَّ الحيَّض؛ فإنه لا صلاة عليهن[1]،

(١) تعليم.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٤٠٥/ ٣٠٤) من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- مرفوعًا: «**أليس إذا حاضت لم تصلِّ، ولم تصم؟...**» الحديث.

وأخرج البخاري في «صحيحه» (١/ ٣٣١-٣٣٢/ ٢٢٨)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٢٦٢/ ٣٣٣) من حديث عائشة -رضي الله عنها وعن أبويها-؛ أن النبي ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حُبيش: «**إذا أقبلت الحيضة؛ فدعي** -وفي لفظ: **فاتركي- الصلاة**».

وأخرج البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٢٣١/ ٦٩٦٦ - رواية أبي ذر الهروي) من حديث جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما-؛ قال: وكانت عائشة قدمت معه مكة وهي حائض، فأمرها=

وفرَّق بين صلاة الحضر والسفر، وفسَّر عدد الركوع والسجود والقراءة، وما يعمل فيها من التحريم بها -وهو التكبير- إلى التحليل منها -وهو التسليم-.

وكذلك فسَّر النبي ﷺ الزكاة بسُنته؛ فأخبر أن الزكاة إنما تجب في بعض الأموال دون بعض، على الأوقات والحدود التي حدَّها وبيَّنها، فأوجب الزكاة في العين من الذهب والفضة، والمواشي من الإبل والغنم والبقر السائمة، وفي بعض ما أخرجت الأرض دون بعض، وعفا عن سائر الأموال؛ فلم يوجب فيها الزكاة.

ولم يوجب الزكاة فيما أوجبها فيه من الأموال ما لم تبلغ الحدود التي حدَّها، فقال: **«لَيْسَ فِي أَقَلَّ مِنْ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلا فِي أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلا فِي أَقَلَّ مِنْ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ»**[1]، **«وَلا فِي أَقَلَّ**

=رسول الله ﷺ أن تنسك المناسك كلَّها؛ غير أنها لا تطوف ولا تصلي حتى تطهر.

وفي الباب عن أم سلمة -رضي الله عنها-، وقد خرجت حديثها مفصلاً في تعليقي على «الموطأ» للإمام مالك (١/ ٣٤٢-٣٤٣/ ١٤٣)؛ فانظره غير مأمور.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٣٢٢-٣٢٣/ ١٤٥٩ و٣٥٠/ ١٤٨٤) من طريقين عن الإمام مالك بن أنس -وهذا الحديث في «الموطأ» له (١/ ٢٤٤-٢٤٥/ ٢-رواية يحيى ابن يحيى الليثي، و١/ ٢٥٠/ ٦٣٥-رواية أبي مصعب الزهري، و١٤٤/ ٩٢- رواية عبدالرحمن بن القاسم، و٢٢٣/ ٤٤٩- رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و١١٤/ ٣٢٥-رواية محمد بن الحسن الشيباني)-: ثني محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- به.

وأخرجه البخاري (٣/ ٢٧١/ ١٤٠٥ و٣١٠/ ١٤٤٧)، ومسلم (٢/ ٦٧٣/ ٦٧٩) وغيرهم من طرق عن عمرو بن يحيى بن عمارة المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري به.

وله شاهد من حديث من جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما- به:

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٦٧٥/ ٩٨٠)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٣٤/ ٢٢٩٨ و٣٤-٣٥/ ٢٢٩٩) -ومن طريقهما الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٩١ و٩١-٩٢)-، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٢٥٥-٢٥٦/ ١٨٧٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٥٩/ ٢٢٠١) وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٩٢)، والبيهقي في «الخلافيات» (ج٢/ ق١٢٤-مخطوط)، و«السنن الكبرى»=

مِنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الغَنَمِ صَدَقَةٌ»[(١)]**، «وَلا فِي أَقَلَّ مِنْ ثَلاثِينَ مِنَ البَقَرِ صَدَقَةٌ»**[(٢)].

=(٤/ ١٢٠)، وأبو الحسن -علي بن المفضل- المقدسي في «الأربعين» (ص ٢٢٤) من طرق عن عبدالله بن وهب -وهذا في كتاب «الموطأ» له (٧١/ ١٨٥)-: أخبرني عياضُ بنُ عبدِالله الفِهْرِيُّ، عن أبي الزبير المكي، عن جابر به.

قلت: وهذا سند ضعيف -وإن أخرجه مسلم-؛ فإن فيه علتين:

الأولى: عياض -هذا-: ليّن الحديث؛ كما في «التقريب».

الثانية: أبو الزبير المكي مدلس وقد عنعن.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٣١٢/ ١٤٨٨-أطرافه).

(٢) هو من حديث معاذ بن جبل -رضي الله عنه-: **«أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً -أو تبيعة-، ومن كل أربعين مُسِنَّة** ... الحديث».

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٢١-٢٢/ ٦٨٤١) -وعنه أحمد (٥/ ٢٣٠) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٣/ ٩٥٠)-، والترمذي (٣/ ٢٠/ ٦٢٣) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٦/ ١٩/ ١٥٧١ و١١/ ١٧٢/ ٢٧٥٢)-، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٩/ ٢٢٦٨) -ومن طريقه الجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/ ٧٠/ ٤٥٤)-، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ١٢-١٣/ ٣٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٠٦-١٠٧/ ٢٦٠)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٢٦٩/ ١٩١٢و١٩١٣) -ومن طريقه -في «الموضع الأول»- البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٩٨)-، وأبو داود (٢/ ١٠٢/ ١٥٧٨)، وابن المنذر في «الإقناع» (١/ ١٦٩- ١٧٠/ ٤٨ و٢/ ٤٧٠/ ١٥٦)، والبزار في «البحر الزخار» (٧/ ٩٦/ ٢٦٥٤)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/ ٢٠٧-٢٠٨/ ٥٧٨)، كلهم من طريق سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل -شقيق بن سلمة-، عن مسروق بن الأجدع، عن معاذ به.

قال الترمذي، والطوسي، والجورقاني، والبغوي: «حديث حسن».

قلت: بل إسناده صحيح؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، ومسروق سمع من معاذ وأدركه لا شك في ذلك؛ خلافاً لبعضهم.

قال الحافظ في «فتح الباري» (٣/ ٣٢٤): «وفي الحكم بصحته نظر؛ لأن مسروقاً لم يلق معاذاً، وإنما حسنه الترمذي لشواهده».

وقال ابن التركماني في «الجوهر النقي» (٩/ ١٩٣): «ذكر ابن حزم: أن مسروقاً لم يسمع من معاذ ولم يلقه!! وكذا ذكر عبدالحق عن ابن عبدالبر».

قلت: قال عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (٢/ ١٦٢): «هذا يرويه مسروق =

=ابن الأجدع عن معاذ، ومسروق بن الأجدع لم يلق معاذاً، ولا ذكر من حدث به عن معاذ!! ذكر ذلك أبو عمر وغيره».

وتعقبه الإمام ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٥٧٤-٥٧٦) في فصل: «باب ذكر أحاديث ردها بالانقطاع وهي متصلة»، فقال: «فأقول وبالله التوفيق: (أبو عمر) أخاف أن يكون تصحف من: (أبو محمد)، ولم أبت بهذا؛ ولذلك لم أذكره فيما سلف في باب الأسماء المغيرة، وإنما خفت ذلك؛ لأن أبا عمر بن عبدالبر -المعروف- له خلاف هذا، هو يقول في رواية مسروق -هذه- عن معاذ: إنها متصلة، وأبو محمد بن حزم هو الذي كان رماها بالانقطاع؛ ثم رجع.

ولننص لك قوليهما حتى تنظر في ذلك:

قال أبو عمر في «التمهيد» -في باب حميد بن قيس- [(٢/ ٢٧٥)]: «وقد روي هذا الخبر عن معاذ بإسناد متصل صحيح ثابت؛ ذكره عبدالرزاق قال: حدثنا معمر والثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ بن جبل (وذكره)».

وقال في «الاستذكار» [(٩/ ١٥٧)] -في باب صدقة الماشية-: «ولا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر ما في حديث معاذ -هذا-، وأنه النصاب المجتمع عليه فيها، وحديث طاووس -هذا- عندهم عن معاذ غير متصل، والحديث عن معاذ ثابت متصل من رواية معمر، والثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل ... إلخ».

فهذا نص آخر له بأن الحديث من رواية مسروق عن معاذ متصل.

وأما أبو محمد بن حزم؛ فإنه قال: «إنه منقطع، وإنه لم يلق معاذاً».

ثم استدرك في آخر المسألة، فقال: «وجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ باليمن في زكاة الفطر، ومسروق -بلا شك عندنا- أدرك معاذاً بسنّه وعقلِه، وشاهد أحكامه يقيناً، وأفتى في أيام عمر وهو رجل، وأدرك النبي ﷺ وهو رجل، وكان باليمن أيام معاذ يشاهد أحكامه.

هذا ما لا شك فيه؛ لأن همداني النسب كما في الدار، فصح أن مسروقاً وإن كان لم يسمعه من معاذ؛ فإنه عنده بنقل الكافة من أهل بلده لذلك عن معاذ في أخذه لذلك عن عهد النبي ﷺ عن الكافة» انتهى كلام ابن حزم.

ولم أقل بعد: إن مسروقاً سمع من معاذ، وإنما أقول: إنه يجب على أصولهم أن يحكم لحديثه عن معاذ بحكم حديث المتعاصرين اللذين لم يعلم انتفاء اللقاء بينهما؛ فإن الحكم فيه أن يحكم له بالاتصال عند الجمهور، وشرط البخاري وعلي بن المديني أن يعلم اجتماعهما ولو مرة واحدة، فهما -أعني: البخاري وابن المديني- إذا لم يعلما لقاء أحدهما للآخر؛ لا يقولان في=

=حديث أحدهما عن الآخر: منقطع، إنما يقولان: لم يثبت سماع فلان من فلان.

فإذن؛ ليس في حديث المتعاصرين إلا رأيان:

أحدهما: هو محمول على الاتصال.

والآخر: لم يعلم اتصال ما بينهما.

فأما الثالث -وهو أنه منقطع-؛ فلا، فاعلم ذلك، والله الموفق».

ولذلك قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٣/ ٢٦٩): «وقد قيل: إن مسروقاً لم يسمع من معاذ؛ فهو منقطع، ولا حجة على ذلك، وقد قال ابن عبدالبر: «والحديث ثابت متصل»».

وقد توبع الثوري عليه؛ تابعه:

١- **يعلى بن عبيد الطَّنافسي**: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٦)، و«الكبرى» (٣/ ١٦/ ٢٢٤٣)، والدارمي في «مسنده» (٧/ ١٤٨/ ١٧٤٦ - «فتح المنان»)، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (١/ ١٢٥/ ١٠٥ و٢/ ٨٣٧/ ١٤٥٤)، وأبو القاسم بن المطرز في «فوائده» (١٣٥/ ٢٨)، وعلي بن عبدالله الهاشمي العيسوي في «الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان العوالي» (٣٦٦-٣٦٧/ ١٢ - تخريج أبي الفتح بن أبي الفوارس) -وعنه البيهقي في «الخلافيات» (ج٢/ ١١٥/ أ)، و«الكبرى» (٤/ ٩٨)، و«السنن الصغرى» (٢/ ٤٧-٤٨/ ١١٧٤)-، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٣/ ٢٤٩-٢٥٠/ ١٣٤٧)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٤/ ٥/ ٣٧٠٨)، و«الكبرى» (٩/ ١٩٣).

٢- **يحيى بن عيسى الرملي**: أخرجه ابن ماجه (١/ ٥٧٦-٥٧٧/ ١٨٠٣)، وابن أبي شيبة -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٠٧/ ٢٦١)-، وأبو يعلى في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٢٤٤-٢٤٥/ ٤٨٨٦ - «إحسان»)-.

٣- **عبدالرحمن بن مغراء**: أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٩/ ٢٢٦٨)، وأبو القاسم بن المطرز في «فوائده» (١٣٤-١٣٥/ ٢٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٠٧/ ٢٦٤)[١].

٤- **معمر بن راشد**: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٢١-٢٢/ ٦٨٤١) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٠٦-١٠٧/ ٢٦٠)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٢٦٩/ ١٩١٢ و١٩١٣)-. =

(١) تصحف فيه اسم شقيق بن سلمة -أبي وائل- إلى سفيان!! وهو وهم فاحش؛ فليصحح.

= وورواه معمر -مرة- مرسلاً: أخرجه -أيضاً- عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٨٩/ ١٠٠٩٩ و١٠/ ٣٣٠/ ١٩٢٦٨).

٥- **المفضل بن مهلهل**: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٥-٢٦)، و«الكبرى» (٣/ ١٥-١٦/ ٢٢٤٢).

٦- **أبو معاوية -محمد بن خازم- الضرير**: أخرجه الحاكم (١/ ٣٩٨) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٩٣)، و«الخلافيات» (ج٢/ ق١١٥/ ب)، و«معرفة السنن والآثار» (٣/ ٢٣٢/ ٢٢٣٩)-.

قلت: لكن الراوي عن أبي معاوية عندهما هو أحمد بن عبدالجبار العطاردي، وهو ضعيف؛ كما في «التقريب».

وقد خالفه عبدالله بن محمد النفيلي -وهو ثقة حافظ-، فرواه عن أبي معاوية به مرسلاً؛ لم يذكر مسروقاً: أخرجه أبو داود (٢/ ١٠١/ ١٥٧٦ و٣/ ١٦٧/ ٣٠٣٨) -ومن طريقه البيهقي (٩/ ١٩٣)-.

ولا شك أن رواية النفيلي أصح بكثير من رواية العطاردي؛ فروايته منكرة مردودة، والمعروف رواية النفيلي(١).

ولم يتنبه لهذه المخالفة الحاكم، والبيهقي، والذهبي؛ فإن الحاكم قال عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين! ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وأقره -أيضًا- البيهقي في «الخلافيات»!

وهو وهم منهم -رحمهم الله-؛ فليستدرك عليهم.

زد على هذا كله: أن الشيخين لم يخرجا للعطاردي -المذكور- شيئًا، بل لم يرو له أحد من أصحاب الكتب الستة شيئًا.

هكذا رواه مرفوعاً -كما تقدم تفصيله-: الثوري، ويعلى بن عبيد، ومفضل بن مهلهل، وعبدالرحمن بن مغراء، ويحيى بن عيسى الرملي، ومعمر -على خلاف عنه-، وخالفهم: شعبة ابن الحجاج، وأبو عوانة، وجرير بن عبدالحميد، ومروان بن معاوية الفزاري؛ فرووه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق به مرسلاً، لم يذكروا: عن معاذ. =

....

(١) وتابع أبا معاوية من رواية العطاردي عنه: وكيع، وابن إسحاق: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ١٢٧)، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٦)، و«الكبرى» (٣/ ١٦-١٧/ ٢٢٤٥).

ومع ذلك فروايتهم هذه مرجوحة، والصحيح رواية الثوري ومن معه ممن ذكر مسروقاً في إسناده، وهو الذي رجحه الدارقطني والبيهقي كما سيأتي.

= أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١/ ٤٦١/ ٥٦٨)، وأبو عبيد في «الأموال» (٣٤-٣٥/ ٦٤ و٤١٨/ ٩٩٣) -ومن طريقه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٣/ ٢٥٢/ ١٣٥٠)-، وأبو جعفر بن البختري الرزاز في «المجلس الحادي عشر من الأمالي» (٣٨٧/ ٦٤)، والهيثم بن كليب في «مسنده» (٣/ ٢٥٠/ ١٣٤٨ و٢٥٣ و١٣٥٢ و١٣٥٣).

قال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٦٩): «والمحفوظ عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ».

وقال البيهقي (٩/ ١٩٣): «هذا هو المحفوظ؛ حديث الأعمش، عن أبي وائل -شقيق بن سلمة-، عن مسروق».

قلت: وهو كما قالا: ويؤيد الموصول أمران:

الأول: أن الثوري أثبت الناس في الأعمش -وهو قد رواه عنه موصولاً-:

قال الإمام أحمد -وسئله أبو بكر الأعين: من أحب الناس إليك في حديث الأعمش-؛ فقال: سفيان الثوري، قلت: شعبة؟ قال: سفيان.

وقال أبو حاتم الرازي: «أحفظ أصحاب الأعمش: الثوري».

وقال عبدالرحمن بن مهدي: «ما رأيت سفيان لشيء من حديثه أحفظ منه لحديث الأعمش».

وقال يحيى بن معين: «لم يكن أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري».

وقال أبو معاوية: «ما رأيت أحداً أعلم بحديث الأعمش من الثوري»[1].

الثاني: أن الأعمش توبع عليه موصولاً؛ كما رواه الجماعة، تابعه: عاصم بن أبي النجود -وهو صدوق-، عن أبي وائل به موصولاً.

أخرجه يحيى بن آدم في «الخراج» (٣٦٤) -ومن طريقه ابن ماجه (١/ ٥٨١/ ١٨١٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٣١)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٢٧)، و«معجم الشيوخ» (١/ ٢١٢)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٩٧)-، والدارمي في «مسنده» (٧/ ١٥٢/ ١٧٤٧ و١٧٤٨- «فتح المنان») -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٩٧)-، والهيثم بن كليب في «مسنده» (٣/ ٢٥٢/ ١٣٥١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٠٧/ ٢٦٢)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٥٤٤/ ١٣٤٢) من طرق عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم به.

قال الذهبي: «هذا حديث صالح، جيد الإسناد، لكن فيه إرسال بين مسروق ومعاذ!». =

....

(١) انظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧١٥-٧١٦).

= وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٣/ ٢٦٩): «وهذا سند حسن».

كذا رواه أحمد بن عبدالله بن يونس، وعاصم بن يوسف، ومحمد بن سعيد الأصبهاني، ويحيى بن آدم.

وخالفهم: سليمان بن داود الهاشمي -وهو ثقة جليل-، فرواه عن أبي بكر بن عياش به مرسلاً؛ بإسقاط مسروق.

أخرجه أحمد (٥/ ٢٣٣).

والصواب ما رواه الجماعة؛ فهم جمع وسليمان واحد، أو يكون الوهم من أبي بكر بن عياش -أو عاصم-؛ فإن في حفظهما شيئاً، والله أعلم.

ثم رأيت الدارقطني ذكر في «العلل» (٦/ ٦٧): «أن منصور بن أبي مزاحم وعبدالرحمن ابن صالح روياه عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن أبي وائل، عن معاذ؛ لم يذكرا مسروقاً»، تماماً مثل رواية سليمان بن داود.

لكن قال الدارقطني: «وقول من ذكر مسروقاً أصح».

وهو الصواب.

وخالف أبا بكر بن عياش: شريك القاضي؛ فرواه عن عاصم به لم يذكر مسروقاً:

أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٧).

لكن شريكاً -وهو ابن عبدالله القاضي- ضعيف، سيئ الحفظ؛ فروايته منكرة.

وللأعمش فيه إسناد آخر؛ رواه عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن مسروق، عن معاذ به.

واختلف فيه عن الأعمش:

فرواه أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم به بذكر مسروق: أخرجه أبو داود (٢/ ١٠٢/ ١٥٧٧ و٣/ ١٦٧/ ٣٠٣٩) -ومن طريقه البيهقي (٤/ ٩٨ و٩/ ١٩٣)-، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٦)، و«الكبرى» (٣/ ١٦/ ٢٢٤٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٩/ ٢٢٦٨)، وأبو القاسم بن المطرز في «فوائده» (١٣٥/ ٢٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٠٧/ ٢٦٣)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٢٦٩/ ١٩١٤).

هكذا رواه عن أبي معاوية: عبدالله بن محمد النفيلي، وعثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن المثنى، وأحمد بن حرب، ويوسف بن موسى القطان.

وخالفهم أبو بكر بن أبي شيبة؛ فرواه في «مصنفه» (٣/ ١٢٦-١٢٧) عن أبي معاوية به،=

=لم يذكر مسروقاً؛ وهو المحفوظ -كما سيأتي-.

وتابع أبا معاوية: عبدالرحمن بن مغراء، عن الأعمش به بذكر مسروق: أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٩/ ٢٢٦٨)، وأبو القاسم بن المطرز في «فوائده» (١٣٤-١٣٥/ ٢٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٠٧/ ٢٦٤).

لكن عبدالرحمن هذا تكلم في حديثه عن الأعمش خاصة، وقد خولف هو وأبو معاوية في إسناده، خالفهما: جرير بن عبدالحميد، ومروان بن معاوية، ووكيع، ويعلى بن عبيد؛ كلهم رواه عن الأعمش به لم يذكروا مسروقاً:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ١٢٧)، وأبو عبيد في «الأموال» (٣٤-٣٥/ ٦٤ و٤٦٨/ ٩٩٣) -ومن طريقه الهيثم بن كليب في «مسنده» (٣/ ٢٥٢/ ١٣٥٠)-، والدارمي في «مسنده» (٧/ ١٤٧/ ١٧٤٦ - «فتح المنان»)، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٦)، و«الكبرى» (٣/ ١٦/ ٢٢٤٣)، والعيسوي في «الفوائد المنتقاة، والغرائب الحسان العوالي» (٣٦٦-٣٦٧/ ١٢ - تخريج أبي الفتح بن أبي الفوارس) -وعنه البيهقي في «الخلافيات» (ج٢/ ق١١٥/ أ)، و«الكبرى» (٤/ ٩٨)-، والهيثم بن كليب في «مسنده» (٣/ ٢٤٩-٢٥٠/ ١٣٤٧ و٢٥٣/ ١٣٥٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ١٩٣)، و«السنن الصغرى» (٤/ ٥/ ٣٧٠٨).

قال البيهقي: «قال أبو داود في بعض «النسخ»: «هذا حديث منكر، بلغني عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث إنكاراً شديداً».

وتعقبه البيهقي: «إنما المنكر رواية أبي معاوية عن الأعمش، عن إبراهيم، عن مسروق، عن معاذ. فأما رواية الأعمش عن أبي وائل، عن مسروق؛ فإنها محفوظة، قد رواها عن الأعمش جماعة؛ منهم: سفيان الثوري، وشعبة، ومعمر، وجرير، وأبو عوانة، ويحيى بن سعيد، وحفص بن غياث.

وقال بعضهم: عن معاذ، وقال بعضهم: إن النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن، أو ما في معناه».

ثم قال: «**هذا هو المحفوظ**؛ حديث الأعمش، عن أبي وائل -شقيق بن سلمة-، عن مسروق، وحديثه عن إبراهيم منقطع، ليس فيه مسروق».

وقال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٦٩): «والمحفوظ عن إبراهيم مرسلاً».

وللحديث شاهد من حديث عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه- به بنحوه: أخرجه الترمذي في «سننه» (٣/ ١٩-٢٠/ ٦٢٢)، و«العلل الكبير» (١/ ٣١٠/ ٩٥ -ترتيب أبي طالب القاضي)، وابن ماجه (١/ ٥٥٧/ ١٨٠٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ١٢٦)، وأحمد=

وبيَّن أن الزكاة إنما تجب على من وجبت عليه؛ إذا حال عليه الحول من يوم يملك ما تجب فيه الزكاة، ثم تجب عليه في المستقبل من حول إلى حول؛ إلاَّ ما أخرجت الأرض، فإنَّ الزكاة تؤخذ مِمَّا وجب فيه الزكاة منه عند الحصاد والجداد[1]، وإن لم يكن الحول حالَ عليه، ثم إنْ بقي بعد ذلك سنين؛ لم يجب عليه غير الزكاة الأولى.

كل ذلك مأخوذ عن سُنَّة رسول اللَّه ﷺ، غير موجود في كتاب اللَّه بهذا التفسير.

وكذلك الصيام، قال اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، فجعل ﷺ فرضَ الصيام على البالغين من الأحرار والعبيد،

=(١/ ٤١١)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/ ٢٠٥-٢٠٦/ ٥٧٧)، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ١٣/ ٣٤٤)، وإبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي في «الأمالي» -ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١١٦٩- ١١٧٠/ ٣١٥/ ٦٦٧)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٨٣-١٨٤)، و«معجم الشيوخ» (١/ ٦٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٠٢)، والمراغي في «مشيخته» (ص١٨٢-١٨٣)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٩٩)، وأبو الحسين -محمد بن عبدالله بن الحسين بن هارون- الدقاق المعروف بـ: (ابن أخي ميمي) في «فوائده» -ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١١٧٠/ ٣١٥/ ٦٦٨)- من طريق خصيف بن عبدالرحمن، عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه به.

قال الترمذي: «وأبو عبيدة لم يسمع من عبدالله».

قال شيخنا -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٣/ ٢٧١): «وخصيف سيئ الحفظ».

وبالجملة؛ فالحديث صحيح دون ريب، وقد قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٩/ ١٥٧) -ونقله عنه الحافظ في «التلخيص» (٢/ ١٥٣)-: «ولا خلاف بين العلماء: أن السُّنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ -هذا-، وأنه النصاب المجتمع عليه فيها».

(١) في «م»: «الجذاذ» -بمعجمات-! وهو تصحيف؛ لأن الجداد -بالكسر والفتح-: صرام النخل، وهو قطع ثمرتها.

وإنما وقع الدكتور البصيري في هذا الوهم لتقليده المعلق على الطبعة الأولى الذي قال: «الجذاذ» -بفتح الجيم وكسرها-: صرام النخل، وهذا خطأ لغوي فاحش.

ذكورهم وإنائهم؛ إلاَّ الحُيَّض، فإنَّهن رُفع عنهنَّ الصيام، فسوَّى بين الصيام والصلاة في رفعها عن الحائض، وفرَّق بينهما في القضاء؛ فأوجب عليهنَّ قضاء الصيام، ورفع عنهنَّ قضاء الصلاة[1]، وبيَّن أنَّ الصيام؛ هو: الإمساك بالعزم على الإمساك عمَّا أمر بالإمساك عنه، من طلوع الفجر إلى دخول الليل.

١٠٣- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا ابن أبي مريم: أنبأ يحيى بن أيوب:

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٤٢١/ ٣٢١)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٢٦٥/ ٣٣٥).

فائدة:

قال الإمام ابن قيم الجوزية في «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٨٤): «وأمَّا إيجاب قضاء الصَّوم على الحائض دون الصَّلاة؛ فمن تمام محاسن الشَّريعة وحِكْمتها ورعايتها لمصالح المكلَّفين؛ فإنَّ الحيض لَّما كان منافيًا للعبادة؛ لم يشرعْ فيه فعلها، وكان في صلاتها أيَّام الطُّهر ما يغنيها عن صلاة أيَّام الحيض، فتحصل لها مصلحة الصَّلاة في زمن الطُّهر؛ لتكرُّرها كلَّ يومٍ، بخلاف الصَّوم؛ فإنَّه لا يتكرَّر، وهو شهرٌ واحدٌ في العام، فلو سقط عنها فعله بالحيض؛ لم يكن لها سبيلٌ إلى تدارك نظيره، وفاتت عليها مصلحته، فوجب عليها أن تصوم شهرًا في طهرها؛ لتحصل مصلحة الصَّوم الَّتي هي من تمام رحمة الله بعبده، وإحسانه إليه بشرعه، وبالله التَّوفيق».

١٠٣- **إسناده حسن (وهو صحيح بطرقه الأخرى)** - أخرجه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/ ٣٧٦-٣٧٧/ ٦٧٦): ثنا محمد بن يحيى الذهلي به.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٥٣/ ٤٧٩)، والترمذي في «سننه» (٣/ ١٠٨/ ٧٣٠)، و«العلل الكبير» (١/ ٣٤٨/ ١١٨ - ترتيب أبي طالب القاضي) -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنة» (٦/ ٢٦٨/ ١٧٤٤)-: ثنا إسحاق بن منصور الكوسج، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٠٢)، و«السنن الصغرى» (٢/ ٨٥-٨٦/ ١٢٩٢)، و«معرفة السنن والآثار» (٣/ ٣٤٤-٣٤٥/ ٢٤٣٧)، و«الخلافيات» (ج٢/ ق١٦٧/ ب) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني، والبيهقي في «الكبرى» (٤/ ٢٢١) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي؛ أربعتهم عن سعيد بن أبي مريم به.

وأخرجه أبو داود (٢/ ٣٢٩/ ٢٤٥٤) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٣/ ٣٤٥/ ٢٤٣٩)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٥٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٢١٢/ ١٩٣٣)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٣٧٨-٣٧٩/ ٢١٨٩) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٦٦/ ١٠٥٣)-، والخطيب في «تاريخه» (٣/ ٩٢-٩٣)، والبيهقي في=

=«الخلافيات» (ج٢/ ق١٦٧/ ب)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٢٠٢ و٢١٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٦/ ٢٦٨/ ١٧٤٤)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٠٨) من طرق عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له-، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ١٩٦)، و«الكبرى» (٣/ ١٧٠/ ٢٦٥٤) من طريق أشهب بن عبدالعزيز، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٦٤-١٦٧/ ٣٣٧) من طريق عبدالله بن عبدالحكم، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ١٩٦)، و«الكبرى» (٣/ ١٧٠/ ٢٦٥٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٥٤)، والبيهقي (٤/ ٢١٣) من طريق الليث بن سعد[أ]، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٥٢) من طريق المفضل بن فضالة؛ ستتهم عن يحيى بن أيوب به.

وتابعهم سابع: وهو عبدالله بن صالح -كاتب الليث-، عن يحيى به.

أخرجه المصنف (١٠٤).

وتابع يحيى بن أيوب الغافقي: عبدالله بن لهيعة، عن عبدالله بن أبي بكر به.

أخرجه أبو داود (٢/ ٣٢٩/ ٢٤٥٤) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٣/ ٣٤٥/ ٢٤٣٩)-، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ١٩٦)، و«الكبرى» (٣/ ١٧٠/ ٢٦٥٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٥٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٢١٢/ ١٩٣٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٧٤/ ٣٦٧)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٣٧٨-٣٧٩/ ٢١٨٩)، والبيهقي في «الخلافيات» (ج٢/ ق١٦٧/ ب)، و«الكبرى» (٤/ ٢٠٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٩٢-٩٣) من طريق عبدالله بن وهب، وأشهب بن عبدالعزيز، وعبدالله بن يوسف؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن لهيعة، عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه به.

قلت: وهذا سند حسن؛ رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير ابن لهيعة، وهو صحيح الحديث إذا روى عنه أحد العبادلة الثلاثة: عبدالله بن المبارك، عبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرئ، وهذا من رواية ابن وهب عنه كما رأيت. =

....

(أ) هكذا رواه عنه: ابنه شعيب بن الليث، ويحيى بن بكير، وعبدالله بن صالح، وخالفهم: سعيد بن شرحبيل؛ فرواه عن الليث به بإسقاط (ابن شهاب) من إسناده.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤/ ١٩٦)، و«الكبرى» (٣/ ١٦٩ - ١٧٠/ ٢٦٥٢)، والدارمي في «مسنده» (٧/ ٢٧٢/ ١٨٢١ -«فتح المنان») -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٨٠)-.

والصواب رواية الجماعة؛ لأنهم عدد وهو فرد، وفيهم أثبت الناس في الليث؛ وهو ابنه شعيب بن الليث -كما قال الدارقطني في «سؤالات أبي عبدالله بن بكير» (ص٥٥-٥٦)-، على أنهم توبعوا على روايتهم عن الليث من قبل الجماعة، وقد تقدمت روايتهم آنفاً.

فروايتهم هي المحفوظة.

= وشذ حسن بن موسى الأشيب؛ فرواه عن ابن لهيعة به، لكن أسقط من إسناده: (عن ابن عمر).

أخرجه أحمد في «المسند» (٤٤/ ٥٣/ ٢٦٤٥٧) عنه به.

وحسن بن موسى روى عن ابن لهيعة بعد اختلاطه واحتراق كتبه، فالصحيح رواية ابن وهب عنه.

وهذه متابعة قوية من ابن لهيعة ليحيى بن أيوب.

وتابعهما: الليث بن سعد -وهو ثقة ثبت فقيه إمام مشهور-؛ فرواه عن عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم به مثل روايتهما.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٦٤-١٦٧/ ٣٣٧): ثنا أبو يزيد القراطيسي، عن عبدالله بن عبدالحكم، عن الليث به.

وعبدالله بن عبدالحكم من أثبت الناس في الليث؛ كما قال الدارقطني، وأبو يزيد القراطيسي -شيخ الطبراني-: إمام ثقة؛ فهو سند صحيح لذاته.

وتابع الطبراني: الحسن بن جعفر الزيات، عن القراطيسي به.

أخرجه ابن منده -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢١٠)-.

وقد فاتت هذه المتابعة العزيزة القوية شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٤/ ٢٦-٢٧)؛ فإنه لما ذكر قول أبي داود -صاحب «السنن»- عقب روايته للحديث: «رواه الليث وإسحاق بن حازم -أيضاً-؛ جميعاً عن عبدالله بن أبي بكر مثله»؛ تعقبه بقوله: «وأقول: أما رواية الليث؛ فليست عن عبدالله بن أبي بكر مباشرة، بل بواسطة يحيى بن أيوب، فروايته إنما هي متابعة لابن وهب لا ليحيى؛ كما أوهم أبو داود».

قلت: والواقع يخالف كلام شيخنا؛ فليستدرك عليه.

وقد تابع ابن عبدالحكم: عبدالله بن صالح -كاتب الليث-، عن الليث به.

أخرجه المصنف عقب هذا عن شيخه الذهلي، عن عبدالله به.

والذهلي من كبار الحفاظ الحذاق الذين صحت رواية عبدالله بن صالح من طريقهم؛ فهي متابعة قوية.

إذاً؛ تقدم أن ثلاثة من الرواة رووه عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم هكذا، وخالفهم إسحاق بن حازم -وهو ثقة-؛ فرواه عن عبدالله بن أبي بكر به؛ لكن أسقط من إسناده: (عن ابن شهاب).

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٣١-٣٢) -وعنه ابن ماجه (١/ ٥٢٤/ ١٧٠٠)،=

=والدارقطني في «سننه» (٢/ ٣٧٨/ ٢١٨٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٧٤-١٧٥/ ٣٦٨)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٢٠٦)-، والدارقطني (٢/ ٣٧٨/ ٢١٨٨)، وأبو عمرو -عثمان بن أحمد- السمرقندي في «جزء فيه من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي» (١٣٩-١٤٠/ ٨٢ - رواية أبي طاهر الأنباري) عن خالد بن مخلد القطواني، والطبراني في «الأوسط» (٩/ ٤٥/ ٩٠٩٤) من طريق معن بن عيسى القزاز؛ كلاهما عن إسحاق بن حازم به.

والمحفوظ: رواية الجماعة؛ لأنهم جمع، وفيهم إمام الدنيا ثقة وحفظاً وعلماً: الليث بن سعد.

ومع هذا أقول: إن الراوي عن إسحاق بن حازم هو خالد بن مخلد، وهذا له مناكير؛ كما قال الإمام أحمد، وضعفه بعض أهل العلم، فغالب الظن أن الوهم منه، والله أعلم.

وقد يقول قائل: قد تابعه معن بن عيسى، وهو ثقة ثبت.

أقول: لكن في الطريق إليه شيخ الطبراني -مسعدة بن سعد-؛ لم أجد له ترجمة بعد طول بحث، والله أعلم.

أما شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-؛ فقد وجَّه في «الإرواء» (٤/ ٢٧) هذا الاختلاف أنه يحتمل أن يكون عن عبدالله بن أبي بكر من الوجهين؛ تارة يرويه عن سالم مباشرة -وهو قد أدرك سالماً-، وتارة عن ابن شهاب عن سالم -بواسطة-، وكل صحيح، قال شيخنا: «ولا يستكثر هذا على عبدالله بن أبي بكر؛ فقد كان من الثقات الأثبات».

قلت: هكذا رواه مرفوعاً عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وخالفه:

١- **عبيدالله بن عمر العمري**: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤/ ١٩٧)، و«الكبرى» (٣/ ١٧١/ ٢٦٥٦).

٢- **معمر بن راشد**، وقد رواه عنه عبدالرزاق، وقد اختلف عليه فيه:

فرواه محمود بن غيلان، وحسين بن مهدي، والدبري؛ كلهم عن عبدالرزاق به موقوفاً.

أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٥٢/ ٤٧٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٥٥).

وهو في «مصنف عبدالرزاق» (٤/ ٢٧٥/ ٧٧٨٦)[1].

وخالفهم أبو الأزهر -أحمد بن الأزهر-؛ فرواه عن عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن ابن شهاب به مرفوعاً؛ فجعل شيخ عبدالرزاق ابن جريج، ورفع الحديث. =

(١) لكن لم يذكر فيه (عن ابن عمر)؛ وهي شاذة؛ فالدبري فيه كلام مشهور.

= أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤/ ١٩٧)، و«الكبرى» (٣/ ١٧٠-١٧١/ ٢٦٥٥) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (٦/ ١٦٢)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٠٢)، و«الخلافيات» (ج٢/ ق١٦٧/ أ)، و«فضائل الأوقات» (٢٨٦-٢٨٧/ ١٣٤).

وأبو الأزهر -هذا-: صدوق، كان يحفظ، ثم كبر؛ فصار كتابه أثبت من حفظه؛ كما في «التقريب»، وقد خالفه ثقتان: محمود بن غيلان، وحسين بن مهدي.

ولذلك قال النسائي عقبه: «وحديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ، والله أعلم».

وعليه؛ فقول البيهقي في «الخلافيات»: «وله -يعني: حديث ابن لهيعة ويحيى بن أيوب- شاهد! بإسناده صحيح!!»؛ فيه نظر؛ للمخالفة المذكورة، ثم إن ابن جريج مدلس وقد عنعن، ولم يصرح بالتحديث، فكيف يكون حديثه -والحالة هذه- صحيحاً؟!

٣- عبدالرحمن بن إسحاق المدني -وهو صدوق-: أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٥٣/ ٤٧٨)[أ].

أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٥٣/ ٤٨٠).

رواه هؤلاء الثلاثة عن ابن شهاب به موقوفاً على حفصة ولم يرفعوه.

قلت: هذا لا يضر؛ فإن الرفع زيادة، وهي من الثقة مقبولة.

قال الدارقطني في «السنن» عقبه -وأقره البيهقي-: «رفعه عبدالله بن أبي بكر عن الزهري، وهو من الثقات الرفعاء».

وقال الحاكم -كما نقله عنه البغوي-: «قد احتج البخاري في «الجامع» بيحيى بن أيوب المصري في مواضع، وهذا حديث صحيح على شرطه[ب].

وروى معمر وسفيان هذا الحديث موقوفاً على حفصة، وعبدالله بن أبي بكر بن عمرو ابن حزم ثقة، وقد رفعه، والزيادات عن الثقات مقبولة».

وقال البيهقي: «وعبدالله بن أبي بكر أقام إسناده ورفعه، وهو من الثقات الأثبات».

وقال ابن الجوزي: «فإن قالوا: هذا الحديث قد رواه جماعة موقوفاً، وإنما رفعه عبدالله بن أبي بكر؛ قلنا: الراوي قد يسند الحديث، وقد يفتي به، وقد يرسله، وعبدالله من الثقات، والرفع=

(أ) وتابعهم على وقفه -أيضاً-: عقيل بن خالد؛ لكن قال: عن ابن عمر وحفصة.

(ب) قلت: وقد وهم -رحمه الله- من ناحيتين:

الأولى: أن مسلماً -أيضاً- روى ليحيى في «صحيحه»، فكان عليه أن يقول: «على شرطهما».

الثانية: أن البخاري لم يرو لعبدالله بن أبي بكر، عن ابن شهاب شيئاً، وكذا لم يرو ليحيى بن أيوب، عن عبدالله بن أبي بكر شيئاً.

= زيادة؛ فهي من الثقة مقبولة».

وخالفهم: الإمام البخاري؛ فقد سأله الترمذي عن هذا الحديث، فقال: «خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح: عن ابن عمر موقوف، ويحيى بن أيوب صدوق».

وقال في «التاريخ الأوسط»: «غير مرفوع أصح».

وقال النسائي: «والصواب عندنا موقوف، ولم يصح رفعه، والله أعلم؛ لأن يحيى بن أيوب ليس بذاك القوي!».

قلت: لم ينفرد يحيى بن أيوب به؛ بل تابعه الليث بن سعد وابن لهيعة؛ كما تقدم.

فتعصيب الجناية به وحده قصور، ثم إن الاختلاف في إسناده إنما هو على ابن شهاب؛ فهو دائر بين الرواة عنه، فرفعه عبدالله بن أبي بكر ووقفه غيره، فالأصل تعصيب الجناية بعبدالله لا بمن دونه، وبخاصة أنه قد صح السند إليه من ثلاث طرق.

ولعله لذلك كله لم يتعرض أحد من أهل العلم ممن رجح الرفع إلى ما ذكره البخاري والنسائي؛ لأن عبدالله بن أبي بكر ثقة اتفاقاً، وقد زاد الرفع، فهو منه مقبول، والله أعلم.

وللموقوف الذي رجحه بعض أهل العلم إسناد آخر:

فقد رواه ابن شهاب، عن حمزة بن عبدالله بن عمر، عن أبيه به موقوفاً.

ورواه عن ابن شهاب:

١- **معمر بن راشد:** أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٥٢/ ٤٧٥)، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ١٩٧)، و«الكبرى» (٣/ ١٧١/ ٢٦٥٨ و٢٦٥٩).

٢- **يونس بن يزيد الأيلي:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤/ ١٩٧)، و«الكبرى» (٣/ ١٧١/ ٢٦٥٧).

٣- **عبدالرحمن بن إسحاق المدني:** أخرجه البخاري في «تاريخه» (١/ ٢٥٣/ ٤٧٧).

٤- **سفيان بن عيينة**، وقد اختلف عليه فيه:

فرواه علي بن المديني، وابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، وصدقة بن خالد، وأحمد بن حرب؛ خمستهم عن سفيان بن عيينة، عن ابن شهاب؛ لكن لم يذكروا (ابن عمر).

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٣٢)، والبخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٥٢/ ٤٧٣ و٤٧٤)، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ١٩٧)، و«الكبرى» (٣/ ١٧٢/ ٢٦٦٠).

وخالفهم عبدالله بن المبارك، وروح بن عبادة، والحسن بن عرفة؛ فرووه عن ابن عيينة به بذكر: (ابن عمر).

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤/ ١٩٧)، و«الكبرى» (٣/ ١٧١/ ٢٦٥٩)، والبخاري في=

حدثني عبد اللَّه بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد اللَّه، عن أبيه، عن حفصة -زوج النبي ﷺ-، عن رسول اللَّه ﷺ؛ قال: «**مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الفَجْرِ؛ فَلا صِيَامَ لَهُ**».

١٠٤- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني الليث، عن عبد اللَّه ابن أبي بكر، عن ابن شهابٍ، عن سالم بن عبد اللَّه، عن أبيه، عن حفصة بنت عمر، عن النبي ﷺ؛ قال: «**مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ**(٢) **قَبْلَ الفَجْرِ؛ فَلا صِيَامَ لَهُ**».

قال أبو صالح: رواه الليث عن عبد اللَّه بن أبي بكر، وسمعته من يحيى

=«تاريخه» (١/ ٢٥٢/ ٤٧٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٥٥)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٣٨٠/ ٢١٩٠).

قلت: وهو صحيح من الوجهين؛ فإن حمزة أدرك عمته حفصة وروى عنها، فكان يرويه تارة عن أبيه مباشرة، وتارة عن عمته، وإلا؛ فإن الصواب قول من قال: «عن أبيه»؛ لمتابعة يونس ومعمر وعبدالرحمن بذكره.

وخالفهم كلهم: يحيى بن أبي أنيسة؛ فرواه عن ابن شهاب، عن حمزة به؛ لكن رفعه. أخرجه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/ ٣٧٨/ ٦٧٨).

قلت: لكن يحيى -هذا- ضعيف؛ فروايته منكرة.

وجملة القول: إن رفع الحديث صحيح، ولا يضر إسناد عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم له: أن أوقفه معمر، وعبيدالله بن عمر، ويونس بن يزيد، وسفيان بن عيينة، وعقيل؛ فإن عبدالله بن أبي بكر لا يتأخر عن أحد من هؤلاء في الثقة والحفظ، والزهري واسع الرواية، فمرة يرويه عن سالم عن أبيه، ومرة عن حمزة عن أبيه -وكلاهما ثقة-.

وابن عمر كذلك: مرة رواه مسنداً، ومرة روى أن حفصة أفتت به، ومرة أفتى هو به، وكل هذا قوة للخبر؛ إذ يستحيل أن يجزم هذان الصحابيان -حفصة وعبدالله ابنا عمر- بمعنى الحديث، وإفتائهم به بدون توقيف من النبي ﷺ إياهم عليه؛ لأن ذلك يبعد جداً صدوره منهم، وبخاصة أنه لا يعلم لهم مخالف من الصحابة، والله أعلم.

قال ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٢٩٦): «الإجماع: إحكام النية والعزيمة. أجمعت الرأي، وأزمعته، وعزمت عليه؛ بمعنى».

١٠٤- صحيح - تقدم تخريجه قبله.

(١) ينوي من الليل.

ابن أيوب عنه.

١٠٥- حدثنا عمرو بن زرارة: أنبأ هشيم، عن حُصَين، عن الشَّعبي: ثنا

١٠٥- **إسناده صحيح** - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ١٣٢/ ١٩١٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٥٢/ ١٥٠٤)، و«شرح معاني الآثار» (٢/ ٥٣) عن الحجاج بن منهال الضرير، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢/ ٦٩٧-٦٩٨/ ٢٧٧- تكملة)، وأحمد (٣٢/ ١١٣/ ١٩٣٧٠) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١١/ ١٢٨)-، والترمذي (٨/ ٣٠٨-٣٠٩/ ٤٠٥٠ - «تحفة»)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٢٠٩/ ١٩٢٥) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٨/ ٢٤٢/ ٢٤٦٢ -«إحسان»)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/ ١٠٦-١٠٧/ ٤٩٩)؛ قالا: ثنا أحمد بن منيع، ويوسف بن يعقوب القاضي في «الصيام» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١١/ ١٢٨): ثنا سليمان بن الربيع، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢١٥) من طريق عمرو ابن عون الواسطي؛ سبعتهم عن هشيم به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال الجورقاني: «هذا حديث صحيح».

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/ ١٨٢/ ٤٥٠٩) من طريق أبي عوانة -الوضاح بن عبدالله- اليشكري، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٢٨) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٦٦-٧٦٧/ ١٠٩٠)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٣/ ٣٦٦-٣٦٧/ ٢٤٧١)-، وأبو داود (٢/ ٧٦٠-٧٦١/ ٢٣٤٩) -ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٢٣١)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٥٣) عن عبدالله بن إدريس، والدارمي في «مسنده» (٧/ ٢٦٦/ ١٨١٧ -«فتح المنان») من طريق شريك بن عبدالله القاضي، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٥٠) من طريق أبي بكر بن عياش، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٢/ ٧٦٠ - ٧٦١/ ٢٣٤٩) -ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٢٣١)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٧٩/ ١٧٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٨/ ٢٤٢-٢٤٣/ ٣٤٦٣ - «إحسان»): ثنا حصين بن نمير؛ خمستهم عن حصين بن عبدالرحمن به.

وتابع حصين بن عبدالرحمن:

١- **مطرف بن طريف**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/ ١٨٢/ ٤٥١٠) -ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٢٣٢)-، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ١٤٨)، و«السنن الكبرى» (٣/ ١١٧/ ٢٤٩٠ و١٠/ ٢٤-٢٥/ ١٠٩٥٤)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٢٠٩/ ١٩٢٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٧٩/ ١٧٨) من طرق عن جرير بن عبدالحميد، والطبري في=

عَدِيُّ بن حاتم؛ قال: لَمَّا نزلت هذه الآية: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ عمدت إلى عقالين: أحدهما: أبيض، والآخر: أسود، فجعلتهما تحت وسادتي، ثم جعلت أنظر إليها؛ فلا يتبيَّن الأبيض من الأسود! فلمَّا أصبحت، غدوت على رسول اللَّه ﷺ؛ فأخبرته بالذي صنعت، فقال: «إِنْ كَانَ وِسَادُكَ إِذًا لَعَرِيضًا[1]!»، وقال: «إِنَّمَا ذَاكَ بَيَاضُ النَّهَارِ، وَسَوَادُ اللَّيلِ».

١٠٦- حدثنا عمرو بن زرارة: أنبأ هشيم: أنبأ مجالد، عن الشَّعْبِيِّ، عن

=«جامع البيان» (٣/ ٢٥١) من طريق ذَوّاد بن علبة الحارثي[أ]، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٧٩/ ١٧٧) من طريق منصور بن أبي الأسود، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١١/ ١٢٧) من طريق أبي حمزة السكري -محمد بن ميمون-، وعبثر بن القاسم، وإبراهيم بن طهمان؛ ستتهم عن مطرف به.

٢- **مجالد بن سعيد**: وهو الحديث الآتي (١٠٦).

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ٢١٠): «كنى بالوساد عن النوم؛ لأن النائم يتوسّد؛ أي: إن نومك لطويل كثير.

وقيل: كنى بالوساد عن موضع الوساد من رأسه وعنقه، ويشهد له الرواية الثانية: «إنك لعريض القفا»؛ فإن عِرَضَ القفا كناية عن السِّمَن.

وقيل: أراد: من أكل مع الصبح في صومه أصبح عريض القفا؛ لأن الصوم لا يؤثر فيه».

١٠٦- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله)** - أخرجه الترمذي (٨/ ٣١٠/ ٤٠٥١): ثنا أحمد بن منيع، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٥٢-١٥٣/ ١٥٠٥)، و«شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٢) من طريق إسماعيل بن سالم؛ كلاهما عن هشيم بن بشير به.

وأخرجه سفيان بن عيينة في «تفسيره»- وعنه الحميدي في «مسنده» (٢/ ٤٠٧/ ٩١٦)، والترمذي (٨/ ٣١٠-٣١١/ ٤٠٥٢ - «تحفة»)-، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٧٨/ ١٧٢)-، وأحمد (٣٢/ ١١٧-١١٨/ ١٩٣٧٥)؛ قالا: ثنا يحيى بن سعيد القطان، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٣١٨/ ١٦٨٦) من طريق أبي أسامة =

....

(أ) تحرفت في «طبعة دار هجر!» إلى: «داود وابن علية!»، ويكفي لرد هذا التحريف أنهم لم يذكروا داود وابن علية ضمن تلاميذ مطرف، وكأنهم ظنوا اسم (ذواد بن علبة) داود وابن علية، والله المستعان.

عديٍّ بن حاتم... بمثل هذا الحديث، وقال: فقال النبي ﷺ: «**إِنَّمَا ذَاكَ بَيَاضُ النَّهَارِ مِنْ سَوَادِ اللَّيلِ**».

وقال اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ففسر النبي ﷺ بسنته كيف يجيءُ الليل لتمام الصيام:

١٠٧- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ هشيم، عن أبي إسحاق الشَّيباني، عن

= -حماد بن أسامة-، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/ ٣٢٦-٣٢٨/ ٦٤٧)، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٥٠-٢٥١) من طريق عبدالرحيم[1] بن سليمان، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٧٨/ ١٧٢): ثنا عيسى بن يونس، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٥٠-٢٥١) من طريق عبدالله بن نمير، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٧٩/ ١٧٤) من طريق حفص بن غياث، والطبراني (١٧/ ٧٩/ ١٧٤) من طريق محمد بن فضيل؛ ثمانيتهم عن مجالد بن سعيد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن مجالداً -هذا- ليس بالقوي، وتغير بأخرة؛ كما في «التقريب»، لكن هو صحيح بما قبله.

١٠٧- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٧٢-٧٧٣/ ١١٠١/ ٥٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢١٦) من طريق محمد بن عمرو الحرشي؛ كلاهما عن يحيى بن يحيى به.

وأخرجه أحمد (٣٢/ ١٣٨/ ١٩٣٩٥) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ١٧٥/ ٢٤٧٣)-: ثنا هشيم به.

وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٤/ ١٩٨/ ١٩٥٦)، وأبو داود (٢/ ٧٦٢-٧٦٣/ ٢٣٥٢)-، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٧٣)، والبزار في «البحر الزخار» (٨/ ٢٦٤/ ٣٣٢٥)، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٤/ ١٩٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ١٧٥-١٧٦/ ٢٤٧٥) من طرق عن عبدالواحد ابن زياد، والبخاري في «صحيحه» (٤/ ١٧٩/ ١٩٤١)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٧٣/ ١١٠١/ ٥٤)، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٣١٢/ ٧١٤) -ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (٣/ ١٧٥/ ٢٤٧٤)-، وعبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٢٢٦/ ٧٥٩٤)، وأحمد (٣٢/ ١٤٢/ ١٩٣٩٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٦٩/ ٣٢٩٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٨/ =

[1] تحرفت في مطبوع «مختصر الأحكام» للطوسي إلى: «عبدالرحمن!»؛ فلتصحح.

عبد اللَّه بن أبي أوفى؛ قال: كنَّا مع رسول اللَّه ﷺ في سفرٍ في شهر رمضان، فلمَّا غابت الشمس؛ قال: «**يَا فُلانُ! انْزِلْ؛ فَاجْدَحْ**[1] **لَنَا**»، قال: فنزل؛ فجدح، فأتاه به، فشرب النبي ﷺ، وقال بيده: «**إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا، وَجَاءَ اللَّيلُ مِنْ هَاهُنَا؛ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ**».

= ٢٧٩-٢٨٠/ ٣٥١٢ -«إحسان») عن سفيان بن عيينة، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ١١-١٢) -وعنه ابن أبي عاصم في «الصيام» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ١٧٥/ ٢٤٧٣)-، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٧٣/ ١١٠١/ ٥٣)، وأبو نعيم في «المستخرج» (٣/ ١٧٥/ ٢٤٧٣)-: ثنا علي بن مسهر وعباد بن العوام، والبخاري في «صحيحه» (٩/ ٤٣٦/ ٥٢٩٧) -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنَّة» (٦/ ٢٥٨-٢٥٩/ ١٧٣٤)-،= =وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٧٣/ ١١٠١/ ٥٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٨/ ٢٧٨-٢٧٩/ ٣٥١١ -«إحسان»)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ١٧٦/ ٢٤٧٦)-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده -رواية ابن المقرئ» -وعنه وعن غيره أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/ ١٧٦/ ٢٤٧٦) -من طرق عن جرير بن عبدالحميد، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٧٣/ ١١٠١/ ٥٤)، وأحمد (٣٢/ ١٥٥-١٥٦/ ١٩٤١٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ١٩٠/ ٢٨٠٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/ ١٧٦/ ٢٤٧٧) من طرق عن شعبة بن الحجاج، والبخاري في «صحيحه» (٤/ ١٩٨-١٩٩/ ١٩٥٨)، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٦٣-٢٦٤) من طريقين عن أبي بكر بن عياش، والبخاري في «صحيحه» (٤/ ١٩٦/ ١٩٥٥) من طريق خالد بن عبدالله الواسطي، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٦٣-٢٦٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ١٨٩/ ٢٨٠٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/ ١٧٥/ ٢٤٧٤) من طرق عن أبي معاوية الضرير -محمد بن خازم-، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٦٣-٢٦٤) من طريق عبدالله بن إدريس وعبدالملك بن حميد بن أبي غنية -أبي عبيدة-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ١٨٩-١٩٠/ ٢٨٠٣ و١٩٠/ ٢٨٠٤) من طريق سفيان الثوري وزائدة بن قدامة؛ كلهم -وعدّتهم ثلاثة عشر نفساً- عن أبي إسحاق الشيباني -سليمان ابن أبي سليمان الكوفي- به.

قال النسائي: «حديث ابن أبي أوفى صحيح».

وقال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٢٤٣): «الجدح: أن يحرك السويق بالماء، ويُخَوَّض حتى يستوي».

١٠٨- حدثنا يحيى: ثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عاصم بن عمر، (عن عمر)[1]؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا أَقْبَلَ اللَّيلُ، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ، وَغَابَتِ الشَّمْسُ؛ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ**».

١٠٩- حدثنا نصر بن علي الجَهْضَميُّ: ثنا عبد اللَّه بن داود، عن هشام

١٠٨- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٧٢/ ١١٠٠): ثنا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه علي بن المديني؛ كما في «مسند الفاروق» (١/ ٢٧٢)، والترمذي في «سننه»؛ كما في «تحفة الأشراف» (٨/ ٣٤)، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٣٨٤/ ٢٥٩)؛ قالا: ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٢٢٠/ ٢٥٧) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٨/ ٢٨٠/ ٣٥١٣ -«إحسان»)-: ثنا سريج بن يونس، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٦٣): ثنا هناد بن السري، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٢٧٣-٢٧٤/ ٢٠٥٨)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ١٨٥-١٨٦/ ٢٧٨٤)؛ قالا: ثنا الحسن بن محمد بن الصبّاح الزعفراني، وأبو يعلى في «مسنده -رواية ابن المقرئ» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ١٧٤/ ٢٤٧٢)-: ثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ١٨٦/ ٢٧٨٥) من طريق محمد بن عيسى الطباع، وأبو نعيم في «مستخرجه» (٣/ ١٧٤/ ٢٤٧٢) -من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني، والخطيب البغدادي في «تالي التلخيص» (٢/ ٣٦٧-٣٦٨/ ٢٢٢) من طريق علي بن حرب الطائي؛ تسعتهم عن أبي معاوية الضرير به.

وانظر ما بعده.

(١) سقطت من «م».

١٠٩- **إسناده صحيح** - أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٢/ ٧٦٢ / ٢٣٥١)، وابن المنذر في «الإقناع» (١/ ١٩٩/ ٦٦)-، والترمذي؛ كما في «تحفة الأشراف» (٨/ ٣٤)، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٣٨٤/ ٢٦٠)؛ قالا: حدثنا محمد بن المثنى، كلاهما عن عبدالله بن داود الخُريبي به.

وتابع عبدالله بن داود:

١- **سفيان بن عيينة:** أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ١٢/ ٢٠) -وعنه البخاري في «صحيحه» (١٩٥٤) -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنّة» (٦/ ٢٥٩/ ١٧٣٥)، و«معالم التنزيل» (١/ ٢٠٩)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢١٦)، و«السنن الصغرى» (٢/ ٩٣/ ١٣٢١)-=

=وعلي بن المديني؛ كما في «مسند الفاروق» (١/ ٢٧٢) -ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج»- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٣٧-٢٣٨)-، والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٢٣/ ٣٥٥ - رواية الطحاوي) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٣/ ٣٦٧/ ٢٤٧٢)-، وعبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ٢٢٧/ ٧٥٩٥)، وأحمد (١/ ٤١٨/ ٣٣٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٢٧٣-٢٧٤/ ٢٠٥٨): ثنا أحمد بن عبدة الضبي؛ ستتهم عن ابن عيينة به.

٢- **عبدالله بن نمير:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٧٢/ ١١٠٠): ثنا محمد بن عبدالله ابن نمير، وأحمد (١/ ٣٥٤-٣٥٥/ ٢٣١)، وأبو يعلى في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/ ١٧٤/ ٢٤٧٢): ثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، ومحمد بن عبدالباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٦٩٤- ٦٩٥/ ١٩٠) من طريق شعيب ابن أيوب؛ أربعتهم عن ابن نمير به.

٣- **أبو أسامة -حماد بن أسامة-:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٧٧٢/ ١١٠٠): ثنا أبو كريب، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ٤١-٤٢/ ٣٩٣): ثنا عبدالله بن محمد بن شاكر، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٣/ ٣١٩/ ٦٤٠): ثنا محمد بن عثمان العجلي، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده - رواية ابن المقرئ» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/ ١٧٤/ ٢٧٤٢)-: ثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ١٨٥-١٨٦/ ٢٧٨٤): ثنا محمد بن عبدالرحمن الجعفي وأبو البختري العنبري؛ ستتهم عن أبي أسامة به.

٤- **وكيع بن الجراح:** أخرجه علي بن المديني؛ كما في «مسند الفاروق» (١/ ٢٧٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ١١) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/ ١٧٤/ ٢٤٧٢)-، وأحمد (١/ ٣٢٣/ ١٩٢ و٤٥٥/ ٣٨٣) -وعنه أبو داود (٢/ ٧٦٢/ ٢٣٥١)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٨/ ٣٧١-٣٧٢)، و«المستخرج» (٣/ ١٧٤/ ٢٤٧٢)-، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه النسائي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٦٩/ ٣٢٩٦)-، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٢٠٦/ ٢٤٠): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٦٣): ثنا هناد بن السري، وأبو يعلى في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم في «مستخرجه» (٣/ ١٧٤/ ٢٤٧٢)-: ثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، وأبو نعيم في «مستخرجه» (٣/ ١٧٤/ ٢٤٧٢) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني؛ ثمانيتهم عن وكيع به.

٥- **عَبْدة بن سليمان الكلابي:** أخرجه علي بن المديني؛ كما في «مسند الفاروق» (١/ ٢٧٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ١١) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/ ١٧٤/ ٢٤٧٢)-، والدارمي في «مسنده» (٧/ ٢٧٧/ ١٨٢٤ -«فتح المنان»): ثنا عثمان بن أبي شيبة، والترمذي (٣/ ٣٨٤/ ٦٩٤ -«تحفة الأحوذي»)، وابن خزيمة في «صحيحه»=

ابن عروة، عن أبيه، عن عاصم بن عمر، عن عمر، عن رسول اللّٰه ﷺ؛ قال: «إِذَا أَدْبَرَ النَّهَارُ، وَأَقْبَلَ اللَّيلُ، وَغَابَتِ الشَّمْسُ؛ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

قال أبو عبداللّٰه[1]: وكذلك الحجُّ، افترض اللّٰه الحجَّ في كتابه، فقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧]، فبيَّن رسول اللّٰه ﷺ -المبيِّن عن اللّٰه مرادَه-: أَنَّ الحجَّ لا يجب في العمر إلاَّ مرة واحدة.

١١٠- حدثنا إسحاق: أنبأ النضر بن شميل: ثنا الربيع بن مسلم:

=(٣/ ٢٧٤)؛ قالا: ثنا هارون بن إسحاق، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٢٦٣): ثنا هناد بن السري؛ خمستهم عن عبدة به.

٦- علي بنُ مُسْهِر: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/ ١٧٤/ ٢٤٧٢)-.

٧- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه» (٣/ ١٧٤/ ٢٤٧٢).

قال علي بن المديني: «لا نحفظه إلا من طريق هشام، وهو إسناد متصل، وهو من صحيح ما يروى عن عمر».

وقال النسائي: «حديث عاصم بن عمر صحيح».

وقال الترمذي: «حديث عمر حسن صحيح».

وقال -كما في «تحفة الأشراف» (٨/ ٣٤)، و«مسند الفاروق» (١/ ٢٧٢)-: «لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإسناده صحيح».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإسناده صحيح، وقد روى ابن أبي أوفى عن النبي ﷺ نحوه، فذكرناه عن عمر؛ لجلالة عمر، وصحة إسناده».

وقال أبو نعيم في «الحلية»: «صحيح، متفق عليه من حديث هشام».

وقال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

(١) زيادة من المخطوط.

١١٠- **إسناده صحيح** - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ١٣٤/ ٦٠) -ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ١٩-٢٠/ ٣٧٠٥ -«إحسان»)- بسنده سواء.

وأخرجه محمد بن إسحاق السراج في «حديثه» -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام»=

=(١/ ٣٠٥-٣٠٦/ ٢٨)-، والمحاملي في «الأمالي» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٤/ ٢٦٦٨)-: ثنا خلاد بن أسلم، كلاهما عن النضر بن شميل به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٧٥/ ١٣٣٧)، وأبو يعلى في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٤/ ١١/ ٣١٠٨) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٤٤٢)-؛ قالا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب-، وأحمد (١٦/ ٣٥٥/ ١٠٦٠٧) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الصغرى» (٢/ ١٣٨/ ١٤٧٢ و١٤٧٣)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٣٢٦)-، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١٥/ ٥٠٥): ثنا محمد بن إسحاق الصغّاني، وابن صاعد -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣٠٥-٣٠٦/ ٢٨)-: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وإسحاق بن صالح الدقاق، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٠٩/ ١٤٧٢): ثنا علي بن شيبة؛ ستتهم عن يزيد بن هارون، عن الربيع بن مسلم به.

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

وتابع النضر بن شميل ويزيد بن هارون:

١- المغيرة بن سلمة المخزومي -أبو هشام البصري-: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٥/ ١١٠-١١١)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٥/ ٣٥٨٥): ثنا محمد بن عبدالله بن المبارك، عن المغيرة به.

٢- أبو عامر العقدي -عبدالملك بن عمرو-: أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٤/ ٢٦٦٩) من طريق محمد بن المثنى، عنه به.

٣- عبيدالله بن موسى العبسي: أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٢٩-١٣٠/ ٢٥٠٨): ثنا محمد بن يحيى الذهلي، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١٥/ ٥٠٥): ثنا أبو أمية الطرسوسي، والبيهقي (٤/ ٣٢٥-٣٢٦) من طريق سعيد بن مسعود؛ ثلاثتهم عن عبيدالله به.

٤- بشر بن السَّرِيّ: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ١٨/ ٣٧٠٤ - «إحسان»)-: ثنا أبو عبيدة بن فضيل بن عياض، عن بشر به.

٥- يحيى بن إسحاق السيلحيني: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١٥/ ٥٠٥): ثنا ابن شيخ وعمار بن رجاء، والهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣٠٥-٣٠٦/ ٢٨) من طريق بشر بن موسى؛ ثلاثتهم عن يحيى به.

وتابع الربيع بن مسلم القرشي: =

= ١- **شعبة بن الحجاج**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٣١) من طريق معاذ بن معاذ العنبري، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ١٥١/ ٩١): أنبأ النضر بن شميل، وأحمد (١٥/ ٥٤٧/ ٩٨٨٧): ثنا محمد بن جعفر -غندر-، وأحمد بن منيع في «مسنده» -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣٠٧/ ٣٠)-: ثنا شبابة بن سوّار؛ أربعتهم عن شعبة به.

٢- **حماد بن سلمة**: أخرجه أحمد (١٥/ ٤٨٤-٤٨٥/ ٩٧٨٠): ثنا وكيع، و(١٦/ ٧٦/ ١٠٠٢٨): ثنا عبدالرحمن بن مهدي، والهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣٠٦-٣٠٧/ ٢٩)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٤٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٣٥) من طريق علي بن عثمان اللاحقي، وأبو جعفر بن البختري الرزاز في «الجزء السادس عشر من حديثه» (٢٩/٤٤٠-المنتقى منه) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٢١/ ٢٢٢) -من طريق يونس بن محمد المؤدب؛ أربعتهم عن حماد بن سلمة به.

٣- **الحسين بن واقد**: أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٩/ ١٩) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، ويحيى بن واضح -أبي تميلة-؛ كلاهما عن الحسين به.

وتابع محمد بن زياد جمع من الثقات الحفاظ؛ منهم:

١- **عبدالرحمن بن هرمز الأعرج**: أخرجه ابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٣١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٠٣)، والحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ١٥)-، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٤٧٧-٤٧٨/ ١١٢٥)، والشافعي في «المسند» (١/ ٤٧/ ٢٥ - ترتيبه)، و«الأم» (٥/ ١٤٣) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٠٣)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ١٠٢)، والبغوي في «شرح السُّنّة» (١/ ١٩٩)-، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٩٨/ ١٨ - «إحسان») من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي؛ أربعتهم عن سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وتابع ابن عيينة:

أ- **الإمام مالك بن أنس**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٢٥١/ ٧٢٨٨) -ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٩٩-٢٠٠/ ١٩ - «إحسان»)، والحافظ في «نتائج الأفكار» (١/ ١٤-١٥)-، والدارقطني في «غرائب مالك التي ليست في الموطأ»؛ كما في «فتح الباري» (١٣/ ٢٦٠)، والهروي في «ذم الكلام» (١/ ٢٩٩-٣٠٠/ ٢٢) عن إسماعيل بن أبي أويس، والدارقطني في «غرائب مالك»، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة» (١/ ١١٤/ ١٧٦)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/ ٣٠٠/ ٢٣ و٣٠١/ ٢٤) من طرق عن=

=عبدالله بن وهب، والدارقطني في «غرائب مالك»؛ كما في «الفتح» (١٣/ ٢٦٠) من طريق موسى بن طارق -أبي قرة-، وعبدالعزيز بن عبدالله الأويسي، وإسحاق بن محمد الفروي، ومحمد بن الحسن الشيباني، والوليد بن مسلم؛ سبعتهم عن الإمام مالك -وهذا في «الموطأ» له (٣٤٣/ ٩٩٦ - رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به.

قال الهروي: «هذا حديث صحيح كبير غريب حسن، لم يروه عن مالك إلا ابن أخته -إسماعيل بن أبي أويس المدني- وعبدالله بن وهب المصري».

قال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٢٦٠) -متعقباً-: «كذا قال! وقد ذكر الدارقطني معهما إسحاق بن محمد الفروي وعبدالعزيز الأويسي، وهما من شيوخ البخاري.

وأخرجه في «غرائب مالك التي ليست في الموطأ» من طرق هؤلاء الأربعة، ومن طريق أبي قرة -موسى بن قرة-، ومن طريق الوليد بن مسلم، ومن طريق محمد بن الحسن الشيباني -صاحب أبي حنيفة-؛ ثلاثتهم عن مالك -أيضاً- فكملوا سبعة».

ب- **المغيرة بن عبدالرحمن**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٣١): ثنا قتيبة بن سعيد، عن المغيرة به.

ت- **عبدالرحمن بن أبي الزناد**: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١/ ١٩٥/ ٦٣٠٥) من طريق خالد بن عبدالله الواسطي، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١١٤/ ١٧٦) من طريق عبدالله بن وهب، كلاهما عن عبدالرحمن(أ) به.

ث- **محمد بن إسحاق** -مدلس وقد عنعن-: أخرجه أحمد (١٢/ ٤٦٨/ ٧٥٠١)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣٠٢/ ٢٦)-؛ قالا: ثنا يزيد بن هارون، عن ابن إسحاق به.

ج- **نافع بن أبي نعيم المدني** -المقرئ المعروف-: أخرجه أبو بكر بن المقرئ في «جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم» (٢١/ ٢)، وتمام الرازي في «الفوائد» (٢/ ٥١/ ١١١٥، أو ١/ ١٧٥- ١٧٦/ ١١٣ - ترتيبه) من طريق ابن أبي فديك، عنه به.

ح- **ورقاء بن عمر اليشكري**: أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣٠١-٣٠٢/ ٢٥).

٢- **أبو صالح -ذكوان- السمّان**: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٣١)-، والترمذي (٥/ ٤٧/ ٢٦٧٩) -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام =

(أ) ظنه المعلقون على «المسند» (١٢/ ٤٦٨-٤٦٩) أنه عبدالرحمن بن إسحاق المدني! وهو وهم بالغ، وجهل بعلم الرجال سابغ، فليستدرك عليهم وليصحح، ولهم من مثل هذه التوهمات الشيء الكثير جداً.

= وأهله» (١/ ٣٠٨-٣٠٩/ ٣٢)-: ثنا هناد بن السري، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٣١)، وأبو بكر القاسم بن زكريا بن المطرز في «الجزء الأول من فوائده» (١٣٩/ ٣٥)؛ قالا: ثنا أبو كريب، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/ ٣٠٨-٣٠٩/ ٣٢) من طريق أحمد بن سنان، وابن المطرز في «الجزء الأول من فوائده» (١٣٩/ ٣٥) من طريق فياض بن زهير؛ خمستهم عن أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، عن أبي صالح به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وتابع أبا معاوية:

أ- عبدالله بن نمير: أخرجه أحمد (١٦/ ٢٦٨/ ١٠٤٢٩)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٣١): ثنا محمد بن عبدالله بن نمير، والبيهقي (٧/ ١٠٣)، وأبو القاسم -يوسف بن محمد- المهرواني في «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» -المعروف بـ «المهروانيات»- (٢٢١/ ١٣٥) من طريق الحسن بن علي بن عفان؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن نمير به.

ب- جرير بن عبدالحميد: أخرجه ابن ماجه (١/ ٣/ ٢)، وابن المطرز في «فوائده» (١٣٨/ ٣٤)، والسرّاج -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/ ٣١٠/ ٣٤)- عن محمد بن الصبّاح الجرجرائي، وأبو داود- ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (١/ ٣٩٢-٣٩٣/ ٢٨٧)-: ثنا محمد بن عمرو، والسرَّاج -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣١٠/ ٣٤)-: ثنا إسحاق بن راهويه وقتيبة بن سعيد، وابن المطرز في «فوائده» (١٣٨/ ٣٤): ثنا يوسف بن موسى القطان وسفيان بن وكيع، وأبو طاهر بن أبي الصقر في «مشيخته» (٩١-٩٢/ ٢٥) -ومن طريقه ابن العديم في «بغية الطلب في تاريخ حلب» (٤/ ١٦١٦)- من طريق محمد بن قدامة المصيصي؛ سبعتهم عن جرير به.

ت- شريك بن عبدالله القاضي: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه ابن ماجه (١/ ٣/ ١) -ومن طريقه السمعاني في «المنتخب من معجم الشيوخ» (١/ ٣٥٩)-، وأحمد (١٤/ ٣٠٠/ ٨٦٦٤)، وابن المطرز في «فوائده» (١٣٨/ ٣٣) عن أسود بن عامر -شاذان-، وابن المطرز في «فوائده» (١٣٨/ ٣٢): ثنا إسحاق بن راهويه، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/ ٣٠٩-٣١٠/ ٣٣) من طريق عثمان بن أبي شيبة؛ أربعتهم عن شريك به.

وتابع الأعمش: زيد بن أسلم -وهو ثقة عالم-.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥/ ٤٦٦) من طريق عبدالملك بن شعيب بن الليث بن سعد، عن أبيه، عن جده، عن محمد بن عجلان، عن زيد به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام المعروف في ابن عجلان، وهو صحيح بما قبله وما بعده. =

= ٣- **همام بن منبه**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٣١)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/ ٣٠٣-٣٠٤/ ٢٧) عن محمد بن رافع، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (٥/ ٤٦٥/ ٢١٠٥ - «إحسان»)-، وأحمد (١٣/ ٤٩٠/ ٨١٤٤) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٤٦٣)-، وأحمد بن يوسف السلمي في «صحيفة همام بن منبه» (٣٦/ ٣١) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٨٨)، والبغوي في «شرح السُّنة» (١/ ١٩٧/ ٩٨)-، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٢٠٠/ ٢٠ و٢٠٠-٢٠١/ ٢١ -«إحسان») من طريق ابن أبي السري، والبيهقي (٤/ ٢٥٣)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٩١/ ٢٨٥)، والبغوي في «شرح السُّنّة» (١/ ١٩٨-١٩٩/ ٩٩)، و«الأنوار في شمائل النبي المختار» (٢/ ٧٦٨-٧٦٩/ ١٢٣١)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣١٢-٣١٣) من طريق أحمد بن منصور الرمادي، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/ ٣٠٤-٣٠٥) من طريق سلمة بن شبيب، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٤٦٣)-، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٩١/ ٢٨٥)، والهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣٠٣-٣٠٤/ ٢٧) من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري؛ ثمانيتهم عن عبدالرزاق - وهذا في «المصنف» له (١١/ ٢٢٠/ ٢٠٣٧٤) -عن معمر، عن همام به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

٤- **أبو سلمة بن عبدالرحمن وسعيد بن المسيب**: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٣٠)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ١٤٨) من طريق يونس بن يزيد الأيلي، ومسلم (٤/ ١٨٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢١٥)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/ ٣١٠-٣١٢/ ٣٥) من طريق يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٩٠-٣٩١/ ٢٨٤) من طريق معمر بن راشد، والهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣١٠-٣١٢/ ٣٥) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي؛ أربعتهم عن الزهري، عنهما به.

وأخرجه أحمد (١٦/ ٣١٤/ ١٠٥٣١): ثنا يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة وحده به.

وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في محمد بن عمرو، وهو صحيح بمتابعة الزهري.

٥- **محمد بن سيرين**: أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ١٣٥/ ٢٧١٥)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/ ٣٠٨/ ٣١) عن إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي، عن علي ابن عثمان اللاحقي، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن حسان القردوسي وأيوب بن أبي تميمة =

حدثني[1] محمد بن زياد، عن أبي هريرة -رضي اللَّه عنه-؛ قال: خطب رسول اللَّه ﷺ الناسَ، فقال: «**أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْكُمُ الحَجَّ**[2]»، فقام رجل، فقال: في كلِّ عامٍ؟ حتَّى قال ذلك ثلاث مرار، ورسول اللَّه يعرض

=-كيسان- السَّخْتياني، كلاهما عن ابن سيرين به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وتابع علياً: روح بن أسلم -وهو ضعيف-، عن حماد به. أخرجه الهروي.

٦- عجلان المدني: أخرجه أحمد (١٢/ ٣٢٥/ ٧٣٦٧)، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٤٧٧-٤٧٨/ ١١٢٥)، والشافعي في «مسنده» (١/ ٤٧/ ٢٤ - ترتيبه)، و«الأم» (٥/ ١٤٣) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٠٣)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ١٠١)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١١/ ٦١٨)-، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٩٨/ ١٨ -«إحسان») من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي؛ أربعتهم عن سفيان بن عيينة، عن محمد بن عجلان، عن أبيه به.

قلت: وهذا سند حسن؛ فإن ابن عجلان وأباه صدوقان.

وأخرجه أحمد (١٦/ ٤١٢/ ١٠٧٠٥)، وأبو مسلم الكَشّي في «حديث أبي عاصم النبيل» - ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/ ٣١٢-٣١٣/ ٣٦)-، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٩٢/ ٢٨٦) عن أبي عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل، وأحمد (١٥/ ٣٢٠/ ٩٥٢٣): ثنا يحيى بن سعيد القطان، وابن حبان في «صحيحه» (٥/ ٤٦٥-٤٦٦/ ٢١٠٦ -«إحسان») من طريق الليث بن سعد؛ ثلاثتهم عن محمد بن عجلان به.

٧- عبدالرحمن بن أبي عمرة: أخرجه أحمد (١٦/ ١٧٩/ ١٠٢٥٥): ثنا سريج بن النعمان: ثنا فليح بن سليمان الخزاعي، عن هلال بن علي، عن عبدالرحمن به.

قلت: وهذا سند حسن في الشواهد والمتابعات؛ للكلام المعروف في فليح؛ لكنه صحيح بما قبله.

(١) في «م»: «حدثنا».

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٣٤٠): «الحجُّ في اللغة: القصد إلى كل شيء، فخصّه الشرع بقصد معين، ذي شروط معلومة.

وفيه لغتان: الفتح، والكسر، وقيل: الفتح المصدر، والكسر الاسم، تقول: حججت البيت أحجه حجًّا، والحَجَّة -بالفتح-: المرَّة الواحدة، على القياس.

وقال الجوهري: الحِجَّة -بالكسر-: المرة الواحدة؛ وهو من الشواذ».

عنه[1]، ثم قال: «**لَوْ قُلتُ: نعَم؛ لَوَجَبَتْ، وَلَو وَجَبَتْ؛ لَمَا قُمْتُم بها**»، ثم قال: «**ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُم؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم بِسُؤَالِهِم، وَاخْتِلافِهِم عَلَى أَنْبِيَائِهِم، فَمَا أَمَرْتُكُم مِنْ شَيءٍ؛ فَأْتُوا مِنهُ مَا اسْتَطَعْتُم، وَمَا نَهَيْتُكُم عَنْ[2] شَيءٍ؛ فَاجْتَنِبُوهُ**».

١١١- حدثنا علي بن حجر: ثنا علي بن مسهر، عن أبي إسحاق، عن أبي عياض، عن أبي هريرة؛ قال: لَمَّا فرض اللَّهُ الحجَّ، قال رجل: أكلَّ عامٍ يا رسول اللَّه؟! فأعرض عنه ثلاث مرار، ثم قال: «**لَوْ قُلتُ: نَعَم؛ لَوَجَبَتْ عَلَيكُم، وَلَو وَجَبَتْ عَلَيكُم؛ لَمَا أَطَقْتُمُوهَا**»، ثمَّ قرأ هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُم تَسُؤْكُم﴾ [المائدة: ١٠١].

١١٢- وحدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ يحيى بن آدم: ثنا شريك، عن

---

(١) ليس في المخطوط.

(٢) في «م»: «من».

١١١- **إسناده صحيح** - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح.

وتابع أبا إسحاق الشيباني: إبراهيم بن مسلم الهجري -وهو ليّن الحديث-، عن أبي عياض به.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٩/ ١٨) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١١٠/ ١٤٧٣) من طريق حفص بن غياث، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٥/ ٢٦٧٠) من طريق محمد بن فضيل، وابن عدي -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (١/ ٣١٣/ ٣٧)- من طرق أبي خالد الأحمر؛ أربعتهم عن الهجري به.

قلت: وهذا سند ضعيف.

أبو عياض: هو عمرو بن الأسود العنسي؛ مخضرم ثقة، من كبار التابعين.

١١٢- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه الأخرى وشاهده).**

أخرجه أحمد (٥/ ١٣٨-١٣٩/ ٢٩٩٦): ثنا يحيى بن آدم به.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤/ ٣٩٣/ ٢٧٩١) -وعنه أحمد (٤/ ٤٧١/ ٢٧٤١)-،=

=والدارمي في «مسنده» (٧/ ٤٥٢/ ١٩١٧ -«فتح المنان»): ثنا عبيدالله بن موسى العبسي، وأحمد (٤/ ٤٠٦/ ٢٦٦٣ و٥/ ١٢٠/ ٢٩٦٩): ثنا أبو أحمد الزبيري، وابن المنذر في «تفسيره» (١/ ٣٠٦/ ٧٤٢) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني؛ أربعتهم عن شريك بن عبدالله القاضي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: رواية سماك بن حرب عن عكرمة -على وجه الخصوص- مضطربة، وكان ربما يلقن.

الثانية: شريك -هذا- صدوق كثير الخطأ، وقد تغير حفظه منذ ولي القضاء.

لكن شريكاً -هذا- توبع؛ فبرئت ذمته.

تابعه: أبو الأحوص -سلام بن سليم- الحنفي: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤/ ٣٩٣/ ٢٧٩١) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (١/ ١٣)-، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ٥٥-٥٦/ ٤١٠).

وتابعه: الوليد بن أبي ثور -وهو ضعيف؛ كما في «التقريب»-.

أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٤/ ٢٦٦٧).

فبقيت العلّة الأولى، ومع ذلك فهذه الطريق لا بأس بها في المتابعات والشواهد، ولذلك قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٤/ ١٥٠): «وهو إسناد لا بأس به في المتابعات».

وللحديث طريق أخرى يصح بها:

أخرجها النسائي في «المجتبى» (٥/ ١١١)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٥/ ٣٥٨٦)، والدارقطني في «السنن» (٢/ ٥٥٣/ ٢٦٦٤) من طريقين عن سعيد بن أبي مريم، عن موسى بن سلمة بن أبي مريم، عن عبدالجليل بن حميد، عن الزهري، عن أبي سنان الدؤلي -يزيد بن أمية-، عن ابن عباس به.

قال ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٢٧٢): «وعبدالجليل بن حميد: لا تعرف حاله! ولم يذكره ابن أبي حاتم بأكثر من رواية موسى بن سلمة المصري عنه، وروايته هو عن ابن شهاب وخالد بن أبي عمران.

فأما البخاري؛ فإنه قال: إن ابن عجلان روى عنه -أيضاً-، وذكر غيرهما: أن ابن وهب روى عنه -أيضاً-.

وهذا كله غير كاف فيما يبتغي من ثقته!

وأما موسى بن سلمة المصري؛ فمجهول، غير مذكور في مظان ذكره؛ لكنه انجر ذكره في باب عبدالجليل المذكور، فالحديث لا يصح من أجلهما؛ فاعلمه».

قلت: عفا الله عنك! أما عبدالجليل بن حميد؛ فقد اقتصر ابن القطان على ابن وهب وابن=

=عجلان وموسى بن سلمة ضمن من روى عنه! بينما زاد غيره -كالحافظين: المزي والعسقلاني- نافع بن يزيد -وهو ثقة-، ويحيى بن أيوب -وهو صدوق- ضمن من روى عنه.

وفات ابن القطان -رحمه الله- أن الإمام النسائي قال عنه: ليس به بأس، وقال أحمد بن صالح المصري: ثقة، ووثقه ابن حبان.

انظر: «تهذيب الكمال» (١٦/ ٣٩٨)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٠٦).

فرجل هذا حاله لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن؛ ولذلك قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» -معتمداً قول النسائي-: «لا بأس به».

فهل هذا كاف فيما يبتغي به من ثقة الرجل وعدالته أم لا؟ مع أن ابن القطان -رحمه الله- كثيراً ما يعتمد على توثيق النسائي وابن حبان، لا سيما مع وجود رواية الثقات عن الراوي، والله أعلم.

وأما موسى بن سلمة؛ فمعروف غير مجهول: فقد روى عنه عبدالله بن وهب، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، ويحيى بن سلام البصري، ووثقه ابن حبان.

فارتفعت جهالة عينه برواية هذا الجمع عنه، وبقي النظر في حاله؛ إذ لم يوثقه إلا ابن حبان، وهو معروف بتساهله، ومع ذلك يستشهد به ويقبل حديثه لا سيما في المتابعات والشواهد، ولذلك قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فليّن، وقد توبع عليه كما تقدم، وكما سيأتي.

والعجب من ابن القطان -رحمه الله- كيف قال: موسى بن سلمة غير مذكور في مظان ذكره، لكنه انجر ذكره في باب عبدالجليل؟

مع أن الإمام البخاري -رحمه الله- أفرد ترجمته في «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٨٤/ ١٢٠٧)، وجعل له ترجمة مستقلة.

وتبعه على ذلك ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ١٤٥)، وابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٦٠).

وعلى ذلك درج أهل العلم المتخصصون في هذا الشأن؛ كالحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٧٢)، والعسقلاني في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٤٦).

وقد توبع عبدالجليل بن حميد؛ تابعه:

١- عبدالرحمن بن خالد بن مسافر -وهو صدوق-: أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٢/ ٢٦٦١) من طريق أحمد بن منصور الرمادي، والحاكم (١/ ٤٧٠) من طريق هاشم بن يونس؛ كلاهما عن عبدالله بن صالح المصري، عن الليث بن سعد، عن عبدالرحمن به.

قلت: وهذا سند حسن في المتابعات والشواهد؛ للكلام المعروف في عبدالله بن صالح،=

=والرمادي وابن يونس ليسا من جهابذة الحفاظ الذين يقبل حديث عبدالله بن صالح من جهتهم؛ كما قرره الحافظ في «هدي الساري».

٢- **سفيان بن حسين الواسطي** -وهو ثقة؛ إلا في الزهري-: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٨٥)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١/ ٥٧٣/ ٦٧٦ -«منتخب»)، وأحمد (٥/ ٣٣١/ ٣٣٠٣) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٨٧)-، وأبو داود (٢/ ١٣٩/ ١٧٢١): ثنا عثمان بن أبي شيبة وزهير بن حرب، وابن ماجه (٢/ ٩٦٣/ ٢٨٨٦): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٢/ ٢٦٦٢) من طريق أحمد بن منصور الرمادي، والحاكم (١/ ٤٤١) -وعنه البيهقي في «السنن الصغرى» (٢/ ١٣٧-١٣٨/ ١٤٧٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٣/ ٤٧١/ ٢٦٥٣) -من طريق سعيد بن مسعود؛ ثمانيتهم عن يزيد بن هارون[أ]، عن سفيان به.

قلت: وهذا سند حسن في المتابعات والشواهد، رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن رواية سفيان ابن حسين عن الزهري خاصة ضعيفة؛ لكن ليست شديدة الضعف، فيستشهد بها.

قال الحاكم: «هذا إسناد صحيح! وأبو سنان -هذا- هو الدؤلي، ولم يخرجاه؛ فإنهما لم يخرجا لسفيان بن حسين، وهو من الثقات الذين يجمع حديثهم»، ووافقه الذهبي.

٣- **سليمان بن كثير الواسطي** -وهو لا بأس به في غير الزهري-: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٧/ ٤٥١/ ١٩١٦ -«فتح المنان»): ثنا محمد بن كثير العبدي، وأحمد (٤/ ١٥١/ ٢٣٠٤ و٣٩٢/ ٢٦٤٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣٢٦) عن عفان بن مسلم، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٢/ ٢٦٦٣) من طريق أبي الوليد الطيالسي؛ ثلاثتهم عن سليمان به.

قلت: وسنده كسابقه.

٤- **محمد بن أبي حفصة** -وهو صدوق يخطئ-: أخرجه أحمد (٥/ ٤٥٨/ ٣٥١٠)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٣٦٩-٣٧٠/ ٧٧٤): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٢/ ٢٦٦٠)، والحاكم (١/ ٤٧٠) من طريق عباس بن محمد الدوري، والبيهقي (٥/ ١٧٨) من طريق محمد بن إسماعيل الصائغ، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٢/ ٢٦٦٠) من طريق علي بن إشكاب؛ خمستهم عن روح بن عبادة، عن محمد به.

قلت: وهذا سند حسن لذاته، وهو أقوى طرق الحديث؛ فإن رجاله كلهم ثقات؛ غير محمد بن أبي حفصة، وهو صدوق حسن الحديث ما لم يخالف، وقد احتج به الشيخان في «صحيحهما» في روايته عن الزهري. =

....

(أ) تحرفت في «سنن ابن ماجه» إلى: «إبراهيم»! والتصويب من «تحفة الأشراف» (٥/ ٢٧٠).

سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: سأل رجلٌ النبيَّ ﷺ عن الحجِّ في كلِّ عامٍ؟ فقال: «**عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَجَّةٌ، وَلَو قُلْتُ: فِي كُلِّ عَامٍ؛ لَكَانَ**».

١١٣- حدثنا أبو سعيد -عبد الله بن سعيد- الأشجُّ: ثنا منصور بن

= ٥- **زمعة بن صالح** -وهو ضعيف-: أخرجه أحمد (٥/ ٤٦٣-٤٦٤/ ٣٥٢٠) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (١/ ١٣)-: ثنا روح بن عبادة، عن زمعة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن زمعة -هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب»، لكن لا بأس به في المتابعات والشواهد.

وأما الشاهد الذي أشرت إليه في صدر التخريج؛ فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٨٥)، وابن ماجه (٢/ ٩٦٣/ ٢٨٨٥)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦/ ٣٦١-٣٦٢/ ٣٦٩٠) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٦/ ٢١٦-٢١٧/ ٢٢٢٩)-، والطبراني -ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٦/ ٢١٥-٢١٦/ ٢٢٢٧)-: ثنا عبيد بن غنام؛ قالوا: ثنا محمد بن عبدالله بن نمير، كلاهما عن محمد بن أبي عبيدة بن معن بن عبدالرحمن المسعودي، عن أبيه -عبدالملك بن معن-، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس به.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ١٨٠): «هذا إسناد صحيح».

ووافقه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٤/ ١٥١)، فقال: «وإسناده صحيح؛ كما قال البوصيري».

وجملة القول: إن الحديث صحيح -دون ريب- بمجموع طرقه، وشاهده هذا، ويشهد له -أيضاً- في الجملة حديث أبي هريرة السابق، وحديث علي بن أبي طالب الآتي.

١١٣- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله)** - أخرجه الترمذي (٣/ ١٧٨/ ٨١٤ و٥/ ٢٥٦/ ٣٠٥٥)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ٣٩٦/ ٥١٧)، والبزار في «البحر الزخار» (٣/ ١٢٦-١٢٧/ ٩١٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤١٩/ ١٠١٤- آل عمران، و٤/ ١٢١٧)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٤/ ٢٤-٢٥/ ٧٤٩)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٣/ ٢٦٦٦) عن يزداد بن عبدالرحمن الكاتب، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (ق١٧٣/ ب) من طريق أحمد بن محمد القاضي؛ سبعتهم عن أبي سعيد الأشج -وهذا في «جزء من حديثه» (٤٦/ ٤)- به بسنده سواء. =

= وأخرجه ابن ماجه (٢/ ٩٦٣/ ٢٨٨٤): ثنا علي بن محمد الطَّنافسي، وأحمد (٢/ ٢٣٦-٢٣٧/ ٩٠٥) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٥/ ٧٢)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص١٤١-١٤٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٥٥٨-٥٥٩)-، وابن ماجه (٢/ ٩٦٣/ ٢٨٨٤)، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (ق١٧٣/ ب) عن محمد بن عبدالله بن نمير، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٤١٢/ ٥٤٢)، والبزار في «البحر الزخار» (٣/ ١٢٦-١٢٧/ ٩١٣)، والمحاملي في «الأمالي» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٣/ ٢٦٦٦)-؛ قالوا: ثنا محمد بن المثنى، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٣٦٨-٣٦٩/ ٧٧٢)، والمحاملي في «الأمالي» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٣/ ٢٦٦٦)-؛ قالا: ثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٣٣٨)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٦/ ٢٣٨٨) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي -المعروف بـ «سعدويه»-، والطبري في «جامع البيان» (٩/ ١٨): ثنا أبو كريب[أ]، والحاكم (٢/ ٢٩٣-٢٩٤) من طريق مخول بن إبراهيم النهدي؛ ثمانيتهم عن منصور بن وردان[ب] به.

قال الترمذي: «حديث علي حديث حسن غريب، واسم أبي البختري: سعيد بن أبي عمران، وهو سعيد بن فيروز».

وقد تعقبه الحافظ ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ١٠٦) بقوله: «وفيما قال نظر؛ لأن البخاري قال: لم يسمع أبو البختري من علي».

قلت: وهو كما قال؛ لكن يعكر على تعقب ابن كثير: ما نقله الحافظ ابن كثير نفسه في «تفسيره» (٣/ ٢٨٠)، تبعاً لشيخه المزي في «تحفة الأشراف» (٧/ ٣٧٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/ ٥٥٩) عن الترمذي نفسه أنه قال عقب روايته للحديث:

«غريب من هذا الوجه، وسمعت محمداً يقول: أبو البختري لم يدرك علياً».

وهذا الكلام ساقط برمته من «سنن الترمذي» المطبوع، وكذا من «تحفة الأحوذي»! وهو مهم غاية؛ فإنه يبرئ ساحة الإمام الترمذي -رحمه الله- مما تعقب عليه، والله أعلم.

وممن أعل الحديث بالانقطاع:

١- الحافظ البزار، فإنه قال عقبه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد تقدم ذكرنا في أبي البختري: أنه لم يسمع من علي». =

(أ) لكن لم يذكر مَنْ فوق علي بن عبد الأعلى، بل ذكره مقطوعاً.

(ب) تحرفت في «المستدرك» إلى زاذان، وفي «أسباب النزول» إلى: «منصور بن أبي زيد: أن الأزدي قال»! وكل ذلك خطأ؛ فليصحح.

وردان -أبو محمد الأسديُّ-: ثنا علي بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن أبي البَخْتَري، عن عليٍّ؛ قال: لَمَّا نزلت: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ قالوا: يا رسول اللَّه! أفي كلِّ عام؟ فسكت، قالوا: أفي كلِّ عام؟ قال: «لا، وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ؛ لَوَجَبَتْ»، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُم تَسُؤْكُم﴾ [المائدة: ١٠١].

وقال اللَّه -عز وجل-: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فبيَّن النبي ﷺ بسنَّته: أن فرض الحجِّ؛ هو: الإهلال، وفسَّر الإهلالَ ومواقيت الحج والعمرة جميعًا، وبيَّن ما يلبس المحرم مِمَّا لا يلبسه، وغير ذلك من أمور الحجِّ مِمَّا ليس بيانه في كتاب اللَّه؛ من ذلك:

١١٤- ما حدثنا عمرو بن زُرارة، وإسحاق بن إبراهيم؛ قالا: أنبأ حاتم

= ٢- الحافظ ابن حجر، فقد قال في «التلخيص الحبير» (٢/ ٤٢١): «وسنده منقطع».

وفي الحديث علّة أخرى؛ وهي ضعف عبد الأعلى بن عامر الثعلبي:

قال ابن دقيق العيد في «الإمام»؛ كما في «نصب الراية» (٣/ ٣): «قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: عبدالأعلى الثعلبي؛ ضعيف الحديث، وقال ابن معين وأبو حاتم: ليس بقوي، وقال أبو زُرْعة: ضعيف الحديث، ربما رفع الحديث وربما وقفه.

ولما ذكر الحاكم هذا الحديث في «مستدركه» ساكتاً عليه، تعقبه الذهبي بقوله: مُخَوّل: رافضي، وعبدالأعلى -وهو ابن عامر- ضعفه أحمد».

وجملة القول: إن الحديث ضعيف بالانقطاع، وضعف عبدالأعلى؛ لكن هو صحيح بما قبله؛ كما قال العقيلي عقبه: «وهذا يروى من غير هذا الوجه بأسانيد أصلح من هذا».

١١٤- **إسناده صحيح** - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»- وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٨٦-٨٩٢/ ١٢١٨) -ومن طريقه ابن حزم الأندلسي في «حجة الوداع» (١٥٥-١٥٦/ ٦٣)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٦٨-٣٦٩/ ٣٤٦٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣١٦-٣١٧/ ٢٨٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٦-٩)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٤٤)- به بسنده سواء.

وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٤٣٣-٤٣٨) من طريق عمرو بن زرارة به. =

= وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ص٣٧٧-٣٨١ و٤٢٢ و٤٢٧ -القسم المفقود) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٨٦-٨٩٢/ ١٢١٨)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٣/ ٦٦-٧٠/ ١١٣٣ -«منتخب»)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٢٥٣-٢٥٩/ ٣٩٤٤ -«إحسان»)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣١٦-٣١٨/ ٢٨٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٩٠-٩١)، و«السنن الصغرى» (٢/ ١٧٩/ ١٦٤٢ و١٨٦-١٨٩/ ١٦٧٥)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/ ٧٧/ ٢٩٧١)، و«دلائل النبوة» (٥/ ٤٣٣-٤٣٨)-، والدارمي في «مسنده» (٧/ ٥٤٩-٥٦٠/ ١٩٨١ و٥٦٠/ ١٩٨٢ -«فتح المنان»)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢٦٠/ ٧٠٨) عن إسماعيل بن أبان الورّاق ومحمد بن سعيد الأصبهاني، وهارون بن معروف، وأبو داود (٢/ ١٨٢-١٨٦/ ١٩٠٥ و٤/ ٣١/ ٣٩٦٩) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٦٨-٣٦٩/ ٣٤٦٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٦-٩)-، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ٩٢-٩٦/ ٤٦٩)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٦٨-٣٦٩/ ٣٤٦٢)، عن عبدالله بن محمد النفيلي، والترمذي (٣/ ٢١١/ ٨٥٦ و٥/ ٢١٠/ ٢٩٦٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٢٩-١٣٠/ ٣٩٢٢)، وابن أبي داود في «المصاحف» (١/ ٤٠٢-٤٠٣/ ٣٠١) من طرق عن يحيى بن آدم، والنسائي في «الكبرى» (٤/ ١٤١-١٤٢/ ٣٩٥٤) عن إبراهيم بن هارون، وأبو داود (٢/ ١٨٢-١٨٦/ ١٩٠٥) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٦٨-٣٦٩/ ٣٤٦٢)، والبيهقي (٥/ ٦-٩)-، وابن ماجه (٢/ ١٠٢٢-١٠٢٧/ ٣٠٧٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٢٥٣-٢٥٩/ ٣٩٤٤-«إحسان»)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٩٠-٩١)، و«السنن الصغرى» (٢/ ١٧٩/ ١٦٢٤ و١٨٦-١٨٨/ ١٦٧٥)، و«دلائل النبوة» (٥/ ٤٣٣-٤٣٨) عن هشام بن عمار، وأبو داود (٢/ ١٨٢-١٨٦/ ١٩٠٥) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٦٨-٣٦٩/ ٣٤٦٢)، والبيهقي (٥/ ٦-٩)- عن عثمان بن أبي شيبة وسليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، والبيهقي في «الدلائل» (٥/ ٤٣٣-٤٣٨) من طريق عبدالله بن عبدالوهاب الحجبي؛ كلهم عن حاتم بن إسماعيل به، وبعضهم رواه مطولاً وبعضهم مختصراً.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وتابع حاتم بن إسماعيل:

١- **يحيى بن سعيد القطان:** أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢/ ٣٢٥-٣٢٨/ ١٤٤٤٠)، و«مسائله - رواية عبدالله» (٢/ ٧٣٠-٧٣١/ ٩٧٧)، وأبو داود (٢/ ١٨٧/ ١٩٠٩ و٤/ ٣١/ ٣٩٦٩) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٤٣-٦٤٤)-، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ٨٩-٩١/ ٤٦٥)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٤/ ٢٦/ ٢٠٢٨ و٩٣-٩٥/ ٢١٢٦)، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٥٢٤)، والدوري في «جزء فيه قراءات النبي ﷺ»=

ابن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه؛ قال: أتينا جابر بن عبد اللَّه، فقلت: أخبرني عن حجَّة رسول اللَّه ﷺ، فقال: إنَّ رسول اللَّه ﷺ خرج وخرجنا معه، حتى أتى ذا الحليفة؛ فصلى رسول اللَّه ﷺ في المسجد، ثم ركب القصواء، حتى إذا استوت به ناقته على البيداء، قال: فنظرت إلى مد بصري من بين يديه، من راكب، وماش، وعن يمينه مثل ذلك، ومن خلفه مثل ذلك، ورسول اللَّه ﷺ بين أظهرنا، وعليه ينزل القرآن، وهو يعرف تأويلَه، وما عمل به من شيء؛ عملنا به، فأهلَّ بالتوحيد: «**لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لا شَرِيكَ لَكَ**».

واتَّفق أهلُ العلم من الصحابة -ومَن بعدهم- على أن فرض الحجِّ: الإهلال.

١١٥- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن

=(٧١/ ٢٠)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٤٤٩/ ٩٨٤)، وابن أبي داود في «المصاحف» (٢/ ٤٠٢-٤٠٣/ ٣٠١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢١١/ ٢٧٠٩) من طرق عنه، بعضهم مطولاً وبعضهم مختصرًا جداً.

٢- وهيب بن خالد: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٢٤٦-٢٤٩/ ١٧٧٣) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٤٢-٦٤٣)، والبيهقي (٣/ ٣١٥)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٤٤١-٤٤٢)-، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/ ٢٣-٢٦/ ٢٠٢٧) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٢٥٠-٢٥٢/ ٣٩٤٣- «إحسان»)-.

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

٣- إسماعيل بن جعفر المدني: وسيأتي تخريجه بعد أربعة أحاديث.

وللحديث طرق أخرى فصلتها في تحقيقي لكتاب «المصاحف» لابن أبي داود.

١١٥- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٣٥/ ١١٧٧/ ٢): ثنا يحيى ابن يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/ ٢٨١/ ٦٢٦) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٥٦٣/ ٢٦٨٦)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ١١/ ٢٨٢٧)-، والشافعي في «المسند» (١/ ٥٠٩/ ٧٨٥-ترتيبه)، و«الأم» (٢/ ١٤٧) -ومن=

=طريقه البيهقي في «المعرفة» (٤/ ١٠/ ٢٨٢٥)-، وأحمد (٨/ ١٣٦-١٣٧/ ٤٥٣٨)- وعنه أبو داود (٢/ ١٦٥/ ١٨٢٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٢٦٣/ ٢٦٨٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٣٣-١٣٤/ ١٢٦٣)-، والبخاري في «صحيحه» (١٠/ ٢٧٣/ ٥٨٠٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٤٩) عن علي بن المديني، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٣٥/ ١١٧٧/ ٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩/ ٣٠٣-٣٠٤/ ٥٤٢٥) -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج»- ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٤٩)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ٢٦٣/ ٢٦٨٦)-، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٤٦٤/ ٢٤٤١) عن أبي خيثمة -زهير بن حرب-، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٢/ ١٦٥/ ١٨٢٣)-، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ١٢٩)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٢٣/ ٣٦٣٣): ثنا محمد بن منصور المكي الجوّاز، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٣٥/ ١١٧٧/ ٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٩/ ٣٦٩/ ٥٤٨٨) -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج»- ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ٤٩)-، وأبو نعيم في «المستخرج» (٣/ ٢٦٣/ ٢٦٨٦)-؛ قالا: ثنا عمرو بن محمد الناقد، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢٠١/ ٢٦٨٥): ثنا سعيد بن عبدالرحمن الجمحي وعبدالجبار بن العلاء، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٤/ ٥٣/ ٧٦٤): ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ وعبدالله بن محمد الزهري، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٣٥)، و«مشكل الآثار» (١٤/ ٤٩/ ٥٤٣٩): ثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٩/ ٣٩٩/ ٥٥٣٣) -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج»- ومن طريقه البيهقي (٥/ ٤٩)-: ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، والمحاملي في «الأمالي» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٤٦٤/ ٢٤٤١)-: ثنا يوسف بن موسى القطان، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ٢٦٣/ ٢٦٨٦) من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، وإبراهيم بن بشار الرمادي، والدارقطني (٢/ ٤٦٤/ ٢٤٤١) من طريق عبدالرحمن بن بشر بن عبدالحكم؛ كلهم -وعدتهم ثمانية عشر شخصاً- عن سفيان بن عيينة به.

تنبيه لكل نبيه: فات المعلق على «مشكل الآثار» عزو هذا الحديث من هذه الطريق للبخاري ومسلم وأحمد وأبي داود، مع أنهم أخرجوه من الطريق ذاته!!

وتابع سفيان بن عيينة عليه:

١- إبراهيم بن سعد الزهري: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٥٧/ ١٨٤٢): ثنا أحمد ابن عبدالله بن يونس، وأبو الحسن -محمد بن عبدالسلام بن أبي السوّار- السراج في «جزء فيه نسخة إبراهيم بن سعد الزهري» (٨٧/ ١٨): ثنا عبدالله بن صالح المصري -كاتب الليث بن سعد-؛ كلاهما عن إبراهيم به.

٢- ابن أبي ذئب -محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة-: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ =

سالم، عن أبيه؛ قال: سُئل النبي ﷺ: ما يلبسُ المحرم مِنَ الثياب؟ فقال: **«لا يَلْبَسُ المُحْرِمُ القَمِيصَ، وَلا العِمَامَةَ، وَلا البُرْنُسَ، وَلا السَّرَاوِيلَ، وَلا ثَوبًا مَسَّهُ وَرْسٌ وَلا زَعْفَرَانٌ، وَلا الخُفَّيْنِ؛ إلاَّ أَنْ لا يَجِدَ النَّعْلَينِ، فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا[1] أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَينِ»**.

١١٦- حدثنا إسحاق: (قال)[2] أنبأ عبد الرزاق؛ (قال)[3]: أنبأ معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أنَّ رجلاً قال: يا رسول اللّه! ماذا يجتنب المحرمُ؟ قال: **«لا يَلْبَسُ القَمِيصَ، وَلا السَّرَاوِيلَ، وَلا العِمَامَةَ، وَلا البُرْنُسَ، وَلا ثَوبًا مَسَّهُ وَرْسٌ وَلا زَعْفَرَانٌ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَينِ؛ فَلْيَلْبَسِ الخُفَّينِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الكَعْبَينِ»**.

١١٧- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن

=٣٤٩/ ١٩١٥)، وأحمد (٩/ ١٩٣/ ٥٢٤٣): ثنا وكيع بن الجراح، والبخاري في «صحيحه» (١/ ٢٣١/ ١٣٤): ثنا آدم بن أبي إياس، و(١/ ٤٧٦/ ٣٦٦): ثنا عاصم بن علي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٣٥) من طريق خالد بن عبدالرحمن؛ خمستهم عن ابن أبي ذئب به.

٣- معمر بن راشد: وهو الحديث الآتي.

(١) في «م»: «يكون».

١١٦- **إسناده صحيح** - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» بسنده سواء.

وأخرجه أحمد (٨/ ٥٠٠/ ٤٨٩٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٦٣-١٦٤/ ٢٦٠١): ثنا محمد بن رافع النيسابوري، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ٥٩/ ٤١٦): ثنا محمد بن يحيى الذهلي؛ ثلاثتهم عن عبدالرزاق به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه كما تقدم (١١٥).

(٢ ، ٣) زيادة من المخطوط.

١١٧- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٣٨-٨٣٩/ ١١٨١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٩)، و«السنن الصغرى» (٢/ ١٤٣-١٤٤/ ١٤٩٦) من طريق يحيى بن محمد بن يحيى ومحمد بن عمرو الحرشي؛ ثلاثتهم عن يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٣٨٨/ ١٥٢٩)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٣٨-٨٣٩/ ١١٨١)، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ١٢٦)، و«السنن الكبرى» (٤/ ١٩/ ٣٦٢٤) -ومن=



طاووس، عن ابن عباس؛ قال: وقَّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة: ذا الحليفة،

=طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٥/ ١٤٠)، و«الاستذكار» (١١/ ٧٥/ ١٥٤٦٤)-؛ قالوا: ثنا قتيبة بن سعيد، والبخاري في «صحيحه» (٣/ ٣٨٧-٣٨٨/ ١٥٢٦) -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنة» (٧/ ٣٦/ ١٨٥٩)-، وإبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (١/ ٣١٧)، وابن المنذر في «الإقناع» (١/ ٢٠٣-٢٠٤/ ٧٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٩)، و«السنن الصغرى» (٢/ ١٤٣-١٤٤/ ١٤٩٦) -عن مسدد بن مسرهد -وهذا في «المسند» له-، والطيالسي في «مسنده» (٤/ ٣٣٥/ ٢٧٢٩)- ومن طريقه أبو عوانة الإسفراييني في «صحيحه» (٢/ ٤٢٨/ ٣٧٠٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ٢٦٧-٢٦٨/ ٢٦٩٧)-، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٥٨-١٥٩/ ٢٥٩٠): ثنا أحمد بن عَبدة الضبي، وأبو داود (٢/ ١٤٣/ ١٧٣٨) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١١/ ٧٥/ ١٥٤٦٣)، و«التمهيد» (١٥/ ١٣٩)-، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ٥٧-٥٨/ ٤١٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٢٨/ ٣٧٠٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ٢٦٧-٢٦٨/ ٢٦٩٧) عن سليمان بن حرب، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٣٨ - ٨٣٩/ ١١٨١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٩)، و«السنن الصغرى» (٢/ ١٤٣-١٤٤/ ١٤٩٦) عن أبي الربيع -سليمان بن داود- العتكي، وأحمد (٤/ ٣١-٣٢/ ٢١٢٨)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ٢٦٧-٢٦٨/ ٢٦٩٧)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٥/ ١٤٢)-؛ قالا: ثنا يزيد بن هارون، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٣٨-٨٣٩/ ١١٨١)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٤٧٤/ ٢٤٧٢) عن خلف بن هشام البزار، والحسن ابن سفيان الفسوي في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ٢٦٧-٢٦٨/ ٢٦٩٧)-: ثنا محمد بن عبيد بن حسان، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ١٢-١٣/ ١٠٨٨٦) من طريق أبي النعمان -محمد بن الفضل- السدوسي، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ٢٦٧-٢٦٨/ ٢٦٩٧) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحمانيّ، عن حماد بن زيد به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحيح».

وتابع حماد بن زيد: جعفر بن بُرْقان، عن عمرو بن دينار به.

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١١٨) من طريق كثير بن هشام، وأبو نعيم الأصبهاني في «تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين عاليًا» (٦٦/ ٤٠) من طريق أبي نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي؛ كلاهما عن جعفر به.

وانظر ما بعده.

ولأهل الشام: الجحفة، ولأهل نجد: قرن المنازل، ولأهل اليمن: يلملم، قال: **«فَهُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ، مِمَّنْ أَرَادَ الحَجَّ أَوِ العُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُم؛ فَمِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَاكَ فَكَذَاكَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهِلُّونَ مِنْهَا»**.

١١٨- حدثنا إبراهيم بن الحسن العلاف: ثنا حماد بن زيد: ثنا عمرو بن

١١٨- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو داود (٢/ ١٤٣/ ١٧٣٨): ثنا سليمان بن حرب، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ١٢٣-١٢٤)، و«السنن الكبرى» (٤/ ١٧-١٨/ ٣٦٢٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١١٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٢٨/ ٣٧٠٣)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٤٧٤/ ٢٤٧٣) من طريقين عن يحيى بن حسان التِّنِّيسيّ؛ كلاهما عن حماد بن زيد به بالإسناد الثاني.

وتابع حماد بن زيد عن عبدالله بن طاووس:

١- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي: أخرجه أحمد (٤/ ١٣٠/ ٢٢٧٢): ثنا عفان بن مسلم، والبخاري في «صحيحه» (٣/ ٣٨٨-٣٨٩/ ١٥٣٠)، والبزار في «البحر الزخار» (١١/ ١٥٨/ ٤٨٩٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٢٨/ ٣٧٠٣) عن معلى بن أسد، وابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٨٣٩/ ١١٨١/ ١٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ٢٦٨/ ٢٦٩٨)-: ثنا يحيى بن آدم، والدارمي في «مسنده» (٧/ ٤٥٥/ ١٩٢٠- «فتح المنان»)، والبخاري في «صحيحه» (٤/ ٥٩/ ١٨٤٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ١٨/ ١٠٩١١) عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، والبخاري في «صحيحه» (٣/ ٣٨٤/ ١٥٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٩) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ١٢٣-١٢٤)، و«الكبرى» (٤/ ١٧-١٨/ ٣٦٢٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١١٧)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٤٧٤/ ٢٤٧٣) من طريق يحيى بن حسان، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٤٢٨/ ٣٧٠٣) من طريق أحمد بن إسحاق، وأبو جعفر بن البختري الرزاز في «جزء فيه ثلاثة مجالس من الأمالي» (٢١٩-٢٢٠/ ٢ -رواية محمد بن مخلد البزار)- ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٣/ ١٥٨٥-١٥٨٧/ ٤٤٣) -من طريق يحيى بن إسحاق السيلحيني، وإسماعيل القاضي- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٩)-، وأبو يعلى الموصلي في «المسند» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٣/ ٢٦٨/ ٢٦٩٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ١٨/ ١٠٩١١) من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي؛ تسعتهم عن وهيب به.

قال ابن البخاري: «هذا حديث صحيح». =

دينار، عن طاووس، عن ابن عباس.

قال[١]: وحدثنا عبد الله بن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس بهذا الحديث.

وقال الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، فبيَّن رسول الله ﷺ بسنَّته عددَ الطواف وكيفيَّته.

١١٩- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ إسماعيل بن جعفر، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله: أنَّ رسول الله ﷺ خرج حتى[٢] أتى

= ٢- **معمر بن راشد:** أخرجه أحمد (٥/ ١٩١/ ٣٠٦٥): ثنا عبدالرزاق، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ١٢٥-١٢٦)، و«السنن الكبرى» (٤/ ١٨-١٩/ ٣٦٢٣)، وأحمد (٤/ ١٠٩/ ٢٢٤٠ و٥/ ٢٤٢/ ٣١٤٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٥٩/ ٢٥٩١) عن محمد بن جعفر -غندر-؛ كلاهما عن معمر به.

٣- **سفيان الثوري:** أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ١٨/ ١٠٩١٢): ثنا مطين، عن أبي كريب، عن معاوية بن هشام القصار، عن سفيان به.

قلت: وهذا سند حسن.

٤- **سفيان بن عيينة:** أخرجه الشافعي في «الأم» (٢/ ١٣٨)، و«المسند» (١/ ٤٩٦/ ٧٦١- ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٣/ ٥٣٤/ ٢٧٥٨)-: ثنا سفيان بن عيينة عن عبدالله بن طاوس به؛ لكن أرسله.

وقد تقدم موصولاً.

(١) يعني: حماد بن زيد.

١١٩- **إسناده صحيح** - أخرجه النسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٣٦)، و«الكبرى» (٤/ ١٣٦/ ٣٩٤١)، وابن خزيمة في «حديث علي بن حُجْر» (٣٩٣-٣٩٦/ ٣٣٩)- ومن طريقهما الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣١)-، والبغوي في «شرح السنة» (٧/ ١٣٣- ١٣٥/ ١٩١٨) عن علي بن حُجْر، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢٦٠-٢٦١/ ٧٠٩) عن يحيى بن أيوب، كلاهما عن إسماعيل بن جعفر به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في «صحيحه» من طرق أخرى عن جعفر به، وانظر الحديث المتقدم (رقم ١١٤).

(٢) في «م»: «حين»!

الكعبة، فطاف بها سبعًا؛ رمل منها ثلاثًا، ومشى أربعًا.

١٢٠- حدثنا أبو همام -الوليد بن شجاع بن الوليد-: حدثني عبد اللَّه ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب: أنَّ سالم بن عبد اللَّه أخبره، عن أبيه؛ قال: رأيت رسول اللَّه ﷺ -حين يقدم مكة- إذا استلم الرُّكن الأسودَ، أوَّل ما يطوف حين يقدم، يَخُبُّ[1] ثلاثةَ أطواف من السَّبع.

١٢١- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني الليث: حدثني

١٢٠- إسناده صحيح - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٤٧٠/ ١٦٠٣): ثنا أصبغ ابن الفَرَج بن سعيد الأموي، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٢٠-٩٢١/ ١٢٦١/ ٢٣٢)، والحسن بن سفيان في «مسنده» -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٧٣)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣٥٢/ ٢٩١٢)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» من طريق محمد بن الحسن بن قتيبة؛ ثلاثتهم قالوا: حرملة بن يحيى التجيبي، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٢٠-٩٢١/ ١٢٦١/ ٢٣٢)، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٢٩-٢٣٠)، و«السنن الكبرى» (٤/ ١٣٠-١٣١/ ٣٩٢٥)، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي (٥/ ٧٣)- عن أبي الطاهر -أحمد بن عمرو- ابن السرح، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٥٣/ ٣٣٩٩) من طريق الحميدي -عبدالله بن الزبير ابن عيسى-، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٢١٢/ ٢٧١٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٣٥٢-٣٥٣/ ٣٣٩٨)؛ قالا: ثنا يونس بن عبدالأعلى، وابن خزيمة (٤/ ٢١٢/ ٢٧١٠): ثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي؛ ستتهم عن عبدالله بن وهب به.

(١) بفتح أوله، وضم الخاء المعجمة، بعدها موحدة؛ أي: يسرع في مشيه، وهو والرمل بمعنى واحد: وهو إسراع المشي مع تقارب الخطا، ويثب وثوباً.

١٢١- إسناده صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، وأبو صالح -عبدالله بن صالح- المصري وإن كان فيه ضعف مشهور؛ إلا أن الراوي عنه هنا هو الإمام الذهلي، وهو من كبار الحذاق الذين تقبل روايته من طريقهم، ومع ذلك توبع:

فقد أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٥٣٩/ ١٦٩١) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٢٤-١٢٥/ ١٢٣٠)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٠٩ و١٠٢٥)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٣/ ٣٢٧/ ٢٨٥١)، والبيهقي في «السنن=

عُقَيل، عن ابن شهاب؛ قال: أخبرني سالم بن عبد اللَّه: أن عبد اللَّه بن عمر قال: طاف رسول اللَّه ﷺ حين قدم مكة، فاستلم الرُّكنَ أوَّل شيء، ثم خبَّ ثلاثة أطواف من السبع، ومشى أربعة أطواف، ثم ركع حين[1] قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين، ثم سلَّم.

١٢٢- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق: سمعت ابن جريج يحدث

=الكبرى» (٥/ ١٧)، و«معرفة السنن والآثار» (٣/ ٥٢٦/ ٢٧٤١)، وأبو الحسن مكي بن أبي طالب في «جزء من حديثه» (٤٤١ - ٤٤٢/ ٩) عن يحيى بن عبدالله بن بكير، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٠١/ ١٢٢٧)، وأبو داود (٢/ ١٦٠-١٦١/ ١٨٠٥)، والبيهقي (٥/ ١٧) من طريق شعيب بن الليث بن سعد، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ١٥١-١٥٢)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٤٥-٤٦/ ٣٦٩٨) من طريق حجين بن المثنى، وأحمد (١٠/ ٣٦٤-٣٦٥/ ٦٢٤٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٢٩٩-٣٠٠/ ٣١٩٥ و٣٢٢-٣٢٣/ ٣٢٩٦) عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور؛ أربعتهم عن الليث بن سعد به.

(١) في «م»: «حتى» !

١٢٢- **إسناده ضعيف (وقد صحَّ موصولاً)** - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٠٧/ ٢٧٧ -القسم المفقود): ثنا وكيع بن الجراح، والشافعي في «مسنده» (١/ ٥٥١/ ٨٨٥ - ترتيبه)، و«الأم» (٢/ ١٧٤) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٦٣/ ٢٩٤٢ و٢٩٤٣)-: ثنا سعيد بن سالم؛ كلاهما عن ابن جريج به.

وتابعهم الإمام الثوري؛ أخرجه المصنف عقبه.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، وقد صح موصولاً: فقد أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣/ ٢٠٣/ ٢٥٥٨/ ٢) -وعنه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٤/ ٣٧٤/ ٢٤٩٢)-، وأحمد (٣/ ٤٣٥/ ١٩٧٢)؛ قالا: ثنا أبو معاوية، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-؛ قال: رمل رسول الله ﷺ في حجته وفي عُمَرِه كلِّها، وأبو بكر وعمر وعثمان والخلفاء بعد.

قلت: وهذا متصل صحيح الإسناد.

قال البوصيري: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة بسند رجاله ثقات».

تنبيه: روى ابن أبي شيبة هذا الطريق الموصول في «المصنف» (٤٠٧/ ٢٧٧) عن أبي معاوية؛ لكن وقع في «مطبوعه» مرسلاً بإسقاط (ابن عباس)، ولا أخاله إلا وهم من الناسخ أو الطابع -والله أعلم-؛ إذ إن هذا القسم مليء جداً بالتصحيفات والأخطاء والسقط.

الثوري؛ قال: سمعت عطاء يقول: «**إنَّ النَّبيَّ ﷺ رَمَلَ ثَلاثَةَ أَطْوَافٍ خبًّا، لَيْسَ بَيْنَهُنَّ مَشْيٌ، وَمَشَى أَرْبَعَةً**»، ثم رمل أبو بكر وعمر وعثمان والخلفاء جرًّا.

١٢٣- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الرحمن: ثنا سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء؛ قال: قد رمل النبي ﷺ الثلاثة الأُوَل، ومشى الأربع، وأبو بكر وعمر والخلفاء.

وافترض اللَّه الجهاد في كتابه، فقال: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُم وَأَنْفُسِكُم فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٤١]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤمِنِينَ أَنْفُسَهُم وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالقُرْآن...﴾ الآية [التوبة: ١١١]، وقال: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ. إِلاَّ تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٨-٣٩] مع آيات كثيرة توجب الجهاد وتأمر به، فكان اللازم على ظاهر هذه الآيات وعمومها: أن يكون فرض الجهاد لازمًا لكلِّ مسلم في خاصٍّ نفسه إذا أطاق ذلك؛ إلاَّ أن يدلَّ الكتابُ، أو السُّنة، أو الإجماع، على أن ذلك على خاصٍّ دون عامٍّ، فوجدنا الكتاب والسُّنة قد دلاَّ على أن الجهاد غيرُ مفروض على كلِّ مسلم في خاصٍّ نفسه، فقال: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، فدلَّ ذلك على أنَّ فرض الجهاد إنَّما هو على أن ينفر مَنْ فيه الكفاية، فإذا نفر من فيه الكفاية؛ سقط المأثم عنهم جميعًا، وإن لم ينفر من فيه الكفاية؛ أثموا معًا؛ لقوله: ﴿إِلاَّ تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٩].

١٢٣- **حديث صحيح** - انظر ما قبله.

قال بعض أهل العلم: يعني: إنَّكم إن تركتم النفير كلَّكم؛ عَذَّبْتُكم.

سمعت الربيع بن سليمان يحكي عن الشافعيِّ، قال: قال اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيكُمُ القِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦] مع ما أوجب من القتال في غير آية، قال: فكان فرض الجهاد محتملاً لأنْ يكون كفرض الصلاة وغيره عامًّا، ومحتملاً لأن يكون على غير العموم، فدل كتاب اللَّه وسُنَّة نبيه ﷺ على أن فرض الجهاد إنما هو: على أن يقوم به من فيه كفاية للقيام به، حتى يجتمع أمران:

أحدهما: أن يكون بإزاء العدو والخوف على المسلمين من يمنعه.

والآخر: أن يجاهد مِنَ المسلمين مَنْ في جهاده كفاية؛ حتى يُسلم أهل الأوثان، أو يعطي أهل الكتاب الجزية.

فإذا قام بهذا من المسلمين مَنْ فيه كفاية له؛ خرج المتخلف منهم من المأثم، وكان الفضل للذين وُلُّوا الجهاد على المتخلفين عنه، قال اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾ إلى قوله: ﴿وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥].

قال الشافعي: فبيَّن إذ وعد اللَّه القاعدين -غير أولي الضرر- الحسنى: أنهم لا يأثمون بالتخلف، ويوعدون بالحسنى في التخلف، بل وعدهم بما وسع لهم من التخلف الحسنى؛ إذا كانوا مؤمنين لم يتخلفوا شكًّا، ولا سوء نيَّة، وإن تركوا الفضل في الغزو.

قال الشافعي: ولم يغز رسول اللَّه ﷺ غزاة عَلِمْتُها إلاَّ تخلف عنه فيها بشر؛ فغزا بدرًا، وتخلف عنه رجال معروفون، وكذلك تخلف عنه عام الفتح وغيره من غزواته.

وقال في غزاة تبوك، وفي تجهيزه في الجمع للروم: «**لِيَخْرُجَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ**

رَجُلٌ، فَيَخْلِفَ البَاقِي الغَازِي فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ»[١].

قال الشافعي: ففرض الجهاد -على ما وصفت- يُخرِجُ المُتخلِّف من المأثم القائم فيه بالكفاية، ويأثمون معًا إذا تَخلَّفوا[٢].

قال أبو عبد اللَّه: فهذه الفرائض كلُّها متفقة في أنها مفروضة، ومختلفة في الخصوص، والعموم، والعدة، والأوقات، والحدود، بيَّن ذلك رسول اللَّه ﷺ بسُنَّته، فأخبر: أن الصلاة تجب في اليوم والليلة خمس مرار في خمسة أوقات، وأنَّ الزكاة تجب في كل عام مرَّة -على ما فسرنا-، وأنَّ الحج لا يجب في العمر إلاَّ مرة واحدة.

وقال اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿كُتِبَ عَلَيكُمُ القِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، كما قال: ﴿كُتِبَ عَلَيكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وكما قال: ﴿إِنَّ الصَّلاةَ كَانَتْ عَلَى المُؤمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فكما دلَّت السُّنة على أن هذه الفرائض إنما تجب على بعض الناس دون بعض -على ما حكينا وفسرنا-؛ فكذلك دلَّت -أيضًا- على أن الجهاد يجب على بعضٍ دون بعض، فبينت: أنَّ الجهاد لا يجب إلاَّ على الأحرار من الرجال البالغين، دون النساء والصبيان.

١٢٤- حدثنا وهب بن بقية: أنبأ خالد بن عبد اللَّه، عن حبيب بن أبي

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ٢/ ١٦١/ ٢٣٢٦) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٥٠٧/ ١٨٩٦/ ١٣٨)، وأبو داود (٣/ ١٢/ ٢٥١٠) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٤٨)- من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- بنحوه.

(٢) «الأم» (٤/ ١٦٧) -ونقله عنه بحروفه: البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٥١٦-٥١٧)-.

وانظر -لزامًا-: «الرسالة» (ص ٣٦١-٣٦٧).

١٢٤- **إسناده صحيح** - أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج»- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢١)-: ثنا محمود الواسطي والحسن بن سفيان؛ قالا: ثنا وهب به. =

= وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٦/ ٤/ ٢٧٨٤) - ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنة» (٧/ ١٧/ ١٨٤٨)-، وابن منده في «الإيمان» (١/ ٣٩١/ ٢٢٩)-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٨/ ١٦٦/ ٤٧١٧): ثنا عبدالأعلى بن حماد النرسي، والبخاري في «صحيحه» (٣/ ٣٨١/ ١٥٢٠): ثنا عبدالرحمن بن المبارك العيشي؛ ثلاثتهم عن خالد بن عبدالله الواسطي الطحان به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

وتابع خالداً الواسطيَّ:

١- **عبدالواحد بن زياد:** أخرجه أحمد (٤١/ ٤٥-٤٦/ ٢٤٤٩٧)، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٧٢/ ١٨٦١)، والبيهقي (٤/ ٣٢٦)-؛ قالا: حدثنا عبدالواحد به.

٢- **سفيان الثوري:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦/ ٧٥-٧٦/ ٢٨٧٦)، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «تغليق التعليق» (٣/ ٤٤١)، و«فتح الباري» (٦/ ٧٦) من طريق هنّاد بن السري، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «تغليق التعليق» (٣/ ٤٤١) من طريق محمد بن عبدالرحيم بن أبي زهير البغدادي -المعروف بـ(صاعقة)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣٢٦) من طريق أحمد بن سعيد الجمال، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢١)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٦١/ ٣٤٥١) من طريق إبراهيم بن إسحاق القاضي؛ خمستهم عن قبيصة بن عقبة، عن الثوري به.

٣- **أبو عوانة -الوضاح بن عبدالله- اليشكري:** أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (٤/ ٧٤) من طريق أبي كامل الجحدري -فضيل بن حسين-، عن أبي عوانة به.

٤- **جرير بن عبدالحميد:** أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٤٤٦/ ١٠١٤) - وعنه النسائي في «المجتبى» (٥/ ١١٤)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٨/ ٣٥٩٤) -ومن طريقه ابن منده في «الإيمان» (١/ ٣٩١/ ٢٢٩)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٢٦٠-٢٦١/ ٥٦٠٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ١٥/ ٣٧٠٢-«إحسان») من طريقين عن عثمان بن أبي شيبة؛ كلاهما (إسحاق وعثمان) عن جرير به.

٥ و٦- **زائدة بن قدامة، وأبو بكر بن عياش:** أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٤/ ٧٤).

٧- **يزيد بن عطاء اليشكري** -ليّن الحديث-: أخرجه أحمد (٤٠/ ٤٨٣-٤٨٤/ ٢٤٤٢٢): ثنا حسين بن محمد المؤدب، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٢٦١-٢٦٢/ ٥٦٠٩) من =

=طريق أسد بن موسى؛ كلاهما عن يزيد به.

٨- **محمد بن فضيل**، ولفظه: يا رسول الله! على النساء جهاد؟ قال: «**نعم؛ جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة**».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٦-٧٧/ ٤٧ -القسم المفقود) -وعنه ابن ماجه (٢/ ٩٦٨/ ٢٩٠١)-، وأحمد (٤٢/ ١٩٨/ ٢٥٣٢٢)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٣٧٦-٣٧٧/ ٧٩٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٣٥٩/ ٣٠٧٤)؛ قالا: ثنا علي بن المنذر، وابن أبي داود في «المصاحف» (١/ ٤١٣/ ٣١٩): ثنا علي بن حرب الطائي، والفاكهي في «أخبار مكة» (١/ ٣٧٦-٣٧٧/ ٧٩٢): ثنا عبدالله بن هاشم الطوسي، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٨/ ٢٦٧٩) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٢٣/ ١٢٢٥)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٢٨-٢٩) -من طريق محمد بن الحجاج الضبي؛ ستتهم عن محمد بن فضيل به.

قال الحافظ: «هذا حديث حسن من هذا الوجه بهذا اللفظ».

وقال في «بلوغ المرام» (١/ ٤٤٦/ ٧٣٦): «رواه أحمد وابن ماجه؛ وإسناده صحيح، وأصله في «الصحيح»».

وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٢/ ٣٣٥/ ٢٤٩٩)، و«تحفة المحتاج» (٢/ ١٢٦/ ١٠٤٢): «رواه ابن ماجه والبيهقي بإسناد على شرط الصحيح».

وقال في «البدر المنير» (٩/ ٣٦-٣٧): «هذا الحديث صحيح، أخرجه ابن ماجه والبيهقي في «سننهما» باللفظ المذكور بإسناد صحيح.

قال النووي في «شرح المهذب» [(٧/ ٤)]: «وإسناد ابن ماجه على شرط الشيخين»، وهو كما قال، وقال المنذري: «إسناده حسن»، وقال الشيخ تقي الدين في «الإمام»: «مِنْ محمد بن فضيل -راويه- إلى عائشة كلهم من رجال الصحيح»».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٤/ ١٥١/ ٩٨١): «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين».

وللحديث بهذا اللفظ طريق آخر: أخرجها أحمد (٤١/ ١٠/ ٢٤٤٦٣)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٣٨/ ٢٦٧٨)، والبيهقي (٤/ ٣٥٠) من طريق أبي داود الطيالسي ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي؛ كلاهما عن حميد بن مهران الكندي: ثنا محمد بن سيرين، عن عمران بن حطان، عن عائشة به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية. =

= وقد أُعِلَّ الحديث بما بان وهنه ووهمه، وعرف سقمه.

قال الإمام ابن دقيق العيد في «الإمام»؛ كما في «البدر المنير» (٩/ ٣٧): «وهذه الطريق معلولة بأن عمران لم يسمع من عائشة؛ كما قال صاحب «الاستذكار»».

وبعمران نفسه؛ قال الدارقطني في «علل الصحيحين» [«التتبع» (ص٢٥٩)]: «أخرج البخاري حديث عمران بن حطان عن ابن عمر عن عمر في لبس الحرير، وعمران: متروك؛ لسوء اعتقاده، وخبث رأيه»».

وممن أعله -أيضاً-: ابن التركماني الحنفي في «الجوهر النقي»، فقال (٤/ ٣٥٠-٣٥١):

«قلت: قد قال الدارقطني في «علل الصحيحين»: أخرج البخاري حديث عمران بن حطان عن ابن عمر عن عمر في لبس الحرير، وعمران: متروك؛ لسوء اعتقاده، وخبث رأيه. وفي «الاستذكار»: لم يسمع عمران من عائشة».

قلت: كذا قالا -غفر الله لهما-، وقد وهما من ناحيتين:

الأولى: أن عمران -هذا- ثقة من رجال البخاري، ولم يتكلم أحد في حفظه، وإنما تكلموا فيه بسبب رأي الخوارج، والعبرة بحفظ الراوي وضبطه، خصوصًا وأن هذا الحديث لا يؤيد بدعته، وليس فيه نصرة لمذهبه، زد على ذلك أنه متابع عليه من قبل عائشة بنت طلحة، فلا يضر التخريج عمن هذا سبيله، لا سيما في المتابعات والشواهد.

الثانية: أن احتجاج ابن دقيق العيد وابن التركماني -غفر الله لهما- بقول ابن عبدالبر مردود بالرواية التي ذكراها؛ فإن في أول حديث عمر -رضي الله عنه- الذي ذكره الدارقطني في لبس الحرير ما يستأصل شأفة هذا الزعم، فقد أخرج البخاري هذا الحديث في كتاب اللباس (١٠/ ٢٨٥/ ٥٨٣٥) من طريق يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطان؛ قال: سألت عائشة عن الحرير، فقالت: ائت ابن عباس فسله، قال: فسألته، فقال: سلِ ابنَ عمَر، قال: فسألت ابن عمر؛ فقال: أخبرني عمر بن الخطاب (فذكره).

فلم كتم ابن دقيق العيد وابن التركماني -عفا الله عنهما- هذا التصريح الصريح بسماعه من عائشة، وهو ماثل بين عينيهما، ويعزوان لهذا السند بعينه؟! ليس إلا التقليد الأعمى، عافانا الله وجميع المسلمين منه.

وقد أخرج البخاري حديثاً آخر في الكتاب المذكور نفسه (١٠/ ٣٨٥/ ٥٩٥٢) عن عمران ابن حطان: أن عائشة حدثته: أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه.

قال الحافظ ابن حجر: «وفي قوله: «إن عائشة حدثته» ردٌّ على ابن عبدالبر في قوله: إن عمران لم يسمع من عائشة». =

عمرة، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة -أم المؤمنين- رضي اللّه عنها-؛ قالت: قلت: يا رسول اللّه! نرى الجهاد أفضلَ الأعمال؛ أفلا نجاهد معك؟ فقال: «**لا؛ لَكِنْ أَفْضَلَ الجِهَادِ: حَجٌّ مَبْرُورٌ**». وكانت عائشة خالتَها.

= فتأمل عزيزي القارئ، وكن من المنصفين المعظمين لسُنَّة النبي ﷺ.

هذا؛ وقد تابع حبيب بن أبي عمرة: معاوية بن إسحاق بن طلحة -وهو صدوق ربما وهم؛ كما في «التقريب»-:

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦/ ٧٥/ ٢٨٧٥)، والبيهقي (٩/ ٢١) عن محمد بن كثير العبدي، وعبدالرزاق في «المصنف» (٥/ ٨/ ٨٨١١) -وعنه أحمد (٤٢/ ٢٠١/ ٢٥٣٢٨)-، والبخاري في «صحيحه» (٦/ ٧٥/ ٢٨٧٦)، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (٦/ ٧٦)، والثقفي في «الثقفيات» -ومن طريقه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٨٧-٣٨٨)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٣٢٦ و٩/ ٢١)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٦١/ ٣٤٥٠) عن قبيصة بن عقبة، وأحمد (٤٢/ ١٩٩/ ٢٥٣٢٥): ثنا أبو أحمد الزبيري، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٠/ ٧١): ثنا محمد بن عمر الواقدي، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٤٤٧/ ١٠١٥)، وأحمد (٤٠/ ٤٤٦/ ٢٤٣٨٣)، والبخاري في «صحيحه» -معلقاً- (٦/ ٧٥) عن عبدالله بن الوليد العدني، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٢٥٩-٢٦٠/ ٥٦٠٦) من طريق زيد بن أبي الزرقاء، و (١٤/ ٢٦٠/ ٥٦٠٧) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٢/ ١٣٨/ ١٤٧٤) من طريق محمد بن يوسف الفريابي؛ تسعتهم عن سفيان الثوري -وهذا في «جامعه -رواية عبدالله بن الوليد العدني»؛ كما في «تغليق التعليق» (٣/ ٤٤١)، و«فتح الباري» (٦/ ٧٦)-: ثنا معاوية بن إسحاق به.

وتابع الثوري عليه:

١- **شريك بن عبدالله القاضي** -وهو ضعيف-: أخرجه أحمد (٤٠/ ٤٥٨/ ٢٤٣٩٣): ثنا أسود بن عامر -شاذان-، عن شريك به.

٢- **عَبيدة**[1] **بن أبي رائطة** -وهو ثقة-: أخرجه أحمد (٤١/ ٣٨٠/ ٢٤٨٨٨): ثنا عفان بن مسلم الصفّار، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٢٥٩/ ٥٦٠٥) من طريق عبدالله بن رجاء؛ كلاهما عن عبيدة به.

....

(١) بفتح أوله.

١٢٥- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ روح بن المسيب الكلبي، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك -رضي اللَّه عنه-؛ قال: جئن النساء إلى رسول

١٢٥- **إسناده ضعيف** - أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١١/ ١٧٦-١٧٧/ ٨٣٦٨) من طريق إبراهيم بن علي، عن يحيى بن يحيى التميمي به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المسند»؛ كما في «المطالب العالية» (٢/ ١٨٩/ ١٦٦٤/ ١-ط دار الوطن، أو ٨/ ٢٩٧/ ١٦٥٠/ ١- ط دار العاصمة)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ١٢٣/ ٣٢٧٥/ ١): ثنا يزيد بن هارون، وأبو يعلى في «مسنده» (٦/ ١٤٠/ ٣٤١٥)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٧٠) -ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٦٣١/ ١٠٤١) -عن إسحاق بن أبي إسرائيل، والبزار في «مسنده» (٢/ ١٨٢/ ١٤٧٥-«كشف»): ثنا حميد بن مسعدة، وأبو يعلى في «مسنده» (٦/ ١٤١-١٤٢/ ٣٤١٦): ثنا محمد بن بحر، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٣٦١/ ٤٥٢) من طريق عبدالأعلى بن حماد النرسي، وأبو يعلى في «مسنده» (٦/ ١٤١-١٤٢/ ٣٤١٦) -وعنه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٠٠٣)-، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ١٦٢-١٦٣/ ٢٨٠٧) عن نصر بن علي الجهضمي، وعلي بن عمر الحربي السُّكَّري في «الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي» (٣٤٧/ ٧٥) من طريق أحمد بن عبدة الضبي؛ سبعتهم عن روح بن المسيب به.

قال البزار: «لا نعلم رواه عن ثابت إلا روح، وهو بصري مشهور».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح؛ قال ابن حبان: روح يروي عن الثقات الموضوعات التي لا يحل الرواية عنه».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٣٠٤): «رواه أبو يعلى والبزار، وفيه روح بن المسيب؛ وثقه ابن معين والبزار، وضعفه ابن حبان وابن عدي».

وقال البوصيري -عقبه-: «هذا إسناد فيه مقال؛ روح بن المسيب الكلبي: قال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، وقال ابن معين: صويلح، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات ولا تحل الرواية عنه، وقال أبو حاتم: هو صالح، ليس بالقوي. وباقي رجال الإسناد ثقات» ا.هـ.

وقال في «إتحاف الخيرة المهرة» (٥/ ١٤٩/ ٣٩١٩ -مختصرة): «رواه أبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلي، ومدار إسناديهما على روح بن المسيب الكلبي؛ وهو ضعيف».

قلت: وهو كما قال، وبه أعله شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الضعيفة» (٦/ ٢٦٦/ ٢٧٤٤).

الله ﷺ، فقلن: يا رسول الله! ذهب الرجال بالفضل؛ بالجهاد في سبيل الله، أفما لنا عملٌ ندرك به عملَ المجاهدين في سبيل الله؟ فقال رسول الله ﷺ: **«مِهْنَةُ إِحْدَاكُنَّ فِي بَيْتِهَا تُدْرِكُ بِهِ عَمَلَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»**.

ولم يختلف أهل العلم في أن رسول الله ﷺ لم يفرض الجهاد على النساء، ولا على العبيد، ولا على من لم يبلغ من الأحرار.

١٢٦- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد بن جعفر: ثنا شعبة، عن أبي

١٢٦- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٣/ ٢٦٨/ ١٧٢٤): ثنا محمد بن بشار -بندار- به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٧/ ٢٩٠/ ٣٩٥٥): ثنا إبراهيم بن مسلم الفراهيدي، وإسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «فتح الباري» (٧/ ٢٩١)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢٨٥)، والبخاري في «صحيحه» (٧/ ٢٩٠/ ٣٩٥٦) عن وهب بن جرير بن حازم، والطيالسي في «مسنده» (٢/ ٩١/ ٧٥٤) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ٣٨٤/ ١١٦٠)-، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٢)[1]-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢٣/ ١١٦٥) عن عمرو بن مرزوق؛ أربعتهم عن شعبة به.

وتابع شعبة:

١- **سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري:** أخرجه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٢٥١/ ١٥٦) من طريق يحيى بن سعيد القطان، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢٣/ ١١٦٧) من طريق عبدالرحمن بن مهدي؛ كلاهما عن سفيان به.

٢- **سليمان بن مهران الأعمش:** أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢٨٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢٣-٢٤/ ١١٦٨) -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ٣٨٥/ ١١٦٢) -عن عبدالله بن نمير، عن الأعمش به.

٣- **أبو خيثمة -زهير بن معاوية- الجعفي:** أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٩٥/ ٦١٣): ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة»=

(١) وقد سقط معظم إسناده من «المطبوع»!

إسحاق؛ أنه سمع البراء بن عازب يقول: استُصغرت أنا وابن عمر، قال: وكان المهاجرون نيِّفًا على الستين، وكان الأنصار نيِّفًا على المئتين وأربعين.

١٢٧- حدثنا محمد بن الجنيد: ثنا أبو سلمة الخزاعي: ثنا عثمان بن

= (١/ ٢٥٢)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢٨٦) عن الحسن بن موسى الأشيب؛ كلاهما عن زهير به.

قلت: وزهير -هذا- ثقة ثبت؛ لكن سماعه من أبي إسحاق السبيعي بأخرة.

٤- **مطرف**[1] **بن طريف**: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٥٤٠/ ٥٥٤٧ و١٣/ ٤٩/ ١٥٧٢٠ و١٤/ ٣٧٧/ ١٨٥٥٤) -وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ١٣٠/ ٢١٠٧)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٤٧٢/ ١٤٣٠) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٦٦)-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٣/ ٢٥٠/ ١٦٩٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢٣/ ١١٦٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ٣٨٤-٣٨٥/ ١١٦١)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢١٩) من طريق يوسف بن عدي؛ كلاهما عن عبدالله بن إدريس، عن مطرف به.

قلت: ومطرف -هذا- ثقة؛ لكن لم يذكروه ضمن من روى عن أبي إسحاق قبل الاختلاط.

٥- **شريك بن عبدالله القاضي**: أخرجه أحمد (٣٠/ ٥٩٢-٥٩٣/ ١٨٦٣٣) -ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٢٠٥)-، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢٨٥)، والروياني في «مسنده» (١/ ٢١٤/ ٢٩٦) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٦٦-٦٧) -عن يزيد بن هارون، عن شريك به.

قلت: وشريك -هذا- ضعيف، وسماعه من أبي إسحاق قديم، قبل اختلاطه.

١٢٧- **إسناده ضعيف** - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ١٦٤/ ٤٩٦٢ و٢٢٤/ ٥١٥٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١١٨٠/ ٢٩٩٣) عن مطين -محمد بن عبدالله الحضرمي-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٢) من طريق الحسن بن محمد ابن زياد القباني، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١١٨٠/ ٢٩٩٣) من طريق محمد بن إسحاق الثقفي؛ ثلاثتهم عن محمد بن أبي عتاب -أبي بكر الأعين-، عن أبي سلمة -منصور بن سلمة- الخزاعي به. =

....

(١) بضم أوله، وفتح ثانيه، وتشديد الراء المكسورة.

عبدالله بن زيد بن جارية الأنصاري، عن عمر بن زيد بن جارية؛ قال: حدثني أبي -زيد بن جارية-: أن رسول الله ﷺ استصغر ناسًا يومَ أحد؛ منهم: زيد ابن جارية -يعني: نفسه-، والبراء بن عازب، وزيد بن أرقم، وسعد بن خيثمة[1]، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر.

١٢٨- حدثني أبو بكر -أحمد بن منصور- الرمادي: ثنا يعقوب بن

= قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ١٠٨): «وفيه من لم أعرفه».

قلت: لعله يشير إلى عمر بن زيد بن جارية وعثمان بن عبدالله؛ فإني لم أجد لهما ترجمة.

(١) في «م»: «حبيبة».

وفي نسخة: «حثمة»، وكلاهما خطأ.

١٢٨- **إسناده ضعيف (وشطره الأخير** -أعني: قول سعد بن أبي وقاص- **صحيح بطرقه الأخرى)** - أخرجه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٦/ ٩١٤) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٢٠٣-٢٠٤)-: ثنا أحمد بن منصور الرمادي به.

وأخرجه الطبري -ومن طريقه الحاكم (٣/ ١٨٨)-: ثنا محمد بن عبدالله بن سعيد الواسطي، عن يعقوب بن محمد الزهري به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»!

ورده الإمام الذهبي بقوله: «قلت: فيه يعقوب بن محمد الزهري؛ وهو واه، ضعفوه».

ورده -أيضاً- الإمام ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٣٥): «وفي تصحيحه له نظر؛ فإن في إسناده يعقوب بن محمد الزهري؛ وهو واه».

قلت: وهو كما قالا، وفي «التقريب»: «صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء».

وشيخه عبدالعزيز بن عمران: متروك، احترقت كتبه، فحدث من حفظه؛ فاشتد غلطه؛ كما في «التقريب».

لكن تابعه: إسحاق بن جعفر بن محمد العلوي -وهو صدوق، حسن الحديث-؛ فبرئت ذمته.

وخالف يعقوب الزهري: إبراهيم بن المنذر الحزامي -وهو صدوق-؛ فرواه عن إسحاق ابن جعفر، عن عبدالله بن جعفر، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أبيه، عن سعد به مقتصراً على شطره الأخير. =

= فجعل شيخ إسماعيل والده، وليس عامر بن سعد.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٩/ ٦٦/ ٩١٣٩): ثنا مسعدة بن سعد، عن إبراهيم به.

قلت: لكن شيخ الطبراني -هذا- لم أجد له ترجمة بعد طول بحث.

وقد توبع إسحاق بن جعفر؛ تابعه: أبو سعيد مولى الأشج -عبدالرحمن بن عبدالله-، عن عبدالله بن جعفر به مقتصراً على شطره الأخير -قول سعد-.

أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٢/ ٧٥١/ ١٣١٠): ثنا أبو سعيد به.

قلت: وهذا سند حسن؛ رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير عبدالله بن جعفر، وهو ليس به بأس؛ كما في «التقريب».

وهذه الطريق هي أقوى طرق الحديث.

وتابعه أيضاً:

١- **إسحاق بن محمد الفروي:** أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٣/ ٣١٢/ ١١٠٤ و٣١٣/ ١١٠٦): ثنا محمد بن عيسى التميمي وعبدالله بن شبيب، كلاهما عن إسحاق به.

قلت: وإسحاق -هذا- صدوق، كف؛ فساء حفظه، وفي الطريق إليه عبدالله بن شبيب؛ وهو واه، ومحمد بن عيسى لم أجد له ترجمة!

٢- **يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني:** أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٤/ ٢٠٨٤/ ٥٢٤٤): ثنا الطلحي، عن أبي حصين، عن يحيى به.

قلت: لكن يحيى -هذا- متهم بسرقة الحديث! فلا يفرح به.

٣- **عبدالعزيز بن عبدالله الأويسي:** أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٣٢).

قلت: وعبدالعزيز -هذا- ثقة من رجال الصحيح؛ لكن أسقط من إسناده عامر بن سعد، فصار عن إسماعيل بن محمد، عن جده سعد!

وإسماعيل لم يدرك جده.

وتابع عبدالله بن جعفر: أبو بكر بن إسماعيل بن محمد، عن أبيه به.

أخرجه ابن سعد (٣/ ١٣٨-١٣٩): ثنا الواقدي، عن أبي بكر به.

قلت: والواقدي -هذا- كذاب، وأبو بكر لم أر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وجملة القول: إن الحديث بطوله ضعيف لا يصح، وإنما صح شطره الأخير -أعني: قول سعد بن أبي وقاص- بطرقه كما تقدم بيانه.

محمد: ثنا إسحاق بن جعفر بن محمد، وعبد العزيز بن عمران -أحدهما يزيد على صاحبه الحرف وما يشبهه-، عن عبد اللَّه بن جعفر بن مسور[(١)] بن مخرمة، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن عامر بن سعد، عن أبيه؛ قال: ردَّ رسول اللَّه ﷺ عمير بن أبي وقاص مَخْرَجه إلى بدر، واستصغره؛ فبكى عمير، فأجازه.

قال سعد: فعقدت عليه حمالة سيفه، ولقد شهدت بدرًا وما في وجهي إلاَّ شعرة واحدة أمسحها بيدي، ثم أكثر اللَّه لي بعدُ من اللِّحى -يعني: البنين-.

١٢٩- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ أبو معاوية، عن عبيد اللَّه، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: عُرضت على النبي ﷺ يوم أُحُدٍ وأنا ابن أربع عشرة سنة؛ فلم يجزني في المقاتلة، ثم عرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة (سنة)[(٢)]؛ فأجازني في المقاتلة.

قال نافع: (ثم)[(٣)] حدثت عمر بن عبد العزيز، فقال: هذ أثر نجعله بين المقاتلة والذرية[(٤)]، ففرض لمن كان في أقل من خمس عشرة في الذرية، وفرض لمن كان ابن خمس عشرة في المقاتلة.

---

(١) في «م»: «منصور»؛ وهو تحريف قبيح.

١٢٩- **إسناده صحيح** - أخرجه ابن ماجه (٢/ ٨٥٠/ ٢٥٤٣): ثنا علي بن محمد الطنافسي، وإسماعيل بن محمد الصفار في «حديث سعدان بن نصر بن منصور البزاز» -ومن طريقه البيهقي (٦/ ٥٤)-: ثنا سعدان بن نصر، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢١٧-٢١٨): ثنا أبو بشر الرقي؛ ثلاثتهم عن أبي معاوية به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه من طرق أخرى عن عبيدالله ابن عمر، كما سيأتي بعده.

(٢) سقطت من «م» !

(٣) سقطت من «م» !

(٤) في نسخة: «بين القاتل والذري»، وهو خطأ.

١٣٠- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى: ثنا عبيد اللَّه: أخبرني نافع، عن ابن عمر -رضي اللَّه عنهما-؛ قال: عرضني[(١)] النبي ﷺ يومَ أُحُدٍ وأنا ابن أربع عشرة؛ فلم يجزني، ثم عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة؛ فأجازني.

١٣١- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ محمد بن عبيد: ثنا عبيداللَّه[(٢)]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: عرضني رسول اللَّه ﷺ يوم أحد

١٣٠- إسناده صحيح - أخرجه الإمام أحمد (٨/ ٢٨٧/ ٤٦٦١) -وعنه أبو داود (٣/ ١٣٧/ ٢٩٥٧ و٤/ ١٤١/ ٤٤٠٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢٠٣/ ١٥٢٩)-، والبخاري في «صحيحه» (٧/ ٣٩٢/ ٤٠٩٧)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٤٧١/ ١٤٢٨) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٦٥)-، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٦٤) -عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٥٥)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٦٤-٢٦٥/ ٥٥٩٥ و٨/ ١٤٤/ ٨٨٢٦): ثنا أبو قدامة -عبيدالله بن سعيد- السرخسي، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٥٥/ ٧٤٦): ثنا عباس بن الوليد النرسي، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢٦٤)-من طريق عمرو بن علي الفلاس؛ خمستهم عن يحيى بن سعيد القطان به.

(١) في «م»: «عرضت على».

١٣١- إسناده صحيح.

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ١٣٣-١٣٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٩٥/ ٦٤٧٢ و٤٣٧-٤٣٨/ ٧٢٣٣): ثنا أبو الحسن -عبدالملك بن عبدالحميد- الميموني، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٥٤-٥٥)، و«السنن الصغرى» (٢/ ٢٩٧/ ٢٠٦٨)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/ ٤٥٨/ ٣٦٤٧)، و«دلائل النبوة» (٣/ ٣٩٥) من طريق الحسن بن علي بن عفان؛ ثلاثتهم عن محمد بن عبيد الطنافسي به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

(٢) في «م»: «عبدالله» مكبراً! وهو تحريف لم يتنبه له محقق الكتاب، ويكفي لردّ هذا التحريف: أنهم لم يذكروا محمد بن عبيد الطنافسي ضمن الرواة عن عبدالله المبكر، بخلاف عبيدالله؛ فقد ذكروه.

وأنا ابن أربع عشرة سنة في القتال؛ فلم يجزني، وعرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة؛ فأجازني، قال: فقدمت على عمر، وعمر -يومئذٍ- خليفة، فحدثته بهذا الحديث، فقال: إن هذا الحدَّ ما بين الصغير والكبير، فكتب إلى عمَّاله أن تفرضوا لابن خمس عشرة سنة، فما كان دون ذلك؛ فألقوه في العيال.

١٣٢- حدثنا إسحاق: أنبأ روح بن عبادة: ثنا حماد بن زيد، عن

١٣٢- **إسناده صحيح** - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «السنن الكبرى» للبيهقي (٦/ ٥٥) بسنده سواء.

وأخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١/ ١٧١-١٧٢)-: ثنا سليمان بن حرب، وإسماعيل بن إسحاق القاضي -وعنه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٤٧٢/ ١٤٢٩)، والبيهقي (٩/ ٢٢) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٦٥)-: ثنا مسدد بن مسرهد؛ كلاهما عن حماد بن زيد به.

ورواه محمد بن أبي بكر المقدمي، عن حماد بن زيد به بلفظ: عرض على النبي ﷺ يوم بدر فلم يقبله.

أخرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي -وعنه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٤٧١/ ١٤٢٧) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٦٥)-.

قل أبو القاسم البغوي: «وهذا وهم، وقد رواه عن عبيدالله جماعة لم يقولوا: يوم بدر، وقالوا: يوم أحد».

وتابع حماد بن زيد:

١- عبدالله بن نمير: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٩٠/ ١٨٦٨/ ٩١)، والحسن بن سفيان في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٥٥ و٩/ ٢١-٢٢)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/ ٤٥٨/ ٣٦٤٨)-، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٤٧١/ ١٤٢٨) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/ ٦٥) -عن محمد بن عبدالله بن نمير، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ١٣٣-١٣٤)، وابن ماجه (٢/ ٨٥٠/ ٢٥٤٣): ثنا علي بن محمد الطنافسي؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن نمير به. =



= ٢- **عبدالرحيم بن سليمان الكناني المروزي:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٥٣٩/ ١٥٥٤٥) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٩٠)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٤٧١/ ١٤٢٨) -ومن طريقه الجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/ ١٦٧-١٦٨/ ٥٦١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/ ٦٥)-، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٥٦/ ٧٤٧)، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي (٦/ ٥٥)-: ثنا عبدالرحيم به.

قال الجورقاني: «هذا حديث صحيح».

٣- **أبو أسامة -حماد بن أسامة- الكوفي:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٢٧٦/ ٢٦٦٤)، والبيهقي في «الخلافيات»؛ كما في «الفتح» (٥/ ٢٧٧) عن عبيد بن إسماعيل، وابن ماجه (٢/ ٨٥٠/ ٢٥٤٣): ثنا علي بن محمد الطنافسي؛ كلاهما عن أبي أسامة به.

٤- **عبدالله بن إدريس بن يزيد الأودي:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٤٧/ ١٥٧١٢ و١٤/ ١٩٤/ ١٨٠٥٥ و٣٩٦/ ١٨٦١٣) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٩٠)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٤٧١/ ١٤٢٨) -ومن طريقه الجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (٢/ ١٦٧-١٦٨/ ٥٦١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/ ٦٥)-، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٥٦/ ٧٤٧)، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٥٥)-، والبيهقي -أيضاً- (٣/ ٨٣)-، وأبو داود (٤/ ١٤١/ ٤٤٠٧) -ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢٦٤)-: ثنا عثمان بن أبي شيبة، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٤٣٨/ ٧٢٣٤): ثنا علي بن حرب الطائي؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن إدريس به.

٥- **عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٩٠)، والبزار في «البحر الزخار» (١٢/ ١٠٩/ ٥٦١٨)، والبيهقي (٦/ ٥٥) عن محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار؛ كلاهما عن عبدالوهاب به.

٦- **سفيان الثوري:** أخرجه الترمذي (٣/ ٦٤١-٦٤٢/ ١٣٦١ و٤/ ٢١١/ ١٧١١)، والطبراني -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (٢/ ٤٨/ ١١٥٤)- من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٩٥-١٩٦/ ٦٤٧٤ و٤٣٨/ ٧٢٣٦)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/ ٨٣/ ١٢٦٥ و٣٣٦/ ١٤٥٠) من طريق قبيصة بن عقبة، وقطبة بن العلاء؛ ثلاثتهم عن الثوري به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٧- **سفيان بن عيينة:** أخرجه ابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه الترمذي (٣/ =

=٦٤٢ و٤/ ٢١١)-، والشافعي في «السنن المأثورة» (٤٣٩/ ٦٦٢ - رواية الطحاوي)، و«المسند» (٢/ ٢٥٤/ ٤٢٢ - ترتيبه)، و«الأم» (٤/ ١٥٦ و١٦٢ و٦/ ١٣٢ و١٤٧- ١٤٨ و٧/ ٣٤٣) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ١٧٧/ ٦٥٦٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٤٥٧-٤٥٨/ ٣٦٤٥ و٦/ ٤٩٨/ ٥٣٠٤)-، وابن عساكر في «تاريخ دمشق (٣٣/ ٦٥) من طريق بشر بن مطر؛ ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة به.

٨- **ابن جريج:** أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (٥/ ٣١١/ ٩٧١٧) -ومن طريقه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢/ ٦٠٥/ ١١٩٦)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٩٥/ ٦٤٧٣ و٤٣٨/ ٧٢٣٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٠١/ ١٣٠٤٢)-، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٤٧١/ ١٤٢٨) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/ ٦٥)-، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٠-٣١/ ٤٧٢٨ -«إحسان»)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/ ٨٤/ ١٢٦٦)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٥١-٣٥٢/ ٤١٢٨)، وابن صاعد -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٥٥) -من طريقين عن محمد بن بكر البرساني؛ كلاهما عن ابن جريج: حدثني عبيدالله به.

قال الدارقطني: «وهو صحيح».

٩- **عبدالله بن المبارك المروزي:** أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢١٨) من طريق يوسف بن عدي، عنه به.

١٠- **عبدالعزيز بن محمد الدراوردي:** أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٧١١/ ٤٣٠٧) من طريق قتيبة بن سعيد، عن الدراوردي به.

١١- **عمر بن محمد بن زيد العمري:** أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٩٦/ ٦٤٧٥ و٤٣٨/ ٧٢٣٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/ ٦٥) من طريق علي بن معبد، عن عيسى بن يونس، عن عمر به.

١٢- **علي بن مسهر:** أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/ ٦٥) من طريق أبي القاسم البغوي: ثنا سويد بن سعيد، عن علي به.

وتابع عبيدالله بن عمر العمري:

١- **أبو معشر -نجيح السندي-:** أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٣٨٦-٣٨٧/ ١٩٧٠) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٧١١/ ٤٣٠٦)-، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ١٣٣) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٦٥-٦٦)-، والبزار في «البحر الزخار» (١٢/ ١٠٩/ ٥٦١٩) عن يزيد بن هارون، وإسماعيل الصفار في=

عبيدالله[١]، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قَبِلَ ابن عمر ورافع ابن خَدِيجٍ يوم الخندق، وهما ابنا خمس عشرة سنة.

١٣٣- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ أبو معشر العطار، عن خالد بن

=«حديث سعدان بن نصر»- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٥٥) -من طريق أبي معاوية؛ ثلاثتهم عن أبي معشر به.

قلت: وأبو معشر -ضعيف-.

٢- عبدالله بن عمر العمري: أخرجه الإمام الشافعي في «السنن المأثورة» (٤٣٩/ ٦٦٣ - رواية الطحاوي) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٤٥٨/ ٣٦٤٦)-: ثنا يحيى ابن سليم الطائفي، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ١٣٤): ثنا وكيع بن الجراح، وعبدالرزاق في «المصنف» (٥/ ٣١٠-٣١١/ ٩٧١٦) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٠١/ ١٣٠٤١)-؛ ثلاثتهم عن عبدالله به.

قلت: وعبدالله -هذا- ضعيف.

(١) في «م»: «عبدالله» مكبراً، وهو تحريف قبيح لم يتنبه له محقق الكتاب -الدكتور البصيري-، ويكفي لرد هذا التحريف: أنهم لم يذكروا حماد بن زيد ضمن الرواة عن عبدالله المكبر، بخلاف عبيدالله؛ فقد ذكروه.

١٣٣- إسناده حسن، وهو صحيح بطريقه الأخرى.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله ثقات؛ غير أبي معشر البرّاء العطار -واسمه: يوسف بن يزيد البصري-، فإنه صدوق ربما أخطأ؛ كما في «التقريب».

لكنه توبع؛ فدل على أنه لم يخطئ فيه، تابعه: بشر بن المفضل -وهو ثقة ثبت-، عن خالد ابن ذكوان به.

أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٦/ ٨٠/ ٢٨٨٣) - ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنّة» (١١/ ١٣/ ٢٦٧٠)-، وأبو مسلم الكشّي في «سننه» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٣٣٢-٣٣٣٣/ ٧٦٤١)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢١٨/ ٧٠٢)-، وأحمد (٤٤/ ٥٦٧-٥٦٨/ ٢٧٠١٧)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٥/ ١٣٩/ ٢٢٦١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٤٦/ ٨٨٣٠): ثنا عمرو بن علي الفلاس، والبخاري في «صحيحه» (٦/ ٨٠/ ٢٨٨٢): ثنا علي بن عبدالله بن جعفر المديني، و(١٠/ ١٣٦/ ٥٦٧٩): ثنا قتيبة بن سعيد، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ١٨٤/ ٦٥٧٨) من=

ذكوان[١]؛ قال: سألت الرُّبَيِّعَ[٢]، قلت: إن عندنا نساء حروريات[٣]، يقلن: إنه قد كان يغزو مع رسول الله ﷺ نساءٌ! قالت: كنا نغزو ولا نقاتل؛ ولكنا نسقي القوم، ونرد الجرحى والقتلى إلى المدينة.

١٣٤- حدثنا يحيى: أنبأ جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس؛ قال:

=طريق الصلت بن مسعود؛ سبعتهم عن بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي البصري به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

وتابعه -أيضاً-: عبد الصمد بن سليمان الأزرق!

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢١٧-٢١٨/ ٧٠١) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي، عن عبدالصمد به.

قلت: لكن عبدالصمد -هذا- منكر الحديث؛ كما في «التقريب»، فلا يفرح بمتابعته، ولا يستشهد به ولا كرامة، فالعمدة على الطريقين السابقين.

(١) في المطبوع: «زكوان»، وهو خطأ،والتصحيح من المخطوط، وكتب الرجال.

(٢) بالتصغير والتثقيل: بنت معوِّذ بن عفراء، من صغار الصحابة.

(٣) جمع حرورية، نسبة إلى حروراء موضع قرب الكوفة، نزل به الخوارج عند خروجهم على علي -رضي الله عنه-، فقيل لهم: الحرورية.

١٣٤- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤٣/ ١٨١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٠) من طريق محمد بن عمرو الحرشي وجعفر بن محمد بن الحسن؛ ثلاثتهم عن يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه أبو داود (٣/ ١٨/ ٢٥٣١) -وعنه وعن غيره أبو عوانة الإسفراييني في «صحيحه» (٤/ ٣٣١/ ٦٨٧٤) -عن عبدالسلام بن مطهر، والترمذي (٤/ ١٣٩/ ١٥٧٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٨٠/ ٧٥١٥ و٨/ ١٤٦/ ٨٨٣١)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦/ ٥٠/ ٣٢٩٥)، وأبو طاهر السلفي في «الأربعين البلدانية» (٩٢/ ٤٣) من طريق محمد بن الحسين الهمذاني؛ قالوا: ثنا بشر بن هلال الصوّاف، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣١/ ٦٨٧٤) من طريق عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ١٨٣-١٨٤/ ٦٥٧٦) من طريق الحسين بن الربيع، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١٠/ ٢١١) من طريق محمد بن سوّار وقطن بن نسير؛ ستتهم عن جعفر بن سليمان الضبعي به. =

كان رسول اللَّه ﷺ يغزو بأُمِّ سُلَيْمٍ ونسوة من الأنصار معه إذا غزا؛ فيسقين الماء، ويداوين الجرحى.

١٣٥- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ أبو معاوية، عن حجاج، عن عطاء؛ قال: كتب نَجْدَةُ الحروريُّ إلى ابن عباس يسأله عن قتل الصبيان؟ وعن العبد؛ هل له في المغنم نصيب؟ وعن النساء؛ هل كُنَّ يُخْرَجُ بهنَّ -أو يحضرن- القتال؟ وعن الخُمس؛ لمن هو؟

فكتب إليه ابن عباس: أما الصبيان؛ فإن كنت الخضر تعرف الكافر من المؤمن؛ فاقتلهم، وأما العبد؛ فليس له في المغنم نصيب، ولكنه يرضخ[1] لهم، وأما النساء؛ فإن النبي ﷺ قد كان يخرج بهن يداوين الجرحى، ويقمن على المرضى، ولا يشهدن القتال، وأما الخمس؛ فإنا كنا نقول: هو لنا؛ فزعم قومنا

= قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: كذا رواه الجماعة عن جعفر، وخالفهم: الصلت بن مسعود الجحدري؛ فرواه عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، عن أم سليم، فجعله من مسند أم سليم.

أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٢٦/ ٤٧٢٣ و٢٦-٢٧/ ٤٧٢٤- «إحسان»)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ٩٩/ ٣٠٢): ثنا محمد بن عبدالله الحضرمي -مطين-؛ كلاهما عن الصلت به.

قلت: وهذه رواية شاذة؛ فإن الصلت -هذا- متكلم فيه، وفي «التقريب»: «ثقة، ربما وهم»، فحديثه صحيح ما لم يخالف ويتبين وهمه، وقد وهم في هذا الحديث؛ فقد خالفه ستة من الرواة عن جعفر، فجعلوه من مسند أنس؛ وهو المحفوظ، وهو الذي اعتمده مسلم في «صحيحه».

١٣٥- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بما بعده)** - أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٢/ ١٩٦٧)، والطبري في «جامع البيان» (١١/ ١٩٤) من طريق الحسين بن داود -سنيد-؛ كلاهما عن أبي معاوية به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن الحجاج -وهو ابن أرطاة- كثير الخطأ والتدليس، وقد عنعن؛ لكنه توبع، فانظر ما بعده.

(١) الرضخ: هو العطية القليلة غير المقدرة.

أنه ليس لنا.

١٣٦- حدثنا عمرو بن زرارة: أنبأ حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن

١٣٦- **إسناده صحيح** - أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤٥/ ١٨١٢/ ١٣٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٣٧/ ١٠٨٣٤)-، والشافعي في «مسنده» (٢/ ٢٤٥/ ٤٠٦ - ترتيبه)، و«الأم» (٤/ ٢٥٧) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٧/ ٦٨٩١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٣٢ و٩/ ٢٢)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٤٩٩-٥٠٠/ ٥٣٠٦ و٥٣٦/ ٥٣٤٥)، والبغوي في «شرح السُّنة» (١١/ ١٠٣-١٠٤/ ٢٧٢٣)-، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤٥/ ١٨١٢/ ١٣٨)-، والترمذي (٤/ ١٢٥-١٢٦/ ١٥٥٦): ثنا قتيبة بن سعيد، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٧٣٦-٧٣٧/ ١٢٥٤): ثنا مالك بن إسماعيل النهدي، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/ ١٥٠-١٥١/ ١٣١٢) من طريق هشام بن عمار؛ ستتهم عن حاتم بن إسماعيل به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال البغوي: «هذا حديث صحيح».

وتابع حاتم بن إسماعيل:

١- **سليمان بن بلال التيمي:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤٤-١٤٤٥/ ١٨١٢/ ١٣٧)، وابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٢/ ٢١٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٣٦-٣٣٧/ ١٠٨٣٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٥/ ٦٨٨٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٥٤) عن عبدالله بن مسلمة القَعْنبي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٥/ ٦٨٨٥) من طريق خالد بن مخلد القطواني؛ كلاهما عن سليمان بن بلال به.

٢- **أنس بن عياض:** أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٣٤٠/ ١٠٨٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٦-٣٣٧/ ٦٨٩٠ وص ٣٣٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٣١٧-٣١٨/ ٢٦٦٢-ترتيبه)، والخطيب البغدادي في «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٣٧-٣٣٨) من طريق عبدالله بن وهب، ويونس بن عبدالأعلى، ومحمد بن عبدالله بن عبدالحكم؛ ثلاثتهم عن أنس به.

٣- **عبدالعزيز بن محمد الدراوردي:** أخرجه الشافعي في «الأم» (٤/ ١٦٥)، و«المسند» (٢/ ٢٤٦/ ٤٠٧ - ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٩-٣٠)، و«معرفة=

=السنن والآثار» (٦/ ٥٠٧/ ٥٣١٩)-: ثنا عبدالعزيز به.

٤- **محمد بن ميمون الزعفراني** -صدوق له أوهام-: أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٤/ ٢٨١١).

٥- **محمد بن إسحاق بن يسار المدني:** أخرجه ابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٢/ ٢١٣): ثنا يزيد بن هارون، عن ابن إسحاق به.

وتابع محمد بن علي بن الحسين -أبا جعفر الباقر-:

ا- **محمد بن مسلم بن شهاب الزهري:** أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٤١٩/ ٨٥٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٧/ ٦٨٩٣) عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٧٣٦/ ١٢٥٣): ثنا عبدالله بن صالح؛ كلاهما عن الليث بن سعد، عن عقيل بن خالد، عن الزهري به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

وتابع عقيل بن خالد:

أ- **يونس بن يزيد الأيلي:** أخرجه أحمد (٥/ ١٠١-١٠٢/ ٢٩٤١)، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ١٢٨-١٢٩)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٣٢٥/ ٤٤١٩)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٥/ ١٢٣-١٢٤/ ٢٧٣٩)، وابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٢/ ٢١٤) عن عثمان بن عمر بن فارس، وأبو داود (٣/ ١٤٦/ ٢٩٨٢) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٤٤-٣٤٥) -من طريق عنبسة بن بن خالد بن يزيد الأيلي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٧/ ٦٨٩٢)، والبيهقي (٦/ ٣٤٤-٣٤٥)، والخطيب البغدادي في «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» (١/ ٣٣٨) من طرق عن عبدالله بن وهب، وابن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٧٣٥-٧٣٦/ ١٢٥٢) من طريق الليث بن سعد، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٣٤/ ١٠٨٢٨) من طريق عبدالله بن المبارك، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ١٠٠/ ٦٤٨٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٣٤-٣٣٥/ ١٠٨٢٩) من طريق عبدالله بن عمر النميري؛ ستتهم عن يونس به.

ب- **عبيدالله بن عمر العمري:** أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٧-٣٣٨/ ٦٨٩٦) من طريق علي بن المديني، عن أنس بن عياض، عن عبيدالله به.

ت- **مالك بن أنس:** أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٧/ ٦٨٩٤) من طريق سعيد بن داود، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٣٥ و٣٠٣)، وأبو عوانة في «صحيحه»=

=(٤/ ٣٣٧/ ٦٨٩٥) من طريق جويرية بن أسماء؛ كلاهما عن الإمام مالك به.

ث- محمد بن إسحاق: أخرجه ابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٢/ ٢١٣): ثنا يزيد بن هارون، عن ابن إسحاق به.

٢- قيس بن سعد المكي: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤٦/ ١٨١٢/ ١٤٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣١٧-٣١٨)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٥٣)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٢٠ و٢٣٥ و٣٠٤)، و«مشكل الآثار» (١٣/ ٣٢١/ ٥٢٩٦)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٣-٣٣٤/ ٦٨٨١) عن وهب بن جرير بن حازم، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤٦/ ١٨١٢/ ١٤٠) من طريق بهز بن أسد، وأحمد (٥/ ٢٧٤/ ٣٢٠٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٩٢-٢٩٣/ ١١٥١٣) عن عبدالرحمن بن مهدي، والدارمي في «مسنده» (٩/ ١٢٩/ ٢٦٢٨ - «فتح المنان»)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٤/ ٦٨٨٢) عن أبي النعمان -محمد بن الفضل- السدوسي، وأحمد (٤/ ١٠٥-١٠٦/ ٢٢٣٥)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣١٧)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٣٩)-، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٣٤١/ ١٠٨٦) عن عفان بن مسلم، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٣٥/ ١٠٨٣٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٤/ ٦٨٨٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ١٠١/ ٦٤٨٩) من طريق حجاج بن منهال الضرير، وأحمد (٤/ ٤٢٢-٤٢٣/ ٢٦٨٥)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٤/ ٦٨٨٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣١٧)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٣٩)-، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٣/ ٣٩٢/ ٣٥٩٠)، و«السنن الكبرى» (٩/ ٥٣) عن عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٤/ ٦٨٨٣) من طريق عبدالله بن المبارك، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٣٥/ ١٠٨٣٠) من طريق عبدالله بن رجاء، والبيهقي (٦/ ٣٣٢) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي؛ عشرتهم عن جرير بن حازم، عن قيس بن سعد به.

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

٣- سعيد بن كيسان المقبري: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ٢/ ٣٢٩-٣٣٠/ ٢٧٨٢) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ١٨١/ ٦٥٧١)-، والحميدي في «مسنده» (١/ ٢٤٤/ ٥٣٢) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٥/ ٦٨٨٦)، وابن=

=المنذر في «الأوسط» (١١/ ١٧٨- ١٧٩/ ٦٥٦٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٣٦/ ١٠٨٣٢)-، وأحمد (٥/ ٣١٠/ ٣٢٦٤)، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤٥/ ١٨١٢/ ١٣٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٥٤)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٤/ ٨٥٦٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٧٠٤)؛ قالا: ثنا محمد ابن عبدالله بن يزيد المقرئ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٤-٣٣٥/ ٦٨٨٤): ثنا أحمد بن شيبان الرملي، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤٦)، وأبو إسحاق -إبراهيم بن محمد بن سفيان- النيسابوري في «زوائده على صحيح مسلم» (٣/ ١٤٤٦)؛ قالا: ثنا عبدالرحمن بن بشر العبدي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٤٥ و٩/ ٣٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٥٣٦-٥٣٧/ ٥٣٤٦) من طريق يحيى بن الربيع المكي؛ ثمانيتهم عن سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عن المقبري به.

وخالف سفيان بن عيينة: يزيد بن عياض؛ فرواه عن إسماعيل بن أمية القرشي الأموي، عن يزيد بن هرمز به؛ بإسقاط (سعيد المقبري).

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٠) من طريق عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له-: أخبرني يزيد بن عياض به.

قلت: لكن يزيد -هذا- كذاب، فلا يفرح به، ولا يستشهد بروايته ولا كرامة.

قال البيهقي -عقبه-: «يزيد بن عياض لا يحتج به، وسقط من إسناده سعيد بن أبي سعيد».

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ٢/ ٣٣٠/ ٢٧٨٣) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ١٨٥/ ٦٥٨١)-: نا إسماعيل بن عياش، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٣٦/ ١٠٨٣٢) من طريق أبي إسحاق الفزاري؛ كلاهما عن إسماعيل بن أمية الأموي، عن سعيد المقبري، عن ابن عباس به.

وتابع إسماعيل بن أمية: أبو معشر -نجيح- السندي، عن سعيد المقبري به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٤٧٢/ ١٥٣٠١)، وأبو عبيد في «الأموال» (٤١٦-٤١٧/ ٨٥١)، والطبري في «جامع البيان» (١١/ ١٩٤-١٩٥).

قلت: أبو معشر -هذا- ضعيف، أسنَّ واختلط؛ كما في «التقريب»، لكن لا بأس به في المتابعات.

وتابع إسماعيل بن أمية: محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري به.

أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ١٨٠/ ٦٥٧٠) من طريق عبدالله بن الوليد=

محمد، عن أبيه، عن[1] يزيد بن هرمز: أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خلال، فقال ابن عباس: إن الناس يقولون: إن ابن عباس يكاتب الحرورية، ولولا أني أخاف أن أكتم علمًا؛ لم أكتب إليه، فكتب إليه نجدة:

أما بعد؛ فأخبرني: هل كان رسول اللّه ﷺ يغزو بالنساء؟ وهل كان يضرب لهن بسهم؟ وهل كان يقتل الصبيان؟ وعن الخُمُس؛ لمن هو؟

فكتب إليه ابن عباس: إنك كتبت تسألني: هل كان رسول اللّه ﷺ يغزو بالنساء؟ وقد كان يغزو بهن؛ يداوين المرضى، ويحذين من الغنيمة، فأما السهم؛ فلم يضرب لهن بسهم.

وكتبت: هل كان رسول اللّه ﷺ يقتل الصبيان؟ وإن رسول اللّه ﷺ لم يقتل الصبيان، (فلا تقتل الصبيان)[2]؛ إلاَّ أن تكون تعلم ما علم الخضر من الصبي الذي قَتَلَ، فتميز الكافر من المؤمن؛ فتقتل الكافر، وتدع المؤمن.

وكتبت تسألني عن الخُمُس؛ لمن هو؟ وإنا نقول: هو لنا، فأبى قومنا علينا

=العدني، عن سفيان الثوري، عن ابن عجلان به.

د- المختار بن صيفي[أ] -وهو مقبول-: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤٤٦- ١٤٤٧/ ١٨١٢/ ١٤١)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣١٨) -من طريق أبي أسامة -حماد بن أسامة- الكوفي، وأبو داود (٣/ ٧٤/ ٢٧٢٧) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٦/ ٦٨٨٩)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٣٥-٣٣٦/ ١٠٨٣١)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٥-٣٣٦/ ٦٨٨٧ و٣٣٦/ ٦٨٨٨) من طريقين عن أبي إسحاق الفزاري، وأبو عبيد في «الأموال» (٤١٨-٤١٩/ ٨٥٢): ثنا محمد بن كثير المصيصي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٣٣٥-٣٣٦/ ٦٨٨٧) من طريق معاوية بن عمرو الأزدي؛ أربعتهم عن زائدة بن قدامة، عن الأعمش، عن المختار به.

(١) في «م»: «ويزيد»! وهو تحريف قبيح.

(٢) ما بين القوسين ساقط من المخطوط.

....

(أ) تفرد بالرواية عنه: الأعمش، ولم يوثقه إلا ابن حبان، وروى له مسلم -كما ترى- متابعة، ولذلك قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

ذلك؛ فصبرنا عليه.

قال أبو عبد اللَّه: وقال اللَّه -عز وجل-: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]، فجعل اللَّه -تبارك وتعالى- خُمُسَ الغنيمة للذين سماهم، وسكت عن أربعة أخماسها، فلم يأمر بقسمها في كتابه، ولم يبيِّن[1] لمن هي، فبيَّن ذلك رسول اللَّه ﷺ بسُنته؛ فقسمها على الذين حضروا الواقعة، سواء بين رجالتهم -قويِّهم وضعيفهم-، وفضل الفارس على الرَّجِلِ[2]، مع غير ذلك مِمَّا بيَّنه[3] من أحكام الجهاد والسير وسننهما[4]، مما سيأتي تبيان ذلك في مواضعها -إن شاء اللَّه-.

١٣٧- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ خالد بن عبد اللَّه، عن خالد، عن

---

(١) في «م»: «يبن».

(٢) في «م»: «الراجل».

(٣) في «م»: «يبين».

(٤) في «م»: «سننها».

١٣٧- **حديث صحيح** - أخرجه المصنف في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٩٥/ ١١) بسنده سواء.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ١٧١-١٧٢/ ٤٠٢٠) من طريق إبراهيم بن علي، عن يحيى بن يحيى التميمي به.

قلت: وخالف يحيى بن يحيى: الحسين بن داود -المعروف بـ (سنيد)-، فرواه عن خالد بن عبدالله الطحان الواسطي، عن خالد بن مهران الحذاء، عن عبدالله بن شقيق: أن رجلاً سأل النبي ﷺ... فذكره مرسلاً.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ١٨٨ و١٩٥): ثنا القاسم بن الحسن، عن سنيد به.

لكن سنيد -هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب»، وشيخ الطبري لم أعرفه، ولم أجد له ترجمة، فالمعروف عن خالد بن عبدالله الطحان رواية يحيى بن يحيى.

وتابع خالداً الطحان: هشيم بن بشير، فرواه عن خالد الحذاء، عن عبدالله بن شقيق:=

=أخبرني رجل من بلقين، عن رجل منهم به.

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ٢/ ٢٩٨/ ٢٦٨٠): نا هشيم به.

وتابع سعيد بن منصور: أحمد بن منيع؛ فرواه في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٢/ ٣٥٤/ ٢٠٨٢/ ١) عن هشيم به؛ لكن قال: حدثني رجل من بلقين: أن رجلاً أتى النبي ﷺ...

قلت: وخالفهما -أعني: خالداً الطحان وهشيماً-: عبدالله بن المبارك، فرواه عن خالد الحذاء، عن عبدالله بن شقيق، (عن رجل)[أ]، عن رجل من بلقين: أتيت النبي ﷺ ....

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٣٠١)، و«مشكل الآثار» (٩/ ٧٤/ ٣٤٥٣): ثنا محمد بن خزيمة، عن يوسف بن عدي، عن ابن المبارك به.

قال الطحاوي: «فعاد الحديث إلى رجل مجهول بين هذا الصحابي وبين عبدالله بن شقيق، فوجب أن لا يحتج بمثله».

قلت: وهو كما قال، وخالف الجميع: حماد بن زيد؛ فرواه عن خالد الحذاء، عن عبدالله ابن شقيق، عن رجل من بلقين؛ قال: أتيت النبي ﷺ ... الحديث.

فأسقط الرجل المجهول في رواية ابن المبارك، وأقره في جعل (رجل من بلقين) صحابياً.

أخرجه حميد بن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٦٧٩-٦٨٠/ ١١٣٦): ثنا سليمان بن حرب، ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الزكاة» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٢٤ و٣٣٦ و٩/ ٦٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٧٧-٣٧٨/ ٣٥٢٧ و٣٥٢٨)-: ثنا مسدد ابن مسرهد؛ كلاهما عن حماد به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وقد تبين من هذه الرواية أن الرجل من بلقين صاحبي، ومما يرجح هذا الوجه: أن الزبير بن الخِرّيت -وهو ثقة- وكهمس بن الحسن -وهو ثقة- قد روياه عن عبدالله بن شقيق به مثل رواية حماد بن زيد، عن خالد الحذاء.

أخرج روايتهما حميد بن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٦٧٩-٦٨٠/ ١١٣٦ و٦٨٠/ ١١٣٧)، ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الزكاة» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٢٤ و٣٣٦ و٩/ ٦٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٧٧-٣٧٨/ ٣٥٢٧ و٣٥٢٨)-.

وتابع خالداً الحذاء على الصحيح من روايته[ب] -أيضاً-: بديل بن ميسرة العقيلي -وهو ثقة-، عن عبدالله بن شقيق، عن رجل من بلقين؛ قال: أتيت النبي ﷺ .. فذكره. =

....

(أ) سقطت من «شرح معاني الآثار».

فجعل الرجل الذي من بلقين صحابياً، وأدخل بينه وبين عبدالله بن شقيق رجلاً مبهماً.

(ب) أعني: رواية حماد بن زيد.

= أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٣/ ١٣١-١٣٢/ ٧١٧٩) -ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٥/ ٤٠١)-، ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الزكاة» -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٦/ ٣٣٦)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٣٠١)، و«مشكل الآثار» (٩/ ٧٤/ ٣٤٥٢)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (٣٥٢/ ٧٣٨) من طرق عن حماد بن سلمة، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٦٧٩-٦٨٠/ ١١٣٦)، ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الزكاة» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٢٤ و٣٣٦ و٩/ ٦٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٧٧-٣٧٨/ ٣٥٢٧ و٣٥٢٨) -من طريقين عن حماد بن زيد؛ كلاهما عن بديل به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٤٨-٤٩): «رواه أبو يعلى؛ وإسناده صحيح».

وقال (٦/ ٣١١): «ورجاله رجال الصحيح».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٩٧/ ٥٧): «هذا إسناد رجاله ثقات، عبدالواحد بن غياث المِرْبَدي[1] -بكسر الميم، وسكون الراء، وفتح الباء الموحدة-؛ قال أبو زرعة: صدوق، وقال الخطيب: كان ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم» ا.هـ.

وتابع الحمادين: معمر بن راشد؛ فرواه عن بديل بن ميسرة به؛ إلا أنه قال: عن عبدالله ابن شقيق؛ أنه أخبره من سمع النبي ﷺ...

أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (١/ ١/ ٣٧) -وعنه أحمد (٣٣/ ٤٦٠/ ٢٠٣٥١ و٣٤/ ٣٣٩/ ٢٠٧٣٦)، والطبري في «جامع البيان» (١/ ١٨٧ و١٩٥)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (١/ ١٨٧)-.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، والصحابي المبهم في رواية معمر: هو نفسه الرجل من بلقين؛ كما وضحته رواية الحمادين.

وخالف الجماعة في روايتهم عن عبدالله بن شقيق: سعيد بن إياس الجريري، فرواه عن عبدالله شقيق: أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ ... فذكره مرسلاً.

أخرجه أبو عبيد الهروي -القاسم بن سلاّم- في «الأموال» (٣٨٤-٣٨٥/ ٧٦٥): ثنا إسماعيل ابن عُليّة، والطبري في «جامع البيان» (١/ ١٨٧ و١٩٥) من طريق بشر بن المفضل؛ كلاهما عن الجريري به. =

....

(١) وهو راويه عن حماد بن سلمة، وقد أشرت لذلك بقولي: من طرق، حيث توبع عبدالواحد عليه، فتنبه.

عبدالله بن شقيق، عن رجل من بَلْقَيْنِ، عن ابن عم له؛ قال: أتيت رسول الله ﷺ وهو بوادي القرى، فقلت: يا رسول الله! بم أُمِرْتَ؟ قال: **«أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ»**، قلت: من هؤلاء عندك؟ قال: **«المَغْضُوب عَلَيْهِم: اليَهُودُ، وَالضَّالِينَ: النَّصَارَى»**، قلت: وما تقول في هذا المال؟ قال: **«لِلَّهِ خُمُسَهُ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ لِهَؤُلاء»** -يعني: المسلمين-، قلت: فهل أحد أحقُّ به من أحدٍ؟ قال: **«لا، وَلَوْ أَشْرَعْتَ سَهْمًا مِنْ جَنْبِكَ؛ لَمْ تَكُن أَحَقَّ بِهِ مِنْ أَخِيكَ المُسْلِمِ»**.

قال أبو عبد الله: قال الله -عز وجل-: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي القُرْبَى﴾ [الأنفال: ٤١]؛ فعمَّ ذا القربى بالذكر، ولم يخصَّ بعضهم دون بعض، فقسم الرسول ﷺ سهم[1] ذي القربى

= قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد[أ]، وقد تقدم موصولاً بسند صحيح، والوصل زيادة يجب قبولها من ثقة، فكيف من جمع من الثقات؛ لا سيما وقد صرح عبدالله بن شقيق بسماعه من الصحابي في رواية الوصل، فتنبّه لهذا جيداً.

وللجريري فيه إسناد آخر؛ فقد رواه عن عروة بن عبدالله بن قشير -وهو ثقة-، عن عبدالله بن شقيق به مرسلاً.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ١٨٧ و١٩٥): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن ابن علية، عن سعيد الجريري، عن عروة به.

قلت: وهذا مرسل صحيح كسابقه، فلعله كان للجريري فيه إسنادان.

وجملة القول: إن الرواة اختلفوا في إسناد هذا الحديث عن خالد الحذاء اختلافاً بيناً، وإن الصواب من ذلك رواية حماد بن زيد؛ بدليل متابعة الزبير بن خريت وكهمس بن الحسن وبديل ابن ميسرة، وثلاثتهم ثقات، فالنفس تطمئن لترجيح روايتهم على رواية غيرهم، والله أعلم.

(١) سقطت من «م».

....

(أ) وسماع ابن علية وبشر بن المفضل من الجريري قبل تغيره واختلاطه؛ كما في «الكواكب النيرات» (ص١٨٣)، و«هدي الساري» (ص٤٠٥).

بين بنى هاشم وبني المطَّلب دون سائر قراباته، فبيَّن بسُنَّته: أن اللَّه إنما أراد بذكر القرابة: بعض القرابة دون بعض.

١٣٨- حدثنا إسحاق: أنبأ يزيد بن هارون: أنبأ محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد بن المسيَّب، عن جبير بن مُطْعِم؛ قال: لَمَّا قسم رسول اللَّه ﷺ سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب؛ أتيته أنا وعثمان بن عفان، فقلنا: يا رسول اللَّه! هؤلاء بنو هاشم لا ننكر فضلهم لما وضعك اللَّه فيهم، أرأيت بني المطلب أعطيتهم ومنعتنا، ونحن وهم منك بمنزلة واحدة؟! فقال: «إنَّ هَؤُلاءِ لَمْ يُفَارِقُونِي فِي الجَاهِلِيَّةِ وَلا فِي الإِسْلامِ، وَإِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو المُطَّلِبِ شَيءٌ وَاحِدٌ»، وشبَّك النبي ﷺ بين أصابعه.

١٣٩- حدثنا إسحاق: أنبأ وهب بن جرير: ثنا أبي: سمعت محمد بن

١٣٨- **إسناده حسن (وهو صحيح بطرقه)** -أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»- ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٥٦)- بسنده سواء.

وأخرجه أحمد (٢٧/ ٣٠٤-٣٠٥/ ١٦٧٤١) -ومن طريقه الحافظ في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٥٦)-، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٢/ ٥١٩/ ١٤٥٢)-، وأبو عبيد -القاسم بن سلام- الهروي في «الأموال» (٤١٥/ ٨٤٣)، وعمر بن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٢/ ٢٠٩-٢١٠)، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ١٣٠-١٣١)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٣٢٧/ ٤٤٢٣): ثنا محمد بن المثنى، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٣/ ٣٩٦/ ٧٣٩٩): ثنا زهير بن حرب، والبزار في «البحر الزخار» (٨/ ٣٣٠/ ٣٤٠٣): ثنا يوسف بن موسى القطان، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٨٣): ثنا علي ابن شيبة ومحمد بن بحر بن مطر، والفاكهي في «أخبار مكة» (٤/ ٧٤/ ٢٤٠٦): ثنا الحسن بن علي الخلال الحلواني وبكر بن خلف، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٤٠/ ١٥٩١) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٦٣-١٦٤)-: ثنا إدريس بن جعفر العطار؛ كلهم عن يزيد بن هارون به.

قلت: وهذا سند حسن؛ فقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عند المصنف وغيره كما سيأتي في الرواية الآتية.

١٣٩- **إسناده حسن (وهو صحيح بما بعده).** =

إسحاق يقول: حدثني الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن جبير بن مُطْعِم، عن النبي ﷺ... مثله، وزاد: فقال: قسم رسول اللَّه ﷺ خُمُسَ الخمس من القمح والتمر والنوى.

١٤٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عثمان بن عمر: ثنا يونس، عن

= أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١١/ ١٩٥-١٩٦)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٠-٤١)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٣٤١ و٣٦٥)، و«معرفة السنن والآثار» (٥/ ١٤٩/ ٣٩٩٤)، و«دلائل النبوة» (٤/ ٢٤٠) من طريقين عن يونس بن بكير، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٣/ ١٤٦/ ٢٩٨٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (١١/ ٩٨/ ٦٤٨٦)، و«الإقناع» (٢/ ٤٨١/ ١٥٨)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٤٠/ ١٥٩٢) عن هشيم بن بشير، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ٤٦٠-٤٦١/ ١٨٧٢١): ثنا عبدالرحيم بن سليمان، والشافعي في «مسنده» (٢/ ٢٥١/ ٤١٤ -ترتيبه)، و«الأم» (٤/ ١٤٦-١٤٧) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/ ١٤١/ ٣٩٨٩)-: ثنا الثقة؛ أربعتهم عن محمد بن إسحاق به.

قلت: وهذا سند حسن، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عند المصنف، ومسدد بن مسرهد، والطبري، والبيهقي.

وانظر ما بعده.

١٤٠- إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (٢٧/ ٣٢٩/ ١٦٧٦٨) -ومن طريقه أبو بكر القطيعي في «الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد والغرائب الحسان»، وهو معروف بـ: «جزء الألف دينار» (٢٣/ ٣) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٥٧)-، وابن شبة في «أخبار المدينة النبوية» (٢/ ٢١٠)، وأبو داود (٣/ ١٤٥-١٤٦/ ٢٩٧٩): ثنا عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري؛ ثلاثتهم عن[1] عثمان بن عمر بن فارس به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه البخاري كما سيأتي. =

....

(١) وقع في تعليق أخينا الفاضل بدر بن عبدالله البدر -حفظه الله- على «جزء الألف دينار» (ص ٢٣): «أخرجه أبو داود، عن عبيدالله بن عمر بن عثمان بن عمر!»، والصواب: عن عبيدالله بن عمر (عن) عثمان بن عمر؛ فليصحح.

الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن جبير بن مُطْعِم: أن رسول اللّه ﷺ لم يقسم لبني عبد شمس وبني نوفل من الخُمْس كما قسم لبني هاشم وبني المطلب، وكان أبو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول اللّه ﷺ، وكان عمر يعطيهم منه، ويمنعن بعده.

= قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

وأخرجه الشافعي في «الأم» (٤/ ١٤٦)، و«المسند» (٢/ ٢٥٠-٢٥١/ ٤١٣ -ترتيبه)[أ] -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/ ١٤١/ ٣٩٨٨)-: ثنا داود بن عبدالرحمن العطار، وأحمد (٢٧/ ٣٣٨/ ١٦٧٨٢) -ومن طريقه القطيعي في «جزء الألف دينار» (٢٢- ٢٣/ ٢)[ب] -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٥٦-١٥٧)-، وأبو عبيد في «الأموال» (٤١٦/ ٨٤٦)، ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الزكاة» -ومن طريقه البيهقي (٦/ ٣٤٢)-، وأبو داود (٣/ ١٤٥/ ٢٩٧٨) -ومن طريقه البيهقي (٦/ ٣٤٢)-، عن عبدالرحمن ابن مهدي؛ كلاهما عن عبدالله بن المبارك، عن يونس بن يزيد الأيلي به.

وتابع عثمان بن عمر وابن المبارك:

١- عبدالله بن وهب: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٨/ ٩١/ ٣٢٩٧ -«إحسان») من طريق حرملة بن يحيى، عن ابن وهب به.

٢- نافع بن يزيد الكلاعي: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٧/ ١٣٠)، و«السنن الكبرى» (٤/ ٣٢٦- ٣٢٧/ ٤٤٢٢): ثنا عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم، عن شعيب بن يحيى، عن نافع به.

٣- أيوب بن سويد الرملي: أخرجه ابن ماجه (٢/ ٩٦١/ ٢٨٨١): ثنا يونس بن عبدالأعلى، والحاكم في «كتاب الإكليل» -وعنه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/ ١٤٩/ ٣٩٩٢ و٣٩٩٣) من طريق الربيع بن سليمان والإمام الشافعي؛ ثلاثتهم عن أيوب به.

....

(أ) سقط من مطبوعه اسم (سعيد بن المسيب)! فليستدرك.

(ب) وقع في «مطبوعه»: «حدثنا عبدالله بن أحمد، قال: حدثنا عبدالرحمن بن مهدي»! وقد سقط من إسناده: (حدثني أبي)؛ فإن عبدالله بن أحمد لم يدرك عبدالرحمن بن مهدي، ولا تعرف له رواية عنه، وغالب الظن أنه خطأ مطبعي لم يتنبه له أخونا الفاضل بدر البدر -حفظه الله-؛ فليستدرك.

١٤١- حدثنا محمد بن يحيى[1]: ثنا أبو صالح: حدثني الليث، عن

١٤١- **إسناده صحيح** - أخرجه محمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات»؛ كما في «فتح الباري» (٦/ ٢٤٥) بسنده سواء.

وأخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٤١٥/ ٨٤٤)، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٧٢٧/ ١٢٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٤٠-١٤١/ ١٥٩٣)، والخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص١٩٦-١٩٧) عن مطلب بن شعيب، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص١٩٦-١٩٧) من طريق هاشم بن يونس؛ أربعتهم عن عبدالله ابن صالح -أبي صالح- به.

قلت: وهذا سند صحيح، والإمام الذهلي من الجهابذة الحذّاق الذين يصح حديث عبدالله بن صالح من طريقهم، ومع ذلك تويع:

فقد أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٦/ ٢٤٤/ ٣١٤٠): ثنا عبدالله بن يوسف، و(٧/ ٤٨٤/ ٤٢٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ١٤٩-١٥٠ و٦/ ٣٤١)، و«معرفة السنن والآثار» (٥/ ١٤٩/ ٣٩٩١) من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير؛ كلاهما عن الليث بن سعد به.

وتابع يونس بن يزيد الأيلي عليه:

١- **عُقَيل بن خالد:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦/ ٢٤٤/ ٣١٤٠): ثنا عبدالله بن يوسف، و(٦/ ٥٣٣/ ٣٥٠٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٤٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٥/ ١٤٨/ ٣٩٩٠) عن يحيى بن عبدالله بن بكير، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٧٢٦-٧٢٧/ ١٢٤٢): ثنا عبدالله بن صالح؛ ثلاثتهم عن الليث بن سعد، عن عقيل به.

٢- **شعيب بن أبي حمزة:** أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٣٨٥-٣٨٦/ ٧٦٧)، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٦٨١-٦٨٢/ ١١٤٠).

٣- **النعمان بن راشد:** أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٤١/ ١٥٩٤)، وأبو جعفر بن البَخْتَري الرزاز في «الجزء الرابع من حديثه» (٢٥٨-٢٥٩/ ١٤) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٥٦) -من طريقين عن وهب بن جرير بن حازم، عن أبيه، عن النعمان به.

(١) في «م»: «حيوة»! وهو تحريف.

يونس، عن ابن شهاب: أخبرني سعيد بن المسيب: أن جبير بن مُطْعِم أخبره: أنه جاء هو وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ يُكلِّمانه فيما قسم من خُمُس خيبر بين بني هاشم وبني المطلب، فقالا: يا رسول الله! قَسَمْتَ لإخواننا من بني المطلب بن عبد مناف ولم تُعطنا شيئًا، وقرابتنا مثل قرابتهم، فقال لهما رسول الله ﷺ:

«إِنَّمَا أَرَى هَاشِمًا وَالْمُطَّلِبَ شَيْئًا وَاحِدًا».

وقال جبير بن مطعم: ولم يقسم رسول الله ﷺ لبني عبد شمس، ولا لبني نوفل من ذلك الخُمْس شيئًا، كما قسم لبني هاشم ولبني المطلب.

قال ابن شهاب(١): وكان أبو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول الله ﷺ.

قال أبو عبد الله: قال الشافعي: وكلُّ قريش ذو قرابة للنبي ﷺ، وبنو عبد شمس مساوية بني عبد المطَّلب في القرابة، وهم معًا بنو أمٍّ وأبٍ، وإن انفرد بعض بني المطلب بولادة من بني هاشم دونهم، فلمَّا لم يكن السهمُ لمن انفرد بالولادة من بني المطلب دون من لم يظنه ولادة بني هاشم؛ دلَّ ذلك على أنَّهم إنما أعطوا خاصَّةً دون غيرهم بقرابة جذم النسب، مع كينونتهم معًا مجتمعين في نصر النبي ﷺ بالشِّعْبِ وقبله وبعده، وما أراد الله بهم

(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٢٤٥): «وهذه الزيادة بيّن الذهلي في «جمع حديث الزهري» أنها مدرجة من كلام الزهري، وأخرج ذلك مفصلاً من رواية الليث عن يونس، وكأن هذا هو السِّرُّ في حذف البخاري هذه الزيادة مع ذكره لرواية يونس».

قلت: وهو كما قال، وقد أخرج هذه الرواية منفصلة عن الحديث -كما فعل الذهلي-: الإمام أبو عبيد في «الأموال» (٤١٦/ ٨٤٥)، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٢/ ٧٣٠/ ١٢٤٦) عن عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن يونس بن يزيد، عن الزهري به مقطوعاً.

-جل ثناؤه- خاصة، ولقد ولدت بنو هاشم في قريش، فما أُعطي أحدٌ بولادتهم من الخُمْس شيئًا، وبنو نوفل مساوية بني المطلب في جذم النسب[(١)].

وقال الشافعي: قال اللَّه: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...﴾ الآية [الأنفال: ٤١]، فلمَّا أعطى رسول اللَّه ﷺ السَّلَب للقاتل في الإقبال[(٢)]؛ دلَّت سنة النبي ﷺ على أن الغنيمة المخموسة في كتاب اللَّه غير السلب -إذا كان السَّلَب مغنومًا-، ولولا الاستدلال بالسنة، وحكمنا بالظاهر؛ لقطعنا كلَّ من لزمه اسم سرقة، وأعطينا سهم ذي القربى مَنْ بَيْنَهُ وبين النبي ﷺ قرابةٌ، ثم خلص ذلك إلى طوائف من العرب؛ لأن له فيهم وشائجَ[(٣)] أرحام، وخمَّسنا السلب؛ لأنه من المغنم، مع ما سواه من الغنيمة[(٤)].

قال أبو عبد اللَّه: وقال اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وقال: ﴿لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

---

(١) انظر «الرسالة (ص ٦٨- ٦٩)، و«الأم» (٤/ ١٥٤).

(٢) في «الأصول»: «الاقتال»، وهو تحريف، والتصحيح من «الرسالة» (ص ٧١).

والإقبال ضد الإدبار، والمراد: أن السلب الذي يعطيه الإمام نفلاً للمقاتل هو السلف الذي يؤخذ من المحارب المقبل، لا من المدبر المولي.

(١) جمع وشيجه؛ وهي: الرحم المشتبكة المتصلة، وأصله من وشجت العروق والأغصان؛ أي: اشتبكت.

(٤) «الرسالة» (ص ٧٠ - ٧٣).

فأجمل الله إحلال البيع وتحريم الربا في كتابه، ولم يفسِّر الرِّبا في كتابه؛ ففسره النبي ﷺ بسُنَّته.

١٤٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم، ونصر بن علي الجَهْضَميُّ؛ قالا: أنبأ

١٤٢- **إسناده صحيح** - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»- وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١٠)، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٧٣)، و«الكبرى» (٦/ ٤٠/ ٦١٠٥)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٣٢٧-٣٢٨/ ٣١٩) -بسنده سواء.

وأخرجه ابن ماجه (٢/ ٧٥٧/ ٢٢٥٣): ثنا نصر بن علي الجهضمي به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٣٤٧-٣٤٨/ ٢١٣٤): ثنا علي بن المديني، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٩٩-١٠٠/ ٢٥٢٥ و١٤/ ٢٧٣/ ١٨٣٥٢) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١٠)، وابن ماجه (٢/ ٧٥٧/ ٢٢٥٣ و٧٥٩/ ٢٢٥٩)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ٢٨٣)-، والحميدي في «مسنده» (١/ ٨-٩/ ١٢) -وعنه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (١٧٥/ ٣٧١)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٧٣٠-٧٣١) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٨٣)-، وأحمد (١/ ٣٠٠/ ١٦٢)، والشافعي في «السنن المأثورة» (٢٦١-٢٦٢/ ٣١٨)، و«المسند» (٢/ ٣٢٣/ ٥٣٩ و٥٤٠ - ترتيبه)، و«الأم» (٣/ ١٤ و٢٩) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧٨/ ٥٣٨٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٢٨٧/ ٣٣٣٠)-، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ١٣٩/ ١٤٩)؛ قالا: ثنا زهير بن حرب، والبزار في«البحر الزخار» (١/ ٣٧٧/ ٢٥٤): ثنا أحمد بن أبان القرشي، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ٢٢٧/ ٦٥١): ثنا محمود بن آدم المروزي، وعلي بن حرب الطائي في «جزئه» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٤٣٤/ ٥٢٢)-، وابن ماجه (٢/ ٧٥٧/ ٢٢٥٣): ثنا هشام بن عمار، وعلي بن محمد، ومحمد بن الصبَّاح بن سفيان الجَرْجَرَائي، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ١٣٩/ ١٤٩): ثنا عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، وإسحاق بن إسماعيل الطالقاني، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٢٧/ ١٨ -مسند عمر)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧٦-٣٧٧/ ٥٣٨٠)-؛ قالا: ثنا يونس بن عبدالأعلى، وابن الأعرابي في «المعجم» (٣/ ٩٢٢/ ١٩٣٨): نا عبدالله بن أيوب المخرمي، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٢٧/ ١٨- مسند عمر): ثنا سفيان بن وكيع، وأحمد بن حماد الدولابي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧٦-٣٧٧/ ٥٣٨٠): ثنا=

=أحمد بن شيبان الرملي؛ كلهم عن سفيان بن عيينة به.

وتابع سفيان بن عيينة:

١- **الليث بن سعد:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٣٧٧/ ٢١٧٠)، والإسماعيلي في «مستخرجه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٨٣)- عن أبي الوليد -هشام بن عبدالملك- الطيالسي، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٠٩-١٢١٠/ ١٥٨٦)، والترمذي (٤/ ٤٤٤-٤٤٥/ ١٢٦١)، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٨٣) -عن قتيبة بن سعيد، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٠٩-١٢١٠/ ١٥٨٦)، وابن ماجه (٢/ ٧٥٩-٧٦٠/ ٢٢٦٠)؛ قالا: ثنا محمد بن رمح بن المهاجر المصري،، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧٨-٣٧٩/ ٥٣٨٦) من طريق أبي النضر -هاشم بن القاسم-؛ أربعتهم عن الليث به.

٢- **مالك بن أنس:** أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٦/ ١٤٥٤١)، والشافعي في «مسنده» (٢/ ٣٢٢/ ٥٣٨- «ترتيبه»)، و«الأم» (٣/ ٧ و٢٩)، و«السنن المأثورة» (٢٦٧-٢٦٨/ ٢٢٥) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧٨/ ٥٣٨٣)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٢٨٦-٢٨٧/ ٣٣٢٩)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٧٦)-، وأحمد (١/ ٤٠٣-٤٠٤/ ٣١٤): ثنا أبو عامر العقدي وعثمان بن عمر، والبخاري في «صحيحه» (٤/ ٣٧٧-٣٧٨/ ٢١٧٤) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٦٩-١٧٠/ ١٤٠١)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧٨/ ٥٣٨٤) عن عبدالله بن يوسف، وأبو داود (٣/ ٢٤٨/ ٣٣٤٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٧٦)، و«السنن الصغرى» (٥/ ٣٢-٣٣/ ١٨٥٥- ط دار الرشد، أو ٢/ ٢٤٤/ ١٨٧٤ -ط دار المعرفة)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٩٦/ ٢٠٦ و١٩٧/ ٢٠٧) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٣٦٢-٣٦٣- ط دار الفكر): ثنا مصعب بن عبدالله الزبيري، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٨٦-٣٨٧/ ٥٠١٣ - «إحسان»)، والبغوي في «شرح السُّنّة» (٨/ ٦١/ ٢٠٥٧) من طريق أبي مصعب الزهري، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٢٠٢/ ٢٣٤) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٣٦٢) -: ثنا سويد بن سعيد، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٣٠/ ٢٢- مسند عمر)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٩٧/ ٢٠٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧٨/ ٥٣٨٣) من طريق عبدالله بن وهب، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٦/ ٢٨٢) من طريق معن بن عيسى وروح ابن عبادة وعبدالله بن نافع الصائغ؛ كلهم عن الإمام مالك -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٣٩٥-٣٩٦/ ١٤٤٨- رواية يحيى الليثي، و٢/ ٣٣٨/ ٢٠٤٩ -رواية أبي مصعب الزهري، و٢٤٤/ =

سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن مالك بن أوس بن الحَدَثان: سمع عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: «**الذَّهَبُ بالوَرِق رِبًا؛ إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بالتَّمْرِ رِبًا؛ إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ، وَالبُرُّ بالبُرِّ رِبًا؛ إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ رِبًا؛ إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ**».

١٤٣- حدثنا محمد بن عبيد بن حساب: ثنا حماد بن زيد، عن أيوب،

=٥١٥ -رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٢٨٩-٢٩٠/ ٨١٧ -رواية محمد بن الحسن الشيباني) -به.

٣- صالح بن كيسان المدني: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧٩/ ٥٣٨٧)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/ ٤٣١/ ١١٥٣) من طريق إبراهيم بن سعد الزهري، عن صالح به.

٤- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ١١٦/ ١٤٥٤١) -وعنه أحمد (١/ ٣٥٨/ ٢٣٨)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٣١/ ٢٣ - مسند عمر)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧٩-٣٨٠/ ٥٣٨٩)-، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ١٨٤/ ٢٠٨) من طريق يزيد ابن زريع؛ كلاهما عن معمر به.

٥- عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧٧/ ٥٣٨١ و٣٧٧-٣٧٨/ ٥٣٨٢)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٢/ ٧٢٨/ ٢٠-مسند عمر)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٩٤/ ٥٠١٩ -«إحسان»)، وأبو الشيخ ابن حيان الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ٤٦٦/ ٦٢٥)، و«ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضًا» (١١٩/ ٤٤٧)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص٢٨٦)-، من طريق أبي المغيرة -عبدالقدوس بن الحجاج- الحمصي، والوليد بن مزيد، ويحيى بن أبي كثير، والوليد بن مسلم، ومحمد بن شعيب، وعمر بن عبدالواحد؛ ستتهم عن الأوزاعي به.

قال سفيان بن عيينة: «هذا أصح حديث روي عن النبي ﷺ في هذا» -يعني: في الصرف-.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٩/ ٢٣٣): «هذا حديث مجتمع على صحته».

١٤٣- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١٠/ ١٥٨٧)، وأبو بكر بن أبي خيثمة -أحمد بن زهير بن حرب- في «تاريخه» -وعنه الهيثم بن كليب الشاشي في=

=«مسنده» (٣/ ١٦٣/ ١٢٤٣)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٤/ ٧٩)، و«الاستذكار» (١٩/ ١٩٦-١٩٧/ ٢٨٧١١)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٧٧) من طريق عبدالله بن أحمد بن حنبل؛ ثلاثتهم عن عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، عن حماد بن زيد به.

وقد توبع ابن حساب والقواريري:

فقد أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ٢٣٣-٢٣٤/ ٣٠١)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٨٠-٣٨١/ ٥٣٩٣)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «جزء فيه من أحاديث الإمام أيوب السختياني» (٥٥/ ٢٨) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣٩٦) -عن سليمان بن حرب ومحمد بن الفضل السدوسي -الملقب بـ (عارم)-، وأبو عوانة (٣/ ٣٨١/ ٥٣٩٤) من طريق أبي الربيع الزهراني، والبيهقي (٥/ ٢٧٧) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي؛ أربعتهم عن حماد به.

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

وتابع حماد بن زيد: عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي.

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١١)، والبيهقي (٥/ ٢٧٧)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ١٠٠-١٠١/ ٢٥٠٢٦)، و«المسند» (ق٩٣/ أ) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٤/ ٧٨-٧٩)-، والشافعي في «السنن المأثورة» (٢٧٠/ ٢٣٠) -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٧٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٢٨٩-٢٩٠/ ٣٣٣٤)-، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١١)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٨١/ ٥٣٩٥): ثنا عمر بن شبة، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٧٧) من طريق محمد بن بشار؛ ستتهم عن عبدالوهاب به.

وتابع أيوب السَّختياني: خالد بن مهران الحذاء، عن أبي قلابة به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» (ق٩٤/ ب)، و«المصنف» (٦/ ١٥٨/ ٦٤٥ و٧/ ١٠٣-١٠٤/ ٢٥٣٤ و١٤/ ٢٧٣-٢٧٤/ ١٨٣٥٣) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١١/ ١٥٨٧/ ٨١)، وأبو داود (٣/ ٢٤٨-٢٤٩/ ٣٣٥٠) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٨٠/ ٥٣٩٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٧٧-٢٧٨)-، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٩٣/ ٥٠١٨ -«إحسان»)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٢٩٠/ ٣٣٣٦)-، وأحمد (٣٧/ ٣٩٧/ ٢٢٧٢٧) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٨٤)-، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٦٨/ ١٣٩٦)-، وإسحاق بن راهويه في=

=«مسنده»- وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١١/ ١٥٨٧/ ٨١)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٧٨)-، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ٢٢٦-٢٢٧/ ٦٥٠): ثنا محمود بن آدم المروزي، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٠١/ ٢٨٤٠) من طريق الحسين بن عبدالرحمن الجرجرائي، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١١/ ١٥٨٧/ ٨١): ثنا عمرو بن محمد الناقد، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٤/ ٨٣-٨٤) من طريق موسى بن معاوية، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٣/ ١٦٨/ ١٢٥٠) من طريق عبدالله بن أبي عرابة؛ ثمانيتهم عن وكيع بن الجراح، عن سفيان الثوري، عن خالد به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٤/ ١٤١٩٣)، والترمذي (٣/ ٥٤١/ ١٢٤٠) من طريق عبدالله بن المبارك، وابن المنذر في «الإقناع» (١/ ٢٥٥/ ٩١) من طريق عبدالله بن الوليد العدني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٨٠/ ٥٣٩١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٦٦)، و«مشكل الآثار» (١٥/ ٣٨٩/ ٦١٠٥) من طريق الحسين بن حفص، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٨٢)، و«السنن الصغرى» (٢/ ٢٤٥/ ١٨٧٥) من طريق عبيدالله بن عبدالرحمن الأشجعي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٨٠/ ٥٣٩٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٧٧) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، والطبراني في «المعجم الكبير» -ومن طريقه البيهقي (٥/ ٢٨٤)- من طريق يزيد بن أبي حكيم؛ سبعتهم عن سفيان الثوري به.

قال الترمذي: «حديث عبادة حديث حسن صحيح».

وتابع الثوري:

١- **إسماعيل ابن علية:** أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٣-٤٤/ ٦١١٢): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأحمد (٣٧/ ٣٥٧/ ٢٢٦٨٣)؛ قالا: ثنا ابن علية به.

٢- **عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي:** أخرجه الشافعي في «السنن المأثورة» (٢٦٩/ ٢٢٩) -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٧٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٢٩٠/ ٣٣٣٥)-.

٣- **خالد بن عبدالله الطحان الواسطي:** أخرجه الدارمي في «مسنده» (٩/ ٣١٣/ ٢٧٤٢ -«فتح المنان»): ثنا عمرو بن عون، عن خالد به.

٤- **شعبة بن الحجاج:** أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٧/ ١٦٥/ ٢٧٣٢): ثنا محمد بن بشار -بندار-: ثنا محمد بن جعفر -غندر-، عن شعبة به.

٥- **يزيد بن زريع:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٤٣-٤٤/ ٦١١٢)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/ ٤٢٥/ ١١٤٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٨٩-٣٩٠/ ٥٠١٥-=

عن أبي قِلابة؛ قال: كنت بالشام في حلقة فيها مسلم بن يسار، فجاء أبو الأشعث[1]، فقالوا: أبو الأشعث؟ فجلس، فقال: غزونا غزاة وعلى الناس معاوية، فغنمنا غنائم كثيرة، فكان فيما غنمنا آنية من فضة، فأمر معاوية رجلاً أن يبيعها في أعطيات، فتسارع الناس في ذلك، فبلغ ذلك عبادة بن الصامت، فقام، فقال: إني سمعت رسول اللَّه ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبُر بالبُرِّ، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح؛ إلاَّ سواء بسواء، عينًا بعين، فمن زاد -أو ازداد-؛ فقد أربى، فرد الناس ما أخذوا، فبلغ ذلك معاوية؛ فقام خطيبًا، فقال: ألا ما بال رجال يحدثون عن رسول اللَّه ﷺ أحاديث، فقد كنَّا نصحبه ونشهده، فلم نسمعها منه؟! فقام عبادة؛ فرد القصة، ثم قال: لنُحدِّثنَّ بما سمعنا مِنْ رسول اللَّه ﷺ، ولو كره معاوية -أو قال: وإن رغم معاوية-، ما أبالي أن لا أصحبه في جنده ليلة سوداء. هذا -أو نحوه-.

١٤٤- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ وكيع: ثنا إسماعيل بن مسلم

=«إحسان») من طريق محمد بن عبدالله بن بزيع، وأحمد بن المقدام العجلي، وأبي كامل الجحدري؛ ثلاثتهم عن يزيد به.

(١) هو شراحيل بن آدة -بالمد، وتخفيف الدال- الصنعاني.

١٤٤- إسناده صحيح.

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧/ ١٠٤-١٠٥/ ٢٥٣٦ و١٤/ ٢٧٤/ ١٨٣٥٤) - وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١١/ ١٥٨٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٧٨)-، وأحمد (١٨/ ٤١٥/ ١١٩٢٨)؛ قالا: ثنا وكيع بن الجراح به.

وأخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٨١-٣٨٢/ ٥٣٩٦) من طريق أبي نعيم -الفضل ابن دكين- المُلائي، ومحمد بن عرعرة، و(٣/ ٣٨٢/ ٥٣٩٧) من طريق مسلم بن إبراهيم الفراهيدي؛ ثلاثتهم عن إسماعيل بن مسلم به.

وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٦٧٢/ ٢٣٣٩) -ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٠٢/ ٢٨٤٣) -عن المثنى بن سعيد، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ٢٢٦/ ٦٤٨)، وأبو=

العبدي، عن أبي المتوكّل الناجي، عن أبي سعيد الخدري -رضي اللَّـه عنـه-، عن رسول اللَّه ﷺ؛ قال: «**الذَّهَبُ بِـالذَّهَبِ، وَالفِضَّـةُ بِالفِضَّـةِ، وَالـبُرُّ بِـالبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالمِلْحُ بِالمِلْحِ، يَدًا بِيَدٍ، مِثْلاً بِمِثْـلٍ، فَمَـنْ زَادَ -أَوِ ازْدَادَ-؛ فَقَدْ أَرْبَى، الآخِذُ وَالمُعْطِي فِيهِ سَوَاءٌ**».

١٤٥- حدثنا إسحاق: أنبأ روح بن عبادة: ثنا سليمان بن علي الربعـي: ثنا أبو المتوكل الناجي: ثنا أبـو سـعيد الخـدري، عـن رسـول اللَّـه ﷺ؛ قـال: «**الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالفِضَّةُ بِالفِضَّةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْـرُ بِـالتَّمْرِ، وَالمِلْـحُ بِالمِلْحِ، سَوَاءٌ بِسَـواءٍ، مَـنْ زَادَ -أَوِ ازْدَادَ-؛ فَقَـدْ أَرْبَـى، الآخِـذُ وَالمُعْطِـي فِيـهِ سَوَاءٌ**».

١٤٦- حدثنا إسحاق، وأحمد بن عمرو؛ قالا: أنبـأ جريـر، عـن منصـور،

=يعلى في «مسنده» (٢/ ٤٢٢/ ١٢١٧) من طريق عبدالله الزعفراني؛ كلاهمـا عـن أبـي المتوكـل -علي بن داود- الناجي به.

وتابعهم -أيضاً-: سليمان بن علي الربعي؛ كما في الحديث الآتي.

١٤٥- **إسناده صحيح.**

أخرجه أحمد (١٨/ ٤٦/ ١١٤٦٦): ثنا روح بن عبادة به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١١)، وأحمد (١٨/ ١٧٩/ ١١٦٣٥)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٢/ ٥٧/ ٨٦٠ -«منتخب»)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٨٢/ ٥٣٩٨) عن يزيـد ابن هارون، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٧٧)، و«السـنن الكـبرى» (٦/ ٤٤/ ٦١١٣) مـن طريـق خالد بن الحارث؛ كلاهما عن سليمان به.

١٤٦- **إسناده ضعيف** - أخرجـه إسـحاق بـن راهويـه في «مسـنده»؛ كمـا في «المطـالب العاليـــة» (٢/ ٨٩ - ٩٠/ ١٣٩٠/ ١- ط دار الوطـــن، أو ٧/ ٢٥٦/ ١٣٧٥/ ١- ط دار العاصمة)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٣/ ٣١٢/ ٢٨٠٧/ ١) بسنده سواء.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٤/ ٢٠٠/ ١٣٦٢): ثنـا يوسـف بـن موسـى القطـان، وأبـو يعلـى في «مسـنده»؛ كمـا في «المطـالب العاليـة» (٢/ ٩٠/ ١٣٩٠/ ٢- ط دار الوطـن، أو ٧/ ٢٥٦/ ١٣٧٥/ ٢ -ط دار العاصمة)، و«إتحاف الخيرة المهـرة» (٣/ ٣١٣/ ٢٨٠٧/ ٣)، وأبـو=

=بكر بن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٣٠٤/ ٨٤٤) -وعنه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٢/ ٣٧٥/ ٩٨٢)-؛ قالا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٣٣٩-٣٤٠/ ١٠١٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة، والروياني في «مسنده» (٢/ ١٨-١٩/ ٧٥٥) عن محمد بن حميد الرازي، وسفيان بن وكيع؛ خمستهم عن جرير بن عبدالحميد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاع؛ قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١١٣): «رواه البزار، والطبراني في «الكبير» بنحوه ... ورجال البزار رجال الصحيح(أ)؛ إلا أنه من رواية سعيد بن المسيب عن بلال، ولم يسمع سعيد من بلال» ا.هـ.

وقال الحافظ في «المطالب العالية»: «وهذا الإسناد حسن(أ)؛ إلا أن سعيد بن المسيب لم يسمع من بلال -رضي الله عنه-».

قلت: وهو كما قالا؛ فإن بلالاً -رضي الله عنه- مات سنة (١٧هـ) أو (١٨هـ)، بينما ولد سعيد بن المسيب سنة (١٥هـ)؛ فأنى له السماع منه؟! ولذلك قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٨): «وأما حديثه -يعني: سعيد بن المسيب- عن بلال وعتاب بن أسيد -بفتح أوله-؛ فظاهر الانقطاع بالنسبة إلى وفاتيهما ومولده، والله أعلم».

الثانية: أبو حمزة؛ هو الأعور القصاب، واسمه: ميمون؛ ضعيف -كما في «التقريب».

قال ابن أبي خيثمة عقبه: «سئل يحيى بن معين عن هذا الحديث، وقيل له: أبو حمزة الذي روى حديث سعيد بن المسيب، وروى عنه منصور بن المعتمر، فقال: ميمون القصاب -أبو حمزة- ليس بشيء».

قلت: وقد اضطرب في إسناده؛ فتارة يرويه هكذا، وتارة يرويه عن سعيد بن المسيب عن عمر -بإسقاط بلال-، وتارة يرويه عن سعيد بن المسيب، عن عمر، عن بلال! وهاك البيان:

فقد رواه خلاد الصفار وعمرو بن أبي قيس، عن أبي حمزة الأعور، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً به؛ قاله الدارقطني في «العلل».

ورواه قيس بن الربيع -وهو ضعيف-، عن أبي حمزة به مثل رواية خلاد وعمرو.

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢/ ٢٠١/ ١٣٦٣): ثنا أحمد بن حكيم، عن مالك بن إسماعيل النهدي، عن قيس به. =

....

(أ) كذا قال! وفيه نظر كبير؛ كما سيأتي بيانه.

= وخالف مالك بن إسماعيل: أبو بلال الأشعري -وهو ضعيف-؛ فرواه عن قيس بن الربيع به؛ لكن قال: عن سعيد بن المسيب، عن عمر، عن بلال، عن النبي ﷺ به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٣٣٩/ ١٠١٧).

قلت: والمعروف -كما لا يخفى- رواية مالك بن إسماعيل.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١١٣): «وله في الطبراني أسانيد، بعضها من رواية عمر بن الخطاب عن بلال بنحو الأول، وإسنادها ضعيف».

هذا؛ وقد أشار الإمام الدارقطني -رحمه الله- في «العلل» (٢/ ١٥٨-١٥٩) إلى هذا الاضطراب وفصّله، فقال -رحمه الله-:

«هو حديث يرويه أبو حمزة -ميمون-، عن سعيد بن المسيب. رواه عنه: منصور بن المعتمر، والثوري، وعمرو بن أبي قيس، وخلاد الصفار، وغيرهم.

فقال سيف بن محمد -كذاب-: عن منصور، والثوري، عن أبي حمزة، عن سعيد بن المسيب، عن عمر.

وقال جرير: عن منصور، عن أبي حمزة، عن سعيد بن المسيب، عن بلال.

وقال عمرو بن أبي قيس وخلاد الصفار: عن أبي حمزة، عن سعيد بن المسيب، عن عمر.

وأبو حمزة؛ مضطرب الحديث، والاضطراب في الإسناد من قِبَلِهِ. والله أعلم».

وتابع سعيد بن المسيب: مسروق بن الأجدع؛ فرواه عن بلال به مختصراً جداً.

أخرجه الدارمي في «مسنده» (٩/ ٣٠٨/ ٢٧٣٨- «فتح المنان») -وعنه الترمذي في «العلل الكبير»-، وأبو يعلى في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٢/ ٩٠/ ١٣٩٠/ ٣- ط دار الوطن، أو ٧/ ٢٥٦/ ١٣٧٥/ ٣ -ط دار العاصمة)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٣/ ٣١٣/ ٢٨٠٧/ ٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٦٨-٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٣٥٩/ ١٠٩٧) عن عثمان بن عمر، والبزار في «البحر الزخار» (٤/ ٢٠٤-٢٠٥/ ١٣٦٧) من طريق عمرو بن محمد بن أبي رزين؛ كلاهما عن إسرائيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن مسروق به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا إسحاق السبيعي مدلس مختلط، وقد عنعن، وسماع إسرائيل منه -على الراجح- بعد اختلاطه، على أنهم لم يذكروا لمسروق رواية عن بلال.

والمعروف في هذا الحديث: ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٤٩٠/ ٢٣١٢)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢١٥-١٢١٦/ ١٥٩٤) من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-؛ قال: جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر بَرْني -بفتح الموحدة، وسكون الراء-، فقال له النبي =

عن أبي حمزة، عن سعيد بن المسيب، عن بلال؛ قال: كان عندي تَمْرٌ دُوْنٌ، فابتعت به من السوق تمرًا أجودَ منه بنصف كيلِه، فقدَّمته إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال: «**مَا رَأَيْتُ كَالْيَومِ تَمْرًا أَجْوَدَ مِنهُ! مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا يَا بِلالُ؟!**»، قَالَ: فحدَّثته بما صنعتُ، فقال: «**انْطَلِقْ؛ فَرُدَّهُ إِلَى صَاحِبِهِ، خُذْ تَمْرَكَ فَبِعْهُ بِحِنْطَةٍ -أَو شَعِيرٍ- اشْتَرِ بِهِ مِنْ هَذَا التَّمْرِ**»، قال: ففعلت ذلك، ثمَّ أتيته[1] به، ثم قال رسول اللَّه ﷺ: «**التَّمْرُ بِالتَّمْرِ؛ مِثْلاً بِمِثْلٍ، وَالمِلْحُ بِالمِلْحِ؛ مِثْلاً بِمِثْلٍ، وَالذَّهَبُ بِالذَّهَبِ؛ وَزْنًا بِوَزْنٍ، وَالفِضَّةُ بِالفِضَّةِ؛ وَزْنًا بِوَزْنٍ، فَمَا كَانَ مِنْ فَضْلٍ؛ فَهُوَ رِبًا**».

وقد كان ربا الجاهلية فيما:

١٤٧- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم؛ أنه

=ﷺ: «**من أين هذا؟**»، فقال بلال: كان عندي تمر رديء فبعت منه صاعين بصاع لنطعم النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ عند ذلك: «**أَوَّه أَوَّه! عين الربا لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري؛ فبع التمر ببيع آخر، ثم اشتريه**».

تنبيه على أوهام:

١- تحرف اسم أبي حمزة الأعور في «المطالب العالية» إلى أبي وجزة السعدي، وبناء عليه: حسَّن الحافظ -رحمه الله- سنده! وكأنه تبع شيخه الهيثمي في ذلك!!

٢- ظن الدكتور المعلق على «م» أن أبا حمزة المذكور هو سعد بن عَبيدة السلمي!! وهو وهم محض، وهو إن دل على شيء؛ فإنما يدل على أن الدكتور ناشئ في هذه الصناعة، وأن العلم النظري لا يغني عن البحث العلمي التطبيقي، فالله المستعان.

(١) في «م»: «أتتيه» بمثناتين متتابعتين!

١٤٧- **مقطوع صحيح** - أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٧٥) من طريق يحيى ابن عبدالله بن بكير، و«معرفة السنن والآثار» (٤/ ٢٨٥-٢٨٦/ ٣٣٢٨) من طريق عبدالله بن مسلمة القعْنبي؛ كلاهما عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٤٤٦/ ١٤٩٢/ ٨٣ - رواية يحيى الليثي الأندلسي، و٢/ ٣٨١-٣٨٢/ ٢٦٧٠ -رواية أبي مصعب الزهري، و٢٥٥/ ٥٥٠ -رواية سويد بن سعيد الحدثاني) -به.

قلت: وسنده صحيح.

تنبيه: يحيى بن يحيى -شيخ المصنف-: هو التميمي النيسابوري، وليس الليثي الأندلسي.

قال: كان الرِّبا في الجاهليَّة يكون للرَّجل على الرَّجل الحق، فإذا حلَّ الأجل؛ قال: أتقضي أم تربي؟ فإن قضاه؛ أخذ منه، وإلاَّ زاده في حقِّه، وأخَّر عنه الأجل.

قال أبو عبد اللَّه: ثم أخبر النبي ﷺ عن الأشياء التي قد ذكرها، فسماها ربًا، ثم اختلف الناسُ فيما جاوز هذه الأشياء التي سماها النبي ﷺ، فقالت طائفة: كلُّ شيء يُكال -أو يوزن-؛ فهو بمنزلة الستة الأشياء التي ذكرها النبي ﷺ.

١٤٨- حدثنا أبو سلمة -يحيى بن خلف-: ثنا عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن. وعن أبي معشر، عن النخعي؛ أنهما قالا: كلُّ شيء يُكال -أو[(١)] يوزن- بمنزلة الستة، إذا كان من نوعٍ واحد، فإذا[(٢)] اختلفا؛ فكان واحد باثنين، يدًا بيد؛ فلا بأس به، وإذا كان نسيئةً؛ فكرهاه.

١٤٩- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق: أنبأ الثوري، عن موسى

١٤٨- مقطوع صحيح الإسناد.

قلت: وهذا سند صحيح، وسماع عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي من سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه.

أبو معشر: هو الكوفي، زياد بن كليب الحنظلي، ثقة معروف، وليس هو نجيحاً السندي الضعيف.

(١) في «م»: «و».

(٢) في «م»: «فإن».

١٤٩- مقطوع صحيح - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٠/ ١٤١٧٦) به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٢٦٦-٢٦٧/ ٣١٢٣)[(1)]: ثنا يحيى بن آدم، عن سفيان الثوري به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

....

(1) وقع فيه: (عن موسى بن أبي عائشة، عن أبي عبدالرحمن، عن إبراهيم)، وأظن أن قوله: (عن أبي عبدالرحمن) مقحم من الناسخ، أو الطابع.

ابن أبي عائشة، عن إبراهيم؛ قال: ما كان من شيءٍ واحدٍ يُكال؛ فمِثْلاً بِمِثْلٍ، فإذا اختلف؛ فزد وازدد، يدًا بيدٍ، وإذا كان شيئًا واحدًا يوزن؛ فمثلاً بمثلٍ، فإذا اختلف؛ فزد وازدد، يدًا بيدٍ.

١٥٠- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم؛ أنه كان يكره كلَّ شيءٍ يُكال -أو يوزن- أن يباع نسيئةً؛ مِثلاً بِمِثلٍ، وإن اختلفا؛ فلا بأس به؛ يدًا بيدٍ.

١٥١- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن الزهري؛ قال: كلُّ شيء يوزن؛ فهو يجري مجرى الذهب والفضة، وكلُّ شيء يُكال؛ فهو يجري مجرى البُرِّ والشعير.

١٥٢- حدثنا صدقة بن الفضل: أنبأ يحيى بن سعيد، عن صدقة بن المثنى؛ قال: حدثني جدِّي رياح[1] بن الحارث؛ قال: قال عمار بن ياسر في المسجد الأكبر: البعير خير من بعيرين، والشاة خير من شاتين، والثوب خير

١٥٠- **مقطوع ضعيف الإسناد** - تفرد به المصنف من هذا الوجه فيما أعلم.

قلت: إسناده ضعيف؛ فإن مغيرة -وهو ابن مِقْسم- الضبي ضعيف في روايته عن إبراهيم ابن يزيد النخعي خاصة؛ لأنه كان يدلس في روايته عنه.

وغفل عن ذلك الدكتور المعلق على «م»، فصحح سنده!

١٥١- **مقطوع صحيح** - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٧/ ١٤٢٠٧) به.

قلت: وسنده صحيح كالشمس.

١٥٢- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٢٧٦ - ترتيبه) من طريق موسى بن سهل البردي، عن يحيى بن سعيد القطان به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١١٢/ ٤٦٨): نا علي بن مسهر وابن أبي زائدة، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٢٧٦ - ترتيبه) من طريق عيسى بن يونس؛ ثلاثتهم عن صدقة بن المثنى به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

(١) في المخطوط: «رباح»، والتصحيح من كتب الرجال.

من ثوبين، والأَمَةُ خير من أَمَتين، لا بأس بهما؛ ما كان يدًا بيدٍ، إنما الرِّبى في النَّسا[١]؛ إلاَّ ما كيل -أو وزن-.

١٥٣- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ روح بن عبادة: ثنا حيان بن

---

(١) التأخير، وهو: البيع إلى أجل.

١٥٣- **إسناده حسن** - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «لسان الميزان» (٢/ ٣٧٠) بسنده سواء.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٢-٤٣): ثنا أبو بكر -أحمد بن سليمان- الفقيه: أنبأ الحسن بن مُكْرِم، عن روح بن عبادة به.

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» -وعنه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٨٣١) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٨٦)-: ثنا إبراهيم بن الحجَّاج السّامي، وأبو العباس الأصم في «الفوائد»- ومن طريقه البيهقي (٥/ ٢٨٦)- من طريق يونس بن محمد المؤدب؛ كلاهما عن حيان به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة».

وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: حيان فيه ضعف، وليس بالحجة».

قلت: وكذا قال في «المغني»، ونقل ابن التركماني في «الجوهر النقي» عنه؛ أنه قال في «الضعفاء»: «جائز الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٣/ ٢٤٦): «صدوق»، وقال البزار: «مشهور، ليس به بأس»، ووثقه ابن حبان (٦/ ٢٣٠)، وإسحاق بن راهويه -كما ترى-، وقال روح بن عبادة: «كان حيان رجل صدق».

وشذ ابن حزم -على عادته-؛ فقال: «مجهول!»؛ لكن رده الحافظ في «اللسان» بقوله: «فلم يصب»، ورده ابن التركماني -أيضاً-، فقال في «الجوهر النقي»: «قال بعض المتأخرين فيه: مجهول! ولعله اختلط عليه بحيان بن عبيدالله المروزي».

فمثله إن شاء الله يحسن حديثه.

أما البيهقي؛ فقال في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٨٦)، و«السنن الصغرى» (٢/ ٢٤٦): «حيان تكلموا فيه».

وقال في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣٠٧): «يشبه أن يكون من قول أبي سعيد الخدري إن صح ذلك، وفيه نظر، ينفرد أبو -في المطبوع أبي- زهير بذلك، وطعن بعض الحفاظ فيه!! والله أعلم».

قلت: هذا البعض إنما هو ابن عدي والعقيلي، وحقيقة كلامهما ليس بطعن، فغاية ما قال=

عبيدالله[1] العدوي -وكان ثقة-؛ قال: سألت أبا مِجْلَز عن الصَّرْف؟ فقال: كان ابن عباس لا يرى به بأسًا زمانًا، ما كان منه يدًا بيدٍ، فلقيه أبو سعيد الخدري، فقال له: إلى متى؟ ألا تتقي اللَّه؟! حتى متى تؤكل الناس الرِّبا؟! أما بلغك: أن رسول اللَّه ﷺ قال -وهو عند زوجته أم سلمة-: «**إِنِّي لأَشْتَهِي تَمْرَ عَجْوَةٍ**»، بعث بصاعين؛ فأتي بصاع عجوة، فقال: «**مِنْ أَيْنَ لَكُم هَذَا؟**»، فأخبروه، فقال: «**رُدُّوهُ، التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالحِنْطَةُ بِالحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالفِضَّةُ بِالفِضَّةِ؛ يَدًا بِيَدٍ، عَيْنًا بِعَينٍ، مِثْلاً بِمِثْلٍ، فَمَا زَادَ؛ فَهُوَ رِبًا**»، ثم قال: وكذلك ما يكال -أو يوزن- أيضًا، فقال ابن عباس: جزاك اللَّه الخير يا أبا سعيد! ذكَّرتني أمرًا قد كنت نسيته؛ فأستغفرُ اللَّهَ وأتوب إليه.

قال: فكان ينهي عنه بعد.

قال روح: وكان حيان رَجُلَ صدق.

قال أبو عبد اللَّه: وقالت طائفة: كلُّ شيءٍ يُكال -أو يوزن- مما يؤكل أو يشرب؛ فهو بمنزلة الأربعة الأشياء التي سماها النبي ﷺ ربًا، وأما الذهب والفضة؛ فمخصوصان مباينان لسائر الأشياء، لا يُشبَّه بهما شيءٌ، وما جاوز هذه الأشياء؛ فلا ربا فيه.

١٥٤- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن أبي الزناد، عن

=ابن عدي: «عامة حديثه أفراد، انفرد به»، وغاية ما تكلم فيه العقيلي إنما هو في حديث النهي عن النبيذ، ونص كلامه: «لا يتابع عليه»، فكان ماذا؟! هل هذا مسقط للرجل؟ لا؛ بل هذا ليس بطعن أصلاً، سلمنا أنه طعن؛ لكنه طعن غير مفسر، لا يلغي توثيق من وثقه، ولا يعدل عن التوثيق الصريح إلى جرح مجمل غير مفسر، فالعجب من البيهقي نفسه كيف أهمل تصحيح شيخه الحاكم للحديث، بل ولتوثيق الأئمة الحفاظ له، وفيهم من هو معروف بتشدده في التوثيق؛ كأبي حاتم الرازي؟!

(١) في المخطوط: «عبدالله»، والتصحيح من مصادر التخريج.

١٥٤- مقطوع صحيح - أخرجه الشافعي في «كتاب القديم»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٢٩٨)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٢١/ ١٤١٣٩)، والطحاوي في «مشكل=

سعيد بن المسيب؛ أنه سمعه يقول: لا ربا إلاَّ في ذهب أو فضة، أو فيما يكال أو يوزن؛ مما يؤكل أو يشرب.

١٥٥- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا محمد بن يوسف: ثنا سفيان، عن يحيى ابن سعيد، عن سعيد بن المسيب؛ قال: لا ربا إلاَّ في ذهب أو فضة، أو فيما يكال[(١)] ويوزن؛ مما يؤكل ويشرب.

قال أبو عبد اللّه: هذا مذهب طائفة من أهل المدينة، وكان الشافعي يقول به وهو بالعراق، ثم ضمَّ إليه بمصر كلَّ ما يؤكل؛ وإن لم يكل ولم يوزن.

وقالت طائفة: كلُّ ما كان طعام يؤكل، وإن كان لا يكال ولا يوزن؛ فحكمه كذلك؛ هذا آخر مذهب الشافعي.

١٥٦- حدثنا إسحاق: أنبأ (عبدالرزاق: أنبأ)[(٢)] معمر، عن الزهريٌ،

=الآثار» (٤/ ٢٧٥ -ترتيبه) من طريق عبدالله بن وهب، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٢٩٨/ ٣٣٥٢ و٣٣٥٣) من طريق ابن بكير والقعنبي؛ خمستهم عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٣٩٤/ ١٤٤٦/ ٣٧ -رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٣٣٦/ ٢٥٤٥ - رواية أبي مصعب الزهري، و٢٤٣/ ٥١٢ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٢٩١/ ٨٢٠ - رواية محمد بن الحسن الشيباني) -به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية.

١٥٥- **مقطوع صحيح** - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٥-٣٦/ ١٤١٩٩) عن معمر وسفيان الثوري، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد بن المسيب به.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٨٦) من طريق أبي اليمان -الحكم بن نافع- البهراني الحمصي، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد به.

قلت: وهذا سند صحيح.

يحيى بن سعيد: هو الأنصاري المدني.

(١) في المخطوط: «يؤكل»، والتصحيح من المطبوع.

١٥٦- **موقوف صحيح** - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٠/ ١٤١٧٤) به.

قلت: وهذا موقوف صحيح على شرط الشيخين.

(٢) ما بين القوسين سقط من «م»! ولم يتنبه لهذا السقط الدكتور المعلق عليه!!

عن سالم، عن ابن عمر: أنه كان يكره أن يباع شيء من الطعام بشيءٍ منه نَظِرة.

١٥٧- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر؛ قال: ما اختلف ألوانه من الطعام؛ فلا بأس به، يدًا بيدٍ، البُرُّ بالتمر، والشعير بالزبيب، وكرهه نسيئةً.

١٥٨- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا محمد بن يوسف، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء: كره الطعام بالطعام نسيئة.

قال سفيان: يقول: لحمًا بحنطة، أو قثاء -أو بطيخًا- بحنطة.

قال سفيان: ما نرى به بأسًا.

١٥٩- حدثنا المنذر بن شاذان الرازي: ثنا معلى بن منصور الرازي:

١٥٧- **موقوف صحيح** - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٠/ ١٤١٧٥) به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٥٦/ ٦٣٩): ثنا عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٢٣٩/ ٢٥٥٨ - ترتيبه) من طريق عبدالله بن المبارك؛ كلاهما عن معمر بن راشد به.

قلت: وسنده كسابقه.

١٥٨- **مقطوع صحيح.**

قلت: إسناده صحيح، رجاله ثقات، ورواية ابن جريج عن عطاء خاصة لا يشترط تصريحه فيها بالسماع منه.

سفيان: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري.

محمد بن يوسف: هو الفريابي.

١٥٩- **مقطوع ضعيف الإسناد.**

قال الدكتور البصيري (ص ١٥٨) معلقاً: «في سنده معتمر، وأبو عمرو المخزومي؛ لم أجد لهما ترجمة».

قلت: أما معتمر؛ فهو ابن سليمان التيمي: ثقة معروف من رجال الستة. =

أخبرني معتمر، عن أبي عمرو المخزومي، عن قيس بن سعد، عن طاووس: أنه كان يكره الطعام كلَّه بعضه ببعض نسيئةً.

١٦٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا محمد بن يوسف: ثنا سفيان، عن حنظلة، عن طاووس: أنه كره السَّمْن بالتمر نسيئةً.

قال سفيان: ونحن نكرهه.

١٦١- حدثنا إسحاق ومحمد بن يحيى؛ قالا: ثنا عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن طاووس، عن أبيه: (أنه كان كره اللحم بالبُرِّ نسيئةً)[1].

١٦٢- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق؛ قال: سألنا الثوري عن ذلك، فقال: هذا من أحسن البيوع عندنا.

وذهبت جماعة من هؤلاء إلى أنَّ كلَّ ما جاوز هذه الأشياء من البيوع الفاسدة المنهي عنها؛ فليس فيها ربًا، وإن كانت حرامًا، وذهبوا إلى أنَّ الربا؛ إنما هو: ما تضاعف وربا، وازداد ونما؛ إلاَّ ما كان كذلك.

= وأما أبو عمرو؛ فهو بزيع -بموحدة، ثم زاي، آخره مهملة-؛ مولى بني مخزوم: ذكره الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٣١/ ١٩٤٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٢٠/ ١٦٦٥)؛ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا راوياً عنه سوى المعتمر بن سليمان.

قلت: وقد وثقه ابن حبان (٦/ ١١٤)، وكان رجلاً صالحاً؛ كما في «الكنى والأسماء» للدولابي (٢/ ٧٨٤).

١٦٠- **مقطوع صحيح.**

قلت: إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات.

حنظلة: هو ابن أبي سفيان الجمحي المكي.

١٦١- **مقطوع صحيح** - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٥/ ١٤١٩٥) به.

قلت: وهذا سند صحيح.

(١) ما بين القوسين ساقط من المخطوط، وفي عبارة المخطوط سقط، وتقديم، وتأخير.

١٦٢- **مقطوع صحيح** - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٣٥/ ١٤١٩٦) به.

وقال طائفة أخرى: لا، بل كلُّ بيع حرام مِمَّا قد نهى عنه النبي ﷺ؛ فهو يلتحق لاسم الربا.

قالوا: فكذلك قالوا: الربا بضع وسبعون بابًا، واحتجوا بحديث عبداللَّه ابن مسعود الذي:

١٦٣- حدثناه محمد بن بشار: ثنا محمد بن جعفر: ثنا شعبة، عن سماك؛ قال: سمعت عبد الرحمن بن عبد اللّه يحدث، عن عبد اللَّه؛ أنه قال: لا يصلح صفقتان في صفقة؛ إن رسول اللَّه ﷺ لعن آكل الربا، وموكله، وشاهديه، وكاتبه.

١٦٤- حدثنا إسحاق: أنبأ النضر: ثنا شعبة، عن سماك؛ قال: سمعت عبد الرحمن بن عبد اللَّه، عن أبيه؛ قال: لا يصلح صفقتان في صفقة؛ لأن رسول اللَّه ﷺ لعن آكل الربا، وموكله.

١٦٥- حدثنا إسحاق: أنبأ أبو الوليد: ثنا شعبة، عن سماك بن حرب، عن

١٦٣- **إسناده صحيح** - أخرجه ابن ماجه (٢/ ٧٦٤/ ٢٢٧٧)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/ ٣٧٧/ ١١١٥)؛ قالا: ثنا محمد بن بشار -بندار- به.

وأخرجه أحمد (٦/ ٢٦٩-٢٧٠/ ٣٧٢٥)، والبزار في «البحر الزخار» (٥/ ٣٨٠-٣٨١/ ٢٠١٢): ثنا محمد بن المثنى؛ قالا: ثنا محمد بن جعفر -غندر- به.

وأخرجه أبو داود -سليمان بن داود- الطيالسي في «مسنده» (١/ ٢٦٨/ ٣٤١) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٧٥)-: ثنا شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، وانظر ما بعده.

عبدالله: هو ابن مسعود -رضي الله عنه-.

١٦٤- **إسناده صحيح.**

قلت: إسناده صحيح كسابقه، وانظر ما بعده.

النضر: هو ابن شميل.

١٦٥- **إسناده صحيح.**

=

عبدالرحمن بن عبد اللّه بن مسعود، عن أبيه؛ قال: لا يصلح -أو لا يحل- صفقتان في صفقة؛ لأن رسول اللّه ﷺ لعن آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه.

١٦٦- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ أبو الأحوص، عن سماك، عن عبدالرحمن بن عبد اللّه. وعن أبي عبيدة، عن عبداللّه؛ قال: صفقتان في صفقة ربًا، أن يقول الرجل: إن كان بنقد؛ فبكذا وكذا، وإن كان إلى أجل؛ فبكذا وكذا.

١٦٧- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا إسرائيل، عن سماك بن حرب،

= أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٩٩/ ٥٠٢٥ -«إحسان»): ثنا أبو خليفة -الفضل ابن الحباب- الجمحي، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ٣٢٥/ ٢٩٤ و٢٩٥): ثنا إبراهيم بن عبدالله بن مسلم وعبدالله بن أبي عرابة؛ ثلاثتهم عن أبي الوليد -هشام بن عبدالملك- الطيالسي به.

قلت: وهذا سند صحيح كسابقيه، وانظر ما بعده.

١٦٦- **موقوف صحيح** - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

أبو الأحوص: هو سلام بن سليم الحنفي.

١٦٧- **موقوف صحيح الإسناد.**

قلت: وهذا موقوف صحيح الإسناد، وقد رواه جمع عن إسرائيل به؛ لكن بذكر شطره الآخر: «**لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله ...**» الحديث.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ١٣٨/ ١٤٦٣٣ و١٣٨-١٣٩/ ١٤٦٣٦) -وعنه أحمد (٦/ ٢٨٢/ ٣٧٣٧)-، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ٣٢٤/ ٢٩٢) من طريق عبيدالله ابن موسى العبسي، وأحمد (٧/ ٣٤٨/ ٤٣٢٧): ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي، وأبو عوانة -الوضاح بن عبدالله- اليشكري، وعفان بن مسلم؛ خمستهم عن إسرائيل بن يونس به.

قلت: وهذا سند صحيح كسابقيه.

وتابع إسرائيل عليه:

١- **سفيان الثوري:** أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ١٣٨-١٣٩/ ١٤٦٣٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٣٢١/ ٩٦٠٩) من طريق أبي نعيم -الفضل بن دكين-، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٩٠/ ١٧٦)، والبزار في «البحر الزخار» (٥/ ٣٨٣-٣٨٤/ ٢٠١٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٣٣١/ ١٠٥٣ -«إحسان») من طريق عثمان بن أبي صفوان=

عن عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن مسعود، عن أبيه -في الرجل يشتري الشيء على أن يعطي الدينار بعشرة-، فقال: صفقتان في صفقة ربًا.

قال أبو عبد اللَّه: قالوا: ففي قول عبد اللَّه -هذا- دليل على أنَّ كل بيع فاسدٍ؛ فهو ربًا، وكذلك قول عمر في الثمرة المغضفة(١).

=الثقفي؛ ثلاثتهم عن الثوري به.

٢- **زهير بن معاوية الجعفي:** أخرجه أبو داود (٣/ ٢٤٤/ ٣٣٣٣): ثنا أحمد بن عبدالله بن يونس، عن زهير به.

٣- **أبو عوانة اليشكري:** أخرجه الترمذي (٣/ ٥١٢/ ١٢٠٦): ثنا قتيبة بن سعيد، وأبو يعلى في «مسنده» (٩/ ٢٣٥-٢٣٦/ ٥٣٤٤) من طريق أبي الوليد -هشام بن عبدالملك- الطيالسي؛ كلاهما عن أبي عوانة به.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٥/ ٤٢٠): «وسنده صحيح، وفي سماع عبدالرحمن من أبيه -ابن مسعود- خلاف، وقد أثبته جماعة، والمثبت مقدم على النافي».

قلت: وهو كما قال، وقد صرح عبدالرحمن بسماعه من أبيه في رواية إسرائيل المتقدمة عند الإمام أحمد.

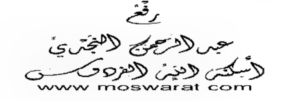
٤- **حماد بن سلمة:** أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٢٦٨/ ٣٤١) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٧٥)-.

٥- **شريك بن عبدالله القاضي**؛ لكنه رفع الموقوف: «**نهى النبي ﷺ عن صفقتين في صفقة!**»: أخرجه أحمد (٦/ ٣٢٤/ ٣٧٨٣)، والبزار في «البحر الزخار» (٥/ ٣٨٤/ ٢٠١٧) عن أسود بن عامر -شاذان-، وأحمد (٦/ ٣٢٤/ ٣٧٨٣): ثنا حسن بن موسى الأشيب، وأبو نعيم -الفضل بن دكين-، وأبو يعلى في «مسنده» (٨/ ٣٩٦/ ٤٩٨١): ثنا بشر بن الوليد الكندي، وأحمد (٦/ ٣٥٨/ ٣٨٠٩): ثنا حجاج بن محمد الأعور، والهيثم بن كليب في «مسنده» (١/ ٣٢٤/ ٢٩١) من طريق هاشم بن القاسم -أبي النضر-؛ ستتهم عن شريك به.

قال البزار: «وهذا الحديث أسنده شريك بهذا الإسناد».

قلت: وهو ضعيف لا يحتج به عند التفرد، فكيف عند المخالفة؟! فالمعروف في هذه اللفظة الوقف.

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ٣٧٢): «أي: قاربت الإدراك ولما تدرك، وقيل: هي المتدلية من شجرها مسترخية، وكل مسترخ أغضف. أراد: أنها تباع ولم يَبْدُ صَلاحُها».



١٦٨- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا المسعودي، عن القاسم؛ قال: قال عمر: إنكم تزعمون أنَّا نعلم أبواب الربا، ولأن أكون أعلمُها أحبُّ إليَّ من أن يكون لي مثل مصر وكورها، ولكن من ذلك أبواب لا تكاد يخفين على أحد: أن تباع الثمرة مغضفة لَمَّا تطب، أو يباع الذهب بالورق -أو الورق بالذهب- نسأً.

ومن ذلك:

١٦٩- ما حدثنا إسحاق: أنبأ خالد بن الحارث الهجيمي(1): ثنا حسين

١٦٨- موقوف ضعيف.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٥٠٧/ ١٨٤٩)(أ): ثنا وكيع بن الجراح به.

قلت: إسناده ضعيف؛ القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود لم يدرك عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، فهو منقطع، وبه أعله البيهقي -كما سيأتي-.

أما ما يخشى من اختلاط المسعودي -واسمه: عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله ابن مسعود-؛ فإنه مأمون في حديثنا هذا؛ لأن سماع وكيع منه قديم، سمع منه بالكوفة.

قال الإمام أحمد: «سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديم».

انظر: «العلل» للإمام أحمد (١/ ٣٢٥/ ٥٧٥ و٣/ ٥٠/ ٤١١٤)، و«الكواكب النيرات» (ص٢٩٣)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٧-٧٤٨).

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٢٦/ ١٤١٦١): نا سفيان بن عيينة، وأبو عبيد -القاسم بن سلاّم- الهروي في «غريب الحديث» (٣/ ٢٨٣): ثنا هشيم بن بشير، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٥٠٧/ ١٨٤٩)(أ): ثنا ابن أبي زائدة، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٣) من طريق عثمان بن عمر؛ أربعتهم عن المسعودي به.

قال البيهقي: «وهذا منقطع».

١٦٩- مقطوع صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون.

(1) تحرفت في «م» إلى «الهجمي» -بدون تحتانية-!

....

(أ) وقع في سنده سقط غريب وتحريف عجيب، ففيه: (ثنا ابن أبي زائدة عن وكيع عن مسعر)! فسقط منه الواو، وتحرف اسم المسعودي إلى (مسعر)؛ فليصحححان.

المعلم، عن قيس بن سعد، عن مجاهد؛ قال: قلت لعبد الرحمن بن أبي ليلى: حدثني بحديث تجمع لي فيه أبواب الربا، قال: اتَّقِ شفّاً[1] ما لم تضمن.

١٧٠- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الوهاب الثقفي: ثنا أيوب، عن محمد، عن شريح؛ قال: من باع بيعتين في بيعة؛ فله أوكسهما، أو الرِّبا.

١٧١- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الصمد عبد الوارث، قال: (عن) جبلة ابن أبي جليسة الحرشي، قال: حدثني جعفر؛ قال: لقيت عكرمة -مولى ابن عباس-، قال لي: اعلم أن أبواب الربا أكثر من أبواب الطلاق، فإياك وما خالط النسيئة من هذه البيوع؛ فإنَّما الربا في النسيئة.

١٧٢- حدثنا إسحاق: أنبأ عيسى بن يونس، عن أبي حيان التيمي، عن

---

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٢/ ٤٨٦): «الشَّف: الربح والزيادة، وهو قوله: نهى عن ربح ما لم يُضْمَن»..

١٧٠- **مقطوع صحيح** - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ١٣٧/ ١٤٦٢٩): نا معمر بن راشد، وسفيان الثوري؛ كلاهما عن أيوب السَّخْتياني به.

قلت: وهذا سند صحيح، وقد صححه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٥/ ٤٢١).

محمد: هو ابن سيرين.

شريح: هو القاضي المعروف، وهو ابن الحارث بن قيس النخعي.

١٧١- **مقطوع ضعيف.**

قلت: إسناده ضعيف؛ قال أبو حاتم الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٥١٠): «جبلة ابن أبي جليسة الحرشي: روى عن جعفر بن أبي جعفر، عن عكرمة قوله. روى عنه عبدالصمد ابن عبدالوارث؛ هو مجهول» ا.هـ.

قلت: ووثقه ابن حبان (٦/ ١٤٨)!!

١٧٢- **إسناده صحيح** - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/ ٢٧٧/ ٤٦١٩ و١٣/ ٣٠٥/ ٧٣٣٧)، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ٢٣٢٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٨٢-١٨٣/ ٥٣٥٩ و٢١٠/ ٥٣٨٨ -«إحسان»): ثنا عبدالله بن محمد الأزدي -المعروف بابن=

=شيرويه[أ]-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٤٥) من طريق أحمد بن سلمة النيسابوري؛ أربعتهم عن إسحاق بن راهويه -وهذا في «المسند» له- بسنده سواء.

وتابع عيسى بن يونس:

١- **يحيى بن عبدالملك بن أبي غَنِيَّة** -بفتح المعجمة، وكسر النون، وتشديد التحتانية-:

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٣٠٥/ ٧٣٣٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٨٢-١٨٣/ ٥٣٥٩ و٢١٠/ ٥٣٨٨ -«إحسان»)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٤٥)-، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٩٦): ثنا أبو سعيد الأشج؛ كلاهما عن يحيى به.

٢- **عبدالله بن إدريس بن يزيد الأودي:** أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٨/ ٢٧٧/ ٤٦١٩ و١٣/ ٣٠٥/ ٧٣٣٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٨٢-١٨٣/ ٥٣٥٩ و٢١٠/ ٥٣٨٨ -«إحسان»)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٤٥)-، ومسلم في «صحيحه» (٤/ ٢٣٢٢/ ٣٠٣٢/ ٣٣)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٩٥)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٧٣/ ٥٠٦٩ و٦/ ٢٧٤/ ٦٧٥١)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٥٠٣/ ٤٥٦٣) عن أبي كريب -محمد بن العلاء بن كريب- الهمداني، والترمذي (٤/ ٢٩٧/ ١٨٧٤): ثنا أحمد بن منيع، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/ ٢٢٣-٢٢٤)، و«شرح معاني الآثار» (٤/ ٢١٣) من طريق محمد بن عبدالله بن نمير، وابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٧٥-١٧٦/ ٥٣٥٣ -«إحسان») من طريق سلم بن جنادة، والمحاملي في «الأمالي -رواية ابن مهدي» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٥٠٣/ ٤٥٦٢)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/ ٢٣٦/ ٦٢٩)-: ثنا يوسف بن موسى القطان، وابن أبي الدنيا في «ذم المسكر» (٦٦/ ٣٥)[ب]: ثنا زهير بن حرب؛ سبعتهم عن ابن إدريس به.

قال الجورقاني: «هذا حديث صحيح».

٣- **يحيى بن سعيد القطان:** أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (١٠/ ٣٥/ ٥٥٨١)، و«التاريخ الأوسط» (١/ ٤٤٤/ ٩٩٣)، و«التاريخ الكبير» (٣/ ٤٧١)[ت]، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٨-٢٨٩)-، والحسن بن سفيان في «مسنده» =

(أ) وهو راوية «مسند إسحاق بن راهويه».

(ب) وقد فات الدكتور نجم عبدالرحمن خلف عزو هذا الحديث للشيخين، مع أنه من طريق ابن إدريس عند ابن أبي الدنيا، وهما روياه من الطريق نفسه.

(ت) وقع في «المطبوع» زيادة سفيان الثوري بين يحيى القطان وأبي حيان، وهي زيادة مقحمة؛ فلتحذف.

=-وعنه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢٨٩)-: ثنا محمد بن المثنى ومحمد بن خلاد، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٢٨١/ ١٧٧): ثنا عمرو بن علي الفلاس، والبخاري في «صحيحه» (١٠/ ٤٥-٤٦/ ٥٥٨٨) -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنَّة» (١١/ ٣٥١/ ٣٠١١)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٧١/ ١٩٨٠)-: ثنا أحمد بن عبدالله بن أيوب، وأبو يعلى في «مسنده الكبير» -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢٨٩)-: ثنا موسى بن حيان، ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الأشربة» -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٣٩٩/ ٥١٨٨)-، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٠/ ٣٦) عن محمد بن أبي بكر المقدّمي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٥/ ١٠٠/ ٧٩٤٩): ثنا عبدالرحمن ابن محمد بن منصور؛ ثمانيتهم عن يحيى القطان به.

قال البزار: «وهذا الكلام لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا عمر، وإسناده صحيح».

وقال البغوي: «هذا حديث صحيح».

٤- **إسماعيل ابن عُلَيّة:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ١٠٦/ ٣٨٠٧) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٤/ ٢٣٢٢)-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١١٨٨/ ٥٩٣ - تكملة) -ومن طريقه ابن المنذر في «تفسيره»؛ كما في هامش «تفسير ابن أبي حاتم» (ق١١٥/ أ)-، والإمام أحمد في «الأشربة» (١٤٣-١٤٤/ ١٨٩) -وعنه أبو داود (٣/ ٣٢٤/ ٣٦٦٩) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٥/ ١٠٠/ ٧٩٤٨)-، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٢٥٠) -وعنه ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٥٠٣)-، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٩٥)، و«الكبرى» (٥/ ٧٣/ ٥٠٦٨ و٦/ ٢٧٤/ ٦٧٥٢)، والطبري في «جامع البيان» (٧/ ٧٢١)؛ قالا: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي؛ أربعتهم عن إسماعيل ابن علية به.

٥- **سفيان الثوري:** أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩/ ٢٣٣/ ١٧٠٤٩) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٨٨)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٣٠-٣٣١/ ٣٣٣٩ و٣٣٤٠)-.

٦- **علي مُسْهِر:** أخرجه ابن أبي شيبة -وعنه مسلم في «صحيحه» (٤/ ٢٣٢٢/ ٣٠٣٢/ ٣٢)-.

٧- **يعلى بن عبيد الطنافسي:** أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ١٤٨-١٤٩/ ٨٥٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٥/ ٩٩-١٠٠/ ٧٩٤٧)؛ قالا: ثنا محمد بن يحيى الذهلي، وأبو عوانة (٥/ ٩٩-١٠٠/ ٧٩٤٧): ثنا أبو داود الحراني؛ كلاهما عن يعلى به.

٨- **حماد بن سلمة:** أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٤٤٤/ ٩٩٤)، وعلي بن عبدالعزيز البغوي في «مسنده»؛ كما في «فتح الباري» (١٠/ ٥١) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر=

الشَّعْبِيِّ، عن ابن عمر؛ قال: سمعت عمر على منبر رسول اللّه ﷺ يقول: أيها الناس! ثلاث وددت أن رسول اللّه ﷺ لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهدًا فيه تنتهي إليه: الكلالة، والجد، وأبواب من أبواب الرِّبا.

=في «تغليق التعليق» (٥/ ١٦-١٧)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/ ٢٢٣): ثنا محمد بن خزيمة؛ ثلاثتهم عن حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة به.

وأخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير؛ كما في «تغليق التعليق» (٥/ ١٧)، و«فتح الباري»[أ] (١٠/ ٥١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/ ٢٢٣) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن حماد به[ب].

٩- عبدالله بن نمير: أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ١١٣٦-١١٣٧/ ١٤٨٠)-، وأبو العباس الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٤٣٥-٤٣٦/ ٥٢٠٤)-؛ قالا: ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، عن ابن نمير به.

١٠- جعفر بن عون[ت]: أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم المسكر» (٦٦/ ٣٦): ثنا محمد بن عثمان العجلي، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٣/ ٣٣٠/ ٣٣٣٨) من طريق محمد بن عبدالوهاب الفراء؛ كلاهما عن ابن عون به.

١١- عبيدة بن حميد النحوي: أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٦٣-١٦٤) من طريق عمرو بن عثمان بن كثير القرشي، عن أبيه، عن يونس بن أبي إسحاق، عن عبيدة به.

وخالف عثمان: محمد بن يوسف الفريابي؛ فرواه عن يونس به بإسقاط عبيدة.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ١٨١-١٨٢/ ٥٣٥٨ -«إحسان») من طريق عيسى ابن عبدالله العسقلاني، عن الفريابي به.

قلت: لكن العسقلاني -هذا- ضعيف، فلا عبرة بروايته، والمعروف رواية عثمان، والله أعلم.

....

(أ) تحرف اسم ابن أبي خيثمة فيه إلى (ابن أبي شيبة)؛ فليصحح.

(ب) ذكر الإمام البخاري -رحمه الله- رواية حماد هذه معلقة، فأشار الحافظ -رحمه الله- إلى من وصلها؛ لكن لم يذكر أن البخاري نفسه وصلها في «تاريخه الأوسط» كما تقدم في التخريج، فكان الأولى به ذكره دون غيره، والكمال لله وحده.

(ت) تحرفت في مطبوع «السنن الصغرى» إلى (عوف) -بالفاء-.

١٧٣- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن

١٧٣- إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه الأخرى).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن سماع وكيع من ابن أبي عروبة بعد اختلاطه؛ كما في «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٣٥٣)، و«الكواكب النيرات» (ص١٩٦-١٩٧)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٧).

لكنه توبع: فقد أخرجه ابن ماجه (٢/ ٧٦٤/ ٢٢٧٦) من طريق خالد بن الحارث، وأحمد (١/ ٣٦١/ ٢٤٦)، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه ابن المنذر في «تفسيره» (١/ ٥٧/ ٤٤)-، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٧٧/ ٢٣) عن يحيى بن سعيد القطان، وأحمد (١/ ٤٢٥-٤٢٦/ ٣٥٠)، والطبري في «جامع البيان» (٥/ ٦٦) عن إسماعيل ابن عُلَيّة، والطبري (٥/ ٦٦) من طريق محمد بن أبي عدي، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٣٨) من طريق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف؛ خمستهم عن سعيد بن أبي عروبة به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، وسماع خالد بن الحارث ويحيى القطان وابن عُلَيّة، وعبدالوهاب بن عطاء الخفاف من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «الكواكب النيرات» (ص١٩٦)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي (٢/ ٧٤٥).

هذا؛ وقد أعل الدكتور البصيري المعلق على «م» الحديث بالانقطاع، فقال: سعيد لم يدرك عمر!

قلت: وقد وهم في ذلك، فإن سعيد بن المسيب ولد سنة (١٥هـ) -لسنتين مضتا من خلافة عمر الفاروق -رضي الله عنه-، وهذا يعني بداهة: أنه أدرك ثمان سنين من حياته -رضي الله عنه-، فكيف يعقل ويصح بعد هذا أن يقال: إن سعيداً لم يدرك عمر؟!

لو قال الدكتور -عفا الله عنه-: لم يسمع سعيد من عمر؛ لكان لكلامه وجه؛ فإن بعض أهل العلم صرح بذلك، لكنه -والله أعلم- لم يفرق بين كلمتي: (أدرك)، و(سمع)، ولم يميز بينهما، وإلا؛ لما وقع فيما وقع فيه.

بقي عليَّ أن أقول: إن الراجح من قولي أهل العلم أن سعيد بن المسيب سمع من عمر:

قال أبو طالب: قلت لأحمد بن حنبل: سعيد بن المسيب عن عمر حجة؟ قال: «هو عندنا حجة، قد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر؛ فمن يقبل؟!».

وقال عباس الدوري عن ابن معين: سعيد بن المسيب قد رأى عمر، وكان صغيراً. قلت: يقول: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر، فقال يحيى: ابن ثمان سنين يحفظ شيئاً؟! =

سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب؛ قال: إن آخر ما أنزل على النبي ﷺ آية الرِّبا، فتوفي ولم يُفسِّرْها لنا، فدعوا الربا والريبة.

١٧٤- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الرحمن: ثنا سفيان، عن سلمة بن

= قلت: قاله كالمنكر؛ لكن ما بال محمود بن الربيع -رضي الله عنه- عقل مجة مجّها رسول الله ﷺ في دلو لهم، وهو دون سن سعيد بن المسيب؟!

إذاً؛ سعيد بن المسيب من باب أولى أن يكون قد وعى وحفظ عن عمر مالا يستهان به، لا سيما وقد قال يحيى بن سعيد الأنصاري -وهو من تلاميذ ابن المسيب-: كان ابن المسيب يسمى راوية عمر؛ كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته.

وقال الحافظ ابن حجر: «وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه؛ فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر».

ثم ساق بإسناده حديثاً من طريق مسدد بن مسرهد في «مسنده» عن ابن أبي عدي: ثنا داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب؛ قال: سمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يقول: عسى أن يكون بعد أقوام يكذّبون الرجم... الحديث.

قال الحافظ: «هذا الإسناد على شرط مسلم».

وهذا كله مما كتمه حدثاء الأسنان، خلال تعليقهم المشين على «مسند الإمام أحمد»؛ فليستدرك عليهم.

وانظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٥٩-٦١)، و«تاريخ الدوري» (٢/ ٢٠٨)، و«تهذيب الكمال» (١١/ ٧٣ و٧٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٥ و٨٦ و٨٧-٨٨).

١٧٤- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه الإمام أحمد في «الإيمان» (٥/ ١٥/ ١٤٨٦)[(١)]- وعنه ابنه عبدالله في «السُّنة» (١/ ٣٦٦/ ٧٩١أ)-: ثنا عبدالرحمن بن مهدي به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وله حكم الرفع كما لا يخفى، وتابع الثوري عليه: شعبة بن الحجاج كما سيأتي (رقم ١٧٦).

عبدالله: هو ابن مسعود -رضي الله عنه-.

أبو الضحى: هو مسلم بن صُبَيْح -بالتصغير-.

سفيان: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري.

....

(١) وهو المطبوع ضمن كتاب «السُّنَّة» للخلال.

كهيل، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبد اللَّه؛ قال: الرِّبا بضع وسبعون بابًا، والشرك نحو ذلك.

١٧٥- حدثنا محمد بن بشار: ثنا عبد الرحمن: ثنا سفيان، عن زبيد، عن إبراهيم، عن مسروق، عن عبد اللَّه؛ قال: الربا بضع وسبعون بابًا، والشرك نحو ذلك.

١٧٦- حدثنا إسحاق: أنبأ النضر بن شميل: ثنا شعبة: ثنا

١٧٥- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه الإمام أحمد في «الإيمان» (٥/ ١٣/ ١٤٨٠ و١٥/ ١٤٨٦)[1]- وعنه ابنه عبدالله في «السُّنة» (١/ ٣٦٦/ ٧٩١/ ب)-: ثنا عبدالرحمن بن مهدي به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٣١٥/ ١٥٣٤٧)، وأحمد في «الإيمان» (٥/ ١٣/ ١٤٨٠): ثنا وكيع بن الجراح، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٣٢١/ ٩٦٠٨) من طريق أبي نعيم -الفضل بن دكين-؛ ثلاثتهم عن سفيان الثوري به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرطهما، وله حكم الرفع كما لا يخفى.

وللثوري إسناد آخر: فقد أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٣١٤-٣١٥/ ١٥٣٤٦)، وأحمد في «الإيمان» (٥/ ١٥/ ١٤٨٦)- وعنه ابنه أحمد في «السُّنّة» (١/ ٣٦٦/ ٧٩١/ ج)-: ثنا عبدالرحمن بن مهدي؛ كلاهما عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبدالرحمن بن يزيد النخعي، عن ابن مسعود به بلفظ: الربا بضع وسبعون باباً، أهونها كمن أتى أمه في الإسلام.

قلت: وسنده صحيح على شرطهما، وله حكم الرفع.

وتابع الثوري: محمد بن فضيل.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٥٦٤-٥٦٥/ ٢٠٥٤).

١٧٦- **موقوف صحيح الإسناد.**

أخرجه أحمد في «الإيمان» (٥/ ١٨/ ١٤٩٥): ثنا محمد بن جعفر -غندر-، عن شعبة به.

قلت: وهذا موقوف صحيح الإسناد، وله حكم الرفع كما لا يخفى، وقد جاء كذلك؛ لكن الصحيح منهما الوقف: =

....

(١) وهو المطبوع ضمن كتاب «السُّنّة» للخلال.

زبيد[١] الأيامي، عن إبراهيم، عن مسروق، عن عبد اللَّه؛ قال: الربا ثلاثة

= فقد أخرجه ابن ماجه (٢/ ٧٦٤/ ٢٢٧٥)، والبزار في «البحر الزخار» (٥/ ٣١٨/ ١٩٣٥)، والحاكم (٢/ ٣٧) -وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٣٦٣/ ٥١٣١) -من طريق محمد بن غالب -تمتام-، وأبو نعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٦١) من طريق عبدالله بن بندار الباطرقاني؛ أربعتهم عن عمرو بن علي الفلاس، عن ابن أبي عدي، عن شعبة به مرفوعاً.

ولفظ البزار مثل لفظ المصنف، ولفظ ابن ماجه وأبي نعيم مختصر جداً: «**الربا ثلاثة وسبعون باباً**»، ولفظ الحاكم: «**الربا ثلاثة وسبعون باباً، أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه، وإن أربى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه**».

قال البزار: «وهذا الحديث لم نسمع أحداً أسنده بهذا الإسناد إلا عمرو بن علي».

قلت: وهو ثقة حافظ من رجال الجماعة، فلا يضره ذلك؛ لكن فيه علة، وهي: الوقف -كما سيأتي-.

قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٣٧٥/ ١٨٥٢- «صحيحه»): «رواه البزار، ورواته رواة «الصحيح»، وهو عند ابن ماجه بإسناد صحيح باختصار».

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ١٩٨): «هذا إسناد صحيح، وابن أبي عدي اسمه: محمد بن إبراهيم؛ وهو ثقة، تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة -يعني: مرفوعاً-».

قلت: مدار المرفوع على ابن أبي عدي -واسمه: محمد بن إبراهيم-، وهو ثقة من رجال الستة؛ لكن خالفه أثبت الناس في شعبة؛ وهو غندر، فوقفه، وقد تابعه على وقفه: النضر بن شميل؛ وهو ثقة ثبت من رجال الستة، فروايتهما أرجح -دون شك- من روايته، لا سيما وقد تابع سفيان الثوريُّ -أمير المؤمنين في الحديث- شعبةَ على وقفه -في أصح الروايتين عنه-؛ كما تقدم، ومما يؤيد ما ذكرت: أن الرواة عن الفلاس -راويه عن ابن أبي عدي- لم يتفقوا عليه في لفظه كما تقدم، فبعضهم يذكر ما لم يذكره البعض الآخر، كما هو الحال عند الحاكم، ولذلك قال البيهقي عقب روايته: «هذا إسناد صحيح، والمتن منكر بهذا الإسناد، ولا أعلمه إلا وهماً، وكأنه دخل لبعض رواة الإسناد في إسناده».

قلت: لا سيما وقد خالف تمتاماً الحافظان: ابن ماجه، والبزار، فروايتهما أصح دون شك، ولم يتنبه لهذه المخالفة الحاكم، فجرى على ظاهر إسناد الحديث، فقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه!» ووافقه الذهبي!

(١) تحرفت في «المستدرك» إلى «زيد!»؛ فلتصحح.

وسبعون بابًا، والشرك نحو ذلك.

١٧٧- حدثنا إسحاق: أنبأ النضر: ثنا شعبة، عن سلمة بن كهيل؛ قال: سمعت أبا الضحى، عن مسروق، عن عبد اللّٰه... بمثله.

١٧٨- حدثنا إسحاق: أنبأ عبدالأعلى: ثنا داود بن أبي هند، عن

١٧٧- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه أحمد في «الإيمان» (٥/ ١٩/ ١٤٩٦): ثنا محمد ابن جعفر -غندر-، عن شعبة به.

قلت: وسنده صحيح على شرطهما، وانظر ما تقدم.

١٧٨- **إسناده ضعيف.**

أخرجه أبو داود (٣/ ٢٤٣-٢٤٤/ ٣٣٣١)- ومن طريقه البيهقي (٥/ ٢٧٦)[1]-، والحاكم (٢/ ١١) من طريق خالد بن عبدالله الطحان الواسطي، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٤٣)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٦/ ٥٩٩٩) من طريق محمد بن أبي عدي، وابن ماجه (٢/ ٧٦٥/ ٢٢٧٨) من طريق إسماعيل ابن عُلَيّة، والذهلي -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنة» (٨/ ٥٥/ ٢٠٥٥)- من طريق عبدالله بن زياد الثقفي، وأبو الحسن الحمامي في «جزء الاعتكاف» (٥٦/ ٣١) من طريق علي بن مسهر، ومحمد بن عبدالله الدقاق المعروف بـ (ابن أخي ميمي) في «الجزء السابع من فوائده»- ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤١٧)- من طريق محبوب بن الحسن؛ ستتهم عن داود بن أبي هند به.

وتابع داود: عبّاد بن راشد -وهو صدوق له أوهام-، عن سعيد به.

أخرجه أحمد (١٦/ ٢٥٨/ ١٠٤١٠)، وأبو داود (٣/ ٢٤٣-٢٤٤/ ٣٣٣١)، ويوسف بن يعقوب القاضي في «كتاب الزكاة» -ومن طريقه البيهقي (٥/ ٢٧٥-٢٧٦)-، وأبو يعلى في «مسنده» (١١/ ١٠٥-١٠٦/ ٦٢٣٣ و١١٤/ ٦٢٤١)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن وأشراط الساعة وغوائلها» (٣/ ٥٤٨-٥٤٩/ ٢٤٠) من طرق عن هشيم، عن عباد به.

قال الحاكم: «قد اختلف أئمتنا في سماع الحسن من أبي هريرة، فإن صح سماعه منه؛ فهذا حديث صحيح».

وتعقبه الذهبي بقوله: «سماع الحسن من أبي هريرة بهذا صحيح». =

---

(١) وقد سقط من سنده: (عن أبي هريرة)، فصار مرسلاً!!

سعيد ابن أبي خيرة، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ؛ قال: **«لَيَأْتِيَنْ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لا يَبْقَى أَحَدٌ إِلاَّ أَكَلَ الرِّبَا، فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ؛ أَصَابَهُ مِنْ غُبَارِهِ»**.

١٧٩- حدثنا إسحاق: أنبأ روح بن عبادة: ثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد

= قلت: وهو كما قال الذهبي؛ فإن سماع الحسن من أبي هريرة صحيح بلا ريب، وقد صرح الحسن بسماعه من أبي هريرة -رضي الله عنه- حديث: «**المختلعات هن المنافقات**»؛ لكن ليس هذا موضوع بحثنا، بل موضوعه الحسن البصري نفسه؛ فإنه -رحمه الله- مع ثقته وجلالته مدلس، فلا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالتحديث، وهو هنا قد عنعن في جميع طرقه، فهو ضعيف لذلك، لا سيما والراوي عنه لم يوثقه إلا ابن حبان، وفي «التقريب»: «مقبول»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فليّن الحديث، ولم يتابع عليه، بل تفرد به.

والحديث ضعفه شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «ضعيف الترغيب والترهيب» (١/ ٥٧٣/ ١١٦٧)، و«ضعيف الجامع» (٥/ ٥٣/ ٤٨٦٧).

وقال في «مشكاة المصابيح» (٣/ ١٥٠ - «هداية»): «وإسناده ضعيف؛ فيه عنعنة الحسن البصري».

تنبيه: قوله في أول الحديث: «أنبأ عبدالأعلى» هو ابن عبد الأعلى السامي.

١٧٩- إسناده صحيح.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٢٩٦/ ٢٠٥٩ و٣١٣/ ٢٠٨٣): ثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني، وأحمد (١٥/ ٣٨٢/ ٩٦٢٠) -ومن طريقه ابن بشران في «الأمالي» (١/ ١٨٦/ ٤٣٠)-: ثنا يحيى بن سعيد القطان، و(١٥/ ٥٢١/ ٩٨٣٨ و١٦/ ٣٣٨/ ١٠٥٦٣): ثنا يزيد بن هارون وحجاج بن محمد المصيصي الأعور، والدارمي في «مسنده» (٩/ ٢٤٦/ ٢٦٩٦ - «فتح المنان»)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ١٢٠/ ٦٧٢٦ -«إحسان») عن أحمد بن عبدالله بن يونس، وابن عدي -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنّة» (٨/ ١٧/ ٢٠٣٣)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٥٨٧/ ٧٢٣) -من طريق أسد بن موسى، وأبو جعفر بن البَخْتري الرزاز في «جزء فيه ستة مجالس من أماليه عن شيوخه» (١١٩/ ٢١) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٣٩٠/ ٥١٧٧)، ومحمد بن عبدالباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٩٦٤-٩٦٥/ ٣٩٠)، والخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٢/ ٣٢٧)-: ثنا غسان بن عبيد، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «فوائده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن=

ابن أبي سعيد المَقْبُريِّ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لا يُبَالِي المَرْءُ بِمَ أَخَذَ المَالَ؛ أَبِحِلٍّ أَمْ بِحَرَامٍ؟!**».

١٨٠- حدثنا إسحاق: أنبأ النضر بن شُمَيْل: ثنا أبو معشر، عن سعيد

=الكبرى» (٥/ ٢٦٤)، و«دلائل النبوة» (٦/ ٥٣٥) -من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك؛ ثمانيتهم عن ابن أبي ذئب به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

تنبيه: عزا محقق «م» هذا الحديث من هذه الطريق للإمام النسائي! وهو غلط؛ كما نبه على ذلك الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤/ ٢٩٦)، و«النكت الظراف» (١٠/ ١٢٨).

١٨٠- موقوف ضعيف الإسناد (وهو صحيح بشواهده).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا معشر -هذا- متفق على تضعيفه، وقد اضطرب فيه؛ فتارة يرويه موقوفاً -كما هنا-، وتارة يرويه مرفوعاً:

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٣٦٥/ ٥١٣٤) من طريق محمد بن أبي معشر، عن أبيه به مرفوعاً.

قال البيهقي: «أبو معشر وابنه غير قويين».

قلت: الابن توبع على رفعه، تابعه: عبدالله بن إدريس -وهو ثقة حافظ-، عن أبي معشر به مرفوعاً.

أخرجه ابن ماجه (٢/ ٧٦٤/ ٢٢٧٤): ثنا أبو سعيد الأشج، عن ابن إدريس به.

فبرئت ذمة محمد بن أبي معشر، فانحصرت علّة الحديث في والده.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: «في إسناده نجيح بن عبدالرحمن -أبو معشر-؛ متفق على تضعيفه».

وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٣٧٧/ ١٨٥٨- «صحيحه»): «رواه ابن ماجه والبيهقي كلاهما عن أبي معشر -وقد وثق-، عن سعيد المقبري عنه».

وخالف أبا معشر: عبدالله بن سعيد المقبري؛ فرواه عن جده -أبي سعيد المقبري-، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

فجعل مكان سعيد المقبري أباه (أبا سعيد).

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٥٦١/ ٢٠٤٧)، وهناد بن السري في «الزهد»=

=(٢/ ٥٦٤/ ١١٧٧)؛ قالا: ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن عبدالله به.

قلت: لكن عبدالله -هذا- متروك؛ فلا يحتج به ولا كرامة.

وخالف ابن أبي شيبة وهناداً: سويد بن سعيد -وهو ضعيف-؛ فرواه عن ابن أبي زائدة به؛ لكن قال: (عن عبدالله بن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة) بدل من: (عن جده).

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت وحفظ اللسان» (١٢٣/ ١٧٣)، و«ذم الغيبة والنميمة» (١١٤/ ٣٤): ثنا سويد به.

لكن سويد بن سعيد ضعيف؛ فلا عبرة بمخالفته، والمعروف رواية ابن أبي شيبة وهناد، وإن كان من الممكن أن يكون هذا الاختلاف من عبدالله المقبري نفسه، والله أعلم.

قلت: لكن شطره الأول والثاني صح من قول ابن مسعود -رضي الله عنه- كما تقدم (رقم ١٧٥)، وله حكم الرفع كما لا يخفى.

ولشطره الثاني -أيضاً- شواهد كثيرة مرفوعة؛ جمعها وتكلم عليها: شيخنا محدث العصر العلامة الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١٨٧١).

وأما شطره الأخير: «**وأربا الربا استطالة المرء في عرض أخيه**»؛ فقد صحَّ مرفوعاً -أيضاً-؛ صح من حديث سعيد بن زيد، وأبي هريرة -رضي الله عنهما-.

أما **حديث سعيد بن زيد** -رضي الله عنه-؛ فقد أخرجه أبو داود (٤/ ٢٦٩/ ٤٨٧٦)، وأحمد (٣/ ١٨٩-١٩٠/ ١٦٥١)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ١٠٨)، و«التاريخ الأوسط» (١/ ٣٤٠/ ٧٣٢)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٢٩٢) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ٧٨/ ٦٢٨٤)، و«الآداب» (١١٤/ ١٦٠)، و«السنن الكبرى» (١٠/ ٢٤١)-، وسمويه في «فوائده» -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٣/ ٣٠٥/ ١١٠٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٦٩-٧٠)-، والبزار في «البحر الزخار» (٤/ ٩٢-٩٣/ ١٢٦٤)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ٢٤٦/ ٢٠٨ و٢٦٠/ ٢٣٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٥٤/ ٣٥٧)، و«مسند الشاميين» (٤/ ١٣٦-١٣٧/ ٢٩٣٧) - ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٣/ ٣٠٥-٣٠٦/ ١١٠٧)، والذهبي في «المعجم المختص» (ص١٠٥)-، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٢٦٠)، والخطيب البغدادي في «تاريخه» (٦/ ٣٦٣) عن أبي اليمان -الحكم بن نافع- البهراني الحمصي: ثنا شعيب بن أبي حمزة، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين: ثنا نوفل بن مساحق، عن سعيد بن زيد به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وأما **حديث أبي هريرة** -رضي الله عنه-؛ فقد أخرجه أبو داود (٤/ ٢٦٩/ ٤٨٧٧): ثنا=

المقبري، عن أبي هريرة؛ قال: الربا سبعون حوبًا[1]؛ أدناهن: مثل ما يقع الرَّجلُ على أُمِّه! وأربى الرِّبا: استطالةُ المرءِ في عِرْضِ أَخيه.

١٨١- حدثنا إسحاق: أنبأ عمرو بن ....

=جعفر بن مسافر: ثنا عمرو بن أبي سلمة: ثنا زهير بن محمد، عن العلاء بن عبدالرحمن -مولى الحرقة-، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: «**إن من أكبر الكبائر: استطالة المرء في عرض رجل مسلم بغير حق**».

قلت: وهذا سند حسن.

(١) أي: سبعون ضربًا من الإثم.

انظر: «النهاية» (١/ ٤٥٥).

١٨١- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ١٦٣/ ١٠٣٢٩) من طريق أبي عبيدة -عبدالملك بن معن- المسعودي، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/ ٦٨٥/ ٣٢١) من طريق أبي معاوية -محمد بن خازم- الضرير؛ كلاهما عن الأعمش به.

قلت: الحكم على إسناد الحديث متوقف على معرفة (أبي سلمان) المذكور؛ هل هو (أبو سلمان) فعلاً، أم تحرف اسمه عند المصنف وأبي عمرو الداني؟

أقول هذا؛ لأنه وقع عند الطبراني (أبو سفيان) -واسمه: طلحة بن نافع الواسطي-، وهو من شيوخ الأعمش المعروفين، فأيهما الصواب: ما وقع عند المصنف والداني، أم ما هو عند الطبراني؟!

هذا ما لا أستطيع الجزم به الآن، وإن كان يغلب على ظني أن ما وقع عند الطبراني هو الصواب؛ لأمرين:

الأول: أن الهيثمي -رحمه الله- لم يعلَّ الحديث بـ (أبي سلمان)، فلو كان ثمة تحريف وقع في (المطبوع)؛ لما خفي على الهيثمي إن شاء الله، فإنه لم يعتمد على النسخة التي بين أيدينا -أعني: المطبوعة-، بل على أصول «المعجم الكبير»، والسماع، والرواية.

الثاني: أن الذي ذكروه في شيوخ الأعمش (أبا سفيان) دون (أبي سلمان)، على أني لم أر له ترجمة بعد طول بحث وتتبع شديدين، والله أعلم.

بقي أن أقول: أن الهيثمي -رحمه الله- أعل سند الطبراني بعلة أخرى، فقال في «مجمع الزوائد» (٤/ ١١٨): «وفيه أحمد بن يحيى الكوفي الأحول؛ وهو ضعيف». =

محمد[١]، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي سلمان، عن أبي عبد الرحمن السلمي[٢]، عن عبد اللَّه؛ قال: ما هلك أهل نبوَّة حتَّى يَفْشُوَا فيهم الرِّبا والزنا.

١٨٢- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا محمد بن يوسف: ثنا الأوزاعي: حدثني ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب؛ قال: ليس في الحيوان ربًا؛ إلاَّ المضامين، والملاقيح، وحَبَل الحَبَلة.

قال أبو عبد اللَّه: ففي هذا المذهب يكون قول اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] عامًّا في كلِّ ما لم يُسمَّ ربًا، ويكون كلُّ بيع حرَّمه النبي ﷺ داخلاً في قوله: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

في المذهب الأول: يكون الربا كلَّ ما سماه النبي ﷺ وأخبر أنه ربًا، وكلَّ ما اشتبه مما سماه النبي ﷺ؛ فهو كذلك، ويكون قوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ خاصًّا واقعًا على بعض البيوع دون بعض؛ وهو كل بيع لم ينه الرسول ﷺ عنه، كما كان قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] واقعًا على بعض السراق دون بعض، ونظير ذلك في كتاب اللَّه كثير، قد ذكرنا كثيرًا منها في غير هذا الموضع.

فأمَّا من زعم أنه لا ربا إلاَّ في الأشياء الستة التي سماها النبي ﷺ فقط؛

= قلت: أحمد -هذا- هو الراوي عن أبي عبيدة بن معين المسعودي عند الطبراني؛ لكن هذا توبع عند المصنف والداني، فبرئت ذمته، فهو صحيح يقينًا عن الأعمش.

وإعلال الهيثمي -رحمه الله- الحديث بأحمد الكوفي الأحول يؤيد ما ذكرت آنفًا أن الصواب في سند الحديث: (أبو سفيان)، والله أعلم.

(١) هو العَنْقَزي -بفتح المهملة، والقاف بينهما نون ساكنة، وبالزاي-، أبو سعيد الكوفي؛ ثقة من رجال مسلم.

(٢) هو عبدالله بن حبيب بن رُبَيِّعة -مصغر- الكوفي المقرئ، مشهور بكنيته.

١٨٢- **مقطوع صحيح الإسناد** - سيأتي تخريجه بعد حديث.

فإن هذا قولٌ خلاف ما جاءت به الأخبار عن السلف، وخلاف ما أجمع عليه أهل الفتوى من علماء أهل الأمصار، ولا نعلم أحدًا من السلف ذهب إليه، وروايتهم عن طاووس أنه قال ذلك؛ لا يصح، بل الصحيح عن طاووس خلاف ذلك.

وقد كان أهل الجاهليَّة يتبايعون بيوعًا فيها غرر ومخاطرات؛ نحو: بيع المضامين، والملاقيح، وحَبَل الحَبَلة؛ فنهى النبي ﷺ عن ذلك، ونهى عن بيع الغرر جملة.

١٨٣- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ يوسف[1] بن الماجشُون، عن ابن شهاب: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيعِ المَلاقِيحِ، وَالمَضَامِينِ، وَحَبَلِ الحَبَلَةِ**».

قال ابن شهاب: الملاقيح: ما في بطون النوق.

والمضامين: ما في ظهور الجمال.

وحَبَل الحَبَلة: ولد ولد الناقة.

١٨٤- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ النضر بن شميل: ثنا صالح بن

١٨٣- إسناده ضعيف (وهو حسن لغيره بشاهده).

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، ولشطره الأول شاهد من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- يأتي في الحديث الآتي، وشطره الأخير صحيح غاية بشاهده من حديث عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما-، وسيأتي مسنداً عند المصنف بعد ثلاثة أحاديث.

(١) في المخطوط: «سفيان»، وهو خطأ، والمثبت من كتب الرجال.

١٨٤- إسناده ضعيف.

وأخرجه البزار في «مسنده» (٢/ ٨٧/ ١٢٦٧- «كشف») من طريق سعيد بن سفيان، عن صالح به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٠٤): «رواه البزار، وفيه صالح بن أبي الأخضر؛ وهو ضعيف».

قلت: وهو كما قال، وقد خولف في إسناده: فقد رواه الثقات الأثبات في الزهري، وحفاظ أصحابه عنه؛ فجعلوه مقطوعاً من قول سعيد بن المسيب. =

أبي الأخضر، عن الزهري: أن ابن المسيب أخبره، عن أبي هريرة: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَضَامِينِ، وَالْمَلَاقِيحِ، وَحَبَلِ الْحَبَلَةِ**».

١٨٥- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن الزهري؛

= فقد رواه الإمام مالك بن أنس في «الموطأ» (٣/ ٤٢٢/ ١٤٧٥ -رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٣٦٠/ ٢٦١٠ -رواية أبي مصعب الزهري، و٢٥٢/ ٥٤١ -رواية سويد بن سعيد، و٢٧٥/ ٧٧٦ - رواية محمد بن الحسن الشيباني) -وعنه الشافعي في «الأم» (٣/ ٣٧ و١١٨ و٧/ ٢٥٦) -ومن طريقه وطريق غيره: البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٨٧ و٣٤١)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣٠٠-٣٠١/ ٣٣٥٩) -عن الزهري، عن سعيد بن المسيب به مقطوعاً من قوله.

وتابع مالكاً:

١- معمر بن راشد: أخرجه الذهلي في «الزهريات» -وعنه المصنف (رقم ١٨٥)-: ثنا عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٨/ ٢٠-٢١/ ١٤١٣٧)- عن معمر به.

٢- الأوزاعي: أخرجه الذهلي في «الزهريات» -وعنه المصنف (رقم ١٨٢ و١٨٦)-: ثنا محمد بن يوسف الفريابي، عن الأوزاعي به.

فهذا هو المعروف عن الزهري؛ أنه مقطوع من كلام سعيد بن المسيب، ومن رفعه؛ فقد وهم.

ولشطره الأول شاهد من حديث عبدالله بن عباس -رضي الله عنهما-: أخرجه البزار في «مسنده» (٢/ ٨٧/ ١٢٦٨ - «كشف») من طريق أبي القاسم بن أبي الزناد، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ١٨٣/ ١١٥٨١) من طريق إبراهيم بن إسماعيل السكوني؛ كلاهما عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

قال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ١٠٤): «رواه الطبراني في «الكبير» والبزار، وفيه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة؛ وثقه أحمد، وضعفه جمهور الأئمة».

قلت: وفي «التقريب»: «ضعيف».

وفيه علة أخرى: وهي أن داود بن الحصين -هذا- ثقة؛ إلا في عكرمة، فإن روايته عنه على وجه الخصوص ضعيفة.

والحديث أعله الحافظ ابن حجر في «الدراية» (٢/ ١٤٩)، فقال: «في إسناده ضعف».

وانظر حديث ابن عمر الآتي.

١٨٥- **مقطوع صحيح الإسناد** - تقدم تخريجه في الذي قبله.

قال: سئل ابن المسيب عن الحيوان بالحيوان نسيئة؟ فقال: لا ربا في الحيوان، وقد نُهي عن المضامين، والملاقيح، وحبل الحبلة.

والمضامين: ما في أصلاب الإبل.

والملاقيح: ما في بطونها.

وحبل الحبلة: ولد ولد الناقة.

١٨٦- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا محمد بن يوسف: ثنا الأوزاعي: حدثني ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب؛ قال: ليس في الحيوان ربًا؛ إلاَّ المضامين، والملاقيح، وحبل الحبلة.

١٨٧- حدثنا يحيى: أنبأ حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ**».

١٨٨- حدثنا أبو كامل: ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن سعيد بن

١٨٦- **مقطوع صحيح الإسناد** - تقدم تخريجه قبل حديث.

١٨٧- **إسناده صحيح** - أخرجه الترمذي (٣/ ٥٣١/ ١٢٢٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٦٤/ ٦١٧٤)؛ قالا: حدثنا قتيبة بن سعيد، وأبو عوانة الإسفراييني في «صحيحه» (٣/ ٢٦٠/ ٤٨٨٧) من طريق أبي النعمان -محمد بن الفضل- السدوسي -الملقب بـ(عارم)-؛ كلاهما عن حماد به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه؛ كما سيأتي.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وتابع حماد بن زيد: إسماعيل ابن علية، وحماد بن سلمة، فانظر الطريق الآتية بعد ثلاثة أحاديث.

١٨٨- **إسناده صحيح** - أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/ ٣٩٤/ ٢٦٤٥)- ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٠/ ٦١/ ٥٣)-: ثنا عفان بن مسلم، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٧٠/ ١٢٤٩)- ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (١٠/ ٦٢/ ٥٥)- من طريق أبي النعمان -محمد بن الفضل السدوسي -عارم-؛=



جبير، عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ».

=كلاهما عن حماد بن زيد به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين، وخالف أبا كامل الجحدري -فضيل بن حسين-، وعفان بن مسلم، وأبا النعمان السدوسي: محمد بن عبيد بن حساب؛ فرواه عن حماد بن زيد به مرسلاً.

أخرجه المصنف عقب هذا مباشرة.

وتابعه على إرساله: أبو الربيع الزهراني.

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٧٠/ ١٢٤٨).

ولا شك أن الحكم للوصل؛ فهم أوثق وأحفظ وأكثر، ومما يؤيد ذلك: أن جبل الحفظ -شعبة بن الحجاج- تابع حماداً على وصله.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٩٣)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٦٤/ ٦١٧٢): ثنا يحيى ابن حكيم، وأحمد (٤/ ٤٧/ ٢١٤٥) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٠/ ٦١/ ٥٢)-، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٨-٥٦٩/ ١٢٤٥) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (١٠/ ٦٢/ ٥٤)-: ثنا محمد بن بشار -بندار-؛ ثلاثتهم عن محمد بن جعفر -غندر-، عن شعبة به.

وخالف غندراً: حفص بن عمر الحوضي؛ فرواه عن شعبة به؛ لكن جعله من مسند ابن عمر.

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٩/ ١٢٤٦): ثنا أحمد بن منصور الرمادي، عن حفص به.

وغندر أثبت في شعبة من أبي عمر -حفص بن عمر- الحوضي؛ لكن من الممكن أن يكون عن شعبة عن أيوب من الوجهين، ومما يؤيد ذلك: أن جمعاً من الثقات رووه عن أيوب به، فجعلوه من مسند ابن عمر؛ كما سيأتي تفصيله بعده.

وخالف حماداً وشعبة: ابن علية، وابن عيينة، وحماد بن سلمة، وعبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، ووهيب بن خالد، ومعمر بن راشد؛ فرووه عن أيوب السختياني به؛ لكن جعلوه من مسند ابن عمر، لا مسند ابن عباس.

وقد أشار إلى ذلك أبو القاسم البغوي؛ لكن تعقبه الضياء بقوله: «ومن المحتمل أن يكون سعيد بن جبير حفظه عنهما، والله أعلم».

قلت: وهو كما قال، ورواية ابن علية ومن معه سيأتي تخريجها بعد حديث.

١٨٩- حدثنا محمد بن عُبَيد بن حِسَاب: ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن سعيد بن جبير: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ**».

١٩٠- حدثنا أبو كامل: أنبأ ابن عُلَيَّةَ، عن أيوب، عن سعيد بن جبير،

١٨٩- تقدم تخريجه في الحديث السابق.

١٩٠- **إسناده صحيح** - أخرجه الإمام الشافعي في «السنن المأثورة» (٢٧٣/ ٢٣٧ - رواية الطحاوي) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣٧٩/ ٣٥١٣)-: ثنا إسماعيل ابن عُلية به[أ].

قلت: وهذا سند صحيح غاية.

وتابع ابن علية:

١- سفيان بن عُيينة: أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/ ٣٠٣/ ٦٨٩) -ومن طريقه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٧٠/ ١٢٥٠)-، والشافعي في «السنن المأثورة» (٢٧٣/ ٢٣٦) -ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٤/ ٣٧٨-٣٧٩/ ٣٥١٢)-، وأحمد (٨/ ١٨٧-١٨٨/ ٤٥٨٢)، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٩٣)، والسنن الكبرى» (٦/ ٦٤/ ٦١٧٣): ثنا محمد ابن منصور الجوّاز المكي، وابن ماجه (٢/ ٧٤٠/ ٢١٩٧): ثنا هشام بن عمار الدمشقي؛ خمستهم عن ابن عيينة به.

٢- عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي: أخرجه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/ ٤٠٩/ ١١٣٧): ثنا يحيى بن حكيم المقوّمي، عن عبدالوهاب به.

٣- حماد بن سلمة: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٢٢/ ٥٦٥٣): ثنا عبدالأعلى بن حماد النرسي، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٧٠-٥٧١/ ١٢٥١) -وعنه أبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/ ٢٣٩-٢٤٠/ ١٩٧- رواية الحسن بن علي الجوهري): حدثنا عبدالواحد بن غياث؛ كلاهما عن حماد به.

٤- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي: أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٧٠/ ١٢٥٠): ثنا ابن زنجويه، عن معلى بن راشد، عن وهيب به.

٥- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق -ومن طريقه أبو القاسم البغوي في «مسند علي ابن الجعد» (١/ ٥٧٠/ ١٢٥٠)-.

....

(أ) لكن سقط من «السنن المأثورة»: (عن ابن عمر)! فصار مرسلاً، وهو خطأ طبعي صرف؛ فليصحح.

عن ابن عمر: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ**».

١٩١- حدثنا أبو كامل: ثنا ابن عُلَيَّةَ: ثنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ**».

١٩٢- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ الليث بن سعد، عن نافع، عن

١٩١- **إسناده صحيح** - أخرجه الشافعي في «السنن المأثورة» (٢٧٣/ ٢٣٧) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣٧٩/ ٣٥١٣)-، وأبو عبيد الهروي -القاسم بن سلام- في «غريب الحديث» (١/ ٢٠٨)، وأحمد (٨/ ٧٨-٧٩/ ٤٤٩١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٦٤/ ٦١٧٤): ثنا أبو هاشم -زياد بن أيوب- البغدادي الطوسي، الملقب بـ(دلويه)، والبزار في «البحر الزخار» (١٢/ ٨٩/ ٥٥٥٩): ثنا مؤمل بن هشام اليشكري، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٢١/ ٤٩٤٦ -«إحسان») من طريق عثمان بن أبي شيبة؛ ستتهم عن إسماعيل ابن عُليّة به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرطهما، وقد أخرجاه كما سيأتي.

وتابع ابن عليّة: حماد بن سلمة، عن أيوب به.

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٢٢/ ٥٦٥٣)، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٧٠-٥٧١/ ١٢٥٧) -وعنه أبو الفضل -عبيدالله بن عبدالرحمن- الزهري في «حديثه» (١/ ٢٣٩-٢٤٠/ ١٩٧ -رواية الحسن بن علي الجوهري)-.

قلت: وسنده صحيح.

وتابعه -أيضاً-: حماد بن زيد؛ كما تقدم قبل أحاديث.

وانظر ما بعده.

١٩٢- **إسناده صحيح** - أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٣/ ١٥١٤/ ٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٤١) من طريق إسماعيل بن قتيبة؛ كلاهما عن يحيى بن يحيى به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٣/ ١٥١٤/ ٥): ثنا محمد بن رمح، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٩٣)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٦٤/ ٦١٧٥)، ومسلم -أيضاً-؛ قالا: ثنا قتيبة بن سعيد، وأبو القاسم البغوي في «حديث أبي الجهم -العلاء بن موسى- الباهلي» (٤١/ ٥٢) -ومن طريقه قاسم بن قطلوبغا في «عوالي الليث بن سعد» (٧٧/ ٢١)، والعلائي في «بغية الملتمس» (ص٩٦)-: ثنا العلاء بن موسى، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -وعنه وعن غيره أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٩/ ٤٨٨٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٣٤٠-٣٤١)- =

عبدالله، عن رسول الله ﷺ: «**أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ**».

١٩٣- حدثنا إسحاق: أنبأ روح بن عبادة: ثنا مالك، عن نافع، عن

=عن هاشم بن القاسم -أبي النضر-، وأبو عوانة (٣/ ٢٥٩/ ٤٨٨٦) من طريق معلى بن منصور؛ خمستهم عن الليث بن سعد به.

وتابع الليث بن سعد: عبيدالله بن عمر العمري.

أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٧/ ١٤٩/ ٣٨٤٣)، والبيهقي (٥/ ٣٤١)-، وأحمد (٨/ ٢٦٤/ ٤٦٤٠) -وعنه أبو داود (٣/ ٢٥٥/ ٣٣٨١) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٩)-، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٤/ ١٥١٤/ ٦)، والبزار في «البحر الزخار» (١٢/ ٨٩/ ٥٥٥٨)، والبيهقي (٥/ ٣٤١) عن محمد بن المثنى، ومسلم -أيضاً-: ثني زهير بن حرب، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٩): ثنا عبدالرحمن بن محمد؛ خمستهم عن يحيى بن سعيد القطان، عن عبيدالله به.

وأخرجه أحمد (٩/ ٣٦٤/ ٥٥١٠) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٤/ ١٣٢)-: ثنا يحيى بن سعيد الأموي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٩)، وأبو العباس الأصم في «حديثه» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ٦٨٦-٦٨٧/ ٨٥١) -من طريق أبي أسامة -حماد بن أسامة-، وبيبى بنت عبدالصمد الهرثمية في «جزئها» (٥٢/ ٥١) من طريق محمد بن المعلى، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٩/ ٤٨٨٣) من طريق محمد بن بشر؛ أربعتهم عن عبيدالله بن عمر به.

وتابع الليث -أيضاً-: جويرية بن أسماء.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٤٣٥/ ٢٢٥٦)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ٣٨٦-٣٨٧) عن أبي سلمة -موسى بن إسماعيل- التبوذكي، وأبو يعلى في «مسنده» -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه الخطيب في «الفصل للوصل» (١/ ٣٨٦)-: ثنا عبدالله بن محمد بن أسماء؛ كلاهما عن جويرية به.

١٩٣- إسناده صحيح.

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١٢/ ٩٠/ ٥٥٦٠): ثنا محمد بن معمر، عن روح به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٣٥٦/ ٢١٤٣): ثنا عبدالله بن يوسف التِّنِّيسيّ، وأبو داود (٣/ ٢٥٥/ ٣٣٨٠)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٥٢٨/ ٦٨٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٤٠)، و«السنن الصغرى» (٢/ ٢٦٩/ ١٩٥٣ و١٩٥٤) =

ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ».

وكان بيعًا يتبايعه أهل الجاهلية؛ كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج

=عن عبدالله بن مسلمة القَعْنبي، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٩٣-٢٩٤)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٦٥/ ٦١٧٦) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، وأحمد (١٠/ ١٠٤/ ٥٨٦٢) -ومن طريقه العلائي في «بغية الملتمس» (ص٩٥)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦١)، والحافظ ابن حجر في «توالي التأنيس لمعالي محمد بن إدريس» (ص١٩٦ و١٩٦- ١٩٧)، والسخاوي في «البلدانيات» (ص٢٨٧-٢٨٨)، والسيوطي في «الفانيد في حلاوة الأسانيد» (٤٢-٤٣/ ٦)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٩/ ٤٨٨٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣٧٨/ ٣٥١١)- عن الإمام الشافعي، وأبو مسلم الكَشّي في «حديث أبي عاصم النبيل» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٥١-٣٥٢)-: ثنا أبو عاصم النبيل، وأحمد (١/ ٤٥٦/ ٣٩٤)، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ١٧٦/ ٥٩١) عن إسحاق بن عيسى الطباع، وأحمد (٩/ ٢٢٤/ ٥٣٠٧): ثنا عبدالرحمن بن مهدي، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٢٢/ ٤٩٤٧ -«إحسان»)، والبغوي في «شرح السُّنة» (٨/ ١٣٦/ ٢١٠٧) من طريق أبي مصعب الزهري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٩/ ٤٨٨٤) من طريق عبدالله بن وهب، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ١٩١/ ٥٨٢١) -ومن طريقه زاهر بن طاهر الشحامي في «زوائد عوالي مالك» (٢٥٥-٢٥٦/ ٣٢)-: ثنا سويد بن سعيد، ويحيى بن عبدالحميد الحماني في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٥٢)-: ثنا عبدالله بن المبارك؛ كلهم عن الإمام مالك -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٤٢١-٤٢٢/ ١٤٧٤ -رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٣٥٩-٣٦٠/ ٢٦٠٩ -رواية أبي مصعب الزهري، و٢٧٨/ ٢٤٠- رواية ابن القاسم، و٢٥١/ ٥٤٠ -رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٢٧٥/ ٧٧٧ -رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال العلائي: «هذا حديث عزيز الوجود، ليس في الدنيا أصح منه؛ فقد تقدم قول الإمام البخاري -رحمه الله-: أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر، فكيف وقد زيد بهذين الإمامين -أيضاً-: الشافعي، وأحمد بن حنبل -رحمة الله عليهم-؟».

وقال الذهبي: «هذا حديث صحيح متفق عليه».

وقال الحافظ ابن حجر والسخاوي: «هذا حديث صحيح».

الناقة، ثم تنتج التي في بطنها.

١٩٤- حدثنا إسحاق: أنبأ محمد بن عبيد: ثنا محمد -وهو ابن إسحاق-، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ**».

وذلك: أنَّ أهل الجاهليَّة كانوا يتبايعون ذلك البيع، يبيع الرجل بالشارف[1] وحَبَل الحَبَلَة.

١٩٥- حدثنا إسحاق: أنبأ محمد بن بشر: ثنا عبيداللَّه، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ، وَبَيْعِ الحَصَاةِ**».

١٩٦- حدثنا أبو قدامة -عبيد اللَّه بن سعيد-: ثنا يحيى، عن عبيداللَّه:

١٩٤- **إسناده حسن.**

أخرجه أحمد (١٠/ ٣٩٣/ ٦٣٠٧ و٤٧٥-٤٧٦/ ٦٤٣٧): ثنا محمد بن عبيد الطَّنَافسي به.

وأخرجه أحمد (٩/ ٣٣٦/ ٥٤٦٦): ثنا يزيد بن هارون، و(١٠/ ٣٩٣/ ٦٣٠٧): ثنا يعلى بن عبيد الطنافسي؛ كلاهما عن ابن إسحاق به.

قلت: وهذا سند حسن؛ فإن ابن إسحاق صدوق مدلس، وقد صرح بالتحديث عند الإمام أحمد، فأمنا بذلك شر تدليسه.

(١) هي الناقة المسنة.

١٩٥- **إسناده صحيح.**

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه كما سيأتي.

١٩٦- **إسناده صحيح** - أخرجه النسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٦٢)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٢٧/ ٦٠٦٤): ثنا أبو قدامة السرخسي به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٣/ ١٥١٣/ ٤) -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنة» (٨/ ١٣١/ ٢١٠٣)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٤٢) عن زهير بن حرب -أبي خيثمة-، وأحمد (١٢/ ٣٧٣/ ٧٤١١ و١٥/ ٣٩٦/ ٩٦٢٨) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ١٦٥-١٦٦/ ١٣٨٤)-، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه ابن المنذر=

=في «الإقناع» (١/ ٢٤٣/ ٨٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/ ٨٣/ ٥٤٧٤)، والبيهقي (٥/ ٢٦٦-٢٦٧)-، وابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٣/ ١٥١٣/ ٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥١٨-٥١٩)-، والبيهقي (٥/ ٢٦٦-٢٦٧)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢١/ ١٣٥)-، والدارمي في «مسنده» (٩/ ٢٧٦/ ٢٧١٥ -«فتح المنان») -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥١٨)-: ثنا محمد بن عيسى، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/ ٤١١/ ١١٣٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٢٧/ ٤٩٥١ و٣٥٢/ ٤٩٧٧ - «إحسان»)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٨٥/ ٢٨٠٥) من طرق عن محمد بن بشار -بندار-، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/ ٤١١/ ١١٣٨): ثنا يحيى بن حكيم المقومي، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٨٥/ ٢٨٠٥) من طريق عمرو بن علي الفلاس ويعقوب بن إبراهيم الدورقي؛ تسعتهم عن يحيى القطان به.

قال البغوي والحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح».

وتابع يحيى القطان:

١- **عبدالله بن إدريس:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٣٢/ ٥٥٠) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٣/ ١٥١٣/ ٤)، وأبو داود (٣/ ٢٥٤/ ٣٣٧٦) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٨/ ٤٨٨١)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥١٨-٥١٩)-، والبيهقي (٥/ ٢٦٦-٢٦٧)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢١/ ١٣٥)-، وأبو داود (٣/ ٢٥٤/ ٣٣٧٦) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٨/ ٤٨٨١)-، وأبو الشيخ -وعنه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «الموافقة» (١/ ٥١٨-٥١٩) -عن عثمان بن أبي شيبة؛ كلاهما عن عبدالله به.

٢- **أبو أسامة -حماد بن أسامة-:** أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٣/ ١٥١٣/ ٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «الموافقة» (١/ ٥١٨ - ٥١٩)-، والبيهقي (٥/ ٢٦٦-٢٦٧)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢١/ ١٣٥)-، والترمذي (٣/ ٥٣٢/ ١٢٣٠): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني؛ كلاهما عن أبي أسامة به.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». =

أخبرني أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الغَرَرِ**».

١٩٧- حدثنا الحسين بن عيسى البسطامي: ثنا الأسود بن عامر: ثنا

٣- عبدالله بن نمير: أخرجه أحمد (١٥/ ٤١٦-٤١٧/ ٩٦٦٧ و١٦/ ٢٧٢/ ١٠٤٣٩).

٤- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي: أخرجه ابن ماجه (٢/ ٧٣٩/ ٢١٩٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٩/ ٤٨٨٢) عن محرز بن سلمة، عن الدراوردي به.

٥- محمد بن عبيد الطنافسي: أخرجه أحمد (١٤/ ٤٦٧/ ٨٨٨٤)، وإسماعيل الصفار في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي (٥/ ٢٦٦)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٨/ ٤٨٨٠)؛ قالا: ثنا عباس بن محمد الدوري، وأبو العباس الأصم في «فوائده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٣٨ و٣٤٢)، و«السنن الصغرى» (٢/ ٢٦٧/ ١٩٤٧)-: ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٨/ ٤٨٨٠): ثنا عمار بن رجاء وأبو الحسن الميموني؛ خمستهم عن الطنافسي به.

٦- عقبة بن خالد السكوني: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٩/ ٢٩١/ ٢٧٢٥ -«فتح المنان») -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «الموافقة» (١/ ٥١٨)-، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ١٧٥-١٧٦/ ٥٩٠) عن أبي سعيد الأشج، عن عقبة به.

١٩٧- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله وما بعده)** - أخرجه أحمد (٤/ ٤٨٠/ ٢٧٥٢)، وابن ماجه (٢/ ٧٣٩/ ٢١٩٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ١٢٤/ ١١٣٤١) عن أبي كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٥٨٥/ ٢٨٠٤) من طريق محمد بن الحسين الأعرابي، وابن ماجه (٢/ ٧٣٩/ ٢١٩٥) عن العباس بن عبدالعظيم العنبري؛ أربعتهم عن الأسود بن عامر -شاذان- به.

قال الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥١٩): «فأما حديث ابن عباس؛ فأخرجه ابن ماجه، وفيه أيوب بن عتبة؛ وهو ضعيف».

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: «في إسناده أيوب بن عتبة؛ ضعيف».

قلت: وهو كما قالا، وللحديث طريق أخرى:

فقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٠٣/ ١١٦٥٥) بسند صحيح عن يونس ابن بكير؛ عن النضر بن عبدالرحمن -أبي عمر الخزاز-، عن عكرمة، عن ابن عباس به. =

أيوب بن عتبة اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ**».

١٩٨- حدثنا محمد بن رافع: ثنا يحيى بن آدم: ثنا شريك، عن إسماعيل، عن الحسن، عن أنس بن مالك: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ**».

١٩٩- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن محمد بن يحيى بن

= قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٨٠): «وفيه النضر أبو عمر؛ وهو متروك».

قلت: وهو كما قال.

وبالجملة؛ فالحديث لا يتقوى بمجموع الطريقين؛ نظراً للضعف الشديد في الطريق الثاني، ومع ذلك: فالحديث صحيح بشاهديه من حديث أبي هريرة -وهو السابق-، وأنس بن مالك -وهو الآتي-.

١٩٨- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله)** - أخرجه أبو الحسن -علي بن عمر- الحربي السكري الختلي في «الجزء الأول من حديثه» (١٦٠/ ٣٢) من طريق الحسن بن بشر: ثنا شريك بن عبدالله القاضي به.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٥/ ١٥٤/ ٢٧٦٦ و١٥٤-١٥٥/ ٢٧٦٧) من طريق عبدالله بن نمير وعرعرة بن البرند؛ كلاهما عن إسماعيل بن مسلم المكي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف إسماعيل هذا:

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٨١): «رواه أبو يعلى، وفيه إسماعيل بن مسلم المكي؛ وهو ضعيف».

وقال الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٥١٩): «وأما حديث أنس؛ فأخرجه أبو يعلى، وفيه إسماعيل بن مسلم -نزيل مكة-؛ وهو ضعيف».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣/ ٣٠٢): «هذا حديث مدار طرقه على إسماعيل بن مسلم المكي؛ وهو ضعيف».

لكن الحديث صحيح على كل حال بما قبله.

١٩٩- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥١/ ١٥١١)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٨/ ٤٨٧٧): ثنا محمد بن حيوية، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٤١) من طريق محمد بن عبدالسلام؛ ثلاثتهم عن يحيى بن يحيى التميمي به. =

= وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٣٥٩/ ٢١٤٦): ثنا إسماعيل بن أبي أويس[1]، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٥٩)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٢٣/ ٦٠٥٥) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، والشافعي في «مسنده» (٢/ ٢٩٧-٢٩٨/ ٤٨٢ - ترتيبه)، و«الأم» (٧/ ٢٢٠) -وعنه أحمد (١٤/ ٥٠١/ ٨٩٣٥) -ومن طريقه السيوطي في «الفانيد في حلاوة الأسانيد» (٤٣/ ٧)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٤١)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣٧٩/ ٣٥١٤)-، وأحمد (١٦/ ٤٩٢-٤٩٣/ ١٠٨٤٦): ثنا عثمان بن عمر بن فارس، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «مسند حديث مالك بن أنس» -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٢٣٦)-، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٢٤١/ ٢٥٧)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٢/ ٢٦٧-٢٦٨/ ١٩٤٨) عن عبدالله بن مسلمة القعْنبي، وأبو عوانة الإسفراييني في «صحيحه» (٣/ ٢٥٧-٢٥٨/ ٤٨٧٥ و٢٥٨/ ٤٨٧٦) من طريق عبدالله بن وهب ومطرف بن عبدالله، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١١٧/ ١٠٢) من طريق سويد بن سعيد، والبغوي في «شرح السُّنة» (٨/ ١٢٩/ ٢١٠١) من طريق أبي مصعب الزهري؛ تسعتهم عن الإمام مالك -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٤٣٨-٤٣٩/ ١٤٨٧ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٣٧٤-٣٧٥/ ٢٦٥٢ و٣٧٥/ ٢٦٥٣ - رواية أبي مصعب الزهري، و١٤٩/ ٩٩- رواية ابن القاسم) - به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وتابع محمد بن يحيى بن حبان: أبو الزناد، عن الأعرج به.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٣٥٩/ ٢١٤٦ و١٠/ ٢٧٩/ ٥٨٢١): ثنا ابن أبي أويس، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٥٩)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٢٣/ ٦٠٥٥) من طريق ابن القاسم، والشافعي في «السنن المأثورة» (٢٧٤/ ٢٣٩) -وعنه أحمد (١٤/ ٥٠١/ ٨٩٣٥) -ومن طريقه السيوطي في «الفانيد في حلاوة الأسانيد» (٤٣/ ٧)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٤١)-، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٤٩/ ٤٩٧٥ - «إحسان»)، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١٥٤/ ١٤٤) من طريق أبي مصعب الزهري، والأثرم في «سننه» -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٨/ ٣٥)-، والجوهري في «مسند الموطأ» (٥٤٢/ ٥٥٣) عن عبدالله ابن مسلمة القَعْنبي، وأبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (١٩٩/ ١٩٥) من طريق سليمان بن نضلة؛ ستتهم عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٤/ ٣٢٢-٣٢٣/ ١٨١٩ - رواية يحيى الليثي، و٢/ ٨٩-٩٠/ ١٩٢٢ - رواية أبي مصعب الزهري، و٣٧٦/ ٣٥٧ - رواية ابن القاسم، و٥٦١/ ١٣٤٤ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني)-، عن أبي الزناد به. =

(١) قلت: وقد ذكر البيهقي أن البخاري رواه في «صحيحه» عن عبدالله بن يوسف، ولم أر ذلك في «صحيحه»!.

= وتابع مالكاً عليه:

١- سفيان بن سعيد الثوري: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٢٢٧/ ١٤٩٨٩)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥١)، والترمذي (٣/ ٦٠١-٦٠٢/ ١٣١٠)، وأحمد (١٦/ ١٤٢/ ١٠١٦٩ و١٦٨-١٦٩/ ١٠٢٢٨) عن وكيع بن الجراح، والبخاري في «صحيحه» (١/ ٤٧٧/ ٣٦٨)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٧/ ٤٨٧٣) عن قبيصة بن عقبة، وأحمد (١٦/ ٥١/ ٩٩٨٢)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/ ٢٢/ ١٢١٤) عن عبدالرحمن بن مهدي؛ أربعتهم عن الثوري به.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح».

٢- سفيان بن عيينة: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٤٣/ ٢٣١٩).

وتابع الأعرج عليه:

١- حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٥٨/ ٥٨٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٣٤٨) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٢)، وابن ماجه (٢/ ٧٣٣/ ٢١٦٩)- عن أبي أسامة -حماد بن أسامة-، والبخاري في «صحيحه» (١٠/ ٢٧٨/ ٥٨١٩)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٢)، وابن خزيمة -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم»؛ كما في «فتح الباري» (١٠/ ٢٧٨) من طريقين عن عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٤٣/ ٢٣١٧) -وعنه مسلم (٣/ ١١٥٢)، وابن ماجه (٢/ ٧٣٣/ ٢١٦٩)-، وأحمد (١٦/ ٢٧٣/ ١٠٤٤١)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٨/ ٤٨٧٨)، والبيهقي في «الآداب» (٣٩٣/ ٨٥٨) عن محمد بن عبيد الطنافسي، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٦١-٢٦٢)، و«الكبرى» (٦/ ٢٦/ ٦٠٦٣) من طريق معتمر بن سليمان؛ خمستهم عن عبيدالله بن عمر العمري، عن خبيب بن عبدالرحمن بن خبيب ابن يساف الأنصاري، عن حفص به.

٢- عطاء بن ميناء: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٢٤٠/ ١٩٩٣) من طريق هشام ابن يوسف، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٦-٢٥٧/ ٤٨٧٠)، والبيهقي (٥/ ٣٤١) من طريقين عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٤/ ٣٠٣/ ٧٨٨٠ و٨/ ٢٢٨/ ١٤٩٩١)-؛ كلاهما عن ابن جريج: أخبرني عمرو بن دينار، عن عطاء به.

٣- محمد بن سيرين: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٣٥٨-٣٥٩/ ٢١٤٥) من طريق عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، وأحمد (١٦/ ٤٣٧/ ١٠٧٥٠)، وأبو عوانة في «صحيحه»=

حبَّان، عن الأعرج، عن أبي هريرة: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ**».

٢٠٠- حدثنا إسحاق: أنبأ سفيان، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ: عَنِ الْمُلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ**».

=(٣/ ٢٥٧/ ٤٨٧٤) من طريق عبدالوارث بن سعيد؛ كلاهما عن أيوب السختياني، عن ابن سيرين به.

وتابع أيوب: هشام بن حسان القردوسي.

أخرجه أحمد (١٦/ ٢٤٠/ ١٠٣٧٠): ثنا محمد بن جعفر -غندر-، عن هشام به.

٤- **أبو صالح -ذكوان- السمان:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٢) من طريق يعقوب بن عبدالرحمن، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٨/ ٤٨٧٩) من طريق إسماعيل بن جعفر؛ كلاهما عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه به.

٢٠٠- **إسناده صحيح** - أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١/ ٧٩/ ٦٢٨٤): ثنا علي بن المديني، وأبو داود (٣/ ٢٥٤/ ٣٣٧٧) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٧/ ٤٨٧٢)-: ثنا قتيبة بن سعيد وأحمد بن عمرو بن السرح، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٦٠)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٢٤/ ٦٠٥٨): ثنا أبو عمار -الحسين بن حريث- الخزاعي المروزي، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٤٣/ ٢٣١٦ و٨/ ٤٨٥/ ٥٢٦٨) -وعنه ابن ماجه (٢/ ٧٣٣/ ٢١٧٠)-، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٣٢٠/ ٧٣٠) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٤٢)-، وابن ماجه (٢/ ٧٣٣/ ٢١٧٠): ثنا سهل بن زنجلة الخياط الأشتر، والشافعي في «السنن المأثورة» (٢٧٣-٢٧٤/ ٢٣٨) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣٧٩/ ٣٥١٥)-، وأحمد (١٧/ ٦٧-٦٨/ ١١٠٢٢)، والدارمي في «مسنده» (٩/ ٢٨٩/ ٢٧٢٤ - «فتح المنان»): ثنا عمرو بن عون، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٢٦٥/ ٩٧٦): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، و(٢/ ٣٦٢/ ١١١٦): ثنا إسحاق بن إبراهيم الهروي، وابن الجارود في «المنتقى» (٢/ ١٧٦-١٧٧/ ٥٩٢): ثنا عبدالله بن هاشم البغوي ومحمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، وحاجب الطوسي في «فوائده» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ٦٩٧-٦٩٨/ ٨٦٥ و٩٠١-٩٠٢/ ١١٤٠)-: ثنا عبدالرحيم بن منيب العتكي؛ كلهم -وعدتهم خمسة عشر رجلاً- عن سفيان بن عيينة به.

٢٠١- حدثنا إسحاق، ومحمد بن يحيى -أحدهما يزيد على الآخر الشيء، والمعنى واحد-، قال إسحق: أنبأ عبد الرزاق، وقال محمد: ثنا عبدالرزاق، قال[1]: أنبأ معمر، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمُلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ**».

المنابذة: أن ينبذ الثوب، فيقول: إذا نبذته إليك؛ فقد وجب البيع.

وأما الملامسة؛ فهو: أن يلمسه بيده، ولا ينشره، ولا يقلبه، إذا مسه؛ وجب البيع.

٢٠١- إسناده صحيح.

أخرجه أبو داود (٣/ ٢٥٥/ ٣٣٧٨) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٤٢)-: ثنا الحسن بن علي الحلواني الخلال، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٦١)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٢٥/ ٦٠٦١): ثنا محمد بن رافع القشيري النيسابوري، وأحمد (١٧/ ٧٠/ ١١٠٢٤ و١٨/ ٣٩٩-٤٠٠/ ١١٩٠٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٣٥٠/ ٤٩٧٦ - «إحسان»): حدثنا ابن أبي السري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٧/ ٤٨٧١): ثنا الحسن بن أبي الربيع وأحمد بن يوسف السلمي ومحمد بن إسحاق بن الصباح، ومحمد بن سهل؛ ثمانيتهم عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٤/ ٣٠٣-٣٠٤/ ٧٨٨٢ و٨/ ٢٢٦-٢٢٧/ ١٤٩٨٧)[أ] -به.

وأخرجه أحمد (١٨/ ١٧٧/ ١١٦٣٢)، والبخاري في «صحيحه» (٤/ ٣٥٩/ ٢١٤٧) عن عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي، عن معمر به.

وتابع معمراً: محمد بن أبي حفصة.

أخرجه ابن عدي في «نسخة أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه»؛ كما في «فتح الباري» (١١/ ٧٩) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ١٣١)-.

(١) في «م»: «قالا»! وهو خطأ.

....

(أ) وقع الحديث في الموضع الأول من «المصنف» مرسلاً!

٢٠٢- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني الليث: حدثني عُقَيْل، عن ابن شهاب: أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص: أن أبا سعيد الخدري أخبره: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُلامَسَةِ** -والملامسة: لمس الثوب لا ينظر إليه-، وعن المنابذة؛ وهي: طرح الرجل ثوبه إلى الرجل بالبيع قبل أن يقلبه، وينظر إليه».

٢٠٣- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني الليث: حدثني

٢٠٢- **إسناده صحيح.**

قلت: وهذا سند صحيح؛ فإن الإمام الذهلي من جهابذة الحفاظ الذين يقبل حديث عبدالله بن صالح إذا جاء من طريقهم، ومع ذلك توبع:

فقد أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٣٥٨/ ٢١٤٤): ثنا سعيد بن كثير بن عفير، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٦٠)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٢٤/ ٦٠٥٦) من طريق عبدالله بن يوسف التِّنِّيسيِّ؛ كلاهما عن الليث بن سعد به.

وتابع الليث بن سعد:

١- **صالح بن كيسان:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٢): ثنا عمرو بن محمد الناقد، وأحمد (١٨/ ٣٩٨/ ١١٩٠٢)، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٦١)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٢٥/ ٦٠٦٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٦/ ٤٨٦٩)؛ قالا: ثنا أبو داود -سليمان بن سيف- الحراني، وأبو عوانة (٣/ ٢٥٦/ ٤٨٦٩): ثنا عباس بن محمد الدوري؛ أربعتهم عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن صالح به.

٢- **عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج:** أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٥/ ٤٨٦٦): ثنا عمار بن رجاء، عن روح بن عبادة، عن ابن جريج: أخبرني الزهري به.

وهذا سند صحيح.

وانظر ما بعده.

٢٠٣- **إسناده صحيح.**

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢/ ٦٦٤/ ١١٧٥ - تحقيق الزهيري)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٣/ ١٠)، و«الاستذكار» (٢٠/ ١٩٤-١٩٥/ ٢٩٧٩٥) من طريق المطلب بن شعيب؛ كلاهما عن عبدالله بن صالح -أبي صالح- المصري به. =

يونس، عن ابن شهاب؛ قال: أخبرني عامر بن سعد: أن أبا سعيد الخدري؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ: نَهَى عَنِ الْمُلامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ**».

والملامسة: لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل -أو النهار-، لا يقلبه إلاَّ بذلك.

والمنابذة: أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه؛ فيكون ذلك بيعهما، عن غير نظرة، ولا تراض.

قال أبو عبد اللَّه: وقال اللَّه -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢]؛ فأجمل ذكر الدِّية وأبهمها، فلم يفسرها، وجعل تفسيرها إلى رسوله ، ففسَّر ذلك الرسول ﷺ بسُنَّته، فجعل دية الرجل المسلم: مئة من الإبل، واتفق على القول بذلك أهلُ العلم.

= قلت: وهذا سند صحيح كسابقه، فالبخاري والذهلي من كبار حفاظ الحديث وجهابذته ممن صحت روايتهم عن عبدالله بن صالح، فتنبه لهذا جيداً ولا تكن من الغافلين[1].

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/ ٢٧٨/ ٥٨٢٠) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٨/ ١٣٤-١٣٥/ ٢١٠٥)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٤١-٣٤٢)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/ ٣٨٠/ ٣٥١٦)، و«الآداب» (٣٩٣-٣٩٤/ ٨٥٩) عن يحيى بن بكير، عن الليث بن سعد به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١١٥٢/ ١٥١٢)، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٢٦٠)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٢٤/ ٦٠٥٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٢٥٦/ ٤٨٦٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٤٢) من طرق عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له-، وأبو داود (٣/ ٢٥٥/ ٣٣٧٩) من طريق عنبسة بن خالد الأيلي، وأبو عوانة (٣/ ٢٥٦/ ٤٨٦٨) من طريق شبيب بن سعيد الحبطي؛ ثلاثتهم عن يونس بن يزيد الأيلي به.

....

(أ) ولم يتنبه لذلك -وللأسف- الدكتور البصيري المعلق على «م» -عفا الله عنه-، فأعل الحديث بعبدالله بن صالح، وزاد ضغثاً على إبالة؛ فادعى أن هذه الطريق مكررة عن سابقتها! وهو خطأ عريض، لا يخفى على طالب علم الحديث؛ فتلك من طريق عقيل بن خالد، وهذه من طريق يونس بن يزيد.

٢٠٤- حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري: ثنا معن بن عيسى: ثنا

٢٠٤- **إسناده صحيح** - أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٢٦)-: ثنا الهيثم بن خلف، عن إسحاق بن موسى به.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ٥٥٨-٥٥٩): نا معن بن عيسى به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ١٨٤/ ٧١٩٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ١٠١/ ٥٦٣٠) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٣٦)- عن عبدالله بن يوسف التّنّيسيّ، وإسماعيل بن أبي أويس، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٩٤-١٢٩٥/ ١٦٦٩/ ٦)، وأبو داود في «سننه»؛ كما في «تحفة الأشراف» (٤/ ٩١)، و«تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٣٧)، وابن ماجه (٢/ ٨٩٢-٨٩٣/ ٢٦٦٧)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ١٠٣-١٠٤/ ٧٩٩)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (٣/ ٩٤٣) من طرق عن بشر بن عمر بن الحكم الزهراني، وأبو داود (٤/ ١٧٧-١٧٨/ ٤٥٢١)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٥-٦)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٤٢٢-٤٢٣/ ٥٩٤٥/ ١ و٦/ ٣١٧-٣١٨/ ٦٨٨٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٩٨-١٩٩)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٦٣-٦٤/ ٦٠٤١) من طريقين عن عبدالله بن وهب، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «الجزء الخامس من مسند حديث مالك بن أنس» (٨٠ - ٨١/ ١٢٩)، والبغوي في «شرح السُّنة» (١٠/ ٢١٤-٢١٥/ ٢٥٤٧) عن أبي مصعب الزهري، والشافعي في «السنن المأثورة» (٤٢٠-٤٢١/ ٦٢٠)، و«المسند» (٢/ ٢٢٩/ ٣٨٠ و٢٣١/ ٣٨٢ - ترتيبه)، و«الأم» (٦/ ٩٠) -وعنه أحمد (٢٦/ ٢١/ ١٦٠٩٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١١٧)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٢٥٤-٢٥٥/ ٣٠٩٩)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٢٥٤-٢٥٥/ ٤٩٦٩)، والحافظ ابن حجر في «توالي التأنيس» (ص ١٩٨-١٩٩)-، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٦-٧)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٤٣٤-٤٣٥/ ٥٩٦٥/ ٢ و٦/ ٣١٨-٣١٩/ ٦٨٨٧) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٧٧٤)، والجوهري في «مسند الموطأ» (٤٠٤-٤٠٥/ ٤٥٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ١٠١/ ٥٦٣٠) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٣٦)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» -ومن طريقه المزي (٣٤/ ٢٣٥-٢٣٦)- من طريق عبدالله بن مسلمة القَعْنبي، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٧٧٤)، والجوهري في «مسند الموطأ» (٤٠٤ - ٤٠٥/ ٤٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١١٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٣٦-٢٣٧) من طرق عن يحيى بن عبدالله بن بكير، وابن أبي عاصم في «الديات» (٣٦٠/ ١٧٨) من طريق أنس بن عياض، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله=

مالك بن أنس، عن أبي ليلى بن[1] عبد اللّٰه بن عبد الرحمن بن سهل، عن سهل بن أبي حَثْمَةَ[2]؛ أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه[3]: أن عبد اللّٰه بن

=الزبيري» (١٤٣-١٤٤/ ٢٢٨): ثنا مصعب بن عبدالله الزبيري؛ كلهم -وعدتهم أحد عشر رجلاً- عن الإمام مالك بن أنس- وهذا في «الموطأ» له (٤/ ٢٣٧-٢٣٨/ ١٧٤٣- رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٢٥٩-٢٦٠/ ٢٣٥٢ - رواية أبي مصعب الزهري، و٥٤٧-٥٤٨/ ٥٢٥ - رواية ابن القاسم، و٢٣٤-٢٣٥/ ٦٨١ -رواية محمد بن الحسن الشيباني، و ل ٢٠٣/أ - رواية ابن بكير)- به.

قال البغوي: «حديث متفق على صحته».

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح».

قلت: وهو كما قالا، وانظر ما بعده.

(١) تحرفت في «م» إلى: (عن)! وهو تحريف شنيع، غفل عنه الدكتور البصيري.

(٢) بفتح المهملة وسكون المثلثة.

(٣) قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١١٧-١١٨)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٢٥٥)- ونحوه في «السنن الصغرى» (٣/ ٢٥٥)-: «رواه البخاري في «الصحيح» عن عبدالله ابن يوسف وإسماعيل عن مالك، وقال في إسناده كما قال الشافعي: أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه.

وكذلك قاله ابن وهب ومعن وغيرهما عن مالك.

وأخرجه مسلم عن إسحاق بن منصور عن بشر بن عمر عن مالك، وقال في إسناده كما قال ابن بكير: أنه أخبره (عن)[أ] رجال من كبراء قومه».

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٥/ ٢٩٩-٣٠٠): «هكذا قال يحيى، عن مالك في هذا الحديث: عن أبي ليلى، عن سهل بن أبي حثمة[ب]، وتابعه على ذلك: ابن وهب، وابن بكير، وليس في روايتهم ما يدل على سماع أبي ليلى من سهل بن أبي حثمة.

وقال ابن القاسم، وابن نافع، ومطرف، والشافعي، وأبو مصعب: عن مالك، عن أبي ليلى، عن سهل؛ أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه. =

....

(أ) ليست عند ابن بكير.

(ب) أنه أخبره رجال من كبراء قومه.

سهل ومحيصة خرجا إلى خيبر، فقُتِلَ عبد اللّه بن سهل؛ فوداه رسول اللّه ﷺ، بعث إليهم بمئة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار.

قال سهل: لقد ركضتني[1] منها ناقة حمراء.

٢٠٥- حدثنا عمرو بن زرارة: أنبأ زياد بن عبد اللّه البكائي، عن محمد ابن إسحاق؛ قال: فحدثني الزهري، عن سهل بن أبي حثمة. وحدثنيه بُشَيْر بن

= وقال القعنبي وبشر بن عمر: عن مالك، عن أبي ليلى، عن سهل؛ أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه.

وقال عبدالله بن يوسف: عن مالك، عن أبي ليلى -عبدالله بن عبدالرحمن بن سهل- عن سهل بن أبي حثمة؛ أنه أخبره هو ورجال من كبراء قومه.

فروايته ورواية ابن القاسم -ومن ذكرنا معه-، ورواية القعنبي- أيضاً- ومن تابعه، تدل على سماع أبي ليلى من سهل بن أبي حثمة، وقد قيل: لم يسمع أبو ليلى من سهل، وقيل: سمع منه، وقيل: هو مجهول؛ لم يرو عنه غير مالك، وقيل: روى عنه ابن إسحاق ومالك».

وانظر -لزامًا- «كتاب الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ» (٣/ ١١٧-١٢٠).

(١) أصل الركض: الضرب بالرجل والإصابة بها.

٢٠٥- **إسناده حسن** - أخرجه أحمد (٢٦/ ١٩-٢٠/ ١٦٠٩٦)، وابن أبي عاصم في «الديات» (٣٦٩/ ١٨٣/ ٤٨٩/ ٢٥٧ و٤٩٠/ ٢٥٩ و٤٩٢/ ٢٦٠) عن يعقوب بن إبراهيم، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٦٦٦/ ٤١٧٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٢٠٢-٢٠٣)، و«الاستذكار» (٢٥/ ٣٠٣-٣٠٤/ ٣٨٣٠٧) من طريق أحمد بن محمد بن أيوب؛ كلاهما عن إبراهيم بن سعد الزهري، عن ابن إسحاق به.

وتابع إبراهيم بن سعد عليه:

١- يزيد بن زريع: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٨/ ٦٥٣-٦٥٥/ ٢٥٠٥ -«فتح المنان»): نا محمد بن عبدالله الرقاشي، عن يزيد به.

٢- يونس بن بكير: أخرجه البيهقي (٨/ ١٢٦-١٢٧) من طريق أحمد بن عبدالجبار العطاردي، عن يونس به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام المعروف في ابن إسحاق.

وانظر ما بعده.

يسار، عن سهل بن أبي حثمة؛ قال: قُتِلَ عبد اللَّه بن سهل بخيبر؛ فوداه رسول اللَّه ﷺ مئة ناقة.

٢٠٦- حدثنا محمد بن يحيى، وأبو علي البسطامي؛ قالا: ثنا الفضل بن

٢٠٦- **إسناده صحيح** - أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٦/ ٣١٤٨): ثنا أبو بكر النيسابوري، عن محمد بن يحيى الذهلي به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/ ٢٢٩-٢٣٠/ ٦٨٩٨) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٢٢/ ١٧٩٩)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/ ١٣٠-١٣١/ ٦٧٩٠ و٣٨٢/ ٧٨٦٧) -وعنه ابن أبي عاصم في «الديات» (٣٥٩/ ١٧٧)، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٢٠)-، وابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٥/ ٣٠٥-٣٠٦/ ٣٨٣١٦)-، وأبو داود (٢/ ١١٨/ ١٦٣٨ و٤/ ١٧٨-١٧٩/ ٤٥٢٣) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٥/ ٣٠٥-٣٠٦/ ٣٨٣١٥)-، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ١١-١٢)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٤٣٥/ ٥٩٦٦ و٦/ ٣٢٣/ ٦٨٩٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٦٢-٦٣/ ٦٠٤٠)، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، ويعقوب بن سفيان الفسوي -ومن طريقهما البيهقي في «الكبرى» (٨/ ١٢٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٢٥٩/ ٤٩٧٤)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٩٨)، و«مشكل الآثار» (١١/ ٥٢٦/ ٤٥٩٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ١٠٠-١٠١/ ٥٦٢٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (١٢/ ٢٣٠)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٦-٣٧/ ٣١٤٩)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٢٠٩)، و«الاستذكار» (٢٥/ ٣٠٦/ ٣٨٣١٨) من طرق عن أبي نعيم -الفضل ابن دكين- المُلائي به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٩٤/ ١٦٦٩/ ٥) من طريق عبدالله بن نمير، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٧٧/ ٢٣٨٤) من طريق مالك بن سُعير بن الخِمْس؛ كلاهما عن سعيد ابن عبيد به.

وتابع سعيد بن عبيد: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن بشير به.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/ ٥٣٥-٥٣٦/ ٦١٤٢ و٦١٤٣)، و«الأدب المفرد» (١/ ١٨٥-١٨٦/ ٣٥٩) -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنة» (١٠/ ٢١٢-٢١٣/ ٢٥٤٦)-، وإسماعيل بن إسحاق القاضي -ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٥/ ٣١٤٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١١٨-١١٩)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٢٥٥-٢٥٦/ ٣١٠٠)، =

=والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٥٠-٢٥١/ ٩٢٨)-؛ قالا: ثنا سليمان بن حرب، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٩٢/ ١٦٦٩/ ٢)، وأبو داود (٤/ ١٧٧/ ٤٥٢٠) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٥٩-٦٠/ ٦٠٣٢)، والبيهقي (٨/ ١١٨-١١٩)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ١٩٩)-؛ قالا: ثنا عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٨-٩)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٤٢٤/ ٥٩٤٥/ ٢ و٦/ ٣٢٠/ ٦٨٨٩): ثنا أحمد بن عَبْدة الضبي، وأبو داود (٤/ ١٧٧/ ٤٥٢٠) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٥٩-٦٠/ ٦٠٣٢)، والبيهقي (٨/ ١١٨-١١٩)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ١٩٩)-، وابن أبي عاصم في «الديات» (٣٥٤/ ١٧٥ و٤٩٠/ ٢٥٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ٢٨١/ ٤٤٢٧) عن محمد بن عبيد بن حساب، وأحمد (٢٨/ ٥١١-٥١٢/ ١٧٢٧٦): ثنا يونس بن محمد المؤدب، وأبو يعلى في «مسنده» -وعن ابن حبان في «صحيحه» (١٣/ ٣٥٨-٣٥٩/ ٦٠٠٩ -«إحسان»)-، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (٢٨/ ٥١٣/ ١٧٢٧٧)؛ قالا: ثنا خلف بن هشام البزار، وابن المنذر في «الإقناع» (١/ ٣٧١ - ٣٧٢/ ١٢٦)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ١٠٤/ ٨٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ١٠٠/ ٥٦٢٧) من طريقين عن أبي النعمان -محمد بن الفضل- السدوسي، الملقب بـ (عارم)؛ سبعتهم عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد به.

وقرن حماد (رافع بن خديج) مع سهل.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وتابع حماد بن زيد:

١- **بشر بن المفضل:** أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٣٠٥/ ٢٧٠٢ و٦/ ٢٧٥/ ٣١٧٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٥٢٤-٥٢٥/ ٤٥٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١١٨)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٩٣)، والبيهقي (٨/ ١١٨) من طريق عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٩-١٠)، و«الكبرى» (٦/ ٣٢١/ ٦٨٩١): ثنا إسماعيل بن مسعود الجحدري، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٩)، و«الكبرى» (٥/ ٤٣٣-٤٣٤/ ٥٩٦٥/ ١ و٦/ ٣٢٠-٣٢١/ ٦٨٩٠)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٤-٣٥/ ٣١٤٤) عن عمرو بن علي الفلاس؛ أربعتهم عن بشر به.

٢- **الليث بن سعد:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٩١-١٢٩٢/ ١٦٦٩/ ١) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٢٢/ ١٧٩٨)-، والترمذي (٤/ ٣٠-٣١/ ١٤٢٢)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٧-٨)، و«الكبرى» (٦/ ٣١٩/ ٦٨٨٨)، وأبو العباس السراج في «حديثه» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٦٦٥-١٦٦٦/ ٤١٧١)،=

=والحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ١٠٦)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١١٨) عن قتيبة بن سعيد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٦١/ ٦٠٣٧) من طريق يحيى بن بكير، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٢٠١-٢٠٢) من طريق يحيى بن يحيى الليثي؛ ثلاثتهم عن الليث بن سعد به.

وقرن الليث (رافع بن خَدِيج) مع سهل.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٣- عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٩٣): ثنا محمد ابن المثنى، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ١٠-١١)، و«الكبرى» (٦/ ٣٢١-٣٢٢/ ٦٨٩٢): ثنا محمد ابن بشار -بندار-، والشافعي في «السنن المأثورة» (٤٢٣-٤٢٤/ ٦٢٤)، و«المسند» (٢/ ٢٣٠/ ٣٨١ و٢٣١/ ٣٨٣ - ترتيبه)، و«اختلاف الحديث» (ص ٢٠٨)، و«الأم» (٦/ ٩٠) -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ١١٨)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٢٥٥-٢٥٦/ ٤٩٧٠)، والبغوي في «شرح السُّنة» (١٠/ ٢١١-٢١٢/ ٢٥٤٥)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٦١-٦٢/ ٦٠٣٨): ثنا عمر بن شبة؛ أربعتهم عن الثقفي به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

٤- سفيان بن عيينة: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٩٣): ثنا عمرو بن محمد الناقد، والحميدي في «مسنده» (١/ ١٩٦-١٩٧/ ٤٠٣) -وعنه الشافعي في «السنن المأثورة» (٤٢٣/ ٦٢٢)، و«الأم» (٦/ ٩٠)، و«المسند» (٢/ ٢٣١/ ٣٨٣ - ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٢٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٢٥٦/ ٤٩٧١ و٢٥٦-٢٥٧/ ٤٩٧٢)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٩٩/ ٥٦٢٥)، والبيهقي (٨/ ١١٩)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٢٠٠-٢٠١)-، وأحمد (٢٦/ ١١-١٢/ ١٦٠٩١)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١٠/ ٣٠/ ١٨٢٥٩) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٩٩/ ٥٦٢٥)-، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ١١)، و«الكبرى» (٦/ ٣٢٢/ ٦٨٩٣): ثنا محمد بن منصور الجوّاز المكي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٦٢/ ٦٠٣٩): ثنا أحمد بن شيبان الرملي، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ١٠٢-١٠٣/ ٧٩٨): ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٩٧)، و«مشكل الآثار» (١١/ ٥٢٣-٥٢٤/ ٤٥٨٨)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٦٢/ ٦٠٣٩)، وعبدالله بن محمد بن زياد -أبو بكر النيسابوري- في «الفوائد الزيادات» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٥/ ١٠٦-١٠٧)-؛ قالوا: ثنا يونس بن عبدالأعلى؛ ثمانيتهم عن ابن عيينة به. =

= **٥- يزيد بن هارون:** أخرجه الترمذي (٤/ ٣١): ثنا الحسن بن علي الخلال، عن يزيد به.

٦- أبو أويس: أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١١٩)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٢٥٦/ ٣١٠١ و٣١٠٢)-، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٥/ ٣١٤٥) من طريق ابن أبي أويس، عن أبيه به.

٧- عباد بن العوام: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٦٠-٦١/ ٦٠٣٥ و٦١/ ٦٠٣٦) من طريق موسى بن داود وسعيد بن سليمان الواسطي؛ كلاهما عن عباد به.

٨- معاوية بن صالح: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ٢٨١-٢٨٢/ ٤٤٢٨) عن بكر بن سهل -واهٍ-، عن عبدالله بن صالح -ضعيف-، عن معاوية به.

وقرن معاوية (رافع بن خديج) مع سهل.

وخالف هؤلاء الجماعة: سليمان بن بلال، وهشيم بن بشير؛ فروياه عن يحيى بن سعيد الأنصاري به مرسلاً؛ بإسقاط سهل بن أبي حثمة.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٩٣/ ١٦٦٩/ ٣ و٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٩٩-٢٠٠).

وتابعهما: أنس بن عياض.

أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ٦٠/ ٦٠٣٤): ثنا يونس بن عبدالأعلى، عنه به.

وتابعهم -أيضاً- على إرساله: الإمام مالك بن أنس.

أخرجه الشافعي في «السنن المأثورة» (٤٢١-٤٢٢/ ٦٢١ - رواية الطحاوي) -ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (ج٢/ ق٣٣١)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٢٥٧-٢٥٨/ ٤٩٧٣)-، وعبدالرزاق في «المصنف» (١٠/ ٣٠)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ١١)، و«الكبرى» (٦/ ٣٢٣/ ٦٨٩٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٩٧-١٩٨)، و«مشكل الآثار» (١١/ ٥٢٢/ ٤٥٨٧)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٦٠٩-٦١٠/ ٨٢٣) كلهم عن مالك -وهذا في «الموطأ» له (٤/ ٢٣٩-٢٤٠/ ١٧٤٤ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٢٦٠-٢٦١/ ٢٣٥٣ - رواية أبي مصعب الزهري)- به.

قال الجوهري: «هذا حديث مرسل».

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٥/ ٣٠١): «لم يختلف الرواة عن مالك -لهذا الحديث عن يحيى بن سعيد- في إرساله عن بُشَير بن يسار، وأنه ليس فيه لسهل بن أبي حثمة ذكر، وإن كان غيره من رواة يحيى بن سعيد جعلوه عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حثمة» ا.هـ.

قلت: وهو كما قالا، وقد بينا لك -بفضل الله وتوفيقه- من وصله، بتفصيل قد لا تراه في مكان غير هذا، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



دكين: ثنا سعيد بن عبيد الطائي، عن بُشَير[(١)] بن يسار[(٢)] الأنصاري: أن سهل ابن أبي حثمة أخبره: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَاهُ مِئَةً مِنَ الإِبِلِ**[(٣)]».

٢٠٧- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا الحكم بن موسى: ثنا يحيى بن حمزة،

---

(١) بالموحدة والمعجمة، مصغر.

(٢) بتحتانية، ثم مهملة خفيفة.

(٣) قلت: عند البخاري في «صحيحه»: «**من إبل الصدقة**».

قال الحافظ في «الفتح» (١٢/ ٢٣٥): «زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد؛ لتصريح يحيى بن سعيد بقوله: «من عنده»، وجمع بعضهم بين الروايتين باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمال دفعه من عنده، أو المراد بقوله: «من عنده»؛ أي: بيت المال المرصد للمصالح، وأطلق عليه صدقة؛ باعتبار الانتفاع به مجاناً؛ لما في ذلك من قطع المنازعة وإصلاح ذات البين، وقد حمله بعضهم على ظاهره؛ فحكى القاضي عياض عن بعض العلماء: جواز صرف الزكاة في المصالح العامة، واستدل بهذا الحديث وغيره.

قلت: وتقدم شيء من ذلك في (كتاب الزكاة) في الكلام على حديث أبي لاس؛ قال: «حملنا النبي ﷺ على إبل من إبل الصدقة في الحج».

وعلى هذا؛ فالمراد بالعندية: كونها تحت أمره وحكمه، وللاحتراز من جعل ديته على اليهود -أو غيرهم-.

قال القرطبي في «المفهم»: فعل ﷺ ذلك على مقتضى كرمه، وحُسْن سياسته، وجلباً للمصلحة، ودرءاً للمفسدة على سبيل التأليف، ولا سيما عند تعذّر الوصول إلى استيفاء الحق. ورواية من قال: «**من عنده**» أصح من رواية من قال: «**من إبل الصدقة**»، وقد قيل: إنها غلط! والأولى أن لا يغلّط الراوي ما أمكن، فيحتمل أوجهاً:

منها: فذكر ما تقدم، وزاد: أن يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة، ليدفعه من مال الفيء، أو أن أولياء القتيل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم، أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلفة؛ استئلافاً لهم، واستجلاباً لليهود».

٢٠٧- إسناده ضعيف جداً (وهو صحيح بشواهده) - أخرجه الدارقطني في «سننه» (١/ ٣٠١/ ٤٣٢ و٢/ ٥٤٠/ ٢٦٨٦) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١/ ١٦٥/ ١٦٠ و٢/ ١٢٣/ ١٢٧)- ثنا أبو بكر بن زياد النيسابوري، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» (٢/ ٣٤٤/ ٥٧٢) من طريق أحمد بن سعيد الثقفي؛ كلاهما عن محمد بن يحيى=

=الذهلي[1] به.

وأخرجه أحمد في «المسند»؛ كما في «الكامل في الضعفاء» (٣/ ١١٢٣)، و«المحرر في الحديث» (١/ ١٦٧-بتحقيقي)، و«تنقيح التحقيق» (١/ ١٣١) -وعنه أبو القاسم البغوي في «مسائل أحمد» (٨٥/ ٧٣ و ١٠٩/ ٩٩)- وعنه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٢٣)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٩٠)-، وأبو داود في «المراسيل» (٣٣٦/ ٢٤٧/ ٣)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٥٧-٥٨)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٣٧٣-٣٧٤/ ٧٠٢٩): ثنا عمرو بن منصور النسائي، وابن أبي عاصم في «الديات» (٣٠٠/ ١٤٢ و٣١٣/ ١٤٨ و٣٢٨/ ١٦١): ثنا أبو يعقوب -إسحاق بن سليمان- البغدادي، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٣٣٩-٣٤١)، و«الاستذكار» (٢٥/ ٨-٩)، وابن حزم في «المحلى» (٦/ ١٣ و١٠/ ٤١١-٤١٢)-، وأبو محمد -عبدالله بن عبدالرحمن- الدارمي في «مسنده» (٧/ ١٤٠/ ١٧٤٤ و١٤٦/ ١٧٤٥ و١٥٥/ ١٧٥١ و١٦٥/ ١٧٥٨و٨/ ٥٢١/ ٢٤١٣ و٦٥٢/ ٢٥٠٤ و٦٥٦/ ٢٥٠٦ و٦٧٢/ ٢٥١٧ و٦٧٣/ ٢٥١٨ و٢٥١٩ و٦٨٤-٦٨٥/ ٢٥٢٤ و٦٨٧/ ٢٥٢٦ و٦٨٨/ ٢٥٢٨-«فتح المنان»)- ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٤٥١-٤٥٢ و٢/ ٢٠٢)-، والحسن بن سفيان في «مسنده»- وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ٥٠١-٥١٠/ ٦٥٥٩-«إحسان»)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٢٣-١١٢٤)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٢١٠-٢١١/ ٤٩٠٢)-، وعثمان بن سعيد الدارمي في «النقض على بشر المريسي» (٢/ ٦١٤-٦١٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ٢٧٣-٢٧٦/ ٥٦-«الأحاديث الطوال»)- ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١١/ ٤١٩-٤٢٢)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٤/ ١٩٨١-١٩٨٢/ ٤٩٧٤) عن محمد بن عبدالله الحضرمي -المعروف بـ (مطين)-، وأبو القاسم البغوي -وعنه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٢٣)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٩٠)-، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢/ ٣٤٤/ ٥٧١)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٢١٠-٢١١/ ٤٩٠٢)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٤٥٢ و٢/ ٩٨ و٢٠٣ و٣٨٦)-، وأبو يعلى الموصلي في =

(١) سقط اسمه من الموضع الأول من مطبوع كتاب «التحقيق» لابن الجوزي؛ فليستدرك.

وتحرف اسم الزهري -أيضاً- في الموضع نفسه إلى (الترمذي)! ولم يتنبه لهذين الخطأين الفاحشين المعلق على مطبوعه: (مسعد السعدني!)، وله في تحقيقه أوهام كثيرة، وكثيرة جداً، فلعل الله ييسر أحد إخواننا الأقوياء لتحقيقه وضبطه، وإخراجه إخراجاً علمياً متقناً.

=«مسنده»- وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ٥٠١- ٥١٠/ ٦٥٥٩ - «إحسان»)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٢٣ - ١١٢٤)، والبيهقي في «المعرفة» (٦/ ٢١٠-٢١١/ ٤٩٠٢)، والحافظ ابن حجر في «الموافقة» (١/ ٤٥٢ و٢/ ٩٨ و٢٠٣ و٣٨٦)-، والحاكم (١/ ٣٩٥-٣٩٦) -وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٤٤٦-٤٤٧/ ١٩٣٥)، و«السنن الكبرى» (٨/ ٢٥ و٢٨ و٧٩ و٨١)- من طريق محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدي، والدارقطني في «سننه» (١/ ٣٠١/ ٤٣٢) من طريق إبراهيم بن هانئ، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٢٣-١١٢٤) عن محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز، و(٣/ ١١٢٤) من طريق محمد بن عبدالرحيم البغدادي -صاعقة-، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٤٩٢)، والخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (٨/ ٢٢٨)- عن محمد بن إسماعيل الترمذي، وابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ٥٠١-٥١٠/ ٦٥٥٩-«إحسان»)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٢٣-١١٢٤)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٢١٠-٢١١/ ٤٩٠٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٣٣٩-٣٤١)، والحافظ ابن حجر في «الموافقة» (١/ ٤٥٢ و٢/ ٩٨ و٢٠٣ و٣٨٦) -عن حامد بن شعيب البلخي، وابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٥/ ٨-٩)، و«التمهيد» (١٧/ ٣٣٩-٣٤١)، وابن حزم في «المحلى» (١٠/ ٤١١-٤١٢) من طريق محمد بن سليمان المِنقري، والحاكم (١/ ٣٩٥-٣٩٧) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٨٧-٨٨)- عن صالح بن محمد بن حبيب الحافظ، والبيهقي -أيضاً- (٤/ ٨٩-٩٠) من طريق الفضل بن محمد بن المسيب، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٢٣-١١٢٤)، والبيهقي في «الخلافيات» (١/ ٥٠١-٥٠٢/ ٢٩٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٣٠٩ و٤/ ٨٩-٩٠ و٨/ ٨٨ و٨٨-٨٩ و٩٥ و٩٧) عن أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفي؛ كلهم -وعدتهم واحد وعشرون رجلاً- عن الحكم بن موسى به.

وخالف الحكم بن موسى: جامع ومحمد ابنا بكار بن بلال العاملي؛ فروياه عن يحيى بن حمزة الدمشقي به؛ لكن قالا: (عن سليمان بن أرقم) -وهو متروك الحديث- بدل من (سليمان ابن داود).

أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٣٥-٣٣٦/ ٢٤٧/ ٢)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٥٨-٥٩)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٣٧٤/ ٧٠٣٠).

قال أبو داود -عقبه-: «والذي قال: سليمان بن داود؛ وهم فيه».

وقال -أيضاً-: «وهم فيه الحكم». =

= وقال (ص٣٣٥): «**أُسند هذا**[أ]؛ **ولا يصح**، رواه يحيى بن حمزة، عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

قال أبو داود: حدثني به أبو هبيرة [ب]؛ قال: قرأته في أصل يحيى بن حمزة؛ قال: حدثني سليمان بن أرقم».

وقال (ص١٩٩): «**روي هذا الحديث مسنداً؛ ولا يصح**».

ونقل ابن عبدالهادي -رحمه الله- في «تنقيح التحقيق» (١/ ١٣١) عنه؛ أنه قال: «هذا **وهم** من الحكم -يعني: قوله: سليمان بن داود-، وإنما هو سليمان بن أرقم؛ وهو متروك».

وقال النسائي: «وهذا **أشبه بالصواب** -يعني: سليمان بن أرقم- والله أعلم، وسليمان بن أرقم؛ متروك الحديث. وقد روى هذا الحديث عن الزهري يونسُ بنُ يزيدَ مرسلاً».

وقال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٤٥٥/ ١١٥١): «حدثت أنه وجد في كتاب يحيى بن حمزة: عن سليمان بن أرقم، عن الزهري؛ ولكن الحكم بن موسى لم يضبطه».

ونقل ابن عبدالهادي -رحمه الله- في «تنقيح التحقيق» (١/ ١٣٢) عنه قوله: «الصواب: سليمان بن أرقم».

وقال القاضي عبدالجبار الخولاني في «تاريخ داريا» (ص٨٦): «فأقول: إن هذا غلط من الحكم بن موسى، وقد قال أحمد بن حنبل: إن الذي حدث بحديث الصدقات عن الزهري هو سليمان بن داود الجزري، وهذا غلط -أيضاً-، والذي صح عندنا: أن الذي روى حديث الصدقات عن الزهري هو سليمان بن أرقم؛ هكذا هو مكتوب في أصل يحيى بن حمزة: (سليمان ابن أرقم)، وهو الصواب».

وقال ابن منده؛ كما في «تنقيح التحقيق» (١/ ١٣٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٠١)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٩٠): «رأيت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه: عن (سليمان بن أرقم)، عن الزهري؛ وهو الصواب».

وقال أبو الحسن الهروي: «الحديث في أصل يحيى بن حمزة: (عن سليمان بن أرقم)، غلط عليه الحكم».

وقال صالح بن محمد البغدادي، المعروف بـ «جزرة»: «حدثنا دحيم؛ قال: نظرت في أصل كتاب يحيى حديث عمرو بن حزم في الصدقات، فإذا هو: (عن سليمان بن أرقم)». =

(أ) يعني: من رواه عن الزهري مرسلاً، وهذا المرسل سيأتي عقب حديثنا هذا.

(ب) محمد بن الوليد بن هبيرة الدمشقي.

= وقال الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٠٢): «**ترجح أن الحكم بن موسى وهم ولا بُدَّ**»، ثم قال: «رجحنا أنه ابن أرقم؛ **فالحديث ضعيف الإسناد**».

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٩٠): «أما سليمان بن داود الخولاني؛ فلا ريب أنه صدوق؛ لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة أن الحكم ابن موسى غلط في اسم والد سليمان، فقال: (سليمان بن داود)، وإنما هو (سليمان بن أرقم) فمن أخذ بهذا؛ ضعف الحديث، ولا سيما مع من قال: إنه قرأه كذلك في أصل كتاب يحيى بن حمزة.

قال الحافظ أبو عبدالله بن منده: «قرأت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه: (عن سليمان بن أرقم)، عن الزهري».

وأما من صححه؛ فأخذه على ظاهره في أنه سيلمان بن داود، وقُوِّي عندهم -أيضاً- بالمرسل الذي رواه معمر عن الزهري، والله أعلم».

وقال -أيضاً- في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٣٨٧): «ورجاله رجال الصحيح؛ إلا سليمان ابن داود؛ فمختلف فيه، ويقال له: الخولاني، وكان صاحب عمر بن عبدالعزيز، ويقال: إن الحكم بن موسى وهم فيه، وإنما هو سليمان بن أرقم؛ وهو ضعيف.

وممن جزم بذلك: أبو داود، والنسائي، وأبو زرعة الدمشقي، وصالح بن محمد البغدادي المعروف بـ (جزرة)».

ثم رجح الرواية المرسلة التي صدَّرنا التخريج بها، وكذا رجح الإرسال على الوصل في «التلخيص الحبير» (٤/ ٢٦).

وقال ابن عبدالهادي في «المحرر» (١/ ١٦٧-بتحقيقي): «وراويه عن الزهري: سليمان بن داود الخولاني، وقيل: الصحيح: أنه سليمان بن أرقم؛ وهو متروك».

وقال ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٢٣): «سمعت أبا يعلى يقول: سئل يحيى بن معين عن حديث الصدقات الذي كان يحدث به الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري؟ قال: سليمان بن داود؛ ليس يعرف، ولا يصح هذا الحديث».

وقال شيخنا العلامة أسد السنة الألباني -رحمة الله عليه- في «إرواء الغليل» (١/ ١٥٨/ ١٢٢): «ضعيف؛ فيه سليمان بن أرقم، وهو ضعيف جدًّا، وقد أخطأ بعض الرواة؛ فسماه سليمان بن داود، وهو الخولاني؛ وهو ثقة، وبناء عليه توهم بعض العلماء صحته! وإنما هو ضعيف من أجل ابن أرقم هذا، والصواب فيه: أنه من رواية أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلاً؛ فهو ضعيف -أيضاً-؛ لإرساله». =

عن سليمان بن داود؛ قال: حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم، عن أبيه، عن جدِّه: أن رسول اللَّه ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم؛ فقرئت على أهل اليمن، وكان في الكتاب: «**أَنَّ فِي النَّفْسِ مِئَةً مِنَ الإِبِلِ**».

٢٠٨- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو اليمان: أنبأ شعيب، عن الزهري؛

= قلت: وهذا المرسل هو الآتي مباشرة؛ لكن هذا القدر المروي مرسلاً صحيح بشواهده؛ منها:

١- ما أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١/ ٣٨٦/ ٢٦١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٨٦) من طريق محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عكرمة، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- مرفوعاً به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٩٦): «رواه البزار، وفيه محمد بن أبي ليلى؛ وهو سيّئ الحفظ، وبقية رجاله ثقات» ا.هـ.

قلت: وهو كما قال؛ فهو شاهد لا بأس به.

٢- وما أخرجه أبو داود (٤٥٦٤)، والنسائي (٨/ ٤٣)، وأحمد (٢/ ٢١٧ و٢٢٤)، والبيهقي (٨/ ٨٨)، وغيرهم من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به.

قلت: سنده حسن؛ للخلاف المعروف في (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده).

وبالجملة؛ فالحديث صحيح بشواهده.

٢٠٨- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بشواهده)** - أخرجه أبو داود في «المراسيل» (١٩٧/ ٩٦)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٤٩٣): ثنا عبدالله بن علي؛ كلاهما عن محمد بن يحيى الذهلي- وهذا في «الزهريات» له- به.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد.

قال أبو داود: «روي هذا الحديث مسنداً؛ ولا يصح».

يشير -رحمه الله- إلى رواية سليمان بن أرقم السابقة.

وتابع شعيباً -أعني: ابن أبي حمزة-:

١- **يونس بن يزيد الأيلي:** أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٣٣٢-٣٣٣/ ٢٤٦)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٥٩)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٣٧٥/ ٧٠٣١)؛ قالا: ثنا أبو الطاهر =

قال: قرأت صحيفةً عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ذكر أن رسول الله ﷺ كتبها لعمرو بن حزم، فإذا فيها: «**هَذَا كِتَابُ الجُرُوحِ، فِي النَّفْسِ: مِئَةٌ مِنَ الإِبِلِ، وَفِي الأَنْفِ -إِذَا أُوعِيَ**[1] **جَدْعُهُ-: مِئَةٌ مِنَ الإِبِلِ، وَفِي العَيْنِ: خَمْسُونَ مِنَ الإِبِلِ، وَفِي الأُذُنِ: خَمْسُونَ مِنَ الإِبِلِ، وَفِي الرِّجْلِ: خَمْسُونَ مِنَ الإِبِلِ**».

٢٠٩- حدثني ....

=-أحمد بن عمرو- ابن السرح، وأبو داود في «المراسيل» (٣٣٢-٣٣٣/ ٢٤٦): ثنا وهب بن بيان وأحمد بن سعيد بن بشر الهمداني، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٨٠-٨١ و٨٥)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٣٢٦-٣٢٧/ ٣١٨) -من طريق بحر بن نصر الخولاني؛ أربعتهم عن عبدالله بن وهب- وهذا في «الموطأ» له (١٤٨-١٤٩/ ٥٠٩)-، والذهلي في «الزهريات»- ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٤٩٣)- من طريق الليث بن سعد؛ كلاهما عن يونس به.

٢- سعيد بن عبدالعزيز التنوخي: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٥٩-٦٠)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٣٧٥/ ٧٠٣٢): ثنا أحمد بن عبدالواحد بن عبود الدمشقي، عن مروان بن محمد الطاطري، والذهلي في «الزهريات» -ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٤٩٢-٤٩٣)-: ثنا أبو مسهر -عبدالأعلى بن مسهر- الدمشقي؛ كلاهما عن سعيد بن عبدالعزيز به.

قلت: وهذا المرسل القوي صحيح بشاهديه المذكورين في نهاية الحديث السابق.

(١) أي: أوعب، والمعنى: قطع جميعه.

٢٠٩- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه حميد بن زنجويه في «الأموال» (٣/ ٩٣٩-٩٤٠/ ١٦٨٣)، والحاكم (١/ ٣٩٥) من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي، والبيهقي في «الخلافيات» (١/ ٥٠٠/ ٢٩٦) من طريق إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، وابن حزم في «المحلى» (٦/ ١٣) من طريق أبي عبدالله -محمد بن العباس بن الحسن- الكابلي؛ أربعتهم عن إسماعيل بن أبي أويس به.

قال ابن حزم: «أبو أويس ضعيف، وهي منقطعة مع ذلك! ووالله؛ لو صحّ شيء من هذا: ما ترددنا في الأخذ به». =

= قلت: أبو أويس ليس بالضعيف مطلقاً؛ لكن فيه ضعف، والـذي أراه فيـه -والله أعلـم-: أنه صدوق حسن الحديث؛ ما لم يخالف.

لكن خالفه الإمام -الذي لا نظير له-، إمام دار الهجرة: مالك بن أنس؛ فرواه عن عبدالله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه مرسلاً، لم يذكر فيه: (عن جده)؛ وهو المحفوظ.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٦٠)، و«السنن الكـبرى» (٦/ ٣٧٥-٣٧٦/ ٧٠٣٣) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، وابن وهـب في «الموطـأ» (١٤٩/ ٥١٠) -ومـن طريقـه البيهقـي في «السنن الكبرى» (٨/ ٧٣ و٨١)-، والإمام الشافعي في «السنن المـأثورة» (٤١٩/ ٦١٨)، و«الأم» (٦/ ٧٥ و٧٦ و١٠٥ و١١٨ و١٢٢ و١٢٥)، و«المسـند» (٢/ ٢١٩/ ٣٦٣ و٢٢٢/ ٣٦٩ و٢٢٤/ ٣٧٠ و٢٢٥/ ٣٧٢- -ترتيبه)- ومن طريقه البيهقـي في «الخلافيـات» (ج٢/ ق٢١٦)، و«معرفـة السـنن والآثـار» (٦/ ٢٠٠/ ٤٨٨١ و٢١٠/ ٤٩٠١)، و«السـنن الكـبرى» (٨/ ٨١ و٨٢ و٨٧ و٩١)-، والبغوي في «شرح السُّنة» (١٠/ ١٩٢-١٩٣/ ٢٥٣٨) من طريق أبي مصعب الزهـري، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (١٣٧-١٣٨/ ٢١٢): ثنا مصعـب ابن عبدالله الزبيري؛ خمسـتهم عـن الإمـام مـالك بـن أنـس -وهـذا في «الموطـأ» لـه (٤/ ١٨٥-١٨٦/ ١٦٩٣/ ١- رواية يحيى بن يحيى الليثي، ٢/ ٢٢١/ ٢٢٢٦ -رواية أبـي مصعـب الزهـري، و٢٢٦-٢٢٧/ ٦٦٣ -رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به.

وتابع مالكاً: معمر بن راشد، عن عبدالله بن أبي بكر به مرسلاً.

أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢/ ١٠٣/ ٦٣٠)، وقوام السنة الأصبهاني في «الحجـة في بيـان المحجـة» (١/ ٣٧٠/ ٢١٠) عـن إسـحاق بـن إبراهيـم الدبـري، والدارقطـني في «سـننه» (١/ ٢٩٩-٣٠٠/ ٤٢٨ و٣٠١/ ٤٣١) -ومـن طريقـه- في الموضـع الأول -البيهقـي في «السـنن الكبرى» (١/ ٨٧)- من طريق الحسن بن أبي الربيع، ومحمد بن عبدالملك بن زنجويه؛ ثلاثتهم عن عبدالرزاق -وهـذا في «المصنـف» لـه (١/ ٣٤١-٣٤٢/ ١٣٢٨)، و«التفسـير» (٢/ ٢٧٣)-، عـن معمر به.

قال الدارقطني: «مرسل، ورواته ثقات».

وخالف الرواه عن عبدالرزاق: الإمام محمد بن يحيى الذهلي، وعبدالرحمـن بـن بشـر بـن الحكم، وأبو مسعود -أحمد بن الفرات- الرازي؛ ثلاثتهم عن عبدالرزاق بـه مسـنداً؛ مثـل روايـة أبي أويس السابقة.

أخرجـه ابـن الجـارود في «المنتقى» (٣/ ٩٥-٩٦/ ٧٨٤ و٩٦/ ٧٨٦)، وابـــن خزيمـة في «صحيحه» (٤/ ١٩/ ٢٢٦٩). =

أحمد[١] بن يوسف السُّلَميُّ: ثنا ابن أبي أويس: حدثني أبي، عن عبد اللَّه

= وهو في «المصنف» لعبدالرزاق (٩/ ٣٢٦-٣٢٧/ ١٧٤٠٨ و٣٦٩/ ١٧٦١٩ و٣٨٠/ ١٧٦٧٩) بذكر (عن جده).

فلا أدري أيهما الصواب، وإن كان ينقدح في الذهن أن رواية من أرسله عن معمر أصح، والله أعلم.

وتابع عبدالرزاق -بذكر (عن جده)-: عبدالله بن المبارك، عن معمر به.

أخرجه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في «النقض على بشر المريسي» (٢/ ٦١٥)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٢٠٠) عن نعيم بن حماد، عن عبدالله بن المبارك، عن (معمر بن راشد، عن عبدالله بن) أبي بكر به.

وما بين قوسين سقط من «معجم الصحابة»!!

قلت: ولولا أن نعيم بن حماد ضعيف؛ لما ترددت في ترجيح وصله على إرساله.

وتابع مالكاً ومعمراً -في إحدى الروايتين عنه-:

محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي بكر به.

أخرجه البيهقي في «الخلافيات» (١/ ٤٩٧-٤٩٨/ ٢٩٤) من طريق أحمد بن عبدالجبار العطاردي، عن يونس بن بكير، عن ابن[أ] إسحاق به.

قلت: لكن العطاردي -هذا- ضعيف، وقد رواه حماد بن سلمة عن ابن إسحاق به؛ لكن لم يذكر أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، بل رواه معضلاً.

أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٤٨/٣٣٧): ثنا أبو سلمة -موسى بن إسماعيل- التبوذكي، عن حماد به؛ وهو المعروف عن ابن إسحاق.

ومما يرجح إرساله: أن محمد بن عمارة -وهو صدوق يخطئ- تابع عبدالله بن أبي بكر على إرساله.

أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (١/ ٨٤/ ٩٠)، وأبو داود في «المراسيل» (١٩٦/ ٩٥): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، والدارقطني في «سننه» (١/ ٣٠٠/ ٤٢٩) من طريق حميد بن الربيع؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن إدريس، عن محمد بن عمارة به.

(١) تحرفت في «م» إلى: «محمد»، ولا يوجد راو بهذا الاسم ضمن الرواة عن إسماعيل ابن أبي أويس، ولا ضمن شيوخ المصنف، بخلاف (أحمد بن يوسف السلمي)؛ فقد ذكروه.

....

(أ) تحرفت في «مطبوع الخلافيات» إلى: «أبي»!

ومحمد ابني أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، يأثرانه عن أبيهما، عن جدّهما، عن رسول اللّه ﷺ؛ أنّه كتب هذا الكتاب لعمرو بن حزم -حين بعثه إلى اليمن-، كتب في الكتاب: «**فِي النَّفْسِ المُؤْمِنَةِ: مِئَةٌ مِنَ الإِبِلِ، وَفِي الأَنْفِ -إِذَا أُوعِيَ جَدْعًا-: مِئَةٌ مِنَ الإِبِلِ، وَفِي اليَدِ: خَمْسُونَ مِنَ الإِبِلِ، وَفِي الرِّجْلِ: خَمْسُونَ مِنَ الإِبِلِ، وَفِي العَيْنِ: خَمْسُونَ مِنَ الإِبِلِ**».

٢١٠- حدثنا محمد بن عبيد: ثنا حماد بن زيد، عن خالد الحَذَّاء، عن

٢١٠- **إسناده صحيح** - أخرجه ابن أبي عاصم في «الديات» (٢٣٤/ ٩٤): ثنا محمد بن عبيد بن حساب به.

وأخرجه أبو داود (٤/ ١٨٥/ ٤٥٤٧ و١٩٥/ ٤٥٨٨)- ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (ج٢/ ق٢١٨)، و«السنن الكبرى» (٨/ ٤٥ و٦٨)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٢١٦/ ٢٩٧٠)-، وابن ماجه (٢/ ٨٧٧)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٨٧-٨٨/ ٧٧٣)؛ قالا: ثنا محمد بن يحيى الذهلي، والطبراني في «المعجم الكبير»- ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٨٩)-: ثنا جعفر بن محمد بن حرب العباداني؛ ثلاثتهم عن سليمان بن حرب، عن حماد ابن زيد به.

وأخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده»- وعنه أبو داود (٤/ ١٨٥/ ٤٥٤٧ و١٩٥/ ٤٥٨٨) -ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (ج٢/ ق٢١٨)، و«السنن الكبرى» (٨/ ٤٥ و٦٨)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٢١٦/ ٢٩٧٠)-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/ ١٤٩- ١٥٠/ ٥١٥٣)، والطبراني في «المعجم الكبير»- ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٨٩)-، وابن المنذر في «الإقناع» (١/ ٣٥٨/ ١٢٢)-، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٤١)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٣٥٢/ ٦٩٦٩) -وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/ ٤٦٨/ ٤٩٤٨)-: ثنا يحيى بن حبيب بن عربي، ويوسف بن يعقوب القاضي- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٦٨)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ١٩٥/ ٤٨٧٢)-: ثنا محمد بن أبي بكر المقدّمي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/ ١٤٩-١٥٠/ ٥١٥٣) من طريق أبي النعمان - محمد بن الفضل- السدوسي -الملقب بـ (عارم)-، ويحيى بن عبدالحميد الحماني؛ خمستهم عن حماد بن زيد به.

وتابع حماداً: وُهَيب بن خالد الباهلي، عن خالد الحذاء به. =

= أخرجه أبو داود (٤/ ١٨٥/ ٤٥٤٨ و١٩٥/ ٤٥٨٩)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣١/ ٣١٣١) من طريق حنبل بن إسحاق؛ قالا: ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٣/ ٣٦٤/ ٦٠١١-«إحسان»)-: ثنا العباس بن الوليد النرسي؛ كلاهما عن وهيب به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

وقد وقع في سند الحديث اختلاف لا يضر إن شاء الله، وهاك تفصيله:

فقد رواه هشيم بن بشير، وسفيان الثوري، وعبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي؛ ثلاثتهم عن خالد الحذاء به؛ لكن بإبهام اسم الصحابي، قالوا: عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، بدل: (عبدالله بن عمرو بن العاص) -رضي الله عن الجميع-.

أما رواية هشيم؛ فقد أخرجها المصنف -عقب هذا مباشرة-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/ ٤٦٥/ ٤٩٤٥ و١٣/ ١٤٨/ ٥١٥٢)، و«شرح معاني الآثار» (٣/ ١٨٥-١٨٦): ثنا علي بن شيبة؛ كلاهما عن يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، عن هشيم به.

وقد توبع يحيى بن يحيى عليه:

فقد أخرجه الإمام أحمد (٢٤/ ١٠٨-١٠٩/ ١٥٣٨٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٩٣): نا عمرو بن زرارة، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٤١)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٣٥٢-٣٥٣/ ٦٩٧٠): ثنا محمد بن كامل المروزي، ويوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٧٢-٧٣)-: ثنا أبو الربيع الزهراني؛ أربعتهم عن هشيم بن بشير به.

وقد صرح هشيم بالتحديث عند الإمامين: أحمد، والبخاري.

وأما رواية الثوري؛ فقد أخرجها عبدالرزاق في «المصنف» (٩/ ٢٨٢/ ١٧٢١٣) -ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٣١/ ٣١٣٢)-.

وأما رواية الثقفي: فقد أخرجها الشافعي في «المسند» (٢/ ٢١٩/ ٣٦٢ -ترتيبه)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٤٥)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ١٩٤-١٩٥/ ٤٨٧١ و١٩٩-٢٠٠/ ٤٨٨٠)-.

وتابعهم -أيضاً- يزيد بن زريع، وبشر بن المفضل؛ لكن قالا: يعقوب بن أوس، بدل: عقبة بن أوس.

وتابعهما على ذلك: إسماعيل ابن عُلية؛ لكن بالشك: مرة يقول: عقبة، وأخرى يقول: يعقوب.

أخرج رواية يزيد بن زُرَيْع: النسائي في «المجتبى» (٨/ ٤٢)، و«السنن الكبرى» (٦/ =

=٣٥٣-٣٥٤/ ٦٩٧٣)- وعنه الطحاوي في «مشكل الآثـار» (١٢/ ٤٦٩/ ٤٩٥٠)-: ثنا محمد ابن عبدالله بن بزيع، والمحاملي في «الأمالي»- وعنه الدارقطني في «سـننه» (٣/ ٣٠-٣١/ ٣١٢٩)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٦٨-٦٩)-: ثنا العباس بن يزيد البحراني؛ كلاهما عن يزيد بن زريع به.

وأخرج رواية بشر بن المفضل: النسائي في «المجتبى» (٨/ ٤١-٤٢)، و«الكبرى» (٦/ ٣٥٣/ ٦٩٧٢)- وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/ ٤٦٩/ ٤٩٤٩)-: ثنا إسماعيل بن مسعود الجحدري، والمحاملي في «الأمالي»- وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٠-٣١/ ٣١٢٩)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٦٨-٦٩)-: ثنا العباس بن يزيد البحراني؛ كلاهما عن بشر به.

وأما رواية ابن عُلية؛ فقد أخرجها الإمام أحمد (٣٨/ ٤٧٨/ ٢٣٤٩٣).

فإذا نظرنا إلى رواة هذا الوجه -أعني: من أبهم اسم الصحابي- وجدناهم أكثر في العدد وأقوى من حيث الضبط والإتقان، وهم: سفيان الثوري، وإسماعيل ابن علية، وهشيم بن بشير، والثقفي، ويزيد بن زريع، وبشر بن المفضل؛ إلا أن حماد بن زيد، ووهيب بن خالد معهم زيادة علم بحفظهم لاسم الصحابي، فروايتهم من هذه الحيثية أرجح؛ لأن زيادة الثقة مقبولة، على أن هذا الاختلاف لا يعود على الحديث بضرر -حتى لو كان الراجح رواية الجماعة-؛ لأن غاية ما فيه أن الصحابي لم يسم، وذلك مما لا يخدج في صحة الحديث؛ لأن الصحابة كلهم عدول؛ كما هو مقرر في محله من علم المصطلح.

بقي النظر في رواية بشر بن المفضل، ويزيد بن زريع اللذين قالا: «يعقوب بن أوس»؛ فقد اتفق الجميع على تسميته (أوس) إلا رواية هذين[أ].

وهذا كسابقه لا يعود على الحديث بضرر؛ لأن (يعقوب بن أوس، وعقبة بن أوس) واحد.

قال الإمام يحيى بن معين في «تاريخه» (٢/ ٤٠٨ -«رواية الدوري»)- ورواه عنه البيهقي في «الخلافيات» (ج٢/ ق٢١٨)، و«الكبرى» (٨/ ٦٩)-: «يعقوب بن أوس، وعقبة بن أوس؛ واحد».

وهو الذي اعتمده الحافظ في «التقريب».

ولو فرضنا أنهما اثنان؛ فرواية من قال: «عقبة بن أوس» أصح؛ لاتفاق ستة من الرواة الثقات على ذلك، فالنفس تطمئن لحفظ وضبط الأكثر عند الاختلاف ما لا تطمئن إلى رواية الأقل، كما هو ظاهر ومعلوم. =

(أ) ولك أن تلحق بهما ابن علية؛ إذ رواه بالشك كما تقدم.

= فإذا تبين أن الوجه الأول هو الراجح؛ فقد ظهر أن الحديث صحيح؛ لأن رجال إسناده كلهم ثقات.

وقد أعله بعضهم بما لا يقدح؛ فقال عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (٤/ ٥٣): «عقبة بن أوس؛ ليس بمشهور»!

وتعقبه ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٠٩-٤١٠): «كذا قال! وقد ذكره الكوفي -يعني: العجلي- في «كتابه»، فقال: «عقبة بن أوس؛ بصري تابعي ثقة»، فعلى هذا يكون الحديث صحيحاً من رواية عبدالله بن عمرو بن العاص، ولا يضره الاختلاف».

ونقله عنه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٥) مختصراً، وأقره.

وشذ عن الجميع: ابن أبي عدي، فرواه عن خالد الحذاء به مرسلاً؛ لم يذكر ابن عمرو.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٤١)، و«الكبرى» (٦/ ٣٥٣/ ٦٩٧١): ثنا محمد بن بشار -بندار-، عنه به.

والمحفوظ رواية الجماعة عن خالد موصولاً.

وتابع خالداً الحذاء: أيوب بن أبي تميمة -كيسان- السختياني؛ فرواه عن القاسم بن ربيعة ابن جوشن، عن عبدالله بن عمرو به.

أسقط من سنده: (عقبة بن أوس).

أخرجه أحمد (١١/ ٨٨-٨٩/ ٦٥٣٣ و١١٠/ ٦٥٥٢) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣١٧/ ١٧٨٦)-، وابن ماجه (٢/ ٨٧٧/ ٢٦٢٧) عن محمد بن جعفر -غندر-، والدارمي في «مسنده» (٨/ ٦٩٧/ ٢٥٣٦ - «فتح المنان»): ثنا سليمان بن حرب، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٤٠)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٣٥١/ ٦٩٦٧) -وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/ ٤٦٧/ ٤٩٤٦)-، وابن ماجه (٢/ ٨٧٧/ ٢٦٢٧)، والمحاملي في «الأمالي» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٣١/ ٣١٣٠)- من طريقين عن عبدالرحمن بن مهدي، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٧-٥٦٨/ ١٢٤٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٤٤) من طريق أبي عمر -حفص بن عمر بن الحارث- الحوضي؛ أربعتهم عن شعبة، عن أيوب به.

قلت: وهذا سند صحيح -أيضاً-، والقاسم أدرك عبدالله بن عمرو وروى عنه، فتكون رواية خالد الحذاء من المزيد في متصل الأسانيد.

وخالف شعبة: حماد بن سلمة؛ فرواه عن أيوب به مرسلاً، لم يذكر عبدالله بن عمرو.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٤٠)، و«الكبرى» (٦/ ٣٥٢/ ٦٩٦٨) -وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/ ٤٦٧/ ٤٩٤٧)- من طريقين عن يونس بن محمد المؤدب، عن حماد به.=

= قلت: وحماد دون شعبة بكثير في الحفظ والإتقان، لا سيما في روايته عن غير ثابت؛ فالمحفوظ رواية شعبة.

وتابع حماداً على إرساله: حميد الطويل، ويونس بن عبيد؛ فروياه عن القاسم بن ربيعة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

أخرجه أحمد (٢٤/ ١١٠/ ١٥٣٨٩ و١١١/ ١٥٣٩٠)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٤٢)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٣٥٤/ ٦٩٧٤)، ويوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٧٣)-.

ولا شك أن الوصل أرجح بكثير؛ لأن مع الواصل زيادة يجب قبولها، والله أعلم.

وخالف الجميع: عليُّ بن زيد بن جُدْعان -وهو سيئ الحفظ-؛ فرواه عن القاسم بن ربيعة، عن عبدالله بن عمر؛ فجعله من مسند ابن عمر!!

أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/ ٣٠٧-٣٠٨/ ٧٠٢)، وأحمد (٨/ ١٨٨/ ٤٥٨٣)، والشافعي في «السنن المأثورة» (٤٢٩-٤٣٠/ ٦٣٧)، و«الأم» (٧/ ٣٠٠)، و«المسند» (٢/ ٢١٨/ ٣٦١ -ترتيبه)- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٤٤)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ١٦٤/ ٤٨٣٤ و١٦٤-١٦٥/ ٤٨٣٥ و١٩٤/ ٤٨٧٠)، والبغوي في «شرح السُّنة» (١٠/ ١٨٦/ ٢٥٣٦)، و«معالم التنزيل» (٢/ ٢٦٥)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/ ١٢٩-١٣٠/ ٦٧٨٧): ثنا يحيى بن آدم، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٤٢)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٣٥٤/ ٦٩٧٥): ثنا محمد بن منصور، وابن ماجه (٢/ ٨٧٨/ ٢٦٢٨): ثنا عبدالله بن محمد الزهري، وابن أبي عاصم في «الديات» (٢٣٦/ ٩٥): ثنا ابن أبي عمر العدني ويعقوب بن حميد بن كاسب، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٤٢-٤٣/ ٥٦٧٥): ثنا هارون بن معروف، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣١ - ٣٢/ ٣١٣٣) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل؛ عشرتهم عن سفيان بن عيينة، عن ابن جدعان به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن علياً -هذا- ضعيف؛ كما في «التقريب».

وتابع ابن عيينة:

١- **عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري:** أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٤/ ١٨٥-١٨٦/ ٤٥٤٩)- ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٦٨)-: ثنا عبدالوارث به.

قال البيهقي: «علي بن زيد كان يخلط فيه، فالحديث حديث خالد الحذاء، والله أعلم».

ونقل (٨/ ٦٩) عن الإمام يحيى بن معين؛ أنه قال: «علي بن زيد؛ ليس بشيء، =

القاسم بن ربيعة، عن عقبة بن أوس، عن عبد اللَّه بن عمرو؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«أَلا إِنَّ كُلَّ مَأْثُرَةٍ كَانَتْ فِي الجَاهِلِيَّةِ تُعَدُّ وَتُدْعَى مِنْ دَمٍ -أَوْ مَالٍ- تَحْتَ قَدَمَيَّ؛ إِلاَّ مَا كَانَ مِنْ سِقَايَةِ الحَاجِّ، وَسِدَانَةِ البَيْتِ»**، ثم قال: **«أَلا إِنَّ دِيَةَ الخَطَإِ شِبْهِ العَمْدِ، مَا كَانَ بِالسَّوطِ -أَوْ بِالعَصَا-: مِئَةٌ مِنَ الإِبِلِ؛ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بُطُونِهَا أَوْلادُهَا»**.

٢١١- حدثني يحيى (بن يحيى)[1]: أنبأ هشيم، عن خالد الحذَّاء، عن القاسم بن ربيعة بن جوشن[2]، عن عقبة بن أوس السدوسي، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ: أن رسول اللَّه ﷺ خطب يوم فتح مكة، فقال: **«الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحْدَهُ، أَلا إِنَّ كُلَّ مَأْثُرَةٍ تُعَدُّ وَتُدْعَى، وَدَمٌ أَوْ دَعْوَى، مَوْضُوعَةٌ تَحْتَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ؛ إِلاَّ سِدَانَةَ البَيْتِ، وَسِقَايَةَ الحَاجِّ، أَلا وَإِنَّ قَتِيلَ خَطَإِ العَمْدِ بِالسَّوطِ وَالعَصَا وَالحَجَرِ دِيَةٌ مُغَلَّظَةٌ: مِئَةٌ مِنَ الإِبِلِ؛ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بُطُونِهَا أَوْلادُهَا»**.

=والحديث حديث خالد، وإنما هو عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-».

٢- **معمر بن راشد:** أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩/ ٢٨١-٢٨٢/ ١٧٢١٢)- وعنه أحمد (٨/ ٥٢١-٥٢٢/ ٤٩٢٦)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٢/ ٣١٣٤)-.

٣- **حماد بن سلمة:** أخرجه أحمد (١٠/ ٦٧/ ٥٨٠٥): ثنا عفان بن مسلم، عن حماد به؛ لكن قال: عن علي بن زيد بن جدعان، عن يعقوب السدوسي، عن ابن عمر.

قال البيهقي (٨/ ٦٨): «وحماد بن سلمة قصّر بإسناده؛ حيث لم يذكر القاسم بن ربيعة».

وجملة القول: إن المعروف في الحديث أنه من مسند عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-، ومن جعله من مسند ابن عمر؛ فقد وهم.

وانظر -غير مأمور-: «البدر المنير» (٨/ ٣٥٥-٣٦٠).

٢١١- **إسناده صحيح** - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

(١) سقطت من «م»!

(٢) بجيم ومعجمة، آخره نون، وزن (جعفر)، وقد تصحفت في «م»: إلى «جوس»؛ بجيم ومهملة، بوزن (أوس)!

٢١٢- حدثنا إسحاق: أنبأ أبو أسامة، عن محمد بن عمرو بن علقمة؛ قال: كتب عمر بن عبد العزيز في الديات، فذكر في الكتاب: وكانت دية المسلم على عهد رسول الله ﷺ مئةً من الإبل، فقوَّمها عمر بن الخطاب على أهل القرى ألف دينار -أو اثني عشر ألف درهم-، وكانت دية الحرة المسلمة على عهد رسول الله ﷺ خمسين من الإبل، فقومها عمر بن الخطاب على أهل القرى خمس مئة دينار -أو ستة آلاف درهم-.

قال أبو عبدالله: قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، ففسَّر النبي ﷺ بسنَّته العدَّة التي أمر الله أن تُطَلَّقَ لها النساءُ.

٢١٣- حدثني يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن

٢١٢- **مقطوع حسن الإسناد** - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/ ١٢٨/ ٦٧٨٠ و١٣١-١٣٢/ ٦٧٩٤ و١٤٢/ ٦٨٣٤ و١٤٣/ ٦٨٣٥ و١٤٦/ ٦٨٥٢ و١٥٥-١٥٦/ ٦٨٩٧ و١٧٧/ ٦٩٨٠ و١٨٦/ ٧٠١٦ و٢٠٩/ ٧١١٨ و٢٤٣/ ٧٢٨١ و٢٤٤/ ٧٢٨٥ و٢٤٦/ ٧٢٩٣): ثنا أبو أسامة -حماد بن أسامة- القرشي الكوفي به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام المعروف في محمد بن عمرو.

٢١٣- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٩٣/ ١٤٧١/ ١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٣-٣٢٤ و٤١٤) من طريق محمد بن عبدالسلام ومحمد بن عمرو الحرشي؛ ثلاثتهم عن يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ٣٤٥-٣٤٦/ ٥٢٥١) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢٩١/ ١٧٠٣)-: ثنا إسماعيل بن أبي أويس، وأبو داود (٢/ ٢٥٥/ ٢١٧٩) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤١٤)-، وأبو بكر -أحمد بن سلمان- النجّاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٥٤/ ٨)، وأبو عوانة الإسفراييني في «صحيحه» (٣/ ١٤٥/ ٤٥٠٩)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٥٢٦/ ٦٨١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٣) عن عبدالله بن مسلمة القَعْنبي، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٣٨)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٤٧-٢٤٨/ ٥٥٥٣) من طريق عبدالرحمن بن القاسم العُتَقي، والشافعي في «اختلاف=

عمر: أنَّه طلَّق امرأته وهي حائض في عهد رسول اللَّه ﷺ، فسأل عمر بن الخطاب رسول اللَّه ﷺ عن ذلك؟ فقال له رسول اللَّه ﷺ: **«مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ؛ فَتِلْكَ العِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ»**.

٢١٤- حدثني يحيى بن يحيى: أنبأ الليث بن سعد، عن نافع، عن

=الحديث» (ص ١٩٠ - ١٩١)، و«الأم» (٥/ ١٨٠)، و«المسند» (٢/ ٦٥/ ١٠٢ و١٠٣ و٦٦/ ١٠٤ - ترتيبه)- ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٤٥-١٤٦/ ٤٥١٠)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٣-٣٢٤)، و«معرفة السنن والآثار» (٥/ ٤٤٩/ ٤٤٠٧ و٤٥٢-٤٥٣/ ٤٤١٣)، والحافظ ابن حجر في «توالي التأنيس» (ص ٢٠٨)-، وعبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٣٠٨/ ١٠٩٥٢)، وأحمد (٩/ ٢٢١/ ٥٢٩٩) -ومن طريقه أبو بكر -أحمد بن سلمان- النجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٥٤-٥٥/ ٩)-: ثنا عبدالرحمن بن مهدي، والدارمي في «مسنده» (٨/ ٥١٧/ ٢٤٠٨-«فتح المنان»): ثنا خالد بن مخلد القطواني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٤٥/ ٤٥٠٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٣) من طريق عبدالله بن وهب، والنجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٥٥/ ١٠) من طريق مصعب بن عبدالله الزبيري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٤٥/ ٤٥٠٩) من طريق مطرف بن عبدالله اليساري، والبغوي في «شرح السُّنة» (٩/ ٢٠٢/ ٢٣٥١) من طريق أبي مصعب الزهري، والقاضي أبو عبدالله -محمد بن علي الواسطي- الجُلاَّبي في «جزئه» (٢٢٠/ ١٠) من طريق إسحاق بن عيسى الطباع؛ كلهم عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٢٨١/ ١٣٢٧ -رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/ ٦٣٦/ ١٦٥٥ -رواية أبي مصعب الزهري، و٢٧٤/ ٢٣٣ -رواية ابن القاسم، و ل١٤٩/ ب - رواية ابن بكير، و٣٣٧/ ٧٤٩ -رواية بن سويد بن سعيد الحدثاني، و١٨٦/ ٥٥٤ -رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٥/ ٥١): «هذا حديث مجتمع على صحته من جهة النقل، ولم يختلف -أيضاً- في ألفاظه عن نافع».

وقال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح».

٢١٤- إسناده صحيح - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٤) من طريق جعفر بن محمد بن الحسين؛ كلاهما عن يحيى بن يحيى به. =

= وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ٤٨٢-٤٨٣/ ٥٣٣٢) -ومن طريقه المراغي في «مشيخته» (ص٣٧٤)-، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٩٣)، وأبو داود (٢/ ٢٥٥/ ٢١٨٠) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٤٧/ ٤٥١٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٤)-، وأبو العباس السراج في «حديثه» -ومن طريقه الجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/ ١٤٥/ ٥٣٩)، وأبو عبدالله -محمد بن الفضل- الفراوي في «الأربعون حديثًا من المساواة مستخرجة عن ثقات الرواة» (١١٥-١١٦/ ٧٧ - تخريج ابن عساكر)-، قالوا: ثنا قتيبة بن سعيد، ومسلم (٢/ ١٠٩٣-١٠٩٤): ثنا محمد بن رمح بن المهاجر المصري، وأحمد (١٠/ ٢٤٢/ ٦٠٦١): ثنا يونس بن محمد المؤدب، وأبو القاسم البغوي في «حديث أبي الجهم -العلاء بن موسى- الباهلي» (٣٨/ ٤١) -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٧٩/ ٣٩٠٠)، والمراغي في «مشيخته» (ص٣٧٤)، وقاسم بن قطلوبغا في «عوالي الليث بن سعد» (٧٧/ ٢١)-: ثنا العلاء بن موسى، والإمام أحمد -ومن طريقه أبو بكر -أحمد بن سلمان- النجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٥٦/ ١٢)-: ثنا عبدالله بن إدريس، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٤٧/ ٤٥١٤)، والنجاد في «مسند عمر» (٥٥ - ٥٦/ ١١) من طريق معلى بن منصور، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٥/ ٦٣)، و«الاستذكار» (١٨/ ٢٠/ ٢٦٦٤٧ و٢٦٦٤٨) من طريق يحيى بن يحيى الليثي؛ سبعتهم عن الليث بن سعد به.

قال الجورقاني: «هذا حديث صحيح، اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في «الصحيحين»».

وتابع الليث بن سعد:

١- **صالح بن كيسان:** أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٦٢/ ٣٨٤٦ و٣٨٤٧) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن صالح به.

٢- **عبيدالله بن عمر العمري:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٩٤/ ١٤٧١/ ٢)، وأبو بكر -أحمد بن سليمان- النجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٥٢/ ٥)؛ قالا: ثنا محمد بن عبدالله بن نمير، عن أبيه -عبدالله بن نمير-، عن عبيدالله به.

وتابع ابن نمير:

أ- **عبدالله بن إدريس الأودي:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٢-٣) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٩٤)، وابن ماجه (١/ ٦٥١/ ٢٠١٩)-، ومسلم (٢/ ١٠٩٤): ثنا محمد بن المثنى، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٢١٢-٢١٣)، و«الكبرى» (٥/ ٣٢٠/ ٥٧١٩) من طريق يحيى بن آدم، والنجاد في «مسند عمر» (٥٠-٥١/ ٣) من طريق أبي كريب -محمد بن=

=العلاء- الهمداني، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٥/ ٦٤) من طريق سلم بن جنادة بن مسلم السُّوائي، خمستهم عن ابن إدريس به.

ب- يحيى بن سعيد القطان: أخرجه أحمد (٩/ ١٥٣-١٥٤/ ٥١٦٤)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٣٧-١٣٨)، و«الكبرى» (٥/ ٢٤٧/ ٥٥٥٢): ثنا أبو قدامة -عبيدالله بن سعيد- السرخسي، ويوسف بن يعقوب القاضي -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٤٤/ ٤٥٠٦)-: ثنا محمد بن أبي بكر المقدّمي، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ١٧٠-١٧١/ ١٩١) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١/ ٧٧/ ٤٢٦٣ - «إحسان»)-: ثنا عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/ ٣١٣/ ١٠٧٧): ثنا محمد بن بشار -بندار- وأحمد بن عبدالله المنجوفي، والنجاد في «مسند عمر» (٤٩-٥٠/ ٣) من طريق أبي بكر بن خلاد، وعباس بن الوليد النرسي؛ ثمانيتهم عن القطان به.

ت- محمد بن عبيد الطَّنَافسي: أخرجه أحمد (١٠/ ٦١-٦٢/ ٥٧٩٢)، ومحمد بن أسلم الطوسي في «الأربعين» (٨٧/ ٣٢)، وابن المنذر في «الإقناع» (١/ ٣١٤/ ١٠٩): نا سهل بن عمار، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٤٤/ ٤٥٠٥): ثنا أبو داود الحراني وأبو الحسن الميموني، وأبو العباس الأصم في «الفوائد»- ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٤)، و«السنن الصغرى» (٣/ ١١٣/ ٢٦٥٤)-: ثنا الحسن بن علي بن عفان؛ ستتهم عن الطَّنَافسي به.

ث- حماد بن سلمة: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٣٨٢/ ١٩٦٤)، والحسن بن سفيان في «الأربعين» (٨٣-٨٤/ ٤٢)، والنجاد في «مسند عمر» (٤٨/ ٢) عن عبدالأعلى بن حماد النرسي، وشيبان بن فروخ، وإبراهيم بن الحجاج السامي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٣) من طريق الخصيب بن ناصح، والقاضي أبو عبدالله الجُلابي في «جزئه» (٢٢٠-٢٢١/ ١٩) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي؛ ستتهم عن حماد به.

ج- بشر بن المفضل: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١/ ١٧٠-١٧١/ ١٩١) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٧٧/ ٤٢٦٣ -«إحسان»)-، والنجاد في «مسند عمر» (٤٩-٥٠/ ٣) عن عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٦٠/ ٣٨٤٠) من طريق عمرو بن علي الفلاس؛ كلاهما عن بشر بن المفضل به.

ح- معتمر بن سليمان التيمي: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ١٤٠)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٥٠/ ٥٥٥٩)، ويوسف بن يعقوب القاضي -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٥٩/ ٣٨٣٩)-؛ قالا: ثنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني[أ]، عن معتمر به. =

(أ) تحرفت في «سنن الدارقطني» إلى: «الصغاني»!!

= **خ- عقبة بن خالد السكوني:** أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٥٨/ ٧٣٤): ثنا أبو سعيد -عبدالله بن سعيد- الأشج، عن عقبة به.

د- سعيد بن عبدالرحمن الجمحي: أخرجه النجاد في «مسند عمر» (٥٧/ ١٣)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٦٠/ ٣٨٤١) من طريق إسماعيل بن إبراهيم الترجماني، عن سعيد به.

ذ- عبدالله بن المبارك: أخرجه النجاد في «مسند عمر» (٥١-٥٢/ ٤) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني، والحسن بن سفيان في «مسنده» -ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٦٤-٢٦٥/ ٣٨٥٥)-: ثنا حبان بن موسى، وأبو عروبة -الحسين بن أبي معشر- الحراني في «حديثه» (٣٠/ ١ - رواية أبي أحمد الحاكم): ثنا المسيب بن واضح؛ ثلاثتهم عن ابن المبارك به.

ر- يحيى بن أيوب الغافقي: أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/ ٤٥٤/ ٤٤١٦) من طريق عبيد بن شريك، عن سعيد بن أبي مريم، عن يحيى به.

ز- معمر بن راشد: أخرجه النجاد في «مسند عمر» (٥٠/ ٣) من طريق العباس بن الوليد النرسي، عن معمر به.

س- زهير بن محمد التميمي: أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٤) من طريق عمرو بن أبي سلمة، عنه به.

ش- سعيد بن سالم القداح: أخرجه النجاد في «مسند عمر» (٤٩-٥٠/ ٣) من طريق أبي بكر بن خلاد، عن سعيد به.

٣- أيوب بن أبي تميمة -كيسان- السَّخْتِياني: أخرجه أحمد (٨/ ٩٠-٩١/ ٤٥٠٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٩٤/ ١٤٧١/ ٣): ثنا زهير بن حرب، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٢١٣)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٣٢٠/ ٥٧٢٠): ثنا علي بن حُجْر، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٧٩/ ٣٩٠١) من طريق الحسن بن عرفة، وزياد بن أيوب -دلويه-؛ خمستهم عن إسماعيل ابن عُليَّة، عن أيوب به.

وتابع ابن علية:

أ- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٣٠٨/ ١٠٩٥٤).

ب- عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي: أخرجه أحمد (٩/ ٢٣١/ ٥٣٢١).

ت- حماد بن زيد: أخرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي في «جزء فيه من حديث أيوب السختياني»، ويوسف بن يعقوب القاضي -وعنهما أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٤٤/ ٤٥٠٧)-، والنجاد في «مسند عمر» (٥٢/ ٦): ثنا أبو مسلم الكشي؛ ثلاثتهم عن سليمان بن حرب، عن حماد به. =

عبدالله؛ (قال)[1]: إنه طلَّق امرأةً له وهي حائض تطليقةً واحدةً، فأمر رسول الله ﷺ أن يراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض عنده حيضةً أخرى، ثم

= ث- **حماد بن سلمة:** أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٣٨٢/ ١٩٦٤)، والحسن بن سفيان في «الأربعين» (٨٣- ٨٤/ ٤٢) والنجاد في «مسند عمر» (٤٨/ ٢) عن عبدالأعلى بن حماد النرسي، وإبراهيم بن الحجاج السامي، وشيبان بن فروخ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٤٥/ ٤٥٠٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٣) من طريق حجاج بن منهال، وأحمد بن إسحاق، والجلابي في «جزئه» (٢٢٠/ ١٧) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي؛ سبعتهم عن حماد به.

٤- **محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب:** أخرجه عبدالله بن وهب في «مسنده»؛ كما في «فتح الباري» (٩/ ٣٥٣)، والطيالسي في «مسنده» (١/ ٦٨/ ٦٨) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٦)-، والنجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٤٧-٤٨/ ١)، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ١٠٠٠/ ٢٨٩٥)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٦٢/ ٣٨٤٨) من طريق يزيد بن هارون، والجُلابي في «جزئه» (٢٢٠/ ١٢) من طريق حسين بن محمد؛ أربعتهم عن ابن أبي ذئب به.

٥- **يحيى بن سعيد الأنصاري:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٢١٢-٢١٣)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٣٢٠/ ٥٧١٩)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٥/ ٦٤) من طريق **عبدالله** بن إدريس، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/ ٣٣٢-٣٣٣/ ٣١١ -رواية الحسن بن علي الجوهري)، والجلابي في «جزئه» (٢٢٠/ ١٥) من طريق يزيد بن هارون، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٤) من طريق زهير بن محمد التميمي، ثلاثتهم عن يحيى به.

٦- **موسى بن عقبة الأسدي:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٢١٢-٢١٣)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٣٢٠/ ٥٧١٩) من طريق عبدالله بن إدريس، والنجاد في «مسند عمر بن الخطاب» (٥٣/ ٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٤)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٢٦٣/ ٣٨٤٩) من طرق عن أحمد بن عبدالله بن يونس؛ كلاهما عن زهير بن معاوية، عن موسى به.

وتابع زهير بن معاوية: زهير بن محمد.

أخرجه الطحاوي.

وللحديث طرق أخرى.

(١) سقطت من «م».

يمهلها حتى تطهر من حيضتها، فإذا[١] أراد (أن)[٢] يطلقها؛ فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها؛ فتلك العدة التي أمر اللَّه أن تطلق لها النساء.

قال أبو عبد اللَّه: فهذا تفسير الوجه الأول من السنن التي لها تفسير افترضه اللَّه في كتابه مجملاً، وقد ذكرتُ منه ما يكفي، ويستدلُّ به أهلُ الفهم على ما وراءَه، مِمَّا لم أذكره -إن شاء اللَّه-.

(١) في «م»: «فإن».

(٢) سقطت من «م».



ذكر الوجه الثاني من السُّنن التي اختلفوا فيها
أهي ناسخة لبعض أحكام القرآن؟
أم هي مبيِّنة عن خصوصها وعمومها؟

اختلف الناس في السُّنة؛ هل تنسخ الكتاب أم لا؟ فقالت جماعة من العلماء: لا تنسخ السُّنةُ الكتابَ، ولا يَنْسَخُ الكتابَ إلاَّ الكتابُ، والسُّنةُ تُترجم الكتابَ، وتُفسِّر مجمله، وتُبيِّن عن خصوصه وعمومه، وتزيد في الفرائض والأحكام، ولا تنسخ الكتاب.

واحتجوا بقول اللَّه -تبارك وتعالى-: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

وبقوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ [النحل: ١٠١].

وبقوله: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥].

فهذا مذهب الشافعي وأصحابه.

وقالت طائفة أخرى: جائز أن تنسخ السنةُ الكتابَ، وذلك: أن يحكم اللَّه -تبارك وتعالى- في كتابه بحكمٍ، ثم يوحي إلى نبيه ﷺ أنه قد نَسَخَ ذلك الحكمَ، ويأمر بخلافه، فيأمر بذلك النبي ﷺ الناس، ولا ينزل به قرآنًا يتلى، فعلى الناس تصديق النبي ﷺ، وقبول ذلك عنه، وأن يعلموا: أنَّ النبي ﷺ لم ينسخ ما أنزله اللَّه في كتابه إلاَّ بوحي من اللَّه، وإن لم يكن قرآنًا يتلى؛ لقول اللَّه -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى . مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى . وَمَا يَنطِقُ عَنِ الهَوَى . إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ١-٤]، ولقوله: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠].

فمن الوحي ما هو قرآن، ومنه ما ليس بقرآن، وإنما قال اللَّه -عزَّ وجلَّ-: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، ولم يقل: نأت بآية خير منها، ولا بقرآنٍ خير منها.

٢١٥- وقد حدثنا أبو قدامة؛ قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: كنت أقرأ هذه الآية فلا أعرفها: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، أقول: هذا قرآن، وهذا قرآن؛ فكيف يكون خيرًا منها؟ حتَّى فُسِّرَ لي؛ فكان بيِّنًا: نأت بخير منها لكم، أيسر عليكم، أخف عليكم، أهون عليكم.

قال أبو عبد اللَّه: فتأويل الآية عند أهل العلم على ما حكى ابن عيينة، قالوا: فإنَّما معنى النسخ؛ هو: أن ينسخ حكمه الأول الذي أوجبه بكلامه على عباده، بحكم خير لهم منه، فإنما خفَّف عن العباد، فأبدلهم عملاً أخفَّ عليهم من الأول، وإنما أراد حكمًا خيرًا لهم من حكم الآية الأولى، أوسع لهم وأخف عليهم؛ كما نسخ قيام الليل بما تيسر منه، فكان ما تيسر خيرًا لهم في السعة والخفة من المشقَّة عليهم بطول قيام الليل؛ لأنهم قاموا حولاً حتى تورَّمت أقدامهم، فخفف اللَّه ذلك عنهم[(١)].

وكذلك كانوا لا يناجون النبيَّ ﷺ حتى يتصدَّقوا بصدقة؛ فخفف ذلك

٢١٥- مقطوع صحيح.

(١) يشير إلى قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ القُرآنِ...﴾ الآية [المزمل: ٢٠].

وقد أخرج الإمام مسلم في «صحيحه» (٧٤٦/ ١٣٩) من حديث سعد بن هشام بن عامر؛ أنه قال لعائشة -رضي الله عنها-: أنبئيني عن قيام رسول الله ﷺ، فقالت: ألست تقرأ: ﴿يا أيها المزمل﴾ [المزمل: ١]؟ قلت: بلى، قالت: فإن الله -عز وجل- افترض قيام الليل في أول هذه السورة، فقام نبي الله ﷺ وأصحابه حولاً، وأمسك الله خاتمتها اثني عشر شهرًا في السماء، حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف؛ فصار قيام الليل تطوعًا بعد فريضة.

عنهم[1].

وقد يجوز أن يكون الناسخُ خيرًا لهم؛ بأن يكون الثواب عليه أكثر، إذا هم عملوا به، وخيرًا لهم في العاقبة، قالوا: فقد يجوز أن يكون بيان الحكم الثاني الذي أبدل به الحكم الأول في كتابه منزَّلاً، ويجوز أن يجعل بيانه على لسان رسوله ﷺ، ولا ينزله في كتابه.

٢١٦- وقد حدثنا أبو قدامة -عبيد اللَّه بن سعيد-: ثنا يزيد بن هارون:

---

(١) يشير إلى قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * أَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَأَطِيعُواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ١٢ و ١٣].

وانظر: «الدر المنثور» (١٤/ ٣٢٤- ٣٢٥).

٢١٦- **إسناده صحيح** - أخرجه المصنف كما سيأتي (رقم ٣٦٧) بسنده سواء.

وأخرجه أحمد (٢٨/ ٤١٠-٤١١/ ١٧١٧٤): ثنا يزيد بن هارون به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، وقد توبع يزيد بن هارون؛ تابعه:

١- عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار: أخرجه أبو داود (٤/ ٢٠٠/ ٤٦٠٤) -ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٤٩)، والخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/ ٥٩/ ٥)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ١٤٩-١٥٠)-: ثنا عبدالوهاب بن نجدة الحوطي، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٣٢/ ٦٦٨) من طريق نعيم بن حماد؛ كلاهما عن عثمان به.

٢- الحسن بن موسى الأشيب: أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٣٧/ ١٠٦١) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦٣-٢٦٤/ ٢٦٣)-: ثنا بشر بن موسى، عن الحسن بن موسى الأشيب -وهذا في «جزء فيه أحاديثه» (٧٣/ ٥٠)- به.

٣- أبو اليمان -الحكم بن نافع- البهراني الحمصي: أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٣٧/ ١٠٦١) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ٥٩/ ٥)-: ثنا أبو زرعة -عبد الرحمن بن عمرو- الدمشقي، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٣٢-٢٣٣/ ٦٧٠): ثنا أحمد بن عبدالرحيم الحوطي، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ١٣٤-=

=١٣٥/ ٢١٢) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، والخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ٥٩/ ٥) من طريق سليمان بن عبدالحميد البهراني؛ أربعتهم عن أبي اليمان به.

٤- محمد بن حمير(أ): أخرجه إسماعيل بن سعيد الشالنجي الجرجاني في «كتاب البيان» -ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار» (١/ ١٢٠- ١٢١ - ط دار ابن حزم)-: ثنا محمد به.

٥- علي بن عياش الألهاني: أخرجه حميد بن زنجويه في «الأموال» (١/ ٣٨٠/ ٦٢٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٣٧/ ١٠٦١)، و«المعجم الكبير» (١٨/ ٢٣٢-٢٣٣/ ٦٧٠) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ٥٩/ ٥)-: ثنا أبو زرعة الدمشقي، والخطيب في «الكفاية» (١/ ٥٩/ ٥) من طريق سليمان بن عبدالحميد؛ ثلاثتهم عن علي به.

٦- أبو المغيرة -عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني- الحمصي: أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ١٣٧/ ١٠٦١) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦٣-٢٦٤/ ٢٦٣)-: ثنا أحمد بن عبدالوهاب الحوطي، عن أبي المغيرة به.

٧- علي بن نصر الجَهْضَمي: أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٤١٥-٤١٦/ ٩٧) من طريق نصر بن علي بن نصر الجهضمي، عن أبيه به.

٨- الوليد بن مسلم الدمشقي: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٣٢-٢٣٣/ ٦٧٠) من طريق علي بن بحر بن بري، وابن بطة العكبري في «الإبانة» (١/ ٢٢٩-٢٣٠/ ٦٢) من طريق الحسين بن عبدالرحمن الجرجرائي، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ١٣٤-١٣٥/ ٢١٢) من طريق داود بن رشيد؛ ثلاثتهم عن الوليد به.

وتابع حريز بن عثمان: مروان بن رؤبة التَّغْلِبي، عن عبدالرحمن الجرشي به.

أخرجه أبو داود (٣/ ٣٥٥/ ٣٨٠٤) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٥/ ٣١٧/ ٢٢١٠٠)-: ثنا محمد بن مصفى، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٨٩/ ١٢ -«إحسان») من طريق كثير بن عبيد المذحجي؛ كلاهما عن محمد بن حرب الخولاني الحمصي الأبرش، عن محمد بن الوليد الزُّبيدي، عن مروان به.

وتابع محمد بن حرب:

أ- يحيى بن حمزة الدمشقي: أخرجه عباس بن عبدالله الترقفي في «حديثه» (ق ٤٦/ أ) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦٢-٢٦٣/ ٢٦٢)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ١٣-١٤)، و«السنن الكبرى» (٩/ ٣٣٢)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٣٢٤-٣٢٥)-: ثنا محمد بن المبارك الصوري، والطبراني في «المعجم الكبير» =

(أ) تحرفت في «المطبوع» إلى «جعفر»، ولم يتنبه لهذا التحريف المعلق عليه! فالله المستعان.

أنبأ حريز[١] بن عثمان: ثنا عبد الرحمن بن أبي عوف، عن المقدام[٢] بن معدي كرب -رضي الله عنه-؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **«ألا إنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، ألا إنِّي أُوتِيتُ القُرآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، ألا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانَ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بالقُرآن، فَمَا وَجَدْتُم فِيهِ مِنْ حَلالٍ؛ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُم فِيهِ مِنْ حَرَامٍ؛ فَحَرِّمُوهُ، ألا لَا يَحِلُّ لَكُم لَحْمُ الحِمَارِ الأَهْلِيِّ، وَلا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبُعِ»**.

٢١٧- حدثنا إسحاق بن إبراهيم، وصدقة بن الفضل؛ قالا: أنبأ

=(١٨/ ٢٣٢/ ٦٦٩)، و«مسند الشاميين» (٣/ ١٠٣-١٠٤/ ١٨٨١) من طرق عن هشام بن عمار، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٠٩) من طريق أبي مسهر -عبدالأعلى بن مسهر- الغساني الدمشقي؛ ثلاثتهم عن يحيى به.

ب- **بقية بن الوليد**: أخرجه المصنف -كما سيأتي- (رقم ٣٦٨) من طريق نعيم بن حماد، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٣١-٢٣٢/ ٦٦٧) من طريق حيوة بن شريح، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٥٤٣/ ٤٦٨٣)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٣٠-٢٣١/ ٦٣) من طريق أحمد بن الفرج الحمصي؛ ثلاثتهم عن بقية به.

ت- **القاسم بن موسى**: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٣١-٢٣٢/ ٦٦٧) من طريق محمد بن عيسى الطباع، عن القاسم.

قلت: وهذا سند حسن بما قبله، رجاله كلهم ثقات؛ إلا مروان بن رؤبة التغلبي، فإنه لم يوثقه غير ابن حبان (٥/ ٤٢٥)، وقد روى عنه اثنان، ولذلك قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول»[أ]؛ يعني: حيث يتابع، وقد توبع كما تقدم.

(١) بفتح المهملة، وكسر الراء، آخره زاي، وقد وقع اسمه في «م» محرفاً إلى: «جرير»، بالجيم وآخره راء!

وهذا دليل على أن الدكتور البصيري -عفا الله عنه- قد حققه وخرج أحاديثه، زعم!!

(٢) في المخطوط: «المقداد»، وهو خطأ، والتصحيح من مصادر التخريج، وكتب الرجال.

٢١٧- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله)** - أخرجه حاجب بن أحمد الطوسي -ومن طريقه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (١/ ٩٩-١٠١/ ٧)-: ثنا عبدالله بن =

....

(أ) أما الإمام الذهبي؛ فقد وثقه في «الكاشف»! وفيه بُعْد، والله أعلم.

= يونس، عن إسحاق بن راهويه وصدقة بن الفضل به.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/ ٦١-٦٢/ ٧) من طريق عبدالله بن محمد الأزدي -المعروف بـ(ابن شيرويه)[1]- عن إسحاق بن راهويه به.

والحديث في «مسند إسحاق بن راهويه» بسنده سواء.

وأخرجه الترمذي (٥/ ٣٨/ ٢٦٦٤) -ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ١٣١-١٣٣/ ٢١١)-، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٥٤٢/ ٤٦٨٢) عن محمد بن بشار -بندار-، وعمرو بن علي الفلاس في «جزئه» -ومن طريقه أبو الشيخ في «كتاب الضحايا والعقيقة» -ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» (١/ ١٦٧)-، والخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ٦١-٦٢/ ٧)-، وأحمد (٢٨/ ٤٢٩/ ١٧١٩٣ و١٧١٩٤) -ومن طريقه الحاكم (١/ ١٠٩)-؛ ثلاثتهم عن عبدالرحمن بن مهدي به.

وتابع عبدالرحمن بن مهدي:

١- زيد بن الحباب: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٢/ ٤٠٣-٤٠٤/ ٩٢٧)، و«المصنف» (٨/ ٢٦١-٢٦٢/ ٤٣٨٢) -وعنه ابن ماجه (١/ ٦/ ١٢ و٢/ ١٠٦٥/ ٣١٩٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٢٦/ ٦٥٠)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٨٧/ ٢٣٤٣)-، وأحمد (٢٨/ ٤٢٩/ ١٧١٩٤)، وأبو جعفر بن البَخْتري الرزاز في «حديثه» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ٦٠-٦١/ ٦)-: ثنا يحيى بن جعفر بن الزبرقان، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٢/ ١٣١-١٣٣/ ٢١١) من طريق علي بن المديني؛ أربعتهم عن زيد به.

٢- أسد بن موسى: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٣/ ٣٨٧/ ٦١٥ -«فتح المنان») -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٣٢٤)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٠٩): ثنا محمد بن الحجاج، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/ ١٣٧-١٣٨/ ١٩٤٨) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦٢/ ٢٦١)-: ثنا أبو يزيد القراطيسي؛ ثلاثتهم عن أسد به.

٣- عبدالله بن وهب: أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٣١-١٣٣/ ٢١١) من طريق أحمد بن سعيد الهمداني، عنه به.

٤- عبدالله بن صالح المصري: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٢٥-٢٢٦/ ٦٤٩)، و«مسند الشاميين» (٣/ ١٣٧-١٣٨/ ١٩٤٨) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٦/ ٧٢)-: ثنا بكر بن سهل الدمياطي، وأحمد بن سلمان بن الحسن النجاد في «جزئه»=

....

(١) وهو راوية «مسند إسحاق».

عبدالرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن الحسن بن جابر؛ قال: سمعت المقدام[1] بن معدي كرب يقول: حرَّم رسولُ اللَّه ﷺ يوم خيبر أشياء، ثم قال: «**يُوشِكُ بِرَجُلٍ مُتَّكِئٍ عَلَى أَرِيكَتِهِ يُحَدِّثُ بِحَدِيثِي، فَيَقُولُ: سَأُنْبِئُكُم كِتَابَ اللَّهِ، مَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلال؛ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ؛ حَرَّمْنَاهُ! أَلا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ**».

قال أبو عبد اللَّه: ومِمَّا اختلف فيه هاتان الطائفتان مِمَّا فَرْضُه مُثْبَتٌ في الكتاب، وقد أجمعوا على نسخه، ثم اختلفوا ما الذي نسخه: الكتاب أم السُّنة؟

قال اللَّه -عزَّ وجلَّ-: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

فأجمعوا على أن إيجاب الوصيَّة لكل وارثٍ من الأقربين منسوخ.

ثم اختلفوا؛ فقالت الطائفة التي أجازت نسخ الكتاب بالسُّنة: إنما

= -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٣١-٣٣٢)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦٢/ ٢٦١)-: ثنا محمد بن إسماعيل السلمي، والحاكم (١/ ١٠٩) -وعنه البيهقي (٧/ ٧٦)-، والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ١٣١-١٣٣/ ٢١١) من طريقين عن عثمان بن سعيد الدارمي؛ ثلاثتهم عن عبدالله به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

وقال الحاكم: «إسناد صحيح!».

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث حسن صحيح .. ورجاله رجال الصحيح؛ إلا الحسن بن جابر، فهو حمصي قليل الحديث، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وتوبع في حديثه هذا عن المقدام».

قلت: وفي «التقريب»: «مقبول»؛ يعني: حيث يتابع؛ وإلا؛ فليِّن، وقد توبع عليه كما تقدم.

ولذلك قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٦/ ٢/ ٨٧٣): «إسناده حسن في المتابعات».

(١) في المخطوط: «المقداد»، وهو خطأ.

صارت الوصيَّة لهم منسوخةً بقول النبي ﷺ: «**لا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ**»[(١)].

---

(١) **صحيح** - أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٧) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢٣٨/ ١٦٥٣)-، وأبو داود (٣/ ١١٤/ ٢٨٧٠ و٢٩٦-٢٩٧/ ٣٥٦٥) -ومن طريقه ابن الغطريف في «جزئه» (٧١/ ٢٢) -ومن طريقه أبو بكر -محمد بن عبدالباقي- الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٤٩٠- ٤٩٣/ ٦١)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٨/ ٢٢٤-٢٢٥/ ٢١٦٢)،وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٤/ ٢٩٨-٢٩٩)، والرافعي في «التدوين» (٣/ ٢٥١)-، وابن ماجه (١/ ٦٤٧/ ٢٠٠٧ و٢/ ٧٧٠/ ٢٢٩٥ و٨٠١-٨٠٢/ ٢٣٩٨ و٨٠٤/ ٢٤٠٥ و٩٠٥/ ٢٧١٣)، والترمذي (٣/ ٥٧-٥٨/ ٦٧٠ و٥٦٥/ ١٢٦٥ و٤/ ٤٣٣/ ٢١٢٠) -ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٦/ ٢٠٤/ ١٦٩٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢٠٥/ ١٥٣٧ و٢١٠/ ١٥٥١)-، والطيالسي في «مسنده» (٢/ ٤٥٠/ ١٢٢٣ و٤٥١/ ١٢٢٤) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/ ٨٦/ ٣٩٠٣)، و«السنن الصغرى» (٢/ ٣٦٥/ ٢٢٩٨)، و«السنن الكبرى» (٤/ ١٩٣-١٩٤ و٦/ ٨٨ و٢١٢)-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ١٤٩-١٥٠/ ٤٢٧) -ومن طريقه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٩٠)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٤١٥ و٦/ ١٤٥/ ٦٠٣ و٥٨٥/ ٢١٢٧ و٧/ ٢٠٠/ ٢٨٨٥ و٨/ ٧٢٧/ ٦١٦١ و١١/ ١٤٩/ ١٠٧٦٥) -ومن طريقه أبو عمرو -أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم- المديني في «جزء فيه قول النبي ﷺ: نضر الله امرأً سمع مقالتي فأداها» (٥٩/ ٥٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٣٥-١٣٦/ ٧٦١٥)، و«مسند الشاميين» (١/ ٣٠٩-٣١٠/ ٥٤١) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٣١٣)-، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٤/ ٢٩٨-٢٩٩)، و«الاستذكار» (٢٣/ ١١٣-١١٤/ ٣٣٢٤٩)-، وعبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ١٤٨-١٤٩/ ٧٢٧٧ و٨/ ١٧٣/ ١٤٧٦٧ و١٨١/ ١٤٧٩٦ و٩/ ٤٨-٤٩/ ١٦٣٠٨ و١٢٨-١٢٩/ ١٦٦٢١) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٣٥-١٣٦/ ٧٦١٥)، و«مسند الشاميين» (١/ ٣٠٩-٣١٠/ ٥٤١)-، وعبدالله بن أحمد في «العلل» (٣/ ١٧/ ٣٩٥٢)، و«زوائد المسند» (٣٦/ ٦٣٢-٦٣٣/ ٢٢٢٩٥)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/ ٤٥٤/ ١١٦٧ و٧/ ٥٩/ ١٦٣٢)، وأبو عبيد الهروي في «الخطب والمواعظ» (ق١/ أ)، و«الناسخ والمنسوخ» (ص٢٣٥)، وأبو عمرو بن حكيم المديني في «جزئه» (٥٩/ ٥٢)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٢٧٤-٢٧٥/ ١٠٢٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٠٤)، و«مشكل الآثار» (٩/ ٢٦٤/ ٣٦٣٣ و١١/ ٢٩٨/ ٤٤٦١)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٩٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٣٥-=

=١٣٦/ ٧٦١٥)، و«مسند الشاميين» (١/ ٣٠٩-٣١٠/ ٥٤١)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٣١-٦٣٢/ ٢٩٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٤٤)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٤/ ٢٩٨ - ٢٩٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٦٤/ ٥٠)، وغيرهم من طرق عن إسماعيل ابن عياش، عن شرحبيل بن مسلم، عن أبي أمامة -صدي بن عجلان- الباهلي به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٧/ ٢٦٤): «وهو كما قال؛ لأنه من رواية إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم، وهو حمصي، عن أهل الشام».

وقال في «موضع آخر»: «حديث حسن صحيح».

وقال البيهقي في «الكبرى» (٦/ ٢٦٤): «قال أحمد بن حنبل: «إسماعيل بن عياش ما روى عن الشاميين صحيح، وما روى عن أهل الحجاز؛ فليس بصحيح».

وكذلك قال البخاري وجماعة من الحفاظ(أ)، وهذا الحديث إنما رواه إسماعيل عن شامي، والله أعلم».

قلت: وهو كما قال، ونقل كلامه -هذا-: ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٢/ ١٤٢-١٤٣)؛ وأقره.

وقال في «المعرفة»: «وحديث إسماعيل عن الشاميين لا بأس به».

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث حسن .. وإسماعيل بن عياش حمصي كثير الحديث، مختلف فيه؛ وذهب أحمد والبخاري إلى أن روايته عن الشاميين قوية، وعن غيرهم ضعيفة، وهذا من روايته عن شامي ثقة، ومنهم من ضعف إسماعيل مطلقاً، والله أعلم».

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٢٣): «هذا إسناد قوي».

وقال ابن عدي: «إسماعيل حديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة؛ فهو مستقيم الحديث، وفي الجملة؛ هو ممن يكتب حديثه، ويحتج به في حديث الشاميين خاصة».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٥/ ٢٤٦): «قلت: وهذا من حديثه عنهم؛ فإن شرحبيل بن مسلم شامي؛ لكن فيه لين، فالإسناد حسن؛ وكأنه لذلك قال الترمذي: «حديث حسن غريب، وقد روي عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه».

ثم رأيته قال في مكان آخر: «حديث حسن صحيح»».

قلت: تليين شيخنا -رحمه الله- لشرحبيل إنما هو تبعاً لكلام الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «صدوق فيه لين!». =

(أ) كابن عدي، ويحيى بن معين، وغيرهما.

وقالت الطائفة الأخرى: بل نسختِ الوصيةَ لهم فرائضُ المواريث في كتاب اللَّه؛ إلاَّ أنَّ النبي ﷺ كان هو المبيِّن لذلك بقوله: «**لا وَصيَّةَ لِوَارِثٍ**»، وذلك أنه قد كان جائزًا أن تكون الوصيةُ لهم ثابتةً مع المواريث، وجائز أن تكون المواريثُ نسخت الوصية، فلمَّا قال النبي ﷺ: «**لا وَصيَّةَ لِوَارِثٍ**»؛ دل ذلك على أن المواريث نَسَخَتِ الوصية، لا أن قول النبي ﷺ هو الذي نسخ الوصية لهم.

فقالت الطائفة الأخرى: ليس في فرض المواريث لهم دليل على نسخ الوصية لهم؛ بل في آية المواريث دليل على إثبات الوصية لهم؛ لأن اللَّه -تبارك وتعالى- حين فرض المواريث أخبر أنَّه إنما فرضَها من بعد الوصايا، فقال في عقب فرائض المواريث: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]، فكان اللازم على ظاهر الكتاب -إذا أوصى الميِّت لوالديه، أو لسائر ورثته بوصايا-: أن يبدؤوا بإعطائهم الوصايا، ثم يعطون مواريثهم من بعد الوصايا؛ لقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢].

قالوا: فكانت السُّنة هي الناسخة لإيجاب الوصية لا غير، وهي قوله:

= وفي نقدي: أن شيخنا -رحمه الله- لو رجع إلى كلام أهل العلم في شرحبيل؛ لتبين له خلاف ما ذكره الحافظ في «التقريب»! على أن الحافظ -نفسه- وثق شرحبيل في كتابه الآخر: «موافقة الخبر الخبر»، هذا مما فات شيخنا -رحمه الله-، لا سيما وقد وثق شرحبيل -هذا- جمع كثير من أهل العلم؛ منهم: الإمام أحمد، وابن معين -في رواية عباس الدوري-، وابن نمير، وحريز بن عثمان، والعجلي، وابن حبان، وغيرهم.

ولم يضعفه إلا ابن معين -في رواية أخرى عنه-.

فمن أين اللِّين الذي ألصق بشرحبيل؟!

والحق: أن الرجل ثقة، لم يتكلم فيه بحجة، لا سيما وكلام ابن معين مجمل غير مفسر، فلا يلغي توثيق من وثقه، ولم يتكلم فيه بحجة، مع التنبيه على أن ابن معين -نفسه- وثق شرحبيل بن مسلم في رواية أخرى، ولعل هذا هو الصحيح؛ لموافقته لأقوال أهل العلم الآخرين، والله أعلم.

«لا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ».

قالوا: وظاهر الكتاب -أيضًا- موجبٌ إجازةَ الوصية لغير الوارث، وإن أتى ذلك على جميع المال؛ لأنه إنما فرض المواريث من بعد الوصايا، ولم يؤقت الوصايا ثلثًا، ولا أقل، ولا أكثر، فلولا أن النبي ﷺ حكم بأن الوصايا لا تجوز بأكثر من الثلث؛ لكانت الوصية بأكثرَ من الثلث جائزةً على ظاهر الكتاب وعمومه، ولكن السُّنة جاءت بتحديد الثلث في الوصايا.

٢١٨- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عامر بن سعد، عن أبيه؛ قال: عادني رسول الله ﷺ في حجة الوداع من وجعٍ أشفيت منه على الموت، فقلت: يا رسول الله! بلغ بي ما ترى من الوجع، وأنا

٢١٨- **إسناده صحيح** - أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٨) من طريق المصنف به.

وأخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٠-١٢٥١/ ١٦٢٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٨) من طريق يحيى بن محمد بن يحيى وجعفر بن محمد؛ ثلاثتهم عن يحيى بن يحيى به.

وأخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٧/ ٢٦٩/ ٣٩٣٦): ثنا يحيى بن قزعة، و(٨/ ١٠٩/ ٤٤٠٩): ثنا أحمد بن عبدالله بن يونس، و(١١/ ١٧٩-١٨٠/ ٦٣٧٣): ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، والطيالسي في «مسنده» (١/ ١٦١/ ١٩٢ و١٦١-١٦٢/ ١٩٣ و١٦٢/ ١٩٤) -وعنه الدورقي في «مسند سعد بن أبي وقاص» (٣٢/ ٨)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٧٨-٤٧٩/ ٥٧٦٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٢٦٠/ ٣١٦٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٨٤/ ٦٥٠)-، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ١٧٢/ ٢١٨): ثنا يعقوب بن حميد بن كاسب، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ١٥٢/ ٨٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٧٨-٤٧٩/ ٥٧٦٤) من طريق سليمان بن داود الهاشمي، وإسماعيل بن محمد الصفّار في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي (٦/ ٢٦٨) -من طريق يونس بن محمد المؤدب، ويوسف بن يعقوب القاضي -وعنه العسكري في «تصحيفات المحدثين» (١/ ٢٠١-٢٠٢)-: ثنا محمد بن خالد بن عبدالله؛ ثمانيتهم عن إبراهيم بن سعد الزهري به.

وانظر ما بعده.

ذو مال، وليس يرثني إلاَّ ابنة لي واحدة؛ أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: «**لا**»، قلت: أفأتصدق بشطره؟ قال: «**لا؛ الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ؛ إِنَّكَ إِنْ تَذَرْ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرْهُم عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَلَسْتَ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ؛ إِلاَّ أُجِرْتَ بِهَا، حَتَّى اللُّقْمَةَ تَجْعَلُهَا فِي فِيِّ امْرَأَتِكَ**».

٢١٩- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن الزهري، عن

٢١٩- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٧٩/ ٩١٦٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/ ٢٥١-٢٥٢/ ٧٢٦١ - «إحسان»): ثنا عبدالله بن محمد الأزدي -المعروف بـ (ابن شيرويه)-؛ ثلاثتهم عن إسحاق بن راهويه -وهذا في «مسنده»- بسنده سواء.

وأخرجه أحمد (٣/ ١٠٩/ ١٥٢٤)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١/ ١٧٤-١٧٥/ ١٣٣ - «منتخب») -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٢)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١١٦٠-١١٦٢/ ٣١٢/ ٦٥٩)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٣-٤٨٤/ ٥٧٧٧) عن محمد بن سهل ومحمد بن إسحاق بن الصباح وأحمد بن يوسف السلمي والحسن بن عبدالأعلى، والطبراني -ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١١٦٢-١١٦٣/ ٣١٢/ ٦٦٠)-: ثنا إسحاق بن إبراهيم الدَّبري؛ سبعتهم عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٩/ ٦٤/ ١٦٣٥٧)- به.

قال ابن البخاري: «هذا حديث صحيح».

وتابع معمراً:

١- **الإمام مالك بن أنس**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ١٦٤/ ١٢٩٥): ثنا عبدالله ابن يوسف التِّنِّيسيّ، والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٨٩/ ٥٣٧) -ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٧/ ٤٠/ ٢٦٢٨) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٩/ ١٧٨/ ١٢٧٧٧)-، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٣٦٨-٣٦٩) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٨)-، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ١٥٣/ ٨٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ١٣٦-١٣٧/ ٥٣٦) عن عبدالله ابن مسلمة القعْنبي، وعبدالله بن وهب في «الموطأ» -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٠ / ٥٧٦٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٧/ ٤٠/ ٢٦٢٨ و ١٣/ ٢٢٠ / =

=٥٢٢٢)[أ]، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٨)، و«السنن الصغرى» (٦/ ٥٣/ ٢٣٠٤ -ط دار الرشد، أو ٢/ ٣٦٩/ ٢٣١٨ -ط بيروت)-، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (٦٨-٦٩/ ٨٤) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٣٣٣-٣٣٥)-، والشاشي في «مسنده» (١/ ١٥٠/ ٨٥) عن مصعب بن عبدالله الزبيري، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ١٤٥/ ٨٣٤) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٠/ ٣٣٣-٣٣٥)-: ثنا سويد بن سعيد، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٣٦٨-٣٦٩) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٨)-: ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٩٩/ ١٠٨٦٢) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، وابن حبان في «صحيحه» (١٣/ ٣٨٤-٣٨٥/ ٥٩٩٤ - «إحسان»)، والبغوي في «شرح السُّنّة» (٥/ ٢٨٢-٢٨٣/ ١٤٥٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٣٣٤-٣٣٥) -من طرق عن أبي مصعب الزهري؛ تسعتهم عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٤/ ١١-١٢/ ١٥٨٧ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٥٠٧-٥٠٨/ ٢٩٩٥ - رواية أبي مصعب الزهري، و١٢٣-١٢٤/ ٦٨ - رواية ابن القاسم، ول ١٠٨/ أ- رواية القعنبي، ول ١٣٣/ ب -رواية ابن بكير، و٢٩٦-٢٩٧/ ٦٤٤ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٢٥٩/ ٧٣٦ - رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٣٧٥): «هذا حديث قد اتفق أهل العلم على صحة إسناده، وجعله جمهور الفقهاء أصلاً في مقدار الوصية».

وقال في «الاستذكار» (٢٣/ ٣٠): «وهذا حديث لا يختلف في صحة إسناده».

تنبيه:

قال البيهقي في «المعرفة»: «أخرجه البخاري ومسلم في «الصحيح» من حديث مالك!».

قلت: لم أره في «صحيح مسلم» من حديث مالك، فلعله -والله أعلم- سبق قلم منه؛ هذا إن صح ما هو موجود في «المطبوع».

٢- شعيب بن أبي حمزة: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ١٣٦/ ٥٦)، و«الأدب المفرد» (١/ ٤٠٠-٤٠١/ ٧٥٢): ثنا أبو اليمان -الحكم بن نافع- البهراني الحمصي، عن شعيب به.

٣- يونس بن يزيد الأَيلي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٢): ثنا أبو الطاهر بن=

....

(أ) وقد فات المعلق عليه عزو هذه الطريق للإمام البخاري!!

= السرح وحرملة بن يحيى التجيبي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٠/ ٥٧٦٨): ثنا يونس بن عبدالأعلى، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٨)، و«السنن الصغرى» (٦/ ٥٣-٥٤/ ٢٣٠٤ - ط دار الرشد، أو ٢/ ٣٦٩/ ٢٣١٨ - ط بيروت) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم؛ أربعتهم عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له-، عن يونس بن يزيد به.

٤- **عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجِشُون**(أ): أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/ ١٢٣/ ٥٦٦٨): ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، والطيالسي في «مسنده» (١/ ١٦١/ ١٩٢ و١٦١-١٦٢/ ١٩٣ و١٦٢/ ١٩٤) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٢٦٠/ ٣١٦٨)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٠-٤٨١/ ٥٧٦٩) من طريق آدم بن أبي إياس العسقلاني، وأحمد بن خلف؛ أربعتهم عن عبدالعزيز به.

٥- **صالح بن كيسان:** أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ١٥٤/ ٨٩): ثنا عباس بن محمد الدوري، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن صالح به.

٦- **سعيد بن عبدالعزيز التنوخي:** أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨١/ ٥٧٧١) من طريق أبي مسهر، عنه به.

٧- **سفيان بن حسين الواسطي**: أخرجه الدورقي في «مسند سعد» (٣٧/ ٩)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٣٩١-٣٩٢) عن يزيد بن هارون(ب)، عن سفيان به.

٨- **محمد بن إسحاق:** أخرجه الدارمي في «مسنده» (١٠/ ٣١٥-٣١٦/ ٣٤٤٢ - «فتح المنان»): ثنا يزيد بن هارون، عن محمد بن إسحاق به.

وقد توبع الزهري، تابعه:

١- **سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٣٦٣/ ٢٧٤٢)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٣٤-١٣٥)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٢٤٢)، و«السنن الكبرى» (٦/ ١٥٢-١٥٣/ ٦٤٢١): ثنا أحمد بن سليمان بن عبدالملك الرهاوي وعمرو بن منصور النسائي، وحنبل بن إسحاق في «جزئه -رواية ابن السماك» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٨)، وأبو العباس أحمد بن أبي الفتح المفرج بن عمرو بن مسلمة الأموي في «المشيخة البغدادية» (٢٥٨-٢٥٩/ ٤٠)-، وأحمد بن حازم بن أبي غرزة في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي (٩/ ١٨)، والبغوي في «شرح السُّنة» (٥/ ٢٨١-٢٨٢/ ١٤٥٨)،=

....

(أ) بكسر الجيم، بعدها معجمة مضمومة، آخره نون.

(ب) تحرفت في «التمهيد» إلى (يونس)!!

= و«معالم التنزيل» (١/ ١٩٣)-، والطبراني -ومن طريقه البيهقي (٧/ ٤٦٧)-: ثنا علي بن عبدالعزيز، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨١-٤٨٢/ ٥٧٧٢): ثنا أبو إسماعيل الترمذي ومحمد بن حيويه وأبو داود الحراني، و(٣/ ٤٨٢/ ٥٧٧٣): ثنا أبو أمية الطرسوسي؛ كلهم -وعدتهم أحد عشر رجلاً- عن أبي نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي، عن سفيان الثوري، عن سعد به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وتابع أبا نعيم المُلائي:

أ- عبدالرحمن بن مهدي: أخرجه أحمد (٣/ ٨٣/ ١٤٨٨) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ٩٣-٩٤)-، والدورقي في «مسند سعد» (٣٠/ ٧)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٢٤٢)، و«السنن الكبرى» (٦/ ١٠٣/ ٦٢٨٥ و١٥٣/ ٦٤٢٢ و٨/ ٢٧٩/ ٩١٦٣): ثنا عمرو بن علي الفلاس، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٢/ ١٢٨-١٢٩/ ٨٠٣): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي؛ أربعتهم عن عبدالرحمن بن مهدي به.

ب- محمد بن كثير العبدي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ٤٧٩/ ٥٣٥٤)، والطبراني -ومن طريقه البيهقي (٧/ ٤٦٧)-: ثنا معاذ بن المثنى؛ كلاهما عن محمد بن كثير به.

ت- أبو داود الحَفَرِيُّ: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٢): ثنا إسحاق بن منصور، عن أبي داود -عمر بن سعد بن عبيد- الحفري به.

ث- وكيع بن الجراح: أخرجه أحمد (٣/ ٧٧/ ١٤٨٠ و٧٨-٧٩/ ١٤٨٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٨١/ ٧٣٠): ثنا زهير بن حرب؛ كلاهما عن وكيع بن الجراح- وهذا في «الزهد» له (١/ ٣٢٨/ ١٠٣) -به.

ج- عبدالرزاق بن همام: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٢/ ٥٧٧٣): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٩/ ٦٥/ ١٦٣٥٨)- به.

ح- أبو أحمد -محمد بن عبدالله بن الزبير- الزبيري: أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٣٤-١٣٥).

خ- عبيدالله بن موسى العبسي: أخرجه أحمد بن حازم بن أبي غرزة في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٨)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٥/ ٢٨١-٢٨٢/ ١٤٥٨)، و«معالم التنزيل» (١/ ١٩٣)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٢/ ٥٧٧٣): ثنا أبو أمية؛ كلاهما عن عبيدالله به.

د- محمد بن يوسف الفريابي: أخرجه الطبراني -ومن طريقه البيهقي (٧/ ٤٦٧)-: ثنا =

عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه؛ قال: كنت مع رسول اللَّه ﷺ في حجة الوداع، فمرضتُ مرضًا أشفى عليَّ الموت، فعادني رسول اللَّه ﷺ، فقلت: يا رسول اللَّه! إنَّ مالي كثير، وليس يرثني إلاَّ ابنة لي، أفأوصي بثلثي مالي؟ فقال: «**لا**»، قلت: فبشطر مالي؟ قال: «**لا**»، قلت: فبثلث مالي؟ قال: «**الثُّلُثُ كَثِيرٌ؛ إِنَّكَ يَا سَعْدُ! إِنْ تَتْرُكْ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُم عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ**».

٢٢٠- حدثنا إسحاق: أنبأ سفيان، عن الزهري بهذا الإسناد نحوه.

=ابن أبي مريم، عنه به.

٢- هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزهري: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٣٦٩/ ٢٧٤٤): ثنا صاعقة -محمد بن عبدالرحيم البزاز البغدادي-، والبزار في «البحر الزخار» (٣/ ٣٣٨/ ١١٣٦): ثنا رجاء البغدادي، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٩) -من طريق المنذر بن شاذان؛ ثلاثتهم عن زكريا بن عدي، عن مروان بن معاوية الفزاري، والدورقي في «مسند سعد» (٧٠/ ٣٠): ثنا شجاع بن الوليد بن قيس السكوني؛ كلاهما عن هاشم به.

وللحديث طرق أخرى عن عامر بن سعد.

٢٢٠- إسناده صحيح.

أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ٣٦/ ٦٦) -وعنه البخاري في «صحيحه» (١٢/ ١٤/ ٦٧٣٣) -ومن طريقه العلائي في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/ ٢٦٠/ ٩٠)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٠/ ٥٧٦٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٨)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٣٧٦)-، وأحمد (٣/ ١٢٣/ ١٥٤٦)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ١٢٨-١٢٩/ ٣٣٠)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٣٤)، وابن أبي شيبة في «المسند» (ق٥٩/ أ)، و«المصنف» (١١/ ١٩٩/ ١٠٩٦٠) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ١٧١/ ٢١٧)، و«السُّنَّة» (١/ ١٣١/ ٣٠٢)-، والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٨٨-٣٨٩/ ٥٣٦) -وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ١٧١/ ٢١٧)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٩/ ١٧٩/ ١٢٧٧٨)-، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه إبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٢/ ٨١٣)-، =

=ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٢): ثنا قتيبة بن سعيد، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه الترمذي (٤/ ٤٣٠-٤٣١/ ٢١١٦)-، وأبو داود (٣/ ١١٢-١١٣/ ٢٨٦٤) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٠/ ٥٧٦٧)-: ثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن أحمد بن أبي خلف السلمي، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٢٤١-٢٤٢)، و«السنن الكبرى» (٦/ ١٥٢/ ٦٤٢٠ و٨/ ٢٧١/ ٩١٤٢): ثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير القرشي، وابن ماجه (٢/ ٩٠٣-٩٠٤/ ٢٧٠٨): ثنا هشام بن عمار وسهل بن زنجلة الرازي، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٨-٢٩/ ١٢)، وابن ماجه (٢/ ٩٠٣-٩٠٤/ ٢٧٠٨)؛ قالا: ثنا الحسين بن الحسن المروزي، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٩٢/ ٧٤٧)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (١١٢-١١٣/ ١٧٤)؛ قالا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٣/ ٥٠/ ٩٥٧): ثنا سريج بن يونس، والبزار في «البحر الزخار» (٣/ ٢٩٣-٢٩٤/ ١٠٨٥): ثنا أحمد بن عَبْدة الضبي، وزكريا بن يحيى بن أسد المروزي في «جزء من حديثه» (٢٤٨-٢٤٩/ ٥٩)، و«جزء فيه أحاديث سفيان بن عيينة» (٧٤/ ١٤) -وعنه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ١٤٨/ ٨٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٧٩/ ٥٧٦٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٩ و٩/ ١٨)، والبغوي في «شرح السُّنّة» (٥/ ٢٨٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٢٨٠-٢٨١)، والعلائي في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/ ٢٦٠-٢٦١)-، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٨-٢٩/ ١٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٦٠-٦١/ ٤٢٤٩ -«إحسان») عن عبدالجبار بن العلاء بن عبدالجبار العطار البصري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٧٩/ ٥٧٦٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٧٩)، و«مشكل الآثار» (٧/ ٣٩-٤٠/ ٢٦٢٧ و١٣/ ٢١٩-٢٢٠/ ٥٢٢١)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٣٧٦)، والعلائي في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/ ٢٦٢-٢٦٣/ ٩١) عن يونس بن عبدالأعلى، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٨-٢٩/ ١٢): ثنا سعيد بن عبدالرحمن المخزومي ويعقوب بن إبراهيم الدورقي والحسين بن حريث، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٢١٥/ ٩٤٧)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ٥٤/ ١٦٢٧)؛ قالا: ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، وأبو جعفر بن البَخْتري الرزّاز في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٦/ ٢٦٨-٢٦٩)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ٨٥٧-٨٥٨/ ١٠٧٧)، والعلائي في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/ ٢٦٢-٢٦٣)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١/ ١٢٠-١٢١)-: ثنا سعدان بن نصر، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ٥٤/ ١٦٢٧): ثنا عبدالله بن محمد الزهري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٧٩/ ٥٧٦٥)، وأبو عمرو -عثمان بن أحمد- السمرقندي في «جزء فيه من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي» (٤٦-٤٧/ ٧) -ومن طريقه العلائي في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/ ٢٦٢-=

٢٢١- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ محمد بن جابر، عن عبد الملك بن عمير، عن مصعب بن سعد، عن أبيه؛ قال: عادني النَّبيُّ ﷺ، فقلت له: أوصي بمالي كلِّه؟ فقال: «**لا**»، قلت: فالبشطر؟ قال: «**لا**»، قلت: فبالثُّلث؟ قال: «**نَعَمْ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ -أَوْ كَبِيرٌ-**».

=٢٦٣)-؛ قالا: ثنا أحمد بن شيبان الرملي، وابن الأعرابي في «المعجم» (٣/ ٩٢١/ ١٩٣٦): ثنا عبدالله بن أيوب المخرمي، وعلي بن حرب الطائي في «جزئه» -ومن طريقه العلائي في «إثارة الفوائد المجموعة» (١/ ٢٦٢-٢٦٣)- كلهم -وعدتهم ثلاثون رجلاً- عن سفيان بن عيينة به.

قال ابن عساكر: «صحيح متفق عليه».

وقال الذهبي: «متفق عليه من طرق عن الزهري».

قلت: وهما كما قالا؛ لكن وقع عند ابن عيينة أن ذلك كان عام فتح مكة، وليس عام حجة الوداع!! وروايته لهذه اللفظة شاذة كما سيأتي التنبيه عليه إن شاء الله بعد أحاديث.

٢٢١- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه الأخرى)** - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لضعف محمد بن جابر اليمامي، لكنه توبع:

فقد أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٢/ ١٦٢٨/ ٧): ثنا القاسم بن زكريا، وابن أبي شيبة في «مسنده» (ق٦٧/ أ) -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٧٩)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٣٧٩)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٤/ ٥٧٧٨): حدثنا محمد بن عبدالرحمن الجعفي؛ ثلاثتهم عن حسين بن علي الجعفي، عن زائدة بن قدامة، عن عبدالملك بن عمير به.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (٣/ ٣٤٦-٣٤٧/ ١١٤٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٤/ ٥٧٧٩) من طريقين عن معاوية بن عمرو الرقي، عن زائدة به.

وتابع زائدة بن قدامة:

١- **شيبان بن عبدالرحمن النحوي:** أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٤/ ٥٧٨٠) من طريق آدم بن أبي إياس العسقلاني وعبيدالله بن موسى العبسي؛ كلاهما عن شيبان به.

٢- **أبو عوانة -الوضاح بن عبدالله- اليشكري:** أخرجه الدورقي في «مسند سعد بن أبي وقاص» (١٢٠/ ٦٤): ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٤/ ٥٧٨١) من طريق أبي الوليد -هشام بن عبدالملك- الطيالسي ويحيى بن حماد؛ ثلاثتهم عن أبي عوانة به.

٢٢٢- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد -يعني: ابن جعفر-: ثنا شعبة، عن سماك بن حرب؛ قال: سمعت مصعب بن سعد، عن أبيه؛ قال: دخل عليَّ رسول اللَّه ﷺ وأنا مريض يعودني، فقلت: يا رسول اللَّه! أوصي بمالي كلِّه؟ قال: «**لا**»، قلت: فبثلثيه؟ قال: «**لا**»، قلت: فبالنصف؟ قال: «**لا**»، قلت: فبالثلث؟ فسكت.

٢٢٣- حدثنا إسحاق، ومحمد بن يحيى -قال إسحاق: أنبأ، وقال محمد:

٢٢٢- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٢ و٤/ ١٨٧٨/ ٤٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٤٥٢-٤٥٣/ ٦٩٩٢ - «إحسان»): ثنا عمر بن محمد الهمداني؛ كلاهما عن محمد بن بشار -بندار- به.

وأخرجه أحمد (٣/ ١٦٣-١٦٤/ ١٦١٤)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٥٢ و٤/ ١٨٧٨/ ٤٤)، والبزار في «البحر الزخار» (٣/ ٣٤٧-٣٤٨/ ١١٤٩)؛ قالا: ثنا محمد بن المثنى، كلاهما عن محمد بن جعفر -غندر- به.

وانظر ما بعده.

٢٢٣- **إسناده صحيح.**

أخرجه الدورقي في «مسند سعد بن أبي وقاص» (٩٢/ ٤٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٢/ ٥٧٧٤): ثنا أبو داود -سليمان بن سيف- الحراني، و(٤/ ٢٢٨/ ٦٦٠٦): ثنا إبراهيم ابن مرزوق، وإسماعيل الصفار في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٩)-: ثنا محمد بن عبيدالله بن المنادي؛ أربعتهم عن وهب بن جرير به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه -كما تقدم- من طريق أخرى عن شعبة به.

وقد توبع وهب بن جرير:

فقد أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣/ ١٣٦-١٣٧/ ١٥٦٧): ثنا يحيى بن سعيد القطان، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ١٤٠-١٤٢/ ٧٨) من طريق النضر بن شميل، والدورقي في «مسند سعد» (٩٠/ ٤٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٢/ ٥٧٧٥ و٤/ ٢٢٨/ ٦٦٠٧) من طرق عن الطيالسي -وهذا في «المسند» له (١/ ١٦٨-١٧٠/ ٢٠٥)-؛ ثلاثتهم عن شعبة به. =

حدثنا- وهب بن جرير: ثنا شعبة، عن سماك بن حرب، عن مصعب بن سعد، عن أبيه... بهذا الحديث، وقال: فسكت رسول اللّه ﷺ مكان الثلث.

٢٢٤- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو الوليد: ثنا همام، عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن محمد بن سعد، عن أبيه: أن النبي ﷺ دخل عليه وهو بمكة، وليس له إلاَّ ابنة، فقلت: يا رسول اللّه! إنه ليس لي إلاَّ ابنة واحدة؛ أفأوصي بمالي كلِّه؟ قال: «لا»، قلت: فالبشطر؟ قال: «لا»، قلت: فبالثلث؟ قال: «**الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَبِيرٌ**».

= وقد توبع شعبة عليه، تابعه:

١- **زهير بن معاوية الجعفي:** أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (ق٦٢/ أ) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٨٧٧/ ٤٣)-، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ١١٦-١١٨/ ٧٨٢)، ومسلم (٣/ ١٢٥٢/ ١٦٢٨/ ٦ و٤/ ١٨٧٧/ ٤٣)؛ قالا: ثنا زهير بن حرب، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٢/ ٥٧٧٦): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني؛ ثلاثتهم عن الحسن بن موسى الأشيب، عن زهير به.

وقد توبع الحسن بن موسى: فقد أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٢/ ٥٧٧٦) من طريق أبي جعفر -عبدالله بن محمد- النفيلي، والحسن بن محمد بن أعين؛ كلاهما عن زهير به.

٢- **إسرائيل بن يونس:** أخرجه الإمام البخاري في «الأدب المفرد» (١/ ١٥/ ٢٤): ثنا محمد بن يوسف، عن إسرائيل به.

٢٢٤- **إسناده صحيح** - أخرجه الدارمي في «مسنده» (١٠/ ٣١٥/ ٣٤٤١ - «فتح المنان»): ثنا أبو الوليد -هشام بن عبدالملك- الطيالسي به.

وأخرجه أحمد (٣/ ٨١/ ١٤٨٥): ثنا عبدالرحمن بن مهدي، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٢٤٤)، و«السنن الكبرى» (٦/ ١٥٥/ ٦٤٢٩)، والبزار في «البحر الزخار» (٤/ ١٥-١٦/ ١١٧٤) من طريق الحجاج بن المنهال الضرير، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٣٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٦/ ٥٧٨٨) عن عفان بن مسلم؛ ثلاثتهم عن همام بن يحيى به.

قلت: وهذا سند صحيح.

وهذه الطريق ذكرها السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/ ٢١٨) وعزاها لبقي بن مخلد في «مسنده»، وأبي نعيم الأصبهاني.

٢٢٥- حدثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى بن سعيد القطان: ثنا الجعد بن أوس: حدثتني عائشة بنت سعد؛ قالت: قال سعد: اشتكيت شكوى لي بمكة، فدخل عليَّ رسول اللَّه ﷺ يعودني، فقلت: يا رسول اللَّه! إنّي تركت مالاً كثيرًا، وليس لي إلاَّ ابنة واحدة؛ أفأوصي بثلثي مالي، وأترك لها الثلث؟ قال: «لا»، قلت: أفأوصي بنصف مالي، وأترك لها النصف؟ قال: «لا»، قلت: أفأوصي بالثلث، وأترك لها الثلثين؟ قال: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» -ثلاثًا-، ووضع يده على جبهتي، فمسح جبهتي، وقال: «اللَّهُمَّ! اشْفِ سَعْدًا، وَأَتِمَّ لَهُ هِجْرَتَهُ»، قال: فما زلت أجد برد يده حتى الساعة!

٢٢٦- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن

٢٢٥- **إسناده صحيح** - أخرجه أحمد (٣/ ٧٣-٧٤/ ١٤٧٤) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٣٣٦)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٣/ ٢١٢/ ١٠١٣)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٠٢-١٠٣/ ٦٢٨٤ و٧/ ٥٧/ ٧٤٦٢): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، والنسائي -أيضاً- (٧/ ٥٧/ ٧٤٦٢)، والبزار في «البحر الزخار» (٤/ ٤٢/ ١٢٠٤)؛ قالا: ثنا محمد بن المثنى بن عبيد العَنَزي -المعروف بـ (الزمن)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٦/ ٥٧٩٠): ثنا قربزان؛ أربعتهم عن القطان به.

وتابع القطان: أبو السكن -مكي بن إبراهيم بن بشير- التميمي البلخي.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/ ١٢٠/ ٥٦٥٩)، و«الأدب المفرد» (١/ ٢٥٣-٢٥٤/ ٤٩٩)، والدورقي في «مسند سعد» (١٤٧/ ٨٥)، وأبو داود (٣/ ١٨٧/ ٣١٠٤): ثنا هارون بن عبدالله، وأحمد بن سليمان بن أيوب بن حذلم في «جزئه» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٠/ ٣٣٥-٣٣٦)، وابن البخاري في «مشيخته» (١/ ٢١٩-٢٢٠/ ١٤/ ٤٢)- من طريق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٨١) من طريق عبدالصمد بن الفضل البلخي؛ خمستهم عن مكي به.

قال ابن البخاري: «هذا حديث صحيح، رواه البخاري...»

٢٢٦- **إسناده صحيح** - أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٢٤٣)، و«السنن الكبرى» (٦/ ١٥٤/ ٦٤٢٦): نا إسحاق بن راهويه به.

وأخرجه أحمد (٣/ ٧٧/ ١٤٧٩) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة»=

سعد: أن النبي ﷺ عاده في مرضه، فقال: يا رسول اللّه! أوصي بمالي كلّه؟ قال: «لا»، قال: فبالشطر؟ قال: «لا»، قال: فالبثلث؟ قال: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ -أَو كَبِيرٌ-».

٢٢٧- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد

=(١/ ١٣٨/ ٥٣٨)-، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٧٩-٨٠/ ٨٢٧): ثنا زهير بن حرب، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٦/ ٥٧٨٩): ثنا علي بن حرب الطائي؛ ثلاثتهم عن وكيع به.

قلت: وهذا سند صحيح.

٢٢٧- **إسناده ضعيف (وهو حديث صحيح)** - أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٢٤٣)، و«السنن الكبرى» (٦/ ١٥٤/ ٦٤٢٥): نا إسحاق بن راهويه.

وأخرجه الترمذي (٣/ ٣٠٥/ ٩٧٥): ثنا قتيبة بن سعيد، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ١١٥/ ٧٧٩): ثنا زهير بن حرب النسائي -أبو خيثمة-، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٥/ ١٩-٢٠/ ٨٩٠)-: ثنا يوسف بن موسى القطان؛ ثلاثتهم عن جرير بن عبدالحميد به.

قلت: وإسناده ضعيف؛ لأن جرير بن عبدالحميد الضبي سمع من عطاء بعد الاختلاط.

وتابع جريراً:

١- **أبو الأحوص -سلاّم بن سليم- الحنفي**: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه المصنف (رقم ٢٢٨)، عقب هذا مباشرة-: ثنا يحيى بن آدم، والطيالسي في «مسنده» (١/ ١٦٠/ ١٩١) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ١٣٧/ ٥٣٧)- كلاهما عن أبي الأحوص به.

٢- **محمد بن فضيل**: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (ق٦٩/ ب) -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٧٩)-، والدورقي في «مسند سعد» (١٩٠/ ١١٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٩١/ ٧٤٦): ثنا محمد بن عبدالله بن نمير، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٦/ ٥٧٨٩): ثنا علي بن حرب الطائي؛ أربعتهم عن محمد به.

٣- **خالد بن عبدالله الطحان الواسطي**: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ١٢٩-١٣٠/ ٣٣٢ و١٣٠/ ٣٣٣)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/ ١٤٢/ ٩٧ - رواية الحسن بن علي الجوهري) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٣٣٥) -من طريق إسحاق بن شاهين؛ كلاهما عن خالد به.

٤- **زائدة بن قدامة**: أخرجه أحمد (٣/ ٩١-٩٢/ ١٥٠١): ثنا حسين بن علي الجعفي، عن زائدة به. =

الرحمن السلمي، عن سعد بن أبي وقاص؛ قال: عادني رسول اللَّه ﷺ في مرض، فقال: «**أَوْصَيْتَ؟**»، قلت: نعم، قال: «**بِكَمْ؟**»، قلت: بمالي كلّه في سبيل اللَّه! قال: «**فَمَا تَرَكْتَ لِوَلَدِكَ؟**»، قلت: هم أغنياء، قال: «**أَوْصِ بِالعُشْرِ**»، فما زال يقول وأقول؛ حتَّى قال: «**أَوْصِ بِالثُّلُثِ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ**».

قال أبو عبد الرحمن: فنحن نستحبُّ أن ننقص من الثلث؛ لقول النبي ﷺ: «**وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ**».

٢٢٨- حدثنا إسحاق: أنبأ يحيى بن آدم: ثنا أبو الأحوص، عن عطاء بن السائب بهذا الإسناد مثله، وقال: لم يزل يُناقِصُني وأُناقِصُه.

٢٢٩- حدثنا إسحاق: أنبأ يحيى بن آدم: ثنا جعفر بن زياد، عن عطاء ابن السائب؛ قال: ثنا أبو عبد الرحمن السلمي؛ قال: ثنا سعد بن مالك، عن النبي ﷺ نحو هذا.

٢٣٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا حسن بن الربيع: ثنا أبو إسحاق الفزاري، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن سعد؛ قال: عادني رسول اللَّه ﷺ وأنا بمكة، فقال: «**أَوْصَيْتَ؟**»، قلت: نعم؛ بمالي كلّه للفقراء

= **٥ و٦- جعفر بن زياد وأبو إسحاق الفزاري:** أخرجه المصنف (رقم ٢٢٩ و ٢٣٠).

٧- ورقاء بن عمر اليشكري: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ١٣٧/ ٥٣٧) من طريق إبراهيم بن الهيثم البلدي، عن آدم بن أبي إياس العسقلاني، عن ورقاء به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ فإن سماع زائدة بن قدامة من عطاء بن السائب قبل اختلاطه؛ كما نص على ذلك الإمام الطبراني، والحافظ ابن حجر.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٠٧).

٢٢٨- **إسناده ضعيف** - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

٢٢٩- **إسناده ضعيف** - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

٢٣٠- **إسناده كسابقه** - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

والمساكين، قال: «**أَوْصِ بِالعُشُرِ**»، قلت: إن ورثتي أغنياء، قال: «**أَوْصِ بِالعُشُرِ**»، فلم يزل يناقصني وأناقصه؛ حتى قال: «**أَوْصِ بِالثُّلُثِ، وَالثُّلُثُ كَبِيرٌ**».

قال أبو عبد الرحمن: فكانوا يكرهون أن يوصيَ بالثلث؛ لقول النبي ﷺ: «**وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ**».

٢٣١- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عفان بن مسلم: ثنا وهيب، عن

٢٣١- إسناده ضعيف، ومتنه منكر - أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٣٥-١٣٦)، وأحمد (٢٧/ ١٢٥/ ١٦٥٨٤) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٤/ ١٩٩٤-١٩٩٥/ ٥٠١١)-، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٣٣٦-٣٣٧)-، والبزار في «مسنده» (٢/ ١٤٠/ ١٣٨٣ - «كشف الأستار»)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٣/ ٢٢١/ ٥٢٢٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٨-١٩) عن عفان بن مسلم به.

وتابع وهيب بن خالد: القاسم بن يحيى، عن عبدالله به.

أخرجه الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣١١).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: عمرو بن القارئ -هذا- مجهول العين والحال؛ فلم يوثقه أحد، ولم يرو عنه إلا ابن خثيم.

الثانية: عبدالله بن عمرو -والده- مقبول؛ كما في «التقريب»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين، ولم يتابع عليه.

تنبيه: في حديث سعد بن أبي وقاص السابق: اختلف الرواة عن الزهري في تحديد السفرة التي كان فيها مرض سعد؛ فقال الحفاظ من أصحابه -يونس بن يزيد، ومعمر بن راشد، وصالح ابن كيسان، والإمام مالك[أ] وغيرهم-: إن ذلك كان عام حجة الوداع، وخالفهم سفيان بن عيينة، فقال: عام فتح مكة، وقد رجح الأئمة الحفاظ: البيهقي، وابن عبدالبر، وابن حجر العسقلاني، وغيرهم رواية مالك ومن معه، وخالفهم الطحاوي؛ فرجح رواية ابن عيينة على رواية الجماعة؛ بدليل رواية عمرو بن القارئ هذه!! فقال في «مشكل الآثار» (١٣/ ٢٢٢): «ففي هذا الحديث -يعني: حديث عمرو هذا- ما يوجب القضاء لابن عيينة على مالك في اختلافهما=

....

(أ) وحسبك به ثقة وحفظاً وإتقاناً.

عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن عمرو بن القارئ، عن أبيه، عن جدِّه -عمرو بن القارئ-: أن رسول الله ﷺ قدم؛ فخلف سعدًا مريضًا حين خرج إلى خيبر، فلمَّا قدم من الجعرانة معتمرًا دخل عليه وهو وجع مغلوب، فقال: يا رسول الله! إن لي مالاً، وإنّي أورث كلالة؛ أفأوصي بمالي، أو أتصدق به؟ قال: «**لا**»، قال: أفأوصي بثلثيه؟ قال: «**لا**»، قال: أفأوصي بشطره؟ قال: «**لا**»، قال: أفأوصي بثلثه؟ قال: «**الثُّلُثُ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ -أَوْ كَبِيرٌ-**».

٢٣٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب،

= في السفرة التي كان فيها مرض سعد، الذي قال له فيه رسول الله ﷺ ما قاله له في هذا الحديث، وأنها عام الفتح، لا حجة الوداع!».

قلت: رضي الله عنك! اثبت العرش ثم انقش، فإن حديث عمرو بن القارئ المذكور ضعيف لا يصح ألبتة، فكيف يعارض الصحيح بما لم يصح، ويقدم على المتفق عليه؟!

وإن من تمام جهل المعلق على «المشكل» أنه سكت عن كلام الطحاوي -هذا- ولم يتعقبه ببنت شفة، فهل خفي عليه خطأ هذا الترجيح، أم أعماه التقليد -خاصة وهو حنفي جلد-؟! أحلاهما مر.

فإياك -عزيزي القارئ- والتقليد! فإن المقلد أعمى، نسأل الله السلامة والعصمة.

٢٣٢- إسناده صحيح.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٣٥١/ ٣٤٣٢ و١٤/ ١٥٨/ ١٧٩٣٤) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٨٨/ ١٦٦٨/ ٥٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٩٣/ ٤٥٩)-، والشافعي في «القديم»؛ كما في «معرفة السنن والآثار» (٧/ ٤٩٩)، وأحمد في «المسند» (٣٣/ ٥٩-٦٠/ ١٩٨٢٦) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٥)، و«معرفة السنن والآثار» (٧/ ٤٩٩/ ٦٠٤١)-، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٨٨/ ١٦٦٨/ ٥٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٥)-؛ قالا: ثنا علي بن حُجْر وزياد بن أيوب، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٢١٦/ ٩٤٨): ثنا علي بن خَشْرم، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٨٨/ ١٦٦٨/ ٥٦): ثنا زهير بن حرب، وابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ٢٧٧/ ٥١٨): نا محمد بن سليمان؛ ثمانيتهم عن ابن عُلية به.

وتابع إسماعيل بن إبراهيم ابن علية-: =

= **١- حماد بن زيد:** أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٨١)-، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٨٨/ ١٦٦٨/ ٥٧)، والترمذي (٣/ ٦٤٥/ ١٣٦٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٥/ ٤٩٥٥)، وابن حِبّان في «صحيحه» (١٠/ ٤٠٧/ ٤٥٤٢ - «إحسان»)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٥) عن قتيبة بن سعيد، وأبو داود (٤/ ٢٨/ ٣٩٥٨) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٦-٤٨٧/ ٥٧٩١)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٩/ ٢٩٠/ ٤٤٤١)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٨/ ٤١٩)-، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «جزء فيه من حديث أيوب السَّختياني» (٣٠/ ٣) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٦-٤٨٧/ ٥٧٩١ و٤٨٧/ ٥٧٩٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٨-٤١٩)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٨١)، و«مشكل الآثار» (٢/ ٢٠٩/ ٧٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٩٢/ ٤٥٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٦-٤٨٧/ ٥٧٩١) عن سليمان بن حرب، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «جزء فيه من حديث أيوب السَّختياني» (٣٠/ ٣) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٦-٤٨٧/ ٥٧٩١ و٤٨٧/ ٥٧٩٢)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٩٢/ ٤٥٧)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/ ٩١/ ١٢٧٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٧/ ٥٧٩٢) عن أبي النعمان -محمد ابن الفضل- السدوسي الملقب بـ (عارم)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٩٢/ ٤٥٧) من طريقين عن أبي الربيع -سليمان بن داود العتكي- الزهراني، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/ ٩١/ ١٢٧٢) عن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٨٧/ ٥٧٩٢) من طريق أبي داود -سليمان بن داود- الطيالسي؛ سبعتهم عن حماد بن زيد به.

قال الترمذي: «حديث عمران بن حصين حديث حسن صحيح».

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٧/ ٢٧٢): «هذا الحديث صحيح، رواه مسلم في «صحيحه» كذلك، وهو معدود في أفراده».

٢- عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٨٨/ ١٦٦٨/ ٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٥)-، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٨٨/ ١٦٦٨/ ٥٧)-، والشافعي في «اختلاف الحديث» (ص ٢١٧)، و«الأم» (٤/ ٩٥)، و«المسند» (٢/ ١٥٣/ ٢٥٢ - ترتيبه)، و«الرسالة» (١٤٤/ ٤٠٨) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٥)، و«معرفة السنن والآثار» (٧/ ٤٩٨-٤٩٩/ ٦٠٤٠)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٥) من طريق محمد بن المثنى؛ أربعتهم عن الثقفي به. =

= **٣- جرير بن حازم:** أخرجه أبو جعفر بن البَخْتري الرزاز في «السادس عشر من حديثه» (٤٦٩-٤٧٠/ ٩٠ - منتقى منه) -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٧٧/ ٤٤٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٧) -من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير، وفي «الجزء الحادي عشر من حديثه» (٤٠٢-٤٠٣/ ١٠٦) من طريق عبدالله بن صالح؛ كلاهما عن الليث بن سعد، عن جرير به.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٩٢/ ٤٥٨): ثنا بكر بن سهل الدمياطي -وهو ضعيف-، عن مطلب بن شعيب، عن عبدالله بن صالح -وهو ضعيف-، عن جرير به.

٤- سعيد بن أبي عروبة: أخرجه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٦/ ٩١/ ١٢٧١): ثنا أحمد بن عبدالله المنجوفي، عن روح بن عبادة، عن سعيد به.

٥- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩/ ١٥٩/ ١٦٧٤٩)؛ لكن سقط من سنده اسم (أبي المهلب)!

وتابع أيوب السَّختياني: خالد بن مِهران الحذاء، عن أبي قلابة به.

أخرجه أبو داود (٤/ ٢٨/ ٣٩٥٩) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الصغرى» (٩/ ٢٩١/ ٤٤٤٢ - ط دار الرشد)-: ثنا أبو كامل -فضيل بن حسين- الجَحْدري، عن عبدالعزيز بن المختار، عن خالد به.

وقد توبع عبدالعزيز بن المختار:

فقد أخرجه ابن ماجه (٢/ ٧٨٥-٧٨٦/ ٢٣٤٥): ثنا نصر بن علي الجَهْضَمي، ومحمد بن المثنى؛ كلاهما عن عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي، وأبو جعفر بن البختري الرزاز في «الجزء الحادي عشر من حديثه» (٤٠٣/ ١٠٧) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٧) - من طريق عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن جرير بن حازم؛ كلاهما عن خالد به.

وتابع أبا المهلب: محمد بن سيرين، عن عمران به.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٨٩)، والطبراني -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٥)، و«السنن الصغرى» (٩/ ٢٩١/ ٤٤٤٣ - ط دار الرشد)-: ثنا إسماعيل ابن إسحاق القاضي؛ كلاهما قال: ثنا الحجاج بن منهال الضرير، عن يزيد بن زريع، عن هشام ابن حسان القردوسي، عن ابن سيرين به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٨٩): ثنا أحمد بن عبدة الضبي، والآجري -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٦) -من طريق نصر بن علي الجهضمي، كلاهما عن يزيد بن زريع به. =

= وتابع يزيد بن زريع:

أ- حماد بن زيد: أخرجه يوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٤٠٣/ ٢٠٤٦١، أو ٧/ ٥٠٠-٥٠١/ ٦٠٤٥ -ط دار الكتب العلمية)، و«السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٥)-: ثنا أبو الربيع -سليمان بن داود العتكي- الزهراني، عن حماد ابن زيد به.

ب- حماد بن سلمة: أخرجه أحمد (٣٣/ ٢٠٥/ ٢٠٠٠١): ثنا عفان بن مسلم، عن حماد به.

وتابع هشاماً -أعني: ابن حسان-:

١- أيوب السختياني: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٤/ ٢٨/ ٣٩٦١) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٤٠٢/ ٢٠٤٦٠، أو ٧/ ٥٠٠/ ٦٠٤٤ - ط دار الكتب العلمية)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٦)، و«الاستذكار» (٢٣/ ١٣٩/ ٣٣٨٢٠)-، ويوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٨٣-١٨٤/ ٩٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٥)، و«معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٤٠٣/ ٢٠٤٦١، أو ٧/ ٥٠٠-٥٠١/ ٦٠٤٥ - ط دار الكتب العلمية)-: ثنا أبو الربيع الزهراني، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «جزء فيه من حديث أيوب السختياني» -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٨)-: ثنا سليمان بن حرب، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٨٣-١٨٤/ ٩٣٠) من طريق الفيض بن وثيق؛ أربعتهم عن حماد بن زيد، عن أيوب به.

وتابع حماد بن زيد:

أ- حماد بن سلمة: أخرجه أحمد (٣٣/ ٢٠٥/ ٢٠٠٠١): ثنا عفان بن مسلم، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٦/ ٤٩٥٨) من طريق حجاج بن منهال، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٤٦٥/ ٥٠٧٥ - «إحسان»)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٥)، و«الاستذكار» (٢٣/ ١٣٨/ ٣٣٨١٩) من طريق عبدالأعلى بن حماد النرسي؛ ثلاثتهم عن حماد بن سلمة به.

ب- جرير بن حازم: أخرجه أبو جعفر بن البَخْتري الرزاز في «السادس عشر من حديثه» (٤٦٩-٤٧٠/ ٩٠ - منتقى منه) -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٧٧/ ٤٤٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٧) -من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٨٤/ ٩٣١)، وأبو جعفر بن البختري الرزاز في «الجزء الحادي عشر من حديثه» (٤٠٢-٤٠٣/ ١٠٦) من طريق عبدالله بن صالح؛ كلاهما عن الليث بن سعد، عن جرير به.

٢- حبيب بن الشهيد: أخرجه أحمد (٣٣/ ٢٠٥/ ٢٠٠٠١): ثنا عفان بن مسلم، عن=

عن أبي قِلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين: أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته، ليس له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله ﷺ؛ فجزأهم ثلاثة أجزاء، ثم أقرع بينهم؛ فأعتق اثنين، وأرق أربعة، وقال فيه قولاً شديدًا.

٢٣٣- حدثني يحيى بن يحيى: أنبأ هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن

=حماد بن سلمة، عن حبيب به.

٣- يحيى بن عتيق: أخرجه أحمد (٣٣/ ١٥٨/ ١٩٩٣٢): ثنا يحيى بن إسحاق السيلحيني، وأبو داود (٤/ ٢٨/ ٣٩٦١) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٤٠٢/ ٢٠٤٦٠، أو ٧/ ٥٠٠/ ٦٠٤٤ -ط دار الكتب العلمية)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٦)، و«الاستذكار» (٢٣/ ١٣٩/ ٣٣٨٢٠)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٥-٢٨٦)، و«السنن الصغرى» (٩/ ٢٩١-٢٩٢/ ٤٤٤٤)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٦)، و«الاستذكار» (٢٣/ ١٣٩/ ٣٣٨٢٠) عن مسدد بن مسرهد -وهذا في «مسنده»-، ويوسف بن يعقوب القاضي -وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٨٣-١٨٤/ ٩٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٥)، و«معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٤٠٣/ ٢٠٤٦١، أو ٧/ ٥٠٠-٥٠١/ ٦٠٤٥ -ط دار الكتب العلمية)-: ثنا أبو الربيع -سليمان بن داود العتكي- الزهراني؛ ثلاثتهم عن حماد بن زيد، عن يحيى بن عتيق به.

٢٣٣- **إسناده ضعيف (وهو حسن بما قبله)** - أخرجه داود بن الحسين البيهقي في «نسخة يحيى بن يحيى» -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٤٠٢/ ٢٠٤٥٧، أو ٧/ ٤٩٩-٥٠٠/ ٦٠٤٢ -ط دار الكتب العلمية)-: ثنا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه أحمد (٣٣/ ١٠١/ ١٩٨٦٦)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ١٤٥-١٤٦/ ٤٠٨) -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٨١)، و«مشكل الآثار» (٢/ ٢٠٩/ ٧٤١)-، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ٦٤)، و«السنن الكبرى» (٢/ ٤٣٦/ ٢٠٩٦ و٥/ ٣٦/ ٤٩٥٦): ثنا علي بن حُجْر، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٧٨-١٧٩/ ٤١٢) من طريق أبي الربيع الزهراني وعمر بن يوسف الواسطي وزكريا بن يحيى -زحمويه-، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ٢٠٩/ ٧٤٢) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي؛ سبعتهم عن هشيم بن بشير به.

وقد صرح هشيم بالتحديث عند أحمد وسعيد بن منصور. =

= قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن الحسن البصري مدلس، وقد عنعن في جميع طرقه.

وتابع منصور بن زاذان:

١- **يونس بن عبيد:** أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه إسماعيل بن إسحاق القاضي في «الأحكام»- ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٨)-، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ١٥٩/ ٤٣٢٠-«إحسان»)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٥٣/ ٣٣٤)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٦/ ٤٩٥٧): ثنا محمد بن عبدالله بن بزيع، والبزار في «البحر الزخار» (٩/ ٢٤/ ٣٥٢٨): ثنا نصر بن علي الجهضمي وعمرو بن علي الفلاس؛ أربعتهم عن يزيد بن زريع، عن يونس به.

وقد توبع يزيد بن زريع:

فقد أخرجه أحمد (٣٣/ ٢٠٥/ ٢٠٠٠١) من طريق حماد بن سلمة، ويوسف بن يعقوب القاضي -وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٥٣-١٥٤/ ٣٣٥)- من طريق أبي شهاب الحناط، والطبراني (١٨/ ١٨٣/ ٤٢٨) من طريق عبدالله بن عيسى الخزاز، ومحمد بن سنان القزاز في «جزئه» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٣٨٠-٣٨١/ ٤٥٨)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٦٨)-: ثنا محبوب بن الحسن الهاشمي؛ أربعتهم عن يونس به.

٢- **خالد بن مهران الحذّاء:** أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩/ ١٦٣-١٦٤/ ١٦٧٦٣) -وعنه أحمد (٣٣/ ١٦٤/ ١٩٩٣٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٥٦/ ٣٤٢)-، والآجري -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٧)- من طريق محمد بن يوسف الفريابي؛ كلاهما عن سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، عن خالد به.

٣- **قتادة بن دعامة السدوسي:** أخرجه أحمد (٣٣/ ٨٠/ ١٩٨٤٥): ثنا محمد بن جعفر -غندر-، عن شعبة بن الحجاج، عن قتادة به.

وتابع شعبة:

أ- **سعيد بن أبي عروبة:** أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٩/ ٢٤/ ٣٥٢٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٤٣/ ٣٠٣) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٨١) من طريق روح بن عبادة، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١٤٣/ ٣٠٣) من طريق خالد بن عبدالله الواسطي الطحان؛ ثلاثتهم عن ابن أبي عروبة به.

ب- **حماد بن سلمة:** أخرجه أحمد (٣٣/ ٢٠٥/ ٢٠٠٠١): ثنا عفان بن مسلم، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٨١) من طريق حجاج بن منهال الضرير، وأبو القاسم البغوي =

=في «حديث حماد بن سلمة» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٧٧/ ٤٤٨١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٦)-، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٤٦٥/ ٥٠٧٥ -«إحسان»)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٤٣/ ٣٠٢)، والبيهقي (١٠/ ٢٨٦)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٥) عن عبدالأعلى بن حماد النرسي؛ ثلاثتهم عن حماد بن سلمة به.

ت- الحكم بن عبدالملك: أخرجه أبو بكر محمد بن سليمان الباغندي في «ستة مجالس من الأمالي» (٢٠٣/ ٥٩): ثنا الحسن بن بشر، عن الحكم به.

٤- سماك بن حرب: أخرجه أحمد (٣٣/ ٢١١/ ٢٠٠٠٩): ثنا يحيى بن حماد، والبزار في «البحر الزخار» (٩/ ٢٥/ ٣٥٣٠): ثنا أبو كامل -فضيل بن حسين-الجحدري، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٧)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٧٦-١٧٧/ ٤٠٥) من طريق محمد بن عيسى الطباع ومحمد بن أبي بكر المقدّمي؛ أربعتهم عن أبي عوانة -الوضاح بن عبدالله- اليشكري، عن سماك به.

وتابع أبا عوانة عليه:

أ- سفيان الثوري: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -ومن طريقه وطريق غيره الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٧٦/ ٤٠٣)-: ثنا وكيع، والآجري -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٧)- من طريق الفريابي؛ كلاهما عن الثوري به.

ب- حماد بن سلمة: أخرجه أبو القاسم البغوي في «حديث حماد بن سلمة» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٧٧/ ٤٤٨١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٦)-، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٤٦٥/ ٥٠٧٥ -«إحسان»)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٤٣/ ٣٠٢)، والبيهقي (١٠/ ٢٨٦)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٥) عن عبدالأعلى بن حماد النرسي، وأحمد (٣٣/ ٢٠٥/ ٢٠٠٠١): ثنا عفان بن مسلم الصفار، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٨١) من طريق حجاج بن منهال الضرير؛ ثلاثتهم عن حماد بن سلمة به.

ت- حسن بن صالح: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٧٧/ ٤٠٦) من طريق عبيدالله بن موسى، عن حسن به.

ث- أسباط بن نصر: أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ٣٨٦-٣٨٧/ ٧٣٦): نا محمد بن أبي حنين: نا عمرو بن حماد بن طلحة القناد، عن أسباط به.

٥- أشعث بن عبدالملك الحمراني: أخرجه علي بن المديني في «العلل -رواية إسماعيل ابن إسحاق القاضي» -ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٦-٤١٧)-: ثنا محمد =

عمران بن حصين: أن رجلاً من الأنصار أعتق ستة مملوكين له عند موته، ولم يترك مالاً غيرهم، فبلغ ذلك النبي ﷺ؛ فغضب، وقال: «**هَمَمْتُ أَلاَّ أُصَلِّي عَلَيهِ**»، ثم دعا بهم؛ فجزأهم ثلاثة أجزاء؛ فأقرع بينهم، فأعتق اثنين، وأرق أربعة.

ففي حديث عمران -هذا- دليل على إبطال الوصية فيما يجاوز الثلث،

=ابن عبدالله، عن أشعث به.

٦- **حميد الطويل:** أخرجه أحمد (٣٣/ ٢٥/ ٢٠٠٠١): ثنا عفان بن مسلم، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣٨١) من طريق حجاج بن منهال الضرير، وأبو القاسم البغوي في «حديث حماد بن سلمة» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٧٧/ ٤٤٨١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٨٦)-، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٤٦٥/ ٥٠٧٥ -«إحسان»)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٤٣/ ٣٠٢)، والبيهقي (١٠/ ٢٨٦)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٥) عن عبدالأعلى بن حماد النرسي؛ ثلاثتهم عن حماد بن سلمة، عن حميد به.

٧- **مبارك بن فضالة:** أخرجه أحمد (٣٣/ ١٧١-١٧٢/ ١٩٩٥١): ثنا هاشم بن القاسم -أبو النضر- الملقب بـ (قيصر)، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ١١٢٠- ١١٢١/ ٣٢٩٨) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤١٥)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٣٣٢)-: ثنا علي بن الجعد، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١٧٣/ ٣٩٣) من طريق حوثرة بن أشرس؛ ثلاثتهم عن مبارك به.

وقد صرح الحسن البصري بالتحديث في رواية الإمام أحمد؛ لكنها رواية شاذة إن لم تكن منكرة؛ فإن مباركاً -أعني: ابن فضالة- مدلس، وقد عنعن ولم يصرح بالتحديث، وقد خالفه سبعة من الرواة الثقات الأثبات، فرووه عن الحسن البصري معنعناً، لا سيما وفيهم أثبت الناس في الحسن: قتادة، ويونس بن عبيد، وقد تأيد ذلك بأن الرواة عن مبارك نفسه اختلفوا عليه فيه؛ فرواه علي بن الجعد[1] وحوثرة بن أشرس عنه معنعناً، ورواه أبو النضر مصرحاً بالتحديث، وهذا الاختلاف من مبارك نفسه؛ فإنه متكلم فيه، فلو تفرد مبارك برواية هذا الحديث لم تطمئن النفس لروايته، فكيف وقد خالف؟! من باب أولى (لا).

....

(١) وقع في «السير» تصريحه بالسماع، مع أن الذهبي رواه من طريق البغوي في «مسند علي بن الجعد»، وليس فيه التصريح المذكور! فلا أدري ممن الوهم، فالله المستعان.

فقال الذين أجازوا نسخَ الكتاب بالسُّنة: السُّنة هي التي نسخت إجازة الوصية بما زاد على الثلث وأبطلته.

وقالت الطائفة الأخرى: السُّنة(١) لم تنسخ من الكتاب شيئًا؛ ولكنها بيَّنت عن خصوصه وعمومه، فدلَّت على أن اللَّه إنما أراد بقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا﴾ [النساء: ١٢] بعض الوصايا دون بعض، فأراد: ما كان من الوصايا دون الثلث إلى الثلث، وأراد بقوله: ﴿أَوْ دَيْنٍ﴾: الدَّينَ كلَّه عمومًا، لا خصوص فيه، وبدأ في كتابه بذكر الوصية قبل الدَّين.

وبيَّن النبي ﷺ أنَّ الدَّين يُبدأُ به قبل الوصايا من جميع المال، ثُمَّ الوصايا من بعد الدَّين، فخرَّجه من الثلث.

واتَّفق العلماء على العمل بذلك من لَدُن النبيِّ ﷺ إلى يومنا هذا، يتوارثون العمل بذلك قرنًا عن قرنٍ، لا يختلفون فيه.

٢٣٤- حدثنا إسحاق: أنبأ سفيان بن عيينة، عن أبي إسحاق، عن

---

(١) في «م»: «السنن».

٢٣٤- إسناده ضعيف (وهو صحيح المعنى).

أخرجه ابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه الترمذي (٤/ ٤١٦/ ٢٠٩٥ و٤٣٥/ ٢١٢٢)-، والحميدي في «مسنده» (١/ ٣٠/ ٥٥ و٣٠-٣١/ ٥٦) -ومن طريقه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ١٢/ ١٦٠١)، وابن المنذر في «الأوسط» (ج٣/ ق١٢٧/ أ)-، وأحمد (٢/ ٣٣/ ٥٩٥)، والشافعي في «السنن المأثورة» (٣٩١/ ٥٤١)، و«الأم» (٤/ ١٠٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٩/ ١٧٦/ ١٢٧٧٣)-، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٢٥٧/ ٣٠٠): ثنا عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٨٣، أو ق١١٣/ ب - مخطوط)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ٦١/ ١٦٣٤)؛ قالا: ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ؛ ستتهم قالوا: ثنا سفيان بن عيينة به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ كما سيأتي بيانه في الحديث الآتي.

الحارث، عن عليٍّ؛ قال: قضى رسول اللَّه ﷺ بالدَّين قبل الوصيَّةِ، وأنتم تقرؤونها: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَو دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]، وإن أعيان بني الأُمِّ يتوارثون دون بني العلاَّت.

٢٣٥- حدثنا علي بن حُجْر: أنبأ يزيد بن هارون: أنبأ زكريا بن أبي

٢٣٥- **إسناده ضعيف (وهو صحيح المعنى)** - أخرجه أحمد (٢/ ٣٩٢/ ١٢٢٢)، والترمذي (٤/ ٤١٦)، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٧٠)؛ قالا: ثنا محمد بن بشار -بندار-، وابن الأعرابي -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٦٧)-: ثنا الحسن بن محمد الزعفراني؛ ثلاثتهم عن يزيد بن هارون به.

وتابع زكريا بن أبي زائدة:

١- **سفيان الثوري:** أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/ ٢٤٩/ ١٩٠٠٣) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (ج٣/ ق١٣٤/ أ)-، وأحمد (٢/ ٣٣١/ ١٠٩١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ١٦٠/ ٩١٠٣ و١١/ ٤٠٢-٤٠٣/ ١١٦٠٢)، وابن ماجه (٢/ ٩٠٦/ ٢٧١٥)، وأبو يعلى في «المسند» (١/ ٤٦١/ ٦٢٥)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ٦١/ ١٦٣٥)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٢٧/ ٤٠٥٢) عن وكيع بن الجراح، والترمذي (٤/ ٤١٦/ ٢٠٩٤)، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٦٩)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ١٠-١١/ ١٦٠٠ و٦١-٦٢/ ١٦٣٦) من طريق يزيد بن هارون، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٢١٧-٢١٨/ ٩٥٠) من طريق أبي عامر -عبد الملك بن عمرو- العقدي، وأحمد بن حازم بن أبي غرزة في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٣٩)-: ثنا قبيصة بن عقبة، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٢٧/ ٤٠٥٢) من طريق أبي خالد -سليمان بن حيان- الأحمر، وعَبْدَة بن سليمان الكَلابي، والحاكم (٤/ ٣٣٦) من طريق أبي داود -عمر بن سعد بن عبيد- الحفري، والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٢٣٢) من طريق معاوية بن هشام القصَّار؛ عشرتهم عن الثوري به.

٢- **قيس بن الربيع:** أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١/ ١٤٨/ ١٧٥).

قال الترمذي (٤/ ٤١٦) :«هذا حديث لا نعرفهِ إلا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي، وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث».

وقال البيهقي (٦/ ٢٦٧) :«امتناع أهل الحديث عن إثبات هذا؛ لتفرد الحارث الأعور بروايته عن علي -رضي الله عنه-، والحارث لا يحتج بخبره؛ لطعن الحفاظ فيه». =

زائدة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب -رضي اللَّه عنه-؛ قال: إنَّكم تقرؤون: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]، وإنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قضى بالدَّين قبل الوصيَّةِ، وإن أعيان بني الأُمِّ يتوارثون دون بني العلاَّت، يرث الرجلُ أخاهُ لأبيهِ وأُمِّه دون أخيه لأبيه.

قال أبو عبد اللَّه: وقال اللَّه -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَلاَ تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاء إلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلاً . حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ...﴾ الآية كلها [النساء: ٢٢-٢٣].

٢٣٦- حدثنا محمد بن بشار، وأبو قدامة؛ قالا: ثنا عبد الرحمن -يعني:

= وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٥/ ٣٧٧): «وإسناده ضعيف؛ لكن قال الترمذي: إن العمل عليه عند أهل العلم، وكأن البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وإلا؛ فلم تجر عادته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به».

وقال في «التلخيص الحبير» (٣/ ٩٥): «والحارث وإن كان ضعيفاً؛ فإن الإجماع منعقد على وَفْق ما روى».

٢٣٦- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه محمد بن جرير الطبري في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٦/ ٥٥٤): ثنا محمد بن بشار -بندار- به.

وأخرجه عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي في «تفسيره» (٣/ ٩١١/ ٥٠٨١): ثنا أحمد بن سنان، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٩/ ١٥٤) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٥٨)- من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي ومحمد بن أبي بكر المقدّمي؛ ثلاثتهم عن عبدالرحمن بن مهدي به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ١٥٣/ ٥١٠٥): قال لنا أحمد بن حنبل[1]، =

(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٥٤): «هذا -فيما قيل- أخذه المصنف (يعني: البخاري) عن الإمام أحمد في المذاكرة -أو الإجازة-، والذي ظهر لي بالاستقراء: أنه إنما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات، وربما استعملها فيما فيه قصور ما عن شرطه، والذي هنا من الشق الأول، وليس للمصنف في هذا الكتاب رواية عن الإمام أحمد إلا في هذا الموضع، وأخرج عنه في آخر المغازي حديثاً بواسطة، وكأنه لم يكثر عنه؛ لأنه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد، فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث؛ فكان لا يحدث إلا نادراً، فمن ثَمَّ أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد».

ابن مهدي-، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: حَرَّم عليكم سبعًا نسبًا، وسبعًا صهرًا.

٢٣٧- حدثني أبو علي -الحسين بن عيسى- البسطامي: ثنا يزيد بن هارون: أنبأ سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: حُرِّم من النسب سبعٌ، ومن الصِّهر سبعٌ.

من النَّسب: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاَتُكُمْ وَبَنَاتُ الأَخِ وَبَنَاتُ الأُخْتِ﴾ [النساء: ٢٣]؛ فهذا النسب.

ومن الصِّهْر: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللاَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِن نِّسَائِكُمُ اللاَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلاَئِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلاَبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿وَلاَ تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢].

٢٣٨- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع، عن علي بن صالح، [عن سماك بن

= والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/ ٢٨٣/ ٤١٤٧)، و«السنن الكبرى» (٧/ ١٥٨) -من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي؛ كلاهما عن يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري به.

وتابع عبدالرحمن بن مهدي ويحيى القطان: يزيد بن هارون، عن الثوري به.

أخرجه المصنف -كما سيأتي عقب هذا مباشرة-، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (٩/ ١٥٤).

٢٣٧- **موقوف صحيح الإسناد** - تقدم تخريجه في الحديث السابق.

٢٣٨- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه)** - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٥٥٤-٥٥٥): ثنا سفيان بن وكيع بن الجراح، عن أبيه به.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٣٢/ ١١٧٧٢): ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي -مُطَيَّن-: ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، عن أبي أسامة -حماد بن =

=أسامة-، عن علي بن صالح به.

وتابع وكيعاً وأبا أسامة: الحسين بن عطية.

أخرجه الحاكم (٢/ ٣٠٤) من طريق الحسن بن علي بن عفان العامري، عن ابن عطية به.

قال الحاكم: «وله -يعني: حديث ابن عباس من رواية عمير مولاه- شاهد صحيح من رواية عكرمة!».

قلت: وقد وهم -رحمه الله-؛ فإن رواية سماك عن عكرمة على وجه الخصوص ضعيفة؛ فأنى له الحسن فضلاً عن الصحة؟!

نعم؛ هو صحيح بما قبله، وبالطرق الآتية:

فقد أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٢٧٢-٢٧٣/ ١٠٨٠٨) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٤٣١/ ١٢٢٢٢)-، والفريابي في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٤/ ٣٠٢) -ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/ ٢٠٠)-، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٥٥٣-٥٥٤) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩١١/ ٥٠٨٢ و٩١٤/ ٥٠٩٨)، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٥٥٤) من طريقين عن أبي أحمد الزبيري، وابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٦٢١/ ١٥٢٩) من طريق عبدالله بن الوليد العدني، والحاكم (٢/ ٣٠٤) من طريق محمد بن كثير العبدي، والطبري (٦/ ٥٥٤) من طريق مؤمل بن إسماعيل؛ ستتهم عن سفيان الثوري -وهذا في «التفسير» له (٣٩/ ٢١٠ -رواية أبي حذيفة - موسى بن مسعود- النهدي)-: ثنا إسماعيل بن رجاء، عن عمير بن عبدالله الهلالي، أبي عبدالله المدني -مولى ابن عباس-، عن ابن عباس به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي!

قلت: أما صحيح؛ فنعم، وأما على شرط الشيخين؛ فلا؛ فإن البخاري لم يرو لإسماعيل ابن رجاء شيئاً، وإنما هو من رجال مسلم، فهو على شرطه.

والحديث ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٤/ ٣٠٢)، وزاد نسبته لعبد بن حميد.

وأخرج سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٢٣٦/ ٩٧١)، و(٣/ ١٢٠٨/ ٦٠٠ - تكملة) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الصغرى» (٣/ ٣٨/ ٢٤٣١)، و«السنن الكبرى» (٧/ ١٥٨)-: نا إسماعيل ابن عُلَيّة، عن سعيد بن إياس الجريري، عن حيّان بن عمير القيسي الجريري، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-؛ قال: سبع صهر، وسبع نسب، ويحرم من الرِّضاعة ما يحرم من النَّسب.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وسماع ابن علية من الجريري قبل اختلاطه وتغيره؛ كما في «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي (٢/ ٧٤٣)، و«الشذا الفياح» للأبناسي (٢/ ٧٥٣)، و«الكواكب النيرات» (ص ١٨٣).

حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ قال: حرَّم اللَّهُ من النَّسب سبعًا، ومن الصِّهر سبعًا، ثم قرأ: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ...﴾ الآية][1].

٢٣٩- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن مطرِّف، عن عمرو بن سالم -مولى الأنصار-؛ قال: حرم اللَّهُ من النسب سبعًا، ومن الصِّهْر سبعًا، قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: ٢٣].

ومن الصِّهر: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ...﴾ الآية [النساء: ٢٣].

قال أبو عبد اللَّه: فحرَّم اللَّهُ -عزَّ وجلَّ- في الآية الجمعَ بين الأُختين، لم يحرم الجمع بين امرأتين غيرهما، ثم قال: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فحرمت السُّنةُ الجمعَ بين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها[2].

---

(١) ما بين معقوفين ساقط من «م»! ولم يتنبه الدكتور البصيري -عفا الله عنه- لهذا السقط، فوقع عنده في سنده خلط وخبط عجيبان؛ ففيه: عن علي بن صالح، عن إسحاق: أنبأ جرير...

فركب سند هذا الحديث على الحديث الآتي بعده مباشرة، وأسقط متن هذا الحديث!! وقد كان يكفيه لمعرفة هذا الخلط أن إسحاق -وهو ابن راهويه- لا يمكن أبداً أن يكون شيخ علي بن صالح المذكور، فهو لم يدركه، فكيف غفل عن ذلك؟!

فهذا دليل من عشرات الأدلة التي دفعتني للاستمرار في تحقيق هذا الكتاب وتخريج أحاديثه وآثاره، وأن لا أعبر من ليس أهلاً للتحقيق ولا التخريج، بل لا علم عنده بالرجال اهتمامًا وانتباهًا، ولولا تساؤلات قد يقع فيها بعض القراء؛ لما ذكرت عن هؤلاء شيئًا، والله المستعان.

٢٣٩- **مقطوع صحيح الإسناد** - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٥٥٥): ثنا محمد بن حميد الرازي، عن جرير بن عبدالحميد به.

وسنده إلى عمرو صحيح.

(٢) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٦/ ١٦٩-١٧٢): «وفي هذا الحديث -وهو الآتي مباشرة- زيادة بيان على ما نص عليه القرآن؛ وذلك أن الله -عز وجل- لما قال: ﴿حُرِّمَتْ=

=عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ..﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣]؛ بَانَ[أ] بذلك: ما عدا النساء المذكورات داخلات في التحليل، ثم أكد ذلك بقوله -عز وجل-: ﴿وأُحِلَّ[ب] لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فكان هذا من الزمن ما كان، ثم نهى رسول الله ﷺ أن تجمع المرأة مع عمتها وخالتها في عصمة واحدة، فكان هذا زيادة بيان على نص القرآن؛ كما ورد المسح على الخفين، وليس في القرآن إلا غسل الرجلين -أو مسحهما-، وماسح الخفين ليس بماسح عليهما ولا غاسل لهما.

وأجمعت الأمة كلها على القول بحديث هذا الباب على حسب ما وضعنا فيه؛ فارتفع عن ذلك تَوَهُّمُ نسخِ القرآن له، وأن يكون قوله: ﴿وأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ﴾ نزل بعده، فلم يبق إلا أن يكون زيادة بيان كما لو نزل بذلك قرآن، قال الله -عز وجل-: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللهِ وَالحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]؛ يعني: الكتاب، والسُّنة.

وروي عنه ﷺ؛ أنه قال: «أوتيت الكتاب ومثله معه»، وأمر الله -عز وجل- عباده بطاعته[ت]، والانتهاء إلى ما أمرهم به ونهاهم عنه أمراً مطلقاً، وأنه أخبرهم أنه يهدي إلى صراط مستقيم؛ صراط الله، وحذّرهم من مخالفته بالعذاب الأليم، فقال -عز وجل-: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وقد تنطعت فرقة؛ فقالوا: لم يُجمع العلماء على تحريم الجمع بين المرأة وعمتها لحديث أبي هريرة، وإنما أجمعوا على ذلك بمعنى نص القرآن في النهي عن الجمع بين الأختين ...».

قال ابن عبدالبر: «هذه فرقة تنطعت، وتكلّفت في استخراج علّة بمعنى الإجماع، وهذا لا معنى له؛ لأن الله -عز وجل- لما حرّم على عباده من أمة نبيه محمد -عليه السلام- اتباع غير سبيل المؤمنين، واستحال أن يكون ذلك في غير الإجماع؛ لأن مع الاختلاف كل يتبع سبيل المؤمنين: بأن من اتبع غير ما أجمع المؤمنون عليه؛ فقد فارق جماعتهم، وخلع الإسلام من عنقه، وولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيراً.

فوضح بهذا كله أن متى صح الإجماع؛ وجب الاتباع، ولم يحتج إلى حجة تستخرج برأي لا يجتمع عليه».

وانظر -غير مأمور-: «فتح الباري» (٩/ ١٦١، سطر ٢٠-٢٩).

....

(أ) في «المطبوع -تحقيق القلعجي»: «بأن»! وهذا الضبط أفسد المعنى والمبنى.

(ب) قلت: قرأ أبو جعفر المدني، وحمزة، والكسائي، وخلف، وحفص -الكوفيون- بضم الهمزة، وكسر الحاء المهملة، وقرأ الباقون بفتحهما.

انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٤٩).

(ت) يعني: النبي ﷺ.

٢٤٠- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ سفيان، عن عمرو بن دينار، عن

٢٤٠- **إسناده صحيح** - أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٢٠٨/ ٦٥١)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٢٦١/ ١٠٧٥٥)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٧)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٧/ ٥٣٩٦): ثنا مجاهد بن موسى، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ٦٩٠/ ١٦٧١): ثنا محمد بن عباد المكي، و(٢/ ٦٩٠-٦٩١/ ١٦٧٥) من طريق الحميدي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢٠٤-٢٠٥/ ٥٩٤٩) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي؛ ستتهم عن سفيان بن عيينة به.

وتابعهم: عبدالجبار بن العلاء، وحوثرة بن محمد؛ قاله الدارقطني في «العلل» (٩/ ٣١١).

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه من طريق أخرى عن عمرو -كما سيأتي-.

وخالف الجماعة: محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ؛ فرواه عن سفيان بن عيينة به مرسلاً.

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ٦٩٠/ ١٦٧٣).

وخالفهم -أيضاً-: عمرو بن محمد الناقد، وسريج بن يونس؛ فروياه عن ابن عيينة به موقوفاً.

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ٦٩٠/ ١٦٧٢).

وقد رجح الإمام الدارقطني في «العلل» (٩/ ٣١٢) رواية الجماعة مرفوعاً.

قلت: وهو كما قال، ويؤيده: أن ورقاء بن عمر اليشكري، وشعبة بن الحجاج روياه عن عمرو بن دينار به موصولاً.

أخرج رواية ورقاء: الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٣٠): ثنا محمد بن حاتم، وأبو الفتح -هلال بن محمد بن جعفر- الحفّار في «جزئه» -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٥)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠٢) -من طريقه الحسن بن محمد ابن الصّباح الزعفراني؛ كلاهما عن شبابة بن سوّار، عن ورقاء به.

وأخرج رواية شعبة: الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٣٠/ ١٤٠٨/ ٤٠): ثنا محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، وأبو بكر بن نافع؛ ثلاثتهم عن محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، عن شعبة به.

وقد توبع ابن أبي عدي:

فقد أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ٦٩٠/ ١٦٦٩)، وأبو=



=عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٦-٣٧/ ٤١١١) عن علي بن الجعد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٦-٣٧/ ٤١١١) من طريق أبي النضر -هاشم بن القاسم -الملقب بـ (قيصر)؛ كلاهما عن شعبة به.

وخالف هؤلاء: محمد بن جعفر -غندر-؛ فرواه عن شعبة به مرسلاً.

ذكره أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (٢/ ٦٩٠).

والمحفوظ رواية الجماعة.

وخالف الرواة عن عمرو بن دينار: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج؛ فرواه عن عمرو ابن دينار به مرسلاً.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٢٦١/ ١٠٧٥٤).

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، وقد صرح ابن جريج بالتحديث؛ فانتفت شبهة تدليسه، فالحديث صحيح مسنداً ومرسلاً؛ لكن كونه مسنداً أصح دون شك، ويؤيده: أن يحيى ابن أبي كثير -ثقة ثبت، أثبت الناس في أبي سلمة بن عبدالرحمن-، وعمر بن أبي سلمة -وهو صدوق- روياه عن أبي سلمة به موصولاً، مثل رواية الجماعة عن عمرو بن دينار؛ وهو الصحيح المحفوظ.

أما رواية يحيى بن أبي كثير؛ فقد أخرجها الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٣٠/ ١٤٠٨/ ٣٧) من طريق خالد بن الحارث، والإمام أحمد في «مسنده» (١٢/ ٤٢٩/ ٧٤٦٣): ثنا أبو عامر -عبدالملك بن عمرو- العقدي، وأبو بكر الشافعي البزاز في «الغيلانيات» (٢١٢/ ٥٥٦) - ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ» (٢/ ١٠٠)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠٠) -من طريق مسلم بن إبراهيم الفراهيدي؛ ثلاثتهم عن هشام بن عبدالله الدَّسْتوائي، عن يحيى به.

وتابع هشاماً الدستوائي:

١- شيبان بن عبدالرحمن النحوي: أخرجه أحمد (١٥/ ٢٦٥/ ٩٤٤٦): ثنا حسن بن موسى الأشيب، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٣٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٥)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٤٣/ ٢٤٤٦) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي؛ كلاهما عن شيبان به.

٢- أبان بن يزيد العطار: أخرجه أحمد (١٥/ ٦٣/ ٩١٢٤): ثنا يونس بن محمد المؤدب، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧/ ٤١١٥) من طريق مسلم بن إبراهيم الفراهيدي؛ كلاهما عن أبان به. =

أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ عَلَى خَالَتِهَا**»[1].

٢٤١- حدثنا إسحاق: أنبأ شبابة: ثنا ورقاء، عن أبي الزناد، عن

= **٣- إبراهيم بن عبدالملك القناد:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٧)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٨-١٨٩/ ٥٤٠١): ثنا يحيى بن دُرُسْتَ، عن إبراهيم به.

٤- علي بن المبارك الهُنَائي: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧/ ٤١١٤) من طريق هارون بن إسماعيل، عن علي به.

٥- همام بن يحيى: أخرجه محمد بن مخلد العطار في «أحاديث محمد بن عثمان بن كرامة» (١٨٠/ ٤١) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧/ ٤١١٦)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٨/ ٢٧٦) عن أبي قلابة -عبدالملك بن محمد- الرقاشي، عن أبي عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل، عن همام به.

٦- حرب بن شداد اليشكري: أخرجه أبو عوانة (٣/ ٣٧/ ٤١١٥) من طريق عبدالله بن رجاء، عن حرب به.

٧- عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي: أخرجه أبو عوانة (٣/ ٣٧/ ٤١١٣) من طريق الوليد ابن مسلم، عنه به.

وأما رواية عمر بن أبي سلمة: فقد أخرجها سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٢٠٨/ ٦٥٠) -ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢٠٥/ ٥٩٥٠)-، وأحمد (١٢/ ٣٤-٣٥/ ٧١٣٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢٠٥/ ٥٩٥٠) من طريق سريج بن النعمان؛ ثلاثتهم عن هُشَيْم بن بشير: نا عمر به.

وانظر ما بعده.

(١) هذا الحديث ساقط بتمامه من المخطوط، وهو موجود في المطبوع.

٢٤١- **إسناده صحيح.**

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه الشيخان من طريق مالك، عن أبي الزناد -عبدالرحمن بن هرمز- به؛ كما سيأتي.

وتابع ورقاء بن عمر اليشكري:

١- عبدالرحمن بن أبي الزناد: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٢٠٩/ ٦٥٤).

٢- الإمام مالك بن أنس: أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٩/ ١٦٠/ ٥١٠٩):=

=ثنا عبدالله بن يوسف التِّنِّيسيُّ، والإمام مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٢٨/ ١٤٠٨/ ٣٣)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «مسند حديث مالك بن أنس» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٥)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧/ ٤١١٢)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠٢) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، والإمام الشافعي في «الأم» (٥/ ٥)، و«المسند» (٢/ ٣٤/ ٥٠ -ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٥)، و«معرفة السنن والآثار» (٥/ ٢٩٢-٢٩٣/ ٤١٦٠)-، والإمام أحمد (١٦/ ٣٥/ ٩٩٥٢ و٥٧/ ٩٩٩٥): ثنا عبدالرحمن بن مهدي، و(١٦/ ٥٧/ ٩٩٩٥): ثنا إسحاق بن عيسى الطباع، و(١٦/ ٤٠٦/ ١٠٦٩٠): ثنا روح بن عبادة، و(١٦/ ٤٩١-٤٩٢/ ١٠٨٤٤): ثنا عثمان بن عمر ابن فارس، و(١٦/ ٥١٦/ ١٠٨٨٦): ثنا حماد بن خالد الخياط، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٦)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٨/ ٥٣٩٧) من طريق معن بن عيسى القزاز، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧/ ٤١١٢) من طريق مطرف بن عبدالله، والدارمي في «مسنده» (٨/ ٣٧٦/ ٢٣٢٠ - «فتح المنان») -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠٢)-: ثنا عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢٠٩/ ٥٩٥٧)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧/ ٤١١٢) من طريق عبدالله بن وهب، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٤/ ٤١١٣ و٤٢٥/ ٤١١٥ - «إحسان»)، والبغوي في «شرح السُّنة» (٩/ ٦٦/ ٢٢٧٧)، و«معالم التنزيل» (٢/ ١٩١-١٩٢)، والحافظ في «الموافقة» (٢/ ١٠٢) من طرق عن أبي مصعب -أحمد بن أبي بكر- الزهري؛ كلهم -وعدتهم ثلاثة عشر رجلاً- عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٢٠١/ ١٢١٩/ ٢ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/ ٥٧٨-٥٧٩/ ١٤٩٦ - رواية أبي مصعب الزهري، و٣٧٢/ ٣٥٢ - رواية ابن القاسم، و٣٠٩/ ٦٧٢ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و١٧٧/ ٥٢٦ - رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٨/ ٢٧٦): «هذا حديث صحيح ثابت، مجتمع على صحته».

وقال في «الاستذكار» (١٦/ ١٦٨): «وهو حديث مجتمع على صحته، وعلى القول بظاهره وبما في معناه، فلا يجوز عند الجميع الجمع بين المرأة وعمتها؛ وإن علت، ولا بين المرأة وخالتها؛ وإن علت، ولا يجوز نكاح المرأة على بنت أختها ولا على بنت أخيها؛ وإن سفلت».

٣- محمد بن عجلان: أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٣١١/ ٢٠٧٣): ثنا أحمد ابن زهير التُسْتَري، عن محمد بن يحيى القطعي، عن أبي زُكير -يحيى بن محمد بن قيس-، عن=

الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ خَالَتِهَا**».

٢٤٢- حدثنا عبيد اللَّه بن سعد بن إبراهيم بن سعد: ثنا عمِّي: ثنا أبي، عن ابن إسحاق؛ قال: ذكر أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ:

«**لا يَجْمَعُ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا**».

=ابن عجلان به.

قلت: وأبو زكير -هذا- صدوق يخطئ كثيراً؛ كما في «التقريب»؛ لكن لا بأس به في المتابعات والشواهد، كما هو الحال هنا.

وتابع أبا الزناد:

١- جعفر بن ربيعة، عن الأعرج به.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٧)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٨/ ٥٣٩٩): ثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ١١٣/ ٣٥١): ثنا أحمد بن رشدين؛ كلاهما عن سعيد بن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب الغافقي، عن جعفر به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في يحيى بن أيوب الغافقي، وفي «التقريب» : «صدوق ربما وهم».

٢- عبدالله بن لهيعة: أخرجه عبدالله بن وهب في «الموطأ» (٩٢/ ٢٧١).

قلت: وهذا سند صحيح، وعبدالله بن وهب من قدماء أصحاب ابن لهيعة، ممن روى عنه قبل اختلاطه واحتراق كتبه.

٢٤٢- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله) - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن ابن إسحاق مدلس، وقد عنعن، ومع ذلك توبع؛ تابعه: مالك بن أنس، وورقاء بن عمر اليشكري، وعبدالرحمن بن أبي الزناد، وغيرهم؛ كما تقدم بيانه في الحديث السابق.

عم عبيدالله: هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري.

٢٤٣- قال ....

٢٤٣- **إسناده حسن (وهو صحيح بطرقه الأخرى).**

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام المعروف في ابن إسحاق بعد تصريحه بالتحديث، وهذا الإسناد معطوف على سابقه، فليس هو معلقاً.

وتابع محمد بن إسحاق: الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب به.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٢٨/ ١٤٠٨/ ٣٤): ثنا محمد بن رمح بن المهاجر، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٧)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٨/ ٥٤٠٠) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٦/ ٤١١٠)-: ثنا قتيبة بن سعيد، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢٠٨/ ٥٩٥٦) من طريق شعيب بن الليث بن سعد، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٥) من طريق معلى بن منصور؛ أربعتهم عن الليث به.

وتابع يزيد بن أبي حبيب: جعفر بن ربيعة، عن عراك به.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٧)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٨/ ٥٣٩٩): ثنا إبراهيم ابن يعقوب الجوزجاني، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ١١٣/ ٣٥١): ثنا أحمد بن رشدين؛ كلاهما عن سعيد بن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب الغافقي، عن جعفر به.

وتابع عراك بن مالك:

١- محمد بن سيرين: أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٣٠/ ١٤٠٨/ ٣٩)، وأبو يعلى في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠١)-؛ قالا: ثنا محرز بن عون بن أبي عون، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٩/ ٤١٢٢) من طريق زكريا بن عدي، و(٣/ ٣٩/ ٤١٢٣) من طريق منجاب بن الحارث؛ ثلاثتهم عن علي بن مُسْهِر، عن داود بن أبي هند، عن ابن سيرين به.

وتابع داود عليه:

أ- هشام بن حسان القردوسي: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٢٩-١٠٣٠/ ١٤٠٨/ ٣٨)، وابن ماجه (١/ ٦٢١/ ١٩٢٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠٠)-: ثنا أبو أسامة -حماد بن أسامة-، وأحمد (١٥/ ٣٥٩-٣٦٠/ ٩٥٨٦ و١٦/ ١٣٠/ ١٠١٣٩)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٨)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٩/ ٥٤٠٢) عن يحيى بن سعيد القطان، وأحمد (١٦/ ٣٥٤/ ١٠٦٠٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢٠٧/ ٥٩٥٣) عن=

=يزيد بن هارون، وأحمد (١٦/ ٤٠٥-٤٠٦/ ١٠٦٨٩): ثنا روح بن عبادة، و(١٦/ ٢٢٧/ ١٠٣٤٦): ثنا محمد بن جعفر -غندر-، وعبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٢٦١/ ١٠٧٥٣) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٨)-، والترمذي (٣/ ٤٣٣) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧-٣٨/ ٤١١٨ و٣٨/ ٤١١٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٥) من طريق عبدالله بن بكر بن حبيب السَّهمي، وهلال الحفّار في «جزئه» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ١٩٢/ ٢١٩) -من طريق علي بن عاصم، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٨/ ٤١١٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣٤٥) من طريق مكي بن إبراهيم؛ عشرتهم عن هشام به.

قال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح».

ب- أيوب بن أبي تميمة السَّختياني: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٣٧٦/ ٤٠٦٨ -«إحسان»)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٢٠٢) من طريق محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، عن محمد بن عبدالرحمن الطفاوي، عن أيوب به.

ت- خالد بن مهران الحذاء: أخرجه هلال الحفار في «جزئه» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ١٩٢/ ٢١٩) -من طريق الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح، عن علي بن عاصم، عن خالد به.

٢- سعيد بن المسيب: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٧/ ٤١١٦)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٨/ ٢٧٦) عن أبي قلابة -عبدالملك بن محمد- الرقاشي، عن أبي عاصم النبيل، عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ إن سلم من المخالفة.

٣- أبو صالح -ذكوان- السَّمَّان: أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٤٤٣-٤٤٤ - ترتيب أبي طالب القاضي): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٦٧/ ٤٦٨٨): ثنا أبو زرعة الدمشقي؛ كلاهما عن محمد بن الصلت بن الحجاج الأسدي، عن مندل بن علي، عن الأعمش، عن أبي صالح به.

قال الترمذي: «سألت محمداً -يعني: ابن إسماعيل البخاري- عن هذا الحديث، فقال: مِنْدل؛ ضعيف الحديث، أنا لا أكتب حديثه.

كأنه لم يعرف هذا الحديث من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة من غير هذا الوجه».

٤- عبدالملك بن يسار: وسيأتي مسنداً عند المصنف (رقم ٢٥٠).

(ابن)[١] إسحاق: حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن عِرَاك بن مالك، عن أبي هريرة؛ مثل ذلك.

٢٤٤- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا سعيد بن أبي مريم: أنبأ يحيى بن أيوب

---

(١) سقطت من «م»؛ فأفسدت المعنى والمبنى، ولم يتنبه لذلك الدكتور المعلق عليه!

٢٤٤- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو عوانة الإسفراييني في «صحيحه» (٣/ ٣٥/ ٤١٠٧): ثنا محمد بن يحيى الذهلي به.

وأخرجه البزار في «البحر الزخار» (ق١٥٠/ أ - ب، وق ١٥٢/أ): ثنا أحمد بن منصور الرمادي، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ١١٣/ ٣٥٢): ثنا أحمد بن رشدين؛ كلاهما عن سعيد بن أبي مريم به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات؛ غير يحيى بن أيوب -وهو الغافقي-: صدوق ربما وهم، وهو من رجال الشيخين، وقد تابعه عبدالله بن لهيعة، وهو صدوق؛ إذا روى عنه أحد من قدماء أصحابه، ممن روى عنه قبل احتراق كتبه، ولم يرو هذا الحديث أحد من قدماء أصحابه.

وعلى فرض ضعفه؛ فهو لا بأس به في المتابعات والشواهد، وقد تابعه يحيى بن أيوب، فهو بمجموعهما صحيح إلى عقيل بن خالد، ومع ذلك؛ فقد توبعا:

فقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥/ ٥١٩-٥٢٠/ ٩٨٣٤): ثنا حجاج بن محمد الأعور المصيصي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢٠٧/ ٥٩٥٢): ثنا إبراهيم بن أبي داود ونصر بن مرزوق، عن عبدالله بن صالح المصري؛ كلاهما عن الليث بن سعد، عن عقيل بن خالد به؛ لكن لم يذكر من الرواة عن أبي هريرة سوى قبيصة بن ذؤيب الكعبي.

قلت: وهذا متابعة قوية من الليث بن سعد -وهو ثقة ثبت إمام- ليحيى بن أيوب وابن لهيعة؛ تدل على أنهما قد حفظا الحديث، وهو سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه من طرق أخرى عن الزهري به؛ كما سيأتي.

وقد تابع عقيلاً:

١- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ١٦٠/ ٥١١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٥) عن عَبْدان -عبدالله بن عثمان-، وأحمد (١٥/ ١١٠/ ٩٢٠٣): ثنا إبراهيم بن إسحاق وعلي بن إسحاق، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٥/ ٤١٠٦) من طريق=

=نعيم بن حماد؛ أربعتهم عن عبدالله بن المبارك، عن يونس به.

وتابع ابن المبارك:

أ- عبدالله بن وهب المصري: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٢٨-١٠٢٩/ ١٤٠٨/ ٣٦): ثنا حرملة بن يحيى، عن ابن وهب به.

ب- الليث بن سعد: أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٤٠٤-٤٠٥): ثنا أبو صالح -عبدالله بن صالح- المصري، عن الليث به.

ت- عنبسة بن خالد الأيلي: أخرجه أبو داود (٢/ ٢٢٤/ ٢٠٦٦): ثنا أحمد بن صالح المصري، عن عنبسة به.

ث- عثمان بن عمر بن فارس: أخرجه أحمد (١٦/ ٤١٦/ ١٠٧١٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٥/ ٤١٠٥): ثنا عمار بن رجاء والكزبراني، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٥) من طريق الحسن بن مكرم؛ أربعتهم عن عثمان بن عمر به.

ج- محمد بن فليح بن سليمان: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٦-٩٧)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٨/ ٥٣٩٨): ثنا محمد بن يعقوب بن عبدالوهاب، عن محمد به.

٢- الإمام مالك بن أنس: أخرجه الإمام أحمد (١٦/ ٤١٩/ ١٠٧١٧): ثنا عثمان بن عمر ابن فارس، عن مالك به.

٣- عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن مسلمة الأنصاري: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٢٨/ ١٤٠٨/ ٣٥)، وإسماعيل بن عبدالله -سَمُّويَه- في «فوائده» -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٥٥)-؛ قالا: ثنا عبدالله بن مسلمة القَعْنبي، عن عبدالرحمن به.

وتابع القعنبي: إسحاق بن جعفر بن محمد العلوي، عن عبدالرحمن بن عبدالعزيز به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٢١٩/ ٦٢٣٥)، والنقاش في «فوائد العراقيين» (٦٣-٦٤/ ٤٨) من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي: نا إسحاق به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن إسحاق بن جعفر إلا إبراهيم بن المنذر!».

قلت: رضي الله عنك! بل تابعه ابن أبي أويس.

أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٣٦/ ٤١٠٩)؛ لكن وقع في «المطبوع»: «جعفر بن محمد»! وهو خطأ، سقط منه (إسحاق بن)؛ فليلحق.

قال الدارقطني في «العلل» (١١/ ١٤٦-١٤٧/ ٢١٨٣) -وقد سئل عن حديث قَبيصة بن ذؤيب -هذا-، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها ...» الحديث-،=

وابن لهيعة، عن عُقَيْلٍ، عن ابن شهاب، عن قَبِيصَةَ بن ذُؤَيْبٍ وعروة بن الزبير وعبيد الله بن عبدالله، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: «**أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَو عَلَى خَالَتِهَا**».

٢٤٥- حدثنا إسحاق: أنبأ ابن إدريس، عن داود بن أبي هند، عن

=فقال: «يرويه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه يونس بن يزيد، عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة.

وتابعه: عمرو بن الحارث، وعبدالرحمن بن عبدالعزيز الأنصاري؛ عن الزهري.

ورواه عقيل عن الزهري، فقال: عن قبيصة بن ذؤيب، عن عروة بن الزبير وعبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة؛ قاله يحيى بن أيوب وابن لهيعة عن عقيل، وأرجو أن يكون محفوظاً».

٢٤٥- إسناده صحيح..

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

ابن إدريس: هو عبدالله بن إدريس الأودي؛ ثقة من رجال الشيخين، وقد توبع؛ تابعه عن داود بن أبي هند بجعله من مسند أبي هريرة -رضي الله عنه- كل من:

١- معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ٢٠٠/ ١٥٤) -وعنه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٨)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩٠/ ٥٤٠٦)-، والبزار في «البحر الزخار» (ق٢٥٠/ ب): ثنا عمرو بن علي الفلاس، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه أبو الشيخ ابن حيان الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٥٩-٦٠/ ٨٢٨)-؛ ثلاثتهم عن معتمر به.

٢- يزيد بن هارون: أخرجه الدارمي في «مسنده» (٨/ ٣٧٣/ ٢٣١٩ - «فتح المنان») -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠١)، و«تغليق التعليق» (٤/ ٤٠٩)-، والترمذي (٣/ ٤٣٣/ ١١٢٦): ثنا الحسن بن علي الخلال الحلواني، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٢٥-٢٩/ ٦٨٥): ثنا محمد بن يحيى الذهلي؛ ثلاثتهم عن يزيد به.

٣- هُشيم بن بَشير الواسطي: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٢٠٨/ ٦٥٢) -ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢٠٥-٢٠٦/ ٥٩٥١)-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده»- وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٧-٤٢٨/ ٤١١٨ -«إحسان»): ثنا زكريا بن يحيى الواسطي؛ كلاهما عن هشيم به. =

= وقد صرح هشيم بالتحديث؛ فأمنا شر تدليسه.

٤- **إسماعيل ابن علية:** أخرجه أحمد (١٥/ ٣٠٣/ ٩٥٠٠).

٥- **أبو خيثمة -زهير بن معاوية- الجعفي:** أخرجه أبو داود (٢/ ٢٢٤/ ٢٠٦٥): ثنا أبو جعفر -عبدالله بن محمد- النفيلي، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ٢٠١/ ١٥٦): ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي؛ كلاهما عن زهير به.

٦- **محمد بن فضيل:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٤٦) -ومن طريقه ابن عبدالبر في«الاستذكار» (١٦/ ١٦٩)-.

٧- **معمر بن راشد:** أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٢٦٢/ ١٠٧٥٨).

٨- **يزيد بن زريع:** أخرجه البزار في «البحر الزخار» (ق٢٥٠/ ب): ثنا عمرو بن علي الفلاس، عن يزيد به.

٩- **عبدالوارث بن سعيد:** أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده»؛ كما في «علل الدارقطني» (١١/ ١١٧).

١٠- **عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي:** أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٧/ ٤١١٧ - «إحسان»)-: ثنا محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار؛ كلاهما عن الثقفي به.

١١- **وهيب بن خالد:** أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١/ ٥١٦-٥١٧/ ٦٦٤١): ثنا عبدالأعلى بن حماد النرسي، عن وهيب به.

١٢- **عبدالوهاب بن عطاء الخفاف:** أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٦) من طريق أبي العباس -محمد بن يعقوب- الأصم: ثنا محمد بن إسحاق الصغّاني، عن عبدالوهاب به.

١٣- **يحيى بن زكريا بن أبي زائدة:** أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (ص٣٩٢) من طريق محمد بن علي الوراق، عن عبيدالله بن موسى العبسي، عن يحيى به.

١٤- **بشر بن المفضل:** أخرجه البزار في «البحر الزخار» (ق٢٥٠/ ٢) من طريق يزيد بن زريع، عن بشر به.

١٥- **عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي:** أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/ ٢٠١/ ١٥٥).

١٦- **علي بن عاصم:** أخرجه هلال بن محمد بن جعفر الحفّار في «جزئه» -ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ» (٢/ ٥٧) -من طريق الحسن بن محمد بن الصَّباح، عن علي به.

١٧- **أبو معاوية -محمد بن خازم- الضرير:** أخرجه أبو العباس الأصم في «فوائده» =

الشَّعْبِيِّ، عن أبي هريرة. وعن عاصم، عن الشَّعْبِي، عن جابر بن عبد اللَّه، عن رسول اللَّه ﷺ؛ قال: «**لا تُنْكَحُ المَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلا العَمَّةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا،**

=-ومن طريقه البيهقي (٧/ ١٦٦)-: ثنا أحمد بن عبدالجبار العطاردي -وهو ضعيف-، عن أبي معاوية به.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم -لا نعلم بينهم اختلافاً-: أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها -أو خالتها-، فإن نكح امرأة على عمتها -أو خالتها-، أو العمة على بنت أخيها؛ فنكاح الأخرى منهما مفسوخ، وبه يقول عامة أهل العلم.

قال أبو عيسى (الترمذي): أدرك الشَّعْبِيُّ أبا هريرة وروى عنه. وسألت محمداً -يعني: ابن إسماعيل البخاري- عن هذا، فقال: صحيح».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٦/ ٢٩٠): «وإسناده صحيح على شرط مسلم، وإن خولف داود في إسناده».

قلت: هو خلاف لا يضر؛ كما سيأتي تفصيله، والخلاف المشار إليه في إسناده قد جمعه المصنف في هذا الحديث؛ فهو تارة يروى عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن أبي هريرة، وتارة عن عاصم الأحول عن الشعبي عن جابر، وكلاهما صحيح.

وحديث جابر سيأتي مسنداً عند المصنف -أيضاً- في الحديثين الآتيين، فانظر تخريجه فيهما.

هذا؛ وقد تابع داود بن أبي هند: عبدالله بن عون، عن الشعبي، عن أبي هريرة به؛ لكن وقفه.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٩٠/ ٥٤٠٧): ثنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، عن خالد بن الحارث، عن ابن عون به.

قلت: وهذا موقوف صحيح الإسناد.

وتابع خالد بن الحارث: ابن أبي عدي.

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٦) من طريق أبي أحمد الحاكم: ثنا أبو عروبة -الحسين بن محمد بن أبي معشر- الحراني، وأبو محمد بن أبي شريح في «الفوائد»؛ كما في «فتح الباري» (٩/ ١٦١) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٤/ ٤١٠)-: ثنا ابن صاعد؛ كلاهما عن يحيى بن حكيم المقوّم، عن ابن أبي عدي به.

وَلا بِنْتُ أُخْتِهَا عَلَى خَالَتِهَا، وَلا الخَالَةُ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا، وَلا تُنْكَحُ الكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى، وَلا الصُّغْرَى عَلَى الكُبْرَى».

٢٤٦- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن عاصم الأحول، عن الشَّعْبي، عن

٢٤٦- إسناده صحيح.

قلت: إسناده صحيح، رجاله ثقات.

جرير: هو ابن عبدالحميد الضبي.

وقد تقدم في الحديث السابق أن إسحاق بن راهويه رواه -وعنه المصنف-: ثنا عبدالله بن إدريس، عن عاصم بن سليمان الأحول به.

وتابع جريراً وعبدالله بن إدريس، عن عاصم الأحول كل من:

١- عبدالله بن المبارك: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ١٦٠/ ٥١٠٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٦) عن عبدان، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٤٥) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٦/ ١٦٧/ ٢٣٨٧٩)-، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٨)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩٠-١٩١/ ٥٤٠٨): ثنا محمد بن آدم المروزي، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٥/ ٤١١٤- «إحسان») من طريق عبدالرحمن بن صالح الأزدي؛ أربعتهم عن ابن المبارك به.

٢- سفيان الثوري: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٢٦٢/ ١٠٧٥٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢١٠/ ٥٩٥٩) من طريق محمد بن كثير، و(١٥/ ٢١٠-٢١١/ ٥٩٦٠) من طريق قبيصة بن عقبة؛ ثلاثتهم عن الثوري به.

٣- حماد بن زيد: أخرجه أحمد (٢٢/ ٤٧٠/ ١٤٦٣٣): ثنا يونس بن محمد المؤدب، عن حماد به.

٤- عَبْدة بن سليمان الكِلابي: أخرجه أحمد (٢٣/ ٣٢٠/ ١٥٠٩٩).

٥- محاضر بن المُوَرِّع: أخرجه أبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «فوائده» -ومن طريقه البيهقي (٧/ ١٦٥-١٦٦)-: ثنا محمد بن إسحاق الصغّاني، عن محاضر به.

قلت: وسنده صحيح دون ريب، وقد صرح الشَّعبي بسماعه من جابر عند البخاري، والنسائي، والمصنف، وغيرهم، وهذا يرجّح أنه سمع الحديث من أبي هريرة وجابر بن عبدالله -رضي الله عنهما- معاً، فتارة يرويه عن أبي هريرة، وتارة عن جابر، وهو صحيح عنهما.

قال الإمام الدارقطني في «العلل» (١١/ ١١٨-١١٩): «**والصحيح**: عن داود بن أبي هند عن الشَّعبي عن أبي هريرة، وعن عاصم الأحول عن الشَّعبي عن جابر».

هذا؛ وقد أُعِلَّ الحديث بما لا يقدح. =

= قال الشافعي -رحمه الله-، وقد نقله عنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٦)، و«معرفة السنن والآثار» (٥/ ٢٩٣- باختصار): «وبهذا نأخذ، وهو قول من لقيت من المفتين لا اختلاف بينهم فيما علمته، ولم يُرو من وجه يثبته أهل الحديث عن النبي ﷺ إلا عن أبي هريرة، وقد روي من وجه لا يثبته أهل الحديث من وجه آخر. وفي هذا حجة على من ردّ الحديث، وعلى من أخذ بالحديث مرة وتركه أخرى».

قال البيهقي: «وأطال الكلام في هذا وأجاد -رضي الله عنه-، والذي ذكر من أنه يروى من غير جهة أبي هريرة -رضي الله عنه-؛ فكما قال؛ فإنه يروى عن علي، وعبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك -رضي الله- تعالى -عنهم أجمعين-.

ومن النساء: عن عائشة -رضي الله عنها-، كلهم عن النبي ﷺ؛ إلا أن جميع هذه الروايات ليست من شرط صاحبي «الصحيح» -البخاري ومسلم-، وإنما اتفقا ومن قبلهما ومن بعدهما من أئمة الحديث على إثبات حديث أبي هريرة في هذا الباب فقط؛ كما قال الشافعي -رحمه الله-، وقد أخرج البخاري رواية عاصم الأحول عن الشعبي عن جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما-؛ إلا أنهم يرون أنها خطأ!! وأن الصواب رواية داود بن أبي هند وعبدالله بن عون عن الشعبي عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، والله أعلم».

لكن تعقبه ابن التركماني الحنفي في «الجوهر النقي» بكلام علمي قوي، فقال -رحمه الله-: «قلت: قد أثبته أهل الحديث من رواية اثنين غير أبي هريرة؛ فأخرجه ابن حبان في «صحيحه» من حديث ابن عباس، وأخرجه الترمذي -أيضاً-، وقال: حسن صحيح. وأخرجه البخاري من حديث جابر؛ كما ذكره البيهقي، فيحمل على أن الشعبي سمعه منهما؛ أعني: أبا هريرة وجابراً، وهذا أولى من تخطئة أحد الطريقين؛ إذ لو كان كذلك؛ لم يخرجه البخاري في «صحيحه»، على أن داود بن أبي هند اختلف عنه فيه؛ فروي عنه عن الشعبي كما ذكر البيهقي، وأخرجه مسلم من حديثه عن ابن سيرين عن أبي هريرة، ولا يلزم من كون الشيخين لم يخرجاه أن لا يكون صحيحاً كما عرف».

وتعقبه -أيضاً- الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٦١) بقوله: «وهذا الاختلاف لم يقدح عند البخاري؛ لأن الشَّعبيَّ أشهر بجابر منه بأبي هريرة، وللحديث طرق أخرى عن جابر بشرط الصحيح: أخرجها النسائي [في «المجتبى» (٦/ ٩٨)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩١/ ٥٤١٠)] من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر.

والحديث محفوظ -أيضاً- من أوجه عن أبي هريرة، فلكل من الطريقين ما يعضده، =

جابر بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «**لا تُنْكَحُ المَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلا عَلَى خَالَتِهَا**».

٢٤٧- حدثنا إسحاق: أنبأ وهب بن جرير: ثنا شعبة، عن عاصم؛ قال:

=وقول من نقل البيهقي عنهم تضعيف حديث جابر معارض بتصحيح الترمذي وابن حبان وغيرهما له، وكفى بتخريج البخاري له موصولاً قوّة.

قال ابن عبدالبر [في «التمهيد» (١٨/ ٢٧٧-٢٧٨)]: «وكان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة -يعني: من وجه يصح-،وكأنه لم يصحح حديث الشعبي عن جابر، وصححه عن أبي هريرة، والحديثان جميعاً صحيحان»[أ].

وأما من نقل البيهقي أنهم رووه من الصحابة غير هذين؛ فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بقوله: «وفي الباب ...»؛ لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس[ب] ولا أنساً، وزاد بدلهم: أبا موسى، وأبا أمامة، وسمرة.

ووقع لي -أيضاً-: من حديث أبي الدرداء، ومن حديث عتاب بن أسيد، ومن حديث سعد بن أبي وقاص، ومن حديث زينب -امرأة ابن مسعود-؛ فصار عدة من رواه غير الأولين ثلاثة عشر نفساً، وأحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة، وأحمد، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه، وأبي يعلى، والبزار، والطبراني، وابن حبان وغيرهم، ولولا خشية التطويل؛ لأوردتها مفصلة».

وانظر: «التلخيص الحبير» (٣/ ١٦٧).

٢٤٧- إسناده صحيح.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢١٠/ ٥٩٥٨): ثنا يزيد بن سنان، عن وهب ابن جرير بن حازم به. =

....

(أ) وقال في «الاستذكار» (١٦/ ١٦٩): «عند الشعبي في هذا الباب حديثان:

أحدهما: عن جابر.

والآخر: عن أبي هريرة.

ومن الناس من تعسّف، فجعله من الاختلاف».

(ب) قلت: لم يذكره؛ لأنه -رحمه الله- قد رواه بسنده إليه في الباب نفسه، فأغنى عن الإعادة والتكرار، والله أعلم.

عرضت على الشَّعْبي كتابًا فيه: عن جابر بن عبد اللَّه، عن رسول اللَّه ﷺ: «**أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ المَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ عَلَى خَالَتِهَا**»، فقال: أنا سمعته من جابر.

٢٤٨- حدثنا إسحاق: أنبأ عبدة بن سليمان: ثنا محمد بن إسحاق، عن

= وأخرجه أبو داود -سليمان بن داود- الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٣٣٤/ ١٨٩٦) -ومن طريقه الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٤٤٢- ترتيب أبي طالب القاضي)-، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٨)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩١/ ٥٤٠٩) من طريق خالد بن الحارث؛ كلاهما عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية، وانظر ما قبله.

٢٤٨- **إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله).**

وأخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٤٤٢- ترتيب أبي طالب القاضي)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٨٩/ ٥٤٠٣)؛ قالا: ثنا هنَّاد بن السَّرِيِّ، وابن ماجه (١/ ٦٢١/ ١٩٣٠): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء-؛ كلاهما عن عَبْدَة به.

وتابع عَبْدَةَ بن سليمان:

١- يزيد بن هارون: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (٤/ ٩٤/ ٣٢٢٤)، وأحمد (١٨/ ١٨٠-١٨١/ ١١٦٣٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٤٥٦/ ١٢٦٨): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي؛ ثلاثتهم عن يزيد به.

٢- عبدالله بن نمير: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٤٦)، و«المسند»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٩٤/ ٣٢٢٤) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٦/ ١٦٧/ ٢٣٨٧٨)-.

٣- محمد بن عبيد الطَّنَافسي: أخرجه أحمد (١٨/ ١٨٠-١٨١/ ١١٦٣٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٨٩/ ٥٤٠٣): ثنا هناد بن السري؛ كلاهما عن محمد بن عبيد به.

٤- يونس بن بكير: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٣٧٧/ ١١٤٣): ثنا عقبة بن مكرم، عن يونس به.

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٩٤)، و«مصباح الزجاجة» (٢/ ١١١): «هذا إسناد ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق وقد عنعنه!». =

يعقوب بن عتبة[١]، عن سليمان بن يسار، عن أبي سعيد الخدري -رضي اللّه عنه-؛ قال: «**نهى رسول اللّه ﷺ عن نكاحين: أن يجمع بين المرأة وعمَّتها، وبين المرأة وخالتها**».

٢٤٩- حدثنا عبيد اللّه بن سعد: ثنا عمي: ثنا أبي، عن محمد بن إسحاق: حدثني يعقوب بن عبد اللّه بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس، عن سليمان بن يسار، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ المَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ المَرْأَةِ وَخَالَتِهَا نِكَاحًا**».

٢٥٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا ابن بكير: حدثني الليث، عن أيوب بن

= قلت: رضي الله عنك! فقد صرح بالتحديث عن شيخه في رواية إبراهيم بن سعد الزهري، وهي الرواية الآتية بعد هذا مباشرة عند المصنف؛ فانتفت شبهة تدليسه، وصح الحديث ولله الحمد، وقد خفي هذا التصريح العزيز على ذاك الدّعي المعلق على «المسند»، فأعل حديثنا هذا -بجهل بالغ وتقليد أعمى سابغ- بعنعنة ابن إسحاق؛ فليستدرك عليه.

ثم رأيت الحافظ ابن حجر -رحمه الله- قد أعل حديثنا هذا في «التلخيص الحبير» (٣/ ١٦٧)، فقال: «رواه ابن ماجه بسند ضعيف!».

ولا أدري ما وجه تضعيف الحافظ له؛ فإن رجال إسناده كلهم ثقات معروفون؛ اللهم إلا أن يكون قد أعله بعنعنة ابن إسحاق! وهذا غير وارد؛ لتصريحه بالسماع كما تقدم.

(١) تحرفت في «مصنف ابن أبي شيبة» إلى: (نخبة)! فلتصحح.

٢٤٩- إسناده حسن (وهو صحيح بما مضى).

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير ابن إسحاق، وهو صدوق مدلس، وقد صرح بالتحديث كما ترى؛ فانتفت شبهة تدليسه، وهذا التصريح عزيز جداً، خفي على الكثيرين.

٢٥٠- إسناده صحيح - أخرجه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٨/ ٢٧٧) من طريق أبي الزنباع -روح بن الفرج بن عبدالرحمن- القطان، عن يحيى بن عبدالله بن بكير به.

وأخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٥)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٩/ ٥٤٠٤): ثنا عبدالله بن يوسف، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢٠٨/ ٥٩٥٤ و٥٩٥٥) من طريقين عن شعيب بن الليث بن سعد، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ٢٨١-٢٨٢/ ٨٦٤١) من طريق أبي صالح -عبدالله بن صالح- المصري، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢٠٨/ ٥٩٥٥)=

موسى، عن بكير بن الأشجِّ، عن سليمان بن يسار، عن عبد الملك بن يسار، عن أبي هريرة، عن رسول اللَّه ﷺ؛ قال: «**لا تُنْكَحُ المَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلا عَلَى خَالَتِهَا**».

٢٥١- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عبد الرزاق، عن ابن جريج:

=من طريق عبدالله بن عبدالحكم؛ أربعتهم عن الليث بن سعد به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

وخالف أيوب بن موسى: عمرو بن الحارث -وهو ثقة ثبت-؛ فرواه عن بكير بن عبدالله ابن الأشج به، فأسقط من سنده (عبدالملك بن يسار).

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٩٣/ ٣١٩٥): ثنا بكر بن سهل الدمياطي: ثنا عبدالله بن صالح، عن بكر بن مضر، عن عمرو.

قلت: لكن بكراً وعبدالله ضعيفان؛ فلا يحتج بروايتها، ولا يعتد بمخالفتهما.

وخالفه -أيضاً-: يحيى بن أبي كثير، فرواه عن بكير به؛ فجعل شيخ سليمان بن يسار (عبدالملك بن مروان) بدلاً من (عبدالملك بن يسار).

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤/ ٣٣٦/ ٤٣٦٢) من طريق عبدالرحمن بن بحر، عن مبارك بن سعيد اليمامي، عن يحيى به.

قلت: لكن مباركاً -هذا- مقبول؛ كما في «التقريب»؛ يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين، ولم يتابع عليه، بل خالفه غيره، فالمحفوظ رواية أيوب بن موسى، والله أعلم.

٢٥١- إسناده حسن (وهو صحيح بشواهده).

أخرجه أحمد (١١/ ٣١٩-٣٢٠/ ٦٧١٢): ثنا عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٦/ ٢٦٠/ ١٠٧٥٠)- به.

وتابع عبدالكريم بن مالك الجزري:

١- عبدالله بن طاووس: أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ١٦٣/ ٢٨٠٩): ثنا إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي: ثنا إبراهيم بن الحجاج السّامي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٥/ ٢١١/ ٥٩٦١): ثنا أبو أمية: نا أحمد بن إسحاق الحضرمي؛ كلاهما عن وهيب بن خالد، عن عبدالله بن طاووس به.

قال الطحاوي: «لا نعلمه روي عن عبدالله بن عمرو إلا من هذه الجهة». =

أخبرني عبد الكريم، عن عمرو بن شعيب؛ أنه أخبره، عن أبيه، عن عبد اللَّه ابن عمرو: أن النبيَّ ﷺ استند إلى البيت، فوعظ الناس وذكَّرهم، فقال: «**لا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلاَّ مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مَسِيرَةَ ثَلاثِ لَيَالٍ، وَلا تَقَدَّمَنَّ امْرَأَةٌ عَلَى عَمَّتِهَا،**

= وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦٣): «رواه أحمد، ورجاله ثقات».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٦/ ٢٩١): «وإسناده حسن».

قلت: وهو كما قال؛ للخلاف المعروف في هذه النسخة (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده).

٢- المثنى بن الصَّبـاح: أخرجه أبو يعلى في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٤٦٠/ ٨٥٩/ ١): ثنا محمد بن الخطاب، عن يحيى بن أبي الحجاج، عن المثنى به.

قال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف؛ يحيى بن أبي الحجاج المنقري، قال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حبان في «الثقات»: ربما أخطأ.

ومحمد بن الخطاب بن جبير بن حية الثقفي البصري؛ قال فيه أبو حاتم: لا أعرفه، وقال الأزدي: منكر الحديث».

قلت: عفا الله عنك! يحيى بن أبي الحجاج المشار إليه توبع؛ تابعه: الإمام عبدالرزاق بن همام الصنعاني، فقد رواه في «مصنفه» (٦/ ٢٦٠/ ١٠٧٥١) عن المثنى به؛ فبرئت ذمة يحيى منه، فكان الأجدر بالبوصيري -رحمه الله- ذكر هذه المتابعة الهامة، التي تنجيه من إعلال الحديث بتلك العلتين المذكورتين، والكمال لله وحده.

وعلى البوصيري -رحمه الله- درك آخر؛ فقد فاته إعلال الحديث بمن ينبغي أن يعل به؛ وهو المثنى بن الصباح، فإنه ضعيف، واختلط بأخرة؛ كما في «التقريب»، فليستدرك.

٣- ليث بن أبي سليم: أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٤٦٠-٤٦١/ ٨٥٩/ ٢): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، عن جرير بن عبدالحميد، عن ليث به.

قلت: وليث -هذا- ضعيف، فالعمدة على ما سبق، وإن كان هذا لا يمنع من الاستشهاد به، وانظر ما بعده.

ولشطر الحديث الأول شواهد كثيرة عن جمع من الصحابة؛ كما فصلتها في كتابي «موسوعة المناهي الشرعية» (٢/ ١٠١-١٠٥).

وشطره الثاني صحيح بما قبله وما يأتي.

وَلا عَلَى خَالَتِهَا».

٢٥٢- حدثني حسين بن عيسى البسطامي: ثنا يزيد بن هارون: أنبأ الحسين بن ذكوان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه: أن النبي ﷺ قال يوم فتح مكة: «وَلا تُنْكَحُ المَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلا عَلَى خَالَتِهَا».

٢٥٣- حدثنا إسحاق: أنبأ محمد بن بكر: أنبأ سعيد -وهو ابن أبي

٢٥٢- **إسناده حسن** - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٤٧)، و«المسند»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٤٦١/ ٨٥٩/ ٤ و٤/ ١٩٧/ ٣٤١٦/ ١)، وأحمد (١١/ ٥٢٥-٥٢٦/ ٦٩٣٣)؛ قالا: ثنا يزيد بن هارون به.

وأخرجه أحمد (١١/ ٢٦٤-٢٦٥/ ٦٦٨١): ثنا يحيى بن سعيد القطان، و(١٦/ ٣٨٤/ ٦٧٧٠): ثنا محمد بن جعفر -غندر-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٤٦١/ ٨٥٩/ ٣ و٤/ ١٩٧/ ٣٤١٦/ ٢): ثنا زهير بن حرب -أبو خيثمة-، عن روح ابن عبادة؛ ثلاثتهم عن حسين بن ذكوان المعلم به.

قلت: وهذا سند حسن؛ كما تقدم بيانه في الحديث السابق.

وقد روى هذا الحديث -أعني: خطبته ﷺ يوم الفتح- جمع كثير من أهل العلم من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-؛ لكن ليس عندهم هذا القدر المذكور؛ فتنبه.

٢٥٣- **إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله وما بعده)** - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٦٦/ ١١٩٣٠)، و«المعجم الأوسط» (٨/ ١٤٠-١٤١/ ٨٢١٢): ثنا موسى بن هارون الحمّال، عن إسحاق بن راهويه به.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٤٧٧) من طريق محمود بن غيلان، عن محمد بن بكر البُرْساني به.

قلت: كذا رواه محمد بن بكر عن ابن أبي عروبة -وقد سمع منه قبل اختلاطه-، وخالفه عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي وروح بن عبادة، فروياه عن ابن أبي عروبة، عن أبي حريز به؛ لكن بإسقاط (قتادة).

أخرج رواية عبدالأعلى: الترمذي (٣/ ٤٣٢/ ١١٢٥): ثنا نصر بن علي الجهضمي، =

=وأبو يعلى في «مسنده»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٩٥/ ٣٢٢٦/ ١): ثنا (أبو)[أ] موسى -محمد بن المثنى-، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٤٧٧) من طريق جميل بن الحسن؛ ثلاثتهم عن عبدالأعلى بن عبدالأعلى به.

ورواية روح بن عبادة: أخرجها أحمد (٥/ ٤٦٨/ ٣٥٣٠).

وعبدالأعلى وروح ممن روى عن ابن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٥)، و«الكواكب النيرات» (ص ١٩٦).

فإما أن يكون الحديث عن ابن أبي عروبة من الوجهين، وإما أن تكون رواية الجماعة -أعني: روحاً وعبدالأعلى- أصح؛ وهو الذي رجحه ابن عدي.

وتابع قتادة عليه: فضيل بن ميسرة البصري -أبو معاذ[ب]-.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٦/ ٤١١٦ -«إحسان») من طريق علي بن المديني، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٦٦-٢٦٧/ ١١٩٣١)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٤٧٦)، وأبو الحسن -علي بن عمر- الحربي السُّكَّرِيّ في «الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان» -المعروف بـ «الحربيات» -(ج١/ ق٢٦) من طريقين عن يحيى بن معين، وابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ١٧٥/ ٢٩٩) من طريق معلى بن منصور الرازي؛ ثلاثتهم عن معتمر بن سليمان التيمي، عن فضيل به.

قال الترمذي: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح».

وقال الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠٣) -بعد أن عدد أسماء رواة هذا الحديث من الصحابة-: «وفي كل منها مقال، وأقربها إلى الحُسْن حديثُ ابن عباس. والله أعلم».

قلت: إسناده في نقدي حسن؛ فإن أبا حريز -عبدالله بن حسين الأزدي -مختلف فيه:

قال الإمام أحمد: «منكر الحديث»، وقال ابن معين -في رواية معاوية بن صالح عنه-: «ضعيف»، وقال أبو داود: «ليس حديثه بشيء»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال -مرة-: «ليس بالقوي»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد».

وقال أبو زرعة الرازي: «ثقة»، وقال أبو حاتم الرازي: «حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه»، وقال ابن معين -في رواية أبي بكر بن أبي خيثمة عنه-: «بصري ثقة»، وقال في رواية ابن طهمان: «ليس به بأس»، وقال ابن حبان: «صدوق»، وقال الدارقطني: «يعتبر به». =

(أ) سقطت من مطبوع «إتحاف المهرة».

(ب) تحرفت في مطبوع «معجم ابن الأعرابي» إلى «ابن»! فلتصحح.

= انظر: «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٢١-٤٢٣)، والتعليق عليه.

ولخص الحافظ القول فيه بأنه: «صدوق يخطئ»؛ فهو -في نقدي- حسن الحديث ما لم يخالف، ولم يخالف هنا، بل لحديثه هذا شواهد كثيرة، تقدم بعضها ويأتي البعض الآخر، لا سيما وقد صححه الترمذي وحسنه الحافظ.

تنبيهان:

١- قال المعلق على «مسند أحمد» عن سند المصنف والطبراني: (محمد بن بكر روى عن سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط، فهذا الإسناد صحيح على شرط البخاري)!

قلت: فات العجول أن في إسناد الطبراني أبا حريز الأزدي، وليس هو من رجال البخاري؛ لكنه لقصر باعه، وحداثته، سقط له اسم أبي حريز أثناء نقله سنده من «المعجم»! وهو موجود يقيناً في «المعجم الكبير» للطبراني؛ فليستدرك.

ولعل قائلاً يقول: إن هذا السقط قد يقع فيه أي باحث أو كاتب؛ فلا ضير عليه!

أقول: كان الأمر كذلك؛ لو كان المشار إليه ممن يوثق بعلمه، ويشهد له بتضلعه بهذا العلم، أما وقد تسلط الناشئة الأغمار حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، على مثل هذا السفر العظيم (قاموس السنة النبوية: المسند الإمام)، فعاثوا فيها فساداً وإفساداً، وارتكبوا من الأخطاء العلمية والعقدية ما الله به عليم؛ فلا

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها إن السفينة لا تجري على اليبس

٢- وقع عند ابن حبان في «صحيحه» زيادة لم ترد في الطرق الأخرى؛ وهي قوله: «إنكن إذا فعلتن ذلك؛ قطعتن أرحامكن».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح موارد الظمآن» (١/ ٥١١): «حذفتها؛ لنكارتها، وتفرد أبي حريز بها، على أنهم اختلفوا عليه فيها، وأكثرهم لم يروها عنه، عند أبي داود! والترمذي، وأحمد، وكذا الطبراني...

وقد أخطأ الشيخ شعيب خطأً فاحشًا بقوله في تعليقه على «الإحسان» (٩/ ٤٢٦): «حديث حسن، أبو حريز حديثه حسن في الشواهد، وقد توبع!»، ثم عزاه للثلاثة المذكورين موهمًا أن الزيادة عندهم! والمتابعة التي أشار إليها مجرد دعوى، وإلا لخرّجها، وهو لم يذكر في التخريج مصدرًا آخر غير الطبراني (١١٨٠٥) من طريق جابر الجعفي، ومع أن هذا متروك؛ فليس فيه الزيادة!

﴿ظلمات بعضها فوق بعض﴾!

وأسوأ منه قول الأخ الداراني في تعليقه على الكتاب (٤/ ٢٠٥): «إسناده حسن من=

عروبة-، عن قتادة، عن أبي حَرِيز[١]، عـن[٢] عكرمـة، عـن ابـن عبـاس: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَو عَلَى خَالَتِهَا**».

٢٥٤- حدثنا محمد بـن بشـار، وأبـو علـي البسـطامي، وعبـد اللَّـه بـن

=أجل أبي حريز...»، ثم عزاه إلى الثلاثة المشار إليهم، فخفي عليـه مـا تقـدم مـن الاختـلاف أو تجاهله! وأحلاهما مرٌّ.

وأسوأ -أو أفحش- من ذلك كله تجاهلهما أن الحديث رواه خمسة آخرون من الصحابـة، منهم أبو هريرة عند الشيخين مثل رواية الأكثرين عن أبي حريز دون الزيـادة، فمـن يحسـنها مـع هذا؛ فهو إما جاهل، أو غافل، أو مغرض».

بقي بعد هذا أن أقول: إن أبا حريز توبع عليه؛ تابعه: خصيـف بـن عبدالرحمـن الجـزري، عن عكرمة به.

أخرجـه الإمـام أحمـد (٣/ ٣٧٠/ ١٨٧٨): ثنـا مـروان بـن شـجاع، وأبـو داود (٢/ ٢٢٤/ ٢٠٦٧): ثنا أبو جعفر -عبدالله بن محمد- النفيلي، عن خطاب بن القاسم؛ كلاهما عن خصيف به.

قلت: وهذا سند لا بأس به في المتابعات والشواهد؛ فإن خصيفاً -المذكور- سيء الحفـظ، وتغـير بأخره، ومع ذلك لا يمنع من الاستشهاد به، وهو يقوي رواية أبي حريز، ويدل على أنه قد حفظه.

وجملة القول: إن الحديث صحيح دون ريب بمجموع طريقيه عن عكرمة، ويزداد قـوة بمـا تقدم له من شواهد، وانظر ما سيأتي.

(١) في المخطوط: «جرير» وهو خطأ، صوابه: «حريز»: بفتح المهملة، وكسر الراء، آخره زاي.

(٢) في «م»: «وعن»! فجعل أبا حريز متابعاً لعكرمة، ومن ضمن الرواة عن ابن عباس!.

٢٥٤- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله)** - أخرجه أبو يعلى الموصلـي في «مسـنده» (٨/ ١٩٧-١٩٨/ ٤٧٥٧): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والمحاملي في «الأمالي» -وعنـه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٥٤-٥٥/ ٣٢٠٨)-: ثنا محمـد بـن عبدالملـك بـن زنجويـه، وأبـو العبـاس -محمد بن يعقوب- الأصم في «الفوائد» -ومن طريق البيهقي في «السنن الكـبرى» (٨/ ٢٦ و٢٩- ٣٠)-: ثنا محمد بن سنان؛ ثلاثتهم عن أبي علي -عبيدالله بن عبدالمجيد- الحنفي به.

وتابع أبا علي الحنفي: أبو اليمان -الحكم بن نافع- البهراني الحمصي، عـن عبيـدالله بـن موهب به.

أخرجه الحاكم (٤/ ٣٤٩) من طريق عبدالكريم بن الهيثم الديرعاقولي، عن أبي اليمان به.

وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي! =

عبدالرحمن؛ قالوا: ثنا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي: ثنا عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب: حدثني مالك بن محمد بن عبد الرحمن، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة؛ قالت: وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ كتابان، في أحدهما: «**وَلا تُنْكَحُ المَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلا عَلَى خَالَتِهَا**».

٢٥٥- حدثني حميد بن زنجويه النسوي: ثنا أبو الأسود: ثنا ابن لهيعة،

= قلت: فيه نظر يأتي بيانه بعد قليل.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٩٢): «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير مالك بن أبي الرجال، وقد وثقه ابن حبان، ولم يضعفه أحد».

قلت: عفا الله عنك! فإن عبيدالله بن عبدالرحمن بن موهب ليس من رجال «الصحيح»، وإنما من رجال أبي داود والنسائي وابن ماجه، وقد روى له البخاري في «الأدب المفرد»، وهو إلى ذلك متكلم فيه، وفي «التقريب»: «ليس بالقوي»؛ فهو علّة الحديث الحقيقية.

أما مالك بن محمد بن عبدالرحمن- ابن أبي الرجال-؛ فقد روى عنه جمع، وأثنى عليه الإمام أبو حاتم الرازي خيراً، فقال -كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٨/ ٢١٦)-: «هو أحسن حالاً من أخويه حارثه وعبدالرحمن»، ووثقه ابن حبان (٩/ ١٦٤)، وصحح حديثه الحاكم والذهبي، فرجل هذا حاله؛ لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن إن شاء الله، وعليه؛ فقول البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٥/ ٣٩٢): «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة مالك بن محمد بن عبدالرحمن»، وقوله في «المختصرة» (٥/ ٦٤/ ٣٦٣٥): «رواه أبو يعلى بسند فيه مالك بن محمد بن عبدالرحمن؛ وهو مجهول» مما لا يخفى فساده؛ إذ غفل عن علّة الحديث الحقيقية، وأعل الحديث بما لا ينبغي أن يعل به، والله أعلم.

ومع ذلك؛ فنهيه ﷺ عن الجمع بين المرأة وعمتها -أو خالتها- صحيح دون ريب؛ كما تقدم تفصيله فيما مضى.

٢٥٥- **إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله)** - أخرجه عبدالله بن وهب في «الموطأ» (٩٢/ ٢٧٢)، وأحمد (٢/ ١٨/ ٥٧٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٢٩٦-٢٩٧/ ٣٦٠)، والبزار في «البحر الزخار» (٣/ ١٠٤/ ٨٨٨) عن حسن بن موسى الأشيب؛ كلاهما عن ابن لهيعة به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦٣): «رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، وفيه ابن لهيعة؛ وحديثه حسن، وباقي رجاله رجال الصحيح».

قلت: ابن لهيعة حديثه حسن؛ إذا روى عنه أحد من قدماء أصحابه؛ كعبدالله بن وهب =

عن ابن هبيرة، عن ابن زُرَيْر الغافقي، عن عليٍّ بن أبي طالب -رضي اللَّه عنه-: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّـهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا**».

٢٥٦- حدثني الحسين بن عيسى البسطامي: ثنا كثير بن هشام، عن

=-كما هو الحال هنا-، وقد نصص على ذلك جمع من الحفاظ. ويلحق به -أيضاً- أبو الأسود -النضر بن عبدالجبار-، كما عند المصنف، وقد نصص على أن روايته عن ابن لهيعة قبل اختلاطه واحتراق كتبه: الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ١٨٤-١٨٥ و٤٣٤).

وهذا كله مما فات المعلق على «المسند»! وما أكثر ما يفوته؛ فليستدرك عليه.

٢٥٦- **إسناده ضعيف** - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٤٧)، و«المسند»؛ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٩٣-٩٤/ ٣٢٢٣/ ١)، والترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٤٤١/ ١٦٦ - ترتيب أبي طالب القاضي): ثنا أحمد بن منيع ومحمود بن غيلان، والروياني في «مسنده» (٢/ ٤٠٦/ ١٤٠٧/ ٢)، والبزار في «المسند» (٢/ ١٦٥/ ١٤٣٦ - «كشف»)؛ قالا: ثنا محمد بن المثنى، والترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٤٤١/ ١٦٦ -ترتيب أبي طالب القاضي)، والروياني في «مسنده» (٢/ ٣٩٩/ ١٣٩٣ و٤٠٦/ ١٤٠٧/ ٢)؛ قالا: ثنا محمد بن بشار؛ خمستهم عن كثير بن هشام الكلابي -أبي سهل الرقي -به.

قال البزار: «لا نعلم رواه عن الزهري هكذا إلا جعفر، ولا عنه إلا كثير».

قلت: وهو ثقة؛ كما في «التقريب»؛ لكن فيه علَّة:

قال الترمذي: «سألت محمداً -يعني: ابن إسماعيل البخاري- عن هذا الحديث، فقال: **هو غلط**، إنما هو عن الزهري، عن قَبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٤٠٢-٤٠٣/ ١٢٠٥): «سألت أبي عن حديث رواه كثير بن هشام عن جعفر بن بُرْقان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ: أنه نهى أن تنكح المرأة على عمتها؟ قال أبي: **هذا الحديث خطأ**، يرويه جعفر عن رجل عن الزهري هكذا، **وليس هذا من صحيح حديث الزهري**...

أما حديث: «**نهى أن تنكح المرأة على عمتها وعلى خالتها**»؛ فإن عقيلاً رواه عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله وقبيصة بن ذؤيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ **وهو أشبه**».

قلت: وهو كما قالا، وقد تقدم حديث عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود وقبيصة =

جعفر بن بُرْقان[1]، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِكَاحَيْنِ: الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا، وَعَلَى خَالَتِهَا**».

قال أبو عبد اللَّه: وحَرَّمَ في الآية امرأتين من الرضاعة فقط: الأُمَّ والأخت، لم يُحَرِّمْ غيرَهما من الرَّضاعة، [ثُمَّ] قال: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَا وَرَاءَ ذَلِكُم﴾ [النساء: ٢٤]، فصار اللازم في الحكم على ظاهر الكتاب وعمومه: أن يكون ما وراء ما حرم في الآية من النساء محلَّلاتِ النكاح بقوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَا وَرَاءَ ذَلِكُم﴾ [النساء: ٢٤]، فجاءت الأخبار الثابتة عن النبي ﷺ بأنَّه حرَّم بنت الأخ، وبنت الأخت من الرضاعة، وأخبر أن الرضاعة تُحَرِّمُ ما يَحْرُمُ من الولادة.

٢٥٧- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن عبد اللَّه بن أبي

=ابن ذؤيب (برقم ٢٤٤)، وعليه؛ فإن تحسين شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- لإسناده في «إرواء الغليل» (٦/ ٢٩١) بعيد؛ كما لا يخفى.

ومثله قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦٤): «رواه الطبراني في «الأوسط»، والبزار باختصار، ورجالهما رجال الصحيح»!

لكن تعقبه الحافظ ابن حجر في «مختصر زوائد البزار» (١/ ٥٦٩): «قلت: لكن جعفر ضعيف في الزهري».

وتعقبه -أيضاً- البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٩٤) بقوله: «وجعفر وإن أخرج له مسلم، ووثقه ابن معين وابن سعد والعجلي؛ إلا أنه ضعيف في الزهري».

(١) بضم الموحدة، وسكون الراء، بعدها قاف.

٢٥٧- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٦٨/ ١٤٤٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥١) من طريق إسماعيل بن قتيبة؛ كلاهما عن يحيى بن يحيى التميمي به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٢٥٣-٢٥٤/ ٢٦٤٦ و٦/ ٢١١/ ٣١٠٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٥٩)، و«السنن الصغرى» (٣/ ١٧٤/ ٢٨٤٩) عن عبدالله بن يوسف التنيسي، والبخاري (٩/ ١٣٩-١٤٠/ ٥٠٩٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ٤٥١) عن إسماعيل ابن أبي أويس، والشافعي في «المسند» (٢/ ٤٦/ ٧٤ - ترتيبه)، و«الأم» (٥/ ٢٤) -ومن طريقه=

=البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥١)، و«السنن الصغرى» (٣/ ١٧٣/ ٢٨٤٨)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٧٨-٧٩/ ٤٦٩٩)-، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٤٤٢/ ١٠١٠) -وعنه الدارمي في «مسنده» (٨/ ٤٩٠/ ٢٣٩١- «فتح المنان»)-: ثنا روح بن عبادة، وأحمد (٤٢/ ٢٨٣-٢٨٤/ ٢٥٤٥٣): ثنا عبدالرحمن بن مهدي، و(٤٠/ ٢٠٠/ ٢٤١٧٠ و٢٨٨-٢٨٩/ ٢٤٢٤٢)، والدارمي في «مسنده» (٨/ ٤٩٢/ ٢٣٩٥ -«فتح المنان»)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٩)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩١/ ٥٤١١) عن يحيى بن سعيد القطان، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٣١-٣٢/ ٦٨٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩١١/ ٥٠٨٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٥/ ٤٣٧٠) من طريقين عن عبدالله بن وهب، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠٢-١٠٣)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٠٢-٢٠٣/ ٥٤٤٦) من طريق معن بن عيسى القزاز، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (٦١/ ٦٧) -ومن طريقه محمد بن عبدالباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٥٤٣/ ٩٥)-: ثنا مصعب بن عبدالله الزبيري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٥) من طريق مروان بن محمد الطاطري، والبغوي في «شرح السُّنة» (٩/ ٧٢-٧٣/ ٢٢٧٨)، و«معالم التنزيل» (٢/ ١٨٩) من طريق أبي مصعب الزهري؛ كلهم عن الإمام مالك -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٣٣١/ ١٣٨٩- رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٥-٦/ ١٧٣٥ - رواية أبي مصعب الزهري، و٣٣٧/ ٣١٠ - رواية ابن القاسم، و٣٥١/ ٧٨٩ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٢٠٩/ ٦١٦- رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به.

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٨/ ٢٤١-٢٤٢): «هذا حديث صحيح؛ نَقَلَهُ العُدولُ. وهو يبيّن كتاب الله في الزيادة في معناه؛ لأنه -تعالى- إنما ذكر في كتابه في التحريم بالرضاعة: الأمهات والأخوات، فقال -تعالى-: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]، وبيّن رسول الله ﷺ أنَّ كلَّ ما يحرم من النسب فمثله يحرم من الرضاع» ا.هـ.

وقال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وتابع مالكاً عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري؛ كل من:

١- هشام بن عروة: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٦٨/ ١٤٤٤/ ٢)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٧/ ٣٣٨/ ٤٣٧٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٥/ ٤٣٧٢) عن أبي معمر -إسماعيل بن إبراهيم- الهُذَلي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥١) من طريق داود ابن رُشَيد؛ كلاهما عن علي بن هاشم بن البريد، عن هشام به.

وتابع علياً:

أ- أبو أسامة -حماد بن أسامة-: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٦٨/ ١٤٤٤/ ٢): =

=ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، وأبو عوانـة في «صحيحه» (٣/ ١٠٥/ ٤٣٧١): ثنا عبدالله بن محمد بن شاكر؛ كلاهما عن أبي أسامة به.

ب- وهيب بن خالد: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٦/ ٤٣٧٣): ثنا محمد بن حيويه، عن أبي سلمة -موسى بن إسماعيل- التبوذكي، عن وهيب به.

ت- عبدالله بن داود الخريبي: أخرجه القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي في «الأمالي - رواية أبي عمر بن مهدي»- ومن طريقه محمد بن عبدالباقي الأنصاري في «أحاديث الشيوخ الثقات» (٢/ ٩٧٠/ ٣٩٥)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣/ ٤١٥)-: ثنا محمد بن يحيى الأزدي، عن عبدالله به.

٢- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٦٨): ثنا إسحاق بن منصور الكوسج، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٦/ ٤٣٧٤): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدَّبري؛ كلاهما عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/ ٤٧٦/ ١٣٩٥٢)-، عن ابن جريج به.

وتابع عمرة بنت عبدالرحمن: عروة بن الزبير بن العوام، عن خالته عائشة به.

أخرجه أبو داود (٢/ ٢٢١/ ٢٠٥٥)، والترمذي (٣/ ٤٥٣/ ١١٤٧)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٨-٩٩)، و«الكبرى» (٥/ ١٩٢/ ٥٤١٣)، والشافعي في «المسند» (٢/ ٣٩/ ٥٩ - ترتيبه)، و«الأم» (٥/ ٢٤ و١٤٩)، وأحمد (٦/ ٤٤ و٥١)، والدارمي في «مسنده» (٨/ ٤٩٢/ ٢٣٩٤ -«فتح المنان»)، وابن المنذر في «الإقناع» (١/ ٣٠٧/ ١٠٦)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٥/ ٤٤٠٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٦-٣٧/ ٤٢٢٣ -«إحسان»)، وابن شاذان في «المشيخة الصغرى» (٦٤/ ٢٢)، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (٦٦/ ٧٦)، وأبو الحسين البغوي في «معالم التنزيل» (٢/ ١٨٩)، و«شرح السنة» (٩/ ٧٣/ ٢٢٧٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٧٥ و٧/ ١٥٨-١٥٩)، و«معرفة السنن والآثار» (٥/ ٢٨٣/ ٤١٤٩ و٦/ ٧٩/ ٤٧٠٠)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٤٢٠/ ٤٩٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ١٢٢) من طرق عن مالك -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٣٤٣-٣٤٤/ ١٤٠٥/ ١٥ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ١٣/ ١٧٥٢ - رواية أبي مصعب الزهري، و٣٥٩/ ٨٠٢ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٢٠٩/ ٦١٧ - رواية محمد بن الحسن الشيباني)-: عن عبدالله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن[أ] عروة به. =

....

(أ) في رواية يحيى الليثي: (وعن) عروة؛ بزيادة واو! =

بكر، عن عَمْرَةَ، عن عائشة؛ أنها أخبرتها: أن رسول اللَّه ﷺ كان عندها، وإنها سمعت صوت رجلٍ[1] يستأذن في بيت حفصة، قالت عائشة: فقلت: يا رسول اللَّه! هذا رجل يستأذن في بيتك، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أُرَاهُ فُلانٌ**» -لعمٍّ حفصة-، فقالت عائشة: يا رسول اللَّه! لو كان فلان حيًّا -لعمِّها من الرضاعة- دخل عليَّ؟ قال: «**نَعَمْ؛ إِنَّ الرَّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الوِلادَةُ**».

٢٥٨- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ جرير، عن الأعمش، عن سعد

= قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال البغوي: «هذا حديث صحيح».

وقال شيخنا -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٦/ ٢٨٣): «إسناده صحيح على شرطهما».

وتابع سليمان بن يسار: هشام بن عروة، عن أبيه به.

أخرجه الإمام أحمد (٤٠/ ٢٨٩/ ٢٤٢٤٣): ثنا يحيى بن سعيد القطان: ثنا هشام به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرطهما.

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٩/ ١٤٠): «لم أقف على اسم هذا الرجل».

٢٥٨- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧١): ثنا إسحاق بن راهويه -وهذا في «المسند» له- بسنده سواء.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧١)، وأبو الحسين -أحمد بن محمد بن حمزة- =

....

= قال ابن عبدالبر في الاستذكار (١٨/ ٢٨٠-٢٨١): «هكذا قال يحيى في هذا الحديث: عن سليمان بن يسار وعن عروة، جعلهما روايتين للحديث عن عائشة؛ فوهم في ذلك.

وإنما الحديث محفوظ في «الموطأ» وغيره لسليمان بن يسار، عن عروة، عن عائشة، وهذا مما يعدمن غلط يحيى عن مالك؛ لأنه لم يتابعه عليه أحد من رواة «الموطأ»» ا. هـ.

وقال في «التمهيد» (١٧/ ١٢١): «هكذا في كتاب يحيى: وعن عروة بن الزبير -بواو العطف-؛ وهو خطأ، والصواب في إسناد هذا الحديث: سليمان بن يسار، عن عروة بن الزبير، وكذلك هو عند القعنبي، وابن بكير، وابن وهب، وابن القاسم، والتنيسي، وأبي مصعب، وجماعتهم في «الموطأ»: عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، وهو معروف لسليمان بن يسار عن عروة، وغير نكير رواية النظير عن النظير؛ فكيف وسليمان دون عروة في السن واللقاء، وإن كانا جميعاً من فقهاء عصرهما» ا.هـ.

=الثقفي في «جزء من فوائده» (٦/٢٧٦ -رواية أبي طاهر السلفي) من طريق مُطَيَّن -محمد بن عبدالله الحضرمي-؛ قالا: ثنا عثمان بن أبي شيبة، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٣١٠/ ٣٨٠): ثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٠/ ٤٣٩٤): ثنا محمد بن إسحاق الصغّاني؛ ثلاثتهم عن جرير بن عبدالحميد الضبي به.

وتابع جريراً كلٌ مِنْ:

١- **سفيان بن سعيد الثوري:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧١)، ويوسف بن يعقوب القاضي -وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٣٩/ ٢٩٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٣)-؛ قالا: ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، وأحمد (٢/ ٣٠٥/ ١٠٣٨)؛ كلاهما عن عبدالرحمن بن مهدي، عن الثوري به.

٢- **أبو معاوية -محمد بن خازم- الضرير:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٧) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧١/ ١٤٤٦)-، وأحمد (٢/ ٥٥/ ٦٢٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧١/ ١٤٤٦)، وأبو يعلى في «المسند» (١/ ٢٣٠/ ٢٦٥ و٣٠٩/ ٣٧٩) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٧٥)-؛ قالا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٩٥/ ٥٤٢٣)، و«المجتبى» (٦/ ٩٩-١٠٠): ثنا هنّاد بن السَّريّ، والبزار في «البحر الزخار» (٢/ ٢٠٤/ ٥٨٧): ثنا محمد بن المثنى، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧١/ ١٤٤٦): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، وابن المنذر في «الأوسط» (ج٣/ ق٢٢٣): ثنا محمد بن إسماعيل، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٠/ ٤٣٩٢): ثنا علي ابن حرب الطائي؛ ثمانيتهم عن أبي معاوية به.

قال البزار: «وهذا الحديث قد روي عن علي من غير وجه، وهذا الإسناد صحيح؛ فاقتصرنا عليه».

٣- **عبدالله بن نمير:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧١)، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (٢/ ٣٣٥/ ١٠٩٩)؛ قالا: ثنا محمد بن عبدالله بن نمير، وأحمد (٢/ ٢٤١/ ٩١٤)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٠ و١٠/ ١٥٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٩-١١٠/ ٤٣٩١): ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري؛ أربعتهم عن عبدالله بن نمير به.

٤- **محمد بن عبيد الطَّنَافِسِيُّ:** أخرجه أحمد (٢/ ٤٥٩-٤٦٠/ ١٣٥٨)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٠ و١٠/ ١٥٣)، ومحمد بن يحيى[1] الذهلي في «جزئه» -ومن طريقه =

(1) تحرف اسمه في مطبوع «المعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر (٢٨٤/ ١١٨٨ - ط المؤسسة) إلى (بجير) -بموحدة وجيم آخره راء-! وهو وهم طائش، وخطأ فاحش؛ فليصحح.

ابن عبيدة -وهو أبو حمزة-، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن أبي طالب -رضي اللَّه عنه-؛ قال: قلت: يا رسول اللَّه! ما لك تَنَوَّقُ[1] في قريش وتدعنا؟ فقال: «**هَلْ عِنْدَكَ شَيءٌ؟**»، فقال: بنت حمزة، فقال النبي ﷺ: «**إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ**».

٢٥٩- حدثنا إسحاق: أنبأ يحيى بن آدم: ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق،

= ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٢٣٨-٢٣٩/ ٢٧١)-، وأبو مسلم -إبراهيم بن عبدالله بن مسلم- الكَجِّي في «سننه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٣)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٠/ ٤٣٩٣): ثنا أبو داود -سليمان بن سيف- الحراني؛ خمستهم عن محمد بن عبيد به.

(١) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٢٣): «هو بتاء مثناة فوق مفتوحة، ثم نون مفتوحة، ثم واو مفتوحة مشددة، ثم قاف؛ أي: تختار وتبالغ في الاختيار.

قال القاضي: وضبطه بعضهم بتائين مثناتين، الثانية مضمومة -تتوق-؛ أي: تميل».

٢٥٩- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بشاهده)** - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «نصب الراية» (٣/ ٢٦٧) بسنده سواء.

وأخرجه أحمد (٢/ ١٦٠-١٦١/ ٧٧٠)، والنسائي في «خصائص علي» (٢٠٤-٢٠٥/ ١٩٤) -ومن طريقه ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (ج١١/ ٧٠٩/ ٢٥٠)-: ثنا محمد ابن عبدالله بن المبارك، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٤٠١/ ٥٢٦ و٤٢١/ ٥٥٤): ثنا عبدالرحمن بن صالح الأزدي؛ ثلاثتهم عن يحيى بن آدم به.

وتابع يحيى بن آدم:

١- **عبيدالله**[أ] **بن موسى العبسي**: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٦٧/ ١٢١٣٩ و١٠٥/ ١٢٢٤٩) -وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ٢٧٥/ ٣٥٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٥٢٠/ ٧٠٤٦ -«إحسان»)، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٧/ ٥٠٥)-، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ٣٣)، والبزار في «البحر الزخار» (٢/ ٣١٦/ ٧٤٤): ثنا محمد بن معمر، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/ ٩٠-٩١/ ٣٠٧٩) من طريق أسد بن موسى، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده»؛ كما في «فتح الباري» (٧/ ٥٠٥): ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، والحاكم (٣/ ١٢٠) من طريق سعيد بن مسعود، والبيهقي في «الآداب» (٤٢٢/ ٩٢١) من طريق شعيب بن أيوب؛ سبعتهم عن عبيدالله بن موسى به. =

....

(أ) تصحف في «المستدرك» إلى: (عبدالله) -مكبراً-! والصواب: (عبيدالله) -مصغراً-؛ فليصحح.

= **٢- القاسم بن يزيد الجرمي:** أخرجه النسائي في «خصائص علي» (٨٧-٨٨/ ٧١): ثنا أحمد بن حرب بن محمد الطائي، عن القاسم به.

٣ و٤- أسود بن عامر -شاذان-، وحجاج بن محمد المصيصي الأعور: أخرجه أحمد (٢/ ٢١٣/ ٨٥٧ و٢٤٩/ ٩٣١).

٥- إسماعيل بن جعفر: أخرجه أبو داود (٢/ ٢٨٤-٢٨٥/ ٢٢٨٠)، وابن قانع -ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ١٤٠) -عن عبّاد بن موسى، عن إسماعيل بن جعفر به.

وتابع إسرائيل عليه: زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق به.

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١/ ٣٢٥-٣٢٦/ ٤٠٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/ ٩٠/ ٣٠٧٨) عن أبي كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٦) من طريق أسد بن موسى، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٨/ ٩٠/ ٣٠٧٨) من طريق يوسف بن عدي؛ ثلاثتهم عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (٣/ ١٧٨/ ١١٨٢) متعقباً: «قلت: أبو إسحاق؛ هو السبيعي، وكان اختلط».

وقال في «إرواء الغليل» (٧/ ٢٤٧): «وأبو إسحاق؛ هو: عمرو بن عبدالله السبيعي، وهو ثقة من رجال الشيخين؛ لكنه مدلس، وكان اختلط، وسمع منه زكريا بأخرة؛ كما قال الحافظ في «التقريب». ومثله عندي إسرائيل -وهو حفيده-؛ فإنه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، توفي سنة (١٦٠هـ)، ومع ذلك؛ فالبخاري قد احتج بروايته عن أبي إسحاق، والله أعلم.

لكن الحديث في نفسه صحيح لشواهده ...».

قلت: وهو كما قال، وقد أخرج البخاري في «صحيحه» (٧/ ٤٩٩/ ٤٢٥١) هذا الحديث بعينه عن شيخه عبيدالله بن موسى به؛ لكن جعله من مسند البراء بن عازب، وسيأتي عند المصنف مسنداً بعد أحاديث، وهناك تخريجه إن شاء الله.

قال الحافظ: «والذي يظهر لي أن الحديث كان عند إسرائيل، وكذا عند عبيدالله بن موسى عنه بالإسنادين جميعاً».

ولم يتطرق -رحمه الله- للعلة المذكورة، ولولا هيبة الصحيح؛ لكان اختلاط أبي إسحاق السبيعي وتدليسه مؤثرين في صحة الحديث، والله أعلم.

بقي أن أقول: إن الحديث جزء من حديث طويل ضمن قصة معروفة في هجرة علي -رضي الله عنه- من مكة، فبعض من ذكرنا من المخرجين ذكر ما عند المصنف، وبعضهم لم=

عن هانئ بن هانئ وهبيرة بن يريم، عن علي؛ قال: لَمَّا خرجنا من مكة؛ اتبعتني ابنة حمزة تناديني: يا عمِّ! يا عمِّ! فتناولتها بيدها؛ فدفعتها إلى فاطمة، فقلت: دونَكِ بنتُ عمِّك، فلمَّا قدمنا المدينة؛ قلت: يا رسول اللَّه! ألا تتزوَّجها؟ فقال: «**إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ**».

٢٦٠- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا سفيان، عن علي بن زيد بن

=يذكره، لكن لما كان الجميع مشترك في أصل القصة؛ أدرجناهم ضمن التخريج، ولو لم يذكروا اللفظ المذكور عند المصنف، فتنبه لذلك، وكن من المنصفين.

٢٦٠- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله).

أخرجه أحمد (٢/ ٣٣٣-٣٣٤/ ١٠٩٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٩٣/ ٥٤١٥): ثنا محمد بن عبدالله بن المبارك البغدادي المخرمي، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٣١٠/ ٣٨١): ثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، والبزار في «البحر الزخار» (٢/ ١٥٨/ ٥٢٥): ثنا يوسف بن موسى القطان؛ أربعتهم عن وكيع بن الجراح به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧/ ٤٧٥/ ١٣٩٤٦) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٣٨/ ٢٩١٨)-، والبزار في «البحر الزخار» (٢/ ١٥٨/ ٥٢٤) من طريق أبي أحمد الزبيري، وأحمد بن حازم بن أبي غرزة الغفاري في «مسنده» -ومن طريقه الواحدي في «الوسيط» (٢/ ٣٢)-: ثنا قبيصة بن عقبة؛ ثلاثتهم عن سفيان الثوري به.

وتابع الثوريَّ عليه:

١- إسماعيل ابن عُليَّة: أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» -وعنه الترمذي (٣/ ٤٥٢/ ١١٤٦)-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٢٧٢/ ٩٤٨)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٨٩ و٣/ ١٠).

٢- سفيان بن عيينة: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٣٨/ ٢٩١٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٢/ ٦٧٤/ ١٨١٠)-، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٠)، والشافعي في «الأم» (٥/ ٢٤)، و«المسند» (٢/ ٤٠/ ٦١ - ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٨٠/ ٤٧٠٢)، والبغوي في «شرح السُّنة» (٩/ ٧٤/ ٢٢٨١)-.

٣- عبيدالله بن عمر العمري: أخرجه أبو جعفر بن البَخْتَري الرزّاز في «الجزء الرابع من=

=حديثه» (١٧/٢٦٠) من طريق أبي همام -محمد بن الزبرقان- الأهوازي، عن عبيدالله به.

قال الترمذي: «حديث علي حسن صحيح، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، لا نعلم بينهم في ذلك اختلافاً».

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٦/ ٢٨٥) -موضحاً-: «قلت: لعله يعني: صحة المتن، لا السند، وإلا؛ فابن جدعان ضعيف».

قلت: وهو كما قال، وقد شغّب على توضيح شيخنا هذا: الدكتور البصيري المعلق على «م»؛ فقال في (ح١/ ص ٢١٠): «وهذا الكلام الذي قاله الشيخ ناصر -رحمه الله- ينطبق عليه؛ حيث صحح الحديث في «صحيح الترمذي»».

قلت: هذا من الأدلة الكثيرة على تسرع الدكتور، فإنه لا يخفى على صغار طلاب العلم أن حكم شيخنا -رحمه الله- على «سنن الترمذي» وهو المطبوع باسم «صحيح سنن الترمذي» ليس على إسناد الترمذي بعينه، وإنما على المتن فقط، وهذا قد فصّله شيخنا -رحمه الله- في مقدمة مشروعه؛ لكن ماذا نفعل مع الذين همهم التعريض بعلم شيخنا وفضله. وإني أجزم يقيناً أن هذا الدكتور لم يقرأ كتب شيخنا، ولا عرف منهجيته العلمية القوية فيها، فما يضير شيخنا بعد هذا أن عرض به -أو شغب عليه- ممن هو دون ذلك؛ بل لم يجلس مجلساً من مجالس شيخنا العلمية حتى يعرف الألباني، وما هو علمه؟ وما هو منهجه؟!

بقي أن أقول: لقد خالف الرواة المتقدم ذكرهم: سعيد بن أبي عروبة؛ فرواه عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن عبدالله بن عباس: أن علياً ...

فجعله من مسند ابن عباس، وليس من مسند علي.

أخرجه أحمد (٤/ ٢٩٣-٢٩٤/ ٢٤٩١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٩٣/ ٥٤١٦): ثنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، والخطيب في «موضع أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٤١٨) من طريق عباس بن محمد الدوري؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن بكر السهمي، عن ابن أبي عروبة به.

وتابع السهميَّ: يزيد بن زريع.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٩١/ ١٠٦٩٧): ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن عباس بن الوليد النرسي، عن يزيد به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٦/ ٢٨٤): «وعلي بن زيد: هو ابن جدعان؛ ضعيف، وسعيد: هو ابن أبي عروبة، وهو ثقة؛ لكنه كثير التدليس، واختلط؛ كما=

جُدْعان، عن سعيد بن المسيب، عن علي بن أبي طالب -رضي اللَّه عنه-؛ قال: قلت: يا رسول اللَّه! ألا أدلُّك على أجمل فتاة من قريش؟ قال: «وَمَنْ هِيَ؟»، قلت: بنت حمزة، قال: «**أَوَ مَا عَلِمْتَ أَنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ؟ وَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ؟**».

٢٦١- حدثنا بحر بن نصر؛ قال: وثنا عبد اللَّه بن وهب؛ قال: أخبرني

=قال الحافظ في «التقريب»».

قلت: وسماع يزيد بن زُرَيْع من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٣)، و«الشذا الفياح» (٢/ ٧٥٥)؛ فأمنا اختلاطه، وبقي تدليسه، فلا شك أن هذا مما يؤثر في رواية سعيد، ويرجح رواية الجماعة عليه، وقد سئل الإمام الدارقطني عن هذا الاختلاف؛ فقال في «العلل» (٣/ ٢٢٠-٢٢١/ ٣٧٢): «حدث به الثوري، وابن علية، وعبدالوارث، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب عن علي.

وخالفهم سعيد بن أبي عروبة؛ فرواه عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس: أن علياً قال ...

والصحيح قول الثوري ومن تابعه».

وخالف يزيد بن زريع وعبدالله بن بكر السهمي: محمد بن جعفر -غندر-؛ فرواه عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل، عن علي بن زيد به؛ فأدخل (الرجل المبهم) بين سعيد بن أبي عروبة وعلي بن زيد بن جدعان.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٩٣/ ٥٤١٧).

قال النسائي: «لم يسمعه سعيد من علي بن زيد»!

قلت: أثبت العرش ثم انقش؛ فإن غندراً سمع من ابن أبي عروبة بعد اختلاطه؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٤)، و«الكواكب النيرات» (ص ٢٠٣).

فالمحفوظ رواية من أسقطه.

وهذا التحقيق كله مما فات الدكتور المعلق على «م»، فلم يذكره بتاتًا، ولا أشار إليه أدنى إشارة! فالله المستعان.

٢٦١- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو عوانة الإسفراييني في «صحيحه» (٣/ ١١٣/ ٤٤٠٣ و١١٤/ ٤٤٠٥): ثنا بحر بن نصر الخولاني به. =

يونس، عن ابن شهاب: أن عروة حدثه، عن زينب بنت أم سلمة: أن أمَّ حبيبة - زوجَ النبي ﷺ - قالت: يا رسول اللَّه ! انْكِح[1] بنت أبي سفيان -لأختها[2]-؟ قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَوَ تُحِبِّينَ ذَلِكَ[3]؟!**»، قالت: نعم؛ لست لك بِمُخْلِية[4]، وأحبُّ مَنْ شاركني في خَيْرٍ[5] أُختِي، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**فَإِنَّ ذَلِكَ لا يَحِلُّ لِي**»، قالت أُمُّ حبيبةَ: يا سول اللَّه! واللَّه؛ لقد تحدثنا أنك ناكحٌ دُرَّةَ[6] بنتَ أبي سلمة! قال: «**بنتُ أُمِّ سلمةَ؟!**»، قالت: نعم، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُن رَبِيبَتِي[7] فِي حِجْرِي؛ مَا حَلَّتْ لِي؛ إِنَّهَا لابْنَةُ أَخِي**

= وأخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٤-٩٥)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٥-١٨٦/ ٥٣٩٢): ثنا وهب بن بيان، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٢/ ٤١١١ -«إحسان») من طريق حرملة بن يحيى التجيبي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٨٤-١٨٥/ ٤١٢) من طريق أحمد بن صالح المصري؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له- به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه الشيخان كما سيأتي.

(١) أي: تزوّج.

(٢) في رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عند مسلم والنسائي والمصنف -كما سيأتي- في هذا الحديث: «انكح أختي عزّه بنت أبي سفيان».

(٣) هو استفهام، تعجب من كونها تطلب أن يتزوج رسول الله ﷺ غيرها؛ مع ما طبع عليه النساء من الغيرة.

(٤) بضم الميم، وسكون المعجمة، وكسر اللام: اسم فاعل من أخلى يخلي؛ أي: لست بمنفردة بك، ولا خالية من ضرّة.

وقال بعضهم: هو بوزن فاعل الاخلاء، متعدياً ولازماً، من أخليت؛ بمعنى: خلوت من الضَّرّة؛ أي: ليست بمتفرغة ولا خالية من ضرّة.

(٥) في رواية هشام بن عروة: «وأحبُّ من شركني فيك أختي»؛ فعرف أن المراد بالخير: ذاته ﷺ.

قاله الحافظ في «الفتح» (٩/ ١٤٣).

(٦) بضم الدّال، وتشديد الراء.

(٧) الربيبة: هي بنت الزوجة.

مِنَ الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُويبةُ[1]، فَلا تَعْرِضْنَ[2] عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ، وَلا أَخَوَاتِكُنَّ».

٢٦٢- قال ابن وهب: وأخبرني ابن لهيعة، عن الأعرج، عن أبي سلمة ابن عبدالرحمن؛ بنحو هذا.

٢٦٣- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن الزهري: أخبرني عروة بن الزبير، عن زينب بنت أبي سلمة: أن أمَّ حبيبة -زوجَ النبي ﷺ- قالت لرسول اللَّه ﷺ: انكح أختي بنت أبي سفيان، فقال لها رسول اللَّه ﷺ: «أَوَ تُحِبِّينَ ذَلِكَ؟!»، قالت: ما أنا بِمُخْلِيَة، وأحبُّ مَنْ شركني في خير أُختي، قال: «فَإِنَّ ذَلِكَ لا يَحِلُّ»، قالت: فواللَّه؛ إنا لنتحدث أَنَّك تريد أن تنكح دُرَّةَ بنتَ أبي سلمة، قال: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟!»، قالت: قلت: نعم، قال: «فَوَاللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي؛ مَا حَلَّتِ لِي؛ إِنَّهَا لابْنَةُ أَخِي مِنَ

---

(١) بمثلثة وموحدة، مصغرة.

(٢) بفتح أوله، وسكون العين المهملة، وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة، ثم نون.

٢٦٢- **إسناده حسن** - أخرجه ابن وهب في «الموطأ» بسنده سواء.

قلت: هو معطوف على الإسناد السابق، فهو موصول إذاً.

ورواية ابن وهب -وهو من العبادلة- عن ابن لهيعة قبل اختلاطه واحتراق كتبه، فهو من صحيح حديثه.

وقوله: «عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بنحو هذا»: إن كان عن زينب بنت أم سلمة؛ فهو موصول، وإن كان غير هذا؛ فهو ضعيف؛ لإرساله.

٢٦٣- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٢-١١٣/ ٤٤٠٢): ثنا محمد بن يحيى الذهلي به.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٨٥/ ٤١٤): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدَّبري، عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/ ٤٧٧-٤٧٨/ ١٣٩٥٥)- به.

قلت: وسند المصنف صحيح على شرط البخاري، وانظر ما بعده.

الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْنِي وَأَبَاهَا ثُوَيْبَةُ، فَلا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَ(لا)[١] أَخَوَاتِكُنَّ».

قال عروة: وكانت ثويبة مولاةً لأبي لهب، أعتقها؛ فأرضعت رسول الله ﷺ، فلمَّا مات؛ رأى أبا لهب بعضُ أهله في النوم، فسأله: ما وجدت؟ فقال: ما وجدت بعدكم راحة؛ غير أنِّي سقيت في هذه منِّي -في الثغرة التي بين الإبهام وبين التي تليها- بعتقي ثويبة[٢].

---

(١) سقطت من «م» !

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٤٥-١٤٦): «وفي الحديث دلالة على أن الكافر قد ينفعه العمل الصالح في الآخرة؛ لكنه مخالف لظاهر القرآن، قال الله -تعالى-: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾ [الفرقان: ٢٣]، وأجيب:

أولاً: بأن الخبر مرسل، أرسله عروة ولم يذكر من حدثه به، وعلى تقدير أن يكون موصولاً؛ فالذي في الخبر رؤيا منام، فلا حجة فيه، ولعل الذي رآها لم يكن إذ ذاك أسلم بعد؛ فلا يحتج به.

وثانياً: على تقدير القبول؛ فيحتمل أن يكون ما يتعلق بالنبي ﷺ مخصوصاً من ذلك؛ بدليل قصة أبي طالب: أنه خفف عنه؛ فنقل من الغمرات إلى الضحضاح.

قال البيهقي: «ما ورد من بطلان الخير للكفار؛ فمنعاه: أنهم لا يكون لهم التخلص من النار، ولا دخول الجنة؛ ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبوه من الجرائم -سوى الكفر- بما عملوه من الخيرات».

وأما عياض؛ فقال: «انعقد الإجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم، ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب، وإن كان بعضهم أشدَّ عذاباً من بعض».

قلت: وهذا لا يَرُدُّ الاحتمال الذي ذكره البيهقي؛ فإن جميع ما ورد من ذلك فيما يتعلق بذنب الكُفْر، وأما ذنبُ غيرِ الكُفْر؛ فما المانع من تخفيفه؟

وقال القرطبي: «هذا التخفيف خاص بهذا وبمن ورد النص فيه».

وقال ابن المُنَيِّر في «الحاشية»: هنا قضيتان:

إحداهما: محال؛ وهي اعتبار طاعة الكافر مع كفره؛ لأن شرط الطاعة أن تقع بقصد صحيح، وهذا مفقود من الكافر.

الثانية: إثابة الكافر على بعض الأعمال تفضلاً من الله -تعالى-، وهذا لا يحيله العقل؛=

قال أبو عبدالله: قال أبو عبيد في أثر هذا الحديث: «وفي غير هذا الحديث: كانت ثويبة قد أرضعت حمزة -أيضًا-، فكان رسول الله ﷺ وحمزة وأبو سلمة إخوة؛ بإرضاع ثويبة إيَّاهم».

٢٦٤- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد: ثنا ابن

=فإذا تقرر ذلك؛ لم يكن عتق أبي لهب لثوبية قربة معتبرة، ويجوز أن يتفضل الله عليه بما شاء؛ كما تفضل على أبي طالب، والمتَّبَعُ في ذلك التوقيفُ؛ نفياً وإثباتاً».

قلت: وتتمة هذا: أن يقع التفضل المذكور إكراماً لمن وقع من الكافر البر له، ونحو ذلك، والله أعلم».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «مختصر صحيح البخاري» (٣/ ٣٥٦): «قلت: وهذه رؤيا منامية، لا يعتمد عليها، ولا سيما ورائيها مجهول لم يسمَّ، وعروة لم يدركه».

٢٦٤- **إسناده حسن (وهو صحيح)** - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٣): ثنا محمد بن يحيى الذهلي به.

وأخرجه أحمد (٤٥/ ٤٠١-٤٠٢/ ٢٧٤١٢)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٣): ثنا عبد ابن حميد، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣/ ٤٩/ ٧١٢٨): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٨٥/ ٤١٣) من طريق عبيدالله بن سعد بن إبراهيم بن سعد الزهري؛ أربعتهم عن يعقوب بن إبراهيم به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في ابن أخي ابن شهاب الزهري، واسمه: محمد بن عبدالله بن مسلم، وفي «التقريب» : «صدوق له أوهام».

وقد توبع؛ تابعه:

١- عُقَيْل بن خالد: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ١٥٨-١٥٩/ ٥١٠٧): ثنا عبدالله بن يوسف التنيسي، و(٩/ ٥١٦/ ٥٣٧٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٢-١٦٣) عن يحيى بن عبدالله بن بكير، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٣) من طريق شعيب بن الليث بن سعد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٣-١١٤/ ٤٤٠٤) من طريق مروان بن محمد الطاطري؛ أربعتهم عن الليث بن سعد، عن عقيل به.

قال البيهقي: «رواه البخاري ... ورواه مسلم عن محمد بن رمح عن الليث».

قلت: رضي الله عنك! فإن مسلماً إنما رواه عن شيخه عبدالملك بن شعيب بن الليث بن سعد، عن أبيه، عن جده به، وليس عن محمد بن رمح بن المهاجر، عن الليث.

وقد رواه مسلم عن شيخه محمد بن رمح عن الليث بن سعد؛ لكن قال: عن يزيد بن =

أخي ابن شهاب، عن عمِّه؛ قال: أخبرني عروة بن الزبير: أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته: أن أمَّ حبيبة -زوجَ النبي ﷺ- أخبرتها؛ أنها قالت لرسول اللَّه ﷺ: يا رسول اللَّه! انكح أختي بنت أبي سفيان، فزعمت أن رسول اللَّه ﷺ قال لها: «**أَوَ تُحِبِّينَ ذَلِكَ؟!**»، قالت: نعم؛ لست لك بمُخْلِية، وأحبُّ مَنْ شَرَكَنِي في خير أُختي، قالت: فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ ذَلِكَ لا يَحِلُّ**»، قالت: يا رسول اللَّه! فواللَّه؛ إنَّا لنتحدث أنَّك لتريد أن تنكح دُرَّةَ بنتَ أبي سلمة، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**ابْنَةُ أُمِّ سَلَمَةَ؟!**»، قالت: نعم، قال سول اللَّه ﷺ: «**فَأَيْمُ اللَّهِ! لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي؛ مَا حَلَّت لِي؛ إِنَّهَا لابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ، فَلا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ، وَلا أَخَوَاتِكُنَّ**».

٢٦٥- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا يحيى بن بكير: حدثني الليث، عن يزيد

=أبي حبيب، عن ابن شهاب الزهري به.

وسيأتي مسنداً عند المصنف عقب هذا مباشرة؛ فليصحح.

٢- شعيب بن أبي حمزة: أخرجه أحمد (٤٤/ ١٠١/ ٢٦٤٩٦)، والبخاري في «صحيحه» (٩/ ١٤٠/ ٥١٠١)، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» -ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٩/ ١٤٤-١٤٥)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٤)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٦ - ١٨٧/ ٥٣٩٤): ثنا عمران بن بكار البراد الحمصي، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ٢٠٧- ٢٠٨/ ٣١١٤): ثنا أبو زرعة -عبدالرحمن بن عمرو- الدمشقي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٤/ ٤٤٠٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٤٠-٤١/ ٢٤٣٩) عن محمد بن إسحاق الصغاني، والبيهقي في «البعث والنشور» (٦٣/ ١٦) من طريق عثمان ابن سعيد الدارمي؛ سبعتهم عن أبي اليمان -الحكم بن نافع- البهراني الحمصي، عن شعيب به.

وانظر ما بعده.

٢٦٥- إسناده صحيح.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٣/ ١٤٤٩/ ١٦)، وابن ماجه (١/ ٦٢٣- ٦٢٤/ ١٩٣٩)؛ قالا: ثنا محمد بن رمح بن المهاجر، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٤/ ٤٤٠٧): ثنا أحمد بن شعيب النسائي: ثنا عيسى بن حماد -زُغْبة-؛ كلاهما عن الليث بن سعد به.

ابن أبي حبيب: أن محمد بن مسلم كتب يذكر: أن عروة حدثه: أن زينب بنت أبي سلمة حدثته: أنَّ أمَّ حبيبة -زوج النبي ﷺ- حدثتها؛ أنها قالت لرسول الله ﷺ: انكح أختي عَزَّةَ... نحو حديث معمر، ويعقوب.

٢٦٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ أبو معاوية: ثنا هشام بن عروة،

٢٦٦- إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (٤٤/ ٩٩/ ٢٦٤٩٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢/ ٤٣٣/ ٧٠٠١): ثنا زهير بن حرب؛ كلاهما عن أبي معاوية -محمد بن خازم- الضرير به؛ لكن قالا: عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة، عن أم حبيبة به، فزادا (أم سلمة) بين زينب وأم حبيبة.

قال الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٨/ ٢١٢)، و«أطراف المسند» (٩/ ٤٤٠): «هذا مما أخطأ فيه هشام بن عروة بالعراق، وحديث ابن إسحاق والليث بن سعد -وسيأتي تخرجهما- عنه وهو بالمدينة؛ وهو الأصح، والموافق لحديث الزهري».

قلت: وهو كما قال، وحديث الزهري المشار إليه تقدم تخريجه في الأحاديث السابقة.

وتابع أبا معاوية الضرير:

١- سفيان بن عيينة: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ١٥٨/ ٥١٠٦)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٩/ ١٤٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٣) من طريق بشر بن موسى؛ كلاهما عن الحميدي -وهذا في «مسنده» (١/ ١٤٧/ ٣٠٧)-: ثنا ابن عيينة به.

٢- أبو أسامة -حماد بن أسامة-: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٢/ ١٤٤٩/ ١٥): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٢/ ٤٤٠١): ثنا هارون بن داود؛ كلاهما عن أبي أسامة به.

٣- ليث بن سعد: أخرجه أحمد (٤٤/ ١٠٠/ ٢٦٤٩٤): ثنا يونس بن محمد المؤدب، عن ليث به.

٤- زهير بن معاوية: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٣): ثنا عمرو بن محمد الناقد، عن أسود به عامر -شاذان-، عن زهير به.

وخالف أسود: أبو جعفر -عبدالله بن محمد- النفيلي؛ فرواه عن زهير بن معاوية به؛ لكن زاد (أم سلمة) بين زينب وأم حبيبة، كما هو الحال في رواية أبي معاوية السابقة[1]. =

(أ) وهذا الاختلاف من هشام بن عروة بن الزبير؛ كما نصص عليه الحافظ ابن حجر.

عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة؛ قالت: جاءت أمُّ حبيبة بنتُ أبي سفيان إلى رسول الله ﷺ، فقالت: هل لك في أختي؟ قال: «**وَمَا أَصْنَعُ بِهَا؟**»، قالت: تتزوجها، قال: «**وَتُحِبِّينَ ذَلِكَ؟!**»، قالت: نعم؛ لست بِمُخْلِية لك، وأحبُّ مَنْ

= أخرجه أبو داود (٢/ ٢٢١-٢٢٢/ ٢٠٥٦)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٢١/ ٦٨٠).

٥- **عبدالله بن نمير:** أخرجه أحمد (٤٤/ ٢٤٥/ ٢٦٦٣٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٨-٢٨٩) -وعنه ابن ماجه (١/ ٦٢٤)-.

وزاد فيه: (عن أم سلمة) بين زينب وأم حبيبة.

٦- **أنس بن عياض:** أخرجه الشافعي في «الأم» (٥/ ١٤٢)، و«المسند» (٢/ ٤٠/ ٦٠- ترتيبه) -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنة» (٩/ ٧٥-٧٦/ ٢٢٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٧٥)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١١-١١٢/ ٤٣٩٩): ثنا يونس بن عبدالأعلى؛ كلاهما عن أنس به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

٧- **حماد بن سلمة:** أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢١/ ٤١١٠ -«إحسان») من طريق داود بن شبيب، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٨٥-١٨٦/ ٤١٥) من طريق ابن عائشة، و(٢٣/ ١٨٦/ ٤١٦) من طريق حجاج بن منهال؛ ثلاثتهم عن حماد بن سلمة به.

٨ و٩- **عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج ومعمر بن راشد:** أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٢/ ٤٤٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٨٦-١٨٧/ ٤١٨)؛ قالا: ثنا إسحاق بن إبراهيم الدَّبري، عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/ ٤٧٥/ ١٣٩٤٧)-، عن ابن جريج ومعمر به.

١٠- **يحيى بن زكريا بن أبي زائدة:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٣): ثنا سويد ابن سعيد، عن يحيى به.

١١- **محمد بن إسحاق بن يسار:** أخرجه أحمد (٤٤/ ١٠٠/ ٢٦٤٩٥): ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن ابن إسحاق به.

١٢- **عَبْدَة بن سليمان الكَلابي:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٦)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٧/ ٥٣٩٥): ثنا هناد بن السَّريّ، عن عبدة به.

١٣- **أبو أويس:** أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٨٦/ ٤١٧): ثنا علي بن المبارك الصنعاني، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن أبي أويس به.

شَرَكني في خير أُختي، قال: «**فَإِنَّهَا لا تَحِلُّ لِي**»، قالت: فإنِّي أُخْبرت أنك تخطب دُرَّةَ بنتَ أبي سلمة، «**بنتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟!**»، فقال: «**إِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي؛ لَمْ تَحِلَّ لِي؛ لَقَدْ أَرْضَعَتْنِي وَأَبَاهَا ثُوَيْبَةُ -مَولاةٌ لِبَنِي هَاشِمٍ-، فَلا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ، وَلا أَخَوَاتِكُنَّ**».

٢٦٧- حدثنا بحر بن نصر الخولاني: ثنا ابن وهب: وأخبرني الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عراك بن مالك: أن زينب حدثته: أنَّ أُمَّ حبيبة قالت لرسول اللَّه ﷺ: إنا قد تحدثنا أنَّك ناكحٌ دُرَّةَ بنتَ أبي سلمة، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**لَوْ أَنِّي لَمْ أَنْكِحْ أُمَّ سَلَمَةَ؛ مَا حَلَّتْ لِي؛ إِنَّ أَبَاهَا أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ**».

٢٦٨- حدثنا بحر: ثنا ابن وهب: أخبرني مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن أم حبيبة بهذا.

٢٦٩- حدثني الحسين بن عيسى البسطامي: ثنا عبيد اللَّه بن موسى، عن

٢٦٧- إسناده صحيح.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ١٧٦/ ٥١٢٣)، والحسن بن سفيان في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٣٢٦/ ٧٦٢٩)-، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٥)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٨٦/ ٥٣٩٣)؛ قالوا: ثنا قتيبة بن سعيد، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٨٩): ثنا سعيد بن سليمان الواسطي، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٣٢٦/ ٧٦٢٩)-: ثنا أبو النضر -هاشم بن القاسم-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ١٨٧/ ٤١٩) من طريق عبداللہ ابن صالح المصري؛ أربعتهم عن الليث بن سعد به.

٢٦٨- إسناده صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات من رجال مسلم.

٢٦٩- **صحيح** - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧/ ٤٩٩/ ٤٢٥١) -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنة» (١٤/ ١٣٨-١٤٠/ ٣٩٣٧)-، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ٣٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٩٠) -ومن طريقه الإسماعيلي في «مستخرجه»؛ كما في «فتح الباري» (٧/ ٥٠٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١١٣٨-=

إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء: أن عليًا -رضي الله عنه- قال لرسول الله ﷺ: ألا تخطب[١] بنتَ حمزة؟ فقال: «**إِنَّ حَمْزَةَ أَخِي فِي الرَّضَاعَةِ**»[٢].

٢٧٠- حدثنا بحر بن نصر: ثنا ابن وهب: أخبرني مخرمة، عن أبيه؛ قال: سمعت عبد الله بن مسلم يقول: سمعت محمد بن مسلم يقول: سمعت حميد ابن عبدالرحمن بن عوف يقول: سمعت أم سلمة -زوج النبي ﷺ- تقول: قيل لرسول الله ﷺ: أين أنت يا رسول الله! عن بنتِ حمزة -أو قيل: ألا تخطب بنتَ حمزة-؟ فقال: «**إِنَّ حَمْزَةَ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ**»[٣].

٢٧١- حدثنا عباس بن الوليد النرسيُّ: ثنا يزيد بن زريع: ثنا سعيد،

=٢٨٥٣/١١٣٩)-، والنسائي في «خصائص علي» (٢٠٣-٢٠٤/ ١٩٣): ثنا أحمد بن سليمان الرهاوي، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٢٢٩-٢٣٠/ ٤٨٧٣ -«إحسان») من طريق محمد بن عثمان العجلي، والحاكم في «الإكليل»؛ كما في «الفتح» (٧/ ٥٠٥) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٥)، و«السنن الصغرى» (٣/ ١٩٥/ ٢٩٠٩) -من طريق سعيد بن مسعود؛ ستتهم عن عبيدالله بن موسى به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح».

(١) في المخطوط: «ألا أتزوج»، ثم ضرب عليها، وكتب فوقها: «تخطب»، وفي المطبوع: «تزوج».

(٢) في المطبوع: «إنها بنت أخي من الرضاعة».

٢٧٠- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١١/ ٤٣٩٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٣) من طريق أبي العباس -محمد بن يعقوب- الأصم؛ كلاهما عن بحر بن نصر الخولاني به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٢/ ١٤٤٨): ثنا هارون بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٨٨-٨٩): ثنا خالد بن خداش؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له- به.

(٣) هذا الحديث بتمامه ساقط من المخطوط، وهو موجود في المطبوع.

٢٧١- **إسناده صحيح** - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٤٠/ ١٢٨٨٢): ثنا يوسف بن يعقوب القاضي: ثنا محمد بن المنهال الضرير، عن يزيد بن زريع به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون، وسماع يزيد بن زريع من =

عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: أن النبيَّ ﷺ أُريدَ على بنت حمزة، فقال: «**إِنَّهَا ابْنَةُ**[1] **أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ**».

٢٧٢- حدثني أبو الأزهر -أحمد بن الأزهر-: ثنا عبد الصمد بن

=سعيد بن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «الثقات» لابن حبان (٦/ ٣٦٠)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٣)، و«الشذا الفياح» (٢/ ٧٥٥)، و«الكواكب النيرات» (ص ١٩٥ و١٩٦).

وتابع يزيد بن زريع:

١- **عليّ بن مُسْهِر القرشي الكوفي:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٧) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٢-١٠٧٣/ ١٤٤٧/ ١٣)-.

٢- **عبدالله بن بكر بن حبيب السَّهمي:** أخرجه أحمد (٤/ ٢٩٣/ ٢٤٩٠ و٥/ ٢٤٠-٢٤١/ ٣١٤٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٠-١١١/ ٤٣٩٦): ثنا عباس بن محمد الدوري، ومحمد بن إسحاق الصغّاني، وأبو أمية؛ أربعتهم عن السهمي به.

٣- **خالد بن الحارث:** أخرجه ابن ماجه (١/ ٦٢٣/ ١٩٣٨): ثنا حميد بن مسعدة، وأبو بكر بن خلاد؛ كلاهما عن خالد به.

٤- **محمد بن سواء:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠٠) و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩٥/ ٥٤٢٤): ثنا عبدالله بن الصّباح، عنه به.

٥- **محمد بن عبدالله الأنصاري:** أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٠-١١١/ ٤٣٩٦).

٦- **محمد بن إبراهيم بن أبي عدي:** أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١١/ ٤١٤/ ٥٢٦٣): ثنا محمد بن المثنى، عن ابن أبي عدي به.

٧- **محمد بن جعفر -غندر-:** أخرجه أحمد (٤/ ٢٩٣/ ٢٤٩٠ و٥/ ٢٤٠-٢٤١/ ٣١٤٤).

وتابع سعيداً: همام بن يحيى، وشعبة بن الحجاج؛ فانظر الحديث الآتي.

(١) في «م»: «بنت».

٢٧٢- **إسناده صحيح** - أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٢٥٣/ ٢٦٤٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ١٧٤-١٧٥/ ٢٨٥١) من طريق محمد ابن غالب -تمتام-؛ كلاهما عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧١/ ١٤٤٧/ ١٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٤٠/ ١٢٨٢١) عن محمد بن=

عبدالوارث، عن همام: ثنا قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ أُريدَ على بنتِ حمزةَ، فقال: «**إِنَّهَا لا تَحِلُّ لِي؛ إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَإِنَّ الرَّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الوِلادَةِ**».

٢٧٣- حدثني أبو الأزهر: ثنا يحيى بن صالح ....

=عبدالله الحضرمي -مُطَيَّن-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٢) من طريق أحمد بن إبراهيم بن عنبر؛ ثلاثتهم عن هُدْبة بن خالد بن الأسود القيسي -هدّاب-، وأحمد (٤/ ٣٨٥/ ٢٦٣٣): ثنا بهز بن أسد، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٨٩)، وأحمد (٤/ ٣٨٥/ ٢٦٣٣ و٥/ ١٦٦-١٦٧/ ٣٠٤٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١١/ ٤٣٩٧) عن محمد بن إسماعيل الصائغ؛ ثلاثتهم قال: ثنا عفان بن مسلم الصفّار؛ أربعتهم عن همام بن يحيى به.

وتابع هماماً: شعبة بن الحجاج، عن قتادة به.

أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (٩/ ١٤٠/ ٥١٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٤٠/ ١٢٨٢٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٠/ ٤٣٩٥)-، وأحمد (٣/ ٤٢٠/ ١٩٥٢ و٥/ ٢٩٠-٢٩١/ ٣٢٣٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧١/ ١٤٤٧/ ١٣): ثنا زهير بن حرب، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠٠)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩٤-١٩٥/ ٥٤٢٢)، والبزار في «البحر الزخار» (١١/ ٤١٤-٤١٥/ ٥٢٦٤)؛ قالا: ثنا إبراهيم بن محمد التيمي القاصّ، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٣٥/ ٦٩٣): ثنا عبدالله بن هاشم ابن حيان الطوسي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٠/ ٤٣٩٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٣٥/ ٦٩٣)؛ قالا: ثنا عبدالرحمن بن بشر بن الحكم -أبو محمد النيسابوري-؛ ستتهم عن يحيى بن سعيد القطان، عن شعبة به.

وتابع القطان: بشر بن عمر بن الحكم الزهراني، عن شعبة به.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٢/ ١٤٤٧/ ١٣): ثنا محمد بن يحيى القطعي، والبزار في «البحر الزخار» (١١/ ٤١٥/ ٥٢٦٥): ثنا زيد بن أخزم الطائي والسكن بن سعيد، والجوزقي؛ كما في «تغليق التعليق» (٤/ ٣٩٩) من طريق أحمد بن سعيد الدارمي؛ أربعتهم عن بشر.

قال البزار: «وهذا الحديث قد روي عن ابن عباس من غير هذا الوجه، وهذا الإسناد أثبت إسناد يروى عن ابن عباس».

٢٧٣- **إسناده ضعيف وهو صحيح بما قبله** - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٦٧/ ٧٧٠٢): ثنا أبو زيد الحوطي، عن أبي اليمان -الحكم بن نافع- البهراني =

الوُحَاظي[1]: ثنا عفير بن معدان، عن سليم[2] بن عامر، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ؛ قال: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

٢٧٤- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن

=الحمصي، عن عفير به.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ فإن عفيراً -هذا- متروك الحديث، فلا يحتج به ولا كرامة.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦١): «وفيه عفير بن معدان؛ وهو ضعيف» ا.هـ.

(١) بضم الواو، وتخفيف المهملة، ثم معجمة؛ صدوق.

(٢) في «م»: «سليمان»؛ وهو تحريف جليّ، لم يتنبه له المعلق على «م»، مع أنه نسب الحديث للطبراني، وهذا يعني: أنه اطلع على سنده، وفيه: (سليم) على الجادة.

٢٧٤- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٦٩/ ١٤٤٥/ ٣): ثنا يحيى ابن يحيى التميمي به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ١٥٠/ ٥١٠٣): ثنا عبدالله بن يوسف التنيسي، وأحمد (٤٢/ ٢٧٧/ ٢٥٤٤٣): قرأت على عبدالرحمن بن مهدي، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠٣)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٠٣/ ٥٤٤٨) من طريق معن بن عيسى القزّاز، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (٦٥/ ٧٤): ثنا مصعب بن عبدالله الزبيري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٨/ ٤٣٨٢)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤١١-٤١٢/ ٤٢٩٥) من طريق عبدالله بن وهب، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٨/ ٤٣٨٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ٣٣٤/ ١٠٥٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ١٢٦) عن عبدالله بن مسلمة القعْنبي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٨/ ٤٣٨٢) من طريق مطرف بن عبدالله؛ سبعتهم عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٣٣٢/ ١٣٩١ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٦-٧/ ١٧٣٧ - رواية أبي مصعب الزهري، و٩١/ ٣٩ - رواية ابن القاسم، و٣٥٢/ ٧٩١ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني)- به.

وتابع مالكاً:

١- **عُقيل بن خالد بن عَقيل الأيْلي:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠/ ٥٥٠/ ٦١٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٢) عن يحيى بن عبدالله بن بكير، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٧-١٠٨/ ٤٣٨١) من طريق حجاج بن محمد المصيصي الأعور، وابن =

عروة، عن عائشة؛ أنها أخبرته: أن أفلح -أخا أبي القُعَيْسِ[١]- جاء يستأذن عليها -وهو عمُّها من الرَّضاعة- بعد أن نزل[٢] الحجاب، قالت: فأبيت أن آذن له، فلمَّا جاء رسول الله ﷺ أخبرتُه بالذي صنعتُ؛ فأمرني أن آذن له عليَّ.

=عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٢٣٩) من طريق عبدالله بن صالح؛ ثلاثتهم عن الليث بن سعد، عن عُقيل به.

٢- شعيب بن أبي حمزة: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/ ٥٣١-٥٣٢/ ٤٧٩٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٢) من طريق علي بن محمد بن عيسى؛ كلاهما عن أبي اليمان -الحكم بن نافع- به.

٣- محمد بن الوليد الزُّبيدي: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٣/ ١١٦/ ٥٧٩٩ - «إحسان») من طريق كثير بن عبيد، عن محمد بن حرب، عن الزبيدي به.

٤- سفيان بن عيينة: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٨) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٦٩/ ١٤٤٥/ ٤)، وابن ماجه (١/ ٦٢٧/ ١٩٤٨)-، والشافعي في «المسند» (٢/ ٤٧/ ٧٥- ترتيبه)، و«الأم» (٧/ ٢٦٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٧٩/ ٤٧٠١)-، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -ومن طريقه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٨/ ٢٤٦/ ٢٧٦٨٥)-، والحميدي في «مسنده» (١/ ١١٣/ ٢٢٩) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٢٤٠)-، وأحمد (٤٠/ ١٠٣/ ٢٤٠٨٥ و١٢١-١٢٢/ ٢٤١٠٢)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٢٧٣/ ٩٥١)، وابن أبي داود في «مسند عائشة» (٥٥-٥٦/ ١٧): ثنا هارون بن إسحاق، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٣٤-٣٥/ ٦٩٢)، وابن حزم في «المحلى» (١٠/ ٥) من طريق محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠٣-١٠٤)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٠٢/ ٥٤٤٤)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤١١/ ٤٢٩٤) عن عبدالجبار ابن العلاء بن عبدالجبار العطار، وابن الأعرابي -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ١١٥٥-١١٥٦/ ١٥٠٦)-: ثنا الحسن بن محمد بن الصبّاح الزعفراني؛ عشرتهم عن ابن عيينة به.

قال ابن عساكر: «صحيح».

(١) بقاف، وعين وسين مهملتين، مصغر.

(٢) في «م»: «أنزل».

٢٧٥- حدثنا إسحاق: أنبأ عبدالرزَّاق: أنبأ معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ قالت: جاء أفلح -أخو أبي القُعيس- فاستأذن عليها، فقال: إنِّي عمُّها؛ فأبت أن تأذن له، فلمَّا دخل عليها النبي ﷺ؛ ذكرت ذلك له، فقال: «**أَفَلا أَذِنْتِ لِعَمِّكِ؟**»، فقالت: يا رسول اللَّه! إنَّما أرضعتني المرأةُ، ولم يرضعني الرجل! قال: «**فَائْذَنِي لَهُ؛ فَإِنَّهُ عَمُّكِ، تَرِبَتْ يَمِينُكِ!**»، وكان أبو القُعَيْس زوجَ المرأة التي أرضعت عائشة.

٢٧٦- قال: وحدثني هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ نحو هذا.

٢٧٥- إسناده صحيح.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٦٩/ ١٤٥٥/ ٦): ثنا عبد بن حميد، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٧/ ٤٣٨٠)-، وابن المنذر في «التفسير» (٢/ ٦٢٥/ ١٥٣٤): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري؛ قالوا: ثنا عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/ ٤٧٢/ ١٣٩٣٧)- به.

وتابع عبدالرزاق: عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي، عن معمر به.

أخرجه أحمد (٤٠/ ٥٩/ ٢٤٠٥٤).

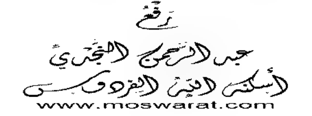
٢٧٦- إسناده صحيح.

أخرجه الذهلي في «الزهريات» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٧)-: ثنا عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/ ٤٧٢/ ١٣٩٣٨)- به.

قلت: إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات، ورواية معمر عن هشام وإن كان فيها مقال؛ إلا أنه توبع عليه، فدلنا ذلك على أنه قد حفظه عنه، وأنه لم يهم، ولم يخلط في روايته. والله أعلم.

وتابع معمراً:

١- الإمام مالك بن أنس: أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٩/ ٣٣٨/ ٥٢٣٩): ثنا عبدالله بن يوسف التنيسي، وابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٤٢٠/ ٤١٠٩ -«إحسان»)، والبغوي في «شرح السُّنة» (٩/ ٧٣-٧٤/ ٢٢٨٠) من طريق أبي مصعب -أحمد بن أبي بكر- الزهري، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (٦١-٦٢/ ٦٨): ثنا مصعب بن عبدالله الزبيري؛ أربعتهم عن الإمام مالك -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ٣٣٢/ ١٣٩٠ - رواية يحيى ابن يحيى الليثي، و٢/ ٦/ ١٧٣٦- رواية أبي مصعب الزهري، و٤٨٠/ ٤٦٩ - رواية ابن=



=القاسم، و١/٣٥١ /٧٩٠- رواية سويد بن سعيد الحدثاني)- به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

٢- سفيان بن سعيد الثوري: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧/ ٤٧٣/ ١٣٩٤١)، وأبو داود (٢/ ٢٢٢/ ٢٠٥٧)، ويوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٢/ ١٥٦)-؛ قالا: ثنا محمد بن كثير العبدي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٧/ ٤٣٧٩) من طريق عبدالملك الذماري، ثلاثتهم عن الثوري به.

٣- سفيان بن عيينة الهلالي: أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٢٧٣/ ٩٥١)، والحميدي في «مسنده» (١/ ١١٣/ ٢٣٠) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٢٤٠)-، وأحمد (٤٠/ ١٢١-١٢٢/ ٢٤١٠٢)، وابن أبي شيبة في «المسند» -وعنه ابن ماجه في «سننه»؛ كما في «تحفة الأشراف» (١٢/ ١٥١)[أ]-، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠٣-١٠٤)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٠٢/ ٥٤٤٤)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤١١/ ٤٢٩٤): ثنا ابن صاعد؛ قالا: ثنا عبدالجبار بن العلاء العطار، وعبدالله بن سليمان بن الأشعث -ابن أبي داود- في «مسند عائشة» (٥٥-٥٦/ ١٧): ثنا هارون بن إسحاق، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٣٤-٣٥/ ٦٩٢)، وابن حزم في «المحلى» (١٠/ ٥) عن محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ؛ سبعتهم عن ابن عيينة به.

٤- يحيى بن سعيد القطان: أخرجه أحمد (٤٢/ ٣٩٨-٣٩٩/ ٢٥٦٢٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٦/ ٤٣٧٧): ثنا قربزان، وأبو الفضل -عبيدالله بن عبدالرحمن- الزهري في «حديثه» (١/ ٩٤/ ١٧): ثنا جعفر الفريابي، عن عمرو بن علي الفلاس؛ ثلاثتهم عن يحيى القطان به.

٥- عبدالله بن نمير: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٠/ ١٤٤٥/ ٧)، وابن ماجه (١/ ٦٢٧/ ١٩٤٩)-، والترمذي (٣/ ٤٥٣-٤٥٤/ ١١٤٨): ثنا الحسن بن علي الحُلْواني الخلال، ومسلم في «صحيحه» -أيضاً- (٢/ ١٠٧٠/ ١٤٤٥/ ٧): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني؛ ثلاثتهم عن ابن نمير به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٦- أبو معاوية -محمد بن خازم- الضرير: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ١٩٧/ ٧٠١)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٠): ثنا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري؛ كلاهما عن أبي معاوية به. =

....

(أ) وهو ساقط من المطبوع!

٢٧٧- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا يعقوب بن إبراهيم: ثنا ابن أخي ابن

= **٧- جعفر بن عون:** أخرجه الدارمي في «مسنده» (٨/ ٤٩١/ ٢٣٩٢ -«فتح المنان»)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٦/ ٤٣٧٥)، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ١٧٤/ ٢٨٥٠)-؛ قالا: ثنا محمد بن عبدالوهاب ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٦/ ٤٣٧٥): ثنا محمد بن إسحاق الصغّاني؛ ثلاثتهم عن ابن عون به.

٨- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ١٩٦/ ٧٠٠).

٩- حماد بن زيد: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٠)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٧/ ٤٧٥/ ٤٥٠١)؛ قالا: ثنا أبو الربيع -سليمان بن داود- الزهراني، عن حماد به.

١٠- حماد بن سلمة: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٣/ ٤٢١٩ و٣٤/ ٤٢٢٠ - «إحسان»): ثنا أبو خليفة -الفضل بن الحباب- الجمحي، عن داود بن شبيب، عن حماد به.

١١- أنس بن عياض: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٦/ ٤٣٧٦): ثنا يونس بن عبدالأعلى، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/ ٩٣/ ١٦) من طريق إسحاق بن موسى، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٢٣٩-٢٤٠) من طريق أحمد بن عمرو؛ ثلاثتهم عن أنس به.

١٢- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧/ ٤٧٣/ ١٣٩٤٠) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٦-١٠٧/ ٤٣٧٨)-.

١٣- علي مُسْهِر: أخرجه أبو الفضل الزهري في «حديثه» (١/ ٩٢/ ١٥): ثنا جعفر الفريابي: نا مِنْجاب بن الحارث، عن علي بن مسهر به.

تنبيه: قوله في أول الحديث: «قال»؛ يعني: معمر بن راشد، وهو معطوف على السند السابق، فهو على هذا موصول غير معلق.

٢٧٧- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله وما بعده).

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٣/ ٣٥٤/ ٢٦٣٣٤): ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في ابن أخي ابن شهاب -واسمه: محمد بن =

شهاب، عن عمِّه؛ قال: أخبرني عروة بن الزبير: أن عائشة أخبرته: أنها جاءها أفلحُ -أخو أبي القعيس-، وأبو القعيس أرضعَ عائشة -زوجَ النبي ﷺ-، فجاءها -زعمت- أخوه يستأذن عليها، فأبت أن تأذن له، حتى ذكرت ذلك لرسول اللّه ﷺ، فقالت: يا رسول اللّه! إن أفلح -أخا أبي القُعيس- جاء يستأذن عليَّ؛ فلم آذن له، فقال رسول اللّه ﷺ: «**وَمَا مَنَعَكِ أَنْ تَأْذَنِي لِعَمِّكِ؟**»، فقلت: يا رسول اللّه! إن أبا قعيس ليس هو أرضعني، إنما أرضعتي امرأتُه، فقال رسول اللّه ﷺ: «**ائذَنِي لَهُ حِينَ يَأْتِيكِ؛ فَإِنَّهُ عَمُّكِ**».

٢٧٨- حدثنا بحر بن نصر: ثنا عبد اللّه بن وهب: أخبرني مخرمة بن بكير، عن أبيه؛ قال: سمعت عبد اللّه بن عروة يحدث عن عروة بن الزبير، قال: استأذن أخو أبي القعيس على عائشة -وهو عمُّها من الرَّضاعة-؛ فلم يؤذن له، حتى جاء رسول اللّه ﷺ، فذكرت ذلك له، فقال رسول اللّه ﷺ: «**تَرِبَتْ يَمِينُكِ! فَإِنَّهُ عَمُّكِ، فَائذَنِي لَهُ؛ فَإِنَّ الرَّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الوِلادَةُ**».

٢٧٩- قال بكير[1]: وسمعت سليمان بن يسار يحدِّث: أنَّ رجلاً دخل

=عبدالله بن مسلم بن شهاب الزهري-، وفي «التقريب»: «صدوق له أوهام».

وهو صحيح -دون ريب- بما قبله، وانظر ما سيأتي.

٢٧٨- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٨/ ٤٣٨٣): ثنا بحر بن نصر الخولاني به.

والحديث في «الموطأ» لعبدالله بن وهب به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وإن كان ظاهره الإرسال؛ إلا أن عروة إنما سمعه من عائشة كما سبق، وهو يروي قصة حدثت مع خالته عائشة، وهذا سائغ عند أهل العلم.

٢٧٩- **إسناده ضعيف** - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لإرساله، والمعروف أن الرجل الذي دخل على عائشة هو عمها من الرضاعة وليس أخاها.

(١) هو معطوف على الإسناد السابق، فهو من هذه الحيثية متصل غير معلق.

على عائشة -وهو أخو عائشة من الرضاعة-، فقامت لتتوارى منه، فقال لها رسول الله ﷺ: «**إِنَّمَا هُوَ أَخُوكِ، وَإِنَّ الرَّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الوِلادَةُ**».

٢٨٠- قال بكير[١]: وسمعت سعيد بن المسيب واستُفتِيَ عن الرَّضاعة؛ أَتُحَرِّم ما يحرم من النسب؟ قال: نعم.

قال بكير: وقال ذلك عبد الرحمن بن القاسم.

٢٨١- حدثنا بحر بن نصر: ثنا ابن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث، عن جعفر بن ربيعة، عن مكحول، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ... مثله.

٢٨٢- قال[٢]: وأخبرني ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن عائشة... مثله.

٢٨٣- قال ابن وهب: وأخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن عروة، عن

٢٨٠- **مقطوع صحيح الإسناد.**

(١) هو معطوف على الإسناد السابق، فهو من هذه الحيثية متصل غير معلق.

٢٨١- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٨/ ٤٣٨٤): ثنا بحر بن نصر به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وقد تقدم أن الزهري رواه عن عروة به، وهو مقصود المؤلف: (مثله)، وسيأتي من حديث أبي الزناد وعراك بن مالك وهشام بن عروة.

٢٨٢- **إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله).**

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٩٥٣): ثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في ابن أبي الزناد، وهو صحيح بما قبله وما بعده.

(٢) يعني: عبدالله بن وهب، وهذا الإسناد والذي بعده معطوف على ما قبله، فهو موصول.

٢٨٣- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٨/ ٤٣٨٥)، والبيهقي=

عائشة، عن النبي ﷺ بذلك.

٢٨٤- حدثنا بحر: ثنا ابن وهب: أخبرني ابن لهيعة والليث بن سعد،

=في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٢) من طريق أبي العباس -محمد بن يعقوب- الأصم؛ قالا: ثنا بحر ابن نصر الخولاني به.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٠٦٩/ ١٤٤٥/ ٥) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ٥)-: ثنا حرملة بن يحيى التجيبي، عن عبدالله بن وهب -وهذا في «موطئه»- به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ١٦٠/ ٥١١١): ثنا عبدان -عبدالله بن عثمان-، عن عبدالله بن المبارك، عن يونس بن يزيد الأيليّ به.

٢٨٤- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٨/ ٤٣٨٦ و١١٥/ ٤٤٠٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٢) من طريق أبي العباس الأصم؛ قالا: ثنا بحر بن نصر به.

وأخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٨/ ٤٣٨٦ و١١٥/ ٤٤٠٩): ثنا يونس بن عبدالأعلى: نا عبدالله بن وهب -وهذا في «موطئه»- به.

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (١/ ٣٣٤-٣٣٥/ ١٠٥١)-، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٠/ ١٤٤٥/ ٩)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٩٩)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩٤/ ٥٤٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٢) من طريق أحمد بن سلمة؛ قالوا: ثنا قتيبة بن سعيد البغلاني، ومسلم -أيضاً- (٢/ ١٠٧٠/ ١٤٤٥/ ٩): ثنا محمد بن رمح بن المهاجر، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٨/ ٤٣٨٦ و١٥/ ٤٤٠٩) من طريق يونس بن محمد المؤدب؛ ثلاثتهم عن الليث بن سعد -وحده- به.

وتابع يزيد بن أبي حبيب: الحكم بن عتيبة، عن عراك بن سماك به.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٢٥٣/ ٢٦٤٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٢) من طريق جعفر بن محمد القلانسي؛ قالا: آدم بن أبي إياس العسقلاني، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٢٠٧/ ١٣٩)، و«مسند علي بن الجعد» (١/ ٣١٣/ ١٦١) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٢٤١-٢٤٢)-: ثنا علي بن الجعد، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٠-١٠٧١/ ١٤٤٥/ ١٠) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ٥)-: ثنا عبيدالله بن معاذ بن معاذ العنبري، عن أبيه، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٩/ ٤٣٨٧=

عن يزيد بن أبي حبيب، عن عراك بن مالك، عن عروة بن الزبير: أن عائشة أخبرته: أن عمَّها من الرَّضاعة يسمى أفلح استأذن عليها؛ فحجبته، فأخبرت رسول الله ﷺ، فقال لها: «**لا تَحْتَجِبي مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ**».

٢٨٥- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عبد الرزاق: أنبأ ابن جريج، عن

=و٤٣٨٨) من طريق أبي داود -سليمان بن داود- الطيالسي، وأبي النضر -هاشم بن القاسم-، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٢/ ١٥٦) من طريق محمد بن جعفر -غندر-؛ ستتهم عن شعبة بن الحجاج، عن الحكم به.

وتابع شعبة عليه:

١- الحجاج بن أرطاة -وهو ضعيف مدلس-: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٩-٢٩٠)[1] -وعنه ابن ماجه (١/ ٦٢٣/ ١٩٣٧)-: ثنا عبدالله بن نمير، عن الحجاج به.

٢- محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى -وهو صدوق سيئ الحفظ جداً-: أخرجه يوسف ابن يعقوب القاضي -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٢/ ١٥٦)-: ثنا محمد بن كثير العبدي، عن سفيان الثوري، عن ابن أبي ليلى به.

٣- جعفر بن ربيعة: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠٤)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٠٣-٢٠٤/ ٥٤٤٩): ثنا الربيع بن سليمان بن داود المرادي، عن إسحاق بن بكر والنضر ابن عبدالجبار -أبي الأسود-؛ كلاهما عن بكر بن مضر، عن جعفر به.

وتابع عراك بن مالك: وهب بن كيسان، عن عروة به.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠٣)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٠٣/ ٥٤٤٧): ثنا عبدالوارث بن عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد، عن أبيه، عن جده، عن أيوب بن أبي تميمة -كيسان- السَّختياني، عن وهب به.

وتابعهم -أيضاً- هشام بن عروة؛ كما تقدم.

٢٨٥- **إسناده صحيح** - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ١٩٨/ ٧٠٢) -وعنه النسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠٣)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٢٠٢/ ٥٤٤٥)- بسنده سواء. =

(١) وقد تحرف اسم الحكم في (مطبوعه) إلى (الحسن)؛ فليصحح.

عطاء: أخبرني عروة بن الزبير: أن عائشة أخبرته، فقالت: استأذن عليَّ عمِّي من الرضاعة -أبو الجعد-؛ فرددته -فقال لي هشام: إنما هو أخو أبي القُعَيْس- فلمَّا جاء النبي ﷺ أخبرته بذلك، قال: «**أَفَلا أَذِنْتِ لَهُ، تَرِبَتْ يَمِينُكِ -أَوْ يَدُكِ-**».

٢٨٦- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: أنبأ ابن جريج؛ قال: قلت له -يعني: لعطاء-: لبن الفحل[٢]؛ أَيحْرُمُ؟ قال: نعم، قلت: أَبَلَغَكَ مِنْ ثَبْتٍ؟ قال: نعم؛ قال اللّه: ﴿وَأَخَوَاتُكُم مِنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]، فهي أختك من أبيك.

قال أبو عبد اللّه: وحرَّم اللّهُ في الآية: الأُمَّ، والأُختَ من الرضاعة، لم يخص رضاعًا دون رضاع، فكان الذي يلزم على ظاهر الكتاب وعمومه: أن يحرم بقليل الرَّضاع كما يحرم بكثيره، وإلى هذا ذهب من حرَّم بقليل الرضاع وكثيره من الصحابة ومن بعدهم.

٢٨٧- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ أبو خيثمة، عن أبي الزبير؛ قال:

= وأخرجه أحمد (٤٢/ ٤٣٦/ ٢٥٦٥١)، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٠/ ١٤٤٥/ ٨): ثنا الحسن بن علي الحلواني الخلال ومحمد بن رافع النيسابوري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٩/ ٤٣٩٠): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدَّبري؛ أربعتهم عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/ ٤٧٣/ ١٣٩٣٩)- به.

وأخرجه أحمد (٤٢/ ٤٣٦/ ٢٥٦٥١): ثنا روح بن عبادة، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٠٩/ ٤٣٨٩) من طريق مخلد بن يزيد، والفاكهي في «فوائده» (٢٠٩/ ٦٠) من طريق عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي روّاد؛ ثلاثتهم عن ابن جريج به.

٢٨٦- **مقطوع صحيح** - أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧/ ٤٧١-٤٧٢/ ١٣٩٣٣) به.

قلت: وهذا مقطوع صحيح الإسناد؛ فإن رجاله كلهم ثقات أثبات معروفون.

(١) لبن الفحل: هو الرجل له امرأة ولدت منه، وجعل لها لبن، فهذا اللبن للزوج؛ لأنه بسبب إلقاحه، وكل من أرضعته بهذا اللبن؛ فهو محرم عليه وعلى آبائه وأولاده؛ لأن اللقاح واحد.

٢٨٧- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٨) من طريق الحسن بن مكرم، عن أبي النضر -هاشم بن القاسم-، عن أبي خيثمة -زهير بن =

أرسلني عطاء إلى عبد اللَّه بن عمر، فسألناه عن المرأة ترضع الصبيَّ في المهد رضعةً واحدةً، فقال: هي عليه حرامٌ، قال: قلت: إن عائشة وابن الزبير يزعمان أنَّها لا تحرمها عليه رضعتان، قال: كتاب اللَّه أصدقُ من قولهما، ثم قرأ آية الرضاع.

٢٨٨- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار؛ قال: سئل ابن عمر عن شيء من الرضاع؟ فقال: لا أعلم إلاَّ أن اللَّه قد حرم الأُخت من الرضاعة، فقال له رجل: فإن ابن الزبير يقول: لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان، فقال ابن عمر: قضاء اللَّهِ خيرٌ مِنْ قضائِك وقضاءِ ابن الزبير.

قال أبو عبد اللَّه: فلولا الخبر عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «**لا تُحَرِّمُ**

=معاوية- الجعفي به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد ذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/ ٢٧٠) من طريق حماد بن سلمة، عن أبي الزبير به.

٢٨٨- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤١٢-٤١٣/ ٤٢٩٧) من طريق خالد بن يوسف، عن حماد بن زيد به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٢٨١/ ٩٨٤) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٨)-، وعبدالرزاق في «المصنف» (٧/ ٤٦٨/ ١٣٩٢٠) -ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤١٩/ ٤٣١٥)-؛ قالا: أنبأ سفيان بن عيينة، والبيهقي (٧/ ٤٥٨) من طريق شعبة، وعبدالرزاق في «المصنف» (٧/ ٤٦٧/ ١٣٩١٩) -ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤١٩/ ٤٣١٤) -عن ابن جريج، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٩٣) من طريق حماد ابن سلمة؛ أربعتهم عن عمرو بن دينار به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وتابع عمراً: عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر به.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧/ ٤٦٦/ ١٣٩١١) -ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤١٨/ ٤٣١٢)- عن ابن جريج، عن عطاء به.

وسنده كسابقه.

المَصَّةُ وَلا المَصَّتَان»؛ لكان العملُ واجبًا بظاهر القرآن وعمومه، على ما ذهب إليه ابن عمر وغيره، فلما ثبت عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**لا تُحَرِّمُ المَصَّةُ وَلا المَصَّتَان**»؛ دلَّ على أنَّ اللَّه أراد بذكر الرضاعة: بعض الرضاعة دون بعض.

٢٨٩- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ المعتمر بن سليمان، عن أيوب، عن

٢٨٩- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٤/ ١٤٥١/ ١٨) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١٣)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٥) من طريق إسماعيل بن قتيبة؛ قالا: ثنا يحيى بن يحيى به.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٥/ ٤٩/ ٢١٥٢) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٤/ ١٤٥١/ ١٨)، -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١٣)-، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٣/ ١٧٦/ ٢٨٥٧)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٨٧/ ٤٧٢١)-، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه أبو عوانة الإسفراييني في «صحيحه» (٣/ ١١٧/ ٤٤١٦)-، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٤/ ١٤٥١/ ١٨) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١٣)-: ثنا عمرو ابن محمد الناقد، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨٨-٤٨٩/ ٤٥٦٥) من طريق بكر بن خلف، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤١٤/ ٤٣٠٠) من طريق عمرو بن علي الفلاس؛ خمستهم عن معتمر بن سليمان به.

وتابع معتمراً التيمي:

١- **إسماعيل ابن علية:** أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٢٧٧-٢٧٨/ ٩٧٠) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٥)-، وأحمد (٤٤/ ٤٤٣/ ٢٦٨٧٣)، والمحاملي -الحسين بن إسماعيل القاضي- في «الأمالي» -وعنه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٤١٤/ ٤٣٠١)-: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢/ ٤٩٨/ ٧٠٧٢): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي؛ أربعتهم عن ابن علية به.

٢- **حماد بن زيد:** أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٧/ ٤٤١٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨٨/ ٤٥٦٤)-، والدارمي في «مسنده» (٨/ ٤٩٣/ ٢٣٩٧- «فتح المنان»)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ١٩/ ٢٦)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٧/ ٤٤١٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨٨/ ٤٥٦٣) عن سليمان بن حرب، وأبو يعلى في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٤٢/ ٤٢٢٩ - «إحسان»)-: ثنا خلف بن هشام البزار، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٧/ ٤٤١٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ١٩/ ٢٦)، وأبو العباس -محمد بن يعقوب-=

=الأصم في «جزء فيه من حديثه» (١٨٨/ ٦٠) من طريق عفان بن مسلم الصفّار، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٧/ ٤٤١٥) من طريق يونس بن محمد المؤدب، والطبراني في «الكبير» (٢٥/ ١٩/ ٢٦) من طريق أبي النعمان- محمد بن الفضل- السدوسي، الملقب بـ (عارم)؛ ستتهم عن حماد بن زيد به.

٣- سعيد[أ] **بن أبي عروبة:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠٠-١٠١)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩٧/ ٥٤٣٠) من طريق محمد بن سواء، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٦-١١٧/ ٤٤١٤) من طريق عبدالله بن بكر بن حبيب السَّهمي، والدارقطني في «السنن» (٣/ ٤١٤/ ٤٣٠٢) من طريق إبراهيم بن صدقة؛ ثلاثتهم عن ابن أبي عروبة به.

قلت: وسماع السهمي من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه.

٤- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي: أخرجه ابن حزم الأندلسي في «المحلى» (١٠/ ١٣-١٤) من طريق جعفر بن محمد الصائغ: نا عفان بن مسلم الصفار: نا وهيب به.

٥- معمر بن راشد: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧/رقم ١٣٩٢٦) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٦/ ٤٤١٣- مكرر)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ١٩-٢٠/ ٢٧)-.

٦- أبو عبيدة -سَرّار[ب] **بن مُجَشِّر**[ت]**- العنزي:** أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٧٥٨/ ١٥٣٣): ثنا حفص بن عمر السياري، عن أبي الحسن -سيف بن عبيدالله- الجَرْمي السراج، عن سرار به.

وتابع أيوب بن أبي تميمة -كيسان- السَّختياني: قتادة بن دعامة السدوسي، عن أبي الخليل -صالح بن أبي مريم- به.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٤/ ١٤٥١/ ١٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٩٨/ ٥٤٣١)؛ قالا: ثنا محمد بن بشار -بندار-، ومسلم -أيضاً- (٢/ ١٠٧٤/ ١٤٥١/ ١٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٥) من طريق حسين بن محمد القباني؛ قالا: ثنا محمد ابن المثنى، ومسلم -أيضاً- (٢/ ١٠٧٤/ ١٤٥١/ ١٩): ثنا أبو غسَّان -مالك بن عبدالواحد- المِسْمَعيّ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٧/ ٤٤١٧): ثنا يزيد بن سنان، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٠٨-٤٠٩/ ٤٢٨٦) من طريق عمرو بن علي الفلاس، ويعقوب بن إسماعيل؛ ستتهم =

(أ) تحرف اسمه في «صحيح أبي عوانة» إلى «سفيان»!.

(ب) بفتح أوله، وتشديد الراء.

(ت) بضم الميم، وفتح الجيم، وتشديد المعجمة، آخره راء.

=عن معاذ بن هشام بن عبدالله الدستوائي، عن أبيه، عن قتادة به.

وتابع هشاماً الدستوائي:

١- سعيد بن أبي عروبة: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٥) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٤/ ١٤٥١/ ٢١) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١٣)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ٢٠/ ٣١)، وابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٨/ ٢٦٣/ ٢٧٧٦٣)-، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٥/ ٤٨/ ٢١٥١) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٤/ ١٤٥١/ ٢١)-؛ قالا: ثنا عَبْدة بن سليمان الكَلابي، وابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٤/ ١٤٥١/ ٢٠)، وابن ماجه (١/ ٦٢٤/ ١٩٤٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ٢٠/ ٣١)-: ثنا محمد بن بشر، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠٠-١٠١)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩٧/ ٥٤٣٠): ثنا عبدالله بن الصبّاح، عن محمد بن سواء، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ٢٠/ ٣٠) من طريق عثمان بن أبي شيبة، وأبو جعفر بن البَخْتري الرزاز في «حديثه» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٨٨/ ٤٤١٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٥)-، وأبو عوانة -أيضاً- (٣/ ١١٨/ ٤٤١٩) من طريق هارون بن داود؛ ثلاثتهم عن أبي أسامة -حماد بن أسامة-، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤١٤/ ٤٣٠٢) من طريق إبراهيم بن صدقة؛ خمستهم عن ابن أبي عروبة به.

٢- همام بن يحيى العوذي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٥/ ١٤٥١/ ٢٣): ثنا أحمد بن سعيد الدارمي، عن حبان بن هلال، وأحمد (٤٤/ ٤٥٤/ ٢٦٨٨٦): ثنا عفان بن مسلم الصفّار وبهز بن أسد، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ٢٠/ ٢٩) من طريق حفص بن عمر الحوضي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٧/ ٤٤١٨) من طريق عمرو بن عاصم الكلابي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٥) من طريق أبي سلمة -موسى بن إسماعيل- التبوذكي؛ ستتهم عن همام به.

٣- حماد بن سلمة: أخرجه ابن أبي عمر -محمد بن إبراهيم- العدني في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٥/ ١٤٥١/ ٢٢) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١٣)-: ثنا بشر بن السَّرِيّ، وأحمد بن حنبل (٤٤/ ٤٥٠/ ٢٦٨٧٩): ثنا أبو كامل -المظفر بن مدرك- الخراساني، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ٢٠/ ٢٨) من طريق أبي الوليد -هشام بن عبدالملك- الطيالسي، وداود بن شبيب، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٠٩) من طريق عفان بن مسلم الصفار، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٨/ ٤٤٢٠) من طريق يزيد بن هارون، و(٣/ ١١٨/ ٤٤٢٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨٧/ ٤٥٦٢) من طريق حجاج بن=

أبي الخليل، عن عبد اللّه بن الحارث، عن أُمِّ الفضل؛ قالت: قال نبيُّ اللّه ﷺ: «**لا تُحَرِّمُ الإمْلاجَةُ، وَلا الإمْلاجَتَانِ**».

٢٩٠- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ الثقفي، عن أيوب، عن ابن أبي

=المنهال الضرير، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٨/ ٤٤٢٠) من طريق أحمد بن إسحاق الحضرمي؛ ثمانيتهم عن حماد به.

٢٩٠- **إسناده صحيح** - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٧٧/ ٥٤٦) بسنده سواء.

وأخرجه أبو القاسم البغويُّ في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٦/ ١٢٣٩)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤١٤/ ٤٣٠٣): ثنا محمد بن منصور الشِّيعيُّ؛ قالا: ثنا عمرو بن علي الفلاس، عن عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه كما سيأتي.

وتابع إسحاق بن راهويه وعمراً الفلاس: سليمان بن داود الهاشمي، عن الثقفي به.

أخرجه إسماعيل بن محمد الصفّار في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الصغرى» (٣/ ١٧٥-١٧٦/ ٢٨٥٦)-، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٠٥/ ٤٢٧٧)؛ قالا: ثنا الحسن بن سلام السوّاق، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٠٥/ ٤٢٧٧) من طريق عباس بن محمد الدوري؛ كلاهما عن سليمان به.

وتابع الثقفي:

١- **إسماعيل ابن عُلَيّة:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٣-١٠٧٤/ ١٤٥٠): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، ومحمد بن عبدالله بن نمير، وأحمد (٤٣/ ١٥/ ٢٥٨١٢) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٥-١١٦/ ٤٤١٠)-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٢٧٧/ ٩٦٩)، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٢/ ٢٢٤/ ٢٠٦٣) -وعنه وعن غيره أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٥-١١٦/ ٤٤١٠)-، وأحمد بن منيع في «مسنده» -وعنه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٦/ ١٢٣٨)-، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠١)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩٧/ ٥٤٢٨) -وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨١/ ٤٥٥٦)-، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٦/ ١٢٣٨)؛ قالا: ثنا زياد بن أيوب -دلويه-، وابن ماجه (١/ ٦٢٤/ ١٩٤١): ثنا محمد بن خالد بن خِداش، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٦/ ١٢٣٨): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي،=

=والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٤-٤٥٥) من طريق أبي جعفر -عبدالله بن محمد- النفيلي؛ عشرتهم عن ابن علية به.

٢- عبدالوارث بن سعيد: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٦/ ٤٤١٢): ثنا محمد ابن عيسى العطار: ثنا عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد. وحدثنا عباس بن محمد الدوري، عن محمد بن عمر؛ كلاهما عن عبدالوارث به.

وقد رواه ابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ٢١٧-٢١٨/ ٣٨٦): ثنا محمد بن عيسى به؛ لكن سقط من سنده (عن عبدالله بن الزبير)!

قلت: ولا شك أن الصواب إثباته، ولا أدري ممن الوهم؛ من ابن الأعرابي، أم من الناسخ -أو الطابع-؟!

٣- معتمر بن سليمان التيمي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ١٠٧٣-١٠٧٤/ ١٤٥٠): ثنا سويد بن سعيد، وأحمد (٤٠/ ٢٧/ ٢٤٠٢٦) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٠٥/ ١٧٤٧)-، والترمذي (٣/ ٤٥٥/ ١١٥٠): ثنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٦/ ١٢٣٩)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤١٤/ ٤٣٠٣): ثنا محمد بن منصور الشِّيعيّ؛ قالا: ثنا عمرو بن علي الفلاس، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٦/ ٤٤١١): ثنا يوسف بن مسلم المصيصي وابن دنوقا؛ قالا: ثنا إبراهيم بن مهدي، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٨٧/ ٤٧٢٠) من طريق سُريج[أ] بن يونس؛ ستتهم عن معتمر بن سليمان به.

٤- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي: أخرجه أحمد (٤١/ ١٨٨/ ٢٤٦٤٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١١٦/ ٤٤١١): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، و(٣/ ١١٦/ ٤٤١٣): ثنا محمد ابن علي بن زهير؛ قالوا: ثنا عفان بن مسلم الصفّار، وأبو يعلى في «مسنده» (٨/ ٢٣٩/ ٤٨١٢)، والحسن بن سفيان في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٤٠-٤١/ ٤٢٢٨)-؛ قالا: ثنا إبراهيم بن الحجاج السامي؛ كلاهما عن وهيب به.

قال الترمذي: «**حديث عائشة حديث حسن صحيح**».

قلت: وخالف الجماعة عن أيوب: حماد بن زيد؛ فرواه عن أيوب به؛ لكن أسقط من إسناده (عائشة)، وجعله من مسند عبدالله بن الزبير.

أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» (١/ ٤٦٤/ ٥١٩ -«منتخب»)، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٧/ ١٢٤١ و١٢٤٢): ثنا إسماعيل بن إسحاق الطالقاني؛ قالا: =

....

(أ) تحرفت في (المطبوع) إلى: (شريح)!

= ثنا سليمان بن حرب، عن حماد به مرفوعاً.

قلت: فإما أن يكون الحديث عن أيوب من الوجهين، أو تكون رواية الجماعة أصح؛ لكثرتهم وثقتهم، واختيار الإمام مسلم هذه الرواية في «صحيحه» دون غيرها، وعندي: أن الوجه الأول أولى؛ فإن حماد بن زيد وإن كان من أثبت الناس في أيوب؛ إلا أن ابن علية وعبدالوارث بن سعيد والثقفي أثبات فيه -أيضًا-، فهم بمجموعهم أقوى في أيوب من حماد بن زيد وحده، فهم من هذه الحيثية مُقَدَّمون على حماد بن زيد، على أن هذا الاختلاف لا يضر، ولا يعود على الحديث بشيء؛ لأن مدار الخلاف بين إثبات صحابيين في سنده، أو صحابي واحد، وهم -رضي الله عنهم- عدول كلهم، فعلى تقدير عدم ذكر عائشة في سنده؛ فغاية ما فيه أنه مرسل صحابي، وهو حجة باتفاق، لا سيما وعائشة -رضي الله عنها- خالة ابن الزبير؛ فيحمل أنه كان يذكرها تارة، وتارة لا يذكرها؛ لأن وجود الضرر من عدم ذكرها منتف، أو أنه سمعه من النبي ﷺ مباشرة، فأدى ما سمع، وإن كان الاحتمال الأول أصح وأقوى، والله أعلم.

وخالف سليمان بن حرب: عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري -ثقة ثبت-؛ فرواه عن حماد بن زيد به؛ لكن وقفه ولم يرفعه.

أخرجه أبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٧/ ١٢٤٠).

قلت: وهذا موقوف صحيح الإسناد، وهو لا يعارض ما سبق؛ فتارة كان ابن الزبير يفتي به، وتارة يرفعه إلى النبي ﷺ، وتارة يرويه عن خالته عائشة عن النبي ﷺ بواسطة، وكل ذلك محتمل وممكن، لا تعارض بينه ولا تضاد.

وخالفهم -أعني: الجماعة عن أيوب، ومنهم حماد بن زيد-: الإمام شعبة بن الحجاج؛ فرواه عن أيوب به؛ لكن بإسقاط عبدالله بن الزبير.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٩٦/ ٥٤٢٧) ثنا أبو سعيد -يحيى بن حكيم المقوِّم[1]- البصري، والروياني في «مسنده» (٢/ ٣٥٩/ ١٣٣٥): ثنا محمد بن بشار -بندار-؛ قالا: ثنا ابن أبي عدي، عن شعبة به.

وأخرجه النسائي (٥/ ١٩٦/ ٥٤٢٧) من طريق محمد بن جعفر -غندر-، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥٦٥-٥٦٦/ ١٢٣٦) من طريق سلم بن سلام، و(١/ ٥٦٦/ ١٢٣٧) من طريق أبي داود -سليمان بن داود- الطيالسي؛ ثلاثتهم عن شعبة به.

قلت: وشعبة في أيوب السختياني ليس كحماد بن زيد وابن علية والثقفي وعبدالوارث ابن سعيد؛ فالمحفوظ روايتهم.

(١) بتشديد الواو وكسرها.

مُلَيْكَةَ، عن عبد اللَّه بن الزبير، عن عائشة؛ قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تُحَرِّمُ المَصَّةُ، وَلا المَصَّتَانِ**».

٢٩١- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي: ثنا أيوب بن سويد: حدثني يونس بن يزيد، عن الزهري: حدثني عروة بن الزبير: أن عبد اللَّه بن الزبير حدثه: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لا تُحَرِّمُ المَصَّةُ مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَلا المَصَّتَانِ**».

٢٩٢- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عمرو بن خالد: ثنا ابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن أخيه -عبد اللَّه بن الزبير-: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لا يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ المَصَّةُ، وَلا المَصَّتَانِ**».

٢٩٣- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عثمان بن عمر: أنبأ يونس

٢٩١- شاذ (وهو صحيح).

قلت: وهذا سند ضعيف؛ أيوب بن سويد الرملي: صدوق يخطئ؛ كما في «التقريب»، وقد أخطأ في هذا الحديث؛ فقد رواه الليث بن سعد وعثمان بن عمر بن فارس عن يونس بن يزيد الأيلي به؛ لكن جعلاه من مسند أم المؤمنين -عائشة- رضي الله عنها، وسيأتي عند المصنف بعد حديث؛ فهو المحفوظ.

٢٩٢- إسناده ضعيف (وهو صحيح).

قلت: إسناده ضعيف؛ للكلام المعروف في ابن لهيعة، وقد رواه يونس بن يزيد عن الزهري به؛ فجعله من مسند عائشة، وهو المعروف عن الزهري.

وانظر ما بعده.

٢٩٣- إسناده صحيح - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٣٠١/ ٨٢٣) بسنده سواء.

وأخرجه أحمد (٤٣/ ٢٠٦/ ٢٦٠٩٩): ثنا عثمان بن عمر به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٧/ ٢٢٠): «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين».

وتابع عثمان بن عمر: الليث بن سعد -كما في الحديث الآتي-. =

الأيلي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: **«لا تُحَرِّمُ المَصَّةُ، وَلا المَصَّتَانِ»**.

٢٩٤- حدثني أبو الأزهر: ثنا عبد اللَّه بن صالح: ثنا الليث: حدثني يونس، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، عن رسول اللَّه ﷺ؛ قال: **«لا تُحَرِّمُ المَصَّةُ مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَلا المَصَّتَانِ»**.

٢٩٥- حدثني أبو الأزهر -أحمد بن الأزهر-: ثنا عبد اللَّه بن نمير: ثنا

= وخالفهما وهب الله بن راشد، فرواه عن يونس به؛ بإسقاط (عن عائشة)، وجعله من مسند ابن الزبير -رضي الله عنهما-.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨٠-٤٨١/ ٤٥٥٥): نا نصر بن مرزوق، عن وهب به.

قلت: لكن وهب الله -هذا- يخطئ؛ كما قال ابن حبان، فلا يقوى على مخالفة الكبراء: الليث بن سعد، وعثمان بن عمر؛ فالمحفوظ روايتهما دون روايته، وهي -دون شك- من أخطائه ومخالفاته.

٢٩٤- إسناده ضعيف (وهو صحيح) - أخرجه الدارمي في «مسنده» (٨/ ٤٩٣/ ٢٣٩٦ -«فتح المنان»): ثنا عبدالله بن صالح به.

قلت: إسناده ضعيف؛ للكلام المعروف في عبدالله بن صالح؛ لكنه توبع: تابعه يحيى بن عبدالله بن بكير- ثقة-، عن الليث به.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨٠/ ٤٥٥٤).

فصح الحديث -ولله الحمد- إلى الليث بن سعد.

وانظر ما بعده.

٢٩٥- إسناده صحيح - أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٥): ثنا عبدالله بن نمير به.

وتابع ابن نمير:

١- سفيان بن سعيد الثوري: أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٢٢٤): ثنا محمد ابن إسماعيل، عن قَبِيصَةَ بن عقبة السُّوائي، وأبو نعيم الأصبهاني -ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ» (١/ ٣٩٢)- من طريق الحسين بن حفص الأصبهاني؛ كلاهما عن الثوري به.

٢- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج: أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير»=

=(٤/ ١٢٢٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥/ ٢٥٢ - قطعة من مجلد ١٣)؛ قالا: ثنا إسحاق بن إبراهيم الدَّبري، عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/ ٤٦٩/ ١٣٩٢٥)- عن ابن جريج به.

٣- يحيى بن سعيد القطان: أخرجه أحمد (٢٦/ ٣٥/ ١٦١١٠)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ١٠١)، و«السنن الكبرى» (٥/ ١٩٨/ ٥٤٣٢) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١٣)-: ثنا شعيب بن يوسف النسائي -ثقة، صاحب حديث-، والبزار في «البحر الزخار» (٦/ ١٣٩/ ٢١٨٠): ثنا عمرو بن علي الفلاس؛ ثلاثتهم عن القطان به.

وخالفهم: أبو عبيد -القاسم بن سلاّم- الهروي؛ فرواه في «كتاب النكاح» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٤)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٨٦-٨٧/ ٤٧١٩)-: ثنا القطان به؛ لكن قال: عن عبدالله بن الزبير، عن عائشة به، فجعله من مسند عائشة.

والمحفوظ رواية الجماعة عن القطان، لا سيما وأن أكثر من عشرة من الرواة رووه مثل رواية القطان.

٤- عَبْدة بن سليمان الكَلابي: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٨٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٨-٣٩/ ٤٢٢٥ -«إحسان»): ثنا عمران بن موسى المجاشع، عن عثمان بن أبي شيبة؛ كلاهما (ابنا أبي شيبة) عن عبدة به.

٥- سفيان بن عيينة: أخرجه الشافعي في «الأم» (٥/ ٢٧)، و«المسند» (٢/ ٤٢/ ٦٤ - ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٨٦/ ٤٧١٧)-، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٢٢٤) من طريق الحميدي؛ كلاهما عن ابن عيينة به.

وخالفهم: إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني الكوفي، فرواه عن ابن عيينة به؛ لكن قال: عن عروة، عن عائشة!

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٤٠/ ٤٢٢٧ -«إحسان»).

قلت: لكن إسماعيل -هذا- صدوق يخطئ قليلاً؛ كما في «التقريب»، وقد خالفه الأثبات في سفيان بن عيينة، فرووه عنه على الجادة بجعله من مسند عبدالله بن الزبير؛ فهو المحفوظ عن ابن عيينة، وإسماعيل قد أخطأ -بلا ريب- في روايته، لا سيما وابن عيينة توبع عليه بجعله من مسند ابن الزبير.

٦- أنس بن عياض الليثي: أخرجه الشافعي في «الأم» (٥/ ٢٧)، و«المسند» (٢/ ٤٣/ ٦٥ -ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٤)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٨٦/ ٤٧١٨)-، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «جزء فيه من حديثه»=

=(١٧٩/ ٣٧) -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنة» (٩/ ٨١/ ٢٢٨٤)، و«معالم التنزيل» (٢/ ١٩٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ٤٥٤)-: ثنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم؛ كلاهما عن أنس بن عياض به.

٧- **عبدالعزيز بن محمد الدراوردي:** أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» -ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨٣/ ٤٥٥٩)-، والروياني في «مسنده» (٢/ ٣٥٩-٣٦٠/ ١٣٣٦): ثنا أبو الربيع -سليمان بن داود- الزهراني العتكي، ومحمد بن إسحاق السَّرَّاج الثقفي -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «تالي التلخيص» (١/ ١٥٢/ ٦٧)-: ثنا قتيبة بن سعيد وعمرو ابن زرارة؛ أربعتهم عن الدراوردي به.

٨- **وكيع بن الجراح:** أخرجه أحمد (٢٦/ ٤٤/ ١٦١٢١).

٩- **حماد بن سلمة:** أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٢٢٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٦/ ٢٥٤- قطعة من المجلد ١٣)؛ قالا: ثنا علي بن عبدالعزيز البغوي، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨٢/ ٤٥٥٧): ثنا محمد بن خزيمة؛ قالا: ثنا حجاج بن منهال الضرير، عن حماد به.

١٠- **عبيدالله[1] بن عمر العمري:** أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥-١٠٦/ ٢٥٣ - قطعة من المجلد ١٣)، و«المعجم الأوسط» (٦/ ٢٢٤/ ٦٢٤٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨٣/ ٤٥٦٠)؛ قالا: ثنا محمد بن علي الصائغ، عن إبراهيم بن محمد الشافعي، عن عبدالله بن رجاء المكي، عن عبيدالله به.

١١- **عباد بن عباد المهلبي:** أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨٣/ ٤٥٥٨): ثنا يحيى بن عثمان، عن يوسف بن عدي، عن عباد به.

وخالف الجماعة: أبو معاوية -محمد بن خازم- الضرير؛ فرواه عن هشام بن عروة به؛ لكن قال: عن عبدالله بن الزبير وعائشة به موقوفاً.

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٥/ ١٩٩/ ٥٤٣٥) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١١)-: ثنا أحمد بن حرب الموصلي، عن أبي معاوية به.

ولا شك أن رواية الجماعة هي الأصح؛ لكثرتهم وثقتهم؛ لا سيما وأن أبا معاوية متكلم فيه، وفي «التقريب» «ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقَدْ يَهِمُ في حديث غيره»، وقد وهم -بلا شك- في هذا الحديث، والمحفوظ رواية الجماعة.

وإن كان لروايته مخرج: بأن يكون الحديث صحَّ من الوجهين، فكانت عائشة وابن الزبير يفتيان بمقتضى الحديث؛ موقوفًا، وأحياناً كانت ترويه مرفوعًا عن النبي ﷺ؛ فهذا محتمل، والله أعلم. =

....

(١) تحرفت في «المعجم الكبير» إلى «عبدالله» مكبراً! وهو خطأ فاحش، فليصحح.

= بقي أن أقول: لقد اختلف أهل العلم؛ هل هذا الحديث من مسند عبدالله بن الزبير، أم من مسند أم المؤمنين -عائشة- رضي الله عن الجميع؟

قال الربيع بن سليمان المرادي: فقلت للشافعي: أسمع ابن الزبير من النبي ﷺ؟ فقال: «نعم، وحفظ عنه، وكان يوم توفي النبي ﷺ ابن تسع سنين».

قال البيهقي في «السنن الكبرى» -متعقبًا-: «هو كما قال الشافعي -رحمه الله-؛ إلا أن ابن الزبير -رضي الله عنه- إنما أخذ هذا الحديث عن عائشة -رضي الله عنها- عن النبي ﷺ».

وقال في «معرفة السنن والآثار»: «سماع عبدالله بن الزبير من النبي ﷺ صحيح- كما قال الشافعي -رحمه الله-؛ إلا أنه إنما روى هذا الحديث عن عائشة عن النبي ﷺ».

وقال البغوي في «شرح السُّنة»: «هكذا روى بعضهم هذا الحديث، ورواه عبدالله بن أبي مليكة[1]، عن عبدالله بن الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ؛ **وهو الصحيح**. أخرجه مسلم ..».

قلت: وهو الذي صححه الإمام البخاري، والترمذي، والدارقطني -كما سيأتي-، وشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «صحيح موارد الظمآن» (١/ ٥٠٤).

وخالفهم الإمام ابن حبان، فقال في «صحيحه» (١٠/ ٤١-٤٢- «إحسان»): «لست أنكر أن يكون ابن الزبير سمع هذا الخبر عن النبي ﷺ؛ فمرة أدى ما سمع، وأخرى روى عنها، وهذا شيء مستفيض في الصحابة، قد يسمع أحدهم الشيء عن النبي ﷺ، ثم يسمعه بَعْدُ عمن هو أَجَلُّ عنده خطراً وأعظمُ لديه قدراً عن النبي ﷺ؛ فمرة يؤدي ما سمع، وتارة يروى عن ذلك الأجلّ، ولا تكون روايته عمن فوقه لذلك الشيء بدالٍّ على بطلان سماع ذلك الشيء، وهذا كخبر ابن عمر في سؤال جبريل في الإيمان والإسلام؛ سمعه من النبي ﷺ، ثم سمعه من أبيه؛ فأدى مرّة ما شاهد، وأخرى عن عمر ما يسمعه منه -لعظم قدره- عنه» ا.هـ.

قلت: وخالف الجميع محمد بن دينار الطاحي؛ فرواه عن هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، عن أبيه، عن أخيه عبدالله بن الزبير بن العوام، عن أبيه به. فجعله من مسند الزبير بن العوام.

أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٤٥٣/ ١٧١ -ترتيب أبي طالب القاضي)، والبزار في «البحر الزخار» (٣/ ١٨٢/ ٩٦٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٩/ ٤٢٢٦ - «إحسان»): ثنا عبدالله بن أحمد بن موسى؛ قالوا: ثنا أحمد بن عَبْدة الضبي، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٩٨-١٩٩/ ٥٤٣٣) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١٣)-: ثنا عبدالله=

....

(١) وقد تقدمت روايته مسندة عند المصنف.

= ابن فضالة بن إبراهيم النسائي، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٢٢٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٢٤/ ٢٤٨)؛ قالا: ثنا علي بن عبدالعزيز البغوي، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١/ ١٠٥-١٠٦/ ٤٦): ثنا محمد بن علي الوراق، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٢٢٤): ثنا محمد بن إسماعيل؛ أربعتهم عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٤٦-٤٧/ ٦٨٨): ثنا سعيد بن أبي الربيع السمان، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١١/ ٤٨٤/ ٤٥٦١) من طريق أبي كامل -فضيل بن حسين- الجحدري، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٢٤/ ٢٤٨) من طريق روح بن عبدالمؤمن المقرئ؛ خمستهم عن محمد بن دينار به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦١): «رواه أبو يعلى والطبراني؛ وفيه محمد بن دينار الطاحي: وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم، وابن حبان، وقد ضعف، وبقية رجاله ثقات!».

قلت: عفا الله عنك! فقد فاتك أن الطاحي المذكور قد خولف في إسناده، فضلاً عن الجرح المفسر الذي قيل فيه، وهو -للأسف- ما أغمض الهيثمي عينيه عنه!

قال الترمذي -عقبه-: «فسألت محمداً -يعني: ابن إسماعيل البخاري- عن هذا الحديث، فقال: الصحيح عن ابن الزبير عن عائشة. وحديث محمد بن دينار أخطأ فيه، وزاد فيه: (عن الزبير)، وإنما هو هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير، عن النبي ﷺ».

وقال في «سننه» (٣/ ٤٥٥-٤٥٦): «وروى محمد بن دينار عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن الزبير عن الزبير عن النبي ﷺ، وزاد فيه محمد بن دينار البصري: (عن الزبير عن النبي ﷺ)؛ وهو غير محفوظ، والصحيح عند أهل الحديث حديث ابن أبي مليكة عن عبدالله بن الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ.

وسألت محمداً عن هذا، فقال: الصحيح عن ابن الزبير عن عائشة، وحديث محمد بن دينار زاد فيه: (عن الزبير)، وإنما هو هشام بن عروة عن أبيه عن (عبدالله بن)[1] الزبير».

وقال الإمام الدارقطني في «العلل» (٤/ ٢٢٥-٢٢٦/ ٥٢٥): «تفرد به: محمد بن دينار الطاحي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير، عن الزبير؛ ووهم فيه، وغيره من أصحاب هشام يرويه عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير، عن النبي ﷺ؛ لا يذكرون فيه: (الزبير).

ورواه ابن أبي مليكة عن عبدالله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛ وهو الصحيح؛ لأنه زاد، وهو المحفوظ عن عائشة». =

(١) سقطت من «مطبوع السنن».

= وهذا ما رجحه العقيلي في «ضعفائه» (٤/ ١٢٢٤).

وقال المزي في «تحفة الأشراف» (٤/ ٣٢٨): «ولم يتابعه أحد على هذا القول».

تنبيه:

ذكر الطحاوي في «مشكل الآثار»: أن حديث عائشة وعبدالله بن الزبير -رضي الله عنهم- منسوخ!! لكن هو منسوخ بناء على أصل الحنفية المعروف: إذا عمل الراوي بخلاف روايته؛ فالعبرة بعمله لا بروايته! وها نحن نذكر كلامه بالحرف، ثم نعقب عليه إن شاء الله بما هو مناسب:

قال -رحمه الله- (١١/ ٤٨٥-٤٨٦): «ولما كان هذا الحديث إنما دار على عروة بن الزبير؛ إما عن عائشة، وإما عن عبدالله بن الزبير، ثم وجدناه عن عروة بن الزبير -بعد وقوفه على ما عنده في ذلك؛ إما عن عائشة، وإما عن عبدالله بن الزبير، قد قاله في الرضاع الذي يحرم -ما يخالف ما في هذه الآثار».

ثم ساق بسنده عنه؛ أنه سئل عن الرضاع المحرم؟ فقال: ما كان في الحولين وإن كان قطرة واحدة؛ فهو يحرم.

قال الطحاوي: «فعقلنا بذلك أن عروة مع جلالة قدره، وموضعه من العلم لم يدع ما في ذلك عنده عن عائشة -أو عن عبدالله بن الزبير- عن النبي ﷺ إلى ما يخالفه؛ إلا وقد ثبت نسخ ذلك عنده؛ لأنه لو لم يكن الأمر كذلك: لسقط بذلك عدله، وإذا سقط عدله؛ سقطت روايته، وحاش لله -عز وجل- أن يكون كذلك، وأن يكون ما قال من ذلك إلا بما هو أولى عنده مما يخالف ذلك مما حدثته به عائشة -أو عبدالله بن الزبير- مما هو ناسخ له».

قلت: يلزم الحنفية بناء على أصلهم هذا: أن يدعو العمل بحديث عائشة السابق في قصة أفلح -أخي أبي القُعيس-، والذي نصص على اعتبار لبن الفحل؛ لأنه ثبت عن عائشة -رضي الله عنها- خلافه -أعني: عدم اعتبارها بلبن الفحل-، فَلِمَ أخذوا برواية عائشة هذه مع أنه خلاف رأيها وفتواها، وتركوا حديث عروة بن الزبير -هذا- وأخذوا برأيه وفتواه؟!

ليس إلا التعصب الأعمى للمذهب، والتقليد المذموم المنهي عنه في الشرع.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١٥٢): «وألزم به -يعني: حديث عائشة في قصة أفلح أخي أبي القعيس- بعضهم من أطلق من الحنفية القائلين: إن الصحابي إذا روى عن النبي ﷺ حديثاً وصح عنه، ثم صح عنه العمل بخلافه؛ أن العمل بما رأى، لا بما روى؛ لأن عائشة صح عنها: أن لا اعتبار بلبن الفحل؛ ذكره مالك في «الموطأ»، وسعيد بن منصور في=

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد اللّه بن الزبير؛ قال: قال رسول اللّه ﷺ: «لا تُحَرِّمُ المَصَّةُ، وَلا المَصَّتَانِ مِنَ الرَّضَاعَةِ».

٢٩٦- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن محمد بن إسحاق، عن إبراهيم بن

=«السنن»، وأبو عبيد في «كتاب النكاح» بإسناد حسن.

وأخذ الجمهور -ومنهم الحنفية- بخلاف ذلك، وعملوا بروايتها في قصة أخي أبي القعيس، وحرموه بلبن الفحل، فكان يلزمهم على قاعدتهم: أن يتبعوا عمل عائشة ويعرضوا عن روايتها، ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة؛ لكان لهم معذرة، لكنه لم يروه غيرها، وهو إلزام قوي».

٢٩٦- إسناده ضعيف (والصحيح وقفه).

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٠٠/ ٥٤٣٨): ثنا محمد بن قدامة المصيصي، والبزار في «البحر الزخار» (ق١٥٩/ ب، أو ٢/ ١٦٨/ ١٤٤٤ -«كشف الأستار»)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٠٦-٤٠٧/ ٤٢٨٠) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٦) -عن يوسف بن موسى القطان، وأبو القاسم البغوي -وعنه الدارقطني (٣/ ٤٠٦-٤٠٧/ ٤٢٨٠) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٦)، و«ومعرفة السنن والآثار» (٦/ ٨٨/ ٤٧٢٤)، والحازمي في «الاعتبار» (ص١٨٩- ط دار الكتب العلمية، أو ٢/ ٦٦٣- ٦٦٤/ ٣٠٣ - ط دار ابن حزم)-: ثنا عثمان بن أبي شيبة؛ ثلاثتهم عن جرير بن عبدالحميد الضبي به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن ابن إسحاق مدلس وقد عنعن، وقد ذكر الدارقطني في «العلل»: أن غير ابن إسحاق يرويه عن إبراهيم بن عقبة به موقوفاً؛ وهو المحفوظ.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦٠): «رواه البزار؛ وفيه ابن إسحاق، وهو ثقة؛ لكنه مدلس، وبقية رجاله ثقات».

وخالف جريراً -أعني: ابن عبدالحميد-: إبراهيم بن سعد الزهري؛ فرواه عن ابن إسحاق: ثني هشام بن عروة بن الزبير، عن أبيه، عن أخيه عبدالله بن الزبير، عن الحجاج به.

فجعل شيخ ابن إسحاق: (هشام بن عروة)، وأدخل عبدالله بن الزبير بين عروة والحجاج.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٩٩-٢٠٠/ ٥٤٣٧ و٢٠١/ ٥٤٤٣) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١٣)-: ثنا محمد بن منصور الطوسي، عن يعقوب بن =

=إبراهيم بن سعد، عن أبيه به.

قلت: وهذه الرواية -بلا ريب- أصح من رواية جرير بن عبدالحميد؛ لتصريح ابن إسحاق بالتحديث؛ فأمنا بذلك شر تدليسه؛ لكن الحجاج بن الحجاج بن مالك الأسلمي: مقبول؛ كما في «التقريب» -يعني: حيث يتابع، وإلا؛ فلين، ولم يتابع عليه.

وفيه علّة أخرى: وهي الوقف؛ فقد رواه الأثبات الحفاظ من أصحاب هشام بن عروة عن أبيه، عن الحجاج بن الحجاج، عن أبي هريرة -بإسقاط (عبدالله بن الزبير)- به موقوفاً؛ وهو المحفوظ.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٩١): ثنا عبدالله بن نمير وحماد بن أسامة -أبو أسامة-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٢٧٩/ ٩٧٨) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١٨)-، والشافعي في «الأم» (٥/ ٢٧)، و«المسند» (٢/ ٤١/ ٦٣ - ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٥٦)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٨٨/ ٤٧٢٣)-؛ قالا: ثنا سفيان بن عيينة، وعبدالرزاق في «المصنف» (٧/ ٤٦٦/ ١٣٩١٠) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١٠/ ١١)-: نا معمر بن راشد وابن جريج؛ خمستهم عن هشام به موقوفاً.

وتابعهم: مفضل بن فضالة، عن هشام به موقوفاً؛ قاله الدارقطني في «العلل».

قلت: وهذا موقوف ضعيف الإسناد؛ للكلام المتقدم في الحجاج.

قال الإمام الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٢٨٦-٢٨٧): «ورواه هشام عن عروة، عن حجاج الأسلمي، عن أبي هريرة موقوفاً؛ قاله ابن عيينة ومفضل بن فضالة وأبو أسامة.

ورواه عَبْدة بن سليمان عن هشام، عن أبيه، عن أبي هريرة موقوفاً -أيضاً-؛ ولم يذكر الحجاج.

والصحيح: قول من وقفه في حديث هشام وإبراهيم بن عقبة جميعًا».

قلت: رواية عَبْدة بن سليمان الكلابي -ثقة ثبت- أخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٢٩١).

وتابعه عبيدالله بن عمر العمري.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٠١/ ٥٤٤٢): ثنا محمد عبدالأعلى الصنعاني، عن معتمر بن سليمان، عن عبيدالله به.

ورواية الجماعة أصح؛ أعني: بإثبات (الحجاج) بين أبي هريرة وعروة؛ لكثرتهم وثقتهم، وعروة إنما رواه عنه، فالمحفوظ إثباته.

وإن أبيت هذا الترجيح؛ فلك أن تقول: إن لعروة فيه إسنادين؛ تارة يرويه عن أبي =

عقبة؛ قال: كان عروة بن الزبير يحدث عن الحجَّاج بن الحجاج، عن أبي هريرة، عن رسول اللَّه ﷺ؛ قال: «**لا تُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعِ المَصَّةُ وَلا المَصَّتَانِ، لا يُحَرِّمُ إِلاَّ مَا فَتَقَ الأَمْعَاءَ**».

قال أبو عبد اللَّه: ونظير ذلك: قول اللَّه -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فلولا سُنة رسول اللَّه المبيِّنة عن اللَّه -تبارك وتعالى-؛ لوجب القطعُ على كلِّ من لزمه اسمُ سارقٍ، قلَّت سرقَتُه أم كَثُرَت؛ لأنَّ اللَّه عمَّ كلَّ سارق وسارقةٍ، لم يَخُصَّ سارقًا دون سارقٍ.

واتفق أهل العلم على أنَّ النبي ﷺ سنَّ أن السارقَ لا يُقطع حتى تبلغ سرقتُه قيمةً؛ اختلفوا في مبلغ تلك القيمة، والخبر الثابت عند أهل المعرفة بالحديث عن النبي ﷺ: أنه أزال القطع عمَّن سرق أقل من ربع دينار، فقال: «**القَطْعُ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا**».

٢٩٧- حدثنا محمد بن عُبيد بن حِسَاب: ثنا سفيان، عن الزهري، عن

=هريرة بواسطة الحجاج الأسلمي، وتارة يرويه عن أبي هريرة مباشرة دون واسطة؛ كما هو الحال في حديث عروة عن عبدالله بن الزبير السابق.

لكن؛ محصل الأمر من كلا الوجهين: أنه موقوف؛ وهو المحفوظ.

وقد قال البيهقي في «الخلافيات»: «الصحيح عن أبي هريرة موقوف».

٢٩٧- **إسناده صحيح** - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٢٣٣/ ٧٤٠ و٤٢٣/ ٩٨٣) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢/ ١٦٨٤/ ١)، والنسائي في «المجتبى» (٧/ ٧٨-٧٩)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٣/ ٧٣٦٨)-، والحميدي في «مسنده» (١/ ١٣٤/ ٢٧٩) -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٦)، وابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٤/ ١٥٨/ ٣٥٨٤٨ و٣٥٨٤٩)، و«التمهيد» (١٤/ ٣٧٧-٣٧٨ و٢٣/ ٣٨٠)-، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢/ ١٦٨٤/ ١)-، وأحمد (٤٠/ ٨٩/ ٢٤٠٧٨) -وعنه أبو داود (٤/ ١٣٦/ ٤٣٨٣)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٣٤/ ١٨٤٢)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١٠٣٧-١٠٣٨)-، والشافعي في «الأم» (٦/ ١٤٧)، و«المسند» (٢/ ١٦٤/ ٢٧٠ - ترتيبه)، و«السنن المأثورة» (٣٩٩/ ٥٥٩) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٥٤)، و«معرفة=

عَمْرَةَ، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «**القَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا**».

=السنن والآثار» (٦/ ٣٧٨/ ٥١١٨)، والبغوي في «شرح السُّنة» (١٠/ ٣١٢/ ٢٥٩٥)، و«معالم التنزيل» (٣/ ٥٢)-، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٨-٧٩)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٣/ ٧٣٦٨): ثنا قتيبة بن سعيد، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢/ ١٦٨٤/ ١): ثنا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، والترمذي (٤/ ٥٠/ ١٤٤٥): ثنا عليُّ بن حُجْر، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٢/ ٦٢٠٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٣)؛ قالا: ثنا يونس بن عبدالأعلى، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ١٢٤/ ٨٢٤): ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ وعبدالله بن هاشم البغوي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٢/ ٦٢٠٧): ثنا عبدالرحمن بن بشر بن الحكم، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣١١/ ٤٤٥٩ و٣١٥-٣١٦/ ٤٤٦٥ -«إحسان») من طريق عبدالجبار بن العلاء، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٧) من طريق حجاج بن منهال الضرير، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٢/ ٦٢٠٧)، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٥٤)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٥٧٠/ ٧٠٣)-، وأبو عمرو عثمان -بن محمد بن أحمد بن هارون- السمرقندي في «جزء فيه من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي» (٤١/ ١١) -ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١٠٣٨-١٠٣٩)-؛ قالوا: ثنا أحمد بن شيبان الرملي، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٣٨٠-٣٨١) من طريق أبي الطاهر -أحمد بن عمرو بن السرح-، والمحاملي في «الأمالي» (ج٢/ ق١٨٨/ ٢ - رواية ابن مهدي) -ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١٠٣٧/ ٢٧٢)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١/ ١٦٣)-: نا محمد بن زنجويه؛ كلهم -وعدتهم ثمانية عشر راو- عن سفيان بن عيينة به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال ابن البخاري: «هذا حديث صحيح».

قلت: كذا رواه محمد بن عبيد بن حساب -كما عند المصنف- من قول النبي ﷺ ولفظه، وتابعه على ذلك: الإمام الشافعي، وحجاج بن منهال، والحميدي، وإسحاق بن راهويه -بخلاف عنهما-.

ورواه الباقون عن ابن عيينة به؛ لكن جعلوه من فعل النبي ﷺ وليس من قوله، وكلاهما صحيح، لا تعارض بينهما ولا تضاد.

تنبيه مهم: للطحاوي -رحمه الله- كلام عجيب غريب حول رواية ابن عيينة هذه -أعني: التي من فعله-، وسيأتي كلامه ونقضه قريباً.

٢٩٨- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن الزهري، عن

٢٩٨- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٨)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٣/ ٧٣٦٦)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٤/ ٥١٣٠) من طريق أحمد بن سلمة؛ ثلاثتهم عن إسحاق بن راهويه -وهذا في «المسند» له (٢/ ٤٢٤/ ٩٨٤)- بسنده سواء.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢): ثنا عبد بن حميد، وأحمد (٤٢/ ١٨٤/ ٢٥٣٠٤)، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٤/ ٥١٣٠)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٢/ ٦٢٠٨): ثنا محمد بن إسحاق الصنعاني، ومحمد بن مهل، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٤/ ٥١٣٠) من طريق محمد بن رافع، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٢/ ٦٢٠٨): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدَّبري، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٥٤)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٣-٣٨٤/ ٥١٢٩) من طريق أحمد بن يوسف السُّلَمي؛ ثمانيتهم عن عبدالرزاق- وهذا في «المصنف» له (١٠/ ٢٣٥/ ١٨٩٦١)- به.

وتابع عبدالرزاق: سعيد بن أبي عروبة، عن معمر به:

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٨)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٣/ ٧٣٦٥): ثنا الحسن بن محمد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٢): ثنا ابن المنادي؛ كلاهما عن عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، عن سعيد به.

قلت: وهذه متابعة قوية من ابن أبي عروبة لعبد الرزاق، وسماع عبدالوهاب[أ] من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «الكواكب النيرات» (ص ١٩٦).

وخالفهما: عبدالله بن المبارك المروزي، فرواه عن معمر به؛ لكن وقفه ولم يرفعه.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٨)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٣/ ٧٣٦٧): ثنا سويد بن نصر، عن ابن المبارك به.

قلت: وهذا موقوف صحيح الإسناد، ولا تعارض بينه وبين المرفوع -كما لا يخفى-؛ فإن عائشة -رضي الله عنها- كانت تفتي به تارة وتذكره من قولها، وكانت ترفعه تارة أخرى، ولا شك أن الرفع أرجح؛ لأن معه زيادة علم، وهي من الثقة مقبولة، لا سيما وقد أخرج الرواية المرفوعة الإمام مسلم في «صحيحه»، مع متابعة جمع من الثقات لمعمر عليه مرفوعاً.

وانظر ما سيأتي.

....

(أ) وقد ضعفه النسائي في «سننه»!

قلت: هو مختلف فيه، والراجح فيه عندي: أنه صدوق حسن الحديث؛ ما لم يخالف.



عَمْرَةَ، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛ قال: «**تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا**».

٢٩٩- حدثنا أبو همام -الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس-

٢٩٩- **إسناده صحيح** - أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢/ ١٦٨٤/ ٢) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١١/ ٣٥٢)-، ومحمد بن إسحاق الثقفي -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨١/ ٥١٢٣)-، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/ ١٠٠) عن الوليد بن شجاع به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/ ٩٦/ ٦٧٩٠): ثنا إسماعيل بن أبي أويس، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢/ ١٦٨٤/ ٢)، والحسن بن سفيان في «مسنده» -وعنه الإسماعيلي في «مستخرجه» -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٠/ ٥١٢٢)-، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣٠٩/ ٤٤٥٥- «إحسان»)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٥٤) عن محمد بن الحسن بن قتيبة؛ قالوا: ثنا حرملة بن يحيى التجيبي، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢/ ١٦٨٤/ ٢)، وأبو داود (٤/ ١٣٦/ ٤٣٨٤) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/ ٧٨/ ٢٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٥٤)-، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٠/ ٥١٢١) من طريق عبدالله بن محمد السمناني؛ قالوا: ثنا أبو الطاهر -أحمد بن عمرو بن السرح-، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٨)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٢/ ٧٣٦٤): نا الحارث بن مسكين -قراءة عليه وأنا أسمع-، وأبو داود (٤/ ١٣٦/ ٤٣٨٤) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ٧٨/ ٢٠)-: ثنا وهب بن بيان، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢/ ٦٢١٣)-: ثنا عثمان بن صالح، والحسن بن سفيان في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣١٢/ ٤٤٦٠ -«إحسان»)-: ثنا محمد بن سلمة المرادي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢/ ٦٢١٢)؛ قالا: ثنا يونس بن عبدالأعلى، وأبو داود (٤/ ١٣٦/ ٤٣٨٤) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٣٨٢)، والخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ٧٨/ ٢٠)-: ثنا أحمد بن صالح المصري؛ تسعتهم عن ابن وهب به.

وتابع ابن وهب: عبدالله بن المبارك، عن يونس به.

أخرجه أحمد (٤٠/ ٩٥/ ٢٤٠٧٩): ثنا عتّاب بن زياد الخراساني، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٨)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٢/ ٧٣٦٣): ثنا محمد بن حاتم، عن حبان بن موسى؛ كلاهما عن ابن المبارك به.

=

= وخالفهما: القاسم بن مبرور؛ فرواه عن يونس به بإسقاط عمرة، ولفظه: «لا تقطع اليد إلا في ثمن المجن: ثلث دينار -أو نصف دينار- فصاعداً».

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٧-٧٨)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٢/ ٧٣٦٢): ثنا هارون بن سعيد الأيلي، عن خالد بن نزار، عن القاسم به.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ١٠٤): «وهي رواية شاذة».

وتابع يونس عليه مرفوعاً من لفظه ﷺ وقوله:

١- **إبراهيم بن سعد الزهري:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/ ٩٦/ ٦٧٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٥٤)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٠٦-٣٠٧/ ٣٢٥٩) من طريق محمد بن عمرو الحرشي؛ قالا: ثنا عبدالله بن مسلمة القعنبي، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/ ٤٦٨-٤٦٩/ ٨١٣٥) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢)، وابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٤/ ١٥٧/ ٣٥٨٤٧)-، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «فوائده» -ومن طريقه وطريق غيره البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٥٤)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٠٦/ ٣٢٥٨)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٣/ ٥١٢٨) -عن الحسن بن مكرم؛ قالا: ثنا يزيد بن هارون، والدارمي في «مسنده» (٨/ ٥٧٤/ ٢٤٤٩ -«فتح المنان»)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٢/ ٦٢١١): ثنا محمد بن الجنيد ومحمد بن حَيُّوَيْه، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٤/ ٣٨٢ و٢٣/ ٣٨٢) من طريق جعفر بن محمد الصائغ؛ قالوا: ثنا سليمان بن داود الهاشمي، وابن ماجه (٢/ ٨٦٢/ ٢٥٨٥): ثنا أبو مروان -محمد بن عثمان بن خالد- العثماني، وأبو يعلى في «مسنده» (٧/ ٣٨١/ ٤٤١١): ثنا عبدالعزيز بن أبي سلمة العمري، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (١٢/ ١٠٠) من طريق زكريا بن يحيى، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٣/ ٥١٢٧) من طريق أبي الوليد -هشام بن عبدالملك- الطيالسي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٢/ ٦٢٠٩) من طريق يونس بن محمد المؤدب، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٧) من طريق أسد بن موسى؛ تسعتهم عن إبراهيم به.

٢- **عبدالرحمن بن خالد بن مسافر:** أخرجه محمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات»؛ كما في «تغليق التعليق» (٥/ ٢٣١)، و«فتح الباري» (١٢/ ١٠١): ثنا عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن عبدالرحمن به.

٣- **سليمان بن كثير:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/ ٤٦٨-٤٦٩/ ٨١٣٥) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢)، وابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٤/ ١٥٧/ ٣٥٨٤٧)- وأبو العباس الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه وطريق غيره البيهقي في «السنن الكبرى»=

=(٨/ ٢٥٤)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٠٦/ ٣٢٥٨)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٣/ ٥١٢٨) -عن الحسن بن مكرم؛ قالا: ثنا يزيد بن هارون، عن سليمان به.

٤- محمد بن عبدالله بن مسلم -ابن أخي ابن شهاب الزهري-: أخرجه الذهلي في «الزهريات»؛ كما في «تغليق التعليق» (٥/ ٢٣١)، و«فتح الباري» (١٢/ ١٠١)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٢/ ٦٢١٠): ثنا محمد بن الجنيد، والخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (٨/ ٣٩٧-٣٩٨) من طريق عبيدالله بن سعد الزهري؛ ثلاثتهم عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن محمد به.

قال الإمام الدارقطني في «العلل» (ج٥/ ق٩٩/ أ): «ورفعه صحيح عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٤/ ٣٧٨): «رفع هذا الحديث صحيح من رواية ابن شهاب وغيره، وهو حديث مدني ثابت، لا مدفع فيه -أيضاً- ولا مطعن لأحد».

وقال (١٤/ ٣٨١-٣٨٢): «وحديث عائشة في (الربع دينار) حديث صحيح ثابت، لم يختلف فيه عن عائشة؛ إلا أن بعضهم وقفه، ورَفَعَه من يجب العمل بقوله؛ لحفظه وعدالته».

وصححه -أيضاً- (٢٣/ ٣٨٠).

وقال (٢٣/ ٣٨٢):

«هذا حديث ثابت صحيح، وعليه عوّل أهل الحجاز في مقدار ما تقطع فيه يد السارق».

وقال في «الاستذكار» (٢٤/ ١٥٩): «حديث ابن شهاب الزهري، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ أصح ما في هذا الباب».

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٨/ ٦٥١): «هذا الحديث صحيح».

وقد أعل الحديث بما لا يقدح:

قال الإمام البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٠-٣٨٤):

«فجاء أبو جعفر الطحاوي -رحمنا الله وإياه- ورواه عن يونس بن عبدالأعلى، عن سفيان بهذا اللفظ(أ)، وتعلق به، وزعم أنها أخبرت عما قطع فيه رسول الله ﷺ، فيحتمل أن يكون ذلك؛ لأنها قوّمت ما قطع فيه، فكانت قيمته عندها ربع دينار، فجعلت ذلك مقدار ما كان النبي ﷺ يقطع فيه، وقيمته عند غيرها أكثر من ربع دينار. =

(أ) يعني: من فعل النبي ﷺ، لا من قوله.

= قال أحمد (البيهقي): ولو كان أصل الحديث على هذا اللفظ[أ]؛ فعائشة -رضي الله عنها- عند أهل العلم بحالها كانت أعلم بالله، وأفقه في دين الله، وأخوف من الله -تعالى-، وأشد إتقاناً في الرواية؛ من أن تقطع على النبي ﷺ بأنه كان يقطع السارق في ربع دينار وصاعداً فيما لم تحط به علماً، أو تطلق مثل هذا التقدير في ما تقوّمه بالظن والتخمين ومن الجائز أن يكون عند غيرها أكثر قيمة منه، ثم تفتي بذلك المسلمين! نحن لا نظن بعائشة مثل هذا؛ لما تقرر عندنا من إتقانها في الرواية، وحفظها لسُنّته، ومعرفتها بالشريعة، وتعظيمها محارم الله -عز وجل-.

هذا وحديث ابن عيينة هذا لم يخرجه البخاري في «الصحيح»، وأظنه إنما تركه؛ لمخالفة سائر الرواة في لفظه واضطرابه فيه».

ثم ساق بأسانيده الصحيحة رواية يونس بن يزيد.

قال البيهقي: «فرجع هذا الشيخ إلى ترجيح رواية ابن عيينة، وقال: يونس بن يزيد عندكم لا يقارب ابن عيينة؛ فكيف تحتجون بما روى يونس بن يزيد، وتدعون ما روى ابن عيينة؟!

وكان ينبغي لهذا الشيخ أن ينظر في تواريخ أهل العلم بالحديث، ويبصر مدارج الرواة ومنازلهم في الرواية، ثم يدّعي عليهم ما رأى من مذاهبهم، ويلزمهم ما وقف عليه من أقاويلهم. لو قال: ابن عيينة لا يقارب يونس بن يزيد في الزهري؛ لكان أقرب إلى أقاويل أهل العلم بالحديث من أن يرجح رواية ابن عيينة على رواية يونس».

ثم روى بسنده الصحيح عن عثمان بن سعيد الدارمي؛ أنه قال: سألت[ب] يحيى بن معين عن أصحاب الزهري؛ فذكر مالكاً، ويونس بن يزيد، ومعمراً، وعقيلاً، وغيرهم، وذكر منازلهم.

قلت: فابن عيينة؛ أحب إليك أم معمر؟

فقال: معمر. قلت له: إن بعض الناس يزعمون، يقولون: سفيان بن عيينة أثبت الناس في الزهري.

فقال: إنما يقول ذاك من سمع منه، أي شيء كان سفيان؟ إنما كان غُليماً -يعني: أيام الزهري-.

قال: وسمعت عثمان بن سعيد يقول: سمعت أحمد بن صالح يقول: لا يقدم في الزهري على يونس أحد.

قال أحمد بن صالح: وكان الزهري إذا قدم أيلة نزل على يونس بن يزيد، وإذا سار إلى =

....

(أ) يعني: الفعلي، وهو قوله: كان رسول الله ﷺ يقطع...، مع التذكير: أن جمعاً من الثقات رووه عن سفيان بن عيينة من لفظه ﷺ وقوله؛ كما نبهنا عليه سابقاً، فكيف غفل الطحاوي -رحمه الله- عن ذلك؟!

(ب) انظر: «تاريخ الدارمي» (ص٤١-٤٢).

= المدينة زامله يونس».

وروى بسنده الصحيح عن يونس بن يزيد؛ أنه قال: «صحبت الزهري أربع عشرة سنة».

قال البيهقي: «وأما ابن عيينة؛ فإنه قال: ولدت سنة سبع ومئة، وجالست الزهري وأنا ابن ست عشرة وشهرين ونصف، قدم علينا الزهري سنة ثلاث وعشرين ومئة، وخرج إلى الشام ومات»

ذكره البخاري عن علي بن المديني، عن ابن عيينة.

قال البيهقي: «وفيما ذكرنا بيان كبر يونس وطول صحبته الزهري، وصغر سفيان وقصر صحبته إياه.

وكان الزهري يقول لابن عيينة: ما رأيت طالباً للعلم أصغر منك.

وكان الزهري يجلسه على فخذه ويحدثه، فكم بين سماعه وسماع من صحب الزهري أربع عشرة سنة؟ يسمعه يبدي الحديث ويعيده، ويثنيه ويكرره.

والعجب أن هذا الشيخ أوهم من نظر في كتابه أنه لم يرو هذا الحديث عن الزهري غير سفيان بن عيينة ويونس بن يزيد!! ثم رواه في آخر الباب من حديث إبراهيم بن سعد عن الزهري».

ثم ساق البيهقي الحديث من طريق إبراهيم بن سعد ومعمر عن الزهري، مثل رواية يزيد.

وقال: «وهؤلاء جماعة من حفاظ أصحاب الزهري وثقاتهم قد أجمعوا على رواية هذا الحديث من لفظ النبي ﷺ كما رواه يونس بن يزيد الأيلي؛ أفما تدل روايتهم على أن أصل الحديث ما رووا دون ما رواه ابن عيينة؟

وإن كان يجوز أن يكونا محفوظين؛ بأن يقطع ﷺ في ربع دينار، ويقول: «**القطع في ربع دينار فصاعداً**»؛ فيؤدي ابن عيينة مرة الفعل دون القول، ومرة القول دون الفعل، ويؤدي هؤلاء القول دون الفعل؛ لكونه أبلغ في البيان. والله أعلم» ا.هـ.

وقال في «الخلافيات» (٤/ ٤٣٦ -٤٣٨ - مختصر): «فجاء الطحاوي، فرواه عن سفيان[أ] ابن عيينة بهذا اللفظ، وتعلق به، وزعم أنها -رضي الله عنها- أخبرت عما قطع به رسول الله ﷺ؛ فيحتمل أن يكون ذلك لأنها قوّمت[ب] ما قطع ﷺ فيه، فكانت قيمته عندها ربع دينار، فجعلت ذلك مقدار ما كان النبي ﷺ يقطع فيه، وقيمته عند غيرها أكثر من ربع دينار. =

(أ) في «مختصر الخلافيات»: «موسى!»، وهو تحريف قبيح؛ فليصحح.

(ب) يعني: باجتهادها.

= قال البيهقي: ولو كان أصل الحديث على هذا اللفظ؛ فعائشة -رضي الله عنها- عند أهل العلم بحالها كانت أعلم بالله، وأفقه في دين الله، وأخوف من الله، وأشد إتقاناً في الرواية؛ أن تقطع على النبي ﷺ بأنه كان يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً فيما لم تحط به علماً، أو تطلق مثل هذا التقدير فيما تقومه بالظن والتخمين، ثم تفتي بذلك المسلمين!

نحن لا نظن بعائشة -رضي الله عنها- مثل هذا.

والبخاري -رحمه الله- لم يخرج حديث ابن عيينة -هذا- في «الصحيح»، وأظنه إنما تركه؛ لمخالفته سائر الرواة في لفظه، ولاضطرابه فيه، وقد أخرجناه من حديث يونس بن يزيد الأيلي وغيره عن الزهري منقولاً من لفظ رسول الله ﷺ.

فرجع الطحاوي إلى ترجيح رواية ابن عيينة؛ بأن قال: يونس بن يزيد عندكم لا يقارب ابن عيينة!!

وكان ينبغي له أن ينظر في تواريخ أهل العلم بالحديث، ويبصر مدارج الرواة ومنازلهم في الرواية، ثم يلزمهم ما وقف عليه من أقاويلهم. لو قال: ابن عيينة لا يقارب يونس في الزهري؛ لكان أقرب إلى أقاويل أهل العلم».

ثم روى بسنده الصحيح عن عثمان بن سعيد الدارمي -وهذا في «التاريخ» له (ص٤١-٤٢)-؛ أنه قال: «سألت[أ] يحيى بن معين عن أصحاب الزهري؛ فذكر مالكاً، ويونس بن يزيد، ومعمراً، وعُقيلاً، وغيرهم، وذكر منازلهم.

قلت: فابن عيينة أحب إليك أم معمر؟ فقال معمر: فقلت له: إن بعض الناس يقولون: سفيان بن عيينة أثبت الناس في الزهري؟ فقال: إنما يقول ذاك من سمع منه، وأي شيء كان سفيان؟! إنما كان غُلَيِّمًا[ب] -يعني: أيام الزهري-».

قال الدارمي -في «تاريخه» (٤٦/ ٢٤)-: «سمعت أحمد بن صالح يقول: لا يُقَدَّم في الزهري على يونس أحد.

قال أحمد بن صالح: سمعت أحاديث يونس عن الزهري، فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه (من)[ت] الزهري مراراً، وكان الزهري إذا قدم أيلة؛ نزل على يونس بن يزيد، وإذا سار إلى المدينة؛ زامله يونس». =

....

(أ) في «مختصر الخلافيات» (٤/ ٤٣٧): «سمعت!».

(ب) في «المختصر»: «غليم»!

(ت) سقطت من «المختصر».

= ثم روى بسنده عن صدقة بن المنتصر: حدثني يونس بن يزيد؛ قال: صحبت الزهري أربع عشرة سنة.

قال البيهقي: «وأما ابن عيينة؛ فإنه قال: ولدت سنة سبع ومئة، وجالست الزهري وأنا ابن ست عشرة وشهرين ونصف، قدم علينا الزهري سنة ثلاث وعشرين ومئة، وخرج إلى الشام ومات».

قلت: ذكره البيهقي بإسناده الصحيح عن البخاري؛ قال: قال لي علي بن المديني، عن ابن عيينة به.

قال البيهقي: «وكان الزهري يقول: ما رأيت عالماً بالعلم أصغر منك، وكان يجلسه(أ) على فخذه ويحدثه.

فكم بين سماع هذا وسماع من صحب الزهري أربع عشرة سنة؟! يسمعه(ب) يبدي الحديث ويعيده، ويثنيه(ت) ويكرره.

والعجيب أن هذا الشيخ -يعني: الطحاويَّ- أوهم من نظر في كتابه أنه لم يرو هذا الحديث عن الزهري غير سفيان بن عيينة ويونس بن يزيد! ثم رواه في آخر الباب من حديث إبراهيم بن سعد عن الزهري».

ثم ساقه بسنده الصحيح من طريق إبراهيم بن سعد وسليمان بن كثير ومعمر عن الزهري.

قال البيهقي: «فهؤلاء جماعة من حفاظ أصحاب الزهري وثقاتهم قد أجمعوا على رواية هذا الحديث من لفظ النبي ﷺ كما رواه يونس بن يزيد الأيلي، أفما تدل روايتهم على أن أصل الحديث ما رووا دون ما رواه ابن عيينه؟!

وأما من رواه عنه عن فعل رسول الله ﷺ؛ فيحتمل أن يكونا محفوظين؛ بأن يقطع ﷺ في ربع دينار، ويقول: «القطع في ربع دينار فصاعداً»، فيؤديه ابن عيينة بالفعل دون القول، ومرة بالقول دون الفعل» ا.هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/١٠٢-١٠٣): «وعلى هذا التعليل عوّل الطحاوي، فأخرج الحديث عن يونس بن عبدالأعلى عن ابن عيينة بلفظ: «كان يقطع». =

(أ) في «المختصر» (٤/٤٣٨): «يجلس!».

(ب) في «المختصر»: «فسمعه!».

(ت) في «المختصر»: «وينسبه!».

السكوني؛ قال: حدثني ابن وهب: أخبرني يونس بن يزيد الأيلي، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، وعَمْرَةَ بنت عبد الرحمن، عن عائشة -زوج النبي ﷺ-، عن رسول الله ﷺ؛ قال: «**تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا**».

= وقال: هذا الحديث لا حجة فيه؛ لأن عائشة إنما أخبرت عما قطع فيه، فيحتمل أن يكون ذلك؛ لكونها قوّمت ما وقع القطع فيه إذ ذاك، فكان عندها ربع دينار، فقالت: «**كان النبي ﷺ يقطع في ربع دينار**» مع احتمال أن تكون القيمة يومئذ أكثر.

وتعقب باستبعاد أن تجزم عائشة بذلك مستندة إلى ظنها المجرد، وأيضاً: فاختلاف التقويم وإن كان ممكناً؛ لكن محال في العادة أن يتفاوت هذا التفاوت الفاحش؛ بحيث يكون عند قوم أربعة أضعاف قيمته عند آخرين، وإنما يتفاوت بزيادة قليله أو نقص قليل، ولا يبلغ المثل غالباً، وادعى الطحاوي اضطراب الزهري في هذا الحديث؛ لاختلاف الرواة عنه في لفظه، ورُدَّ بأن من شرط الاضطراب: أن تتساوى وجوهه، فأما إذا رُجِّع بعضها؛ فلا، ويتعين الأخذ بالراجح، وهو هنا كذلك؛ لأن جل الرواة عن الزهري ذكروه عن لفظ النبي ﷺ على تقرير قاعدة شرعية في النصاب، وخالفهم ابن عيينة تارة ووافقهم تارة؛ فالأخذ بروايته الموافقة للجماعة أولى، وعلى تقدير أن يكون ابن عيينة اضطرب فيه؛ فلا يقدح ذلك في رواية من ضبطه، وأما نقل الطحاوي عن المحدثين أنهم يقدّمون ابن عيينة في الزهري على يونس؛ فليس متفقاً عليه عندهم، بل أكثرهم على العكس، وممن جزم بتقديم يونس على سفيان في الزهري: يحيى بن معين، وأحمد بن صالح المصري، وذكر أن يونس صحب الزهري أربع عشرة سنة، وكان يزامله في السفر، وينزل عليه الزهري إذا قدم أيلة، وكان يذكر أنه كان يسمع الحديث الواحد من الزهري مراراً.

وأما ابن عيينة؛ فإنما سمع منه سنة ثلاث وعشرين ومئة، ورجع الزهري فمات في التي بعدها، ولو سُلِّم أن ابن عيينة أرجح في الزهري من يونس؛ فلا معارضة بين روايتهما؛ فتكون عائشة أخبرت بالفعل والقول معاً، وقد وافق الزهري في الرواية عن عمرة جماعة -وستأتي رواياتهم إن شاء الله-.

وقد وقع الطحاوي فيما عابه على من احتج بحديث الزهري مع اضطرابه على رأيه؛ فاحتج بحديث محمد بن إسحاق، عن موسى، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: «قطع رسول الله رجلاً في مجن قيمته دينار -أو عشرة دراهم-» أخرجه أبو داود -واللفظ له- وأحمد والنسائي والحاكم، وهو أشد في الاضطراب من حديث الزهري».

ثم فصّل -رحمه الله- الاضطراب المذكور، فانظره غير مأمور.

٣٠٠- حدثنا بشر بن الحكم: ثنا عبد العزيز بن محمد: ثنا يزيد بن

٣٠٠- **إسناده صحيح** - أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٣/ ١٦٨٤/ ٤) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١١/ ٣٥٢)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٥٤) من طريق عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن؛ قالا: بشر بن الحكم به.

وتابع عبدالعزيز بن محمد الدراوردي:

١- **عبدالعزيز بن أبي حازم:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٩-٨٠)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٥/ ٧٣٧٥): ثنا أبو صالح -محمد بن زنبور- المكي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٣): ثنا محمد بن الجنيد، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٥): ثنا محمد بن إدريس المكي، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٣٨١-٣٨٢) من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي؛ ثلاثتهم عن الحميدي، كلاهما عن ابن أبي حازم به.

٢- **عبدالرحمن بن سلمان**(أ) **الحَجْري الرُّعَيْنيُّ:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٨٠)(ب)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٦/ ٧٣٧٦): ثنا أبو الطاهر -أحمد بن عمرو بن السَّرْح-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٣/ ٦٢١٧): ثنا يونس بن عبدالأعلى؛ قالا: نا عبدالله بن وهب، عن عبدالرحمن به.

٣- **الليث بن سعد:** أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٥): ثنا محمد بن خزيمة وفهد المكي، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٣٨٢) من طريق مطلب بن شعيب؛ ثلاثتهم عن عبدالله بن صالح المصري، عن الليث به.

٤- **نافع بن يزيد الكَلاعي** -بفتح الكاف، وتخفيف اللام- **المصري:** أخرجه ابن المنذر في «الإقناع» (١/ ٣٣٠/ ١١٤): نا علان بن المغيرة، عن سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي، عن نافع به.

٥- **عبدالله بن جعفر بن عبدالرحمن بن المِسْور بن مخرمة:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٣): ثنا محمد بن المثنى وإسحاق بن منصور، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٤٢٤/ ٩٨٥) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٣)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٣/ ٦٢١٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٥)؛ قالا: ثنا إبراهيم بن مرزوق؛ **أربعتهم** عن أبي عامر -عبدالملك بن عمرو- العقدي، عن عبدالله بن جعفر المخرمي به. =

(أ) تحرفت في «المجتبى» إلى «سليمان»!

(ب) سقط منه اسم: «يزيد بن عبدالله بن الهاد!».

= وتابع أبا عامر العقديَّ: خالد بن مخلد القطواني، عن المخرمي به.

أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٣/ ٦٢١٥): ثنا أحمد بن يوسف السلمي وسعيد ابن مسعود وأبو أمية، والدارقطني في «سننه» (٣/ ١١٢/ ٣٣٦٩) من طريق عمرو بن معمر، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٣/ ٦٢١٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٥/ ٥١٣٢) عن عباس بن محمد الدوري؛ خمستهم عن خالد بن مخلد به.

وخالف أبا عامر العقدي وخالداً القطواني: أبو سعيد -عبدالرحمن بن عبدالله- مولى بني هاشم، فرواه عن عبدالله بن جعفر المخرمي به؛ لكن أسقط من سنده (عمرة)!

أخرجه أحمد (٤١/ ٢٤٨/ ٢٤٧٢٥ و٢٤٩/ ٢٤٧٢٦).

قلت: ولا شك أن رواية الأولين أصح؛ لأنهم أكثر عددًا، وهم أوثق من أبي سعيد -مولى بني هاشم-، لا سيما وهو متكلم فيه، وفي «التقريب»: «صدوق ربما أخطأ»؛ فالمحفوظ ذكر (عمرة) فيه.

وتابع يزيد بن عبدالله بن الهاد:

١- **يحيى بن يحيى بن قيس بن حارثة الغساني** -ثقة-: أخرجه أحمد (٤١/ ٦٠- ٦١/ ٢٤٥١٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٥٥)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٠٧/ ٣٢٦٠) من طريق الحسن بن مكرم؛ قالا: ثنا أبو النضر -هاشم بن القاسم-، عن محمد بن راشد المكحولي، عن يحيى به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في محمد بن راشد، وهو صحيح بما قبله.

٢- **محمد بن إسحاق:** أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٦) من طريق هشيم بن بشير، والبيهقي (٨/ ٢٥٥) من طريق أحمد بن خالد الوهبي؛ كلاهما عن ابن إسحاق به.

قلت: وابن إسحاق مدلس، وقد عنعن؛ لكن لا بأس به في المتابعات.

وخالف أبا بكر بن حزم: ابنه عبدالله؛ فرواه عن عمرة بنت عبدالرحمن به موقوفاً، ولم يرفعه.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٨٠)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٦/ ٧٣٧٧) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، والشافعي في «الأم» (٦/ ١٤٩-١٥٠)، و«المسند» (٢/ ١٧١/ ٢٨٠- ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٧٦)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٦) من طريق عبدالله بن وهب، والبيهقي (٨/ ٢٧٦) من طريق يحيى بن عبدالله ابن بكير؛ أربعتهم عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٣/ ١٤٧-١٤٨/ ١٦٦٤- رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٣١ - ٣٢/ ١٧٩٢ - رواية أبي مصعب الزهري، =

=و٢٣٨/ ٦٨٧- رواية محمد بن الحسن الشيباني)-: ثنا عبدالله بن أبي بكر بن حزم به.

قلت: وهذا موقوف صحيح الإسناد، وهو لا يخالف -يقيناً- المرفوع؛ كما سيأتي بيانه.

وتابع الإمام مالكاً:

١- **سفيان الثوري:** أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠/ ٢٣٥/ ١٨٩٦٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/ ٤٧٢/ ٨١٤٦): ثنا وكيع بن الجراح؛ كلاهما عن الثوري به.

٢- **سفيان بن عيينة:** أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ١٣٤/ ٢٨٠) -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٥)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٧٣٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٧-٣٨٨/ ٥١٣٥)-، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٤/ ٣٧٧-٣٧٨ و٢٣/ ٣٨١)، و«الاستذكار» (٢٤/ ١٥٨/ ٣٥٨٤٨)-.

وتابع عبدالله بن أبي بكر على وقفه:

أ- **يحيى بن سعيد الأنصاري:** أخرجه الإمام مالك بن أنس في «الموطأ» (٣/ ١٤٦-١٤٧/ ١٦٦٣ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٣١/ ١٧٩١ - رواية أبي مصعب الزهري، و٥١٦/ ٤٩٩- رواية ابن القاسم) -ومن طريقه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٩)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٥/ ٧٣٧٤)، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (١٢٠/ ١٧٧) -ومن طريقه زاهر بن طاهر الشحامي في «زوائده على عوالي الإمام مالك بن أنس» (٢٥٨/ ٣٥)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣١٣-٣١٤/ ٤٤٦٢ -«إحسان»)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٥٩٢/ ٧٩٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٦٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٣٠٨/ ٣٢٦٧)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٨/ ٥١٣٦)-.

ولفظ مالك: «ما طال عليَّ العهد وما نسيت».

قال النسائي: «وفي رواية يحيى بن سعيد دليل على أن الحديث مرفوع، والله أعلم».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٣٨٠): «هذا حديث مسند بالدليل الصحيح؛ لقول عائشة: ما طال عليّ وما نسيت، فكيف وقد رواه الزهري وغيره مسنداً؟!».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ١٠٢): «وهو إن لم يكن رفعه صريحاً؛ لكنه في معنى المرفوع».

وقد غفل عن هذا الطحاوي، فأعل رواية أبي بكر بن حزم المتقدمة -المرفوعة -برواية ابنه ورواية يحيى بن سعيد -هذه- الموقوفة! وسيأتي الرد عليه قريباً.

وتابع مالكاً:

=

= ١- **عبدالله بن المبارك:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٩)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٤/ ٧٣٧١): ثنا سويد بن نصر، عن ابن المبارك به.

٢- **عبدالرحيم بن سليمان:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/ ٤٧٠/ ٨١٤٠).

٣- **عبدالله بن إدريس:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٩)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٤/ ٧٣٧٢): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، عن ابن إدريس به.

٤- **سفيان بن عيينة:** أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ١٣٤/ ٢٨٠) -وعنه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٧٣٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٧-٣٨٨/ ٥١٣٥)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٥)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٤/ ٣٧٧-٣٧٨ و٢٣/ ٣٨١)، و«الاستذكار» (٢٤/ ١٥٨/ ٣٥٨٤٨)-، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٩)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٥/ ٧٣٧٣): ثنا قتيبة بن سعيد، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣١٥-٣١٦/ ٤٤٦٥ -«إحسان») من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري؛ ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة به.

٥- **أنس بن عياض:** أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٥): ثنا يونس بن عبدالأعلى، عن أنس به.

وخالفهم: أبان بن يزيد العطار؛ فرواه عن يحيى بن سعيد به مرفوعاً.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٩)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٤/ ٧٣٧٠): ثنا يزيد بن محمد بن فضيل، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٤): ثنا محمد بن خزيمة؛ كلاهما عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، عن أبان به.

وتابع أبان: سعيد بن أبي عروبة، عن يحيى به مرفوعًا.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٩)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٤/ ٧٣٦٩): ثنا الحسن ابن محمد الزعفراني، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٨/ ٥١٣٧) من طريق يحيى بن أبي طالب؛ كلاهما عن عبدالوهاب بن عطاء الخفّاف، عن سعيد به.

قلت: وعبدالوهاب سمع من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «الكواكب النيرات» (ص ١٩٦).

لكن قال النسائي: «هذا هو الصواب -يعني: الموقوف-، وحديث أبان وسعيد خطأ».

قلت: لكن تابعهما الإمام مالك ضمناً -كما تقدم-؛ فهو صحيح بما تقدم من متابعات الأئمة الحفاظ: الزهري، وأبي بكر بن حزم، وما سيأتي من طريق محمد بن عبدالرحمن الأنصاري، وسليمان بن يسار. =

= **ب ، ج- عَبْدُ رَبِّه بن سعيد الأنصاري -أخو يحيى-، ورزيق بن حُكيم الأيلي:** أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ١٣٤/ ٢٨٠) -وعنه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (٢/ ٧٣٦) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٧-٣٨٨/ ٥١٣٥)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٥)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٤/ ٣٧٧-٣٧٨ و٢٣/ ٣٨١)، و«الاستذكار» (٢٤/ ١٥٨/ ٣٥٨٤٨)-، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٧٩)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٥/ ٧٣٧٣): ثنا قتيبة بن سعيد، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣١٥-٣١٦/ ٤٤٦٥ -«إحسان») من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري[أ]؛ ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة، عن عبد ربه ورزيق به.

تقدم أن الطحاوي -رحمه الله- أعل حديث أبي بكر بن حزم بالوقف، وكان قد أعل حديث الزهري السابق بالاضطراب[ب]؛ لكن بيّنا -بحمدالله- وهاء كلامه ووهنه من كلام الأئمة الحفاظ، فلا نعيد.

أما إعلاله طريق أبي بكر -هذه-؛ فقد قال البيهقي في «الخلافيات» (٤/ ٤٣٩-٤٤١ - مختصره): «وعلّل -يعني: الطحاوي- حديث أبي بكر بن حزم بأن عبدالله بن أبي بكر بن حزم، ويحيى بن سعيد، وعبد ربه بن سعيد، ورزيق[ج] بن حكيم رووا هذا الحديث عن عمرة عن عائشة موقوفاً، وأخذ في كلام يوهم أن أبا بكر بن حزم يتفرد بهذا الحديث، وأن الذين خالفوه أكثر عدداً وأشد إتقاناً وحفظاً!!

ولم يعلم حال أبي بكر بن حزم في علمه بالقضاء والسنن، واجتهاده في العبادة.

روينا عن الإمام مالك؛ أنه قال: لم يكن عند أحد بالمدينة من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن حزم، وذكر أن عمر بن عبدالعزيز أمره أن يكتب له العلم من عند عمرة والقاسم.

فإذا كان عمر بن عبدالعزيز يعتمده في القضاء وفي كتابة العلم عن عمرة والقاسم وغيرهما؛ أفلا نعتمده نحن فيما يروي عنهما؟ وقد تابعه أحفظ الناس في دهره: ابن شهاب الزهري، وتابعهما: سليمان بن يسار، ومحمد بن عبدالرحمن الأنصاري وغيرهما عن عمرة ...

وأما رواية عبدالله بن أبي بكر؛ فإنه روى عن عمرة قصة المولاتين اللتين خرجتا مع =

....

(أ) لكن قال: «سعد بن سعيد» بدل: «عبد ربه بن سعيد»! وهي رواية شاذة، والمحفوظ: «عبد ربه بن سعيد»، والوهم من الحسين بن أحمد بن بسطام -شيخ ابن حبان-؛ قاله الدارقطني في «العلل» (ج٥/ ق ٩٩/ ب).

(ب) وقلده -تعصباً وحمية للمذهب-: ابن التركماني الحنفي!! فاحذر أخي من التقليد والتعصب المذهبي؛ فإنهما شرٌّ، عياذاً بالله.

(ج) في «مختصر الخلافيات» (٤/ ٤٣٩): «رزين»!!.

عائشة -رضي الله عنها- والعبد الذي سرق منهما[أ]، وأنها أمرت به فقطعت يده، وقالت[ب]: القطع في ربع دينار فصاعداً.

فروى قضائها[ت] وفتواها دون روايتها، فلا يعلل حديث الحفاظ بمثل هذا».

وقال في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٧-٣٨٩): «وعلل هذا الشيخ حديث أبي بكر بن حزم بما رواه ابنه عبدالله بن أبي بكر، ويحيى بن سعيد، وعبد ربه بن سعيد، ورزيق بن حكيم هذا الحديث عن عمرة عن عائشة موقوفاً.

وأخذ في كلام يوهم من نظر في كتابه أن أبا بكر بن حزم يتفرد بهذا الحديث، وأن الذين خالفوه أكثر عدداً، وأشد إتقاناً وحفظاً!

ولم يعلم[ث] حال أبي بكر بن حزم في علمه بالقضاء والسنن، وشدة اجتهاده في عبادة ربه.

روينا عن مالك بن أنس؛ أنه قال: لم يكن عند أحد من أهل المدينة من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن حزم. وذكر أن عمر بن عبدالعزيز أمره أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبدالرحمن والقاسم بن محمد .. فإذا كان عمر بن عبدالعزيز يعتمده في القضاء بين[ج] المسلمين بالمدينة، ثم يعتمده في كَتبه الحديث له عن عمرة وغيرها؛ أفلا نعتمده فيما رواه عنها، وقد تابعه أحفظ الناس في دهره: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وتابعه: سليمان بن يسار ومحمد بن عبدالرحمن الأنصاري وغيرهما من عمرة.

وأما ما روي في ذلك عن يحيى بن سعيد وغيره؛ ففي هذا الحديث بيّن سفيان بن عيينة: أن الزهري رفعه إلى النبي ﷺ قولاً منه؛ كما حكاه الحميدي.

وهذا خلاف ما اعتمده هذا الشيخ من رواية سفيان!

وبيّن أن الزهري أحفظهم، وأخبر أن يحيى بن سعيد أشار إلى الرفع، وكذلك رواه مالك ابن أنس عن يحيى ...

وقد رواه سعيد بن أبي عروبة[ح] عن يحيى بن سعيد مرفوعاً، ولا أدري عمن أخذه عن يحيى .. =

....

(أ) في «المختصر»: «منها!».

(ب) في «المختصر»: «وقال!».

(ت) في «المختصر»: «فروت قضاها».

(ث) في «المطبوع»: «نعلم!».

(ج) في (المطبوع): «من!».

(ح) في «المطبوع»: «عروية!» بتحتانية!!

الهادي، عن أبي بكر بن محمد، عن عَمْرَةَ، عن عائشة: أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلاَّ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا**».

٣٠١- حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب: أخبرنا ابن وهب:

= وأسنده -أيضاً-: أبان بن يزيد عن يحيى، وبدل بن المحبر عن شعبة عن يحيى.

وكانت عائشة تفتي بذلك وترويه عن النبي ﷺ؛ فهؤلاء الرواة كانوا[1] يقتصرون في الرواية مرّة على فتواها، ومرّة على روايتها؛ لقيام الحجة بكل واحدة منها.

وأما حديث عبدالله بن أبي بكر؛ فإنه روى عن عمرة قصة المولاتين اللتين خرجتا مع عائشة، والعبد الذي سرق منهما، وأنها أمرت به فقطعت يده، وقالت: القطع في ربع دينار فصاعداً.

فعائشة كانت تقضي بذلك وتفتي به طول عمرها، وترويه عن النبي ﷺ؛ فعمرة بنت عبدالرحمن كانت تروى مرة فتواها، ومرة روايتها عن النبي ﷺ -كما عادة الرواة ونقلة الأخبار- فلا يعلل حديث الحفاظ الثقات بمثل هذا».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ١٠٢): «وحاول الطحاوي تعليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة، وأبو بكر أتقن وأعلم من ولده، على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع؛ لأن الموقوف محمول على طريق الفتوى.

والعجب أن الطحاوي ضعف عبدالله بن أبي بكر في موضع آخر، ورام هنا تضعيف الطريق القويمة بروايته!!».

٣٠١- **إسناده صحيح** - أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٢-١٣١٣/ ١٦٨٤/ ٣): ثنا هارون بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٦٤): ثنا يونس بن عبدالأعلى، ومسلم (٣/ ١٣١٢-١٣١٣/ ١٦٨٤/ ٣)، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٨١)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٧-٢٨/ ٧٣٨٣)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٤/ ٥١٣١) من طريق عبدالله بن محمد بن يونس؛ قالوا: ثنا أبو الطاهر -أحمد بن عمرو بن السَّرْح-، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٢١٠) عن أصبغ بن الفرج، والدارقطني في «سننه» (٣/ ١١١/ ٣٣٦٨) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، ومحمد بن يعقوب الزبيري، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٣١٥/ ٤٤٦٤ - = «إحسان»)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٤/ ٥١٣١) من طريق أبي الربيع -سليمان بن داود- المَهْري؛ ثمانيتهم عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له- به. =

....

(١) في «المطبوع»: «كان!».

= وتابع ابن وهب: قدامة بن محمد المدني، عن مخرمة به.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٨١)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٨/ ٧٣٨٥): ثنا أبو بكر ابن إسحاق، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٣/ ٦٢١٨): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، وابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ٢٨٧-٢٨٨/ ٥٤٠ و٢٨٨/ ٥٤١): ثنا محمد بن سعد العوفي؛ ثلاثتهم عن محمد بن قدامة به.

وتابع مخرمة بن بكير: يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن عبدالله بن الأشج به.

أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٨٠-٨١)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٧/ ٧٣٨٢)، والمحاملي في «الأمالي» -وعنه الدارقطني في «سننه» (٣/ ١١١/ ٣٣٦٨)-؛ قالا: ثنا عبيدالله بن سعد الزهري، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق: ثني يزيد به.

قلت: وهذه متابعة قوية جداً من يزيد بن أبي حبيب لمخرمة، والسند إليه حسن بعد تصريح ابن إسحاق بالتحديث، فاحفظ هذه المتابعة المهمة لما سيأتي.

وقد أُعِلَّ حديثنا هذا بما لا يقدح:

قال الإمام البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٦-٣٨٧): «وأما حديث مخرمة بن بكير بن الأشج عن أبيه»؛ فإنه علله هذا الشيخ -يعني: الطحاويَّ- بأنه لم يسمع من أبيه شيئاً، واحتج بما حكي عنه من إنكار سماع كتب أبيه».

ثم روى البيهقي بسنده الصحيح عن إسماعيل بن أبي أويس؛ قال: قرأت في كتاب مالك ابن أنس بخط مالك، قال: وُصِلَتِ الصفوف، حتى قمت إلى جنب مخرمة بن بكير في الروضة، فقلت له: إن الناس يقولون: إنك لم تسمع هذه الأخبار التي تروي عن أبيك من أبيك، فقال: وربِّ هذا المنبر والقبر؛ لقد سمعتها من أبي، ورب هذا المنبر والقبر؛ لقد سمعتها من أبي، ورب هذا المنبر والقبر؛ لقد سمعتها من أبي -ثلاثاً-.

وروينا عن معن بن عيسى؛ أنه قال: مخرمة سمع من أبيه، وعرض عليه ربيعة أشياء من رأي سليمان بن يسار.

قال البيهقي: «قد اعتمده مالك بن أنس فيما أرسل في «الموطأ» عن أبيه بكير -وإنما أخذه عن مخرمة-، واعتمده مسلم بن الحجاج؛ فأخرج أحاديثه عن أبيه في «الصحيح»، ووثقه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

فيحتمل أن يكون المراد بما حكي عنه من إنكاره: سماع البعض دون الجميع -والله أعلم-، ثم هب[1] أن الأمر على ما حكي عنه من الإنكار؛ أليس قد جاء بكتب أبيه -الرجل =

....

(١) في «المطبوع»: «ذهب!».

أخبرني[(١)] مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن عَمْرَةَ: أنها سمعت عائشة تحدث: أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«لا تُقْطَعُ اليَدُ إلاَّ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَمَا فَوقَهُ»**.

٣٠٢- حدثنا حميد بن مسعدة: ثنا عبد الوارث بن سعيد: ثنا حسين

= الصالح-، فإذا فيها تلك الأحاديث؟ أفما يدلنا ما وجد في كتاب أبيه من حديث القطع على متابعة سليمان بن يسار عن عَمْرة أكبر أصحاب الزهري في لفظ الحديث[(أ)]؟».

وقال في «الخلافيات» (٤/ ٤٣٩) - مختصره): «علل حديث سليمان بأن مخرمة بن بكير ابن الأشج الذي رواه عن أبيه، عن سليمان، لم يسمع من أبيه شيئًا»، واحتج بما حكي عنه من إنكاره سماع كتب أبيه.

وقد روي عن ابن أبي أويس؛ قال: قرأت في كتاب مالك بخط مالك: قمت إلى جنب مخرمة في الروضة، فقلت: إن الناس يقولون: إنك لم تسمع هذه الأحاديث التي تروي عن أبيك من أبيك؟! قال: وربِّ هذا المنبر والقبر لقد سمعتها من أبي -وكرر هذا القول عنه ثلاثًا-.

وقد اعتمده مالك فيما أرسله في «الموطأ» عن أبي بكير، وإنما أخذه عن مخرمة، واعتمده مسلم، وأخرج أحاديثه في «الصحيح»، ووثقه أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني».

(١) في «م»: «حدثني».

٣٠٢- **إسناده صحيح** - أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٨٠)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٧ / ٧٣٨٠): ثنا حميد بن مسعدة به.

وأخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (١٢/ ٩٦/ ٦٧٩١): ثنا عمران بن ميسرة المنقري، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/ ١٠١) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١١٣-١١٤/ ٦٢١٩)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٥/ ٥١٣٣) من طريقين عن أبي معمر -عبدالله بن عمرو- المُقْعِد المِنْقَري؛ ثلاثتهم عن عبدالوراث به.

وقد صرح يحيى بن أبي كثير بالتحديث في رواية عبدالصمد بن عبدالوارث عند الإسماعيلي.

وتابع حسين بن ذكوان المعلم: =

....

(أ) سلمنا بالعلة المذكورة -تنزلاً-؛ فلم غفل الطحاوي -رحمه الله- عن متابعة يزيد بن أبي حبيب لمخرمة؟! ولا يقولن قائل: لعله لم يقف عليها، لا؛ فإنها عند شيخه النسائي، وهو قد روى عنه الكثير.

المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عَمْرَةَ، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: **«لا تُقْطَعُ اليَدُ إلاَّ فِي رُبُعِ دِينَارٍ»**.

٣٠٣- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا ابن أبي مريم: أنبأ يحيى بن أيوب:

= ١- **همام بن يحيى العوذي:** أخرجه أحمد (٤٣/ ٢١٩/ ٢٦١١٦): ثنا عبدالصمد بن عبدالوارث، عن همام به.

٢- **علي بن المبارك:** أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٢١٠) عن هارون بن إسحاق، عن علي به.

٣- **حرب بن شداد:** أخرجه أحمد (٤٣/ ٢٣٦/ ٢٦١٤١): ثنا عبدالصمد بن عبدالوارث، عن حرب به.

وصرح يحيى بن أبي كثير بالتحديث عنده.

٤- **هقل بن زياد:** أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (١٢/ ١٠١).

٥- **أبو إسماعيل -إبراهيم بن عبدالملك- القنّاد:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٨/ ٨٠)، و«السنن الكبرى» (٧/ ٢٦/ ٧٣٧٩): ثنا يحيى بن دُرُسْتَ، عن القناد به.

وخالف يحيى بن درست: لوين -محمد بن سليمان المصيصي-، فرواه عن أبي إسماعيل القناد به؛ لكن قال: عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان!

أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (١٢/ ١٠١): ثنا ابن صاعد، عن لوين به.

قال الإسماعيلي: «والذي قبله أصح».

وقال البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٨٥): «وقد غلط بعض الرواة فيه؛ فقال في إسناده: عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان! وإنما هو محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن ابن سعد بن زرارة الأنصاري».

قلت: وهو كما قالا، وهذه الطريق -وللأسف- لم يذكرها الطحاوي في كتابه ألبتة!!

قال البيهقي في «المعرفة»: «حديث محمد بن عبدالرحمن -هذا- لم يورده هذا الشيخ -يعني: الطحاوي-، ولا أدري بأي شيء كان يُعَلِّلُ أن لو بلغه».

وقال في «الخلافيات»: «وأظنها لم تقع للطحاوي، ولو وقعت له؛ فما أدري بما كان يعللها».

٣٠٣- **إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله)** - أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير»=

حدثني جعفر بن ربيعة: أن الأسود بن العلاء بن جارية حدثه: أنه سمع عَمْـرَةَ بنت عبد الرحمن تحدث عن عائشة: أنها سمعـت رسـول اللّـه ﷺ يقـول: «**لا قَطْعَ إلاَّ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا**».

=(٧/ ٢١٠) عن سعيد بن أبي مريم به[أ].

وأخرجه البخاري في «تاريخه الكبير» (٧/ ٢٠٩-٢١٠)، والطبراني في «المعجم الأوسـط» (٨/ ٣٠٦/ ٨٧١٠): ثنا مطلب بن شعيب الأزدي، والطحـاوي في «شـرح معـاني الآثـار» (٣/ ١٦٦): ثنا علي بن شيبة؛ ثلاثتهم عن عبدالله[ب] بن صالح المصري -كاتب الليـث-، عـن يحيـى بن أيوب الغافقي به، وعندهم: عن جعفر بن ربيعـة، عـن الأسـود بـن العـلاء وأبـي سـلمة بـن عبدالرحمن وعبدالملك بن المغيرة وكثير بن خنيس: أنهم تنازعوا في القطع، فدخلوا على عمرة ... الحديث[ت].

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في يحيى بن أيوب، وفي «التقريب»: «صـدوق ربمـا وهم».

وقد أعل الطحاويُّ هذه الطريق بعلة غريبة عجيبة، فقال:

«فإن قالوا: فقد رواه أبو سلمة بن عبدالرحمن وغيره عن عمرة مثل ما رواه عنها أبو بكـر ابن محمد؛ قيل لهم: أما أبو سلمة؛ فلا نعلم لجعفر بن ربيعة منه سماعاً، ولا نعلمــه لقيـه أصـلاً! فكيف يجوز لكم أن تحتجوا بمثل هذا على مُخَالِفِكم، وتحتجوا به ما قد رواه عـن عمـرة مـن قـد ذكرنا؟!».

قلت: عفا الله لك؛ فإن جعفراً معروف الروايـة عـن أبـي سـلمة، وهـذا شـيخك الإمـام النسائي قد أخرج في «سننه» من روايته عن شيخه، ولم يعلَّ الحديث بما ذكرت؛ بـل لم يقـل ذلـك أحد قبلك، على أن هذا الإعلال لا يعود على الحديث بضعف، ولا يؤثر فيه؛ لأن أبا سلمة توبع عليه كما ترى، وصرح جعفر بالتحديث عن من تابعه، فهل بقي لهذه العلة المزعومة أثر؟! وجائز أن يكون جعفر يروى قصة حدثت مع هؤلاء الـرواة عـن واحـد منهـم، ويذكرهـا لـه أحدهـم؛ فيروي قصتهم كلهم، ما المانع من ذلك؟

....

(أ) لكن سقط من إسناده (عن عمرة) !

(ب) تحرفت في «مطبوع شرح المعاني» إلى «عبيدالله» -بالتصغير-.

(ت) سقط من «تاريخ البخاري» (عن عمرة)!.

٣٠٤- حدثني محمد بن إدريس: ثنا أبو عمير -عيسى بن محمد- الرملي: ثنا الوليد بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني، عن أبيه، عن جده، عن عَمْرَةَ، عن عائشة؛ قالت: قال النبي ﷺ: «**الْقَطْعُ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا**».

قال أبو عبد اللَّه: فقال الذين أجازوا نسخَ القرآن بالسنة: كان القطع عند نزول قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وبعد

٣٠٤- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله)** - أخرجه أبو بكر بن المقرئ في «الفوائد» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/ ٢٣٣)-: ثنا محمد بن الحسن بن قتيبة، عن أبي عمير به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فيه علتان:

الأولى: المخالفة؛ فقد رواه محمد بن راشد المكحولي، عن يحيى بن يحيى الغساني به؛ لكن أدخل بين يحيى وعمرة (أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم).

أخرجه أحمد والبيهقي كما تقدم.

ومحمد أوثق -دون ريب- من هشام بن يحيى[1]؛ فالمعروف روايته، لا سيما وأن السند إلى هشام -هذا- لا يصح؛ فإن الوليد ابنه مجهول.

الثانية: الوليد بن هشام -هذا- مجهول العين والحال، فلم أجد له ترجمة سوى ما ذكره ابن عساكر في «تاريخه»، ولم يزد على ما في هذا الإسناد.

وقد توبع! تابعه: إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني، عن أبيه به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٣٧١/ ٢٢٦١): ثنا أحمد بن أنس بن مالك الدمشقي، عن إبراهيم به.

لكن إبراهيم -هذا- كذاب؛ قاله أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان؛ فلا يستشهد به ولا كرامة.

وجملة القول: إن الحديث صحيح بطرقه السابقة، أما هذه الطريق؛ فهي ضعيفة من وجهين كما بينا، والله أعلم.

تنبيه: محمد بن إدريس -شيخ المصنف-؛ هو: الإمام العالم المعروف: أبو حاتم الرازي.

....

(١) لم أر فيه توثيقاً سوى قول أبي حاتم الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٩/ ٧٠): «صالح الحديث».

ذلك: واجبٌ على كلِّ سارق، قَلَّتْ سَرِقَتُهُ أَمْ كَثُرَت، إلى أن أسقط النبيُّ ﷺ القطعَ عمَّن سرق أقلَّ من رُبُع دينار، فصار بعض الآية التي فيها الأمر بقطع السارق منسوخًا بسُنَّة النبي ﷺ، وما فيها محكم -في مذهب الشافعي وأصحابه- لم تنسخ السُّنة من الكتاب شيئًا، ولكنَّها دلَّت على أن الآيةَ، وإن كان مخرجُها عامًّا في التلاوة؛ فهي خاصٌّ في المعنى، المَعْنِيُّ بها: بعض السُّراق دون بعضٍ.

ونظير ما ذكرنا: أن اللَّه -عزَّ وجلَّ- حرَّم في «سورة البقرة» نكاحَ المشركات حتى يؤمن، فقال: ﴿وَلا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فكان ذلك عامًّا في الظاهر، واقعًا على جميع المشركات، وأحلَّ في «سورة المائدة» نكاح نساء أهل الكتاب وهنَّ مشركات؛ فاختلف أهل العلم في تأويل ذلك، فقال جماعة منهم: كان نكاح المشركات جميعًا -الكتابيات وغيرهن- مُحرَّمًا في الآية التي في البقرة، ثم نسخ اللَّهُ تحريم نساء أهل الكتاب؛ فأحلهن في «سورة المائدة»، وترك سائر المشركات محرمات على حالهن، فبعض الآية الأولى في هذا القول منسوخ، وباقيها مُحكَم؛ رُوِيَ هذا القولُ عن جماعة من السلف.

٣٠٥- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ علي بن الحسين بن واقد؛ قال:

٣٠٥- **موقوف صحيح**.

أخرجه أبو داود في «الناسخ والمنسوخ»؛ كما في «الدر المنثور» (٢/ ٥٦٢).

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير علي بن الحسين، ففيه كلام لا يضر، ولا ينزل حديثه عن درجة الحسن إن شاء الله، وفي «التقريب»: «صدوق يهم».

وقد خولف علي في إسناده: خالفه يحيى بن واضح -أبو تُميلة المروزي-، فرواه عن الحسين بن واقد به؛ لكن أسقط (عن ابن عباس)، وجعله من قول عكرمة مقطوعاً عليه.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٣/ ٧١٢ و٧١٩): ثنا محمد بن حميد الرازي، عن=

حدثني أبي: ثنا يزيد النحوي، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أنه قال في قوله: ﴿وَلا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ...﴾ الآية [البقرة: ٢٢١]: فنسخ من ذلك نساء أهل الكتاب؛ فأحلَّهُنَّ للمسلمين، وحرم المسلمات على رجالهم.

=أبي تُميلة به.

قلت: لكن شيخ الطبري -ابن حميد- متروك لا يستشهد به، فالمعروف ما سبق.

وتابع عكرمة: عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- به؛ بلفظ: قوله ﴿وَلاَ تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ﴾.

ثم استثنى نساء أهل الكتاب، فقال: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ حِلّ لكم ﴿إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾.

أخرجه ابن أبي حاتم الرازي في «تفسيره» (٢/ ٣٩٧/ ٢٠٩٥): ثنا أبي -أبو حاتم -محمد ابن إدريس الرازي-، وأبو عبيد -القاسم بن سلاّم- الهروي في «الناسخ والمنسوخ» (٨٣/ ١٤١)، والطبري في «جامع البيان» (٣/ ٧١١-٧١٢): ثنا علي بن داود، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص٥٤): ثنا بكر بن سهل الدمياطي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٧١) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي؛ خمستهم عن عبدالله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للكلام اليسير في معاوية، فقد قال الحافظ ابن حجر فيه، كما في «التقريب»: «صدوق له أوهام».

وقد أعل الحديث بعلتين؛ لكن هما عند التحقيق العلمي ليستا بشيء:

الأولى: ضعف عبدالله بن صالح؛ لكن الراوي عنه هنا: أبو حاتم الرازي، وهو من الجهابذة الحفاظ الذين نصّ الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص٤١٤) على صحة رواية عبدالله بن صالح إن جاءت من طريقهم.

ويمكن إلحاق أبي عبيد والدارمي به؛ فهما من كبار الحفاظ، وصيارفة علم الحديث.

الثانية: الانقطاع بين ابن عباس وعلي بن أبي طلحة!

أقول: تقدم نقض هذه العلة (ص ١٠٤)، فلا أعيد.

٣٠٦- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عمر بن حفص بن غِيَاث[١]: ثنا أبي، عن إسماعيل بن سميع[٢]؛ قال: حدثني أبو مالك، عن ابن عباس؛ قال: لَمَّا نزلت هذه الآية: ﴿وَلا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ حَجَرَ الناسُ أَنفسهم عنهنَّ، حتى نزلت «المائدة»: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]، قال: فنكح الناسُ نساءَ أهلِ الكتاب.

٣٠٧- حدثنا إسحاق: أنبأ حَكَّام بن سلم، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، في قوله: ﴿وَلا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]، قال: نزلت الآية التي بعدها في «المائدة»: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]؛ فاستثنى من المشركات: نساءَ أهل الكتاب.

٣٠٨- حدثنا إسحاق: أنبأ عمر بن عبد الواحد، عن النعمان بن المنذر،

٣٠٦- **موقوف حسن الإسناد** - أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٨٣/ ١٢٦٠٧): ثنا عبيد العجلي، عن محمد بن حاتم، عن القاسم بن يزيد المزني، عن إسماعيل به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات، غير إسماعيل بن سميع الحنفي -أبي محمد الكوفي-، وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

وأبو مالك: هو الغفاري، واسمه: غزوان؛ ثقة من رجال «التهذيب».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٧٤): «ورجاله ثقات».

(١) بمعجمة مكسورة، وياء مخففة مفتوحة، ومثلثة.

(٢) في المخطوط: «شميع»، وهو خطأ، والتصحيح من كتب الرجال.

٣٠٧- **مقطوع ضعيف الإسناد.**

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٣/ ٧١٢-٧١٣): حدثت عن عمار، عن عبدالله بن أبي جعفر الرازي، عن أبيه به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن أبا جعفر الرازي -هذا- صدوق سيئ الحفظ؛ كما في «التقريب».

٣٠٨- **مقطوع حسن الإسناد.**

قلت: وهذا مقطوع حسن الإسناد؛ فإن رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير النعمان -هذا- وهو صدوق؛ كما في «التقريب».

عن مكحول؛ قال: لا تنكحوا من نساء المجوس حرَّةً ولا أَمَةً، في حضرٍ ولا في غزو، حتى يسلمن؛ فإن اللَّه حرم المشركات على المؤمنين في «سورة البقرة»، ثمَّ تَحَنَّنَ عليهم في «سورة المائدة»؛ فأحل لهم اليهوديات والنصرانيات، وترك سائرهن.

قال أبو عبد اللَّه: وقال غير هؤلاء من أهل العلم: ليس في الآيتين ناسخ ولا منسوخ، ولكن اللَّه أراد بالآية التي في «البقرة»: المشركات سوى أهل الكتاب.

٣٠٩- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ وكيع، عن سفيان، عن حماد، عن سعيد ابن جبير، في قوله اللَّه: ﴿وَلا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ قال: أهل الأوثان.

٣١٠- حدثنا يحيى: أنبأ معاوية، عن إبراهيم بن طهمان، عن قتادة، في

٣٠٩- **مقطوع صحيح الإسناد** - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٣/ ٧١٣-٧١٤): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٣٩٧/ ٢٠٩٦): ثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص٥٥) من طريق يحيى بن سليمان، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٧١) من طريق أحمد بن عبدالجبار العطاردي؛ أربعتهم عن وكيع بن الجراح -وهذا في «التفسير» له؛ كما في «الدر المنثور» (٢/ ٥٦٣)- به.

وتابع وكيعاً: عبدالرحمن بن مهدي، عن الثوري به.

أخرجه أبو عبيد الهروي في «الناسخ والمنسوخ» (٨٩-٩٠/ ١٥٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٣٩٧/ ٢٠٩٨).

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات.

حماد؛ هو: ابن أبي سليمان.

٣١٠- **مقطوع صحيح** - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير معاوية -هذا-، فلم أعرفه الآن بالضبط، وقد ذكروا من ضمن الرواة عن يحيى بن يحيى التميمي: معاوية بن عمار الدهني، ومعاوية بن عبدالكريم الضال، وكلاهما ثقتان من رجال «التهذيب».

وانظر ما بعده.

قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ قال: يعني: مشركاتِ العرب من عبدة الأوثان.

٣١١- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: ثنا معمر، عن قتادة، في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ قال: المشركات مِمَّن ليس من أهل الكتاب.

قال أبو عبد اللَّه: ومذهب الشافعي في هاتين الآيتين على ما أعلمتك: أنَّه ليس في واحدة منهما ناسخ ولا منسوخ؛ إلاَّ أن الآيةَ التي في «سورة البقرة» من العامِّ الذي أريد به الخاص، ومن المجمل الذي دلَّ عليه المفسَّر.

وكذلك كلُّ آيتين جاءتا في كتاب اللَّه مَخْرَجُ إحداهما عامٌّ، يُحَرِّمُ أشياء

٣١١- **مقطوع صحيح** - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٣/ ٧١٣): ثنا الحسن بن يحيى بن أبي الربيع، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص٣٥٨) من طريق سلمة بن شبيب النيسابوري؛ كلاهما عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/ ١٧٦/ ١٢٦٦٧)، و«التفسير» (١/ ١/ ٨٩)- به.

وتابع معمراً: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به.

أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٣/ ٧١٣): ثنا بشر بن معاذ العقدي، عن يزيد بن زُرَيْع، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٢/ ٣٩٨/ ٢١٠١): ثنا جعفر بن محمد بن هارون، عن عبدالوهاب بن عطاء الخفاف؛ كلاهما عن ابن أبي عروبة به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية، وسماع يزيد والخفّاف من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٣ و٧٤٤)، و«الكواكب النيرات» (ص ١٩٥-١٩٦).

وتابعهما -أيضاً- شيبان بن عبدالرحمن النحوي(أ)، عن قتادة به.

أخرجه عبد بن حميد(ب) في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٢/ ٥٦٣) -ومن طريقه ابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص٢٠٣)-: ثنا يونس بن محمد المؤدب، عن شيبان به.

وسنده كسابقه.

....

(أ) تحرف اسم (شيبان) في «نواسخ القرآن» إلى «سفيان»! وهو تحريف قبيح جداً؛ فليصحح.

(ب) تحرف اسمه -أيضاً- في الكتاب المذكور إلى: (عبدالحميد)!. فوا أسفاه.

أو يحلها، تحريمًا أو حلالاً، عامًّا في الظاهر، والأخرى تخصُّ بعض العموم بالتحريم؛ فيحله، أو يخص بعض العموم بالإحلال؛ فتحرمه.

وكذلك إن كانت إحدى الآيتين توجب فرضًا عامًّا، والأخرى تخصُّ بعض الفرض فتسقطه؛ ففي ذلك من الاختلاف نحوًا مما حكينا في هاتين الآيتين، تركنا حكاية جميع ذلك؛ كراهة للتطويل.

وقد أتينا على كثير من ذلك في سائر كتبنا، وكذلك في[1] كلٍّ آية جاءت تَعُمُّ فرضَ شيءٍ، أو تحله، أو تحرمه، وجاءت السُّنة بإسقاط بعض الفرض المعموم في الآية، أو بإحلال بعض المعموم تحريمه، أو تحريم بعض المعموم إحلاله؛ ففي ذلك من الاختلاف نحوًا مما قد حكيتُ كثيرًا منه.

ومن ذلك: قول الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، واسم الزاني وقع على البكر والثيِّب، و[2]لم يكن قبل نزول هذه الآية على الزانيين حدٌّ معلوم، كانت عقوبتهما: الحبس، والأذى كذلك.

٣١٢- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن مسلم الأعور، عن مجاهد، عن

(١) سقطت من «م».

(٢) سقطت من «م».

٣١٢- إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه الأخرى) - أخرجه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٦٠٠/ ١٤٦٥): ثنا زكريا بن داود الخفاف، عن إسحاق بن راهويه -وهذا في «التفسير» له- بسنده سواء.

وأخرجه ابن أبي حاتم الرازي في «تفسيره» (٣/ ٨٩٤/ ٤٩٧٧): ثنا أبي، عن يحيى بن المغيرة السعدي، عن جرير بن عبدالحميد به.

وتابع جريراً:

١- عليُّ بن مُسْهِر: أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١١/ ١٩٨-١٩٩/ ٤٩٤٨): ثنا موسى بن إسحاق الأنصاري، عن منجاب بن الحارث، عن ابن مسهر به. =

= ٢- **مروان بن معاوية الفزاري:** أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٩٤/ ٤٩٧٨): ثنا أبي، عن أبي حصين بن يحيى بن سليمان الرازي، عن مروان به.

٣- **قيس بن الربيع** -ضعيف-: أخرجه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص٩٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٧٢/ ١١١٣٤)؛ قالا: ثنا عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، والنحاس -أيضاً- ثنا أبو شريح -محمد بن زكريا-؛ قالا: ثنا محمد بن يوسف الفريابي -وهذا في «التفسير» له؛ كما في «الدر المنثور» (٤/ ٢٧٢)-: ثنا قيس به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن مدار طرقه على مسلم بن كيسان الضبي الملائي البراد الأعور، وهو ضعيف؛ كما في «التقريب».

أما الهيثمي؛ فقد قال في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢): «رواه الطبراني عن شيخه عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم؛ وهو ضعيف. وروى البزار نحوه .. ورجاله رجال الصحيح؛ غير موسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري، وهو ثقة».

قلت: عفا الله عنك! فقد وهمت من وجوه:

الأول: أن شيخ الطبراني توبع عند النحاس، كما تقدم.

الثاني: أنه توبع؛ كما تقدم، توبع عند البزار وغيره، فإعلاله والحالة هذه في غير محله.

الثالث: قوله عن رجال البزار: «ورجاله رجال الصحيح؛ غير موسى ...»؛ غير صحيح البتة؛ فإن مسلماً الأعور ليس من رجالهما، وهو ضعيف، فكان ينبغي عليه تعصيب الجناية به.

الرابع: أن قيس بن الربيع -وهو ضعيف- في سند الطبراني؛ فليس ابن أبي مريم أولى بالإعلال منه.

وتابع مجاهداً:

١- **علي بن أبي طلحة:** أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٩٥-٨٩٦/ ٤٩٨٨): ثنا أبي، وأبو عبيد الهروي في «الناسخ والمنسوخ» (١٣٢-١٣٣/ ٢٣٩)، وابن أبي داود -ومن طريقه ابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص٢٦٣)-: ثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٩٤ و٥٠٣ و٥٠٥): ثنا المثنى بن إبراهيم الآملي، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص٩٤-٩٥): ثنا بكر بن سهل الدمياطي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١١) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي؛ ستتهم عن عبدالله بن صالح المصري، عن معاوية بن صالح، عن علي به.

قلت: وهذا سند حسن؛ كما تقدم تفصيله (ص ١٠٤ و٥٧٧).

٢- **عطاء الخراساني:** أخرجه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (١٣٢/ ٢٣٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٩٢-٨٩٣/ ٤٩٧٠ و٨٩٤/ ٤٩٧٩ و٨٩٥/ ٤٩٨٢): ثنا الحسين بن=

ابن عباس، في قوله: ﴿وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِن نِسَائِكُمْ...﴾ الآية [النساء: ١٥]؛ قال: كانت المرأة إذا فَجَرَتْ؛ حُبِسَت، حتَّى نزلت هذه الآية؛ يعني: قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، فجعل اللَّه(١) سبيلَهم الحدودَ.

٣١٣- حدثنا أبو سلمة -يحيى بن خلف-: ثنا أبو عاصم -الضحاك بن

=محمد بن الصّباح؛ قالا: ثنا حجاج بن محمد المصيصي الأعور، عن ابن جريج وعثمان بن عطاء، عن عطاء به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن عطاء -هذا- لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ.

٣- عكرمة، عنه؛ بلفظ: عن ابن عباس -رضي الله عنهما-؛ قال: ﴿وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعةً مِّنْكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾، وذكر الرجل بعد المرأة ثم جمعهما، فقال: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُواْ عَنْهُمَا﴾، فنسخ ذلك بآية الجلد، فقال: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُواْ كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

أخرجه أبو داود في «سننه» (٤/ ١٤٣/ ٤٤١٣)، و«الناسخ والمنسوخ» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٠)-: ثنا أحمد بن محمد بن ثابت المروزي، عن علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، عن يزيد النحوي، عن عكرمة به.

قلت: وهذا سند حسن.

(١) سقطت من «م».

٣١٣- مقطوع صحيح - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٩٣-٤٩٤ و٥٠٠ و٥٠٢-٥٠٣ و٥٠٤): ثنا محمد بن عمرو بن عباد بن جبلة بن أبي رواد، وأبو العباس -محمد بن يعقوب -الأصم -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٠)-: ثنا إبراهيم بن مرزوق، كلاهما عن أبي عاصم النبيل به.

وتابع عيسى بن ميمون:

١- شبل بن عباد المكي: أخرجه أبو داود في «سننه» (٤/ ١٤٣/ ٤٤١٤)، و«الناسخ والمنسوخ»: ثنا أحمد بن محمد بن ثابت المروزي، عن أبي حذيفة -موسى بن مسعود- النهدي، عن شبل به.

٢- علي بن حفص المدائني: أخرجه الإمام أحمد في «الناسخ والمنسوخ» -ومن طريقه =

مخلد-، عن عيسى بن ميمون المكي: ثنا ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِن نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥]؛ قال: الزنى، قال: كان أمر بحبسهن حين يشهد عليهن أربعة[1] شهداء؛ حتى يَمُتْنَ، أو يجعل اللَّه لهن سبيلاً، والسبيل: الحدُّ.

وفي قول اللَّه: ﴿وَاللَّذَان يَأْتِيَانِهَا مِنْكُم﴾ [النساء: ١٦]: الرجلان الزانيان، ﴿فَآذُوهُمَا﴾؛ قال: سَبًّا[2]، كلُّ هذا نسخته الآية التي في النور بالحدِّ المفروضِ.

٣١٤- حدثنا عبيد اللَّه بن سعد بن إبراهيم: ثنا الحسين بن محمد: ثنا شيبان، عن قتادة: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي البُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ المَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾ [النساء: ١٥]؛ قال: كان هذا قبل الحدود، كانا يؤذيان جميعًا، وتَحبس[2] المرأة، فجعل اللَّه لهن سبيلاً بعد ذلك؛ فجعل سبيل من أُحْصِنَ: جلدَ مئة، ثم رجمٌ بالحجارة، ومن لم يحصن: جلد مئة، ونفي سنة.

=ابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص٢٦٤)-.

٣- ورقاء بن عمر اليشكري: أخرجه آدم بن أبي إياس في «تفسيره» -ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢١٠)، وابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص٢٦٣)-، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٩٣/ ٤٩٧١ و٨٩٥/ ٤٩٨٤) من طريق شبابة بن سوّار، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٩٦) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة؛ ثلاثتهم عن ورقاء به.

قلت: وهذا سند صحيح، وقد أعل بالانقطاع؛ وليس بشيء.

(١) في «م»: «أربع» !

(٢) في المخطوط: «شيا»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب.

٣١٤- مقطوع صحيح.

قلت: إسناده صحيح؛ رجاله كلهم ثقات معروفون.

شيبان: هو ابن عبدالرحمن النحوي.

وانظر ما بعده.

(٢) في «م»: «فتحبس».

٣١٥- قال[1]: وحدث الحسن، عن حطان بن عبد اللَّه الرقاشي، عن عبادة بن الصامت: أن نبيَّ اللَّه ﷺ أنزل عليه ذات يوم، فنكس أصحابه، فلمَّا سُرِّيَ؛ رفع أصحابُه رؤوسَهم، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبيلاً؛ الثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ: جَلْدُ مِئَةٍ، ثُمَّ رَجْمٌ بِالحِجَارَةِ، وَالبِكْرُ بِالبِكْرِ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَنَفْيُ سَنَةٍ**».

٣١٦- حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب: ثنا يزيد بن زريع: ثنا سعيد، عن قتادة: ﴿وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِن نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعةً مِنْكُمْ فَإِن شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي البُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ المَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبيلاً﴾ [النساء: ١٥]؛ قال: كانت هذه قبل الحدود، ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ [النساء: ١٦]؛ قال: كان هذا أوَّلَ أمرٍ كان فيهما، كانت المرأةُ تحبس، ويؤذيان بالقول والشتيمةِ جميعًا، ثم نسخ بعد ذلك في «سورة النور»، فجعل لهن سبيلاً: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

٣١٥- **إسناده صحيح** - سيأتي تخريجه بعد أحاديث.

(١) هو قتادة بن دعامة السدوسي، وهذا الإسناد معطوف على ما قبله.

٣١٦- **مقطوع صحيح الإسناد** - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٩٤ و٥٠٢): ثنا بشر بن معاذ العقدي، عن يزيد به.

وأخرجه الإمام أحمد في «الناسخ والمنسوخ» -ومن طريقه ابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص٢٦٤)-: ثنا عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، عن سعيد بن أبي عروبة به.

قلت: وهذا سند صحيح، وسماع يزيد بن زريع وعطاء الخفاف من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه.

وأخرجه ابن المنذر في «التفسير» (٢/ ٦٠١/ ١٤٦٦): ثنا علي بن عبدالعزيز: ثنا حجاج ابن منهال، عن همام بن يحيى، عن قتادة به.

وسنده صحيح -أيضاً-.

وانظر ما بعده.

٣١٧- حدثنا إسحاق، ومحمد بن رافع؛ قالا[1]: أنبأ عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن قتادة: ﴿وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ...﴾ الآية [النساء: ١٦]؛ قال: نسختها الحدود.

٣١٨- حدثنا محمد بن رافع: ثنا عبد الرزاق: أنبأ معمر، عن قتادة في قوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٥]؛ قال: نسختها الحدود.

٣١٩- حدثني ابن القهزاذ: ثنا أبو معاذ النحوي: ثنا عبيد بن سليمان الباهلي: سمعت الضحاك بن مزاحم يقول في قوله: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾ النساء: ١٥]: الحدّ نسخ هذه الآية.

٣٢٠- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ خالد بن عبد اللّه، عن يونس، عن

٣١٧- **مقطوع صحيح** - أخرجه الإمام أحمد في «الناسخ والمنسوخ» -ومن طريقه ابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص٢٦٤)-، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٥٠٦): ثنا الحسن بن يحيى بن أبي الربيع، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص٩٣): ثنا سلمة بن شبيب النيسابوري؛ ثلاثتهم عن عبدالرزاق -وهذا في «التفسير» له (١/ ١/ ١٥١)- به.

وسنده صحيح.

(١) في «م»: «قال» !

٣١٨- **مقطوع صحيح** - تقدم تخريجه في سابقه.

٣١٩- **مقطوع حسن** - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٩٥): حدثت عن الحسين بن الفرج، عن أبي معاذ -الفضل بن خالد المروزي- النحوي به.

قلت: إسناد المصنف حسن؛ فإن عبيد بن سليمان لا بأس به -كما في «التقريب»-، وأبو معاذ: ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٦١)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد وثقه ابن حبان (٩/ ٥)، وروى عنه جمع، فمثله قد يحسن حديثه.

٣٢٠- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بما بعده)** - أخرجه الإمام الشافعي في «المسند» (٢/ ١٥٣/ ٢٥٢ -ترتيبه)، و«الرسالة» (٢٤٧/ ٣٧٨)، و«اختلاف الحديث» (ص١٥٣) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣١٩/ ٥٠٤٢)، والواحدي في «الوسيط» =

الحسن، عن عبادة بن الصامت؛ قال: أنزل الله: ﴿وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِن نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِن شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي البُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ المَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾ [النساء: ١٥]، فكان عقوبة ذلك الحبسَ، فقال رسول الله ﷺ: «**خُذُوا، خُذُوا، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً؛ البِكْرُ بِالبِكْرِ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَالرَّجْمُ**».

٣٢١- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن

=(٢/ ٢٦)، والبغوي في «شرح السُّنة» (١٠/ ٢٧٦/ ٢٥٨٠)، و«معالم التنزيل» (٢/ ١٨١)-: ثنا عبدالوهاب بن عبد المجيد الثقفي، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٠٥/ ٧١٠٤): ثنا أحمد بن حرب الموصلي، عن قاسم بن يزيد، عن سفيان الثوري؛ كلاهما عن يونس بن عبيد به.

وتابع يونس: جرير بن حازم، عن الحسن به.

أخرجه أبو داود -سليمان بن داود- الطيالسي في «مسنده» (١/ ٤٧٨/ ٥٨٥) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٨٣)-، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (٣٧/ ٤٤٢-٤٤٣/ ٢٢٧٨٠): ثنا شيبان بن فروخ، وابن الأعرابي في «المعجم» (٣/ ١٠٥٨-١٠٥٩/ ٢٢٧٦) من طريق إبراهيم بن أبي سويد؛ ثلاثتهم عن جرير به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن الحسن مدلس وقد عنعن، وقد ذكر غير واحد من أهل العلم بالحديث أن روايته عن عبادة مرسلة.

لكن الحديث صحيح بطريقه الأخرى -كما سيأتي-، وقد رواها الحسن عن حطان بن عبدالله الرقاشي عن عبادة؛ فتبين بذلك أن الحسن لم يسمعه من عبادة، بينهما حطان.

٣٢١- **إسناده صحيح** - أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٢١-٢٢٢): أنبأ أبو عبدالله الحاكم: ثنا أبو النضر الفقيه، عن الإمام محمد بن نصر المروزي به.

وأخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٦/ ١٦٩٠/ ١٢) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١١/ ١٨٥)-: ثنا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١١٩١/ ٥٩٤ - تكملة) -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٣٨)، و«مشكل الآثار» (١/ ٢٢٢/ ٢٤٢ و١١/ ٤٤٦/ ٤٥٤٤)، والحازمي في «الاعتبار» (ص٢٠٢ -ط دار الكتب العلمية، أو ٢/ ٧٠٥ - ٧٠٦/ ٣٣٢ -ط ابن حزم)-، وأحمد (٣٧/ ٣٣٨/ ٢٢٦٦٦)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٦) =



=-ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١١/ ١٨٥)-: ثنا عمرو بن محمد الناقد، والدارمي في «مسنده» (٨/ ٦١٨/ ٢٤٨٠ -«فتح المنان»)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٢١-٢٢٢) عن عمرو بن عون، وأبو داود (٤/ ١٤٤/ ٤٤١٦): ثنا وهب بن بقية ومحمد بن الصبّاح البزاز البغدادي، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٠٦/ ٧١٠٦)، والترمذي (٤/ ٤١/ ١٤٣٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢٠/ ٦٢٤٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٢٧١-٢٧٢/ ٤٤٢٥ - «إحسان») عن قتيبة بن سعيد، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ١١١/ ٨١٠)، وأبو يعلى في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٢٧٢/ ٤٤٢٦ -«إحسان»)-؛ قالا: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢٠/ ٦٢٤٨) من طريق سريج بن النعمان، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٣٢/ ١١٤٠) من طريق أبي جعفر -عبدالله بن محمد- النفيلي، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص٩٣-٩٤) من طريق عمرو بن رافع؛ عشرتهم عن هشيم به.

وقد صرح هشيم بالتحديث عند الإمام مسلم وسعيد بن منصور وأحمد وغيرهم، وصرح الحسن البصري بالتحديث عند سعيد بن منصور، وهو تصريح مهم جداً؛ إذ خلت الطرق كلها منه.

قال الحازمي: «هذا حديث صحيح ثابت، وله طرق مخرجة في كتب الصحاح».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ -منهم: علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود، وغيرهم-؛ قالوا: الثيب يجلد ويرجم.

وإلى هذا ذهب بعض أهل العلم؛ وهو قول إسحاق.

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ -منهم: أبو بكر، وعمر، وغيرهما-: الثيب إنما عليه الرجم، ولا يجلد، وقد روي عن النبي ﷺ مثل هذا في غير حديث؛ في قصة ماعز وغيره: أنه أَمَرَ بالرجم، ولم يأمر أن يجلد قبل أن يرجم.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم؛ وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد».

زاد البغوي في «شرح السُّنّة» (١٠/ ٢٧٧): «وذهبوا إلى أن الجلد منسوخ فيمن وجب عليه الرجم؛ لأن النبي ﷺ رجم ماعزاً والغامدية واليهوديَّين ولم يجلد واحداً منهم، وقال لأُنيس الأسلمي: «**فإن اعترفت؛ فارجمها**»، ولم يأمر بجلدها، وهذا آخر الأمرين؛ لأن أبا هريرة قد رواه وهو متأخر الإسلام، فيكون ناسخاً لما سبق من الجمع بين الجلد والرجم».

وقال ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٢٩٢): «هذا الخبر دال على أن هذا الحكم كان من=

حِطَّانَ بن عبد اللَّه الرَّقاشيِّ، عن عبادة بن الصامت؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً؛ البِكْرُ بِالبِكْرِ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَالرَّجْمُ**».

٣٢٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عبد الرزاق: ثنا معمر، عن قتادة،

=الله -جل وعلا- على لسان صفيه ﷺ في أول ما أنزل حكم الزانيين، فلما رُفع إليه ﷺ في الزنى وأقر ماعز بن مالك وغيره بها؛ أمر ﷺ برجمهم ولم يجلدهم، فذلك ما وصفت على أن هذا آخر الأمرين من المصطفى ﷺ، وفيه نسخ الأمر بالجلد للثيبين، والاقتصار على رجمهما».

وانظر -لزاماً-: «الاستذكار» (٤/ ٤٨-٥١)، و«الاعتبار» (٢/ ٧٠٨).

٣٢٢- إسناده صحيح.

أخرجه عبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «هامش تفسير ابن أبي حاتم» (ج٢/ ق١١٧/ ب): ثنا عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/ ٣٢٩/ ١٣٣٦٠)- به.

وتابع معمراً:

١- هشام بن عبدالله الدَّستوائي: أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٧/ ١٦٩٠/ ١٤)، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٩٦)؛ قالا: ثنا محمد بن بشار -بندار-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢١/ ٦٢٥٣): ثنا يزيد بن سنان؛ كلاهما عن معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه به.

٢- سعيد بن أبي عروبة: أخرجه مسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٤/ ١٤٤/ ٤٤١٥) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٤٦٠/ ٧٢٠)-، وابن عبدالبر -من طريق أخرى- في «الاستذكار» (٢٤/ ٥٥/ ٣٥٣٣٤)، و«التمهيد» (٩/ ٨٧-٨٨)-، وابن ماجه (٢/ ٨٥٢-٨٥٣/ ٢٥٥٠): ثنا بكر بن خلف[1]، والحسين بن إسماعيل القاضي -المحاملي- في «الأمالي» (٣٧٤/ ٤٢١ - رواية ابن البيّع) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٨٢-٨٣)-: ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبو بكر -أحمد بن زهير بن حرب- بن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» -وعنه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٣/ ٢٢٢/ ١٣٢٤)، وابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٤/ ٥٥/ ٣٥٣٣٤)، و«التمهيد» (٩/ ٨٧-٨٨)-: ثنا أبي؛ أربعتهم عن يحيى بن سعيد القطان، عن ابن أبي عروبة به. =

---

(١) لكن وقع عنده: (عن يونس بن جبير) بدل من: (الحسن البصري)، وهو وَهَمٌ؛ كما نبّه على ذلك الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (٤/ ٢٤٧).

= وتابع القطان:

أ- عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٦-١٣١٧/ ١٦٩٠/ ١٣) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١١/ ١٨٥)-، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٩٦) عن محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار؛ كلاهما عن عبدالأعلى به.

ب- يزيد بن زريع: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٠٥/ ٧١٠٥) -ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» (١١/ ١٨٥): ثنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٩٦): ثنا بشر بن معاذ العقدي؛ كلاهما عن يزيد به.

ت- عبدالوهاب بن عطاء الخفاف: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢١/ ٦٢٥٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»، و«دلائل النبوة» (ص ١٧٨-١٧٩)، و«معرفة الصحابة» (٤/ ١٩٢٣/ ٤٨٤٠) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في«موافقة الخبر الخبر» (١/ ٨٢)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٠)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٢٨٧/ ٣١٨٧)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٩/ ٨٧)-، وقاسم بن أصبغ في «مصنفه» -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (٩/ ٨٧) من طريق محمد بن الجهم؛ كلاهما عن عبدالوهاب بن عطاء الخفاف به.

ث- عبدالله بن بكر السَّهمي: أخرجه أحمد (٣٧/ ٤٠٢-٤٠٣/ ٢٢٧٣٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢٠-١٢١/ ٦٢٤٩)، والهيثم بن كليب في «مسنده» (٣/ ٢٢٢/ ١٣٢٢) عن محمد بن إسحاق الصغاني، ويزيد بن سنان، وأحمد بن ملاعب؛ أربعتهم عن عبدالله بن بكر به.

ج- شعيب بن إسحاق: أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٢٩١/ ٤٤٤٣ - «إحسان») من طريق هشام بن عمار، عنه به.

ح- محمد بن عبدالله الأنصاري: أخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٣/ ٢١٩/ ١٣٢٠): ثنا أبو حاتم الرازي، عن الأنصاري به.

خ- محمد بن جعفر -غندر-: أخرجه أحمد (٣٧/ ٣٨٨/ ٢٢٧١٥) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٢٣/ ١٨٠٢)-.

د- سَرَّار بن مُجَشِّر: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٤٢/ ٧٩٢٧): ثنا عمرو ابن يزيد، عن سيف بن عبدالله، عن سَرَّار به.

٣- شعبة بن الحجّاج: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٧/ ١٦٩٠/ ١٤): ثنا محمد ابن بشار، وأحمد (٣٧/ ٤٠٠/ ٢٢٧٣٠)، ومسلم -أيضاً-، والطبري في «جامع البيان» (٦/ ٤٩٧)، والبزار في «البحر الزخار» (٧/ ١٣٤/ ٢٦٨٦)؛ قالوا: حدثنا محمد بن المثنى؛ ثلاثتهم عن محمد بن جعفر -غندر-، عن شعبة به. =

= وقد توبع غندر:

فقد أخرجه الإمام أحمد (٣٧/ ٤٠١/ ٢٢٧٣٠): ثنا حجاج بن محمد المصيصي الأعور، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٥١٣/ ١٠١٨) -ومن طريقه الواحدي في «الوسيط» (٢/ ٢٥)-، وابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٦٠٢/ ١٤٦٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٣٤)، و«مشكل الآثار» (١/ ٢٢١/ ٢٤٠)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٢٧٣/ ٤٤٢٧ -«إحسان»)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢١/ ٦٢٥١) من طرق عن علي بن الجعد، وأبو عبيد -القاسم بن سلّام- الهروي في «الناسخ والمنسوخ» (١٣٣/ ٢٤٠)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢١/ ٦٢٥١) عن أبي النضر -هاشم بن القاسم-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٨٠/ ٨٨٣٥ و١٤/ ١٧١/ ١٧٩٧٣)، و«المسند» (ق٩٦/ ب)، والهيثم بن كليب الشاشي في «المسند» (٣/ ٢٢١/ ١٣٢١) عن شبابة بن سوّار، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢١/ ٦٢٥١) من طريق آدم بن أبي إياس وبكر بن بكار والقاسم بن يزيد، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٣٨)، و«مشكل الآثار» (١/ ٢٢١-٢٢٢/ ٢٤١ و١١/ ٤٤٤-٤٤٥/ ٤٥٤٣) من طريق أسد ابن موسى؛ ثمانيتهم عن شعبة به.

٤- **حماد بن سلمة:** أخرجه أحمد (٣٧/ ٣٧٦/ ٢٢٧٠٣): ثنا عفان بن مسلم الصفّار، والدارمي في «مسنده» (٨/ ٦١٧/ ٢٤٧٩ -«فتح المنان»): ثنا بشر بن عمر الزهراني، والفاكهي في «حديث ابن أبي مسرة عن شيوخه» (٤٣٣-٤٣٤/ ٢٠٩) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٨٣)-، وابن المنذر في «التفسير» (٢/ ٦٠٢/ ١٤٦٩) من طريق العلاء ابن عبدالجبار؛ ثلاثتهم عن حماد بن سلمة به.

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

وتابع قتادة عليه:

١- **ميمون بن موسى المَرَئي:** أخرجه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (١٣٣-١٣٤/ ٢٤١)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» -وعنه الهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٣/ ٢٢٣/ ١٣٢٥)-: ثنا أبي -زهير بن حرب-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢١/ ٦٢٥٤): ثنا محمد بن الجنيد ومحمد بن عبدالملك الواسطي الدقيقي، والشاشي في «مسنده» (٣/ ٢٢٢/ ١٣٢٣): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني؛ خمستهم عن يزيد بن هارون، عن ميمون به.

٢- **مبارك بن فضالة:** أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١/ ٤٧٨/ ٥٨٥) -ومن طريقه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٩٤-٨٩٥/ ٤٩٨١)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢١/ ٦٢٥٤)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٨٣)-.

عن الحسن، عن حِطَّانَ بن عبد اللَّه الرَّقاشيِّ، عن عبادة بن الصامت؛ قال: أُوحِيَ إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال: «**خُذُوا، خُذُوا، قَدْ جَعَلَ اللَّـهُ لَهُنَّ سَبِيلاً؛ الثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَالرَّجْمُ، وَالبِكْرُ بِالبِكْرِ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَنَفْيُ سَنَةٍ**».

قال أبو عبد اللَّـه: وحكى المصريون عن الشافعيِّ؛ أنه قال: كانت العقوبات في المعاصي قبل أن تنزل الحدود، ثم نزلت الحدودُ؛ فنسخت العقوبات فيما فيه الحدود.

وروي عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن النعمان بن مرَّة: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**مَا تَقُولُونَ فِي الشَّارِبِ، وَالزَّانِي، وَالسَّارِقِ؟**» -وذلك قبل أن تنزل الحدود-، قالوا: اللَّـه ورسوله أعلم، قال: «**هُنَّ فَوَاحِشُ، وَفِيهِنَّ عُقُوبَةٌ**»[(١)].

---

(١) **حسن لغيره** - أخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ٢٣٣/ ٢٩٢ -ترتيبه)، و«اختلاف الحديث» (ص١٥٠-١٥٢) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٠٩-٢١٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣١٨/ ٥٠٤١)-، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣٥٩-٣٦٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٠٩) من طريق أبي مصعب الزهري، ويحيى بن بكير؛ ثلاثتهم عن مالك -وهذا في «الموطأ» له (٢/ ٦٢-٦٣/ ٤٣٧ -رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/ ٢١٧/ ٥٥٤- رواية أبي مصعب الزهري، و٢٥١/ ٣١٥ -رواية القعنبي، و١٩٤/ ٣٧٩ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني)- به.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٣٧١/ ٣٧٤٠) عن سفيان بن عيينة، عن يحيى به.

قال البيهقي: «وهذا مرسل».

وقال الحافظ: «هذا حديث مرسل قوي الإسناد».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤٠٩): «لم يختلف الرواة عن مالك في إرسال هذا الحديث عن النعمان بن مرة.

وهو حديث صحيح يستند من وجوه ...».

وقال شيخنا -رحمه الله- في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٣٤٩): «وهذا مرسل».

قلت: وهو كما قالوا، ولشطره الأول شاهد من حديث عمران بن حصين -رضي الله=

قال الشافعي: ومثلُ معنى هذا في كتاب اللَّه، قال اللَّه: ﴿وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِن نِسَائِكُمْ...﴾ الآية والتي بعدها [النساء: ١٥ - ١٦].

قال الشافعي: فكان هذا أوَّلَ عقوبة الزانين في الدنيا، ثم نسخ هذا عن الزناة كلِّهن: الحر، والعبد، والبكر، والثيِّب؛ فحد اللَّهُ البكرين الحرين المسلمين، فقال: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]، وذكر حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد الذي:

٣٢٣- حدثنا إسحاق: أنبأ سفيان، عن الزهري، عن عبيد اللَّه بن

=عنه- به: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١/ ١٨/ ٣٠ -ط الزهيري)، والروياني في «مسنده» (١/ ١٠٥-١٠٦/ ٨٦)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (١/ ١٧٦-١٧٧/ ٢٩ - «بغية») -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣٥٥-٣٥٦)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١١٦-١١٧/ ٢٩٣)، و«مسند الشاميين» (٤/ ٢٦/ ٢٦٣٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٠٩)، والحمامي في «الجزء الخامس من حديثه» (٨٩/ ٢٨ - انتقاء ابن أبي الفوارس) -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «الموافقة» (١/ ٣٥٩)-، وابن أبي حاتم في «تفسيره»؛ كما في «موافقة الخبر الخبر» (١/ ٣٦٠) من طريق الحكم بن عبدالملك وسعيد بن بشير؛ كلاهما عن قتادة، عن الحسن البصري، عن عمران بن الحصين به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٠٣): «ورجاله ثقات! إلا أن الحسن مدلس، وقد عنعنه».

وقال الحافظ: «هذا حديث حسن غريب، واختلف في سماع الحسن من عمران؛ لكن له شاهد مرسل من حديث النعمان بن مرة؛ أخرجه مالك في «الموطأ» ...».

وقال -أيضاً- عن حديث الباب: «وهو شاهد لحديث الحسن يعتضد كل منهما بالآخر».

٣٢٣- **إسناده صحيح، على وهم في إسناده** - أخرجه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ٥٠٠-٥٠١) من طريق عبدالله بن محمد الأزدي -ابن شيرويه[1]-، عن إسحاق بن راهويه -وهذا في «مسنده»- بسنده سواء.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/ ١٣٦-١٣٧/ ٦٨٢٧ و٦٨٢٨)، وجعفر بن محمد الفريابي -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٥٠٠)-؛ قالا: ثنا علي بن =

(١) وهو راويه: «مسند إسحاق».

= عبدالله المديني، والبخاري -أيضاً- (١٢/ ١٨٥-١٨٦/ ٦٨٥٩ و٦٨٦٠)، والدارمي في «مسنده» (٨/ ٥٩٦-٥٩٨/ ٢٤٦٦ و٢٤٦٧ و٢٤٦٨ -«فتح المنان»)؛ قالا: ثنا محمد بن يوسف الفريابي، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٢٤٩/ ٧٢٧٨ و٧٢٧٩)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٥٠٢-٥٠٣)-، والحميدي في «مسنده» (٢/ ٣٥٤-٣٥٥/ ٨١١) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٩)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٧٩-٨٠/ ٨٨٣٤ و٩١٠١/١٥٩ و١٤/ ١٧٠-١٧١/ ١٧٩٧٢) -وعنه ابن ماجه (٢/ ٨٥٢/ ٢٥٤٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٣٤٤/ ١١١٣) -ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/ ٣٥١)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٥-٢٣٥/ ٥١٩٢)-، وسعيد بن منصور في «سننه» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٥٠٠)-، والشافعي في «مسنده» (٢/ ١٥٦/ ٢٥٥ -ترتيبه)، و«الأم» (٧/ ١٨٠)، و«اختلاف الحديث» (ص ١٥٢-١٥٣)، و«السنن المأثورة» (٣٩٤/ ٥٥١)، وأحمد (٢٨/ ٢٧٤-٢٧٥/ ١٧٠٤٢) -ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٣/ ١٥٦٠-١٥٦١/ ٤٣١/ ٩٢٤)-، ومحمد ابن الصبّاح البزاز الدولابي -أبو جعفر البغدادي- في «سننه» -وعنه ابن ماجه (٢/ ٨٥٢/ ٢٥٤٩)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٥٠٠)-، والترمذي (٤/ ٣٩-٤٠/ ١٤٣٣): ثنا نصر بن علي الجهضمي، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٤٠-٢٤١)، و«السنن الكبرى» (٥/ ٤١٥-٤١٦/ ٥٩٣١ و٦/ ٤٢٨/ ٧١٥٢): ثنا قتيبة بن سعيد، وابن ماجه (٢/ ٨٥٢/ ٢٥٤٩): ثنا هشام بن عمار، وعلي بن حرب الطائي في «حديث سفيان بن عيينة» -ومن طريقه بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة في «مشيخته» (٢/ ٥٣٣-٥٣٤ و٥٣٥ -تخريج البرزالي)، وابن البخاري في «مشيخته» (٣/ ١٥٦١-١٥٦٢/ ٤٣١/ ٩٢٥)-، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٣٤-١٣٥)، و«مشكل الآثار» (١/ ٨٩/ ٩٤)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ١٣٩-١٤٠/ ٦٣٠٤ و١٩٠/ ٦٤٦٥) -ومن طريقه أبو عبد الله -محمد بن الفضل- الفَراوي في «الأربعون حديثًا في المساواة مستخرجة عن ثقات الرواة» (١٨٣-١٨٤/ ١٣٠ - تخريج ابن عساكر)-؛ قالا: ثنا يونس بن عبدالأعلى، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/ ١٣٧ و١٨٦) من طريق عبدالجبار بن العلاء، وعمرو بن علي الفلاس، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، وأبي خيثمة -زهير بن حرب- النسائي[1]، والوليد بن شجاع =

....

(1) وقد رواه ابنه في «تاريخه الكبير» (١٧١/ ٣٥٤) عنه؛ لكن سقط إسناده من المطبوع بسبب الرطوبة، وقرن ابن أبي خيثمة مع أبيه محمد بن سعيد بن الأصبهاني وهما روياه عن ابن عيينة يقيناً، فكان ينبغي على المعلق الفاضل الإشارة إلى أن الساقط هو (عن ابن عيينة، عن الزهري ...) الخ؛ لكن هذا لا يتأتى إلا بجمع طرق الحديث كلها، ومعرفة عمن رواه أبو خيثمة، وهذا ما لم يفعله المعلق المشار إليه!

= السكوني، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، والعباس بن الوليد النرسي، وحاجب بن أحمد الطوسي في «الفوائد» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٥٠٠)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ١١٠٧-١١٠٨/ ١٤٣٧)-: ثنا عبدالرحيم بن منيب، وابن الأعرابي في «حديث سعدان بن نصر» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٩)، وابن البخاري في «مشيخته» (٣/ ١٥٦٣/ ٤٣١/ ٩٢٦)-: ثنا سعدان بن نصر، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٣٩-١٤٠/ ٦٣٠٤ و١٩٠/ ٦٤٦٥) -ومن طريقه محمد بن الفضل الفراوي في «الأربعون حديثًا في المساواة» (١٨٣-١٨٤/ ١٣٠ - تخريج ابن عساكر)-، وأبو العباس -محمد ابن يعقوب- الأصم في «فوائده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٢٢)-؛ قالا: ثنا أحمد بن شيبان الرملي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٣٤-١٣٥)، و«مشكل الآثار» (١/ ٨٩/ ٩٤): ثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٥/ ٥١٩١) من طريق عبدالله بن عبدالحكم، وابن الأعرابي -ومن طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٣/ ١٥٥٩-١٥٦٠/ ٤٣١/ ٩٢٣)-: ثنا الحسن بن محمد الصبّاح الزعفراني، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ١١٢/ ٨١١)؛ قالا: ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، وأبو حامد -أحمد بن محمد بن الحسين- الشرقي -ومن طريقه الفراوي في «الأربعون حديثًا في المساواة» (١٨٣-١٨٤/ ١٢٩ - تخريج ابن عساكر)-: ثنا عبدالرحمن بن بشر بن الحكم العبدي -أبو محمد النيسابوري-، وابن قتيبة الدينوري في «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٠٠ - ٢٠١ -بتحقيقي): ثنا محمد بن عبيد بن حِساب، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٤٨٨/ ٣٧٧٩) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحِمّاني وسعيد بن عمرو؛ كلهم -وعدتهم اثنان وثلاثون راوياً- عن سفيان بن عيينة به.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث حسن صحيح، وهكذا روى مالك بن أنس ومعمر وغير واحد عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي ﷺ، ورووا بهذا الإسناد عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**إذا زنت الأمة؛ فاجلدوها، فإن زنت في الرابعة؛ فبيعوها ولو بضفير**».

وروى سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيدالله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل؛ قالوا: كنا عند النبي ﷺ. هكذا روى ابن عيينة الحديثين جميعاً عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل، وحديث ابن عيينة وهم فيه سفيان بن عيينة؛ أدخل حديثاً في حديث، والصحيح: ما روى محمد بن الوليد الزُّبيدي، ويونس بن يزيد[أ]، وابن أخي الزهري عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد، عن النبي ﷺ؛ قال: «**إذا زنت الأمة فاجلدوها**». =

(أ) في «مطبوع السنن»: «عبيد!».

= والزهري، عن عبيدالله، عن شبل بن خالد، عن عبدالله بن مالك الأوسي، عن النبي ﷺ؛ قال: «**إذا زنت الأمة**». وهذا الصحيح عند أهل الحديث، وشبل بن خالد لم يدرك النبي ﷺ، وإنما روى شبل عن عبدالله بن مالك الأوسي عن النبي ﷺ؛ وهذا الصحيح، وحديث ابن عيينة غير محفوظ، وروي عنه أنه قال: شبل بن حامد؛ وهو خطأ، إنما هو شبل به خالد، ويقال -أيضاً-: شبل ابن خليد».

وقال النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ٤١٦): «لا نعلم أحداً تابع سفيان على قوله: (وشِبْل)؛ رواه مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة وزيد بن خالد.

ورواه بكير بن الأشج، عن عمرو بن شعيب، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة فقط.

وحديث مالك وعمرو بن شعيب أولى بالصواب من قول ابن عيينة: (وشبل)».

وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم؛ كما في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٥٥): «وسألته -يعني: يحيى بن معين- عن شبل؛ من هو؟ فقال: شبل بن حامد، وقد اختلف فيه؛ فابن وهب يقول -يعني: عن يونس بن يزيد-: شبل بن حامد، والليث يقول عن عقيل: شبل بن خليد، وسفيان ابن عيينة يقول في غير هذا الحديث: شبل بن معبد؛ وهو يخطئ فيه، هو يظن أنه شبل بن معبد الذي كان شهد على المغيرة بن شعبة.

قلت ليحيى: ليس في هذا الحديث الذي يرويه ابن عيينة شبل؟ قال: لا؛ ليس فيه شبل، وهو يخطئ فيه ...».

وقال أبو حاتم الرازي؛ كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٨٠): «ليس لشبل معنىً في حديث الزهري».

وقال أبو عوانة -عقبه-: «ابن عيينة يخطئ فيه؛ يقول فيه: (شبل)، يزيد على غيره بـ (شبل)، وهو خطأ».

وقال ابن أبي عاصم -عقبه-: «هذا الحديث مما قطعوا به أن ابن عُيينة وهم في شبل».

وقال الإمام الدارقطني في «العلل» (١١/ ٥٨): «وأما ما قاله ابن عيينة؛ فلم يتابع على قوله: (عن شبل)».

وقال البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٢٢): «كذا قال ابن عيينة! وأما الباقون من أصحاب الزهري- نحو: مالك بن أنس، وصالح بن كيسان، وعقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، ومعمر بن راشد، ويونس بن يزيد، والليث بن سعد، وغيرهم-؛ فلم يذكروا فيه (شبلاً)، فالله أعلم». =

= وقال في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٢٩-٣٣٠): «الحفاظ يزعمون أن ابن عيينة أخطأ في ذكره شبلاً في إسناده، وهو يقول: حفظناه من فيِّ الزهري وأتْقنّاه».

وقال الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (١/ ٥٠٣): «وقد وهم سفيان؛ إذ زاد في الحديث (شبلاً)، وسمى أباه (معبداً)؛ إلا أن عبيدالله إنما رواه عن أبي هريرة وزيد بن خالد حسب.

وقد رواه مالك بن أنس، وصالح بن كيسان، وابن أبي ذئب، ومعمر بن راشد، والليث ابن سعد، ويونس بن يزيد، وجماعة سواهم عن الزهري عن عبيدالله عن أبي هريرة وزيد بن خالد، ولم يذكره واحد منهم في حديثه، وإنما دخل على سفيان الوهم فيه من حديث آخر».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٩/ ٧٤-٧٥): «وذِكْرُهُ -يعني: ابن عيينة- في هذا الحديث (شبلاً) خطأ عند جميع أهل العلم بالحديث، ولا مدخل (لشبل) في هذا الحديث بوجه من الوجوه.

وقال يحيى بن معين: ذكر ابن عيينة في هذا الحديث (شبلاً) خطأ؛ لم يسمع شبل من النبي ﷺ شيئاً.

وقال محمد بن يحيى النيسابوري (الذهلي): وهم ابن عيينة في ذكر (شبل) في هذا الحديث، وإنما ذكر (شبل) في حديث (زيد بن) خالد: «الأمة إذا زنت». قال: ولم يقم ابن عيينة إسناد ذلك الحديث -أيضاً-، وقد أخطأ فيهما جميعاً».

وقال ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/ ٣٥١): «ولم يُتابع ابن عيينة على (شبل) في هذا الحديث».

وقال البرزالي: «رواه البخاري من طريق سفيان بن عيينة؛ إلا أنه لم يذكر (شبلاً)، **أسقطه على عمد؛ لأنه خطأ**، قاله أبو مسعود الدمشقي».

وقال المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٥٤): «ولم يتابع على ذلك».

قلت: وهو كما قالوا، ولذلك؛ لم يذكره البخاري في «صحيحه» مع أنه رواه من طريق سفيان بن عيينة، وهذا من دقة نظره، وثاقب بصره -رحمه الله-.

ومسلم -أيضاً- لم يذكر رواية ابن عيينة في «صحيحه» أصلاً، وهذا دليل على أنه يحكم بوهم سفيان في هذه اللفظة.

وهذا ظاهر صنيع المؤلف -رحمه الله-، فإنه ذكر رواية مالك: عقيب رواية ابن عيينة، وكأنه -رحمه الله- يلمح وينبه على وهم سفيان.

وانظر ما بعده، وسيكرره المصنف بعد حديث.

وانظر: «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (ص١٧١).

عبدالله بن عتبة، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل بن معبد؛ قالوا: كنَّا عند رسول الله ﷺ، فقام رجلٌ، فقال: أنشدك اللهَ؛ إلاَّ قضيت بيننا بكتاب الله؟ فقام خصمه -وكان أفقه منه-، فقال: صدق، اقض بيننا بكتاب الله، وائذن لي، فقال: «**قل**»، فقال: إن ابني كان عسيفًا[1] على هذا، وإنَّه زنى بامرأته، فافتيدت منه بمئة شاة وخادم، ثم سألت رجالاً من أهل العلم؛ فأخبروني: أن على ابنك: جلد مئة وتغريب عام، وعلى امرأة هذا: الرجم، فقال رسول الله ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ: المِئَةُ شَاةٍ وَالخَادِمُ رَدٌّ عَلَيكَ، عَلَى ابْنِكَ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَاغْدُ يَا أُنَيسُ! عَلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ؛ فَارْجُمْهَا**»، فغدا عليها، فاعترفت؛ فرجمها.

٣٢٤- حدثنا إسحاق: أنبأ روح بن عبادة: ثنا مالك، عن الزهري، عن

---

(١) العَسيف -بمهملتين-: الأجير؛ وزنه ومعناه.

٣٢٤- إسناده صحيح.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١/ ٥٢٣/ ٦٦٣٣ و٦٦٣٤): ثنا إسماعيل بن أبي أويس، و(١٢/ ١٧٢/ ٦٨٤٢ و٦٨٤٣): ثنا عبدالله بن يوسف التِّنِّيسيُّ، وأبو داود (٤/ ١٥٣/ ٤٤٤٥)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٤٣٢) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٢٩١-٢٩٢/ ٣٢٠٠)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٤-٢٣٥/ ٥١٩٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢١٢) عن عبدالله بن مسلمة القعْنبي، والترمذي (٤/ ٤٠) من طريق معن بن عيسى القزاز، والنسائي في «المجتبى» (٨/ ٢٤٠-٢٤١) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، و(٦/ ٤٢٨-٤٢٩/ ٧١٥٣): ثنا قتيبة بن سعيد، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٥/ ٥١٩١) من طريق عبدالله بن عبدالحكم، والشافعي في «الرسالة» (٢٤٨-٢٥٠/ ٦٩١)، و«المسند» (٢/ ١٥٥-١٥٦/ ٢٥٤ و١٥٦/ ٢٥٥ -ترتيبه)، و«اختلاف الحديث» (ص ١٥٢-١٥٣)، و«الأم» (٧/ ١٨٠)، و«السنن المأثورة» (٣٩٨/ ٥٥٥ -رواية الطحاوي) -ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٨٩-٩٠/ ٩٥)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٢١ -٣٢٢/ ٥٠٤٦ و٣٢٩/ ٥٠٥٧)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٢٩٢/ ٣٢٠١)، و«السنن الكبرى» (٨/ ٢١٢)، والحازمي في «الاعتبار» (ص٢٠٤- ط دار الكتب العلمية، أو ٢/ ٧١٢-٧١٣/ ٣٣٧ -ط دار ابن حزم)-، والنسائي=

=في «السنن الكبرى» (٥/ ٤١٦-٤١٧/ ٥٩٣٢ و١٠/ ٣٧١/ ١١٧٤٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٣٨/ ٦٢٩٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٣٥)، و«مشكل الآثار» (١٠/ ٩٠/ ٩٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٦/ ٥١٩٥) من طريقين عن عبدالله بن وهب، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٤٣٢) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٢٩١ -٢٩٢/ ٣٢٠٠)-: ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (١١٧-١١٨/ ١٧١): ثنا مصعب بن عبدالله الزبيري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٣٨/ ٦٣٠٠) من طريق إسحاق بن عيسى الطبّاع، وأبو الحسين البغوي في «شرح السُنة» (١٠/ ٢٧٤-٢٧٥/ ٢٥٧٩)، و«معالم التنزيل» (٢/ ١٨٢-١٨٣) من طريق أبي مصعب الزهري؛ كلهم -وعدتهم اثنا عشر رجلاً- عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٤/ ١٢٦-١٢٧/ ١٦٢٤ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٨/ ١٧٦٠ - رواية أبي مصعب الزهري، و١٠٨/ ٥٤ -رواية ابن القاسم)- به.

وتابع مالكاً:

١- **الليث بن سعد**: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٣٢٣-٣٢٤/ ٢٧٢٤ و٢٧٢٥)، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣٢٤-١٣٢٥/ ١٦٩٧ و١٦٩٨/ ٢٥)، والترمذي (٤/ ٤٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٢٩/ ٧١٥٤ و١٠/ ١٩٥-١٩٦/ ١١٢٩٢)، وجعفر بن محمد الفريابيّ -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٣)-، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ٣٠٣) من طريق موسى بن هارون الحمّال؛ قالوا: حدثنا قتيبة بن سعيد، والبخاري في «صحيحه» (٤/ ٤٩١-٤٩٢/ ٢٣١٤ و٢٣١٥)، والذهلي في «الزهريات» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٣٩/ ٦٣٠٢)-، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٣)-: ثنا أبو خليفة -الفضل بن الحباب- الجمحي؛ ثلاثتهم قالوا: ثنا أبو الوليد -هشام بن عبدالملك- الطيالسي، والبخاري في «صحيحه» (٥/ ٢٥٥/ ٢٦٤٩)، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٤٣٢-٤٣٣) -ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢١٣)-، والبيهقي -أيضاً- من طريق إبراهيم بن ملحان؛ ثلاثتهم قالوا: ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣٢٤-١٣٢٥/ ١٦٩٧ و١٦٩٨/ ٢٥)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٤٣٢-٤٣٣) -ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٣)-؛ قالا: ثنا محمد بن رمح بن المهاجر المصري، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٥/ ٥١٩١) من طريق عبدالله بن عبدالحكم، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٢٨٢ =

=-٢٨٣/ ٤٤٣٧ -«إحسان») من طريق يزيد بن موهب، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٤٣٢-٤٣٣) -ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢١٣)-: ثنا محمد بن خلاد، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٦/ ٥١٩٣)، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٤٣٢-٤٣٣) -ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢١٣)- عن عبدالله بن صالح المصري -كاتب الليث-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٣٨-١٣٩/ ٦٣٠١) من طريق مروان بن محمد الطاطري، والإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه البيهقي (٨/ ٢١٣)- من طريق أحمد بن عبدالله بن يونس؛ عشرتهم عن الليث به.

٢- **صالح بن كيسان:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٢٣٣/ ٧٢٥٨ و٧٢٥٩): ثنا زهير بن حرب، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣٢٦): ثنا عمرو بن محمد الناقد، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» -وعنه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٤٩/ ٧١٩٧)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٣٩/ ٦٣٠٣): ثنا عباس بن محمد الدوري، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٦-٢٣٧/ ٥١٩٦) من طريق عبيدالله بن سعد الزهري؛ خمستهم عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن صالح به.

٣- **عُقيل بن خالد:** أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٤٩/ ٧١٩٨): ثنا محمد بن رافع، عن حجين بن المثنى، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٣) من طريق عبيد بن شريك: ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير؛ كلاهما عن الليث بن سعد، عن عقيل به.

٤- **شعيب بن أبي حمزة:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٢٣٣/ ٧٢٦٠): ثنا أبو اليمان -الحكم بن نافع -البهراني الحمصي، عن شعيب به.

٥- **معمر بن راشد:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣٢٦): ثنا عبد بن حميد، والذهلي في «الزهريات» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٣٧-١٣٨/ ٦٢٩٧)-، وأحمد (٢٨/ ٢٦٨/ ١٧٠٣٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٤/ ٥١٨٩)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٣٧-١٣٨/ ٦٢٩٧)؛ قالا: ثنا إسحاق بن إبراهيم الدَّبري؛ أربعتهم عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/ ٣٠/ ١٣٣٠٩)- عن معمر به.

٦- **يونس بن يزيد الأيلي:** أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣٢٦): ثنا أبو الطاهر -أحمد بن عمرو بن السرح-، وحرملة بن يحيى التجيبي، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ٤١٦-٤١٧/ ٥٩٣٢ و١٠/ ٣٧١/ ١١٧٤٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٣٨/ ٦٣٠٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٣٥)، و«مشكل الآثار» (١/ ٩٠/ ٩٦)؛ قالوا: ثنا يونس بن عبدالأعلى، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ٤١٦-٤١٧/ ٥٩٣٢): نا الحارث=

عبيدالله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة وزيد بن خالد، عن النبيِّ ﷺ... مثله.

=ابن مسكين -قراءة عليه، وأنا أسمع-، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٦/ ٥١٩٥) من طريق أحمد بن صالح المصري؛ خمستهم عن عبدالله بن وهب، عن يونس به.

٧- **محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب:** أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥/ ٣٠١/ ٢٦٩٥ و٢٦٩٦ و١٣/ ١٨٥/ ٧١٩٣ و٧١٩٤)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٤٣٢)؛ قالا: ثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني، والبخاري في «صحيحه» (١٢/ ١٦٠/ ٦٨٣٥ و٦٨٣٦): ثنا عاصم بن علي الواسطي، والطيالسي في «مسنده» (٢/ ٦٦٩/ ١٤٣٠) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٧-٢٣٨/ ٥١٩٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣/ ١١٩٠-١١٩١/ ٣٠١٢)-، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/ ١٣٩ و١٦١) من طريق يزيد بن هارون، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج»؛ كما في «الفتح» (١٢/ ١٣٩) من طريق أبي بكر -عبدالكبير بن عبدالمجيد- الحنفي؛ خمستهم عن ابن أبي ذئب به.

٨- **عبدالعزيز بن أبي سلمة بن الماجِشُون:** أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (١٢/ ١٥٦/ ٦٨٣١): ثنا مالك بن إسماعيل النهدي، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٢٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٢٩٥/ ٣٢١٦)، والبغوي في «شرح السُّنة» (١٠/ ٢٧٨/ ٢٥٨١)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٤٨-٤٤٩/ ٧١٩٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٧/ ٥١٩٧) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والطيالسي في «مسنده» (٢/ ٦٦٨/ ١٤٢٩) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٧/ ٥١٩٨)، والبيهقي (٨/ ٢٢٢)-، والبيهقي (٨/ ٢٣٦) من طريق شبابة بن سوّار؛ أربعتهم عن عبدالعزيز به.

٩- **عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج:** أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٣٨/ ٦٢٩٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٣٣-٢٣٤/ ٥١٨٨)؛ قالا: ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/ ٣١١/ ١٣٣١٠)-: نا ابن جريج به.

١٠- **عمرو بن شعيب:** أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٢٩-٤٣٠/ ٧١٥٥): ثنا سلمة بن شبيب النيسابوري، وابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ٢٩٦-٢٩٧/ ٥٦٣): نا محمد ابن سعد العوفي؛ كلاهما عن قدامة بن محمد، عن مخرمة بن بكير بن عبدالله الأشج، عن أبيه، عن عمرو به.

قال إسحاق: وكان أفقه منه؛ أي: حين لم يناشده.

قال أبو عبد اللَّه: وذكر الشافعيُّ حديثَ عبادة بن الصامت، عن النبيِّ ﷺ قوله: «**خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي**».

قال الشافعي[1]: فكان هذا أوَّلَ ما نسخ من حبس الزانيين وإيذائهما، وأول حدين نزل فيهما، ثم نسخ الجلد عن الثيِّبين، وأقر أحدهما الرجم، فرجم النبي ﷺ امرأة الرجل ولم يجلدها، ورجم ماعز بن مالك ولم يجلده، ورجم يهوديين ولم يجلدهما[2].

٣٢٥- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيد اللَّه، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل؛ أنهم قالوا: رَجَمَ النبيُّ ﷺ، ولم يَجْلِد.

---

(١) في «اختلاف الحديث» (ص ١٥٣-١٥٤)، وانظر: «الرسالة» (ص ٢٤٧-٢٤٨).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ١١٩-١٢٠): «قال ابن المنذر: عارض بعضهم الشافعي؛ فقال: الجلد ثابت في كتاب الله، والرجم ثابت بسنة رسول الله؛ كما قال علي، وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة، وعمل به عليٌّ ووافقه أُبيٌّ، وليس في قصة ماعز ومن ذكر معه تصريح بسقوط الجلد عن المرجوم؛ لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه، ولكونه الأصل، فلا يُرَدُّ ما وقع التصريح به بالاحتمال، وقد احتج الشافعي بنظير هذا حين عورض إيجابه العمرة؛ بأن النبي ﷺ أمر من سأله أن يحج عن أبيه، ولم يذكر العمرة، فأجاب الشافعي: بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه، قال: فكذا ينبغي أن يجاب هنا.

قلت: وبهذا ألزم الطحاوي -أيضاً- الشافعية، ولهم أن ينفصلوا؛ لكن في بعض طرقه: «حُجَّ عن أبيك واعتمر»، فالتقصير في ترك ذكر العمرة من بعض الرواة.

وأما قصة ماعز؛ فجاءت من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة؛ لم يذكر في شيء منها أنه جُلِدَ، وكذلك الغامدية والجهنية وغيرهما. وقال في (ماعز): «**اذهبوا فارجموه**»، وكذا في حق غيره، ولم يذكر الجلد؛ فدل ترك ذكره: على عدم وقوعه، ودل عدم وقوعه: على عدم وجوبه».

٣٢٥- إسناده صحيح - تقدم تخريجه قبل حديث.

قال أبو عبد اللَّه: قال الشافعي[(١)]: فإن قال قائل: ما دلَّ على أنَّ امرأةَ الرجل وماعزًا بعد قول النبي ﷺ: «**عَلَى الثَّيِّبِ جَلْدُ مِئَةٍ، وَالرَّجْمُ**»؟

قيل: إذا قال رسول اللَّه ﷺ: «**خُذُوا عَنِّي؛ فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً؛ الثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ: جَلْدُ مِئَةٍ، وَالرَّجْمُ**»، ففي هذا دليل على أن هذا كان أوَّلَ حدِّ الزانيين، وإذا كان أوَّلاً فكل حدٍّ جاء يخالفه[(٢)]؛ فالعلم يحيط أنه بعده، والذي بعده ينسخ ما قبله؛ إذا كان يخالفه.

قال أبو عبد اللَّه: وهذا قول عامَّة أهل الفتيا من أهل الحجاز، والعراق، والشام، ومصر، وغيرهم، من أهل الأثر: أنَّ على الزاني البكر الذي لم يحصن: جلدُ مئة، ونفي سنة، وعلى الثيب الذي قد أُحْصِنَ: الرجم، ولا جلد عليه، فمن عرف منهم حديث عبادة وثبته: زعم أنه[(٣)] جلد الزانيين البكرين بكتاب اللَّه، ونفاهما بسنة رسول اللَّه ﷺ، واحتجَّ في نفيه إياهما بحديث عبادة وغيره من الأخبار التي رويت في النفي، وأنه أسقط الجلد عن الثيِّبين، وأثبت عليهما الرجم بالأخبار التي احتج بها الشافعي، وجعل الجلد منسوخًا عن الثيِّبين بالسنة.

قال أبو عبد اللَّه: فقد أثبت الشافعي في هذه المسألة نسخ الكتاب بالسُّنة[(٤)]؛ لأنه أثبت الجلد مع النفي على البكرين عند نزول الآية في جلد

---

(١) في «اختلاف الحديث» (ص ١٥٤)، وقد ذكر -رحمه الله- نحو هذا الكلام في «الرسالة» (ص ٢٤٧-٢٤٨)، وانظر «الأم» (٦/ ١٤٤-١٤٥ و٧/ ٨٨).

(٢) في «م»: «بالغه»، وهو تحريف لم يتنبه له الدكتور المعلق عليه، ووقع في «اختلاف الحديث» (ص ١٥٤): «فكلُّ شيء جدَّ بعد يخالفه...»، وهو محتمل.

(٣) في «م»: «أن».

(٤) قال الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٢٢١-٢٢٢): «ومذهبنا: أن السُّنة قد تنسخ القرآن؛ لأن كل واحد منها من عند الله، ينسخ ما شاء منهما بما شاء منهما، ولأنا وجدنا كتاب الله قد دلنا على ذلك؛ وهو قوله فيه: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥] الآية، ثم قال رسول الله ﷺ بعد ذلك: «**خذوا عني؛ قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر؛ جلد=**

الزانيين: الجلد بالكتاب والسُّنة، والنفي بالسُّنة، وكذلك أثبت الجلد مع الرجم على الثيِّبين عند نزول الآية بحديث عبادة، الجلد: بالكتاب والسُّنة، والرجم: بالسُّنة، وزعم أن ذلك كان أول حد الزانيين الثيبين، ثم زعم أنَّ النبي ﷺ بعد ذلك رفع الجلد عن الثيِّبين، وأثبت عليهما الرجم، فأقر بأن الجلد الذي كان واجبًا على الثيبين بكتاب اللّه عند نزول الآية قد رفعه النبي ﷺ عنهما بعد ذلك؛ فصار الجلد[1] عنهما منسوخًا بسُنة رسول اللّه ﷺ، هذا بحمد اللّه واضح غيرُ مشكل.

وأما الذين لم يعرفوا حديث عبادة؛ فإنهم قالوا في الآية أحد قولين -كما قالوا في قوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]-: من[2] أجاز منهم نسخ الكتاب بالسنة؛ جعل بعض الآية منسوخًا بالسنة، وباقيها مُحكَم، وجعلها الفريق الآخر من العامِّ الذي أريد به الخاصُّ، فقالوا: أراد بقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾ [النور: ٢]: البكرين غير المحصنين، دون الثيبين المحصنين، هذا مذهب جمهور أهل العلم.

وقد ذهبت طائفة من أهل عصرنا وقربه إلى إيجاب العمل بحديث عبادة على وجهه، فأوجبوا على الزانيين البكرين جلد مئة بكتاب اللّه، ونفي سَنَةٍ بسُنَّة رسول اللّه ﷺ، وأوجبوا على الزانيين الثيِّبين الجلدَ بكتاب اللّه، والرجمَ بسُنَّة رسول اللّه ﷺ، وقالوا: عَمِلَ بذلك عليٌّ بن أبي طالب -رضي اللّه

=مئة، وتغريب عام. والثيب بالثيب؛ جلد مئة والرجم».

أفلا ترى أن الله -تعالى- قد قال في كتابه في اللاتي يأتين الفاحشة ما قال، ثم قال: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً﴾؛ فكان حدُّهن قبل أن يجعل لهن سبيلاً: ما ذكره في هذه الآية، ثم جعل لهن سبيلاً فيها حداً يخالف ذلك الحد المذكور في تلك الآية؛ فدلّ ذلك أن السُّنة قد تنسخ القرآن كما ينسخ القرآن القرآن، وبالله التوفيق».

(١) في المخطوط: «الحد»، والمثبت من المطبوع، وهو الصواب.

(٢) في «م»: «ومن» -بزيادة واو-.

عنه-، وأفتى به أُبَيُّ بنُ كعب، وقالوا: ليس في الأخبار التي استدل بها الشافعيُّ وغيرُه على إسقاط الجلد عن الثيبين دليل نَصّ يُوجب رفع الجلد عنهما؛ لأنه ليس فيهما ذكرٌ للجلد بواحدة، ويجوز أن يكون النبي ﷺ قد جلدهما، وإن لم يذكر في الحديث، ولعلهم إنما اختصروا ذكره من الحديث؛ لأنهم رأوا الجلد ثابتًا على الزانيين في كتاب اللّٰه، فاستغنوا بكتاب اللّٰه عن ذكره في السُّنة، وإنما ذكروا الرجم الذي ليس له في كتاب اللّٰه ذكرٌ؛ لينتشر ذكره في الناس، ويشيع في العامة، فيعلموا: أنه سُنَّة من رسول اللّٰه ﷺ، فلا يُمْكِنُهم إنكاره، على أنه قد أنكره ناس من أهل الأهواء والبدع.

٣٢٦- حدثنا يحيى: أنبأ هشيم، عن علي بن زيد بن جدعان، عن يوسف

٣٢٦- إسناده ضعيف (وشطره الأول صحيح بطرقه) - أخرجه أحمد (١/ ٢٩٦/ ١٥٦)، والمحاملي في «الأمالي» (٢٣٠- ٢٣١/ ٢٢٠ - رواية ابن البيّع): ثنا زياد بن أيوب -دلويه-؛ كلاهما عن هشيم بن بشير به.

وتابع هشيمًا:

١- حمادُ بن زيد: أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١/ ٢٩-٣٠/ ٢٥)، ومسدد بن مسرهد في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٣/ ٢٩٢/ ٣٠٠٨/ ١)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٢٤٩-٢٥٠/ ٣٤٩٩/ ٢) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٤/ ٧١-٧٢/ ٣٥٤٣٥)، و«التمهيد» (٩/ ٨٣ و٢٣/ ٩٨)-، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/ ٧٥٥/ ٧٥١ - «بغية الباحث») -ومن طريقه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٤/ ٧٢)، و«التمهيد» (٢٣/ ٩٧-٩٨)-: ثنا إسحاق بن عيسى الطباع، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٣/ ٦٢٠-٦٢١/ ٢٨٣) من طريق أسد بن موسى، وأبو بكر بن أبي داود -وعنه الآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٩٤-١١٩٥/ ٧٦٨)[أ] -من طريق سليمان بن حرب؛ خمستهم عن حماد بن زيد به.

٢- أشعث بن سوار[ب]: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٧٧/ ٨٨٢٩)، =

....

(أ) وقد تحرف فيه اسم (حماد بن زيد) إلى (حماد بن سلمة)!! وهو تحريف قبيح جداً.

(ب) قال شيخنا -رحمه الله-: «الظاهر أنه ابن عبدالله الحداني البصري».

قلت: هو محتمل، وما أثبته أظنه أصوب، والله أعلم، ثم تأكدت من ذلك؛ فقد صرح الآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٩٤) بأنه ابن سوار، فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله.

=و«المسند»؛ كما في «المطالب العالية» (٣/ ٢٩٢/ ٣٠٠٨/ ٢)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٢٥٠/ ٣٤٩٩/ ٣) -وعنه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١/ ١٥١-١٥٢/ ٣٤٣ و٢/ ٣٠٧/ ٦٩٧)-، وأبو بكر بن أبي داود وعنه وعن غيره الآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٩٣-١١٩٤/ ٧٦٦ و١١٩٤/ ٧٦٧) عن عبدالله بن إدريس الأودي، وجرير بن عبدالحميد الضبي؛ كلاهما عن أشعث بن سوّار به.

٣- **معمر بن راشد:** أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧/ ٣٣٠/ ١٣٣٦٤).

٤- **حماد بن سلمة:** أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ١٣٦/ ١٤٦)، وأبو القاسم البغوي في «حديث هدبة بن خالد»؛ قالا: ثنا هدبة، والبيهقي في «البعث والنشور» (١٢٩/ ١٥٩) من طريق علي بن المديني: ثنا عفان بن مسلم الصفار؛ كلاهما عن حماد بن سلمة به.

٥- **المعلى بن هلال:** أخرجه ابن أبي زمنين في «أصول السنة» (١٩٠/ ١١٢).

٦- **مبارك بن فضالة:** أخرجه الآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٩٢-١١٩٣/ ٧٦٥) من طريق علي بن الجعد، عن مبارك به.

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٥/ ٢٢٨/ ٤١٤٧ -«مختصره»): «رواه أبو داود الطيالسي، ومسدد -واللفظ له-، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو يعلى الموصلي، ومدار طرقهم على عليّ بن زيد بن جُدْعان؛ وهو ضعيف».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٠٧): «رواه أحمد، وأبو يعلى في «الكبير»، وفيه علي بن زيد؛ وهو سيئ الحفظ، وبقية رجاله ثقات».

قلت: وهو كما قالا، وفاتهما إعلال الحديث -أيضاً- بيوسف بن مهران؛ فإنه ليّن الحديث، تفرد بالرواية عنه علي بن زيد بن جدعان.

لكن يوسف -هذا- توبع، تابعه.

أ- **سعيد بن المسيب،** عن عمر -رضي الله عنه- به بنحوه: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٧٧/ ٨٨٢٨)، وأبو جعفر بن البختري الرزاز في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٣) -عن يزيد بن هارون، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٧-٨٨): نا ابن أبي عدي، وأحمد بن منيع في «مسنده» -وعنه الترمذي (٤/ ٣٨/ ١٤٣١)-: ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢/ ١٧٤)-: ثنا عبدالوهاب بن عطاء الخفاف؛ أربعتهم عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن المسيب به.

وقد صرح سعيد بسماعه من عمر عند مسدد في «مسنده»، وهذه فائدة هامة؛ فإنها قد=

=خلت من كثير من المصادر.

قال الترمذي: «حديث عمر حديث حسن صحيح».

وقال الحافظ ابن حجر: «وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح؛ لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر» ثم ذكر حديثنا هذا.

قال الحافظ: «وهذا الإسناد على شرط مسلم».

قلت: وهو كما قال، وهذا التصريح -المهم- بالتحديث مما خفي على ذاك المعلق على «مسند الطيالسي -ط دار هجر»؛ فإنه ذكر في تسويده عليه (١/ ٣٠) رواية سعيد -هذه- عن عمر، وعقب عليها بقوله: «مرسلاً!».

وهذا وحده يكفي لبيان جهل هؤلاء المعلقين على هذا السفر العظيم، وأنهم غرباء عنه، فهم -لحداثتهم، وعدم نضوجهم في هذا العلم، وقلة خبرتهم- عاجزون عن الوصول والاطلاع على كتاب الحافظ -رحمه الله- «التهذيب»، والذي فيه -بكل وضوح-: صحة سماع سعيد بن المسيب من عمر وثبوته؛ خلافاً للأغمار.

وأقول بكل وضوح: لو كان التصريح المذكور في كتاب (مسدد) فحسب، لكان لهم -والله- عذر؛ إذ ما زال مخطوطًا، أما وهم يحتجون لرأيهم بعدم سماع ابن المسيب من عمر؛ فهذا يعني: أنهم سيرجعون إلى كتب أهل العلم في هذا الباب، ومنها «التهذيب»؛ لكن -للأسف- هم لم يصنعوا ذلك، بل تعلقوا بأقوال لبعض أهل العلم فيها نفي سماع سعيد بن المسيب من عمر!

لو قالوا: في سماع سعيد من عمر خلاف، والراجح عندنا عدم سماعه؛ لكان لقولهم هذا مسكة صحة، وبصيص أمل؛ فهم مسبوقون بهذا النفي، أما وهم يجزمون، ويكتمون خلاف ما جزموا به؛ فهذا دليل على ضيق عطنهم، وتعصبهم لبعض الآراء الشاذة، على حد قول القائل: خالف تعرف! فهم يعلمون أن النفي ليس بعلم، وعكسه هو العلم، والمثبت مقدم على النافي، ومن علم حجة على من لم يعلم؛ لكن ماذا نفعل بمن تزبب قبل أن يتحصرم؟ وطيّر قبل أن يريش؟!

وإني أنصح لمن نصّب نفسه محققاً لهذا الكتاب، وصدّر طرة غلافه باسمه: أن يتقي الله في هؤلاء الشباب، وأن لا يجرّئهم على الخوض في علم هم لا يحسنونه، وأن لا يكون مثل خدنه (شعيب الأرنؤط)؛ الاسم له والرسم لغيره؛ فإن العلم يفضح الجهل وأهله، ويهتك الباطل وستره، هذا مع الفرق الكبير بين المعلق على «مسند الطيالسي»[1] وبين (شعيب الأرنؤط)؛ فإن الأول -كما يقال:- ليس في العير ولا في النفير في هذا العلم الصعب، وإنما يضعون أمام أسمائهم كلمة (دكتور)؛ تغريراً بالعوام، وتضليلاً للجهّال، وهذه -والله- إنما هي مجرد =

=شكليات محضة ومظاهر براقة، يعجبك منظر الكتاب من شكله؛ لكن يسؤوك مخبره، ولا أدل على ذلك كثرة الأخطاء العلمية لهذا الدكتور -أو المشتغلين تحت حسابه- في تحقيقهم المزعوم، فالله المستعان.

وبعد كتابة ما تقدم؛ وقفت علي أثر آخر صحيح؛ فيه تصريح سعيد بن المسيب بسماعه من عمر -رضي الله عنه-:

فقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٥٨/ ١٥٧٥٦) -وعنه جعفر الفريابي في «كتاب الصيام» (١٦٢/ ٤٠)-: ثنا محمد بن جعفر -غندر-، عن شعبة بن الحجاج، عن إياس ابن معاوية المزني، قال: جلست إلى سعيد بن المسيب، فقال: ممّن أنت؟ قلت: من مزينة، قال: إني لأذكر يوم نعى عمر بن الخطاب النعمان بن مقرن على المنبر.

وسنده صحيح غاية، عض عليه بالنواجذ.

وتابع داود بن أبي هند: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب به.

أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٤/ ١٢٩-١٣١/ ١٦٤٧ -رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٢١/ ١٧٦٦- رواية أبي مصعب الزهري، و٢٤١-٢٤٢/ ٦٩٣- رواية محمد بن الحسن الشيباني) -وعنه الشافعي في «المسند» (٢/ ١٦١-١٦٢/ ٢٦٦- ترتيبه)، و«اختلاف الحديث» (ص١٥٢) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢١٢-٢١٣)، و«معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٢٣/ ٥٠٤٨)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ٣٠٢-٣٠٣)-، وأبو القاسم البغوي في «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» (١١٩-١٢٠/ ١٧٤) -ومن طريقه زاهر بن طاهر الشّحّامي في «زوائده على عوالي مالك» (٢٥٣/ ٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٢٩٨-٢٩٩)-، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٥٨٧-٥٨٨/ ٧٨٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢١٣)، والحافظ في «الموافقة» (٢/ ٣٠٢)-، وأحمد (١/ ٣٩٤-٣٩٥/ ٣٠٢)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣١٠)، وابن أبي الدنيا في «مجابو الدعوة» (٦٤/ ٢٤) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧/ ٢٩٩)-، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ٥٤ و٢/ ١٧٤) عن يزيد بن هارون، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ١٠٧/ ٩٠) من طريق عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، ومسدد بن مسرهد في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٤/ ٢٣١-٢٣٢/ ٣٩٠١ -ط دار الوطن، أو ١٥/ ٧٧٢/ ٣٨٩٧ -ط دار العاصمة)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٢٥٠-٢٥١/ ٣٥٠١ -ط دار الوطن، أو ٥/ ٢٤٤-٢٤٥/ ٤٧٣٣ -ط دار الرشد)، وأحمد (١/ ٣٦٢-٣٦٣/ ٢٤٩)؛ قالا: ثنا يحيى بن سعيد =

=القطان، والحاكم (٣/ ٩١-٩٢) من طريق سفيان بن عيينة؛ خمستهم عن يحيى به.

قال الحافظ: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٢٤/ ٦٨-٦٩): «هذا الحديث صحيح الإسناد، وقد سمعه سعيد بن المسيب من عمر في قول جماعة من أهل العلم، وشهد معه هذه الحجّة، وسمعه يقول عند رؤيته البيت وعند طوافه كلاماً حفظه عنه؛ قد ذكرته في «التمهيد».

وكان علي بن المديني يصحح سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب، وكان ابن معين ينكره، ويقول: كان غلاماً في زمان عمر بن الخطاب؛ لأنه ولد لسنتين مضتا من خلافه عمر.

قال ابن عبدالبر: كان سعيد بن المسيب حافظاً ذكياً عالمًا، وكانت سنه في حجة عمر هذه ثمانية أعوام ونحوها، ومن دون هذا السن يحفظ أكثر من هذا».

وقال في «التمهيد» (٢٣/ ٩٣): «هذا حديث مسند صحيح ...»، ثم ذكر نحو كلامه في «الاستذكار».

وقال البوصيري: «هذا إسناد رجاله رجال الصحيح».

وقد قال ابن عبدالبر: «معنى هذا الحديث يستند من وجوه صحاح ثابتة من حديث ابن عباس عن عمر».

قلت: وهي الطريق الثانية عندنا.

٢- عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن عبدالله بن عباس، عن عمر بن الخطاب به ضمن حديث طويل: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/ ١٣٧/ ٦٨٢٩)، وجعفر الفريابي -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/ ١٤٣)؛ قالا: ثنا علي بن المديني، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٧٥-٧٦/ ٨٧٢٥) -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٧)، وابن ماجه (٢/ ٨٥٣/ ٢٥٥٣)-، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٧)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤١٠-٤١١/ ٧١١٨): ثنا محمد بن منصور الجوّاز المكي، ومحمد بن الصّباح البغدادي في «مسنده» -وعنه ابن ماجه (٢/ ٨٥٣/ ٢٥٥٣)-، ومسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ١٤١/ ١٥١)؛ قالا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والبزار في «البحر الزخار» (١/ ٢٩٩-٣٠٢/ ١٩٤): ثنا أحمد بن عَبْدة الضبي وأبو بكر بن خلاد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢٢-١٢٣/ ٦٢٥٧)، وابن الأعرابي -ومن طريقه البيهقي في «السنن الصغرى» (٣/ ٢٩٢-٢٩٣/ ٣٢٠٣)-؛ قالا: ثنا=

=الحسن بن محمد بن الصّباح الزعفراني؛ تسعتهم عن سفيان بن عيينة، عن محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن عبيدالله به.

قلت: وقد بيّن الحميدي في «مسنده» (١/ ١٦) أن سفيان بن عيينة ثبت قصة الرجم من معمر، وذكر أنه لم يضبط حفظه لحديث السقيفة عن الزهري، وأنه سمعه من معمر، فثبت وضبط ما كان نسي، فكان تارة يرويه عن معمر عن الزهري، وتارة عن الزهري مباشرة وكلاهما صحيح.

وأخرج الحميدي في «مسنده» (١/ ١٦/ ٢٦): ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري به؛ لكن لم يسق متنه، وذكر نحو ما ذكرنا آنفاً.

وتابع سفيان بن عيينة:

١- الإمام مالك بن أنس: أخرجه أحمد (١/ ٤٤٩-٤٥٤/ ٣٩١): ثنا إسحاق بن عيسى الطباع، والدارمي في «مسنده» (٨/ ٦٠٧/ ٢٤٧٣- «فتح المنان»): ثنا خالد بن مخلد القطواني، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» -وعنه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤١١/ ٧١١٩)-: ثنا بشر بن عمر الزهراني، وإسماعيل بن إسحاق القاضي في «مسند حديث مالك» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/ ٦٩/ ١٤)-، وأبو يعلى الموصلي والحسن بن سفيان في «مسنديهما» -وعنهما ابن حبان في «صحيحه» (٢/ ١٥٢-١٥٨/ ٤١٤- «إحسان»)-، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٩٥-٩٦) عن عبدالله بن محمد بن أسماء، عن جويرية بن أسماء، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤١١-٤١٢/ ٧١٢٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣٠٢/ ٢٠٥٧ و٣٠٣/ ٢٠٥٨) من طرق عن عبدالله بن وهب، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٩٥-٩٦) من طريق إسحاق ابن محمد الفروي؛ ستتهم عن مالك بن أنس به.

٢- معمر بن راشد: أخرجه الذهلي في «الزهريات» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢٣/ ٦٢٥٨)-، والترمذي (٤/ ٣٨-٣٩/ ١٤٣٢): ثنا الحسن بن علي الخلال الحلواني وإسحاق بن منصور، وسلمة بن شبيب النيسابوري؛ أربعتهم عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٧/ ٣١٥/ ١٣٣٢٩)-، عن معمر به.

وتابع عبدالرزاق:

أ- عبدالواحد بن زياد: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣/ ٣٠٣/ ٧٣٢٣): ثنا موسى ابن إسماعيل التبوذكي، عن عبدالواحد به.

ب- سفيان بن عيينة: أخرجه الحميدي في «مسنده» (١/ ١٥-١٦/ ٢٥) -وعنه ابن أبي=

=خيثمة في «التاريخ الكبير» (١٦٤-١٦٥/ ٣٢٩)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٩٤-٩٥)، و«الاستذكار» (٢٤/ ٧٢/ ٣٥٤٧٣)-: ثنا سفيان به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٣- صالح بن كيسان: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢/ ١٤٤-١٤٥/ ٦٨٣٠)، والفسوي في «المعرفة والتأريخ» -ومن طريقه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/ ١٤٦)-؛ قالا: ثنا عبدالعزيز بن عبدالله الأويسي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢٣/ ٦٢٦٠) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣٠٣/ ٢٠٥٩) من طريق أبي الوليد -هشام بن عبدالملك- الطيالسي؛ ثلاثتهم عن إبراهيم بن سعد الزهري، عن صالح به.

٤- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٣١٧/ ١٦٩١): ثنا أبو الطاهر -أحمد بن عمرو بن السرح-، وحرملة بن يحيى التجيبي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢٢/ ٦٢٥٥): ثنا يونس بن عبدالأعلى، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣٠٣/ ٢٠٥٨): ثنا أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤١١-٤١٢/ ٧١٢٠): نا الحارث بن مسكين -قراءة عليه وأنا أسمع-؛ خمستهم عن يونس به.

٥- عُقَيل بن خالد الأيلي: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤١٢-٤١٣/ ٧١٢٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٤/ ١٢٣/ ٦٢٥٩)؛ قالا: ثنا يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي، عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور، عن الليث بن سعد، عن عقيل به.

٦- عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤١٢/ ٧١٢١): ثنا عبيدالله بن سعد بن إبراهيم الزهري، عن عمه يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق: ثني عبدالله به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ٥٦٣-٥٦٧/ ١٨٨٨٩)[1]: ثنا عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي، عن ابن إسحاق به.

وخالف هؤلاء كلهم: هُشيم بن بشير؛ فرواه عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس، عن عبدالرحمن بن عوف، عن عمر به.

فأدخل (عبدالرحمن بن عوف) بين ابن عباس وعمر.

أخرجه أحمد (١/ ٣٢٧/ ١٩٧)، وأبو داود (٤/ ١٤٤-١٤٥/ ٤٤١٨): ثنا أبو جعفر =

....

(١) تحرف اسم عبدالله بن أبي بكر في (مطبوعه) إلى: (عبدالملك بن أبي بكر)، وهو تحريف قبيح.

= -عبدالله بن محمد- النفيلي، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٢/ ١٤٥-١٥١/ ٤١٣- «إحسان»)-: ثنا سريج بن يونس، وأبو الشيخ ابن حيان الأصبهاني في «ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضًا» (٥٧/ ١٧١) من طريق بشر بن معاذ العقدي؛ أربعتهم عن هشيم به.

قال الإمام الدارقطني في «العلل» (٢/ ٩-١٠/ ٨٤): «... ورواه الزهري، واختلف عنه؛ فرواه هشيم عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن عبدالرحمن بن عوف، عن عمر.

وروي عن هشيم عن الزهري قصة السقيفة بطولها؛ ولم يذكر فيه عبدالرحمن بن عوف. وكذلك رواه عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ومالك بن أنس، ويونس، وعقيل، ومعمر، وصالح بن كيسان، وابن جريج، وابن عيينة، وغيرهم؛ عن الزهري، عن عبيدالله، عن ابن عباس، عن عمر؛ فمنهم من روى قصة السقيفة بطوله، ومنهم من اختصره.

والمحفوظ من هذا: ما رواه الزهري من رواية صالح بن كيسان، وعبدالله بن أبي بكر، ومالك بن أنس، ومن تابعهم».

وتابع الزهري: سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، فرواه عن عبيدالله بن عبدالله ابن عتبة به؛ لكن أدخل عبدالرحمن بن عوف بين ابن عباس وعمر، تماماً مثل رواية هشيم السابقة.

أخرجه أحمد (١/ ٤٢٦-٤٢٧/ ٣٥٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ٥٦٣/ ١٨٨٨٨) -وعنه أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ٣١٤/ ١٧٦٨)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤١٠/ ٧١١٧): ثنا عبدالله بن محمد وإسحاق الأذرمي؛ قالوا: ثنا محمد بن جعفر -غندر-، وأحمد (١/ ٤٢٦-٤٢٧/ ٣٥٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤١٠/ ٧١١٦): ثنا الحسن بن إسماعيل بن سليمان المجالدي؛ قالا: ثنا حجاج بن محمد المصيصي الأعور، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٠٩/ ٧١١٤ و٧١١٥): ثنا هارون بن عبدالله الحمال ومحمد بن رافع، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ٣١٤/ ١٧٦٨): ثنا أحمد بن إبراهيم العبدي، وأبو الشيخ الأصبهاني في «ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضًا» (٥٧/ ١٦٩) من طريق محمد بن مرزوق؛ قالوا: ثنا أبو داود -سليمان بن داود- الطيالسي، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٤٠٨/ ٧١١٣) -وعنه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥/ ٣٠٣/ ٢٠٦٠)-: ثنا عباس بن محمد الدوري، عن أبي نوح -عبدالرحمن بن غَزْوان- الضبي المعروف بـ (قُراد)[1]؛ أربعتهم عن شعبة، عن سعد به. =

(١) بضم القاف وتخفيف الراء.

ابن مهران، عن ابن عباس؛ قال: خطب عمر بن الخطاب -رضي اللَّه عنه-؛ فحمد اللَّه، وأثنى عليه، وقال: يا أيها الناس! ألا إنَّ الرجم حدٌّ من حدود اللَّه، فلا تخدعن عنه، ألا إن آية ذلك: أن رسول اللَّه ﷺ قد رجم، ورجم أبو بكر، ورجمنا من بعدهما، ولقد هممت أن أكتب في ناحية المصحف: شهد عمر بن الخطاب، وعبد الرحمن بن عوف، وفلان، وفلان: أن رسول اللَّه ﷺ رجم، ألا إنه سيأتي من بعدكم أقوامٌ يُكَذِّبُونَ بالرجم، وبالدجال، وبعذاب القبر، والشفاعة، وقوم يخرجون من النار بعدما امتُحِشوا[1].

٣٢٧- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ عبد الواحد بن زياد، عن الشيبانيِّ؛ قال: سمعت عامرًا يقول: جلد عليُّ بن أبي طالب -رضي اللَّه عنه- امرأةً، ثم رجمها، فقال: جلدتُها بكتاب اللَّه، ورجمتُها بالسُّنة.

٣٢٨- حدثنا محمد بن بشار: ثنا محمد بن جعفر: ثنا شعبة، عن سلمة

= قلت: وهذا سند صحيح؛ فيكون لعبيدالله فيه إسنادان؛ مرة يرويه عن ابن عباس عن عمر بدون واسطة، ومرة بإدخال عبدالرحمن بن عوف بين ابن عباس وعمر -بواسطة-، وتكون رواية سعد -هذه- من المزيد في متصل الأسانيد.

قال الدارقطني في «العلل»: «وهو حديث صحيح من حديث شعبة عن سعد بن إبراهيم، عن عبيدالله بن عبدالله».

(١) احترقوا.

٣٢٧- **موقوف صحيح الإسناد** - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات معروفون، وانظر ما بعده.

٣٢٨- **موقوف صحيح الإسناد** - أخرجه قاسم بن أصبغ في «مصنفه» -ومن طريقه الإمام ابن حزم الأندلسي في «المحلى» (١١/ ٢٣٤)-: ثنا محمد بن عبدالسلام الخشني، عن محمد ابن بشار -بندار- به.

وأخرجه أحمد (٢/ ٢٠٣-٢٠٤/ ٨٣٩) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص١٣٩)-: ثنا محمد بن جعفر -غندر- به.

وأخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (١٢/ ١١٧/ ٦٨١٢): ثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني، وأحمد (٢/ ١٢١-١٢٢/ ٧١٦): ثنا حسين بن محمد المروذي، وأبو القاسم البغوي =

=في «مسند علي بـن الجعـد» (١/ ٣٩٠/ ٥٠٥) -ومـن طريقـه ابـن عسـاكر في «تـاريخ دمشـق» (٢٤/ ٨٤)-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كمـا في «فتـح الباري» (١٢/ ١١٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٢٩)-؛ قالا: ثنـا علـي بـن الجعد، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٠٤/ ٧١٠٢ و٤٠٤-٤٠٥/ ٧١٠٣) من طريق بهز بن أسد ووهب بن جرير بـن حـازم، والطحـاوي في «شـرح معـاني الآثـار» (٣/ ١٤٠)، و«مشـكل الآثار» (٥/ ٣٠٦-٣٠٧/ ٢٠٦١) من طريق أبي عامر -عبدالملك بـن عمـرو- العقـدي؛ سـتتهم عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح كالشمس، وقد أعله بعضهم -مع أنه في «صحيح البخـاري»!- بالانقطاع!! وسيأتي نقض ذلك ونقده -إن شاء الله-.

وتابع شعبة: حماد بن سلمة، عن سلمة بن كهيل به.

أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٧٦/ ١١٩٠ و٤٣٧/ ١٣١٧): ثنا بهز بن أسد، وعفان بن مسلم الصفار؛ كلاهما عن حماد به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٨/ ٦): «وإسناده صحيح على شرط مسلم».

وتابع سلمة بن كهيل؛ كل من:

١- **إسماعيل بن أبي خالد:** أخرجه عبدالـرزاق في «المصنـف» (٧/ ٣٢٨/ ١٣٣٥٦) عـن معتمر بن سليمان التيمي، و(٧/ ٣٢٧/ ١٣٣٥٣) -ومن طريقه ابـن المنـذر في «الأوسـط» (ج٤/ ق٢٠٤)-، والطبراني -وعنه أبو نعيم الأصبهـاني في «حليـة الأوليـاء» (٤/ ٣٢٩) -مـن طريـق قبيصة بن عقبة؛ كلاهما عن سفيان الثـوري، والحـاكم (٤/ ٣٦٥) مـن طريـق جعفـر بـن عـون؛ ثلاثتهم عن إسماعيل به.

وفي رواية الحاكم: «عن إسماعيل بن أبي خالد؛ قال: سمعت الشعبي، وسئل: هل رأيـت أمير المؤمنين -علي بن أبـي طـالب -رضـي الله عنـه-؟ قـال: رأيتـه أبيـض الـرأس واللحيـة .. الحديث.

قال الحاكم: «وهذا إسناد صحيح»، ووافقه الذهبي.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٨/ ٩): «وهو كمـا قـالا، وهـو نص في سماع الشعبي لهذا الحديث من علي -رضي الله عنه-، ففيه رد لبعض الروايات التي وقع فيها واسطة بين الشعبي وعلي، وكذلك جزم الدارقطـني بأنهـا وهـم، وبـأن الشـعبي سمـع هـذا الحديـث مـن علـي. قـال: ولم يسـمع منـه غـيره؛ كمـا ذكـره الحـافظ في «الفتـح» (١٢/ ١٠٥)=

=[(١٢/ ١١٩)]، ولم يذكر الحجة على ذلك، فاستفدها من هنا. والموفق الله -تعالى-».

قلت: وهو كما قال -رحمه الله-.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ١١٩): «قد طعن بعضهم -كالحازمي- في هذا الإسناد؛ بأن الشعبي لم يسمعه من علي، وجزم الدارقطني [في «العلل» (٤/ ٩٧)] بأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي، وقال: لم يسمع منه غيره».

قلت: نص عبارته فيه: قال البَرْقاني -راوي «العلل» عن الدارقطني-: «قلت: سمع الشعبي من علي؟ قال الشيخ -الدارقطني-: سمع منه حرفاً، ما سمع غير هذا».

ويلحق بالحازمي: ابن عبدالبر، فقد ضعف حديث علي -هذا- بالعلة نفسها؛ حيث قال في «التمهيد» (٩/ ٨١): «وأما حديث علي في قصة شراحة؛ فليس بالقوي؛ لأنهم يقولون: إن الشعبي لم يسمع منه، وهو مشهور ..».

قلت: عفا الله عنك! فاتك تصريحه بالسماع عند الحاكم، هذا فضلاً عن شرط الإمام البخاري المعروف؛ فإنه لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء، فكيف غفل عن ذلك؟!

٢- **حُصين[أ] بن عبدالرحمن**: أخرجه يوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٢٩)-، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٧٨/ ١٩٧٩) عن أبي الربيع الزهراني، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٨/ ٣١٨٩) من طريق محمود بن خداش[ب]، و(٣/ ٤٨-٤٩/ ٣١٩٠) من طريق محمد بن الصباح البزاز -أبو جعفر البغدادي- وهذا في «السنن» له-؛ ثلاثتهم عن هشيم[ت] بن بشير، عن حصين به.

وتابع هشيماً: سليمان بن كثير، عن حصين به.

أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٩/ ٣١٩١) -ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار» (ص٢٠٢ - ط دار الكتب العلمية، أو ٢/ ٧٠٦-٧٠٧/ ٣٣٣ - ط دار ابن حزم)- من طريق عبيدالله بن كثير بن جبلة، عن محمد بن كثير، عن سليمان به.

وصحح شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- هذه الطريق في «الإرواء» (٨/ ٦).

٣- **أبو حَصين[ث] -عثمان بن عاصم- الأسدي**: أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧/ ٣٢٧/ ١٣٣٥٣) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (ج٤/ ق٢٠٤)-، والدارقطني في =

....

(أ) بضم المهملة، مصغر.

(ب) تحرفت في مطبوع «السنن» إلى: «خراش»؛ بالراء!!

(ت) تحرفت في مطبوع «السنن» إلى «هشام»!

(ث) بفتح المهملة.

= «سننه» (٣/ ٤٩/ ٣١٩٢) -ومن طريقه الحازمي في «الاعتبار» (ص٢٠٢ - ط دار الكتب العلمية، أو ٢/ ٧٠٧-٧٠٨/ ٣٣٤ - ط دار ابن حزم)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٢٠) من طريق عمار بن رزيق؛ كلاهما عن أبي حَصين به.

٤- **إسماعيل بن سالم القداح:** أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٥٥/ ٩٤١ و٢٥٥-٢٥٦/ ٩٤٢)، وابنه عبدالله في «زوائد المسند» (٢/ ٢٥٥-٢٥٦/ ٩٤٢): ثنا أبو إبراهيم -إسماعيل بن محمد بن جبلة- المعقب، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١/ ٢٤٩/ ٢٩٠): ثنا أبو خيثمة -زهير ابن حرب- النسائي، ومحمد بن الصباح البزاز في «مسنده» -ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٨-٤٩/ ٣١٩٠)-، ويوسف بن يعقوب القاضي -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٢٩)-، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٧٨/ ١٩٧٩) عن أبي الربيع -سليمان بن داود- الزهراني العتكي، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٨/ ٣١٨٨) من طريق محمود ابن خداش؛ ستتهم عن هشيم بن بشير: ثنا إسماعيل بن سالم به.

٥- **الأجلح بن عبدالله بن حجيّة الكندي الكوفي:** أخرجه عبدالرزاق في «المصنف»[1] (٧/ ٣٢٦-٣٢٧/ ١٣٣٥٠) -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (ج٤/ ق٢٠٧)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٨٨/ ٨٨٦٠): ثنا علي بن مُسْهر، والخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص١٣٩) من طريق يعلى بن عبيد الطنافسي، والبيهقي (٨/ ٢٠٢) من طريق جعفر بن عون؛ أربعتهم عن الأجلح به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٨/ ٧): «وإسناده جيد، رجاله ثقات رجال الصحيح؛ غير الأجلح -وهو ابن عبدالله الكوفي-، وهو صدوق».

٦- **قتادة بن دعامة السدوسي:** أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٧٣-٣٧٤/ ١١٨٥)، و«فضائل الصحابة» (٢/ ٧١٩-٧٢٠/ ١٢٣٣): ثنا محمد بن جعفر -غندر-، عن سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة به.

قلت: وسماع غندر من ابن أبي عروبة بعد اختلاطه؛ كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٤٤)، وغيرها.

٧- **مجالد بن سعيد:** أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٧٨/ ٩٧٨ و٣٨٦/ ١٢١٠): ثنا يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والحسن بن سفيان في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٢٩) -من طريق حماد بن زيد، وأبو القاسم البغوي في «مسند علي بن الجعد» (١/ ٣٩٠/ ٥٠٥) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/ =

(١) تحرف اسم ابن حجيّة الكندي إلى: «أبي جحيفة»!! وهو تحريف قبيح غاية.

ابن كهيل، عن الشَّعْبِيِّ: أن عليًّا جلدَ شراحة يوم الخميس، ورجمها يوم الجمعة، فقال: أجلدها بكتاب اللَّه، وأرجمها بقول رسول اللَّه ﷺ.

٣٢٩- حدثنا حميد بن مسعدة: ثنا خالد بن الحارث: ثنا محمد بن يحيى ابن مبشر الثعلبي؛ قال: سمعت الشعبيَّ يقول: الشيخ والشيخة: جلد مئة، والرجم البتة، فقيل للشعبي: أيجمعان عليهما؟ فقال: فعل ذلك أبو حسن - علي بن أبي طالب- رضي اللَّه عنه- في هذه الرحبة بفلان وفلانة؛ جلدهما مئة، ورجمهما.

٣٣٠- حدثنا إسحاق: أنبأ جرير، عن مسلم الأعور، عن

= ٨٤)-، وأبو يعلى في «مسنده» -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/ ١١٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٢٩)-، وأحمد (٢/ ١٢١-١٢٢/ ٧١٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤٠٤-٤٠٥/ ٧١٠٣) من طرق عن شعبة بن الحجاج؛ أربعتهم عن مجالد به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «الإرواء» (٨/ ٧): «ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير مجالد -وهو ابن سعيد-، وهو ضعيف».

٣٢٩- **موقوف صحيح لغيره** - تفرد به المصنف من هذا الوجه.

قلت: رجاله كلهم ثقات معروفون، غير محمد بن يحيى -هذا- فإني لم أعرفه الآن، ولم أجد له ترجمة بعد طول بحث، فنظرة إلى ميسرة.

ومع ذلك؛ فالأثر صحيح على كل حال بما قبله.

٣٣٠- **إسناده ضعيف** - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»؛ كما في «المطالب العالية» (٢/ ٢٦٥/ ١٨٦٤)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٢٤٥-٢٤٦/ ٣١٩٢) بسنده سواء.

وأخرجه أحمد بن حازم الغفاري في «مسنده» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (١٣٨/ ٧٣)-: ثنا عثمان بن أبي شيبة: ثنا جرير بن عبدالحميد الضبي به.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (ج٤/ ق٢٠٦)-: ثنا أبو الأحوص -سلام بن سليم- الحنفي، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٤٠)، و«مشكل الآثار» (٥/ ٣٠٧-٣٠٩/ ٢٠٦٢) من طريق علي بن معبد الرقي؛ كلاهما عن مسلم بن كيسان الأعور الملائي به. =

حَبَّة[١] بن جوين[٢]، عن عليٍّ: أنَّ امرأة أتته، فقالت: إني زنيت، فقال: لعلك أوتيت وأنت نائمة في فراشك؛ فأكرهت؟ فقال: زنيت طائعةً غيرَ مكرهة، قال: لعلك غُصِبْتِ على نفسك؟ قالت: ما غصبت، فحبسها، فلمَّا ولدت، وشب ابنها؛ جلدها، ثم أمر؛ فَحُفِرَ لها إلى منكبها في الرحبة، ثم أدخلت فيها، ثم رمى ورمينا، فقال: جلدتُها بكتاب اللَّه، ورجمتها بسنة محمد ﷺ.

٣٣١- حدثنا إسحاق: أنبأ محمد بن عبيد: ثنا زكريا، عن فراس، عن عامر، عن مسروق، عن أُبيّ بن كعب؛ قال: يُجلد الرجل إذا زنا ولم يحصن، ثم يُنفى ويجلد الذي قد أحصن، ثم يرجم.

٣٣٢- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ هشيم، عن إسماعيل، عن الشَّعْبيِّ، عن

= قال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف مسلم بن كيسان الأعور».

وقال في «المختصرة» (٥/ ٢٢٥/ ٤١٤٠): «رواه إسحاق بسند ضعيف؛ لضعف مسلم بن كيسان».

وقال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٨/ ٩): «أخرجه الطحاوي بسند ضعيف».

(١) بمهملة مفتوحة، ثم موحدة ثقيلة، وتحرفت في «الأسماء المبهمة» إلى «حيّة» بتحتانية!!

(٢) بجيم؛ مصغر، العُرَني -بضم المهملة، وفتح الراء بعدها نون.

٣٣١- موقوف صحيح الإسناد.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٨١/ ٨٨٣٦)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١١٩٦/ ٥٩٥ - تكملة) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٦/ ٣٣١/ ٥٠٦٣)-؛ قالا: ثنا شريك بن عبدالله القاضي، وأبو نعيم الأصبهاني في «مسانيد أبي يحيى -فراس بن يحيى- المكتب الكوفي» (٨٤/ ٢٤/ ١) من طريق قتيبة بن سعيد، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٢٣) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي؛ قالا: ثنا أبو عوانة -الوضاح بن عبدالله- اليشكري، كلاهما عن فراس بن يحيى به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ فإن رجاله كلهم ثقات معروفون.

٣٣٢- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله) - أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٨١/ ٨٨٣٧): ثنا حفص بن غياث، وعبدالرزاق في «المصنف» (٧/ ٣٢٨/ ١٣٣٥٦) عن=

أُبيٍّ بن كعبٍ؛ قال: البكران يجلدان وينفيان، والثيبان يجلدان ويرجمان.

قال أبو عبد اللَّه: ومن ذلك: قول اللَّه -عزَّ وجلَّ-: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاء فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوْهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فصلى النبي ﷺ في سفره حيث توجَّهت به راحلته.

٣٣٣- حدثنا أحمد بن عبدة: ثنا يزيد بن زُرَيْع: ثنا هشام الدَّسْتَوائيُّ، عن يحيى بن أبي كثير: ثنا محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد اللَّه -رضي اللَّه عنه-: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ تَطَوُّعًا، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ؛ نَزَلَ، فَيُصَلِّي مُسْتَقْبِلاً الْقِبْلَةَ**».

٣٣٤- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: ثنا معمر، عن يحيى بن أبي

=معتمر بن سليمان التيمي؛ كلاهما عن إسماعيل بن أبي خالد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن الشعبي لم يسمع من أُبيٍّ بن كعب، بينهما مسروق بن الأجدع؛ كما بينته الرواية السابقة.

٣٣٣- **إسناده صحيح** - أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٣٤٢/ ١٩٠٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٤) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٧٦)-، وأحمد (٢٢/ ١٧٢-١٧٣/ ١٤٢٧٢ و٤٠٤/ ١٤٥٣٣)؛ قالا: ثنا إسماعيل ابن عُليّة، والبخاري في «صحيحه» (١/ ٥٠٣/ ٤٠٠)، وأبو محمد -عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن أيوب- بن ماسي في «جزئه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٦) -عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، والدارمي في «مسنده» (٦/ ٦٢٤/ ١٦٣٤ -«فتح المنان»): ثنا يزيد بن هارون، والبخاري في «صحيحه» (٢/ ٥٧٥/ ١٠٩٩)، والبيهقي (٢/ ٦) عن معاذ بن فضالة، وأبو جعفر بن البَخْتري الرزاز في «الجزء السادس عشر من حديثه» (٤٦٧/ ٨٤- منتقى منه) من طريق عبدالله بن بكر السَّهمي؛ ستتهم عن هشام بن عبدالله الدستوائي به.

٣٣٤- **إسناده صحيح** - أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» بسنده سواء.

وأخرجه أحمد (٢٣/ ٢٨٤-٢٨٥/ ١٥٠٣٨): ثنا عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٢/ ٥٧٣/ ٤٥١٠ و٥٧٥/ ٤٥١٦)- به. =



كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد اللّه؛ قال: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُتَطَوِّعًا عَلَى رَاحِلَتِهِ، حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ فِي السَّفَرِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ؛ نَزَلَ عَنْ دَابَّتِهِ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ**».

٣٣٥- حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي: ثنا حجاج بن محمد، عن ابن

= وتابع معمراً:

١- شيبان بن عبدالرحمن النحوي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٥٧٣/ ١٠٩٤): ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي، عن شيبان به.

٢- عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي: أخرجه ابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢٠٤/ ٢٢٧) من طريق بشر بن بكر، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٨٨/ ٩٧٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٢٦٤-٢٦٥/ ٢٥٢١- «إحسان») من طريق الوليد بن مسلم الدمشقي؛ قالا: ثنا الأوزاعي به.

وخالف بشراً والوليد: محمد بن مصعب القرقساني؛ فرواه عن الأوزاعي به بلفظ: «إذا أراد أن يصلي المكتوبة -أو الوتر- ...»، فزاد: (أو الوتر)، وهي زيادة منكرة لا تصح؛ لضعف القرقساني -هذا(أ)-، ومخالفته الثقتين الثبتين في الأوزاعي: الوليد بن مسلم، وبشر بن بكر.

وقد حاول الإمام ابن خزيمة -رحمه الله- التوفيق بين رواية القرقساني -هذه- وحديث ابن عمر الآتي، وهو توفيق في غير محلّه؛ إذ هو مبني على صحة رواية القرقساني -هنا-! وقد بينا آنفاً أنها ضعيفة، فضلاً عن مخالفته للثقتين الثبتين: الوليد، وبشر.

٣٣٥- **إسناده صحيح** - أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٢٦٦-٢٦٧/ ٢٥٢٤- «إحسان»): ثنا محمد بن أحمد بن أبي عون، عن أحمد بن إبراهيم الدورقي به.

وأخرجه أبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «الفوائد» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٦)-: ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢٠٤/ ٢٢٨)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٢٤٨/ ٢٨٠٣)؛ قالا: ثنا محمد بن إسماعيل بن سالم، كلاهما عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (٢/ ٥٧٦/ ٤٥٢١) -وعنه أحمد (٢٢/ ٦١/ ١٤١٥٦)-، والشافعي في «الأم» (١/ ٩٧)، و«المسند» (١/ ١٧٩/ ١٩٣ -ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في =

....

(أ) في «التقريب»: «صدوق كثير الغلط».

= «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٨٧/ ٦٦٥)-: ثنا عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد، وأحمد (٢٣/ ٣٠٥/ ١٥٠٧١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٥٣/ ١٢٧٠) -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٢٦٦/ ٢٥٢٣- «إحسان») -عن محمد بن بكر البُرْساني، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٢٦٧/ ٢٥٢٥- «إحسان») من طريق عبدالله بن وهب المصري؛ أربعتهم عن ابن جريج به.

وتابع ابن جريج:

١- **الليث بن سعد:** أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (١/ ٣٨٣/ ٥٤٠/ ٣٦)، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ٦)، و«السنن الكبرى» (١/ ٢٩٠/ ٥٤٢ و٢/ ٣٤/ ١١١٣)، ومحمد بن إسحاق السرّاج الثقفي في «مسنده» (٤٥٧/ ١٥٠٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٥٨) عن قتيبة ابن سعيد، وأحمد (٢٢/ ٤٤٢/ ١٤٥٨٨): ثنا حجين بن المثنى، ومسلم -أيضاً- (١/ ٣٨٣/ ٥٤٠/ ٣٦)، وابن ماجه (١/ ٣٢٥/ ١٠١٨)؛ قالا: ثنا محمد بن رمح بن المهاجر المصري، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٢٦١-٢٦٢/ ٢٥١٦- «إحسان») من طريق أبي الوليد -هشام بن عبدالملك- الطيالسي، وأحمد (٢٢/ ٤٤٢/ ١٤٥٨٨)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٤٦٤/ ١٧٢٣)-؛ قالا: ثنا يونس بن محمد المؤدب؛ خمستهم عن الليث بن سعد به.

٢- **أبو خيثمة -زهير بن معاوية- الجعفي:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٣٨٣/ ٥٤٠/ ٣٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٥٨) من طريق محمد بن أيوب والحسن بن علي ابن زياد؛ ثلاثتهم عن أحمد بن عبدالله بن يونس، وأبو داود (١/ ٢٤٣/ ٩٢٦) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٤٦٤-٤٦٥/ ١٧٢٦)-: ثنا أبو جعفر -عبدالله بن محمد- النفيلي، وأحمد (٢٢/ ٢٤٧/ ١٤٣٤٥): ثنا أبو النضر -هاشم بن القاسم-، و(٢٣/ ١١-١٢/ ١٤٦٢٤): ثنا حسن بن موسى الأشيب؛ أربعتهم عن زهير به.

٣- **سفيان بن سعيد الثوري:** أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٥٧٦/ ٤٥٢٢) -وعنه أحمد (٢٣/ ٣٦١/ ١٥١٧٥)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٤)، وأبو داود (٢/ ٩/ ١٢٢٧) -وعنه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٤/ ٢٣٦٧)-: ثنا عثمان بن أبي شيبة، والترمذي (٢/ ١٨٢/ ٣٥١) -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنة» (٤/ ١٨٩/ ١٠٣٨)-: ثنا محمود بن غيلان، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٥٨)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٤٦٤/ ١٧٢١) من طريق علي بن حرب، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٧-٤٥٨/ ١٥٠١): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني؛=

=ستتهم عن وكيع بن الجراح، وأحمد (٢٢/ ٤٢٠/ ١٤٥٥٥): ثنا أبو أحمد الزبيري، و(٢٣/ ٢٩٧/ ١٥٠٦١): ثنا يزيد بن هارون، والترمذي (٢/ ١٨٢/ ٣٥١) -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنة» (٤/ ١٨٩/ ١٠٣٨) -من طريق يحيى بن آدم، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٢/ ٢٥٦/ ٣٢٧) من طريق عبدالله بن الوليد العدني، وأبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٤٦٤/ ١٧٢٢) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، و(٢/ ٧٤/ ٢٣٦٦) من طريق مخلد بن يزيد، ومحمد ابن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٨/ ١٥٠٣) من طريق معاوية بن هشام القصار، وأبو العباس الأصم في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي (٢/ ٢٥٨) -من طريق الحسين بن حفص، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٧٦-٧٧) من طريق أبي إسحاق الفزاري؛ كلهم عن سفيان الثوري به.

قال الترمذي: «حديث جابر حديث حسن صحيح».

وقال البغوي: «هذا حديث صحيح».

٤- **هشام بن عبدالله الدستوائي:** أخرجه أحمد (٢٣/ ١٠٠-١٠١/ ١٤٧٨٨): ثنا عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد، وكثير بن هشام الكلابي، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٥٦)-: ثنا إسماعيل ابن علية، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/ ١٦١-١٦٢/ ٢٢٣٠): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٨/ ١٥٠٢): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي؛ كلاهما عن روح بن عبادة، وأبو القاسم البغوي -وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٧٠/ ١٤٦٢)-: ثنا داود بن رشيد، عن شعيب بن إسحاق، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٥٦): ثنا أبو بكرة -بكار بن قتيبة-، عن أبي داود -سليمان بن داود- الطيالسي؛ ستتهم عن هشام به.

٥- **يزيد بن إبراهيم التُسْتَرِيّ:** أخرجه أحمد (٢٣/ ١٨١/ ١٤٩٠٧): ثنا عفان بن مسلم الصفار، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٥٦) من طريق أبي الوليد الطيالسي، والبيهقي (٢/ ٢٥٨) من طريق سليمان بن حرب؛ ثلاثتهم عن يزيد به.

٦- **عمرو بن الحارث المصري:** أخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/ ٦)، و«الكبرى» (٢/ ٣٤ - ٣٥/ ١١١٤): ثنا محمد بن هاشم البعلبكي، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٢٦٣-٢٦٤/ ٢٥١٩- «إحسان»): ثنا الحسين بن عبدالله القطان، عن هشام بن عمار؛ كلاهما عن محمد بن شعيب بن شابور، عن عمرو به.

وتابع محمد بن شعيب: عبدالله بن وهب المصري، عن عمرو به.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٢٦٣/ ٢٥١٨- «إحسان»): ثنا ابن سَلْم، عن =

جريج: أخبرني أبو الزبير؛ أنه سمع جابر بن عبد اللَّه يقول: رأيت النبي ﷺ يُصلِّي وهو على راحلته النوافلَ في كلِّ جهة؛ ولكنه يخفض السجدتين من الركعة، ويومئ إيماء.

٣٣٦- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا ابن أبي ذئب، عن عثمان بن

=حرملة بن يحيى التجيبي، عن ابن وهب به.

٧- زكريا بن إسحاق المكي: أخرجه السراج في «مسنده» (٤٥٨/ ١٥٠٢): ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي: ثنا روح بن عبادة: ثنا زكريا به.

٣٣٦- إسناده صحيح.

أخرجه أحمد (٢٢/ ١١٢/ ١٤٢٠٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٣)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٢٦٤/ ٢٥٢٠- «إحسان»)-: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي؛ ثلاثتهم قالوا: ثنا وكيع بن الجراح به.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٧/ ٤٢٩/ ٤١٤٠) -ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ» (١/ ٤٥)-، وإسماعيل بن عبدالله -المعروف بـ (سَمُّويَه)- في «فوائده» -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤١٥)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٥) من طريق إبراهيم بن الحسين -المعروف بـ (ابن ديزيل)-؛ قالوا: ثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني، والطيالسي في «مسنده» (٣/ ٣٤٣/ ١٩٠٩)، والشافعي في «الأم» (١/ ٩٧)، و«السنن المأثورة» (١٦١/ ٧٧)، و«المسند» (١/ ١٧٩/ ١٩٢ و١٨٠/ ١٩٤- ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٨٦/ ٦٦٣)-: ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/ ٩٠/ ٢١٢٠): ثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، عن وهيب بن خالد؛ أربعتهم عن ابن أبي ذئب به.

وتابع عثمان بن عبدالله بن سراقة: عطاء بن أبي رباح، عن جابر به بنحوه.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٨٦-٨٧/ ١٢١٧): ثنا أبو معمر -عبدالله بن عمرو- المقعد المنقري، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٣٨٤): ثنا محمد بن حاتم، عن معلى بن منصور، وأحمد (٢٣/ ٩٦-٩٧/ ١٤٧٨٣)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده الكبير» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ١٤٠/ ١١٩٠)-: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي؛ قالا: ثنا عبدالصمد بن عبدالوارث، وأبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٤٦٤/ ١٧٢٥) من طريق محمد بن عيسى الطباع؛ أربعتهم عن عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان، عن كثير ابن شنظير، عن عطاء به.

وتابع عبدالوارث بن سعيد: حماد بن زيد، عن كثير به. =

عبدالله بن سراقة، عن جابر بن عبد الله؛ قال: رأيت رسول الله ﷺ يُصلِّي تطوُّعًا على راحلته نحو المشرق، في غزوة أنمار.

٣٣٧- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الرزاق: ثنا معمر، عن الزهري:

= أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٣٨٤/ ٥٤٠/ ٣٨)، والحسن بن سفيان في «مسنده» -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ١٤٠ / ١١٨٩) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ١٢٥)-؛ قالا: ثنا أبو كامل -فضيل بن حسين- الجحدري، وعبد بن حميد في «مسنده» (٣/ ٩/ ١٠٠٥- «منتخب»)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ ١٤٠/ ١١٨٩) عن سليمان بن حرب، وأحمد (٢٣/ ٣٥٦/ ١٥١٦٦): ثنا إسحاق بن عيسى الطباع، وأبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٤٦٤/ ١٧٢٤) من طريق خالد بن خداش؛ أربعتهم عن حماد بن زيد به.

٣٣٧- **إسناده صحيح** - أخرجه أحمد (٢٤/ ٤٥٥/ ١٥٦٨٤)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١/ ٢٨٦/ ٣١٩ - «منتخب»)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٣/ ٢٣٦٤): ثنا ابن مهل[1] - واسمه: محمد بن عبدالله بن المهل الصنعاني-؛ ثلاثتهم عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٢/ ٥٧٥/ ٤٥١٧)- به. =

....

(١) وقع في مطبوع «إتحاف المهرة» (٦/ ٣٩١): ابن مهدي، محرفاً!!

وزاد محققه ضغثاً على إباله، فزعم وادعى -بلا علم ولا حلم- أنه عبدالرحمن بن مهدي -شيخ الإمام أحمد- المشهور!!

وهو -والله- وهم شنيع؛ فإن أبا عوانة لم يدرك عبدالرحمن بن مهدي؛ فكيف يروي عنه؟! هذا فضلاً عن أنهم لم يذكروا عبدالرحمن بن مهدي ضمن تلاميذ عبدالرزاق والعكس بالعكس، فهو لا تعرف له رواية عنه.

والذي أوقع الدكتور المشار إليه -المعلق عليه- أن الحافظ ابن حجر -رحمه الله- لما ذكر رواية أبي عوانة آنفة الذكر في كتابه «إتحاف المهرة» أشار إلى أنه رواه عن شيخه ابن مهل، لكن لحداثة هؤلاء الدكاترة، وقلة خبرتهم بأصول المخطوطات؛ لم يستطع قراءة الكلمة جيداً، فحرفها إلى (مهدي)؛ إذ كان مشهوراً بالرواية، وزاد جهلاً وخلطًا -لقصر باعه، وتشبعه بما لم يعط- فادعى أنه عبدالرحمن بن مهدي، فوقع في خطئين علميين متتاليين.

نعم؛ لو ادعى أن ابن مهدي هو: الحسين بن مهدي الأيلي؛ لكان لزعمه بصيص أمل من صحة؛ إذ أنهم ذكروا الحسين -هذا- ضمن تلاميذ عبدالرزاق؛ لكن ليس هو يقيناً؛ لأنهم لم يذكروا أبا عوانة ضمن تلاميذه بخلاف ابن مهل؛ فإنهم ذكروا أبا عوانة ضمن تلاميذ، وذكروه هو ضمن تلاميذ عبدالرزاق، لا سيما وهو كذلك على الجادة في (المطبوع)، وهي نسخة جيدة إلى حد ما، والله أعلم.

أخبرني عبد اللَّه بن عامر بن ربيعة، عن أبيه؛ قال: رأيت رسول اللَّه ﷺ يصلِّي على راحلته النوافل في كلِّ وجهةٍ.

٣٣٨- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني الليث بن سعد:

= وتابع عبدالرزاق: عبدالأعلى بن عبد الأعلى السامي، عن معمر به.

أخرجه أحمد (٢٤/ ٤٥٦/ ١٥٦٨٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٦)[أ]، والإمام البخاري في «صحيحه» (٢/ ٥٧٣/ ١٠٩٣): ثنا علي بن عبدالله المديني، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٥١-٢٥٢/ ١٢٦٥): ثنا محمد بن بشار -بندار-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٣/ ٢٣٦٣) من طريق يحيى بن معين وبكر بن خلف وعياش بن الوليد؛ سبعتهم عن عبدالأعلى به.

٣٣٨- إسناده صحيح.

أخرجه الدارمي في «مسنده» (٦/ ٦٢٥/ ١٦٣٥- «فتح المنان»): ثنا أبو صالح -عبدالله ابن صالح- المصري به.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير عبدالله بن صالح، وهو ثقة إذا روى عنه واحد من الكبار الحذاق: البخاري، وابن معين، وأبي حاتم، وأبي زرعة؛ كما نصص على ذلك الحافظ ابن حجر في «هدي الساري»، والإمام الذهلي ليس دون هؤلاء، لا سيما والحديث من رواية ابن شهاب الزهري، والإمام الذهلي -رحمه الله- متخصص في حديثه، ومع ذلك توبع؛ فقد أخرجه الإمام أحمد (٢٤/ ٤٦١/ ١٥٦٩٥): ثنا حجاج بن محمد المصيصي الأعور، والبخاري في «صحيحه» (٢/ ٥٧٤-٥٧٥/ ١٠٩٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٧) عن يحيى بن عبدالله بن بكير؛ كلاهما عن الليث بن سعد به.

وتابع عُقيلاً:

١- يونس بن يزيد الأيلي: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٨/ ٧٠١)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٢٩٢/ ١٥٧٦) من طريق حرملة بن يحيى التجيبي، وعمرو بن سوّاد العامري البصري؛ قالا: نا عبدالله بن وهب، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات»؛ كما في «تغليق التعليق» (٢/ ٤٢٥)، و«فتح الباري» (٢/ ٥٧٩)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتأريخ» (١/ ٣٥٨)؛ قالا: ثنا عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد؛ كلاهما عن يونس به. =

....

(أ) وقع عنده: ثنا عبدالأعلى -أو حدثت عنه-؛ على الشك!

حدثني عُقَيْل، عن ابن شهاب: أخبرني عبد اللّه بن عامر بن ربيعة، (عن عامر ابن ربيعة)[١]؛ قال: رأيت رسول اللّه ﷺ يُسبِّحُ وهو على الراحلة، ويومئ برأسه قِبَلَ أيِّ وجهة توجهه، ولم يكن رسول اللّه ﷺ يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة.

٣٣٩- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا حجاج بن محمد؛ قال: قال ابن جريج: حدثني يحيى بن جُرْجَة[٢]، عن ابن شهاب؛ قال: حدثني عبد اللّه بن عامر بن

= وقد علقه الإمام البخاري في «صحيحه» (٢/ ٥٧٨/ ١١٠٤) عن الليث بن سعد.

٢- **عبدالرحمن بن نمر اليحصبي:** أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ١١٢/ ٢٨٩٣) من طريق سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، عن الوليد بن مسلم، عن عبدالرحمن به.

٣- **صالح بن أبي الأخضر:** أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه المصنف -كما سيأتي- (رقم ٣٤٣)-: ثنا النضر بن شميل، وأحمد (٢٤/ ٤٤٢/ ١٥٦٧٢): ثنا سكن بن نافع؛ كلاهما عن صالح به.

قلت: وصالح -هذا- ضعيف، يعتبر به؛ كما في «التقريب».

وانظر ما بعده.

(١) سقطت من «م»! ولم يتنبه الدكتور المعلق عليه لهذا السقط -على عادته-، ولو تأمل الإسناد؛ لغير ما خطه هنا؛ فإنه لا يخفى عليه -إن شاء الله- أن عبدالله بن عامر لا صحبة له، فكيف يصح بعد ذلك أن يقول: رأيت رسول الله ﷺ ... إلخ.

٣٣٩- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله).

أخرجه أحمد (٢٤/ ٤٦٩/ ١٥٧٠١)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٧/ ٢٦٨٤-٢٦٨٥) من طريق أحمد بن يونس البغدادي؛ كلاهما عن حجاج بن محمد الأعور به.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير يحيى بن جُرْجَة -هذا-: قال أبو حاتم؛ كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٩/ ١٣٣): «شيخ»، وقال ابن عدي: «حدث عنه ابن جريج وجماعة، وأرجو أنه لا بأس به»، ووثقه ابن حبان (٧/ ٥٩٩)، وقال: «ربما خالف».

وهو هنا لم يخالف، بل وافق غيره؛ فتنبه جيداً.

(٢) في المخطوط: «خرجة»، والصواب: «جرجة» -بضم الجيم الأولى، وسكون الراء، وفتح الجيم الثانية-؛ كما في مصادر التخريج.

ربيعة؛ قال: رأى عامرٌ رسولَ اللَّه ﷺ يُصلِّي على ظهر راحلته.

٣٤٠- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو اليمان: أنبأ شعيب، عن الزهري، وسألته عن مسافر صلَّى متطوِّعًا على ظهر دابَّتِه، ووجهه نحو المشرق -أو

٣٤٠- **إسناده صحيح** - أخرجه محمد بن إسحاق السرّاج الثقفي في «مسنده» (٤٥٥-٤٥٦/ ١٤٩٣): ثنا محمد بن يحيى الذهلي -وهذا في «الزهريات» له- بسنده سواء.

وأخرجه الإمام أحمد (١٠/ ٢٩٦-٢٩٧/ ٦١٥٥)، والبخاري في «صحيحه» (٢/ ٥٧٨/ ١١٠٥)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ٢٣٢-٢٣٣/ ٣١٦١): ثنا أبو زرعة -عبدالرحمن بن عمرو- الدمشقي، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٥)-: ثنا محمد بن إسحاق الصغّاني؛ أربعتهم قالوا: ثنا أبو اليمان -الحكم ابن نافع- البهراني الحمصي به.

وأخرجه أحمد (١٠/ ٢٩٦-٢٩٧/ ٦١٥٥): ثنا عصام بن خالد، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ٢٣٣) من طريق بشر بن شعيب بن أبي حمزة؛ كلاهما عن شعيب بن أبي حمزة به.

وتابع شعيباً:

١- معمر بن راشد: أخرجه أحمد (٨/ ١١٢-١١٣/ ٤٥١٨): ثنا عبدالرزاق بن همام، والروياني في «مسنده» (٢/ ٤٠٠/ ١٣٩٦): ثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار؛ قالا: ثنا عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي، كلاهما عن معمر به.

٢- ابن أبي ذئب: أخرجه الشافعي في «المسند» (١/ ١٨١/ ١٩٧- ترتيبه): ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب به.

٣- صالح بن أبي الأخضر -ضعيف، يعتبر به-: أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه المصنف -كما سيأتي بعد حديثين-: ثنا النضر بن شميل، عن صالح به.

٤- الوليد بن محمد الموقَّري -متروك-: أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٩/ ٤٢٠/ ٥٥٦٩): ثنا سويد بن سعيد -ضعيف-، عن الوليد به.

٥- عبد الرحمن بن نمر اليحصبي: أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٤/ ١٢١-١٢٢/ ٢٨٩٢) من طريق سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٢٦٥/ ٢٥٢٢- «إحسان») من طريق عبدالرحمن بن إبراهيم -المعروف بـ: (دحيم)- كلاهما عن الوليد ابن مسلم: ثنا عبدالرحمن.

وقد صرح الوليد بالتحديث في كل طبقات السند عند الطبراني.

المغرب-؟ فقال: حدثني سالم بن عبد اللّه، عن عبد اللّه بن عمر: **«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ وَهُوَ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ، لا يُبَالِي حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، وَيُومِئُ إِيمَاءً»**.

وكان ابن عمر يفعل ذلك.

٣٤١- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو صالح: حدثني الليث: حدثني

٣٤١- إسناده صحيح.

أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «تغليق التعليق» (٢/ ٤٢٢)، و«فتح الباري» (٢/ ٥٧٥) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي ومحمد بن عبدالملك بن زنجويه؛ كلاهما عن أبي صالح به.

قلت: إسناده صحيح كما تقدم تفصيله قبل حديثين، وقد علّقه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٥٧٥/ ١٠٩٨) عن الليث.

وتابع الليث بن سعد:

١- **عبدالله بن وهب:** أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٧/ ٧٠٠/ ٣٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ١٧٩-١٨٠/ ٢٤٢١ - «إحسان»)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٢٩١-٢٩٢/ ١٥٧٥) عن محمد بن الحسن بن قتيبة؛ قالا: ثنا حرملة ابن يحيى التجيبي، وأبو داود (٢/ ٩/ ١٢٢٤) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٧٥-٧٦)-، والدارقطني في «سننه» (٢/ ١٥٩/ ١٦٦١): ثنا ابن أبي داود -عبدالله بن سليمان بن الأشعث-؛ قالا: ثنا أحمد بن صالح المصري، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ١٤٧-١٤٨/ ١٠٩٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٢٠١/ ٢٧٠٠ و٢٤٦/ ٢٧٩٦)؛ قالا: ثنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢٣٧-٢٣٨/ ٢٧٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٦)، و«السنن الصغرى» (١/ ٣٠٨/ ٨٥٩) عن بحر بن نصر الخولاني، والنسائي في «المجتبى» (١/ ٢٤٣-٢٤٤ و٢/ ٦١)، و«السنن الكبرى» (١/ ٤٥٦-٤٥٧/ ٩٥٠): ثنا أبو الطاهر -أحمد بن عمرو بن السرح-، والحارث بن مسكين، وعيسى بن حماد (زُغْبة)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٥٤٦/ ٨٦٢- مسند ابن عباس)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧١/ ٢٣٥١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ١٤٧-١٤٨/ ١٠٩٠ و٢٤٩/ ١٢٦٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٢٨)؛ قالوا: ثنا يونس بن عبدالأعلى، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» -وعنه محمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٦/ ١٤٩٤)-:=

يونس، عن ابن شهاب؛ قال: قال سالم: كان ابن عمر يُصلِّي على دابَّته من الليل وهو مسافر، ولا يبالي حيث ما كان وجهه، قال ابن عمر: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ قِبَلَ أَيِّ وَجْهٍ**[1] **تَوَجَّه، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا؛ غَيْرَ أَنَّهُ لا يُصَلِّي عَلَيْهَا المَكْتُوبَةَ**».

٣٤٢- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو المغيرة: ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن

=ثنا عثمان بن صالح السهمي، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ ٢٩١-٢٩٢/ ١٥٧٥) من طريق أحمد بن عيسى بن حسان المصري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧١/ ٢٣٥٢): ثنا أبو زرعة الرازي، عن عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي -دُحَيْم-؛ كلهم عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له- به.

٢- عبدالله بن الحارث المخزومي المكي -ثقة-: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧١/ ٢٣٥٣) من طريق عبدالرحمن بن يونس بن محمد الرقي السراج، عن عبدالله به.

(١) في «م»: «وجهة».

٣٤٢- إسناده ضعيف جداً (والمرفوع منه صحيح).

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٢٠/ ١٣١٢٩): ثنا أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة الحوطي، عن أبي المغيرة -عبدالقدوس بن الحجاج- الخولاني به.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً؛ فإن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم متروك؛ كما قال الدارقطني وغيره.

لكن الحديث صحيح بما قبله وما بعده.

وتابع الزهري عن سالم:

١- موسى بن عقبة: أخرجه أحمد (١٠/ ٨٣/ ٥٨٢٢): ثنا عفان بن مسلم الصَّفَّار، عن وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي، و(١٠/ ٣٤٨-٣٤٩/ ٦٢٢١): ثنا أبو داود -سليمان بن داود- الطيالسي، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٧/ ١٤٩٨) من طريق عبدالجبار بن سعيد المساحقي؛ كلاهما عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٦-٤٥٧/ ١٤٩٧) من طريق ابن جريج؛ ثلاثتهم عن موسى بن عقبة به.

٢- عبدالله بن العلاء بن زَبْر: أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ١٩٥/ ٧٢٥٤) من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٧٦) من طريق عبدالله=

تميم: ثنا الزهري، عن رجلٍ مسافرٍ صلَّى متطوِّعًا وهو على ظهر دابته، ووجهه نحو المشرق -أو المغرب-، قال: حدثني سالم بن عبد اللَّه، عن عبد اللَّه بن عمر: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ وَهُوَ عَلَى ظَهْرِ دَابَّتِهِ، لا يُبَالِي حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ**».

٣٤٣- حدثنا إسحاق: أنبأ النضر بن شميل: ثنا صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عبد اللَّه بن عامر بن ربيعة، عن (أبيه)[٢]؛ قال: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ**».

٣٤٤- وقال[١]: وأنبأ سالم بن عبد اللَّه، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ... مثل ذلك.

٣٤٥- حدثنا إسحاق: أنبأ عَبْدَة بن سليمان: ثنا عبيد اللَّه، عن نافع،

=ابن روح المدائني، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي النيسابوري في «مسنده» (٤٥٣/ ١٤٨٢)، والخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام» (١٠/ ١٦) من طريق الحسن بن أبي الربيع؛ ثلاثتهم عن شبابة بن سوّار، عن عبدالله به.

وقرن مع سالم: نافعاً -مولى ابن عمر-، والقاسم بن محمد.

٣- **حنظلة بن أبي سفيان الجمحي المكي:** أخرجه السراج في «مسنده» (٤٥٧/ ١٤٩٩): ثنا يوسف بن موسى القطان: ثنا أبو عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل، عن حنظلة به.

٣٤٣- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بطرقه)** - تقدم تخريجه (رقم ٣٣٨).

(١) سقط من المخطوط.

٣٤٤- إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله وما بعده).

(١) يعني: الزهري.

٣٤٥- إسناده صحيح.

أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٦/ ٧٠٠/ ٣٢)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٢-٧٣/ ٢٣٥٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٢٩٠/ ١٥٦٩)-، وأحمد (١٠/ ٢٤٨/ ٦٠٧١)، والترمذي (٢/ ١٨٣/ ٣٥٢): ثنا سفيان بن وكيع، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٥١/ ١٢٦٤): ثنا أبو كريب =

=-محمد بن العلاء- الهمداني، وأبو سعيد -عبدالله بن سعيد- الأشج؛ خمستهم عن أبي خالد الأحمر، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٥٧٥/ ٤٥١٨)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٦/ ٧٠٠/ ٣١)، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤)-: ثنا محمد بن إسحاق الصغّاني؛ قالا: ثنا محمد بن عبدالله بن نمير، وأحمد (١٠/ ٣٨٣-٣٨٤/ ٦٢٨٧)؛ كلاهما قال: ثنا عبدالله بن نمير، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٢/ ٢٥٧-٢٥٨/ ٣٢٨): ثنا محمد بن بشار -بندار-، ويحيى بن حكيم المقوّم؛ قالا: ثنا عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، وأحمد (٦/ ١٩/ ٤٩٥٦): ثنا قُرّان بن تمام الأسدي الكوفي، و(٨/ ٤٤/ ٤٤٧٠) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ ٢٩٠/ ١٥٦٩)-: ثنا معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، و(٩/ ٣٢٥/ ٥٤٤٧): ثنا عفان بن مسلم الصفّار، عن وهيب بن خالد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٢/ ٢٣٥٨): ثنا يزيد بن سنان، عن حماد بن مسعدة، و(٢/ ٧٣/ ٢٣٦٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ ٢٩٠/ ١٥٦٩) من طريق زائدة بن قدامة، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٤/ ١٤٨٥): ثنا وهب ابن بقية الواسطي: ثنا خالد بن عبدالله الواسطي الطحان، وأبو القاسم البغوي -وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/ ١٣٩/ ١٦١٦)-: ثنا داود بن رشيد، عن إسماعيل بن عياش، وأبو العباس الأصم في «الجزء الثاني من حديثه» (٨٨/ ١١٥): ثنا يحيى بن أبي طالب: ثنا علي بن عاصم؛ كلهم عن عبيدالله بن عمر العمري به.

وتابع عبيدالله بن عمر؛ كل من:

١- جويرية بن أسماء بن عبيد الضبعي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٤٨٩/ ١٠٠٠) -ومن طريقه البغوي في «شرح السُّنة» (٤/ ١٨٨/ ١٠٣٦)-: ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، ومحمد بن إسحاق السراج في «مسنده» (٤٥٤/ ١٤٨٣): ثنا محمد بن عثمان بن كرامة: ثنا أبو غسان -مالك بن إسماعيل- النهدي؛ كلاهما عن جويرية به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

٢- موسى بن عقبة: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٥٧٣/ ١٠٩٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٦) من طريق تميم بن محمد وعبدالله بن أبي القاضي؛ قالوا: ثنا عبدالأعلى ابن حماد النرسي، وأحمد (١٠/ ٨٣/ ٥٨٢٢): ثنا عفان بن مسلم الصفّار؛ كلاهما عن وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي، عن موسى به.

وتابع وهيباً:

أ- سفيان بن سعيد الثوري: أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ٢٦٤) -وعنه=

=أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٨/ ٣٥٨)، و«جزء فيه ما انتقى أبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه على أبي القاسم الطبراني من حديثه لأهل البصرة» (١١٧/٢٤٧) -من طريق بشر ابن الحارث الحافي، عن يحيى بن يمان العجلي الكوفي -صدوق يخطئ كثيراً، وقد تغير-، عن الثوري به.

ب- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج: أخرجه أبو أمية -محمد بن إبراهيم بن مسلم- الطرسوسي في «مسند ابن عمر» (٢١٧/ ٩١)، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي النيسابوري في «مسنده» (٤٥٢-٤٥٣/ ١٤٧٨) عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور، والفاكهي في «حديث أبي يحيى بن أبي مسرة عن شيوخه» (١٧٩-١٨٠/ ٤٤)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٥٤٧/ ٨٦٥ - مسند ابن عباس) من طريق عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد؛ كلاهما عن ابن جريج: ني موسى به.

ت- إسماعيل بن عياش: أخرجه أبو القاسم البغوي -وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/ ١٣٩/ ١٦١٦)-: ثنا داود بن رشيد، عن إسماعيل به.

وإسماعيل؛ ضعيف في غير الشاميين، كما هو الحال هنا؛ لكن لا بأس به في المتابعات.

٣- محمد بن عجلان: أخرجه أحمد (٨/ ٢٣٨/ ٤٦٢٠)، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٥/ ١٤٨٩): ثنا عبيدالله بن سعيد بن يحيى اليشكري -أبو قدامة السرخسي-، والدارقطني في «سننه» (٢/ ١٤٠/ ١٦١٧) من طريق أبي محمد -عبدالرحمن بن بشر ابن الحكم- النيسابوري العبدي؛ قالوا: ثنا يحيى بن سعيد القطان، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٥٤٦/ ٨٦١ -مسند ابن عباس) من طريق حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي -أبي زرعة المصري-؛ كلاهما عن ابن عجلان به.

٤- أسامة بن زيد الليثي: أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٥٤٧/ ٨٦٤ -مسند ابن عباس): ثنا الربيع بن سليمان المرادي، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٥/ ١٤٩٠): ني عيسى بن أحمد -فيما كتب إليّ-؛ قالا: ثنا عبدالله بن وهب، عن أسامة به.

٥- عمر بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر: أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٣/ ٢٣٦٢): ثنا العباس بن الوليد بن مزيد، عن أبيه، عن عمر به.

٦- يزيد بن عبدالله بن الهاد: أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٥٤٦-٥٤٧/ ٨٦٣ -مسند ابن عباس): ثنا سعيد بن عبدالله بن عبدالحكم: ثنا أبو زرعة -وهب الله بن راشد- الحجري المصري، عن أبي زرعة -حيوة بن شريح التجيبي- المصري، عن يزيد به.

٧- الحسن بن الحر بن الحكم الكوفي: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/ ٢٣٢)،=

عن ابن عمر؛ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَتَهُ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ».

قال نافع: وكان ابن عمر يفعله.

٣٤٦- حدثنا إسحاق: أنبأ صالح بن قدامة: حدثني ابن دينار، عن ابن

=والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٠/ ١٠٩٤) عن أبي جعفر -عبدالله بن محمد بن علي بن نُفَيْل- النفيلي الحراني، ومحمد بن إسحاق السراج في «مسنده» (٤٥٣/ ١٤٨١) من طريق أبي غسان -مالك بن إسماعيل- النهدي؛ كلاهما عن زهير بن معاوية الجعفي، عن الحسن به.

٨- عبيدالله[1] بن الأخنس النخعي -أبو مالك الخزاز-: أخرجه النسائي في «المجتبى» (٣/ ٢٣٢)، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٤-٤٥٥/ ١٤٨٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٦)، والذهلي في «معجم الشيوخ» (١/ ٩٧) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن عبيدالله به.

٩- هشام بن سعد المدني: أخرجه السراج في «مسنده» (٤٥٤/ ١٤٨٤) من طريق أبي نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي: ثنا هشام به.

١٠- حنظلة بن أبي سفيان الجمحي: أخرجه محمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٤/ ١٤٨٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٢٩١) من طريقين عن أبي عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل، عن حنظلة به.

١١- إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة الأسدي المدني: أخرجه السراج في «مسنده» (٤٥٥/ ١٤٩٢): ثنا عبيد بن عبدالواحد: ثنا سعيد بن أبي مريم: ثنا إسماعيل به.

١٢- الليث بن سعد: أخرجه السراج في «مسنده» (٤٥٨/ ١٥٠٤): ثنا عبيد بن عبدالواحد: ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير، عن الليث به.

١٣- عطّاف بن خالد المخزومي المدني: أخرجه السراج في «مسنده» (٤٥٨-٤٥٩/ ١٥٠٥): ثنا محمد بن بكار: ثنا عطاف به.

وللحديث طرق أخرى عن نافع.

٣٤٦- إسناده حسن (وهو صحيح بما قبله).

قلت: وهذا سند حسن؛ فإن صالح بن قدامة -هذا- مقبول؛ كما في «التقريب» -يعني: =

---

(١) تحرفت في «السنن الكبرى»، و«معجم الشيوخ» إلى عبدالله -مكبرًا-! فليصحح.

عمر -رضي اللَّه عنهما-: أنه كان يُصلِّي على راحلته في السفر حيث توجَّهت به، ويقول: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ**».

٣٤٧- حدثنا عبيد اللَّه بن معاذ بن معاذ العنبري: ثنا أبي: ثنا شعبة،

=حيث يتابع، وإلا؛ فلين، وقد تابعه شعبة وغيره كما سيأتي في الحديث الآتي بعده.

٣٤٧- **إسناده صحيح** - أخرجه أحمد (٩/ ٨٨/ ٥٠٦٢)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» -وعنه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٣٢٢/ ٣٢٩)، و«عوالي الغيلانيات» (٤١٧/ ٦٢)-، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٧٥) من طريق محمد بن الجهم السمري؛ قالوا: ثنا يزيد بن هارون، وأحمد (٩/ ٣٧٤/ ٥٥٢٩): ثنا محمد بن جعفر -غندر-؛ كلاهما عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية، وتابع شعبة:

١- الإمام مالك بن أنس: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٧/ ٧٠٠/ ٣٧)، وداود بن الحسين البيهقي في «نسخة يحيى بن يحيى التميمي» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥١٣)-؛ قالا: ثنا يحيى بن يحيى، والشافعي في «السنن المأثورة» (١٦٣/ ٨٠)، و«المسند» (١/ ١٨١/ ١٩٧- ترتيبه)، و«الأم» (١/ ٩٧) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤)، و«معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٨٥-٤٨٦/ ٦٦٠ و٤٨٦/ ٦٦١)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٧٣)-، وأحمد (٩/ ٢٣٩/ ٥٣٣٤): ثنا عبدالرحمن بن مهدي وإسحاق بن عيسى الطباع، والنسائي في «المجتبى» (١/ ٢٤٤ و٢/ ٦١)، و«السنن الكبرى» (١/ ٤٥٦/ ٩٤٩) -وعنه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص١٧)-: ثنا قتيبة ابن سعيد، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٢/ ٢٣٥٧): ثنا يونس بن عبدالأعلى: نا عبدالله بن وهب، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٦٠/ ١٥١٣): ثنا يوسف بن موسى القطان: ثنا خالد بن مخلد القطواني، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٤٦٥) من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٢٩١/ ١٥٧٣) من طريق عبدالله بن يوسف التِّنِّيسيّ، والبغوي في «معالم التنزيل» (١/ ١٤٠) من طريق أبي مصعب الزهري؛ عشرتهم عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٢/ ٢٧-٢٨/ ٣٨٧ - رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/ ١٥٤/ ٣٩٩ - رواية أبي مصعب الزهري، وص١٩٦ -رواية عبدالله بن مسلمة القعنبي، و٣١٢/ ٢٧٨ - رواية ابن القاسم، و١٤٨/ ٢٥٢ و٢٥٣ -رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٨٣/ ٢٠٥ - رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به. =

عن عبد اللَّه بن دينار؛ قال: رأيت ابن عمر يُصلّي على راحلته حيث توجَّهت به، ويقول: **«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ»**.

= قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٧١): «وهو حديث صحيح من جهة الإسناد».

٢- عبدالعزيز بن مسلم القسملي: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٥٧٤/ ١٠٩٦): ثنا موسى بن إسماعيل التبوذكي، وأحمد (٩/ ٣٠٣-٣٠٤/ ٥٤١٣): ثنا عفان بن مسلم الصفار، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٦١/ ١٥١٥) من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي؛ ثلاثتهم عن عبدالعزيز به.

٣- يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد الليثي المدني: أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٧/ ٧٠٠/ ٣٨)، وابن أبي داود -وعنه الدارقطني في «سننه» (٢/ ١٥٩/ ١٦٦٢)-؛ قالا: ثنا عيسى بن حماد المصري (زُغْبة)، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٦١/ ١٥١٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٢٩١/ ١٥٧٤) من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير؛ كلاهما عن الليث بن سعد، عن ابن الهاد به.

٤- سفيان الثوري: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٤): ثنا وكيع، وأحمد (٩/ ١٦٧/ ٥١٨٩): ثنا يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٦٠/ ١٥١٣) من طريق أبي داود -عمر بن سعد بن عبيد- الحفري، و(٤٦١/ ١٥١٦) من طريق أبي نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي؛ أربعتهم عن الثوري به.

٥- سليمان بن بلال المدني: أخرجه أحمد (٩/ ٣٠٠/ ٥٤٠٦)، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٦١/ ١٥١٧): ثنا إبراهيم بن عبدالرحيم؛ قالا: ثنا أبو سلمة -منصور بن سلمة- الخزاعي، عن سليمان به.

٦- إسماعيل بن جعفر المدني: أخرجه ابن خزيمة في «حديث علي بن حُجْر» (١٤٤/ ١٥): ثنا علي بن حجر، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٢٦٢/ ٢٥١٧- «إحسان») من طريق يحيى بن أيوب الغافقي، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٦٠/ ١٥١٢): ثنا أبو عمر -حفص بن عمر- الدوري؛ ثلاثتهم عن إسماعيل به.

٧- موسى بن عقبة: أخرجه الفاكهي في «حديث أبي يحيى بن أبي مسرة عن شيوخه» (١٨١-١٨٢/ ٤٥)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٧٥) من طريق أحمد بن زكريا بن الحارث ابن أبي مسرة، عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد، عن ابن جريج، عن موسى به.

٣٤٨- حدثنا عبيد اللَّه بن معاذ: ثنا أبي: ثنا شعبة، عن خبيب بن عبدالرحمن، عن حفص بن عاصم، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ... مثل ذلك.

٣٤٩- حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك بن أنس، عن عمرو بن يحيى

٣٤٨- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٩/ ٤٣٧-٤٣٨/ ٥٥٨٨): ثنا عبيدالله بن معاذ به.

وأخرجه أحمد (٩/ ٧٦/ ٥٠٤٠): ثنا محمد بن جعفر -غندر-، ومحمد بن إسحاق السراج الثقفي في «مسنده» (٤٥٦/ ١٤٩٥) من طريق يحيى بن كثير بن درهم العنبري، و(٤٥٦/ ١٤٩٦) من طريق عمار بن عبدالجبار المروزي؛ ثلاثتهم عن شعبة به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

حفص بن عاصم: هو ابن عمر بن الخطاب -ابن أخي ابن عمر-.

٣٤٩- **إسناده صحيح** - أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٧/ ٧٠٠/ ٣٥)، وداود بن الحسين البيهقي في «نسخة يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤)-؛ قالا: ثنا يحيى به.

وأخرجه عبدالله بن وهب في «الموطأ» (٧٥/ ٢٠٧) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٢/ ٢٣٥٥)-، والشافعي في «السنن المأثورة» (١٦٢-١٦٣/ ٧٩)، و«المسند» (١/ ١٨٠/ ١٩٦- ترتيبه)، و«الأم» (١/ ٩٧) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٨٦/ ٦٦٢)-، وأبو داود (٢/ ٩/ ١٢٢٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٥٧/ ١٣٢٧٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٢٩٠/ ١٥٧١)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٦٠١) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، وأحمد (٨/ ١١٤-١١٥/ ٤٥٢٠ و٩/ ١٧٦/ ٥٢٠٧)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠/ ٣٦/ ٥٦٦٦): ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي؛ قالا: ثنا عبدالرحمن بن مهدي، والنسائي في «المجتبى» (٢/ ٦٠)، و«السنن الكبرى» (١/ ٤٠٥/ ٨٢١): ثنا قتيبة بن سعيد، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٢٦١/ ٢٥١٥- «إحسان»)، والبغوي في «شرح السُّنة» (٤/ ١٨٨-١٨٩/ ١٠٣٧) من طريق أبي مصعب الزهري، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٥٧/ ١٣٢٧٣): ثنا علي بن المبارك، عن إسماعيل بن أبي أويس، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٢٩٠/ ١٥٧١) من طريق عبدالله بن يوسف التنيسي؛ ثمانيتهم عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (٢/ ٢٧/ ٣٨٦- رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/ ١٥٤/ ٣٩٨- رواية أبي مصعب الزهري،=

=و١٩٥-١٩٦/ ٢١٧- رواية عبدالله بن مسلمة القعنبي، و٤١١/ ٤٠٠- رواية عبدالرحمن بن القاسم، و١٤٧/ ٢٥١- رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٨٣/ ٢٠٧- رواية محمد بن الحسن الشيباني)- به.

قال البغوي: «هذا حديث صحيح، أخرجه مسلم ...».

وتابع الإمام مالكاً عن عمرو بن يحيى بن عمارة المازني الأنصاري؛ كل من:

١- **زائدة بن قدامة:** أخرجه أحمد (١٠/ ٢٧٣/ ٦١٢٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٥٧/ ١٣٢٧٤): ثنا محمد بن النضر الأزدي؛ قالا: ثنا معاوية بن عمرو الأزدي، عن زائدة به.

٢- **سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري:** أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٣-٤٩٤)، وأحمد (٩/ ١٧٥/ ٥٢٠٦)؛ قالا: ثنا وكيع بن الجراح، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٥٧٥-٥٧٦/ ٤٥١٩) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٥٧/ ١٣٢٧٢)-، وأحمد (٩/ ١١٥/ ٥٠٩٩): ثنا عبدالله بن الوليد العدني، و(٩/ ٣٩١-٣٩٣/ ٥٥٥٧): ثنا يزيد بن هارون؛ أربعتهم عن الثوري به.

٣- **وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي:** أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٣٩٧/ ١٩٨٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/ ٣٥/ ٥٦٦٤): ثنا عبدالأعلى بن حماد النرسي، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٢/ ٢٣٥٦) من طريق مسلم بن إبراهيم الفراهيدي؛ ثلاثتهم عن وهيب به.

٤- **حماد بن سلمة بن دينار البصري:** أخرجه أحمد (٩/ ٣٢٧/ ٥٤٥١): ثنا عفان بن مسلم الصفّار، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٥٧-٢٥٨/ ١٣٢٧٥): ثنا علي بن عبدالعزيز، عن حجاج بن المنهال الضرير؛ كلاهما عن حماد به.

٥- **عبدالعزيز بن محمد الدراوردي:** أخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٢/ ٢٣٥٦) من طريق عبدالله بن مسلمة القعْنبي، عن الدراوردي به.

٦- **يحيى بن عبدالله بن سالم:** أخرجه عبدالله بن وهب في «الموطأ» (٧٥/ ٢٠٧) -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٢/ ٢٣٥٥)-.

٧- **محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري المدني:** أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٥٨/ ١٣٢٧٦): ثنا يحيى بن أيوب العلاف، عن سعيد بن أبي مريم، عن محمد بن جعفر به.

٨- **عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج:** أخرجه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠/ ٣٦/ ٥٦٦٥): ثنا مجاهد بن موسى، وأبو العباس -محمد بن يعقوب- الأصم في «جزء فيه من حديثه» (١٨٨-١٨٩/ ٦٢): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني؛ كلاهما عن حجاج بن محمد=

=الأعور المصيصي، عن ابن جريج به.

٩- **محمد بن دينار الطاحي** -ضعيف-: أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٥٢/ ١٢٦٨): ثنا أحمد بن عَبْدة الضبي، عن محمد به.

وقد تحرف اسم (عمرو بن يحيى) إلى (عمر بن يحيى) -بضم المهملة، وفتح الميم-! فليصحح.

وتابع عمرو بن يحيى المازني: أبو بكر بن عمر بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، عن سعيد بن يسار به.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٤٨٨/ ٩٩٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٥٧/ ١٣٢٧١) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٢٨)-: ثنا علي بن المبارك، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٥) من طريق الحسن بن علي بن زياد؛ قالوا: ثنا إسماعيل بن أبي أويس، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٧/ ٧٠٠/ ٣٦)، والمصنف في «كتاب الوتر» (٨٩/ ٤٦- مختصره)، والبيهقي (٢/ ٥) من طريق إسماعيل بن قتيبة؛ قالوا: ثنا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، والشافعي في «السنن المأثورة» (١٦١/ ٧٨) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٨٧-٤٨٨/ ٦٦٧)-، وعبد بن حميد في «مسنده» (٢/ ٤٧/ ٨٣٧- «منتخب»): ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- الملائي، والدارمي في «مسنده» (٧/ ٨٨/ ١٧١٢- «فتح المنان»): ثنا مروان بن محمد الطاطري، وأحمد (٨/ ١١٣-١١٤/ ٤٥١٩ و١٢٥- ١٢٦/ ٤٥٣٠ و٩/ ١٧٦/ ٥٢٠٩) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١/ ٤٥١/ ٦٤٤)-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠/ ٣٦/ ٥٦٦٧): ثنا زهير بن حرب -أبو خيثمة-، وابن ماجه (١/ ٣٧٩/ ١٢٠٠): ثنا أبو جعفر -أحمد بن سنان- القطان الواسطي؛ قالوا: ثنا عبدالرحمن ابن مهدي، والترمذي (٢/ ٣٣٥/ ٤٧٢) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١/ ٤٥١- ٤٥٢/ ٦٤٥)-، والنسائي في «المجتبى» (٣/ ٢٣٢)، و«السنن الكبرى» (٢/ ١٥٤/ ١٣٩٩)، ومحمد ابن إسحاق الثقفي -السراج- في «مسنده» -وعنه أبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك» (٩٩/ ٨٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٢٨-١٢٩)-؛ قالوا: ثنا قتيبة بن سعيد، وأحمد (٩/ ١٧٦/ ٥٢٠٨): ثنا وكيع بن الجراح، وعبدالله بن وهب في «الموطأ» -ومن طريقه أبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٢/ ٢٣٥٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٢٨-٤٢٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٢٩١)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ١٣٨- ١٣٩/ ١٦١٥ و١٤٩/ ١٦٣٧)-، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٢/ ٤٣٨/ ٤٥٠): ثنا علي بن شعيب السمسار، والطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٥٤٥/ ٨٦٠ - مسند ابن عباس): ثنا =

=سليمان بن ثابت الخزاز الواسطي؛ قالا: ثنا معن بن عيسى القزاز، وابن حبان في «صحيحه» (٤/ ٦٠٣-٦٠٤/ ١٧٠٤ و٦/ ١٧٢/ ٢٤١٣- «إحسان»): نا عمر بن سعيد بن سنان؛ قال: نا أبو مصعب -أحمد بن أبي بكر- الزهري، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٥٧/ ١٣٢٧١): ثنا أبو يزيد القراطيسي، عن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين المصري، وأحمد (١٠/ ١٦٠/ ٥٩٣٦): ثنا إسحاق بن عيسى الطباع، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٢٩): ثنا أبو بكرة -بكار بن قتيبة-، عن روح بن عبادة وإبراهيم بن أبي الوزير، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٥٧/ ١٣٢٧١)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (٨٤٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٢/ ٢٩٠- ٢٩١/ ١٥٧٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٢٨) من طرق عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٢٩٠- ٢٩١/ ١٥٧٢) من طريق محرز بن سلمة، ووهيب بن خالد الباهلي؛ كلهم -وعدتهم ثمانية عشر نفسًا- عن الإمام مالك بن أنس -وهذا في «الموطأ» له (١/ ٥٠١-٥٠٢/ ٢٩٢- رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/ ١١٩-١٢٠/ ٣٠٠- رواية أبي مصعب الزهري، و١٧٠/ ١٦٣- رواية القعنبي، و٥٤٤/ ٥٢٢- رواية ابن القاسم، و١٢٢/ ١٨٢- رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٨٣/ ٢٠٦ و٩٤/ ٢٥٢- رواية محمد بن الحسن الشيباني)، عن أبي بكر بن عمر به بلفظ: «**كان رسول الله ﷺ يوتر على البعير**»[أ]، وهو ضمن قصة حدثت مع ابن عمر في سفره.

....

(أ) قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٥/ ٢٧٢-٢٧٤): «فيه أوضح الدلائل على أن الوتر ليس بواجب فرضاً، ولا يشبه المكتوبات؛ لأن الإجماع منعقد: أنه لا يجوز أن يصلي على الدواب شيئاً من فرائض الصلوات؛ إلا في شدة الخوف خاصة، وفي غلبة المطر عليه؛ إذا كان الماء فوقه وتحته؛ فإنهم اختلفوا في ذلك.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يتنفل على البعير ويوتر عليه؛ فبان بذلك خروج الوتر عن طريق الوجوب.

وهذه سنة جهلها أبو حنيفة؛ فلم يجز لأحد أن يوتر على الدابة -أو البعير- في المحمل، وكره ذلك له إلا من عذر!! وخالفه أصحابه وسائر الفقهاء ... فبان بذلك أنه نافلة وسنة؛ لإجماعهم على أنه لا يجوز ذلك في المكتوبة.

وهذا كان حجةً بالغةً لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد».

قلت: وهو كما قال -رحمه الله-، واستدل الحنفية على رأيهم بقوله ﷺ: «**إن الله زادكم صلاةً -وهي الوتر-؛ فصلوها بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر**».

لكن رده شيخنا أسد السنة الهمام، الإمام الألباني -رحمه الله- في «الصحيحة» (١/ ٢٢٢)، بقوله: «يدل ظاهر الأمر في قوله ﷺ: «**فصلوها**» على وجوب صلاة الوتر، وبذلك قال الحنفية؛ خلافاً للجماهير، ولولا أنه ثبت بالأدلة القاطعة حصر الصلوات المفروضات في **كل يوم وليلة** بخمس صلوات؛ لكان قول =

= قال الترمذي: «حديث ابن عمر حسن صحيح.

وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم إلى هذا، ورأوا أن يوتر الرجل على الراحلة؛ وبه يقول الشافعي، وأحمد، وإسحاق (بن راهويه).

وقال بعض أهل العلم: لا يوتر الرجل على الراحلة، وإذا أراد أن يوتر؛ نزل فأوتر على الأرض؛ وهو قول بعض أهل الكوفة».

فائدة:

قال ابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٢٤٧): «أما نزول ابن عمر عن راحلته حتى أوتر بالأرض؛ فمن المباح، إن شاء الذي يصلي الوتر صلى على الراحلة، وإن شاء صلى على الأرض، أي ذلك فعل يجزيه، وقد فعل ابن عمر الفعلين جميعاً، روينا عن ابن عمر أنه كان ربما أوتر على راحلته، وربما نزل.

والوتر على الراحلة جائز؛ للثابت عن النبي ﷺ أنه أوتر على الراحلة، ويدل ذلك على أن الوتر تطوع، خلاف قول من شذ عن أهل العلم وخالف السُّنة؛ فزعم أن الوتر فرض!» ا.هـ.

وقال المصنف -رحمه الله- في «كتاب الوتر» (ص ٩٠-٩١ - مختصره): «وزعم النعمان [ابن ثابت -أبو حنيفة-] أن الوتر على الدابة لا يجوز، خلافًا لما روينا.

واحتج بعضهم له بحديث رواه ابن عمر -رضي الله عنه- أنه نزل عن دابته فأوتر بالأرض، فيقال لمن احتج بذلك: هذا ضرب من الغفلة؛ هل قال أحد: إنه لا يحل للرجل أن يوتر بالأرض؟! إنما قال العلماء: لا بأس أن يوتر على الدابة، وإن شاء أوتر بالأرض. =

....

= الحنفية أقرب إلى الصواب؛ ولذلك فلا بد من القول بأن الأمر هنا ليس للوجوب، بل لتأكيد الاستحباب، وكم من أوامر كريمة صرفت من الوجوب بأدنى من تلك الأدلة القاطعة، وقد انفك الأحناف عنها بقولهم: إنهم لا يقولون بأن الوتر واجب كوجوب الصلوات الخمس، بل هو واسطة بينها وبين السنن، أضعف من هذه ثبوتاً، وأقوى من تلك تأكيداً!

فليعلم أن قول الحنفية هذا قائم على اصطلاح لهم خاص حادث، لا تعرفه الصحابة، ولا السلف الصالح، وهو تفريقهم بين الفرض والواجب ثبوتاً وجزاءً، كما هو مفصل في كتبهم.

وأن قولهم بهذا معناه: التسليم بأن تارك الوتر معذب يوم القيامة عذاباً دون عذاب تارك الفرض، كما هو مذهبهم في اجتهادهم، وحينئذ يقال لهم: وكيف يصح ذلك مع قوله ﷺ لمن عزم على أن لا يصلي غير الصلوات الخمس: «**أفلح الرجل**»؟!

وكيف يلتقي الفلاح مع العذاب؟! فلا شك أن قوله ﷺ هذا وحده كاف لبيان أن صلاة الوتر ليست بواجبة؛ ولهذا اتفق جماهير العلماء على سنته وعدم وجوبه؛ وهو الحق.

نقول هذا مع التذكير والنصح بالاهتمام بالوتر، وعدم التهاون عنه؛ لهذا الحديث وغيره. والله أعلم».

المازني، عن أبي الحباب -سعيد بن يسار-، عن ابن عمر؛ قال: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى خَيْبَرَ**».

٣٥٠- حدثنا إسحاق: أنبأ عيسى بن يونس: ثنا عبد الملك

= وكذلك كان ابن عمر -رضي الله عنه- يفعل؛ ربما أوتر على الدابة، وربما أوتر على الأرض.

وعن نافع: أن ابن عمر -رضي الله عنه- كان ربما أوتر على راحلته، وربما نزل، وفي رواية: كان يوتر على راحلته، وكان ربما نزل».

وانظر -لزامًا- (ص ٢٧- ٣٩) من الكتاب المذكور.

٣٥٠- إسناده حسن.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٦/ ٧٠٠/ ٣٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤) من طريق أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفي؛ قالا: ثنا عبيدالله بن عمر بن ميسرة القواريري، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٢٤٧- ٢٤٨/ ٢٨٠١)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٨٥/ ٦٥٩)-، وأحمد (٨/ ٣٣٧/ ٤٧١٤) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٢٩٠/ ١٥٧٠)-، والنسائي في «المجتبى» (١/ ٢٤٤) -وعنه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص١٧)-: ثنا عمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن المثنى، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٥٢/ ١٢٦٧): ثنا محمد بن بشار -بندار-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٣/ ٢٣٦١): ثنا أبو سعيد البصري؛ سبعتهم عن يحيى بن سعيد القطان، وعبد بن حميد[1] في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (١/ ٢٢٦) -وعنه الترمذي (٥/ ٢٠٥/ ٢٩٥٨)، وابن الجوزي في «نواسخ القرآن» (ص١٤١)-: ثنا يزيد بن هارون، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٦): ثنا أبو كريب -محمد بن العلاء- الهمداني، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠/ ١٧/ ٥٦٤٧): ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٤-١٥/ ١٠٩٣٠): ثنا محمد بن آدم بن سليمان؛ قالوا: ثنا عبدالله بن المبارك، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٦): ثنا محمد بن عبدالله بن نمير: حدثني أبي، وأحمد (٩/ ٤٨/ ٥٠٠١)، والطبري في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٣/ ٤٥٣): ثنا أبو كريب؛ قالا: ثنا عبدالله بن إدريس الأودي، والنسائي في «المجتبى» (٢/ ٤٩٤): ثنا عبدة بن سليمان الكلابي، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢١٢/ ١١٢١): ثنا أبو سعيد -عبدالله بن سعيد- =

(١) تحرف اسمه في «نواسخ القرآن» إلى «عبدالحميد»!! فليصحح.



العزرمي[1]، عن سعيد بن جبير؛ قال: أخبرني عبد اللّه بن عمر: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ وَهُوَ رَاجِعٌ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ تَطَوُّعًا حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ**».

ثم قرأ عبد اللّه: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال: في هذا نزلت.

٣٥١- حدثنا إسحاق: أنبأ وكيع: ثنا ابن أبي ليلى، عن عطية، عن أبي سعيد الخدريّ.

٣٥٢- وعن نافع، عن ابن عمر: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى**

= الأشج، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٢٤٨/ ٢٨٠٢) من طريق محمد بن يحيى بن الضريس، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٥٣/ ١٢٦٩): ثنا علي بن المنذر، والطبري في «جامع البيان» (٢/ ٤٥٣): ثنا سلم بن جنادة؛ أربعتهم عن محمد بن فضيل، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٦): ثنا أبو كريب، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والحاكم (٢/ ٢٦٦) -وعنه الواحدي في «أسباب النزول» (ص٢٣) -من طريق أبي أسامة -حماد بن أسامة-،والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤) من طريق محمد بن عبيد الطنافسي؛ عشرتهم عن عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قلت: قد أخرجه مسلم كما ترى؛ لكن لفظه يختلف نوعاً ما عن لفظ الحاكم، فتنبه.

وقال البيهقي في «المعرفة»: «وهو أصح ما يروى في نزول هذه الآية، والله أعلم.

(١) بفتح العين المهملة، وسكون الراء، بعدها زاي مفتوحة.

وقد تحرف اسمه في «م» - بتحقيق الدكتور البصيري- إلى العزرمي؛ بتقدم الزاي على الراء! وهو تحريف شنيع.

٣٥١ و٣٥٢- إسناده ضعيف (وهو صحيح بشاهده).

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٣)، وأحمد (١٨/ ٢٣٢/ ١١٧٠١)؛ قالا: ثنا وكيع بن الجراح به.

وتابع وكيعاً: عبيدالله بن موسى العبسي، عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى به. =

رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ، يُومِئُ إِيْمَاءً، يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ».

٣٥٣- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو الوليد: ثنا همام، عن أنس بن

= أخرجه البزار في «مسنده» (١/ ٣٣٣/ ٦٩١- «كشف الأستار»): ثنا محمد بن معمر، عن عبيدالله به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٦٢): «حديث ابن عمر في «الصحيح» باختصار، وحديث أبي سعيد؛ رواه أحمد والبزار، وفي إسنادهما محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى؛ وفيه كلام».

قلت: قال تلميذه الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، سيئ الحفظ جداً».

وفات الهيثميَّ إعلالُ حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- بـ (عطية العوفي)؛ فإنه ضعيف مدلس، وتدليسه من أقبح أنواع التدليس، كما هو معروف.

لكن الحديث مع ذلك صحيح بشاهده من حديث جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما-، وقد تقدم مسنداً عند المصنف، فانظر رقم (٣٣٥).

تنبيه: قوله في أول الحديث: «وعن» معطوف على الإسناد السابق؛ يعني: ثنا ابن أبي ليلى، عن نافع... إلخ.

٣٥٣- **إسناده صحيح** - أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٢/ ٥٧٦/ ١١٠٠): ثنا أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي -أبو جعفر السَّرَخْسِيُّ-، عن حَبّان[1] بن هلال، والإمام مسلم في «صحيحه» (١/ ٤٨٨/ ٧٠٢): ثنا محمد بن حاتم، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٥) من طريق محمد بن غالب -تمتام-؛ قالا: ثنا عفان بن مسلم الصفّار، والإمام أحمد (٢٠/ ٣٧٩/ ١٣١١٣)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٢/ ٧٤/ ٢٣٦٥): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني؛ قالا: ثنا يزيد بن هارون، والبيهقي (٢/ ٥) من طريق عبدالله بن رجاء بن عمر الغُدّاني، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٢/ ٢٩٢) من طريق أبي خليفة -الفضل بن الحباب- الجمحي؛ خمستهم عن همام بن يحيى العوذي به.

أبو الوليد: هو الطيالسي، واسمه: هشام بن عبدالملك.

تنبيه: سقط اسم (همام بن يحيى) من مطبوع «المستخرج»؛ فليستدرك.

وتابع هماماً: حجاج بن حجاج الباهلي، عن أنس بن سيرين به. =

(١) بفتح المهملة، وبالموحدة.

سيرين؛ قال: رأيت أنس بن مالك يُصلِّي على حماره من قبل المشرق، وقلت: رأيتك تُصلِّي لغير القبلة؟! قال: لولا أنِّي رأيت رسول اللَّه ﷺ يفعله -يعني: ما فعلته-.

٣٥٤- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا عبد الصمد: ثنا بكار بن ماهان: ثنا

= أخرجه البخاري في «صحيحه» -معلقاً- (٢/ ٥٧٦): وقال إبراهيم بن طهمان، عن حجاج به.

قال الحافظ في «الفتح» (٢/ ٥٧٧): «لم يسق المصنف المتن، ولا وقفنا عليه موصولاً من طريق إبراهيم».

وانظر ما بعده.

٣٥٤- **إسناده ضعيف (وهو صحيح بما قبله)** - أخرجه أحمد (١٩/ ٢٩٥/ ١٢٢٧٧)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٢١/ ١٩٠٥): ثنا عبدة بن عبدالله الصفّار الخزاعي، ومحمد ابن إسحاق الثقفي -السَّرّاج- في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «الثقات» (٦/ ١٠٨)-: ثنا أحمد ابن إبراهيم الدورقي؛ قالوا: ثنا عبدالصمد بن عبدالوارث بن سعيد به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن بكاراً -هذا- ذكره البخاري في «تاريخه الكبير»، ولم يزد على ما في هذا السند، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقد وثقه ابن حبان على عادته!

نعم؛ هو صحيح بما قبله، لكن دون قوله: «على ناقته»؛ فإن المعروف في ذلك عن أنس؛ أنه قاله وهو على حماره: «رأيت رسول الله ﷺ يفعله»؛ يعني: صلاته وهو على الحمار، وليس الناقة، وإن كانت صلاته ﷺ على ناقته قد ثبتت في أحاديث أخر؛ لكن كلامنا مخصوص في حديث أنس -رضي الله عنه- فحسب، والله أعلم.

وتابع أنس بن سيرين: الجارود بن أبي سبرة، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-؛ قال: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يصلي على راحلته تطوعاً؛ استقبل القبلة، فكبر للصلاة، ثم خلّى عن راحلته فصلى حيثما توجهت به.

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٤)، وأحمد (٢٠/ ٣٧٩/ ١٣١١٣) -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٥/ ٢١٠/ ١٨٣٩)-، وعبد بن حميد في «المسند» (٣/ ١١٧/ ١٢٣١- «منتخب»)، وأحمد بن منيع في «مسنده» -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٥/ ٢١٠/ ١٨٣٨)؛ أربعتهم قالوا: ثنا يزيد بن هارون، وأبو=

=داود -سليمان بن داود- الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٥٨٢-٥٨٣/ ٢٢٢٨)، ومسدد بن مسرهد في «مسنده»؛ كما في «الأحاديث المختارة» (٥/ ٢١١) -وعنه أبو داود السجستاني في «سننه» (٢/ ٩/ ١٢٢٥) -ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٩-٧٠/ ١٤٦١)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٧/ ٧٢)-، والطبراني -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٧٦)-، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٢٥٠/ ٢٨١٠)-، وابن حبان في «الثقات» (٤/ ١١٤) من طريق وكيع بن الجراح، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٧٥-٧٦/ ٢٥٣٦) من طريق مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٩/ ١٤٥٩) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، و(٢/ ٦٩/ ١٤٦٠) من طريق نصر بن علي الجهضمي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٥) من طريق علي بن عبدالله بن المديني، وداود بن الحسين البيهقي في «نسخة يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري» -ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٥/ ٢١١-٢١٢/ ١٨٤١)- من طريق يحيى بن يحيى التميمي؛ تسعتهم عن ربعي بن عبدالله بن الجارود بن أبي سبرة، عن عمرو بن أبي الحجاج -ميسرة- المِنْقري، عن الجارود به.

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن الجارود إلا بهذا الإسناد، تفرد به: ربعي».

قلت: وهو صدوق؛ كما في «التقريب»، ومثله الجارود؛ فالسند حسن.

قال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٢/ ٥٩): «إسناده حسن».

وقواه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٥٧٥) بسكوته عنه.

وقد أعل بما لا يقدح إن شاء الله:

قال الإمام ابن قيم الجوزية في «زاد المعاد» (١/ ٤٧٦): «في هذا الحديث نظر، وسائر من وصف صلاته ﷺ على راحلته أطلقوا أنه كان يصلي عليها قِبَل أي جهة توجهت به، ولم يستثنوا من ذلك تكبيرة الإحرام ولا غيرها؛ كعامر بن ربيعة، وعبدالله بن عمر، وجابر بن عبدالله، وأحاديثهم أصح من حديث أنس هذا، والله أعلم».

قلت: أو يقال: قد فعل النبي ﷺ كلا الأمرين؛ مرة هكذا، ومرة هكذا، وإن كان الأول أصح سنداً وأكثر رواية، فلا تعارض بينهما، لا سيما وهي أفعال نقلت عنه ﷺ، ودلالة الأفعال ليست كدلالة الأقوال؛ فتنبه.

وتابع أنس بن سيرين: يحيى بن سعيد الأنصاري؛ لكن وقفه على أنس، ولفظه: رأيت أنس بن مالك في السفر وهو يصلي على ظهر حمار، وهو متوجه إلى غير القبلة، يركع ويسجد إيماء من غير أن يضع وجهه على شيء. =

أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى نَاقَتِهِ تَطَوُّعًا فِي السَّفَرِ، لِغَيْرِ القِبْلَةِ**».

٣٥٥- حدثنا محمد بن يحيى: ثنا أبو عاصم، عن يونس بن الحارث؛ قال: حدثني أبو بردة، عن أبي موسى: أنَّ النبي ﷺ قال: «**الصَّلاةُ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا**»، وأشار أبو عاصم عن يمينه، وعن يساره، وبين يديه.

قال أبو عبد اللَّه: فقالت الطائفة التي أجازت نسخ الكتاب بالسُّنة: نَسَخَ النبيُّ -عليه السلام- بسُنَّته فرضَ توجُّه المسافر بوجهه إلى القبلة إذا صلى تطوُّعًا راكبًا، فصارت الآيةُ منسوخةً عن المسافر المصلي راكبًا تطوُّعًا، محكمة مستعملة في سائر المصلين.

وأبى الآخرون ذلك، وقالوا: بل الآية محكمةٌ بأَسْرِها، ليس منها

= أخرجه مالك بن أنس في «الموطأ» (٢/ ٢٨/ ٣٨٨- رواية يحيى بن يحيى الليثي، و١/ ١٥٥/ ٤٠١ - رواية أبي مصعب الزهري، وص١٩٦- رواية القعنبي، و١٤٨/ ٢٥٥ -رواية سويد بن سعيد الحدثاني، و٨٣/ ٢٠٨- رواية محمد بن الحسن الشيباني) -وعنه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٥٧٦/ ٤٥٢٣)-، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٩٥): ثنا عَبْدة بن سليمان الكلابي، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٥٧٦-٥٧٧/ ٤٥٢٤): نا سفيان بن عيينة؛ ثلاثتهم عن يحيى به.

قلت: وهذا موقوف صحيح على شرط الشيخين.

٣٥٥- **إسناده ضعيف** - أخرجه الإمام أحمد (٣٢/ ٤٧٥-٤٧٦/ ١٩٧٠٢)، وأبو مسلم -إبراهيم بن عبدالله- الكشّي في «حديث أبي عاصم النبيل» -وعنه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٤٦/ ٢٤٢٧)-؛ قالا: ثنا أبو عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل به.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٦٢): «رواه أحمد، والطبراني في «الأوسط»، وفيه يونس بن الحارث؛ ضعفه أحمد وغيره، ووثقه ابن حبان وأبو أحمد بن عدي وابن معين -في رواية-».

قلت: وفي «التقريب»: «ضعيف».

منسوخ؛ غير أنها من العامِّ الذي أريد به الخاصُّ، فأريد بها جميع المصلين غير المسافر المتطوِّع بالصلاة في حال ركوبه، فالتطوع بالصلاة في السفر إلى غير القبلة سنة من النبي ﷺ، مبينة عن خصوص الآية، وليست بناسخة لشيء منها.

قال أبو عبد اللَّه: ومن ذلك: قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الكَعْبَينِ﴾ [المائدة: ٦]، فقالت إحدى الطائفتين: أوجب اللَّه في الآية غسلَ القدمين؛ دلَّ على ذلك النبيُّ ﷺ بسنَّته، فغسل قدميه، وأمر بذلك[(١)]، وأوعد على ترك غسلهما[(٢)]، ووعد الثواب على

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٢٥٩/ ١٥٩)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٢٠٤-٢٠٥/ ٢٢٦) من حديث عثمان بن عفان -رضي الله عنه-.

وأخرجه البخاري (١/ ٢٨٩/ ١٨٥)، ومسلم (١/ ٢١٠-٢١١/ ٢٣٥ و٢١١/ ٢٣٦) من حديث عبدالله بن زيد بن عاصم الأنصاري -رضي الله عنه-.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٢٤٠-٢٤١/ ١٤٠) من حديث عبدالله بن عباس -رضي الله عنهما-.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٢١٦/ ٢٤٦) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٦٦): «وقد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في صفة وضوئه: أنه غسل رجليه، وهو المبيّنُ لأمر الله، وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطولاً في فضل الوضوء: «ثم يغسل قدميه كما أمره الله»، ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك؛ إلا عن علي وابن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك؛ قال عبدالرحمن بن أبي ليلى: «أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين» رواه سعيد بن منصور».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ١٤٣/ ٦٠)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٢١٤/ ٢٤١) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-.

وأخرجه البخاري (١/ ٢٦٧/ ١٦٥)، ومسلم (١/ ٢١٤/ ٢٤٢) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٢١٣/ ٢٤٠) من حديث عائشة -رضي الله عنها-.

غسلهما[1]، ثم مسح على خُفَّيه، وأمر به[2]؛ فنسخ غسل القدمين عنهما، إذا كانا متغطيين بخفين قد لبسهما وهما طاهرتان، وبقي فرض الغسل عليهما إذا كانتا مكشوفتين.

وأبت الطائفة الأخرى ذلك، وقالت: إنَّما فرض اللَّه غسل الرِّجْلَين في الآية إذا لم يكونا في خُفَّين قد أدخلتا فيهما وهما طاهرتان، وإياهما أراد بفرض الغَسْلِ خصوصًا لا عمومًا؛ فالمسح على الخُفَّين سنة من رسول اللَّه ﷺ، مبينة عن خصوص الآية، ليست بناسخة لشيء منها.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٢٥٩/ ١٥٩)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٢٠٤-٢٠٥/ ٢٢٦ و٢٠٥-٢٠٨/ ٢٣١-٢٣٢ و٢١٦/ ٢٤٥) من حديث عثمان بن عفان -رضي الله عنه-.

وأخرجه البخاري (١/ ٢٣٥/ ١٣٦)، ومسلم (١/ ٢١٥/ ٢٤٤ و٢١٧/ ٢٤٧ و٢١٨/ ٢٤٩ و٢١٩/ ٢٥٠ و٢٥١) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٢٠٩-٢١٠/ ٢٣٤) من حديث عقبة بن عامر الجهني -رضي الله عنه-.

وأخرجه مسلم (١/ ٢١٧-٢١٨/ ٢٤٨) من حديث حذيفة بن اليمان -رضي الله عنهما-.

وانظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١٨٩-١٩٧).

(٢) قال أبو بكر بن المنذر في «الأوسط» (١/ ٤٢٦): «ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه مسح على الخفين».

قلت: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٢٨٥-٢٨٦/ ١٨٢)، ومسلم في «صحيحه» (١/ ٢٢٨-٢٢٩/ ٢٧٤) من حديث المغيرة بن شعبة -رضي الله عنه- به.

وأخرجه البخاري (١/ ٤٩٤/ ٣٨٧)، ومسلم (١/ ٢٢٨/ ٢٧٢) من حديث جرير بن عبدالله البجلي -رضي الله عنه-.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (١/ ٣٠٥/ ٢٠٢) من حديث سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه-، و(١/ ٣٠٨/ ٢٠٤) من حديث عمرو بن أمية الضمري -رضي الله عنه-.

وأخرجه مسلم (١/ ٢٢٨/ ٢٧٣) من حديث حذيفة بن اليمان -رضي الله عنه-.

قال أبو عبد اللَّه: وقد أنكر طوائف من أهل الأهواء والبدع -من الخوارج والروافض- المسح على الخفين، وزعموا أن ذلك خلافٌ لكتاب اللَّه! ومن أنكر ذلك؛ لزمه إنكار جميع ما ذكرنا من السنن، وغير ذلك مِمَّا لم نذكر، وذلك خروج من جماعة أهل الإسلام(١).

قال أبو عبد اللَّه: ومن ذلك: قول اللَّه -عزَّ وجلَّ-: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ...﴾ الآية، والتي تليها [النساء: ١١ - ١٢].

وقال في آخر السورة: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ...﴾ الآية [النساء: ١٧٦]، فذكر اللَّه -تبارك وتعالى- في هذه الآيات توريثَ الأولاد من

---

(١) قال ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٤٣٤): «وإنما أنكر المسح على الخفين: من أنكر الرجم، وأباح أن تنكح المرأة على عمتها وعلى خالتها، وأباح للمطلقة ثلاثاً الرجوع إلى الزوج الأول إذا نكحها الثاني ولم يدخل بها، وأسقط الجلد عمن قذف محصناً من الرجال. وإذا ثبت الشيء بالسُّنة؛ وجب الأخذ به، ولم يكن لأحد عذراً في تركه، ولا التخلف عنه».

وقال (١/ ٤٣٩-٤٤٠): «اختلف أهل العلم في الغسل والمسح (على الخفين)؛ أيُّ ذلك أفضل؟

فقالت طائفة: الغسل أفضل؛ لأنه المفترض في كتاب الله، والمسح رخصة، فالغاسل لرجليه مؤد لما افترض الله عليه، والماسح على خفيه فاعل لما أبيح له.

وقالت طائفة: المسح على الخفين أفضل من غسل الرجلين؛ وذلك أنها من السُّنة الثابتة عن رسول الله ﷺ، وقد طعن فيها طوائف من أهل البدع، فكان إحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من إماتته».

ونقل الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٣٠٥-٣٠٦) عنه؛ أنه قال: «اختلف العلماء؛ أيهما أفضل: المسح على الخفين، أو نزعهما وغسل القدمين؟

قال: والذي أختاره: أن المسح أفضل؛ لأجل من طعن فيه من أهل البدع، من الخوارج والروافض. قال: وإحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه».

وقال ابن دقيق العيد في «الإحكام» (ص١١٥): «وقد اشتهر جواز المسح على الخفين عند علماء الشريعة؛ حتى عُدَّ شعاراً لأهل السُّنة، وعُدَّ إنكاره شعاراً لأهل البدع».

قلت: لذلك ذكره علماء السنة في كتب الاعتقاد.

الآباء والأمهات، والآباء والأمهات من الأولاد، والزوجين أحدهما من الآخر، وسائر من ورث من القرابات بعضهم من بعض، ذِكْرًا عامًّا، لم يخص بعض الآباء والأولاد دون بعض، ولا بعض الأزواج دون بعض، فجاء الخبر الثابتُ عن النبيِّ ﷺ: أن الكافر لا يرث المسلم، ولا المسلم يرث الكافر، واتفق أهل الفُتيا من علماء أهل الأمصار -من أهل الأثر والرأي جميعًا- على القول بجملة ذلك؛ اتباعًا للخبر المرويِّ عن رسول الله ﷺ في ذلك.

٣٥٦- حدثنا يحيى بن يحيى: أنبأ سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن

٣٥٦- **إسناده صحيح** - أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٣٣/ ١٦١٤/ ١): ثنا يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» (١/ ١١٣/ ١٤٤)، و«المصنف» (١١/ ٣٧٠/ ١١٤٨٣)[1] -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٣٣/ ١٦١٤/ ١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ٣٢٨-٣٢٩/ ٤٥٤)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١٠٢٦-١٠٢٧/ ٢٦٨/ ٥٥٠-٥٥٣)، والمراغي في «مشيخته» (ص٢٠٦)-، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» -وعنه مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٣٣/ ١٦١٤/ ١)-، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٨٤/ ١٣٥)، والحميدي في «مسنده» (١/ ٢٤٨/ ٥٤١) -ومن طريقه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٨٧/ ٣٧) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ١٩٨-١٩٩)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١٠٢٥/ ٢٦٨/ ٥٤٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٥٤)-، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٧-١٦٨/ ٤١٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/ ١٤٥)، والخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/ ٧٣/ ١٨)، والعلائي في «بغية الملتمس في سباعيات الإمام مالك بن أنس» (ص١٨٣)-، والشافعي في «الرسالة» (١٦٨-١٦٩/ ٤٧٢)، و«المسند» (٢/ ٤٢١/ ٦٧٨- ترتيبه)، و«الأم» (١/ ٢٦٣ و٤/ ٧٢ و٨٣ و٦/ ١٦٩ و٧/ ٣٦٣) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/ ٦٨/ ٣٨٨٢)، والبغوي في «شرح السُّنة» (٨/ ٣٦٣/ ٢٢٣١)، و«معالم التنزيل» (٢/ ١٧٣)، والعلائي=

---

(١) لكن وقع لفظه في (المطبوع): «لا تتوارث الملتان المختلفتان»، وهو تحريف من الناسخ أو الطابع، وهذا اللفظ غير محفوظ من حديث سفيان بن عيينة، وهو عند غيره -كما سيأتي.

=في «بغية الملتمس» (ص ١٨١)-، وأحمد (٣٦/ ٧٦/ ٢١٧٤٧)، ومسدد بن مسرهد في «مسنده» -وعنه أبو داود (٣/ ١٢٥/ ٢٩٠٩)-، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه الترمذي (٤/ ٤٢٤)-، ومحمد بن الصبّاح الدولابي البزاز البغدادي في «مسنده» -وعنه ابن ماجه (٢/ ٩١١/ ٢٧٢٩)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٢٣/ ٦٣٤٣): ثنا قتيبة بن سعيد، والحارث بن مسكين -قراءة عليه-، وأبو القاسم البغوي في «حديث أبي الجهم -العلاء بن موسى- الباهلي» (٦٠-٦١/ ١٠٧) -ومن طريقه المراغي في «مشيخته» (ص٢٠٦)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠٦)-: ثنا أبو الجهم -العلاء بن موسى- الباهلي، والترمذي (٤/ ٤٢٣/ ٢١٠٧): ثنا سعيد بن عبدالرحمن المخزومي، وابن ماجه (٢/ ٩١١/ ٢٧٢٩): ثنا هشام بن عمار، وأبو يعلى في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٣٩٤/ ٦٠٣٣- «إحسان»)-، وأبو بكر بن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٤٤٦/ ١٠١٨)؛ قالا: ثنا أبو خيثمة -زهير بن حرب- النسائي، والدارمي في «مسنده» (١٠/ ١٦٣/ ٣٢٠٨- «فتح المنان»): ثنا عمرو بن عون، وعلي بن محمد الحميري في «جزئه» (١٠٤-١٠٥/ ٤٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ١٩٩) من طريق هارون بن إسحاق، والبزار في «البحر الزخار» (٧/ ٣٣/ ٢٥٨١): ثنا أحمد بن عبدة الضبي، و(٧/ ٣٨/ ٢٥٨٣): ثنا عمرو بن علي الفلاس، وعلي بن حرب الطائي في «حديث سفيان بن عيينة» -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الكفاية» (١/ ٧٣/ ١٨)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/ ١٥٩/ ٥٥٢)، والعلائي في «بغية الملتمس» (ص١٨٣)-، وإسحاق بن الفيض في «جزئه» -ومن طريقه ابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١/ ٢١٢/ ٢٤٣)، والسمعاني في «المنتخب من معجم الشيوخ» (١/ ٥٣٧-٥٣٨)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٣٥/ ٥٥٩٣)، وإسماعيل بن محمد الصفّار في «جزء فيه حديث سعدان بن نصر» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٩٩)، والعلائي في «بغية الملتمس» (ص١٨١-١٨٢)-؛ قالا: ثنا سعدان بن نصر، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٢١٩-٢٢٠/ ٩٥٤)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ٣١/ ١٦١٦)؛ قالا: ثنا محمد بن عبدالله بن يزيد بن المقرئ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٣٥/ ٥٥٩٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٦٥)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (٢/ ٩٨٠/ ١٢٥٢) عن يونس بن عبدالأعلى، وابن الأعرابي -ومن طريقه البيهقي في «السنن الصغرى» (٢/ ٣٦٦/ ٢٣٠٥)، و«السنن الكبرى» (٦/ ٢١٨)-، وابن الجارود في «المنتقى»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١/ ٣٠٨)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ٣١/ ١٦١٦)؛ قالوا: ثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٣٥/ ٥٥٩٣): ثنا أحمد ابن شيبان الرملي وشعيب بن عمرو الدمشقي، وابن الجارود (٣/ ٢١٩ -٢٢٠/ ٩٥٤): ثنا=

علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أسامة بن زيد: أنَّ النبي ﷺ قال: «**لا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ، وَلا يَرِثُ الكَافِرُ المُسْلِمَ**».

٣٥٧- حدثنا بحر بن نصر الخولاني: أنبأ ابن وهب: أخبرني يونس؛ قال: سألت ابن شهاب: هل يتوارث المسلمون والنصارى؟ فقال ابن شهاب: قضى رسول اللَّه ﷺ أنَّهم لا يتوارثون، وأبو بكر، وعمر، وعثمان -رضي اللَّه عنهم-.

٣٥٨- قال يونس: وأخبرني ابن شهاب، عن عليٍّ بن حسين، عن

=عبدالله بن هاشم البغوي، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ٣١/ ١٦١٦): نا عبدالله بن محمد الزهري، وعلي بن مسلم، وعلي بن محمد بن الخصيب، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٨٧/ ٣٧) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ١٩٨-١٩٩)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١٠٢٥-١٠٢٦/ ٢٦٨/ ٥٤٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٥٤-١٥٥) - من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ١٩٩) من طريق بشر ابن مطر الواسطي؛ كلهم -وعدتهم ثلاثة وثلاثون نفساً- عن سفيان بن عيينة به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وقال الجورقاني: «هذا حديث صحيح».

وقال ابن البخاري: «وهذا حديث صحيح متفق على صحته، أخرجه الأئمة في كتبهم».

وقال ابن عساكر في «معجم الشيوخ»: «متفق على صحته».

وقال الحافظ ابن حجر: «هذا حديث صحيح».

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٩/ ١٧١): «أما قوله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ...»؛ فصحيح عنه ثابت، لا مدفع فيه عند أحد من أهل العلم بالنقل».

٣٥٧- **إسناده ضعيف.**

قلت: إسناده ضعيف؛ لإرساله، أو إعضاله، والمرفوع يشهد له ما قبله وما بعده.

٣٥٨- **إسناده صحيح** - أخرجه الدارقطني في «سننه» (٣/ ٣١٠/ ٣٩٩٥) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢٤٤/ ١٦٦٦) -من طريق بحر بن نصر الخولاني به. =

= وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٢٤/ ٦٣٤٧): ثنا وهب بن بيان المصري، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٣٦/ ٥٥٩٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٦٥)؛ قالا: ثنا يونس بن عبدالأعلى؛ كلاهما عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له- به.

وتابع ابن وهب: الليث بن سعد، عن يونس به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨/ ٤١٢): ثنا هارون بن كامل، عن عبدالله ابن صالح المصري -وفيه ضعف معروف-، عن الليث به.

وتابع يونس بن يزيد الأيلي:

١- **صالح بن كيسان:** أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨/ ٤١٢) من طريق علي بن المديني، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن صالح به.

٢- **عُقيل بن خالد:** أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٢٣-١٢٤/ ٦٣٤٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٣٥/ ٥٥٩٤)؛ قالا: ثنا يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي، عن حجاج بن محمد المصيصي الأعور، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨/ ٤١٢): ثنا مطلب ابن شعيب، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١/ ٣٠٧): ثنا محمد بن إسحاق الصغاني؛ قالا: ثنا عبدالله بن صالح المصري، كلاهما عن الليث بن سعد، عن عقيل به.

٣- **عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج:** أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ١٥/ ٩٨٥٢ و١٠/ ٣٤١/ ١٩٣٠٤) -وعنه أحمد (٣٦/ ١٣٨/ ٢١٨٠٨)-، والبخاري في «صحيحه» (١٢/ ٥٠/ ٦٧٦٤) -ومن طريقه العلائي في «بغية الملتمس» (ص١٨١)-، والبزار في «البحر الزخار» (٧/ ٣٨/ ٢٥٨٥)، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٣٦/ ٥٥٩٥)، وأبو العباس الأصم في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢١٧-٢١٨)-، والإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (١٢/ ٥١) عن أبي عاصم -الضحاك بن مخلد- النبيل؛ كلاهما عن ابن جريج به.

وصرح ابن جريج بالتحديث عند أحمد والبزار.

٤- **محمد بن أبي حفصة -ميسرة-:** أخرجه أحمد (٣٦/ ٨٤/ ٢١٧٥٢) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٥٨-٦٥٩)-، وأبو بكر -محمد بن عبدالله بن إبراهيم- الشافعي البزاز في «الغيلانيات» (١/ ٩٢-٩٣/ ٤٥) -ومن طريقه أبو بكر -عبدالله بن محمد بن أحمد بن النقّور- البزاز في «الفوائد الحسان عن الشيوخ الثقات» (٤١/ ١٠)، والخطيب البغدادي في «الفصل» (٢/ ٦٥٨) -من طريق محمد بن معمر، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨): ثنا إدريس بن جعفر العطار؛ ثلاثتهم عن روح بن عبادة، والبخاري في=

=«صحيحه» (٨/ ١٤/ ٤٢٨٣): ثنا سليمان بن عبدالرحمن -المعروف بـ (ابن بنت شرحبيل)-، عن سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي؛ كلاهما عن ابن أبي حفصة به.

٥- **يزيد بن عبدالله بن الهاد:** أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٢٣/ ٦٣٤٤)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٩١/ ٤٣) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ١٩٩)، وابن رشيد في «ملء العيبة» (٣/ ١٨٠-١٨١)-: ثنا جعفر بن محمد القاضي؛ قالا: ثنا قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، عن يزيد به.

وتابع قتيبة:

أ- **عبدالله بن عبدالحكم:** أخرجه ابن المنذر في «الإقناع» (٢/ ٥٨٦/ ١٩٨): ثنا سعد بن عبدالله بن عبدالحكم، عن أبيه به.

ب- **عبدالله بن صالح المصري**، عن الليث به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨/ ٤١٢): ثنا مطلب بن شعيب الأزدي، عن عبدالله به.

٦- **هشيم بن بشير:** أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٨٤/ ١٣٦)، والإمام أحمد في «العلل» (٢/ ٢٦٥/ ٢٢٠٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٢٤/ ٦٣٤٨): ثنا مسعود بن جويرية الموصلي، والترمذي (٤/ ٤٢٣/ ٢١٠٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٢٥/ ٦٣٤٩)؛ قالا: ثنا علي بن حُجْر السعدي، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٨٨/ ٣٨) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٢٠٠)-، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٧/ ٣٠/ ١٦١٥): نا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٩/ ١٧١) من طريق الحسن بن سوار وإبراهيم بن عبدالله، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٣/ ٣٩١) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني، محمد بن هارون الحضرمي في «الفوائد الحسان في الحديث» -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٩/ ٢٠٠)، والمزي في «المنتقى من الفوائد الحسان» (٤٢/ ١٥)- من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٦٦) من طريق أسد بن موسى، والآجري في «الثمانون» (٣٦٩/ ٣) من طريق أبي بلال الأشعري؛ عشرتهم عن هشيم به، ولفظه: «لا يتوارث أهل ملتين شتى».

قال الإمام أحمد: «لم يسمع هشيم من الزهري حديث علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ: (وذكره)».

قلت: وهو كما قال، ويؤيده: رواية سعيد بن منصور: قال هشيم: سمعته -أو أخبرته عنه-». =

عمرو بن عثمان بن عفان، عن أسامة بن زيد: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لا يَرِثُ الكَافِرُ المُسْلِمَ، وَلا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ**».

قال أبو عبد اللَّه: فقال الذين أجازوا نسخ الكتاب بالسُّنة: قد نطق

= وروى البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/ ٧١) بسنده عن علي بن المديني؛ أنه قال: «فنظرنا؛ فإذا هشيم لم يسمع هذا الحديث من الزهري» ا.هـ.

وفيه علة أخرى: وهي أن هشيماً ليس بالحجة في الزهري، وقد خالفه حفاظ أصحاب الزهري؛ فرووه عن الزهري باللفظ المشهور: «لا يرث المسلم الكافر ...».

فهذا هو اللفظ المحفوظ عن الزهري.

قال النسائي: «وهشيم لم يتابع على قوله: «لا يتوارث أهل ملتين»» ا.هـ.

وقال ابن عبدالبر: «هشيم في ابن شهاب؛ ليس بحجة» ا.هـ.

وقد حكم الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» على هذا اللفظ بالشذوذ.

٧- **يحيى بن سعيد الأنصاري:** أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨/ ٤١٢): ثنا إبراهيم بن هاشم البغوي، عن عمر بن عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي، عن أبيه، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٣/ ١٤٤) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه عن سليمان بن بلال؛ كلاهما عن يحيى به.

وللحديث طرق أخرى.

فائدة:

قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٧/ ٢٢٠): «هذا الحديث صحيح، أخرجه الشيخان في «صحيحهما» كذلك، وكذا باقي الكتب الستة: د، ت، ق، س.

ووهم ابن تيمية في «المنتقى»؛ فادّعى أن مسلماً لم يروه! وهو عجيب؛ فهو فيه في هذا الباب.

وكذا ابن الأثير في «جامعه للأصول»؛ فادعى أن النسائي لم يخرجه! وهو عجيب؛ فهو فيه في هذا الباب، وقد عزاه -أيضاً- المزي في «أطرافه» إلى الكتب الستة كما أسلفناه، والبيهقي في «سننه» إلى (خ، م)، وكذا ابن الجوزي في «جامع المسانيد»؛ فليتنبه لذلك».

تنبيه: قوله في أول الحديث: «قال يونس»؛ هو ابن يزيد الأيلي، وهذا الحديث موصول بما قبله، معطوف عليه.

الكتاب بتوريث الأولاد من الآباء، والآباء من الأولاد، والزوجين أحدهما من الآخر، ولم يخصَّ مسلمًا دون كافر، فنسخ النبي ﷺ بسنَّته توريث المسلم من الكافر، والكافر من المسلم، لولا ذلك؛ لكان توريث أحدهما من الآخر ثابتًا بكتاب اللَّه -عزَّ وجلَّ-.

وأنكر الآخرون ذلك، وقالوا: هذا من العامِّ الذي أريد به الخاص؛ لأنه لم يجئنا في شيء من الأخبار: أن المسلمين كانوا يرثون الكفار، وأنهم يرثهم الكفار في أول الإسلام، ثم نسخ ذلك، بل الخبر المعروف عند أهل العلم: أن أبا طالب ورثه عقيل وطالب، ولم يرثه علي ولا جعفر؛ لأنه مات كافرًا، وكان عقيل وطالب كافرين، فورثاه دون عليٍّ وجعفر؛ لأنهما كانا مسلمين، فلم يرثاه، وكان موت أبي طالب والنبي ﷺ بمكة أول الإسلام، وآيات المواريث إنما نزلت بالمدينة(١).

٣٥٩- حدثنا بحر بن نصر: أنبأ ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٥٢): «واسْتُدِلَّ بقوله: «**لا يرث الكافر المسلم**» على جواز تخصيص عموم الكتاب بالآحاد؛ لأن قوله -تعالى- ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١] عام في الأولاد؛ فخص منه الولد الكافر، فلا يرث من المسلم بالحديث المذكور.

وأجيب بأن المنع حصل بالإجماع، وخبر الواحد إذا حصل الإجماع على وَفْقه؛ كان التخصيص بالإجماع، لا بالخبر فقط.

قلت: لكن يحتاج من احتج في الشق الثاني به إلى جواب؛ وقد قال بعض الحذاق: طريق العام هنا قطعي، ودلالته على كل فرد ظنية، وطريق الخاص هنا ظنية، ودلالته عليه قطعية؛ فيتعادلان، ثم يترجح الخاص بأن العمل به يستلزم الجمع بين الدليلين المذكورين، بخلاف عكسه».

٣٥٩- **إسناده صحيح** - أخرجه أبو عوانة في «صحيحه -الحج»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١/ ٣٠٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٥٠)، و«مشكل الآثار» (٦/ ٣١٠/ ٢٥٠٤)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٦٣/ ٢٩٩٧): ثنا أبو بكر النيسابوري، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٦٠٢) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٤ و٩/ ١٢٢)، و«السنن الصغرى» (٣/ ٤٠٧/ ٣٦٥٠)، و«معرفة السنن والآثار» (٤/ ٤٢٧/ ٣٦٠٢)-، والجورقاني في «الأباطيل=

=والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/ ١٥٩-١٦٠/ ٥٥٣) من طريق أبي العباس -محمد بن يعقوب- الأصم؛ أربعتهم قالوا: ثنا بحر بن نصر الخولاني، عن عبدالله بن وهب -وهذا في «الموطأ» له- به.

قال الحاكم: «قد احتج الشيخان بهذا الحديث»، ووافقه الذهبي.

وقال الجورقاني: «هذا حديث صحيح».

وتابع بحراً الخولاني:

١- **أصبغ بن الفَرَج بن سعيد الأموي المصري:** أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٣/ ٤٥٠/ ١٥٨٨)، والجوزقي؛ كما في «الفتح» (٣/ ٤٥١).

٢- **أبو الطاهر -أحمد بن عمرو بن السرح-:** أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٨٤/ ١٣٥١/ ٤٣٩)، وابن ماجه (٢/ ٩١٢/ ٢٧٣٠)، وابن أبي داود -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٦٣)-؛ قالوا: ثنا أبو الطاهر به.

٣- **حرملة بن يحيى التجيبي:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٨٤/ ١٣٥١/ ٤٣٩)، والحسن بن سفيان في «مسنده» -وعنه الإسماعيلي في «المستخرج» -ومن طريقه وطريق غيره البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٤ و٢١٨)-، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٥٥٢/ ٥١٤٩- «إحسان»)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٤/ ٢٩/ ٣١٤٤) عن محمد بن الحسن بن قتيبة؛ ثلاثتهم قال: ثنا حرملة به.

٤- **يونس بن عبدالأعلى:** أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٤٨-٢٤٩/ ٤٢٤١)، وابن خزيمة في «صحيحه»، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «فتح الباري» (٣/ ٤٥١)، و«إتحاف المهرة» (١/ ٣٠٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٤٩)، و«مشكل الآثار» (٦/ ٣١٠/ ٢٥٠٤)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٦٣/ ٢٩٩٧): ثنا أبو بكر النيسابوري؛ خمستهم قال: ثنا يونس به.

٥- **أحمد بن صالح المصري:** أخرجه الإسماعيلي في «المستخرج»؛ كما في «فتح الباري» (٣/ ٤٥٢).

٦- **سليمان بن داود المَهْري**(أ): أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج على صحيح مسلم» (٤/ ٢٩/ ٣١٤٤) من طريق زكريا الساجي، عن المهري به.

وتابع ابن وهب:

أ- **الليث بن سعد:** أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٢٧٥ / ٥٢٨)، وحميد بن زنجويه في =

....

(أ) في «المطبوع»: «المهدي» -بالدال-؛ وهو خطأ.

= «الأموال» (٢/ ٤٨٢-٤٨٣/ ٧٦٥)؛ قالا: ثنا أبو صالح -عبدالله بن صالح- المصري، عن الليث به.

ب- القاسم بن مبرور: أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٩٣-٩٤/ ٤٦) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٢٠٠) -من طريق هارون بن سعيد الأيلي، عن خالد بن نزار، عن القاسم به.

وتابع يونس عليه:

١- معمر بن راشد: أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٦/ ١٧٥/ ٣٠٥٨): ثنا محمود ابن غيلان، عن عبدالله بن المبارك، عن معمر به.

وتابع ابن المبارك: عبدالرزاق بن همام الصنعاني، عن معمر به.

أخرجه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني في «مسنده» -وعنه الإمام مسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٨٤/ ١٣٥١/ ٤٤٠)، وأبو عبدالله -محمد بن إسحاق- الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٢٥٣/ ٢٠٧٤)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٤/ ٣٠/ ٣١٤٥)-، والإمام مسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٨٤/ ١٣٥١/ ٤٤٠): ثنا عبد بن حميد، ومحمد بن مهران الرازي، والإمام أحمد (٣٦/ ١٠٠/ ٢١٧٦٦) -وعنه أبو داود (٢/ ٢١٠/ ٢٠١٠ و٣/ ١٢٥/ ٢٩١٠) -ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٢٧٥)-، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٥٦-١٥٧)-، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» -وعنه ابن ماجه (٢/ ٩٨١/ ٢٩٤٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ٣٢٢-٣٢٣/ ٢٩٨٥)، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٦٤/ ٢٩٩٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢١٨)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٥٧)، والبغوي في «شرح السُّنة» (١١/ ١٥٤/ ٢٧٤٧)، والعلائي في «بغية الملتمس» (ص ١٨٧)، والمراغي في «مشيخته» (ص٢٠٧)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٤٩/ ٤٢٤٢)، والبيهقي (٦/ ٢١٨) عن محمد بن رافع وإسحاق بن منصور الكوسج، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٧-١٦٨/ ٤١٢ و١٦٨/ ٤١٣): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري وإبراهيم بن سويد الشبامي، وإبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث» (٢/ ٨٣١): ثنا أحمد بن محمد، وأبو عوانة في «صحيحه»؛ كما في «إتحاف المهرة» (١/ ٣٠٧): ثنا أحمد بن يوسف السلمي ومحمد بن عبدالأعلى الصنعاني، و(٣/ ٤٣٦/ ٥٥٩٦ و٥٥٩٧- المطبوع): ثنا محمد بن إسحاق بن الصباح وحمدان السلمي ومحمد بن النجار، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ١٦٠) من طريق علي بن المديني؛ كلهم -وعدتهم ستة عشر نفساً- عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٦/ ١٤-١٥/ ٩٨٥١)- به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

٢- صالح بن كيسان: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨/ ٤١٢) من طريق علي بن المديني، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، عن أبيه، عن صالح به. =

شهاب: أخبرني علي بن حسين: أن عمرو بن عثمان أخبره، عن أسامة بن زيد؛ أنه قال: يا رسول الله! أتنزل في دارك بمكة؟ قال: «**وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ**[1] **-أَوْ دُورٍ-؟**».

= ٣- **محمد بن أبي حفصة -ميسرة-:** أخرجه أحمد (٣٦/ ٨٤/ ٢١٧٥٢) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في «المستخرج» (٤/ ٣/ ٣١٤٦)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٥٨ - ٦٥٩)-، ومسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٨٥): ثنا محمد بن حاتم، ومحمد بن إسحاق الفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٢٦١/ ٢٠٩٠): ثنا محمد بن سليمان، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٦٣/ ٢٩٩٦) من طريق عباس بن محمد الدوري ومحمد بن الخليل المخرمي، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٩٢-٩٣/ ٤٥) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٥٨) -من طريق محمد بن معمر، والخطيب البغدادي في «تالي التلخيص» (٢/ ٥٣٣/ ٣٢٥)، و«الفصل للوصل» (٢/ ٦٥٩) من طريقين عن علي بن المديني؛ سبعتهم عن روح ابن عبادة، عن ابن أبي حفصة به.

وتابع روحاً: سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي، الملقب بـ (سعدان)- وهو صدوق وسط؛ كما في «التقريب»-: أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» (٨/ ١٣/ ٤٢٨٢): ثنا سليمان ابن عبدالرحمن -الملقب بـ (ابن بنت شرحبيل)-، عن سعيد به.

٤- **زمعة**[أ] **بن صالح:** أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/ ٩٨٥): ثنا محمد بن حاتم، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٦٣/ ٢٩٩٦) من طريق عباس بن محمد الدوري ومحمد بن الخليل المخرمي؛ ثلاثتهم عن روح بن عبادة، عن زمعة به.

وتابع روحاً: مهران بن أبي عمر -صدوق سيئ الحفظ-.

أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٩٢/ ٤٤) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل» (٢/ ٦٥٩-٦٦٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٢٠٠)-، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٦٦٢-٦٦٣/ ٢٩٩٥)، من طريق يوسف بن موسى القطان، عن مهران به.

٥- **سفيان بن حسين الواسطي:** أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨/ ٤١٢) من طريق محمد بن هاشم البعلبكي، عن سويد بن عبدالعزيز، عن سفيان به.

٦- **عبدالله بن بديل بن ورقاء الخزاعي:** أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٢/ ٢٢-٢٣/ ٦٦٥) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٨/ ٤١٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٢٠٠)-، وللحديث طرق أخرى.

(١) جمع رَبْع -بفتح الراء، وسكون الموحدة-: وهو المنزل المشتمل على أبيات، وقيل: هو الدار.

....

(أ) تحرفت في «سنن الدارقطني» إلى «معاوية»!

وكان عَقيل ورث أبا طالب هو وطالب، ولم يرثه جعفر ولا عليٌّ شيئًا؛ لأنهما كانا مسلمين، وكان عقيل وطالب كافرين.

٣٦٠- حدثنا بحر بن نصر: أنبأ ابن وهب؛ قال: وأخبرني مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين: أن علي بن أبي طالب -رضي اللَّه عنه- لم يرث أبا طالب، وإنما ورثه عقيل، وطالب.

قال علي بن حسين: من أجل ذلك تركنا نصيبنا من الشِّعَبِ.

٣٦١- حدثنا إسحاق: أنبأ عيسى بن يونس: أنبأ معمر، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول ﷺ؛ قال: «**لا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ، وَلا الكَافِرُ المُسْلِمَ**»، قال: وورَّث رسولُ اللَّه ﷺ عقيلاً وطالبًا من أبي طالب، ولم يورث عليًا ولا جعفرًا.

٣٦٢- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: ثنا معمر، عن الزهري؛ بهذا

٣٦٠- مقطوع صحيح.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ١٥/ ٩٨٥٣)، والشافعي في «الأم» (٤/ ٧٢)، و«المسند» (٢/ ٤٢١/ ٦٧٩- ترتيبه) -ومن طريقه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/ ٤٢/ ٣٨٣٥)-، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢/ ٦١٦/ ١٢١٩) من طريق منجاب بن الحارث، والفاكهي في «أخبار مكة» (٣/ ٢٦١/ ٢٠٩١ و٢٦٢/ ٢٠٩٢) من طرق عن سفيان بن سعيد ابن مسروق الثوري؛ أربعتهم عن مالك.

قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وانظر ما بعده.

وتابع مالكاً: معمر بن راشد، عن الزهري به.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ١٥/ ٩٨٥٤).

٣٦١- إسناده صحيح.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه من هذا الوجه، وانظر ما بعده.

٣٦٢- إسناده صحيح.

أخرجه الإمام أحمد (٣٦/ ١٠٠/ ٢١٧٦٦) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال»=

=(٢٢/ ١٥٦-١٥٧)-، ومحمد بن يحيى الذهلي في «الزهريات» -وعنه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/ ١٤/ ٢٩٨٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢١٨)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٥٧)، والبغوي في «شرح السُّنة» (١١/ ١٥٤/ ٢٧٤٧)، والعلائي في «بغية الملتمس» (ص١٨٧)، والمراغي في «مشيخته» (ص٢٠٧)-، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٣٦/ ٥٥٩٦)، وابن المنذر في «الإقناع» (١/ ٢٨٧-٢٨٨/ ١٠١)؛ قالا: ثنا محمد بن إسحاق بن الصباح، وأبو عوانة في «صحيحه» (٣/ ٤٣٦/ ٥٥٩٦): ثنا حمدان السلمي، و(٣/ ٤٣٦/ ٥٥٩٧): ثنا محمد بن علي النجار، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٦٧-١٦٨/ ٤١٢): ثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢١٨) من طريق محمد بن رافع النيسابوري؛ سبعتهم عن عبدالرزاق -وهذا في «المصنف» له (٦/ ١٤/ ٦٨٥١ و١٠/ ٣٤١/ ١٩٣٠٤)- به.

قال البغوي: «هذا حديث متفق على صحته».

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٢٤/ ٦٣٤٦): ثنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، والبزار في «البحر الزخار» (٧/ ٣٨/ ٢٥٨٤): ثنا عمرو بن علي الفلاس؛ قالا: ثنا يزيد بن زريع، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١/ ٨٩-٩٠/ ٣٩) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ١٩٩)-: ثنا معاذ بن المثنى، عن عبدالله بن محمد بن أسماء، عن عبدالله ابن المبارك -وهذا في «المسند» له (٩٦-٩٧/ ١٦٢)-، وأحمد (٣٦/ ١٤٦/ ٢١٨٢٠)، والبزار في «البحر الزخار» (٧/ ٣٨/ ٢٥٨٤): ثنا عمرو بن علي الفلاس؛ قالا: ثنا محمد بن جعفر -غندر-، وأحمد (٣٦/ ١٣٨/ ٢١٨٠٨)، والدارمي في «مسنده» (١٠/ ١٦٢/ ٣٢٠٦- «فتح المنان»): ثنا نصر بن علي الجهضمي؛ قالا: ثنا عبدالأعلى بن عبدالأعلى السامي؛ أربعتهم عن معمر به.

وتابع معمراً: الإمام مالك بن أنس، عن الزهري به؛ لكن في إسناده وهم يسير لا يضر إن شاء الله.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٤/ ٨٠-٨١/ ٦٣٧٢ و٦٣٧٤ و٦٣٧٥ - ط دار الكتب العلمية)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٠٨)، والشافعي في «الأم» (٤/ ٧٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٦٥)، وابن المبارك في «مسنده» (٩٧/ ١٦٣) -ومن طريقه النسائي في «الكبرى» (٤/ ٨١/ ٦٣٧٣)-، وابن المظفر البزاز في «غرائب حديث مالك» (١١٦-١١٧/ ٦٢)، وأبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (١٩٩/ ٢١٠)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٩/ ١٦٢ و١٧١-١٧٢)، وابن طولون في «الأحاديث المئة المشتملة على مئة نسبة إلى الصانع» (٧٩/ ٨٧)، والعلائي في «بغية الملتمس» (ص١٨١)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٥٢/ ٣٣) -ومن=

=طريقه ابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١٠٢٣/ ٢٦٨/ ٥٤٦ و٥٤٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٢٠١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٥٥)-، والمحاملي في «الأمالي -رواية ابن مهدي» -ومن طريقه سليم الرازي في «عوالي مالك» (٨/٢٧٨)، والخطيب البغدادي في «عوالي مالك» (٣١٨/ ٤)، وابن الحاجب في «عوالي مالك» (٣٩٠/ ٦٢)، وابن البخاري في «مشيخته» (٢/ ١٠٢١-١٠٢٣/ ٢٦٨/ ٥٤٤ و٥٤٥)، والعلائي في «بغية الملتمس» (ص١٨٠-١٨١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٢٠١)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٠٠)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠٧) -من طرق عن الإمام مالك ابن أنس- وهذا في «الموطأ» له (٤/ ١٧١-١٧٤/ ١١٨٩/ ١٠ -رواية يحيى بن يحيى الليثي، و٢/ ٥٣٩-٥٤٠/ ٣٠٦١ -رواية أبي مصعب الزهري، و١٢٠/ ٦٥ -رواية ابن القاسم، ول ٩٢/ ب -رواية ابن بكير[1]، و٢٥٥/ ٧٢٨ -رواية محمد بن الحسن الشيباني، و٢٢٩/ ٤٧١ - رواية سويد بن سعيد الحدثاني)- به؛ إلا أنه قال: (عمر -بفتح العين وسكون الميم- بن عثمان ابن عفان) بدل (عمرو).

واختلف عن مالك في ذلك.

قال أبو القاسم الجوهري في «مسند الموطأ» (ص٢٠٠): «في رواية ابن القاسم، ويحيى بن يحيى الأندلسي: عمرو بن عثمان» ا.هـ.

وكذا أشار إلى هذا الأمر: أبو العباس الداني، كما سيأتي.

قال ابن عبدالبر في «الاستذكار» (١٥/ ٤٨٩-٤٩٠): «لم يتابع أحد من أصحاب ابن شهاب مالكاً على قوله في الحديث: (عن عمر بن عثمان)، فكل من رواه عن ابن شهاب قال فيه: (عمرو بن عثمان)؛ إلا مالكاً، فإنه قال فيه: (عمر بن عثمان).

وقد وقفه على ذلك: يحيى القطان، والشافعي، وابن مهدي، وأبى إلا عمر بن عثمان ... وممن قال في هذا الباب: عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة ابن زيد: معمر، وابن عيينة، وابن جريج، وعقيل، ويونس، وشعيب، والأوزاعي، وهؤلاء جماعة أئمة حفاظ، وهم أولى من يُسلَّم لهم، ويصوَّبُ قولُهم، ومالك حافظ الدنيا؛ ولكن الغلط لا يسلم منه أحد».

وقال في «التمهيد» (٩/ ١٦٠-١٦٢): «هكذا قال مالك: عمر بن عثمان، وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون: عمرو بن عثمان، وقد رواه ابن بكير، عن مالك -على الشك-؛ فقال فيه: عن عمر بن عثمان، أو عمرو بن عثمان. =

....

(١) النسخة السليمانية، أو (ل٨٣/ ب -النسخة الظاهرية).

= والثابت عن مالك: عمر بن عثمان؛ كما روى يحيى! وتابعه القعنبي، وأكثر الرواة.

وقال ابن القاسم فيه: عن عمرو بن عثمان.

وذكر ابن معين عن عبدالرحمن بن مهدي؛ أنه قال له: قال لي مالك بن أنس: تراني لا أعرف (عمر) من (عمرو)؟ هذه دار عمر، وهذه دار عمرو ...

وأصحاب ابن شهاب -غير مالك- يقولون في هذا الحديث: عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، ومالك يقول فيه: عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة.

وقد أوقفه الشافعي ويحيى بن سعيد القطان على ذلك، فقال: هو عمر، وأبى أن يرجع، وقال: قد كان لعثمان ابن يقال له: عمر، وهذه داره.

ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظاً وإتقاناً؛ لكن الغلط لا يسلم منه أحد، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا (عمرو)، بالواو ..».

قلت: وذكر أبو العباس الداني في «أطراف الموطأ» (٢/ ١٩-٢٢) نحوه، وزاد: «ولما لم ينازع مالك في ولد عثمان، وخولف في راوي هذا الحديث؛ منهم من شك، فقال مرة: عمر، أو عمرو، وهكذا في رواية ابن بكير عنه، ثم رجع بأخرة؛ فقال: (عمرو) -تابع الجماعة-، هكذا ثبت في «الموطأ» في رواية يحيى بن يحيى صاحبنا، وابن القاسم، وسماعهما متأخر.

ورواه النسائي كذلك عن جماعة من أصحاب مالك.

وزعم أبو عمر بن عبدالبر أن رواية يحيى -هذا- في «الموطأ» عن مالك: (عمر) على الوهم، قال شيخنا أبو علي الجياني: والمعروف في رواية يحيى بن يحيى صاحبنا: عمرو؛ يعني: مخففاً، قال: وكذلك ذكر أحمد بن خالد في «مسنده»، وكفى بنقله.

وهكذا حكى أبو القاسم الجوهري في «مسند حديث الموطأ»، قال: في رواية ابن القاسم، ويحيى بن يحيى الأندلسي: عمرو بن عثمان؛ يعني: مخففاً».

وقال النسائي -عقبه-: «والصواب من حديث مالك: عمر بن عثمان، ولا نعلم أن أحداً من أصحاب الزهري تابعه على ذلك، وقد قيل له؛ فثبت عليه، وقال: هذه داره» ا.هـ.

وقال البزار في «البحر الزخار» (٧/ ٣٣-٣٦): «وهذا الحديث رواه ابن عيينة ومعمر وجماعة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة، فاتفقوا على اسم (عمرو بن عثمان)؛ إلا مالك بن أنس، فرواه عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمر بن عثمان عن أسامة، فيرون أنه غلط في ذلك، على أنه قد وقف، فقال: هذه دار عمرو، وهذا دار عمر -فأومئ إليهما-. =

= فأما في الرواية؛ فلا نعلم أحداً تابعه على روايته».

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٥٤): «وهو وهم».

وقال الدارقطني في «العلل»؛ كما في «بغية الملتمس» للعلائي (ص١٨٥): «قول الجماعة هو الصواب إن شاء (الله)(أ)؛ لاتفاقهم وكثرتهم، وكثرة عددهم وهم حفاظ».

قال العلائي: «وكذلك عدل صاحبا «الصحيح» عن إخراجه من طريقه».

وقال الترمذي: «وحديث مالك وَهَمٌ، وهم فيه مالك، وقد رواه بعضهم عن مالك، فقال: عن عمرو بن عثمان، وأكثر أصحاب مالك قالوا: عن مالك، عن عمر بن عثمان.

وعمرو بن عثمان بن عفان: هو مشهور من ولد عثمان، ولا يعرف عمر بن عثمان».

وقال ابن البخاري في «مشيخته»: «والمحفوظ عن الزهري: أنه عمرو؛ بزيادة الواو، كذلك نقله عنه جماعة من أصحابه الكبار».

وقال الحافظ في «الفتح» (١٢/ ٥١): «واتفق الرواة عن الزهري أنه عَمْرو بن عثمان -بفتح أوله، وسكون الميم-؛ إلا أن مالكاً وحده قال: عُمَر -بضم أوله، وفتح الميم-، وشذت روايات عن غير مالك على وَفْقه، وروايات عن مالك على وَفْق الجمهور، وقد بيّن ذلك ابن عبدالبر وغيره.

ولم يخرج البخاري رواية مالك، وقد عدّ ذلك ابن الصلاح في «علوم الحديث» له في أمثلة المنكر، وفيه نظر؛ أوضحه شيخنا في «النكت»، وزدت عليه في «الإفصاح»».

وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٥٥-١٥٦)، و«تاريخ دمشق» (٤٩/ ٢٠٢-٢٠٣).

وللحديث شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به مرفوعاً، بلفظ: «**لا يتوارث أهل ملتين شتى**».

أخرجه أحمد (٢/ ١٧٨ و١٩٥) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢٤٣/ ١٦٦٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٥٦)-، وأبو داود (٣/ ١٢٦/ ٢٩١١) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «الفرائض»؛ كما في «تنقيح التحقيق» (٣/ ١٢٤)-، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٢٥/ ٦٣٥٠ و٦٣٥١)، وابن ماجه (٢/ ٩١٢/ ٢٧٣١)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٣/ ١/ ٨٤-٨٥/ ١٣٧) -ومن طريقه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٢٥١/ ٦٣٢٣)-، وابن الجارود في «المنتقى» (٣/ ٢٣٢/ ٩٦٧)، وعبدالله بن المبارك في «المسند» (٩٧-٩٨/ ١٦٤)، وأبو بكر أحمد بن زهير بن حرب -المعروف بابن أبي خيثمة في =

(أ) سقطت من الأصل.

= «التاريخ الكبير» (٣٧٩/ ٩٤١)، وابـن قـانع في «معجـم الصحابـة» (٢/ ٨٤)، والدارقطـني في «سـننه» (٣/ ٣١٣/ ٤٠٠٤ و٤٠٠٥)، والبيهقـي في «السـنن الكـبرى» (٦/ ٢١٨)، والبغـــوي في «شرح السنة» (٨/ ٣٦٤-٣٦٥/ ٢٢٣٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٨٩)، وابن عـدي في «الكامل» (٥/ ٨٢)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٥١٣)، وغيرهم من طرق عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده به.

قلت: وهذا سند حسن؛ للخلاف المعروف في (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده).

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٦/ ١٢١): «وهذا سند حسن».

وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنـير» (٢/ ١٣٥): «رواه أبـو داود، والنسـائي، وابـن ماجه، والدارقطني من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإسناد أبـي داود والدارقطـني إسناد صحيح، والآخرين ضعيف».

وقال في «البدر المنير» (٧/ ٢٢١) -الأصل-: «ورواه أبو داود عن موسـى بـن إسمـاعيل (التبوذكي)، عن حماد (بن سلمة)، عن حبيب المعلم، عن عمرو ...

وهذا إسناد جيد إلى عمرو؛ لا جرم قال أبو عمر بـن عبدالـبر في «كتـاب الفرائـض» لـه: «هذا الإسناد لا مطعن فيه عند أحد من أهل العلم بالحديث».

لكن خالف أبو عمر نفسه في هذه؛ فضعّفه في «تمهيـده» [(٩/ ١٧٢)]، وأمـا الشـيخ تقـي الدين (ابن دقيق العيد)؛ فذكره في «الإلمام» [(٣٨٨/ ١٠٤٤)] ...» الخ.

وقال ابن عبدالهادي في «تنقيـح التحقيـق» (٣/ ١٢٤): «وقـال أبـو عمـر بـن عبدالـبر في «الفرائض» -بعد أن ساقه من طريق أبي داود-: «هذا إسناد لا مطعـن فيـه عنـد أحـد مـن أهـل العلم بالحديث.

لكن تناقض ابن عبدالبر في تضعيفه إياه في كتابه «التمهيد» [(٩/ ١٧٢)]».

وقال في «المحرر» (٣/ ١٠٢٩ -بتحقيقي): «رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

وقال ابن عبدالبر- بعد أن ذكر هذا الحديث بإسناد أبـي داود-: «هـذا إسـناد صحيـح لا مطعن فيه» وضعفه في مكان آخر».

قلت: تضعيف ابن عبدالبر له في «التمهيد» إنما هو لمن دون عمرو بن شعيب؛ لكـن كـأن ابن عبدالبر تراجع عن هذا بعد وقوفه على سند أبي داود الصحيح عن عمـرو، ولذلـك قـال في «الاستذكار» (١٥/ ٤٩٤): «رواه جماعة من الثقات عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٥١): «وسند أبي داود فيـه إلى عمـرو بـن شعيب صحيح».



الإسناد نحوه، وقال: فلذلك تركنا نصيبنا من الشِّعَبِ.

قال أبو عبد اللَّه: قال هؤلاء: فلمَّا ثبت بما ذكرنا: أن التوارث بين المسلمين والكفار لم تزل منقطعةً؛ علمنا أن الآيات المنزلات في المواريث -وإن كان مخرجُها مخرجًا عامًّا في التلاوة- إنما هي خاصٌّ في المعنى، المراد بها: الأحرار من المسلمين خاصَّة؛ إذا لم يكن فيهم قاتل عمد للميِّت[1]، وليس فيها منسوخ.

---

(١) لقوله ﷺ: «**ليس للقاتل من الميراث شيء**».

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ١٢٠/ ٦٣٣٣)، وابن أبي شيبة في «مسنده» -وعنه ابن أبي عاصم في «الديات» (٤٩٧/ ٢٦٤)-، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٩٣)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٣٥/ ٤٠٧٥ و٣٣٥-٣٣٦/ ٤٠٧٦) -ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٢٤١/ ١٦٥٩)، والحافظ ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (٢/ ١٠٥)-، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٢٠) وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٣/ ٤٤٣) من طريق إسماعيل بن عياش الحمصي، عن ابن جريج، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والمثنى بن الصباح؛ ثلاثتهم عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به.

قلت: وهذا سند ضعيف؛ فإن إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير أهل الشام، وهذا منها؛ لكنه لم يتفرد به:

فقد أخرجه أبو داود (٤٥٦٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٢٠)، و«السنن الصغرى» (٢/ ٣٦٧/ ٢٣٠٧) من طريق محمد بن راشد المكحولي: ثنا سليمان بن موسى الأشدق، عن عمرو بن شعيب به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «إرواء الغليل» (٦/ ١١٨): «وسليمان بن موسى؛ هو: الأموي الدمشقي؛ صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخلط قبل موته بقليل[أ]، ومحمد بن راشد: هو المكحولي الدمشقي، وهو صدوق يهم؛ كما في «التقريب»».

فهذا الإسناد إلى عمرو بن شعيب إن لم يكن حسناً لذاته؛ فلا أقل من أن يكون حسناً لغيره برواية إسماعيل بن عياش.

وأما بقية الإسناد؛ فهو حسن فقط؛ للخلاف المعروف في رواية (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده). =

....

(أ) كما في «التقريب».

قال أبو عبد اللَّه: واحتج الذين قالوا: إن اللَّه لم ينسخ شيئًا من أحكام كتابه بسنة نبيِّه ﷺ، بأن قالوا: جعل اللَّه كتابه المهيمن[1] المصدق الشاهد على ما مضى من كتبه، والناسخ لبعض أحكامها[2]؛ لأنه جعله خاتم الكتب، فأمر أن يُعْتَصَمَ بحبله، فكيف يجوز أن يكون غيره قد نسخ بعضه، وبدَّل حكمَه؟

قالوا: وأخبرنا ربُّنا: أنه شفاءٌ لما في الصدور[3]، ونور[4]، ولم يستثن منه شيئًا دون شيء، ولو كان بعضه مبدَّلاً بالسُّنة؛ لكان بعضه عَمَاء لمن اتبعه، وكان على الخلق إذا أقروا أحكامه: أن لا يحكموا بها حتى يطلبوا العلم في السُّنة؛ هل بدَّلت بعض أحكامه، أم لم تبدله؟ فلا يكون -حينئذ- شفاءً للقلوب، وقد قال النبي ﷺ: **«الحَلالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ»**[5]، ولو كانت السُّنَّةُ قد نسخت بعضَ أحكامه؛ لكان بعضُ

= وأما الحديث نفسه؛ فهو صحيح لغيره؛ فإن له شواهد يتقوى بها».

قلت: وهو كما قال -رحمه الله-.

وانظر للشواهد المذكورة -غير مأمور-: «إرواء الغليل» (٦/ ١١٥-١١٧ و١١٨)، و«الموطأ» (٤/ ٢١٧-٢١٨ -بتحقيقي).

(١) سقط من المخطوط.

(٢) إشارة لقوله -عز وجل-: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: ٤٨].

(٣) كما في قوله -جل وعلا-: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧].

(٤) قال -تعالى-: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥].

وقال -أيضًا-: ﴿وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال: ﴿فَآمِنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨].

(٥) **صحيح لغيره** - أخرجه الترمذي في «سننه» (٤/ ٢٢٠/ ١٧٢٦)، و«العلل الكبير» (٢/ ٧٢٢/ ٣٠٣ -ترتيب أبي طالب القاضي)، وابن ماجه (٢/ ١١١٧/ ٣٣٦٧)، وأبو نعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار أصبهان» (١/ ٢١٢) من طريق إسماعيل بن أحمد؛ قالوا: ثنا =

=إسماعيل بن موسى الفزاري، وعبدالله بن أحمد في «العلل» -وعنه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٥٤٨)-: ثنا سعيد بن يعقوب الطالقاني، وأبو القاسم البغوي -ومن طريقه بيبى بنت عبدالصمد الهرثمية في «جزئها» (٦٦/ ٨٥)-، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» -وعنه ابن حبان في «كتاب المجروحين» (١/ ٤٣٩-٤٤٠)-؛ قالا: ثنا داود بن رشيد، والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٥٠/ ٦١٢٤) -ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٣٥)-، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٣/ ١٢٦٧)، وابن المُغَلّس؛ كما في «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (٢/ ٤٥٩) من طرق عن أبي الربيع -سليمان بن داود- العتكي الزهراني، والحاكم (٤/ ١١٥) من طريق مِنْجاب بن الحارث، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٢) من طريق أبي معمر -عبدالله بن عمرو- المقعد المنقري؛ ستتهم عن سيف بن هارون البرجمي، عن سليمان بن طرخان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي -رضي الله عنه- به ضمن حديث.

قال الإمام ابن قيم الجوزية: «وهذا إسناد جيد مرفوع، والله المستعان، وعليه التكلان».

وقال الحاكم: «فيه سيف بن هارون، ولم يخرجا له»!

وتعقبه الإمام الذهبي بقوله: «قلت: ضعّفه جماعة».

قلت: وهو كما قال، فقد ضعفه جمع من أهل العلم، وفي «التقريب»: «ضعيف، أفحش ابن حبان القول فيه».

وقال الترمذي -مشيراً إلى تضعيف الحديث: «وهذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وروى سفيان (بن عيينة) وغيره عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قوله، وكأن الحديث الموقوف أصح، وسألت البخاري عن هذا الحديث، فقال: ما أراه محفوظاً؛ روى سفيان [بن عيينة]، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان [هذا الحديث] موقوفاً، [وروى سيف بن هارون عن سليمان مرفوعاً]. قال البخاري: وسيف بن هارون؛ مقارب الحديث» ا.هـ.

وما بين المعقوفين زيادة من «العلل الكبير» للترمذي نفسه.

وممن أعل الحديث بالمخالفة: الإمام أبو حاتم الرازي؛ فقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ١٠/ ١٥٠٣): «سألت أبي عن حديث رواه سيف بن هارون البرجمي، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان؛ قال: (وذكره)؟ قال أبي: هذا خطأ؛ رواه الثقات عن التيمي عن أبي عثمان، عن النبي ﷺ؛ مرسل، ليس فيه سلمان؛ وهو الصحيح».

وقال عبدالله بن أحمد في «العلل» -وعنه العقيلي في «الضعفاء الكبير»-: «سألت يحيى بن معين عن سيف بن هارون البرجمي وسنان بن هارون، فقال: سنان أوثق من سيف، هو فوقه.=

=فقلت له: إن سيفاً حدث عن التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان، عن النبي ﷺ في الفراء، فقال: ليس بشيء».

ورواية سفيان بن عيينة التي أشار إليها البخاري والترمذي: أخرجها إسماعيل بن محمد الصفار في «حديثه» -ومن طريقه البيهقي (١٠/ ١٢)-: ثنا بشر بن موسى، عن الحميدي، عن سفيان بن عيينة، عن سليمان بن طرخان التيمي[1] به؛ لكن قال سفيان: أراه رفعه.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «غاية المرام» (ص١٦): «ورجال إسناده ثقات؛ لكن الراوي -ولعله سفيان- لم يجزم برفعه، لا سيما وقد جزم البخاري والترمذي أن رواية سفيان عن سليمان موقوفة، وأشار الترمذي إلى أن غير سفيان رواه كذلك، وذلك معنى قول العقيلي: «لا يحفظ إلا عنه بهذا الإسناد»؛ يعني: مرفوعاً، وقول ابن عدي: «روي عن غيره عن سليمان التيمي» لعله يعني: موقوفاً، فلا اختلاف حينئذ بين قوله وقول العقيلي، والله أعلم».

وخلاصة القول: إن الحديث من هذه الطريق معلول بالمخالفة، والضعف.

لكن الحديث صحيح بطريقه الأخرى وشاهديه.

أما الطريق؛ فقد أخرجها الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٦١/ ٦١٥٩): ثنا الحسن بن علي المعمري: ثنا عبدالغفار بن عبدالله الموصلي: ثنا علي بن مسهر، عن أبي إسماعيل -يعني بشراً-، عن مسلم بن عمران البطين، عن أبي عمران الجدلي، عن سلمان به.

قلت: رجال إسناده كلهم ثقات معروفون؛ غير عبدالغفار بن عبدالله الموصلي -هذا-، فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٥٤) برواية إبراهيم بن يوسف الهسنجاني عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

لكن وثقه ابن حبان (٨/ ٤٢١)، وقال: حدثنا عنه الحسن بن إدريس الأنصاري والمواصلة، مات سنة (٢٤٠هـ) -أو قبلها، أو بعدها بقليل-».

وتوثيق ابن حبان -رحمه الله- لهذه الطبقة معتبر مقبول، لا يندرج تحت تساهله المعروف؛ كما نبه على ذلك الشيخ المعلمي اليماني -رحمه الله- في «التنكيل»، وشيخنا الإمام الألباني -رحمه الله-، فتنبه لذلك.

وقد خفي هذا التوثيق المهم على المعلق على «مختصر استدراك الحافظ الذهبي على =

....

(١) ظنه المعلق على «مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبدالله الحاكم» (٥/ ٢٥٧٠) أنه سليمان بن بلال التيمي المدني! وزاد ضغثاً على إبالة: فزعم أن الراوي عن سليمان التيمي: سفيان الثوري!! فليستدرك عليه، وليصحح!!

=مستدرك أبي عبدالله الحاكم» فحكم بجهالة عبدالغفار، فوأأسفاه، وواحسرتاه على ضياع العلم!!

أما أبو إسماعيل؛ فقد وقع هكذا عند الطبراني، وسماه (بشراً)! وما أخاله إلا تحريفاً، وغالب الظن أنه من الناسخ -أو الطابع-؛ فقد ذكر الإمام المزي -وغيره تبعاً له- في ترجمة مسلم ابن عمران البطين أبا إسماعيل -هذا- ضمن الرواة عنه، وسماه (بشيراً) -بزيادة تحتانية-؛ وهو الصواب إن شاء الله، وهو مما أميل إليه وأرجحه، والله أعلم بالصواب.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن بشيراً -هذا- هو: ابن سليمان النهدي[أ] الأسلمي -أبو إسماعيل الكوفي-، وهو ثقة يغرب؛ كما في «التقريب»، وباقي رجاله كلهم ثقات معروفون.

وهذه الطريق -في نقدي- أقوى طرق الحديث، والله أعلم.

وللحديث طريق أخرى! يرويها البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٣٢٠): نا أبو عبدالله الحافظ -الحاكم-: أنبأ أبو العباس -القاسم بن القاسم- السياري: ثنا عبدالله بن أحمد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن سعد الدشتكي: ثنا أبي: ثنا أبي: ثنا إبراهيم بن طهمان: ثني يونس بن خباب، عن أبي عبيدالله، عن سلمان به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «غاية المرام» (ص١٦): «وهذا إسناد ضعيف؛ من أجل يونس بن خباب؛ ضعفه جماعة، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ».

وأبو عبيدالله: لعله مسلم بن مِشْكم الدمشقي، فإن كان هو؛ فهو ثقة، وإن كان غيره؛ فلم أعرفه» ا.هـ.

قلت: هو غيره يقيناً؛ فإن ابن مشكم -هذا- لا تعرف له رواية عن سلمان الفارسي -رضي الله عنه-، ولم يذكروا يونس بن خباب ضمن تلاميذه الذين رووا عنه، وإنما هو أبو عبيدالله -مولى عبدالله بن عباس-، فقد ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٥٣/ ٤٥٨ -كنى)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٠٥)، ولم يزيدا على ما في هذا الإسناد، وقد وثقه ابن حبان (٥/ ٥٧٠) على عادته!! فهو علة الحديث الثانية.

وفيه علّة ثالثة: وهي عبدالله بن أحمد بن عبدالرحمن الدشتكي؛ قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٩٠): «حدث عنه علي بن محمد بن مهرويه القزويني، فذكر خبراً موضوعاً».

ولم أجد له ترجمة سوى ما ذكره الذهبي هنا، فالله أعلم[ب]. =

(أ) وقع في «التقريب» -تبعاً لأصوله- «الكندي».

(ب) وهذا الراوي مما أغفله الأخ الشيخ مقبل الوادعي، محدث الديار اليمنية -رحمه الله رحمة وسعة- في كتابه النفيس «رجال الحاكم»؛ فليستدرك.

= وأما شاهداه:

فالأول: ما أخرجه أحمد بن حازم بن أبي غرزة الغفاري في «مسنده» -ومن طريقه الحاكم (٢/ ٣٧٥) -وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٢)-، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٣٢٦/ ٢٠٤١) من طريق عباس بن محمد الدوري؛ قالا: ثنا أبو نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي، عن عاصم بن رجاء بن حَيْوَة[أ]، عن أبيه -رجاء بن حَيْوة الكندي الفلسطيني-، عن أبي الدرداء مرفوعاً: «**ما أحل الله في كتابه؛ فهو حلال، وما حرّم؛ فهو حرام، وما سكت عنه؛ فهو عفو ...**».

وتابع أبا نعيم: إسماعيل بن عياش[ب]، عن عاصم به.

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١٠/ ٢٦-٢٧/ ٤٠٨٧): ثنا إبراهيم بن عبدالله الجنيد، عن سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، والطبراني في «المعجم الكبير»؛ كما في «جامع المسانيد والسنن» لابن كثير (١٣/ ٥٨٨)، و«مسند الشاميين» (٣/ ٢٠٩/ ٢١٠٢): ثنا أحمد بن عبدالوهاب ابن نجدة الحوطي، عن أبيه؛ كلاهما عن إسماعيل به.

قال البزار -عقبه-: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ من وجه من الوجوه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. وعاصم بن رجاء بن حيوة حدث عنه جماعة، وأبوه[ت] -رجاء- قد روى عن أبي الدرداء غير حديث، وإسناده صالح؛ لأن إسماعيل بن عياش قد حدث عنه الناس، واحتملوا حديثه!».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه!»، ووافقه الذهبي!!

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «غاية المرام» (ص١٥): «وأقول: إنما هو حسن فقط؛ فإن [عاصم بن] رجاء بن حَيْوة قال فيه ابن معين: «صويلح»، وقال أبو زرعة: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في «الميزان»: «ويقال: تكلم فيه قتيبة»[ث].

والحديث أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»، وقال (٧/ ٥٥): «رواه البزار، ورجاله ثقات!». وفي مكان آخر (١/ ١٧١): «رواه البزار، والطبراني في «الكبير»؛ وإسناده حسن، ورجاله موثقون»». =

....

(أ) بفتح المهملة، وسكون التحتانية، وفتح الواو.

(ب) وروايته عن الشاميين قوية، وهذا منها؛ فتنبه.

(ت) في «المطبوع»: «أبو» -بحذف الهاء-؛ وهو تحريف وسقط.

(ث) في «المطبوع»: «ابن قتيبة» بزيادة ابن، وهي زيادة غير صحيحة، وليست في محلها، فلعلها خطأ من الناسخ -أو الطابع-.

تحريم اللَّه في كتابه حلالاً، وبعض تحليله في كتابه حرامًا، ولم يَجبْ على أحدٍ حجَّةٌ بالقرآن؛ حتى يعلم جميع السنة، وحتى يعلم ما بُدِّلَ منه بالسنة.

= قلت: وغفلوا جميعاً -رحمهم الله- عن علّته الحقيقية؛ وهي الانقطاع، فقد قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٦٦): «وروايته -يعني: رجاء- عن أبي الدرداء مرسلة».

وعليه؛ فقول أخينا الفاضل الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان في تعليقه على «الاعتصام» للشاطبي (١/ ١٧٩): «إسناد حسن» فيه نظر؛ للعلة المذكورة، فليستدرك.

نعم؛ هو حسن بما قبله.

تنبيهان:

الأول: تقدم آنفاً أني زدت اسم (عاصم بن) بين معقوفين في كلام شيخنا الإمام الألباني، وهي زيادة مهمة؛ لا يستقيم الكلام بدونها، فإن رجاء بن حيوة -هذا- ثقة فقيه باتفاق، ولم يتكلم فيه أحد، والكلام الذي ذكره شيخنا -رحمه الله- ذكروه في (عاصم) ابنه؛ فالرجاء ممن عنده الكتاب أن يصلح الخلل المذكور، ويستدرك السقط المزبور.

الثاني: ما وقع في بعض كتبي خلاف هذا التحقيق؛ فهو مرجوع عنه، فالحمدلله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله.

وأما الشاهد الثاني؛ فهو عن عبدالله بن عباس -رضي الله عنهما- موقوفاً عليه، ولفظه: «كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء، ويتركون أشياء تقذراً؛ فبعث الله -تعالى- نبيه ﷺ، وأنزل كتابه، وأحل حلاله، وحرم حرامه، فما أحل؛ فهو حلال، وما حرّم؛ فهو حرام، وما سكت عنه؛ فهو عفو ...» الحديث.

أخرجه أبو داود (٣/ ٣٥٤-٣٥٥/ ٣٨٠٠)- ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٩/ ٥٢٢/ ٥٠٤)-: ثنا أبو جعفر -محمد بن داود بن صبيح- المصيصي، وعبد بن حميد في «تفسيره»؛ كما في «الدر المنثور» (٦/ ٢٣٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ٢٢٨): ثنا فهد بن سليمان وأبو أمية، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٤٠٤-١٤٠٥): ثنا موسى بن عبدالرحمن المسروقي، وابن مردويه في «تفسيره»؛ كما في «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٤٦٧)، والحاكم (٤/ ١١٥)؛ قالا: ثنا علي بن محمد بن دحيم الشيباني، عن أحمد بن حازم بن أبي غرزة -وهذا في «المسند» له-؛ ستتهم عن أبي نعيم -الفضل بن دكين- المُلائي، عن محمد بن شريك المكي، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء -جابر بن زيد-، عن ابن عباس به.

قلت: وهذا سند صحيح؛ رجاله كلهم ثقات.

قالوا: فما أحل النبيُّ ﷺ بسُنَّته، ولا حرَّم (ما حرَّم)[١] إلاَّ ما حـرَّم اللَّـه في كتابه؛ إما نصًّا، وإما بما أوجبه من طاعته.

وكـان إجمـاع أصحـاب النـبي ﷺ والتـابعين: علـى أن أصـول العلـم والأحكام في كتاب اللَّه؛ فمنه بيِّنٌ مفهوم في تلاوته، ومنه مستنبط بالبحث من أهل العلم والفهم عن اللَّه، ولو كانت السُّنة ناسخةً لبعض أحكامـه؛ لمـا حـلَّ لأحد أن يشبه حادثةً بأصلٍ من أصوله، حتى يعلم ذلك الأصل: نُسِـخَ بغـيره أم لا؟ فما زالوا يعظِّمون شأنه ويأمرون باتباعه، ولا يأمرون بـترك شـيء منـه لغيره، ولقد رأى كثير منهم أن مصداق كثير مما روي عـن النـبي ﷺ في كتـاب اللَّه، يؤكدون بذلك: أنه مُصدِّق للسُّنة، وأنها لا تُبَدِّلُ ما فيه، ولو كانت تُبَـدِّلُ ما فيه؛ لم يكن طَلَبُ مِصْدَاقِها فيه أَولَى مـن أنـه يطلـب مصداقـه فيهـا، وإنمـا أخبرنا ربُّنا أنه بعث محمدًا ﷺ ليُبيِّن للناس جُمَلَ ما أُنزِلَ إليه مـن ربِّـه[٢]، ولم يبعثه ليبطل بعض ما أنزل إليه، ويبين لهم: أن اللَّه قـد أمـره أن يبدِّلـه ويحولـه بقوله، فاللَّه ينسخ قولاً منه بقوله، ولا ينسـخ قولـه بقـول نبيـه؛ لأنـه أوجـب عليهم فرائضه بكلامه، وأجمل كثـيرًا منهـا، وأمـر نبيَّـه بتفسـير مـا أجمـل مـن فرائضه، وأخبرهـم أنه قد جعله المُبيِّن لهم ذلك عن ربِّه، ولم يأذن لهم أن يبـدل حكمَ كتابه الذي جعله حجَّةً على خلقه، وقطع بـه عذرهـم، ولـو كـان بـدل بعض أحكامه بسُنَّة نبيه؛ لتحير العباد فيه.

أما عالمهم -وإن كان يعرف عامة السُّنن- لا يأمن أن يكون حديث عـن النبي ﷺ قد رواه بعض الثقات لم يسمعه، قد بدل النبي ﷺ بـه بعـض أحكـام القرآن؛ فلا يقوم عليه حجة في حكم من أحكام القرآن إلاَّ في الذي قد اجتمع

---

(١) سقطت من «م» !

(٢) كما في قوله -تعالى-: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيـكَ الذِّكْـرَ لِتُبَيِّـنَ لِلنَّـاسِ مَـا نُـزِّلَ إِلَيهِـم وَلَعَلَّهُـم يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

عليه علماء الأمة كلّها.

وأما الجاهل؛ فإذا ثبت عنده (أن السنة قد نسخت)[1] بعض أحكام القرآن، لم يقر اللّه فيه حكمًا؛ إلاَّ لم يأمن أن يكون النبي ﷺ قد بدَّله ونسخه بحديث قد ورثه العلماء وهو لا يعلمه؛ فتسقط حجة اللّه بالقرآن عن عباده.

قال أبو عبداللّه: واحتجَّ الذين رأوا أن اللّه قد نسخ بعض أحكام القرآن بالسُّنة، فقالوا: القرآن والسُّنة أمران، فرض اللّه العلم والعمل بهما على خلقه، وقرن أحدهما بالآخر، فلم يفرق بينهما، فمحلهما في التصديق بهما واحد، كلاهما من عند اللّه، قال اللّه -عزَّ وجلَّ- يحكي عن خليله إبراهيم -عليه السلام-: أنه دعا ربه لذريته، فقال: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩].

وقال -عزَّ وجلَّ-: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢].

وقال: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ١٥١].

وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى المُؤمِنِينَ إذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وقال: ﴿وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الكِتَابِ وَالحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٣١].

وقال -جلَّ ثناؤه-: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣].

وقال: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالحِكْمَةِ﴾

(١) ما بين القوسين سقط من المخطوط، وإثباته هو الصحيح الذي يستقيم به المعنى.

[الأحزاب: ٣٤].

قال الشافعي: ذكر الله -جل ثناؤه- الكتاب -وهو القرآن-، وذكر الحكمة؛ فَسَمِعْتُ مَنْ أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة: سنة رسول الله ﷺ[1].

قال الشافعي: وهذا يشبه ما قال؛ لأن الله ذكر القرآن وأتبعه الحكمة، وذكر منَّه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز -والله أعلم- الحكمة ها هنا إلاَّ سنة رسول الله ﷺ، وذلك أنها مقرونةٌ مع كتاب الله، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحتم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول: هو فرض؛ إلاَّ لكتاب الله، ثم سنة رسوله ﷺ[2].

وبما وصفنا؛ من أن الله جعل الإيمان برسوله مقرونًا بالإيمان به؛ فسنة رسول الله ﷺ مبيِّنة عن الله معنى ما أراد دليله على خاصِّه وعامِّه، ولم يجعل الله هذا لأحد من خلقه غير رسوله ﷺ.

٣٦٣- حدثنا إسحاق: أنبأ عبد الرزاق: ثنا معمر، عن قتادة: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]؛ قال: السُّنَّةُ.

٣٦٤- حدثني عبيد الله بن إبراهيم بن سعد: ثنا حسين بن محمد: ثنا

(١ و ٢) انظر «الرسالة» (ص ٧٦-٧٩)، و«أحكام القرآن» (ص ٢٨-٢٩).

٣٦٣- **مقطوع صحيح.**

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»؛ كما في «تغليق التعليق» (٤/ ٢٨٣)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦٠/ ٢٥٨)، والحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٤/ ٢٨٣) من طريق إسماعيل بن محمد الصفّار؛ كلاهما عن أحمد بن منصور الرمادي، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٨١-٨٢/ ٦٧) من طريق سلمة بن شبيب النيسابوري؛ قالا: نا عبدالرزاق -وهذا في كتاب «التفسير» له (٢/ ١١٦)- به.

قلت: رجاله ثقات، وانظر ما بعده.

٣٦٤- **مقطوع صحيح الإسناد** - أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل =

شيبان، عن قتادة: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]؛ قال: السنة.

٣٦٥- حدثنا إسحاق: أنبأ روح بن عبادة، في قوله: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]؛ قال: ثنا سعيد، عن قتادة؛ قال: أي: السُّنة، يَمْتَنُّ عليهم بذلك.

قال أبو عبداللَّه: فقالت هذه الطائفة: بَيَّنَ اللَّهُ -تبارك وتعالى- أنه أمر نبيه ﷺ أن يُعَلِّمَ الناس الكتاب والحكمة، فالحكمة غير الكتاب؛ وهي: ما سنَّ

=السُّنة والجماعة» (١/ ٧١/ ٧١) من طريق يونس بن محمد المؤدب، عن شيبان بن عبدالرحمن النحوي به.

قلت: وهذا سند صحيح غاية؛ فإن رجاله كلهم ثقات معروفون.

شيبان: هو ابن عبد الرحمن النحوي.

حسين بن محمد: هوالمروذي.

تنبيه لكل نبيه: قال الدكتور البصيري في تعليقه: فيه عبيدالله بن إبراهيم بن سعد -شيخ المصنف-؛ لم أجده!

قلت: عبيدالله -هذا- ثقة معروف من شيوخ البخاري ومسلم، والمصنف -رحمه الله- قد روى عنه في كتابنا هذا أكثر من حديث، فانظر على سبيل المثال (رقم ٢٤٢ و ٢٤٩ و٣١٤)، وهو هنا نسب إلى جده، فلما بحث الدكتور عنه؛ لم يجده -لقلة خبرته ودرايته بعلم الرجل-، فلم ير في الرواة من اسمه (عبيدالله بن إبراهيم بن سعد)، فوقع فيما وقع فيه!

وحقيقة الأمر أن اسم شيخ المصنف هو: عبيدالله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ابن عبدالرحمن بن عوف، وهو ثقة من رجال «التقريب»، فجاء عند المصنف منسوباً إلى جده؛ فكان ماذا؟ هذا أسلوب معروف معلوم عند أهل العلم، تماماً كما يقولون: ثنا أحمد بن يونس...، وإنما هو أحمد بن عبدالله بن يونس، وهكذا.

٣٦٥- **مقطوع صحيح الإسناد** - أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢/ ٥٧٦ و١٩/ ١٠٨): ثنا بشر بن معاذ العقدي، وابن المنذر في «التفسير» (٢/ ٤٧٩/ ١١٥٠) من طريق أحمد بن شبيب؛ كلاهما عن يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة به.

قلت: وهذا سند صحيح، وسماع يزيد بن زريع من ابن أبي عروبة قبل اختلاطه.

رسولُ اللَّهِ ﷺ مما لم يُذكَر في الكتاب، وكلٌّ فرضٌ، لا افتراق بينهما؛ لأن مجيئهما واحدٌ، وكلٌّ أمر اللَّه نبيه بتعليمه الخلق، فأوجب عليه الأخذ بالسُّنة والعمل بها، كما أوجب عليهم العمل بالكتاب، فكان معنى كلٍّ واحد منهما معنى الآخر.

وقد أوجب اللَّه -عزَّ وجلَّ- طاعة رسوله ﷺ؛ فجعلها مفترضةً على خلقه كافتراض طاعته عليهم، لا فُرْقَانَ بينهما في الوجوب، فما أنكرتم: أن ينسخ أحدهما بالآخر؛ لأنه إذا نسخ القرآن بالقرآن؛ فإنما نسخ ما أمر به بأمره، وكذلك إذا نسخ حكمًا في القرآن بالسنة؛ فإنما ينسخ ما أمر به في كتابه بأمره على لسان نبيه ﷺ، ومن فرق بين ذلك؛ فقد قَصُرَ علمُه، فإن كان إنَّما يحملهم على ذلك تعظيم القرآن أن يُنْسَخَ أحكامُه بالسنَّة؛ فالقرآن عظيم أعظم من كل شيءٍ؛ لأنه كلام اللَّه، وليس ينسخ اللَّه كلامه فيبطله -جلَّ عن ذلك- وإنَّما ينسخ المأمور به بكلامه بمأمور به في سنة نبيِّه ﷺ، فالمأمور بهما متساويان؛ لأنهما حكمان، والقرآن أعظم من السنة، ولو جاز لمن عظم القرآن -وهو أهل أن يعظم- أن ينكر أن ينسخ اللَّه حكمًا فيه بحكمٍ في سنة نبيِّه ﷺ؛ لجاز له أن ينكر أن يفسر القرآن بالسنة، ويوجب أنه لا يجوز أن يترجم القرآن إلاَّ بقرآن منزل مثله، فإن جاز هذا؛ جاز هذا.

ففي إقرارهم أنَّ النبي ﷺ ترجم القرآن وفسَّره بسُنَّته، حجة عليهم: أنهم ساووا بين القرآن والسُّنة في هذا المعنى، بل جعلوا السُّنة أعلى منه وأرفع في قياسهم، إذ كان القرآن لا يُعلم بنفسه، وإنما يُعلم بالسُّنة؛ لأن السُّنة لا تحتاج أن تفسر بالقرآن، واحتاج العباد في القرآن إلى أن فسَّره لهم النبي ﷺ بسُنته، فقد أقروا بمثل ما أنكروا؛ لأنهم زعموا أنه لو كان القرآن تنسخه السنة؛ لكان ليس بحجة، إذ كان غيره ينسخه، وإن اللَّه عظَّم شأنَه، فقال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وجعله شفاءً

لما في الصدور، فأنكروا -إذ عظَّمه اللَّه- أن تنسخه سنة نبيِّه ﷺ، ثم أقرُّوا: أنَّ عامة أحكام اللَّه فيه، وأخباره، ومدحه، لا تعرف إلاَّ بالسنة.

قالوا: وأما قول من خالفنا: إنه لو جاز أن يُنْسَخَ القرآن بالسُّنة؛ لجاز أن تُنسخ كلُّ أحكامه، فلا يكون للَّه فيه حكمٌ يلزم؛ فإنه يلزمه أعظم من ذلك، إذا أقرَّ أنه لم يعرف جمل فرائض اللَّه إلا بتفسير السُّنة، فكان جائزًا أن يجعل اللَّه كلَّ فرض فيه، فلا ينقص[1] منه شيئًا، حتى يجعل اللَّه النبي ﷺ هو المفسر كل فرض فيه، فلا يكون للَّه فيه حكم يُعْرَفُ إلاَّ بالسنة، فقد أقروا بمثل ما قاسوا على من خالفهم، وزادوا معنى هو أكثر، قالوا: لأنا قلنا: إنما ينسخ اللَّه بسنة نبيه ﷺ بعض أحكام القرآن، ولا تنسخ أخباره، ولا مدحه، وأقروا أن كثيرًا من أخبار اللَّه ومدحه فسرها النبيُّ ﷺ بسنته، فهذا أكثر في المعنى مما قلنا.

قال أبو عبداللَّه: وزعم أبو ثور: أن القائل: إن السنة تنسخ الكتاب مغفل، قال: وذلك (أنه يخبر)[2] أن النبي ﷺ يُحَرِّمُ ما أحلَّ اللَّهُ، ويُحِلُّ ما حرَّم اللَّهُ، قال: وهذا افتراءٌ، فقال بعض من يخالفه: أعظمُ غفلةٍ من هذا، وأشدُّ افتراء؛ من حكى عن مخالفه ما لا يقوله، وشنَّع به عليه، ولم يقل أحدٌ: إن النبي ﷺ كان يُحِلُّ ما حرَّم اللَّه، ولا يُحَرِّمُ ما أحل اللَّه، بل القول عند جميع الأمة: إنَّ النبيَّ ﷺ لم يكن يُحِلُّ إلاَّ ما أَحَلَّ اللَّهُ، ولا يُحَرِّمُ إلاَّ ما حرَّم اللَّه.

قال أبو عبد اللَّه: إلا أن التحليل والتحريم من اللَّه يكون على وجهين:

أحدهما: أن ينزل اللَّه تحريم شيء في كتابه، فيسمِّيه قرآنًا؛ كقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]، وما أشبه ذلك مما قد حرمه في كتابه.

---

(١) في «م»: «ينص».

(٢) سقطت من «م».

والوجه الآخر: أن ينزل عليه وحيًا على لسان جبريل بتحريم شـيء، أو تحليله، أو افتراضه؛ فيسميه حكمةً، ولا يسمِّيه قرآنًا، وكلاهما مـن عنـد اللَّـه؛ كما قال اللَّه: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيكَ الكِتَابَ وَالحِكْمَـةَ﴾ [النسـاء: ١١٣]، وقـال: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيكم وَمَا أَنْزَلَ عَلَيكُمْ مِنَ الكِتَـابِ وَالحِكْمَـةِ﴾ [البقـرة: ٢٣١]، فتأولت العلماء: أن الحكمـة -هـا هنـا- هـي: السُّنة؛ لأنـه قـد ذكـر الكتاب، ثم قال: والحكمة، ففصل بينهما بالواو، فدلَّ ذلـك علـى أن الحكمـة غيرُ الكتاب، وهي ما سَنَّ الرسول ﷺ مما لم يذكر في الكتاب؛ لأن التـأويل إن لم يكن كذلك؛ فيكون كأنه قال: وأنزل عليك الكتاب والكتاب! وهـذا يَبْعُـدُ، فيقال لمن قال بقول أبي ثور: ما أنكرت أن يحول النـبي ﷺ عمَّـا فـرض عليـه عمله بالكتاب، فيأمره أن يعمـل بغـير ذلـك بوحـي يوحيـه إليـه علـى لسـان جبريل، من غير أن يُنْزِلَ عليه في ذلك قرآنًا، ولكن ينزل عليه حكمـة يسـمِّيها سنةً، وهذا ما لا ينكره إلاَّ ضعيف الرأي.

٣٦٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية؛ قال: كان جبريل ينزل على رسول اللَّـه ﷺ بالسُّـنَّة كمـا ينزل عليه بالقرآن، فيعلمه إيَّاها كما يُعلِّمَه القرآن.

٣٦٧- حدثنا أبو قدامة: ثنا يزيد بن هارون: أنبأ حريـز[1] بـن عثمـان: أنبـأ عبد الرحمن بن أبي عوف، عن المقدام بن معدي كرب؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«أَلا إِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانَ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُم بِالقُرآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلالٍ؛ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُـمْ فِيـهِ مِـنْ حَـرَامٍ؛**

٣٦٦- **مقطوع صحيح الإسناد** - تقدم تخريجه (رقم ٩١).

٢٦٧- **إسناده صحيح** - تقدم تخريجه (رقم ٢١٦).

(١) تحرف اسمه في «م» إلى «جرير» -بجيم، وآخره راء مهملة-! وهو تحريف تكرر مرارًا، ولم يتنبه إليه الدكتور البصيري -عفا الله عنه-.

فَحَرِّمُوهُ، أَلا لا يَحِلُّ لَكُم لَحْمُ الحِمَارِ الأَهْلِيِّ، وَلا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبُعِ».

٣٦٨- حدثني أبو الأزهر -أحمد بن الأزهر-: ثنا نعيم بن حماد: أنبأ بقية ابن الوليد، عن الزُّبيدي، عن مروان بن رؤبة التغلبي[1]، عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي، عن المقدام بن معدي كرب الكندي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَلا[2] إِنِّي أُوتِيتُ الكِتَابَ وَمَا يَعْدِلُهُ، وَيُوشِكُ بِشَبْعَانَ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَهُم هَذَا الكِتَابُ، فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ حَلال؛ أَحْلَلْنَاهُ، وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ حَرَام؛ حَرَّمْنَاهُ، وَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، أَلا لا يَحِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَلا الحِمَارُ الأَهْلِيُّ، وَلا لُقْطَةٌ مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ؛ إِلاَّ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا**» -يعني: صاحبها-.

٣٦٩- حدثني أبو حاتم -محمد بن إدريس-: ثنا أبو جعفر -محمد بن

٣٦٨- **حديث صحيح** - تقدم تخريجه (رقم ٢١٦).

(١) في «م»: «الثعلبي» -بمثلثة، بعدها مهملة-!! وهو تصحيف قبيح.

(٢) في «م»: «إلا»!!

٣٦٩- **إسناده حسن** - أخرجه أبو داود (٣/ ١٧٠/ ٣٠٥٠) -ومن طريقه ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ١٤٩)، وابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٠٤)-، والخطيب البغدادي في «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (١/ ٦٢-٦٣/ ٨) من طريق محمد بن أحمد بن الوليد بن برد الأنطاكي؛ كلاهما عن محمد بن عيسى بن الطباع به.

قلت: إسناده حسن؛ محمد بن عيسى بن الطباع: هو ابن نجيح البغدادي؛ ثقة ثبت؛ كما في «التقريب».

وأشعث بن شعبة: حسن؛ ليّنه أبو زرعة الرازي -كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٧٣)- ووثقه ابن حبان (٨/ ١٢٩)، وأبو داود في «سؤالات الآجري»؛ كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٥٤)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٢٣٧)[أ]. =

....

(أ) وهذا التوثيق ساقط من مطبوع «السؤالات»!

عيسى بن الطباع-، قال: حدثني أشعث بن شعبة، قال: أنبأ أرطاة بن المنذر، قال: سمعت حكيم بن عمير يذكر عن العرباض بن سارية؛ قال: نزل النبيُّ ﷺ خيبرَ ومعه مَنْ معه مِنْ أصحابه، فقال: «**يَا عَبْدَالرَّحْمَنِ! ارْكَبْ فَرَسًا، فَنَادِ: إنَّ الجَنَّةَ لا تَحِلُّ إلاَّ لِمُؤْمِنٍ، وَأَنِ اجْتَمِعُوا إِلَى الصَّلاةِ**»، فاجتمعوا، فصلى النبي ﷺ، ثم قام، فقال: «**أَيَحْسِبُ امْرؤٌ قَدْ شَبِعَ حَتَّى بَطِنَ -وَهُوَ مُتَّكِيءٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ- أَنَّ اللَّهَ لَمْ يُحَرِّمْ شَيْئًا إلاَّ مَا فِي هَذَا القُرآن؟! أَلا وَإِنِّي -وَاللَّهِ- لَقَدْ حَدَّثْتُ، وَأَمَرْتُ، وَوَعَظْتُ بِأَشْيَاءَ؛ إِنَّهَا لَمِثْلُ القُرْآنِ -أَو أَكْثَرُ-، وَإِنَّهُ لا يَحِلُّ لَكُم مِنَ السِّبَاعِ كُلُّ ذِي نَابٍ، وَلا الحُمُرُ الأَهْلِيَّةُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَحِلَّ لَكُم أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتَ المُعَاهِدِينَ -إلاَّ بِإِذْنٍ-، وَلا أَكْلَ أَمْوَالِهِم، وَلا ضَرْبَ نِسَائِهِم، إِذَا أَعْطُوكُم الَّذِي عَلَيهِم؛ إِلاَّ مَا طَابُوا بِهِ نَفْسًا**».

= وقد روى عنه جمع.

وأرطاة بن المنذر: ثقة معروف.

وحكيم بن عمير: صدوق يهم؛ كما في «التقريب»، وقد قال أبو حاتم الرازي: لا بأس به.

قال شيخنا الإمام الألباني -رحمه الله- في «مشكاة المصابيح» (١/ ١٣٠-«هداية»): «وسنده ضعيف؛ فيه أشعث بن شعبة، قال أبو زرعة وغيره: فيه ليّن.

ثم بدا لي أنه حسن؛ فانظر «صحيح أبي داود» (٢٦٨٦)».

قلت: وهو كما قال -رحمه الله-، ورجوع شيخنا -رحمه الله- عن تضعيف هذا الحديث مما فات الدكتور المعلق على «م»! وهذا بدهي جداً؛ فماله ولشيخنا الإمام الألباني؟!

وقد يقول قائل: لعل الدكتور البصيري لم يقف على كلام شيخنا -هذا-؛ لعزته، وقلة من يعتمد عليه كأصل!

أقول: سلمنا بذلك، فهل خفي على الدكتور -هداه الله- كتاب شيخنا «الصحيحة»؟! فقد ذكر شيخنا -رحمه الله- هذا الحديث بعينه في «الصحيحة» (٢/ ٥٤٢/ ٨٨٢) -وهو متداول مشهور-، وحكم عليه بالحسن، وقوّاه وثبّته.

هذا يؤيد يقيناً ما ذكرت، وما نبهت عليه من قبل.

فالله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

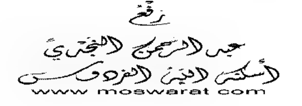
آخر ما أخرج من الكتاب إلى ها هنا، وهو آخره، والحمد للَّه رب العالمين، وصلى اللَّه على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين

تم كتاب «السُّنَّة»

لمحمد بن نصر المروزي



الفهارس العامة



١- فهرس الآيات القرآنية

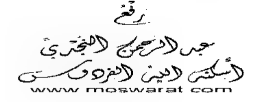
سورة المائدة

سورة الأنعام

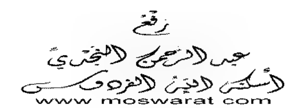
﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾	٦٣	٦٥، ٤٨٠
سورة الفرقان		
﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾	٢٣	٥١٨
سورة النمل		
﴿هَل تُجزَونَ إلاَّ مَا كُنتُم تعمَلُونَ﴾	٩٠	٢٧٧
سورة لقمان		
﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾	١٣	٦٩
سورة الأحزاب		
﴿وَمَا زَادَهُم إلاَّ إيمَانًا وَتَسلِيمًا﴾	٢٢	٢٧١
﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالحِكْمَةِ﴾	٣٤	٤٨٠، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦
﴿وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾	٧٢	١٨٨
سورة غافر		
﴿وَقَالَ رَبُّكُم أُدعُونِي أَستَجِب لَكُم﴾	٦٠	٢٦٨
سورة الشورى		
﴿شَرَعُوا لَهُم مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾	٢١	١٦٣
﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثلُهَا﴾	٤٠	٢٧٦
سورة الفتح		
﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾	١٨	١٦١
﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾	٢٩	١٦١



٢- فهرس الأحاديث النبوية



٣- فهرس مسانيد الصحابة



٤- فهرس الآثار

شريح

الشعبي

الضحاك بن مزاحم

طاووس

عائشة

عامر بن ربيعة

عبادة بن الصامت

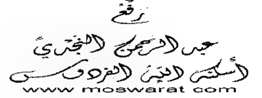
عبدالرحمن بن أبي ليلى

عمار بن ياسر

قتادة

مجاهد

محمد بن شهاب الزهري



٥- فهرس شيوخ المصنف ومروياتهم



٦- فهرس البلدان والأماكن والبقاع

٧- فهرس الفرق والقبائل والأمم

٨- فهرس الرواة والأعلام المترجم لهم

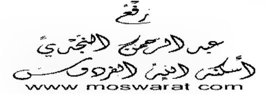
(ن)

الكنى

الأبناء

الألقاب

٩- فهرس الفوائد



١٠- فهرس المصادر والمراجع

١- «الآحاد والمثاني» لأبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك، المعروف بـ (ابن أبي عاصم)، ط - دار الراية - السعودية.

٢- «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» لأبي عبد اللّٰه الحسين الجورقاني الهمذاني، ط - دار الصميعي - السعودية.

٣- «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» لأبي عبد اللّٰه عبيد اللّٰه بن محمد بن بطة العكبري، ط - دار الراية - السعودية.

٤- «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، ط - دار الرشد - السعودية، و ط - دار الوطن - السعودية.

٥- «إتحاف السالك في معرفة الرواة عن الإمام مالك» لابن ناصر الدين الدمشقي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٦- «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - السعودية.

٧- «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي، ط - دار المعرفة - بيروت.

٨- «إثارة الفوائد المجموعة» للعلائي، ط - السعودية.

٩- «أحاديث الشيوخ الثقات» لمحمد بن عبدالباقي الأنصاري، ط - مكتبة عالم الفوائد - السعودية.

١٠- «الأحاديث المئة المشتملة على مئة نسبة للصائغ» لابن طولون الصالحي، ط - مصر.

١١- «الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين» للحافظ ضياء الدين أبي عبداللّٰه محمد بن عبد الواحد المقدسي، ط - مكتبة النهضة الحديثة - السعودية.

١٢- «أحاديث محمد بن عثمان بن كرامة» لمحمد بن مخلد العطار، ط - دار

البشائر - بيروت.

١٣- «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» لعلاء الدين بن بلبان الفارسي، ط- مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٤- «أحكام أهل الذمة» لابن قيم الجوزية، ط - دار العلم للملايين - بيروت.

١٥- «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد، ط - دار الجيل - بيروت.

١٦- «أحكام الجنائز وبدعها» للألباني، ط - المكتب الإسلامي - بيروت، و ط- مكتبة المعارف - السعودية.

١٧- «الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ» لأبي محمد عبد الحق بن عبدالرحمن الإشبيلي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

١٨- «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم الأندلسي، ط - بيروت.

١٩- «الإحكام في أصول الأحكام» لعلي بن محمد الآمدي، ط - دار ابن حزم - بيروت، والصميعي - السعودية.

٢٠- «أخبار القضاة» لمحمد بن خلف بن حيان، المعروف بـ (القاضي وكيع)، ط - دار عالم الكتب - بيروت.

٢١- «أخبار مكة» لأبي عبدالله محمد بن إسحاق الفاكهي، ط- مكتبة النهضة الحديثة - السعودية.

٢٢- «الآداب» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٣- «أدب الإملاء والاستملاء» لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني، ط - السعودية.

٢٤- «الأدب المفرد» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

٢٥- «الأربعون الصغرى» للبيهقي، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

٢٦- «الأربعون حديثًا في المساواة مستخرجة عن ثقات الرواة» لأبي عبدالله محمد بن الفضل الفراوي، ط - السعودية.

٢٧- «الأربعون» لمحمد بن الحسين الآجري، تحقيق بدر عبدالله البدر -ط مكتبة المعلا - الكويت.

٢٨- «الأربعين العشارية» لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي، ط - دار ابن حزم - بيروت.

٢٩- «الأربعين» الحسن بن سفيان النسوي، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.

٣٠- «الأربعين» لأبي الحسن علي بن المفضل المقدسي، ط - أضواء السلف - السعودية.

٣١- «الأربعين» للقاسم بن الفضل الأصبهاني، ط - دار حزم - بيروت.

٣٢- «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» لمحمد ناصر الدين الألباني ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

٣٣- «أسباب النزول» لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٤- «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لعز الدين علي بن محمد بن الأثير، ط - دار الفكر - بيروت.

٣٥- «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب البغدادي، ط - مكتبة الخانجي - القاهرة.

٣٦- «الأسماء والصفات» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط - مكتبة السوادي - السعودية.

٣٧- «الأشربة» للإمام أحمد، ط - دار الضياء - مصر.

٣٨- «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٩- «أصول السنة» لابن أبي زمنين، ط - دار البخاري - السعودية.

٤٠- «إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط - دار ابن كثير والكلم الطيب - دمشق.

٤١- «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن قيم الجوزية، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

٤٢- «الإعلام بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» للسخاوي، تحقيق فرانز روزنثال، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٣- «الأعلام» للزركلي، ط - دار العلم للملايين - بيروت.

٤٤- «إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان» لابن قيم الجوزية، ط - مكتبة الرياض - السعودية.

٤٥- «الإقناع» لأبي بكر محمد بن إبراهيم المنذر النيسابوري، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

٤٦- «إكمال تهذيب الكمال» لعلاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري، ط - مكتبة الضياء الحديثة - مصر.

٤٧- «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب» للأمير ابن ماكولا، ط - مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٤٨- «الإلزامات والتتبع» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٩- «الأم» لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ط - دار الفكر - بيروت.

٥٠- «الأمالي المطلقة» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

٥١- «الأمالي» لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، ط - مكتبة القرآن - مصر.

٥٢- «الأمالي» للحافظ عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران، ط - دار الوطن - السعودية.

٥٣- «الأمالي» للقاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي - رواية ابن البيع، ط - دار ابن القيم - السعودية.

٥٤- «الأمالي» يحيى بن الحسين الشجري - عالم الكتب - مصر.

٥٥- «الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها» لموسم بن منير النفيعي، ط - دار الوطن - السعودية.

٥٦- «الإمامة والرد على الرافضة» لأبي نعيم الأصبهاني، مكتبة العلوم والحكم - السعودية.

٥٧- «أمثال الحديث» لأبي محمد بن عبدالرحمن الرامهرمزي - حيدر أباد - باكستان.

٥٨- «الأمثال» لأبي الشيخ الأصبهاني، ط - الدار السلفية - الهند.

٥٩- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لابن أبي الدنيا -ط مكتبة الغرباء - السعودية.

٦٠- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لعبدالغني المقدسي، ط - دار العاصمة - السعودية.

٦١- «الأموال» لأبي أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة، المعروف بـ (ابن زنجويه)، ط - السعودية.

٦٢- «الأموال» لأبي عبيد القاسم بن سلام، ط - دار الفكر - بيروت.

٦٣- «أنساب الأشراف» للبلاذري، ط - دار المؤتمن - السعودية.

٦٤- «الأنوار في شمائل النبي المختار» للحسين بن مسعود البغوي، ط - دار المكتبي - دمشق.

٦٥- «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ط - دار طيبة - السعودية.

٦٦- «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لإسماعيل البغدادي، عنى بطبعه وتصحيحه محمد شرف الدين، وأعادت طبعه

بالأوفست المكتبة الإسلامية بطهران.

٦٧- «الإيمان» لابن منده، ط - دار الفضيلة - السعودية.

٦٨- «اختلاف الحديث» لأبي عبد اللَّه محمد بن إدريس الشافعي، ط - دار الكتب العلمية- بيروت.

٦٩- «الاستذكار» لأبي عمر يوسف بن عبد اللَّه بن محمد النمري الأندلسي، المعروف بـ (ابن عبد البر)، ط - دار الوعي - حلب.

٧٠- «الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار» لأبي بكر محمد بن موسى بن حازم الهمداني، مطبعة الأندلس - حمص، و ط - دار ابن حزم - بيروت.

٧١- «الاعتصام» للشاطبي، ط - دار ابن عفان - السعودية، وط البحرين.

٧٢- «الاعتقاد» للبيهقي، ط - دار الفضيلة - السعودية.

٧٣- «اعتلال القلوب» محمد بن جعفر الخرائطي، ط - مكتبة الباز - السعودية.

٧٤- «اقتضاء الصراط المستقيم» لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، ط - دار المعرفة - بيروت.

٧٥- «الباعث على إنكار البدع والحوادث» لأبي شامة المقدسي، ط - دار الراية - السعودية.

٧٦- «البحر الزخار» للبزار، ط - مكتبة العلوم والحكم - السعودية.

٧٧- «البداية والنهاية» للحافظ ابن كثير، ط - دار هجر - مصر.

٧٨- «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، المعروف بـ (ابن الملقن)، ط - دار العاصمة - السعودية.

٧٩- «بصائر ذوي الشرف شرح مرويات منهج السلف» سليم بن عيد الهلالي، ط - مكتبة الفرقان - الإمارات العربية المتحدة.

٨٠- «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» للهيثمي، ط - السعودية.

٨١- «بغية الطلب في تاريخ حلب» لابن العديم، ط - بيروت.

٨٢- «بغية الملتمس في سباعيات الإمام مالك بن أنس» للحافظ العلائي، ط -

دار عالم الكتب - بيروت.

٨٣- «البلدانيات» للحافظ السخاوي، ط - دار عطاء - السعودية.

٨٤- «بلوغ المرام» الحافظ ابن حجر، ط - دار الصميعي - السعودية.

٨٥- «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لابن القطان الفاسي، ط - دار طيبة - السعودية.

٨٦- «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة الدينوري، ط - دار ابن عفان - مصر.

٨٧- «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» لأبي زرعة الدمشقي، ط - دمشق.

٨٨- «تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان، ط - دار المعارف - مصر.

٨٩- «تاريخ الإسلام» لشمس الدين الذهبي، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

٩٠- «التاريخ الأوسط» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري. ط - دار الصميعي - السعودية.

٩١- «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية.

٩٢- «تاريخ الثقات» أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٩٣- «التاريخ الكبير» لأبي بكر بن أبي خيثمة، ط - دار غراس - الكويت.

٩٤- «التاريخ الكبير» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري. ط - مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند.

٩٥- «تاريخ المدينة» لعمر بن شبة النميري، ط - دار العليان - السعودية. وط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٩٦- «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت، وط دار الغرب الإسلامي - المغرب.

٩٧- «تاريخ جرجان» للسهمي، ط - دار عالم الكتب - بيروت.

٩٨- «تاريخ داريا» للقاضي عبدالجبار الخولاني، ط - دمشق.

٩٩- «تاريخ دمشق الكبير» لابن عساكر، ط - دار إحياء التراث - بيروت.

١٠٠- «تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي» لعثمان بن سعيد، ط - السعودية.

١٠١- «تاريخ واسط» لأسلم بن سهل الرزاز المعروف بـ: «بحشل»، ط - عالم الكتب - بيروت.

١٠٢- «التاريخ» ليحيى بن معين - السعودية.

١٠٣- «تالي تلخيص المتشابه» أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي، ط - دار الصميعي - السعودية.

١٠٤- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» لأبي الحجاج يوسف المزي، ط - الهند.

١٠٥- «تحفة التحصيل في بيان المراسيل» لأبي زرعة العراقي، ط - دار الرشد - السعودية.

١٠٦- «التحقيق في أحاديث الخلاف» لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠٧- «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف» للزيلعي، ط - دار ابن خزيمة - السعودية.

١٠٨- «تذكرة الحفاظ» للذهبي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠٩- «الترغيب في فضائل الأعمال» لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

١١٠- «الترغيب والترهيب» لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، ط- دار الحديث - مصر. و ط - زغلول - بيروت.

١١١- «تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين عاليًا» لأبي نعيم الأصبهاني، ط - دار العاصمة - السعودية.

١١٢- «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.

١١٣- «تعظيم قدر الصلاة» لأبي عبد الله محمد بن نصر المروزي، ط - مكتبة الدار - السعودية.

١١٤- «تغليق التعليق على صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر، ط- المكتب الإسلامي - بيروت.

١١٥- «تفسير ابن أبي حاتم»، ط - مكتبة الباز - السعودية.

١١٦- «تفسير ابن المنذر» لابن المنذر، ط - دار المآثر - السعودية.

١١٧- «تفسير القرآن العظيم» للحافظ ابن كثير، ط - دار الفتح - الإمارات، الإمارات، الإمارات، الإمارات، و ط - دار طيبة - السعودية.

١١٨- «تفسير النسائي» للإمام النسائي، ط - مكتبة السنة - مصر.

١١٩- «تفسير سفيان الثوري» لسفيان الثوري، ط - بيروت.

١٢٠- «تفسير عبدالرزاق» عبدالرزاق الصنعاني، ط - دار الرشد - السعودية.

١٢١- «تقريب التهذيب» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت. وط - دار المعرفة - بيروت.

١٢٢- «التقصي» لأبي عمر يوسف بن عبد اللّه النمري المعروف بـ (ابن عبدالبر)، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

١٢٣- «تقييد العلم» للخطيب البغدادي، ط - بيروت.

١٢٤- «تلبيس إبليس» لابن الجوزي، ط - بيروت.

١٢٥- «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ ابن حجر، حجر، ط - دار المعرفة - بيروت.

١٢٦- «تلخيص المستدرك» سراج الدين عمر بن علي، المعروف بـ: (ابن الملقن)، ط - دار العاصمة - السعودية.

١٢٧- «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» للإمام الألباني، ط - دار الراية - السعودية.

١٢٨- «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لابن عبدالبر، ط - وزارة

الأوقاف - بالمغرب.

١٢٩- «تنقيح تحقيق أحاديث التعليق» لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

١٣٠- «التنكيل لما ورد في «تأنيب الكوثري» من الأباطيل» المعلمي اليماني، ط - دار المعارف - السعودية.

١٣١- «تهذيب الآثار» لمحمد بن جرير الطبري، ط - مكتبة المدني - مصر.

١٣٢- «تهذيب الأسماء واللغات» للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

١٣٣- «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - دار الفكر - بيروت.

١٣٤- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لأبي الحجاج المزي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٣٥- «تهذيب سنن أبي داود» لابن قيم الجوزية، ط - دار المعرفة - بيروت.

١٣٦- «توالي التأنيس لمعالي بن إدريس» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - بيروت.

١٣٧- «التوبيخ والتنبيه» لأبي الشيخ الأصبهاني، ط - الدار السلفية - الهند.

١٣٨- «الثمانون» لمحمد بن الحسين الآجري، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.

١٣٩- «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لمحمد بن جرير الطبري، ط - دار هجر - مصر.

١٤٠- «جامع التحصيل في بيان المراسيل» للحافظ العلائي - دار عالم الكتب - بيروت.

١٤١- «الجامع الصغير وزيادته» محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت.

١٤٢- «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

١٤٣- «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن» للحافظ ابن كثير، ط - دار الفكر - بيروت.

١٤٤- «جامع بيان العلم وفضله» لأبي عمر يوسف بن عبدالله النمري القرطبي، المعروف بـ (ابن عبد البر)، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

١٤٥- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» الخطيب البغدادي، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

١٤٦- «الجرح والتعديل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ط - دائرة المعارف العثمانية - الهند.

١٤٧- «جزء ابن الغطريف» للإمام أحمد بن محمد بن الغطريف الجرجاني، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.

١٤٨- «جزء ابن جريج» لابن شاذان، ط - مكتبة الكوثر - السعودية.

١٤٩- «جزء اتباع السنن واجتناب البدع» للضياء المقدسي، ط - السعودية.

١٥٠- «جزء الألف دينار» لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، ط - دار النفائس - الكويت.

١٥١- «الجزء الأول من الأمالي» لإبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

١٥٢- «الجزء الأول من حديث أبي الحسن علي بن عمر السكري»، أبي الحسين علي بن عمر الحربي، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.

١٥٣- «جزء الاعتكاف» لأبي الحسين الحمامي، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.

١٥٤- «جزء الجلابي» للقاضي أبي عبدالله -محمد بن علي- الواسطي الجلابي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

١٥٥- «الجزء الحادي عشر من حديث البختري» لأبي جعفر بن البختري الرزاز، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.

١٥٦- «الجزء الخامس من حديث الحمامي» = «مجموع فيه مصنفات الحمامي».

١٥٧- «الجزء الرابع من حديث البختري» لأبي جعفر بن البختري الرزاز، ط - البشائر الإسلامية - بيروت.

١٥٨- «جزء بيبى بنت عبدالصمد الهرثمية» بيبى بنت عبدالصمد الهرثمية، ط - السعودية.

١٥٩- «جزء علي بن محمد الحميري» لأبي الحسن علي بن الحسين الحميري، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

١٦٠- «جزء في قراءات النبي ﷺ» لحفص بن عمر الدوري، ط - السعودية.

١٦١- «جزء فيه أحاديث الحسن بن موسى الأشيب» للحسن بن موسى الأشيب، ط - دار علوم الحديث - مصر.

١٦٢- «جزء فيه أحاديث سفيان بن عيينة» لزكريا بن يحيى بن أسد المروزي، ط - مكتبة دار المنار - السعودية.

١٦٣- «جزء فيه أحاديث نافع بن أبي نعيم» لأبي بكر بن المقرئ، ط - دار التوعية الإسلامية - مصر.

١٦٤- «جزء فيه حديث أبي الفضل الزهري»، ط - أضواء السلف- السعودية.

١٦٥- «جزء فيه حديث سفيان بن عيينة»، ط - مكتبة المنار - الخرج.

١٦٦- «جزء فيه سبعة مجالس من أمالي أبي طاهر محمد بن عبدالرحمن بن العباس المخلص» -دار الوطن - السعودية.

١٦٧- «جزء فيه قول النبي ﷺ: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فأداها» لأبي عمر ابن حكيم المدني، تحقيق بدر البدر، ط - دار ابن حزم - بيروت.

١٦٨- «جزء فيه ما انتقى أبو بكر بن مردويه على الطبراني» لأبي نعيم الأصبهاني، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.

١٦٩- «جزء فيه من أحاديث أيوب السختياني» إسماعيل القاضي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

١٧٠- «جزء فيه من حديث أبي سعيد الأشج» عبدالله بن سعيد الأشج، ط - دار المغني - السعودية.

١٧١- «جزء فيه نسخة إبراهيم بن سعد الزهري» لأبي الحسين محمد بن عبدالسلام السراج، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

١٧٢- «جزء من حديث أبي جعفر البختري الرزاز»، ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.

١٧٣- «جزء من حديث زكريا بن يحيى المروزي» لزكريا بن يحيى بن أسد المروزي، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.

١٧٤- «جزء من حديث مكي بن أبي طالب» لمكي بن أبي طالب، ط - دار البشائر - بيروت.

١٧٥- «جزء من فوائد حديثه» لأبي ذر - عبيد بن أحمد- الهروي، ط - دار الرشد - السعودية.

١٧٦- «جلباب المرأة المسلمة» للألباني، ط - المكتبة الإسلامية - الأردن.

١٧٧- «الجوهر النقي» لعلاء الدين بن علي بن عثمان المارديني، المعروف بـ (ابن التركماني)، مطبوع بهامش «السنة الكبرى»، ط - دار الفكر - بيروت.

١٧٨- «الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ» لأبي الفرج ابن الجوزي، ط - دار الهجرة - بيروت.

١٧٩- «حجة الوداع» لابن حزم الأندلسي، ط - دار الأفكار الدولية - الأردن.

١٨٠- «الحجة في بيان المحجة» لقوام السنة الأصبهاني، ط - دار الراية - السعودية.

١٨١- «حديث أبي الجهم -العلاء بن موسى- الباهلي» لأبي القاسم البغوي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

١٨٢- «حديث أبي عروبة الحراني - رواية أبي أحمد الحاكم» لأبي عروبة - الحسين بن معشر- الحراني، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

١٨٣- «حديث أبي محمد عبدالله بن محمد بن إسحاق الفاكهي» ط - مكتبة الرشد - السعودية.

١٨٤- «حديث سفيان الثوري» لمحمد بن يوسف الفريابي، ط - دار البشائر - بيروت.

١٨٥- «حديث علي بن حجر السعدي» لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

١٨٦- «حديث مصعب بن عبدالله الزبيري» لأبي القاسم البغوي، ط - الدار العثمانية - الأردن.

١٨٧- «حديث هشام بن عمار» لهشام بن عمار الدمشقي، ط - دار إشبيلية - السعودية.

١٨٨- «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» للسيوطي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

١٨٩- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم أحمد بن عبداللّه بن أحمد بن مهران الأصبهاني. ط - دار الفكر - بيروت.

١٩٠- «الخراج» يحيى بن آدم، ط - المطبعة السلفية - مصر.

١٩١- «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» لأحمد بن شعيب النسائي، ط - مكتبة المعلا - الكويت.

١٩٢- «الخطب والمواعظ» لأبي عبيد الهروي، ط - بيروت.

١٩٣- «خلاصة البدر المنير» لابن الملقن، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

١٩٤- «الخلافيات» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. ط - دار الصميعي - السعودية.

١٩٥- «خلق أفعال العباد» لأبي عبد اللّه محمد بن إسماعيل البخاري، ط -

الدار السلفية - الكويت.

١٩٦- «الدر المنثور في التفسير المأثور» للسيوطي، ط - دار الفكر - بيروت، بيروت، و ط - دار هجر - مصر.

١٩٧- «دلائل النبوة» لأبي نعيم الأصبهاني، ط - الهند.

١٩٨- «دلائل النبوة» للبيهقي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

١٩٩- «الديات» ابن أبي عاصم، ط - دار الصميعي - السعودية.

٢٠٠- «الدينار من حديث المشايخ الكبار» للإمام الذهبي، ط - مكتبة القرآن - مصر.

٢٠١- «ديوان الضعفاء والمتروكين» للذهبي، ط - بيروت.

٢٠٢- «ذكر أخبار أصبهان» لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن مهران الأصبهاني، ط - ليدن - ألمانيا.

٢٠٣- «ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم البعض» لأبي الشيخ الأصبهاني، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٠٤- «ذم الغيبة والنميمة» لابن أبي الدنيا، ط - دار القرآن - مصر.

٢٠٥- «ذم الكلام وأهله» لشيخ الإسلام إسماعيل الأنصاري الهروي، ط - مكتبة الغرباء - السعودية.

٢٠٦- «ذم المسكر» لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا، ط - دار الراية - السعودية.

٢٠٧- «ذيل ميزان الاعتدال» لأبي زرعة العراقي، ط - السعودية.

٢٠٨- «الرد على بشر المريسي» لعثمان بن سعيد الدارمي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

٢٠٩- «الرسالة الوافية» لأبي عمرو الداني، ط - دار الإمام أحمد - الكويت.

٢١٠- «الرسالة» لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر.

٢١١- «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» محمد بن إبراهيم الوزير، الصنعاني، ط - دار عالم الفوائد - السعودية.

٢١٢- «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن قيم الجوزية، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢١٣- «الزهد والرقائق» عبدالله بن المبارك، ط - دار الكتب العلمية مصورة عن الطبعة الهندية - بيروت.

٢١٤- «الزهد» لأبي بكر بن أبي عاصم، ط - الدار السلفية - السعودية.

٢١٥- «الزهد» لسليمان بن الأشعث، أبي داود السجستاني، ط - الهندية.

٢١٦- «الزهد» للإمام أحمد بن حنبل، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢١٧- «الزهد» هناد بن السري، ط - دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

٢١٨- «الزهد» وكيع بن الجراح، ط - مكتبة الدار - السعودية.

٢١٩- «الزهريات» محمد بن يحيى الذهلي، ط - دار البشائر - بيروت.

٢٢٠- «سؤالات أبي عبدالله بن بكير» لأبي الحسن الدارقطني، ط - دار عمار - الأردن.

٢٢١- «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني»، ط - مكتبة دار الاستقامة - السعودية.

٢٢٢- «السلسلة الصحيحة» محمد ناصر الدين الألباني، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

٢٢٣- «السلسلة الضعيفة» محمد ناصر الدين الألباني، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

٢٢٤- «السنة» لأبي بكر أحمد بن هارون الخلال، ط - دار الراية - السعودية.

٢٢٥- «السنة» لأبي بكر ابن أبي عاصم، ط - دار المكتب الإسلامي - بيروت.

٢٢٦- «السنة» لعبدالله بن أحمد بن حنبل، ط - السعودية.

٢٢٧- «سنن الترمذي» ، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٢٨- «سنن الدارمي»، ط - دار الفكر - بيروت.

٢٢٩- «السنن الصغرى» المسمى: «المجتبى» لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

٢٣٠- «السنن الصغرى» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي - باكستان، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

٢٣١- «السنن الكبرى» أحمد بن شعيب النسائي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٣٢- «السنن المأثورة» محمد بن إدريس الشافعي، ط - دار المعرفة - بيروت.

٢٣٣- «السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها» لأبي عمرو الداني، ط - دار العاصمة - السعودية.

٢٣٤- «السنن» سعيد بن منصور، ط - دار الصميعي - السعودية، والطبعة الهندية.

٢٣٥- «السنن» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط - دار المعرفة - بيروت.

٢٣٦- «السنن» لأبي داود سليمان بن الأشعث، ط - دار الفكر - بيروت.

٢٣٧- «سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٣٨- «السيرة» ابن هشام، ط - دار المغني - السعودية.

٢٣٩- «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح» للأبناسي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

٢٤٠- «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد الحنبلي، ط - دار المسيرة - بيروت.

٢٤١- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» لأبي القاسم هبة اللّه بن الحسن الطبري اللالكائي، ط - دار طيبة - السعودية.

٢٤٢- «شرح السنة» للبغوي، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

٢٤٣- «شرح صحيح مسلم» لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النـووي، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٤٤- «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي، ط - مكتبة المنار - الأردن.

٢٤٥- «شرح مذاهب أهل السنة» لابن شاهين، ط - دار الخراز - السعودية.

٢٤٦- «شرح معاني الآثار» لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سـلامة الطحـاوي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٤٧- «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي، ط - بيروت.

٢٤٨- «شعب الإيـمان» للبيهقـي، ط - مكتبـة الرشـد - السـعودية، و ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٤٩- «الشـفا بتعريـف حقـوق المصطفـى» للقـاضي عيـاض، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٥٠- «الصبر» لابن أبي الدنيا، ط - دار ابن حزم - بيروت.

٢٥١- «صحيح أبي عوانة» = «مسند أبي عوانة»

٢٥٢- «صحيح ابن خزيمة» لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، ط - المكتب الإســلامي - بيروت.

٢٥٣- «صحيح الأدب المفرد» للألباني، ط - دار الصديق - السعودية.

٢٥٤- «صحيح الترغيب والترهيب» للألباني، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

٢٥٥- «صحيح الجامع الصغير» للألباني، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

٢٥٦- «صحيح سنن أبي داود» للألباني، ط - مكتب التربية - السعودية.

٢٥٧- «صحيح سنن ابن ماجه» للألباني، ط - مكتب التربية - السعودية.

٢٥٨- «صحيح سنن الترمذي» للألباني، ط - مكتب التربية - السعودية.

٢٥٩- «صحيح مسلم بن الحجاج»، ط - دار إحياء الكتب العربية.

٢٦٠- «صحيح موارد الظمآن» للألباني، ط- دار الصميعي - السعودية.

٢٦١- «صحيفة همام بن منبه» أبو الحسن السلمي، تحقيق علي بن حسن الحلبي،

ط - الأردن.

٢٦٢- «صفة الصفوة» لابن الجوزي، ط - دار المعرفة - بيروت.

٢٦٣- «صلة الخلف بموصول السلف» لمحمد بن سليمان الروداني، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٢٦٤- «الصمت وحفظ اللسان» لابن أبي الدنيا، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

٢٦٥- «الصيام» لأبي بكر جعفر بن محمد بن المستفاض الفريابي، ط - الدار السلفية - الهند.

٢٦٦- «صيد الخاطر» لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي، المعروف بـ (ابن الجوزي)، ط - دار ابن خزيمة - السعودية.

٢٦٧- «الضعفاء الكبير» لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، ط - دار الصميعي - السعودية.

٢٦٨- «ضعيف الترغيب والترهيب» للإمام الألباني، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

٢٦٩- «ضعيف الجامع الصغير» للإمام الألباني، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

٢٧٠- «ضعيف موارد الظمآن» للألباني، ط - دار الصميعي - السعودية.

٢٧١- «طبقات الحفاظ» للسيوطي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٧٢- «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي، ط - مؤسسة عيسى البابي الحلبي - مصر.

٢٧٣- «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة، ط - عالم الكتب - بيروت.

٢٧٤- «الطبقات الكبرى» لابن سعد، ط - مكتبة الخانجي - القاهرة.

٢٧٥- «طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، المعروف بأبي الشيخ الأنصاري، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٧٦- «العبر في خبر من عبر» للحافظ الذهبي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٧٧- «العجاب في بيان الأسباب» ابن حجر العسقلاني، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

٢٧٨- «عروس الأجزاء» لمسعود بن الحسن الثقفي الأصبهاني، ط - دار البشائر - بيروت.

٢٧٩- «علل الترمذي الكبير» الترمذي، ط - مكتبة الأقصى - الأردن.

٢٨٠- «العلل المتناهية» لأبي الفرج ابن الجوزي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٨١- «العلل» أحمد بن حنبل، ط - الخانجي - السعودية.

٢٨٢- «العلل» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط - دار طيبة - السعودية.

٢٨٣- «العلل» لابن أبي حاتم، ط - دار المعرفة - بيروت.

٢٨٤- «العلم» لأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

٢٨٥- «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، ط - دار الفكر - بيروت.

٢٨٦- «عمل اليوم والليلة» أحمد بن شعيب النسائي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٨٧- «عوالي الحارث بن أبي أسامة» لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ط - دار العاصمة - السعودية.

٢٨٨- «عوالي الليث بن سعد» للقاسم بن قطلوبغا»، ط - السعودية.

٢٨٩- «عوالي حديث مالك بن أنس» لأبي أحمد الحاكم، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٢٩٠- «عوالي حديث مالك بن أنس» لابن الحاجب، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٢٩١- «عوالي حديث مالك بن أنس» لأبي اليمن الكندي، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٢٩٢- «عوالي حديث مالك بن أنس» لسليم الرازي، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٢٩٣- «عوالي حديث مالك بن أنس» للخطيب البغدادي، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٢٩٤- «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» لمحمد ناصر الدين الألباني، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

٢٩٥- «غرائب حديث الإمام مالك بن أنس» لأبي الحسين محمد بن المظفر البزاز، ط - دار السلف - السعودية.

٢٩٦- «غريب الحديث» لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، ط - جامعة أم القرى - السعودية.

٢٩٧- «غريب الحديث» لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، ط - جامعة أم القرى - السعودية.

٢٩٨- «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

٢٩٩- «غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة» لأبي القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال، ط - عالم الكتب - بيروت.

٣٠٠- «غوث المكدود بتخريج المنتقى لابن الجارود» أبو إسحاق الحويني، ط - دار الكتاب العربي - بيروت.

٣٠١- «الغيلانيات» لأبي بكر محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

٣٠٢- «الفانيد في حلاوة الأسانيد» للسيوطي، ط - دار البشائر - السعودية.

٣٠٣- «الفتاوى الكبرى» شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية، ط - دار المعرفة - بيروت.

٣٠٤- «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» الحافظ ابن حجر، ط - دار الفكر - بيروت.

٣٠٥- «فتح المغيث» شمس الدين السخاوي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٠٦- «فتح المنان بشرح مسند الدارمي أبي عبدالرحمن» لنبيل العمري، ط - دار البشائر - بيروت.

٣٠٧- «الفتن» لنعيم بن حماد الخزاعي، تحقيق سمير الزهيري، ط - دار التوحيد - السعودية.

٣٠٨- «فتيا وجوابها في بيان الاعتقاد وذم الاختلاف» للحسن العطار، ط - دار العاصمة - السعودية.

٣٠٩- «الفصل للوصل المدرج في النقل» للخطيب البغدادي، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

٣١٠- «فضائل الصحابة» أحمد بن حنبل، ط - جامعة أم القرى - السعودية.

٣١١- «فضائل القرآن» أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، ط - دار ابن كثير - دمشق.

٣١٢- «فضائل القرآن» لابن الضريس، ط - السعودية.

٣١٣- «الفقيه والمتفقه» لأبي بكر أحمد بن ثابت البغدادي، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

٣١٤- «الفوائد الحسان عن الشيوخ الثقات» لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أحمد ابن النقور، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.

٣١٥- «فوائد العراقيين» لأبي سعيد محمد بن علي بن عمرو النقاش، ط -

مكتبة القرآن - مصر.

٣١٦- «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» لأبي القاسم يوسف بن محمد المهرواني، ط - دار الراية - السعودية.

٣١٧- «الفوائد المنتقاة الحسان العوالي من حديث أبي عمرو عثمان بن أحمد السمرقندي»، ط - جامعة أم القرى - السعودية.

٣١٨- «الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي» لأبي الحسن علي بن عمر الحربي السكري، ط - دار البشائر - بيروت.

٣١٩- «الفوائد والأمالي القديمة الحسان» لأبي بكر القاسم بن زكريا المطرز، ط - دار الوطن - السعودية.

٣٢٠- «الفوائد» لأبي العباس -محمد بن يعقوب- الأصم، ط - دار البشائر - بيروت.

٣٢١- «الفوائد» لتمام الرازي. ط - مكتبة الرشد - السعودية. و ط - دار البشائر الإسلامية - بيروت.

٣٢٢- «فيض القدير شرح الجامع الصغير» لعبدالرؤوف المناوي، ط - دار المعرفة - بيروت.

٣٢٣- «القابضون على الجمر» لسليم بن عيد الهلالي، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

٣٢٤- «القدر» لجعفر بن محمد الفريابي، ط - دار الصميعي - السعودية.

٣٢٥- «قيام الليل» محمد بن نصر المروزي، ط - مكتبة المنار - الأردن.

٣٢٦- «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» لشمس الدين الذهبي، ط - دار القبلة - السعودية.

٣٢٧- «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» ابن حجر العسقلاني، ط - - دار المعرفة - بيروت.

٣٢٨- «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٢٩- «الكامل في الضعفاء» لابن عدي، ط - دار الفكر - بيروت.

٣٣٠- «كتاب الأربعين في مسانيد المشايخ العشرين عن الأصحاب الأربعين» لأبي سعد عبدالله بن عمر القشيري، ط - دار المعلا - الكويت.

٣٣١- «كتاب الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ» للداني، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

٣٣٢- «كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله -عز وجل- وصفاته على الاتفاق والتفرد» لأبي عبدالله محمد بن إسحاق ابن منده، ط - الجامعة الإسلامية - السعودية.

٣٣٣- «كتاب التوحيد» للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

٣٣٤- «كتاب الثقات» ابن حبان البستي، ط - دار الفكر - بيروت.

٣٣٥- «كتاب الروح» لابن قيم الجوزية، ط - دار الندوة الجديدة - بيروت.

٣٣٦- «كتاب السير» لأبي إسحاق الفزاري، ط - بيروت.

٣٣٧- «كتاب الشريعة» لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، ط - دار الوطن - السعودية.

٣٣٨- «كتاب فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تلاته وحملته» لأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي، ط - دار البشائر - بيروت.

٣٣٩- «كتاب فيه ما جاء في البدع» لابن وضاح، تحقيق بدر البدر، ط - دار الصميعي - السعودية.

٣٤٠- «كشف الأستار عن زوائد البزار» للحافظ نور الدين الهيثمي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

٣٤١- «كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون» لحاجي خليفة، ط - دار الفكر بيروت.

٣٤٢- «الكشف والبيان» للثعالبي، ط - بيروت.

٣٤٣- «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، ط - مصر.

٣٤٤- «الكنى والأسماء» لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، ط - دار ابن حزم - بيروت.

٣٤٥- «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بـ «ابن الكيّال»، ط - دار المأمون للتراث - دمشق.

٣٤٦- «لباب المحصول في علم الأصول» للحسين بن رشيق المالكي، ط -دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - الإمارات.

٣٤٧- «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر، ط - دار الفكر - بيروت.

٣٤٨- «المؤتلف والمختلف» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٣٤٩- «المؤتلف والمختلف» للخطيب البغدادي، ط - بيروت.

٣٥٠- «مجابو الدعوة» لابن أبي الدنيا، ط - مكتبة القرآن - مصر.

٣٥١- «المجالس الخمسة التي أملاها أبو طاهر السلفي بسلماس» لأبي طاهر السلفي، ط - دار الصميعي - السعودية.

٣٥٢- «المجالسة وجواهر العلم» لأبي بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري، الدينوري، ط - دار ابن حزم - بيروت.

٣٥٣- «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» لأبي حاتم ابن حبان البستي، ط - دار الصميعي - السعودية.

٣٥٤- «مجلس من الأمالي» لأبي أحمد -معمر بن عبدالواحد بن فاخر- الأصبهاني، ط - دار البشائر - بيروت.

٣٥٥- «مجمع البحرين بزوائد المعجمين» للهيثمي، ط - دار الرشد - السعودية.

٣٥٦- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي، ط - دار الفكر - بيروت.

٣٥٧- «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط - السعودية.

٣٥٨- «المجموع شرح المهذب» للنووي، ط - دار الفكر - بيروت.

٣٥٩- «مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي» لعلي بن أحمد بن عمر البغدادي المقرئ، ط - أضواء السلف - السعودية.

٣٦٠- «مجموعة الرسائل والمسائل» لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٦١- «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» لأبي محمد الحسن بن عبدالرحمن ابن خلاد الرامهرمزي، ط - دار الفكر - بيروت.

٣٦٢- «المحرر في الحديث» لابن عبدالهادي، ط - دار ابن حزم - بيروت.

٣٦٣- «المحلى» لابن حزم، ط - دار الآفاق الجديدة - بيروت.

٣٦٤- «المختار في أصول السنة» لابن البناء، ط - مصر.

٣٦٥- «مختصر إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٦٦- «مختصر الأحكام» لأبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، ط - مكتبة الغرباء - السعودية.

السعودية.

٣٦٧- «مختصر الخلافيات» لأحمد بن فرح اللخمي الشافعي، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

٣٦٨- «مختصر سنن أبي داود» لعبدالعظيم بن عبد القوي المنذري، ط - دار المعرفة - بيروت.

٣٦٩- «مختصر صحيح البخاري» للألباني، ط - مكتبة المعارف - السعودية.

٣٧٠- «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» لابن قيم الجوزية، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٧١- «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي، ط - مكتبة أضواء السلف - السعودية.

٣٧٢- «المذكر والتذكير والذكر» لابن أبي عاصم، ط - السعودية.

٣٧٣- «مرآة الزمان» لليافعي، ط - مجلس دائرة المعارف العثمانية - بالهند.

٣٧٤- «المراسيل» لأبي داود السجستاني، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت. وط - دار الصميعي - السعودية.

٣٧٥- «المراسيل» لابن أبي حاتم، ط - دار المعرفة - بيروت.

٣٧٦- «مسائل الإمام أحمد بن حنبل» عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، ط - دار العاصمة - السعودية.

٣٧٧- «مسائل الإمام أحمد» أبو داود السجستاني، ط - دار المعرفة - بيروت.

٣٧٨- «مسائل عبدالله بن أحمد»، ط - مكتبة الدار - السعودية.

٣٧٩- «مسانيد أبي يحيى فراس بن يحيى المكتب الكوفي» لأبي نعيم الأصبهاني، ط - مكتبة ابن تيمية - مصر.

٣٨٠- «مساوئ الأخلاق ومذمومها» لأبي بكر محمد بن جعفر بن سهل السامري، المعروف بـ (الخرائطي)، ط - مكتبة السوادي - السعودية.

٣٨١- «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم الأصبهاني، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٨٢- «المستدرك على الصحيحين» لأبي عبد الله الحاكم، ط - دائرة المعارف العثمانية - الهند.

٣٨٣- «المستصفى» للغزالي، ط - بيروت.

٣٨٤- «مسند أبي بكر الصديق» لأبي بكر أحمد بن علي المروزي، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

٣٨٥- «مسند الحارث» = «بغية الباحث» لأبي بكر الهيثمي، ط - الجامعة الإسلامية - السعودية.

٣٨٦- «مسند السراج» محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج، ط - إدارة العلوم الأثرية - باكستان.

٣٨٧- «مسند الشاميين» للطبراني، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

٣٨٨- «مسند الشهاب» للقضاعي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

٣٨٩- «مسند الفاروق» لابن كثير، ط - دار الوفاء - مصر.

٣٩٠- «مسند الموطأ» لأبي القاسم الجوهري، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٣٩١- «مسند سعد بن أبي وقاص» للدورقي، ط - دار البشائر - بيروت.

٣٩٢- «مسند عائشة رضي الله عنها» لأبي بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، المعروف بـ (ابن أبي داود)، ط - مكتبة دار الأقصى - الكويت.

٣٩٣- «مسند علي بن الجعد» لأبي القاسم البغوي، ط - مكتبة الفلاح - الكويت.

٣٩٤- «مسند عمر بن الخطاب» لأبي بكر أحمد بن سليمان النجاد، ط - مكتبة العلوم والحكم - السعودية.

٣٩٥- «المسند» أبو عوانة يعقوب بن إسحاق، ط - دار المعرفة - بيروت.

٣٩٦- «المسند» لأبي داود الطيالسي، ط - دار هجر - مصر.

٣٩٧- «المسند» لأبي يعلى الموصلي، ط - دار المأمون - دمشق.

٣٩٨- «المسند» لأحمد بن حنبل، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت. وط - دار الفكر - بيروت. و ط -دار المعارف - مصر.

٣٩٩- «المسند» لإسحاق بن راهويه، ط - دار الإيمان - السعودية.

٤٠٠- «المسند» لابن أبي شيبة، ط - دار الوطن - السعودية.

٤٠١- «المسند» لعبد اللَّه بن الزبير الحميدي، ط - دار عالم الكتب - بيروت.

٤٠٢- «المسند» لعبد اللَّه بن المبارك، ط - مكتبة المعارف- السعودية.

٤٠٣- «المسند» لعبد بن حميد = «المنتخب»، ط - دار الأرقم - الكويت، و ط - مكتبة ابن حجر - السعودية.

٤٠٤- «المسند» للبزار = «البحر الزخار».

٤٠٥- «المسند» للروياني، ط - مؤسسة قرطبة.

٤٠٦- «المسند» للشافعي - ترتيبه-، ط - مكتبة ابن تيمية. مصر.

٤٠٧- «المسند» للهيثم بن كليب، ط - مكتبة العلوم والحكم - السعودية.

٤٠٨- «مشكل الآثار» لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت، بيروت، و«ترتيبه»، ط - دار بلنسية - السعودية.

٤٠٩- «مشيخة أبي طاهر بن أبي الصقر» لي طاهر بن أبي الصقر، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

٤١٠- «مشيخة ابن البخاري» علي بن أحمد المقدسي، ط - دار عالم الفوائد - السعودية.

٤١١- «المشيخة البغدادية» لأحمد بن أبي الفتح بن عمرو بن مسلمة الأموي، ط - مؤسسة الريان - بيروت.

٤١٢- «المشيخة الصغرى» لأبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان، ط - دار ابن حزم - بيروت.

٤١٣- «مشيخة المراغي» للمراغي، ط - السعودية.

٤١٤- «مشيخة قاضي القضاة ابن جماعة» بدر الدين أبي عبدالله محمد بن إبراهيم ابن جماعة، ط - دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٤١٥- «المصاحف» عبدالله بن أبي داود السجستاني، ط - دار البشائر - بيروت.

٤١٦- «مصباح الزجاجة» للبوصيري، ط - دار العربية - بيروت.

٤١٧- «المصنف» لابن أبي شيبة، ط - الدار السلفية - الهند.

٤١٨- «المصنف» لعبدالرزاق الصنعاني، ط - المكتب الإسلامي - بيروت.

٤١٩- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - دار العاصمة - السعودية. و ط - دار الوطن - السعودية.

٤٢٠- «معالم التنزيل» للبغوي، ط - دار طيبة - السعودية.

٤٢١- «المعتبر في تخريج أحاديث المختصر» للزركشي، ط - السعودية.

٤٢٢- «المعجم الأوسط» للطبراني، ط - دار الحرمين - مصر.

٤٢٣- «معجم البلدان» لياقوت الحموي، ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٢٤- «معجم الشيوخ» لابن عساكر، ط - دمشق.

٤٢٥- «معجم الشيوخ» للذهبي، ط - مكتبة الصديق - السعودية.

٤٢٦- «معجم الصحابة» لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع، ط - مكتبة الغرباء - السعودية.

٤٢٧- «معجم الصحابة» لأبي القاسم البغوي، ط - السعودية.

٤٢٨- «المعجم الصغير» للطبراني، ط - دار الكتب العلمية- بيروت.

٤٢٩- «المعجم الكبير» للطبراني، ط - وزارة الأوقاف العراقية.

٤٣٠- «المعجم المختص بالمحدثين» للإمام الذهبي، ط - دار الصديق- السعودية.

٤٣١- «المعجم» لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي. ط - دار ابن الجوزي - السعودية.

٤٣٢- «معرفة السنن والآثار» للبيهقي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٣٣- «معرفة الصحابة» لأبي نعيم الأصبهاني، ط - دار الوطن - السعودية.

٤٣٤- «معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه» للحاكم، ط - دار ابن حزم - بيروت.

٤٣٥- «المعرفة والتأريخ» للحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي، ط - مؤسسة الرسالة - بيروت.

٤٣٦- «المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في «الإحياء» من الأخبار» لأبي الفضل العراقي - مكتبة دار طبرية - السعودية.

٤٣٧- «المغني في الضعفاء» للإمام الذهبي، ط - دمشق.

٤٣٨- «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة» للسيوطي، ط - الدار السلفية -

الكويت.

٤٣٩- «مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم» لأحمد بن مصطفى، المشهور بـ «طاش كبرى زاده»، نشر دار الكتب الحديثة - القاهرة.

٤٤٠- «مقدمة ابن خلدون» نشر دار الباز - السعودية.

٤٤١- «مكارم الأخلاق ومعاليها» للخرائطي، ط - المدني - مصر.

٤٤٢- «مكارم الأخلاق» لابن أبي الدنيا، ط - بيروت.

٤٤٣- «المكتفى» لأبي عمرو الداني، ط - بيروت.

٤٤٤- «ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة» لأبي عبدالله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي.

٤٤٥- «مناقب الشافعي» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ط - دار التراث - مصر.

٤٤٦- «المنتخب من غرائب أحاديث مالك بن أنس» لأبي بكر بن المقرئ الأصبهاني، ط - دار ابن حزم - بيروت.

٤٤٧- «المنتخب من معجم الشيوخ» للسمعاني، ط - السعودية.

٤٤٨- «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لأبي الفرج بن الجوزي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٤٩- «المنتقى من الفوائد الحسان من حديث أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي» للحافظ أبي الحجاج المزي، ط - السعودية.

٤٥٠- «المنتقى» لابن الجارود = غوث المكدود.

٤٥١- «منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

٤٥٢- «موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط - مكتبة الرشد - السعودية.

٤٥٣- «موسوعة المناهي الشرعية» سليم بن عيد الهلالي، ط - دار ابن عفان -

مصر.
٤٥٤- «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي، ط - دار الفكر - بيروت.
٤٥٥- «الموضوعات» لأبي الفرج ابن الجوزي - دار الفكر - بيروت.
٤٥٦- «الموطأ» - رواية سويد بن سعيد الحدثاني، ط - البحرين.
٤٥٧- «الموطأ» - رواية عبدالله بن مسلمة القعنبي -ط دار الغرب الإسلامي - بيروت.
٤٥٨- «الموطأ» - رواية محمد بن الحسن الشيباني، ط - دار القلم - بيروت.
٤٥٩- «الموطأ» رواية ابن القاسم - تلخيص القابسي.
٤٦٠- «الموطأ» عبدالله بن وهب، ط - دار ابن الجوزي - السعودية.
٤٦١- «الموطأ برواياته الثمانية» مالك بن أنس، تحقيق سليم بن عيد الهلالي مكتبة الفرقان - الإمارات.
٤٦٢- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للحافظ الذهبي، ط - دار المعرفة - بيروت.
٤٦٣- «ناسخ الحديث ومنسوخه» لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين - مكتبة المنار - الأردن.
٤٦٤- «الناسخ والمنسوخ» لأبي عبيد الهروي، ط - دار الرشد - السعودية.
٤٦٥- «الناسخ والمنسوخ» للنحاس، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.
٤٦٦- «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» للحافظ ابن حجر، (ج١) ط - وزارة الأوقاف العراقية، (ج٢) ط - مكتبة ابن تيمية - مصر.
٤٦٧- «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، نسخة مصورة عن مطبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
٤٦٨- «نسخة وكيع عن الأعمش» لإبراهيم بن عبدالله العبسي الكوفي القصار، ط - الدار السلفية - الكويت

٤٦٩- «نصب الراية لأحاديث الهداية» للحافظ جمال الدين الزيلعي، ط - دار الحديث - مصر.

٤٧٠- «النصيحة» محمد ناصر الدين الألباني، ط - دار ابن عفان - السعودية.

٤٧١- «النفح الشذي في شرح جامع الترمذي» لأبي الفتح ابن سيد الناس، ط - دار العاصمة - الرياض.

٤٧٢- «النكت الظراف على الأطراف» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط - الدار القيمة - الهند.

٤٧٣- «النهاية في غريب الحديث والأثر» لأبي السعادات ابن الأثير، ط - المكتبة الإسلامية - مصر.

٤٧٤- «نواسخ القرآن» لأبي الفرج ابن الجوزي، ط - السعودية.

٤٧٥- «نيل الأوطار» محمد بن علي الشوكاني - دار الفكر - بيروت.

٤٧٦- «هداية الرواة في تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط - ابن عفان - مصر.

٤٧٧- «هدي الساري» للحافظ ابن حجر، ط - دار الفكر - بيروت.

٤٧٨- «هدية العارفين» للبغدادي، تصوير دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٧٩- «الوابل الصيب من الكلم الطيب» ابن قيم الجوزية، ط - دار عالم الفوائد - السعودية.

٤٨٠- «الوافي بالوفيات» لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، طبع باعتناء بعض المستشرقين، نشر فرانز شتايز بتسبادن، ط - ١٣٩٤ هـ.

٤٨١- «الوتر» لأبي عبدالله محمد بن نصر المروزي، ط - مكتبة المنار - الأردن.

٤٨٢- «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٨٣- «اليقين» لابن أبي الدنيا، ط - دار الكتب العلمية - بيروت.



١١- فهرس الموضوعات

دار الوحيين – قسم التنضيد والإخراج والمونتاج
هاتف نقال: (٠٠٩٦٢٧٨٨٥١٥٤٥٩)
تلفاكس: (٠٠٩٦٢٦٥٠٥١٥٤٧)
ص. ب: (٩٨)
رمز بريدي: (١٣٨٧١)
عمان - الأردن


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com